

عبد العلي الودغيري

القاموسِيّة العربية الحديثة

بين تنمية الفُصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

القاموسِيّة العربية الحديثة

بين تنمية الفُصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم

======================

عبد العلي الودغيري

سلسلة «دراسات معجمية ولسانية»

تندرج هذه السلسلة في إطار رؤية المركز لاستئناف أسئلة النهضة العربية الحديثة، والتي مثّل الاهتمام باللغة العربية والنهوض الإنتاج البحثي فيها. وانطلقت رؤية المركز منذ بداية مشروعه النهضوي من أن الأمم تحقق نهضتها بلغتها، ومن دون انعزال عن معرفة اللغات الأجنبية والتمكن منها، الأمر الذي يعمل معهد الدوحة للدراسات العليا الذي أسسه المركز على تحقيقه حيث يجري الاعتناء الخاص باللغة الإنكليزية والتمكن منها، إلى جانب التدريس باللغة العربية.

ولهذا سار مشروع إحداث المركز لسلسلة «ترجمان» بشكل متزامن مع تأسيسه في 25 أيار/ مايو 2013 لـ «معجم الدوحة التاريخي للغة العربية» لسد الثغرة في هذا المجال، ولإدراجه في منظومة المعاجم التاريخية للغات العديد من الأمم التي سبقت العرب في إنجازاتها لمعاجمها التاريخية واستغرق عمل علمائها عشرات السنوات في إنجازه. ولقد أنجز المعجم مرحلته الأولى بإطلاق بوابته الإلكترونية في 10 كانون الثاني/ يناير 2018، ومشروعه مستمر لإنجاز المعجم التاريخي منذ أول نص عربي وصل إلينا وحتى زمننا الراهن.

وتصدُر «سلسلة دراسات لسانية ومعجمية» لتختصّ بنشر كتب عربية متميزة بقيمتها العلمية المضافة في مجال الدراسات اللسانيات والمعجمية، تنظيرًا وتطبيقًا وتحقيقًا، وبنشر معاجم لغوية عربية مختصة تشكِّل إضافة جديدة إلى ما هو قائم من رصيدنا المعجمي الغني. وتطمح إلى تعزيز التفكير والتأليف باللغة العربية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية بما يرسخ النهضة العربية الحديثة، وحضورها في العالم.

=====================

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الودغيري، عبد العلي

القاموسية العربية الحديثة بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس والتأريخ للمعجم/ عبد العلي الودغيري.

(سلسلة دراسات معجمية ولسانية)

ISBN 978-614-445-293-6

1. اللغة العربية – معاجم – تأليف. 2. اللغة العربية – معاجم – تاريخ. أ. العنوان. ب. السلسلة.

492.73

العنوان بالإنكليزية

The Modern Arabic Lexicography:
Development of the standard Arabic Modernization of the Dictionary Historical Lexicon

by Abdelali El Ouadghiri

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة – منطقة 70 وادي البنات – ص. ب: 10277 – الظعاين، قطر

هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174 ص. ب: 4965 11

رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان

هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961

البريد الإلكتروني:

beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني:

www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، آب/ أغسطس 2019

المحتويات

قبل البَدء

تمهيد المعجم والقاموس

أولًا: المُعجَم في الاستعمال القديم

ثانيًا: المعجم في الاصطلاح الحديث

ثالثًا: القاموس

رابعًا: بين المعجمية والقاموسية

خامسًا: الوحدة المعجمية والوحدة القاموسية

سادسًا: القاموس وعناصره الأساس

الباب الأول
تنمية المُعجَم ومُواكَبة الفُصحى

عَتَبَة أولى: التوليد المعجمي وآلياته

عتبة ثانية: القياس وتنمية المعجم

الفصل الأول
التوليد اللفظي

المبحث الأول: التوليد بالاشتقاق

المبحث الثاني: التوليد غير الاشتقاقي

الفصل الثاني
التوليد الدَّلالي (المجاز وأهمّيته في تنمية المعجم)

الفصل الثالث
حالاتٌ أخرى

أولًا: حالة الترجمة

ثانيًا: حالة الارتجال

ثالثًا: حالة التضمين

رابعًا: حالة الضرورة الشعرية

خامسًا: الأخطاء اللغوية وتنمية المعجم

سادسًا: حالة الإدغام

الباب الثاني
القاموسية العربية قبل العصر الحديث

الفصل الأول
مرحلةُ التأسيس

دوافع الجمع والتدوين

معايير الفصاحة المعجمية القديمة

الأعمال الأولى والأُسُس التي قامت عليها

القاموسية العربية بعد مرحلة التأسيس

هل العربية لغةٌ عقيمٌ ؟

الفصل الثاني
شجرةُ القاموسية العربية حصيلةٌ وإعادةُ تَصنيف

الباب الثالث
القاموسية العربية الحديثة والمعاصرة

الفصل الأول
نحو قاموس للغة العربية حديثٍ ومُتجدِّد

المبحث الأول: المادة المعجمية ومَدى مُواكبتها للعصر وتلبية حاجات المُستعمِل

المبحث الثاني: التِّقنيات القاموسية ومدى تطويرها وتحديثها

الفصل الثاني
القاموسية العربية المعاصرة ومَدى مُواكبتها لتطوّر الفُصحى والتِّقنياتِ الحديثة «معجم اللغة العربية المعاصرة» نموذجًا

المبحث الأول: خصائصُ وسِماتٌ

المبحث الثاني: مُناقشاتٌ واحتِرازات

المحور الأول المادة المعجمية: مصادرها – طبيعتها – معالجتها

المحور الثاني: التِّقنياتُ المُستعمَلة

الباب الرابع
في القاموسية العربية التاريخية

الفصل الأول
التأريخُ لمُعجَم اللغة العربية أسئلةٌ وإشكالاتُ

أولًا: أُسُسٌ وعناصرُ

ثانيًا: أنواع القواميس اللغوية العامة

ثالثًا: الوظيفةُ والملامحُ

رابعًا: الأَهمِّيَّةُ والضَّرورة

خامسًا: أسئلةٌ وإشكالاتٌ

الفصل الثاني
نحو خطةٍ لإنجاز القاموس العربي التاريخي في ضوء التَّجربة الفرنسية

أولًا: لمحة عن تجربة التأريخ للمعجم الفرنسي

ثانيًا: ما ينبغي حسمُه قبل خُطّة الإنجاز

الفصل الثالث
نحو قاموس تاريخي للألفاظ العربية المهاجِرة (الألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرَّب نموذَجًا)

المبحث الأول: مسارات التأريخ المعجمي

المبحث الثاني: الألفاظ العربية المُهاجِرة للفرنسية نموذجًا

المبحث الثالث رحلةُ البحث عن العربيات المُغترِبات

ملحق المعجم

قضايا عامة:

المصادر والمراجع

1– العربية

2- الأجنبية

من الأعمال الصادرة للمؤلف

كتب شارك في تأليفها

قبل البَدء

لا شكَّ في أن حملة نابوليون على مصر والشام، كانت حدَثًا هزَّ كيانَ العالَمَ العربي بعُنف، وأَيقظَه من غَفلته وسُباته، فاعتبرَه كثيرٌ من المؤرِّخين علامة فارِقة ونقطةَ البداية في طريق النَهضة الحديثة. حينذاك كانت العربية الفصحى في حالة من الضَّعف والانكماش لا تخفَى ملامحُها، والعواملُ كثيرة منها: تدهورُ الوضع السياسي والاقتصادي والحضاري والديني في المنطقة العربية والإسلامية بكاملها، وتَرَدّي أحوال الثقافة والتعليم، وتفَشّي الجهل والتخلُّف الاجتماعي، وطُغيانُ العامِّيات واللهجات التي امتزَجت بكثير من الدخيل التركي في المنطقة الواسعة الخاضعة للحُكم العُثماني، وغيرِه من أنواع الدخيل الأخرى. زد على ذلك العامِلَ القديم المتمثِّل في تقاعُسِ قواميسنا اللغوية العامة، منذ عهد بعيد، عن متابعة نموِّ الفُصحى وتطوُّرِها وما يجدُّ فيها من مُحدَثات ومولَّدات واصطلاحات ومَجازات في كل النواحي العلمية والتِّقنية والإبداعية. كانت لكل ذلك وغيره آثارٌ سَلبية على العربية الفصحى التي بدَت في هذه المرحلة، قليلةَ الزّاد ضَعيفةَ الحِيلة. وفي الوقت نفسه، كانت بعثاتُ الغرب إلى الشرق من مُستكشِفين ومُستشرِقين ومُستطلِعين ومُتَرَبِّصين، قد جابت العالَمَ الإسلامي من أقصاه إلى أقصاه، ووقفت على جميع أحواله المُتَدهورة، وفي مقدمها الحالةُ اللغوية بوجه عام. فتكوَّنت لديها تلك الصورةُ النَّمَطية القاتِمة التي انتَشَرت في كل مكان، وظلَّت مُعشِّشة في خيال كثير من الناس على الدوام، ثابِتة على حالها لا تتغيَّر، بأن الفصحى التي رأوها على تلك الحال، لن تقوم لها بعد ذلك التاريخ قائمة، مع التفوُّق الغربي في الثقافة والعلوم والصناعة وكل المجالات. ومن ثمَّ بدأوا في إصدار أحكامهم المعروفة التي أَسرَفُوا فيها وبالغوا إلى حدِّ التشويه والمغالَطة والتهويل. فهي في نظرهم منذ ذلك العهد، لغة مُتهالِكة تمامًا، وعاجِزة كلَّ العجز عن حَمْل العلوم ونقل الحضارة الحديثة والصمود في وجه اللغات الأوروبية، فلا نفعَ فيها، إذن، ولا طائلَ من وجودها. بل هي ميِّتةٌ أو في طريق الموت لا محالة. ومن باب الخُبث واستغلال الفرصة المُواتية، وضعوا مُخطَّطهم للإسراع بالإجهاز عليها، وكانت لهذا المخطَّط أجنحة ثلاثة. **أولها**، إقناع الناس، ونُخَبِ المجتمعات العربية والإسلامية على وجه الخصوص، بأن حالة العربية مَيؤوسٌ منها، لا مستقبل لها ولا إمكانية لإصلاحها وعلاجها. **وثانيها**، الإسراعُ بنشر لغة المحتلّ وإحلالِها محلَّ العربية شيئًا فشيئًا حتى تتحكَّم وتُسَيطِر، وإيهامُ الجميع بأن لا شيء يصلح من دونها، فهي لغةُ الحاضِر والمستقبل والتمدُّنِ والتحديث والرُّقيِّ والعلم والمعرفة والتكنولوجيا وتجديد الفكر والعقل، والخروج من حالة التخلّف العام. **وثالثها**، الدعوة لاصطناع اللهجات المحلّية عوض الفصحى الجامِعة. ولم تكن هذه الدعوة إلا إمعانًا في تَمزيق ذلك الحبل المتين الذي يشدُّ آصِرةَ العرب والمسلمين بعضَهم إلى بعض، ويُعزِّز وحدتَهم الحضارية والثقافية والتاريخية بكل مكوِّناتها. كانوا يُلِحُّون في الدعوة إلى العامّيات العربية ويتظاهرون بالدفاع عن اللهجات واللغات المحلّية الأخرى، لأنهم يعرفون حقَّ المعرفة، أنها جميعَها لن تَقوى على مُنازَلة اللغات الأوروبية الحديثة كالإنجليزية والفرنسية،

ولن تستطيع في يوم من الأيام أن تسدّ مسَدّ الفصحى اللغة العالمِة المشتَركة بين كل أطياف الأمّة ومكوِّناتها المقدَّرة بحوالى ربع سُكان العالَم. كانت الفُصحَى عَقَبة كأداء في طريقهم لاعتباراتٍ كثيرة تحدَّثنا عنها مرارًا في كتاباتنا السابقة، فأرادوا إزاحتَها بأي ثَمنٍ ومهما كانت العواقب.

لكن الباحث المُتَتبِّع لحركة هذه اللغة وخَطِّها البياني طيلة القرنين الماضيّين (من بداية القرن التاسع عشر إلى اليوم)، يعرفُ بلا شكٍّ، أن النتيجة جاءت مُخيِّبة لآمال أولئك المُخطِّطين والمُتنبِّين الذين راهَنوا على القضاء عليها قضاءً نهائيًا. فالفصحى الحديثة والمعاصرة عرفت خَطًا تصاعُديًا، وحركةَ دائِبة من الإحياءِ والانبعاث والإنقاذِ والتجديد وإعادة البناء، وحقَّقت تطوُّرًا ملموسًا في معجمها ومصطلحاتها وأساليب تعبيرها وإنشائها وتراكيبها، عكس ما كان متوقَّعاً ومُدبّرًا لها. نحن لا نقول إنها بلغت بذلك أوجَ ازدهارها وعُنفوانها، واستردَّت كاملَ أمجادها ومكانتِها وسيادتها، ولكننا نقول: لقد استعادت قدرًا كبيراً من حَيَويّتها وعافيَّتها ونشاطها، وأن أحوالها في تحسُّنٍ مستمرٍّ، والصورة التي رُسِمت لها بألوانٍ مُظلِمة قبل قَرنين، صارت اليوم أكثرَ نَصاعة وإشراقًا، تُبَشِّر بغد أجمل، وتَعِد بمُستقبَل أفضل. وذلك رغم كل العراقيل والقيود والعَقبات والأشواك التي وُضِعت في طريقها، ولا تزال تُعاني من أضرارها وسلبياتها التي يعود كثيرٌ منها إلى كون أهلها، من شعوبنا ومجتمعاتنا، لم يصلوا بعدُ إلى مرحلة استِعادة الثقة الكاملة في ذاتهم وهُويَّتهم، ولأن كثيرًا من الأفكار السَّلبية والانهزامية التي تكوَّنت لديهم عن لغتهم وقيَمهم الحضارية ما زالت مُهيمنة ومتحكِّمة، والغشاوةَ التي على أعيُنهم ما زالت تحجُب الكثيرَ من جوانب الطريق الصحيح الذي لا بدَّ من أن يُسلَك.

وإذا كانت هنالك عواملُ قد ساهَمَت في تراجُع الفُصحى وانكماشها لفترة معيَّنة، فقد وُجدت، في مقابلِها، عواملُ أخرى لتطويرها وتجديدها وتحديثها، أهمها: دورُ الصحافة المكتوبة أولَ الأمر، ثم وسائلُ الإعلام السَّمعية والبصرية بكل أشكالها التي عرفها العصرُ الحديث، وما تبثُّه من برامج ثقافية وإخبارية وأفلام ومُسلسلات ومسرحيات وغيرها، وانتشارُ التعليم العصري بمستوياته المختلفة في كل أقطار العالم العربي والإسلامي، ونشأةُ الجامعات ومراكز البحث في كل ناحية، ونشاطُ حركة التأليف والنشر والترجمة، واتّساعُ مجال الطباعة وتطوّر فنونها، وظهور أجيالٍ من الكُتّاب والأدباء والعلماء والباحثين والمفكِّرين وحَمَلة الأقلام من كل لون وفنٍّ، والصحوةُ الإسلامية، وحركةُ التنوير والإصلاح الاجتماعي والديني وما صاحبَها ونتج عنها من أثَر كبير في إحياء العقل والفكر والضمير وعودة الوعي العام والوعي اللغوي على وجه الخصوص. أضف إلى هذا وذاك، فَوْرة المَعلوميات الأخيرة وسرعة الاتصال ونشر المعلومات والنصوص وتعميمها على أوسع نطاق، وازدهارَ صناعة القواميس اللغوية العامة والمتخصِّصة وقواميس الترجمة والمصطلحات الحديثة في كل فن وعلم ومجال. كلُّ ذلك، كان له يدٌ في التغيير الذي حصلَ. بل لقد كانت هناك عواملُ ثانوية لكنها مؤثِّرة، مثل انتشار الأغاني والأناشيد الوطنية والمدرسية بعربية بسيطة. وإذا كنا نشكو دائمًا من العراقيل والعَقبات التي ما تزال تقيِّد سيادةَ

الفَصحى في بيئاتها المجتَمَعية الطبيعية كما ينبغي لها أن تكون، وتحدّ من استعمالها في كلِّ المجالات، وتُضعِف من وجودها وفاعليَّتها، وتَستهين بقدُراتها وطاقاتها، فإن هذا لا يَتعارضُ مع حقيقة ما قُلناهُ، وهو أنها نجحَت، رغم كل ذلك، في كَسْب الرّهان والتحّدي، وقطَعت أشواطًا جعلَتها أبعدَ ما تكون اليوم عن حالتها السابقة عند بداية النهضة الحديثة.

موضوعُ مُواكَبة الفُصحى في المرحلة الحديثة والمعاصرة، ورصدِ حركتها وخُطوات نَهضتها في حاضرِها، واستِشراف آفاق مستقبلها، وما يتعلَّق بتجديدها وتنميّتها وتطويرها والتأريخ لها، كان إذن، نقطةَ انطلاقنا في هذا الكتاب، لكن من زاوية نظر محدّدة هي الزاوية المعجمية التي تهمُّنا، ومن المدخل العام للصناعة القاموسية الحديثة والمعاصِرة. ولقد دفعتنا هذه المسألة وما يرتبط بها من نقط أخرى، إلى طرح كثير من الأسئلة المتداخلة، من درجات ومستويات متفاوِتة لكنها متكامِلة.

في المستوى **الأول**، كان الهاجِسُ الأكبر الذي يشغلُنا هو أن نعرف إلى أي حدّ استطاعت قواميسُنا العربية الحديثة والمعاصِرة – ونقصد هنا قواميس اللغة العامة دون غيرها – متابعةَ تطوُّر الفصحى في عصر نهضتها الجديدة؟ وإلى أي حدٍّ توفَّقت في ذلك؟ وكيف تفاعلت مع كلّ المُستَجدّات من ألفاظٍ ودلالاتٍ وتراكيبَ وأساليب واستعمالات؟ وما مَدَى مُساهمتها، من جانبها وبطريقتها الخاصة، في خدمة هذه اللغة وتطويرها وتحديثها وتيسير تعلُّمها واستعمالها وانتشارها؟ وما المعاييرُ التي اتَّخَذتها في استِقبال ما استقبَلته من هذه المُستَجَدّات؟ وما مفهومُها للعربية الحديثة والمعاصِرة الذي تبنَّته؟ بل ما مفهومها الجديد للفصحى والفصاحة الذي كان من الضروري إعادةُ النظر في قيوده وشروطه القديمة؟

في المستوى **الثاني**، كان علينا أن نسأل: إلى أيِّ حدٍّ استطاع ذلك الحصادُ القاموسي الجديد الذي عرفته الحقبةُ الممتدة ما بين بداية النهضة الحديثة ويومنا هذا، تَجاوُزَ الكثير من المشاكل التقنية والمنهجية التي عرفتها قواميسُنا القديمة مما توقَّف عنده الباحثون والدارسون طويلًا في كتاباتهم التقويمية والنَّقدية الكثيرة؟ وهل اهتدى قاموسُنا اللغويُّ العربي الحديث والمعاصِرُ، في نهاية هذه التجربة الجديدة، إلى التخلُّص من كل شوائب الماضي، وتحقيق الطَّفرة النوعية التي انتظرناها، والوصول إلى صياغة نموُذَج جديد في محتواه ومادّته المعجمية وتقنياته وأدواته ومناهجه؟ ولا يخفى أننا، كنا، ونحن نطرحُ هذا النوع من الأسئلة، نضع أمامنا ونُصبَ أعيننا، أمثلة حيَّة ونماذج مُعتبَرة من الصناعة القاموسية الغربية الناجحة في العالَم، فنستضيء بما وصلَت إليه من تطوُّر في المنهج والدِّقّة والإتقان ووضوح الرُّؤى والأهداف.

في المستوى **الثالث**، تكوَّنت لدينا أسئلة أخرى حول أهم مشروع مستقبَلي نعلِّق عليه كثيرًا من الآمال خلال العَشْريات القادمة من هذا القرن، وهو كتابةُ تاريخ دقيق وشامل لمعجمنا العربي بكل مراحله ومَساراته المختلفة، بعد أن عرَف الجميع أهميّتَه القُصوى وفائدَتَه وجَدواه. لقد

تجاوزنا السؤال التقليدي حول الظروف والدواعي التي أدَّت إلى تعثّر الخطوات الحديثة لإنجازه بعد مرور حوالى قرن من الزمان على تدشين المحاولة الأولى التي قام بها فيشر تحت رعاية مجمع القاهرة، وما بعدها من محاولات أخرى. وتخطَّينا قبل ذلك، سؤالًا آخر يبحث في الدَّواعي والأسباب التي شغلت لغويّينا القدامى عن التفكير في مثل هذا الموضوع رغم وجود بذور أولى واهتمامات واضحة ظهرت في أشكال مختلفة من مؤلفاتهم اللغوية والمعجمية. وأصبح السؤالُ الأهم في الوقت الراهن: كيف نصوغ تصوُّرًا واضحَ المعالم والأهداف قابلًا للتطبيق، لما ينبغي أن يكون عليه إنجازُ هذا المشروع في ضوء التجارب العالَمية الحديثة والمعاصِرة، وفي أسرع وقتٍ ممكِن، بعد أن اتُّخِذت مبادراتٌ جديدة لوصل ما انقَطَع واستئناف العمل لاستدراك ما فاتَ؟

هذه الأسئلة وغيرُها وما تفرَّع عنها وارتبَطَ بها من قريب أو بعيد، هي التي حاولنا أن نُجيب عنها من خلال أبواب الكتاب الأربعة بما تخلَّلها من فصول ومباحث.

وهكذا، جعلنا القسم **الأول** بمثابة مدخل عام تحدَّثنا فيه عن تنمية المعجم العربي وطاقات التوليد الخاصة بالفُصحى وآليات تحديثها وتجديدها وإثرائها وإغنائها، ناظِرين للموضوع من زاوية علاقة المعجم بالتدوين القاموسي، وعلاقة تنمية المعجم بتحديث القاموس؛ إذ لا يمكن الكلام عن قاموس عربي حديث ومتطوِّر، وعن مستقبله وآفاقه، دون الحديث عن أهم شيء يمكن تطويرُه وتحديثه وتنميتُه في هذا القاموس، وهو مادَّتُه المعجمية ومدوَّنتُه المكوَّنة من مجموع مفرداته ومداخله. وقد اغتنَمنا هذه الفرصة لتقديم محاولة جديدة لإعادة توصيف هذه الآليات وتصنيفها في ضوء رؤيتنا الخاصة وما استجَدَّ من آراء وبحوث أخرى في المرحلة الأخيرة، فأضفنا إلى الآليات المعروفة آلياتٍ أخرى لم يكن الدارسون لهذا الموضوع يعتدّون بها، وأعدنا النظر فيما هو متداوَلٌ منها بعد تمحيصه وتدقيقه، واستبعدنا ما قد يُحسَب عليها وليس منها. وكان من جملة أهدافنا في هذا الفصل أيضاً أن نقيم الدليل على ما في النظام الداخلي والذاتي للعربية من قُدرات توليدية متنوِّعة، ذات مرونة وطاقة كبيرة على الإنتاج بالقدر الذي يُحتاج إليه وأكثر مما يُحتاج إليه، مما يُغني المعجم واللغة بصفة عامة بآلاف الألفاظ والمصطلحات والتراكيب والدلالات والأساليب التي تستطيع العربيةُ أن تكسب بها رهانَ المنافسة إذا قُورِنت بلغات أخرى حديثة أو قديمة. فإذا أُضيف هذا إلى تجربتها الطويلة في احتواء ثقافات الشعوب المختلفة التي اندمجت في الحضارة العربية الإسلامية، ونقل المعارف والعلوم على اختلافها ودقة موضوعاتها، وإلى تُراثها الضخم المتنوِّع الذي كُتِبَ بها طيلَة قرون عديدة، أصبح الدليلُ أمامنا قائمًا على أن مشكلة العربية في الوقت الحالي ليس وراءها عجزٌ «خِلْقي» كامنٌ في النظام الداخلي لهذه اللغة أو عَطَبٌ أصابَ جهازها التوليدي أو قُدرتَها الإنتاجيةَ، كما يدَّعي خصومُها، وإنما هي نتيجة عوامل أخرى خارجية وظروف محيطة بها – وبعضُها مفتعَل مُصطنَعٌ – لا تساعدها على النموّ في مناخ طبيعي، ولا توفِّر لها البيئة المناسبة والحوافِز والمُشِّجعات الضرورية لاستثمار كلّ طاقاتها والوصول إلى درجات التطوّر والازدهار الممكِنة في كل المجالات بما فيها العلمية والتِّقنية الدقيقة.

أما الباب **الثاني** فقد خَصَّصناه للحديث عن حصيلة الصناعة القاموسية العربية من بدايتها إلى عتَبة العصر الحديث، وعرض أبرز مَحطّاتها ومراحلها التي قطَعتها في مسيرتها الطويلة، والحدود التي وصلت إليها، مع إعادة توصيفها وتصنيفها، والتوقّف عند أهم الإشكاليات التي عرفتها، شكلًا ومضمونًا، ولا سيما موقفُها المُتشَدِّد من التطوّر اللغوي والمولَّد والمُحدَث من ألفاظٍ عامة ومصطلحات خاصة، وما كان لذلك من انعكاسٍ سلبي على حياة الفصحى ونموِّها ومُسايَرتها الطبيعية لحركة التاريخ، دون إهمال الثغرات التقنيّة والمنهجية التي ظلت ورشًا مفتوحًا، وصار أمرُها واضحًا مكشوفًا أمام اللغويّين والقاموسيّين المحدثين ليتولَّوا القيام بسدِّها ومعالجتها والتغلُّب عليها.

وفي الباب **الثالث** المتفرِّع إلى فصلين كبيرن، توسَّعنا في دراسة نماذج مختارة من قواميسنا الحديثة والمعاصرة، والعامة منها على وجه الخصوص، فتناولناها من جوانبها المختلفة شكلًا ومضمونًا، مادة معجمية، وأدواتٍ تِقنية. ولكن هذه النماذج لم تكن في حقيقة أمرها إلا منطلَقًا ونقطةَ ارتكازٍ لمعالجة الكثير من القضايا والإشكالات التي جعلناها موضوعًا لأسئلتنا السابقة، وإطارًا لتقويم الحصيلة التي أسفرت عنها حركةُ قواميسنا العربية خلال المرحلة المدروسة في مجموعها، والنظر فيما حقّقته وما لم تحقّقه من نتائج في مجالها، بالقياس إلى تجارب الماضي والمقارنة بما وصلت إليه الصناعة القاموسية العالمية في الوقت الحاضر، وما رافَقَها من دراسات تنظيرية لا يمكن إهمالُها أو غضُّ الطرف عنها. ومن جهة أخرى، كان ذلك مناسبة أيضًا لطرح تصوّراتنا وآرائنا الخاصة في كل الجزئيات التي عرضنا لها، مما وجدنا أنه مفيدٌ لتطوير العمل في هذا المجال الواسع على أُسُس نظرية متينة وتقنيات واضحة ومتجدِّدة، لا تقلُّ في قيمتها ووزنها ومناهجها عما يجري في النصف الشمالي من كوكبنا الأرضي.

أما الباب **الرابع** والأخير الذي فرَّعناه إلى ثلاثة فصول، فقد خصَّصناه للحديث المستفيض عن ذلك المشروع الكبير المُدرَج ضمن الآفاق الواسعة للقاموسية العربية، وهو مشروعُ كتابة تاريخ المعجم العربي بكل مَساراته واتجاهاته الممكِنة، كما أشرنا قبل قليل؛ فقدّمنا حوله جملةَ ما لدينا من أفكار وتصوُّرات قد تفيد أو تساعد العاملين في هذا الميدان والمهتمّين به، على إنارة الطريق وتوسيع مجال الرؤية ليكون التناوُلُ شاملًا لمختلف الزوايا والمُنطلقات، حتى ولو اقتصرت المحاولات التطبيقية الأولى على جانب دون آخر. أو شابَها ما شَابَها من نقصٍ وقُصور. فالأعمال العظيمة الجليلة لا يمكن أن تولَد كاملِة ولا أن تُصبح مثالية منذ المحاولات الأولى.

قبل هذا وذاك، مهَّدنا لأقسام الكتاب، بمختصر مركَّز حاولنا فيه توضيح بعض المفاهيم العلمية والاصطلاحات التي وظَّفناها في عملنا هذا وغيره من كتاباتنا المعجمية الأخرى، لتكون بمثابة مفتاح لما يأتي من كلام بعده، وجوابٍ عما نتلقّاه باستمرار من تساؤلات حول مفهوم هذا المصطلح أو ذاك مما جَرَينا على استخدامه، آخذين بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل في استعمال

الألفاظ الاصطلاحية بين الباحثين المتخصِّصين في المجال المعجمي واللسانيّ بصفة عامة وهم مُنقَسمون وموزَّعون بين جناحَي العالم العربي من المغرب إلى المشرق.

ذلك ما أردنا الإلماعَ إليه في هذه الكلمة المُقتَضَبة. وبالله التوفيق.

عبد العلي الودغيري الرباط: 14 شوال 1439هـ موافقه: 28 حزيران/ يونيو 2018

تمهيد المعجم والقاموس

أولًا: المُعجَم في الاستعمال القديم

لفظُ **مُعجَم** من حيثُ صيغتُه الصَّرفية، هو مصدر ميميّ بمعنى الإعجام، كما يُقال: مُدخَل ومُخرَج بمعنى إدخال وإخراج. والإعجام معناه إزالةُ العُجْمة، أي اللَّبْس والغموض، فالهمزة في (أَعجَمَ) و(إعجام)، همزةُ إزالةٍ أو سَلْب، كما في أَشْكَيْتُه، أي أزَلتُ ما كان يَشكُوه. من هنا سُمّيت حروفُ الهجاء بحروف المُعجَم، لأنها أُزيلَ ما كان فيها من لَبْس وغموض بعد أن أُضيفَت إليها نُقَطُ الإعجام، وكانت خالية منها قبل ذلك. ولكنهم توسّعوا فأطلقوا صفةَ «**حروف المُعجَم**» على كل الحروف الهجائية من الألف إلى الياء. ومن ثَمَّ صاروا يقولون: كتاب كذا على حُروف المُعجَم، أي مُرتَّب على تلك الحروف. ثم اختَصروا فقالوا: كتاب المُعجَم، أو مُعجَم كذا.

ويمكن اعتبار لفظ «مُعجَم» اسمَ مفعولٍ، فيكون المقصودُ به، حين إطلاقه على المُصَنَّف المُشتَمِل على قائمة من الألفاظ المُرتَّبة والمشروحة، الكتابَ الذي أُزيلَت العُجْمةُ عن ألفاظه ومَداخله بضبطها وتعريفها وتوضيح معناها. ومن الواضح أن الأوائل الذين استعملوا هذا اللفظ في عناوين كتُبهم هم علماءُ الحديث النبويّ، فقد كانوا يضعون مصنَّفات حديثية بحسب شيوخهم أو بحسب الصحابة أو رجال الحديث ورُوَاته، ويُرتّبونها على حروف المُعجم، مثل **معجَم** أبي يَعلَى الموصِلي (أحمد بن علي بن المُثَنَّى ت 307هـ)، و**معجَم الصحابة** للبَغَوي (ت 317هـ) و**المُعجم الكبير** و**الأوسط والصغير** للطَّبَراني (ت 360هـ) وغيرها. واستعمَله بعد ذلك آخرون في عناوين الفهارس والقواميس الخاصة بالأعلام البشرية والجغرافية المرتَّبة على حروف المعجَم، ومنها: **معجم الشيوخ** للسَّمْعاني، و**معجم أصحاب الصَّدَفي**، و**معجم الأدباء** لياقوت الحَمَوي، و**معجَم الشعراء** للمَرزُباني، و**مُعجم ما استَعجَم من أسماء البلاد والمواضع** للبكري، و**معجم البلدان**. وأما استعمالُه في عناوين القواميس اللغوية، فلم يكن معروفًا – بحسب علمي – قبل القرن العشرين[1]. وقد طُبع كتاب لأبي هلال العسكري (القرن الرابع الهجري) بعنوان **المُعجم في بقية الأشياء**، لكن تبيَّن أن كلمة «المعجَم» في هذا العنوان إنما أضافها ناشِروه[2] وليست موجودة بالعنوان الأصلي للكتاب وهو: **أسماء بقية الأشياء**. وكثيرًا ما يتجنَّى الناشرون على عناوين الكُتب بالتغيير من غير مُبرِّر قويّ يدعو لذلك، وأحيانًا من غير أدنى إشارة للعناوين الأصلية. وقد حدَثَ مثلُ ذلك لكتاب أحمد بن فارس المسمى **مقاييس اللغة**، فطبَعه ناشروه بعنوان **معجم مقاييس اللغة**، وأقحَموا لفظ «معجم» على العنوان الأصلي إقحامًا. وكذلك وقع لكتابِ أحمد بن مصطفى الدمشقي اللَّبابيدي (ت 1318هـ) الذي سمّاه ناشرُه: **معجم أسماء**

الأشياء، بينما عنوانُه الأصليّ هو: **أسماء الأشياء**. وهذا كلّه من باب التجنّي على النصوص والكتُب المحقَّقة والتصرُّف فيها بلا فهم ولا علم.

وهناك كتاب ذُكِر ضمن لائحة مؤلفات جار الله الزمخشري (ت 538هـ) بعنوان: **معجم الحدود**[3]. إلا أننا لا نعرف موضوع هذا الكتاب، هل هو في الحدود الشرعية، أم الحدود النحوية، أو الحدود والتعريفات العامة كـ **تعريفات** الجرجاني. فقد كان الزّمخشري من المشاركين في مختلف العلوم. كما أننا لسنا متأكّدين من كون كلمة «مُعجَم» من صُلب العنوان الأصلي أم هي من إضافة النُّسّاخ أو أحد القُرّاء. والمهم هو أن كل القواميس اللغوية المؤلّفة قبل القرن العشرين، باستثناء كتاب الزمخشري الذي لا نعرف موضوعه ولا معلومات مؤكَّدة عنه، كانت تحمل عناوين خاصة، مثل **كتاب العين** للخليل بن أحمد، و**كتاب الجيم** للشيباني، و**جمهرة اللغة** لابن دُريد، و**تهذيب اللغة** للأزهري، و**المُجمَل في اللغة** لابن فارس، و**البارع** لأبي علي القالي، و**المُحكَم** و**المخصَّص** لابن سيدة، و**شمس العلوم** للحِمْيَري، و**لسان العرب** لابن منظور، و**القاموس المحيط** للفيروزآبادي، و**تاج العروس من جواهر القاموس** للزَّبيدي. وهلمَّ جرّا.

خلاصة القول، أن كلمة «معجم» لم تكن، قبل العصر الحديث، تُستعمل في التراث العربي للدلالة على الكتاب اللغوي الذي يحتوي ألفاظًا لغوية عامة (أي غير الأسماء الخاصة بالأعلام البشرية والجغرافية) مرتَّبة ومشروحة، ولم تكن العادةُ جارية باستعمالها في عناوين هذا النوع من الكُتُب، كما قلنا. أما العِلم الذي يهتم بدراسة الألفاظ فكان يسمى بكل بساطة «علمَ الألفاظ» تارة، أو «علم اللغة» أو «علم مَتْن اللغة» تارة أخرى. وذلك في مقابل عِلمَي النحو والصرف، أو علم العربية.

ثانيًا: المعجم في الاصطلاح الحديث

وفي العصر الحديث دَأَبَ كثيرٌ من الباحثين العرب على استعمال كلمة «مُعجَم» للدلالة على ثلاثة أمور ذات مفاهيم مختلفة:

أ) الوحدات اللفظية الدالّة التي تُشكّل المادةَ اللغوية الأَساسَ لموضوع الدرس المعجمي، فتُوضَع في مقابل المادة الأساس لموضوع الدرس النحوي بمفهومه التقليدي وهي الجُمَل والتراكيب، وموضوع الدراسة الصَّرفية (الصيِّغ الصرفية)، وموضوع الدرس الصوتي (الوحدات الصوتية مفردة ومُشَكَّلة).

ب) العِلم الذي يجعل من هذه الألفاظ والوَحدات المعجمية والدلائل اللغوية موضوعًا عامًا له بغضّ النظر عما يَتفرَّع إليه. وهذا العِلم هو أحدُ الأقسام الكبرى لعلم اللغة العام، بجانب علوم الصوت والتركيب والدلالة.

ج) الكتاب الذي يحتوي على ألفاظ لغوية مرتّبة ومشروحة، سواء أكان هذا الكتابُ معجمًا لغويًا خالصًا، أي مُحتويًا على ألفاظ لغوية عامة، ككتاب **الصّحاح** أو **لسان العرب**، أو اصطِلاحية مختصَّة ببعض ألفاظ العلوم، ككتاب **النهاية في غريب الحديث**، أو **الجامع في مفردات الأدوية والأغذية** لابن البيطار، أم مختصّة بأسماء الأعلام البشرية والجغرافية وغيرها، مثل **معجَم الشعراء**، و**معجَم المؤلّفين**، و**معجم البلدان**، ونحوها، أم موسوعات ثقافية وحضارية وعلمية مرتَّبة على حروف المعجم.

واستعمالُ الكلمة بهذه المعاني الثلاثة المختلفة كلِّها يُشيع نوعًا من الاضطراب والخلط بين عدة مفاهيم تقتضي دقةُ الاصطلاح العِلمي الحديثِ أن يُخَصَّص لكلّ واحد منها مُصطلحٌ بعينه إذا أُطلِقَ انصرفَ الذهنُ إليه دون غيره. فمن عيوب المُصطلَح أن يكون فيه ترادُفٌ أو اشتراكٌ أو تضادٌّ، أو حَشوٌ وفُضولٌ، أو زيادةٌ أو نُقصانٌ، أو أيُّ إخلالٍ أو لَبْس يؤدي إلى سُوءِ الفهم وعدمِ الدقة في تحديد المعنى المقصود.

وتوخّيًا لهذه الدّقة في استعمال المصطلحات، دأبنا منذ سنوات عدة على تمييز مفهوم المعجم عن مفهوم القاموس في الاصطلاح، وسنتطرق فضلًا عن ذلك، إلى بعض المفاهيم الأساسية الأخرى المتداوَلة في مجال الدرس المعجمي الحديث، ونحاول أن نضع إزاءَ كل منها المصطلحَ العِلمي العربي الذي يناسبه وفقَ ما درجَ عليه أهلُ هذه الصناعة من المعاصرين المختصِّين، بغضِّ النظر عما هو رائجٌ في بعض الأدبيّات اللغوية، وما نرجِّحه من أقوالهم وآرائهم، أو ما يقتضيه نظرُنا الخاص.

فأما كلمة «معجم» فعادة ما تُخصَّص في الدرس المعجمي المعاصر لتطلق على:

أ- ما يُقابل كلمة «lexique/lexicon»[4] في الاصطلاح الغربي، ويُرادُ بها أساسًا: الألفاظُ والوَحدات المعجمية التي يَتَّخذ منها المعجميّون مادة وموضوعًا لبحثهم النظري والتطبيقي على السواء. وهذه المادة المعجمية هي أساسُ كل لسانٍ من الألسنة البشرية الطبيعية. فهي عبارة عن مجموع الدلائل اللغوية (signes) التي يرمز كلٌّ واحد منها إلى شيءٍ أو فكرة أو مفهوم، وبواسطتها يقع التفاهمُ بين الناس، ومنها تتكوَّن الجُمَلُ والتراكيبُ النحوية والسلاسلُ الكلامية. وكلُّ لفظ، أو وحدة معجمية، يتألف بدوره من عدد معيَّن من الأصوات الخالية من أية دلالة أو معنى. وبهذا المفهوم يمكن أن نقول: المعجم العربي، أو الفرنسي، أو الإنجليزي، وهلمّ جرّا. ويكون المقصودُ به مجموعَ هذه الألفاظ أو الدلائل اللغوية المستعمَلة في واحد من هذه الألسِنة ليقع التفاهُم بها بين أصحابها وفقَ نظام لغوي خاص.

وهذه المادة المعجمية إما أن تكون عبارة عن المجموع الكُليِّ لكل الألفاظ أو الوحدات المعجمية التي من المفروض أن تمتلكها الجماعةُ اللغوية (Communauté linguistique) نظريًا، وتسمّى حينئذ

بالمعجم الكَلِيّ (Lexique total)، وإما أن تكون عبارة عن الألفاظ والوحدات المعجمية التي تشترك جماعةٌ لغوية معيَّنة في استعمالها دون أن تَستوفيَ المعجمَ الكُلِّي وجميعَ استِعمالات الأفراد وما في أذهانِ كلِّ واحدٍ منهم. فيكون وجودُها فعليًا لا نظريًا أو مُحتَملًا فقط. ويُطلق عليها حينذاك اسمُ «المعجَم المشترك» (Lexique commun/Common lexicon). وقد تكون عبارة عن قائمة من الألفاظ والتعبيرات والوحدات المعجمية التي اختُصَّ بها أو تميَّز باستعمالها فردٌ من الأفراد شَفويًا أو كتابيًا، أو كاتِبٌ أو مؤلِّف أو شاعِرٌ معيّن في نصٍّ واحد له أو مجموعةٍ نصوصه، فتسمى **المعجم الفردي** أو **الخاص**. فيقال مثلًا معجمُ فلانٍ أو فلان، كمعجم المتنبِّي، ومعجم الجاحظ ...الخ. وقد يُطلَق على هذا المعجم الفردي اسمَ **مُفرَدات**[5] (ونظيرُه في الاصطلاح الأجنبي: vocabulary/vocabulaire). على أن اللغوي الفرنسي جوزيف فندريس، كان في بداية القرن الماضي يستعمل، في اصطلاحه الخاص، لفظ «مفردات» (vocabulaire) ويريد به مجموع ألفاظ لغةٍ من اللغة، وليس ألفاظ كاتب أو مؤلِّف أو شخص بذاته فحسب، فيكون معناه عنده معنى المعجم عندنا أو متن اللغة عند أسلافنا من العرب والمسلمين[6]. ومعلومٌ أن الفرد الواحد لا يتميَّزُ عن بقية أفراد جماعته اللغوية بنوعية ما في معجمه الخاصِّ المحدود العَدد من ألفاظ، فحسب، ولكن أيضًا، بطريقته الخاصة في استعمال هذا المعجم وأَداء هذه المفردات بدءًا بأصواتها[7]، ثم بطريقة اختيارها ونَظْمِها وتركيبها وأسلوب عَرْضها، وما قد يكون في ذلك من تركيز على نوعٍ منها دون غيره، واستخدام خاصٍّ لِمُلازِمات لفظية بعينها، ونوع معيَّن من الألفاظ والتعبيرات، واصطلاحات تقنية ذات علاقة بمهنته وتخصّصه وبيئته المحلِّية والدائرة الضيِّقة ممن يُخالطُهم باستمرار، وانتهاءً بدلالاتها وما قد يكون لها في ذهنه ونفسه من إيحاءاتٍ خاصة، وغير ذلك من الأمور التي تُشكِّل في النهاية سِماتٍ معيَّنة تكونُ بمثابة البَصَمات التي لا يمكن أن يتشابَهَ فيها شخصٌ بعينه مع أشخاص آخرين. وكلُّ هذا يدخل تحت ما يسمى اصطلاحًا «اللهجة الفردية» (Idiolect/idiolecte) أو «الأسلوب الشخصي».

وتنطلق نظريةُ **المعجم الكلِّيّ** من فَرْضية أن الشخص الواحد من متكِّلمي لغةٍ معيَّنة لا يستطيع بمفرده الإحاطةَ بجميع ألفاظ هذه اللغة وامتلاكها، ولا سيما إذا كانت من لغات الحضارات الكبرى التي عُمِّرت طويلًا ومرَّت بمراحل كثيرة من أطوار النموِّ والتطوّر والتوسّع والتنوّع والثَّراء والازدهار، واكتَسَبت من التجارب ما جعلها وعاءً لكافة علومها وفنونها وآدابها ومختلف مظاهر ثقافتها، فيكون من المُستَعصِي على الفرد الواحد مهما بلَغ علمُه وتمكُّنه من اللغة أن يُحيط بجميع مَخزونها على اختلاف العصور والعلوم والمجالات التي استُعمِلت فيها. وقد أظهَرت بعضُ الدراسات أن متوسِّط ما يمكن لشخص مثقَّف أن يمتلكه من القاموس المكتوب للغته لا يزيد في الحد الأقصى عن 10 في المئة. علمًا بأن القاموس المكتوب (Dictionnaire/Dictionary) هو في حد ذاته لا يمثِّل إلا عدداً محدودًا من المعجم الكُلِّيِّ. ومن هنا قالوا إن المعجَم الكلّي هو عبارة عن حصيلة الجَمع بين ما يمتلكه كلُّ فرد من أفراد اللغة، ويُمثَّل له على النحو الآتي: (م1 + م2 + م3 + م4 ..... = م **كبرى: معجم** كلّي).

وقد يتوسَّع مفهومُ المعجَم الكلّي ليصبح عبارة عن تلك الطاقة الكامنة في كل لغة إنسانية على توليد ما لا حصرَ له من الألفاظ والعبارات. وعلى سبيل المثال: لقد ثبتَ إحصائيًا أن مجموع الجُذور المعجمية التي تتوفَّر عليها اللغة العربية يصل إلى حوالي ثمانية عشر مليونَ جِذر (من الثلاثي إلى الخماسي)، بينما لم يتجاوز عددُ الجذور المستعملة في أضخم قاموس عربي وهو **تاج العروس**، نسبة 0.06 في المئة من هذا المخزون الهائل من الجذور. هذا مع العلم أن كل جِذْر معجمي في العربية قابلٌ لتوليد العشرات من الألفاظ المشتقّة (كصيَغ الأفعال المختلفة وأسماء الفاعلين والمفعولين والآلة والزمان والمكان والصفات والجموع، وغيرها)[8].

وقد أبرزت النظريات اللسانية الحديثة، ولا سيما النظرية التوليدية، ذلك الفرق الواضح بين مفهومين مختلفين. **أولهما**، القُدرة أو الكفاءة (compétence) اللغوية الشاملة بما فيها القُدرة المعجمية التي يمتلكُها كلُّ مُستعمِلٍ مِثاليّ للغته. و**ثانيهما**: الإنجازُ أو الاستِخدام (La performance) أي ما يتحقَّق ويُنجَز من تلك القُدرة أو الكفاءة[9]. وفي مجالنا هذا يمكن اعتبار المعجم الكلّي، هو تلك الطاقة الهائلة والقُدرة الكامنة في اللغة وفي أذهان جميع الأفراد وأدمغتهم، من الوحدات الدالّة والخصائص المعجمية الموجودة بالقوة من جهة، والقابلةِ للتحقُّق من جهة أخرى. أما القَدر الذي يُستعمَل من هذه الكفاءة ويتحقَّق بالفعل، وهو جزء بسيط من الكُل، فيسمى **معجمًا جزئيّا** فرديًا كان أو جماعيًا مشترَكًا. وغالبًا ما يتحوَّل هذا الجزءُ المتحقِّقُ إلى كتاب فيسمى **معجمًا مكتوبًا** أو **قاموسًا** كما سنرى.

ويمكن أن نلاحظ أن متكلِّمَ لغةٍ ما يستطيع في فترةٍ وجيزة أن يُلِمَّ إلمامًا كاملًا بقواعدها النحوية والصَّرفية والصوتية والاشتقاقية والتوليدية، فيتمكَّن خلال تلك الفترة الوجيزة من امتلاك القُدرة التامة على استعمال لغته بشكل مثاليٍّ ونهائي، بسبب أن القواعد التركيبية والصرفية والصوتية وقوانين التوليد والاشتقاق المُعجميَّين محدودةُ العدد، بينما لا يستطيع أن يُلمَّ بالمجموع الكلّي للمفردات المكوِّنة لمعجَم لغته المُستعملِ منه والمُهمَل، الموجود بالقوة والموجود بالفعل، ولو أمضى حياتَه كلَّها في السعي وراءَ ذلك. وكلُّ ما يستطيعه هو امتلاكُ القَدر المشترَك والمُستعمَل من الألفاظ، أو جزءٍ منه، يُمكِّنه من التفاهم مع غيره دون خلَل. ولذلك عادة ما يَصفون الأنظمةَ النحوية والصرفية والصوتية بكونها أنظمة مُغلقة، قياسًا إلى النظام المعجمي الذي يعتبرونه نظامًا مفتوحًا قابلًا للزيادة والنَّقص في كل وقت وآنٍ. فالمرءُ يعيش حياته كلَّها وهو يتعلَّم المعجم، وكلَّ يوم يُضيف قدرًا جديدًا من المفردات والاستعمالات، وفي النهاية لا يستطيع أن يُحصِّل إلا جزءًا منها (يبدأ اكتسابُه للمفردات المعجمية ببضع وحدات وينتهي ببضعة آلاف، بينما تصل مدواتُ القواميس إلى عشرات الآلاف من المفردات، وتصل المدوَّنات المَسْحية إلى عدة ملايين، أما ما يُحتَمل توليدُه عقلًا ورياضة فكبيرٌ جدًا). والمقصودُ بما يُضيفه ويتعلَّمه باستمرار ولا يستطيع الإحاطة به كلّيًا هو مجموعِ الألفاظ الموجودة في اللغة بمعانيها وبعضِ سِماتها الخاصة. وإلا فإن الأفراد يمتلكون منذ الصِّغَر قُدرة فائقة على توليد ما لا حَصر له من المفردات الجديدة

والتمييز بين الصحيح منها وغير الصحيح. وإذا نظرنا إلى المعجم باعتباره نسَقًا من العلاقات النحوية والدلالية وغيرها، فإن كثيرًا من المعلومات التي تُنسَب إلى الألفاظ، يمكن التنبُّؤ بها من المبادئ العامة التي تنتظم بقيةَ أنساق اللغة ومكوّناتها، و«هناك تعالُقات مطَّردة بين دلالة الألفاظ وخصائصها التركيبية والصرفية يمكن استخلاصُها من مبادئ عامة» يكتسبُها المرءُ من معرفته بقواعد التركيب والصرف[10].

ب- العلم الذي يتخذ من هذه المادة المعجمية، موضوعًا لبحثه ودراسته دراسة نظرية وتطبيقية، فيُطلق عليه **علم المُعجَم**، وقد تُختصر التسمية فيقال **المُعجَم**. والمرادُ في هذه الحالة هو العِلْمُ، وليس المادة المعجمية التي هي عبارة عن ألفاظ ودلائل لغوية وخصائص معجمية. وهذا العلمَ الحديث النشأة نسبيًا له مناهجُه ومصطلحاتُه وأدواتُه الخاصة في الدرس والملاحظة والتحليل. وأساسُ انطلاقه هو **الوحدة المُعجمية** التي هي أصغَرُ وحدة صوتية دالّة على معنى. بخلاف علم الصوت الذي ينطلق من دراسة الوحدة الصوتية المجرَّدة عن المعنى في حال إفرادها أو ضَمِّها إلى غيرها وتشكيلها معها، وعلم التركيب الذي ينطلق من دراسة الجُمَل والتراكيب وهي الكلمات والوحدات المعجمية مؤلَّفةً فيما بينها.

ويتفرَّع **علم المُعجَم** (أو المعجم اختصارًا) عادة إلى فرعين كبيرين: نطلق على **الأول** منهما «المُعجمية» أو «علم دراسة الألفاظ»، أو «علم المعجم النظري»، ونطلق على **الثاني** «القاموسيَّة» أو علم «صناعة القواميس».

فالمعجم، إذن، إذا أُطلِقَ في الاصطلاح التخصُّصي الحديث، يكون المرادُ به واحداً من عنصرين اثنين:

• الوحدات اللفظية الدالة التي تكونُ موضوعَ الدرس المعجمي نظريًا وتطبيقيًا، سواءٌ منها ما تحقَّقَ بالفعل وأَمكنَ جمعُه وحَصرُه في قائمة محدودة ووضعُه بين دَفَّتَي كتابٍ من أيِّ نوع أو حجمٍ (اصطلاحي خاص، عام، فردي، جماعي) ورُتِّبَت مداخلُه وشُرِحت بطريقةً معيَّنة، أم لَم يكن كذلك (أي غيرَ مجموع ولا مَكتوب ولا مرتَّب أو مشروح ولا معروفٍ معرفة حَصْرية أو إحصائية)، فظلَّ عبارة عن ثروة لفظية مكوَّنة من وحدات معجمية مبثوثة في ذاكرة كلِّ أفراد الجماعة اللغوية وما لديهم من نصوص مكتوبة أو مَرْويَّاتٍ شَفوية متنوّعة قديمة وحديثة يمكن الأخذُ منها بقدر الحاجة والاستطاعة. أي عبارة عن المجموع الكُلّي التَّصَوُّري اللانهائي لهذه الألفاظ والوَحدات التي يمتلكُها أو يُمكن أن يمتلكها مجتمعٌ لغوي بأكمله، وتصعب الإحاطةُ به، أو عبارة عن معجم ذهنيٍّ أو قُدرة معجمية لدى السامع المتكلِّم المثالي مكوَّنةٍ من شيئين اثنين: **الأول**، مخزون في الذاكرة من المفردات والوحدات المعجمِيَة التي يمكن استرجاعُها في أي وقت[11]. **والثاني**، قواعد توليد واشتقاق يستطيع بها الشخصُ إحداثَ ما لا حصرَ له من المفردات وفقَ قوانين مُستَبطَنة، والحُكم على الصحيح منها وغير الصحيح.

• علم الدراسة المعجمية (أو علم المعجم، ويُختصر أحيانًا إلى **المعجم**) بكل فروعه وأصنافه ومجالاته الشاملة لما هو نظري (دراسات وبحوث وتنظيرات) وما هو تطبيقي (صناعة القواميس).

ثالثًا: القاموس

في مقابل كلمة **مُعجم** بمعنيَيه السابقين هناك مصطلح **قاموس** الذي دَأَبنا نحن وآخرون على استعماله[12] في مقابل الكلمة الأعجمية (Dictionnaire/Dictionary)، والمقصود هو الكتابُ الذي يتكوَّن من مجموعة مَداخلٍ مرتّبة ومشروحة وفقَ نظام خاص (وبعضُهم يطلق عليه اسم **المعجم المكتوب** أو **المصنوع** أو **الصِّناعي** في مقابل **المعجم الذِّهني** بمعنى المُخزَّن في الذِّهن أو الأذهان خلافَ المكتوب)[13].

ومن المعلوم أن كلمة **قاموس** في العربية أصبحت تدل على معنى الكتاب الذي يشتمل على قائمة معيَّنة من المداخل اللغوية المشروحة والمرتَّبة وفقَ نظام خاصٍّ، منذ أن ظهر كتابُ الفَيروزبادي (ت 817هـ) الذي يحمل عنوان **القاموس المُحيط** وما دار حوله من كتابات وشروح ومؤلفات وهي كثيرة. فالقاموس في الأصل اللغوي هو البَحر أو لُجَّتُه أو مُعظمُه. وقد سمَّى هذا المؤلِّفُ كتابَه «**قاموسًا**» أي بَحرًا واسعًا لكثرة ما تضمَّنه من الألفاظ. ثم ألّف القُوصُوني المصري (من القرن الحادي عشر الهجري) كتابًا بعنوان **قاموس الأطباء**، وشاع استعمالُ الكلمة في عناوين الكثير من المؤلفات اللغوية الأخرى التي جاءت بعد ذلك، حتى أصبحت تُطلَق بالتوسُّع على كل كتابٍ يحتوي على مداخل لغوية (عامة أو اصطلاحية أو حتى أسماء أعلام بشرية وجغرافية) مرتَّبة ومعرَّفة، صغيرًا كان أم كبيرًا. وقد عرَّف **المعجم الوسيط** الصادر عن مجمع اللغة العربية كلمة «قاموس» بالقول: «القاموسُ: البحرُ العظيمُ، وعَلَمٌ على مُعجَم الفَيروزَبادي، وكلُّ مُعجَمٍ لغويٍّ على التوسُّع».

ونحن نفضِّل – اصطلاحًا – استعمالَ لفظَي **قاموس** و**معجم** في معنيَيهما المحدَّدين حسبما شرحناه، توخّيًا للدقة العلمية.

ولزيادة توضيح الفرق بين مفهومَي المعجَم والقاموس بالاصطلاح المذكور نُضيف العناصر الآتية التي يُستحسَن مراعاتُها في المقارنة بينهما:

– الأصلُ في المعجَم أنه كلٌّ وغيرُه جزءٌ. فالمجموعُ الكلّي لألفاظ لغة من اللغات وما هو مخزون في أدمغة كلِّ مُستعمليها، يسمى معجمًا، والقاموسُ باعتباره لا يحتوي إلا على عدد محدود من المداخل والوحدات المعجمية، جزءٌ من ذلك الكلّ، وكذلك مفردات كاتب أو مُستعمِل ما مهما بلغت قوةُ استيعاب ذاكرته أو نصوصه من مادة معجمية؛ فهي بدورها جزءٌ من كلّ. لكن إذا

نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى، لقلنا أيضًا إن محتوى كل قاموس صغيرًا كان أم كبيرًا، وكلَ قائمة من المفردات الخاصة بأشخاص وكتّاب وعلماء وأدباء ...الخ، هو محتوى معجمي، أي إنه في نهاَية الأمر معجم، وإن كان جزئيًا وليس كُلّيًا.

وخلاصةُ الأخذ بهذين الاعتبارين من هاتين الزاويتين، هي أن المعجم قد يكون كلًا وقد يكون جزءًا من الكلّ. فالمجموعُ الكلّي لألفاظ لغة من اللغات وما هو مخزون في أدمغة كلّ مُستعمليها، يسمى معجمًا، وكذلك ما يمتلكه فردٌ من الأفراد، أو ما يحتويه كتابٌ من الكتُب منَ ألفاظ لغوية ومادة معجمية. أما «القاموس» فلا يكون إلا جزءًا مُتحقّقًا من المعجم بمفهومه الكلّي. فالعلاقةُ بينهما، في هذه الحالة، علاقةُ الكلِّ بالجُزء. ذلك أن «القاموس» لا يضمُّ في العادة سوى الألفاظ التي تمَّ استعمالُها بالفعل لدى جماعة لغوية معيَّنة، في زمن يطول أو يقصُر، مهما حاول الإحاطةَ والشمولية والاستقصاء. وغالبًا ما يكون ذلك القدرُ المحصَّل عليه من الألفاظ أو المداخل هو القَدر الحيُّ من اللغة، أي الذي ما زال مستمِرّا في الاستعمال، بينما نجد قدرًا آخر قد أُهمِل وتُرِكَ جانبًا لكونه أصبح مهمَلًا غيرَ محتاج إليه أو مَيّتًا، أو ليس من الألفاظ المشترَكة. وسيزداد عددُ هذه الألفاظ تقلُّصًا إذا كان عبارة عَن قاموس مختصّ بحقل معرفي معيَّن، أو بمصطلحات علم من العلوم، أو بمفردات شخصٍ بذاته، أو حقبةٍ تاريخية من حِقَب اللغة، أو لغةِ شريحةٍ مجتمَعيةً معيَّنة، أو بمستوى من مستويات الاستعمال الخاصة. وحتى لو كان قاموسًا لغويًا عاما ويمثِّل اللغة المشترَكة بين أصحاب اللغة، فإنه عادة ما يَتوخَّى الألفاظَ التي يَشترك في استعمالها أكبرُ عدد ممكن من أصحاب اللغة، ويَترك الألفاظ المُوغِلة في الخُصوصية أو الغَرابة جانبًا، سواء كانت تلك الخُصوصية إقليمية أم اجتماعية أو ثقافية أو مِهْنية أو اصطلاحية تِقنية أو علمية. وهناك من يجب أن يُميِّز بين المفهومين بالقول: إن المعجم هو بمثابة كيانٍ نظري أو تصوُّري أو مثالي، فهو إذ ذاك، بمثابة حقيقة اللغة (Réalité de langue)، في مقابِل حقيقة الخطاب (Réalité de discours) التي تتمثَّل فيما يُنجِزُه الأفرادُ من ألفاظ وتعبيرات ويُحقِّقونه في عالَم الواقع من خلال استعمالاتهم الخاصة، وذلك انطلاقًا من نظرية دو سُوسور التي تضع اللغة في مقابل الخطاب، كما سبَق القول[14].

ومن باب اعتبار المعجم كلًا والقاموس جزءًا منه، ما ذكره بيير غيرو حين عرَّف المعجم بأنه يتكوَّن من ثلاثة عناصر أو مستوَيات هي: النصوص والقاموس والنِّظام. وعرَّف القاموس بأنه مجموعُ استعمالات كلِّ كلمة من كلمات النصوص[15]؛ فالقاموس يَستخرج الوحدات المعجمية من النصوص (أي الخطاب الشفوي أو الكتابي)، بمعانيها ودلالتها السياقية المستعمَلة فيها، والمعجم يحتوي على ذلك كلّه وزيادة، وهي المعاني الخاصة للكلمات أو الوحدات المستفادة من نظام اللغة الموصوفة. ويقصد بذلك أن دلالة اللفظ لا تُكتسب من استعمالاتها فحسب، كما كان يقول بلومفليد والبنيويون من أتباع دو سوسور، وإنما من المعنى الكامن داخلها بالقوة[16] (Le

(signifié de puissance) والمَكتَسَب من نظام اللغة وبنيتها أو صيغتها الصرفية والاشتقاقية ومختلف العلاقات التي تَكونُ لها مع أنواع مختلفة من ألفاظ المعجم الذي تنتسب إليه.

– أن القاموس عبارة عن قائمة محدودة ومُقفَلة من المداخل اللفظية، لها بدايةٌ ولها نهاية. سواء طالت هذه القائمة وامتدَّت أم قصُرت وتقلَّصت. أما المعجم فمن خصائصه أنه – كما أشرنا سابقًا – نظامٌ مفتوح، لانهائيٌّ ولا محدودٌ ولا مقيَّد بطبيعته. وهو قابل للزيادة في كل وقت وحين، ولا أحد يستطيع الإحاطة به أو إحصاء ما يمكن توليدُه منه مستقبلًا. يمكن في العربية – مثلًا – أن نحصر رياضيًا عدد الجذور المعجمية (أو الأصول) المحتملة كما فعلَ الخليل، وعددَ ما استُعمِل منها كما بيَّنت الإحصاءاتُ التي أُجريت حديثًا على بعض القواميس الكبرى، ويمكن أن نحصر قواعد توليد الألفاظ واشتقاقها، وعدد الصِّيَغ التي تُستعمَل في التوليد والاشتقاق، لكننا لن نستطيع أن نحصي عدد ما يُشتقّ ويولَّد من تلك الجذور والصِّيَغ من ألفاظ ودلالات.

– أن القاموس يمثِّل حالة آنِية مستقرَّة، أو على الأصح، تتحوَّل مادتُه المعجمية إلى ثَباتٍ وسُكون بمجرد الانتهاء من كتابته. فهو يمثِّل مرحلة أو حالة تاريخية من اللغة، ومن الجمع بين هذه الحالات (أو القواميس) التي تصِف كلَّ واحدةٍ منها مرحلة تاريخية ما، يمكن أن نصلَ إلى كتابةِ تاريخ تَطوُّري وتعاقُبيٍّ لمجموع هذه المراحل التي منها يتكوَّنُ القَدرُ المُتَحَقِّقُ أو المُنجَزُ من المُعجَم.

وفي مقابل ذلك نجد أن من أهم خصائص المعجم الحَرَكيةَ في الزمان والمكان معًا. فهو في تطوّر مستمر، من فرد إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى، ومن حِقبة إلى حقبة، ومن موقع جغرافي إلى غيره. ومن أهم معاني النظام المفتوح الذي يتميَّز به المعجم، أنه قابل للتغيُّر بتغيُر دلالات الألفاظ وانزِياحاتها المستمرة، وبدخول ألفاظٍ وصيَغ جديدة وخروج أخرى قديمة أو مبتذَلة، وبكثرة التحوُّل الذي تعرفه الألفاظُ التقنية والاصطلاحات العلمية التي عادة ما تكون مرتبِطة بظهور مفاهيم وأفكار وتصوُّرات معيَّنة أو آلات ومختَرَعات. وبمجرد انتهاء صلاحية تلك المفاهيم أو الآلات والمختَرَعات، تنتهي معها صلاحيةُ الألفاظ الموضوعة لها. والقاموس الواحد لا يمكنه أن يسجِّل كل ما يحدث في المعجم من تغيُّراتٍ وتحوُّلات وتطوُّرات لفظية كانت أم دلالية. وإنما يسجِّل الحالةَ التي يكون عليها المعجمُ في فترة معيَّنة ماضية أو حاضرة.

– أن القاموس من طبيعته وأهم خصائصه أن يكون مُدوَّنًا (على الأوراق أو الحَوامِل الإلكترونية)، بينما المعجم ليس من شرطه أن يُكتَب أو يُرقَن بالضرورة، فقد يكون مخزونًا في أدمغة مستعمِلي اللغة، أو مجردَ مادة معجمية أو طاقة كامِنة في اللغة. فالتدوينُ الكتابي أو الإلكتروني شرطٌ من شروط القاموس لا من شروط المُعجَم الذي قد يظلُّ شفويًا كما في حالة اللغات التي ليس لها قواميسُ مكتوبةٌ ومدوَّنة. فالمعجم يظل معجَمًا إلى أن يتحوَّل إلى كتاب ورَقي أو آلي، ومتى تحوَل إلى كتاب (من أيِّ نوع كان) أطلقنا عليه اصطلاحًا اسم **قاموس**. ومع ذلك

فإن المادة اللغوية التي يشتمل عليها هذا القاموس داخلةً في مفهوم المعجم. فالقاموس هنا عبارة عن حامِلٍ أو وعاءٍ للمعجم له مُواصَفات وتِقنيّاتٌ معيَّنة، والمعجم عبارة عن مضمون أو محتوى. والعلاقة بينهما، من هذه الناحية، علاقة شكل ومضمون، أو حامِل ومحمول، أو ظَرفٍ ومَظروف.

– أن المادة المعجمية في القاموس مادةٌ مرتَّبة – في الغالب – وَفقَ نظام ترتيبي يختاره المؤلف بنفسه (ألفبائيّ أو موضوعيّ حَقليّ أو غير ذلك)، وليس هذا شرطًا في المعجم أو في كل معجم على الأصح.

– أن المادة المعجمية في القاموس غالبًا ما تأتي مشروحة معرَّفة بأي نوع من أنواع التعريفات المختلفة، بينما ليس شرطًا في المعجم أن يكون مشروحًا أو معرَّفًا.

– من خصائص هذا الكتاب الذي يسمى قاموسًا، أنه ثقافي وأدبي وتاريخي وتربوي وبيداغُوجي تعليمي وتوجيهي. وفضلًا عن كونه كتابَ لغة، فهو يقدم لقارئه معلوماتٍ مختلفة علمية وحضارية وتاريخية وجغرافية واجتماعية وثقافيَّة عن المجتمع اللغوي الذي يَنتسِب إليه دقيقة وموثَّقة. ومن ثمَّ فإن من خصائصه أن يطغى عليه في الغالِب الجانبُ المِعياري، ولا سيما إذا كان قاموسًا للغة المعيارية المشترَكة (الفُصحى)، لأن من أهدافه، حينذاك، توجيهَ المُستخدِم إلى الطريقة الصحيحة لفهم معاني الكلمات والنطق بها وكيفية كتابتها واستعمالها وتركيبها مع الكلمات الأخرى. وليس من خصائص المعجم، بأي حالٍ، التثقيف أو التوجيه أو التعليم أو الإرشاد أو تفضيل مستوى استعمالي على آخر. وقد يكونُ القاموسُ، من الناحية اللغوية، وصفيًا خالصًا إذا جعَل من أهدافه مَسْحَ كافة أوجه الاستعمالَ اللغوي في حقبة معيَّنة من دون اعتبار معايير الصحة والسلامة والفصاحة ومطابقة القواعد التي تخضع لها قواميس اللغة المعيارية (الفصيحة) الخالصة. ومع ذلك، تظل صفةُ الكتاب اللغوي التعليمي التربوي التثقيفي البيداغوجي، ملازِمة له حتى في حالة تقيُّده بوصف اللغة المستعمَلة. فهو مرجع القارئ في كل حال، لإفادته في معرفة كيفية استخدام لغته وفي الجوانب الأخرى التي ذكرناها.

رابعًا: بين المعجمية والقاموسية

لم يكن الباحثون اللغويين المحدَثون من العرب، إلى عهد قريب، يميِّزون في البداية بين مفهومَي **القاموسية** و**المعجمية** ولا بين موضوعَيْهما، وهما مختلفان. ففي مقدمة كتاب **المعجمية العربية على ضوء الثُّنائية والألسنية السامية**، وقد طبع في القدس سنة 1937، نجد مؤلفه الأب أنستاس مرمرجي الدومنكي يُعرِّف المعجمية بالقول: «المعجمية (Lexicologie ou lexicograpghie) علمُ وضع المعاجم ليس من حيث التدوينُ والتنظيم فحسب، بل خاصة من حيث الاشتقاق وتنسيق المعانيَ وتبيانَ المناسبة بينها بطريقة منطقية». وفي ذلك خلطٌ بين موضوعين أو فرعين كبيرين مختلفين

تمامًا من موضوعات الدرس المعجمي، لأن الفصل بينهما لم يكن واضحاً وقتَذاك وضوحَه اليوم، ولذلك أيضًا جاء اللفظان الفرنسيّان المستعمَلان في كلامه وكأنهما مُترادفان. وليس الأمر كذلك في الاصطلاح المعاصر. فالدرسُ المعجمي التخصّصي في النصف الثانيَ من القرن العشرين أصبح يفصل بين هذين الموضوعين والمجالين الكبيرين فصلًا بيِّنا، وقد أصبح لكلٍّ واحد منهما متخصِّصوه ومجالاتُه ومصطلحاتُه.

وهذا الالتباس بين مفهومَي المعجمية (La Lexicologie) والقاموسية (La Lexicographie) باعتبارهما فرعين مُتوازيَّين لا مُتطابقين من علم المعجم، لم يكن خاصًا بالدارسين العرب وحدهم، وإنما كان موجودًا عند الأوروبيّين أنفسهم خلال النصف الأول من القرن الماضي. ففي **قاموس الاصطلاحات اللسانية** لجول ماروزو الذي ظهرت طبعتُه الأولى سنة 1933، نجد الكلمتين مُستَعمَلتين بمعنى واحد، لكن المؤلف تنبَّه وسجَّل ما صار يلاحظه في ذلك الوقت من التغيُّر الذي بدأ يطرأ على مفهومها. فقال: «الليكسيكوغرافيا أو الليكسيكولوجيا: هي دراسة الألفاظ المسجَّلة في القاموس، أي الكلمات والتعبيرات، سواءٌ من حيثُ دلالاتُها أم من حيث صيغُها. لكن أحيانًا قد يُخصَّص استعمالُ كلمة ليكسيكولوجيا لدراسة الألفاظ وليكسيكوغرافيا لعلم صناعة القواميس»[17]. بل إن جورج ماطوري نفسه في كتابه *La Méthode en lexicologie* الذي صدرت طبعتُه الأولى سنة 1953، وقمتُ شخصيّا بترجمته تحت عنوان **منهج المعجمية**، كان متذبذِبًا في استعمال المصطلحين، إذ نجده في المرة الأولى ينظر إلى المعجمية على أنها علم يشمل الفرعين معًا: الصناعة القاموسية والدراسة النظرية للمعجم. فيقول: «الليكسيكولوجيا التي يُطلق عليها أحيانا اسمُ الليكسيكوغرافيا، علمٌ ليس معروفًا بشكل جيد. وهناك من يتصوَّر أن موضوعَها الوحيد هو صناعة القواميس (...)، والواقع أن وضع القواميس لا يمثّل إلا جانبًا واحدًا – وليس هو المهم – من دراسات المعجمية»[18]. ثم يعود في مكان آخر ليُفاجئنا بالقول: «يبدو من الصواب أيضًا أن لا نخلط بين الليكسيكوغرافيا، أي الدراسة التحليلية لأفعال المفردات، وهي فرعٌ من اللسانيات، وبين الليكسيكولوجيا التي هي مادةٌ ذاتُ طبيعة تركيبية وتسعى إلى القيام بدراسة أفعال الحضارة»[19]. وهذا في الحقيقة مجرد اصطلاح خاص بالمؤلف لا علاقة له بما أصبح مُجمَعًاعليه فيما بعدُ بين المختصّين في علم المعجم وهو إطلاقُ الكلمة الأولى (الليكسيكوغرافيا) على صناعة القواميس وتأليفها باعتبارها علمًا تطبيقيّا وتِقنيّة خاصة، والكلمة الثانية (الليكسيكولوجيا) على الفرع المهتم بدراسة المعجم دراسة نظرية تحليلية تُعنى بأحوال الألفاظ في مجالاتها المتعدّدة المُبيَّنة سابقًا. وكنا قد عقَّبنا بهذا المعنى على كلام ماطوري في هامش الترجمة التي نشرناها سنة 1992. وهذا الفرق الواضح بين الاصطلاحين هو الذي تبنّاه أغلبُ المتخصّصين في الدرس المعجمي الحديث بأوروبا، وهو ما نجده في **قاموس اللسانيات** لجان ديبوا وأربعة آخرين من ألمع اللسانيّين الفرنسيّين. فقد عرَّف المصطلحين حسب استعمالها التخصّصي الحديث، فقال عن الليكسيكوغرافيا: «هي تِقنيةُ صناعة القواميس والتحليل اللساني لهذه

التِّقنية». وقال عن الثانية: «تُطلقُ كلمة ليكسيكولوجيا على الدراسة العلمية للألفاظ»[20]. وقدَّم بعد ذلك تفصيلات حول الموضوعين.

خلاصة الأمر أن الدراسة المعجمية الحديثة تنقسم إلى فرعين كبيرين هما:

1 – «المُعجمية» أو «علم المعجم» (lexicology/lexicologie)

وتسمى أيضًا علم الألفاظ أو علم دراسة الألفاظ، أو «علم المُعجميَّة»، أو «علم المُعجَم». وهي علمٌ نظري حديث نسبيًا، موضوعُه البحث في المادة المعجمية من جميع نواحيها. وبما أن هذه المادة المعجمية يمكن أن تُدرَس دراسة تعاقُبية (Diachronique)، أو آنية (Synchronique)، فإن مما يتفرَّع عن المعجمية أو علم دراسة الألفاظ:

– جانبٌ يهتم بدراسة الألفاظ، في مرحلة معيّنة ومستقرّة أو عبر مراحل مختلفة، باعتبارها وحداتٍ منفرِدة أو مُنعزِلة، من حيثُ مكوِّناتُها الصوتية وصيَغها الصرفية والاشتقاقية، ودلالاتها في نفسها وفي سياقاتها واستعمالاتها في مختلف المستويات.

– جانبٌ آخر يهتم بدراسة الألفاظ من زاوية حُقولها المعجمية والدلالية، وعلاقة علم المعجم بعلم الدلالة.

– جانب ثالث يهتم بدراسة هذه الوحدات المعجمية في كل لغة معيَّنة دراسة كُلِّية باعتبارها تُشكِّل في مجموعها بنية ونظامًا أو جزءًا من بنيةٍ ونظام[21] أو مجموعة من البِنَى المترابطة، وليس باعتبارها مجردَ وحداتٍ منعزِلة أو قائمة من الشوَاذ التي يُذيَّل بها النحوُ كما في بعض النظريات. ومن ثمَّ تتمُّ دراسة العلاقة القائمة بين هذه البِنية الكلّية وبين النظام النحوي والصرفي والصوتي والدلالي، ونقط الالتقاء والافتراق بين هَذه الفروع أو المُكوِّنات اللغوية.

وفي هذا الإطار يندرجُ البحثُ في شبَكة العلاقات الكثيرة التي تربط الوحدات المعجمية فيما بينها داخل الحقل المعجمي الواحد أو الحقول المختلفة، سواء كانت هذه الحقول معجمية أم دلالية، وسواء كانت هذه العلاقات ائتِلافية أم اختِلافية (ترادف، تضاد، اشتراك) على المستوى المفهومي والدلالي، أو على مستوى الشكل الصوتي والتلفّظي (صِواتي، صرفي، جِناسي، قلب، إبدال ...الخ)، أو الاشتقاقي (أصل/ فرع)، أو الوظيفي التداولي والاستعمالي والسياقي، أو غير ذلك من الأوجه التي تقوم عليها شبكةُ العلاقات في بنية المعجم، بما في ذلك العلاقات القائمة على أساس المِحوَرين: النَّظمي (L'axe paradigmatigue) والاستِبدالي (L'axe syntagmatique). وفي هذا الإطار أيَضًا يُنظَر إلى القاموس بدوره على أنه مجموعة بِنًى صغرى مُنتَظِمة داخل بِنيةٌ كبرى شاملة كما سنرى.

– جانب رابعٌ يختص بدراسة التوليد المعجمي من ناحيتين على الأقل. **الأولى**، ناحية القَدرة المعجمية عند متكلِّمي لغة معيَّنة باعتبارها جزءًا من الكفاءة اللغوية العامة والقدرة المجرّدة على توليد ما لا نهاية له من الوحدات التلفّظية والدلالات المعجمية والتمييز بين ما يُقبَل منها في نظام اللغة المدروسة وما لا يُقبَل. **الثانية**، من ناحية الآليات الخاصة بإنتاج الوحدات المعجمية والمصطلحات وتنمية المعجم، والعلاقات التي تربط بعضَها ببعض من هذه الزاوية. وقد عرَفت الدراسة الخاصة بالمعجم الذهني والمَلَكة المعجمية والتوليد المعجمي تطورًا ملموسًا في الفترة الأخيرة، وأُنجِزت فيها بحوثٌ ودراسات قيّمة وعميقة، وذلك نتيجة النموّ السريع الذي عرفته النظريات اللسانية الحديثة عموما، والعناية الخاصة التي أصبح موضوعُ المعجم يحظى بها عند اللسانيّين التوليديّين والوظيفيّين والتداوليّين على حد سواء.

– جانب خامس يهتم بالبحث في أصول الوحدات المعجمية (أو أُثُولها) ومدى عراقَتها في اللغة المدروسة أو استعارتها من لغة أجنبية، وتتبّع طريق رحلتها وانتقالها من بيئة لغوية إلى أخرى، وبعلاقة الاقتراض والتداخل بين اللغات. وهو «علم التأثيل المعجمي» أو الإيتيمولوجيا (Etymology/Etymologie).

– جانب سادسٌ يهتم بظاهرة التطوّر المعجمي وقوانين التغيُّر التي تطرأ على الألفاظ في جانبها الصَّوتي أو الدلالي، والتأريخ لظهور الوحدات المُعجمية، وتتبُّع استعمالاتها عبر الحِقب والمجالات المعرفية والبيئات الجغرافية، وهو «علم المعجم التاريخي» أو «التطوّري».

– جانب سابع يهتم بالإحصاء المعجمي الذي يتوخَّى البحث في الجانب الكَمِّي للألفاظ، ومعرفة نسبة تردّد كلٍّ منها، وتحديد ما هو شائع أو قليلٌ أو نادر الاستعمال، والحالات التي يُستعمَل فيها على هذا النحو أو ذاك، والسياقات المختلفة التي تَرِد فيها، واستخراج الألفاظ الوظيفية والأساسية في اللغة، وتقديم مادة ذات أهمية كبرى لصانعي القواميس والمشتغِلين بتعليم اللغات.

– جانب ثامنٌ يهتم بدراسة سِجلاّت الألفاظ ومستواها الاستعمالي من حيث انتماؤها إلى اللغة الأدبية (الفصيحة أو المشتركة) أو إلى الاستعمال اللَّهَجي والدارجي. فالجانب المعجمي يأخذ حيّزًا كبيرًا من الدراسات اللهجية المتخصّصة.

وهناك جوانب أخرى أعرَضنا عنها طلبًا للاختصار.

2– «**القاموسية**» أو «**علم صناعة القواميس**»[22] (Lexicography/Lexicographie)

وهو علم تطبيقي مَيْداني بالأساس، وفرعٌ كبير من فروع علم المُعجم، وموضوعه البحثُ في تقنية تأليف القواميس وأنواعها وأهدافها ووظائفها وإنتاجها (جمعًا وتدويناً فترتيبا وتعريفا)، وفي تاريخها، ومدارسها واتجاهاتها، وما يتعلق بها إجمالًا. وهذا العلم يُعتبر من الناحية التاريخية أسبقَ للوجود من العلم النظري الذي يسمى «المعجمية»، ذلك أن صناعة القواميس (أو القاموسية)، وجَمع الكلمات في كتُب وقوائم، كان أسبق بكثير من العلم الذي أصبحت وظيفتُه البحث في النظرية المعجمية والحقول المعجمية وبِنية المُعجم وكل ما له علاقة بدراسة الألفاظ دراسة نظرية علمية. وقد حاول برنار كيمادا في بحث نشره سنة 1987م أن يفرِّع القاموسية ومجموع الأنشطة العلمية الدائرة حول القواميس إلى قسمين:

– الليكسيكوغرافيا (Lexicographie)، وأراد بهذا المصطلح التعبير عن الفرع المعجمي الذي يهتم بجمع المعطَيات المعجمية ودراستها من دون أن يُفضي ذلك بالضرورة إلى إنتاج القواميس.

– الديكْسيونيريا (Dictionnairique)، وأراد به المجال الخاص بإنتاج القواميس[23].

ولكن هذا التفريع لم ينتشر ولم يُستعمل بعده فيما أعلم.

خامسًا: الوحدة المعجمية والوحدة القاموسية

ينطلق علم المُعجم في دراسته من «الوحدة المعجمية» كما ينطلق علم الصوت من الوحدة الصوتية، وعلم النحو التركيبي من الوحدة المركَّبة (الجملة). ونقصد بـ «الوحدة المعجمية»: أصغر وحدة لفظية دالّة داخلةٍ في تكوين المعجم، وتُسمى عند بعض اللسانيّين الغربيّين (Lexeme/Lexème) وعند آخرين (lexie). أما الباحثون العرب فبعضُهم يسمّيها «مُعَيْجِمَة»، وبعضُهم «عَجْمة»[24]. وهذه الوحدة ليست بالضرورة مُرادِفة للكلمة أو اللفظ، وإنما قد تكون كلمة كما قد تكون جزءا منها[25]. ففي الأمثلة الآتية:

(أ) وجهٌ، يَدٌ، لسانٌ، لا، لن...

ب) حيثُما، حبَّذا، لاوَعْيٌ...

(ج) استِراحةٌ، بـَرْمائِيٌّ...

نجد أن مفهومي الكلمة والوحدة المعجمية يتطابقان في (أ)، لكن ليس الأمر كذلك في (ب) و(ج). ففي (ب) نرى أن كلّ واحدة من تلك الكلمات الثلاث مؤلَّفة من وحدتين: (حيثُ + ما)، (حَبَّ + ذا)، (لا + وعي)، وكل وحدة من هذه الوحدات لها دلالتها الخاصة سواء كانت دلالة معجمية (حيثُ – حبَّ – ذا – وعي) أم دلالة نحوية وظيفية (ما – لا).

وفي (ج) نجد أن كلمة «استراحة» التي قد تُستعمَل مدخلًا في قاموس مرتَّب ترتيبًا ألفبائيا، تتألف من ثلاثة أجزاء أو وحدات: (1) سابقة صَرفية (الألف والسين والتاء) دالّة على الطلب، وهي من السوابق التي تُلصَق بالأفعال والأسماء لإفادة هذا المعنى (استراحَ: طلبَ الراحةَ، استزادَ: طلبَ الزيادة). (2) جذر معجمي «روح»، تحوَّل إلى (راح). (3) لاحقة صرفية: (التاء) دالة على التأنيث. لكن جُزئَي الكلمة الأول والثالث لهما دلالة نحوية وصرفية لا معجمية، ومن ثَمّ اعتُبِرا داخلَين في المجال النحوي التركيبي والصّرفي، وغالبا ما يُطلق عليهما اسمُ (مُورفيم أو صَرفَة = morphème)[26]، أما الجزء الثاني فهو ذو دلالة معجمية خالصة فيُعتبَر وحدة معجمية داخلة أساسًا في تكوين المعجم.

كما نجد كلمة (بـَرْمائِيٌّ) مُركَّبة تركيبا إلصاقيًا من ثلاثة أجزاء (بَرٌّ+ ماء+ ياء النسبة). وكذلك الأمر في مركَّبات أخرى كالمركَّب المَزجي في نحو «بَعْلَبَكّ» أو «حَضْرَمَوْت»، أو المُركَّب العدَدي في مثل «أحدَ

عشرَ»، أو المركَب الإضافي في نحو «عبد الله» ...الخ.

على أنه بالإمكان أن نقسِّم الوحدات المعجمية إلى نوعين: **الأول**، نوع نسمّيه الوحدات المستقلّة بنفسها مثل: وجَد، قلَمٌ، شَجرة ...الخ. **الثاني**، نوع نسميه الوحدات غير المستقلّة، وعددها محدود في كل لغة، وهي عبارة عن الروابط والأدوات وحروف المعاني التي تؤدي وظيفة الرّبط بين الوحدات المعجمية المستقلة، مثل: ثم، على، في، ما، إلى ...الخ.

وفي نظري أن كلًا من النوعين (الوحدات المستقلة وغير المستقلة)، هي وحدات معجمية، فإذا كان الأمر واضحًا بالنسبة إلى النوع الأول، فإننا مع ذلك لا يمكن تصوُّر وجود معجم دون تلك الألفاظ التي تدخل تحت النوع الثاني.

والوحدة المعجمية تختلف في الاصطلاح عن «الوحدة القاموسية» التي نسميها عادة «المدخل» (الجمع: مداخل)، وبعضُهم يسمّيها «دَخْلة»، ويُطلق عليها آخرون اسم: «عُنوان» (adresse)، ويمكن أيضًا أن نطلق عليها اسم: «مِفتاح». وأما إطلاق مصطلح (الكلمة البارزة: mot vedette) عند بعضهم للدلالة على المدخل أو الوحدة القاموسية فنراه غيرَ مناسب لأننا استبعَدنا استعمال اصطلاح «كلمة» لما فيها من غموض والتباس كما سبق.

والمدخل أو العُنوانُ أو المِفتاح هو عبارة عن الوحدة الملفوظة أو المكتوبة التي قد تكون مفردة أو مركَّبة، فِعلًا أو اسمًا أو حرفًا أو أداة (مثل: عَمِلَ، عَمَلٌ، لا سيما، لا مُبالاة، هلمّ جرّا، عين شمس، عيد الأضحى، مسك الليل، عبد الله، بَعلبَك، حَضْرَموت، لَمْ ...الخ) وتُرتَّب مع غيرها من المداخل ترتيبًا هجائيًا مُعيَّنًا، وتُكتَب عن يمين التعريف (في حالة القواميس العربية أو عن يَساره في حالة القواميس الأوروبية) ويتولى القاموسُ اللغوي وصفَها وشرحَها وتعريفها تعريفا مناسبا. ومن المدخل القاموسي والتعريف، تنشأ «المادة القاموسية» Article. وقد أشرنا سابقًا إلى أن القاموس اللغوي في شموليته يمكن اعتبارُه بنية هيكلية مركَّبة من مجموعة بِنى منتَظِمة فيما بينها بأشكال معيّنة. فالهيكل العام للقاموس يمثِّل في مجموعه الذي يتكوّن من عدة مداخل مرتَّبة فيما بينها ومعرَّفة، بنيةً كبرى (macrostructure)، بينما تُمثِّل كلُّ مادة (article) قاموسية مكوَّنة من مدخل كبير مع كل عناصره الأخرى وما يحتويه من مداخل صغيرة ومعلومات وصفية، بنية صغرى (microstructure). فالقاموس بِنيةٌ كبيرة (هيكل) يقوم على مجموعة بِنًى مُكوِّنة له. والمقصود هنا بالمدخل الكبير، المدخل الذي قد ينقسم بدوره إلى مداخل فرعية أصغر منه. فمادة: (ض ر ب) مثلًا، تعتبَر في القاموس العربي مدخلًا كبيرًا يتفرَّغ إلى مداخل صغيرة وهي المشتقات مثل: ضرَبَ، ضاربٌ، مضروبٌ، مُتضارب ...الخ. وكل مشتق قد يتفرع إلى مداخل فرعية وهي الأصغر مثل: (1 – ضربَه: أوجَعه، 2 – ضربَ السكَّةَ، 3 – ضرَب عنه صَفحًا، 4 – ضربَ عددًا في آخر: ضاعفَه بمقدار العدد المضروب فيه ...الخ). وقد يكون المدخل في أنواع أخرى من القواميس – أي التي تُرتَّب بحسب الموضوعات أو الحقول المعرفية ككتاب **المخصَّص** لابن سيدة – عنوانًا لموضوع أو بابٍ أو حقلٍ معرفي دَلالي معيَّن يشتمل على قائمة من الألفاظ المشروحة والمُعرَّفة. وليس مجرَّدَ كلمة كما في القواميس العادية المرتّبة حسب حروف الهجاء.

سادسًا: القاموس وعناصره الأساس

كلُّ قاموس لا بدّ أن تجتمع فيه ثلاثة عناصر رئيسة، وهي: المُدوَّنة، والترتيب، والتعريف.

أما **المدوَّنة** التي يتكوَّن منها كلُّ قاموس فهي عبارةٌ عن قائمة محدودة من المداخل المشروحة. ومجموعُ هذه المداخل اللغوية التي يتكوّن منها القاموس هو ما نُطلق اسم: «المدوَّنة» (corpus/nomenclature). وذلك بغضّ النظر عن نوع الترتيب الذي يوجد عليه هذا القاموسُ أو ذاك. وهذه المدوّنة قد تكون عامة، إذا تضمَّنت مختلف أنواع الألفاظ المُستعمَلة في لغة معيَّنة، فيسمى القاموس حينها **بالقاموس اللغوي العام**، وقد تكون خاصة بنوع معيَّن من الألفاظ تتعلق بمجال من المجالات (الإنسان، الحيوان، النبات ...الخ)، أو باصطلاحات عِلمية أو تقنية مستخدَمة في علم معيَّن أو تقنية بذاتها (اصطلاحات اللسانيات، اصطلاحات علم الطبّ، اصطلاحات علم النبات ...الخ)، فيسمى القاموس حينها قاموسًا حَقليًا أو قِطاعيًا أو اصطلاحيًا أو مختصًا. وقد تُطلق المدوَّنة على المادة المعجمية الأوَّلية المَسْحِيّة التي منها يتمُّ انتقاءُ المتن المعجمي (الوحدات المعجمية والقاموسية) الخاص بقاموس معيَّن. ولذلك أصبحنا نجد مدوّناتٍ تتكوَّن من ملايين المفردات المستعمَلة، ومنها يختارُ القاموسيُّ قائمتَه الخاصة المحصورة في عدة آلاف مدخل فقط، بناءً على معايير الانتقاء الخاصة به؛ إذ لكل قاموس معاييرُه التي تُراعي طبيعةَ موضوعه وأهدافه.

وأما **الترتيب** فهو المنهج المعجمي المتَّبَع في تنظيم هذه المداخل حتى يسهل على القارئ العثورُ على كلٍّ منها بيُسر وسهولة. وهناك طرُق مختلفة ومناهج كثيرة يمكن اللجوءُ إليها لترتيب المادة المعجمية بعد جمعها واستخراجها من مصادرها الشفوية أو الكتابية، إما بطريقة ألفبائية، وهي بدورها أنواعٌ مختلفة، وإما بطريقة الموضوعات والأبواب والحقول المعرفية.

وأما **التعريف** فهو كلُّ المعلومات الضرورية التي تُقدَّم حول كل مدخل (صوتية، صرفية، تركيبية، دلالية، تاريخية، تأثيلية، وغيرها). وهناك أنواعٌ كثيرة من التعريفات القاموسية ذكرناها بشيء من التفصيل في كتاب سابق[27].

ومِنْ ذِكرنا لهذه العناصر دون غيرها، يتبيّن أن القاموس ليس بالضرورة أن يكون كتابًا لغويًا صِرفًا – كما سبقت الإشارة – فقد يكون أيضا موسوعة علمية عامة أو خاصة، أو تراجمَ أعلامٍ بشرية أو جغرافية. ولذلك تقسَّم القواميسُ عادة إلى نوعين: لغوية وغير لغوية.

وحين يتعلَّق الأمر بقاموس لغوي – وهو ما يهمنا هنا – تبرُز أسئلة أساسية حول كل عنصر مما ذكرنا:

فالأسئلة الأساسية الخاصة بالمدوَّنة تكونَ من نوع: ما هي مصادر هذه المدوّنة؟ وأيّ زمان أو مكان تمثّله؟ وما هو المنهج الذي استُخدِم في جمعها وتدوينها؟ وما نسبة تردُّد الألفاظ أو تَوارُدها عند الاستعمال قِلة وكثرة؟ وما مَدى فصاحتها ومطابقتها لقواعد اللغة ؟... وهلمَّ جرّا.

وبعد جمع المادة اللغوية المُكوِّنة لأي قاموس لغوي، تأتي مرحلة ترتيبها في شكل مداخل وفقَ منهج ترتيبي معيَّن يختاره صانع القاموس. والترتيب لا يهم المداخل الكبرى والصغرى فحسب، وإنما يهم المعلومات التي تتضمّنها التعريفاتُ والشروح. ومن أهم الأسئلة التي تـُطرَح حينذاك: لماذا اختِيرَ هذا النوعُ من الترتيب دون سواه؟ وإلى أيّ حد كان المؤلف موفَّقًا في المنهج الترتيبي الذي اختاره ومُلتزِمًا بمنهجه الذي ارتَضاه؟ على أن قضية الترتيب التي ظلت لمدة قرون تُؤرِق بالَ صانِعي القواميس ويجد فيها النُّقّادُ مجالًا خصبًا للنقاش الطويل، لم تعد اليوم بالأهمية التي كانت لها من قبل إلا بالنسبة إلى الكتاب الوَرَقي، أما المنشور إلكترونيًا باستعمال الرَّقمنة الآلية، فقد حُلَّت فيه هذه المشكلةُ العويصة بصفة نهائية.

والتعريف هو المرحلة الأخيرة في وضع القواميس. ومن أهم الأسئلة التي تُطرح في هذه النقطة أن نقول مثلًا: إلى أي درجة كانت تعريفاتُ هذا القاموس أو ذاك موفَّقة أو غير موفَّقة، دقيقة أو غير دقيقة، كافية أو غير كافية، واضحة ومتضمِّنة لكل المعلومات والعناصر الضرورية أو عكس ذلك؟ وما هي أهم الأساليب التي ينبغي استعمالُها في التعريفات المقبولة، وتلك التي ينبغي تجنُّبُها في التعريفات المرفوضة؟ مع الأخذ بقاعدة معروفة وهي عدمُ وجود تعريف قاموسيٍّ مثالي نموذَجي جامع مانِع، ولكن هناك تعريفٌ مناسِبٌ أو كافٍ، وآخر مَعيبٌ أو غير مُناسِب لما قد يكون فيه من نَقصٍ مُخِلّ بالمعنى، أو حَشو غير ضروري، أو التباسٍ وغموض.

ولا بد لصانع القاموس، قبل مرحلة جمع المادة التي تُكوِّن مدوَّنتَه، أن يحدّد الهدفَ من قاموسه، ونوعيةَ القارئ الذي يتوجَّه إليه. فهل الهدفُ هو جمع أكبر قدر من ألفاظ اللغة التي يؤلِّف فيها أم اختيار فئة منها دون فئة أخرى، كأن يهدف إلى اختيار الألفاظ الحديثة دون القديمة، أو الاصطلاحية دون العامة، أو الألفاظ الوظيفية وما يسمى بالرصيد الأساسي، أو يهدف إلى وضع قاموس موسوعي أو لغوي أو اصطلاحي أو تعليمي أو عِلمي أو تاريخي أو آني سَنْكروني؟ وهل القارئ المتوَجَّه إليه هو عامة الناس من مختلف الطبقات أم فئة معيّنة منهم، كفئة الطلاب والناشئة ومتوسِّطي الثقافة، أو عِلية المثقفين ونُخبتهم؟ وتحديدُ الهدف وفئةِ القرّاء هو الذي يتحكّم في حجم المدوّنة ونوعها وعدد مداخلها، كما يتحكَّم في طريقة التعريف واللغة الواصِفة ونوع المعلومات التي يشتمل عليها.

(1) ويقول حسين نصار، بعد أن تحدث عن ظهور لفظ «معجم» في عناوين الكتب التي ذكرنا أمثلة منها: «أما متى أُطلِقَ هذا الوصفُ على المُعجمات اللغوية، فأمرٌ لم أجد له أثَرًا في المراجع القديمة. وليس ببعيد أن يُطلَق عليها في الوقت السابق نفسه لاشتراكها مع الكتُب السابقة في الترتيب على حروف المعجم»، يُنظر: حسين نصار، **المعجم العربي: نشأته وتطوّره** (القاهرة: دار مصر للطباعة، 1988)، ج 1، ص 14.

وأقول في التعليق على هذا: نعم. ليس الأمر ببعيد، لكننا لم نعثر لحد الآن على عنوان قاموس لغوي قديم يتضمن كلمة «معجم»، فيبقى ما قلناه صحيحًا إلى أن يثبت عكسُه. وفوق كل ذي علم عليم. ومن أوائل القواميس اللغوية التي ظهر في عناوينها لفظُ «معجم» في خلال النصف الأول من القرن العشرين وقبل ظهور **المعجم الوسيط**، نجد: **معجم الالفاظ الحديثة** لمحمد دياب، القاهرة م.1919م – **معجم أسماء النبات** لأحمد عيسى، 1930م – **معجم الحيوان** لأمين المعلوف، القاهرة 1932م – **المعجم الفلكي** (إنجليزي عربي) لأمين المعلوف، القاهرة 1935م – **معجم الاصطلاحات الشائعة في علم الصناعات الزراعية**، لحسين عارف، القاهرة 1942م – **معجم أسماء الأطباء** لأحمد عيسى، 1942م – **معجم عطية في العامي والدخيل** 1944م – **المعجم القانوني**، لخليل شيبوب، الإسكندرية 1949م.

(2) الكتاب نشره سنة 1934 إبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي بعنوان **معجم بقية الأشياء**. ثم أعاد نشره أحمد عبد التواب عوض سنة 1997 بالعنوان نفسه، لكنه نبَّه إلى العنوان الأصلي في مخطوطات الكتاب وهو كما ذكرنا: **أسماء بقية الأشياء**.

(3) يُنظر حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**.

(4) قد تُستعمَل كلمةُ Lexique في الأدبيات اللغوية العامة أحيانًا بمعنى قائمة مكتوبة أو غير مكتوبة من الألفاظ الاصطلاحية الخاصة بعلم من العلوم أو تِقنية من التِّقنيات، أو بمعنى قائمةٍ ثنائيةِ اللغةِ للترجمة مكوَّنة من ألفاظ في وضعية تقابُلٍ بعضُها يشرح الآخر. وقد تُطلق كذلك على قائمة الألفاظ الخاصّة بكاتب أو مؤلِّف معيَّن، فتكون مُرادِفة إلى حد ما لكلمة vocabulaire الآتي ذكرُها، وأحيانًا قليلة بمعنى مجموع كلمات مرتبة في قائمة ولها عدة استخدامات. ولكن مع هذا، نجد أن المتخصّصين المعاصرين في التنظير المعجمي من الفرنسيّين وغيرهم، إذا تحدَّثوا عن **المعجم** بمفهومه الاصطلاحي الذي شرحناه هنا، فإنهم لا يستعملون إلا كلمة Lexique وحدها. أما كلمة Dictionnaire أو Dictionary فليس لها إلا معنى الكتاب الذي يتضمَّن قائمة من الألفاظ والوحدات الدالة المرتَّبة والمعرَّفة. يقول **قاموس ذخيرة اللغة الفرنسية** (TLF) (*Trésor de la langue française*) في تعريف المصطلح الأخير: هو «مجموع كلماتٍ لسانٍ من الألسِنة أو مجالٍ من مجالات النشاط الإنساني، تُجمَع حسب مدوَّنة nomenclature، وتكون عادة مرتبة ألفبائيًا، مع معلومات عن كل لفظ تتعلق بمعناه وكيفية استعماله، وموجهة لجمهور معيَّن من القراء».

وهناك كلمةٌ أخرى، تُستعمَل كذلك، لكن بنسبة أقل، هي Glossaire/Glossary بمعنى: قاموسٍ صغير ينحصر دورُه في شرح الكلمات النادرة أو الغريبة أو وضع مقابلها في لغة أخرى. يُراجع:

Jean Dubois et autres: *Dictionnaire de linguistique* (Paris: Larousse, 1973).

وكلمة Glossaire مأخوذة اشتقاقيًا من glose بمعنى: حاشية أو تعليق قصير يوضع على هامش الصفحة لشرح كلمة صعبة أو غريبة أو أجنبية، لذلك تشرح عادة بمجموع التعليقات والحواشي القصيرة (recueil de gloses). يُنظر: *Trésor de la langue Française* (Paris: CNRS, 2004).

(5) هذا المصطلح هو الذي سبق لنا استعمالُه في عنوان الكتاب الذي نشرناه بالرباط سنة 1988 باسم: **مفردات ابن الخطيب: قاموس للألفاظ الحضارية في القرن الثامن الهجري**.

(6) يقول فندريس: «نُطلق لفظ مفردات (vocabulaire) على مجموع ألفاظ لغة من اللغات، باعتبار ما لها من قيمة دلالية». وعلى ذلك يقسّم علمُ اللغة عنده إلى ثلاثة أقسام: الصوت، **والنحو، والمفردات**. يُنظر كتابه: J. Vendryes, *Le Langage: Introduction linguistique à l'histoire* (Paris: 1921), p. 206.

(7) أداء الأصوات بكيفية معيَّنة يختلف من شخص إلى آخر لاعتباراتٍ كثيرة منها: حالة جهاز النُّطق وكيفية إخراج الأصوات، بوضوح تام، أو مع نقص في الأداء لسبب من الأسباب، كعَيبٍ دائم أو طارئٍ على الجهاز، أو تأثُّرٍ بأصوات لغة أو لهجة أخرى، أو عدم التعوُّد الكافي على النُّطق الصحيح عند اكتساب لغة جديدة. ويراعى أيضًا التنغيم والإيقاع الموسيقي، وحالات الترقيق والتفخيم، والإمالةَ والإشمام وإدغام الأصوات وإبدال بعضها ببعض، والكمُّ الزمني الذي يستغرقُه النُّطق بالصوت المتحرك ما بين مدّ طويل ومتوسط وعادي، وتحريكه وتسكينه

واختلاس حركاته.. وهلمَّ جرّا.

(8) يُراجع: عبد العلي الودغيري، **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي** (الرباط: منشورات عكاظ، 1989)، ص 146، وما يحيل عليه من مراجع.

(9) وفي لسانيات دو سوسور وما تفرَّع عنها، عادة ما تُوضَع **اللغة** في مقابل **الخطاب**. فاللغة هي عبارة عن نظام من الدلائل (signes) أو العناصر التي يتمُّ تحديد مفهومها بالمخالفة ومقابلة بعضها بعض، فهي مؤسسة اجتماعية يمكن تفعيلُها أو إعمالُها في الخطاب، بينما الخطابُ هو إنجازٌ وتحقيق فردي لهذا النظام. يُنظر: Aïno Niklas-Salminen, *La Lexicologie* (Paris: Armand Colin, 1997), p. 27.

(10) عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة** (الدار البيضاء: دار توبقال، 1986)، ص 16–17.

(11) يتكون هذا المخزون في ذاكرة الأفراد – حسب رأي اللسانيّين المعاصرين – من المفردات والوحدات المعجمية البسيطة التي يقع منها التفريعُ والتوليدُ، ويسمونها أصولًا (كالأفعال الثلاثية وبعض الأسماء الجامدة وأسماء الأعيان) أما الجذورُ فلا تُخزَّن، وكذلك المشتقات أو الفروع فلا حاجة لتخزينها لأن لدى السامع المتكلم المثالي قدرة مُستبطَنة ومكتَسبَة على توليدها واشتقاقها.

(12) بدأنا في استخدام المصطلحين معجم/ قاموس، ومعجمية/ قاموسية حسب ما نشرحه هنا، منذ سنة 1985، ودأبنا على هذا الاستعمال في سلسلة كتاباتنا ومؤلفاتنا التي نشرت بعد ذلك التاريخ. وقد قمنا بتوضيح الفرق بين المفهومين في كتابَينا: **قضايا المعجم العربي** (1989م) و**دراسات معجمية** (2001م).

(13) قد لا يفرِّق البعضُ بين **المعجم الذّهني** والمعجم المكتوب (القاموس) إلا من حيث كون الأول عددًا غيرَ معيَّن من الوحدات المعجمية مخزَّنًا في ذهن المستعمل المثالي للغته، والآخر جزءًا منه منقولًا على الورق. ولكن مفهوم المعجم الذهني عند اللسانيّين المحدثين يتجاوز ذلك إلى القُدرة المعجمية، وهي جزءٌ لا يتجزأ من القُدرة اللغوية العامة. والقُدرة المعجمية تتكوَّن من الوحدات المعجمية المُخزَّنة في الذهن وإمكانية استرجاعها، وكل المعلومات الخاصة بتكوينها وتمثيلها (صوتية، صرفية، دلالية، تركيبية ...الخ) وقواعد التكوين أو التوليد والاشتقاق وإنتاج ما لا حصر له من الألفاظ والمعاني، وكيفية استعمالها استعمالًا صحيحًا وتداولها في سياقاتها المختلفة.

(14) يُراجع: Niklas-Salminen, p. 27.

(15) Pierre Guiraud, *Structures étymologiques du lexique français* (Paris: Payot, 1986), p. 246.

(16) أي المدلول بالقوة، في مقابل المدلول بالفعل La Puissance en effet وهو المدلول المكتَسَب بفعل الاستعمال في الخطاب.

(17) Jules Marouzeau, *Lexique de la terminologie linguistique* (Paris: Paul Geuthner, 1969).

(18) **منهج المعجمية**، ترجمة وتقديم عبد العلي الودغيري (الرباط: منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، 1992)، ص 57.

(19) المرجع نفسه، ص 160.

(20) Dubois et autres.

(21) يعتبر المعجم في النظرية التوليدية مكوِّنا من مكوِّنات النحو، أو بنية من النظام النحوي، وهناك من يقول إن المعجم نظام خاصٌّ يوجد داخل نظام عام أي: نظام عام للغة معينة، لكن يجب أن يكون له نحوٌ (grammaire) يُنظِّمه أو يضع له قواعد منتَظِمة. ومن يقول إن المعجم، بطريقته التي هو عليها وبمكوِّناته الخاصة وما بين وحداته من ارتباطات وعلاقات متعددة، يشكّل نظامًا خاصّا ومستقلًا عن غيره من أنظمة اللغة الأخرى. يُنظر في مناقشة هذا الموضوع على سبيل المثال: Richard Carter, «A Propos du traitement des contraintes sémantiques,» *Langue française*, no. 30 (1976),

وغيره من البحوث العلمية الجادة التي شارك بها أصحابُها في إنجاز هذا العدد من المجلة المذكورة الذي خُصِّص لموضوع: المعجم والنحو (Lexique et grammaire)، ويُنظر أيضا: آلان بولغير، **المعجمية وعلم الدلالة المعجمي: مفاهيم أساسية**، ترجمة هدى مقنَّص (بيروت: المنظمة

العربية للترجمة؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، والفاسي الفهري **المعجم العربي**. وقبل هذا، كان قد ذهب أدراجَ الرياح ذلك الرأي الذي اعتقد أصحابُه أن القاموس ليس سوى ذيل للنحو أو قائمة من الشواذ التي لا تحكمها قاعدة ولا يجمعها نظامٌ.

(22) هناك من الباحثين العرب من يستعمل مصطلح **مَعجَمية** – بفتح الميم – للدلالة على ما نسميه نحن باسم **القاموسية**، واسم **المُعجَمية** بضم الميم على القسم النظري وهو المسمى بالفرنسية Lexicologie. انظر: محمد رشاد الحمزاوي، **المعجمية: مقدمة نظرية ومطبّقة/ مصطلحاتها ومفاهيمها**.

(23) انظر: بول بولغير: **المعجمية وعلم الدلالة المعجمي**، ص: 268

(24) عبد القادر الفاسي الفهري بمشاركة نادية العمري، **معجم المصطلحات اللسانية** (دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009).

(25) قد يجعل بعضُهم الوحدة المعجمية بمعنى: الوحدة المعجمية المخزَّنة في الذهن أو الذاكرة، وبمعنى الوحدة القاموسية التي قد تكون مساوية للكلمة النحوية أو أقل منها أو أكبر، فتطلق حينئذ على العبارات المسكوكة أيضًا مثل: بلَغ السيلُ الزُّبَى. يُنظر: محمد غاليم، «المعجم والتوازي النحوي»، في: **من قضايا المعجم العربي العصري** (منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، [د. ت.]).

(26) بعض النحاة المحدثين يميّزون بين المورفيم النحوي (morphème grammatical) والمورفيم المعجمي (morphème lexical)، وهو الذي يسمى في لسانيات مارتيني «lexème».

(27) يُنظر: الودغيري، **قضايا المعجم العربي**.

الباب الأول
تنمية المُعجَم ومُواكَبة الفُصحى

عَتَبة أولى: التوليد المعجمي وآلياته

تَدرسُ اللسانياتُ المعاصِرة المعجم باعتباره مُكوِّنًا أساسيّا في كلِّ لغة معيَّنة، بجانب الصوت والتركيب والصرف والدلالة. بل إن نظرية الأنحاء المعجمية جعلت من المعجم وقواعده المكوِّنَ الذي يقوم بالدور الأول في تنظيم النحو[28] بمفهومه اللساني الحديث. ومن ثَمَّ أصبح الاهتمام مُنصَبّا في هذه الدراسة على المعجم الذهني والقُدرة المعجمية التي تُعتبَر جزءا لا يتجزّأ من القدرة اللغوية العامة أو ملَكة اللغة. وحين يُدرَسُ التوليدُ والاشتقاق المعجميّان في إطار هذه اللسانيات، فإنما يُدرَسان من جانب البحث فيما يمتلكه المتكلِّم السامِع (أي المستعمِل المثالي للغة) في مَخزونه من مادة معجمية قابلة للاسترجاع والفَرْز والتنظيم بأشكال مختلفة، وفيَ القواعد النظرية التي تُمكِّنه بشكل آليّ منَ إنتاج ما لا حصر له من الألفاظ المفردَة والمُركَّبة انطلاقا من المادة المعجمية التي يُخزِّنها، وكلِّ ما يتعلَّق بها من معلومات نتيجةَ ما اكتسبَه من خبرةٍ ومعرفةٍ تامة بلغته، وفي كيفيةِ استعماله للألفاظ والتراكيب التي يُنتِجها في سياقاتها التداولية والتواصُلية المناسِبة، والحُكم على ما يسمعه أو يقرأه بالصحّة والمُلاءمة أو اللَّحن وعدم المَقبولية.

وهذا الجانب من البحث في التوليد المعجمي الذي يحدث داخل الدِّماغ، وله آلياتُ اشتغاله الخاصة التي ترتبط بالقُدرة المعجمية والكفاءة اللغوية العامة التي تتداخل في دراستها كلُّ الأَنساق اللغوية التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية والتداولية، من منظور اللسانيات الكُلِّية، ليس هو ما نقصد إليه هنا، وإنما نتّجه في بحثنا إلى ناحيةٍ أخرى، وهي المتعلِّقة بالآليات الاعتيادية المُستعَمَلة في تنمية الرصيد المعجمي العربي، وقد عُرِف الكثيرُ منها في الدراسات اللغوية التطبيقية والتعليمية العربية منذ زمن طويل، باعتبارها وسائلَ وأدواتٍ مُتَّبعة لتوسيع المدوَّنة القاموسية وإغنائها وتجديد خلاياها بين كل حينٍ وآخر. أما المقصود بالمُولَّد هنا فهو اللفظ أو المعنى الذي وُجِدَ، قديمًا أو حديثًا، نتيجةَ استخدام آلية من الآليات التي سنذكرها. ومن ثَمَّ فلا علاقة لهذا بمفهوم «المولَّد» الذي كان يُفيد كلَّ لفظٍ أو معنى حدَثَ بعد عصر التَّدوين والسَّماع منسوبًا لمن سُمُّوا «مُوَلَّدين» أو «مُحدَثين»، وهم مُستعمِلو العربية ممن جاؤوا بعد انتهاء ذلك العصر.

والذي أوجبَ الكلام عن هذا الموضوع في سياق مباحث كتابنا هذا أمران اثنان:

الأول: أن التطرُّق لتحديث القاموسية العربية، وهو الموضوع الذي جعلناه نُصبَ أَعيُننا، ما كان ليُستَساغ ويَستَوفي شروطَه دون الحديث عن أهم شيء يمكن تنميَّتُه وتحديثُه وتطويرُه فيها، وهو المادة المعجمية نفسُها التي هي لبُّ القواميس وموضوعُ مدوَّناتِها. وتنميةُ هذه الثروة المعجمية

وتجديدُها لا يتمّان بطريقة عشوائية، وإنما وفقَ قواعد وآلياتٍ خاصة بالعربية الفَصحى. وحين سنطرح أسئلتَنا عن العوامل التي أدّت إلى جمود قواميسنا العربية القديمة ومظاهر قصورها أو تقصيرها، وما ينبغي فعلُه لإصلاحها وجعلها مُسايرةً للعصر ومُواكِبةً للتطوّر، سنجد أنفسَنا بالضرورة نغوصُ في صُلب المادة المعجمية باحثين في أسباب فَقْرها وجُمودها، وسُبُل إغنائها وتنميَّتها قبل الحديث عن التِّقنيات القاموسية الملائمة التي ينبغي استعمالُها وتَبَنِّيها. فتحديثُ القاموسِ العربي يدورُ حول محورين أساسيَّين مُتوازيَّين: تحديث مَتْنه المعجمي (المدوَّنة) عن طريق الآلياتِ الضرورية لذلك من جهة، وتحديث الوِعاء الذي يحملُه ويستوعبُه بما يقتضيه من تطويرِ التِقنيات الخاصة بصناعته، من جهة ثانية.

وإذا كان تحديثُ مضمون القواميس اللغوية ومحتواها لا يعني شيئًا سوى تطوير مادتها اللغوية وإغنائها وإثرائها باستمرار، فإن تطوير التِّقنيات الخاصة بصناعة هذه القواميس (ومن ضمنها اللغة الواصِفة)، لا يمكن أن يتمّ إلا بالتفاعُل المستمرّ مع ما يستجِدُّ من آراء واجتهادات في مجال الدراسة النظرية للمعجم. وبعبارة أخرى: ليست الصناعةُ القاموسية، وهي الجزء التطبيقي من الدَّرس المعجمي، في جوهرها ومَبدِئها سوى صدىً لما تُفرزُه المعجميةُ باعتبارها القسمَ النظري من هذا الدرس. فالبحث في أحوال المفردات من حيثُ اشتقاقُها وصِيَغُها ودلالاتُها وتركيبُها وتشكيلُ أصواتها – وقد كان مجالًا مشترَكًا بين النُّحاة والصرفيّين والمعجميّين – وما نتجَ عنه من أقوال واجتهادات على المستوى النظري، كالقول بالجِذر والفرع، أو الأصل والمشتقِّ، والصيغة والوزن، والتجريد والزيادة، كلُّ ذلك أدَّى، في جملة ما أدَّى إليه[29]، إلى ظهور نظام قاموسي عربي، منذ **كتاب العين** للخليل إلى اليوم، يقوم في أساسه على ترتيب المداخل ترتيبًا اشتقاقيًّا حسب الجذور قبل المشتقات والفروع، بعد تجريدها من زوائدها، ثم إلى ظهور سلسلة من القواميس العربية عملت على مُراعاة التقاليب والأوزان والصِّيَغ في الترتيب فضلًا عن الجذور. والبحث في الأصول الدلالية للألفاظ والمعاني المِحوَرية، هو الذي أدَّى ابنَ فارس إلى تأليف قاموسه الشهير **مقاييس اللغة**. ودراسةُ التطوّر الدلالي عن طريق المجاز والاستعارة وما يحدث معهما من انزِياحات دلالية، هو الذي جعل بعض القاموسيّين، كالزمخشري في **أساس البلاغة**، يفكِّر في ترتيب معاني الكلمات فيما بينها أخذًا بمبدإ الانتقال من الأصلي إلى الفرعي، ومن الحقيقي إلى المجازي كلما أمكَنَ ذلك[30]. ودراسةُ التطوّر اللغوي والمعجمي بصفة خاصة وحَرَكيةِ اللغة عبر التاريخ، هي التي أَدَّت إلى ظهور القواميس التأريخية وإمكانية ترتيب المداخل ترتيبًا تاريخيًّا حسب مراحل تطورها اللفظي والدلالي. والانكباب على البحث في الأصول الاشتقاقية للكلمات هو الذي أوجد فرعًا خاصًّا من القواميس المعروفة بالقواميس التأثيلية أو الإيتيمولوجية، ودراسةُ أنواع العلاقات المختلفة بين المفردات والوحدات المعجمية هي التي أصبحت اليوم تدفع القاموسيّين إلى مراعاة هذه العلاقات في ترتيب المداخل وربط بعضِها ببعض، ومنها علاقة التجانُس اللفظي في مثل: «أطلس» التي من «طلس» و«أطلس» الأعجمية، و«بُركان» التي من «برك» و«بُركان» التي من «فُلْكان» الأعجمية. والتفكير في العلاقات

الدلالية القائمة بين الوحدات المعجمية هو الذي أدَّى قديمًا إلى ظهور قواميس موضوعاتية، وفي العصر الحديث إلى نظرية الحقول المعجمية وتطبيقها في مجال القاموسية والتعريف القاموسي. ودراسة التطوُّر الصوتي للوحدات المعجمية الذي تنتُج عنه ظاهرتا القَلب والإبدال مثلًا هي التي تدعو القاموسية العربية اليوم لمراعاة العلاقة بين المقلوب والمقلوب منه والمُبدَل والمُبدَل منه وربط بعضها ببعض كلما اتَّضحت هذه العلاقة، كربط أَيِس بيَئِس، وجَذَب بجَبَذ، وتسكَّع بتكَسَّع، وثُوم بفُوم، وأراقَ بهرَقَ ...الخ، والأمثلة كثيرة.

وهناك مُعطياتٌ أخرى عديدة أسفرَ عنها البحثُ اللساني والدلالي، تنتقل تدريجيّا إلى الدرس المعجمي النظري ومنها إلى الصناعة القاموسية. من ذلك مثلًا أن تعميق البحث في مفهوم الكلمة وتفكيك بنيتها الدلالية، قد أدَّى القاموسيّين المحدَثين إلى ضرورة التمييز بين الوحدة المعجمية والوحدة القاموسية والتدقيق في اختيار المداخل بناءً على التصَوُّر الجديد للموضوع. ومن ذلك أيضًا أن الدرس اللساني التداوُلي الحديث جعل من السياق عُنصُرًا أساسيّا في تعريف أيِّ مدخل قاموسي، باعتبار أن المعنى يختلف باختلافه لا شكَّ. كما أن ظهور ما يُعرَف **بلسانيات المدوَّنة** المرتبطة بالخطاب وتعليم اللغة، أصبح مفيدًا جدا في صناعة القواميس بناءً على المعطيات التي يتمُّ الحصولُ عليها حول المفردات والتراكيب المُستعملة وسياقاتها المختلفة المُستخرَجة من نصوص واقعية حيَّة متحرِّكة وليس من مُتون قاموسية ثابتة. أما دراسة العلامة السِّيميائية والدليل اللغوي في اللسانيات البِنيوية، فقد أصبحت لها بدورها تطبيقاتٌ واضحة في مجال التعريف القاموسي بالفصل بين جانِبَي الدالّ والمدلول في كل مدخل وإيفاءِ كلّ وجهٍ منهما حقَّه. كما أن نظرية المِحوَرين النَّظْمي والتعاقُبي (الأُفُقي والعمودي) (Axe syntagmatique et axe paradigmatique) المعروفة في اللسانيات التوزيعية الحديثة، قد أصبح بالإمكان جَنْي فائدتها في تحديد الفروق اللغوية الدقيقة بين وحدات كل شبكة من الكلمات التي يجمعها قاسِمٌ دلالي وصوتي مشترَك، مثلما هو ملحوظٌ في زُمْرة (قَطَّ، قطَع، قطَف، قطَم، قطَر، قَطَل، قَطَبَ ...الخ)، وزُمْرة (قسَم، قصَم، قضَم، قرَم، قلَم ...الخ) وزُمرة (بتَّ، بَتَل، بتَر، بتَع، بتَق ...الخ) وكلّها تشترك في المعنى العام للقطع مع درجات وفروق مُتفاوِتة. وكذلك الفروق الموجودة بين حُزمة (وتَد، وَدَّ، وَطَد، وصَدَ، وصَبَ ...الخ) التي تشترك ألفاظُها في الدلالة على الثَّبات بدرجات وطُرُق مختلفة. وبالتالي يمكن استثمار نتائج هذه الفروق عند تعريف كل مفردة داخلةٍ في تكوين كل زُمرة من هذه الزُّمَر وغيرها. ومثل هذا يمكن أن يُقال عن نظرية التحليل السِّيمي (التحليل إلى المُكوِّنات الصغرى) للوحدة المعجمية في علم الدلالة، وإمكانية الاستفادة منها في تعريف المداخل والوحدات القاموسية، بتفكيكها إلى ذَرّاتها وجُزَيئاتها المُكوِّنة لها لاستخراج معناها الكلّي ...الخ. هذه أمثلة قليلة من الأمور التي تدخل في ثقافة القاموسيِّ بالضرورة، وما يظهر في شأنها من آراء جديدة وبحوث أصيلة يكون لها انعكاسٌ مباشِر على الصناعة القاموسية التي يُرادُ تحديثُها وتجديدُها.

الثاني: أن ما جدّ من آراء وأعمال ودراسات حول الآليات الخاصة بتنمية المعجم العربي وإثرائه، استوجَبَ منّا مراجعتَها وإعادةَ النظر في توصيفِها وتصنيفها، وتدقيقَ مفاهيمها، والنظرَ في إمكانية توسيع مجالات اشتغالِ بعضٍ منها، وإضافة آلياتٍ أخرى لم تَجرِ العادة بالحديث عنها أو إعارتها الاهتمامَ الذي تستحقُّه.

عتبة ثانية: القياس وتنمية المعجم

تنقسم آلياتُ التوليد المعجمي في العربية إلى: **لفظيّة ودلاليّة**. وهذا مجرد تقسيم دراسيّ، وإلا فكلُّ لفظ جديدٍ أُحدِث بآليةٍ من الآليات، إلا وهو مشتمِل على معنى فرعي جديد، باعتبار أن كل صورة تلفُّظيّة في كل دليلٍ لغوي، لها ما يُقابِلها وهو المدلولُ أو المعنى، وكلُّ مدلول له ما يقابلُه وهو الدالّ أو الصيغة اللفْظية. فنحن إذا ولَّدنا لفظًا جديدًا لم يكن موجودًا مثل «صارُوخ»، فإننا قد قُمنا في الوقت نفسه بإضافة معنى جديد إلى المعجم العربي هو ذلك المدلول الذي يَحمله هذا اللفظُ الجديد. وكذلك عندما نضيف معنىً جديدًا للفظ موجود بالتوسُّع والمجاز، نكون كمَن أحدَثَ لفظًا جديدا. فحين وسَّعنا مفهوم كلمة «حافِلة» التي كانت من قبل تدلّ على الناقة التي امتلأ ضَرعُها لبَنًا، وأضَفنا إليه مدلولًا آخر وهو: السيّارة الكبيرة الحافلة بالرُّكّاب، فكأننا حينئذ قد أحدَثنا لفظًا جديدًا. فأصبح بالإمكان التعبيرُ عن هذا التوليد بتفريع كلمة «حافِلة» إلى مَدخلين اثنين:

- الحافلة: ناقةٌ لها ضَرعٌ ممتلئٌ لَبَنًا.

- الحافلة: سَيارةٌ كبيرة ممتلئةٌ بالرُّكّاب.

وهذا هو شأن كل ألفاظ المشترَك اللفظي.

ثم إن آليات التوليد المعجمي، في جملتها قائمةٌ على **القياس** ومندرِجةٌ في أغلبيتها تحته. فهو المِعيار أو الميزان الذي يُحكَم به على صحة عملية التوليد والإنتاج اللفظي والدلالي التي تحدثُ داخلَ اللغة وبالآليات الخاصة بهذه اللغة. وضرورتُه في المعجم كضرورته في النحو والصرف. وبعد انتهاء عصر السَّماع عن العرب الأُوَّلِين أصحابِ اللغة، وضِيق مجاله في العصور التالية شيئًا فشيئًا[31]، لم يبقَ هناك من سبيل لإحداث ألفاظ أو دلالات جديدة مُحتاج إليها (سواء بالاشتقاق أم بغيره من الآليات) إلا بالقياس على ما استُعمِل وما انتظَم من قواعد الصرف والاشتقاق والصَّوْغ على منواله، عملًا بقاعدة «ما قيسَ علىَ كلام العرب فهو من كلام العرب»، مع مُراعاة الضوابط الخاصة باستعماله حتى لا يُلجَأ إليه بطريقة تعسُّفية أو غير صحيحة. ثم إن الكفاءة أو القُدرة اللغوية المخزَّنة في أذهان كلِّ المستعمِلين المثاليّين للغة، والتي بإمكانها أن تُنتِج ما لا نهايةَ له من المفردات والتراكيب والدلالات المعجمية، تعتمد بدورها، في عملية التوليد والإنتاج وقَبول

ما يُقبَل ورفض ما يُرفَض، على القياس: قياسِ ما يُقال على ما قد قيل وسُمِع واعتُمِدَ فعلًا، من الرَّصيد الذي تجمَّعَ في كل لسان، بالقدر الذي يَكفي لجعله أساسًا لاستنباط النظام العام لذلك اللسان وما يتفرَّع إليه من أنظِمة خاصة. والقياسُ يحتاجه أيُّ شخص، مهما كان بسيطا، يريد أن يشتقَّ كلمةً يُطلقها على شيءٍ أو معنى جديد. فلو كان الشيءُ آلةً مثلًا، لوجدتَ ذلك الشخص يلجأ إلى القياس، اعتمادًا على كفاءته اللغوية الخاصة الصرفية والمعجمية والنحوية والدلالية، لتوليد لفظ على صيغة مِفعَلٍ أو مِفعال مثلًا ليُطلقه عليها. فالفلاّح البسيط الذي يعرف لغتَه معرفة طبيعية ومثالية، سيلجأ إلى اختراع اسم «مِسْقَط» أو «مِسقاط» على العُود الطويل الذي يستعمله في إسقاط حَبِّ الزّيتون من أعلى شجرةِ هذا النبات دون حاجة إلى اللجوء لهيئة علمية أو مَجمع لغوي. وسوف يعتمد أيضًا على كفاءته الخاصة في اشتقاق لفظ «سَقّاط» وإطلاقه على كل شخص يحترِف إسقاطَ حبِّ الزيتون أو يُكثر منه بتلك الآلة اليدوية البسيطة. فبطريقة غيرِ مُفكَّر فيها أجرى هذا الشخصُ عمليةَ قياس وحَمْل ما ينبغي أن يُقال على ما قد قيلَ من قبل، فقاسَ المِسْقَط أو المِسقاط على عشرات الكلمات الأخرى التي يعرف أنها تؤدّي مثلَ هذا المعنى: معنى الاسم الدالِّ على الآلة من نحو: مِلقَط، مِضْرَب، مِشرَط، مِنْجَل، مِخْرَط، مِثْقَب، مِجْهَر ...الخ، مِزْمار، مِحراث، مِهماز، مِقلاع، مِهْراس، مِنفاخ ...الخ. وقاسَ كلمة «سَقّاط» على أمثلة عديدة تتوارَد عليه مما هو مُخزَّنٌ في ذهنه على تلكَ الصيغة الدالة على معنى كثرة تَعاطي شيءٍ يَصيرُ حِرفةً أو كالحِرفة مثل: نَجّار، فلاَّح، خَضّار، حَدّاد، حَمّال، صَبّاغ ...الخ. وكذلك سوف يتصرَّف لو ألجأته الحاجةُ إلى اشتقاق اسمٍ لمَرَض من الأمراض، أو صفةٍ من الصفات، أو فعل من الأفعال، أو صيغة للمبالغة أو التكثير ...الخ. فالقوالبُ الصرفية والأمثلة التي يُقاسُ عليها والقواعد السياقية لاستعمالها في أية عملية تواصُلية موجودة ومخزَّنة تلقائيا في الذهن مع المادة المعجمية أو الأساسي منها، يَكفي استدعاؤُها عند الحاجة للمَتْح منها والنّسج على منوالها. وليس الأمر مقصورًا على الاشتقاق الصرفي، بل يَتعدّاه إلى غيره من الآليات التوليدية الأخرى اللفظية والدلالية التي سنراها. وهناك أمرٌ مهم أشار إليه إبراهيم أنيس، وأصبحت القواميسُ الحديثة والمعاصرة مضطرَّةً إليه، وهو حاجتُها لاستعمال القياس في أمور بعينها. مثالُه أن تكتفي كتُبُ اللغة بذكر المصادر دون أفعالها، أو العكس، أو ذكرِ الفعل الثلاثي دون ذكر بابه. «هنا يستطيع المرءُ أن يلجأ إلى القياس ليستنبط مجهولًا من معلوم». فمثل هذا القياس، إذا أُبيحَ لنا – كما يقول أنيس – سيُكمِل نقصًا كبيرًا في القواميس[32]. وليس هذا فقط، بل إن في القواميس العربية نقصًا كبيراً في نواحي أخرى عديدة، منها: النقص في ذكر الجَمْع لعدد لا يُحصَى من الألفاظ، وذكر جِنسها، وعددها، والنسبة إليها، وكيفية تصغيرها. وقد كان مجمعُ القاهرة مُدرِكًا لأهمية القياس في معالجة النقائص الموجودة في المعجم والتغلّب عليها، فدعا إلى تكملة ما جاء ناقصًا في القواميس اللغوية السابقة من أفعال ومصادر وغيرها. وهذا ما حدَث بالفعل في **المعجم الوسيط** الصادر عن المجمع القاهري، وغيره من القواميس الأخرى مثل **لغة العرب** لجورج عبد المسيح الذي أضاف بدوره طائفةً من الأفعال الثلاثية المجرّدة والمَزيدة في أكثر من باب استكمالًا للناقص منها، وعددًا أخر من الافعال الرباعية المجرّدة أو الملحقة بالرباعي والمزيدة، ومن مصادر الثلاثي

والرباعي المجرّدة، ومن جُموع التكسير لعدد من الأسماء والصفات التي لم تـرَد في العربية[33]. ومثل ذلك فعلَ **معجم اللغة العربية المعاصرة** كما سيمرُّ بنا في فصل لاحِق.

ولما أصبحت العربية الفصحى (المنمَّطة المشترَكة) تُكتَسَب اليوم بالتعلُّم والممارسة الطويلة، لا بالسَّليقة والفِطرة، فإنه من الطبيعي أن لا يكون إتقانُ استخدام القياس بشروطه الصحيحة أمرًا مُتاحًا لأي شخص لم يتوفَّر على معرفة كافية ودقيقة بهذه اللغة وأساليبها، أو بعبارة أخرى، لم تكتمل عنده الكفاءةُ اللغوية عمومًا والقُدرة المعجمية خصوصًا. ولذلك يُلاحَظ شيوعُ كثير من الأخطاء والاستعمالات «المُنحرِفة» التي يرتكبُها بعضُ المتعلّمين والطارئين على اللغة حين يلجأون لاستنباط ألفاظ بناء على قياس فاسد لم تُسلَك إليه مسالكُه، ولم يُتقيَّد فيه بشروطه. وهنا يصبح العبءُ الذي ينوءُ به كاهلُ القواميس اللغوية العامة مُضاعفًا، إذ يكون عليها أن تُسهِّل على القارئ ومتعلِّم العربية الذي لم تكتمل لديه القدرة المعجمية، كيفيةَ الحصول على المعلومة التي يطلبها أو المفروض أنه يحتاج إليها، بأيسر السبُل وفي أسرع وقت وبأدنى مجهود، من غير أن تفترض فيه المعرفة القبْلية التامة بقواعد التوليد والاشتقاق واستعمال القياس استعمالًا صحيحًا.

(28) الفاسي الفهري: **المعجم العربي**، ص: 15.

(29) تأخّر ظهور علم (المعجمية) في مفهومه الحديث عن صناعة القواميس، كما أشرنا سابقًا، لا يعني عدم وجود اهتمام سابق بدراسة المفردات والمعجم دراسة نظرية. وقد كانت هذه الدراسة تسمى في التراث العربي الإسلامي بـ «اللغة» أو «متن اللغة».

(30) من الأعمال الحديثة في هذا الاتجاه: القاموس المجازي الذي أنجزه مصطفى محمد صلاح وقدَّم عَيِّنَةً منه في كتاب بعنوان: **المعجم اللغوي المجازي: منهج مقترَح ونماذج** (القاهرة: عالم الكتب، 2017).

(31) يمكن اعتبارُ كلام بعض كبار فصحاء العربية وعلمائها وأدبائها المحدَثين من السماع الذي يؤخَذ به في الفصحى. ولكن المجامع اللغوية وكذلك القواميس قد اضطرّت نسبيّا إلى توسيع مجال السماع في الوقت الحاضر بلجوئها إلى اعتماد مبدأ الشيوع وكثرة الاستعمال واعتماد مدوَّنات اللغة المستعملة في مختلف النصوص والخطابات، فأجازت بذلك تداولَ كلمات وتراكيب جَرَت على ألسنة العامة أو اقتُرِضت من لغات أجنبية، أو ولّدها بعضُ الكتاب واستعملتها الصحافة والإعلام، أو حدثت نتيجةَ خطأ وتحريف للأصل.

(32) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط 3 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966)، ص 16.

(33) انظر مقدمة: **العرب**، لبنان ناشرون، ط 1993/ 1م.

الفصل الأول
التوليد اللفظي

المقصودُ بالتوليد اللفظي: إنتاجُ لفظٍ جديد بإحدى الآليات المختلفة التي سنذكرها. فهو يشمل الاشتقاقَ وغيرَه، لأن مفهوم التوليد أوسعُ وأشملُ من مفهوم الاشتقاق. فكلُّ اشتقاق توليدٌ، وليس كلُّ توليدٍ اشتقاقًا. لذلك قسَّمناه إلى قسمين: **اشتقاقيّ** و**غير اشتقاقي**. والأول يتفرَّع إلى نوعين: اشتقاقيّ تامّ وآخر ناقص. فالتامّ هو الاشتقاقُ الصَّرفي وضروبٌ من النّحت والقَلب والإبدال، والناقص هو الذي يتجلَّى في ضروب ثانية من النحت والقلب والإبدال. وأما القسم الثاني فيدخل تحته الكلامُ عن عدة آليات أخرى كالتركيب والاقتراض. وأما الترجمة فهي متأرجِحة بين التوليد اللفظي والتوليد الدلالي. وهناك حالات معيَّنة سوف نُعرِّج عليها في مبحث خاص، كالارتجال والضرورة الشِّعرية والخطإ والتصحيف والتحريف والإدغام، لنرى ما لها من علاقة بموضوع التوليد وتنمية المعجم.

المبحث الأول: التوليد بالاشتقاق

تُصنَّف العربيةُ عادةً ضمن اللغات الاشتقاقية بامتياز. وآليةُ الاشتقاق فيها على نوعين اثنين: **الأول** منهما يستحق أن يُطلق عليه اسمُ: **الاشتقاق التامّ** أو **التوليد الاشتقاقي**، لأن العملية الاشتقاقية فيه كاملةٌ تتوفَّر في جميع الأحوال على عنصرين اثنين: استخراجُ لفظٍ من لفظٍ آخر أو من أكثر من لفظ[34]؛ إضافة معنىً جُزئيّ زائدٍ أو مُغاير. فيكون دورُه إذ ذاك في تنمية المعجم وتخصيبه أوضَح وأَفيدَ وأعمق، وفيه إضافةٌ لفظيةٌ ودلالية معًا. **والثاني**: هو ما تحقَّق فيه الشرطُ الأولُ وحده.

على هذا الأساس فإن النوع الأول من الاشتقاق في اللغة العربية لم يتحقَّق منه، بصفة جَليّة سوى التوليد المسمى: **الاشتقاق الصَرفيّ** وأقسام بعينها من النّحت والإبدال والقَلب. أما في غير ذلك من الأقسام فالتوليدُ مُقتَصر على إنتاج صِيَغ لفظية جديدة لكن بدون معنى إضافي أو مُغايِر، ومن ثمَّ لا يكون له في هذه الحالة دورٌ كامِلٌ في تنمية المعجم. لأجل هذا قسَّمنا النحت إلى نوعين: تامّ وناقِص، وقسَّمنا الإبدال والقلب إلى توليد اشتقاقي وتوليدٍ صوتي.

1- الاشتقاق الصَّرفي

النوع الأشهر من الاشتقاق التامّ والأكثر شيوعًا وإنتاجًا وأهميةً في التوليد المعجمي باللغة العربية، هو الذي يُطلَق عليه اسمُ: **الاشتقاق الصَّرفي**. ونظامُ اشتغاله قائمٌ في الأصل على استخراج كلمةٍ من جِذرٍ معجمي معلوم أو من كلمة بسيطة متحقِّقة فعلًا أكانت أم اسمًا بحسب بعض النظريات اللسانية الحديثة[35]، بناءً على قواعد صرفية واشتقاقية مُستبطَنة. وهذا هو المسمى في الأدبيات العربية عادةً **الاشتقاق العام** أو **الصغير** أو **الأصغر**. فنحن يمكن أن نفترض وجود جِذر معجمي مجرّد مثل (ك ت ب)، ونصبَّه في قوالب وصيَغ مختلفة لنحصل على عدد من المشتقّات التي تشترك في المعنى العام ويختصُّ كلُّ واحد منهَا بمعناه الفرعي مثل كَتَبَ ويَكتُبُ واكتُبْ وكاتَبَ واكتَتَبَ وتكاتَبَ ومَكْتَب وكاتِبٌ وكِتابة ومَكْتوب ومُكاتَبة واستِكْتاب ...الخ. ويمكن أن نفترض أن الفعل «كَتَبَ» هو بُؤرةُ كلِّ هذه المشتقات القياسية ونُقطةُ انطلاقها، على اختلاف صيَغها وقوالبها الصرفية باعتبار أن كل صيغة في العربية تختصُّ بمعنىً من المعاني؛ صِيَغ الأفعال التي تدلُّ كلّ واحدة منها على نوع الحدَث مثل التفاعُل أو المشاركة، والمطاوعة، والتكثير، والطلب، والحرَكة ...الخ، إضافة إلى معنى الزمان الذي تحدثُ فيه من ماضٍ وحاضر ومستقبل، وصيَغ الأسماء على اختلاف معانيها المستفادة من مبانيها الخاصة (أسماء الفاعلين والمفعولين والزمان والمكان والآلة والهيئة والمرّة والصفة المشبَّهة والتفضيل، والصيغ الدالة على المِهَن والحِرَف، والأمراض والعِلَل، وغير ذلك من المعاني، والمصادر والجُموع والنسبة والتصغير والصفات المُشَبَّهة ...الخ). كلُّ ذلك يتم وَفْقَ قواعد وقوالب صرفية معروفة هي التي تُحدِّد كيفية إجراء هذه العملية الاشتقاقية.

هذا هو أصلُ الاشتقاق الصرَّفي. وهو أن يُلجَأَ في البداية إلى جذر معجمي، أو إلى أصل (فعل ثلاثي، كلمة بسيطة من أسماء الذوات والأعيان والأسماء الجامِدة)، لاستخراج المشتقات من بقية الأفعال والأسماء والصفات. وبعد هذه المرحلة الأولى، تأتي مرحلةٌ ثانية تقتضي تَنزيلَ المُشتَقّات ذاتِها منزلة الأصل، فتصبح بدورها مُنتِجة لمشتقات «أخرى» غير مُباشِرة. وهكذا يَصير بالإمكان أن نُولِّد من لفظ **مُعجَم** (المولَّد أصلًا من **عَجَم**، وهو بدوره من: **ع ج م**)[36]، مشتقاتٍ جديدة من الدرجة الثانية (من حيث ترتيبُ أصل الاشتقاق)، فنقول مثلًا: مَعْجَمَ مَعْجَمةً ومُعجَمِيَّة ...الخ، وأن نتَّخذ من لفظ «مَدرَسة» المأخوذ بدوره من «درس» مشتقات جديدة أيضا مثل: تمَدرَسَ، وتَمَدرُسٌ. والمعاصرون يشتقون من لفظ «مُؤَسَّسة» فعلَ مَأسَسَ وَتَمَأْسَسَ، ومن «مَغرِب»: تمَغرَبَ، ومن «سَعودية» سَعْوَدة، وتَسَعْوَد، ومن «فنّان» تَفَنَّنَ وتَفَنُّنٌ ...الخ. أما الكلمات التي ليس لها جُذورٌ عربية مثل: ديوان، إقليم، قانون، ديموقراطية، أيدجيولوجية، وأكسيد، فَلسَفة، أميركا، بلَّورٌ، دستُور، ونحوها، فقد جعلوها منذ البدء بمثابة أصول واشتقّوا منها مباشرةً فقالوا: دَوَّنَ ومُدَوَّنٌ وتدوينٌ، وتَأَقلَمَ وتَأَقلُمٌ، وقَنَّنَ وتَقنينٌ، ودَمَقْرَطَ ودَمَقْرَطةٌ، وأَدْلَجَ وأَدْلَجَة ومُؤَدْلَجٌ، وأَكْسَدَ أَكْسَدةً وتَأَكْسَدَ ومُؤَكْسَد، وتَفَلْسَفَ وتَفَلسُفٌ ومُتَفَلسِفٌ، وتَأَمْرَكَ، وبَلْوَرَ وتَبَلْوَرَ وبَلْوَرة، ودَسْتَرَ دَسْتَرَةً.

هذه الأمور عادةً ما تُؤخَذ بعين الاعتبار عند ترتيب مداخل القاموس اللغوي، وعند تعريفها أيضًا، وذلك بمراعاة شبكة العلاقات والجُسور الممتدَّة بينها، ولا سيما أن أهم الأُسُس التي قامت عليها القاموسية العربية منذ انطلاقتها مع كتاب الخليل بن أحمد، هو الأساس الاشتقاقي الذي بمقتضاه تمَّ استخراجُ الجُذور وحصرُها رياضيا، ما استُعمِل منها وما أُهمِلَ، وما تفرَّع منها وما لم يتفرَّع، وتقسيمها إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، وتقليبُها على وجوهها المحتمَلة عقلًا.

2- الإبدالُ

المقصودُ به في المجال المعجمي، هو الإبدالُ الصوتيُّ (ويسمى عند القدماء: الإبدال اللغوي) الذي يُقابِل نوعا آخر معروفًا عند النحاة باسم الإبدال الصَّرفي أو القياسي المُطَّرِد الذي يَحدُث بالضرورة بناءً على قواعد صرفية معروفة بين الأحرف التسعة المجموعة في قولهم «هَدأتَ مُوطيا»[37].

هذا الإبدال اللغوي يمكن تقسيمُه، بحسب ما يتولَّد عنه، إلى فرعين اثنين. **الأول** يمكن تسميّته: **الإبدال الصَّوتي؛ الثاني: الإبدال الاشتقاقي**. والمقصود بالأول أن يقع في كلمة من الكلمات تعويضُ صوتٍ بآخر، وتكون نتيجتُه الخروجَ بصيغة لفظية بَديلة أو تَوأَم للأُولى خاليةٍ من أي إضافةٍ أو تغيير في المعنى. فهي إذ ذاك بمثابة حشوٍ أو زيادة في عدد المُترادِفات التي قد لا تفيد إلا في حالات مخصوصة كحاجة الشعراء إلى القوافي والكُتّاب إلى تنويع الألفاظ والكلام المُسَجَّع إلى فواصل.

وإبدالُ الأصوات بعضِها من بعضٍ غالبًا ما يقع في العربية بين المتقارِبة مَخرجًا، وذلك أن كثرةَ تداول بعض الكلمات ودَوَرانِها على الألسنة تؤدي إلى تزحلُق أحد أصواتها من مخرجه أو موضِعه الأصلي إلى آخَر قريبٍ منه في جهاز النطق، كما يحدث بين الثاء والفاء، والحاء والهاء، والعين والهمزة، والصاد والسين، والقاف والكاف ...الخ. فتجدهم يُحوِّلون الثُّوم إلى الفُوم، ومَدَحَ إلى مَدَهَ، والوَعْل إلى الوَأْل، وقَحَطَ إلى كَحَطَ، أو العكس. ودراسة اللهجات العربية القديمة والحديثة تُعطينا أمثلةً كثيرة لا حصر لها من هذه الظاهرة التي ما زال كثيرٌ منها حيًا دارِجًا في الاستعمال اللهَجي بمناطق شتّى من العالَم العربي. ففي بعض جهات المغرب نجد من يستعمل «كَحَبَ» بمعنى سَعَلَ، عوضًا عن «قَحَبَ»[38]، وفي مناطق أخرى يقولون «قطَح وقمَح وقلَح وكَحْك» في «قطَع وقمَع وقلَع وكَعْك». وعامّةُ المغاربة يستعملون لفظ «مَدْشَر» بدل «مَجْشَر»، و«دَلاّح» بالحاء بمعنى بِطّيخ أحمر، بدلًا من «دَلاّع» بالعين كما في كتُب الفصيح.

وقد لا يكون الإبدال كلُّه ناتجًا عن تطوُّر صوتي طبيعي وعَفْوي ناتِج عن انزِلاقاتٍ في اللسان أو انزِياحاتٍ صوتية عادية بفعل كثرة التَّكرار والاستعمال داخل اللهجة الواحدة، ولا سيما في حالة

تقارُب الأصوات في مخارجها، وإنما قد يحدث بفعلِ عواملٍ أخرى منها العاهاتُ التي تُصيبُ جهازَ النُّطق عند بعض الناس، فتتحوّل الراءُ إلى غَين، مثلاً، أو إلى لام، أو السينُ إلى ثاءٍ (الناس ← الناث/ الطاس ← الطاث). وهناك بعض الطارِئين على العربية مَن لا يستطيع بسهولة نُطقَ بعض الاَصوات التي لم يتعوَّد عليها كالحاء والقاف والخاء والعين، فتجده يُحوِّل كلمة «حق» إلى «هك»، و«محمد» إلى «مَحمّد» أو «مهمّد»، و«خليل» إلى «كليل»، و«عرب» إلى «أَرَب»[39].

كما أنه لا يحدث فقط بين الأصوات المتقاربة مخرجًا، وإنما بين أصوات متباعدة أيضًا ذكَر منها أبو الطيب اللغوي أمثلةً لا حصر لها كالإبدال بين الباء والذال مثل: عُذاهل وعُباهِل[40]، وبين الباء والراء مثل: السَّبَنْدَى والسَّرَنْدى[41]، وبين الباء والزاي مثل: غُلام بُلبُلٌ وزُلزُلٌ[42]، والباء والسين مثل: بُلاطِح وسُلاطِح. ومن المشهور أن العرب الجنوبيّين كانوا يُعوِّضون اللامَ في بعض الكلمات بالميم، كما في الحديث النبوي: (امْصِيامٌ في امْسَفَر) أي الصِّيام في السَّفَر. وقد تكون كلمة «امْبارح» التي يستعملها المصريون في لهَجتهم الحالية بدلًا من «البارِح/ البارِحة»، من بقايا آثار اللهجة الحِميرية القديمة.

ومن الأسباب العامة للإبدال، اختلافُ اللهجات. فهناك مجموعاتٌ لغوية (قبائل وتجمّعات سُكانية) توارَثت فيما بينها – نتيجة العُزلة أو غيرها من الأسباب – عادةً نُطقية معيَّنة لا تَحيدُ عنها إلا إذا تعمَّدت ذلك. وقد نجد في البلد أو الإقليم الواحد، جماعةً تَنطق الضاد على صورته هذه، وأخرى تعوَّدت على نُطقه ظاءً، فتقول: ظَرَبني، ولا تقول: ضَرَبني. وجماعةً ثالثة تعوَّدت على نُطق التاء طاء، فتقول في التُّراب «طراب»، ورابعة تعوّدت على عكس ذلك فتقول في البطِّيخ «بِتّيخ»، وخامسة تعوَّدت على نُطق الثاء المثلَّثة تاءً مُثَنّاةً.

وقبل فترة غيرِ بعيدة من التاريخ الحديث للمغرب الأقصى لا تزيد عن أربعين أو خمسين سنة، كان أطلسُ اللهجات العربية غنيًا جدًا بالاختلاف في أداء الأصوات من منطقة جغرافية إلى أخرى، فأهلُ فاس – مثلًا – كانوا يتميّزون بنطق القافِ همزةً والراء غينًا كما ذكر ابنُ سينا في **أسباب حدوث الحروف** (ولا يزال بعضُهم محافِظًا على هذه العادة النُّطقية)، وأهلُ مكناس يتميّزون بتحويل السين إلى شين، وأهلُ الرباط ينطقون الكافَ همزةً، وفي مناطق أخرى تُنطَق القاف جيماً قاهرية. أما طريقة إخراج صوت الجيم فتختلف ما بين الشمال والوسَط ...الخ. ولو نظرنا إلى القاف الفصيحة في العربية لوجدنا نُطقَها يختلف في العالَم العربي من مكان إلى آخر باختلاف اللهجات قديمًا وحديثًا. ففي الحديث نجد من صورها:

– في أغلب مناطق تونس والمغرب والجزائر والصعيد المصري وجهات أخرى، تُنطَق في العموم قافًا فصيحة.

– في عدد من المناطق الأخرى كاليَمن، تُنطق كافًا معقودة (G: گ). وفي جهات من المغرب أيضًا تُنطقُ بهذه الطريقة (قِربة ← گربة)، (قمرة[43] ← گمرة).

– في بعض دول الخليج، منها الإمارات العربية المتحدة، تُنطَقُ جيمًا مُعطَّشة قريبة من الشين (چ)، فيقولون: (چدّامك) في (قُدّامك).

– في لهجة القاهرة تنطق القافُ همزةً مُرقَّقة (القَمر ← الأَمَر).

– في لهجة فاس تنطق همزةً مُفخَّمة (القضية ← الأَضيَّة).
– في لهجات أخرى كالسّودان وتشاد تـُنطق غَينًا.
– في بعض الكلمات من اللهجة المغربية تتحوَّل إلى كاف (حُقّ ← حُكّ).

وقد يكون من بين أسباب اختلاف اللهجات في نُطق بعض الأصوات تأثُّر كلٍّ منها بلغات محلِّية تعيشُ معها في بيئة جغرافية واحدة أو تُجاوِرُها وتحتكُّ بها. فالعرب الذين عاشوا مُجاوِرين أو مُخالطين للفُرس أو الروم أو الحبَش أو التـُّرك أو غيرِهم من الأقوام، لاشك أنهم أو أبناءَهم وأحَفادَهم الذين نشأوا في تلك البيئة، قد تأثـَّروا بالعادات النُّطقية الخاصة بلغات تلك الأقوام، فيقع تفخيمُ أصوات وترقيق أخرى، وإشرابُ صوتٍ شيئًا من صوتٍ آخر. ولا سيما أن الحدود الفاصلة في النُّطق بين عدد من الأصوات، كما هي بين الصاد والسين، وبين السين والزاي، وبين التاء والطاء، وبين الدال والضاد، وبين الذال والثاء، وبين الذال والزاي، وبين الثاء والسين، من السهل تَخَطِّيها وتجاوُزها وتداخل بعضها في بعض. ولذلك ليس من المُستغرَب أن تجد بين الناطقين بالعربية المُنتمين لبيئات أو مناطق مختلفة حتى داخل البلد الواحد، مَن يحوّل التاء إلى طاء مرقَقة، والدال إلى ضادَ، والذال إلى زاي، والثاء إلى تاء، وهكذا. وقد يظهر التأثُّرُ، أيضًا، بأصوات اللغات المجاوِرة أو المُخالِطة، في عادة التنغيم المُصاحِب لطريقة الكلام وأداء الأصوات. وفي رسالة ابن سينا حول **أسباب حدوث الحروف**، حديثٌ عن ظاهرة الأصوات العربية المتأثِّرة بأصوات لغات أخرى، فذكرَ منها الكاف العربية والكاف غير العربية، والكافَ الجيمية المتأثـِّرة بالفارسية، و«الكاف التي يستعملها العربُ اليوم بدلَ القاف» والسِّين الصادية والسِّين الزائية، والزاي الشِّينية، والزاي الظائية، والراء الغَيْنية، والراء اللامية، والفاء التي تكاد تشبه الباء، وما يحدث بين الميم والنون من غُنَّةٍ. وغير ذلك من الظواهر. ولذلك لا غرابة أن نجد كلمات عربية تُقال بالسين تارة وبالصاد أو الزاي أخرى «صَقْر وسَقْر وزقْر»، أو كلمات تُقال بالتاء وبالطاء (تراب/ طراب). والخلاصة أن أحد العوامل الأساسية فيما طرأَ على أصوات العربية من تحوُّل وتطوُّر، هو هذا التداخُل الذي حصلَ بين العربية ولغات الشعوب والقوميات الأخرى التي عاشَت معها في بيئة واحدة أو بيئات مُتجاوِرة منذ زمن بعيد، ثم ازداد قوةً في العهد الإسلامي بفعل الاختلاط الكبير الذي حصلَ بين أجناسٍ وقوميات ذات لغاتٍ أصلية شتَّى. فحين يتعلَّم الأعجمي اللغة العربية، تبقى في جهازه النُّطقيِ رواسبُ من عاداته النُّطقية في لغته الأصلية.

وحين ينشأ العربي بين أقوام آخرين يتأثّر جهازُه النّطقي بأصوات لغاتهم ويتكيَّفَ معها. وهذا الأمر كان بلا شك وراء عدد من ظواهر الإبدال الصوتي التي نجد لها أمثلةً كثيرة جدًا في عربيتنا الفصحى القديمة والحديثة.

ومن الإبدال – في عُمومه – ما يكون نتيجةَ خطإ في السّمع والتلقّي، فيسمى **إبدالَ التوهُّم السّمعي** (غطيط ← خَطيط)[44]، ومن أشكاله أيضًا إبدالُ التصحيف (العابر← الغابر)، وإبدال الترقيق (غَلِطَ ← غَلِتَ)، وإبدال التخفّف من الاستثقال (مررت وظَنَنت ← مَرّيت وظَنّيت)، وإبدال التعريب (الفُصطاط والفُستاط، وإصبهان وإصفهان، وأنبيق وأمبيق)، وإبدال التضعيف (الخروب ← الخَرنوب/ قُبَّرة ← قُنْبُرة)، وإبدال الإتباع (السُّلاطِح والبُلاطِح). وكلُّ هذه الأنواع وغيرها وردت في كتُب الإبدال القديمة ككتاب أبي الطيب اللغوي (ت 351هـ). ووراءَ ظاهرة إبدال بعضِ الأصوات المتباعدة بأخرى أسبابٌ مختلفة، أقربُها اختلافُ اللهجات، وأبعدُها يحتاج إلى دراسات تأصيلية وتاريخية ومُقارِنة معمَّقة.

ومن أشكال الإبدال التي لا يُشيرون إليها عادةً، ما يمكن تسميتُه **بالإبدال الاضطراري**، وهو ما يكون مقصودًا ومتعمَّدًا في حالات معيَّنة، كأن يلجأ الشخصُ إلى تَحاشِي استعمالِ كلماتٍ أصبحت مبتذَلة أو ذاتَ دلالةٍ مُوقِعة لصاحبها في الحَرَج في مقامات معيَّنة. وأحسنُ مثال على ذلك ما نجده في الدارجة المغربية حين يتحاشَى الناسُ كثيرًا استعمالَ كلمة «حَشَى يَحْشي»[45] بمعنى أدخلَ، فيكون في إبدال الحاء خاءً مَخرجًا من ذلك الحَرَج والإحساس بالخَجَل، فيقولون «خَشا». كما يتفادون استعمال «قَحَبَ» بمعنى سَعَل في بعض المقامات لأنه يدل على معنى فاحِش مرتبط اشتقاقيًا بـ «القَحْبَة»، وهي العاهِرة، فيلجأون إلى تخصيص فعل «كَحَبَ» للسُّعال، وفعل «قحَب» لممارسة الفجور، مع أن «كحَبَ وقَحبَ» وردا في الفصيح بمعنى واحد على سبيل الإبدال الطَّوعي لا الاضطراري.

المهم أن هذه الظاهرة التي جَمعنا أمثلَتها تحت اسم «الإبدال الصوتي»، لا تُنتِج ألفاظًا بمعانٍ جديدة، إلا في بعض حالات الإبدال الاضطراري (كحالة: قحب/ كحب في الدارجة المغربية) وهي محدودة جدًا، وإنما تُنتِج تراكُما كَمِّيًا في الصيغ اللفظية من دون إضافة جديدٍ في المعنى. وإطلاقُ اسم الاشتقاق عليها إنما هو من باب الغلَط أو التجوّز، لأن شرط الاشتقاق الحقيقي أو الأصليّ أن يحمل الفرعُ المشتقُّ معنى زائدًا على الأصل المشتق منه.

أما النوع الثاني، وهو **الإبدال الاشتقاقي** فهو الذي يكون فيه تغييرُ صوتٍ بآخر مصحوبًا بزيادةٍ أو تَنويع في المعنى فيكون فيه توليدٌ حقيقي أو تامٌّ، وهو الذي اعتاد الناس على تسميّته بالاشتقاق الأكبَر. وقد حاول ابنُ جنّي، أن يجمع أمثلةً من هذا النوع دون أن يُطلق عليه اسمًا، وسعَى ليَبنيَ على تلك الأمثلة نظريةً خاصة. ففي بابَين من كتابه **الخصائص**[46] وهما: «باب تـَصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني» و«باب إمساس الألفاظ أشباهَ المعاني»، يقول: إن كثيرًا من الألفاظ إذا تأمَّلناها

وجَدنا أن تغيير صوتٍ واحدٍ من أصواتها وإبدالَه بصوتٍ آخر يؤدي إلى تغيير المعنى أو تنويعه. ومنه الأمثلة الآتية:

- خَضِمَ وقَضِمَ. فالخَضْمُ لأكل الرَّطْب كالبِطِّيخ ونحوه، والقَضْمُ للصُّلب اليابس كقَضْم الشَّعير.

- القَدُّ والقَطُّ. فالأول يكون للقَطع طولًا والثاني عَرْضًا.

- الوسيلة والوَصيلة. ذلك أن التوسُّل أضعفُ من التوصُّل.
- سَدَّ و صَدَّ. فالسَّدُّ دون الصَّدِّ كما يقول.
- صَعِدَ وسَعِد. فالصعود فعلٌ مادّي والسَّعد معنوي (طلوع الحَظّ).
- القَسْمُ والقَصْمُ. فالقَصمُ أقوى.
- الأَسْفُ والعَسْف مُتقاربان في المعنى إلا أن الثاني أقوى من الأول بسبب العين.
- قَطَرَ، وقَدَرَ، وقَتَرَ. وبينها معنى جامع (أخذٌ بمقدارٍ).

- قَطَّ وقَطَع وقَطَرَ وقَطَفَ وقَطَمَ وقَطَلَ. وكلُّ فعلٍ منها يُستعمَل لشيء غيرِ الشيء الذي تُستعمَل له الكلماتُ الأخرى مع اشتراكها جميعًا في أصلِ المعنى وهو أخذُ شيءٍ من آخر.

الخلاصةُ من هذه الأمثلة ونظائرها أن الصوت الواحد قد تكون له قيمتُه التعبيريةُ وأهميتُه الخاصة في تنويع معاني الكلمات الثلاثية المشترَكة في صوتين والمختلفة في الصوت الثالث. ومعنى ذلك أن هذا النوع من الإبدال الذي اجتَهد ابنُ جنّي في استحضار أمثلةٍ منه، يكون مُولِّدًا للألفاظ كما يكون مُولِّدًا للمعاني بخلاف النوع الأول الذي يكون مجردَ إضافة صيَغ متعدّدة لمعنى واحد لا يتغير. ولكن مجموع الأمثلة التي استخرَجها هذا العبقري العظيم مَن العربية بحسِّه المُرهَف، وما يمكن أن يُضاف إليها من أمثلة أخرى، لا يكفي لتُبنَى عليه نظريةٌ عامة في الإبدال، وإنما يبقى مجردَ مقدمة لنظرية جديرة بالدّرس الحَثيث وزيادةِ تأمُّلٍ وتأصيلٍ واستكمال. ولقد انكبَّت بالفعل فئةٌ من الباحثين المحدَثين العرب وغير العرب على محاولةِ تعميقِ هذا الرأي وتجديد البحث فيه، ودراسة إمكانية استخلاص مذهب أو نظرية عامة قائمة عليه، تُفسَّر بها نشأةُ اللغة العربية وتطوَّرُها، ويُعادُ على أساسها بناءُ المعجم العربي. فانطلاقًا مما ذكرَه ابنُ جنّي، انتشرت حديثًا النظرية الثُّنائية التي قال بها عددٌ من اللغويّين، وهي التي تذهب إلى أن أصل الكلمات في العربية عبارةٌ عن مقطع واحد مكوَّن من متحرّك وساكن، ثم منه تولَّدت الكلماتُ الثلاثية والرباعية وما بعدها[47]. فمن مقطع «قَطْ» – مثلًا – تولَّدت كلماتٌ من نحو: قطب، قَطع، قطف، قطر، قطم، قطن ...الخ. ومن مقطع آخر مثل «بَرْ» تولدت كلماتٌ من نحو: برز، برر، برد، برص، برع، برغ، برق، برك، برم، برن ...الخ. أما الرباعي وما بعده فأمره بسيطٌ عند

أصحاب هذه النظرية، فأغلبُه مزيد أو منحوتٌ كما قال ابن فارس، وبعضُه مكرَّر مثل: صَرْصرَ، طَرْطر، طقْطق، زلزل، شَرْشر، فلفل، كركر، نقنق.

وقد حاول بعضُهم أن يجمع أمثلةً جديدة، تُضاف إلى ما ذكره ابنُ جني قديمًا، وتؤيِّد نظرية القيمة الدلالية للصوت الواحد التي يدلُّ عليها الإبدالُ، فإن وُضِعَ مكانَ هذا الصوت صوتٌ آخر أعطى للكلمة معنًى جديدا أو فرعيا لا يختلف إلا في جُزئية من جُزئيات المعنى الجامع أو الكُلِّي للكلمة. وذلك كما في: ثَرَمَ، جَرَمَ، حَرَم، خَرَمَ، شَرَم، صَرَم، عَرَم[48]، حيث يكون التغييرُ في الصوت الأول من الكلمة، والمعنى الجامع هو القَطعُ بأنواع مختلفة. ولَدَمَ، لَطَمَ، لَتَمَ، لَثَمَ، لَحَمَ، لَخَمَ، لكَم[49]، حيث يكون التغييرُ في الصوت الثاني والمعنى الجامعُ أيضا هو القَطع. ونحو: نَبأَ، نبَتَ، نبَثَ، نبَجَ، نبَحَ، نَبَذَ، نبَرَ، نبَس، نبش، نبَع، نبَغَ، التي تدلُّ كلُّها على الخروج والبروز مع اختلافٍ في نوعه أو كيفيته. فتغييرُ الصوت الأخير هنا هو الذي أدّى إلى تغييرات جزئية في المعنى العام المشترَك[50]. وقد كان أحمد فارس الشّدياق (ت 1887) في كتابه **سرّ الليال في القلب والإبدال**، وجرجي زيدان (ت 1914) في **فلسفة اللغة**، والأب أنستاس الكرملي (ت 1947) في **نشوء اللغة ونموّها واكتهالها**، والأب مرمرجي الدومنكي (ت 1963) في **المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية**، من أبرز المحدَثين الذين قالوا بهذا الرأي. وهذا لا يتناقَض مع الاتجاه العام الذي سادَ منذ زمن طويل مُعتَبِرًا أن الثلاثي هو البناء الذي يُمثِّل القاعدة الأوسَع في المعجم العربي، وعلى ذلك وُضِعت الأوزانُ التصريفية التي تنطلق كلُّها من الثلاثي «فعل» وما زاد عليه يظهر أثرُه على هذا البناء الأساسي بمضاعفة عينه (فعَّل) أو لامه «فَعْلَل» أو إدخال حرف من حروف الزيادة العشرة «سألتُمونيها» عليه، وما نقَص عنه يُرَدُّ إليه. فمن قال إن الأصل في ألفاظ العربية هو مقطَعٌ من صوتين، يقول أيضًا إن هذا الثنائي قد تطوَّر إلى ثلاثي ثم إلى رباعي فخماسي. ولا أحد يقول إن العربية توقَّف نُموُّها عند الثنائي. يقول جرجي زيدان، وهو من دُعاة الثنائية كما أشرنا: «والأصول الثلاثية هي الأكثرُ في اللغة فلذا كان للبحث فيها أهميةٌ كبرى، ولقد تبيَّن مما تقدَّم أن الأصول الرباعية مَزيدة والأصلُ فيها ثلاثي. وأقول إن الثلاثي أيضاً مزيدٌ والأصلُ فيه ثنائي غالبا»[51]. فالمسألة هنا تُناقَش من جانب التطور المعجمي للعربية لا من ناحية ما استقرَّت عليه هذه اللغةُ وتوسَّعت فيه حتى صار ذلك بمثابة السِّمة الغالبة عليها.

وهناك من المحدَثين من قارنوا بين العربية واللغات السامية وانتهوا إلى القول بالنظرية الثنائية. منهم الألماني ويلهيلم جيسنيوس Wilhelm Gesenius (ت1842م)، والفرنسي أرنست رينان (ت1892م) اللذين ذهَبا إلى أن الجذور في اللغات السامية تقوم أساسا على صامتين اثنين أُضيفَ إليهما فيما بعد صامتٌ ثالثٌ لتنويع المعنى، بينما عارَضَ ذلك بروكلمان ومارسيل كوهن وهنري فليش في النصف الأول من القرن العشرين. لكن جورج بوهاس من المُستعربين المعاصرين عاد مجدَّدا لتأييد النظرية الثنائية بقوة، فنشَر كُتُبًا ودراسات عدة دعا فيها إلى إعادة تنظيم المعجم العربي

على أساس مُخالِف لنظرية الأصل الثلاثي السائدة. فكلّ ثلاثي عنده يُرَدَّ إلى ثَنائي يُسمّيه أثْلَا (étymon) مكوَّنٍ من صامِتين يَشتركان في معنى واحد مثل: بَتَّ، بَتـَلَ، بَتَرَ، بَتَكَ، بَلَتَ، سَبَتَ ... جَدَّ، جَدَم، جَدَرَ ... دَكَّ، دَهَك ... دَجَّ، دجَم، دَجَنَ ... صَفَّ، رَصَفَ، التي تشترك كلُّها في الباء والتاء، أو الدال والكاف، أو الجيم والدال، أو الصاد والفاء، وفي المعنى الجامع بين كل زمرة وهو القَطْع بأشكاله المختلفة في الزمرتين الأولى والثانية، والطحن والدق في الثالثة، والإظلام والاسوداد في الرابعة، والاصطفاف والانتظام في الأخيرة، وذلك رغم عدم انتظام الصامتين في الترتيب داخل الكلمات. وهذه الملاحظة تصدق أيضًا على الثلاثيات المعتلة مثل: بَثّ وباثَ، جَسَّ وجاسَ، حبَّ وحَبا[52]، بَلَّ ووَبَلَ، هزَّ ووَهَزَ[53]. فكل ثنائية منها تشترك في حرفين ومعنىً مشترك. وهذا كلُّه يُرَدُّ إلى نَواةٍ صوتية أُحادية أو ما يسميه مَصفوفة صوتية (matrice phonétique) أوّلية تحتوي على معنى أوَّلي تشترك فيه مجموعة من الكلمات الثلاثية وما اشتُقَّ منها[54]. وحتى حين نقابل بين ثلاثيتين من نحو: بَتَّ (batta) وتَكَّ (takka) اللتين تفيدان نوعًا من القطع، فإننا سنحصل على الجذرين الآتيين: (bt/tk: بت/ تك) بعد تجريدهما من الصوائت والمكرَّرات. فإذا جمعنا بينهما مع حذف المكرَّر من الصوامت حصلنا على الكلمة الثلاثية الآتية: (بَتَكَ) (BTK =) bataka) التي تفيد معنى القطع أيضًا[55]. ومثال آخر: إذا جمعتَ بين (جَبَّ: jabba) و(جَزَّ: jazza): على الطريقة السابقة، ستحصل على ثلاثية مختزَلة منهما وهي: جَبَزَ (jabaza)، وكلها تفيد نوعًا من القَطع.

وقد أتى بكثير من الأمثلة على ذلك، مما جعله يستنتج إمكانية توليد كلمات ثلاثية من ثنائيات بهذه الطريقة أو بطريقة زيادة حرف في الأول أو الوسط أو الأخير.

وهناك أيضًا باحثون من الجيل الجديد أخذوا على عاتقهم الاستمرار في التشبّث بهذه النظرية الثنائية إذ وجَدوا فيها من الإغراء، ما يدفعهم إلى مزيدٍ من الحَفر والتنقيب في مختلف جوانبها على ضوء المُعطيات اللسانية الحديثة وما أنجزه بعضُ الدارسين الغربيّين[56].

3 – القَلْب

المقصود هنا هو **القَلب الصّوتي** أو **المكانيّ**، **وهو** عبارة عن تقديم وتأخير بين بعض الأصوات، يحدث بشكل سَماعي ولا تحكمُه قوانين، خلافًا للقلب القياسيِّ الصَّرفيِّ الخاضع لقوانين الإعلال (كقلب الواو والياء ألفًا في نحو: دعا ورمَى وقال، التي أصلها دعو ورمي وقول). وهذه العملية التي تحدث بين بعض الأصوات غالبًا ما تكون نتيجةَ أخطاءٍ وانزياحات عَفوية تصدر عن أشخاص معيَّنين، ثم قد تَشيع وتنتشر بين جماعة لغوية. ومع كثرة الاستعمال تفرض نفسَها وتأخذ مكانها الطبيعي في المعجم. ومن الأمثلة على ذلك: جَذَبَ ← جَبَذَ، يَئِسَ ← أَيِسَ، شَمْأَل ← شَأْمَل[57]، تَسَكَّع ← تَكَسَّعَ، قافَ الأثرَ ← قَفَاهُ، عاثَ يَعيثُ ← عَثَى يَعثِي، نأى ← ناءَ.

ومن القلب الحديث: «تصَنّتَ» المتحوِّلة من «تنَصَّتَ» الفصيحة بمعنى استمَعَ، و«أبهل» وأصلَه «أبلَه»، و«بَلْهَوان» وأصله «بَهْلَوان»[58]، و«نَعَلَه» وهو مقلوب «لَعَنَه»، و«مِعْلقة» وهو مقلوب «مِلعَقة». وفي جهاتٍ من المغرب يقولون «عماه» وأصله «معه» التي تتحوَّل في النطق إلى «معاه» بمدّ فتحة العين، ثم تنتقل بالقلب إلى «عماه». وفي جهات أخرى يقولون «وَرّاهُ شيئًا» أي أراه إياه، ويقول آخرون «رَوَّاه» بالقلب. وفي مصر يقولون «صَوَّفَ» – وقد تُرقّق الصادُ حتى تصير سينًا – مقلوب «صَفَّقَ».

إلا أن الجدير بالملاحظة هنا، أن ظاهرة القلب هذه لا تؤدي في الغالب إلى إحداث ألفاظ بمعانٍ جديدة، وإنما تَزيد من عدد المُترادفات ذات الصيَغ المختلفة والمعاني المُتَّحدة التي تُرهِقُ كاهلَ المعجم وتُضيف إليه أعباء وأورامًا من دونَ طائل، ولاسيما إذا كان هذا المعجم يمثّل لغةً واحدة مُتماسِكة. لكن الواقع أن معجمنا العربي لا يعكس هذه الوحدة المثالية المتجانِسة للغة بشكل تام، بقدرما يعكس واقعَ تعدُّدِ اللهجات التي كانت موجودةً في عصر تدوين اللغة وجمعها. ولذلك تكثر فيه المترادفات الناتجة عن عامِلَي القلب والإبدال الصوتيّين وغيرهما من العوامل. وهذا لا يعني بالطبع أن كل ما يوجد في العربية من «ترادف» هو من باب الترادف الحقيقي. بل المعروف أن المترادفات نوعان: حقيقية، وأخرى أشباهُ مترادِفات. وفي النوع الأول تكون المعاني متطابقة بين زَوْجَين أو مجموعتين من الألفاظ، وفي الثاني تكون متفارِقة، أي بينها بعضُ الفروق الدقيقية التي يمكن استغلالُها والاستفادةُ منها في تنويع أساليب التعبير ووضع المصطلحات وأشياء أخرى. وقد تحدث بين أزواج المترادفات من النوع الأول (أي التي لا فرق بينها في أية درجةٍ من المعنى) عمليةُ تَدافُع تنتهي أحيانًا بتغلُّب الصيَغ الجديدة (وهي مجرد أخطاء وانزلاقات وتحريفات) على الصيَغ القديمة وطردها من الاستعمال والحلول محلَّها. وهذا باب من أبواب التطوّر المعجمي الذي ينشأُ في صمت.

لكن، هناك نوعٌ آخر من القلب يختلف في جوهره وطبيعته عن النوع المُتقدِّم ذكرُه، وهو الذي يمكن تسميته **بالقلب الاشتقاقي**، وكان ابنُ جنّي قد أطلق عليه اسمَ: **الاشتقاق الأكبر**، وسماه بعضُ المحدَثين **بالاشتقاق الكبير**. وخلاصة رأيه فيه، أن مجموع تقاليب الجِذر الثلاثي الواحد تشترك في معنى أصليٍّ وإن اختلفت ظاهريّا في معان فرعية. يقول في **الخصائص**[59]: «وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثّلاثية فتعقِدَ عليه وعلى تَقاليبه السِّتة معنىً واحدًا تجتمعُ التراكيبُ الستةُ وما يتصرّف من كل واحدٍ منها عليه. وإن تباعدَ شيءٌ من ذلك عنه رُدَّ بلُطف الصَّنعة والتأويل إليه كما يفعلُ الاشتقاقيون (...) فمن ذلك تقليبُ (ج ب ر) فهي أينَ وقَعَت للقُوة والشِّدّة». وأتى على ذلك ببعض الأمثلة المعروفة منها تقليب (ج ب ر) على أوجهه الستة التي تعطي (جبر) ومنه: جَبَرتُ العظمَ والفَقيرَ: إذا قَوَّيتُهما وشَدَدتُ منهما، والجَبْرُ: المَلِكُ لقُوته وتَقويَّته لغيره، و(ج رب) ومنه: رجلٌ مُجَرَّبٌ: إذا جَرَّسَتهُ الأُمورُ ونَجَّدَته، فقَويَت مُنَّتُه واشتَدَّت شَكيمَتُه، و(جرب) ومنه: الجِرابُ لأنه يحفَظُ ما فيه. وإذا حُفِظَ الشيءُ ورُعِيَ اشتَدَّ

وقَوِيَ، وإذا أغفِلَ وأهمِلَ تساقَطَ ورَذِيَ، و(بجر) ومنه: البُجرَةُ، والأبجَرُ، وهو القَويَّ السُّرَّة، و(برج) ومنه: البُرجُ لقُوَّته في نفسه وقوةِ ما يَليهِ به، و(رجب) ومنه: رَجَّبتُ الرَّجُلَ: إذا عَظَّمتُه وقَوَّيتُ أَمرَه، وشهر رَجَبٌ، لتعظيمهم إيّاهُ في القتال فيه، و(ربج) ومنه: الرَّبَاجِيُّ: وهو الرجلُ يفتخر بأكثرَ من فعله.

فهذا واحدٌ من الأمثلة التي ساقَها ابنُ جِنّي لتدعيم رأيه في هذا النوع من القلب الاشتقاقي الذي يحتاج إلى كثيرٍ من التأويل والتمعُّن للوصول إلى المعنى الجامع بين مختلف فروعه. ولكن هذا النحو من البحث إذا أمكنَ تطبيقُه على أمثلة معدودة من العربية، فمن الصعب تعميمُه على سائر الجذور العربية ومَقلوباتها التي تُعدّ بالآلاف.

4 – النَّحت

النَّحْت هو استنباطُ كلمةٍ من كلمتين أو أكثر[60]، ولا سيما فيما يكثُر استعمالُه وتَكرارُه. أو بعبارة أخرى: هو اختصارُ كلمتين أو مجموعة كلمات في كلمةٍ واحدة. فمما اشتقّوه من كلمتين:
«عَبْدَرِيٌّ» من «عَبْد الدار»، و«عَبْشَميٌّ» من «عبد شَمس»، و«عَبْقَسِيٌّ» من «عبد القَيس»[61]، و«بَسْمَلَ بَسمَلَةً» من «بِسم الله»، و«سَبْحَلَ سَبْحَلةً» من «سُبحانَ الله»، و«حَمْدَلَ حَمْدَلَةً» من «الحمد لله»، و«سَمْعَلَ سَمْعَلَةً» من «سَمِع الله»، و«داربَخِيّ» من «دار البِطّيخ»، و«سَقْلِيّ» من «سُوق الليل»، و«عَبدَلِي» من «عبد الله»[62]، و«المُشَوْلَز». من (المِشمِش واللّوز)[63]، و«المُحَبْرَم» من «مَرَقةِ الرُّمان»[64]، و«بَلْفَكَ بَلْفكة» من «بِلا كَيفٍ»[65]، و«التَّبَرْقُل» من «البَرْق» و«القَول»[66]. ويمكن أن نضيف إلى هذه الأمثلة المعروفة قولَهم في «اللهُمَّ» إنها من «الله + أُمَّ»، وفي «هَلُمَّ» إنها من «هل+ أُمَّ»، وفي «وَيْلُمِّه» إنها من «ويلٌ + أمّه»[67]، وفي «ليس» إنها من «لا + أَيسَ»، أي لا وجودَ. ومما نحَتوه حديثًا: زَمَكانيّ من «زمان+ مكان»، **وقَرَوْسَطِيّ**[68] من «قرون + وُسطَى»، وقَبْتاريخي من «قبل+ تاريخ»، وفَسْكَرَة من «فحم+ سكَّر»، وعرَنْسِيّة من «عربية+ فرنسية»، وعَرْبيزية أو عَرْبَزية من «عربية+ إنجليزية»، ودَرْعَمي من «دار العلوم» ...الخ. وكان السيوطي في المزهر (482/ 1) قد ذكر أن أحد العلماء من القرن السادس الهجري ألَّف في النحت كراسةً في عشرين ورقة سماها: **تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب**، ومن أمثلتها عنده كلمة: شَقَحْطَب (من: شِقّ + حَطَب). (وانظر: **القاموس المحيط**).

وأما ما أخذوه من ثلاث كلمات أو أكثر: فمنه قولُهم: أخذوه من ثلاث كلمات أو أكثر: «طَلْبَقَ»، و«حَيْعَل»، و«هَيْلَلَ» و«حَوْلَقَ»[69]، و«سَمعَل»، و«فَنْقَل» من قولهم «فإنْ قيلَ، قيلَ»، و«نَقْرَشة» من: نقَر وقرش ونقش، وغير ذلك.

وهذا النوع من النحت الذي ينحو منحىً تركيبيًا مَزْجيّا، شبيهٌ بما نراهُ واقعًا في بعض اللغات الأوروبية. ففي الفرنسية يذكرون أن كلمة: alicament مأخوذة من: aliment + médicament، وكلمة: codec من: codeur + décodeur، وalnico من: alumium + nickel + colbat، وCermet من: céramique + métallique. وقد كان معروفًا في الفرنسية منذ القرن 16م باسم: amalgame lexical = المَزْج أو الخلط المعجمي، إذ لوحظَ وجودُ بعضه في لغة الشاعر الفرنسي رَبْلي (Rabelais). وقد أطلقوا على الكلمات المنحوتة أو المُنصَهِرة على هذا النحو اسم: الكلمة الحَقيبة: Le mot - valise تشبيهًا لها بالحقيبة التي تُفتَح على جهتين، وإذا طُوِيَت صارت شيئًا واحدا.

وقبل هذا وذلك كان النحتُ معروفًا منذ عهد الخليل بن أحمد، ثم جاء ابن فارس (القرن الرابع الهجري) فأعلن أن له رأيًا خاصّا فيه، فقال في **الصاحبي**[70]: «مَذهبُنا في أن الأشياء الزائدة عن ثلاثة أحرُف فأكثرُها منحوتٌ» مثل «ضَبْطَر» المأخوذة عنده من «ضبَطَ» و«ضبر». وتحدَّث عنه بتفصيلٍ في **مقاييس اللغة**، فقال تحت **باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف**[71]: «اِعلَم أن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس يَستنبطُه النظرُ الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراهُ منه منحوتٌ. ومعنى النَّحت أن تُؤخَذ كلمتان وتُنحَت منهما كلمةٌ تكون آخذةً منهما جميعًا بحظٍّ. والأصلُ في ذلك ما ذكرهُ الخليلُ من قولهم (حَيْعَلَ) الرجلُ، إذا قال حَيَّ علَى (...) فعلى هذا الأصل بَنَينا ما ذكَرناه من مقاييس الرُّباعي، فنقول إن ذلك على ضَرْبين: أحدهما المَنحوت الذي ذكَرناه، والضربُ الآخر الموضوعُ وضعًا لا مجال له في طرُق القياس...»[72]. وأحيانًا يقع النحتُ عنده من ثلاث كلمات كما سيأتي في الأمثلة، لا من اثنتين فحسب كما قال.

وقد تتبَّعت جميع ما أورده صاحب **المقاييس** في كتابه هذا من أمثلة الزائد على ثلاثة أحرف من الرباعي والخماسي من غير الدخيل والمعرَّب، فوجدتُه في الحقيقة ينقسم عنده إلى ثلاثة أضرُب لا إلى اثنين كما قال:

- **أولها: المنحوتُ** من كلمتين أو ثلاث كلمات، مثل:

• بُحتُرُ، أي: قصيرٌ مجتَمِعُ الخَلق، منحوتٌ من «بَتَرَ + حَتَرَ».

• بَحثَرَ بَحثَرةً: بَدَّدَه، من «بَحث + بَثَر». والبَثْر الذي يظهر في البدن.

• بَعثَقَ (والبَعثَقةُ: خروجُ الماء من الحَوْض)، من «بَعَقَ + بَثَقَ»[73].

• بُرْجُدٌ (كِساءٌ مُخطَّط)، من «بِجاد + بُرْد».

• بَلْطَحَ (ضربَ بنفسه الأرضَ)، من «بُطِحَ + أُبْلِطَ»[74].

• جَرْدَب (مَن ستَرَ طعامَه بيديه كي لا يُتناوَل)، من «جذَب + جرب».

• جَعْفَر من «جعَف + جمر»

• جَلْمَد من «جَمَد + جلَم».

• جُمهور من «جهر + جمر».

• عَسْلَقَ من «عسِقَ + عَلِق + سلَق»[75].

• عَصْلَبِيٌّ من «عصب + صلَب + عصل»[76].

• قَلفَع من «قَفَع + قلَع + قلف»[77].

– **الثاني ما كان ثلاثيًّا في الأصل وزيدَ بحرفٍ أو حرفين** في أوله أو وسَطه أو آخِره. وهذه النظرية القديمة أعاد إحياءَها بعضُ المُحدثين أيضًا، فكان جرجي زيدان – مثلًا – يقول: إن «الألفاظ – أو بحَسب زعمهم – الأصول الرباعية – قد أجمعوا مؤخّرًا، على أنها ثلاثية مزيدٌ فيها»[78]. كما كان يقول، في إطار النظرية التطوّرية للغة، إن الثلاثي نفسَه مأخوذٌ من الثنائي.

وزيادة الحرف في أماكن مختلفة من الكلمة يعدُّ في نظر كثير من اللغويّين من باب القيمة الدلالية للصوت الواحد الذي من شأنه تنويعُ المعنى وتوسيعُه، فهو وسيلةٌ من وسائل التوليد الدلالي. والزيادة في المبنى زيادةٌ في المعنى كما قالوا. وقد اعتبَر ابن فارس أن زيادة بعض الحروف قد يكون للمبالغة أحيانًا كزيادة الميم في زُرقُم وزيادة النون في خَلْبَن، وقد تكون للتقبيح والتشنيع والتهويل والتعظيم والتفخيم[79] أو لغير هذا من المعاني. ولذلك وردت في كتابه عباراتٌ وإشاراتٌ كثيرة تفيد أن الزيادة في الكلمة لإفادة معنىً جديد زائد على المعنى الأصلي هي في حد ذاتها نوعٌ من الاشتقاق، وهو قولٌ سبَق إليه الخليلُ بن أحمد وعنه نقَل صاحبُ **المقاييس** في مواضع كثيرة[80].

ومن الأمثلة على هذا النوع:

• بَحْظَلَةٌ (أن يَقفِزُ الشخصُ قَفَزانَ اليَربُوع)، من «ب + حظل»[81].

• بَلْذَمَ (إذا فَرِقَ فسَكَتَ)، من «ب + لَذِم»[82].

• بِرْقِعٌ (اسمُ سماءِ الدنيا)، من «ب + رقع».

- بَرْجَمَةٌ (خَلْطُ الكلام)، من «بَجم + ر»[83].
- بَعثَرَ، من «بثَر + ع».
- بَرْزَخٌ (حائِلٌ بين شيئين)، من «برز +خ».
- بُلعوم: أصله «بلعَ + م»، إضافة إلى زيادة واو المد أو الإشباع.
- جَرْعَب (جافٍ)، من «جرب + ع».
- جُندُب من «جدب + ن».
- زُرْقُم (الشديد الزُّرْقة)، من «زَرق + م»[84].
- صَقْعَل، وهو التَّمر اليابس، من «صقل + ع».
- الخُشارِم، وهي الأصوات، من «خَشَّ + رم».
- خَفَنْجَل، وَخِمٌ قبيحٌ فَحَجٌ من «خفج + ن ل».

ورغم أن كلام ابن فارس كان في عمومه واضحا في التمييز بين المنحوت والمزيد، لكنه في مواضع قليلة كان يأتي بعبارات فيها ما قد يوحي بأن المزيد يمكن أن يدخل ضمن (المنحوت) بوجه من الوجوه. فمن كلامه الواضح الصريح في الفصل بين المنحوت والمزيد بحرف أو أكثر، قولُه في حرف الحاء: «ومنه الحُلقومُ، وليس ذلك منحوتًا ولكنه مما زيدت فيه الميمُ، والأصلُ: الحَلْق»[85]. وقوله في باب الراء وما بعدها مما هو أكثر من ثلاثة أحرف: «وهذا شيءٌ يقلّ في باب الراء، والذي جاء منه فمنحوتٌ أو مزيدٌ فيه». ثم أعطى المثال على المزيد أيضًا بـ «رَعبَل» اللحمَ إذا قَطَّعه، وقد زيدت فيه الباء، وعلى المنحوت بـ «رَهْبَلة»، وهي مشيٌ بِثِقَل، المنحوتة، من «رهَل» و«رَبَل».

ومن كلامه المُلتبِس، قوله في حرف الباء: «**فمما جاء منحوتًا من كلام العرب** في الرباعي أولُه باء: (البُلعوم): مَجرى الطعام في الحَلْق، وقد يُحذَف فيقال: بُلْعُمٌ، وغيرُ مُشكِلٍ أن هذا مأخوذٌ من بَلِعَ إلا أنه زيد عليه ما زيدَ لجنسٍ من المبالغة في معناه»[86]. وبعده مباشرة ذكر مثالًا للمنحوت من كلمتين اثنتين وهو (بُحتُر) المأخوذ من (بحث + بتر) كما تقدم. ومن ذلك أيضًا قوله في حرف الصاد: «وأما المنحوتُ فقولهُم: (الصَّعنَب): الصغير الرأس. فهذا مما زيدَ فيه الباءُ وأصلُه الصادُ والعين والباء (...) ومن الباب قولُهم: اصمَقَرَّ اللبنُ: إذا اشتدَّت حُموضتُه وهذا منحوتٌ من

كلمتين: من صَقر ومقر ...الخ». ومن ذلك أيضًا قوله في حرف الدال: «فمن المشتقّ المنحوت (الدُّلَمِصُ) و(الدُّمَلِصُ): البَرّاقُ، فالميمُ زائدةٌ، وهو من الشيء الدَّليص»[87].

وهكذا، نجد في مثل هذا الكلام، أن المزيد بحرف والمنحوت من كلمتين بمنزلة شيء واحد. ولا تفسير لهذا إلا أمرين: إما أنه وقع اضطرابٌ في كلام المؤلف (أو من نقل عنه الكتاب وأخذه) فأدخَلَ **المزيدُ بحرف** ضمن **المنحوت** – في بعض الحالات – على سبيل السهو والخطأ، وإما أن ذلكَ كان مقصودًا ومتعمَّدًا لإظهار أن المزيد بحرف في موضع من الكلمة قد يكون بدوره منحوتًا في الأصل من لفظين بقي أحدهما معروفًا ولم يبق من الثاني سوى حرف واحد أو حرفين، فيكون الزائد (الحرف أو الحرفان)، على هذا الأساس، ليس زائدًا في حقيقة الأمر، وإنما هو بقيةُ كلمة أخرى لم يُعرَف أصلُها، فهو من باب النحت أيضًا[88]. وقد يكون الدليل على هذا القول الثاني أن ابن فارس كان أحيانًا يقع في حيرة من أمره أمام حالات لا يستطيع فيها الجزم بكونها من المنحوت من كلمتين أو من المزيد بحرف في أولها أو حشوها أو كَسْعها، فيضطرّ للقول بوجهين أو بأكثر من وجهين. وهذه أمثلةٌ على ذلك:

المثال الأول: أن كلمة (جَنْدَل) احتملت عنده أن تكون من:

أ) «جَدْل + ن».

ب) أو «جَلد + جَنَد» (أرض صُلبة)[89].

فالنون الزائدة في (أ) هي مجرد بقية من كلمة «جند» الواردة في (ب).

المثال الثاني: أن كلمة (تَجَرْمَزَ) في قولهم: (تَجَرْمَزَ الليلُ) بمعنى: ذهب، احتملت عنده ثلاثة أوجه:

أ) أن تكون من «جرم + ز».

ب) أن تكون من «جرز+ م».

ت) أن تكون من «جرز + رمز»[90].

فالزاء الزائدة في (أ) هي بمثابة بقية من كلمة «جرز» في (ت)، والميم الزائدة في (ب) ليست سوى بقية كلمة «رمز» في (ت) أيضًا.

المثال الثالث: أن كلمة جُخْدُبّ (جمَل عظيم) احتملت ثلاثة أوجه أيضًا:

أ) أن تكون من «خَدَب + ج».

ب) أو من «جِخَب + د».

ت) أو من «خَدَب + جِخَب».

فالجيم الزائدة بحسب الاحتمال الأول (أ) ليست سوى بقية «جِخَب» في (ب)، والدال في (ب) ليست سوى بقية من «خَدَب» في (أ).

والضرب الثالث من الرباعي هو الذي قال ابنُ فارس عنه إنه **وُضِعَ وضعًا** ولم يُشتَقَّ أي لم يُنحَت، فمَثَّل له بالبُخْنُق، والبُرْقُع، والبَلْعَث (السَّيِّئ الخُلُق)، والبُهْصُل (القصير)، والبَرْقَطَة (الخَطْوُ المُتقارِب)، والضِّفدَع، والضِّرغام، والجِرسام، والضَّرْزَمة، والضَّبْطَر، وغير ذلك. وفي اعتقادي أن اللجوء إلى تصنيف هذا النوع من الألفاظ ضمن الرباعي الموضوع (أي الذي جاء على هذا الوضع منذ وُجِد) لم يكن إلا نتيجة عجز ابن فارس عن الوصول إلى أصله الثلاثي المنحوت أو المزيد الذي تطوَّرَ منه إلى ما صار إليه.

بقي **الرباعي أو الخماسي الذي أصلُه أعجمي** مثل: البَهْرَج والنَّبَهْرَج (الرَّديء)، واالخَنْدَريسُ: الخمرُ. وهذا لا كلام فيه لأنه لا اشتقاق له. وبقي أيضًا **الرباعي المُضاعَف** (أو المُكرَّر) وهو الذي يقع فيه تَكرار مقطع ثنائيّ بسيط مثل: (طَقْطَقَ، صَرْصَرَ، دَمْدَمَ، كَرْكَرَ، قَلقَلَ، قَعقَعَ، صلصَل، زَلزَلَ ...الخ). وقد رتَّبَه ابنُ فارس تحت الثلاثي المضاعف، فجعل «زَلزل» تحت «زلّ»، و«زَمزَم» تحت «زَمّ»، و«صرصر» تحت «صرَّ»، و«صَلصل» تحت «صلّ» ...الخ. وهو في نظرنا متولِّد عن تَكرار المَقطَع الأول (طَقْ، صَرْ، دَمْ، كَرْ، قَلْ، قَعْ، صَلْ، زَلْ ...الخ)، بخلاف الثلاثي المضاعف المكوّن في الأصل من مقطع صوتي ثنائي (متحرك فساكن) مع تضعيف الحرف الثاني (صَرْ+ ر – زَمْ + م – زَلْ + ل ...الخ)[91]. والأغلبية الساحقة من الألفاظ الرباعية التي من هذا النوع، إن لم نقل كلها، تكوَّنت في الأصل عن حكاية أصوات معيَّنة. قال الخليل في مقدمة **العين**: «ألا ترى الحكايةَ أنَ الحاكي يَحكي صَلصلة اللجام فيقول: صَلصَل اللجام، وإن شاء قال: (صَلْ) مُخَفَّفةً مرةً اكتفاءً بها، وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول: صَلْ صَلْ صَلْ، يتكلَّف من ذلك ما بدا له». إلا أنه رغم كون هذا النوع من الرباعي ناشِئًا عن تكرار مقطعه الأول، فقد عدَّه الصرفيّون ضمن الرباعي المجرد الخالي من حروف الزيادة[92]، فيكون ترتيبُه العادي في قاموس اللغة كترتيب بقية أمثلة الرباعي المجرد (مثل: دحرج، سَرْهَفَ)، فتأتي «زلزل» في الترتيب قبل «زَلَّ»، و«صَرصر» قبل «صَرَّ»، وهلم جرّا. لكن هذا لا يمنع من إمكانية مراعاة أصل نشأته، فيُرتَّب حينها تحت مقطعه الأول المكوَّن من متحرك وساكن (زَلْ، صَرْ، صَلْ ...الخ).

ومهما يكن، فإن هذا النوع من الرباعي الذي نشأ عن الجمع بين مقطعين ثنائيّين، ليس من النحت المصطلح عليه في شيء وإنما هو من باب المُركَّب أو المولَّد بالتركيب الذي سيأتي الحديثُ عنه.

وهناك بناءٌ يعتبره الصرفيون القدامى ملحقًا بالرباعي وهو المضاعف الذي وقع تكرارُ صوته الأخير مثل: «جَلْبَبَ، شَمْلَل، قَرْدَد». وكلُّ ما جاء من هذا النحو فهو مولَّد من الثلاثي بزيادة حرف عن طريق التكرار: «جلَب + ب»، «شمل + ل»، «قرد + د». وقد جعله ابنُ يعيش قياسيّا مطّردًا، فقال: «وهذا القبيل من الإلحاق مطردٌ مَقيسٌ، حتى لو اضطُرَّ شاعرٌ أو ساجِعٌ إلى مثل: ضَرْبَبَ وخَرْجَجَ لجاز له الاستعمالُ، وإن لم يسمعه من العرب، لكثرة ما جاء عنهم من ذلك»[93]. ومع ذلك فهو أيضًا ليس من النحت حسب الاصطلاح، وإنما من باب ما زيد فيه بتكرار الحرف.

ثم هناك من الألفاظ الثلاثية ما يمكن اعتبارُه في الأصل ناتِجًا عن الجمع بين ثُنائيّين على طريقة النحت، مثل «قطع» التي قد تكون مأخوذةً من «قطْ + لَفْ»، و«قمش» التي يمكن أن تكون من أصلين: «قم + قش»[94].

أما ما اقترَحه رمضان عبد التواب[95] من كون كلمة «أَسمَر» منحوتة من «أسود + أحمر». فلا أدري ما الداعي إليه. فلفظُ «أسمر» لا يختلف عن بقية ألفاظ الألوان التي تأتي على صيغة أفعَل: أبيض، أسود، أحمر، أخضر، أزرق، أصفر، أدعَج، أغبَر ...الخ، أي كلها ألفاظ ثلاثية زيدت فيها الهمزة (سَمُر وسَمِر واسمارَّ اسمِيرارًا فهو أسمَرُ، والاسم منه: سُمْرةٌ مثل حُمرة وصُفرة وخُضرة ...الخ) فما الداعيَ لاستثناء هذه الكلمة واعتبارها منحوتةً دون بقية أسماء الألوان؟

من كل ما سبق، يتبيَّن أن التوليد النَّحتي بأمثلته المتعدِّدة التي وردتَ منه قديما وحديثا، ليس له قاعدةٌ قياسية تَضبطه كما في حالة الاشتقاق الصَّرفي. فمتى استَطعتَ استخراجَ كلمةٍ جديدة من كلمتين أو أكثر عن طريق الاختصار والإدماج، بإسقاط جزءٍ من حروفها والإبقاء على جزءٍ آخر، سَمَّيتَ ذلك نَحتاً. ولعل هذا هو ما أراده أبو حيان بقوله في **شرح التسهيل**: «وهذا الحُكم لا يَطَّرد. إنما يُقال منه ما قالته العربُ. والمحفوظُ: عَبْشَمي في عبد شمس، وعَبْدري في عبد الدار، ومَرقَسِيّ في: امرئ القيس، وعَبْقَسِي في عبد القيس، وتَيْمَلي في: تَيم الله»[96]، مُتغاضِيًا عما قاله ابنُ فارس قبلَه في نوع معيّن من النحت: «إن للرباعي والخماسي مذهبًا في القياس يستنبطُه النظرُ الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراهُ منه منحوتٌ»، أو قوله الثاني: «إن الأشياء الزائدة عن ثلاثة أحرُف فأكثرُها منحوتٌ». أما المحدَثون فاختلفوا حول النحت: هل هو من أنواع الاشتقاق أم لا؟[97] والأصحّ أنه منه (ولو أُدخِلَ في باب التوليد بالتركيب، لجازَ أيضًا كما سنرى)، لذلك أعطَوه اسمًا خاصّا به وهو: **الاشتقاق الكُبّار**[98]. وقد أرادوا بذلك تشجيع الناس على اللجوء، إليه ولاسيما في هذا العصر الذي ازدهرت فيه العلومُ وتشعَّبت وأصبحت العربيةُ مضطرَّة أكثرَ من أيِّ وقتٍ آخر إلى استغلال كلّ الآليات المُمكِنة لاستعمالها في إغناء معجمها الحديث. والنَّحتُ يساعد على استنباط كلماتٍ مناسبَة مختصَرة من المُركَّبات الأجنبية والكلمات الطويلة التي لم يتعوَّد أهلُ العربية على مثلها، فيستثقلونها ويَتَلعثمون في النُّطق بها. وهذه الحاجة الماسَّة هي التي راعاها مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة حين أصدر (سنة 1965) قرارًا بإمكانية اللجوء إلى النَّحْت كلما دعت الضرورةُ وخاصةً في مجالات العلوم والفنون، وحاول أن يستنبط له قاعدةً عامة قياسية. جاء في نصِّ القرار: «وقد وردَت من هذا النوع كثرةٌ[99] تُجيز قياسيتَه. ومن ثم يَجوز أن يُنحَت من كلمتين أو أكثر اسمٌ وفعلٌ عند الحاجة، على أن يُراعَى ما أمكنَ استخدامُ الأصليّ من الحروف من دون الزوائد. فإن كان المنحوتُ اسماً اشتُرِط أن يكون على وزنٍ عربي، والوصفُ منه بإضافة ياء النسَب، وإن كان فعلًا كان على وزن فَعلَلَ أو تَفعلَل، إلا إذا اقتضَت الضرورةُ غيرَ ذلك، وذلك جَريًا على ما وردَ من الكلمات المنحوتة».

وبناء على هذا القرار المَجمَعي وعلى غيره من المُشَجِّعات الأخرى التي لم تخلُ من مغامرة وجُرأة زائدة ورغبة حثيثة في التحديث، أكثرَ بعضُ واضعي القواميس اللغوية والاصطلاحية من توليد المنحوتات، لكن أغلبها لم يتقبَّله الذوقُ العام أو تقبَّلوه على مَضَض، وبعضُها قُوبِل بالسُّخرية والاستثقال والاستهجان. ومن أشهر الذين أكثروا خلال القرن الماضي (القرن العشرينَ)، من اللجوء إلى النحت في وضع

المصطلحات العلمية، إسماعيل مظهر في كتابه: **قاموس النهضة**. فمن آمثلة ما استعمله:

- كَهْراطيسي (كَهرباء + مِغناطيس) مقابِل: magneto-electric
- ضَوْكَر (ضوء + كُرة) مقابل: photo-sphere
- كَرْزَجة (كثير + زَوْج) مقابل: poly-andry
- خَلْضَرأة (تخليق + ضوء) مقابل: photo-synthesis

وكثيرًا ما لجأ إلى استعارة نظام السوابق على غِرار اللغات الأوروبية، في نحت الكلمات، من نحو[100]:

فَو (= فوقَ) ← فَوْشَكة (فوق شبكة) = supraspinal

تَحْ (= تحت) ← تَحْتُربة (تحت تُربة) = subsoil

دُو (= دون) ← دومجْهَريّ (دون مِجهَري) = supmicroscopic

بَعْ (= بعدَ) ← بَعْجَليدي (بعد جليدي) = posglacial

ومثلها: نَزْ ← نَزْكَبَة (نزَعَ + كِبريت)، سَلْ ← سَلْجَنَة (سلَبَ + الجنسية)، ونحوهما.

ومن المُكثرين من استعمال النحت بطريقة لافِتة أيضًا، قاموس **المورد** لمنير بعلبكي الذي لا تكاد تخلو صفحة من صفحاته من كلمة منحوتة أو أكثر، على قول محمد حسن عبد العزيز[101] الذي ذكر أنه أحصَى في الكتاب مئتين وستين كلمة إنجليزية مسبوقة بـ «sub» نقلَها إلى العربية بطرُق مختلفة، بعضها بالنحت وبعضها بالتعريب[102]. ومن منحوتات **المورد** باستعمال «تحت» المختصرة: تَحْهَوائي – تَحْمائي – تَحْمَركزي – تَحْلِساني. ومع «دون»: دُوسَريري – دُوبَشَري – دوغالِب – دو مِجْهري – دو مِعياري ...الخ، ومع «جزء»: جُزْ غُضْروفي – جُزْ مُنْتَصِب – جُزْ أساسي – جُزْ مُسنَّن.

ومن منحوتاته التي لا تخلو من التكلُّف والغرابة: يُنَزْرِقُ (ينزع الرَّقابة عن) مقابل: decontrol، ويُزَأكِجُ (= يُزيل الأوكسيجين من) مقابل: deoxidize، ويُزَنترُ (= يزيل النِّتروجين من) مقابل: denitrify ...الخ[103].

وكان عبد الحق فاضل في القاموس الذي أنجزه بعنوان: **معجم مصطلحات صيانة الطبيعة**، قد أتى أيضًا بجملة ألفاظ مُستغرَبة نحا فيها منحىً بعيدًا، من قبيل:

- مَطْحَيائي، في اختصار: المحيط الأحيائي.

- مِنْطَوْطِن، في اختصار: منطقة المَوطن

- حَيْمَحِيّة: من: حيوانات محمية.

- حَمْجَرَيان: حجم الجَريان

- ضَبْجَرْنَهر، من: ضبط جَرَيان النهر (من ثلاث كلمات).

- مَصْطَعلاجِدة: من: مصادر الطبيعة اللامُتجدِّدة (من أربع كلمات)[104].

ولعل استِهجان الذوق العربي لمثل هذه المنحوتات التي أتى بها هؤلاء، هو الذي جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة وغيرَه من الهيئات العلمية الأخرى، لا تُعطي الأولوية للنحت ضمن آليات توليد المصطلحات وترجمتها، وتؤثِر عليه الترجمة والتركيب الوصفي والإضافي ونحو ذلك[105]، رغم الترخيص بإمكانية استعماله عند الضرورة كما سبق. وكذلك الأمر عند عامّة المحدَثين والمعاصرين من كُتّاب ومؤلِّفين ومُترجِمين، فإنهم لم يُقبلوا كثيرًا على استعمال النحت على نحو ما كان متوقَّعًا، باستثناء بعض واضعي المصطلحات والقواميس من مختلف التخصّصات – وقد رأينا نماذج من اقتراحاتهم التي لم تحظَ بالتّرحاب ولم تلقَ القَبول الذي توقَّعه لها أصحابُها – وما شاع منها في الاستعمال العام والقواميس العامة، قليلٌ بالقياس إلى ما كان منتَظَرًا. وقد لا يخلو مجالٌ علمي من اجتهادات في وضع مصطلحات نَحتية اقترَحها بعضُ الباحثين والدارسين في تخصّصاتهم لترجمة مُقابلاتٍ أجنبية، ولكنها في الغالب ظلّت محدودةَ الاستعمال والانتشار ومرتبطةً بالشخص الذي اقترَحها بسبب عدم الاتّفاق والتنسيق بين الباحثين في المجال العلمي الواحد. وربما كان سبَبُ العُزوف عن تقبُّل تلك الكثرة من المقترحات النَّحتية راجعًا، في عمومه، إلى ما تحتاج إليه الألفاظُ المنحوتة من جهد كبير يُبذَلُ في صَقْلها وتَشذيبها وتَثقيفها وإزالة شوائبِها وإخراجها بالشكل الذي يَحسُنُ وقعُه على السمع ويسهُل جَرَيانُه على اللسان. وهذا يتطلَّب جهدًا إضافيًا، وحِسًّا لغويًّا عاليًا، ومهارةَ نَحّاتٍ فَنّان يستطيع أن يُخرِج من قطعةٍ صَخرٍ خَشِنة، تُحفةً صَقيلةً ناعِمة، ولاسيما أن الذوق اللغوي العربي لا يستسيغ استعمالَ كلماتٍ يتعثَّرُ اللسانُ في نُطقها ويصعب على العين تتبُّعُها، ولا سيما إذا خرجَت عن الأوزان والصيَغ الصرفية المألوفة، كمثل «مَصْطَعْلاجِدة» أو «ضَبْجَرْنَهر». إضافة إلى ذلك، فإن اللجوء إلى النَّحت لا يكون إلا عند الضرورة المُلِحّة، أما استعمالُه في غير الحاجة والضرورة، فقد يخلقُ نفورًا منه عكس ما يُتوقَّع. وإلا ما الفائدة – على سبيل المثال – من اللجوء إلى نحت كلمة من مثل «حِزْضَرْ» من «حِزام أخضر» مع أن المنحوت منه ليس من الاصطلاحات العلمية ولا من المركَّبات المعقَّدة ولا من الجُمَل الطويلة التي تحتاج إلى اختصار أو تقليص؟

أ- التام والناقص

ثم إن النّحت، من حيثَ فاعليّتِه وأهميَّتِه وما يُتَوَخّى منه في التوليد والاشتقاق، ليس ضربًا واحدًا، وإنما هو نوعان مختلفان سَمَّيناهما اصطلاحا: **النّحت التامّ**، و**النّحت الناقِص**.

أما **التامُّ** عندنا فهو ما أدىَّ في النهاية إلى إنتاج كلمة أو وحدة معجمية جديدة لها قيمةٌ دلالية زائدةٌ على الأصل الذي أُخِذَت منه (كلمتان أو أكثر) أو مُغايِرة له. وأحسنُ ما يتجلَّى فيه هذا النوع ما أتى به ابن فارس في الرباعي المنحوت من كلمتين أو أكثر نحو «بُحْتُر» بمعنى القصير المُجتمِع الخَلق – وهو معنى جديد – المنحوتُ من «بَتَرَ» و«حَتَرَ»، ولكل منهما معنى خاصّ. ونحو: بَحَثَرَ بَحثَرةً، وبَعثَقَ بَعثَقةً، وبَلْطَح، ونحو ذلك. فكلُّ كلمة منحوتة من هذا النوع جديدةً في صيغتها اللفظية وفي معناها المُغايِر لمعنى الأصلَيْن اللذين استخرِجت منهما.

ومن هذا النوع أيضًا ما ذكروه من أمثلة الثلاثي الذي قالوا عنه إنه في أصله ناتِجٌ عن الجمع بين ثُنائيَّيْن كقَطَف التي قد تكون مأخوذةً من «قطْ + لَفْ»، و«قمش» التي أُخِذَت فيما قالوا من «قم + قش».

أما **الناقص** من النّحت، في اصطِلاحنا، فهو الذي يؤدّي إلى إنتاج كلمةٍ جديدة تُؤخَذ من كلمَتين أو أكثر، لكن من دون أن يصحبَها معنى جديد أو زائد، وإنما هي مجرد اختصار. والأمثلةُ على ذلك: عبدَريّ، وعَبْدَلي وعَبْشَمي، وعبْقَسِي وزَمَكان وقَرْوَسَط وقَبْتاريخ ...الخ. فليس في هذه الكلمات المنحوتة أيُّ معنى جديد يُستفاد زائدًا على المعنى الموجود في الأصل سوى الاختصار. وأنا أظن أن ما جاء على مثال: «عَبْدري» و«عَبْشَمي» ونحوهما، ربما كان أصلُه: عبد الداريّ، وعبد الشَّمْسيّ، على النسبة[106]، فلما استثقلوا ذلك في الكلام، حوَّلوه إلى: عَبْدَريّ وعَبْشَمي. ومن ثمَّ صار لا فرقَ بين قولك في المنسوب إلى عبد الدار: عبدَريّ، أو عبدُ الداريّ، أو في المنسوب إلى عبد الله: عبدُ اللاّهي، أو «عبدَليٌّ»، فالمعنى واحد بلا زيادة سوى ما يُستفاد من معنى الاختصار واقتصاد بعض الحروف في النطق والكتابة. بخلاف نحو «تَعَبْشَمَ» و«تَعبقَسَ» فيمن تعلَّق بعبد شَمس أو بعبد قيس، كما قالوا، إذ فيهما زيادة معنى.

ويمكن أن تدخل تحت الناقص أيضًا طائفةٌ الألفاظ التي وردت في كتُب القدامى والمحدثين على مثال: (حَيْعَل) و(حَوقَل) و(فَنْقَلة) و(حَمْدَلة)، و(سَمْعَلَة)، و(بَلْفَكة)، و(طَلْبَقَة)، و(مَشْأَلَة) ونحوها. فليست هذه الكلمات سوى مجموعة اختزالات للجمل الطويلة دون أي معنى جديد مُضاف. فهي بمثابة رموز تصويرية شأنُها شأن إشارات استعمال الطريق (العلامات التي تقول لك: اتجه نحو اليمين، اتجه نحو اليسار، الوقوف ممنوع هنا، توقف عن السير ...الخ).

ومن هذا القبيل أيضًا ما جاء على مثال «المُحَبْرَم» اختصارًا لـ «مرَقَة حبّ الرُّمّان»، و«دارَبْخِيّ» اختصارًا لـ «دار البطّيخ»، و«سَقلِي» اختصارًا لـ «سُوق الليل» ...الخ. فالمختَصَرُ يساوي المُختَصَر منه في المعنى بلا أدنى زيادة. ويمكن أن تُضمّ لذلك أيضًا الكلمات المُقتَطعة من أخرى طويلة نحو

«القاليّ» المأخوذة من النسبة إلى «قاليقَلا»، وأصلَها «قاليقاليّ» ثم اختُصِرت. وكذلك يقال في «الدّاريّ» المقتطعة من «عبد الداريّ»، أي المنسوب إلى «عبد الدار»، و«المُؤمِنيّ»[107] إذا اقتُطِعت واختُصِرت من «عبد المؤمنيّ»، وهو المنسوب إلى عبد المؤمن ...الخ.

فهذا النوع أشبه شيءٍ بما قلناه سابقًا عن نوعين من القلب والإبدال خاليّين من أي معنى زائد، سوى الصيَغ الجديدة التي تَصَطفّ في شكل متغيِّرات ومترادِفات مع الصيَغ الأصلية وتُضافُ إليها.

وليس معنى هذا التقسيم أن النحت في نوعه الثاني ليس له قيمةٌ توليدية أو حاجةٌ لغوية، فهو بنوعيه آليةٌ من آليات التوليد المعجمي لها نصيبٌ في إغناء المعجم وتنميته، لكن الأول منه أقربُ إلى مفهوم الاشتقاق التام من الثاني، لأن فيه يتحقَّق هذا المعنى على نحو أتمّ وأكمل. أما الآخر فهو مجردُ نوعٍ من أنواع الاختصار المستفادة من لفظ النحت.

ب- الاختزاليّ والاختصاريّ

ربما كان الشيخ محمود شكري الألوسي (ت 1924) قد سبَقَ غيرَه من الدارسين العرب المُحدثين، إلى الحديث عن هذا النوع من النَّحت أو المُلحَق به. فقد عقَد بحثًا، في كتابه الصغير عن النَّحت، تحت عنوان «فصلٌ في بيان ما يُشاكِل النحتَ في الكتابة»، وفيه نبَّه إلى أمثلة كثيرة مما استعملَه علماءُ السَّلَف في مؤلفاتهم المختلفة، كالحديث والفقه واللغة وغيرها، من رموز اختصارية تتكوَّن في الغالب من حرف واحد، وأحيانًا من حرفين أو ثلاثة، وكانت شائعةً منتَشِرَة في كتاباتهم، وذلك نحو ما نجده في **القاموس المحيط** الذي استعمَل الحرف «د» اختزالًا لكلمة بلَد أو بَلدة، و«م» في معروف، و«ة» في قرية. واستعمل غيرُه حرف «ح» اختِزالًا للفظ الحاشية أو المحشِّي، و«ش» في شرح أو شارح، و«مص» في مصنِّف، و«ص» أو «صلعم» في صلى الله عليه وسلم، و«رض» في رضي الله عنه، و«اهـ» في انتهى، و«ثنا» في حدَّثنا، و«أنا» في أنبأنا ...الخ، والقائمة طويلة. ثم ختَم كلامه بالقول: «والحاصِلُ أن الرّموز في الكتابة مما يَفُوتُ الحَصرَ، **وقسمٌ منه كالنَّحْت على ما سبَق**».

ولقد أثارت هذه النقطة اهتمامَ الأستاذ نهاد الموسى في كتابه عن النحت[108]، فعلَّق قائلًا: «ومن الحق أيضًا أن نُقارِب بين النَّحت من جهة، والاختِزال من جهة أخرى. فنحن نرى المعنى اللغوي للنّحت فيما يُفيد التَّنقّص والاختزالَ يُطلّ برأسه في بحث المحدَثين فنجدهم في مَعرض تَقصّي الباء حرفِ الجرّ ينتهون الى أنه منحوتٌ من (بَيت)، وفي معرض تقصّي الكاف حرف الجرّ والتشبيه يرونه بقية (كن) العبرية، و(كن) هذه منحوتةٌ من (أكن) ... وهكذا فالنحتَ هنا يكون تنقُّصًا واختِزالًا، يَختزل (بيت) ويتنقَّصها إلى (ب)، ويختزل (أكن) ويتنقّصها إلى (كن)».

وهذا النوعُ من الاختزال شاعَ أيضًا في اللغات الأوروبية، واستُعمِل كثيرًا في الترميز والتّشفير والكتابة الاختزالية السريعة (sténographie)، وازداد شيوعًا في العصر الحديث. لكنه في جميع الأحوال لا يمكن اعتبارُه من النحت بمفهومه الاصطلاحي الذي ذكرناه من قبل وهو: توليدُ كلمةٍ جديدة من كلمتين أو أكثر، وإن كان فيه معنى الاختصار. فهذا الرمز لوحده لا يمكن أن يُطلق عليه اسمُ كلمةٍ أو حتى اسمُ وحدةٍ معجمية.

ثم ظهر عند الأوروبيّين نوعٌ آخر من الاختزال فصارت الأسماءُ الطويلة المكونَّة من ألفاظ تحملها هيئاتٌ ومنَظَّمات وإدارات ومؤسّسات ومراكز ومعاهد وجمعيات وشركات ووظائف ومناصب ومشاريع وغيرها، تُختَزَل الكلماتُ المُكوِّنةُ لأسمائها في حروفٍ، بأن يُؤخذ الحرف الأول من تلك الكلمات أو مَقطَعُها الأول، ثم تُجمَع تلك الحروفُ والمقاطع الأوائل في كلمة واحدة، فتسمى: **الأوائِليات** أو **المختزَلات الأوائِلّيّة**[109] (sigles/acronyms)، مثل:

– UNESCO: المكوَّنة على سبيل الاختزال من تجميع الأحرُف الأولى لكلمات الاسم الطويل لمنظمة الأُمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (يونيسكُو).

– ONU: المُكوَّنة من الأحرُف الأولى لكلمات: Organisation des Nations Unies (= منظمة الأُمم المتَّحِدة).

– GMT: المكوَّنة من الأحرف الأولى لكلمات: Greenwich mean-time (= توقيت غرينيتش).

– CGT: المُكوَّنة من الأحرُف الأولى لكلمات: Confédération générale du travail (= الكُنْفِدراية العامة للشغل).

– TGV: اختزال train à grande vitesse (= قطارٌ فائقُ السُّرعة).

ثم انتقل هذا النوعُ من الاختِزال (اختزال اسم طويل، باستعمال الحروف الأولى للكلمات، وتجميعِها في شبه كلمة) إلى العربية الحديثة أيضًا، فأصبحنا نجدُ مثل «داعش» اختزالًا بالأحرف الأولى لعبارة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، و«حَماس» اختزالًا لـ «حركة المقاومة الإسلامية»، و«كدش» لعبارة «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل»، و«وفا» لعبارة «وكالة فلسطين للأنباء»، وهلمّ جرّا.

وهذا النوعُ الثاني من الاختزال يمكن إلحاقُه بالنحت الناقص لا بالنحت التامّ، حسب التقسيم الذي ذكرناه سابقًا، لأنه يمكن اعتبارُ عملية اقتطاع حرف من كلّ كلمة ثم تجميعِها مع بعضها للخروج منها بشِبه كلمة جديدة، عمليةً مُشابِهةً لما يتمّ في النحت العادي الذي هو أخذُ كلمة من كلمتين أو أكثر، لكن دونَ أن تؤدّي هذه العملية الاختزالية إلى إضافة دلالية أو زيادةِ معنىً مُغايِر، إنما تتوقَّف عند إنتاج صيغة بَديلة variante وتَعويضية، هي مجرد إعادة كتابة الصيغة الأصلية (الاسم الطويل المكوَّن من عدة كلمات) كتابةً إملائيةً مختَصَرة. فقد تحقّق الحدُّ الأدنى للنحت الاصطلاحي، ولم يتحقَّق الحدُّ الأعلى أو الكامل على نحو ما قلنا من قبلُ. ومهما يكن فقد تجاوبَت القواميسُ الأوروبية الحديثة مع هذا النوع من الكلمات التي يُنتِجُها هذا الشكلُ من الاختزال، ولكن بنسبة ضئيلة. وذلك لما لهذه المختزَلات الأوائِليّة من خصوصيّات:

– **أولاها**: أنها غالبًا ما تكون أسماءَ أعلام لأشخاص وهيئات ومنظّمات وجمعيات وأحزاب وشركات ومؤسَّسات وإدارات ودُول أيضاً (مثل U.R.S.S مختَزَل اسم الاتحاد السوفياتي سابقًا، ومثل U.S.A. مختَزَل اسم الولايات المتّحدة الأميركية)، وقواميس اللغةَ العامة – كما نعلم – لا تهتم بالأعلام إلا بقدر ضَئيل جدًا وبشروط معيَّنة.

– **ثانيتها**: أنها كثيرةُ العدد في كل بلَد[110] إذ يمكن لكل شخص (أو جمعية أو شركة أو هيئة أو منظمة أو حزب أو إدارة أو مؤسسة ...الخ) أن يختزل اسمه الطويل في كلمة واحدة مكوّنة من الأحرف الأولى لكلماته.

– **ثالثتها**: أن عددًا كبيرًا منها يمكن أن يكون مشترَكًا بين أكثر من جهة أو هيئة، فيُطلَق في وقت واحد على مسمَّيات مختلفة. ولأجل هذا، فإن القواميس اللغوية العامة لا تُورِد منها إلا نسبةً قليلة وعددًا محدودًا جدًا، أي القدر الذي يُحقّق درجة عالية من الذّيوع والانتشار. وهذا هو المقياسُ الذي لجأ إليه قاموسُ **روبير الكبير** الفرنسي. وقد يقع الاهتمامُ أحيانًا بمشتقات هذه المختزَلات المتداوَلة إن وُجِدت[111]. أما الباقي منها فقد جرَت العادةُ بوضعه ضمن قواميس الأعلام أو في قواميس متخصّصة، وهي اليوم كثيرة في اللغات الأوروبية. أما القواميسُ العربية الحديثة فقد أبدَت هي الأخرى نوعًا من الاهتمام بشيء من هذه المختزَلات الأوائلية، لكن مع الاكتفاء بالقدر القليل الذي انتقلَ من اللغات الأوروبية إلى العربية المعاصرة وأصبح شائعاً فيها على أقلام الكتّاب وألسنة المتكلّمين، مثل: يونسكو، وألكسو، ويونيسيف ... ونحوها[112].

وهناك نوعٌ من الاختصار شائعٌ أيضًا بكثرة في اللغات الأوروبية الحديثة، وهو عبارةً عن ترخيم (apocope) أو اقتطاع (troncation)، وهو نوعٌ من الاشتقاق عندهم، ويسمّيه بعضُهم بالاشتقاق التراجُعي (Dérivation regressive)[113] لأنه يقوم على أساس حذف الجزء الأخير من الكلمة الطويلة الكثيرةِ التداوُل، والاحتفاظ بالجزءِ الأول منها. وأمثلتُه: Photo, Restau/Resto, Bus, Métro, Labo, Auto, Moto, Fac, Fax, prof. المأخوذة على التوالي من: photgraphie, restaurant, autobus/omnibus, métropolitain, laboratoir, automobile, motocyclette, faculté, telefacsimile, professeur.

يمكن، إذن، أن نُطلق على هذه الألفاظ الناتجة عن هذه العملية الترخيمية اسمَ: **مُختَصَرات** (abréviations) أو **مُرَخَّمات**، لكونها مختَصَرات مقتطَعةً من كلمات. لكنها ليست داخلةً في النحت بمفهومه الاصطلاحي الذي لا بد أن تتوفَّر فيه خاصِّيّتان أساسيَّتين، سواء كان ناقصًا أم تامًّا، وهما:

– خاصّية الاقتطاع من طَرَفين على الأقل (كلمتَين أو أكثر). وهذا ما لا يتوفَّر في ظاهرة التّرخيم، إذ الاقتطاعُ فيها لا يقع إلا من طَرفٍ واحد ووحيدٍ وهو اللفظُ المُقتَطَعُ منه بالاختزال.

– خاصّية الإلصاق بعد القَطْع. فالنحتُ يقوم على إجراءين مُتلازِمين هما: قطعُ جزءٍ من كلمة، ثم إلصاقُه بجزء آخر من كلمة أخرى. فلا يكفي أن تَقتَطِع من كلمةٍ أو أكثر جزءًا من أجزائها، وإنما لا بُدَّ من إلصاقه بعد ذلك وتركيبه مع جزءٍ من كلمة (أو أجزاء من كلمات) أخرى. أما هذه **المختَصرات** فلا نجد فيها إلا إجراءً واحدًا بسيطًا لا يكفي لاكتمال عملية النّحت بمفهومه الاصطلاحي.

وهناك الخاصيةُ الثالثة التي لا بدَّ من توفُّرها في النحت التام، وهي وجودُ معنى إضافي زائد أو مُغايِر في الكلمة المنحوتة.

وهذه الخصائص لا نجد شيئًا منها في هذه **المختصَرات** أو **المُرخَّمات** لأنها في مجموعها عبارةٌ عن بدائل ومُتغيِّرات ومُرادِفات لكلمات موجودة بمعانيها ذاتها دون أدنى تغيير، اللهم ما كان من معنى الاختصار والاقتصاد اللغوي.

وقد تعاملت القواميس الأوروبية الحديثة بشكل إيجابي واسع مع هذه المختَصَرات المُرَخَّمات[114]، فأصبحت تُرحِّب بها وتُنزِّلها منزلةَ الوَحدات القاموسية العادية: تُفرِد لها مداخلَ خاصّة، وتَشرح معانيَها وأصولَها وتَضع لها وُسومًا، وتؤرِّخ لظهورها مثل بقية المداخل الأخرى الكاملة، وتُورِد أحيانًا بعضَ مشتقاتها[115]. وذلك بعد أن فرضَت نفسَها عمليًا على لغة المجتمع كلّه نُطقًا وكتابةً، وأصبح عددٌ من أفراد الجماعة اللغوية لا يعرفُ إلا الصيغة المختصَرَة لكلمة من الكلمات ولا يهتم بمعرفة الأصل الذي تمَّ اختصارُه.

أما اللغة العربية فقد عرفت بدورها منذ القديم أمثلةً عديدة من هذا النوع من الاختصار، لكنها لم تُدخلها تحت مفهوم النحت، وإنما أدرجَت بعضَها تحت باب **الترخيم** مثل: «صاحِ» المرخَّمة من «صاحب»، و«حارِ» من «حارث»، و«مَيّ» من «مَيَّة»، و«فاطِم» من «فاطمة»، و«عُثْمَ» من «عُثْمان»، و«مَرْوَ» من «مَروان»، و«نُعْمَ» من «نُعمان»، و«أَسْمَ» من «أسماء»[116]. وبعضَها الآخر تحت باب **النِّسبة** كما في «القالي» المُختصَرة من «قاليقَلا» و«الداري» من «عبد الدار» كما ذكرنا سابقًا. وقد دخلت إلى العربية الحديثة والمعاصرة وقواميسها كلماتٌ كثيرة من المُرَخَّمات المقترَضَة من اللغات الأوروبية، وأصبح استعمالُها شائعًا بين عامة المثقّفين وفي لغة الإعلام والأعمال السَّردية والمسرحية والسينمائية، من نحو: باص، مِترو، ترام، فاكس، أُوطو، كلم، وكلغ، ملم (مليمتر)، وأضرابها.

ج- المركَّبات النَّحتية

كلّ نحتٍ بالمفهوم الاصطلاحي يتضمَّن في حقيقته عمليَّتين متلازِمتين، كما أشرنا سابقًا: اقتطاع جُزءين من كلمتين أو أكثر، ثم تركيب هذين الجُزءين مع بعضهما ليخرجُ منهما لفظٌ جديد يتحقق

فيه الاختصارُ من وجه والتركيب من وجهٍ آخر. لكن القصدَ من هذه العملية المزدوجة أساسًا هو الاختصار وليس التركيب. فالتركيب هنا مجرد إجراء عارِضٍ اقتضَته الضرورةُ لا غير.

إلا أننا قد نجد أنفسَنا أمام حالاتٍ وأمثلة مكوَّنة من طرَفين هما: لفظٌ تامّ وجزءٌ مُقتَطَع من لفظ آخر. والمثالُ: «**كَهْرُومِغْناطِيسيّ**». فهو لفظٌ مكوَّن من «كَهر» المقتطَعة من «كهرباء»، و«مغناطيس» وهو كلمة تامة لم يُقتطَع منها شيء. ثم رُبطَ بين الطرفين بحرف «و» المقابِل لحرف «o» المستعمل في مُركَّبات اللغات اللاتينية. وبالطريقة الإلصاقية نفسها تمَّ استخراجُ كلمة «**كَهْرُوضَوْئِيّ**» من «كهر + ضوء». فعمليةُ النحت المصطلَح عليه، لم تكتمل شروطُها هنا، ولم يتحقَّق فيها عُنصُر التوازُن المطلوب بالاقتطاع من اللفظين المراد دَمجُهما ليخرجُ منهما لفظٌ قصيرٌ قليلُ الحروف يأخذُ من كِلَيهما بطرَف، ويسهلُ استعمالُه بديلًا عن كلمتين أو أكثر. أما هذه الألفاظ فهي مكوَّنة من طرَفين أحدهما منحوتٌ (جزءٌ من لفظ)، والآخر غير منحوتٌ (لفظ كامل)، مما جعلها أقربَ إلى التركيب الإلصاقي منها إلى النحت المتعارَف عليه. وهي فوق ذلك عبارة عن مُتوالِية طويلة من الحروف يَزيد عددُها على العشرة (مثل: كَهْرُومِغْناطِيسيّ)، أو ما يُقاربُ العشرة (مثل: كَهْرُوضَوْئِيّ)، مما يجعلها ثقيلةً في النُّطق عكس المقصود من عملية النحت. ولذلك فإن تسميَّتَها في هذه الحالة باسم: **المركَّبات النَّحتية**، أولَى وأنسبَ عندي من تسميّتها نحتًا.

المبحث الثاني: التوليد غير الاشتقاقي

1- التوليد بالتركيب

إذا كان التوليدُ بالاشتقاق يتمُّ باستخراج لفظٍ من جِذْر معجمي أو من لفظٍ آخر أو جملةِ ألفاظ بمعنىً زائد أو خاصٍّ، فالتوليدُ بالتركيب - عكس ذلك - يتمُّ بضمّ لفظ إلى آخر دون حذف شيء منهما، للحصول على وحدة قاموسية دالّة على معنى جديد لم يكن مستفادًا من كل لفظٍ مفرَدٍ على حِدة قبل ضَمِّه إلى غيره، وإنما يُستفادُ من وجود هذا المركَّب المكوَّن من وحدتين معجميَّتين أو أكثر. فلفظ «أحد» وحدَه له معناه الخاص به، ولفظُ «عَشَر» وحده له معنى ثانٍ خاص به، لكن الوحدة القاموسية المؤلَّفة منهما، وهي «أحدَ عشرَ» لها معنى ثالث. والتعبير بالأرقام يوضِّح ذلك:

- واحد (إحدى) = 1.
- عشر (عشرة) = 10.
- أحدَ عشرَ (إحدى عشرة) = 11.

فرقم (11) له قيمةٌ دلالية جديدة مختلفة عن الرقمين الآخرين، مستخلَصةٌ من الجمع بين الوحدتين المعجميَّتين ولم تكن موجودة في واحد من اللفظين قبل أن يُجمَعا في مركَّب واحد.

وفي العربية، القديمة والحديثة، ظواهرُ معروفة من التركيب ذات علاقة قوية بالتوليد المعجمي، كالتركيب الإضافي (أُمُّ القُرى، عبد الله، أَيْدي سَبإ، ضَرَبةُ لازب[117]، وادي أُمِّ الرَّبيع ...الخ)، والإسنادي (تَأَبَّطَ شَرًّا، سُرَّ مَن رأَى ...الخ)، والمَزْجي (حَضْرَمَوت، بَعْلَبَكّ، مَعْدَيكَرب)، والحالي (بيتَ بيتَ، شَذَرَ مَذَرَ ...الخ)[118]، والظَّرفي (صباحَ مساءَ، ليلَ نَهارَ، بينَ بينَ، يومَ يومَ ...الخ)، والوصفي (الحِجاب الحاجزُ، الدّفتر الذهبي ...الخ) والعدَدي (أحدَ عشَرَ، تسعةَ عشَرَ ...الخ)، والإتباعي (شَديدٌ أَديدٌ، شَحيحٌ أَنيحٌ ...الخ)[119]، والحَرْفي (لولا، لوما، هلاّ ...الخ). وهناك أنواعٌ أخرى مفصَّلة في كتُب النحو.

وفي العربية الحديثة والمعاصرة أنواعٌ جديدة من الألفاظ المركَّبة، نذكر منها ما يلي:

– المركّب الإلصاقيُّ الشبيه بالمَزْجيّ القديم، مع اختلافٍ في بعض الخصائص لكونه ينهج نَهجَ الإلصاق المعروف في اللغات الأوروبية، سواء بإلصاق كلمةٍ بأخرى نُطقًا ورسمًا مثل: (بَرْمَائِيٌّ = برٌّ+ ماء + ياء النسبة) الذي يدل على صِنف من الحيوانات يعيش في الماء والبرّ معًا، أم بإضافة سوابِق ولواحق أجنبية إلى كلمات عربية مثل: فكرُلوجيا[120] من «فكر+ لوجيا» ترجمةً للكلمة الفرنسية Idéologie، و«سُوسيو ثقافي» من «socioculturel»، و«جيوسياسي» من «géopolitique». وليس خافيًا أن اللجوء، إلى الإلصاق باستعمال اللواحق والسوابق على طريقة اللغات الأوروبية في توليد الألفاظ، لم يكن – في عمومه – من خصائص العربية القديمة، وإنما استُحدِث شيءٌ منه في عربية العلوم المستجَدّة في العهد الإسلامي، مثل قولهم «الماوَرْد» من «ماء + ورد»، و«الماصَدَقُ» من «ما + صدَق»، و«الماهِيَّة» من «ما + هي». والمثال الأول «ماوَرْد» يمكن إدراجهُ أيضًا ضمن ما سَميَّناه بالنحت التركيبي.

– المركَّب المكونّ من ألفاظ عربية وأخرى أجنبية، مثل: ثاني أوكسيد الكَربون، أوكسيد الحَديد المِغناطيسي، «عَرَب سات»، و«نِيل سات»، «طنجة ميد»[121] ...الخ.

– المركَّب المنقول لفظًا ومعنى من اللغات الأجنبية، مثل: هِندِأُورُوبيّ[122]، إبيستيمولوجيا، سوسيولوجيا، أُنْطولوجيا، سيكولوجيا، ميتافيزيقا، سيميوطيقا، بيداغوجي، إيديولوجي، ديماغوجي، كرونولوجي، فسيولوجي ...الخ، أو المترجَم مثل: حامل المفاتيح (porte-clés).

– المركَّب المكوَّن من «لا» مع اسم مُعرَب للدلالة على معنى ثالث، مثل: اللاعَودة، اللامُبالاة، اللامُبالي، اللاإراديّ، اللامَحدود، اللانِهائيّ، اللامَعقول، اللاأخلاقي، اللاديني (اللادينية)، اللامسؤولية (اللامسؤول)، اللامَركزية، اللاسِلْكِي، اللاتَرْبَوي، اللاتَمييز، اللاشُعور، اللاإدراك، اللاتَفكير، اللاإنساني اللا مُفَكَّر فيه ...الخ. وقد استُعمِل شيءٌ من هذا قديمًا فقالوا: لا عينٌ رَأَتْ ولا أُذْنٌ سَمِعَتْ، بلا زاد ...الخ. والمعاصرون توسَّعوا في هذا الاستعمال وأكثروا منه.

على أن هذا النّسَق التركيبي المكوَّن من «لا+ اسم مُعرَب» يختلف عن تركيب «لا سيما» المكوَّن من «لا + سي + ما»، لأن هذا غيرُ مُنتِج ولا مُولِّد. كما يختلف عن نسَق آخر تكون فيه «لا» نافيةً للجنس والاسمُ الذي بعدها مبنيًّا على الفتح، فتتولَّد عن ذلك ألفاظٌ مركَّبة من قبيل: لا غيرَ، لا ضَيرَ، لا شَكَّ، لا بُدَّ، لا جَرَمَ، لا مَندوحةَ، لا ضَرورةَ، لا حاجةَ ...الخ. وهذا يمكن أن يُحاكَ على مِنواله الكثيرُ. وقد تُركَّب «لا» مع الفعل فتولَّد سلسة أخرى من المُركَّبات مثل قولهم: لا عاشَ، لا كانَ، لا راحَ، لا جاءَ ...الخ، ومنه بعضُ الأمثلة القديمة كقولهم: لا فُضَّ فُوهُ، واللاأدري/ اللاأدريّة[123].

– المركَّب المكوَّن من «غير» مُضافةً لاسم آخر نحو: غيرُ مقبول، غيرُ مسؤول، غيرُ مَطلوب، غيرُ محبوب، غيرُ لائق، غيرُ مُستَعمَل، غير واجب، غير عادي، غيرُ واجبٍ، غيرُ مألوف، غيرُ مُلائِم، غير مُوافِق، غيرً مَعقول، غيرُ مُنتِج، غير صالح، غير عِلمي ...الخ. وهذا من الاستعمالات التي شاعت بكَثرة في العربية الحديثة والمعاصرة.

– المركَّب المكوَّن من لفظ «عَدَم» والاسم الذي يُضاف إليه مثل: عدمُ الاستِقرار، عدمُ التَّوازُن، عدمُ المسؤولية، عدمُ الأهلية، عدمُ المروءة، عدم الجِدِّية، عدمُ الكفاءة ...الخ.

ولا شكَّ في أن كثرة استعمال هذه الأنساق الأخيرة من التركيب «لا + اسم أو فعل» و«غير + اسم» و«عدَم + اسم» في العربية المعاصرة، آتيةٌ من تأثير اللغات الأوروبية التي تجعل من الإلصاق أهمَّ آلياتها التوليدية (مثل قولهم: non-retour, non-stop, non-concerné, non-réussite, non-participation, non-discutable,non-discrimination,non-engagement، وما إلى ذلك).

وتأثيرُ اللغات الأجنبية على العربية في وضع المصطلحات العِلمية المركَّبة وصلَ في العصر الحديث إلى حدِّ النقل الحرفي دون أدنى تغيير كما رأينا في المركَّبات المكوَّنة من «لفظ لاتيني+ لوجي» مثل: «تكنولوجيا» «فسيولوجيا» ...الخ، وهي كثيرة جدًا. ولكن عددًا من هذه المصطلحات المُعرَّبة بالنقل الحرفي في طريقها إلى الزَّوال وتعويضها بألفاظ عربية مترجَمة ترجمةً سليمة تتلاءم مع النسَق العربي، كاستعمال «علم النفس»عوض بسيكولوجيا، و«علم الأحياء» عوض بيولوجيا، و«الإناسة» عوض الأنثروبولوجيا، و«علم الاجتماع» عوض السوسيولوجيا، و«علم العلامات» عوض السيميوطيقا، وهلم جرّا. ومن المعروف أن هناك تراكيب منقولة من اليونانية قد شاعت خلال المراحل المتقدِّمة من ترجمة العلوم الأجنبية (ابتداءً من القرن الثاني الهجري)، مثل: إيساغوجي، بيوطيقا، وأنولوطيقا، وطوبيقا، وريطوريقا، سوفسطيقا، وباري أرمينياس، ونحوها[124]، لكن سرعان ما تمَّ تركُها وتعويضُها بعد ذلك بمصطلحات عربية خالصة. والناظرُ في كتُب العلوم المختلفة في التراث العربي الإسلامي، سيلاحظ أن العلماء لجأوا منذ زمن بعيد إلى استعمال أنواع من المركَّبات العربية الصحيحة والألفاظ العلمية التي أحدَثوها أو ترجموها. فنجد من اصطلاحاتهم في علم النبات: لسانُ الثَّور، لسانُ الحَمَل، عُيون البَقَرة،

إبْرةُ الراعي، آذانَ الفأر، أصابع فرعون، إكليلِ المَلِك، أمّ غَيْلان، بَقْلة حمقاء، عِرقَ سُوس، دار صيني، خُصَى الثَّعلب، زَمّارة الراعي، مِسواكُ القُرَود ...الخ. وفي الطب: كثيرُ الأرجُل (داءٌ)، داءُ الثعلب، داء الفيل، عِرْق النَّسا، الاثنا عشر، الوَدَج الظاهر، الودَج الغائِر. وربما اضطرّوا إلى استعمال مركَّب مؤلَّف من ثلاث كلمات أو أكثر مثل: آذان الفأر البُستاني، ذو خمسةِ أجنحة، ذو ألفِ ورقة، ذو ثلاثِ ورَقات (من أسماء النبات). وفي الفَلَك: آخرُ النَّهر، بَناتُ نَعشٍ، جَبهةُ الأسَد، جناحُ الغُراب الأيمَن، إبْط الجَوزاء ...الخ. ومثل ذلك كثيرٌ في المصطلحاتِ الحديثة أيضاً مثل: تأثير حَرَكي كَهربائي، جِرابُ العَضَلة المَأْبِضِيّة، المَفصِل الكاحِلّي الدَّوْرقي (الطب والتشريح).

ومما لاحظناه من تتبُّعنا لحركة دخول عدد من الألفاظ الأجنبية إلى العربية الحديثة والمعاصرة، سواء من خلال نصوص معيَّنة أو قواميس الترجمة الثنائيةِ اللغة، أن هناك تحوُّلاً إيجابيًا يطرأ باستمرار على الألفاظ المقترَحة لترجمة كلماتٍ أجنبية ونقلها إلى العربية. ففي المرحلة الأولى تتغلَّب ظاهرةُ الاقتراض الحَرفي للألفاظ الأعجمية، وفي المراحل التالية يتمُّ اللجوءُ إلى تعريبها بالترجمة واشتقاق المقابل العربي لها[125]. وحتى الترجمات نفسُها تقع مراجعتُها مرحلةً بعد أخرى، إلى أن يستقرُّ حالُها على ألفاظ معيَّنة سرعان ما تحلُّ محلَّ سابقاتها. وهذا الأمر يجعلنا نطمئن إلى أن الكثير مما نلاحظه في عربيَّتنا المعاصرة من شوائب الرَّطانات الأجنبية والألفاظ الأعجمية المنقولة، سيختفي مع مرور الوقت وانتشار التعليم وازدهار الترجمة العلمية الرَّصينة، لتعوِّضه ألفاظٌ وتعبيرات عربية أصيلة سليمة، بدليل التحوّل الذي طرأ على العربية في بداية عهد الترجمة الأول، وما طرأ عليها أيضًا في مرحلة ما بعد النهضة الحديثة.

2- التوليد بالاقتراض

استِعارةُ لغةٍ من اللغات ألفاظًا وتراكيبَ وأساليبَ تعبيرية من لغة أخرى لتنمية معجمها وإغناء رصيدها من الألفاظ والتعابير والدلالات وتنويع أساليبها، أمرٌ معهود منذ القِدَم. ومما لا ريبَ فيه أن احتِكاك اللغات فيما بينها وتأثيرَ بعضها في بعض، من الظواهر الطبيعية التي لا يُستغنَى عنها أو يُتَهرَّب منها، إلا إذا تعمَّد أصحابُ لغةٍ معيَّنة أن يحكموا على أنفسهم بالانغلاق والعزلة التامّة، فيؤدي ذلك إلى جمود لغتهم وما يدور في فلَكها من فكر وثقافة ومعرفة، يتبَعه جمودٌ وتخلُّف في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية بصفة عامة.

والمفهومُ العامّ لاستعارة الألفاظ والتراكيب وأساليب التعبير أو اقتراضها يشمل أمرين اثنين:

- النَّقل الحرفي للألفاظ والتراكيب من لغة إلى أخرى بأصواتها وصُوَرها التلفّظية من غير أدنى تغيير، أو مع تغييرٍ وتَشذيبٍ قليلَين أو كثيرَين.

– النقلَ الذي يقتصر على أخذ معاني الكلمات والتراكيب والأساليب ومضامينِها والتعبير عنها بألفاظ اللغة المُستقبِلة عن طريق الترجمة.

ولغاية دراسية بَحتة خاصة بتصنيفنا لآليات التوليد المعجمي، سنتناول في هذا المبحث من هذا الفصل الحالة الأولى تحت عنوان **الاقتراض**، ونتناول الحالة الثانية في المبحث الثالث تحت عنوان: **الترجمة**.

والأصل في الاقتراض أو الاستِعارة، أن تَعمِد لغةٌ إلى أخذ لفظٍ بسيطٍ أو مُركَّب من لغةٍ أخرى، إذا كانت في أمسِّ الحاجة إليه لسدّ نقّص في مَعجمها، فتعبِّر به عن معنى شيء أو مفهوم ليس لها في مَخزونها ما يقوم مقامَه لأداء معنَاه، ولاسيما أسماء الآلات والمُختَرَعات والأدوية والنباتات والألبِسة، والأفكار والنظريات والمفاهيم. أي أن الاقتراض لا يُلجَأ إليه أساسًا إلا عند الضرورة والافتقار. ولكن الدارِس لهذه الظاهرة المتفشِّية اليوم بين اللغات أكثر من أي وقت آخر، بسبب سهولة التواصل بين الأمم والشعوب وتنوّع وسائله، لا بد أن يلاحظ أن هذا المبدأ كثيرًا ما تمَّ تَخَطِّيه باللّجُوء للاقتراض حتى مع عدم الحاجة والضرورة، أي رغم وجود اللفظ المناسِب في اللغة المُقترِضة. وهناك أسبابٌ عديدة لهذا الأمر لا مجال للخوض فيها.

وقد عرفَت اللغةُ العربية – كغيرها من اللغات – ظاهرةَ الاقتراض منذ عهد قديم. فأخذَت من اللغات المُجاوِرة أو البعيدة كالفارسية والتركية والهندية وغيرها من لغات أوروبا وآسيا وإفريقيا بمختلف فصائلها. فضلاً عما تبادَلته وتداولَته في محيطٍ مشترَك مع أخواتها العروبيات الجَزَريات (الساميّات) كالعِبرية والآرامية والآشورية والكَلدانية والفينيقية والسُّريانية والحَبَشية من ألفاظ وتعبيرات. وفي القرآن الكريم كثيرٌ من المعرَّبات القديمة التي استوطَنت لغةَ الضاد فأصبحت جزءًا لا يتجزأ منها، حتى صار كثيرٌ منها يَخفَى أمرُه على الناس. وبالمقابل، لقد أعطت العربيةُ الكثيرَ من الألفاظ لغيرها من اللغات التي احتكّت بها مباشَرةً أو بواسطة لغاتٍ أخرى.

والاقتراضُ بين اللغات يتمُّ – كما أشرنا قبل قليل – بطريقين: إما بنقل الكلمة أو العبارة المحتاج إليها بصيغتها الأصلية دون تغيير (مثل: أوكسِيجين، نيتروجِين، تِلِيفُون، طَكْسِي[126]، أوتُوبيس ...الخ) أو مع تغييرٍ في بعض أصواتها أو صِيَغتها الصرفية تقتضيه طبيعةُ اللغة المُستَقبِلة وأنظمتُها الصوتية والصَّرفية، في محاولةٍ لتسهيل إدماجها في اللغة المُستقبِلة مثل: تِلفاز (على وزن تِفعال)، دِرهَم (على وزن فِعْلَل)، مُناوَرة (على وزن مُفاعَلَة)، يعقُوب (على وزن يفعُول كيَعسُوب)، جامُوس (على وزن فاعول). ولهذا السبب تجد بعضَ الباحثين يُطلِق على النوع الأول من الاقتراض اسمَ: **الدَّخيل**، وعلى الثاني اسم **المُعرَّب**. وربما عَكسوا الأمرَ فجعلوا المعرَّب جُزءًا من الدخيل وله مقابِلاتٌ أخرى[127]. ونحن نفضل أن نتّبع طريقة سيبويه البسيطة والواضحة، حين سمَّى كلَّ عملية إدخالٍ لَلفظٍ أعجمي إلى العربية في أيّ عصر ووقت، وبأيّ شكل كان، **تعريبًا**[128] باعتبار ما صار له من وجود وحياةٍ وحقٍّ في المواطنة داخلَ المعجم العربي كغيره من الألفاظ، سواءٌ احتوَته العربيةُ احتواءً تامّا بأن أجرَت عليه بعضَ ما يقتضيه نظامُها من التغيير الصَّوتي والصرفي، أم تركَته حُرّا في صيغته وشكله. ولو سَمَّيناه أَعجميّا أو دخيلًا، لما أخطأنا الصوابَ، لأننا في هذه الحالة ننظر إلى أصله الاشتقاقي الذي قد يقتضي أحكامًا خاصة من النواحي الصّرفية والإعرابية أو من ناحية التأثيل والتاريخ المعجميّين. فالمقصودُ **بالتعريب** – هنا – تَبنّي العربيةِ ألفاظًا اقترَضَتها فدخلت إليها

من لغاتٍ أخرى لحاجتها إليها مع الإبقاء على دلالاتها التي كانت تَؤدّيها في تلك اللغات أو مع تغييرٍ وتحوّلٍ في المعنى قد يَطرأ مع تَوالي الزمان وتكرُّر الاستعمال. على أن لفظ «التعريب» لم يعد مقصورًا، في الوقت الحاضر، على استعارة الألفاظ الأجنبية واستعمالها في العربية، وإنما أصبح أيضًا يُطلق على عملية الترجمة إلى العربية من اللغات الأخرى، مقابِلَ التعجيم الذي يعني العملية المُعاكِسة وهي ترجمة ما هو عربي إلى لغة أعجمية.

وإذا كان الاقتراضُ معدودًا ضمن آليات تنمية المعجم في سائر اللغات، وأن اللُّجوءَ إليه أمرٌ عاديٌّ وطبيعي بل وضروري في كثير من الحالات، فإن الإكثار منه من غير داعٍ وفوق ما تقتضيه الحاجة، يُضِرُّ بوضع اللغة المُقتَرِضة ويُزاحِمُ ألفاظَها وتراكيبَها الأصيلة، ويُغرِقها في الديون التي لا ضرورةَ لها، كما يُعرِّضها للتشويه وفقدانِ كثير من خُصوصيّاتها الأصيلة. بل قد يؤدي إلى طَمس ملامحها المُميِّزة وتحويلها إلى لغةٍ هجينة. وفي الحالات القُصوى، حين يتغلَّبُ الدخيلُ على الأصيل، يتحوَّل الأمرُ إلى تهديدٍ لكيانها بالموت والانقراض. ونحن نلاحظ اليوم أن العربية المعاصرة، ولا سيما الشفوية منها، أصبحت عُرضةً لضروب من المَسْخ والتشويه بكثرة ما يستعمله متكلِّموها، في حياتهم العادية ومَواقع تواصُلهم الاجتماعية، من ألفاظ وتراكيب كَرْيُولية هَجينة. ففي أغلبية دول المغرب العربي التي عانَت من الاحتلال الفرنسي، أصبحنا نلاحظُ بين عامة الناس – والشباب خاصة – انتشارَ لغةٍ لا يمكن تسميَّتُها عربيةً ولا فرنسية، وإنما هي خليطٌ مُشوَّهٌ من هذه وتلك، أصبح يُعرف باسم: العَرَنْسِية. ومثلُ ذلك أصبح ملحوظًا بشكل واضح في المشرق العربي بانتشار الهجين اللغوي الذي يسمى «عَرْبَزِيةً» (أو عَرْبيزية)[129]. وسنرى في فصل لاحق كيف أن بعض القواميس المعاصرة أصبحت تفتح البابَ واسعًا بطريقة غير موفَّقة، تحت ذريعة التحديث، ليتسرَّب منه كثير من الأعجمي الدخيل الذي قد لا تحتاج العربيةُ إلا لنسبة قليلة منه، والباقي ليس سوى تَراكُم لِرَطانات أجنبية تُثقل رصيدَ المُعجمَ ومدوَّنات القواميس بما لا يُستفادُ منه في شيء، لوجود كلماتٍ أخرى عربية أو معرَّبة، تعبِّر عن معانيها وتؤدي وظيفتَها.

أ- الاقتراض المُنظَّم والاقتراضُ العشوائي

لا يجب أن يُفهَم من كلامنا السابق أننا نعترض اعتراضًا مبدئيّا ومُطلقًا على الأعجمي والدخيل من حيثُ هو دخيلٌ أو أعجميٌّ، لأننا لا نستطيع إغلاق باب العربية في وجه التأثيرات الخارجية، كما لا تستطيعُه ولا تستغني عنه أيُّ لغةٍ من اللُّغات. ولاسيما أن التداخلَ والتبادُل والتفاعُل بين اللغات البشرية كلها أشياءُ طبيعيةٌ وضروريّةٌ في كل زمان، كما قلتُ من قبل، وأن لغتنا العربية ذاتها كانت لها بصَماتها الواضحة وتأثيراتها القوية على كثير من اللّغات الأجنبية ومنها اللُّغات الأوروبية، كما أنها استعارت الشيءَ الكثير، عبرَ تاريخها الطويل، من كل اللغات التي احتكَّت بها بطريقة أو أخرى. ونصُّ القرآن الكريم نفسه لم يسلم من هذا الأثَر الأعجمي. ومن العلماء مَن قال إن فيه ألفاظًا من نحو خمسين لغة. كلُّ هذا لا نُنكرُه ولا نعترضُ عليه، فهو جزءٌ من حقيقة اللغة وطبيعتها وخاصِّيةٌ من خصائصها، ووسيلةٌ من وسائل نَمائها وتطوُّرها. ولكن ما يجب أن

نُضيفه إلى هذه الحقيقة الأولى (حقيقة كون الاقتراض جزءًا من خصائص اللّغات وطبيعتها)، هو أن الاقتراض نوعان: اقتراضٌ عشوائيٌّ واقتراضٌ مُنظَّمٌ أو مُقَنَّنٌ. والأولُ هو الذي يلجأُ إليه عامةُ الناس بطريقة عَفوية، ولاسيما حين لا يكون أمامَهم الوقتُ الكافي للتفكير في مُقابِله الأصيل في لُغتهم، أو لا يُتعبون أنفسَهم في البحث والسُّؤال عنه، أو لا يعبأون بذلك أصلًا، ولا سيما حين يُفاجَأون بَغتةً بأسماء آلات وأدوات ومفاهيم تدخُل حياتَهم دون سابق إنذار. ونحن نشاهد الناس في كل أنحاء العالَم العربي وقد اعتادوا أن يَمزِجوا في كلامهم وتخاطُبهم بين ألفاظٍ عربية وأخرى أعجمية (فرنسية أو إنجليزية أو إيطالية أو إسبانية أو غيرها) في رَطانةٍ غريبة عجيبة قلَّ وجودُ نظيرها في لغات الشعوب الأخرى من العالم. وليس مَردُّ ذلك إلى فَقر أو عَجزٍ في العربية وإنما لعوامل نفسية واجتماعية وثقافية متداخِلة ومُعقَّدة، لا مجال للدخول في تفاصيلها[130]. ومن خصائص هذا النوع أنه، في الغالب الأعَمِّ، لا يُراعي قوانينَ اللغة وأنظمتَها الصوتية والصرفية والنحوية، وإنما يتمرَّد عليها بشكل يَنفُر منه الذَّوقُ السليم وتأباهُ سليقةُ أهل اللغة.

أما النوع الثاني، أي الاقتراض المُقَنَّن أو المُنَظَّم، فهو ذلك الذي يَطلبُه أهلُ اللغة عن قصد ورَويَّة، ويسعون سَعيًا لإدخاله وتَبنِّيه لحاجتهم الضرورية إليه وعدم الاستغناء عنه، حين ينعدم ما يقوم مقامَه ويؤدي وظيفتَه من ألفاظ اللغة المُستَقبِلة. وهو إما مُصطَلحٌ علمي دقيقٌ يتداولُه أهلُ الاختصاص ثم يَشيعُ استعمالُه بعد ذلك على نطاقٍ واسِع، وإما لفظٌ يدلُّ على اختراع أو مَنتُوجٍ صناعي أو تجاريّ حديثٍ لا عهدَ للناس به (من طعام أو شَرابٍ أو لباس أو آلة أو وَسيلة من وسائل الحضارة المادية المُستَجَدَّة، وغير ذلك من الأمور) ولا يمكن للفظ آخر أن يقوم مقامَه في لحظة اللجوء إلى الاقتراض على الأقل، وإما لفظٌ يُعبِّر عن مفهوم فكريّ أو سياسي أو ثقافي أو حضاري من المفاهيم العقلية الحديثة. والغالبُ على هذا النوع أن تتبنّاه مَجامِعُ اللغة بعد دراسته وتمحيصه ومحاولة تطويعه وإخضاعه لقوانين اللغة وأنظِمتها الصوتية والصرفية، إذا لم يكن هناك سبيلٌ أو إمكانية لترجمته أو إيجاد بديلٍ له من اللغة المُقتَرِضة نفسِها.

والفرقُ بين النَّوعين إذن، هو أن الأول تنعدم الحاجةُ إليه، إذ لا يُسهِمُ في نُمُوِّ اللغة وتطوُّرها أو تحديثها كما قد يُظَنُّ، وإنما يَزيدُ من أعبائها ويُكثِرُ من مُرادِفاتها ويُثقِلُها بالرَّطانات التي لا طائِل من ورائها، ويمثّل حالةً من التمرُّد على قوانين اللَغة وقواعدها وتشويه طبيعتها الخاصة. أما النوع الثاني فالحاجةُ إليه ماسَّة كما قُلنا، وإسهامُه في تنمية اللغة وتطويرها وتحديثها لا غُبارَ عليه. ولا سيما إذا أُدخِلَ عليه من التغيير والتَّحوير ما يجعلُ بنيتَه وصِيغَتَه أقربَ إلى نظلم لغتنا ونَسَقها العام، ويُسهِّل اندماجَه وتعايُشَه مع بقية ألفاظ اللغة.

وهكذا نجد أنفسَنا مضطرِّين في الوقت الراهِن إلى قبول ألفاظ من نحو «واط» أو «فُلط»، لحاجتنا إليها في مجال الكهرباء، و«بنسِلين وروماتيزم وأنسولين وكولِستْرول ...الخ» في مجال الطب، و«آزوت، وأكسِجين، وهَيدروجين» ونحوها منَ ألفاظ الفيزياء، و«بُوطاسيوم وصُوديوم

وكالسيوم ونِيكل وكروم» من ألفاظ الكيمياء والمعادن، و«براغماتية وماركسية وبَلشَفية وفاشية ومازوخية» ونحوها من ألفاظ الفلسفة والفكر والسياسة، و«بيتزا، وشَوَارمة» من ألفاظ الأكل، و«مِتْر وسَنتِمتر وكلغ وكيلومتر وبارومِتر» ونحوها من ألفاظ الأوزان والمقاييس. لأن هذه الألفاظ ومثيلاتِها مما تدعو إليه الحاجة، ولا يمكن تعويضُها بأي لفظ عربي آخر في الوقت الحاضر، ولا سيما أن بعضها أصبح من الألفاظ العالمية المشترَكة بين كل اللغات والشعوب. ولكننا لا نرى أيَّ فائدة تُرجى من الألفاظ الأخرى التي ذكرنا أمثلةً منها سابقًا.

ب- متى يكون الاقترضُ توليدًا؟

بقي أن نقول: إذا كان من المسلَّم به أن الاقتراض آليةٌ من آليات تنمية المعجم وإغنائه، فإلى أيِّ حدٍّ يصحُّ اعتبارهُ ضربًا من ضروب التوليد المعجمي؟ والجواب في نظري لن يكون واحدًا، لأنه يعتمد على نوع اللفظ أو التركيب المقترَض. فإن كان المقترَضُ الذي جيءَ به قد ظلَّ على حاله التي كان عليها في لغته الأصلية تلفُّظًا وصيغةً وبنيَةً ودلالةً، ولم تُحدِث فيه العربيةُ أو تُدخِلْ عليه شيئًا من التغيير ولو بقدر بسيط (مثل كَلسيوم، ترَامْواي، أوتوبيس، بينيسيلين ...الخ)، فهو ليس من التوليد المعجمي في شيء، لأنه لا أثرَ ولا يَد لهذه اللغة في إحداث هذه الكلمات وشبيهاتها، سوى أنها منَحتها حياةً جديدةً وعُمرًا إضافيًا تعيشُه مع بناتها العربيّات الخالصات وكأنها شَقائقُ لهنّ، ونَقَلت كتابتَها من الحروف اللاتينية إلى الحروف العربية. اللهمّ إذا قلنا – من باب التسامُح والتجاوز – إن أخذَ لفظٍ عربي من آخر أجنبي هو ضربٌ من التوليد بمعنى الإحداث والإيجاد لا بمعنى الاشتقاق. ومن حسن الحظ أن هذا النوع من الكلمات، الذي لم يحدث فيه أدنى تغيير، قليلُ العدد في العربية، أو أنه يكون كثيرًا في البداية، ثم يتناقَصُ مع الوقت. وكذلك شأنُه في اللغات الأخرى. ففي حالة الاستِعجال وضِيق الوقت، تضطرُّ اللغة لاستعارة ألفاظ أجنبية وتَقبُّلِها على وضعها الذي تكون عليه، ثم لا تلبث أن تُراجعها بعد ذلك، في حالة السَّعَة واليُسْر، لتضع عليها طابَعَها وتترك فيها شيئًا من أَثَرها وَلمستِها، بصَقْلها وتهذيبها وتقريبها شكلًا ونُطقًا من كلماتها الأصيلة. وفي حالات كثيرة يكون تأثيرُ اللغة المُستقبِلة في الألفاظ المقترَضة عميقًا، بأن تُعيد صَهْرَها وسَبْكَها في قالَبٍ من قوالبها الصَرفية نحو «بِرْسام ودِرهَم وسُنْدُس وسَوْسَن وفِرْجار وفِنجان وديباج ومناوَرة وبُركان وفَرامِل وتِلفاز» التي لَبستْ هِندامًا عربيًا على غِرار العربيات الأصيلات. ثم إنه قد تتطوَّر دلالةُ الألفاظ مع الزمن وتَتَزَحزَح قليلًا أو كثيرًا عن مكانها. وحينها، لا مناص من اعتبار ما طرأ عليها ضربًا من ضروب التوليد الدلالي، لأنها، مهما كان الأمر، قد أصبحت مختلفةً في مفهومها ومعناها عن الأصل الأعجمي.

هذا في حالة اقتراض الألفاظ دون ترجمة، أما في حالة الترجمة، فالأمرُ مختلفٌ كما سيأتي في مبحَث لاحق.

(34) اشتقاقُ لفظ من آخر هو الغالِب وقد عرَّفه السيوطي في**المزهر** (1/ 346) بقوله: «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادةً أصليةً وهيئةَ تركيبٍ لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدةٍ لأجلها اختلَفا حروفًا أو هيئةً كضاربٍ من ضرَب وحَذِرٍ من حَذِر ...الخ».

ولكن الاشتقاق قد يكون بأخذ لفظ من مُركّب لفظي كما سنرى في صُوَر النحت. ثم إن الاشتقاق في العربية يمرُّ – حسب بعض اللسانيّين المعاصرين – بعدة مراحل: أولاها: اشتقاق الجُذور من الأبجدية الصامتة المكوَّنة من ثمانية وعشرين صوتًا، يليها اشتقاق الألفاظ البسيطة (أو المجردة) التي تسمى أصولًا أو جُذوعًا مصبوبة في أبسط ما يكون من الصِّيَغ (فعَلَ، فعُلَ، فَعِل..)، ثم اشتقاق بقية الكلمات باستعمال السوابق واللواحق والأواسِط (أضربَ، ضارَبَ مضاربة ...الخ)، ثم توليد كلمات مركَّبة انطلاقًا منها، وهكذا. انظر: الفاسي الفهري: **إنشاء قاعدة معجمية عربية مولَّدة**، ضمن: **المعجم العربي المولَّد**، منشورات معهد البحوث والدراسات للتعريب. د. ت. وأحمد المتوكل: **قضايا معجمية، وقضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية** (1995).

(35) رغم ما قلناه في الهامش السابق من وجود مراحل متعدِّدة يمرُّ بها الاشتقاقُ أو التوليدُ في العربية من الناحية النظرية، بحسب رأي بعض اللسانيّين المعاصرين، فإن هذا لا يتناقض مع ما يذهبون إليه أيضا، حين يتكلّمون عن التوليد المعجمي وعلاقته بالقدرة المعجمية، فيقولون إن المتكلِّم المستمِع المثالي، لا يقوم باشتقاق الكلمات التي يستعملها مباشَرةً من المادة المعجمية المجرّدة التي تسمى جذورًا، وإنما من الكلمات البسيطة المتحقِّقة فعلًا وتسمى في اصطلاحهم «أصولًا»، وهي الأفعال الثلاثية «فعَلَ»، و«فَعِل»، وفَعُلَ»، وبعض الأسماء البسيطة (أسماء الذوات والأعيان والأسماء الجامدة)، ذلك أن ما يُخزَّن في أذهان مستعمِلي اللغة المثاليّين ويُكوِّن قُدرتَهم وملكَتَهم المعجمية، التي تمكِّنهم من توليد ما لا حصر له من الألفاظ، هو هذه الكلمات البسيطة المتحقِّقة في الاستعمال اللغوي بجانب قواعد اشتقاقها وتصريفها واستعمالها في سياقاتها المناسبة، وليس الجُذور المجرَّدة التي لم تتحقَّق بذاتها إلا في البِنية التحتية للغة (يُنظر: المتوكل: **قضايا معجمية**).

على أنه باتَ من المسلَّم به أن مفردات اللغة لا تولد دفعةً واحدة، وإنما يظهرُ بعضُها أولًا ثم يُشتقُّ منها الباقي تِباعًا. يقول إبراهيم أنيس: إن «المشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها وقد يَسبق بعضُها بعضًا في الوجود. ولهذا يجدر بنا ألا نتصوّر أن الأفعال أو المصادر حين عُرِفت في نشأتها عُرِفت معها مشتقاتُها. فقد تظل اللغةُ قرونًا وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدرُ وحده، حتى تدعو الحاجةُ إلى ما يشتق منها» (إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط 3 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966)، ص 47). ومن المعلوم أيضًا أن البحث في أصل الاشتقاق عند علماء العربية قديمٌ جدًا، إذ كان الخلاف حول هذا الأصل هل هو الفعل أم الاسم؟ على رأس الموضوعات المختلف فيها بين البصريّين والكوفيّين، كما هو مبيَّن في **الإنصاف** لابن الأنباري. أما المحدثون فبعضُهم أيَّد هذا الاتجاه وبعضُهم أيّد الآخر. وكان عبد الله أمين يقول إن العرب اشتقت من أسماء الأعيان إلى جانب اشتقاقها من المصادر. و«أن كل اسم من أسماء الأعيان هو أصلُ المشتقّات من مادّته، إذ لا يُعقل أن الفعل تأبَّلَ أي اتخذَ إبِلًا قد وُضِع قبل أن يوضَع لفظُ إبِلٍ نفسُه، ولا الفعل تأرَّضَ، أي لصق بالأرض، وُضِع قبل لفظ الأرض، ولا الفعل تبنَّى أي اتخذَ ابْنًا وُضع قبل لفظ ابن (...) وأوضحُ من هذا دليلًا وأقوى حجةً على أن العرب اشتقّوا من أسماء الأعيان كما اشتقّوا من المصادر أنهم عرّبوا أسماءً أعجمية ثم اشتقّوا منها مصادر وأفعالًا ومشتقات، إذ لا يُعقل أن يكون العرب قد اشتقّوا كلَّ ذلك من مواد الأسماء الأعجمية قبل أن يعرّبوها... عربوا اللِّجام ثم اشتقوا منه ألجَمَ الفرسَ» (عن: رمضان عبد التواب، **فصول في فقه اللغة** (القاهرة: 1973)، ص 258). ثم جاء مجمع اللغة العربية في القاهرة فأقرَّ الاشتقاق من أسماء الأعيان ومن الاسم الجامد. يُنظر: مجمع اللغة العربية، **في أصول اللغة**، ج 1، ص 69.

(36) هناك من يفهم من فكرة الجذور المعجمية التي تُجعل أصولًا للمشتقات، أن هذه الجذور (أو الهياكل الصورية) تكون موجودة في اللغة قبل الوجود الفعلي للكلمات المختلفة التي تحتوي على ما في كل جذر من معنى مشترك وعدد معيّن من الأصوات. والحقيقة عكس ذلك. أي إنه وقع انزلاقٌ في الفهم. ذلك أن ما نسميها اصطلاحًا «جذورًا» أو «أصولًا»، لا بد أن تكون مستخرَجة ومستخلَصة من الكلمات التي وقع استعمالُها قبل ذلك في اللغة، مما يجتمع فيه عدد معيّن من الأصوات وحدٌّ أدنى مشترَك من المعنى. فالاستعمالُ هو الأصل، وبعد الاستقراء الذي قام به القدماء لكل الكلمات المتفقة في الحد الأدنى من المعنى وأقل ما يمكن من الأصوات، اصطلحوا على اعتبار تلك القوالب الشكلية أو الهياكل الصامتة بمثابة محدِّدات يرمز كل واحد منها إلى رأس العائلة التي ينتمي إليها كل فرد من أفرادها، وعلى المعنى الجامع المستخلص من استقراء كل ما وجد مستعملًا من هذه المادة أو أغلبه. وتسميتها بالأصول إنما حصل من باب التجاوز والاصطلاح بعدما تُنوسي أصل إطلاق التسمية.

وفي هذا الإطار أضع النقد الذي وجَّهه بعضُ اللسانيّين المعاصرين للفكرة القائلة إن الجذور المعجمية تكون لها معانٍ أصلية في ذاتها سابقة للاستعمال، ومنها تشتقُّ المعاني الفرعية التي يُحتاج إليها. يقول عبد الرزاق بنور: «الجذر مستخرَج تصريفي من الاستعمال، ولا يمكن أن يكون أولَ، أو أن تكون الجذورُ 'أصولا' في المطلق كما يراها بعض الباحثين. ومن ثم فهي مجرد دليل تصريفي للاشتقاق والجذر مجرد أقصى التجريد.

لذلك لا يمكن أن يكون أولَ. وجعله أولَ يعني أن الانسان انطلق من المجرَّد نحو الملموس»، يُنظر: عبد الرزاق بنور، «التلازم الدلالي والترسيس»، في: **نحو معجم تاريخي للغة العربية** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014). ويقول: «كيف يمكن للجذر (الأصل) أن يحمل معاني متعددة متنافِرة لا يربط بينها رابط ويتعذر اختزالُها في رَحِم دلالي واحد تكون باعتبارها أصولًا في المستوى نفسه، بمعنى أنه لا يمكن تصوّرُها مشتقةً الواحدةَ من الأخرى لأنها تنفي عن نفسها بذلك صفةَ الأصل، فمن يقول إن الجذر حاملٌ للمعنى وهو الذي يولِّد الكلمات وليس العكس (نعني بالعكس أن يكون الجذرُ تجريدًا مولّدًا تصريفيا من الكلمات لا يسبق وجودَها ولا يوجد قبلها)، لا يمكن له أن يقبل بأن يكون الجذر حاملًا أكثر من معنى، وإلا أصبح طرحُه لا معنى له».

ثم يخلص الباحث إلى اقتراح مفهوم جديد يطلق عليه اسم «الجُذمور». وهو عنده «يمثِّل مخزونًا من إمكانات الاستعمال يضمن المَمرّات والتسلسل الشكلي بين أفراد العائلة الكَلِمية، ويمثّل عنصر تفرّع وتكاثُر. يحتوي كلّ جُذمور على مجموعة من المواد المعجمية تشترك جزئيّا في المعاني وفي الأصوات. بعبارة أوضح: يجمع بين عناصر العائلة الاشتقاقية جذمورٌ على الأقل باعتباره الرَّحِم الدلالي والصوتي الذي تلتقي فيه مختلف المعاني والأشكال اللاحقة في الاستعمال».

(37) كإبدال الواو والياء ألفًا في مثل قال وباع وأصلهما: قول وبيع، وإبدال الواو والياء همزة كدعاء وبناء وأصلهما: دعاو وبناي ...الخ.

(38) والقُحابُ في الفصحى هو السُّعالُ، وقالوا سُمِّيَت المرأةُ الفاجِرةُ: قَحْبَةً لأنها كانت في الجاهلية تدلُّ على نفسها بقُحابِها (يُنظر: **لسان العرب**).

(39) على أساس هذا النوع من الإبدال بين الأصوات المتقاربة مخرجًا يذهب عبد الحق فاضل في كتابه: **مغامرات لغوية**، ص 10، إلى الظن أن كلمة **أرَمي** (نسبة إلى الأرَميّين أو الآراميّين)، ما هي إلا نتيجة إبدال صوت العين همزةً والباء ميمًا، والأصل **عربي** (نسبة إلى العرب). ومعنى هذا أن الإبدال واقع بين اللغات العروبية (السامية) أيضًا.

(40) العباهل والعذاهل: الإبل لا راعي لها.

(41) الجريء المُقدِمُ.

(42) وهو الخفيف الظريف.

(43) يؤنثون القمر فيقولون له «قمرة» (كَمرة).

(44) من ذلك الحديث الذي جاء فيه: «ثم نام حتى سَمعتُ غَطيطَه أو خَطيطَه».

(45) في المغرب وبعض اللهجات العربية الأخرى يستعملون هذا الفعل والمصدر منه واسم المرة واسم المفعول بالياء (يَحشي، حَشي، حشية، محشِي) لا بالواو كما في الفصيح المشهور. ولهذا الاستعمال الدارِجي أصلٌ فصيح قديم. وقد أجاز **معجم اللغة العربية المعاصرة** استعمال عبارة «وِسادة مَحشِيّة» واعتبرَها فصيحةً لقول ابن مالك: «وحشَوتُ عِدْلي يا فَتى وحَشَيتُه»، ولكون فعل حشا مما يتعاقب فيه الواو والياء، وإن كان الواوي أفصح.

(46) عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة: 1956)، ج 2، ص 145 وما بعدها.

(47) يُنظر: أنستاس ماري الكرملي، **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها** (القاهرة: المطبعة العصرية، 1938).

(48) المرجع نفسه، ص 13. والثَّرْم: انكسارُ السِّن من أصلها، والجَرْم: القَطع، وحَرَمَه من الشيء: منَعَه إياه وفيه معنى القَطع، والخَرْم: الشَّقُّ، والشَّرْم: نوع من القطع أيضًا (شرْم الشَّفَة)، والصَّرْم: القطع والجَزّ.

(49) المرجع نفسه، ص 12. ولَدَمَه، ضربه بشيء ثقيل يُسمَع وقعُه، ولطَمه: ضربه على خده، ولتَمه: ضربه وأكثر ما يكون اللَّتْم بمعنى: الطعن في النَّحر، ولثَمَ أنفه: لكَمَه، ولَحَمه: أضرَّ به وألحق به مكروها، ولَخَمه: لطَمه، ولَكَمه: ضربه باليد مجموعة الأصابع.

(50) المرجع نفسه، ص 14–15. ونبَأَ الشيءُ: ارتَفَع، وعلى القوم: طلَعَ، ونبَتَ الزَّرعُ: خرَج وطلع، ونبَثَ البِئرَ: أخرجَ ترابَها، ونبَج: خرج من مَكمَنه، ونبحَ الكلبُ: أخرَج صوتَه، ونبَذَ الشيءَ: طرَحه من يده، ونبَرَ الشيءَ: رفَعه، ونبَس: أخرج كلاما، ونبش الشيء: أبرزَه، ونبعَ الماءُ: انبجس، ونبغ: ظهر نبوغُه وفطنتُه ...الخ. ويُنظر أيضًا: أحمد فارس الشدياق، **سر الليال في القلب والإبدال**، تحقيق محمد الهادي بن الطاهر المطوي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006).

(51) جرجي زيدان، **الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية** (القاهرة: دار الهلال، 1969)، ص 99.

(52) حَبَّه: أحبَّه، وحباهُ: أعطاه محاباةً ومجاملة.

(53) هزَّه: حرَّكه، ووهزَه: دفعه وحثَّه.

(54) يُنظر: Georges Bohas, «Une autre organisation du lexique de l'arabe» sur: https://bit.ly/2TSPNWV

ويُنظر في الموضوع أيضًا: Georges Bohas, *Matrices, étymons, racines: Eléments d'une théorie lexicologique du vocabulaire arabe* (Paris: Peeters Leuven, 1997), et G. Bohas, *Matrices et étymons, développements de la théorie* (Lausanne: Editions du Zèbre, 2000)).

(55) Georges Bohas & Mihai Dat, *Une Théorie de l'organisation du lexique des langues sémitiques, matrices et étymons*, Collection Langages (Lyon: ENS éd., 2007), p. 56.

(56) انظر على سبيل المثال بعض الدراسات التي أنجزتها في هذا الاتجاه الباحثة المغربية فاطمة أبركان، منها رسالتها للماجستير بعنوان: **بعض الجوانب النظرية في المعجم العربي** (1998م)، وبحثها المنشور بعنوان: **بعض قضايا المعجم العربي**، ضمن كتاب: **المعجم العربي العصري وإشكالاته**، منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، 2007م.

(57) الشَّمأَل والشَّأمل: الريح الشمالية.

(58) في **محيط المحيط** أن البَهْلوان: الذي يمشي على الحبل، فارسيةٌ، ومعناها: الشجاع الجريء. وبعضُ العامة يُقدّم اللام على الهاء فيقول: البَلْهَوان. وفي قاموس بِرشي **(العضد اليمين)** أن البَلْهوان لهجةٌ تونسيةٌ في البَهْلَوان. وفي أدي شير أن بَهلوان أصلها في الفارسية: پهلوان (بالباء الفارسية) وأنها مستعملة كذلك في التركية والكردية.

(59) ابن جني، ج 2، ص 134–135.

(60) عرَّف عبد الله أمين في كتاب **الاشتقاق** ظاهرةَ النحتَ فقال: «أخذُ كلمةٍ من كلمتين أو أكثر مع المناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معًا». ولكن نهاد الموسى اعتبر أن ذلك هو رأي المحدَثين الذي استكمَلوا به تعريف النّحت بإدخال المنحوت من أكثر من كلمتين، أما القدماء من أمثال الخليل وابن فارس فكانوا يَحصِرون النحت في الكلمة المأخوذة من كلمتين فقط يُنظر: نهاد الموسى، **النحت في اللغة العربية** (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984).

أقول: ظاهرة الأخذ من أكثر من كلمتين، عُرِفَت في الحقيقة قبل العصر الحديث، وابن فارس (ت 395هـ) نفسه يذكرُ في مقاييسه عدة أمثلة مأخوذة من ثلاث كلمات كما سنرى، والجوهري (ت 393م) في **الصحاح** ينقل عن ابن السِّكّيت (ت 244هـ): «حَوْلَق» وهي من: لا حول ولا قوة إلا بالله. أما الثعالبي (ت 429هـ) فيقول في فصل النحت من: **فقه اللغة وسر العربية**: «العربُ تَنحِتُ من كلمتين وثلاثٍ كلمةً واحدةً، وهو جنسٌ من الاختصار». وأعطى من الأمثلة على المأخوذ من ثلاث: (حَيعَل) وهو من قولهم: «حيَّ على الصلاة»، وعلى المأخوذ من كلمتين: «صَهْصَلِق»، من صَهَل وصَلَق، و«الصِّلْدَم» من: الصَّلْد والصَّدْم. وينقل ابن منظور عن مصادره «الهَيْلَلة» من قال: لا إلاه إلا الله، و«الجَعفَلة» من قولهم: جُعِلتُ فداءَك. ونقل السيوطي عن ابن السكّيت والخطيب التبريزي (ت 502هـ) أنهما ذكَرا أيضًا من المنحوتات «الحَوقلة» و«الحوْلَقة» و«الهَيللة»، ثم أتى بأمثلة أخرى كثيرة من النحت الذي ذكره القدماء بنوعَيه معا: ما أُخِذ من كلمتين مثل: «الحمدلة» و«البسملة» و«السَّبحلة» و«السَّمْعَلة» من (السلام عليكم)، و«شَفْعَنتيّ» في المنسوب للشافعية والمعتزلة، و«حَنْفَلتي» في المنسوب لأبي حنيفة والمعتزلة، وما أُخِذ من جملة كلمات مثل: «الطَّلْبَقة» من قولهم: أطال الله بقاءك، و«الدَّمْعَزة» من: أدام الله عزَّك، و«هَلَّلَ» من: لا إلاه إلا الله، و«مَشْأَلة» من قال: ما شاءَ اللهُ، و«الجَعْفَدة» من: جُعِلتُ فِداك، وكلُّ هذا يدل على أن مفهوم النحت، على نحو ما قاله عبد الله أمين، ليس خاصا بالمحدَثين.

ثم حاولت باحثةٌ أخرى أن تميِّز بين هذين النوعين من النحت (المأخوذ من لفظين والمأخوذ من جملة ألفاظ) فأطلقت على الأول منهما اسم: **نحت** وهو «الذي تُصاغُ بواسطته المفردةُ من مُفردَتين بإدماج إحداهما في الأخرى وإسقاط بعض أصواتهما» وذلك مثل: عَبشَمي وعَبْدري، والثاني أطلقت عليه اسم: **مَعجَمة** (La Lexicalisation) ويكون «بتحويل التركيب النحوي إلى مُفردَة باختزال مجموع عناصره في وحدة معجمية بسيطة، وبتحويل الجملة أو التركيب من الخاصّية التركيبية إلى الخاصّية المعجمية (...) كحَوْقَل من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وبَسْمَل وحَمْدَل..»، والحقيقة أن ما أطلقت عليه اسم: **مَعجَمة** لبس في نهاية الأمر إلا ضربا من النَّحت الذي ذكره القدماء والمحدثون تحت هذا الاسم، كما قلنا. فليس النحت خاصًا بالكلمة المستخرَجة من لفظتين فقط على سبيل الاختصار، بل يشمل أيضًا ما اختُصر من جملةٍ أو تركيب (انظر:

زكية السائح دحماني: **توليد المصطلحات الجديدة بالتركيب الصّرفي في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي: دراسة نماذج من المصطلحات العربية من كتاب العَشر مقالات في العين**، ضمن: مجلة المعجمية العربية بتونس ع 20 سنة 2004).

(61) ولقد اشتقُّوا أيضًا من المِثالين الأخيرين فعلين فقالوا: تَعَبْشَمَ وتَعَبْقَسَ.

(62) العَبْدَلي: نوع من البِطّيخ منسوب لعبد الله بن طاهر الخُراساني (ت 207هـ/ 822م) فهو الذي أدخله إلى مصر.

(63) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة «شلز»، نقلًا عن التهذيب للأزهري.

(64) المرجع نفسه، مادة «حبرم».

(65) من استعمالات الزمخشري.

(66) نقل ابن منظور القول الأول في «سبحل» عن ابن الأنباري وشرحه بمعنى: القول بلا فعل، والوعد بلا إنجاز. ثم عاد في مادة «هلل» فقال: «ومنه قولُهم: لا تُبَرْقِل علينا. والبَرْقَلَةُ «كلام لا يتبعه فعلٌ، مأخوذٌ من: البَرْق الذي لا مَطَرَ معه».

(67) سيأتي الحديث عن هذه الألفاظ الثلاثة الأخيرة في الفقرة الخاصة بالضرورة الشعرية.

(68) لم تورد القواميس الحديثة التي رَجعتُ إليها لفظ «زَمَكاني» رغم شيوعه وشُهرته، وورد لفظ «قَرْوَسْطي» في **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، وأهمله غيرُه مع شهرته أيضًا.

(69) صيغة «**حولَقَة**» بتقديم اللام على القاف، هي المستعملة بهذا المعنى في أغلبية القواميس. وورد أيضًا لفظُ «الحَولَق» بمعنى: وجَعٌ في حَلْق الإنسان، والداهية. لكن بعض القواميس ومنها **اللسان** (حرف الحاء)، جاءت فيها الكلمة مقلوبة بصيغة: «**حوقَلة**»، كما جاء فيها عن الفراء قولُه: «لم نسمع بأسماء بُنِيَت من أفعال إلا هذه الأحرف: البَسْملة والسَّبْحَلة والهَيْلَلة **والحَوْقَلة**»، إلا أن ابن منظور الذي نقل هذه الرواية عاد في مادة «هلل» فقال: «قال أبو العباس (يعني ثعلبًا): **الحَوْلَقة** والبَسْملة والسَّبْحلة والهَيْللة، قال: هذه الأربعة أحرُفٌ جاءت هكذا». وهذا يدل على أن صيغة «**حوقلة**» مجرد خطإ في النطق نتج عنه قلبٌ مكاني بين اللام والقاف، ولاسيما أن أغلبية القواميس لم تورد لهذه الصيغة المقلوبة «حوقلة» إلاّ معانيها القديمة التي لا نحتَ فيها. ففي **الصحاح**: حَوقَلَ الشيخُ حَوْقَلةً وحِيقالًا: إذا كَبرَ وفتَر عن الجِماع، ومنه قول الراجز: * وبَعدَ حِيقالِ الرِّجالِ الموتُ *. والحَوْقلة أيضًا: الغُرمُولُ اللَّيِّنُ، أو هَنُ الشيخ المُحَوْقِل. وفي **القاموس**: الحَوقَلة: القارورة الطويلة العُنُق، وسُرعة المَشي، ومُقاربة الخَطْو، والإعياء، والنوم، والضَّعف، والإدبار، والعَجز عن الجِماع، واعتماد الشيخ بيديه على خِصره، والدَّفع. وورد فعل حَوقَل في **اللسان** بمعنى ثانٍ وهو: انملَق. قال الراجز: * وحَوقَلَ ساعِدُه قدِ انْمَلَقْ *. وانمَلَقَ بمعنى: صار أملسَ. وهذا كلُّه يدل على أن هذه الصيغة لم تكن منحوتة من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، يؤيّده قولُ السيوطي: «ولا تقل حَوْقَل، بتقديم القاف، فإن الحَوْقلة مِشيةُ الشيخ الضعيف»، **المزهر**، ج 1، ص 483.

(70) أحمد بن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، تحقيق مصطفى الشويمي (بيروت: 1973)، ص 271.

(71) أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة** (دار الفكر، 1979)، ج 1، ص 328.

(72) أحصى محمد حسن عبد العزيز ما في **المقاييس** لابن فارس من ألفاظ الرباعي والخماسي التي قال إنها منحوتة على هذه الطريقة، فوجدها تقارب ثلاثمئة كلمة، انظر كتابه: **النحت في اللغة العربية** (دار الفكر العربي، 1990)، ص 13.

(73) بَعَقَ الوابِلُ من المطر: إذا انفتح فَجأة، ومنه: المطرُ البُعاقُ أي المندفِع فجأة.

(74) أبلطَ: لَصِقَ ببلاط الأرض.

(75) قال في حرف العين: «العَسْلَق: كلُّ سبُع جَرُؤَ على الصيد، والجمع: عَسالِق، وهذه من ثلاث كلمات: من: عَسِقَ به إذا لازَمَه، ومن عَلِقَ ومن سَلَق»، يُنظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج 4، ص 359.

(76) العصْلَبِيُّ: الشديد الباقي. ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج 4، باب العين، ص 370.

(77) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج 5، باب القاف، ص 117، والقَلفَع: ما يَبِسَ من الطين على الأرض فتقلَّف.

ومن الأمثلة الأخرى على ما جاء به ابنُ فارس من المنحوت من ثلاث كلمات: الكُردُوس بمعنى: الخيل العظيمة، وهي من ثلاث كلمات:

كرد + كدس + كرس (ج 5، ص 194). والهَمْرَجة وهي: الاختلاط، منحوتة من: همج + هرج + مرج (ج 6، ص 71).

(78) زيدان، **الفلسفة اللغوية**، دار الهلال 1969م، ص 98.

(79) قال في حرف الشين: «الشَّفَنَحُ: العظيمُ الشفتين، وهذا ما يَزيدون فيه للتقبيح والتهويل، وإلا فالأصلُ: الشفَةُ»، ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج 3، ص 272. وقال في الشَّرَنْبَث وهو الغليظُ الكفّين، إن الأصل فيه الشرَث بمعنى: الغليظ الأصابع والكفّين، وزيدت فيه الزيادات للتقبيح (ج 3، ص 273). ومن ذلك قوله في الطاء (ج 3، ص 457): «الطَّنَفْحُ وهو السَّمين، وهذا إنما هو تهويلٌ وتقبيح، والزائدُ فيه اللامُ والنون». وقال في المُعَلْهَج بمعنى الرجلُ اللّئيم (ج 4، ص 357): «وهذا إن كان صحيحًا فالهاءُ فيه زائدةٌ لما قلناه إنهم يَزيدون في الحروف من الكلمة تعظيمًا للشيء وتهويلا وتقبيحا، وإنما هو من العِلْج». وقال في حرف العين (ج 4، ص 372): «العَقَنْباةُ: الداهيةُ من العِقبان... وهذا مما زيدت فيه الزوائدُ تهويلًا وتفخيمًا... إنما أصلُها: عُقابٌ». وقال في الجيش «العَرَمرَم» إن أصله «عَرِم أو عُرام» وزيدت فيه الراءُ والميم للتفخيم (ج 4، ص 373).

(80) قال ابن فارس في حرف الخاء 254/ 2 من **المقاييس**: «ومما اشتُقَّ اشتقاقًا قولُهم للثقيل الوَخِم القبيح الفَحَج: خَفَنْجَل، وهذا إنما هو من الخَفَج، وقد مضى، لأنهم إذا أرادوا تشنيعًا وتقبيحًا زادوا في الاسم»، وقال في حرف العين (ج 4، ص 463): «العِجْلِزَةُ: الفرَسُ الشديدُ الخَلْقِ. وقد نصَّ الخليلُ في ذلك على شيء، فقال: اشتقاقُ هذا النعت من جَلْزِ الخَلْق (...) فقد أعلَمَك أن العينَ فيه زائدة».

(81) حَظَلَ مَشيَه: كفَّ بعضَه فكان كمن أصابَه عَرَجٌ. ومنه قولُ الشاعر: (فهو يَمشي حَظَلانًا كالنَّقِرْ) أي كالكَبْشِ الذي التوَى عِرقٌ في عُرقوبَيه فهو يكفُّ بعضَ مَشيِه (ابن منظور، **لسان العرب**).

(82) لَذِمَ بالمكان: لزمه وثبتَ فيه وأقام.

(83) بَجَمَ بَجْمًا: سكَتَ من عِيٍّ أو فزَع أو هيبة.

(84) ومن أمثلة هذا النوع التي ذكرتها القواميسُ: سُتْهُم للعظيم الإسْت، والشَّدقُم للعظيم الشِّدق، والفُسْحُم للواسع الصدر، وكلها مما زيدت فيه الميمُ للمبالغة كما زيدت مع الألف في «هَيْلَ» فأصبحت: هَيْلَمان (يقولون: جاءَ بالهَيْل والهَيْلَمان أي بالمال الكثير). وقد تُزاد الميمُ في بعض الكلمات للتأكيد كما في: جَذْعَم وجَذْعَمة بمعنى حَديث السّنّ، وفي ابنُم بمعنى: ابن.

(85) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج 2، ص 143.

(86) المرجع نفسه، ج 1، ص 328.

(87) المرجع نفسه، ج 3، ص 337.

(88) اقترح محمد مفتاح في: «**ولكم في المفردات حياة**» مثلًا أن تكون كلمة زُرْقُم التي جعلها ابنُ فارس من (زرق+ م)، منحوتة من: زرق + قتَم (امتزاج الزُّرقة بالسواد). وأن تكون: (ضَيفَن) منحوتة من: ضَيف + طَيف، لكن في هذا الاقتراح الأخير لا نجد للنون أثرًا، مع أن المشكلة كلها هي في وجود هذه النون، ما سببه؟ أما النحاةُ والقاموسيون القدامى فمتّفقون على أن «زُرقُم» من «زرق» بزيادة الميم، و«ضَيْفن» من «ضيف» بزيادة النون.

(89) المرجع نفسه، ج 1، ص 512.

(90) المرجع نفسه،ج 1، ص 509.

(91) قد يذهب بعضُهم كما فعل ابن فارس إلى ترتيب «زلزل» و«صرصر» ونحوهما من الرباعي المضاعف (أو المكرّر) تحت «زَلَّ» و«صَرَّ» وهما من الثلاثي الناشئ عن تكرار الحرف الأخير، وهذا لا معنى له في القاموس الاشتقاقي، لأن «زلزل» هي عبارة عن «زلْ+ زَلْ» فلاعلاقة لها بـ «زَلَّ» التي مادتها الاشتقاقية هي «زَلل» أي «زَلْ + ل»، وكذلك «صرصر» لا علاقة لها بـ «صرَّ» الناشئة عن «صَرْ + ر».

(92) يُنظر على سبيل المثال: ابن عصفور الإشبيلي، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، ج 1، ص 301.

(93) ابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة (حلب: 1973)، ص 65.

(94) يُنظر: محمد المبارك، **فقه اللغة وخصائص العربية**، ط 3 (بيروت: دار الفكر، 1968)، ص 98، والفكرة منقولة عن جرجي زيدان في: **الفلسفة اللغوية**.

(95) **فصول في فقه اللغة**، ص 270.

(96) السيوطي، **المزهر**، ج 1، ص 485، نقلًا عن أبي حيان، في: **شرح التسهيل**.

(97) مع أن ابن فارس نفسه كان يعتبر النحت من الاشتقاق، وكذلك المزيد بحرف أو أكثر كما تقدَّم. وقد وردت له في ذلك إشاراتٌ كثيرة في الـ **مقاييس**، فقد كان مثلًا يميّز بين الكلمات الناشئة عن عملية النحت أو زيادة حروف وبين الموضوعة وضعًا، بكون الأولى مشتقّة والثانية غير مشتقة. فيقول في باب الجيم، بعد أن أورد جملة من الألفاظ المنحوتة: «فهذا ما جاء على المقاييس الصحيحة، ومما وُضِع وضعًا ولم أعرف له اشتقاقًا: المُجْلَنْظِيُّ ...الخ». وقال في حرف الحاء بعد أن أورد ألفاظا من الرباعي والخماسي الموضوعين غير المنحوتين: «والأصل في هذه الأبواب أن كل ما لم يصح وجهُه من الاشتقاق الذي نذكره فمنظورٌ فيه إلا ما رواه الأكابرُ الثِّقاتُ». وقال في باب الخاء: «خَرْدَلْتُ اللحمَ: قَطَّعتُه وفرَّقته... وهو موضوعٌ من غير اشتقاق». وقال أيضًا في الباب نفسه: «ومما وُضِع وضعًا وقد يجوز أن يكون عند غيرنا مشتقًّا: رجلٌ مُخَضرَمُ الحسَب: وهو الدعيُّ». وقال في باب الدال «فمن المشتقّ المنحوت: الدُلَمِصُ والدُّمَلِصُ..»، يُنظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج 2، ص 337.

(98) يُنسَب هذا المصطلح إلى الشيخ عبد الله أمين الذي أطلقه على النحت، وكان محمود شكري الألوسي قد سماه: الاشتقاق الأكبر، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

(99) قام الأستاذ رمسيس جرجس بإحصاء عدد المَنحوتات في العربية قديمًا وحَصَرَها في لائحة من 103 كلمة. وعلَّق وجيه السمّان في بحث له عن النحت منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، على هذا الجرد بالقول: «ومهما تحرَّينا في الكتب عن منحوتات قديمة غيرها لا نكاد نصل بالعدد الإجمالي إلى مئتين». يُنظر: يوسف الوغليسي، «الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغوية المعاصرة»، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، العدد 74 (2008).

(100) عبد العزيز، **النحت في اللغة**، ص 61 وما بعدها.

(101) المرجع نفسه، ص 64.

(102) المرجع نفسه.

(103) وممن انتقدوا البعلبكي في هذه الطريقة التي استعملها في نحت الألفاظ العربية، طالب عبد الرحمن، **دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة العربية** (صنعاء: 2005)، ص 117 وما بعدها.

(104) المرجع نفسه، ص 66.

(105) ذكر محمد حسن عبد العزيز في كتابه المتقدِّم عن النحت أنه لم يجد في حوالي 20 ألف مصطلح أقرّها المجمعُ ونشرها في عشرة قواميس (منها: **معجم الجيولوجيا، المعجم الجغرافي، معجم المصطلحات الطبية، معجم الكيمياء والصيدلة، معجم علم النفس والتربية، المعجم الفلسفي، معجم الهيدرولوجيا، معجم ألفاظ الحضارة الحديثة**..)، كلمة واحدة منحوتة. وقال أيضًا إن أحد الباحثين قد فحص بدوره ما يقرب من أحد عشر ألف مصطلح وردت في القواميس الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب، فوجد أن عدد المنحوت فيها لا يزيد عن كلمتين فقط.

(106) وإن كانت النسبة إلى المركب قد استقرَّت فيما بعد على أن تكون لأحد لفظَيه وإسقاط الآخر، فيقال في نحو: عبد الدار، وعبد القادر، وعبد الصادق: الداري، القادري، الصادقي... وقد اختصروا أحيانًا «عبد شمس»، وهو اسم قبيلة عربية مشهورة، فقالوا: عَبْشَمس أو عَبُشَمس، وفسَّر أبو عمرو بن العلاء ذلك تفسيرًا غريبًا فقال إن أصلها: عَبُّ شَمسٍ بمعنى: ضوءُ شَمس (يُنظر: **الصحاح**)، وقيل لُعابُها كما في **اللسان**. وقال ابنُ الأعرابي إن أصلها: «عَبْءُ شَمسٍ» بالهمز بمعنى: عِدْلُها أو نَظيرُها (يُنظر: السيوطي، **المزهر**، ج 1، ص 484). والمسألة أبسطُ من ذلك بكثير. إنها مجرد اختصار بسبب كثرة الاستعمال والتكرار. والمعروف في اللهجات العربية الحديثة أنهم يقولون «عَبْقادر» اختصارًا لعبد القادر، بل قد يذهبون في الاختصار إلى أبعد من ذلك فيقولون في: عبد الله، وعبد الرحمن ونحوهما: عَبدُو، أو عبدُه، أو عَبُّو، كما في المغرب. وهذا ما أُشيرَ إليه إشارةً خاطفة في **اللسان** حين قال: «وقد قيلَ: عَبُ الشَّمسِ، فحذَفوا لكثرة الاستعمال».

(107) من الأُسر المغربية المشهورة أسرة: المُومِني، وتُنطق بتسهيل الهمزة. وتستعمل «المومني» أيضًا نسبة إلى «عين مومن» وهو اسم يُطلق على عدة مناطق، وأسرة (العبدلاويّ) نسبة إلى (عبد الله) بعد تحويل الهاء في (الله) إلى واو.

(108) نهاد الموسى، **النحت في اللغة العربية** (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984)، ص 67.

(109) وبعضُهم يسمّيها: **أوائليات نحتية** في مقابل: أوائِليّات صوتية: acrophone (انظر: الفاسي: **معجم المصطلحات اللسانية**)، أو يسميها: **المختصر الرمزي الأوائلي** (انظر: عبد الحميد الأقطش: **توليد الألفاظ بالمختصر الرمزي الأوائلي في اللغة العربية**، مجلة جامعة أربد الأهلية). وقد يسمى: **النَّحت الهجائي أو الاستهلالي**.

أما مصطلحَا sigle وacronyme فلا يختلفان إلا في جزئيات بسيطة. فكلاهما يُطلق على الكلمة المكوَّنة من مجموع الحروف الأوائل في اسم مركَّب من عدة كلمات، إلا أن المصطلح الأول قد يُخصَّص للحالة التي يتمُّ فيها تهجيةُ حروف هذه الكلمة (أي نطقها على شكل حروف مقَطَّعةً) مثل «PDF»، التي تُنطَقُ: «بي دي إِف»، فإن عُومِلت في النطق معاملةَ سائر الكلمات العادية (أي تمَّ نُطقُها حسب مقاطعها مثل: unesco: يونيسكو) أُطلِقَ عليها إذ ذاك اسم: «acronym/acronyme». وهناك معنى آخر زائدٌ في المصطلح الثاني، إذ يُطلق أيضًا على الكلمة المنحوتة من كلمتين أو أكثر بالجمع بين مقاطعها الأولى (عوض حروفها الأولى)، والمثال: «Benelux» (= اتحاد دُول البينيلوكس) المكوَّنة من المقاطع الأولى للكلمات الثلاث: Belgique, Nederland, Lyxemburg. وقد يُستعمَل لفظُ acronyme مرادِفًا لمصطلحين آخرين هما: mot-valise أو: mot porte-manteau، وهي الكلمة المنحوتة من كلمتين أو أكثر دونما اعتبار لموقع الجزء المقتَطَع من كل كلمة، والمثال: alicament المقتَطعة من: aliment + médicament.

(110) تعتبر فرنسا أكثر البلدان الأوروبية والغربية عمومًا استخدامًا لهذا النوع من المُختزَلات، إذ بلغ عددُها سنة 2010 حوالي 14000 مختزَلة أو أوائلية معروفة. يُنظر: Michel Lafay, *Petit dictionnaires des sigles et des acronymes* (2010).

(111) اشتقوا في الفرنسية من: ONU لفظ: onusien,enne، ومن: CGT لفظَ: cégitiste، ومن: CAPES = (Certificat d'aptitude à l'enseignement secondaire) اشتقوا: capétien، ومن(ENA) = (Ecole nationale d'administration)اشتقّوا: énarque ...الخ.

(112) يُنظر: أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، و**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ط 2 (بيروت: دار المشرق، 2001).

(113) يُنظر: Maurice Grevisse, *Le Bon usage: Grammaire française avec des remarques sur la langue française d'aujourd'hui*, 11ème éd. (Paris: Ed. Duculot, 1980), p. 93.

ويقول بيير غيرو إن هذا النوع من ترخيم الكلمات كان غريبًا تمامًا عن اللغة الفرنسية، فلم يُعرف فيها قبل بداية القرن التاسع عشر، وفي الكلام الشعبي L'argot للمُجرمين والأشرار (وكأنه نوع من الرموز المستعمَلة بينهم)، فيقولون مثلًا: d'acc, diame, mac في: d'accord, diamant, maquereau. ثم اتَّسع الاستعمال وانتشَر، فدخل إلى اللغة المشترَكة مع نهاية ذلك القرن، يُنظر: Pierre Guiraud, *L'étymologie*, Que sais-je?, 4ème éd. (Paris: Presses universitaires de France, 1979; [1964]), p. 94.

والمستفاد من كلامه في موضع آخر من الكتاب (ص 43) أن ترخيم الكلمات واقتطاع شطر منها، يأتي في البداية من كثرة استخدام هذه الكلمات على المستوى الشعبي وألسنة العامة، وبعد ذلك ينتقل إلى المستوى الأعلى وهو اللغة الأدبية أو الفصيحة.

(114) في قاموس **روبير الكبير** مثلًا، نجد من هذا النوع كلمات كثيرة، مثل:

métro, tram, fax,bus,fac, labo, restau …

(115) مثل: faxer من: fax.

(116) يُنظر في الأمثلة الأربعة الأخيرة: **الكتاب** لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون (بيروت: [د. ت.])، ج 2، ص 256-258. وقد أتى بشواهد شعرية على ذلك، مما قد يجعل سبَبَ وجودها راجعًا للضرورة الشعرية.

(117) يمكن إدخال المثالين الأخيرين ضمن التراكيب المؤوَّلة بالأحوال، فتقدير: أيدي سبإ: متفرِّقين، وضربة لازب: لازِمة.

(118) قد يدخلون هذين التركيبين ونحوهما تحت المَزجي، والأنسب أن يُصنَّف مثلُ هذا تحت ما يسمى: تركيب الأحوال أو التركيب الحالي باعتبار ما تؤوَّل به من معنى. فمعنى: شَذَرَ مَذَر (متفرّقين)، وبيتَ بيتَ (متلاصِقين).

(119) الأَديدُ: من الأَدّ وهو القوة، والأَنيح من أَنَحَ يَأنِحُ بمعنى زَفَرَ، ولكن الأَديد والأنيح لا يُستعملان إلا في تركيب الإتباع ولا يأتيان مفردَين، كما يقول أبو الطيب اللغوي في كتاب **الإتباع**.

(120) يُنظر: محمد عزيز الحبابي، **مصطلحات فلسفية** (الدار البيضاء: [د.ت.]).

(121) هذه الكلمات في الحقيقة ليست سوى نقل حرفي لمركَّبات أجنبية: عربسات: arabsat =arabe+satelite (القمر العربي الصناعي)، نيل سات: Nilesat =Nile Satelite (قمر النِّيل الصناعي)، طنجة ميد: Tanger med = Tanger Méditerranée (طنجة المتوسِّط).

(122) من الأفضل أن تُكتَب هذه الكلمة في العربية بكسر الدال في شطرها الأول باعتبار أن أصلها «هندي أوروبي»، وليس على طريقة الإلصاق الأوروبية «Ind+o+européen» المركَّبة من «هند + أو (الدالة على الإلصاق) + أوروبي. وأنا شخصيًا أفضل كتابتَها بصيغة أكثر اختصارًا: (هنْدِروبيّ)». وكذلك كلمة «هندِسْتان» وما ماثَلَها على اعتبار أنها مركبة من «هندي + استان» خلافًا لطريقة الكتابة الأوروبية: هندوستان (Hindoustan) المكونة من «Hind + o + stan».

(123) فرقة من المتشكِّكين تُنكِر العلم بثبوت الشيء ولا ثبوته. يُنظر: علي بن محمد الجرجاني، **التعريفات**.

(124) انظر طائفة من هذه الألفاظ في: **مفاتيح العلوم** للخوارزمي، و**الفهرست** لابن النديم.

(125) ففي البداية نقلوا الكلمات الآتية: automobile, autoroute, autobus، وغيرها نقلًا حرفيًا، فكتبوا: أوطوموبيل/ طومبيل، أوطوروت، أوطوبيس (طوبيس)، ...الخ، ثم ترجمت في مرحلة لاحقة إلى: سيارة، طريق سَيّار، حافلة ...الخ.

(126) تُكتَب هذه الكلمة عادةً في العربية المعاصرة بالألف بعد الطاء (طَاكْسي) مع تسكين الكاف، وهذا مخالفٌ لقاعدة إملائية وصوتية معروفة في اللغة العربية وهي منع التقاء ساكنين في كلمة عربية، فإن اجتمعا حُذِف الساكنُ الأول (إذا اجتمع ساكنان فاحذِف ما سبَق)، إلا في حالات منصوص عليها بأمثلتها وأحكامها (مثل: احمارَّ، اصفارَّ..). وقد يُلجأ إلى تحريك الساكن الثاني ضرورة لتفادي التقاء الساكنين بأن يُقال مثلا: طاكِسِي عوض (طاكْسي). وقد اضطررنا لذلك أحيانًا..

(127) جعل محمد الأنطاكي في كتابه: **الموجز في فقه اللغة**، المعرَّب جزءًا من أقسام الدخيل وهي عنده ثلاثة: المعرَّب (ما عُرِّب قديمًا)، والمولَّد (ما عُرِّب بعد عصر الاحتجاج)، والمُحدَث العامّي (ما عُرِّب في العصر الحديث). وفي هذا التقسيم ومصطلحاته نظر.

(128) قال: «بابُ ما أُعرِبَ من الأعجمية: اعلَم أنهم مما يُغيِّرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتَّة. فربما ألحقُوه ببناء كلامهم، وربما لم يُلحقُوه.

فأما ما ألحَقُوه ببناء كلامهم فدِرْهَمٌ ألحقُوه ببناء هِجْرَع، وبَهرَج ألحقُوه بسَلْهَب، ودينار ألحقوه بدِيماس، ودِيباجٌ ألحقوه به كذلك. وقالوا: إسحاقٌ ألحقوه بإعصار، ويعقوب ألحقوه بيَربوع، وجَورَب ألحقوه بفَوعَل، وقالوا: آجُورٌ فألحقُوهُ بعاقُول (...).

وربما تركوا الاسمَ على حاله إذا كانت حروفُه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن، نحو: خُراسان، وخُرَّم، والكُركُم.

وربما غيَّروا الحرفَ الذي ليس من حروفهم ولم يغيِّروه عن بِنائه في الفارسية نحو: فِرِند، وبَقَم، وآجُرٌّ، وجُربُز...»، انظر: **الكتاب** 302/ 1.

(129) انظر بحثًا لمحمود السيد تحت عنوان: **العربيزي ظاهرة خطرة على لغتنا العربية**. مجلة **التعريب** (دمشق)، العدد 49 (2015).

(130) انظر مزيدًا من التفاصيل حول هذه النقطة في كتابنا: **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية** (2013)، وكتابنا: **لغة الأمة ولغة الأم** (2014م).

الفصل الثاني
التوليد الدَّلالي (المجاز وأهمّيته في تنمية المعجم)

التوليد في المعجم لا يتم بإحداث ألفاظ جديدة فحسب، ولكنه يحدث أيضًا باشتقاق معانٍ جديدة من أخرى سابِقة. فإذا كانت كلمة عين تدلُّ على معانٍ كثيرة، فمن المفترَض أن يكون أقدمها وجودًا هو دلالتُها على الجارحة الباصِرة[131]، باعتبار أن المعنى الحِسّي للكلمات أسبَقُ في الظهور من المعنى العَقلي المُجرَّد، وأن الألفاظ الخاصة بأعضاء جسم الإنسان أقدم وجودًا وأَشَدُّ تمكُّنًا من غيرها. ومن هذا المعنى الأوَّلي للكلمة تولَّدت بقيةُ المعاني الأخرى، وتناسَل بعضُها من بعض. وهكذا صار المجالُ الدلالي للكلمة يتوسَّع بمرور الوقت شيئًا فشيئًا، فأصبحت تدلُّ على يُنبوعُ الماء، والمال، والذهَب والفضة، والشيء نفسه، والشخص المتميِّز أو البارز (ضمن أفراد القبيلة أو المجتمع)، والجاسوس، والحَسَد، والثُّقب (عين الإبرة)، وحرفٍ من حروف المعجم، وغير ذلك من المعاني التي قارب عددُها الثلاثين، إضافة إلى حوالي مئة وخمسين عبارةً من العبارات الاصطلاحية والتراكيب المَسكوكة[132] التي دخلت هذه الكلمة في تكوينها.

وهناك طرُقٌ ووسائل مختلفة تستعملُها اللغةُ لتوليد معاني ألفاظها، وتغيير بعضها توسيعًا وتضييقًا، أو نقلها من مجال إلى آخر، مما يؤدي في النهاية إلى إغناء المعجم وتطوير اللغة وتجديد أساليب التعبير. ويعتبر المجازُ في أوسع معانيه (وأهمُّها المجاز المرسَل والاستعارة) أقوى هذه الوسائل والآليات المستخدمة وأكثرَها خطرًا وتأثيرًا. فهو بمثابة الشَّرْيان الذي يُغذّي المعجم ويُجدِّد دماءَ اللغة باستمرار، وآليةٌ يُعادُ بها توظيفُ اللفظ توظيفًا جديدًا ليدلَّ على معنىً لم يكن يؤدّيه في وضعه الأول، أو شَحنه «بطاقةٍ جديدة من الدَّلالات لتوسيع مجال استخدامه في أغراضٍ شتَّى لم يكن يُؤدّيها من قبلُ. ذلك أن الألفاظ – كما قالوا – مُتناهِيَةٌ والمعاني غيرُ مُتناهِيَةٍ، فلهذا تلجأُ اللغةُ إليه اقتصادًا في الألفاظ، أي استغناءً بالموجود منها عن إحداثِ ألفاظ جديدة يُحتاجُ إليها، وقد يُفَسَّرُ ذلك بالاقتصاد اللغوي»[133]. ومن المعروف، أن آثار المجاز القوية في تغيير دلالات الألفاظ وتطوُّر معانيها، تظهر وتتجلَّى في صور وأشكال كثيرة، كتوسيع دلالة الألفاظ وتضييقها أو تقييدها، أو تحويلها من العموم إلى الخصوص أو العكس، ومن الجزء إلى الكلّ أو العكس، ومن الظرف إلى المظروف أو الحالِّ إلى المَحلّ أو العكس، ومن السبَب إلى المُسَبَّب أو العكس، ومن اللازِمية إلى المَلزومية أو العكس، إلى غير ذلك من الصور والحالات الكثيرة المفصَّلة في كتُب البلاغة العربية[134] وعلم الدلالة.

وإذا جازَ لنا أن نعتبر الحقيقة – في مجال الألفاظ – هي استعمالَها الأول، والمجازَ هو الاستعمال الثاني لها (وقد يكون الثالثَ أو الرابعَ، أو أكثر من ذلك)، كان علينا أن نعتبر جُزءًا كبيرًا من الألفاظ الشرعية والعُرفية التي نظَر إليها علماء السلَف على أنها فروعٌ للحقيقة (التي قسَّموها إلى حقيقة شرعية وحقيقة عُرفية، والعُرفية إلى عامة وخاصة أي: اصطلاحية)، هي في الواقع ألفاظٌ مَجازيةٌ في أصلها نُزِّلت مع مرور الوقت وطول الاستعمال منزِلةَ الحقيقة. فلفظُ «صلاة» كان في وضعه الأول يدلُّ على الدعاء، ثم تَجَوَّزوا فاستعملوه في العهد الإسلامي للدلالة على عبادة مخصوصة، لأن الدعاء جزءٌ من الصلاة. وكذلك الأمر في لفظ «نَصْب» في العُرف النحوي الخاص، و«دابّة» في العُرف اللغوي العام، وهلمَّ جرّا. ويمكن أن نخلُص إلى أمرٍ أصبحت معالمُه واضحةً من خلال النقاش الطويل الذي دار بين علماء المسلمين على اختلاف تخصُّصاتهم بلاغيّين وأصوليّين ولغويّين وغيرهم، وهو أن ما يُنعَتُ أحيانًا بأنه حقيقةُ لفظٍ من الألفاظ في مرحلة من تاريخ اللغة واستِعمالها، قد لا يكون إلا مجازًا بالنسبة لحقيقة أخرى سابقةٍ لتلك المرحلة ولذلك الاستعمال. أو بعبارةٍ أخرى: إن أكثر الألفاظ التي يُنظَرُ إليها، من زاويةٍ معيّنة، على أنها حقيقة، هي على خلاف ذلك إذا نُظِرَ إليها من زاوية التطوّر اللغوي الذي يقوم فيه المجازُ بدور لا يُستَهانُ به في عملية التحوُّل المستمرّ للمعاني والدلالات بإعادة شَحنِ الألفاظ المستعمَلة وتجديد توظيفها ونَقلها من حقل مفهومي إلى آخر مُجاوِر تدريجيًا إلى أن تبتعد عن حقلها الأصلي وينقطع – أو يكاد – الرابطُ الذي يصل بدايتَها بنهايتها. وهذا – في نظري – هو سرُّ اختلاف القُدماء من الناحية اللغوية[135]، بين من يَجزم بأن لغةَ العرب أغلبُها مجازٌ، وبين من يَجزِم بعكس ذلك. فقد كان ابنُ جنّي على رأس الفريق الأول حتى نَعَتَه الزَّركشي وغيرُه بالمبالغة[136]، وكان الإسفراييني على رأس الفريق الثاني حتى تهكَّمَ منه الشَّوْكاني في **إرشاد الفُحول** ونَعتَه بقِلة الاطِّلاع على لغة العرب، ووصَفَ تَعليلاته بـ «العليلة». وكان السيوطي والآمدي وغيرُهما قد حاوَلوا أن يُزيلوا بعضَ التناقُض الذي قد يتبادر للذهن حول إطلاق القدامى صفةَ الحقيقة على الألفاظ الشرعية والعُرفية، بينما هي في واقع الأمر منقولةٌ ومُتَجَوَّزٌ بها عن أصل سابق ووضع متقدِّم، وما نشأ عن ذلك من سُوءِ فهم ونقاش طويل أصبح يبدو عقيمًا في بعض الحالات[137].

وما نريد استخلاصه من خلافات القدماء فيما يخصُّ موضوعنا اللغوي المعجمي، هو أن القائلين بالمذهب الأول يُلاحِظون ما عرفته العربيةُ من تطوُّر في دلالات ألفاظها، ويُفسِّرون كثيرًا من مظاهر هذا التطوُّر بالمجاز. فالذي يحدُثُ لكثيرٍ من الألفاظ هو أنها بعد أن يَسُود استعمالُها على وضع مألوفٍ من الأوضاع الدلالية، يَأتي عليها حينٌ من الدهر فيُتَجَوَّز بها إلى معانٍ قريبةٍ من المعاني الأولى، يَسهُل رَبطُها بها واستِحضارُ العلاقة بينها عن طريق القَرائن المختلفة. ثم يأتي حينٌ آخر فإذا بها قد استَقَرَّت على هذا الوضع الآخر، واعتَرَف بها المجتمَعُ اللغوي فاكتَسَبت فيه «حَقَّ المُواطَنة» من غير اتِّكاءٍ على المعنى الأول أو حاجةٍ إلى الاستِظلال به، فيقع منها الاشتقاقُ والتوليدُ، ويُتَجَوَّزُ بها من جديد. وهكذا تَمضي اللغةُ في هذه الحركة وهذا التطوّر المُعتاد من مرحلة

إلى مرحلة، لا تكاد تَطمئِنُّ على وضع حتى تنتقل إلى وضع آخر[138]. ولذلك قال أحدُ الباحثين المعاصرين وهو يتحدَّث عن الاستِعارة – وهي نوعٌ من المَجاز– «اللغةُ مَقبرةُ الاستِعارات المَيِّتة، لا يَملكُ مِفتاحَها إلا العُلماءُ المتبَحِّرون والمُغرَمون باللغة»[139]. وقال آخر: «إن الحقيقة لا تهمُّ، لأن وسيلةَ الاقتراب الوحيدة منها، هي الاستعارة. فالاستِعارتُ ذاتُ أهمية وتأثير، لأنها هي الحقيقة. ومما يدعو للأسف، ليس هناك – إذا استعَرنا قولَ والاس ستيفنز (Wallace Stevens) – شيءٌ كاستعارة الاستعارة»[140]. وهذا شبيهٌ إلى حدّ ما بما سبَق أن عبَّرَ عنه الفيلسوفُ الألماني نيتشه حين تساءل مع نفسه قائلًا: «ما هي الحقيقة؟». ثم ما لبثَ أن أجابَ: «إنها سَحابةٌ جَثّاءُ متحرِّكةٌ من الاستِعارات والمَجازات المُرسَلة والتَّمثيلات. وباختصار: إنها مجموعةٌ من العلاقات الإنسانيةِ التي أبرَزَها وغيَّر مكانَها وزَيَّنَها الشعرُ والبلاغةُ، فظهرَت للناس بعد طول استعمالٍ ثابتةً وشَرعيةً ومُلزِمة. فالحقائقُ مجموعةٌ من الخُدَع نَسينا أنها كذلك. وهي ليست سوى استِعاراتٍ بَلِيَت (ابتُذِلَت) وفقَدت القُدرةَ على إثارة الإحساس. إنها عُملةٌ قد امّحَى وجهُها المَنقوشُ ولم تعد لهاَ قيمةٌ إلا باعتبار مَعدِنها الذي صِيغَتْ منه»[141].

وهذا الأساس الذي بنَى عليه عددٌ من اللغويّين – قدامى ومحدَثين – نظريَّتهم في التطوّر الدلالي المعجمي، هو الذي كان ابنُ فارس (ت 396هـ) قد رامَه في **مقاييس اللغة**، وهو قاموسٌ أصيلٌ في بابه ومنهجه ونظرته للتطور المعجمي الدلالي القائم على اشتقاق بعضِه من بعض. فقد حاولَ ردَّ مشتقات الجِذر المعجمي الواحد كلها إلى معنى واحدٍ يُعتقَد أنه الأصلُ الذي تجتمعُ فيه كلُّ المعاني الأخرى. فإن عجَزَ عن تجميع سائر المعاني في أصل وحيد، لجأ إذ ذاك إلى اعتبار المادة ذات أصلين اثنين، وقليلًا ما اضطُرَّ إلى الاعتراف بوجود أكثر من أصلين للمادة الواحدة. وهكذا وجدناه يحاول – مثلًا – الجمع في كتابه بين المعاني المختلفة لجذر «ك ف ر» بأن ردَّها إلى أصل واحد وهو السَّتْر والتغطية:

كَفَرَ دِرْعَه: غَطّاه بثوب.

المُكَفِّرُ: الرجلُ المُتَغَطّي بسلاحه.

الكافِرُ: مَغيبُ الشمس.

الكافِرُ: البَحرُ.

الكافِرُ: النهرُ العظيم.

الكافِر: الزارع.

المَكْفورُ: الرَّمادُ الذي غَطَّته الريحُ بالرِّمال.

الكُفْرُ: ضد الإيمان لأنه تغطيةٌ للحق وجُحودُه وسَترُه. والكافِر مأخوذ منه.

الكافورُ: كِمْءُ العِنَب قبل أن يُنَوِّر.

الكَفَرُ والكَفِراتُ: الثَّنايا من الجِبال.

الكَفْرُ: ما بَعُد من الأرض عن الناس.

ولو أخذنا المجاز في أوسع معانيه، ونظرنا إلى الكناية على أنها ضربٌ منه، بغضِّ النظر عن اصطلاحات البلاغيّين القدماء وكثرة تفريعاتهم، لوجدناها هي نفسها ذاتَ أثَر بالغ في توليد الدلالات وتخصيبها وإغناء المعجم، من نحو قولهم: كثير الرَّماد، طويل النِّجاد، ضَربةُ لازِب، عريضُ القَفا، قصيرُ النظَر، طاهرُ الثَّوب، نظيفُ اليد، على قدَم وساق، عالي الكَعب، صِفْر اليَدين، خاوي الوفاض، شَعرة معاوية، ألقى عَصا التَّسيار، غَضَّ عنه الطَّرفَ، كشَّر عن نابه، أمُّ القُرى، أُمُّ قَشعَم، أُمُّ المُؤمنين، أُمُّ الخبائث، وهلمَّ جرّا. وقولهم في العربية المعاصرة: يُغطِّي الشمسَ بالغربال، رفَعَ الرايةَ البيضاء، أظهرَ له العينَ الحمراء، كشَفَ عن قناعه، وضع العَصا في العجَلة، ثَقيلُ الدَّم، قتلَه بدم باردٍ، البابُ العالي، يَدور في حلَقة مُفرَغة، غطّى الشمس بالغربال، الشجرة التي تحجُبُ الغابةً ...الخ.

على أن الكنايات لا ينحصر دورُها في توليد المعاني للفظ أو التعبير الواحد فحسب، كما تعرضُها كُتُب البلاغة القديمة، وإنما قد تُصبح في حالات كثيرة أداةً لتنويع العبارات وتشقيق الأساليب اللفظية التي تُعبِّر عن المعنى الواحد. مثال ذلك قولُهم في موضوع حلول الشَّيب والكِبَر: عَرَضَت لفلانٍ فَتْرةٌ[142]، عَرضَ له ما يَمحو ذنوبَه، أَقمَرَ ليلُه، نَوَّرَ غُصنُ شبابه، لَجَّ الأُقحوانُ في بَنَفسَجه، بلَغَ ساحِلَ الحياة، شَمسُه على أطراف النَّخيل، جاءه النَّذيرُ، قَرَعَ ناجِذَ الحُلُم، ارتاضَ بِلجام الدَّهر، أدرَكَ زمانَ الحِنْكة، رفَضَ غُرَّةَ الصِّبا، لَبَّى دواعيَ الحِجَى ...الخ، وقولهم في موضوع حلول الموت بأحد الأشخاص: قَضى نَحبَه، انتهى أجلُه، استأثَرَ اللهُ به، أسعَدَه بجواره، نقلَه إلى دار رضوانه، لبَّى نداءَ ربه، التحقَ بالرَّفيق الأعلى، انتقَل إلى دار الحقّ، صارَ إلى عَفو الله، اغتالته يدُ المنية، اختطَفه الموتُ ...الخ. فالمعنى المِحوري أو الإجمالي واحد (ماتَ)، عُبِّر عنه بكنايات أي أساليب مختلفة. ولو استعرَضت بقيةَ الكنايات التي يلجأ إليها الكُتّابُ والأُدباءُ والشعراءُ وأربابُ القلَم عامةً، في مختلف المجالات، لتنويع أساليب تعبيرهم عن الفكرة الواحدة والمعنى الواحد بأكثر من طريقة، لوجدتَ في ذلك كلِّه غنىً وثراءً كبيرين لا حدود لهما، وإسهامًا في إحداث آلاف المعاني والدلالات، ومعها آلاف العبارات والتراكيب المتلازِمة أو المسكوكة.

والكناية تكون بألفاظ مفردة كما تكون بتراكيب وجُمل. والأمثلة على الحالة الثانية هي كما ذكرنا، وعلى الأولى استعمالهُم ألفاظًا كثيرة في الكناية عن المرأة وهي: النَّعجة، القارورة، القَلوص، الشاة، الحَرْث، العَتبَة، القَوصَرة، والقَيد، والظُّلّة، والجارة، والفِراش ...الخ[143]، وقولهم «الأبيَضان» كنايةً عن الماء والحِنْطة أو عن عِرقَي الوريد. ومنها استعمالُهم «الأسوَدان» كناية عن الماء واللبَن أو

التَّمر والماء[144]، و«الأحمَران» للذهَب والزَّعفَران أو اللحم والخمر، و«الأطيَبان» للأكل والنِّكاح، و«القَمَران» (الشمس والقَمر) ...الخ. ومنها بعضُ الألفاظ التي أُطلِقت ليراد بها ضد معناها كقولهم: الأبيض، كناية عن الأسود، والسَّليم كناية عن اللَّديغ، والبَصير كناية عن الأعمى، والمَفازة كناية عن المَهْلَكة ...الخ. ومنه أيضًا استعمالهم عدة ألفاظ في الكناية عن الكَنيف، منها: الكَنيف، والميضَأة، والمُتوَضَّأ، والحُشّ (وهو البُستان)، والمَطهَرة، والمُستَراح، والمَبْرَز، والمَذهب، والحَمّام، والمِرحاض، وبيت الماء، ودار الوضوء، وبيت الراحة ...الخ.

أما تصنيف القدماء للكناية بين مختلف الصور البلاغية الأخرى، فقد لخص **الإتقانُ** للسيوطي (ج 2/ 41) آراء العلماء فيه بقوله: «الكناية: وفيها أربعة مذاهب: **أحدها**: أنها حقيقة. قال ابن عبد السلام: وهو الظاهر لأنها استُعملت في ما وُضعت له، وأريد بها الدلالة على غيره. **الثاني**: أنها مجاز. **الثالث**: أنها لا حقيقة ولا مجاز، وإليه ذهب صاحب **التلخيص** لمنعه في المجاز أن يُراد المعنى الحقيقي مع المجازي وتجويزه ذلك فيها. **الرابع**: وهو اختيار تاج الدين السبكي، أنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، فإن استعملتَ اللفظَ في معناه [الذي وُضِع له] مرادًا منه لازم المعنى أيضًا فهو حقيقة، وإن لم يُرَد المعنى [الأصلي] وعُبِّرَ بالملزوم عن اللازم فهو مجاز لاستعماله في غير ما وضع له. **والحاصل أن الحقيقة منها أن يستعمل اللفظ فيما وضع له ليفيد غيرَ ما وضع له، والمجازُ منها أن يريد به غير موضوعه استعمالًا وإفادةً**».

وهذا الاختلاف الذي لخَّصه السيوطي إنما جاء نتيجة الالتباس الذي يحصل كثيرًا بوجود تداخُل بين الكناية والمجاز. ذلك أن أصحاب البلاغة العربية القديمة قد ميّزوا بين المجاز والكناية بأن اشترطوا في الأول وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي (الحقيقي أو الحرفي)، ولم يشترطوا وجودَها في الكناية. فالمجاز عندهم هو «اللفظ الذي استُعمل في غير ما وُضِع له اصطلاحًا في التخاطب لعلاقة بين المعنى الأول والثاني مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي»[145]. وقَيدُ القرينة هنا جيءَ به احترازًا من الكناية. فأنت عندما تقول «فلان كثير الرَّماد» لا تريد كثرة الرَّماد على الحقيقة ولكن تريد ما يلزَم عن وجود هذا الرماد الكثير وهو إكرامُ الضيف. وهذه الجملة في نهاية الأمر ما هي إلا تعبيرٌ مجازي عن «الكَرَم»، وهي أبلغ من قولك «فلانٌ كريمٌ». لكن هذا التعبير في حد ذاته يمكن أن يُراد به معناه الحرفي لا المجازي. فكلُّ الفَرق الموجود بين مصطلحي «المجاز» و«الكناية» عند البلاغيّين القدامى، هو أن العبارة في الأول تُفيد المجاز وحده، ولذلك ينبغي أن يأتي معها ما يؤكد أنها مجازية لا غير (وهو القرينة)، أما في الثاني فلها مفهومان: مقصودٌ، وهو المعنى المجازي: «الكرَم» وغير مقصود، وهو المعنى الحرفي «الرماد الكثير». ومن الأمثلة على ذلك أيضًا قولنا: «طالبَ الثّوّارُ برأس فُلان»، فالتعبير له وجهٌ كِنائيٌّ لأن المراد به: «طالبوا بالثأر من فلان، أو طالبوا إزاحتَه من منصبه، أو طالبوا بمحاسبته ومعاقبته ...الخ»، وله وجه مجازيٌّ لأن كلمة الرأس لم تُستعمل بمعناها الحقيقي وإنما المجازي والعلاقة جُزئيةٌ. فكلمة «رأس» أطلِقت على الجزء وأريد بها الشخصُ كلُّه برأسه وبقية جسده. ومن الأمثلة التوضيحية كذلك،

أن تقول: «فلانٌ يقدِّم رجلًا ويؤخِر أخرى»، فهذا التعبير كناية عن التردُّد لأنه بمثابة قولك: «فلانٌ متردِّد»، وهو في الوقت ذاته تعبير مجازي إذ استعيرت صورةُ الشخص الذي يُقدِّم رجلًا ويؤخّر رجلًا للتعبير عن الشخص المتردِّد الذي يُريد أن يُقدِم على شيءٍ ثم يتراجع عنه ويُكرِّر هذه العملية.

والخلاصة أن العبارات الكنائية تصبح ضربًا من المجاز، كلما أريد باستعمالها معناها المجازي الذي تكون له علاقة ما بمعناها الحرفي أو الأصلي، كعلاقة الجزء بالكل أو العكس، وعلاقة الشيء المُستعمَل بالمُستعمِل (دخلت الحافِلاتُ في إضراب)، أو علاقة المكان بساكنه (صرَّح البيتُ الأبيضُ بكذا)، أو علاقة المُنتَج بالمُنتِج (اشتريتُ فوردَ)، أي سيارة من إنتاج شركة فورد، إلى غير ذلك من العلاقات الأخرى سواء ما ذكره القدماء في كتب البلاغة (العموم والخصوص، الظرف والمظروف، علاقة اللزوم، علاقة السببية ...الخ)، أو ما أضافه المحدثون(146). وهذا التداخلُ بين الكناية والمجاز هو الذي جعل لايكوف وجونسُن يُدخِلان الكنايةَ ضمن الاستعارة التي هي صورة من صور المجاز، بل إنهما ليُصرِّحان بأنهما يعتبران «ما أطلقَ عليه البلاغيون التقليديون مجازًا مرسَلًا حالة كِنائيّة خاصة، وهي صورةٌ بلاغية يُعبِّر فيها الجزءُ عن الكل»(147)، كما في مثال: «ألقى الوزيرُ كلمةَ ترحيب»، والمراد: ألقى خطابًا. أو غير ذلك من الصور التي ذكراها.

وكذلك نجد عند تيرنس هوكس من الغربيّين المحدثين الذين حاولوا جعلَ الاستعارة أساسَ كل العمليات التي تؤدي إلى تحوّل مجازي للغة. فهو يقول: «إن الاستعارة عادةً ما تُدرَك على أنها الصيغةُ الأكثرُ جوهريةً للغة المجازية. واللغةُ المجازية هي اللغةُ التي لا تعني ما نقول». ومن ثمَّ جعل الكناية واحدة من الصور البلاغية الداخلة تحت هذا الأساس الاستعاري المجازي، فقال: «تسمّى الصّيَغُ المتنوِّعةُ من التحوّل بالصور الفنّية للكلام، أو العبارات المجازية، حيثُ تُحوَّرُ اللغةُ بعيدًا عن المعاني الحرفية واتجاهًا نحو المعاني المجازية، ويُنظَرُ للاستعارة على نحو عام، على أنها تَكشِفُ عن النَّمَط الأساسي للتحوُّل المُتَضَمَّن. ومن ثمَّ يمكن اعتبارُ هذا النمطَ هو الصورةُ الفنّية الجوهرية للكلام. إن الصور البلاغية الأخرى تُعنَى بأن تكون نسخةً مُعدَّلةً من النموذج الأصلي للاستعارة، وعلى وجه الخصوص التصنيفات الثلاثة الأساسية»، ويقصد بها: التشبيه، والمجاز المرسَل، والكناية التي «يتحوّل فيها اسمُ شيءٍ ما ليقوم مقامَ شيءٍ آخر ارتبَطَ به: (البيتُ الأبيض) كناية عن رئيس الولايات المتحدة، و(التاج) كناية عن الملك، وهكذا»(148).

على أنه يجب أن نفرِّق بين آليات التوليد الدلالي، وبين الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تغيير دلالات الألفاظ بتركها واستبدالها، أو توسيعها حينًا وتضييقها حينًا آخر، أو نقلها من مجال إلى آخر، ونحو ذلك من أوجه التحويل والتغيير.

فمن عوامل التحول الدلالي وأسبابه بغضّ النظر عن الآلية التي يتمُّ بها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: حالةَ الابتذال الناتِج عن كثرة دَوَران اللفظ واستعماله في معنىً من المعاني، فما يلبثُ أن

يَبلَى أو يُمَلّ ويُستَثقَل فيُولَد نفورًا منه أو حَساسيةَ معيَّنة نحوه، أو تصبح له إيحاءاتٌ سَلبية تقتضي تغييرَه والانتقالَ منه إلى لفظ آخر، كما يقع عادة للألفاظ ذات الإيحاءات الجنسية (خصوصًا في المجتمع المحافظ). فكلما شاعَ واحد منها وانفضَح أمرُه، وأصبح ذكرُه في بعض المقامات مَدعاةَ حَرَج وإزعاج، هُجِرَ واستُعيضَ عنه بلفظٍ آخر قريبٍ منه أو فيه خاصّيةٌ من خاصيّاته أو صفةٌ من صفاته تكون بمثابة القرينة الدالة عليه. ومن هنا كثر في المعجم العربي هذا النوعُ من الألفاظ التي تغيَّرت دلالاتُها لأسباب وظروف مختلفة يكشف عنها البحثُ في تطوُّرها التاريخي. وكذلك الشأن في بعض أسماء الأمراض الخبيثة والأمور المستقبَحة والقَذِرة عمومًا[149].

ومن المعلوم أن كثرة جَرَيان اللفظ الفصيح على ألسنة العامة، تؤدي إلى نفور فئة المثقَّفين والمتفصِّحين منه، إذ تعتبر تداوُلَه على هذا النحو إسفافًا به وحَطًّا من قيمته، فتنبُذُه وتتنازلُ عنه ترفُّعًا وتأنُّقًا رغم فصاحته وسلامته لغويًا. ومن جرّاء ذلك يتحوّل مستوى استخدامه من الفُصحى إلى العامّية، ولا ذنبَ له في إنزال مرتبته إلا أنه حين اشتهَر بين عامة الناس فَقدَ مكانَته عند الخاصة.

ويذكر أنطوان ماييه من عوامل التغيُّرات الدلالية، التغيُّر العميق في المفاهيم الذي يحدثُ بدوره نتيجة تغيُّرات اجتماعية أكثر عمقًا[150]. وهذا ما يقع عادة عند كل محطة من محطّات التحوُّل الكبرى في حياة الأمم والشعوب، دينيةً كانت أم سياسية أم اقتصادية أو اجتماعية وثقافية. فظهورُ الديانات السماوية في تاريخ الأمم – ومنها الإسلام على سبيل المثال – كان مقرونًا برُؤىً وتصوُّرات مختلفة عن المألوف، وتفسيرات لمعنى الحياة والوجود وما بعدهما، مما ينعكسُ على تصرُّفات الناس وسُلوكهم اليومي ويُغيِّر مفاهيمَهم ونظرَتهم للعالَم، وتُبنَى عليها أحكامُهم وشرائعُهم. وكلُّ هذا يحتاج إلى معجم جديد للتعبير عنه، أي إلى ألفاظ تُحدَثُ وتُولَّد وأخرى يُعادُ شَحنُها بدلالات وأبعادٍ وقِيَم جديدة.

وكان العالِم اللغوي السويسري شارل بالي (Ch. Bally) قد تحدَّث عن نوع من الاشتقاق سمّاه الاشتقاق الضِّمني (implicite)، وهو عبارة عن ضرب من ضروب التطوّر الدلالي، مثالُه أن الاسم قد يُعادُ توظيفُه فيصبح ضميرًا أو نعتًا أو غيرَ لك، والاسمُ المبهَم بدوره قد يعادُ توظيفُه توظيفًا جديدًا فيتحوَّل إلى علَم من الأعلام الشخصية، والعلَم قد يصبح اسمًا مبهمًا، والنعتُ قد يصبح اسمًا أو ظرفًا، والفعل قد يصبح اسمًا. وهلمَّ جرًا. وأما موريس غريفيس فقد أطلق على هذا النوع من الاشتقاق الدلالي اسم الاشتقاق غير الحقيقي أو الذي جاء على غير أصله[151] (impropre)، وذلك لأنه يستعمل الصيغة في غير مَقولتها الأصلية على نحو ما وضَّح بالي. فما كان في أصله فعلًا قد يصبح اسمًا كإطلاق: يَزيد، ويعيش على شخص معيَّن، وما كان اسمًا مُبهَمًا قد يتحوَّل إلى اسم علَم بذاته كإطلاق لفظ «كَلب» على اسم شخص أو قبيلة، وما كان أداةً قد يُصبح اسمًا متمكِّنًا مثل: «كَمْ» و«كيفَ» يتحوَّلان من أداتَي استِفهام إلى اسمين مُعرَبين معرَّفين

فيُقالَ: الكمُّ والكيفُ. وما كان في أصله صفةً ونعتًا قد يتحوَّل مع الزمن والاستعمال إلى اسم، وكثير من الأسماء المترادِفة في العربية هي في الأصل مجرد صفات لأشياء، منها الأسماء الكثيرة التي أصبحت تُطلق على الخمر، كالشَّمُول، والصَّهباء، والمُشَعشِعة، والعاتِق، والخَنْدَريس، والسُّلاف، والرَّحيق، والصَّبُوح، والغَدوق، وغيرها.

ومن الأمثلة أيضًا، أن ظهور الأشياء في أماكن ومواضع معيَّنة أو لها نوعٌ من الارتباط بها، يجعلها تحمل أسماءً مستمَدَّة من تلك الأمكِنة، ومنها أسماء كثير من الأدوات والآلات والنباتات والحيوانات والأدوية والمعادن والمصنوعات والمنسوجات والتوابل والبضائع التجارية وغيرها، بحسب الأوصاف التي تُعطى لها في كل مكان، وبحسب المنطقة التي يظهر فيها أو يُستورَدُ منها، أو يُصنَّع بها أو يُصدَّر إليها ...الخ. فلفظُ «شاش» لم يعد يدلُّ على اسم بلدة موجودة في المنطقة التي كانت تُعرف في التاريخ الإسلامي بما وراء النهر، فحسبُ، وإنما أيضًا على اسم ثوب جيِّد الصُّنع يُلَفُّ على الرؤوس في شكل عِمامة، كانَ يُجلَب منها. وكلمةُ بُرتُغال لم تعد تدلُّ على ذلك البلد الموجود في غرب شبه الجزيرة الإيبيرية، فحسب، وإنما أُضيفت إليها دلالةٌ أخرى في البيئة العربية الإسلامية. إذ صار لفظُ «برُتقال» – بعد إبدال الغين قافًا – يدلُّ على نوع معروف من الحوامض ظهر أولَ ما ظهر في تلك البلاد. وكان البرتغاليون قد جَلَبوه من جُزُر الهند الشرقية، وكان له في بلده الأصلي اسمٌ آخر. وكذلك كلمة «نَطرون» أصبح لها معنى معدنٍ معيَّن حين بدَأَ استخراجُه من منطقة في مصر معروفة بهذا الاسم، وإلا فهو معروف بـ «البَوْرَق» أيضًا في أمكنة أخرى. وربما كان العكس هو الصحيح، أي أن «وادي النَّطرون» في مصر هو الذي سُمِّيَ باسم هذه المادة المعدنية التي تُستخرَج منه. ومن المعروف أن اسم دِمَشق المدينة الشامية العريقة في القِدَم، أصبحت تُطلَق في اللغات الأوروبية ومنها الفرنسية (Damas) على نوع رفيع من الحرير أو القَزِّ لأنه كان يُجلَب منها، وعلى أسماء منسوجات ومصنوعات وأشياء أخرى. والظاهر أن كلمة «دِمَقْس» التي أصبحت في العربية القديمة تدلُّ على نوع من القَزِّ الجيِّد أو الدِّيباج[152]، جاءت نتيجة قلبٍ مكانيّ وقع في لفظ «دِمَسْق» التي تحوَّلت فيما بعدُ إلى «دِمَشْق» بالشين. والدليلُ عليه هو اسمُ المدينة في اللاتينية واليونانية (Damascus)[153]. ومن هذا القبيل ما وقع للفظ «bougie» الذي نُقِلَ في الفرنسية من الدلالة على اسم مدينة جزائرية معروفة (بِجاية)، إلى الدلالة على نوع من الشَّمع الجيّد كان الفرنسيون يَستوردونه منها. وكذلك لفظُ «fez» الذي نُقِل في الفرنسية وغيرها، من الدلالة على اسم المدينة المغربية المعروفة «فاس»، إلى الدلالة على نوع من أغطية الرأس، وهو الطّربوشُ الأحمر الذي كان يُصنَع فيها، ومنها يُصدَّر لبقية البلدان ...الخ، فكل هذه الأشياء – وغيرُها كثيرٌ جدًّا – أخذت أسماءَها من الأمكنة والمحلّات التي وُجِدت فيها، فإن تغيَّرت الأمكنة المرتبطة بها تغيَّرت أسماؤُها، وتغيَّرت معها دلالاتُها.

وهناك عوامل وأسبابٌ أخرى كثيرة وراء التحول الدلالي للألفاظ، لا نريد الإطالة فيها لكونها معروفة بشكل واضح في البحوث الخاصة بعلم الدلالة، وإنما نختم بمثال من نوع مختلف، وهو مسؤولية الأخطاء

الناتجة عن سوء الفهم لما يُسمَع أو يُنقَل، أو عن نقصٍ في اكتساب اللغة اكتسابًا مثاليًا صحيحًا ولا سيما عند الفرد الذي يستعمل لغةً غيرَ لغة أُمِّه. فهذا الأمرٍ ينتج عنه سوءُ استخدام الألفاظ في مكانها المناسِب ووضعُها في معانٍ غير معانيها الحقيقية. وحين يكثُر هذا الخطأ ويَشيع أمرُه، فإنه يأخذ مكانَ الاستعمال الأصلي ويحلّ محلَّهً بمعناه الجديد. ومن سوء الفهم أيضًا، ما يقع لبعض المترجمين الذي يتوهَّمون معنىً غير موجود في اللفظ أو التركيب الذي ينقلونه من لغة إلى أخرى، فتصبح دلالتُه في لغة الاستقبال غيرَ دلالته في لغة الإرسال.

(131) يؤيّد هذا ويؤكّده قولُ ابن فارس في **المقاييس**: «العين والياء أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على عُضوٍ به يُبصَر ويُنظَر ثم يُشتقُّ منه، والأصلُ في جميعه ما ذكرنا».

(132) أحصى مصطفى محمد صلاح في كتابه: **المعجم اللغوي المجازي**، سبعةً وعشرين معنى مجازيًا لكلمة «عين»، لكنه أهمل ذكر معنى آخر وهو «العين» بمعنى حرف من حروف المعجم. كما أتى على ذكر 148 تركيبٍ كلها من المجازات والمُتلازِمات والمسكوكات التي جعلت من هذه الكلمة بُؤرتَها الأساسَ، مما يدل على شدة خِصبها وثَرائها.

(133) عبد العلي الودغيري، **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي** (الرباط: منشورات عكاظ، 1989)، ص 213.

(134) تُدرجُها كتب البلاغة العربية عادةً تحت عنوان العلاقات بين المعاني الوضعية والمعاني المجازية.

(135) أقول من الناحية اللغوية، إذ كان هناك خلاف آخر من الناحية الدينية بين من يمنع المجاز في القرآن بصفة عامة ومن يُجيزه، وكذلك الأمر في نسبة بعض الصفات للذات الإلاهية كالسمع والبَصَر والاستواء على العرش، وبسط اليد ...الخ.

(136) كتب ابن جني في **الخصائص** 447/ 2-448: بابًا بعنوان: «باب في أن المجاز إذا كَثُرَ لحِقَ بالحقيقة»، قال فيه: «اعلَم أن أكثرَ اللغة مع تأمُّله مجازٌ لا حقيقة. وذلك عامةُ الأفعال نحو: قامَ زيدٌ، وقَعَدَ عمروٌ، وانطلَقَ بِشْرٌ، وجاءَ الصَّيفُ، وانهزَمَ الشتاءُ. ألا ترى أن الفعل يُفادُ منه معنى الجِنسية؟ فقولُكَ: 'قامَ زيدٌ' معناهُ: كان منه القيامُ أي هذا الجِنسُ من الفعلِ. ومعلومٌ أنه لم يكن منه جميعُ القيام، وكيف يكون ذلك وهو جِنسٌ، والجِنسُ يُطبِقُ جميعَ الماضي وجميعَ الحاضِر وجميعَ الآتي من الكائنات من كلِّ مَن وُجِدَ منه القيامُ. ومعلومٌ أنه لا يجتمعُ لإنسان واحد في وقتٍ واحد ولا في مئة ألف سنةٍ مُضاعفةٍ، القيامُ كلُّه الداخلُ تحت الوهم. هذا مُحالٌ عند كلّ ذي لُبٍّ. فإذا كان كذلك علمتَ أن 'قامَ زيدٌ' مجازٌ لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكُلِّ موضعَ البعض للاتّساع والمُبالغة، وتشبيهِ القليلِ بالكثير».

(137) يُنظر في الموضوع: الودغيري، **قضايا المعجم العربي**، ص 214.

(138) المرجع نفسه، ص 215-216.

(139) Claudine Normand, *Métaphore et concept* (Bruxelles: 1976), p. 24.

(140) تيرنس هوكس، **الاستعارة**، ترجمة عمرو زكريا عبد الله (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 110.

(141) J.Molino et autres «Problèmes de la métaphore,» *Langages*, no. 54 (1979).

(142) الفَتْرةُ في اللغة: الانكسار والضَّعف.

(143) يُنظر: أبو منصور الثعالبي، **النهاية في الكناية المعروف بالكناية والتعريض**، تحقيق فرج الحوار (سوسة، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 1995)، ص 13.

(144) وقد يُطلق اللفظ على الحَرَّة والليل، أو الماء والفَتّ أو الحيّة والعقرب. انظر **اللسان والقاموس**.

(145) جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق عبد المنعم خفاجي، ط 5 (بيروت: 1980)، ص 194.

(146) يُنظر: لايكوف وجونسُن، **الاستعارة التي نحيا بها**، ترجمة عبد المجيد جحفة، ص 53.

(147) المرجع نفسه.

(148) تيرنس هوكس: **الاستعارة**، ترجمة: عمرو زكريا عبد الله، ص: 13-14.

(149) من ذلك الكلمات الدالة على مكان التخلص من إفرازات الجسم: بيت الخلاء، بيت الراحة، دار الوضوء، بيت الماء، المَطهرة، الكنيف، المرحاض ...الخ. فالمعنى ينتقل من هذا اللفظ إلى آخر مع زيادة خصوصية تجعل الألفاظ غير متطابقة تمامًا فيما بينها تطابقًا تامًا وإن دلت على المعنى المشترك. إذ هناك دائمًا جُزَيْءٌ من المعنى مختلف.

(150) Antoine Meillet, «Comment les mots changent de sens?,» dans: *Linguistique historique et linguistique générale* (Paris: 1921), p. 242.

(151) قسَّم موريس غريفيس الاشتقاق (derivation) إلى حقيقي وغير حقيقي أو أصلي وغير أصلي (propre/impropre) وميَّز بينهما بكون الأول يتم عن طريق إضافة سابقة أو لاحقة إلى الجِذع أو الجِذر (حسب الفرنسية وما يشبهها من اللغات الإلصاقية)، أما الآخر فيتم بتحويل المعنى دون أن يطرأ على اللفظ أي تغيير، وإنما التغيير يكون متعلّقًا بالمعنى كما في الأمثلة المذكورة أعلاه. يُنظر: Maurice Grevisse, *Le Bon usage: Grammaire française avec des remarques sur la langue française d'aujourd'hui*, 11ème éd. (Paris: éd. Duculot, 1980), p. 93.

وتُراجع أيضًا: مقالة ج. باتيست مارسيليزي بعنوان **المعجم**، وقد قمنا بنقلها إلى العربية، وهي ملحقة بهذا الكتاب.

(152) جاء في معلقة امرئ القيس:

فَظَلَّ العَذارَى يَرتَمينَ بِلَحمها وشَحمٍ كَهُدّابِ الدِّمَقسِ المُفَتَّلِ

(153) في القواميس العربية القديمة: الدِّمَقسُ والدِّمَقْسُ والمِدَقْسُ والدِّمقاسُ: القَزُّ أو الإبريسَم، وقيل هو الدّيباج، وقيل الكَتّان. والثوبُ المُدَمقَسُ: المنسوج بالدِّمقس. أما (دِمشق) فيقولون إنها سُمِّيَت بذلك لأنها بُنِيَت على عَجَل فهي من دَمْشَقَ عمَله: أسرعَ فيه أو زيَّنَه. وفي القاموس أنها سُمِّيَت باسم بانيها وهو: دِمْشاقَ بنِ كَنْعانَ، أو دامَشْقَيوسَ. وأما القواميس التأثيلية الفرنسية فتردُّ اسم المدينة الشامية إلى أصل لاتيني إغريقي وهو: «دَمَسْقوس» (Damascus)، وحاول ميناج في قاموسه التأثيلي للفرنسية (ق17م) أن يُرجِع الأصل اللاتيني اليوناني بدوره إلى العبرية: «Damesek» (وهو موجود في لهجات سامية أخرى كالآرامية والأكدية، وكذلك في القِبطية القديمة)، ولكنه عجز عن تفسير سبب إطلاق هذا الاسم على المدينة التي يعود تاريخُها إلى عصور قديمة جدا. ومن الأقوال التي أوردها مع الشك في صحتها، ما نقَله عن المشارقة وهو أنها سُمِّيت باسم بانيها الذي كان يسمى «دامِسق العازر» (Dammesek Eliezer) وكان – كما قيل – في عهد النبي إبراهيم عليه السلام. وبغضّ النظر عن السبب القديم لتسميتها فإن دمشق، التي كانت لها في القديم صيغٌ كثيرة منها «دِمَسق» و«دِمَقس» ...الخ، عُرِفت منذ زمن بعيد أيضًا بكونها محطةً كبرى من محطات طريق الحرير وصناعته وتصديره. بجانب أشياء أخرى دقيقة الصنع ومُزَيَنة. والقواميس الأوروبية تنصُّ على أن اسم المدينة مرتبط بالحرير وببضائع ذات الصُّنع المُتقَن، كانت تُجلَب منها إلى أوروبا. وقد تحوَّل لفظُ «Damas» في الفرنسية من الدلالة على اسم علَم على المدينة المشهورة، إلى اسم عامٍّ (damas) يدلُّ على نوع جيد من الحرير المُشجَّر ومنسوجات من الصوف والكَتّان، ونوع من الإجّاص والعِنَب. ومن اسم تلك المدينة اشتقوا كلماتٍ كثيرة مثل:

damassade, damassé, damasquiné, damasquette.

الفصل الثالث
حالاتٌ أخرى

أدخلنا تحت هذا المبحث عددًا من الآليات التوليدية الأخرى ذات الطبيعة الخاصة ولها يَدٌ في تنمية المعجم بصفة من الصفات، إما لصعوبة إدراجها تحت التوليد اللفظي وحده أو الدلالي وحده، بسبب اختلاف أوضاعها وحالاتها وتأرجُحها بين هذا وذاك، وإما لأنها من المباحث التي تحتاج لمناقشة قد تُخرجها كُلّيًا، أو جزئيًا من باب التوليد.

أولًا: حالة الترجمة

الترجمة نوع من الاقتراض أو الاستِعارة، كما سبق القولُ. فهي لا تزيد عن كونها نقلًا لمعنى لفظٍ أو تركيبٍ من لغة إلى أخرى، سواءً أكان ذلك بترجمة حرفية (أي كلمة بكلمة) أم بتصرُّف. ويتمُّ ذلك حسب الحالات الآتية التي تُستعمَل فيها طُرُق مختلفة بعضُها يدخل ضمن آلية التوليد والاشتقاق، وبعضُها لا يدخلُ.

فحين يكون للفظ الموجود في لغة المصدر مقابلٌ في لغة الهدف، يكتفي المُترجِم بوضع هذا مكانَ ذاك (مثل لفظ «كتاب» يضعه مكان «livre» الفرنسية، أو «book» الإنجليزية، أو «libro» الإسبانية. فهذا يقابل ذلك دونما حاجة لتحميل معنًى جديد للفظ «كتاب»، أو اشتقاق لفظ آخر لتحميله معنى هذه الكلمة في تلك اللغات. فمقابلُها جاهزٌ أصلًا، ولا يحتاج الأمرُ إلى جهد يُبذَل في توليد دلالي أو لفظي.

لكن، حين لا يجد المترجِمُ في لغة الهدف مقابِلًا دقيقًا يؤدي معنى اللفظ الذي يريد ترجمتَه، يصبح إذ ذاك أمام خيارين:

– إما أن يشتقّ له من لغة الهدف مقابِلًا جديدًا ليس موجودًا فيها، كأن يشتق لفظَ «ناسُوخ» لترجمة كلمة «fax» أو لفظَ «مِحْرار» لترجمة thermomètre، أو «حاسُوب» لترجمة «ordinateur». وفي هذه الحالة نكون أمام توليدٍ لفظي ودلالي معًا، باعتبار أن كل دليل لغوي تمَّ إحداثُه، فهو مشتمِلٌ على دالٍّ ومدلول، أي لفظ ومعنى.

– وإما أن يَعمِد إلى لفظ مناسِب في لغة الهدف فيوسِّع دلالتَه، بأن يُضيف إليه معنًى جديدًا يَحتمله عن طريق المجاز، من باب الاقتصاد اللغوي، ليصبح قادرًا على تأدية المعنى الموجود في لفظ

أجنبي، كأن يستعمل لفظ «هاتف» لترجمة «téléhpone»، و«حافِلة» لترجمة «autobus»، و«سَيّارة» لترجمة «voiture». وبهذه العملية يكون قد أضاف لكل من «هاتف» و«حافلة» و«سَيّارة» معنًى جديدًا لم يكن لها من قبل، وتكون اللغةُ المُستقبِلة قد استعارت المعنى وحدَه وتركَتَ اللفظَ لأهله. وهذه واحدة من حالات التوليد الدلاليِّ الذي تحدّثنا عنه في الفصل السابق.

في غير ذلك، لا يبقى هنالك من خيار سوى الانتقال إلى الاقتِراض المباشِر وترك الترجمة، فتُؤخَذ الكلمةُ الأجنبية أخذًا مباشِرًا، وتُنقَل إلى اللغة الأخرى بصورتها وعلى هيئتها التي توجد عليها، أو مع تغيير وتَشذيب، دون لجوءٍ إلى توليد دلالي أو لفظي، فتقول «تِليفون» في «téléhpone»، و«أُوكْسيجين» في «oxygène»، ونحو ذلك.

واللجوءُ إلى الترجمة هو الوجهُ المُفضَّل من وجوه الاستفادة من اللغات الأجنبية، لأنه يعمل على المحافظة على صَفاء اللغة المُستقبِلة وإغناء معجمها بالمولَّدات الجديدة التي لا تَتَنافَر مع بِنيَتها وأنظمتها الصرفية والصوتية. وقد رأينا في فقرة سابقة أن المعجم العربي الحديث أصبح مُرهَقًا بكثرة الاصطلاحات العلمية والتخصُّصية التي تُنقَل إلى العربية نقلًا حرفيًا بالاقتراض الفِجِّ والسريع دون بَذلِ أيِّ مجهود في ترجمتها وتحويلها إلى لغة عربية أصيلة، ولا سيما المصطلحات المركَّبة كالفِسيولوجية والسيكولوجية والسُّوسيولوجيا والإبيستمولوجيا، ونحوها. ونتمنى أن تكون هذه المرحلة عابرةً في حياة العربية نعقبُها بعد ذلك مرحلةُ الترجمة التي تُحافِظ على روح المعنى مع أدائه بلفظ عربي سليم. وقد مرَّت كثيرٌ من اللغات في مراحل ضعفها ووقوعها تحت تأثير لغات أخرى متفوِّقة عليها علميّا وثقافيّا، بظروف شبيهة بما تمرُّ به العربيةُ اليوم، حَتَّمت عليها تقبُّل الدخيل الأعجمي واستعماله كما هو، لكنها ما لبثت أن تغلَّبَت على هذا الضَّعف شيئًا فشيئًا إلى أن استطاعت فرضَ نفسها على الواقع وتَجاوُزَ مرحلة الضَّعف إلى القوة. والفرنسيةُ واحدةٌ من هذه اللغات التي اجتاحتها اللاتينيةُ العِلمية في العصر الوسيط اجتياحًا كاملًا، ولكنها بعد ذلك قامت بعملية فرْنَسةٍ واسعة للتخلُّص من التأثير اللاتيني وحوَّلت أغلبَ الكلمات والمصطلحات العلمية إلى لغتها. والعربية نفسُها وقعَت في العصر الأول لنقل العلوم الأجنبية، تحت تأثير اللغات التي كانت متفوِّقةً عليها علميّا، ولا سيما في الجانب العلمي التخصّصي المستورَد (الفلسفة والمنطق والطبِّ والرياضيات والكيمياء والهندسة ...الخ)، وظلت لفترة معيَّنة تعاني من كثرة الرَّطانات التي أُخِذَت على عَجَل من اليونانية والفارسية وغيرهما. ثم بعد مرور الوقت، استرجَعت العربيةُ ثقتَها في نفسها، وانكبَّ علماؤُها على تعويض الألفاظ الدخيلة بأخرى عربية سليمة.

وهناك نوعٌ من الترجمة لا يقتصر على وضع لفظ عربي مكانَ لفظ أجنبي، وإنما يتجاوز ذلك إلى ترجمة جُملة بكاملها أو تركيب بكُلِّيته. ومن أمثلته في العربية المعاصرة، مما تُرجِم عن الفرنسية وشاعَ أيضًا في لغاتٍ أوروبيةٍ أخرى:

- ما هو انطباعُك؟ عن الفرنسية (Qu’elle est votre impression?).

- وضْعُ العَصا في العَجَلَة[154](Mettre des bâtons dans les roues).

- سِباقٌ ضدَّ الساعة (Course contre la montre).

- يلعب دورًا (Il joue un rôle).

- نقطةٌ إلى السطر(Point à la ligne).

- يَذُرُّ الرَّماد في العيون (Il jette de la poudre aux yeux).

- أعطى صوتَه (في الانتخابات) (Il a donné sa voix).

- يلعب ورقتَه الأخيرة (Il joue sa dernière carte).

- الأغلبية الساحقة (La majorité écrasante).

- وبالتالي (Par la suite).

- إهانة مجّانِيّة (C’est une insulte gratuite).

- شَهِيّةٌ طيِّبة (Bon appétit).

- وجهًا لوجه (Face-à-face).

- حجر الزاوية (Pierre angulaire).

والأمثلة كثيرةٌ لا حصر لها في عربيتنا الحديثة والمعاصرة[155]. فالترجمة من اللغة الأجنبية كانت وراء إحداث كثير من التراكيب الجديدة في العربية المعاصرة، وفي ظهور معانٍ لكلمات لم تكن معروفة من قبل. والقواميس الثُّنائية التي وُضِعت أساسًا لتلبية حاجة الُمترجِمين في العصر الحديث، كان لها أثرٌ فعّال في إدخال نحو هذه التراكيب لتنويع أساليب التعبير حسب ما تقتضيه روحُ العصر، مثلما كان لها أثرٌ كبيرٌ أيضًا في إغناء المعجم العربي بالألفاظ والتراكيب الُمحتاج إليها.

وأنا شخصيّا لا أرى مانعًا من شيوع مثل هذه التراكيب والتعابير المترجَمة في لغتنا العربية إذا كانت ألفاظُها وصياغتُها سليمة. ففيها إغناءٌ وإثراءٌ وتطعيمٌ لها بتراكيب وتعابير جديدة مُسايِرة للذوق العصري ونَمَط الحياة الحديثة، وتوسيعٌ لطاقتها وتحديثٌ لأساليبها. كما لا أجد حرَجًا في استعمالها ما دامت مُلتَزِمة بقواعد هذه اللغة اشتقاقًا وصَرْفًا ونَحوًا، ومُستعمَلة في سياقاتها

الصحيحة(156). فما العيبُ في أن تتبنَّى لغةٌ، تريد لنفسها أن تكون حيَّةً متحرِّكة مُواكِبةً للتطوُّر، تعابيرَ وتراكيب منقولة من لغة أخرى؟ نحن نأخذ من الأُمم الأخرى طريقتَها في اللباس والأكل والتصرُّف وأنماط السلوك في نواحي الحياة المختلفة، ونأخذ منها أفكارَها ونتأثَّر بثقافتَها وبعض عادات أهلها، فما الذي يمنع من استعارة طرائقها في التعبير عن بعض المعاني والإفصاح عن بعض الأفكار؟ وحتى لو وُجِدَ ما يؤدي تلك المعاني وأُضيفت إليه طُرُقٌ أخرى بأساليب جديدة، فلا ضيرَ في هذه الإضافة. فما العيبُ في أن نقتبس من اللغات الأوروبية قولَهم مثلًا: «النُّقطة التي أفاضت الكأس» المُترجَمة عن الفرنسية «La goutte qui fait déborder le vase»(157)، رغم وجود ما يُقابلها في العربية القديمة (القَشَّة التي قَصَمت ظهرَ البعير)؟ فمثلُ هذا التعبير الجديد فيه إثراء للعربية وتجديدٌ لأساليبها لاضَيرَ فيه حتى ولو كان مُستعارًا. بل إني أرى أن في استعارة تراكيب وأساليب عصرية من لغات أخرى محتكَّة بالعربية في مجالات كثيرة، ما يُقرِّب المسافات بين اللغات المُتعاصِرة ويُسهِّل عمليةَ المُثاقَفة وبناء جُسور للعبور والانتقال بينها والترجمة منها وإليها. إنما العَيْبُ حقًّا أن نستعمل في الترجمة شيئًا يُخِلُّ بقواعد لغتنا وأنظمتها مع إمكانية التعبير عنه بشكل صحيح لا يَنتَهِكُ هذه القواعد والأنظمة.

فمن شوائب الترجمة ومَحاذيرها التي لاحظناها: انتشارُ ألفاظ وترويجُ تراكيب واستِعمالات فيها خَرقٌ لسلامة العربية وإفسادٌ لأساليبها الصحيحة بسبب تهاوُن المُترجِمين وتسرُّعِهم أو ضعف مستواهم اللغوي. من ذلك على سبيل المثال قولهم:

– «أكَّدَ على»، في ترجمة حرفية للعبارة الفرنسية «Il a insisté sur». وإذا كان مجمع القاهرة قد اضطرّ إلى إجازة هذا التعبير في أحد قراراته، فلأن استعماله أصبح طاغيًا. وإلا فالصواب أن يُقالَ «أكَّد الشيءَ»، وليس «أكَّد عليه».

– «أثَّرَ على»، في ترجمة حرفية للعبارة الفرنسية «Influer sur»، والتعبير الفصيح هو أن يقال في هذا المعنى «أثَّرَ في الشيء». وإن أجاز اللغويون أحيانًا أن ينوب بعضُ الحروف عن بعضها الآخر.

– «اشتغَل على موضوع»، في ترجمة رديئة للفرنسية «Il travail sur un sujet»، والتعبير الفصيح أن يقال في هذا المعنى «اشتغلَ بالشيء».

– «كلَّما عمِل، كلما كان سعيدًا»، وهو تعبير منقول حرفيًا من الفرنسية «Plus il travaille, plus est heureux» بتكرار «كلَّما» وهو خطأ نبَّه عليه عددٌ من اللغويّين.

– «في هكذا مقال، في هكذا موضوع»، وهي ترجمة رديئة جدًا لقولهم في الفرنسية «Dans un tel article, dans un tel sujet».

وهناك تعبيراتٌ مترجَمةٌ يظهرُ من أول وهلةٍ أنها وافِدةٌ من لغة أجنبية مثل قولهم «وضعَ النُّقَط على الحروف» المأخوذة حرفيًا من الفرنسية «Il a mis les points sur les i». والعيبُ الوحيدُ في هذا التركيب المترجَمُ هو أن النُّقَط في العربية لا تُوضَع كلُّها فوق الحروف كما في اللغات الأوروبية، وإنما يوضَع بعضُها الآخر تحت الحروف أيضًا، مما يُثير الانتباه بشكل سريع إلى أن التعبير المُستعمَل مُستعارٌ من لغة أجنبية. وقد يجوز التساهُل مع مثل هذا وغضِّ الطرف عنه لأنه لا يُفسِدُ للوُدِّ قضية.

لكن، من العيوب الصريحة أن يُقلِّد كتّابُ العربية أحيانًا بعضَ اللغات الأجنبية في طريقة اشتقاقها وتوليدها للألفاظ والتراكيب مع وجود الطرُّق والآليات الخاصة بلغتهم، كما مرَّ بنا في بعض الاصطلاحات العلمية المركَّبة المنقولة من اللغات اللاتينية نقلًا آليًّا قد لا تدعو الضرورةُ إليه إلا في مرحلة معيَّنة يجب أن تكون عابرة وقصيرة جدًا ريثما يتمُّ تعويضُها باصطلاحات مترجَمةً لألفاظ عربية سليمة. ومن أمثلة التقليد الأعمى للغة الأجنبية الذي نجده في العربية الحديثة، استعمالُ طريقتها في النِّسبة إلى البلدان أو الأعلام أحيانًا. فيُقال مثلًا: كُونغُولي، طُوغولي، مَلْغاشي، بُوركينابي، نسبةً إلى الكونغو والطُّوغو ومدغشقَر[158]، بنَسْخ حَرفي للطريقة الفرنسية: gongolais, togolais, malgache, bourkinabé. كما يقال «مافيوزيّ» نسبة إلى مافيا[159]. ومن باب الشيء بالشيء يُذكَر، نشير إشارةً عابرة إلى أن العربية حين احتكَّت لقرون طويلة باللغة التركية أيامَ الحُكم العُثماني، أصبحنا نلاحَظ شيوعَ كثير من أسماء الأعلام، في المشرق العربي، تـُنطَق وتُكتَب على الطريقة التُّركية (فضلاً عن غيرها من الألفاظ العامة المُستعارة من هذه اللغة وغيرها)[160]، فيقال: طَلَعَت، وحِشْمت، وعِصْمَت، ورِفعَتْ، وبَهجَت، ورَأفَت ...الخ، عوضَ: طلعة، وحِشمة، وعِصمة، ورفعة، وبَهجة، ورأفة، ونحو ذلك. ومن باب بقايا التأثير التُّركي في العربية العامّية استعمَالُ اللاحِقة «جي» للدلالة على النسبة فيقال: «قَهْوَجي» (لصاحب المقْهى)، و«عَرْبَجي» (لصاحب عرَبة لنقل)، و«كبابْجي» (بائع الكباب) ...الخ. كما أن أسماء الرُّتَب العسكرية التركية ظلت لمدة طويلة متداولةً في مصر وغيرها من دول المشرق العربي، مثل: بكباشي، صول، شاويش، باش شاويش، بوزباشي، أونباشي، صاغ، قائمقام، أميرالاي، سلحدار ...الخ، إلى أن تمَّ تعريبُها فيما بعد. وكذلك أسماء بعض ألقاب الوظائف الإدارية والتشريفية مثل: حَاكمدار، باي، داي، أفندي، باشا، أفندينا، هانِم، بك ...الخ. ومما يَشيع اليوم بكثرة استعمالُ ألفاظ جديدة من هذا النوع مع شيء من الغَمْز والتَّنقيص مثل «إخوانجي»، «نِسْوانجي»، «كلامَنْجي» (لمن يكون كلامُه أكثرَ من فعله). ولا ننسى أن غزو اللغات الأجنبية للبلاد العربية يُعتبَر وحده عُنصُرَ إضعافٍ وتهديد كبير للفُصحى، فما بالك إذا انضافَ إليه عاملُ طُغيان العامّيات التي تعجُّ هي الأخرى بالرَّطانات الأعجمية.

ثانيًا: حالة الارتجال

تحدّث كثيرٌ من اللغويّين قدامَى ومحدَثين عن الارتجال باعتباره وسيلة من وسائل تنمية المعجم العربي، وإن اتّفقوا على ضعف تأثيره ومحدودية نتائجه ونُدرة ما وصل من أمثلته. وزيادة على ذلك، فإنهم لم يقدِّموا له تعريفًا دقيقًا مُتَّفَقًا عليه. وقد حاول إبراهيم أنيس أن يَخرج من كلام القدماء بشيءٍ واضح فقال: إن ما يُستَشَفُّ من كلام القدماء هو «أنهم كانوا في غالب الأحيان يَعنون بالارتجال الاختراعَ، كأن ينطق المتكلمُ بكلمة جديدة في معناها أو جديدة في صُورتها، فلا تمتُّ لمواد اللغة بصلة، أو لا تـُناظِرُ صيغةً من صِيَغها. ولكنهم في القليل من الأحيان كانوا

يُطلقون الارتجال ولا يَعنون به شيئًا أكثرَ من الاشتقاق الذي قد يُولّد لنا صيغةَ من مادة معروفة وعلى نسَق صِيغٍ معروفة مألوفة في مواد أخرى»[161].

فهناك، إذن، حسب هذا الكلام، تصوُّران للموضوع:

- **الأول**: أن يُراد بالارتجال صدورُ لفظةٍ عن مُتكلِّم في لحظة معيَّنة من غير تفكير ولا رَويّة، كأن يسمع الإنسانُ صوتَ شيءٍ فيحاول مُحاكاتَه بطريقة تِلقائية كما حدثَ للكلمات التي نشأت في كل لغة عن مُحاكاة أصوات الطبيعة والحيوان ومختلف الحركات ذات الصوت المسموع[162]. ومن ذلك أيضًا ما يحدثُ لبعض أصحاب الصناعات الذين يُطلقون أحيانًا أسماءً اعتباطية لا أساس لها في واقع اللغة، على بعض مَنتوجاتهم الصناعية، مثل كلمة «فَنْكُوش» التي اشتهَرت في أحد أفلام عادل إمام، وقد اضطُرَّ صاحبُ مصنع كبير إلى اختراعها تحت ظروف استِعجالية وإطلاقها على منتوج له قبل أن يتوصَّل إلى اختراع المنتوج نفسه حفاظًا على سُمعة مصنعه. وهناك كلماتٌ ظهرت في بعض اللغات الأوروبية كان رجالُ صناعةٍ قد صاغوها وأطلقوها بشكل اعتباطي على سِلَع استهلاكية جديدة مثل «Dacron, Nylon, Orlon, Kodak»[163]. ومن هذا القبيل تلك الأسماء الخاصة التي يخترعها بعضُ الناس أحياناً لإطلاقها على كلابهم أو بعض حيواناتهم الأليفة أو لُعَبهم المفضَّلة. ومنه أيضًا تلك الكلمات المستعمَلة في تراكيب الإتباع المعروفة في الفصحى مثل «بَسَن» في قولهم «حسَن بَسَن»، و«نَطْشان» في قولهم «عَطْشان نَطشان»، و«يارٌّ» في قولهم «حارٌّ يارٌّ»، و«تَبيثٌ» في قولهم «خَبيثٌ تَبيثٌ»[164]. فهي كلماتٌ لا أصل لها في اللغة ولا تدل على معانٍ مستقلة بنفسها، وإنما جيءَ بها لتقويّة ما قبلها ووَتْدِه وتحسين الكلام وتوفير الجَرْس الموسيقي المطلوب، وإن كان بعضُ اللغويّين قد يتكلَّف في إيجاد أصول ومعانٍ لها أحيانًا. ومثالٌ آخر: وهو بعضُ الصيَغ التي يلجأُ الشعراءُ لتوليدها وإحداثها لضرورة الوزن أو القافية ولا يجوز استعمالها في غير ذلك، مثل اضطرارهم إلى إشباع المدّ في مثل: دراهيم، ومَراجيل، وعقاريب، فخرجوا بها عما تقتضيه القواعد وهو: دراهِم ومراجِل وعَقارِب. وسنرى أمثلة كثيرة من ذلك عند الحديث عن الضرورة الشعرية.

في مثل هذه الحالات، يمكن أن نتحدَّث عن ارتجال تامّ، وهو اختراعُ لفظٍ جديد كلَّ الجِدّة في شكله ومضمونه على أهلِ اللغة، لم يُعرَف من قبل ولم يُسبَق إليه، تمَّ وضعُه وضعًا في لحظة اضطرارٍ أو استِعجالٍ أو تَحَدٍّ وبطريقة عَفْوية. فالارتجالُ هنا وَضعٌ أولٌ لدليلٍ لغوي لم يُسبَق إليه. وذلك ما يَتبادَر إلى الذهن كلما ذُكِرَ لفظُ «ارتجال». وبهذه الصفة لا يمكن إدراجُه ضمن التوليد أو الاشتقاق القائم على قاعدة أخذِ كلمةٍ من أخرى موجودة أو أكثر، وفق قواعد الاشتقاق المعروفة. ومن الصعب أن تتقبّل المجامعُ اللغوية، فتحَ بابِ الوضع على مِصراعيه بطريقة عشوائية خارجة على نظام اللغة المعيار وقواعدها التي وُجِدت أصلًا للحدّ من العَشوائية لا من أجل إطلاق عِنانها دون قيد ولا شرط، وإلا لجازَ لكل شخص أن يَختلق ويضَع ما شاء بدعوى أنه

يَخترع ويَبتكر. فنظام اللغة، أيّ لغة، يقبل التجديد والتحديث لكن داخل قواعده وأصوله التي يُقرُّها ويعترف بها، ويرفضُها إذا تمرّدا على سُلطته. لكن، مع ذلك، يمكن لبعض الكلمات التي تنشأ بهذه الطريقة الارتجالية (العَشوائية) أن تفرض نفسَها على اللغة والقواميس إذا هي شاعت وانتشرَت في المجتمع اللغوي فتبنّاها ومنحَها حِمايتَه. إذ ذاك لا سبيل لمنعها أو التغاضي عنها، بل لا بد من التعامل معها وقَبولها واعتبارها داخلة في باب الشاذّ التي يُعمَل به ولا يُقاس عليه، أو الخطأ الذي شاع ولا بدّ منه. وللمرء أن يلاحظ في العامّيات العربية الحديثة وجودَ عدد من الألفاظ التي يمكن اعتبارُها من المُرتَجَلات، بسبب ما فيها من الحرّية الكافية التي تسمح لُمستعمِليها بالوضع والارتجال خلافًا للفصحى المِعيارية. ففي عربية المغرب مثلًا نجد من هذه الألفاظ التي قد أزعُم، مع شيءٍ من التحفُّظ[165]، أنها من المرتَجَلات: بَرْهُوش، وعَيْنُوش، وخَرْمَزَ، ودَرْبَزَ[166]، وتَشَعْبَط[167]، وبَهَضَلّي، وبَهطُوط[168] ...الخ. وفي المصرية نجد: تَكَعْبَلَ، وسَرْمَحَة، ولخبَط، ولَهبوب[169] ...الخ.

– **والتصوُّر الثاني** الذي أشار إليه أنيس، هو أن يكون المرادُ بالارتجال مجردَ سَبْقِ أحدِهم إلى توليد كلمةٍ واشتقاقِها من مادة معجمية موجودة، لم تُسمَع من قبلُ بمعناها الجديد مع وجود ما تُحمَلُ عليه من صِيَغ وأوزان معروفة. وعلى هذا المعنى حُمِلَت كلماتٌ كثيرةٌ اعتبروها من الارتجال، كفعل «اقعَنْسَسَ» (بمعنى: ثَبَتَ وامتنَعَ ولم يُطَأْطِئ) الذي قيل إن رؤبة بن العَجّاج (ت 145هـ) كان أولَ من استعملَه[170] على حدّ ما ذكَر ابنُ جنّي. فقد أتى من «قَعِسَ» المستعمَلة بصيغة جديدة على وزن «افْعنْلَلَ». وقد يمتدُّ ذلك إلى اشتقاق معنىً جديد لَلفظ معروف بطريقة مقبولة، كما قالوا عن الشاعر ابنِ مُقبل إنه أتى بلفظ «المِزْهَر»اسمًا للإبريق، ولم يكن هذا اللفظُ يُطلَق قبله إلا على العُود المُستعمَل في الموسيقى. وفي هذه الحالة نكون أمام توليد ليس فيه من معنى الارتجال سوى السَّبْق والمُبادرة، وإلا فهو صورةٌ من صور الاشتقاق العادي لفظيًّا كان أم دلاليًّا، فيجب أن يُحسَب عليه ويدخل تحتَه.

وعلى كل حال، لقد أوردت كُتُبُ اللغة والأدب أمثلةً من هذا النوع وذاك. إلا أن ما يأتي من الأول قليلٌ جدًا لا يعدو بضعَ كلماتٍ أكثرُها جيءَ به على سبيل التَّنَدُّر، وحُمِلَ على أنه من باب الانتحال اللغوي والادّعاء وحُبّ التظاهر بالمعرفة، كبعض ما كان يُحكى عن صاعد البغدادي[171] وغيره ممن اتُّهِمَ بادّعاء معرفة كلّ ما يَخطُر على بال أحدٍ من مفردات اللغة. وستمرُّ بنا تلك الأبياتُ التي نُسِبَت لابن الرُّومي وقد قالها ارتجالًا من باب التحدّي في حضرة أحد الوُلاة الذي سأله على سبيل التعجيز عن معنى «الجُرامِض» فجاءه بمعناها وأضافَ إليها كلماتٍ أخرى غير معروفة من قَبلُ كـ «السَّلَحْكل»، و«الجُراسِم»، و«الحُراسِف»، و«الحُزاكِل»، و«الجُراضِم»، و«الجُراعِض»، و«القَوْمُحر». ومن ذلك ما تندَّروا به أيضًا، فقالوا إن رجلًا سُئِل عن معنى «الكَمَوْج» فراح يخترع لها من المعاني ما لا يخطر على بال، مع أن الكلمة مأخوذة من قول امرئ القيس: «ولَيلٍ كمَوجِ البحر أَرخَى سُدولَه». ومن ذلك كلمةُ «الشَّنْفَران» التي وردت في شعر

بَشّار بن بُرد، وقد قال حين سُئل عنها: إنها من غريب الحِمار[172]. وفي هذا السّياق يأتي ما ذكرَه حمزةُ الأصفهاني في **التنبيه** وهو أن ابن أحمر جاء: «في شعره بأربعة ألفاظ لا تُعرَف في كلام العرب: سَمَّى النارَ مَأموسَة، وسمَّى حِوارَ الناقة: بابُوسًا، وقال: بَنَّسَ بمعنى: تأخَّرَ، وقال: الأُرْبَة لما يُلَفُّ على الرأس. ولا يُعرَف ذلك في شعرِ غيره»[173]. ونقل آخرون عن الأصمعي روايتَه عن ابن أحمر الباهلي لكلماتٍ لم تُسمَع من سواه مثل كأس «رَنَوْناة» أي دائمة، و«الدَّيْدَبون» بمعنى اللهو.

وهناك كلماتٌ غيرُها وردت على ألسنة شعراء آخرين عُرِفوا بقُدرة امتلاكهم لناصية اللغة والإبداع فيها. فقالوا إن الطِّرِمّاح قد أتى بكلمة «الكِراض» وأطلقها لأول مرة على الفَحْل، وأن الأخطل جاء بكلمة تِينان فأطلقَها على الذِّئب ولم تُعرَف من قبلُ، وأن دِعْبِلًا استعمل في شعره كلمة «الأَثِين» قبل أن يعرف أحدٌ ما هو.

ثم هنالك جملةُ كلماتٍ هي عبارةٌ عن أسماء أعلام استُعمِلت أولَ ما ظهَرت للدلالة على تلك الأعلام ولم تُنقَل من معنى سابِق، وهي التي تُعرَف بالأعلام المرتَجلة، مما أُطلِق على أفراد وأسماء قبائل وأماكن مثل: «سُعاد»، و«أُدَد»، و«فَقْعَس»، و«أَجأ»، و«يَزَن»[174]، وغيرها.

ثالثًا: حالة التضمين

من طرائق العربية في تنمية ثروتها المعجمية وتنويع أساليبها التعبيرية طريقةُ التضمين التي لجَأَ إليها القدامى وزاد الإقبالُ عليها في العصر الحديث. والمقصود بها استعمالُ بعض الحروف أو الأفعال مكانَ حروف وأفعالٍ أخرى تتضمَّن معانيَها فتقوم مقامَها. وغالبـاً ما يقع ذلك في الضرورة الشعرية، لكنّه يحدثُ في النثر أيضًا، أي مع السَّعَة والاختيار. بل إن التضمين من الأساليب المعروفة في القرآن الكريم. وكان علماءُ السَّلَف من السبّاقين إلى رصد هذه الظاهرة والحديث عنها. قال ابن جني في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض) من كتاب **الخصائص**[175]: «ذلك أنهم يقولون إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجّون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ (آل عمران: 52)، (أي معَ الله). ويقولون إن (في) تكون بمعنى (على) ويحتجّون بقوله عزَّ اسمُه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه: 71)، (أي عليها). ويقولون تكون الباءُ بمعنى (عن)، و(على)، ويحتجّون بقولهم (رَميتُ بالقَوس)، (أي عنها وعليها)، كقوله:

أَرمِي عليها وهْيَ فَرعٌ أجمَعُ

وغير ذلك مما يُوردونه. ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول إنه يكون بمعناه في موضع دون موضعٍ على حسب الأحوال الداعيَة إليه والمُسوِّغة له، فأما في كل موضعٍ وعلى كلّ حالٍ فلا.

ألا ترى أنك إن أخذتَ بظاهر هذا القول غَفلَا هكذا لا مقيَّدا لَزِمَك عليه أن تقول: (سِرتُ الى زيد) وأنتَ تريد معَه، وأن تقول: (زيد في الفَرَس) وأنت تريد عليه، و(زيدٌ في عمرو) وأنت تريد عليه في العداوة، وأن تقول (رَويتُ الحديثَ بزيد) وأنت تريد عنه. ونحو ذلك يَطول ويتَفاحَشُ..».

فهذا من أمثلة تضمين الحروف معاني حروفٍ أخرى. أما تضمين فعلٍ معنى فعلٍ آخر، فمثالُه أن يكون أحدُهما متعدّيًا بحرفٍ والآخر متعدّيًا بحرفٍ آخر، كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلى نِسائِكم﴾. ذلك أنه لا يُقالُ: رَفَثَ إلى المرأة وإنما: رَفَثَ بها أو مَعها. ومنه أيضًا قولُ الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قُشَيرٍ لَعَمرُ الله أَعجَبني رِضاها

فاستعمَلَ «رضي على» مكانَ «رَضِي عن». وقد وجد ابنُ جنّي من هذا القبيل أمثلة لا تُحصى فقال: «ووجدتُ في اللغة من هذا الفن كثيرًا لا يكاد يُحاط به، ولعله لو جُمِع أكثرُه لا جميعُه جاء كتابًا ضخمًا»[176].

ولقد تحدث عن التضمين أيضًا كثيرٌ من اللغويّين المتقدّمين وتوسَّع فيه المحدثون والمعاصرون والمجامع اللغوية كما قُلتُ، باعتباره أداة من أدوات تحديث اللغة وتنمية المعجم. فآليةُ التضمين هي التي تسمح لنا بأن نستعمل أحيانًا الأفعال المتعدّية بحرف استعمالَ الأفعال المتعدّية بنفسها فنقول: دخلَ إلى مكة، ودخلَ مكةَ. وجاءَ إليه رجلٌ، وجاءَه رجلٌ. وهي التي تسمح باستعمال عبارة مثل: «هذا الشيءُ مُنمٍّ لمعارف الإنسان، وهذا الدواءُ مُقَوٍّ لذاكرته»، رغم أن فِعلَي «نَمَّى» و«قوَّى» في الأصل متعدِّيان بنفسهما (نمَّى معارفَه وقوَّى ذاكرتَه). وهي التي جعلت العرب تنزّل صيغة «أفعلَ» منزلة «فعَل» بمعنى واحد في كثير من الحالات مثل قولهم: رَشَقتُه بالنظر أو السّهم وأرشَقتُه. ورَعَدَت السماءُ وأَرعَدَت، ووقفَ الشيءَ وأوقَفه، أي أقامه. وبَرَقَت السماءُ وابَرَقت. وبَشَرتُ الرجلَ بخيرٍ وأَبشَرتُه. والأمثلة من هذا وغيره كثيرةٌ لا حصرَ لها.

ولما لاحظَ مجمع القاهرة أهمية التضمين في تنمية معجم العربية وتوسيع أساليبها، أصدر توصيةً جاء فيها: «التضمينُ أن يؤدّي فعلٌ أو معناه في التعبير مُؤدَّى فعل آخر أو ما معناهُ ويُعطَى حُكمَه في التَّعدية واللُّزوم. ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسيٌّ لاّ سَماعي بشروط ثلاثة:

-1 تحقيق المناسبة بين الفِعلين.

-2 وُجود قرينةٍ تدل على ملاحظة الفعل الآخَر يُؤمَن معها اللَّبسُ.

-3 مُلاءمة التَّضمين للذوق العربي»[177].

وبناء عليه أصبح المجمع المصري يُجيز كثيراً من التعبيرات الحديثة بحجة التضمين، ومنها[178] قولهم: «تأكدتُ من الأمر» بتضمينه معنى: تَثَبَّتُّ. يُضاف إلى الاستعمال القديم: «تأكدَ الأمرُ» و«تأكدَ عندي الأمرُ». وقولهم: «فَوَّضتُ فلانًا في الأمر» إضافة إلى الاستعمال القرآني: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ (غافر: 44). وذلك على أساس تضمينه معنى: أوكلَ وأنابَ. وقولهم: «عزَفَ لحنًا»، و«عزَفَ العودَ»، مضمَّنًا معنى: أدَّى. وقولهم: «لعبَ دوراً»، مضمَّنًا معنى: أدَّى. وقولهم: «أنتجَ إنتاجًا»، على تضمين أنتجَ معنى: ولَّدَ[179]. وقولهم: «يلعب الكرةَ»، على تضمين فعل «لعِبَ» اللازم معنى فعل متعدٍّ. مثل ضرَب ونحوها.

وعلى هذا الأساس أصبح القاموسيّون المحدثون أيضًا يُجيزون كثيرًا من الاستعمالات التي يعتبرها آخرون خطأً لا يجوز ارتكابُه. فقد وجد أحمد مختار عمر في قاموسَيه: **معجم اللغة العربية المعاصرة**، و**معجم الصواب اللغوي**، من الأمثلة على هذا ما لا يُحصيه عدٌّ. لقد كان الرجلُ من المتساهلين في تصحيح الأخطاء اللغوية، ووجد في التضمين سَنَدًا جعله يُبيح كثيرًا من الاستعمالات التي يرفضُها لغويون آخرون.

فمما أجاز استعماله من كلام المحدثين والمعاصرين على أساس تضمين بعض الأفعال معاني أفعال أخرى:

– قولهم «آخذَه على ذنبه»، وفي الفصيح القديم «آخذه بذنبه»، على أساس تضمين فعل «آخذَ» معنى فعلِ «لامَ» الذي يتعدَّى بعلى.

– قولهم «أتى على بيت صديقه»، بمعنى «أتى إلى بيت صديقه». وقد صُحِّح الاستعمالُ على أساسِ تضمين فعل «أتى» معنى فعل آخر وهو «مرَّ» قياسًا على قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ (النمل: 18).

– استعمالهم «أدّاه حقَّه» عوض «أدَّى إليه حقَّه»، على أساس تضمين الفعل معنى: أعطى.

– استعمالهم «أعلنَ فلانًا بالأمر» على تضمين الفعل معنى: أعلَمَ وأخبرَ.

– استعمالهم «أرجوكَ المساعدةَ العاجلةَ»، بتعدية فعل «رَجا» إلى مفعولين على تضمينه معنى: سألَ.

ومن باب تضمين «أفعَل» معنى «فعَلَ» أجازَ استعمالَهم: «أذْرَفَ دمعًا»، رغم أن القواميس الفصيحة أوردت الفعل بدون همز «ذَرَف»، وكذلك قولهم «أرابَه الأمرُ» والفصيح: رابَه الثلاثي بدون همز. فقد جعل أفعلَ مكان فَعلَ، وقولهم «أرعبَ المشهدُ الأطفالَ» باستعمال فعل أرعبَ

بالهمز مكانَ «رَعَبَ» بدون الهمز كما في الفصيح القديم «رعَبَ المشهدُ الأطفالَ». وقولهم «أحاطَه الله بعنايته» بأن استعملوا «أحاطَ» مكانَ «حاطَ» الثلاثي[180].

ومن باب إنابة الحروف عن بعضها على أساس التضمين:

– استعمالهم «أحاله إلى التقاعد»، بمعنى: «أحاله على التقاعد». وقولهم «أخبر عن الأمر» بمعنى: أخبر بالأمر. و«أثَّر عليه كذا» عوض «أثَّر فيه»، على أساس تضمين «على» معنى «في». و«أجاب على السؤال» عوض «أجاب عن السؤال» بنيابة الحرف «على» عن حرف «عن».

والأمثلة كثيرة جدًا، كما قلتُ من قبل.

والمهم في كل هذا، هو أن أسلوب التضمين أكسَبَ العربية على الدوام مرونةً في التعامل مع ما يستجدُّ من التعبيرات، ومنَحها هامشًا إضافيًّا ووسيلة أخرى من وسائل التوالد والتكاثُر والنَّماء، وقدّم لعلماء اللغة ومجامعها مسلكًا لتخريج عدد من الاستعمالات وتصحيحها بدلَ رفضها وتخطئتها.

رابعًا: حالة الضرورة الشعرية

لم يَعتَد الدارسون للتوليد المعجمي وتنمية المعجم، إدراجَ ظاهرة الضرورة الشعرية ضمن هذا الموضوع، ولم يُعطوها ما تستحقّه من هذا الجانب، باستثناء ما ورد من إشارات طفيفة تحت عناوين مختلفة. لذلك سنُضطَرُّ إلى التوقّف قليلًا عند هذه النقطة، فنقول:

الضرورةُ الشعرية مصطلحٌ أطلقه اللغويون والنقّاد قديمًا على كل ما يأتي به الشعراءُ من استعمالات مخالفةٍ لما عليه العُرفُ اللغوي سواء عند اضطراهم لذلك بسبب قيود القافية والموسيقى الشعرية في الغالب، أم في غير اضطرارٍ كما سنرى. وأنواعُها وحالاتُها كثيرة. فيها ما هو صوتي (كالقلب والإبدال وتسكين المتحرِّك، وتحريك الساكن، والزيادة أو النّقص في كَمِّية الصوت بتحويل الحركة القصيرة إلى مدّ والمَدّ إلى حركة قصيرة، ونقل الحركات من حرف إلى مُجاوِره، وتسهيل المهموز، وقَصْر الممدود أو العكس، وإدغام ما ليس مُدغَمًا أو العكس، وتشديد المُخفَّف أو عكسه ...الخ)، وما هو صَرفي (كتغيير صيغة إلى أخرى والإتيان بصيَغ غير قياسية في الجُموع والمصادر وسواها، أو زيادة في البِنية الأصلية للكلمة أو حذف شيءٍ منها ...الخ)، ونحويّ (كصَرف الممنوع ومَنع المصروف، وإعراب المبْنيّ، وإبطال عمل العامل، وتقديم وتأخيرٍ في التركيب ...الخ)، وما هو معجمي ودلالي (كتوليد لفظ أو معنى جديدَين أو غير معروفين، ونقلَ المعنى من مجال إلى آخر، وتوسيعه وتضييقه ...الخ).

ورغم أن اللغويّين ليس من عادتهم إدراجُ الضرورة الشعرية ضمن المباحث الخاصة بتنمية المعجم كما قلتُ فإن علاقتها به قائمةٌ لا تخفَى. وكان كتاب **التنبيه على حدوث التصحيف** لحمزة الأصفهاني (ت 360هـ) أولَ من أشار حسب علمي بصريح العبارة إلى ما للضرورة الشعرية (أو اللغة الشِّعرية) من علاقة بتوليد ألفاظٍ ودلالات جديدة، إذ كرَّر استعمالَ كلمة «توليد» عدة مرات وهو بصدد تقديم أمثلةٍ عن الضرورات كما سيمرُّ بنا. ثم وجدناه في موضع من كتابه يقول إن علماء الفُرْس الذين يُسمّيهم «علماء الآزادمردية» «وجدوا اللغةَ العربية على الضد من سائر

لغات الأمَم لِما يَتولّد فيها ساعةَ بعد أخرى، وأن المَولَد لها قرائحُ الشعراء الذين هم أمراءُ الكلام، بالضّرورات التي تمرُّ بهم في المَضايِق التي يُدفَعون إليها عند حَصر المعاني الكثيرة في بيوتٍ ضيّقةِ المساحة، والإقواءِ[181] الذي يَلحَقهم عند إقامة القَوافي التي لا مَحيدَ لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها. **فلا بد أن يَدفعُهم استيفاءُ حقوق الصَّنعة إلى عَسْف اللغة بفنون الحِيلة، فمرةً يَعسِفونها بإزالة أمثلة الأسماء والأفعال عما جاءت إليه في الجِبلَّة لما يُدخِلون من الحذف والزيادة فيها، ومرةً بتوليد الألفاظ على حسَب ما تسمو إليه هِمَمُهم عند قَرض الأشعار** (....) **فأما ما خرجَ إلى الوجود بالتوليد فكثيرٌ** أيضًا يدلُّ عليه قليلُ ما يُحكَى منه».

وعلى كل حال، لقد كانت مكانةُ الشعر عند العرب عاليةً ودرجتُه رفيعةً. وظل الأمرُ كذلك بعد مجيء الإسلام. بل ربما زاد الإقبالُ عليه والحاجةُ إليه في كل مجال من المجالات اللغوية وغير اللغوية، ولا سيما في تفسير ألفاظ القرآن و«غريبه» منذ عهد الصحابي الجليل عبد الله بن عباس (ت 68هـ) الملقَّب بتُرجمان القرآن. وفي عصر التّدوين احتفلوا بجَمع الأشعار أيَّما احتفال، فهو ديوانُ العرب كما قالوا، إذْ لم يكن لهم ديوانٌ غيرُه. أي باعتباره المصدر الأوثَق بعد القرآن الذي حافظَ على كلام العرب حين لم تكن لهم مؤلَّفاتٌ وسِجلاتٌ وقواميس مكتوبة تَصُونه وتُورِّثُه للأجيال. فالشعر له خصائص فنِّية، من موسيقى وقافية ومعانٍ وصُوَر تعبيرية مُركَّزة وحِكَم بليغة، كلُّها تُسهِّل على الذاكرة تخزينَه واستيعابَه، وعلى راوِيه حِفظَه واستحضارَه والتمثُّلَ به في كل وقت ومناسبة.

وحين أراد اللغويون أن يَستنبطوا القواعد ويستخلصوا من المدوَّنات التي جَمَعوها، لغةً مِعيارية مُشترَكة لتَيسير تعلُّمها ونشرها بالاكتساب، جعلوا من الشعر عُمدَتَهم ومُعوَّلَهم بعد القرآن الكريم، وقدَّموا الاحتجاجَ به على الحديث النبوي الشريف. وذلك رغم معرفتهم بما للغة الشعر من خصوصية بسبب قيود الوزن والقافية وشدة التركيز والإيجاز وكثرة اللجوء إلى الاستعارة والمجاز والخروج بالمعاني من المحسوس إلى المجرَّد ونقلها من مجال إلى آخر، وبسبب كون اللغة الشعرية لغةً انفعالية تِلقائية مختلفة عن اللغة العادية التي يستعملها الناس في مُخاطباتهم المنطوقة والمكتوبة، وبما يُضطرُّ إليه الشاعرُ من الخروج على العُرْف اللغوي المألوف وارتكاب مخالفاتٍ سَمّوها «**ضَرورات**»، وسَمّاها المعاصرون «**انزياحات**». والذين تعقَّبوا هذه المخالفات أو الانزياحات من أسلافنا وانكبُّوا على فحصها من النُّقّاد والنحاة واللغويّين، انقسَموا إزاءَها إلى فِرَق: فريقٌ قال إن الضرورة لا تُعتبَرُ كذلك إلا إذا كان الشاعرُ قد أُلجِئَ إليها ولم يَجد عنها مندوحةً بحُكم قيود الشعر، ولا سيما قيود الموسيقى والقافية وضِيق مجال التعبير. وهذا مذهبُ ابنِ مالك وغيره. وفريقٌ ثان قال إنها تشمل كلَّ «ما وقع في الشعر مما لم يقع في النَّثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحةٌ أم لا»[182]. وهذا مذهبُ ابن عُصفور الذي قال: «الشعر نفسُه ضرورةٌ وإن كان يُمكِنه الخلاصُ بعبارة أخرى»[183]، وأبي حَيّان الذي ردَّ على ابن مالك بالقول: «لم يَفهم ابنُ مالك معنى قولِ النحويّين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضعٍ ليس هذا البيتُ بضرورةٍ لأن

قائله متمكِّنٌ من أن يقول كذا، ففَهِم أن الضرورة في اصطلاحهم هي الإلجاءُ إلى الشيء، فقال: إنهم لا يلجأون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا. فعلى زَعمه لا توجد ضرورةٌ أصلاً لأنه ما مِن ضرورة إلا ويُمكن إزالتُها ونظمُ تركيبٍ آخر غيرِ ذلك التركيب. وإنما يَعنُون بالضرورة أن ذلك من تَراكيبهم الواقعة في الشعر المختصَّة به، ولا يقع في كلامهم النَّثْري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام، ولا يَعني النحويون بالضرورة أنه لا مَندوحةَ عن النُّطق بهذا اللفظ، وإنما يَعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورةٌ، لأنه ما من لفظٍ إلا ويمكنُ للشاعر أن يغيِّره»[184]. وهذا الرأيُ هو الذي أصبح شائعًا في العصر الحديث بين أغلبية الباحثين في لغة الشعر من لغويّين ونُقّاد، فهم يقولون إن اللغة الشعرية لغةٌ خاصة، وكلّ ما يقع فيها من انزِياحات ومُخالفات لِما هو مألوفٌ ومتعارَف عليه إنما تقتضيه طبيعةُ هذا الفن من القول. وفيهم من أصبح يُغالي إلى درجة الادّعاء بأن وظيفة الشاعر أن يُغيِّر اللغةَ المتعارَف عليها ويهدِّمها ليخلُق لغتَه الخاصة[185].

وهناك فريقٌ ثالث له موقفٌ صارِم ومُعاكِس من قضية الضرورة، معتبرًا أن كلَّ ما صدرَ عن الشعراء خارجَ العُرْف اللغوي مرفوضٌ، لأنه مجردُ خطإ لا ينبغي قَبولُه ولا الاعتمادُ عليه بحال. وكان ابنُ فارس من مُمثِّلي هذا التيّار المتشدِّد، فوضع رسالتَه الصغيرة المشهورة باسم **ذَمّ الخطأ في الشعر**، وبَدأها بالهجوم على المُتساهِلين والقائلين بالضرورة على وجه الخصوص، وقال في مُحاجَجتهم: «فيقال لجماعتهم: ما الوجهُ في إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعرٌ؟ وما الفرقُ بين الشاعر والخطيب والكاتِب؟ ولِمَ لا يجوز لواحدٍ منّا أن يقول لآخر: لستُ أقصدُكَ ولاكِ اقْصِدْنِي أنتَ[186]، وأن يقول لمن يخاطبه: فعلتُ هذا كَكَما فعلتَ أنتَ كذا؟[187].

فإن قالوا: لأن الشعراء أُمراءُ الكلام. قيلَ: ولِمَ لا يكون الخُطباءُ أُمراءَ الكلام؟ وهَبْنا جَعلنا الشعراءَ أُمراءَ الكلام، لِمَ أَجَزنا لهؤلاء الأُمراء أن يُخطِئوا ويقولوا ما لم يَقُله غيرُهم؟

فإن قالوا: إن الشاعر يُضطَرُّ إلى ذلك لأنه يريد إقامةَ وزنِ شعره، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يَستقِم شعرُه، قيل لهم: ومَن اضطَرَّه لأن يقول شعرًا لا يستقيم إلا بإعمال الخطإ؟ ونحن لم نَرَ ولم نسمع بشاعر اضطَرَّه سُلطانٌ أو ذو سُطوةٍ بسَوطٍ أو سيفٍ إلى أن يقول في شعره ما لا تُجيزونه أنتُم في كلام غيره؟».

كان ابنُ فارس في هذا الموقف يردُّ على سيبويه وأمثاله ممن جَوَّزوا للشعراء في شعرهم ما لم يُجوِّزوه للناثرين في نَثرهم، وعلى كثيرٍ غيره من العلماء الذين تعاملوا مع تجاوُزات الشعراء على أنها من الضّرورات لا من الأخطاء المتعمَّدة. فقد جعل سيبويهِ إمامُ النُّحاة «باب ما يحتملُ الشعر» من الأبواب الأولى التي صَدَّر بها الكتابَ فقال: «اعلَم أنه يجوزُ في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صَرف ما لا يَنصرِف يشبِّهونه بما ينصرِف من الأسماء لأنها أسماء ...الخ»، وأتى بعدد من الأمثلة على ما استعمله الشعراءُ في هذا الباب. وقد سار على طريقه شارحُه أبو سعيد السّيرافي في **ضرورة**

الشعر. وألّف في الموضوع غيرُهما من أمثال حمزة الأصفهاني والقزّاز القيرواني وابن عُصفور الإشبيلي وسواهم.

على أن هناك، بجانب هؤلاء وأولئك، مَن قال: كلُّ أو جُلُّ ما جاء على لسان الشعراء المُحتَجِّ بأقوالهم، هو من العربية بوجهٍ من الوجوه، أي أنه لهجةٌ من اللهجات أو استعمالٌ من الاستعمالات التي صَدرَت عن عربيٍّ أو أكثر. فهو واقعٌ لا يمكن إنكارُه، بل لا بد من تقبُّله والاعتراف به رغم ما قد يكون فيه من شُذوذ أو نُدرة استعمال، وقد يحتجّون به في خلافاتهم النحوية واللغوية. ولو نظرنا إلى الخلافات النحوية التي نشأتْ بين مدرستَي الكوفة والبصرة لوجدنا أن كثيرًا من مواقف النحاة في الاحتجاج لبعض أوجُه الاستعمالات أو تَخطئتِها، اعتمَد بالدرجة الأولى على الشواهد الشعرية التي رَوَوها ولو كان قائلُها مجهولًا. وكانت مدرسةُ الكوفة (ومِن أعلامها الكِسائي والفرّاء) مشهورة بتساهُلها وتبنّيها لكثير من الأبيات والشواهد الشعرية التي يعتبرها البصريون من الشاذّ أو النادر أو من الضرورة الشعرية، فلا يعتدّون بها. وكان الكوفيوين متَّهَمين بتوسيع مجال الرواية والنقل دون التثبُّت من صحة ما ينقلون، وعدم الاقتصار على الأعراب الضاربين في البَداوة من حَرَشَة الضِّبابِ وأَكَلَة اليَرابيع، وإنما قد يأخذون عن بعض الحَضَريّين وعن قبائل أخرى خارجة عن جغرافية الفصاحة التي حُصِرَت حُدودُها في ساكِني وسطِ الجزيرة العربية، وهذا ما دفعَ السّيوطي إلى القول: «لو سمع الكوفيون بيتًا واحداً فيه جوازُ شيءٍ مُخالِفٍ للأصول جَعَلوه أصلًا وبَوَّبوا عليه» خلافًا للبصريّين، و«عادةُ الكوفيّين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادِرِ كلام جعلوه بابًا أو فصلًا»[188]. بل هنالك اتهاماتٌ أخطر من ذلك وُجِّهت إليهم، وهي أنهم كانوا يأخذون عن الوضّاعين والمُنتَحلين والمشكوكِ في صِدقهم مثل حمّاد الراوية وخلَف الأحمر الذي اعترَف فيما قيل في آخر حياته بانتحاله أشعارًا لبعض علمائهم[189].

ما يهمُّنا نحن في الموضوع كلّه، هو الحالةُ التي يكون فيها الشاعرُ مضطرّا بسبب قيود اللغة الشعرية من موسيقى وغيرها، لمخالفة العُرف اللغوي المتداوَل. أما ما جاء به الشعراءُ وهم في حالة اختيارٍ وسَعَة ومَندوحة، فهو أمرٌ لا يَشغلنا في هذا المبحث، لأن توليد الألفاظ والصيَغ والدلالات في غير ما اضطرار، ليس خاصًا بالشعر وإنما هو مشترَك بين الشاعر والناثِر، إلا في حالة واحدة ألحقَها الألوسي بالضرورة الشعرية، وهي حالة النّثر الفنّي المَسجوع المتوقِّف على سَجْعاتٍ ومُوازَنة بين الألفاظ في بعض التراكيب المَسكوكة وخاصة تراكيب الإتباع، فيكون الوضع شبيهًا بوضع الشاعر في الاضطرار[190].

وما يهمُّنا أيضًا، من مواقف القُدماء المختلفة من ظاهرة الضرورة الشعرية، هو موقف القواميس العربية وكيف تعامَلت معها، هل بالرَّفض والتحفُّظ اللذين يؤدّيان إلى تجنُّب كلِّ لفظٍ أو استعمالٍ

وَلّدته حالةَ الاضطرار الشعري وإسقاطه من مدوّناتها باعتباره مخالفًا للعُرف اللغوي ولا أصل له في كلام العرب، أم كانت لها مواقفُ أخرَى؟

موقف القواميس من الضرورة

والواقِع أننا حين نقوم بتتبُّع الأمثلة العديدة للضرورات الشعرية التي حَفَلت بها الكُتُبُ المؤلَّفة في الموضوع، نلاحظ أن القواميس الفصيحة الواسعة الانتشار (**كالصّحاح** و**اللسان** و**القاموس المحيط**)، لم يكن لها موقفٌ ثابتٌ في النظر إلى مجموع الأمثلة التي تَتبَّعناها، وإنما جاءت مواقفُها مختلفة باختلاف الحالات.

ففي طائفةٍ أولى من الأمثلة، نجدها تسايرُ كُتُب الضرورات، فتُسقِط من مدوَّناتها الألفاظ والصيَغ التي خالَفَ فيها الشعراءُ العُرفَ اللغوي الشائع. إذ لم تعترف مثلًا بجمع مِنبَر على مَنابير، ولا مِرفَق على مرافيق، أو مَسجِد على مَساجيد، أو صَوابٍ على أصواب، أو طاوُوس على طُوّاس[191]، ولم تعترف بعدد من الصيَغ الواردة في الضرورات مثل قولهم «الأُمُر»[192] في الأمور، كما جاء في بعض الأشعار وذكرَته كتُب الضرورات. وقد تُورِد بعضَ الصيَغ المنهيِّ عنها على سبيل التنبيه والاستطراد لا غيرَ. قال في **اللسان** في مادة «ص ر ف»: «الصَّرّافُ والصَّيْرَفُ والصَّيْرَفِيُّ: النَّقّادُ من المُصارَفة وهو التَّصَرُّف. والجمعُ: صَيارِفُ وصَيارِفةٌ، والهاءُ للنسبة. وقد جاء في الشعر: الصَّيارِفُ. فأما قولُ الفَرَزدَق:

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنقادَ الصَّياريفِ

فعلى الضرورة، لَمّا احتاجَ إلى تَمام الوزنِ أَشبَعَ الحركةَ ضرورةً حتى صارتْ حرفًا». وقد وضَّح أيضًا أنه ذكَر لفظَي «المُنتزاح» و«المُحْتان» على سبيل التنبيه لا غير. جاء في مادة «ح ت ن»: «والمُحْتَتِنُ: الشيءُ المُستَوي لا يختلف بعضُه بَعضًا، وقد احتَتَنَ. فأما ما أنشده ابنُ الأعرابي من قوله:

كأَنَّ صوتَ شُخْبِها المُحتانِ تحتَ الصَّقيع جَرْشُ أُفْعُوانِ

فإنه يعني: قال اثنَينِ اثنَينِ. قال ابنُ سيدة: ولا أعرفُ كيف هذا، وإنما معناهُ عندي: المُحْتَتِن أي: المُستَوي ثم حذَفَ تاءَ مُفتَعِل فبقي المحُتَن، ثم أشبع الفتحةَ فقال: المُحتان، كقوله:

ومن عَيْبِ الرِّجال بِمُنتَزاحِ[193]

أراد: بمُنتَزَحٍ، فأشبَعَ». والشُّخْبُ في البيت: ما خرجَ من الضَّرْع من اللبَن. والجَرْشُ: الحَكُّ.

ومن ذلك أن العلماء والنّقاد أنكَروا على شاعر اسمه العلاّف البغدادي من القرن الرابع الهجري (ت 318هـ) استعمالَه «الجُرَد» بالدال المهملة حين قال:

يا هِــرُّ فارَقتَنا ولـم تَـعُـــدِ وكنــتَ منــّا بـمنـزِلِ الولـــَدِ

تَطــرُد عنّا الأذَى وتَحرُسُـنا بالغَيْب من خُنفُــسٍ ومن جُرَدِ

فقال حمزة الأصفهاني[194]: «فقلتُ له: إنك عَسَفتَ اللغةَ بقولك: **الجُرَد** مكانَ **الجُرَذ**، فقال: وما تُنكِرُ من اللفظ إذا جاء المعنى طِبقًا له، ألا ترى أن الجُرَد يَجْرُد[195] في البيوت مثلما يَجْرُد الجُرَذُ في الصحارى؟». أما قواميسُ اللغة فقد انتصَرت هنا للنُّقّاد وأسقَطت من مدوَّناتها استعمالَ «جُرَد» بالمهملة. ومهما يكن فإن هذه النازلة تفيدنا على الأقل في التأريخ لظهور هذه الصيغة بالدال المهملة بغضِّ النظر عن موقف القواميس منها.

ومن الأمثلة الأخرى على رفض القواميس لبعض صور الضرورات الشعرية التي تأكّد لديها أنها لا أصلَ لها في العربية، استعمالُهم «عَقْراب» في عَقْرَب، و«مَراجِيل» في مَراجِل، و«حِنْديس» في حِنْدِس، و«مِيئات» في مِئات، والشواهد كثيرة.

وفي مجموعةٍ ثانية من الأمثلة نجد القواميس تختار الحيادَ عند اختلاف الآراء بين القول بالضرورة والقول بغير ذلك، فتُورد صيغةَ اللفظ على رأيٍ ثم على رأيٍ مُخالِف. من ذلك ما جاء من اختلافٍ حول عدد من الصيَغ التي وقع فيها إشباعُ الحركات أو الزيادة في كمّيتِها حتى تتحوّل إلى مدّ: إشباع الفتحة حتى تتحوَّل إلى ألِف، وإشباع الضَّمة حتى تتحول إلى واو، والكسرةِ حتى تتحول إلى ياء. قال ابنُ الأنباري: «وإشباعُ الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثيرٌ في كلامهم»[196]. وبعد أن أتى بعدد من الأمثلة قال: «إشباعُ الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشَدوه في الأبيات[197]، وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع». لكننا بالرجوع إلى القواميس سنجدها تقفُ في حالات عديدة موقفًا وسَطًا بين اعتبارها ضرورةً شعرية وبين اعتبارها لغةً (أي لهجة) مستعمَلةً في كلام بعض العرب شعرًا كان أو نثرًا. فهي في هذه الحالة لا تعتبر كلَّ إشباعٍ أو أغلبَه ناتجًا عن ضرورة شعرية.

ومن ذلك موقفُ **اللسان** من صيغة «دراهيم» بالياء، قال: «وجمعُ الدِّرهَم: دَراهم. ابنُ سيدة: وجاءَ في تكسيره: الدراهيمُ. وزعمَ سيبويه أن الدراهيم إنما جاء في قول الفرزدق:

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنقادَ الصَّياريفِ»[198]

فجمَع بين القولين دون ترجيح أحدهما على الاخر. وهناك من خرَّج استعمال «دراهيم» على أنها جمع لـ «دِرْهام» وهي صيغةٌ أُخرى في «دِرهَم».

ولفظ «قَرَنْفول» أوردته كتبُ الضرورات على أنه من أخطاء الشعراء، وأصلَه «قَرَنْفَل» ثم أُشبِعت حركةُ الفاء المضمومة حتى تحوَّلت إلى واو فتولَّدت من ذلك صيغةٌ جديدة. ولكن القواميس تُورِد الوَجهين معًا على حدّ سواء. ففي **اللسان**: «القَرَنْفُل والقَرَنْفُولُ: شجرٌ هِنديٌّ ليس من نبات أرض العرب. وذكره امرؤُ القيس في شعره فقال:

نَسيمُ الصَّبا جاءتْ بِرَيّا القَرَنْفُلِ

ومن العرب مَن يقول: قَرَنْفُول. ابنُ بَرِّي: القَرَنْفُلُ: هذا الطَّيِّبُ الرائحة، وقد كثُر في كلامهم وأشعارهم. قال:

وا بِأَبِي ثَغْرِكِ ذاكَ المَعْسُولْ كأنَّ في أنيابِـه القَرَنْفُـولْ

وقيل: إنما أَشبَع الفاءَ للضرورة».

ومما جاء بإشباع الحركة القصيرة وتحويلها إلى مدّ طويل، كلمةُ «يَنباعُ» الواردة في قول عنترة:

يَنباعُ مِنْ ذِفرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيّافَةٍ مِثلِ الفَنيقِ المُكْدَمِ[199]

فبعضُهم علَّل «يَنباع» بالضرورة التي ألجَأت الشاعر إلى إشباع حركة الباء حتى تولَّدت منها صيغةٌ جديدة. لكن القواميس لم تُسلِّم بهذا الرأي تسليمًا تامًا، وإنما أوردت إلى جانبه آراء أخرى ذهبت إلى تبرير هذا الاستعمال، منها قولُ الأصمعي إن «يَنباعُ» إنما هو مُضارِع انباعَ إذ يُقال: انباعَ الشجاعُ يَنباعُ انبِياعًا: إذا تحرَّك من الصَّفِّ ماضيًا، وأنشد:

يُطـرِقُ حِلـْمًـا وأَنــاةً مــعًــا ثُمَّتَ يَنباعُ انبِياعَ الشُّجاعِ

وقال ابن الاعرابي «يَنباعُ» «يَنفعل» من «باعَ يَبُوع» إذا مرَّ مَرًّا ليِّنا فيه تَلَوٍّ. وفي **العُباب** انباعَ العرَقُ: سالَ.

وعلى العكس من إشباع الحركة القصيرة حتى تُصبح مَدًّا، نجد الشُعراء يُضطرّون أحيانًا إلى نقْص المدِّ وتحويله إلى حركة قصيرة، كما في قول ابن هَرْمة:

بَيْنا أُحَبِّرُ مَدْحًـــا عــادَ مَرثِـيَةً هـذا لَعَمْــرِيَ شــرٌّ دِينُــهُ عِدَدُ

فحوَّلَ كلمةَ «عِداد» (وهي اهتِياجُ وَجَعِ اللَّديغ) إلى «عِدَد». ولكن بعض اللغويّين اعتبَرَ ذلك لغةً أي صيغةً ثانيةً للكلمة[200]. وجاء في شعر الأعشى ما هو أَبعدُ من ذلك فقال:

هو الواهِبُ المُسْمِعاتِ الشُّرُو بَ بَيْنَ الحَريرِ وبينَ الكَتَنْ[201]

فخَفَّفَ تشديد التاء في لفظ «الكَتّانَ» وهو نوعٌ من الثَياب، وقَصَّرَ مَدّها حتى تحوَّلت إلى «الكَتَن». ولكن بعض اللغويّين اعتبَرَ ذلك لغةً أيضاً. جاء في **اللسان**: «قال أبو حَنيفة: زعَمَ بعضُ الرُّواة أنها لغةٌ. وقال بعضُهم: إنما حَذَفَ للحاجة. قال ابنُ سِيدةَ ولم أسمَع الكَتَنَ في الكَتّان إلا في شعر الأعشى». فلم يجد القاموسيّون بُدًّا من حكاية القولين معًا.

ومن الأمثلة الأخرى في غير هذا الموضوع، ما جاء في مادة «أرنب» من **اللسان**، وهو قوله: الأَرنبُ: معروفٌ. يكون للذكَر والأُنثَى. وقيل: الأرنبُ الأُنثَى ... والجمعُ: أَرانِبُ وأَرانٍ عن اللِّحياني. فأما سيبويه فلم يُجِز (أَراني) إلا في الشعر، وأنشدَ لأبي كاهِلٍ اليَشكُري يُشبِّه ناقتَه بعُقابٍ:

كــأَنَّ رَحْلِي على شَغْواءَ حادِرةٍ ظَمْياءَ قد بُلَّ من طَلٍّ خَوافيــها

لها أَشاريرُ مِــن لَحـمٍ تُـتَـمِّـرُهُ مِنَ الثَّعالي، ووَخْزٌ من أَرانيها

يُريد: الثعالبَ والأرانبَ. ووجَّهَه فقال: «إن الشاعرَ لّما احتاجَ إلى الوزن واضطُرَّ إلى الياء، أبدَلَها من الباء».

فاللِّحياني ذكرَ الجمع الثاني (أَراني) على أنه لهجة عربية فصيحة، ولكن سيبويه اعتبر ذلك ضرورة. ولا يمكن للقاموس اللغوي أن يَفصِل في أمر اختلف فيه عالمان كبيران، فجاء بالوجهين ووَقَفَ منهما موقف الحياد. والأخذُ برأي سيبويه، لا يَمنع من ذِكر رأيِ مُخالِفه وأخذه بعين الاعتبار.

وهناك حالة ثالثة من الأمثلة، وهي الأوسَع والأكثر، نجد فيها القواميس لا تعتدُّ برأي القائلين بالضرورة في كثير من الصيغ والاستعمالات، وإنما تُوردها باعتبارها وجوهًا فصيحةً وصحيحةً لا غبارَ عليها أو لهجةً من اللهجات، فتضرب بقولهم عُرضَ الحائط.

من ذلك أن القزّاز القيرواني اعتبرَ استعمال لفظ (عَشَق) بفتح العين والشين ضرورةٌ لجَأَ إليها الشاعرُ الذي قال:

ولم يُضِعْها بين فِرْكٍ وعَشَقْ

لكن القواميس أوردت «عَشَق» بالتحريك لغةً في «عِشْق» أي بجواز استعمال الصيغتين على حدّ سواء. جاء في **القاموس**: «عَشِقَه كعَلِمَه، عِشْقًا بالكسر وبالتحريك (أي: عَشَق)، فهو عاشِقٌ وهي عاشِقٌ وعاشِقةٌ». وانظر **الصحاح** و**اللسان** أيضًا.

واعتبر ابنُ عُصفور وغيرُه صيغةَ «كَلْكال» في قول الشاعر:

أَقولُ إذْ خَرَّتْ على الكَلكالِ يا ناقَتِي ما جُلْتِ من مَجالِ

من الضرورات. لكن **الصحاح** قال: «الكَلْكَلُ والكَلكالُ: الصدرُ. وربما جاء في ضرورة الشعر مُشَدَّدًا» أي بصيغة: الكَلكَلّ. وانظر **القاموس المحيط** أيضًا.

وذكر القزّاز أن جمع «ثوب» على «أثوُب» في قول الشاعر:

لكلّ دهرٍ قد لبِستُ أثوُبًا

من الضرورة الشعرية، لأن فَعْل إذا كان معتلَّ الوسط بالواو مثل «ثوب» جُمِع على أفعال (مثل قومٍ وأقوام، ودَوْر وأدوار ...الخ) وليس على أَفعُل كما في ضَرْب وأضرُب. لكن القواميس تنقُض هذا القول فتَجمع ثوبًا على أَثوُب دون تردُّد. جاء في **الصحاح**: «الثوبُ: واحدُ الأثواب. والثِّياب، ويُجمَع في القِلّة على أَثْوُبٍ». ومثله في **القاموس**. وفي **اللسان** و**التهذيب**: «وثلاثةُ أَثوُبٍ بغير هَمْزٍ».

وأورد القزّاز أيضًا[202] صيغة المصدر «التَّنْزِيّ» في قول الشاعر:

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيًّا كما تُنَزِّي شَهْلةٌ صَبيًّا

وعلَّق عليه بأن الوجه أن يقول: «تَنْزِيةً»، لأن فَعَّل في المعتل يجمع على تَفعِلة (كما في تغْطية، وتَسوِية)، لكن الشاعر جمَعه على «تفعيل» للضرورة فأجراهُ مجرى السالِم مثل: كرَّمَه تكريمًا.

لكن **القواميس** لم تأبَه لهذا الاعتراض، وأوردت صيغةَ «التّنْزِيّ» مُرادِفةً للتَّنْزِيَة. ففي **اللسان** و**الصحاح** و**القاموس**: وأَنْزاهُ ونَزّاهُ تَنْزِيَةً وتَنْزِيًّا[203]. واستشهدت عليه هذه القواميس أيضًا بقول الشاعر:

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيًّا كما تُنَزِّي شَهْلةٌ صبَيًّا

ولاحظ هنا كيف أن شاهد النَّفي (وهو قولُ الشاعر) قد تحوَّل عند أصحاب القواميس إلى شاهد إثباتٍ، وأن الحجة التي استخدَمها أصحابُ الضرورات لتَخطِئة الاستعمال هي نفسُها التي استخدَمتها القواميس لتصحيح هذا الاستعمال وإجازته وتفصيحه.

واعتبر الضَّروريون أن استعمال «فَلاَح» في قول الشاعر:

عَدِمْتُ أُمّا ولَدَتْ رَباحا جاءت به مُفَرْكَحًا فِرْكاحًا

تَحسِبُ أنْ قدْ ولدَتْ نَجاحًا أَشهَدُ لا يَزيدُها فَلاحا

من الضرورة، لأن الكلمة جاءت هنا مصدراً لأفلَح، والصوابُ أن يقول «إفلاحًا»[204]. ولكن القواميس كان لها رأيٌ آخر، فهي تنصُّ على أن العرب تقول: أفلحَ يُفلِح فَلاحًا وإفلاحًا وفَلَحًا وفَلاحًا.

وقالوا في استعمال الشاعر لفعل «ناءَ» في هذا البيت:

سَنُثْني عليهِ بما هوَ أهلُهُ وإنْ شَحَطَتْ دارٌ وناءَ مَزارُها

إنه ضرورةٌ شعريةٌ وأصلُها «نَأَى». لكن القواميس تُورد الصيغتين معًا على الترادُف ولا تُفرِّق بينهما في

الاستعمال. جاء في **الصحاح**: «وناءَ الرجلُ لغةٌ في نأى، إذا بَعُد. قال الشاعر:

وإن رآك غريبًـــا نـــاءَ وابتَعَدا مَنْ إن رآكَ غَنِيًا لانَ جانبُهُ[205]

ولاحظ هنا أن **الصحاح** أورد شاهدًا آخر على صحة استعمال «ناء» مكانَ «نأى» على طريقة القلب. فهذا ومثلُه عند أصحاب القواميس ليس من الأشياء التي لجأ إليها الشعراءُ اضطرارًا وإنما استعمَلوها اختيارًا، لأن الاستعمالَين معًا مُتواتِرَان في العربية.

وفي كتاب القزّاز[206] أيضًا أن الوجه في العربية أن يقال: امرأةٌ حائضٌ صفةً للمؤنث لا يَشْرَكُها فيها المذكَّر، وأما استعمال الشاعر لحائضة في قوله:

كحائضةٍ يُزْنَى بها غيرِ طاهِرِ

فكان للضرورة. ولكن **الصحاح** أورد الوجهين: (حائض وحائضة)، دون إشارة لما في ذلك من ضرورة شعرية، فقال: حاضَت المرأةُ تَحيضُ حَيْضًا ومَحِيضًا، فهي حائضٌ وحائِضةٌ أيضًا، عن الفرّاء. وأنشد: (كحائضةٍ يُزْنَى بها غيرِ طاهِرِ). وكذلك ورد في **القاموس**.

وهنا أيضًا نجد القواميس تستخدم هذا الشاهد الشعري نفسَه حجة لتصحيح الاستعمال وتفصيحه بعد أن استعمله أصحابُ الضرورة للطعن في صحته والتقليل من شأنه. فالشواهد الشعرية سيفٌ ذو حدّين يُستخدَم لتصحيح الاستعمال كما يمكن أن يُستخدَم للطّعن فيه وإبطاله. وذلك من المُفارقات التي ينبغي التنبُّه لها.

ومن الأمثلة التي نُضيفها ما جاء في قول طَرَفة:

أَبْلِــغْ قَتَــادةَ غيـــرَ ســـــائِلِهِ مِنّي الثوابَ وعاجِلَ **الشُّكْمِ**

قال حمزة الأصفهاني[207]: «فزعموا أنه أراد (الشُّكْر) فدَعَته القافيةُ إلى توليد لغةٍ أخرى فقال: الشُّكْم.

وقال علقمة:

أمْ هلْ كبيرٌ بَكَى لم يَقضِ عَبرَتَهُ إثْـرَ الأحِبَّة يومَ البَيْن **مَشْكومُ**

أي: مَجزِيٌّ مُثابٌ. وتَبِعَ طَرفةَ بعضُ الشعراء فقال:

أُنـاسٌ مـا انقَـضَـوا حتـــى تَقَضَّـــى الحَمـــدُ **والشُّـــكْدُ**

فوَلَّد هذا الشاعرُ لغةً في الشُّكر. وتلاهُ مُزَرِّد فقال:

أنتَ أَسدَيْتَها إليَّ فـإنْ أَشـــــكُركَ عنهـا فأنـتَ مَوضِـعُ **شُــــكْبِ**

فهذه ثلاثةُ ألفاظ مؤلَّفة داخلةٌ على لفظةٍ من كلامهم مشهورةٍ مُستغنِيةٍ بشُهرتها وكثرةِ استعمالها عن استِجلابِ لغاتٍ أُخَرَ إليها». فلفظ (الشُّكر) تولّد عنه ثلاثة ألفاظَ أخرى هي: الشُّكْم والشُّكْد والشُّكْبُ.

ولكن القواميس أوردت هذه الألفاظ الثلاثة باعتبارها متغيِّرات لكلمة واحدة وكلُّها عربية فصيحة. واستعملَت قولَ طَرَفة شاهدًا لإثبات صيغة «الشُّكْم» وليس لنَفيها، وأضافت إليه شواهدَ أخرى من الحديث النبوي، وذكرت للكلمة مشتقاتٍ وهي: شَكَمَه يَشكُمُه شَكْمًا وأَشكَمَه والاسمُ منه شُكْمٌ. بل

أضافت صيغةً أخرى جديدة وهي «الشَكَمَى» كما في **اللسان**.

وكذلك القولُ في صيغة «زُمُرُّد» التي أوردها أحدُ الشعراء بالدال المُهملة، فانتقدوه في ذلك. قال حمزةُ الأصفهاني: «فأتى بالزمُرُّد بالدال كما ترى خلافاً لمَجْرى العادة الجارية في هذه الكلمة على وجه الدهر». ولكن **الصحاح** و**القاموس** و**التاج** أوردت الكلمة بالصيغتين (الزُّمُرُّد والزُّمُرُّذ) دون أدنى إشارة إلى كون صيغة الدال ولدتها الضرورةُ الشعرية.

ومن الأمثلة أيضًا أن هناك من عَلَّل وجود صيغة «خاتام» في أبيات بعض الشعراء بأنها في الأصل مجرد ضرورة شعرية تولَّدت من إشباع حركة التاء في «خاتَم». ولكن القواميس أوردت هذه الصيغة ضمن بقية الصيَغ الأخرى للكلمة باعتبارها من مُتغيِّراتها المستعمَلة في العربية وهي: خَتَمٌ وخاتِمٌ وخاتَمٌ وخاتامٌ وخَيْتامٌ. واستعملوا الشاهد الشعري نفسَه الذي أورَدُه المانِعون في إثبات الصيغة وهو ما أنشده الفرّاءُ لأحد بني عقيل:

لئنْ كان ما حُدِّثـتُه اليـومَ صادقـًا أَصُمْ في نهارِ القَيظِ للشمس بادِيًا

وأَرْكَبْ حِمارًا بينَ سَرْجٍ وفَـرْوةٍ وأُعْــرِ مِنَ الخاتامِ صُغرَى شَمالِيا

وقال صاحبُ **اللسان** في التعقيب على ذلك: «وقال سيبويهِ: الذين قالوا: (خَواتيم) إنما جعلوه تَكسيرَ (فاعال) وإن لم يَكُنْ في كلامهم. وهذا دليلٌ على أن سيبويه لم يعرفْ خاتامًا». على أن الشاهد الذي ذكرناه لم يكن الوحيدَ الذي يُثبت الاستعمال، بل هناك شاهد آخر أورده ابنُ منظور (مادة: «د رهـ م») أيضًا وهو قول أحدهم:

لـو أن عنـدي مِئَـتَيْ دِرْهــامِ لجـازَ في آفاقهــا خـاتــامي[208]

ومن الأمثلة أخيرًا قولُ الألوسي في **الضرائر**[209] إن استعمال «أَوالِي» عوض «أوائِل» لا يجوز إلا في الشعر ولذلك عُدَّ من الضرائر، واستشهد عليه بقول الشاعر:

تكادُ أَواليها تُفـرِّي جُلــودَها ويَكتَحِلُ التالي بِمُـورٍ وحـاصِبِ

ولكن اللفظ أوردته القواميسُ دون تنبيه على أنه ضرورة شعرية وإن جاءت بأقوال النُّحاة في التحوُّل الذي طَرأ على أصله. قال **الصحاح**: والأولُ نقيضُ الآخِر وأصلُه: أَوأَل والجمع: الأَوْاَل والأوالي أيضًا. والعبارة بنصِّها منقولة في **القاموس المحيط**.

وأخيرًا، ورد لفظُ «بُرقوع» بالمدّ، في شعر النابغة الجَعدي وهو قوله:

وخَدًّا كبُرقوع الفتاةِ مُلَمَّعًا

ورغم أن هذا الشعر رُويَ بصيغة «بُرقُع» أيضًا:

وخَدًّا كبُرقُع الفتاةِ مُلَمَّعًا

إلا أن شارح أبيات **إصلاح المنطق** لابن السكيت[210]، علق على هذه الرواية الثانية بالقول: «وهو في العروض صحيحٌ، ولكن الذوق يأباه لأجل أنه مقبوض، وأظن أن من روى (كبرقوع) فرَّ من قبح الزّحاف». أي: أن زيادة المد في «بُرقُع» وتحوّلها إلى «بُرقُوع» كان من أجل إرضاء الذوق الموسيقي الشعري لا غير. لكن القواميس عاملت الصيغتين (بُرقُع وبُرقوع) معاملةَ المتساويّين في الفصاحة دون ترجيح إحداهما على الأخرى، باعتبار كثرة ورودهما معًا.

والأمثلة على هذا النوع كثيرةٌ جدًا.

من حق الباحث، بعد عرض هذه الحالات المختلفة عن موقف القاموسيّين من الضرورة الشعرية بين القَبول والرفض والتوسُّط بينهما، أن يسأل: ما السرُّ في ذلك؟ هل هو اختلالٌ واضطرابٍ في المنهج أم له تفسيرٌ آخر؟

أما اختلافُ موقفهم بين الحالتين الأولى والثانية، فيبدو لي منذ الوهلة الأولى أنه لم يكن اعتِباطيًا، وإنما لمبرِّرٌ معقول. فقد رفضت قواميسُنا التعامُل مع أمثلة الطائفة الأولى من الصيَغ وأقْصَتها من مدوّناتها بعدما ثبتَ لديها أنها لم تُستعمَل في غير تلك الأبيات الشعرية المفردَة وتأكَّدَت من كونها مجردَ حالات اضطرارية لجأ إليها شاعرٌ ما في موقفٍ مُحوِجٍ، لكنها لم تَرْقَ إلى مستوى التداوُل بين أصحاب اللغة من القبائل العربية الموثوق بفصاحتِها. فهي إذن استعمالاتٌ فردية شارِدة ومعزولة، سُمِعَت ولم يُقَس عليها أو يُعملَ بها. والقاموسُ اللغوي موضوعُه الألفاظُ المُتداوَلة في المجتمع اللغوي ولو بين أهل قبيلة من قبائل الفصاحة، وليس الاستعمالات الفردية اليتيمة.

وفي الحالة الثانية وقفَت القواميس عند أمثلة اختلَفَ فيها علماءُ اللغة ورُواتُها، بين مَن يعتبر اللفظَ أو الصيغةَ مستعمَلَين ولو بنسبة معيَّنة، وبين مَن يعتبرهما مجردَ ضرورة شعرية، ولكل فريق دليلُه وحُجَّتُه. وخيرُ مثال على ذلك الخلاف المعروف بين أعلام مدرستَي البصرة والكوفة الذي ألَّف فيه ابنُ الأنباري وغيرُه (ومنه ما رأيناهُ بين سيبويه واللّحياني في جمع أرنَب على أرانٍ)، فكان من المعقول أن لا تَجزِم القواميسُ في مثل هذه الحالات بقولٍ وتترك غيرَه، وإنما تكتفي بإيراد الخلاف على ما هو عليه.

والأمرُ يختلف قليلًا عند أمثلة الحالة الثالثة التي تَضع أمامنا إشكالًا حقيقيّا، لأن تفسيرها يحتمل وجهين: الوجه الأول: أن تكون القواميسُ قد غَضَّت الطَّرف، دون مُبرِّر معقول، عن كثير من الصيَغ التي نبَّهت المصادرُ إلى أنها في الأصل عبارةٌ عن توليداتٍ لجأَ إليها الشعراءُ اضطرارًا، ففَصَّحَتها وأدرَجتها في مدوَّناتها دون أدنى إشارة إلى كونها موضِعَ خلاف، كما فعلَت مع الحالة الثانية السابقة، فبدَت وكأنها ضَربَت عُرضَ الحائط بما نبَّهت عليه كُتُبُ الضرورة، ولم تعبأ بأقوالها. ويكون موقفُها هنا مناقِضًا لموقفها هناك، ومنهجُها مضطربًا غيرَ مُتماسِك.

والوجه الثاني أن يكون لدى أصحاب القواميس من الأدلة والشواهد وتواتُرِ الروايات على شَيوع استعمالها، ولو بين قبيلة من قبائل الفصاحة، ما يكفي لدَمْجها في مدوَّناتها واعتبار ما ورد عنها في كُتُب الضرورات وغيرها من اعتراضاتٍ أقوالًا ضعيفة وحُججًا غيرَ كافية. وفي هذه الحال سيكون موقفُها مبرَّرًا ومنسجمًا مع الحالتين السابقتين بلا تنافُر أو تناقُض في المنهج الذي سارت عليه. وهذا الرأيُ هو الذي نميلُ إليه لأنه لا يُعقَل أن تتفق القواميسُ، على اختلافها في الزمان والمكان والمصادر المعتَمدة وطُرُق الترتيب والتعريف وغير ذلك، على تفصيح صيغةٍ أو استعمالٍ من غير أن تكون لها أدلةٌ تستند إليها.

لكننا حين نتبنَّى هذا الرأي الأخير ونعتقد أننا قد خرجنا من الإشكال (بالقول إن القواميس، حين عمَدت إلى بناء مدوَّناتها، وجَدت تلك الصيَغ العديدة للكلمة الواحدة متواتِرةَ الاستعمالِ والتداوُل بين أصحاب اللغة، وثبَت لها بالأدلة والروايات شيوعُها وانتشارُها، فلم يكن أمامها بُدٌّ من الاعتراف بها وإدخالها)، سيواجهُنا إشكالٌ آخر، وهو: كيف يمكن أن نفسِّر تعدُّد صيَغ الكلمة الواحدة وتفصيحَها جميعًا من قِبَل القواميس، مثل: الكَلكَل والكلكال والكلكلّ، والقَرَنَفُل والقَنفول، وعُطْبُل وعُطبول وعُطبولة وعَيْطَبول، والتَّنْزِيّ والتَّنزية، والوَرَق والوَرَاق، وخَتَم وخاتَم وخاتام وخَيْتام، ونِضال ونِيضال، وشِمال وشِيمال، وأُصبُع وأُصبوع، وبُرقُع وبُرقوعٍ، وأمثلة أخرى لا تُحصى من الصيغ الكثيرة للكلمات والجُموع والبدائل المترادفة التي تَعِجُّ بها القواميس؟ هل نُسلِّم بأنها كلها كانت في الأصل لهجاتِ قبائل مختلفة فقامت القواميسُ بتجميعها على هذا الأساس، أي إنها كلها حالاتٌ ترادُفية نشَأت منذ نشأت بسبب هذا الاختلاف اللهَجي، أم أن هناك سببًا أو أسبابًا أخرى؟

في اعتقادي أن الركون إلى تفسير واحد لظاهرة كثرةِ المتغيِّرات والبدائل والصيغ للكلمة الواحدة – وهي في المعجم العربي بالآلاف – وردِّ سببِ وجودها جميعِها إلى اختلاف اللهجات، ليس مقبولًا ولا مَقطوعًا به في كل المرّات وسائرِ الحالات. إذ لا شك أن هنالك أسبابًا أخرى، مثل انزياح الأصوات، والخطإ في الرواية والسَّماع والنقل والتصحيف والتحريف، وغيرها من الأسباب. وفي مقدمة ما يجب استحضارُه من التفسيرات الأخرى، التفسيرُ بنظرية الضرورة الشعرية، أي إن من الأسباب القويةِ الاحتمال أن تكون الضرورةُ الشعرية وراءَ إنتاج عدد لا يُحصى من الصيَغ التي شاعَ استعمالُها وانتشَر حتى اكتسَبَ وضعَه الطبيعي في المعجم اللغوي، فدوَّنته القواميسُ على أساس أنه متداوَلٌ وشائعٌ ولو بنسبة مقبولة. ومعنى ذلك أن ما كان أصلُه في طورٍ من أطوارِ اللغة ضرورةً شعرية أو خطأً أو خروجًا اضطراريًا عن العُرف اللغوي العام أو استعمالًا فرديًا، قد طوَّره الاستعمالُ وكثرةُ التداوُل حتى نال نصيبَه من الذُّيوع والانتشار والقَبول.

وبناءً على ما وصلنا إليه من تحليل، يمكن أن نعيد صياغةَ تفسيرنا لموقف القواميس العربية من الضرورة الشعرية في الحالات الثلاث التي رأيناها آنفا، صياغةً عامةً مُجملةً، فنقول:

إذا نظرنا إلى موقف القواميس العربية حُيالَ ظاهرة الضرورة الشعرية، من زاويتَي الوظيفة الموكولة للقاموس اللغوي العام المشترَك، والتطوّر اللغوي المعجمي، وحلّلنا في ضوئهما تلك الحالات الثلاث التي قد تبدو متناقِضة أو متنافِرة، لوَجدناها في حقيقة أمرها تُكوِّن في مجموعها سلسلةً من الحلقات التي يرتبط بعضُها ببعض في انسجامٍ وتماسُك دونما تنافُر أو تفكُّك. ذلك أن موضوع القاموس اللغوي كما أشرنا من قبل هو بالأساس وصفٌ لغة المجتمع اللغوي المستعمَلة بالفعل لا بالقوة. فيخرُج من وظيفتها ما هو افتراضيٌّ ومحتَمَلُ الاستعمال، وما هو من قبيل لغة فردٍ واحدٍ بعينه، إذا ظَلَّ هذا الاستعمالُ الفرديُّ معزولًا جامدًا لم يتطوَّر وضعُه ليرقَى إلى مستوى الاستعمال الجماعي ولو بنسبة معيَّنة. هذا، إذن، هو ما يمكن أن نفسِّر به الموقف الأول للقواميس، من بين تلك الحالات الثلاث التي استعرضنا أمثلتَها. فالقواميس لم يكن بمستطاعها، في الحالة الأولى، تبنّي استعمالاتٍ فردية صدرَت عن أشخاص في أوضاع خاصة من الانفعال النفسي والتجريب الشعري والمُغامرة الأدبية لم يُسايرها المجتمعُ اللغوي ولم يَتجاوب معها قطُّ. بل كان من الضروري ألا تقبلها القواميس لأنها ظلت في ذلك المستوى المعزول المحدود ولم تتطوَّر لتصبح استعمالًا جماعيًا ولو بصفة غير كاملة. فالضرورةُ الشعرية في هذه المرحلة ظلت مجردَ تجربة شخصية لم تتطوَّر ولم تتجاوز ذلك الحدَّ.

أما في الحالة الثانية فنجد أن الاستعمالات التي كانت في بداية أمرها مجردَ أخطاء أو ضروراتٍ أو محاولات فردية، قد لَحِقها نوعٌ من التطوُّر واكتسبَت درجةً من الشيوع النِّسبي، لكنها مع ذلك لم تصل إلى مرحلة تطوّرها النهائي. وهذا القول لا يتناقضُ مع ما ذكرناه آنفًا، وهو أن القواميس اللغوية اضطُرَّت إلى الوقوف موقفَ الحِياد إزاء الحالات التي دار حولها خلافٌ قويٌّ بين العلماء والرواة، وكلٌّ له حجتُه التي لا تُنكَر، فنقَلت الصيَغ المختلَف عليها مشفوعةً بالنقاش الدائر حولها. وكونُ القواميس لم تَقطع برأيٍ بين قولَي الخلاف، معناه أن الصيَغ المختلف فيها لم يصل استعمالُها درجةَ الشيوع المطلوبة للحسم في شأنها، خلافًا لما حدَث لمجموعة الأمثلة الواردة في الحالة الثالثة، إذ نجد موقف القواميس قد تغيَّر لأنها أصبحت أمام مجموعة كبيرة من الصيغ التي استطاعت مع الزمن أن تنتقل من استعمالات خاصة ومُحاولات فردية معزولة، إلى استعمالات فرَضت نفسَها على المجتمع اللغوي بنسبة مقبولة جدًا، فتحوَّلت وخرَجت من طور التَّجريب والمحاولة أو الضرورة واللغة الشعرية، إلى طور الاعتراف بها من لدُن عدد كافٍ من المستعمِلين. فلم يعد للقواميس أيُّ عُذر – إذ ذاك – في عدم الاعتراف بها وإضفاء الشرعية عليها ومَنحها حقَّ المواطَنة والوجود داخل المعجم العربي. ذلك أن رُواة اللغة أنفسَهم وجامعيها من أصحاب المدوَّنات والقواميس، وجَدوها في مرحلة الجمع والتدوين، شائعةً في اللغة المشترَكة بين القبائل، أو واردةً على الأقل بشكل واسع على ألسنة مجموعة معيَّنة من مُستعمِلي اللغة أو قبيلة من قبائل الفصاحة.

ومما لا شكَّ فيه، بعد هذا، أن الشعراء كانت لهم جُرأةٌ كبيرةٌ على الارتجالِ وتوليد ألفاظ جديدة وصيَغ لم تكن معروفة واشتقاقِ معانٍ ودلالات لم تُستعمَل من قبلُ. ليس في لحظة الاضطرار فقط، ولكن حتى في حال الاتساع والاختيار لدواعٍ فنِّية خالصة تُضفي جمالية خاصة على التعبير لا توفِّرُها اللغة العادية. قال حمزة الأصفهاني في **التنبيه**: «وقالوا: جاء ابنُ أحمر في شعره بأربعة

ألفاظ لا تُعرَف في كلام العرب: سَمَّى النارَ مَأموسَة، وسمَّى حِوارَ الناقة: بابُوسًا، وقال: بَنّسَ بمعنى: تأخَّر، وقال: الأُرْبَة لما يُلَفّ على الرأس. ولا يُعرف ذلك في شعر غيره»[211]. وذكر الأبيات التي جاءت فيها تلك الاستِعمالات.

ثم قال: «وجاء ابنُ مُقبل في شعره **بالمِزْهَر** اسمًا للإبريق، والمزهَر إنما هو من أسماء العُود». ولمّا كان ذلك استعمالًا تفرَّد به ابنُ مُقبِل، فإن القواميس لم تتجرأ على الاعتراف به، واكتفت بالمعنى الشائع للمِزْهَر وهو العودُ الذي يُستعمَل في العَزْف الموسيقي.

ومن توليدات الشعراء أيضًا: أن الطِّرِمّاح أطلق كلمة «كراض» على الفَحل[212]، وأن ذا الرّمة (ت 117هـ) أطلق كلمة «أُدْمانة» على الناقة[213]. وإن كانت كلمة «أُدمانة» قد وردت في شعر قديم لعبيد بن الأبرَص (توفي نحو 25 قبل الهجرة) وصفًا للظَّبية البيضاء البطن التي في ظهرها سواد[214]. وجاء الأخطل بكلمة لم تُسمَع من عربي إلا في شِعره فسمّى الذئب «تِينانًا»[215]، وأن دِعبِل استعمل في شعره كلمة «الأَثِين» ولا يَدري أحدٌ ما هو؟. قال الأصفهاني: «وجاء دِعْبل في قصيدته العصَبية التي ناقضَ فيها الكُمَيت بحرف في قافيتها لا يُعرف في كلام العرب **وإنما ولّده لمّا ضاقت به** قوافي قصيدته فقال:

قتَلنا الحارثَ المَدَنيَّ قَسْرًا أبا ليلَى، وكان فَتىً أَثينا

فالأَثينُ لا يُدرَى ما هو؟»[216].

لكن **اللسان** و**القاموس** أوردا اللفظ في «أثن» وقالا: يقال للشيء الأصيل: أثينٌ. وفي **تاج العروس** أن الكلمة مستدرَكة في **اللسان** على **الصحاح**. فهل جاء ابنُ منظور بالكلمة من مُتون لغوية جَمَعها رواةُ اللغة من قبيلةٍ أو قبائل عربية أم اقتنَصها من شعر دعبل الخزاعي وهو إسلامي؟ وحتى لو كان دعبلُ أولَ من استعملها، فالظاهر أن القواميس وجَدَتها بعد ذلك أي في مرحلة الجمع الذي امتدَّ إلى القرن الرابع منتشرةً ذائعةَ الاستعمال عند غيره أيضًا.

وقال حمزة الأصفهاني في مكان آخر[217]: «فأما ما خرجَ إلى الوجود **بالتوليد** فكثيرٌ أيضًا يدلُّ عليه قليلُ ما يُحكَى منه، من ذلك قولُ النابغة:

إلا الأَوارِيَّ لَأيًا ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْض **بالمَظلومة** الجَلَدِ

فزعم الرُّواةُ والعلماءُ بالشعر أنه أولُ من سَمَّى الأرض مظلومةً وهي التي حُفِرَ فيها ولم تكن قبلَ ذلك مَحفورة». وهذا الاستعمالُ شاعَ بعده واعترفت به القواميسُ.

بل إن من الشعراء مَن كانت له قُدرةٌ فائقة على إحداث كلمات لا معنى لها إلا لإثبات تفوُّقه في صنعة الشعر ولَيِّ أعناق القوافي وامتلاكه ناصية اللغة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما قالوه عن ابن الرُّومي، وهو أن أحد الولاة أراد أن يُعابِثه ببعض المُصَحَّف فسأله وهو في مجلسه: كيف بَصَرُك باللغة؟ فقال ابن الرومي: ما أقلَّ ما يَشذُّ عنّي منها، فقال له: ما الجُرامِضُ في كلام العرب؟ فأجاب ابنُ الرومي على

البديهة[218]:

أَسَألتَ عن خَبَرِ الجُرامِض، طالِباً عِلمَ الجُرامِضْ؟
فهْوَ الجُراضِمُ حين يُقْلَبُ ضارِجٌ فيُقال: جارِضْ
وهو الجُراسِمُ والقُمُحْرُ أو الحَراسِف والجراعِض
وهو الحَزاكِلُ فالغَوامِضُ قد تُفسَّرُ بالغوامض
وهو السلحكلُ إن فهِمْتَ، وإن رَكَنتَ إلى المُعارِض
فاصبرْ، وإن حَمُضَ الجَوابُ، فرُبّ صَبرٍ جَرَّ حامِض
والصَّفعُ مُحتاجٌ إلى فَرْعٍ يكونُ لهُ مُقايِض
ومِنَ اللِّحَى ما فيه فعلٌ للمَواسِي والمَقارِض

وقد يحلو لبعض النُّقّاد المتزِّمتين أن يعترضوا على الشعراء حتى في بعض الأساليب والتراكيب التي قد تكون الضرورةُ أَلجأتهم إليها ولكنها أعطت لشعرهم رونَقًا خاصًا لم يُدرك النُّحاةُ جمالَه ولم يذوقوا حلاوتَه، مثل قول الشاعر[219]:

ألا يا نَخلةً مِن ذاتِ عِرْقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

فقد لامُوه حين قدَّم وأَخَّر ولم يُدركوا أن ذلك هو سِرُّ الإبداع في هذا البيت، ولو تقيَّد بقواعدهم لما كان أتى بجديد.

ولا بد من الاعتراف، بأن هذه التَّوليدات التي أخذَها اللغويون من النصوص الشعرية، ولا يمكن استيعابُها لكثرتها واتِّساعها مع مرور الزمن، قد أغنَت المعجمَ العربي، بثروة لغوية تجلَّت في الألفاظ والصيغ التي أقدَمَ الشعراءُ على اشتقاقها وابتداعها من خلال تجاربهم ومحاولاتهم تطويعَ اللغة لقوافيهم وأساليبهم، مما لم يكن له وجودٌ في العربية قبل أن ينطِق به الشعراءُ ويألفه الناسُ ويتبنّوه فيصبح جزءًا لا يتجزّأ من لغتهم. كما أغنَته أيضًا باشتقاق كثيرٍ من الدلالات التي عملوا على توسيعها وتعميمها أو تَضييقها وتخصيصها أو تطويرها باستعمال كافة المُولِّدات والأساليب البلاغية المساعِدة على ذلك من استعارة ومجاز وكناية، وإطلاقِ العِنان لمخيِّلاتهم لتُحلِّق في عوالِمِ يَستوحُون منها صُورًا قد تبدو غريبة أولَ الأمر ثم لا تلبث أن تُطرَق فتُبتَذَل.
وأما القيود التي حاصَرت الشاعر العربي وجعلته يرتكب الضرورات، فلم تكن مع إرهاقها وثِقَلِها لتكبح جماحه، وإنما استطاع أن يتكيَّف معها ويتحكَّم فيها ويتغلَّب عليها بمهارته وتَملُّكه لناصية الكلام والتعبير.

والذي يمكن أن نستخلصه من كل ما سبَق، هو أن كثيرًا من الصِّيَغ اللفظية في معجمنا العربي – ومنها ما هو داخلٌ في باب المترادِفات، أو البدائل والمتغيِّرات، أو في خانة اللهجات العربية وما كانوا يطلقون عليه اصطلاحًا اسم «لغات» – إذا تأمّلناه وأمعنّا فيه النظرَ وتتبَّعنا مراحلَ تطوّره، لوجدناه في النهاية عبارةً عن تجارب تعبيرية فنّية وانزياحات وانزلاقات واستعمالات خاصة، أو ضرورات لم يجد الشعراءُ مندوحةً عنها، ثم مع الوقت وكثرة الاستعمال، غيَّر المستعملون نَظرتَهم إليها، وزالت عنها صفةُ الغرابة، وحَلَّت محَلَّها الأُلفة والاستئناسُ، فإذا هي تحتلُّ مكانَها العادي بين بقية الصيَغ والأوجُه الأخرى. وهكذا حدَثَ التراكُم المعجمي. وهذا وجهٌ مقبولٌ لتفسير كثرة المترادِفات في لغتنا العربية.

ولقد أعجبني ما جاء على لسان أحد الدارسين المعاصرين، وهو الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، الذي قال في كتابه عن اللغة الشعرية: «إن بعض ما قيل عنه ضرورةٌ يمكن أن يكون آثارًا تاريخية لمرحلة سابقة من مراحل التطوّر اللغوي، كما أن بعضها يُعَدُّ جذورًا تاريخية لاستعمالات لهَجية معاصرة، وأن عدم تنبُّه النحاة لتطور اللغة هو الذي دفعَهم للحُكم عليه بأنه ضرورة»[220]. كما أعجبني تخريجُه لكلام الأخفش (سعيد بن مَسعدة ت 215هـ) الذي جاء فيه: «إن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه، لأن لسان الشاعر اعتادَ الضّرائرَ فجَوَّز لنفسه ما لم يَجُزْ لغيره»، بأن قال: إن الأخفش اعترفَ للشعراء «بأن لهم تأثيرًا في الكلام العادي، حيث يتأثَّرون هم أولًا بما يقولونه في شعرهم، وتصبح تراكيبُ الشعر جاريةً على ألسنتهم في مُخاطباتهم، وبالتالي يُؤثِّرون في غيرهم ممّن يُخالطونهم أو يقلِّدونهم أو غير ذلك»[221]. وتأثُّرُ مستعمِلي اللغة العاديّين بتراكيب الشعراء واستِلطفاهم لبعض عباراتهم واستِطرافهم لتوليداتهم، كلُّ ذلك يجعل ما كان ضرورةً في مرحلة زمنية معيَّنة، يتحوَّل مع الوقت وكثرة التداول إلى شيء عادي ومألوف، فيحتلُّ مكانَه في المعجم بعد أن يتناسَى الناسُ أصله الذي تطوَّر عنه. وبهذا التأويل القائم على نظرية التطوُّر اللغوي، يمكن تفسير كثير من الظواهر اللغوية التي إذا بَحثتَ في أصلها وتاريخها وجدتَ احتمالَ كونها في الأصل ضرورةً شعرية قائمًا. مثال ذلك، بالإضافة لما سبقَ ذكرُه، حالة دخول «أل» بمعنى الذي على الفعل المضارع، وقد وردت فيه عدةُ شواهد شعرية منها قول الفرزدق:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ

فقد أثار هذا الاستعمالُ نقاشًا بين النحاة القدماء، فاعتبره بعضُهم ضرورة شعرية، واعتبره آخرون خطأً كان على الشاعر أن يتجنَّبه بأن يقول مثلًا: «المَرْضِي حكومتُه»[222]. وعندي أن وجود عدة شواهد شعرية على هذا الاستعمال، يمكن أن نفسِّره بأن واحدًا من هؤلاء الشعراء قد سبَقَ الآخرين، ثم استحلاهُ واستعذَبَه مَن جاء بعدَه منهم، وقلَّدوه حتى في حال السَّعَة

والاختيار، لأن هذا التركيب في حد ذاته جَذّابٌ مُثيرٌ للإعجاب والفَضول، وتلك خاصيّة من خاصيّات الشعر الذي لا يكون كذلك إلا بما يَبعثه في نفس المتلقّي من إثارة وطرافة وغَرابة.

ومن أمثلة الصيَغ الكثيرة التي أزعمُ أنها ربما وُجِدت أولَ ما وُجِدت، في لغة الشعراء، ثم انتقلَت منها، مع كثرة الاستعمال، إلى اللغة العادية ليتداولها الشعراءُ وغيرُهم، لفظُ «بَيْنا» الذي استعمَله الشعراءُ اختصارًا لـ «بَينما» على سبيل الاضطرار أولَ الأمر، حتى أصبح مرادِفًا لها[223]. وقد سبَقَ أن أوردنا قولَ ابن هَرْمة:

بَيْنا أُحَبِّرُ مَدْحًا عادَ مَرثِيَةً

فلما شاع وكثُر صار من اللغة العادية. وبه جاء الحديثُ المشهور: «بَينا نحنُ عند رسولِ الله صلى الله عليه وسلَّم إذ جاءَ رجلٌ...».

ولو تأَمَّلنا قليلًا في استعمال «بَيْنا» في هذا الشطر من البيت لوجدناه قد أَضفى جماليةً خاصة على التركيب الذي لو كنّا قرأناهُ في غير هذا المكان الشعري على نحو ما يُفترَض أن يَرِد عليه في اللغة العادية، وهو: «بينما أنا أُحَبِّرُ مَدحًا عادَ مَرْثيةً» لوجدناه تعبيرًا بارِدًا ليس فيه طعمٌ خاصٌّ ولا ما يُثير الدّهَشةَ والغرابةَ وهما أجملُ ما يميِّزُ لغة الشعر. والجمالية في هذا الشطر ليست محصورة في حذف الميم من «بينما»، ولكن أيضاً في حذف الضمير «أنا» للعِلْم به ووجود ما يدلُّ عليه وهو الضمير الكامِن في الفعل المضارع «أُحبِّرُ»، فأصبح بهذا الاختصار والإيجاز مَبعَثَ إعجابٍ وأكثرَ جاذبيةً ووقعًا وتأْثيرًا. ومثلُ هذه اللَّمسة الفنّيّة التي تبدو بسيطةً جدًا لكن وقعها في النفس بعيدٌ وعميقٌ، نجدها في بيت طرفة المشهور:

ألا أيهُّذَا الزّاجِري أَحضُرَ الوغَى وأَن أشهدَ اللّذّاتِ، هل أنت مُخْلِدي؟

وجمالية التعبير الشعري هنا ليست محصورة في حذف «أَن» قبل «أحضر» اختصارًا وإيجازًا، وهو ما توقَّف عنده النحاةُ، ولكن أيضًا في استعمال اسم الفاعل «الزّاجِر» مقترِنًا بالألف واللام «أل» اللتين قامتا هنا بوظيفتين في وقتٍ واحد: وظيفةِ اسم الموصول «الذي» ووظيفةِ أداة التعريف، ثم زاد من جمال هذا التأليف إضافةُ اللفظ إلى ضمير المتكلّم. فأصبحت كلمةُ «الزّاجِري» تقوم مقامَ جملة طويلة «يا أيها الذي يَزجُرني» لو استُعمِلت في اللغة العادية لكانت شاحِبةً فاقِدةً لأية إثارة أو مَسحة جمالية. لكن النحاة لم يهتموا بهذه الناحية وإنما توقَّفوا خصوصًا عند حذف «أن» قبل فعل «أحضرَ» اقتضاءً للضرورة. والمقصودُ ما اقتضاهُ الأسلوبُ الشعري.

ولعل من هذا القبيل أيضًا استعمالُهُم: «عَلامَ» اختصاراً لـ «على ماذا»، و«حتّامَ» اختصاراً لـ «حتّى متَى»، و«إلامَ» اختصارًا لـ «إلى مَتى»، و«بِمَ، لِمَ» اختصارًا لـ «بما، لِما». وكما اختَصروا في مثل هذه الكلمات أضافوا في كلمات أخرى. فقد زادوا «ما» على «ليتَ» فصارت «لَيتَما» كما في قوله:

يا ليَتَمـا أمَّنا شـالتْ نَعامَتُهـا إيما إلى جَنّةٍ إيما إلى نارِ

والبيت شاهدٌ أيضًا على استعمال «إيما» بمعنى «إمّا». وإن كان هذا لا تقتضيه ضرورة.

وربما كانت «أَيّانَ» مُختصرة بدورها من «أيّ حين» أي: متَى؟ مثلما قالوا في «وَيْلُمِّه» إنها اختصارٌ ل «وَيْلٌ لأُمِّهِ» أو ل «وَيْ لِأُمِّهِ!»[224]. وليس استعمالُ «لَهنَّك» بعيدًا عن هذا. فهي في الأصل متطوِّرة عن «لاهِ إنَّكَ» أي: الله إنك، كما نصَّت القواميسَ. ومن شواهدها قولُ الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِـيَّةٍ لوَسِـيمَةٌ على هَنَوَاتٍ كاذبٌ مَنْ يَقولُها

أي: لله إنَكِ. وقال الفرّاء: أراد لإنَّكِ (= لَيءنَّك)، فأبدل الهمزةَ هاءً. وقريبٌ من ذلك قولُهم «لَهِنَّا» بمعنى: «لاهِ إنّا» أو (لَإنّا = لَئِنّا)، ومَن شواهده قول الشاعر:

لَهِنَّا لَمَقضِيٌّ علينا التَّهاجُرُ

وقد تكون لكلمة «اللهُمَّ» بدورها قصةٌ شبيهة بقصصِ الكلمات السابقة. والقواميسُ تقول إن أصلها من «يا اللهُ» ثم أبدَلوا ياءَ النداء ميمًا مشدَدة ونقلوها إلى الأخير وألصقوها بالهاء فقالوا: «اللهُمّ» أي: «يا اللهُ»[225]. ثم تصرَّف فيها الشعراء أيضًا فقالوا: «لاهُمَّ» كما في الشاهد:

لاهُمَّ أنتَ تَجبُرُ الكَسِيرَا

كما قالوا: يا اللّهُمَّ:

إنِّي إذا مـا حَدَثٌ أَلَـمّـا أَقولُ: يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ

ومن هذا القبيل أيضًا عبارة: «أَجِنَّك فَعَلتَ» التي قالوا إن أصلها: «مِن أجلِ أنك فعلتَ»[226]، و«أَيمُ الله» في القسَم كان أصلُها «أَيمُنُ الله» جمع يَمين، ثم حُذِفت النونُ، وخُفِّفت همزةُ القطع وأُهمِلت في دَرْج الكلام (أي تحوّلت إلى همزة وصل) فقالوا: «وايمُ الله»، وربما لم يتركوا من الكلمَة إلا الميم وحدها فقالوا: «مُ الله». واستعملها عُروةُ بن الورد في شعره بصيغة «لَيْمُنُ»[227]. ويمكن أن نضيف لذلك أمثلةً مشهورة من الترخيم يكثر دورانُها على ألسنة الشعراء كقولهم: «صاحِ» ترخيمًا لصاحب، و«حارِ» ترخيمًا لحارث، و«لم يَكُ» في: لم يَكُنْ.

ومن هذا الضرب كذلك ظاهرة إبدال بعض الحروف ببعضٍ ضرورةً، ومنها قول بعض الأعراب:

نَلُوذُ في أُمٍّ لنا ما تُغتَصَـبْ مِنَ الغَمامِ تَرتدي وتَنْتَقِبْ[228]

أراد «نلوذَ بأمٍّ لنا». وكذلك قولَ أبي ذؤيب الهُذَلي في عَينيته المشهورة:

يَعثُرْنَ في حَدِّ الظُّباتِ كأنـــما كُسِيَتْ بـُرُودَ بني تَزيدَ الأَذْرُعُ[229]

أراد «يَعثُرْنَ بحدِّ الظُّبات» وأوَّله ابنُ جني على حذف مضاف، «يعثُرنَ بالأرض في حد الظُّبات». والظُّباتُ جمع: ظُبَة وهي حدُّ السيف. وتَزيد: اسم قبيلة تُنسَب إليها بُرودٌ تسمى: البرود التَّزيديّة. وفي الشطر الثاني تقديم وتأخير.

ورغم أن ظاهرة إبدال الحروف بعضها ببعض، ليست خاصة بلغة الشعر دون النثر، ولا سيما أن لها شواهد عدة في لغة القرآن كما أسلفنا في الفقرة الخاصة بالتضمين، إلا أني أعتقد أن للشعراء باعًا طويلًا وتأثيرًا قويًّا في هذا الشأن.

صِيَغ أخرى استحدَثتها لغةُ الشعر:

ومن الحالات التي يتجلى فيها أثَرُ الضرورة الشعرية واضحًا في توليد الألفاظ والصيَغ، ما قالوه في تأصيل كلمة «إلياس» التي يتسمَّى بها الرجالُ. فهذا الاسم ورد في القرآن الكريم بهمزة قطعية مرتين[230]، لكنه جاء في رَجَزٍ لأحد الشعراء بألف موصولة للضرورة الشعرية، وهو قوله:

إنِّي لَدَى الحرْبِ رَخِيٌّ لَبَبِي عندَ تَناديهم بِهالٍ[231] وَهَبِ

مُعتزِمُ الصَّولة عالٍ نَســـَبِي أُمَّهَتِي خِنْدِفُ **والياسُ** أَبِي

ورغم أنه ضرورةٌ واضحة إلا أن بعضَهم لجأ إلى المشاكسة والتأويل فقال إن همزة «إلياس» وصلية واشتقاقُه من اليأس من قولهم: يَئِس ييأسُ يأسًا، ثم أدخلوا على اليأس الألف واللام، والحُجة على ذلك هو الرَّجز المذكور الذي لا يمكن قراءة الاسم الوارد فيه بهمزة قطعية وإلا اختلّ الوزن. ومنهم من أصرَّ على أن الهمزة قطعية واشتقاقُه من قولهم: رجلٌ أَلْيَسُ أي شُجاعٌ، والأَلْيَسُ: الذي لا يَفِرُّ ولا يَبرَح. وأما الرَّجز فيُقرأ حسب هذا التأويل على النحو الآتي ليصحَّ الوزنُ:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ، **إلياسُ** أَبِي

أي بقطع همزة «إلياس» وحذف واو العطف السابقة له[232]. وهذا إمعانٌ في التَّمحُّل. ولو أقرّوا بالضرورة الشعرية لأراحونا وأراحوا أنفسَهم. وكان الاستشهادُ بالصيغة الواردة في القرآن مرتين كافيًا على صحة استعمال الاسم بالهمزة القطعية. هذاعلى اعتبار أن الكلمة المتنازع فيها عربيةٌ أصيلة، إذ كان العرب يستعملون هذا الاسم كغيرهم من الأقوام الآخرين، ومن أسمائهم المشهورة إلياسُ بنُ مُضَر. لكن النبيَّ «إلياس» عليه السلام بُعِثَ في بني إسرائيل واسمُه بالعِبرانية في التوراة «إيليا»، وقيل إنه إلياسين، أو: إِل ياسين[233]. وقد أشار إلى هذا الأصل العِبراني الفرّاءُ في **معاني القرآن** وابنُ سيدة وغيرهما.

ويقول رمضان عبد التواب[234]: «ومن أمثلة الصيَغ الجديدة التي نشأت في اللغة بسبب ضرورة الوزن الشعريّ وتكلّف اللغويّين تخريجَها وتأويلَها ما رواه أبو عُبيد البكري[235]من قول نُوَيرة بن

حصين المازني يَرْثي ابنَه:

إنّي أُريءُ الشامِتينَ تَجَلُّدِي وإنّي لَكالطّاوي الجَناحَ على كَسْرِ

وعلَّقَ عليه بقوله: «جاء بقوله أُريءُ على الأصل: راءَ الرجلُ الشيءَ وأَراءَهُ غيرَهُ فهو يُريئُه». أما عبد العزيز الميمني فعلّق قائلًا: «ليس على الأصل، إنما هو من باب القَلْب: رأَى وراءَ كَنَأَى وناءَ». وأما رمضان عبد التواب فعَقَّبَ على هذا الكلام كلّه بالقول: «والحق أن هذا الفعل في نظرنا نحن لم يَرِد لا على الأصل كما يقول البَكري ولا على القلب كما يقول المَيمني، وإنما دَعَت إليه ضرورةُ الوزن. ولعل الرواية لم تكن على هذا النحو أصلًا وإنما كانت هكذا:

إنّي أُرِي **أَلشّامِتِينَ** تـَجَلُّدي وإنّي لَكالطاوي الجناحَ على كَسْرِ

بقطع الهمزة في (الشامِتِين) ضرورةً». واستشهد على ذلك بقول لبيد:

أو مَذهبٍ جَدَد على ألواحِهِ ألناطق المَبرور[236] والمَختوم.

وتخريجُ عبد التَّواب ليس مُستبعدًا ما دام له بعضُ النظائر، وإن كان الشطر الأول من البيت قد رُوي روايةً أخرى تُخرِجه من الضرورة الشعرية تمامًا. فقد ورد بصيغة «إنّي أُرِي للشّامِتِينَ تَجَلُّدي». على أنه من المعروف أن بعضَ النقّاد أو العلماء عمومًا كانوا يلجأون أحيانًا إلى تحوير بعضِ ما يجدونه في أشعار الشعراء محمولًا على الضرورة ظانِّين أنه من أخطاء النسّاخ أو الرواة.

ومما توصَّل إليه رمضان عبد التواب في دراسة خاصة قام بها لقائمة من الألفاظ التي جاءت على وزن «افعألَّ»، أن كلّ صيغة وردت على هذا الوزن، قد جاءت فيما يبدو إلى العربية عن طريق الضرورة الشعرية، والأصلُ فيها كما يقول أن تكون على وزن «افعالَّ» بالمدِّ لا بالهمز، لكن قيود الوزن جعلت الشعراء يُحوّلون أَلِفاتِها إلى هَمَزاتٍ تجنُّبًا لالتقاء الساكنينْ، فقالوا: احْمَأَرَّ[237]، وادْهَأَمَّ، واسوَأَدَّ، وابيَأَضَّ، كما قالوا: انمَأَرَّ واجْثَأَلَّ واجذَأَرَّ واجْرَأَشَّ واجفَأَظّ واَحزَأَلَّ واحطَأَبّ وارفأنّ وارمأزّ واشرأبّ واشمأزّ واتلأبَّ واطمَأَنّ ...الخ، عوضَ أن يقولوا: احمارَّ، ادْهامَّ، اسوادَّ، ابْياضَّ، انهارَّ، اجثالَّ، اجذارَّ، اجراشَّ، اجفاظّ، احزالَّ، احطابَّ، ارفانَّ، ارْمازّ، واشرابَّ، واشْمازَّ، واتلابَّ، واطمانّ[238]، إلى آخر القائمة المشتملة على تسعة وعشرين لفظًا من هذا النوع[239].

وأخيرًا، لا يمكن أن أزعم أن كلَّ التطوُّر الذي حدثَ في الألفاظ العربية خلال عصورها من قبيل الأمثلة السابقة، كان بسبب اللغة الشعرية، فللتطوّر أسبابٌ كثيرة ليس هذا مجالُ استعراضها والتفصيل فيها، لكن من المؤكَّد أن شيئًا من ذلك، قلَّ أو كثُر – لا سيما في عصور ازدهار الشعر العربي الموزون المقفّى وتربُّع الشعراء على عرش إمارة البيان لفترة طويلة – كان راجعًا لمثل هذا السبب.

خامسًا: الأخطاء اللغوية وتنمية المعجم

1– الحالة العامة

هناك ألفاظ وتراكيب ودلالات تظهر في كل اللغات نتيجةَ الخطإ في الاستعمال، ثم لا تلبث أن تَشيع وتنتشر حتى تنتزع الاعترافَ بها رغم صَيحات الصائحين ونُصح الناصحين من أصحاب التصحيح اللغوي. ولا سيما إذا جاء التنبيهُ والتصحيح بعد فَوات الأوان، أي بعد الانتشار الواسع للاستعمال والسُّكوت عليه مدةً طويلة. والباحثُ المتتبِّع لظاهرة شُيوع الأخطاء في الألسنة الحيّة المختلفة وأثرِها في التطوّر اللغوي، سيلاحظ بلا شك، أن كثيرًا من الصواب الذي نستعمله ونحن واثقون من صحته وسلامته، لم يكن في أصله سوى أخطاء وانحرافات وانزِلاقات، تمَّ التغاضي عنها شيئًا فشيئًا، فاكتسَبتَ مع مرور الزمن وكثرة التداوُل شرعيةَ الوجود وحقَّ الإقامة الدائمة، ولم يعد هناك من يذكر قصَّتها وحقيقتَها إلا القليل من الباحثين المتخصّصين في أركولوجية الكلمات الشَّغوفين بالحَفر والتنقيب في آثارها وتطوّرها التاريخي. وحتى حين يُكتشَف الخطأ، ستجد من يُبرِّره بحجّة مراعاة الأمر الواقع وكثرة الاستعمال، مستَنجِدًا بقارِب الإنقاذ المشهور: «خطأٌ مشهورٌ خيرٌ من صوابٍ مهجور»، ولا سيما إذا كانت تلك الأخطاء قد تَسرَّبت إلى أقلام كبار الكتّاب والمؤلّفين، ومنها إلى قواميس اللغة. إذ ذاك تصبح للمدافعين عنها حجَجٌ أقوى وشواهد دامِغة. ولو تأمَّلتَ اليوم أحوال اللغات العريقة المتحرِّكة عبر تاريخها الطويل الذي عرَف أطوارَ حياةٍ مليئة بالطَّفرات الحضارية المختلفة، والتجاربِ الإنسانية الغَنيّة بالعَطاء الثقافي والعلمي والفنّي، وامتدَّ استعمالُها على مساحات جغرافية شاسِعة، ونَطَقَت بها أُمَمٌ وشعوبٌ شتّى، والعربيةُ واحدةٌ منها، لخرجتَ بنتيجة قد تستغرِبُها، وهي أن تاريخها ليس في نهاية الأمر سوى كُتلةٍ من الاستعمالات المُتراكِمة، تَكَلَّسَت طبقاتُها الصُّلبة مع عوادي الزَّمن، من بَقايا صوابٍ تمَّ هَجرُه وتَحاشيه، وحُطام أخطاءٍ تحوَّلت إلى صواب جرَى استعمالُه. ولو راجعتَ اليوم كُلَّ ما كُتِبَ في تاريخ العربية من مؤلَّفات ومقالات في حركة التصويب والتصحيح وتقويم اللسان منذ البدايات، لخرجتَ أيضًا بنتيجة لا تبتعد في شكلها وجوهرها عما وصفناه. نقول هذا بعيدًا عن النزعة الصَّفائية التعليمية التي نضطرُّ إليها في حال تقمُّصنا لشخصية مُعلِّم ينصح دائما بالتزام الصواب وعدم تخطِّي القواعد. على أن المجامع اللغوية، وهي المؤسَّساتَ الرسمية الأولى المعترَف لها اليوم بسلطة القضاء والتشريع في المجال اللغوي، أصبحت بدورها مضطرَّة للخضوع في كثيرٍ من الأحيان لسلطة أعلى منها وهي سلطة الشيوع وكثرة الاستعمالِ. فتجدها بين الحين والآخر تُصدِر القرارات تلوَ الأخرى تُجيزُ فيها استعمالاتٍ لم تكن مُباحةً من قبلُ في نظر الكبار من حُرَّاس اللغة ومُراقِبي سلامتها. ولو نظرتَ إلى القواميس اللغوية الحديثة والمعاصرة، وقارنتَها بما قبلها، لوجدتَها قد احتضَنَت الكثيرَ من تلك الألفاظ والتراكيب التي ظلت إلى عهد قريب مصنَّفةً في قائمة الأخطاء المَحظورة، وحُجَّتُها في قبولها بعد أن لم يكن مَسموحًا بها من قبل، هي شيوعُ الاستعمال، من جهة، والقراراتُ المَجمَعية من جهة ثانية، وظهور آراء جديدة لعلماء أدلوا بما يُبطِل مفعولَ الأقوال السابقة وينقُضُها، من جهة ثالثة. بل إن بعض الأخطاء التي شاعت في زمن سابقٍ قد تُصبح في زمن لاحِق نماذِجَ وأمثلة يُقاسُ عليها في تجويز ألفاظ واستعمالات جديدة. فقد خَطّأَ الحريريُّ، في **دُرة الغواص** استعمالَ الفاكِهانيّ والباقِلاَنيّ والسِّمسِمانيّ نسبة إلى الفاكِهة والباقِلاّ (أو الباقِلاَّء)

والسِّمْسِم، وقال إن الصواب: الفاكِهي والباقِلّي (أو الباقِلائيّ) والسِّمْسِمي. ولكنه بعد أن اتَّسَع استعمالُ هذا النوع من النسبة، بزيادة الألف والنون، فقالوا أيضًا: الصَّيدَلاني والفاخِرانيّ والقَصَبانِي والمالِحانيّ والبُورانيّ والتَّبّانِي والحَلْوانيّ والسَّفَرْجَلاني[240]، إضافة إلى الرُّوحاني والنَّفساني، أصبحت هذه الأمثلة نماذِجَ يُقاس عليها، ووجد فيها بعضُ المُصحِّحين المحدَثين حجةً على جواز كلِّ ما يأتي على مثالها، تمامًا كما يفعل أصحابُ القانون حين يعثرون على حُكمٍ واردٍ في نازلة مُشابِهة، فيعتبرونه سابِقة يَبنون عليها حُكمًا من الأحكام إلى أن تُصبح قاعدةً متَّبَعة. وستمرُّ بنا في الباب الثالث من هذا الكتاب، عند دراسة أحد نماذج قواميس العربية المعاصرة، أمثلة من الأخطاء التي أخذَت مكانَها من الاستعمال الحديث وأصبحت ألفاظًا قاموسيةً مقبولة، استنادًا إلى هذه الحجة أو تلك[241]. ومَن يَقرأ الكتاب الذي ألفه إميل بديع يعقوب، بعنوان: **قُلْ فهذا صواب**، وكتاب أحمد مطلوب بعنوان **معجم تصحيح التصحيح**، وكتاب أحمد مختار عمر بعنوان **معجم الصواب اللغوي**، سيقف بلا شك على أمثلة كثيرة مما صحَّحه هؤلاء وأجازوه، وجعله غيرُهم من التصويبين السابقين (أمثال: إبراهيم اليازجي، ومحمد الخضِر حسين، وعبد القادر المغربي، وأسعد داغر، ومصطفى جواد) من اللحن والخطإ الذي لا يجوز. وقد استنَد المتساهلون في كثيرٍ من تصحيحاتهم، إلى قرارات مجامع اللغة العربية وعلى رأسها مجمع القاهرة، التي لم يكن أمامها من حلٍّ إلا تكليف لجانٍ علمية للبحث عن أعذار وتخريجات تُضفي بها شرعيةً على ما يتداوله الناسُ وطَبقةُ المثقَّفين والمتعلِّمين منهم خاصةً، من ألفاظ وتراكيب لا يمكن الاستمرارُ في الوقوف منها موقفَ المُتجاهِل. ولطالمَا وجد الدارسون أنفسَهم حائرين أمام هذا السَّيل العارِم من الأخطاء المتدفِّقة عبر كل وسائل النشر والإعلام وعلى ألسنة الكُتاب والأدباء وعامة المثقَّفين والمتعلِّمين، وكيفية التعامل معها. فإذا كان: «لا يجوز تَخطِيءُ ملايين من الناس يَستعملون لفظةً معيَّنة بحجة أنها لم تَرد في المعاجم، لأن وظيفة المُعجَمي تَدوينُ ما يقوله الناس لا فرضَ الكلمات عليهم...»، كما قال إميل يعقوب، وكان «قَبولُ كلّ الكلمات المولَّدة أو المحدَثة الشائعة على ألسِنة العامة يؤدي إلى فساد اللغة وتشَّعبها إلى لهجات»[242]، فما العملُ، إذن؟ لم يكن هناك حلٌّ لهذا الإشكال سوى إعادة إخضاع هذه الاستعمالات التي يُخطِّئُها الكثيرون إلى فحصٍ «تِقني» جديد ودقيق لعله يُفضي إلى سَبَبٍ أو عُذر يمكن التعلُّق به، وتوسيع دائرة الاستشهاد، وقبول كل قول من أقوال العلماء وآرائهم للاستعانة به في إجازة ما يُمكن إجازتُه. ثم اللجوء، أخيراً، إلى التماس قرارٍ من أحد المجامع اللغوية أو الاعتماد على ما يصدر عنها من قواميس ومطبوعات[243]. على أن المجامع نفسها تكون مضطرَّةً كما قلنا لإيجاد التخريجات المناسبة وتبرير الأخطاء السابقة وإعطاء الفتوى بتحليل ما كان في السابق محرَّمًا، ولو بحجة واحدة وهي شيوعُ الاستعمال.

أما أسباب حدوث الأخطاء اللغوية فكثيرة لا حصر لها، بعضُها يرجع إلى المسموع وبعضُها إلى المكتوب، كما سنرى. وكثيرًا ما كانت وسائطُ الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وسيلةً من

الوسائل القوية لإطلاق الأخطاء وترويجها. ومن الأسباب أيضاً شيوعُ القياس الخاطئ والحَمْل على التوهُّم، كقولهم في النسبة إلى «حماس» الحركة الفلسطينية المشهورة: «حَمْسَوي» أو «حَمْساوي»، وفي النسبة إلى حركة «فَتح»: «فتحَوي» أو «فتحاوي»، وفي جمع مدير على «مُدراء» حملاً على عُقلاء وسُفراء وسُفهاء، مع أن القياس فيها أن تُجمع على «مديرين»، وقولهم في النسبة إلى بَيضة: «بَيضاوي الشكل» والقياس الصحيح: «بيّضي» وأجازوا «بَيْضَوي». وفي القديم قالوا: «أرياح» في جمع ريح والقياس «أرواح»، و«أعياد» في جمع عيد والقياس: «أعواد»، و«مصائب» في جمع مُصيبة والقياس: مَصاوب[244]. ولكن، من منا اليوم لا يستعمل: «أرياح، أعياد، مصائب»؟ بل مَن منا يستعمل «أرواح، أعواد، مصاوب»؟

ومن الأسباب القوية أيضًا أخطاءُ الترجمة الحَرْفية التي تلجأ إليها الصحافة ووسائلُ الإعلام عمومًا تحت ضغط الوقت الذي لا يتسع للبحث عن ترجمة سليمة وناجحة، وقد سبق أن أعطينا أمثلة عليها أثناء حديثنا عن الترجمة والاقتراض. ومن طرائف الأخطاء في الترجمة، تلك الكلمة التي أصبحت شائعةً في العربية الحديثة منذ بداية القرن التاسع عشر، وهي كلمة «أرضي شَوكي» التي لم يكن لها حسب مارسيل دوفيك وجودٌ في العربية قبل أن يُقبل إلياسُ بُقطر في قاموسه الفرنسي العربي الصادر سنة 1828م على محاولة ترجمة كلمة «artichaud/artichaut» الفرنسية فوضع في مقابلها عبارة «أرضي شَوكي». ومنذ ذلك اليوم أُضيفت هذه الكلمة التي وُلِدَت صُدفةً إلى المعجم العَربي وانتشَر استعمالُها فيه[245].

وهناك أسبابٌ تقليدية معروفة كالنقص في تكوين مُستعمِل اللغة وعدم إلمامه بالقواعد الضرورية في توليد الألفاظ واشتقاقها ونحتها وتركيبها، واتّباع بعض الآراء الشاذّة والأقوال والأساليب الضعيفة وتقليدها، ولا سيما إذا كانت صادرة عن أدَباء وكتّاب لهم قدر من الشهرة لكن ليس لهم تمكُّن قويٌّ وتضلُّع من اللغة وقواعدها. ومعلوم فوق هذا وذاك، أن الفصحى التي نكتُب بها ونقرأ، هي مستوى من العربية لا يُشرَع في اكتسابه إلاّ مع مرحلة التعليم المدرسي، وليس قبل ذلك. ولو كنّا نكتسبُها بالفِطرة وداخل بيئة سَماعية فصيحة منذ الولادة، في البيت وبين أحضان الأُمّ والإخوة وأفراد الأُسرة الصغيرة، لكان الشأنُ مختلفا جدًا.

والمهم، أن الخطأ بعد شيوعه وكثرة استعماله يزاحمُ الصوابَ وينافِسُه وقد يؤدي أحيانًا إلى إزاحته والحلول محلَّه. وبعد أن يكتسب شرعيتَه بقوة الأمر الواقع، يصبح هو نفسُه مصدرَ استنساخ طائفة أخرى من الألفاظ والدلالات الخاطِئة، سواءٌ قبلنا به سببًا شرعيًا للتوليد أم لم نقبل، وحتى وإن لم يكن له دورٌ مقصودٌ في تنمية المعجم – لأن القَصْدية شرطٌ ضروري في التوليد المعجمي الصحيح أو المشروع – فإن له، مع ذلك، دورًا واضحًا في تكثير الألفاظ وتضخيم أحجام القواميس باستمرار. ورغم أننا لا يمكن أن نُرخِّص للخطإ ونعتبره آليةً من الآليات المشروعة للتوليد المعجمي، لكن واقع الاستعمال يَفرض نفسَه بغضِّ النظر عن امتلاكه أو عدم امتلاكه للشرعية اللغوية. وبعد انتشار الأخطاء وتوسُّع استعمالها وأخذ مكانها في المجتمع اللغوي، يُصبح

الطريق ممهَّدًا أمامها للولوج إلى مدوّنات القواميس التي قد تحس في بداية الأمر بشيء من الحرَج فتضع إلى جانبها ملاحظةً صغيرة تنبِّه بها إلى طبيعة اللفظ والاستعمال الجديد، مثل «عامي»، «دارِج»، «لهَجي». ونحو ذلك. ثم مع الوقت قد تتخلى عن تلك الملاحظات والتعليقات لأن الأمر أصبح طبيعيًّا. ولطالما تحجّج القاموسيون بأنهم مضطرّون لمراعاة الوضع القائم، أو مراعاة كثرة الشيوع، وأن دورهم محصور في وصف حالة اللغة في وقتهم وزمانهم، وليس الحكمُ عليها بالخطإ أو الصواب، كما قلنا. ومن هذا الباب أيضًا قد يضطرون إلى إيراد الوَجهين معًا من استعمال الكلمة أو التعبير: القديم «صاحب الشرعية» الأولى، والجديد الذي كثُر وتغلَّبَ واكتسَب شرعية جديدة فرضَها الواقعُ.

2- التصحيف والتحريف

أريد هنا أن أقف هُنيهةً عند حالة خاصة من الأخطاء التي أشرنا إليها إشارةً عابرة، وهي حالةُ التصحيف والتحريف التي لا يمكن اعتبارُها آليةً مشروعة من آليات التوليد المعجمي، لكن لا أحد يُنكر أنها، من الناحية التاريخية والعملية، قد قامت بإنتاج عدد كبير من الألفاظ التي تورَّمَت بها القواميسُ العربية وحوَّلتها مع الوقت إلى مُترادِفات وغير مُترادِفات أثقلت كاهلَ هذه اللغة دون فائدة ولا حاجة، ولو أن ذلك قد جاء عن طريق الخطإ ومن غير قصد. فهي من هذه الناحية لا تختلف كثيرًا عن ظاهرة القَلْب المكاني أو الإبدال الصوتي اللذَين لا يُنتِجان بدورهما في غالب الأحيان ألفاظًا بمدلولات جديدة مستقلّة بذاتها ولو بنسبة ضئيلة، وإنما صيغًا تلفُّظية مغايِرة دونما حاجة ماسَّة إليها.

ولا شك في أن علم اللغة التاريخي التطوّري، لا ينظُر عادةً إلى هذه الانحِرافات أو الانزلاقات من الجانب الذي يهتمُّ به الصَّفائيون أو التَّصويبيُّون الحريصون على تنقية اللغة مما يشوبُها من أخطاء وتحريفات، ولا حتى من وجهة النظر التعليمية والبيداغوجية التي تُعنى بتلقين الوجه الأعلى أو «الصحيح» من اللغة، وإنما يَنظُر إلى مآلاتها وما يكون لها من أثَر ملموس على معجم اللغة المستعمَلة بغضِّ النظر عما تُوصَف به في نظر حُرّاس اللغة والقائمين على سلامتها. فهي عندما يَشيع تداوُلُها بين المستعمِلين تتحوَّل من وجهة اختصاص المعجميّين الواصِفين للغة، إلى مجرد تغيُّراتٍ وتحوّلات وتطوّرات طبيعية لا يَسلم منها لسانٌ من الألسنة. وكلُّ معجم في كل لسان بشري، لو بحثتَ في تاريخ ألفاظه ووحداته المعجمية، لوجدت أكثرَه عبارةً عن أشكالٍ وصيَغ أو مُتغيِّرات وبدائل جديدة لألفاظ قديمة، نشأت بطريقة عَشوائية وخارجة عن القواعد، وقد ذكرنا ذلك من قبل. فالتطوُّر اللغوي لا يُشترَط فيه دائمًا وجودُ القَصْدِ والنِّيّة، وصُوَرُ الألفاظ والمعاني الجديدة التي تظهر بفعل هذا التطّور، لا تحدُثُ دائمًا حسبَ الأساليب «الشَّرعية» والقواعد «المَرْعية». وإنما تنشأ أيضًا بسبب ما طَرأ على الكلمات القديمة من أخطاء في

الأداء غير مقصودة، وفَلَتاتِ لسان وهفَواتِ أقلامٍ، في نُطقها والتّلَفّظ بها أو في كتابتها ونقلها من كتاب إلى آخر أو من لغة إلى أخرى.

ومع أن الأب أنستاس الكرملي كان بدوره يرى أن التَّصحيف قد «يُسَبِّب كَلِمًا جديدةً من غير أن يُحدِث فيها معانيَ حديثة»[246]، إلا أنه أيضًا اضطُرَّ لأن يخصِّص له فصلًا بكتابه **نُشوء اللغة ونموّها واكتهالها** تحت عنوان «مُوَسِّعاتِ لغة العرب» بَدأَهُ بالقول: «مما وسَّع كلامَ الناطقين بالضاد توسيعًا لا يُقابِله شيءٌ في سائرِ اللُّغَى المعروفة، ما وقعَ فيها من القَلب والإبدال والتصحيف والتحريف وتشابُه رَسم الحروف، والتعريب»[247].

والأصل في التصحيف أن يقال في الخطإ الناتِج عن النقل من الصُحُف (الكُتُب)، ولا سيما في مرحلة ما قبل ظهور الطباعة. ومن ثَمَّ قالوا: صَحَّفَ الناسِخُ أو القارئُ إذا نقل كلمةً بوجه مشابِهٍ لكلمة أخرى في رسمها وحروفها أو مختلِفٍ عنها في بعض نُقَطها، كأن يُخطئَ في نقل «جاسَ» بالجيم فيكتبها «حاسَ» بالحاء، أو في نقل «حبَّة» بالباء فيكتبها «حيّة» بالياء. وغير ذلك من الأمثلة التي سنراها. وأما التحريف فقد شرَحه بعضُهم بمعنى مختلف قليلًا عن التصحيف[248]، ولكني هنا، لا أنظرُ إلى التحريف إلا باعتباره أعمَّ وأشملَ من التصحيف. فإذا كان الأول ناتجًا عن النقل من المكتوب، فالثاني أعمُّ منه وأشمل، لأنه قد يكون نتيجةَ خطإٍ في نقل المكتوب كما يمكن أن يكون خطأً في نقل المَقول والمسموع. ومهما يكن فإن ظاهرة التصحيف والتحريف معروفةٌ في تاريخ اللغة العربية، وألَّف في أنواعها الكثيرون على سبيل التنبيه والتحذير والتصويب. ونحن كثيرًا ما قرأنا في كتُب التراث أن كلماتٍ معيَّنة قد وردَت على أشكال مختلفة مع اتّحادها في المعنى فعُدَّت من المترادِفات مع أن أصلها ليس سوى أخطاء وتصحيفات وتحريفات. فقد قالوا في «قُنْع» بمعنى بُوق، إنها وردت بالباء «قُبْع» تارةً، وبالتاء «قُتْع» تارة أخرى، وبالثاء «القُثْع» أيضًا[249]، وفي «مُدَعْمَس» إنها جاءت بهذه الصيغة وبصيغ أخرى هي: مُدَغْمَس، ومُدَخْمَس، ومُدَهمَس، ومُتَهْمَس، ومُرَهْمَسٌ، ومُنَهْمَس، أي مستور أو مُغَطًّى[250]. وكذلك قالوا في «لُغْنون» إنها جاءت بهذه الصيغة وبصيغتَي: لُغْثُون ولُغْدودُ بمعنى الخَيشوم[251]. وذكروا «الرُّغام» بالغين، و«الرُّعام» بالعين المهملة بمعنى واحد[252]، و«الرُّغامَى» و«الرُّخامَى» بمعنى واحد أيضًا[253]. وكلمة: «العُتْرُب» بمعنى السُّمّاق، وردت بصيغ أُخرَى هي: العُنْزُب والعَبْرَب والعَرَبْرَب. والعجيب أن **القاموس المحيط**، حين أورد الصيغة الأولى قال عنها: «ليس تصحيفَ عُنْزُب ولا عَبْرَب البَتَّةَ، لكن الكُلُّ بمعنى». غير أنه حين أورد كلًا من «عَبْرب» و«عَرَبْرَب» فسَّرها جميعها بالمعنى ذاته أي السُّمّاق، دون أية زيادة أو تغيير في المعنى. وذكر حمزة الأَصفهاني في كتاب **التنبيه** أمثلة كثيرة من التصحيف والتحريف، وقال إن الشكل الكتابي «نبت» يُصَحَف على أكثر من ثلاثين مثالًا، نحو: بنت، بيت، نبت، نيب، ثبت، ينبت، ثيب ...الخ. وأن الكلمة التي يرد فيها حرفُ السين من هذا الشكل الثلاثي يمكن أن تصحَّف على نحو مِئتي مثال: السبب، السبت، الشيب، الشبث، السنب، النشب، اليشب ...الخ. وخصَّص بابا لهذا الموضوع بعنوان: «الباب الرابع في ذكر اختلافاتٍ من القرآن احتملَ هجاؤُها لفظَين، فمن أجل أنه قُرِئ بهما صارَتا قراءتين). ومن الأمثلة الكثيرة التي ساقَها: قراءة

﴿هُنالك نَبلُو كلّ نَفْسٍ﴾ وقراءة ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلّ نَفْسٍ﴾ (يونس: 30)، وقراءة ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [أَلَمْ يَتَبيَّن] (الحديد: 16)، وقراءة ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ و[مَنابَةً] (البقرة: 125)، وقراءة ﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ و[فأَعْشَيناهم] (يس: 9) وقراءة ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ و[ولا تَحَسَّسُوا] (الحجرات: 12)، وقراءة ﴿وقَضَى ربُّك ألا تَعبُدوا إلا إياهُ﴾ و[وَصَّى] (الإسراء: 23). وهناك أمثلة أخرى كثيرة.

ومن أطرف ما أتى به نوعٌ من التصحيف يمكن أن نسمّيه: **التصحيف المُتَعَمَّد**. قال حمزةُ الأصفهاني: «وزعَمتُ أن حُنين بن إسحاق المترجِم كان يَحتاط فيما يَصله من أسماء الأدوية ويَفزَع من الحرف ذي اللَّبس إلى آخر يَضَعه مكانَه، فمن ذلك أنه كان يكتب «السَّعْتر» بالصاد «الصَّعتر»، ويقول: أخافُ أن يُقرأ «الشَّعير» فيصير به الدواءُ داءً»[254].

وقد انتقلت عدوى التصحيف والتحريف من العربية إلى الفرنسية وغيرها من اللغات الأوروبية عند نقل عدد من ألفاظنا إلى تلك اللغات، فأنتجت في معاجمها كثيرًا من الصيغ والبدائل للكلمة الواحدة التي لا تختلف في معناها وإن اختلفت في مبناها. وكلُّها كانت نتيجةَ أخطاء حدثت بسبب سوء السمع أو القراءة أو الفهم أو النقل.

سادسًا: حالة الإدغام

هناك من الدارسين المحدثين من حاولَ إدخال ظاهرة الإدغام، التي تحصل في الألفاظ العربية بين أصوات معيَّنة، إلى دائرة التوليد المعجمي. ونحن لا نَرى للإدغام بصفة عامة يدًا في الموضوع إلا من جانب محدود جدًا كما سنذكر. ذلك أن الإدغام باختصار، هوعبارة عن إدماج صوتٍ في صوتٍ آخر مُماثِلٍ أو مُقارِبٍ له مخرجًا، وفقَ قوانين صوتية تنتج عنها تحوُّلاتٌ صرفية. ويمكن تقسيمُه من حيثُ الآثارُ الناتجة عنه إلى نوعين: إجباري واختياري. أما الإجباري فهو الذي تتمُّ فيه عمليةُ التحويل الصوتي على مستوى البِنية العميقة وفق قوانين صوتية خاصة بالعربية، فتنتج عن هذه العملية صيغةً لفظية هي وحدها التي يجب استعمالُها في العربية دون غيرها.

ومثاله القانون الصوتي/ الصرفي العربي الذي ينصُّ على أن التقاءَ الصوتين المُتماثِلين إذا كان أولُهما ساكنًا والثاني متحرِّكًا (مَدْدَ وعَضْضَ) أو متحرِّكين (مَرَرَ يَمْرُرُ)[255]، مع بعض الشروط التي ذكرها النحاةُ[256]، وجبَ إدغامُهما (مَدَّ يمُدُّ، مرَّ يَمرُّ، عَضَّ يعَضّ)، وامتنَع الإدغامُ إذا كان أولهما متحرِّكًا والثاني ساكنًا (نحو: مرَرْتُ وشَدَدْتُ)[257]. فالذي يحصل في مثل هذه الحالة أن هذه الصيغ التي وقع فيها الإدغام قد خضعت لعملية تحويل تلقائي آليّ داخلَ الدماغ، فلم تظهر أو تتحقَّق في البِنية السطحية إلا على الصورة المُدغَمة المُستعمَلة التي لا يجوزُ غيرُها وهي: مَدَّ، شَدَّ، مَرَّ، عضَّ ...الخ.

ومثالَه أيضًا القانون الذي يقول: «متى اجتمعتِ الواوُ والياء وقد سبقَت الأولى بالسّكون أينما كانت، قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِمت الياءُ في الياء. من ذلك قولهم: سَيّد ومَيِّت وجَيِّد وهَيِّن، والأصلُ فيها: سَيْوِد ومَيْوِت وجَيْوِد وهَيْوِن»[258]. فنحن لا نستعمل إلا الصيغ المدغَمة التي تحقَّقت في واقع اللّغة على وجه الإلزام ولا يمكن استعمال الصيغ الأصلية التي لم تتحقَّق إلّا في أدمغة المتكلِّمين بفعل قُدرتهم المعجمية الباطِنة.

ومن أمثلته كذلك أن تاء الافتعال ومشتقاته، يجب أن تُقلَب طاءً إذا وقعت هذه التاءُ في كلمةٍ فاؤُها حرفُ إطباق (وهي الصاد والضاد والطاء والظاء)، فتقول: «اصطَبر» في «اصتبر»، و«اضطُرّ» في «اضتر»، و«اظْطَلَم» في «اظْتَلم»، و«اطْطَلع» في «اطتلع». ولكن القاعدة تفيد إلزامًا آخر وهو أن «اططلع» تتحوَّل تلقائيًا وآليًا في البنية العميقة، ولا يظهر منها على السطح، أي عند تحقيق النطق، إلا «اطَّلع». أما صيغتا «اطتلع»، و«اططلع»، فهما مجرَّد تحويل تمَّ في الدماغ عبر قانون تحويلي خاص، ولا يظهر لهما أثرٌ في الاستعمال.

ومن صور «افتَعل» التي يتمُّ فيها تحويلٌ ثم إدغامٌ إلزاميّ: «ادْتَغمَ»، و«ادْتَعَى»، و«اذْتَخر»، إذ تُدغَمُ فيها التاءاتُ في الذال لتنتج عن ذلك الصيَغ المستعمَلة وهي: «ادَّغَمَ»، و«ادَّعَى» و«اذَّخَرَ» التي يجوز أن يقال فيها «ادَّخَرَ» بتحويل «الذال» إلى «دال»، وإعمال الإدغام بعد ذلك.

فالإدغام الذي يتم في مثل هذه الحالات، إنما هو عبارة عن تحويل آليّ داخليّ يتمُّ في أدمغة أصحاب المَلَكة اللغوية ولا تظهر منه عند الاستعمال إلا آثارُه ونتائِجُه عند النُّطق، أو بعبارة أخرى: هو عبارةٌ عن تطبيق يتمُّ على مستوى الأداء لقانونٍ مُضمَر ذهنيًا في النظام الصوتي العربي. والنتيجة هي أن المعجم المستعمَل لا يعرف إلا الصيَغ التي تحقَّق فيها الإدغامُ، أما الصيغ الأخرى التي يَفترِضُ النحاةُ وقوعَها في أدمغة المتكلمين فلا يكون لها وجودٌ فعلي، أي إن عملية الإدغام لم تقم هنا بأي دورٍ في تنمية المعجم أو توليد ألفاظه. وهذا التحوُّل التلقائي الناتج عن مثل هذه القوانين الصوتية الخاصة باللغة العربية، لا يُنتِجُ في الحقيقة كلماتٍ جديدة. لأننا في الواقع لا نقول «اصتلَع أو اصطلَع فلانٌ» أو «اذْتَخَرَ» و«ادْتَغَم» و«ادْتَعَى» أصلًا، وإنما نقول منذ البدء: «اطَّلَعَ» و«اذَّخَر» و«ادَّغَمَ» و«ادَّعى». ولا نقول: «مَرَرَ فلانٌ»، أو: «سَيْوِد» و«مَيْوِت»، ونحو ذلك، وإنما نقول منذ البدء: «مَرَّ» و«شدَّ»، و«سَيِّد» و«ميِّت» ...الخ. وكذلك الشأنُ في بقية الأمثلة التي سبقت. فليس هناك توليد ولا إضافة جديدة ولا صيغٌ بديلة، وإنما عمليةٌ تحويليةٌ ذهنيةٌ تتمّ كما قلتُ في البنية العميقة للغة ولا تظهر في البنية السَّطحية عند النُّطق إلا آثارُها. ومجالُ دراستها هو الكفاءةُ اللَسانية والمعجمُ الذِّهني الذي يُعنَى بتحليل مختلف العمليات الداخلية القَبْلية التي يقوم بها الدماغُ لفهم كيفية إنتاج الكلمة وفهما واستعمالها والقياس عليها.

أما ما سَمّيناه الإدغام الاختياري أو غير الإجباري (ويسمّيه النحاةُ: الجائز)، فهو الذي يتمّ في حالات معيَّنة يكون فيها استعمالُ الصيغتَين معًا الأصلية والفرعية المُدغَمة، جائزًا وللمتكلِّم

حريةَ الاختيار بينهما. وذلك كما في حالة «تَساقط» التي قد تُدغَمُ تاؤُها الثانية في السين أحيانًا فتتحوَّل إلى (تَسَّاقَط) كما في القراءة المشهورة لقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تَسَّاقَطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ (مريم: 25)[259]. وأصلها: تَتساقَط. ومثلها أيضًا لفظُ «تَزَّاوَرَ» الذي جاء بتشديد الزاي على الإدغام في قراءة مَن قرأ: ﴿وتَرَى الشَّمسَ إذا طَلَعَتْ تَزَّاوَرُ عن كَهْفهِمْ﴾ (الكهف: 17). وكذلك في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾ (المؤمنون: 68)، والصيغة العادية للكلمة من غير إدغام: «يَتَدَبَّروا». فأُدغِمت التاءُ في الدال. واستُعمِل «يَصَّعَّدُ» في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام: 125). و«يَذَّكَّرُ» في قوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (البقرة: 269). وهناكَ حالاتٌ كثيرة مثل هذه استعمِلت بشكل واسع في العربية. فقالوا في تَتَسَمَّع: «تَسَّمَّع»[260]، وفي تَتَصَنَّع: «تَصَّنَّع»، وفي تتَذَمَّر: «تَذَّمَّرُ»، كما أجازوا في «اظتَلَم» أن تقول: اظْطَلَم على الإبدال، واطَّلَم أو اظَّلم على الإدغام. وهناك حالاتٌ أخرى من إدغام المُتقارِبَين مخرجًا كالنونُ في الميم في مثل: انْمَحَى التي تتحولَّ بعد الإدغام إلى: «اِمَّحَى». فقد تولَّدت الصيغةُ الثانية عن الأولى لكنهما معًا مُستعملَتان في العربية.

ومن الإدغام الاختياري ما يكون نتيجة تَكرار بعض التراكيب وكثرة تداوُلها، فيلجأ المستعمِلون إلى إدغام بعض أصواتها في بعض دَفعًا للاستثقال. كعبد الدار وعبد شمس وعبد الله وعبد قيس التي حوَّلوها إلى «عَبدَر» و«عَبشَم» و«عَبدَل» و«عَبْقَيْس»، ثم نسبوا إليها فقالوا «عبدري» و«عبشَمي» و«عَبَدليّ» و«عَبقَسيّ»، ويجوز أن يُنسب إليها من غير إدغام فيقال «عبد الداري»، و«عبد اللاهي» (واليوم يُقال «عبد اللاَّوي» أيضًا)، كما يجوز حذف الجزء الأول من التركيب فيقال «الداري» و«الشمسي» و«القَيْسي»، ونحو ذلك. وربما استعملوا إدغامًا أقلَّ إدماجًا وضَغطًا للأصوات فقالوا في عبد شمس مثلاً «عَبْ شَمس» (وقد نقل السيوطي رأيًا آخر لبعض علماء العربية الأقدمين في هذا المثال على الخصوص)[261]. وهذه الظاهرة ملحوظة في عربية اليوم أيضًا في عدد من التراكيب المتداولة، وقد ألمعنا إلى ذلك من قبل، فيقولون في عبد القادر «عّبْ قادر»، وفي عبد الكريم «عَبْ كريم»، وفي عبد السلام «عَبْ سلام». وقد يصل الإدغام إلى أبعد من ذلك فيحوّلون تركيب نحو: عبد الله، عبد الكريم، عبد الرحمن ...الخ، إلى «عَبْدُو»، أو «عبدُه»، وأحيانا تتحوَّل هذه الكلمة نفسُها من شدة ما دخل عليها من النحت والإدغام والترخيم والاختصار إلى «عَبُّو» كما في استعمال أهل المغرب. وكثيرٌ من أمثلة التراكيب النَّحتية القديمة والحديثة التي ذكرناها من قبلُ في مكانها من الكتاب، جاءت نتيجة اللجوء إلى قانون السهولة والرغبة في الاختصار وتجنُّب الاستثقال عند النُّطق، كقولهم «ماوَرْد» في «ماء الوَرْد»، و«دارَبْخِيّ» في «دار البِطّيخ»، و«سَوْلِي» في «سُوق الليل»، والأمثلة كثيرة. والنحتُ في جميع الأحوال هو ضربٌ من الإدغام.

وفي مثل هذه الصُّور من الإدغام الاختياري، يجوز أن نقول إنه قد عمِلَ عملَه في إنتاج صيغ جديدة تُضافُ إلى صيَغ أخرى موجودة في المعجم. لكن حتى في هذه الحالة، فإن الصيَغ الناتجة بفعلَ هذه العملية،

لا تحقَق إضافةَ دلاليةٍ ومعانيَ جديدة يَحتاجُ إليها كما يحدث عادة في أنواع الاشتقاق التامّ، وإنما تضيف فقط صيغًا لفظية لا تصلُح إلا لتنويع العبارة واختصارها، وكأنها نمَطٌ آخر من المُترادِفات، وأثرُها في تنمية المعجم منحصِرٌ في ناحية الكمِّ وزيادة عدد البدائل والصيَغ، وبالتالي لا يمكن اعتبارُ الإدغام فيها آليةً من آليات التوليد أو قاعدة مطَّردة ساريةَ المفعول في تنمية المعجم، وإنما هو شيءٌ يقع في حالات معيَّنة ولا يمكن تعميمُه. وإذا كان هناكَ توليدٌ فهو توليدٌ ناقِص.

(154) هذا التعبير قديم في الفرنسية إذ يعود إلى القرن الخامس عشر، وكان يُستعمل بصيغة «Le Baston en la roue»، ثم تطوَّر إلى صيغته الحالية منذ القرن التاسع عشر.

(155) انظر طائفة كثيرة من هذه الأمثلة في: إبراهيم السامرائي، **تنمية اللغة العربية في العصر الحديث** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973)، ص 78 وما بعدها. ويُنظر أيضًا: طالب عبد الرحمن، **دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة العربية** (صنعاء: 2005).

(156) نحترز بهذا عن استعمال بعض العبارات في غير مكانها أو سياقها المناسب عند نقلها للعربية. كأن تُستعمل عبارة «لعبَ دورًا» المترجَمة عن الفرنسية «jouer un role» في جملة من نحو «لعب القرآنُ الكريم دورًا مهمًا في نشر العربية». ذلك أن إسناد اللعب إلى القرآن غير مناسب في الثقافة العربية الإسلامية. علمًا بأن العبارة الفرنسية مأخوذة في الأصل من المجال المسرحي (وهو مجال للفُرجة والضحك والترفيه والمُتعة الفنية) حيث يقوم الممثِّلون بتقمُّص أدوار شخصيات معيَّنة، فيقال «لعب فلانٌ دورَ الشخصية الفلانية».

(157) هذه العبارة استعملها بهذه الصيغة الكاتبُ الفرنسي المشهور ستاندال (Stendhal) في بداية القرن التاسع عشر. وكانت مدام دو سيفنيي (Madame de Sévigné) قد استعملتها قبل ذلك في القرن السابع عشر بصيغة «Une goutte d'eau qui a fait déborder le verre».

(158) والصواب أن تقول في النسبة إلى الكُونْغو والطّوغو: «كونْغِيّ» أو «كونْغُويٍّ»، وطُوغِيّ أو طُوغَويّ، وفي النسب إلى مدغَشْقَر: «مَدْغَشيّ» أو «مَدْغَشْقَري»، وإلى بوركينافاصُو: «بُوركيني» أو «بوركينافاصيّ»، وإلى مافيا: مافِيٌّ أو مافيويّ. راجع: عباس حسن: **النحو الوافي،** باب النسب.

(159) في الإيطالية يُنسَب إلى maf(f)ia، فيقال maf(f)ioso للمفرد، ويُجمع على maf(f)iosi. وقد شاع هذا الاستعمال أيضًا في عدد من اللغات الأوروبية ومنها انتقل إلى العربية. أما في الفرنسية فتُستعمل الكلمة أحيانًا بهذه الصيغة الإيطالية، وأحيانًا أخرى بصيغة فصيحة ملائمة لنظامها الصرفي وهي: «mafieux». كما يشيع في بعض الكتابات الفرنسية الرائجة كتابة الكلمة بصيغة «mafiosé».

(160) ذكرعبد الوهاب علوب أنه يوجد في الدارجة المصرية حوالي 1500 لفظ أجنبي من 13 لغة. وقد احتوى قاموسه المذكور على 1200كلمة أي حوالي 80 % من المجموع. وتشمل القائمة أسماء الأعلام والألقاب والأماكن والتعبيرات المختلفة. وذكر أن أكثر من 30 % من هذه الألفاظ الأجنبية في لهجة المصريّين من أصول فارسية، فيما تشكّل اللغة التركية أصول 3 أو 4 % من تلك الألفاظ. وتأتي بعدها ألفاظ اللغات الأخرى. لكن لا بد من التنبيه إلى أن القسم الأكبر من الألفاظ الفارسية وصلت إلى العامية المصرية عن طريق التركية، والباقي جاء بوسائط أخرى منها العربية نفسها. يُنظر: عبد الوهاب علوب، **معجم الدخيل في العامية المصرية** (القاهرة: 2014).

(161) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة،** ط 3 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966)، ص 80.

(162) يقولون في محاكاة صوت الخروف «بَعْبَعْ»، واشتقوا منه «بَعبَعَ» بمعنى خضَع ووافقَ على كل شيء مثل الخروف. ويقولون «بَقْبَقَ» في حكاية صوت الماء حين يَغلي أو يُصبُّ في آنية، و«غاقْ غاقْ» في محاكاة صوت الغراب، و«هَبْ هَبْ» في محاكاة صوت الكلب. و«واكْ واكْ» كلمة يقولها الشخصُ في الاستصراخ وطلب النجدة.

(163) محمد حسن عبد العزيز، **النحت في اللغة العربية،** ص 77.

(164) في الدارجة المغربية يقولون «خِيطي زِيطي»، في وصف شخص غير مستقيم في سلوكه أو كلام ملفَّق لا مصداقية له، و«خربَق زربَق»: عمل عملًا غيرَ مُتقَن، أو قال كلامًا غير مفهوم أو لا معنى له.

(165) الداعي إلى هذا الاحتياط هو أن هذه الكلمات أو بعضها قد تكون مأخوذة من لغة أخرى غير عربية دون أن نعرف.

(166) «خَرمَزَ» (وخربز أيضًا) و«دَربزَ»: كتبَ شيئًا أو عملًا عملًا غير متقَن أو فيه خلط وعبثية. ولا علاقة لهذا بكلمة «خِربِز» الواردة في **اللسان** والمأخوذة من الفارسية بمعنى بِطّيخ.

(167) «البرهوش»: الطفل الصغير الذي لم يبلغ الحُلم. «العينوش»: صفة لمن في عينه حوَل أو عيب، و«تشعبط» أو «تشبّط»: تسلَّق باستعمال يديه ورجليه.

(168) «بَهْضَلّي» تُقال في وصف شخص غير حازم، مُغفَّل، أبلَه، مُترَهِّل. وقد تكون متحوِّلة من «بَهْدَل» مع تضعيف اللام وزيادة الياء

المشددة. و«البَهدَلة» في العامية المغربية معناها: المَسكَنة والذلّ وانحطاط المستوى، بخلاف الفصحى التي تأتي بمعانٍ أخرى منها الخِفّة. و«بَهطوط» تُستعمل بمعنى قريب من «بَهضلِّ».

(169) «تكعبل»: عثر فوقع. وحاول أحمد عيسى في **المحكم في الألفاظ العامية المصرية** إرجاع هذه الكلمة إلى «كَبْل» مع زيادة العين، وهو أمر غريب وفيه تكلُّف. فلا علاقة لـ «تكعبل» في معناه المذكور، بـ «الكَبْل» وهو القَيد. و«السَّرمَحة»: الانحلال والمُيوعة. و«الخَبْطَ»: خلَط بين الأمور، وقال أحمد عيسى إنها مقلوبة من «خلط» مع زيادة الباء. و«اللَّهبوب»: شخص متحمِّس ويحسن الكلام. وقال أحمد عيسى: إنه من اللهب، أي النار الملتهِبة.

(170) وذلك في قوله:

تقاعَسَ العِزُّ بنا فاقْعَنْسَسا فبَخَسَ الناسَ وأَعيا البُخَّسا

واستعمال فعل «اقعنْسَسَ» ورد أيضًا في شعر آخر غير معزوّ، وهو قول الراجز:

بِئسَ مُقامُ الشيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ إما على قَعْوٍ وإما اقعَنْسِسْ

وشرحها **اللسان** بقوله: «إنِ استقَى بِبَكرةٍ وقعَ حَبلُها في غير موضِعه، فيقال له: أَمْرِسْ. وإن استقَى بغير بَكَرة ومتَحَ أوجَعَه ظَهرُه، فيقالُ له: اقْعَنْسِسْ واجذِبِ الدَّلوَ». وذكرت القواميس أيضًا معانيَ أخرى لهذا الفعل منها: تأَخَّرَ ورجَع إلى الخَلْف، وهو ضد المعنى الوارد في بيت رؤبة، ومنها «اقعَنْسَسَ البعيرُ» وغيرُه بمعنى «امتَنَعَ أن يُقاد»، وكلُّ مُمتَنِع «مُقْعَنْسِس»، و«المُقْعَنْسِسُ» أيضًا: الشديد، والمُدخِلُ رأسَه في عُنُقه كالممتَنِع. وصغَّروا «المُقْعَنْسِس»، فقالوا «مُقَيْعِس» و«مُقَيْعيس»، وجَمَعوه على «مَقاعِس» و«مَقاعيس». فالعرب استعملت هذا الفعل واشتقَّت منه الاسمَ وتصرَّفت فيه بالتصغير والجمع، وكل هذا قد يدل على أن رؤبة لم يكن سباقًا لاشتقاق «اقْعَنْسَس» كما قالوا.

(171) مما يرويه مترجمو صاعد البغدادي (ت 417هـ) أن المنصور بن أبي عامر (ت 392هـ) كان يصنع ألفاظًا بقصد اختبار الرّجل وفضح كثرة كَذبه وادِّعائه، ومن ذلك أنه سأله عن معنى «التَّمَرْكُل»، فأفاض في شرحها مع أن الأمير إنما ركَّب هذه الكلمة من كلمتين هما «التمْرَ كُلْ» (يُراجع: عبد الوهاب التازي سعود، **صاعد البغدادي: حياته وآثاره** (الرباط: وزارة الأوقاف، 1993م).

(172) هذه الكلمة تروى بصيغتين أخريَين هما «الشَّنغران» (بالغين)، و«الشيفران» (بالياء). وهي اسم أعطاه الشاعر بشار بن بُرد لأَتانه حين قال:

ولها خَدٌّ أَسيل مثلُ خّدِّ الشَّنفَران

فكان ارتجالًا منه لسدّ ضرورة الوزن والقافية.

(173) حمزة الأصفهاني، **التنبيه على حدوث التصحيف**، تحقيق محمد أسعد طلس وعبد المنعم الملوحي وأسماء الحمصي (بيروت: دار صادر، 1992)، ص 104.

(174) «أُدَد»/ «أُدُد»: اسم أبي قبيلة عربية، و«أَجأ» كان في الأصل اسم شخص ثم أُطلِق على جبل، و«فَقْعس»: أبو حيٍّ من أَسَد، قال في **القاموس المحيط** إنه علَم مُرتَجَل قياسي. و«يَزَن»: اسم واد أو موضع أُضيف إليه ذو فقيل «ذو يَزَن» علم على شخص.

(175) ج 2، ص 306.

(176) المرجع نفسه، ج 2، ص 210.

(177) عن: محمد رشاد الحمزاوي، **من مفاتيح تطوير العربية ودعم تطورها** (تونس: مركز النشر الجامعي، 2017)، ص 76.

(178) المرجع نفسه، ص 81.

(179) في **اللسان**: نُتِجت الناقةُ: إذا ولَدت، فهي منتوجة، وأُنتِجَت: إذا حملت، فهي نَتُوجٌ، ولا يُقال: مُنتِج، ونَتَجْتُ الناقةَ أَنتِجُها إذا ولَّدتُها. وفيه أيضًا: أَنتَج القومُ: نُتِجَت إبِلُهم وشاؤُهم بالبناء للمجهول. وأَنتَجت الناقةُ: وضعت من غير أن يَلِيَها أحدٌ. ولكنهم قالوا في المثل: إن العجزَ والتَّواني تَزاوَجا فأَنتَجا الفقرَ.

(180) في القواميس: حاطَه وأحاطَ به.

(181) الإقواء هنا: الوقوع في القعر والانحدار إلى البؤس والعناء.

(182) محمود شكري الألوسي، **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرح محمد بهجة الأثري (بغداد: المكتبة العربية، 1341هـ/ 1922م)، ص 8.

(183) المرجع نفسه، ص 8.

(184) جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1983)، ج 1، ص 268، والنص منقول في عدد من المصادر الأخرى مثل: الألوسي، **الضرائر وما يسوغ للشاعر**، وغيره.

(185) يقول محمد عبدو فلفل: «والمتبصِّر بما هو رائجٌ عند نقاد الحداثة الشعرية العربية وشعرائها، يُدرك أن هذه المقولات انتشَرت لديهم انتشار النار في الهشيم. فمن قائل إن الشعر يقوم على خَرق العادة اللغوية، إلى ناقدٍ يدعو في حداثته إلى تدمير أمور عدة، وفي مقدمتها تدمير اللغة، ولا تعدم أن تجد مَن يحدّثك عن قصيدة نثرية حَداثية تقوم على تكسير قواعد اللغة القديمة وتخريب علاقاتها المتداوَلة، وقوانينها المعروفة»، يُنظر: محمد عبدو فلفل، **في التشكيل اللغوي للشعر: مقاربة في النظرية والتطبيق** (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013)، ص 14.

(186) يشير إلى بيت الشاعر الذي أورده سيبويه وقد استعمل فيه «لكن» بحذف النون فقال:

فلستُ بآتيه ولا أستطيعُه **ولاكِ** اسقِنِي إن كان ماؤُكَ ذا فضلِ.

(187) إشارة إلى البيت الذي رواه سيبويه في «باب ما يحتمله الشعر»، وهو قوله الشاعر: «وصالِياتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْنْ».

(188) يُراجع: شوقي ضيف، **المدارس النحوية** (القاهرة: دار المعرف بمصر، 1968)، ص 161، وعبد الرحمان السيد، **مدرسة البصرة النحوية** (القاهرة: دار المعارف، 1968)، ص 148.

(189) يُنظر: السيد، ص 151.

(190) يقول الألوسي: «اعلم أن الأئمة ألحقوا بالضرورة ما في معناها وهو الحاجةُ إلى تحسين النثر بالازدواج، فلا يُقاسُ على ما وردَ منه لذلك في السَّعة كما لا يُقاس على الضرائر الشعرية في متَّسَع الكلام»: يُنظر: الألوسي، **الضرائر وما يسوغ للشاعر**، ص 29. ومن الأمثلة التي ضربَها على ذلك قولُ الحريري في درة الغواص إن العرب قالوا «الغَدايا والعَشايا» إذا قَرَنوا بينهما. فإذا أفردوا «الغَدايا» ردُّوها إلى أصلها فقالوا: «الغَدوات»، وقالوا «هَنَأَني الشيءُ ومَرَأَني»، فإذا أفردوا «مَرأني» قالوا «أمرأني»، وقالوا «فعلتُ به ما ساءَه وناءَه»، فإذا أفردوا قالوا «أناءَه». وقالوا أيضًا «رِجْس نِجْسٌ»، فإن أفرَدوا لفظة «نجس» ردُّوها إلى أصلها فقالوا «نَجَسٌ» كما قال تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ (التوبة: 28). وعلى ذلك فسّروا قوله عليه الصلاة والسلام «ارجِعْن مأزوراتٍ غيرَ مأجُوراتٍ»، وأصله عندهم: مَوزورات من الوِزر. وكذلك قوله عليه الصلاةُ والسلام: «أُعيذُكما بكلماتِ الله التامّة، من كل شيطان وهامَّة، ومن كل عينٍ لامّة»، فوازنَ بين لفظ «لامّة» لفظتَي: تامّة وهامّة».

(191) استشهد على هذا الجمع الشاذ حمزة الأصفهاني (الأصفهاني، ص 105) بقول الشاعر على الضرورة:

مثل الدُّمَى تَصويرُهُنَّ الطُّوّاسُ

(192) كما في قول الشاعر:

للدهر عندي مُصَمَئِلاّت الأُمُر

و«المُصْمَئِلُّ»: الشديد.

(193) ويروى البيت:

ومِن ذَمِّ الرجال بِمُنتَزاحٍ فأنتَ منَ الغَوائِل حين تُرمَى

(194) الأصفهاني، ص 99.

(195) جرَد الشيءَ: قشَرَه. وفي **اللسان**: جَرَدَ الجَرادُ الأرضَ يَجرُدُها جَرْداً: احتنَكَ ما عليها من نباتٍ فلم يُبقِ منه شيئًا (أي: أتى على نَبْتها وأكلَ ما عليها).

(196) أبو البركات بن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 4 (القاهرة: مطبعة السعادة، 1961)، ص 30.

(197) أي الأبيات التي استشهد بها الشعراءُ على اضطرار لإشباع الحركات.

(198) البيت يروى بصيغة: نفي الدنانير ... ومعنى كلام سيبويه أن (الدراهيم) بالياء ضرورة لا غير.

(199) يُنظر: ابن الأنباري، ج1، ص 26. ويَنباع: ينبَع ويَنبُع. والذِّفْرَى: عظمٌ خلف الأُذُن، والغَضوب: الناقة، وجسْرة: طويلة عظيمة الجسم، وزَيّافة: سريعة السَّير. والفَنيق: الفَحل المُكرَم الذي لا يُؤذَى، والمُكدَم: الفحل القوي.

(200) **لسان العرب**: مادة «كتن». ودينُه: دَأْبُه.

(201) المُسْمِعات: المُغَنِّيات. والشُّروبُ: الشاربون جمع شارب.

(202) أبو جعفر القيرواني القزاز، **ما يجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي (الكويت: دار العروبة؛ القاهرة: دار الفصحى، 1981)، ص 267.

(203) «التنزي» و«التنزية»: التَّوثُّب والتسرُّع (**الصحاح**).

(204) القزاز، ص 269.

(205) نقل العباب الزاخر البيت عن الكسائي مَرويا هكذا:

مَن إن رآكَ غنيًا لانَ جانبُه وإن رآكَ فقيرًا ناءَ واغترَبا

(206) المرجع نفسه، ص 275.

(207) الأصفهاني، ص 99.

(208) وروي البيت بصيغة أخرى، وهي:

لـو أن عنـدي مِئَتَيْ دِرْهامِ لابتَعــتُ دارًا في بَني حَــرامِ

وعِشتُ عَيشَ المَلِكِ الهُمام وسِرتُ في الأرض بِلا خاتامِ

(209) الألوسي، **الضرائر وما يسوغ للشاعر**، ص 187.

(210) وهو أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي (ت 385هـ)، **شرح أبيات إصلاح المنطق**، تحقيق ياسين محمد السواس (دبي: الدار المتحدة، مطبوعات مركز جمعة الماجد، 1992)، ص 271.

(211) الأصفهاني، ص 104.

(212) نقل **اللسان** لفظ (الكِراض) كما ورد في شعر الطِّرِماح وفسَّرَه بماء الفحل. وقال: يجوز أن يكون بمعنى حَلَقِ الرَّحِمِ. ونقل عن الأصمعي قوله: «ولم أَسمع ذلك إلا في شعر الطِّرِمّاح».

(213) وذلك في قوله: «والجيدُ من أُدمانةٍ عَتُودُ»، وقوله:

أَقولُ للرَّكب لما أَعرضَت أُصُلًا أُدمانةٌ لم تُرَبِّبِها الأجاليدُ

والأجاليد: جمعُ أَجلاد. وعلّق صاحبُ **اللسان** على شعر ذي الرمة فقال: «عِيبَ عليه فقيل: إنما يُقالُ: هي أَدْماءُ، والأُدْمانُ: جمعٌ كأحمر وحُمْران، وأنت لا تقول: حُمْرانة ولا صُفْرانة». والكلمة مأخوذة من الأُدْمة وهي اللون المُشرَب بياضًا أو سوادًا. وجاء في كتاب **الاشتقاق** لابن دريد: «فأما قولُ ذي الرُّمّة «أُدمانة» فهو خطأٌ عند الأصمعي»، يُنظر: أبو بكر بن دريد، **الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون (بغداد 1979)، ص 71.

(214) قال عَبيد:

أدمانةً تَرِدُ البَرِيرَ بِغِيلِها تَقرو مَسارِبَ أيْكةٍ وتَرَدَّدُ

(215) وفي **اللسان**: «وقيلَ: جاء الأخطلُ بحرفين لم يَجِئ بهما غيرُه، وهما: التِّينانُ: الذئبُ، والعَيْثُومُ: أُنثى الفيلة». وبيت الأخطل الذي جاءت فيه الكلمةُ الأولى هو قولُه:

يَعْتَفْنَه عند تِينانٍ يُدَمِّنُهُ بادي العُوَاء ضَئيلِ الشخصِ مُكتَسِبِ

(216) الأصفهاني، ص 107.

(217) المرجع نفسه، ص 98.

(218) المرجع نفسه، ص 11.

(219) يُنظر: القزاز، ص 329.

(220) محمد حماسة عبد اللطيف، **لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية** (القاهرة: دار الشروق، 1992)، ص 303.

(221) المرجع نفسه، ص 106.

(222) يُنظر طرفًا من هذا النقاش في: المرجع نفسه.

(223) بعضُ النحاة يقول إن لفظ (بينا) أصلُها من (بينَ) ثم أُشبِعَت الفتحة.

(224) يُنظر: محمود شكري الألوسي، **كتابُ النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده**، تحقيق محمد بهجة الأثري (بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1988)، ص 57.

(225) وهناك رأي منسوب للفراء يعتبر أصلها من «اللهُ + أُمَّ» أي أن أصل التعبير: يا الله أُمَّنا بخير، والأصل في «هَلُمَّ»: «هل + أُمَّ» (وأُمَّ بمعنى: اقصِد). جاء في **اللسان**: «ومعنى هَلُمَّ: أَقبِلْ. وأصلُه: أُمَّ أي اِقصِدْ. فضَمّوا (هلْ) إلى (أُمَّ) جعلوهما حرفًا واحدًا، وأزالوا أُمَّ عن التصريف، وحوّلوا ضمةَ همزة أُمَّ إلى اللام، وأسقطوا الهمزة، فاتصلت الميمُ باللام. وهذا مذهب الفرّاء». ويُراجع: عبد العزيز، **النحت**، ص 11.

(226) مقدمة: **متن اللغة** لأحمد رضا العاملي (بيروت: دار الكتب الحديثة، 1958).

(227) يُنظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة «يمن».

(228) ابن جني، ج 2، ص 314.

(229) المرجع نفسه.

(230) قال تعالى في سورة الأنعام، الآية 85: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾، وفي الصافات، الآية 123: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(231) الظاهر أن أصل الكلمة «آل»، وأبدِلت الهمزةُ هاءً.

(232) يُنظر في الموضوع: **الاشتقاق** لابن دريد، ص 30، و**لسان العرب** لابن منظور مادة (ي ء س).

(233) قرأ أهلُ المدينة سورة الصافات، الآية 130 بصيغة (سلامٌ على آلِ ياسين)، وقرأها آخرون بصيغة (سلامٌ على إِلْ ياسين)، وغيرُهم قرأها (سلامٌ على إلياسينَ) على اعتبار أن «إلياسين»، و«إل ياسين» صيغتان أخريان لـ «إلياس».

(234) رمضان عبد التواب، **فصول في فقه اللغة** (القاهرة: 1973)، ص 164.

(235) في كتابه **سمط اللالئ** الذي حققه عبد العزيز الميمني.

(236) ويروى «المزبور»، أي المكتوب، و«المبروز» أيضًا.

(237) قال كثير عزة:

وأنتَ ابنُ لَيلَى خيرُ قومِكَ مَشهدًا إذا ما احمَارَّتْ بالعَبيط العوامِلَ

(238) في **اللسان** مادة «طمن»: «ويقال: طامَنَ ظَهرَه، بغير همزٍ، لأن الهمزة التي في اطمأَنَّ أُدخِلت فيها حِذارَ الجمع بين الساكِنين». نقل ذلك عن أبي منصور الأزهري، وذكر أن سيبويه ذهب إلى القول إن طَمْأنَ مقلوبةٌ من طَأْمَن، ورأى أبو عمرو الجَرمي عكس ذلك.

(239) عبد التواب، ص 173–188. وانظر هناك الشواهد الشعرية الخاصة بكل حالة.

(240) الصَّيدلاني: الصَّيدلي وبائع العقاقير والأدوية، والفاخِراني: بائِع الفَخّار، والقَصَباني: بائع القَصَب وصانعه، والمالِحاني: بائِع السمَك المُمَلَّح، والبُوراني: بائِع البَواري (جمع: بُوري وهو الحصير من القَصَب) التي تُبسَط في الدُّور ويُجلَس عليها، والتَّباني: من التِّبْن، والحَلْواني: بائِع الحلوى وصانعُها، والسَّفَرْجلاني: بائِع السَّفَرْجل. ويُنظر: أحمد مطلوب: **معجم تصحيح التصحيح**.

(241) من الفصيح الذي أهمِل أو قلَّ استعمالُه في العربية المعاصرة: استُهتِرَ، أبرَهَ، أحراج، بُيَيْضة. فقد حلَّت محلّه صيغٌ كانت إلى وقت قريب تُعدُّ من الخطإ المُستهجَن، فقالوا: استَهتَرَ، بَرهنَ، أحراش، بويضة.

(242) إميل بديع يعقوب، **قل فهذا صواب** (طرابس، لبنان: 2007)، ص 25–26.

(243) قال إميل يعقوب: «وعليه: لا بد من ضوابط لقبول المولَّد والمحدَث. ولعل من أهم هذه الضوابط اثنين: **أولهما** إجازةُ مجمع لغوي عربي لاستعمال اللفظة المولَّدة، و**ثانيهما** ورودُ اللفظة في معجم صادر عن مجمع لغوي **كالمعجم الوسيط والمعجم الكبير**...»، يُنظر: المرجع نفسه، ص 26. ولاشك أن الأمر لا يخصُّ المولَّد والمحدث من الألفاظ ولكنه يشمل أيضًا ما شاع من أخطاء وتحريفات، وهذا هو موضوع كتابه الأساس.

(244) في **اللسان**: في جمع مُصيبة «والجمع: مَصاوِب ومصائب. الأخيرة على غير قياس، توهَّموا مُفعِلة فَعيلة التي ليس لها في الياء ولا في الواو أصل». وهناك آراء أخرى في تسويغها.

(245) يُنظر: عبد العلي الودغيري، **العربيات المغتربات: قاموس تأثيلي وتاريخي للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرّب** (عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة، 2018).

(246) يُنظر: أنستاس ماري الكرملي، **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها** (القاهرة: المطبعة العصرية، 1938)، ص 32.

(247) المرجع نفسه، ص 25.

(248) قال الكرملي في: المرجع نفسه، ص 38: «المرادُ بالتحريف هنا: تشابُه أحرُف الكلمة بعضِها لبعض في النوع والشكل والعدد والترتيب، لكنها تختلف في الحركات أو في الحركة والسكون»، وأتى على ذلك بأمثلة منها: الخطأ في حركة لام (اللباب) وهي من الثلاثيات التي تختلف حركتُها باختلاف المعنى: اللَّباب بالفتح: الكلأُ القليل، واللُّباب بالضم: الخالص من كل شيء، واللِّباب بالكسر: أوساطُ الصدور.

(249) قال في **اللسان** في مادة «ق ب ع»: «رُويت هذه اللفظةُ بالباء والتاء والثاء والنون، وأشهرُها وأكثرُها النون». ويُنظر: الكرملي، **نشوء اللغة**، ص 30، وأنستاس ماري الكرملي، **أغلاط اللغويين الأقدمين** (بغداد: 2010)، ص 272، نقلًا عن: **ابن الأثير**، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، في حديث الأذان.

(250) ابن منظور، **لسان العرب**، في: دهمس.

(251) الكرملي، **نشوء اللغة**، ص 30.

(252) في **اللسان**: الرُّغامُ: ما يَسيلُ من الأَنف من داءٍ أو غيره. قال الأزهري: هذا تصحيفٌ، وصوابُه: الرُّعامُ بالعين.

(253) في **اللسان**، مادة «رغم» و«الرُّغامَى»: زيادةُ الكَبِد مثل: الرُّعامَى، بالغين والعين المهملة. وقيل: هي قَصَبة الرِّئَة. ثم قال في المادة ذاتها (رغم): والرُّغامَى والرُّعامَى: والرُّغامَى: نَبتٌ. لغةٌ في: الرُّخامَى.

(254) الأصفهاني، ص 15.

(255) يجب التنبيه إلى أن تحرُّك الأول وسكون الثاني أو العكس في هذه الأمثلة ونحوها، هو مجرد افتراض عند النحاة، وأما حقيقته فغير معروفة لأنها لم تتحقق في واقع اللغة المستعملة، لذلك قد تجد اختلافات في تصنيف مثل: شد ومد ومر وظن، ونحوها، هل هي مكونة أصلًا من ساكن فمتحرك أم من متحركين متتابعين؟

(256) كأن يكون أحدُ الحرفين المتماثلين زيد للإلحاق كـ «جلبَبَ» و«هيْلَلَ»، أو يكون اسمًا على أوزان معيَّنة مثل: دُرَر على وزن «فَعَل»، وسُرُر على وزن «فُعُل»، ولِمَم على وزن «فِعَل»، أو طَلَل على وزن «فَعَل» ...الخ، وهناك شروط أخرى.

(257) يُنظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج 1، ص 121.

(258) ابن يعيش، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة (حلب: 1973)، ص 461.

(259) قرئ: تُساقِطْ، ويَسّاقَطْ وتَسَاقَطْ.

(260) في **القاموس المحيط**: تَسَمَّعَ واسَّمَّعَ.

(261) يُنظر: جلال الدين السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج 1، ص 484. فقد فسَّر أبو عمرو بن العلاء ذلك تفسيرًا غريبًا فقال إن أصلها: عَبُّ شَمسٍ بمعنى: ضوءُ شَمس (يُنظر: **الصحاح**)، وقيل لُعابُها كما في **اللسان**. وقال ابنُ الأعرابي إن أصلها: (عَبْءُ شَمسٍ) بالهمز بمعنى: عِدْلُها أو نَظيرُها.

الباب الثاني
القاموسية العربية قبل العصر الحديث

الفصل الأول
مرحلةُ التأسيس

انطلقت حركة جمع مفردات اللغة العربية وتدوينها منذ القرن الأول للهجرة، ثم قَوِيت واشتدَّت في القرن الثاني، واستمرَّت بعد ذلك إلى نهاية القرن الرابع. وكانت مدينتا البصرة والكوفة مركزَ جَذب لأعراب البادية الذين يَقصدُهم رُواةُ اللغة والشعر ويتجمَّعون حولهم ويأخذون عنهم. ثم تأسَّست بغداد سنة 145هـ وأصبحت عاصمةَ الدولة الإسلامية، فانتقلت مجالسُ العلم والعلماء إليها، ووفَد عليها بعضُ الأعراب أيضًا. ولم يَكتَفِ العلماءُ بما كان يأتيهم به الأعرابُ، بل اضطرَّ كثيرٌ منهم إلى الهجرة نحو البوادي والتجوّل بين القبائل الضاربة في البداوة والبُعد عن الحواضر، للأخذ عن أصحابها مباشرةً. ولم يكن الرواةُ يقتصرون على سَماع اللغة وحدها، وإنما يجمعون بجانبها كلّ ما انتهى إلى سَمعهم من الأشعار والأمثال والخُطَب والأسجاع والأخبار والقصص والروايات التاريخية والأدبية، فيُدوِّنونه في قراطيسهم، ثم يعودون بما حَمَلوه، فيَعرضونه في مجالسهم العلمية. وقد استمرّت مرحلةُ الجمع والتدوين والرحلة إلى البادية والأخذ عن الأعراب إلى نهاية القرن الرابع الهجري كما أشرنا.

دوافع الجمع والتدوين

أما الدوافع التي كانت وراء حركة جمع اللغة وتدوينها، فيمكن تلخيصُها في:

– **الدافع الديني**: وهو الحاجة إلى استيعاب أحكام الدين من النصِّ القرآني المكتوب بالعربية استيعابًا جيِّدًا، واستنباطِها منه ثم تطبيقها والعمل بها بشكل صحيح. وهذا يتوقَّف على فهم ألفاظه وأساليبه في التعبير، ولاسيما أن القرآن الكريم ليس نصاً مكتوبًا بلغة عادية، وإنما له تميُّزه المعروفُ به عن بقية الأجناس الأدبية التقليدية المعهودة، وله خصائصُه الفنّية التي جعلت منه آيةً في البيان والإعجاز البلاغي، ووظَّف للتعبير عن مضامينه الفكرية ورؤيته الجديدة للحياة والعالَم، معجمًا له مفرداتُه وتراكيبُه ودلالاتُه واستعمالاتُه اللغوية الخاصة. وكلُّ ذلك يتوقَّف على معرفة عميقة بأسرار اللغة العربية وخصائصها في التعبير، والإحاطة التامة بكلام العرب وأمثالهم وأشعارهم وتاريخهم لفهم كل الأبعاد الدلالية المختلفة لهذا النصّ الذي به يُتعبَّد ويقْتَدى دينيًّا واجتماعيًّا وخُلُقيًّا، وإليه يُحتكَمُ شرعيًّا وقضائيًّا، وهو فوق هذا وذاك، نصٌّ يُحتجُّ به لغويا وبلاغيا وأسلوبيا. ثم إن القرآن، رغم كونه مِحوَر الدِّين وقُطبَه المَتين، إلا أنه لم يكن النصّ الديني الوحيد الذي يجب فهمُه وإتقانُه كما هو معلوم.

ولقد بدَت الحاجةَ إلى العِلم بلغة العرب والتضلّع من أساليب كلامها، منذ المجالس البسيطة التي كان يعقدها بعضُ الصحابة والتابعين بالحَرَمين الشريفين لتفسير القرآن ومُدارسته، ومنها مجلس الصحابي الجليل عبد الله بن عباس (رضي اللهُ عنه) الذي يُعزَى إليه أولُ تفسير لغريب القرآن الكريم. ثم ازدادت الحاجةُ إلى العربية بعدما نشأَت حولَ هذا الكتاب وانبَثَقت عنه علومٌ دينية وغير دينية كثيرة من حديث ومصطلحه وتفسيرٍ وفقه وأُصولٍ وكلام وقراءات وتَجويد وبلاغة وأدبَ وتاريخ وسيرةٍ، ومعجم ونحو وصرف، وعلوم أخرى متصلةٍ بها. فزادت الحاجة للعربية بعد أن توسَّعت دائرةُ العلوم الدينية وتعليمها، وأصبَحت هذه اللغة واجبًا وضروريا للعِلم الضروري (الشرعي) والعلوم المساعِدة عليه (علوم الآلة)، ولغةَ العلم والتعلُّم بعد ذلك في كل المجالات.

- **الدافِع اللغوي**: وهو حفظُ اللغة العربية من الضياع، بعد أن خرجت أغلبيةُ العرب أصحابُ اللغة من جزيرتهم وانتَشروا في بقاع مختلفة نتيجةَ اتِّساع الفتوحات، وبعد أن فَشا اللحنُ والعُجمَة نتيجةَ دخول أعداد كبيرة من غير العَرب في الدين الجديد واختلاطهم بالعرب، وأصبَح يُخشَى على العربية من «الفَساد» والتغيُّر الذي يؤدي مع تَوالي الأزمان إلى نُشوءِ لغاتٍ بعيدة الصلة في مُعجمها ونحوها وأصواتها وتراكيبها عن العربية التي نزَل بها القرآن ودُوِّن بها الحديثُ والآثار النبوية. وفي ذلك خطرٌ على الدين نفسه، كما هو خطرٌ على وحدة الأمة وتواصل شعوبها وأجيالها.

- **الدافع الإداري الرَّسمي**: بما أن العربية قد أصبحت لغةَ الدولة الإسلامية المُترامية الأطراف وإدارتها ومعاملاتها الرسمية في كل مكان. أي أنها أصبحت لغةَ الدواوين والدوائر الحكومية بما فيها ديوانُ الخَراج (وهو ما يشبه إدارة الضرائب اليوم)، وبيت المال (إدارة المالية)، وديوان الجيش (إدارة الدفاع)، وغيرها ولغةَ المراسلات والقرارات الرسمية، ولغةَ القضاء والتعليم والحياة العامة. والدولة الإسلامية أصبحت تتكوَّن من عناصر وأعراق مختلفة، ليس فيهم من يُتقِن العربيةَ إلا العربَ. فأصبح الأمرُ إذن يتطلَّب ضرورةَ نشر تعليمها بين المسلمين غير العرب، وصارت تُكتَسبُ بالتعلُّم لا بالسَّليقة والفِطرة كما كان شأنُها قبل ذلك. والأمراءُ أنفُسُهم وفي مقدمتهم أُمراءُ بني أُمية وبني العباس ومَن تَلاهُم أصبحوا مُضطرِّين لاتخاذ مُؤدِّبين ومُعلِّمين لأبنائهم.

لقد تحوَّلت العربية من كونها لغةَ قوم بعينهم (وهم العرب)، كما كان شأنُها قبل الإسلام، إلى لغة مُشترَكة جامعة ناطِقة باسم الأمة بسائر أقاليمها وطوائفها وشعوبها وأعراق أبنائها وثقافتهم ولغاتهم ولهجاتهم. يجمعُهم دينٌ واحدٌ، وحضارةٌ واحدة، وينتمون لثقافة مركَّبة من الثقافات الموروثة التي اختارَ أصحابُها أن يكونوا أفرادًا مُتَساوينَ في حقوق المُواطَنة داخل هذا الفضاء الشاسِع الذي يتَّسِع لهم جميعًا ويَصهرُهم في كُتلة مُنسَجِمة ويُعبِّرُ عنهم بلغة واحدة. ومن ثَمَّ أصبح لهذه اللغة بعدٌ آخر وهو البُعدُ الوحدوي. فالعربية أصبحت بالفعل مُكوِّنًا أساسيا وضروريا من مكوِّنات هذه الوحدة. فهي تضمن التواصلَ والتفاهم بين مختلف عناصرها

وشُعوبها وأجيالها على توالي الأحقاب والأزمان. وتجعل كلّ ما يُنتِجه أفرادُها من علومٍ وفنونٍ وآدابٍ مكتوبة بالعربية، تراثًا مشترَكًا يُسهِمُ فيه الجميعُ، ويُنسَبُ للجميع.

- **الدافع الحَضاري والثقافي**: ويتلخص اختصاراً في حفظ تراث الأمة هذه التي تحدَّثنا عن مكوِّناتها المتعدِّدة وثقافتها المتنوِّعة، وصيانةِ ذاكرتها الجماعية من الضياع. فاللغةُ كما هو معلوم هي الذاكرة الحقيقية لأصحابها. فهي التي تعبِّر عن رُؤيتهم للعالَم، وعن أفكارهم ومُعتقَداتهم، وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وعن حضارتهم ومَدَنيَّتهم من خلال ما يستعملونه من أدوات وآلات، وما يَحترِفونه من مِهَن وصنائع، وما يتَّخذونه من مأكَل ومَشرَب ومَلبَس ومَسكن ومَركَب، وما يَسلكونه من أساليب في الحُكم وتداوُل للسلطة، وما ينظِّمون به أحوالَهم الاجتماعية والاقتصادية والتجارية، وما يتعاملون به أفرادًا وأُسرًا وجماعاتٍ في الحالات كلِّها من السِّلم والحرب. وكلُّ ذلك وغيره، يعبِّرون عنه بواسطة اللغة وألفاظها. فاللغة هي الوعاءُ الذي يحتوي كلَّ دقائق هذه الأمور وتفاصيلها وجُزئياتها الصغيرة. وكلُّ شيء أو مفهوم، محسوسًا كان أو مجرَّدًا، له اسمُ ولفظٌ يُعبَّر به عنه. اللغة، إذن، هي السِّجِل الذي يحفظ تاريخ الأمة وتراثَها. والأُمةُ هنا بمفهومها الحضاري الإسلامي الواسِع لا بمفهومها القومي أو الوطني الضَّيِّق. بل هي أداةُ التعبير عن كيانها وشخصيتها وهُوِيَّتها. ونحن حين نقول: اللغة، فنحن نعني بذلك كل مظاهرَ تجليّاتها، من ألفاظ وتراكيب وأساليب بلاغية وأدبية وعِلمية وتقنية مختلفة. ولقد صدَق القائل: «الشعر ديوان العرب». ولم يكن الشعرُ إلا عنصرًا واحدًا من عناصر كلام العرب الذي تمَّ تدوينُه.

- **الدافع التعليمي**: كل هذه العوامل والدوافع السابقة، أدَّت إلى خلاصة أن تعلّم العربية وتعليمها أصبحا أمراً ضروريا لا بدّ منه في ظل الدولة الجديدة. وعن تلك الضرورة نشأت الحاجةُ إلى تنميط هذه اللغة ومَعيَرتِها واستِنباط قواعدِها التي تَصِفها من نحو وصرف وأصوات، كما أصبحت الحاجةُ ماسَّةً كذلك لجمع مفراتها وشَتاتِ مُعجَمِها وتراكيبها وحِفظِ أساليبها. وللوصول إلى ذلك تطلَّب الأمرُ القيامَ بالعملية التي يُطلَقُ عليها تاريخيًا اسمُ «تدوين اللغة»، أي نقلها من مستوى الحِفظ في الذاكرة والتداوُل الشفوي إلى طور التسجيل والحِفظ بالكتابة والتدوين. **وهذا الانتقال من الشفوي إلى المكتوب، هو أهم مرحلة تاريخية مرَّت بها العربيةُ في العصر الإسلامي بعد مرحلة إصلاح خَطِّها** بإدخال علامات الشكل ونُقَط الإعجام التي بدأت في عهد الخلفاء الراشدين وانتهَت في عهد الخليل بن أحمد في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري. ومن مجموع ما تمَّ تحصيلُه وتدوينُه، قام علماءُ اللغة، كلٌّ في تخصُّصه، باستنباط القواعد ووضع المؤلَّفات العلمية التَّقعيدية والتعليمية. وتصنيفُ القواميس المختلفة كان بدوره يخدم الهدَفَ العامَّ، وهو فتحُ طُرُقٍ وإحداثُ وسائل مختلفة وضرورية لتعليم العربية ونشرها وتعميم استعمالها. فهل يمكن تعليمُ لغةٍ من اللغات دون قواميس تجمع مفرداتها وتبيّن معانيَها

ودلالاتها وكيفية استعمالها، وكتُبٍ تصف أصواتها ونحوَها وصرفَها وطريقة تركيب جُملها والتأليف بين ألفاظها ؟

معايير الفصاحة المعجمية القديمة

تحكَّمت، على العموم، في جمع اللغة العربية وتدوينها مجموعة شروط، أهمها:

– **شرط المكان**: إذ اشتُرِطَ في اللغة التي يمكن تدوينُها أن تُؤخَذ من العرب الذين لم تُخالِط لسانَهم العُجمةُ ولم تتأثر لغتُهم بلغات أخرى. وهذا ما لا يتوفر إلا في مجموعة من القبائل التي كانت تقطن وسط الجزيرة العربية، في منطقة كان يُظَنُّ أنها ظلت بعيدة عن الاختلاط بلغات أجنبية، وهي القبائل التي ذكرَها الفارابي في نص مشهور، فقال: «وبالجملة، فإنه لم يُؤخَذ عن حَضَريٍّ قط، ولا عن سُكان البَراري ممن كان يسكن أطرافَ بلادهم المجاوِرة لسائر الأمم الذين حَولَهم. فإنه لم يُؤخَذ لا مِن لَخم ولا من جُذام لُمجاوَرتهم أهلَ مصر والقِبْط، ولا من قُضاعةَ وغَسّان وإياد لُمجاورتهم أهلَ الشّام، وأكثرُهم نَصاري يقرأون بالعِبرانية، ولا من تَغلب والنَّمِر فإنهم كانوا بالجزيرة مُجاوِرين لليُونان، ولا من بَكرٍ لمُجاورتهم النَّبَطَ والفُرس، ولا من عبد القيس وأزدِ عُمَان لأنهم كانوا بالبَحرين مُخالِطين للهند والفُرس، ولا من أهل اليمن لُمخالطتهم للهند والحبَشة، ولا من بني حَنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثَقيفٍ وأهل الطائف لمخالطتهم تجارَ الأمم المُقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقَلوا اللغةَ صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغةَ العرب قد خالطوا غيرَهم من الأمم وقد فَسَدَت ألسنتُهم»[262].

فاللغة التي تمَّ تدوينها حسب هذا النص هي لغةُ البادية، إذ لم يكن يُؤخذ عن أهل الحَضَر من سُكّان المدُن، أي: لغة تلك القبائل الواقعة في منطقة منعزلة عن التأثير الخارجي فيما حَسبوا وظنُّوا. والمقصود باللغة التي تحكَّم فيها هذا شرطُ البداوة هي اللغة الشفوية النَّثْرية وحدها، أما الشعر فقد استُثنِيَ من ذلك بدليل أنهم أخذوا لغة كل الشعراء الذين عاشوا في الحواضر مثل حسّان وعمر بن أبي ربيعة وجرير والأخطل والفرزدق، وغيرهم ممن خالطوا المُدن وعاشوا فيها قريبًا من الأمراء وقصور الحُكّام.

ومعنى هذا أن هناك قسمًا لا يُستهانُ به من العربية حُكِم عليه وَفقَ هذا الشرط بأن يظلّ خارج مدوَّناتهم، وهو لغة عدد من القبائل التي لم تكن داخلَ الدائرة الجغرافية الضيقة التي رسموا حدودها.

– **شرط الزمان**: ومعناه حصرُ اللغة المُدوَّنة في المسافة الزمنية الممتدة من العصر الجاهلي إلى نهاية القرن الرابع الهجري بالنسبة للغة البادية، وإلى منتصف القرن الثاني الهجري بالنسبة للغة الشعراء الذين عاشوا في الحواضر.

– **شرط الصحة**: وهو التأكّد من كون اللغة المدوَّنة قد صحّ أخذُها عن العرب الفصحاء الذين يخضعون لقَيدَي المكان والزمان، وأنها منسوبة إليهم وليست موضوعةً عليهم أو مَدسوسة في كلامهم. وما لم يصحَّ

رفضوه ويَهْرَجوه أي عابُوه. وما تسمية الجوهري لكتابه **تاج اللغة وصحاح العربية**، إلا دليلا على حرصِ أهل اللغة وجامعيها على تحرّي الصحة في النقل والرواية، على الأقل عند فئةٍ معتبَرَة من العلماء.

هذا بصفة عامة مجمَلة. لأن الالتزام بهذه المعايير لم يكن صارِمًا في كل الحالات والأوضاع، فكثيرًا ما استوقَفَتنا شواهدُ ونُصوص، في كتُب النحو[263] أو في متون القواميس ومفردات اللغة، تدلُّ على عدم التقيُّد الدقيق الصارِم بكل هذه الشروط، وإنما وقع تجاوُزها في عدد من الحالات. فلا أحد يُنكِر أن في قواميسنا القديمة الفصيحة ألفاظًا وتعبيرات كثيرة منسوبة للهجات وقبائل غير داخلة في شرطَيْ المكان والزمان، وأخرى مشكوكٌ في صحّتها، ورواياتُها مضطربة أو متناقِضة. وقد كان معروفًا عن الكوفيّين تساهُلُهم في الرواية والنقل، عكس البصريّين الذين وُصِفوا بالتشدّد. بل هناك من قال إن المعايير الثلاثة المذكورة هي منهجُ البصريّين وغيرُهم لم يتقيّد بها، بالإضافة إلى وجود قيود خاصة وضعتها لنفسها قواميسُ معيَّنة. فقد حاول الخليل مثلًا أن يستوعبَ كلَّ المُستعمَل من كلام العرب بكل أصنافه، وجاء ابنُ السّكّيت فاهتمَّ بالغريب، وغيرُه اهتمَّ بالنادر. أما ابن دُريد فحاول الاقتصار على الجُمهور من الألفاظ أي الشائع في الاستِعمال دون الحُوشِيِّ والغريب، وحاول الجوهري وغيرُه التقيُّد بالصحيح، وأطلقَ ابنُ منظور لنفسه العِنان لجمع كل ما تفرّق في غيره.

وبالإضافة إلى اللغة المجموعة من أفواه أصحابها مباشرة، أُضيفت اللغةُ المستخرَجَة من النص القرآني، ثم لغةُ الحديث النبوي الشريف باعتبار قائله من أفصح العرب، ومن قبيلةٍ هي أفصحُ القبائل، بشرط صحة ورود الحديث بالنصِّ لا بالمعنى[264].

ومما سبق يمكن أن نستنتج:

– أن توفّر الشروط الثلاثة التي ذكرناها هو الذي يكوِّن ما سُمي بـ **العربية الفصيحة** – على الأقل حسب الرأي السائد – وهي التي تنطبق عليها صفةُ ما عُرِف عند بعض اللغويّين فيما بعدُ باسم **لغة العرب**. فالفصاحة إذن، في اصطلاح أصحاب القواميس العربية، مُقترِنةٌ بتوفُّر تلك الشروط والمعايير الأساسية. ومفهومُ الفصاحة هذا مخالِفٌ لمفهوم الفصاحة عند البلاغيّين. ذلك أن هؤلاء لهم معيارُهم الخاص في التمييز بين الفصيح وغيره، وهو معيارٌ جَمالي تَذوُّقي. فهم لا يشترطون في اللفظ سوى: حُسنِ وقعه على السَّمع وسُهولة جَرَيانه على اللسان إذا كان لفظًا مفردًا، ثم حُسنُ النَّظمِ والتأليفِ إذا كان كلامًا مُركّبا، وذلك بغضِّ النظر عن كون اللفظ أو التركيب قديمًا أو حديثًا، من هذه القبيلة أو تلك.

– أن شرط كثرة الاستعمال لم يكن ضروريًا في جمع اللغة ولا سيما في مجال المعجم. ولذلك لم يأخذ به المعجميون إجمالًا. فمهما كانت الكلمةُ شاذّةً أو نادرة أو غريبةً أو حُوشِية، فهي في نظر هؤلاء فصيحةٌ ما دامت تتوفَّر فيها الشروطُ الثلاثة التي ذكرناها. أما النحاةُ فكان شرطُ الكثرة عندهم ضروريا لاستنباط القواعد القياسية. ولذلك قسَّموا الألفاظ والاستعمالات إلى قياسيٍّ مُطَّرِد، وشاذٍّ نادِر. والثاني هو ما قلَّ استعمالُه، فيسمى عندهم **سَماعيا**. **والأول** (أي المُطَّرِد) يُقاسُ عليه، **والثاني** يُحتَفظُ به كما هو ولا يُقاسُ عليه.

– أن هذه الشروط أدَّت إلى إهمال عدد من الألفاظ والاستعمالات الأخرى التي تَكلّم بها فريقَ من العرب الذين لم تنطبق عليهم المُواصفاتُ المطلوبة. ونعني بذلك القبائل التي سَكنَت أطرافَ الجزيرة، وهي كثيرة. كما أُهمِلت كلُّ الألفاظ والاستعمالات التي جاءت بعد عصر الفصاحة، ولم يُسمَح لها بدخول القواميس الفصيحة إلا في حالات اعتُبرت شاذةً أو نُبزَت بألقاب معيَّنة كقولهم «وفي لغة»، أو قولهم «وهي لُكْنة، أو لهجة، أو لُغَيَّة». أما الألفاظ والاستعمالاتُ المتأخِّرة عن عصر الفصاحة فهي التي كانت تُنعَت بالمُولَّد والدخيل والمُحدَث. ولذلك فإن قواميسنا القديمة رغم كثرة ما احتوَت عليه من الألفاظ، لم تُحِط بالعربية إحاطةً تامة، وإنما تضمَّنت جزءًا منها فقط وهو المسمى **بالفصيح**. والأكثر من ذلك أنها ظلّت إلى فجر النهضة الحديثة غيرَ مُبالِية إلا بقدر محدودٍ جدًا بالألفاظ التي حدثَت بعد عصر التدوين، رغم أن العربية ظلت عبر كل العصور في نموٍّ وتطور لم يتوقّفا قط حتى خلال العصور التي تُنعَت بعصور الانحطاط.

– إذا كان توفُّر الشروطُ الثلاثة كافيًا لجعل اللغة المدوَّنة لغةً فصيحة، فإننا حين نتأمل في هذه المدوَّنة التي تكوَّنت منها القواميسُ العربية القديمة، نجدها مَزيجًا مُنصَهِرًا من مستوَيات عدة بحُكم المصادر التي استَمَدَّت منها، وهي:

– لغة القرآن الكريم.

– لغة الحديث النبوي الشريف.

– لغة الشعر.

– لغة النّثر المتمثّلة في الخُطَب والأمثال والحِكَم والأَسجاع.

– اللغة الشفوية التي كانت جارية بالسليقة على ألسنة متكلِّمي العربية من أعراب البوادي.

وهذه بدورها مأخوذة من قبائل شتّى، ولكلّ قبيلة لهجتُها، لا من قبيلة واحدة ذات لهجة موحَّدة منسجِمة. وإذن، فعربية القواميس هي مادةٌ مؤلَّفة من كل هذه المستوَيات، أي مَزيجٌ من لغةٍ أدبية تُعتبر في قمة الفنِّ الأدبي (نصوص القرآن والحديث والشعر والنثر الفني من خُطَب وغيرها)، وهي بدورها تُرتَّب في مراتب أو طبقات بعضُها أفصح من بعض (فلغةُ القرآن هي الأعلى في مراتب الفصاحة، ولغةُ الحديث الصحيح هي لغةُ أفصح الخلْق، ولغة الشعر عند اللغويّين أعلى مرتبة في الاحتجاج من لغة النثر ...الخ)، وأخرى في مراتِبَ أدنى من حيث الصَّنعة الفنية، فهي تمثل الكلام الدارِج بين عامة أهل البادية رغم أنها داخلةٌ في دائرة الفصاحة ما دامت منتميةً للهجة من لهجات القبائل المعترَف بفصاحتها. وعلى هذا الاعتبار كان العلماء يُرتِّبون مستوياتِ العربية الفصحى في سُلَّم مُتَدَرِّج، فيه الأفصحُ والفصيحُ والأقلُّ فصاحة والخارجُ عن دائرة الفصاحة.

وقد يتساءل المرءُ: لماذا لم تُؤخَذ العربية من مستوى واحد، واختيرت بدلَ ذلك، من مستويات عدة؟ الجوابُ هو أن المجموع المكوَّن من كل هذه المستويات، هو الذي يمثّل العربية أصدقَ تمثيل وأوسَعَه. وكلُّ لغة إلا ولها مستوياتُها من الاستعمال تختلف باختلاف المستعمِلين واختلاف المقامات والسياقات. فما يُقال بين الأدباء وعِلْية المثقَّفين يختلف قليلًا أو كثيرًا عما يُقال بين عامّة الناس. وما يُقال بين الشعراء يختلف عما يُقال بين غيرهم. أما كلامُ الله وكلام رسوله فمكانتُهما الدينية هي التي جعلتهما في ذلك المستوى الأعلى[265].

الأعمال الأولى والأُسُس التي قامت عليها

هناك رأيٌ شائعٌ بين الباحثين، يذهب إلى أن التأليف القاموسي العربي بدأ، في المرحلة الأولى، في شكل رسائلَ جُمِعت فيها الألفاظُ حسب كل موضوع على حدة: كتابٌ في الحيوان أو أنواع منه، وآخرُ في النباتات، وثالث في خَلْق الإنسان، ورابع في البيت ومُحتوياته، وهلمَّ جرّا. ثم ظَهَرت بعد ذلك القواميس الشاملة التي تتضمَّن الألفاظ المتعلقة بالمجالات والحقول المختلفة. لكن هذا الرأي لا يمكن تطبيقُه إلا على الفترة السابقة لظهور **كتاب العين** للخليل بن أحمد (ت 175هـ) – وهو أول ما عُرِفَ أو ما وصَلَ إلينا من القواميس العربية الشاملة – إذ من المؤكَّد أن التأليف في النوعين معًا (القواميس الجامعة والرسائل الجُزئية حسب الموضوعات) ظلّ، منذ عصر الخليل وطَوالَ العصور اللاحقة، يسير بعضُه إلى جانب بعضٍ، ولم يَستَغنِ الناسُ بأحدهما عن الآخر.

وقد سلَكَ الخليلُ في تأليف **كتاب العين**، مسلَكًا فريدًا انبنَى على أربعة أُسُس كبرى لم يُسبَق إليها، وكان لها تأثيرٌ عظيم فيما بعد، وهي:

- الأساس الاشتقاقي.

- فكرة الأبنية.

- فكرة التقاليب.

- الترتيب الصوتي.

أما الأساس الاشتقاقي، فمعناه أن الخليل كان أولَ من تنبَّه بحسه الفِطري العَبقري وذكائه الخارق، إلى أن الألفاظ العربية تتكوَّن من حروف أصلية ثابتة أو مجرَّدة، هي بمثابة الأصول المعجمية أو الجُذور للمادة اللغوية، منها يَقع التوليدُ والتفريعُ والاشتقاق، وأخرى زائدة عليها تدخل على الحروف الأصلية في حالات معيَّنة بحسب المعاني الإضافية التي يريدها المتكلِّم، وهي التي تسمّى حروف الزيادة. وعندما أراد تأليفَ قاموسه، جرَّد الكلمات من حروف الزيادة، ورتَّب مداخلَ مدوَّنته حسب الحروف الأصلية أو الجذور دون اعتبار للحروف الزائدة لأنها غيرُ

ثابتة. وهذه الفكرة اقتبسَها منه مَن جاءَ بعدَه من واضعي القواميس العربية وما زالت سائدةً إلى اليوم.

أما فكرة الأبنية، فهي خُطوة أخرى من الخطوات الرائدة التي لجأ إليها الخليلُ، إذ قسَّم الألفاظ العربية المجرَّدة عن الزيادة من حيث بنيتُها الصرفية، إلى: أُحادية، وثُنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية. والأحاديُّ لا يكون إلا في الحروف وبعض الأدوات. وصنَّف قاموسَه حسب هذه الأبنية بادئًا بالثنائي فالثلاثي.

أما فكرة التقاليب، فكانت أيضًا غيرَ مسبوقة، ولجوؤُه إليها كان بغاية حَصْر الألفاظ المستعمَلَة بالفعل أو المحتَمل استعمالُها بالقُوة في اللغة العربية، حصرًا رياضيا حِسابيا، حتى لا يَضيع منها شيءٌ. وهكذا رأى أن الأُحاديَّ لا يَحتمل إلا وجها واحدًا دون سواه، والثنائي لا يَحتمل عقلًا عند قَلب حروفه سوى وجهين اثنين (ل م/ م ل)، والثلاثي لا يَحتمل سوى ستة أوجُه عند تقليب حروفه على الاحتمالات الممكِنة رياضيا (ض رب/ ض ب ر/ رض ب/ رب ض/ ب رض/ ب ض ر)، والرُّباعي لا يحتمل سوى أربعة وعشرين وجهًا ...الخ. وحين أَلَّفَ قاموسَه كان يذكر الجِذر المعجمي ثم يُقلِّبه على كل أوجُهِه المحتمَلة، فما وجدَه مستعمَلًا منه ذكره، وما كان مُهمَلًا ترَكه واكتفى بالنصِّ على إهماله.

أما الأساس الرابع وهو الترتيب الصوتي، فقد جاء نتيجةَ لجوء الخليل إلى استنباط الوحدات الصوتية الأساسية في العربية، ثم قام بترتيبها حسب مَخارجها من جهاز النُّطق عند الإنسان، بدءًا من أقصى الحَلق إلى ما بين الشَّفتين. وهذا الترتيب لأصوات العربية حسب مخارجها هو نفسُه المُعتَمد عنده في ترتيب مداخل قاموسه الشهير، فبَدأ بحرف العين من أقصى الحَلق، وتَلاه بما بَعدَه[266].

وهكذا جاء المنهج الخليليُّ متَّسِمًا بكثير من التعقيد. ومع ذلك سار على مِنواله عددٌ آخر من مُؤلِّفي القواميس العربية، مع مُحاولات لإدخال بعض التغييرات أو التَّحسينات الجُزئية. ومن هذه القواميس التي تأثَّرت به وطبَّقت منهجه، وكوَّنت في جُملتها ما سُمّي بمدرسة العين أو مدرسة الترتيب الصوتي: **كتاب البارع** لأبي علي القالي، و**المحيط** للصاحب بن عبَّاد، و**المُحكَم** لابن سيدة. أما كتاب **جمهرة اللغة** لابن دريد فرغم تخلُّصه من فكرة الترتيب الصوتي إلا أنه أبقَى على الأُسُس الأربعة الأخرى.

وإذا كان الخليل قد سمَّى قامُوسَه **بكتاب العين**، فهناك ثلاثة معجميّين آخرين أطلقوا على قواميسهم اسمَ **كتاب الجيم**. أولُهم: النَّضْرُ بن شميل (ت 203 أو 204هـ)، وهو بَصري من تلاميذ الخليل[267]، والثاني: أبو عمرو الشَّيباني وهو كوفي (ت 213هـ) معاصرٌ للخليل،

والثالث: شَمَّر بن حَمدَوَيه (ت 255هـ). ولم يبق من هذه الكتُب الثلاثة إلا أوّلَها، أما الكتابان الآخران فلم يَصل إلينا منهما شيءٌ سوى أخبارهما الشَّحيحة.

وقد تضارَبت الأقوالُ حول سبب تسمية هذه الكتُب باسم الجيم. وليس هنالك رأيٌ مقطوعٌ به في الموضوع، سوى بعض الاجتهادات الشخصية. ومنها الرأيُ الذي يذهب إلى القول بأنه بعد تأليف الخليل لكتابه الذي يبدأ بحرف العين، حاول تلميذُه النَّضرُ بن شُميل تأليف كتاب يبدأه بحرف الجيم بقصد المغايَرة والتمايُز. وقال ابن الأنباري في **نُزهة الأدباء**: «وألَّف كتابًا كبيرًا على حروف المُعجَم، وابتدأهُ بحرف الجيم». وأضاف الفيروزآبادي في **البُلغة**: «وألَّف كتابًا في اللغة كبيرًا على حروف المعجم، ابتدأ فيه بحرف الجيم، فسُمِّي كتابَ الجيم». وإذا صحَّ أنه ابتدأهُ بحرف الجيم، فسيكون ترتيبُ حروف الأبجدية عنده ترتيبًا غريبًا لا نعرف عنه شيئًا.

أما كتاب أبي عمرو الشيباني الذي وصل إلينا، فهو في صورته التي نُشِرَ بها، يبدأ بحرف الهمزة وليس بحرف الجيم متبوعًا بالباء فالتاء فالثاء ...الخ، على الترتيب الألفبائي المعروف اليوم. وذهبَ بعض الدارسين إلى احتمال أن يكون واحدٌ من العلماء قد تدخَّل فيه فأعاد ترتيبَه على النحو الذي هو عليه الآن. أي أنه في الأصل ربما كانت بدايتُه بحرف الجيم ثم تدخَّل من تدخَّل بعده فغيَّر ترتيبَه وابتدأه بحرف الهمزة. وهناك تفسير آخر ربما يبدو مقبولاً، وهو التفسير الذي قدَّمه الفيروزآبادي في **القاموس المحيط** عند شرحه لكلمة «الجيم» فقال: الجيمُ: الدِّيباج. وقال في كتاب **البصائر** متحدّثًا عن أبي عمرو الشيباني: «وله كتابٌ في اللغة سمّاهُ الجيم، كأنه شبَّهَه بالدّيباج لحُسنه»[268].

ومهما يكن، فإن من أهم خصائص كتاب الشيباني أنه:

– يُعد – من الناحية التاريخية – ثانيَ قاموس لغوي شامل يصل إلينا بعد **العين**.

– خالَفَ منهجَ الخليل مخالفةً تامة في كل الأسُس التي قام عليها، ما عدا الأساس الاشتقاقي الذي حافَظَ عليه. وهذا يدلُّ مع ذلك على تأثير الخليل الذي كان سَبَّاقًا إلى اعتماد المنهج الاشتقاقي حتى أصبح ذلك من الخصائص المُلازِمة لأغلبية القواميس العربية إلى اليوم. والدليل على ذلك أنك تجد المداخل في حرف الألف تأتي على الترتيب الآتي:(أوق، ألب، مأقول، أفيق، أزوح، مأموم، إيباء، مؤرَّب،يؤوق، أُربة، استأخذ، مؤتَتِب،أنف ...)، وفي حرف الباء تجد من المداخل مثل: (أبشر، مبيئة، أبهر، أبهل، أبعط، أبلج، أبغث ...الخ). فالمداخل المجموعة في باب الألف (الهمزة) كلها مما أوله همزة في أصل الاشتقاق، وكذلك بقية الأبواب.

– اختار ترتيب المداخل ترتيبًا بسيطًا حسب أصلها الاشتقاقي وبمراعاة الحرف الأول للكلمة وحده، أي دون اعتبارٍ للحرفين الثاني والثالث كما هي عادةُ القواميس العربية الأخرى. وقَسَّم الكتاب إلى أبواب بعدد الحروف الألفبائية، بادِئًا بباب الهمزة (الألف) ومُنتهيًا بباب الياء. وبذلك يكون كتابُ الجيم أولَ قاموس عربي شامل يتَّبع هذا النظامَ الألفبائي في الترتيب وإن لم يُحكِم وضعَه على نحو ما سيأتي ذكره.

– أولَى عنايةً كبيرة للغَريب، فتضمَّن مادة لغوية تفتقر إليها القواميس الأخرى.

– استخرجَ هذه المادة من أشعار القبائل التي جمَع دواوينَها من قبل. ولذلك نجد أنفسنا، لأول مرة وآخرها، أمام متن معجمي كلُّ مادته اللغوية أو جُلُّها، مستخرَجة من نصوص شعرية. وتلك من أهم مِيزاته. وقد بلغ عددُ دواوين القبائل التي استقَى منها ثمانين ديوانًا، لكل قبيلة ديوانٌ فُقِد اليوم معظمُها ولم يَصل منها سوى **ديوان الهُذليّين**[269]. وذلك فضلًا عن عدد كبير من دواوين الشعراء. وقد أحصَى فرنر ديم عددَ الشواهد الشعرية في هذا الكتاب المتوسّط الحجم (ثلاثة أجزاء) فوجدها بلغَت 4300 بيتٍ نصفها لشعراء مجهولين، في مقابل شاهدَيْن اثنيْن فقط من القرآن الكريم، وشاهد واحد من الحديث النبوي الشريف، وعدة شواهد منَ السَّجْع، وحوالي ثلاثين مثلًا. وهو مَا يؤكد بوضوح أولَويةَ الاستشهاد بالشعر في القواميس العربية القديمة[270].

لكن إزاءَ هذه الخصائص، اعترَت **كتابَ الجيم** نقائصُ في الترتيب منها: صعوبة العثور على المدخل المطلوب بسبب اعتماده على الحرف الأول دون سواه. فلو أردتَ البحث عن كلمة مثل «أبق» عليك بمراجعة باب الهمزة من أوله إلى آخره حتى تعثر عليها. ومنها: ورودُ فروع المادة المعجمية موزَّعة على أكثر من موضع. فمن فروع «أب د» على سبيل المثال تجد: أبَد، مُؤبِد، إبادة، مُتَأَبِّد ...الخ. وكلٌّ منها في مدخل خاصٍّ ومكان بعيد عن الآخر. وكذلك فروع «أرب» مثل: أُرْبة، مُؤَرَّب، أَرْبٌ، أربٌ ...الخ، تجدها موزَّعة على مواضع مختلفة من الباب الواحد (باب الألف). ومنها أن معاني الكلمة الواحدة لا تجدها مجموعة تحت مدخل بعينه وإنما تحت مداخا مُتفرِّقة ومُتباعِدة. فـ «الأَوْقُ» بمعنى: الثِّقَل تأتي في مكانٍ ومدخل مستقل، و«الأَوْقُ» بمعنى: الجَوْر في مكان ومَدخل آخر. و«الأَزُوحُ» بمعنى: البَطيءُ السَّيِّئُ المَقادةِ في مكان، و«القَدمُ الأَزوحُ» أي: القصيرةُ، في مكان آخر. ومنها أن الموادّ قد تتداخل فيأتي بعضُها في غير بابه من الكتاب، كما في «مِتْأَق» التي وردت في باب الألف (الهمزة) والمفروض أن تُرتَّب في باب التاء[271]، و«مَىءطٌ»[272] التي وردت في حرف الألف (الهمزة) وحقُّها أن تكون في حرف الميم كما في **العُباب** للصَغاني. وهذا كلُّه راجعٌ إلى كون المؤلف لم يَستكمِل تنقيحَ كتابه ولم يتمكَّن من إحكام ضَبطه وسَدِّ خَلَله.

القاموسية العربية بعد مرحلة التأسيس

يمكن، بحق، أن نعتبر المرحلة الممتدة ما بين ظهور كتاب الخليل في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، ونهاية عصر الاحتجاج (نهاية القرن الرابع الهجري)، مرحلةَ تأسيس القاموسية العربية القديمة وإرساء أهم قواعدها وتثبيت نظامها الذي سارت عليه طيلة المراحل اللاحقة إلى بداية العصر الحديث. وخلال هذه المرحلة نفسها ظهرت أهمُّ الاتجاهات المختلفة في الترتيب إما حسب الموضوعات والأبنية أو حسب الوحدات القاموسية، إذ أضيف إلى المدرسة الصوتية للخليل والمدرسة الألفبائية البسيطة للشَّيباني، اتجاهان آخران وهما الترتيب حسب الحرف الأخير

كما في **الصحاح** للجوهري (ت 393هـ). والترتيب الألفبائي الثلاثي الذي أسَّسه محمد بن تَميم البَرمكي (كان حيًّا سنة 397هـ)[273]، قبل أن يظهر في وقت متأخّر كتاب **أساس البلاغة** للزمخشري (ت 528هـ).

وخلال هذه المرحلة التأسيسية ظهرت المتون المعجمية التي حَوَتْ «كلامَ العرب» الذي تمَّ جمعُه وإخراجُه في أصنافٍ من القواميس ظلّ يُنظَر إليها دائمًا على أنها تُمثِّل المراجعَ الأساسَ في هذا الموضوع. فبعد كتابَي الخليل والشيباني، ظهرت أصنافٌ أخرى من القواميس المرجعية العامة مثل: **المُصنَّف** لأبي عبيد القاسم بن سلاّم (ت 224هـ)، **والجمهرة** لابن دُريدٍ (ت 321هـ)، **وديوان الأدب** للفارابي (ت 350هـ)، و**البارع** لأبي علي القالي (ت 356هـ)، و**تهذيب اللغة** للأزهري (ت 370هـ)، و**المحيط** لابن عباد (ت 385هـ)، و**الصّحاح** للجوهري (ت 393هـ)، و**المجمل ثم المقاييس** لابن فارس (ت 395هـ).

وقد تميَّزت هذه المرحلة التأسيسية بثلاثة أمور على قدر كبير من الأهمية وهي:

– التدوين الشفوي والأخذ المُباشِر عن الأعراب وأصحاب اللغة في البوادي والحواضر. وإن لم يكن كلُّ مؤلفي القرن الرابع قد شافَهوا الأعراب أو خرجوا إلى البادية. ومن هؤلاء الذين لم يُشافِهوا الأعراب ولم يخرجوا إلى البادية، أبو علي القالي صاحب **البارع** وغيره من أمّهات المصادر اللغوية العربية.

– إخراج المُتون المعجمية الكبرى على اختلاف أشكالها وأنواعها التي حَوَت ذلك المجموع المدوَّن في مؤلفات قاموسية مرجعية أساسية تمثِّل ذلك العصر وتؤرِّخ لتلك المرحلة.

– رسم الخطوط العريضة والأُسُس الكبرى التي تقيَّد بها الجميع في الصناعة القاموسية العربية خلال المراحل اللاحقة، بما فيها وعلى رأسها، مفهومُ «**لغة العرب**» أو مفهوم الفصاحة القديمة كما هو متعارَفٌ عليها بين القاموسيّين العرب من عصر التدوين إلى بداية العصر الحديث.

وبانتهاء هذه المرحلة، أُغلِق نهائيًا أمام المعجميّين العرب ذلك المَنجَمُ الطبيعي الذي كانوا يأخذون منه بضاعتَهم ويملأون أَجرِبَتَهم وقواميسَهم، ولم يعد مسموحًا لأيِّ أحد مهما كان أن يأخذ لفظًا معجميًا من المولَّدين والمحدَثين الذين جاؤوا بعد القرن الرابع[274] ولا الاحتجاجُ بلغتهم إلا في باب البلاغة والأساليب الأدبية. فكان أبو منصور الأزهري (ت 370هـ) صاحب **تهذيب اللغة**، وإسماعيل ابن حَمّاد الجوهري (ت 393هـ) صاحب **الصحاح**، آخرَ من عُرِفوا من صانِعي القواميس بالخروج إلى البادية والأخذ المُباشِر عن الأعراب أهل اللغة.

لكن، هل توقَّفت صناعة القواميس العربية بإغلاق هذا المنجم الذي كان يُمِدُّ صانِعيها بالمادة اللغوية الضرورية لمؤلفاتهم؟

لا. لم تتوقّف هذه الصناعة ولم تُغلَق مصانِعُها بالمرة. لكنها استمرَّت في الاشتغال بطريقة أخرى، وهي مراجعة الزاد الوفير الذي تراكَمَ لديها عبر القرون السابقة من حركة التدوين والجمع، والانكباب على تصحيحه وتدقيقه ومقارنة بعضِه ببعض، وتمحيص الرِّوايات وإعمال النَّقد، والتفَنُّن في ترتيبه وتَبويبه. لم يعد بالإمكان إضافةُ لفظ من خارج حدود عصر الاحتجاج والفصاحة إلا في نطاق ضيّق جدًا، لكن ما أصبح ممكنًا هو نقلُ اللاحق عن السابق، وإفراغُ هذا في ذاك، أو فَصلُه عنه وإخراجُه منه، أو شَرحُه وتصحيحُه والاستدراكُ عليه، أو تقويمُ منهجه وإعادةُ تأليفه وَفق منهج آخر لغرض من الأغراض الأخرى. ولذلك أصبحتَ تجد أن كل القواميس العامة مما أُلِّف في القَرن الخامس وما بعده إلى نهاية القرن الثالث عشر (بداية القرن التاسع عشر)، ليس فيه مادةٌ معجميةٌ جديدة عما وردَ في مصادر ومدوَّنات مما جُمِعَ سابقًا إلا النَّزرَ القليل. فأغلبُه منقولٌ عنها مع إضافة أو تصحيح أو استدراك وتكملة وتدقيق ومراجعة واختصار أحيانًا أو توسُّع في الشرح والإكثار من الروايات أحيانًا أخرى. وكلُّ ذلك يتمّ من خلال المقارنة والمعارضة بين المُتون المجموعة من قبل. فلو قارنتَ بين كتُب **التكملة** للصَّغاني، و**القاموس** للفيروزآبادي و**اللسان** لابن منظور و**التاج** للزَّبيدي، لوجدتَ المادةَ المعجمية الأساسَ واحدةً مع توسُّع هنا واختصار هناك. فبمقدار ما حاول ابنُ منظور أن يكون جامعًا مانعًا مُحيطًا بأهم المتون المؤلَّفة قبله وأكبرها حجمًا واستيعابًا[275]، مع الإكثار من الروايات والاستشهادات، ذهب الفيروزآبادي إلى اعتماد طريقة مُبتكَرة تجمع بين محاولة الشُّمولية والاستيعاب وبين تَجَنُّب التَّكرار والحَشو في اللغة الواصِفة مما اضطرَّه إلى وضع اصطلاحات خاصة في غاية التركيز والتَّرميز، عُرفَ بها وانشغلَ بعضُ المتأخِّرين بشرحها وحلِّ شَفْرَتها ومُبهَماتها. وعمَدَ الزَّبيدي (ت 1205هـ) في **التاج** إلى الجمع، من ناحية أخرى، بين طريقة الاختصار التي سلَكها صاحبُ **القاموس المحيط** وطريقة الشرح التي وجدَها كثيرٌ من طُلاب اللغة ضرورية لفهم مُغلَقات المصطلحات التي وضعها الفيروزآبادي، مع الاستفادة من المُستدرَكات والإضافات التي جاء بها آخرون ممن اشتغلوا بدراسة **القاموس** ونقده والتعليق عليه، وعلى رأسهم شيخُه ابن الطيب الشرقي الفاسي (ت 1170هـ) في حاشيته المشهورة **إضاءة الراموس**.

وبعبارة مُجمَلة يمكن القول: ليس في أغلبية ما أُلِّفَ بعد القرن الرابع الهجري من قواميس لغوية عامة شيءٌ جديد، اللهم ما كان من جمع أو تلخيص أو تهذيب وشرح ونقد وتعليق وإعادة صياغة. أما الإضافات التي التُقِطَت من ألفاظ العصور المتأخِّرة فقليلة جدًا. وحتى تلك الأعمال المتأخّرة التي جاءت في شكل مُستدرَكات على هذا الكتاب أو ذاك، فإنما هي بدورها مُستدرَكات مأخوذة من كُتُب سابقة من المرحلة التأسيسية أو مما بعدها، ما عدا مستدركات بعض المستشرقين أمثال رينهارت دوزي وإدمون فانيان، فإنهم حاولوا أن يُضيفوا إلى القواميس القديمة ما لم يعثروا عليه فيها من ألفاظ واستعمالات وتعبيرات استخرجوها من النصوص الكثيرة المؤلفة في مختلف العلوم. لكننا مع ذلك لا بد أن نستثني مما قلنا عن الأعمال السابقة لمستدركات المستشرقين المحدثين، ظاهرةً لافِتةً للنظر وهي ظاهرة **القاموس المحيط** الذي حاول صاحبُه (ت817هـ)

أن يخترق قاعدةَ الالتزام بالعربية القديمة: عربية عصور الاحتجاج التي تسمى أيضًا «**لغة العرب**»، فكان يأتي بين الحين والآخر ببعض المُوَلَّدات أو المُحدَثات التي نشَأت بعد عصر الاحتجاج، ومنها الاصطلاحاتُ العلمية وخاصة في مجالات الطب والصيدلة والنبات، والمجازات والمُعرَّبات. ولكن هذه المحاولة التي أراد الفيروزآبادي الخروج بها عن القاعدة العامة المتعارَف عليها، وهي الالتزام في قواميس اللغة العامة بالألفاظ القديمة التي لا تتخطَّى الحدود المرسومة لمفهوم الفصاحة القديمة وشروطها المذكورة آنفًا، لقيَت معارضةً شديدة من قبل شيوخ الصناعة القاموسية وحُرّاسها الذي أطالوا التشنيع عليه بسبب ذلك. وكان أكبرَ المُتصدِّين له ممن عابُوا عليه هذا «الانحراف» و«الشذوذ» عن القاعدة أبو الطيب الشرقي الصّميلي الفاسي دفين المدينة المنوَّرة (ت 1171هـ) في حاشيته الضخمة التي لم يُكتَب لها لحد اليوم أن تُنشَر كاملةً للأسف الشديد، لكن صداها مع ذلك ظل ينتشر ويتردّد في المشرق والمغرب إلى عصر النهضة الحديثة التي انتفَع لغويّوها بأهم ما فيها من نقود وتعليقات وبنَوا عليها في تجديد تقنيات الصناعة القاموسية العربية. ثم سار على منواله كثيرٌ من تلاميذه المباشِرين وغير المباشرين في المشرق والمغرب[276]. أما المرتَضى الزَّبيدي (ت 1205هـ) فإنه رغم كونه من تلاميذ ابن الطيب الفاسي المُباشِرين وأكثر الناس اطلاعًا على آرائه وانتقاداته **للقاموس المحيط** فيما خالَف فيه قاعدة القاموسيّين السابقين، إلا أنه استدركَ خلال شرحه لهذا الكتاب موادَّ وكلمات كثيرة من نمَط الألفاظ التي عابوها في كتاب الفيروزآبادي وانتقدوه عليها، من مجازات واصطلاحات ومُولَّدات وأسماء أعلام وبلدان وغيرها، وأغلبُ ذلك منقولٌ من مستَدركات شيخه الفاسي في حاشيته.

لكن كل ما قلناه عن توقُّف أغلبية القواميس اللغوية العامة عن التزوُّد بشيء من العربية المُحدَثة، إلا في حدود ضيِّقة جداً كما رأينا في محاولة الفيرزبادي وشارحه الزَّبيدي، لا يعني بحال أن اللغة العربية في مجملها، قد أصابَها الجمودُ والرُّكود التامّان بعد القرن الرابع (نهاية عصر الاحتجاج)، وأنها أصبحت منذ ذلك الوقت تُراوِح مكانَها لا تَزيد أو تتقدَّم عما رسَمه القدامى لها قيدَ أُنْمُلة، وهو ما يُردِّدُه كثيرون ممن لا خبرةَ لهم ولا اختصاصَ بالموضوع. فللحقيقة نقول: إن ذلك الموقف المتزمِّت للقاموسيّين القدامى، وقد كان له أحيانًا ما يُبرِّره في بداية الأمر، لم يَمنع اللغة العربية من أن تعيش حياتَها العادية في تطوّر ونموّ مستمرَّيْن خارج المتون القاموسية، وظلّت من الناحية العمَلية والفعلية متمرِّدة على هذه القيود مُنقادَة إلى سُنّة التطوّر والتجديد التي كان يقتضيها واقعُ الحال والاستعمال. وذلك ما نجده واضحًا ملموسًا في كُتُب العلوم والفنون والآداب والكتابات المختلفة على تنوّعها وتفرُّعها وكثرتها. فالأُدباءُ، من شعراءٍ وكُتّاب ونُقّاد وبلاغيّين، طوَّروا لغتَهم وتعبيراتهم وأساليبَ استخدامهم للفصحى دون الخروج عن قواعدها الأساس وضوابطها المُتَّفَق عليها بين أهل النحو والصرف والاشتقاق، مع الاستعانة عند الاقتضاء والضرورة بالاقتراض من لغاتٍ أجنبية تعريبًا وترجمةً. وليس في ذلك ضَيرٌ أو ضَرَرٌ أو خروجٌ عن سُنَن التداخُل والتثاقُف بين اللغات. وكذلك فعلَ الفُقهاءُ والمفسِّرون والمحدِّثون والاصوليون وغيرُهم من

طوائف العلماء في مختلف تخصّصاتهم، ومثلَهم أيضًا الأطباءُ والصَّيدلانيون والفلاسِفةَ وأهل الفَلَك والرياضيات والكيمياء والفلاحة والنبات، والمؤرِّخون والجغرافيون وأهلُ الملاحة والفلاحة، وغيرهم من أصحاب الفنون والمِهَن والحِرَف والصناعات. فقد انشغل كلُّ صاحبِ تخصُّصٍ أو مهنة أو صناعة، نظريةً كانت أم عمليةً تطبيقية، بنَحت ألفاظ صناعته وتقنياته وما تقتضيه من تعبيراتٍ وتسمياتٍ خاصة. ولم يكتفوا بذلك، بل لجأوَا في كثير من الأحيان إلى تأليف قواميس لحفظ هذه اللغة الاصطلاحية والتِّقنية والفنّية وتعريف كل لفظ فيها عند مُستخدِميه. وكانت النتيجةُ أن ظهرت العشراتُ من القواميس التخصُّصية في كل مجالات الحياة: في الطب والنبات والصيدلة والموسيقى والأدوية والأغذية والأشرِبة والألبسة والأنسِجة والفلاحة والطير والحيوان وعالَم البحر، وكل ما له علاقةٌ بالحياة سِلمًا وحَربًا، دينًا ودُنيا. وظهرت إلى جانب ذلك قواميس متخصّصة في بعض صيغ اللغة كالأفعال والأسماء والمصادر وألفاظ الجموع والتثنية والتأنيث والتذكير والمقصور والممدود والمنقوص وغيرها. وقد أحصَيتُ في كتابي الخاص بالمعجم في المغرب العربي، أكثر من 240 عنوانًا من عناوين القواميس العربية وما يتعلَّق بها من أعمال داخلة في هذه الصناعة، منذ النشأة إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري، في هذه المنطقة من العالم العربي وحدها. ووجدت أن أغلبيةَ هذا العدد الكبير بالنسبة إلى هذه المنطقة، عبارةٌ عن قواميس تخصّصية في كل المجالات أو أعمالٍ تدورُ حولها. وأكثرُ ما في هذه الأغلبية المتخصِّصة كان في مجالَي الطب والصيدلة وما يتعلق بهما. ولم تكن هذه الأعمال القاموسية التخصُّصية تحتفظ بالضرورة بالألفاظ القديمة الداخلة في عصر الاحتجاج، بل أكثرُها ألفاظٌ وتعبيرات واصطلاحاتٌ تمَّ توليدُها واشتقاقُها وإحداثُها في مراحل لاحقة وَفقَ قواعد التوليد العربية، أو تمَّ اقتراضُها وتعريبُها أو تُرجِمَ محتواها من لغة أجنبية، أو أُخِذ من الألفاظ المحلّية الكثيرة التي احتكَّت بها العربيةُ وعايَشَتها بالشرق والغرب. وكان هذا ضروريًا لسدّ حاجة البيئة اللغوية الجديدة الموزَّعة على بقاعٍ كثيرة من العالَم ومُتطلَّبات أصحابِ المِهَن والصنائع والعلوم والفنون.

إذن، العربية لم تَجمُد في مكانها وزمانها القديمين، ولم تتوقَّف عن سيرها العادي كما يزعُم الزاعمون، وإنما تنوَّعت أشكالُها وأنماطُها ومستوياتُها، ولاسيما في المجالات التخصُّصية والاصطلاحية والمِهْنية والفنِّية. وإذا كان هنالك شيءٌ قد تأخَّر أو تَباطَأ، فهو القاموس اللغوي العام بحكم قيود الزمان والمكان التي كُبِّلَ بها. أما القاموس المختصُّ، وكذلك القاموس غير اللغوي عامِّه وخاصّه (قواميس الأعلام البشرية والجغرافية على اختلافها، تراجم الرجال والنساء، وغيرها) فلم يتوقف منه شيءٌ، وإنما زاد عددُه وتفرَّقَت سُبُله بما لم يكن معهوداً من قبل. ثم إنه من المعلوم أن اللغة بصفة عامة لا تنمو وتتطوَّر وهي حبيسةُ القواميس، لأن القواميس من طبيعتها الحدُّ من حركية اللغة وتقليص حُرِّيَّتها، ولا سيما إذا لم تُراجَع وتُجدَّد مدوَّنتُها ومادَّتُها بين فترة وأخرى. ولذلك فإن حقيقة نموّ اللغة وحيويَّتها يجب أن يُبحث عنها في النصوص والكُتُب التي دوَّنَت استعمالها عبر العصور في مختلف المجالات. والعربية ظلت مُستعملةً

ومنتشِرة بفصيحها وعامِيِّها في كل المناطق التي دخلها الإسلام، كما ظلّت طيلة القرون السابقة لمرحلة الاحتلال الأجنبي الغربي لغةَ العلوم والفنون والآداب، ولغةَ الإدارة والقضاء والتعليم والمراسلات وكل المعاملات الرسمية، فضلًا عن المجال الديني، رغم تقاعُس القواميس العامة عن متابعة حركتها هاته. ولا يمكن للغة أن تعيش كل هذه المدة وتُستعمَل في كل هذه المجالات والبيئات والمستوَيات، ثم لا يُصيبها ولا ينالُها شيءٌ من التطوُّر والنمُوّ. العجزُ، إذن، كان في القواميس العامة وليس في اللغة.

ولقد سبق لي في بحث منشور أن ذكرتُ أن تطوّر العربية خلال القرون الماضية سار في اتجاهين اثنين:

– اتجاه اللهجات والاستعمالات العامّية «وهو ما يمكن أن نسمّيه اصطلاحًا بالاتجاه العَفْوي، وفيه عاشَت العربيةُ حياتَها على ألسنة الناس من مختلف الفئات والطبقات حُرَّةً طليقةً لا يردُّها عن تطوُّرها العَشوائي رادٌّ، ولا يَكبَحُ جِماحَها شيءٌ». فعرفت تغيُّرًا شمل كل النواحي الصوتية والصرفية والتركيبية والأسلوبية والدلالية والمعجمية بلا استثناء. وهذا ما نجد أثَره الواضح في كُتُب اللحن والتصويب اللغوي التي واكَبَت مراحل العربية في تاريخها الإسلامي منذ القرن الثاني الهجري.

– اتجاه الفُصحى المُقَنَّن، وهو الذي شهدت فيه العربيةُ تطوّرَها وتوسعها على أَيدي الكُتّاب والشعراء والأدباء والمفكّرين والعلماء على اختلاف تخصّصاتهم، وظهرت نتائِجُه فيما احتفظَت به مؤلفاتُهم وأعمالُهم. «وخاصيّةُ التطور الذي عرفه هذا الاتجاهُ هي أنه محدودٌ وبَطيءٌ نسبيًا إذا ما قيسَ بالتطوّر الذي تمَّ على مستوى العامّيات واللهجات. ولكنه من جانب آخر يمتاز بكونه لا يَصطبغ بالصبغة الإقليمية والمحَلّية في الغالب، وإنما له طابَعُ اللغة المشترَكة بين سائر أقطار البلاد العربية الإسلامية»[277].

ومن ثمَّ، وجب علينا أن نُعيد النظر في حُكمنا العام الذي نُصدره على العربية حين نتَّهمها متأثِّرين في الغالب بالنظرة الاستِشراقية بالجمود التام والتوقُّف النهائي، والتَّقَوُّع والتحَجُّر، بل بالموت أحيانًا. وما قُلناه عن التطور الذي حصل في اللغة الفنّية الخاصة أو الاصطلاحية – وهو ما يُغفِله الغافلون في العادة – لكفيلٌ وحده بمراجعة جزءٍ كبيرٍ من أحكامنا القاسية على لغتنا الفصحى. ومع كل ذلك، فإن الأمر لا يمنع من الاعتراف بوجه عام، بأن حَرَكية العربية الفصحى عبر الأزمنة التي اتسَم فيها الوضعُ العربيُّ العامُّ بالتراجع والنُّكوص والتَّقَهقُر، نالت نصيبَها أيضًا من هذا البُطء والتَّثاقُل والتراجُع. ولا شك في أن عُصور المِحَن السياسية والانحدار الاقتصادي والتقَوقع المجتمَعي والفكري والثقافي العام، قد ترَكَت آثارَها وبَصماتها على لغة الأمة التي هي مجرد مرآةٍ عاكِسة لكل أوضاعها سواء في حال التألّق والتوهُّج أم في حال الشُّحوب

والذّبول. ولكن هذا البُطء في النموّ لم يصل إلى حد الجمود والتوقّف النهائي كما قد يتخيَّل بعضُ الناس.

هل العربية لغةٌ عقيمٌ ؟

حين وقع الاحتكاكُ الحديث المباشِرُ بين ضِفـتَّي الغرب والشرق في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وجدَ الناسُ هنا وهناك، أن عربيتَنا الفصحى المُدَّخَرَة في قواميسنا الموروثة، متأخِّرةٌ عما كان يجب أن تكون عليه. ومن ثمَّ أصبحت تُتَّهم بأنها لغةٌ بلغَت سنَّ اليأس والعجز فصارت عقيمًا غيرَ قادرة على الإنتاج والعطاء، وبالتالي لم تعد صالحة لعصرنا هذا ولا لِمُسايَرة ركب التطوُّر والعَصْرنة. وهذا ما عَبَّرت عنه بحق تلك القصيدة الذائعة الصِّيت لحافظ إبراهيم التي مطلعُها:

رَمَوني بِعُقْـــمٍ في الشباب، وليتَني عَقِـمْتُ فلَم أَجْزَعْ لقول عِداتِي

وفيها يقول:

أَيُطرِبُكُم مِن جانبِ الغربِ ناعِبٌ يُنادي بِوَأْدِي فــي ربيع حياتي

ولربما جرّ هذا الاتهامُ، الذي استمرَّ يُلاحق العربية حتى بعد مرور قرنين على بداية النهضة الحديثة، إلى الاعتقاد بأن السبب في ضَعف العربية وهُزالها في الماضي والحاضر أيضًا، راجعٌ إلى أسباب داخلية خاصة بالعربية ونظامها تمنعُها من التطوُّر والنموّ ومسايَرة حركة التاريخ، كافتقارها مثلًا إلى آلياتٍ لتنمية معجمها وتجديده. وهذا مخالِفٌ للواقع، لكونها من اللغات المَرِنة المِطْواع جدًا بفضل غِنَى أساليبها الاشتقاقية والتوليدية التي تُساعِدها – كما رأينا في الباب الأول من هذا الكتاب – على تجديد خلاياها وإغناء معجمها وأساليبها باستمرار وبشكل قد لا يكون متوفِّرًا لدى لغات أخرى. وإنما داءُ الفصحى كان، وما يزال، كامِنًا في عوامل خارجية عنها، أهمُّها ما كان مُرتَبِطًا بأوضاع المُجتمعات المُستعمِلة لها من ضعف حضاري وثقافي وعلمي واقتصادي، وتفكُّك مجتمعي، وترهُّل سياسي، لا بالنظام الداخلي للغة في حد ذاتها. وهذا العامل شاملٌ لعوامل فرعية أخرى لا مجال لشرحها والتوسُّع فيها هنا، وكلُّها انعَكَسَت سلبًا على وضع الفصحى واستعمالها والاهتمام بها، وحَدَّت من فاعليتها وتطوُّرها ووتيرة نموّها كما شرحتُ في كتابات سابقة[278].

ومن الأسباب الخارجية الأخرى التي تُفسِّر ذلك المظهر الشاحِب التي بَدَت عليه لغتُنا الفصحى في العصور الأخيرة قبل انطلاق عصرِ النهضة العربية الحديثة، واستمرَّت صورتُه حاضِرةً في أذهان الكثيرين، هو ما ذكرناه من الأَثَر السَّلبي لقواميسنا اللغوية العامة التي أحاطَت نفسَها منذ عصر التدوين بقيود مانِعة من متابعة تطوِّر اللغة عبر العصور وفي مختلف المجالات والتخصّصات، بدعوى المحافظة على سلامة العربية من كلِّ ما يُعرِّضُها لـ «الفساد» والانحراف. وتلك القيود هي المتمثِّلة في شروط الفصاحة التي ظلت متحكِّمة فيها بكل عناصرها طيلةَ القرون الماضية، من عصر التدوين الأول إلى بداية عصر النهضة العربية الحديثة.

لقد صُنِعَت مُدونةَ القاموس العربي في بداية أمرها وجُمِعَت من مادة لغوية شَفوية مسموعة. والأصلُ في اللغات كلّها أن تكون كذلك، أي شَفويةً منطوقةً ومسموعة قبل أن تنتقل إلى طور التدوين والتقعيد. ثم أُضيفَ إليها قليلٌ من المَكتوب الذي كان في أصله محفوظًا مَسموعًا (القرآن الكريم وما صَحَّ من الحديث النبوي الشريف المرويِّ باللفظ والمعنى). وبعد انتهاء عصر الرواية الشفوية والأخذ المباشِر من أصحاب اللغة، أصبحت المُدوَّنات تُصنَع بالأخذ من المَكتوب وحده، وأُقفِلَ بابُ السَّماع نهائيًا، وإن كان هذا المكتوب قد سُمِع من قبل في عصر الجَمع والتدوين، دون إضافة شيءٍ يُذكر من الألفاظ والمعاني المُستَجَدّة في كل المجالات إلا ما قَلَّ ونَدَرَ. فكلُّ القواميس اللغوية العامة التي جاءت بعد القرن الرابع الهجري صارت في الغالِب الأَعَمّ عالةً على ما قبلَها، كما ذكرنا من قبل، تنقُل ما فيها، تُعيدُه وتُكرِّره. تُنَقِّحه وتُصحِّحُه وتُراجِعه، وتُلخِّصُه أو تشرحه وتعلِّق عليه بالهوامش والحواشي وحواشي الحواشي. تنثُره أو تَنظِمُه، تَجمع المجموع، وتَتفنَّن في طرائق التنظيم والترتيب والشرح والتعريف. واستمرَّ الحالُ على هذا التقليد إلى بداية العصر الحديث. لم تتجاوَب القواميسُ اللغوية العامة كلّيًّا مع حركة التاريخ المتغيِّر باستمرار، ولم تُواكِبها مرحلةً بعد مرحلة، عكس القواميس التخصُّصية التي قامت بواجبها خيرَ قيام. وذلك بدعوى أن كلَّ ما جاء بعد عصر السَّماع والاحتجاج لا تتوفَّر فيه شروطُ الفصاحة كما رسَمَ حدودَها القدماءُ، فلا يُنظَر إليه إلا بحذَر شديد. وهذا الموقف أعطى لجملة من الدارسين والباحثين في شأن العربية، تصوّرًا غيرَ دقيق عن واقع العربية في العصور الماضية الذي لم يكن كلُّه على النحو المُتخيَّل من الرُّكود والجمود والسّواد، كما ذكرنا قبل قليل. ولو قُمنا الآن بعملية جَرْدٍ واسعة لكل النصوص التي كُتِبَت بالفصحى خلال الفترة الواقعة ما بين القرنين الهجريَّين السابع والرابع عشر (من سقوط بغداد إلى بداية فجر النهضة الحديثة) في مختلف العلوم والآداب والفنون بكل المناطق التي انتشرت فيها العربيةُ، لوجدنا فيها الشيءَ الكثير جدًا من الألفاظ والاصطلاحات والتعبيرات والأساليب والاستعمالات التي تعكس حرَكيةَ هذه اللغة ونموَّها وتفاعلَها مع واقعها وبيئتها الثقافية والاجتماعية في كل فترة من هذه المرحلة التاريخية التي عادةً ما تُوصَف بالرّكود والجمود، ولاقتَنَعنا بأن الأمر كان فيه كثيرٌ من المبالغة والغُلُوّ. فالشُّعراء الفُصحاءُ المُجيدون، والكُتّاب والأدباءُ المُمتازون، والعلماءُ والمؤلِّفون في كل الاختصاصات، لم ينقطعوا أو يتوقَّفوا قطُّ عن الإبداع والإنتاج، بل ظلوا مَوجودين فاعِلين متحرِّكين، مع تفاوُت في العَدَد وقيمة العَطاء، خلال العصور كلِّها بما فيها العصور التي ننعتُها، عادةً، بالتخلُّف والجُمود. ولا سيما أن الخريطة الجغرافية للثقافة العربية الإسلامية كانت شاسعةً مُترامِيةَ الأطراف من أقصى بلاد الهند والسِّند في شرق آسيا إلى المحيط الأطلسي غربًا، ومن جنوب أوروبا ووسَطِها شمالًا إلى الأطراف المُتوغِّلة في إفريقيا جنوبًا. وإذا سقَطت مملكةٌ أو دولةٌ هنا قامت محلَّها ممالكُ ودولٌ أخرَى هناك. وإذا انتهى العصرُ الذهبي لعاصمة ثقافية في هذا القُطر، ظهرت عاصمةٌ أو أكثر في غيره من الأَقطار. وظل العلمُ والثقافة على ذلك المِنوال ينتقلان في وِعاء اللسان العربي من زمانٍ إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، حتى مطلع العصور الحديثة. وتكفي نظرةٌ سّريعة في قوائم المؤلِّفين وتراجم أعلام الثقافة العربية عبر العصور، مثل **معجم الأدباء**، و**معجم الشعراء**،

و**كشف الظنون**، و**هديّة العارفين**، و**أعلام** الزركلي، و**معجم المؤلفين** لكحالة، وغيرها، وكتُب الطبقات والتراجم وفهارس الشيوخ، وما أكثرها، لإعطائنا دليلًا على ما نقول. ويكفي أيضًا أن نلتفت إلى أقرب مثال يمكن استِحضارُه عن تنقُّل مواطِن الازدهار الثقافي في بلدان العالم الإسلامي من منطقة إلى أخرى، حتى وهو على أبواب السُّقوط في أيدي الاحتلال الغربي، وهو أن أَزْهى عصرٍ من عصور الثقافة العربية الإسلامية التي عرفها غربُ إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إنما ظَهر في القرن التاسع عشر الميلادي (أي مع البدايات الأولى للزَّحف الاستعماري الأوروبي على المنطقة بفترة وجيزة جدًا) عند قيام خلافة إسلامية إصلاحية بشمال نيجيريا الحالية عُرِفت باسم الخلافة العُثمانية وعاصمتُها صوكوتُو نسبةً إلى الشيخ عثمان بن فوديو (1169هـ-1232هـ/ 1754-1817م) الذي خلَّف وحده أكثر من مئة وخمسين كتابًا ومقالةً بالعربية الفُصحى. ففي عهد هذه الدولة التي استمرَّت من 1804 إلى 1905 ازدهر الشعرُ العربي الإفريقي والدراسات العربية بوجه عام بالمنطقة ازدهارًا لم يسبق له مثيلٌ من قبل. وظهر أدباء وعلماء كبار كتَبوا وألَّفوا بالعربية وتركوا وراءهم تراثًا زاخِرًا يصل إلى مئات الكتُب والدواوين من الأشعار والأنظام والرسائل والمقالات في مختلف مجالات المعرفة السائدة في ذلك الوقت[279].

نُموُّ العربية، إذن، لم يتوقَّف عبر عصورها المختلفة توقُّفًا نهائيًا، وإنما عرَف في القرون الأخيرة التي سبَقت عصر النهضة الحديثة بُطْءًا في سَيْره وتثاقُلًا في حركته، زاد من وقع الإحساس به عزوفُ القواميس اللغوية العامة عن متابعة حركة التطوُّر اللغوي، فظلّ صداه غيرَ مسموع وأَثَرُه غيرَ ملموس، وبدا وكأنه غيرُ معترَفٍ به، لأن القواميس العامة هي التي تُضفي الشَّرعية على ألفاظ اللغة واستِعمالاتها، وهي المسؤولةُ عن ملاحقة حركتها عبر الزمان والمكان مدًّا وجَزْرًا. لكننا لو أردنا أن نكتُب تاريخًا حقيقيًا مُنصِفًا لتطوّر العربية، لوجَب علينا أن نبحث عن شواهده في مصنّفات العلوم على اختلافها وأنواعها، وفي كتُب الآداب والفنون مَنثورها ومَنظومها، مما احتفظت به الأجيالُ. فالتقصيرُ جاء من القواميس العامة التي سَدَّت الطريقَ أمام كل المُولَّدات والمُحدَثات التي اقتَضتها طبيعةُ تطوُّرِ العلوم والفنون ونُمُوِّها وتفرُّعها، فكلُّ معنىً أو مفهوم جديد كان بالضرورة يقتضي ألفاظًا جديدة، وكلُّ علم أو فنٍّ إذا سَعى إلى الازدهار احتاج إلى اصطلاحات ومفردات خاصة به، فضلًا عن اللغة العامة المشترَكة التي هي ذاتُها تحتاج في كل زمانٍ ومكان إلى التكيُّف مع بيئتها الثقافية والاجتماعية والتفاعلِ معها، مما يؤدي بشكل طبيعي واعتيادي إلى تحديث المعجم وتحيينه باستمرار ليتلاءَم مع هذا التفاعُل الذي أشَرنا إليه.

وقد لاحَظَ المُحدَثون منذ بداية عصر النهضة جوانب القصور والتقصير في القواميس القديمة، فدَعَوا إلى قاموسية عربية بَديلة تتوخَّى تجديد مدوَّناتها، ومراجعةِ مناهج السابقين بعد إدراك ما فيها من تَحجُّر وانغلاق، وتيقّنوا من ضرورة التجاوُب مع سُنَن التطوُّر اللغوي بوجه عام والمعجمي بوجه خاصّ، ومُواكَبَتِه في كل المراحل. وحين اكتمَل الوعيُ بذلك، بدأ التفكيرُ الفعلي في استِدراك ما فاتَ، وانخرط علماءُ العربية عمليا في مراجعة تنظيرية لما كان عليه مفهومُ الصناعة القاموسية العربية وتِقنياتُها القديمة شكلًا ومضمونًا، محاولين الاستفادة من أخطاء الماضي وحركة النقد القاموسي التي تراكمَت عبر العصور. وبجانب ذلك، شَمَّروا على سواعدهم

وشرعوا في وضع قواميس جديدة، وفقَ شروط ومناهج مُسايِرة لروح العصر، وفي محاولة للتجاوُب مع التطوُّر الحديث للفصحى الذي عرف فَورةً لم يسبق لها مثيلٌ كَمًّا وكيفًا منذ عصر النهضة القديمة. فإلى أيِّ حدٍّ وُفِقُوا في محاولاتهم التحديثية والتجديدية هذه ؟

ذلك ما سنحاول الجواب عنه من خلال الأبوابِ والفصول اللاحقة، بعد أن نقوم بعرض خلاصة توصيفية وتصنيفية لما تمَّ إنجازُه من أعمال قاموسية سبَقت مرحلة العصر الحديث ومهَّدت لها.

(262) **المزهر** للسيوطي: 1/211.

(263) يقول محمد حماسة عبد اللطيف في **لغة الشعر**: «وأثبتَ البحث، كذلك، أن تحديدَ النحاة للإطارين الرأسي والأُفُقي أو الزماني والمكاني، لم يكن دقيقًا ولا مُلتَزَمًا به. واستعانَ في سبيل ذلك ببعض الإحصاءات التي قام بها في كتاب سيبويه، باعتباره أولَ أثَر نحويّ بين أيدينا. وكذلك عن طريق التتبُّع التاريخي لقضية الاستشهاد بالمولَّدين..»، يُنظر: محمد حماسة عبد اللطيف، **لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية**، ص 405.

(264) قال السيوطي في **الاقتراح في أصول النحو**: «فأما كلامُه صلى اللهُ عليه وسلَّم فيُستَدَلُّ منه بما ثَبَتَ أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادرٌ جدًا، إنما يوجد في الأحاديث القِصار على قلةٍ أيضًا. فإن غالب الأحاديث مرويٌّ بالمعنى»، يُنظر: جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية (دمشق: دار البيروني، 2006)، ص 43. ولكن بعض النحاة المتأخرين مثل ابن مالك أكثرَ من الاستشهاد بألفاظ الحديث، فناقشَه مَن ناقشَه في ذلك مثل أبي حيان في شرح التسهيل. وكذلك نجد ابن منظور من المعجميّين قد أكثر من الاستشهاد بالأحاديث ولا سيما أنه جعل **النهاية في غريب الحديث** لابن الأثير ضمن المتون اللغوية الأساسية التي كوَّن منها مدوَّنتَه.

(265) يُنظر تفصيل الكلام حول الفصاحة ومراتبها عند اللغويّين، في: عبد العلي الودغيري، **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**.

(266) بدأ الخليل كتابه بحرف العين وأتبعه بالحاء والهاء والخاء والغين، ولم يبدأ بالهمزة مع أنها أبعد مخرجًا من العين. وقد أدى ذلك إلى نقاش وآراء مختلفة في الموضوع لا مجال للدخول فيها.

(267) يُنسَب له كتاب بعنوان **المدخل لكتاب العين**.

(268) انظر: مقدمة تحقيق **كتاب الجيم** بقلم إبراهيم الإبياري. ودراسة المستشرق فرنر ديم Werner&Diem حول هذا الكتاب ص: 43.

(269) يُنظر: ديم.

(270) المرجع نفسه، ص 84.

(271) وردت كلمة «مِتْأَق» في **كتاب الجيم** بمعنى: الجادّ، وهي في **اللسان** (مادة «تأق») بمعنى «الحادّ» (بالحاء لا بالجيم).

(272) يُقال: امتلأ حتى ما يَجِد مَئِطًا، أي مزيدًا.

(273) طبّق البرمكي هذا المنهج الذي يقوم على ترتيب المداخل فيما بينها على أساس الأحرف الثلاثة الأولى من الكلمة، في كتاب أعاد فيه ترتيبَ **صحاح** الجوهري. يُنظر: أحمد عبد الغفور عطار، **الصحاح ومدارس المعجمات العربية**، ط 2 (بيروت: 1967).

(274) نتحدث هنا عن نهاية عصر الاحتجاج والفصاحة القديمة بشكل عام، وإلا فقد سبق تحديد الشروط الزمانية لتلقّي اللغة عن أصحابها.

(275) يعترف ابن منظور في مقدمة كتابه بأنه لم يكن له فضل فيه سوى جمع ما احتوته خمسة من أمهات المصادر السابقة وهي **الصحاح** للجوهري و**تهذيب** الأزهري و**حواشي** ابن بري و**المحكم** لابن سيدة و**النهاية** لابن الأثير، مع توخّي الصحة والدقة في الجمع والترتيب والتهذيب.

(276) يُنظر صدى آراء ابن الطيب وتأثيرها في القاموسية العربية بالمشرق والمغرب في: الودغيري، **قضايا المعجم العربي**.

(277) عبد العلي الودغيري، **دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى** (الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، 2001)، ص 42–43.

(278) يُراجع: عبد العلي الودغيري، **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، وعبد العلي الودغيري، **لغة الأمة ولغة الأم: عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2013).

(279) يُراجع حول تفاصيل الموضوع: عبد العلي الودغيري، **اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الإفريقي: ملامح من التأثير المغربي** (الرباط: منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، 2011).

الفصل الثاني
شجرةُ القاموسية العربية حصيلةٌ وإعادةُ تَصنيف

حصيلةُ ما أنتَجته القاموسية العربية عبر الحِقَب الماضية منذ بداياتها في القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) إلى بداية النهضة الحديثة (القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي)، كانت غنيّةً ومتنوِّعةً شكلًا ومضمونًا، حجمًا ومنهَجًا. شاركَ فيها علماء من أقطار البلاد الإسلامية كلها شرقًا ومغربًا. وقد جرَت عادةُ الدارسين لهذا التراث القاموسي العربي، أن يصنّفوه ويرتِّبوه ويُقدِّموه بأشكال وطُرُق مختلفة، أشهرُها الطريقة الكلاسيكية التي اتَّبَعها حسين نصّار ومدرسته، وتقوم على أساس زاويتَي نظر محدودتين، الأولى تُوزِّع القواميس العربية بحسب طريقة ترتيبها إلى فرعين كبيرين: قواميس الألفاظ، وقواميس الموضوعات (أو المعاني). ثم تقسيم النوع الأول إلى مدارس: مدرسة العين، مدرسة الجيم، مدرسة الصّحاح، مدرسة أساس البلاغة. و**الثانية** تُقسِّمها بحسب شُموليتها أو خُصوصيتها، إلى قواميس عامة وقواميس خاصة من حيثُ موضوعاتها أو طريقة ترتيبها. وهذا التقسيم في غاية البساطة والاختزال، ولا يشمل كلَّ أنواع القواميس العربية والمتون المعجمية التي يزخر بها تراثُنا في هذه الصناعة التي عرفت ازدهارًا واسعًا عبر الأزمنة والأمكنة.

يمكن، إذن، توسيع زوايا النظر حتى نتمكَّن من رؤية شاملة لهذا التراث الغنيّ الذي عزَّ نظيرُه عند الأُمم، في كثرته وتنوُّعه وامتداده التاريخي والجغرافي، من مختلف أبعاده وجهاته، فيكون التصنيف أو التقسيم بدوره أكثر استيفاءً واستيعابًا لكل نماذجه وفروعه، وذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار قضايا وموضوعات كثيرة تصلح أن تكون أساسًا ومُنطلَقًا للتفريع والتبويب. علمًا بأن زوايا النظَر هذه، وإن اختلفت في منطلقاتها، فإنها قد تتقاطَع وتتداخل أحيانًا فيما بينها، في نقطة أو أكثر من نقط امتدادها. فالكتاب الواحد تكون له صفاتٌ متعدِّدة، وبناءً عليها يُنظَر إليه من زوايا مختلفة، فتجده يدخل ويتكرَّر ذكرُه في أكثر من تصنيف. وهذا ليس عيبًا في نموذج التقسيم الذي نقدِّمه لأن طبيعة المؤلفات القاموسية هي هكذا، فكلها تجعل من الألفاظ والمعاني موضوعًا لها، لكنها تختلف في طريقة عرضها وتبويبها وتفريعها ومعالجتها والنظر إليها باختلاف الأهداف المتوخَّاة من كل واحد منها، وباختلاف غرَض المؤلف وما يُريده من مؤلَّفه وزاوية نظره الخاصة به. والمهم هو الوصولُ في النهاية إلى تصوُّر واسِع تدخلُ تحته كلُّ الفروع والجزئيات ومختلف التجارب التي عرَفها التأليف القاموسي العربي. وهذا ما سنقوم به في هذه المحاولة التي نعتبرها نموذجًا من نماذج التصنيف العديدة المُمكِنة، وليست النموذَج الأوحد[280].

- **التقسيم الأول**: فإذا اتخذنا مثلًا من الموضوع العام للقواميس العربية منطلَقًا للتصنيف، أمكنَنا أن نقسِّمها إلى نوعين كبيرين مختلفين:

• **النوع الأول**: القواميس اللغوية.

• **النوع الثاني**: القواميس غير اللغوية.

ولنبدأ بالنوع الثاني لأنه خارجٌ عن موضوع كتابنا، وهو القواميس غير اللغوية التي تحتوي، مثل غيرها، على العناصر الثلاثة الضرورية في كل قاموس لغوي أو غير لغويّ (المدونة، الترتيب، التعريف)، إلا أن موضوعها ليس لغويًا بالأساس، ومداخلَها ليست من ألفاظ اللغة العادية والعامة، وإنما هي أسماء أعلام بشرية أو جغرافية (أسماء مواقع وبلدان وأنهار وجبال وبحار) ونجوم وأفلاك، وحيوان وطير ونبات، وظواهر طبيعية مختلفة، ومصطلحات علمية من كل المجالات. وبالتالي فإن هدفها ليس منصبًا على وصف المفردات المعجمية باعتبارها أسماء ورموزًا أي دلائل لغوية (signes)، وإنما غرضُها وصفَ ماهية الأشياء والمفاهيم ذاتها باعتبارها مُسَمّيات وُضِعت لها تلك الألفاظ والدلائل. وتدخل تحت هذا النوع الموسوعاتُ ودوائر المعارف أو المَعلَمات، والقواميس العلمية واصطلاحات العلوم. وهي تتفرَّع بدورها إلى نوعين:

* عامة أو شاملة، وهي الموسوعات والمَعلَمات ودوائر المعارف (Les Encyclopédies) والقواميس العلمية والفنّية التي تتناول موضوعات ومجالات متنوِّعة، تدخل ضمنها أسماء أعلام بشرية، وأسماء بلدان ومَواقع جغرافية، ومظاهر طبيعية، وبعض الأحداث والوقائع التاريخية، وأسماء آلات وأدوات ومختَرَعات، وألفاظ ومصطلحات لمختلف المفاهيم والعلوم والنَظريات. ومثالُها **دائرة المعارف** للبستاني، و**دائرة المعارف الإسلامية، ومَعلَمة المغرب**، و**كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم** للتهانوي.

* خاصة أو متخصّصة، وهي التي تختصُّ بموضوعات أو مجالات محدَّدة، كموضوع الأعلام البشرية أو فئة منها، أو بأسماء البلدان أو فئة منها، أو ألفاظ علم من العلوم كألفاظ الطب والصيدلة والحيوان والنبات والفَلَك والفلسفة وغيرها (**معجم البلدان** لياقوت الحَمَوي، **وفيات الأعيان** لابن خلّكان، **معجم ما استعجَم** للبكري، **الأعلام** للزركلي، **معجم الشعراء** للمرزباني، **حياة الحيوان** للدميري، **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية** لابن البيطار .الخ).

أما النوع الأول من القواميس (أي القواميس اللغوية)، وهو الذي يهمنا الحديث عنه في مجال دراستنا، فهو الذي يكون موضوعُه الأساس أولًا وأخيرًا الحديثَ بلغة واصفة عن مفردات اللغة في مجالات استعمالها المتعدِّدة، بما هي ألفاظٌ يُعبَّر بها عن مختلف الأغراضَ، أي مجموعة دلائل وعلامات تنتمي لعالَم الرموز اللغوية بغضِّ النظر عن ماهية الأشياء التي تُحيلُ عليها في العالَم الخارجي المحسوس من كائنات ومظاهر طبيعية مختلفة، أو أفكار ومفاهيم موجودة في

أدمغتنا وتصوّراتنا وعوالمِنا المَدرَكة. وهذا النوع الكبير يتفرَّع بدوره، حسب زوايا النظر ومنطلقاته المختلفة، إلى أقسام وفروع، كما سنرى.

– **التقسيم الثاني**: من حيث اتساعُ المجال اللغوي وشُموليّتُه، أو ضِيقُه ومحدوديَّتُه، يمكن تفريع قواميس اللغة في التراث العربي إلى قِسمين كبيرين:

• **قواميس لغوية عامة أو شامِلة**، وهي التي تُحاول جمع كل أنواع الألفاظ اللغوية على اختلاف موضوعها وصيَغها وأبنيتها ومجالات استخدامها ونوعية مستَخدِميها، دون تقيُّدٍ بنوع منها. ومثالُها: **كتاب العين** للخليل بن أحمد، و**تاج اللغة وصِحاح العربية** للجوهري، و**الجمهرة** لابن دُريد، و**تهذيب اللغة** للأزهري، و**البارع** لأبي علي القالي، **ولسان العرب** لابن منظور، و**القاموس المحيط** للفيروزآبادي، و**المعجم الوسيط**، وسواها.

• **قواميس قطاعية فرعية**، وهي التي تقتصر مدوَّنتُها على موضوع محدَّد أو مجالٍ معيَّن، (الخَيل، النَّخل، الشجَر، الإبل، الأنواء، الأطعِمة، الألبسة، الأزمنة...) أو بعض الأبنيةِ والصيَغ (الأفعال، الأسماء، المصادر، الحروف والأدوات، الألفاظ المثلَّثة، المقصور والممدود، صيَغ الجموع، التَّثنية، التأنيث والتذكير...)، أو خاصّية دلالية معيَّنة (المشترَك، المترادف، المُتضادّ)، أو مستوى استعمالي معيَّن (غريب اللغة، غريب القرآن، غريب الحديث، غريب الفَقه، النادِر، الشاذ[281]، الفصيح والعامّي، المُصَحَّف والمُحرَّف...)، أو خاصّية تأثيلية كالألفاظ الأعجمية والمعرَّب والدخيل (**المعرَّب** للجواليقي، **المتوكِّلي**، **المهذَّب** فيما وقع في القرآن من المعرَّب للسيوطي، **شِفاء الغليل في المعرَّب والدخيل** للخفاجي). وغير ذلك من الخُصوصيات الأخرى لأنواع من الألفاظ كالإبدال والقلب والإعلال والإتباع والمزاوجة. فضلًا عن مجموعة خاصة من المتون اللغوية المعجمية المتفرِّقة والنادرة، ككتُب الفُروق، والعَشَرات[282] والمُسَلسَل[283] والمُداخَل[284] ...الخ.

– **التقسيم الثالث**: ويمكن النظر إلى قوامسينا اللغوية على اختلافها، من زاوية التعريفات الخاصة بمداخلها اللفظية، وتقسيمها بحسب ذلك إلى نوعين:

• **الأول**، وهو الذي تُوصَف تعريفاتُه بالقاموسية (في مقابل التعريفات الجوهرية والمنطقية والعلمية والمفهومية)، لأنه يُعنَى فقط بتعريف الرموز اللغوية وشرح معناها، بذكرِ ما هو ضروري ومختصَر من المعلومات عنها من جِهَتَي الدّالّ والمدلول، أي من حيثُ صيغتُها وبنيَتُها اللفظية ومقولتها أو وظيفتها النحوية، ودلالاتها المختلفة، دون الدخول في التفاصيل المتعلِّقة بماهية الشيء وعناصره ومُكَوِّناته العِلمية والأشياء الخارجية التي تُحيل عليها هذه الألفاظُ. ويشمل هذا النوع الذي يتخذ هذه الطريقة في التعريف، كلَّ قواميسنا اللغوية، سواءٌ كانت موضوعاتُها عامةً شاملة لمختلف الحقول الدلالية والمعجمية (**العين، الصحاح، لسان العرب**

...الخ)، أم كانت محصورة في حقل معيَّن أو جانب بذاته (الرسائل والمتون اللغوية ذات الموضوع المحدَّد: كتاب البِئر، كتاب النبات، كتاب الشاة، كتاب خَلْق الإنسان ...الخ).

• **الثاني**، هو الذي يُعنى أساسًا بتعريف ماهيّةِ الشيء الذي وُضِع له رمزٌ لغوي، والبحث في كُنْهِه وجِنسه وفصله وأصله وفرعه، وصِفاته وعناصره ومكوِّناته. فهي قواميسُ للمُسمَّيات لا للأسماء. وليست الغايةُ فيها شرحَ اللفظ شرحًا لغويا والخوض في أصله الاشتقاقي ووظيفته النحوية وما يتعلق بذلك من معلومات، ولكن الغاية هي شرح ماهية الشيء المعبَّر عنه برمز لغوي، حِسّيًا كان أو معنويًا، والإحاطة بكل جوانبه ومُكوِّناته وطبيعته وخصائصه العلمية. ولذلك فإن الغالب على تعريفات هذه القواميس هو الشرح التفصيلي المُطوَّل والتدقيق العلمي، بينما المطلوب في تعريفات القواميس اللغوية العامة الإيجاز والاختصار وتقريب المعنى من ذِهن القارئ لدرجة قد يُقتَصَر فيها أحيانًا على شرح كلمة بمرادفها. ويشمل هذا النوع الثاني كلَّ القواميس الخاصة بألفاظ العلوم والتِّقنيات واصطلاحاتها، سواء كانت مستوعِبة لكل الحقول العلمية والتقنية، أم خاصة بأنواع منها كألفاظ الطب والصيدلة والنبات وغيرها (**كتاب النبات** لأبي حنيفة، و**الجامع لمفردات الأدوية والأغذية** لابن البيطار...الخ)، وتدخل ضمنها أيضًا الموسوعات ودوائر المعارف المختلفة.

– **التقسيم الرابع**: ويمكن تصنيف قواميس اللغة، إذا نظرنا إليها من ناحية عدد لغاتها المستعمَلة فيها، إلى:

• **قواميس أُحادية اللغة**، وهي المقتَصِرة على لغة واحدة والموجَّهة إلى مُستعمِلي لغةٍ بذاتها، فتكون مداخلُها وتعريفاتُها كلُّها بتلك اللغة.

• **قواميس ثُنائية أو متعدِّدة اللغة**، وهي التي توجَّه لمُستعمِلي لغتين أو أكثر، وتُستخدَم عادةً في الترجمة، وتكون تعريفاتُها مكتوبةً بلغة غير لغة المداخل. ومن أقدم القواميس الثُّنائية في العربية كتاب **السامي في الأسامي** لأحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ)، ويحتوي على قسم معجمي ثُنائي، أي قاموس عربي فارسي مرتَّب حسب الموضوعات. وكتاب **مقدمة الأدب** للزمخشري (ت 538هـ)، وهو أيضاً عربي فارسي، وقيل إنه في الأصل كان ثلاثيَّ اللغة (فارسي عربي تركي). وكتاب: **الإدراك للسان الأتراك**[285] لأثير الدين أبي حيان النحوي (ت 735هـ). والقسم الأول منه عبارة عن معجم تركي عربي. ومنها أيضًا القاموس العربي اللاتيني العِبْري الذي ألَّفه الحسن بن محمد الوزّان الغرناطي ثم الفاسي المعروف في الغرب بليون الإفريقي (ت.ن.957هـ/ 1550م)[286]. ومنها مجموعة من القواميس العربية الأمازيغية التي ألَّفها المغاربة، وقد ذكرتُ عددًا منها في كتاب: **المعجم العربي بالمغرب العربي** (2008).

- **التقسيم الخامس**: ويمكن الانطلاق من زاوية النظر الخاصة بطبيعة المداخل القاموسية وطريقة عرض المادّة اللغوية وسبُل الوصول إليها، فتُقسَّم القواميسُ اللغوية العامة بحسب ذلك، إلى فرعين كبيرين وهما:

• **قواميس الألفاظ**، أي التي تكون مداخلُها وأبوابُها ألفاظًا لغوية ووحداتٍ قاموسية عادية وليست موضوعاتٍ وأفكارًا وحقولًا مفهومية. فترتِّبها فيما بينها بطرق مختلفة (**العين**، **الصحاح**، **أساس البلاغة**، **اللسان** ...الخ).

• **قواميس المعاني أو الموضوعات أو الحُقول**: وهي التي تكونُ مداخلُها عبارةً عن موضوعات وحقول معجمية ومفهومية وليست ألفاظًا أو وحدات قاموسية، أي إن مفتاح الدخول إليها يكون عبارة عن موضوع من الموضوعات أو معنى من المعاني وليس لفظًا أو جِذرًا من قائمة الجذور أو الألفاظ المكوِّنة لمدوَّنة القاموس. فحين البحث عن لفظ معيَّن، يجب قبل ذلك معرفةُ الموضوع الذي ينتمي إليه أو المجال الذي يدخل تحته أو المعنى العام الذي يشترك فيه مع غيره من الألفاظ، هل هو مثلًا من ألفاظ النبات أم الحيوان أم الإنسان أم غيرها، وهل له علاقةٌ بهذا الموضوع أم ذاك؟ وداخل كل باب أو موضوع تُجمَع الكلماتُ المتعلقة به مرتَّبة أو من غير ترتيب، وقد تُفرَّع الموضوعاتُ الكبرى بدورها إلى فصول وعناوين داخلية صغرى. والمثال على هذا النوع من قواميس العربية بغضِ النظر عن كونه مُفصَّلًا أم مُختَصرًا: **كتاب الألفاظ** لابن السِّكّيت، و**فقه اللغة** للثعالبي، و**المُخصَّص** لابن سِيدة، و**السَّماء والعالَم** لمحمد بن أَبان، و**كفاية المتحفِّظ** لابن الأجدابي.

وكلٌّ من القسمين قد يكون شاملًا لأنواع مختلفة من الأبواب والمجالات كما مثَّلنا، أو مقتصِرًا على موضوعات محدَّدة (ككتاب **الألفاظ الكتابية** للهمذاني، **وكتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة** لابن مالك[287]، وكتاب **ما اتفق لفظُه واختلَف معناه** لليزيدي)[288]. وهناك من حاول الجمع في كتاب واحد بين مداخل الموضوعات ومداخل الألفاظ (مثل **كتاب المنجَّد في اللغة** لكُراع النَّمل)[289].

والفرق بين قواميس الألفاظ وقواميس المعاني والموضوعات، من حيثُ المبدأُ، هو أن الأولى تَنطلقُ من الجزء إلى الكُلِّ، ومن الاسم إلى المسمَّى، والأخرى تعكس الوضع فتبدأ من الكُلِّ لتصل إلى الجزء، ومن المُسمّى لتصل إلى الاسم. فهي تنظر إلى العالَمَ نظرةً كلّية شمولية، ثم تبدأ في تقطيعه وتقسيمه بحسب مكوِّناته وأجزائه ومستوياته، منتقِلةً من الأكبر إلى الصغير فالأصغر. وتضع لكل درجة أو مستوى من درجات التفريع والتقسيم عنوانًا مناسِبًا، تجمع تحته الألفاظ المتعلقة به والدائرةَ حوله. وهذه الطريقة تفيد كثيرًا أولئك الذين يبحثون عن أسماء الأشياء والأدوات التي لا يعرفونها، وعن الألفاظ والتراكيب التي تُستعمَل في هذا الموضوع أو ذاك، فيحتاج إليها الكُتّاب والشعراء ولها فائدة كبيرة في التعليم والتدريب على التعبير والإنشاء،

بخلاف قواميس الألفاظ التي لها فوائدُها الخاصة أيضًا، لكنها تفترض في القارئ أو المَستعمِل أن تكون له معرفةٌ قَبْلية باللفظ، ويبقى عليه فقط معرفةُ معناه ومدلوله وطريقة استعماله.

هذا من حيثُ المبدأ والفلسفة العامة التي يقوم عليها تقسيمُ القواميس إلى النوعين الكبيرين المذكوريين، ولكن من الناحية العملية، فإن المؤلفات تتفاوتُ فيما بينها في دقة التقسيم والتنظيم الداخلي للمداخل الموضوعاتية أو للألفاظ فيما بينها. فكُتُب المعاني والموضوعات على سبيل المثال ليست كلُّها دقيقة التنظيم والتقسيم لأبوابها. فهناك التي نَظَّمت أبوابَها وموضوعاتها فيما بينها تنظيمًا منطقيًا مُحكَمًا فبدأت بالكلّيات وانتهت بالجُزئيات متنَقِلةً من الأعمّ إلى الأخصّ كما فعل ابن سيدة في **المخصَّص**[290]، وهو من الكُتُب الشاملة، وقريبٌ منها في التنظيم: **الغريبُ المُصنَّف** لأبي عُبيد القاسِم بن سلام، و**كفايةُ المتحفِّظ** لابن الأجدابي وهو مختصر، وكُتُب **الفَرْق** التي ألَّفَها كلٌّ من السِّجِستاني وثابت ابن أبي ثابت وقُطرُب وابن فارس، وهي خاصة بنوع معيَّن من الألفاظ التي تُقال كلُّ زُمرةٍ منها في معنى يجمعها مع الفرق بين ما يُقال منها للإنسان وما يُقال للحيوان[291]، وهناك من الكُتُب ما لم تخضع موضوعاتُه وعناوينُه الداخلية لأي نوع من التنظيم كما في كتابي: **الألفاظ** و**إصلاح المنطق** لابن السِّكِّيت. وكتاب **الفُروق اللغوية** للعسكري[292]، وكتاب اليزيدي الذي ذكرناه باسم: **ما اتفَقَ لفظُه واختلَف معناه**[293].

– **التقسيم السادس**: ومن الزاوية الخاصة بترتيب المداخل اللفظية بصفة عامة، يمكن تقسيم قواميس الألفاظ إلى:

• مرتَّبة حسب الحروف بغض النظر عن بِنية الألفاظ وصِيَغها المختلفة، وعن الطريقة التي رُتِبت بها هذه الحروف (صوتية، ألفبائية، حسب الحرف الأول أو حسب الحرف الأخير).

• حسب الأبنية والصيغ، سواء كانت شاملة لمختلف هذه الصيغ والأبنية، مثل: (**ديوان الأدب** للفارابي، **أبنية الأفعال والأسماء والمصادر** لابن القطاع)، أم مقتصرةً على بعضها (**المقصور والممدود** للقالي، كُتُبُ المصادر، كُتُب المثلثات، كتب فَعلتُ وأَفعَلت، **كتاب يَفعول**، **ما بَنَته العربُ على فَعَلان** وكلاهما للصَّغاني، **إتحاف الفاضِل في الفِعل المبني لغير الفاعل** لابن عِلاّن..).

• حسب الحروف والأبنية والتقاليب، بغض النظر عن كونها شاملة أو غير شاملة (**العين**، **البارع**، **المُحكَم**...)، أو الحروف والأبنية فقط (**المقاييس**، **شمس العلوم**، **الأفعال للسرقُسطي**...).

• حسبَ نظام آخر من الترتيب الخاص يختاره المؤلف، كنظام التداخل والتشاجُر والتسلسُل[294]، الذي نجده في كتاب **المُداخَل** لأبي عمر المُطرّز المعروف بالزاهد (ت 345هـ)، وكتاب **شجَر الدُّر في تداخُل الكلام بالمعاني المختلفة** لأبي الطيب اللغوي (ت 351هـ)، وكتاب **المُسلسَل في غريب**

اللغة لأبي طاهر السَّرقسطي (ت 358هـ)، أو النِّظام الذي اتبعه أبو عمر الزاهد (ت 345هـ)، والقَزّاز القيرواني (ت 412هـ) في كتابيهما اللذين سُمِّي كلٌّ منهما بكتاب **العَشَرات في اللغة**[295].

ولم نورد في هذا التقسيم الكُتُب المرتَّبة حسب الموضوعات والحقول أو المعاني، لأنها داخلة في النوع الثاني من التقسيم الخامس.

على أن القواميس المرتَّبة حسب الحروف يمكن أن تُقسَّم بدورها، من حيثُ طريقة هذا الترتيب، إلى:

• قواميس تتَّبع الترتيبَ الصوتي. وهو منهج ابتكرَه في القاموسية العربية الخليلُ ابن أحمد الفراهيدي أيضًا منذ القرن الثاني الهجري واستعمله في **كتاب العين** كما ابتكَر المنهج الاشتقاقي، وسارت على طريقته قواميسُ أخرى مثل: **تهذيب اللغة** للأزهري، و**المحيط** لابن عبّاد، و**البارع** للقالي، و**مختصر العين** للزُّبيدي، و**المُحكَم** لابن سيدة الأندلسي. ويقوم هذا المنهج على ترتيب حروف المُعجَم ترتيبًا صوتيًا بدءًا من العين ثم الحاء فالهاء فالخاء ... وانتهاءً بأدناها مخرجًا، وهو الأصوات التي تخرج من بين الشَّفتين، كالباء والميم والواو. ومما زاد هذا المنهجَ تعقيدًا أنه قسَّم الألفاظ بحسب أبنيّتها المختلفة (ثنائي، وثلاثي، ورباعي ...الخ) من جهة، ثم عمَد إلى تقليب الكلمة على كل أوجُهِها المحتَمَلة، من جهة أخرى، كتقليب الثلاثي إلى ستة أوجه (ضرب ضبر رضب ربض برض بضر)، والرباعي إلى أربعة وعشرين. ونظرًا لجملة هذه التعقيدات، لم يُكتَب لهذا النوع من القواميس الاستمرار طويلًا، فتوقَّف العملُ به والسيرُ على منهجه عند كتاب **المُحكَم** لابن سيدة (ت 458هـ)، فهو آخر القواميس المؤلَّفة على هذا المنوال.

• قواميس تتَّبع الترتيب الألفبائي، أي بحسب الترتيب العادي لحروف المُعجَم، بدءًا من الهمزة وانتهاءً بالياء. وتسمى **قواميس ألفبائية**. وعلى هذا المنهج سارت أغلبية القواميس العربية، وعليه استقرَّت القاموسية الحديثة.

والقواميس الألفبائية، بدورها تنقسم من حيث منهجُ ترتيب الحروف فيما بينها، إلى ثلاث فئات:

* **الفئة الأولى**: ترتِّب المداخلَ بحسب الحرف الأول منها دون مراعاة بقية حروف الكلمة. وهذا ما سار عليه **كتاب الجيم** لأبي عمرو الشيباني (ت 206هـ)، وكثير من قواميس المصطلحات العلمية.

* **الفئة الثانية**: لا تكتفي بالحرف الأول من الكلمة/ المدخل، بل تُراعي أيضًا الحرفين الثاني والثالث. فالكلمات الآتية وهي: ضرب ضبر ضمر ضجر ضج ضحك ضخ ضجع، ترتَّب فيما بينها على نحوِ ما يلي: ضبر ضج ضجر ضحك ضخ ضرب ضمر... وهذا هو منهج **أساس البلاغة** للزمخشري وقد تبنَّته اليوم أغلبيةُ القواميس الحديثة. وكان محمد بن تَميم البَرمكي (ت 433هـ) فيما قيل أولَ من ابتدَعه في قاموسه اللغوي الضائِع: **المُنتَهَى في اللغة**، قبل أن يتبنّاه الزمخشري وغيرُه.

* **الفئة الثالثة**: هي التي تبدأ في ترتيب المدخل من الحرف الأخير في الكلمة ثم تعود إلى الحرف الأول فالثاني وما بعده. فكلمة «ضرب» يجب البحث عنها في باب الباء لا باب الضاد، وقبل: ضرب، وضج،

وضخ، وضد... وتسمى هذه الطريقة بطريقة القافية أو الباب والفَصل. فالباب يكون للحرف الأخير، والفصل للحرف الأول. ومن أشهر قواميس هذه الفئة: **الصِحاح**، و**القاموس المحيط**، و**لسان العرب**، و**تاج العروس**، و**التقفية** للبندنيجي، وغيرها. وأهمية هذه الطريقة أنها تُيسِّر على الشعراء وكُتّاب النصوص المسجوعة البحثَ عن الكلمات المختومة بحرف واحد في قوافي أشعارهم وفواصل أسجاعهم.

- **التقسيم السابع**: ويمكن من حيث الأصل الاشتقاقي للمداخل اللفظية، تقسيمُ القواميس العربية إلى: قواميس اشتقاقية وغير اشتقاقية. فالأولى هي التي تنزع من الألفاظ زوائدها وتُعيدها إلى جُذورها الأصلية وصيَغها المجردة قبل أن تعمَد إلى ترتيبها فيما بينها. فالبحث عن «استَخرَج» أو «تفاعَلَ» مثلًا، يقتضي قبل كل شيء تجريد الكلمتين من حروف الزيادة، فيبحث عن الأولى في «خ ر ج» والثانية في «ف ع ل». والبحث عن نحو «فم»، و«يد»، و«سَعَة»، يقتضي قبل كل شيء أن يعاد لهذه الكلمات ما نقَصَ من حروفها، وتُطلَب في «ف م و» و«ي د و» و«و س ع». والبحث عن نحو «اضطرب»، و«اضطجع»، و«اضطُرَّ»، يقتضي إعادة هذه الكلمات إلى الحالة السابقة للتحوّلات الصوتية الطارِئة عليها: «اضترب»، و«اضتجع»، و«اضترر»، ثمَّ إزالة حروفها الزائدة، وتُطلب في «ض ر ب» و«ض ج ع» و«ض ر ر». وهذا النوع من المؤلفات هو الغالب على قواميسنا العربية منذ أن وضعَ الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) أُسسَ هذا المنهَج في **كتاب العين**. وعلى سَنَنه سارت أغلبيةُ قواميسنا إلى اليوم. ولا شك في أن المنهج الاشتقاقي له مزايا كثيرة، منها: تَجميعُ أفراد عائلةِ الكلمة في باب واحد، مما يُسهِّل على القارئ والمُستعمِل عمليةَ الفهم بربط المعنى الخاص بكل كلمة بالمعنى العام للجذر المعجمي الذي تشترك فيه كلُّ المشتقات المأخوذة من ذلك الجِذر. فكل الكلمات المأخوذة من «ضرب» مثل: ضَرَبَ، وأضربَ، وتضاربَ، وضارِب، ومضروب، ومتضارِب، ومِضرَب، ومِضراب... ونحوها، تشترك في المعنى العام الذي تفيده المادة الأصلية «ض ر ب»، لكن كل كلمة تختلف عن الأخرى بزيادة معنىً خاص، كالدلالة على الفعل الماضي، والمَصدرية والمشاركة في الفعل، واسم المفعول واسم الآلة... ومن مزاياها أنها تُسهِّل معرفةَ الأصيل من الدخيل في العربية. فكلُّ كلمة ليس لها جِذرٌ اشتقاقي عربي تدل على أنها ليست عربية. إلا أنه رغم هذه المزايا، فإن الأمر يتطلب من القارئ في كثير من الأحيان معرفة قَبْلِية مَتينة بقواعد الصرف والنحو والإعلال، وبالقوانين الصوتية الخاصة بالعربية كالإدغام والقلب والإبدال، ليعرف الأصل الاشتقاقي للكلمة التي يبحث عنها وحالتَها الصرفية والصوتية قبل التغيّرات التي دخَلت عليها. فالمفروض في القارئ أن يكون عارفًا من قبلُ أن «سماء» أصلها من «س م و»، و«سَعَة» أصلُها من «و س ع»، و«فم» من «ف م و»، و«تُخمة» من «و خ م»، و«جِهة» من «و ج هـ»، وإلا فإنه لن يستطيع معرفةَ مكانها في القاموس.

أما القواميس اللغوية غير الاشتقاقية، وهي قليلة في العربية، فإن مداخلها اللفظية تُرتَّب بحسب صيغتها الكتابية دون اعتبار لأصلها الاشتقاقي. (كلمة «اعتبار» مثلًا تُرتَّب في باب الألف، وليس في باب العين). وعلى هذا النحو سار كتاب **الرائد** الذي ألفه جبران مسعود سنة 1956.

وعليه أيضًا سار عددٌ من القواميسِ الخاصة بألفاظ العلوم والفنون من قبلَ. وهو النظام المتّبَع في سائر القواميس الأوروبية. ولكن آفَته أنه يُشتِّتُ مشتقاتِ المادة المعجمية الواحدة ويوزِّعها على أبواب مختلفة، فتكون «ضرب» في باب الضاد، و«تضارب» في باب التاء، و«الإضراب» في باب الهمزة، و«المُضارَبة» في باب الميم ...الخ.

– **التقسيم الثامن**: والقواميس تختلف فيما بينها أيضًا باختلاف الأهداف التي يرسُمها لها واضِعوها وفئةُ القرّاء المختارة. فهي إما قواميس للتعمّق في اللغة موجَّهة لعِلية المثقَّفين، مثل: **لسان العرب** و**القاموس المحيط** و**تاج العروس**، أو قواميس موجَّهة لمتوسِّطي الثقافة والطلاب مثل: **المصباح** للفَيُّومي و**مختار الصِّحاح** للرازي (ومثالُها من العصر الحديث: **المُنجِد** لليسوعي، و**المعجم الوجيز** للمجمع اللغوي، و**المعجم العربي الأساسي**). أو للتوسّع في المعلومات العامة، كالموسوعات المختلفة، أو في نوع خاص من المعلومات المتعلقة بمجال واحد أو مجالات محدَّدة، وإما قواميس للترجمة كما رأينا في مثال القواميس الثنائية اللغة في القديم، ومنها حديثًا: **المنهل** للترجمة من الفرنسية إلى العربية، و**معجم عبد النور** للترجمة من العربية إلى الفرنسية.

– **التقسيم التاسع**: ويمكن أن نتحدث عن تقسيم آخر انطلاقًا من إحدى زاويتَي النظر: التَّزامُنية (السَّنكرونية) والتَّعاقُبية التطوُّرية، بأن نوزِّعها على فرعين أيضًا. لتدخل تحت **الأول** القواميسُ التي تصف ألفاظ المعجم اللغوي في مرحلة استقرار معيَّنة، وتحت **الثاني**، تلك التي تَصِفها عبر مراحلها التاريخية التي مرَّت بها. ويمكن اعتبارُ قواميسنا العربية التي وُضِعت خلال المرحلة التأسيسية التي شملت القرون الأولى من التدوين اللغوي، بالقواميس الوصفية الآنية في أغلبيتها، لأن منهجها قام على جمع مفرادت اللغة من أفواه أصحابها في تلك الفترة بعينها، ووصف حالة استعمالها في زمانها الذي أُلِّفَت فيه أو مما لا يبتعدُ كثيرًا عنه. أما مرحلة ما بعد القرن الرابع الهجري إلى بداية عصر النهضة الحديثة، فلم تُثمِر سوى قواميس استمدّت ألفاظَها من المتون المجموعة قبلها، ولم تُضف إليها من مُستعمَلات العصور التي ظهرت فيها إلا النزر اليسير، ولذلك فهي مجرد استمرارٍ وامتدادٍ للمرحلة السابقة. إلا أن القاموس التاريخي الذي يُتابع حياةَ الألفاظ في مراحل حياتها كلِّها أو جزء محدَّد منها، لم يُعرَف في تراثنا العربي القديم، وإنما بدأ الاهتمامُ به في العصر الحديث، حين ظهرت المحاولةُ الأولى في ثلاثينيات القرن الماضي (القرن العشرون) على يد المستشرق الألماني فيشر، فتبنّى مجمع القاهرة هذه المحاولة، وبادَر إلى طبع القسم الصغير من **المعجم اللغوي التاريخي** لهذا المستشرق سنة 1967. ثم عقدَ العزم على مواصلة السير في هذا الاتجاه بانكبابه على إعداد **المعجم الكبير** الذي ظهرت منه بعضُ الأجزاء، ثم انخرط في مشروع طموح لإنجاز معجم تاريخي شامل لم يظهر بعدُ. أما مشروع معجم الدوحة التاريخي الذي انطلق منذ 2013م، فقد نُشِر منه مؤخرًا (أواسط شهر دجنبر من عام 2019م) قسم صغير يشمل المرحلة الأولى الممتدة من أقدم عصور العربية إلى نهاية القرن الثاني الهجري.

على أن مما يدخل في موضوع التأريخ المعجمي، ذلك النوعُ من القواميس الذي يسمى بالقاموس التأثيلي(الإيتيمولوجي) ويُعنَى بدراسة أصول الكلمات بصفة عامة والمأخوذة من لغات أجنبية بصفة خاصة. وقد ظهرت منه في تراثنا اللغوي القديم نماذج تمثَّلت في سلسلة كُتُب المعرَّب والدخيل، منها: **المعرّب** للجواليقي، و**المُهذب فيما وقع في القرآن من المعرَّب** للسيوطي، و**المتوكِّلي** له، و**شفاء الغليل بما في العربية من الدخيل** للخفاجي ...

كما أنه بالإمكان اعتبار ما فعله أحمد بن فارس (ت 395هـ) في كتابه المتميِّز **مقاييس اللغة**، بمثابة نوع من الإرهاصات التمهيدية الأولى للدراسة التطوّرية التاريخية في حياة المعجم العربي، إذ قام منهجه الفريد من نوعه على فكرة الأصول، أي البحث في المعاني المتفرِّقة للكلمات ذات الجذر الاشتقاقي الواحد، واستخراج ما بينها من علاقات ناظِمة قد تكون تُنوسِيت وأُهمِلت، وجمع شَتاتها بِردِّها إلى أصلٍ واحد أو أكثر مما تشترك فيه. فإذا بحثنا في المعاني الكثيرة المتفرِّقة لكلمة «عين» على سبيل المثال وحاولنا الربط بينها على طريقة ابن فارس، لوصلنا إلى التسلسل الذي يدلُّنا على الطُّرُق الملتوية التي سلَكتها تلك المعاني حتى أمكنَ أن يتفرَّع بعضُها عن بعض، بدءًا بالمعنى الحِسّي الأول (وهو العينُ الباصِرة) إلى بقية المعاني الأخرى التي تناسَلت عن طريق المجاز.

– **التقسيم العاشر**: ويمكن أن نضيف أيضًا تقسيمًا عاشرًا، بأن نفرِّع القواميس اللغوية من حيثُ منهجُها في تكوين مدوّنتها إلى:

• **قواميس معيارية**: وهي التي تُعنَى بانتقاء مداخلها من مستوى لغوي معيَّن دون غيره، كالفصيح دون العامّي أو العكس، أو الأصيل دون الدخيل، أو الصحيح دون المشكوك فيه. وأغلبُ قواميسنا القديمة والحديثة كانت تركِّز على المستوى الفصيح، ولا تورد من العامّي إلا ما قلَّ ونَدَر. وهناك قواميس أو متون معجمية اهتمَّت بالعامّي والمحرَّف والمُصحَّف على سبيل التنبيه عليه وبغرض تصحيحه والتحذير من استعماله، مثل: **كتاب الفصيح** لثعلب، و**الألفاظ** لابن السكِّيت، و**لحن العوامّ** للزُّبيدي، و**تقويم اللسان** لابن هشام اللخمي وغيرها. وأخرى اهتمَّت بالمعرَّب والدخيل، مثل: **المعرَّب** للجواليقي، و**شفاء الغليل في المعرَّب والدخيل** للخفاجي. وهناك قواميس ركَّزت على معيار الصحة في رواية الألفاظ وتقيَّدت بهذا الجانب (مثل **الصحاح** للجوهري) ولم تهتم بجمع كل ما تناهي لعلم أصحابها كما قيل عن كتاب **الجمهرة** لابن دريد.

• **قواميس وصفية**: وهي التي لا تتقيَّد بمستوى معياري أو استعمالي معيَّن، وإنما غايتُها رصدُ كلِّ ما هو مستعمَل في فترة معيَّنة بغضّ النظر عن صحته أو خطئه، فصاحته أو عامّيته، أصالته أو أعجميته. وهذا النوع لم يظهر في تراثنا القديم، وإنما ظهر مع شيوع النظريات اللسانية الحديثة (ولا سيما النظرية البنيوية) التي تقول إن وظيفة اللغوي بصفة عامة محصورة في وصف اللغة كما هي وليس من وظيفته التدخل في توجيه المستعمِل أو تقييده باستعمالٍ معيَّن. ومن ثمَّ نشأ مفهوم

المدوَّنات المعجمية الحديثة التي اهتمَّت بتدوين كل ما هو مُستعمَل في لغة أو لهجة معيَّنة خلال فترة أو مساحة جغرافية محدَّدة معتمدةً منهج المَسح الشامل لكل ما هو مكتوب ومسموع. ومن هذه المدونات الواسعة يمكن لمؤلفي القواميس اللغوية أن يختاروا نوعية الألفاظ حسب أهدافهم وغاياتهم المختلفة. وقد كان المستشرقون أولَ المُبادرين لاستعمال طريقة التدوين الوصفي للغتنا العربية الحديثة مثلما فعل هَنس فير (Hans Wehr) في **قاموس اللغة العربية المعاصرة المكتوبة**، وقبله واشنطن سيرويز في قاموسه **العربية الحديثة من خلال الجرائد والوثائق الرسمية**. ولنا عودةٌ إليهما. ثم ظهرت بعد ذلك المدوَّنات الإلكترونية التي وضعها أشخاص وهيئات ومراكز بحثية عربية وأجنبية وتشتمل على ملايين الكلمات.

إذن، من خلال هذه الزوايا كلِّها، يمكن أن نقيم مشروعَ تصنيف شامل لكل ما أنتجه التراثُ العربي الإسلامي في المجال القاموسي، يجمع شَتاتَه ويُحيط بكل جوانبه.

ثم، إن هذا التراث الغزير المتمثِّل في أنواع ما ذكرناه من القواميس العربية وتفريعاتها، لا يشمل بحالٍ كلَّ ما تمَّ وضعُه وتأليفه في المجال المعجمي والصناعة القاموسية العربية على وجه الخصوص، إلا إذا أُضيفَ إلى مجموع المتون المعجمية والتآليف القاموسية، ما دار حولها ونتَج عنها من مصنّفات وأعمال أخرى تدخل في باب النقد القاموسي والشرح والتعليق والاستدراك ونحو ذلك. فلا يمكن بحال أن نُخرج من هذا التراث القاموسي ما كتَبَه أمثالُ ابن بَرّي من حواشٍ على **صحاح** الجوهري، والقَرافي في **القول المأنوس بتحرير ما في القاموس**، والصَّغاني في **تكملته**، والصَّفَدي في **غوامض الصحاح**، وابنُ الطيّب الشرقي الفاسي في حاشيته الضخمة المعروفة **بإضاءة الراموس**، والكوكباني في **فُلك القاموس**، والهُوريني في **تعليقاته** على **القاموس** المنشورة مع طبعته البولاقية، والشّدياق في **الجاسوس على القاموس**، وغيرها من عشرات المؤلفات التي تناولت عبر تاريخ طويل متونَ القواميس، قديمها وحديثها على اختلافها وأنواعها، بالشرح والتعليق والنقد والإضافة والاستدراك، وأحيانًا بالنظم وشرح النظم(296)، في المشرق والمغرب والأندلس، ما ضاعَ منها وما سَلِم من الضياع. فهذا التراث بشكلَيه (القواميس وما دار حولها ونشأ عنها)، كلُّه داخلٌ ضمن حصيلة الحركة القاموسية العربية، لا يُمكن الاستغناءُ ببعضها عن بعض.

(280) هناك أصناف ونماذج كثيرة من تصنيفات القواميس بصفة عامة لغوية وغير لغوية، تحدث عنها المختصون حسب تجاربهم ورؤاهم، أو حسب النماذج التي عرفوها أو اهتموا بدراستها في لغات مختلفة. وقد قدَّم الدكتور علي القاسمي بدوره اقتراحه الخاص بتصنيف القواميس الثنائية اللغة (انظر كتابه: **علم اللغة وصناعة المعجم**، الرياض 1975)، ولكن موضوع حديثنا في هذا الفصل منصبٌّ على أصناف القواميس التي عرفها التراث العربي الإسلامي، ولا يهتم بكل أنواع القواميس الموضوعة في لغات أخرى أو التي يمكن وضعُها بناء على رؤى وأهداف مختلفة.

(281) من هذا النوع: **كتاب الشذوذ في اللغة** لابن رشيق القيرواني (ت 450هـ)، وكتاب **شاذّ اللغة** لابن سيدة. والكتابان مفقودان.

(282) مثل كتاب: **العشَرات** في اللغة للقزاز القيرووانى.

(283) مثل كتاب: **المُسَلسَل** لأبي طاهر التميمي السَّرَقسطي (ت 538هـ).

(284) مثل كتاب: **المُداخَل** لأبي عمر المطرز (ت 345هـ).

(285) مطبوع سنة 1309هـ. ويشتمل على قسم معجمي مرتب ترتيبًا ألفبائيًا يبدأ باللفظ التركي ويذكر مرادفه بالعربية، وقسمين آخرين خاصّين بصرف اللغة التركية ونحوها.

(286) من خلال بعض المعلومات والصور التي عرضها محمد المهدي الحجوي في كتابه **حياة الوزّان الفاسي وآثاره**، عن هذا القاموس الذي ألفه ابن الوزّان سنة 930هـ/ 1524م بمدينة بولون الإيطالية (توجد نسخة خطّية منه بالأسكوريال)، نجد أن صاحبه بدأ بالألفاظ العربية عن يسار الصفحة، وفي مقابلها نحو اليمين، وضع المُقابِل العبري بالحروف العبرية، ثم المقابل اللاتيني بالحروف اللاتينية. ورتّب الكلمات العربية فيما بينها ترتيبًا أبجديًا بادئًا بما أوله همزة، مع مراعاة الحرف الثاني في الترتيب، وذلك على النحو الآتي: أَجذَم، أَجهر، أحد، أحمر، أحمق، أحول، أخرس، أخ، أخدم، أخمص، أخلع، أخضر، أديم، أدهم، أدبس، أدلف، أداة ...الخ. ويتبيَّن من هذه الأمثلة أن القاموس لم يكن يتضمن الألفاظ الطبية وحدها، كما ذكر الحجوي في حديثه عنه، وإنما ألفاظًا أخرى من اللغة العامة. وربما كانت الطبّية غالبةً على الكتاب. يُنظر: محمد الحجوي الثعالبي، **حياة الوزان الفاسي وآثارُه** (الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1935)، وكان في الأصل بحثًا مقدَّما لمؤتمر المستشرقين الثامن بفاس عام 1933.

(287) وهي مجموعة الألفاظ التي تشترك كلُّ طائفة منها في معنى من المعاني، كمجموعة الألفاظ التي تُقال في معنى الفقر، أو الغِنَى، أو الصبر، أو المدح، أو الذمِّ ...الخ. ففي المدح مثلًا نجد الألفاظ الآتية: المدح، والتقريظ، والإطراء، والتزكية، والتمجيد، والتأبين. وهي ليست بالضرورة مترادفة لكن معناها العام الذي تلتقي حوله يعبِّر عن نوع من المدح بشكل من الأشكال.

(288) وهو خاص بالمعاني المتعدِّدة التي تُقال بلفظ واحد فتشترك فيه، كلفظ «الدِّين» الذي يُطلق على مجموعة من المعاني وهي: واحدُ الأديان، الطاعةُ، الدَّأْب، الجزاء.

(289) الكتاب مقسَّم إلى ستة أبواب. أما الخمسة الأولى فهي مخصَّصة للموضوعات الآتية: أعضاء البدن، صنوف الحيوان والناس، الطير، السلاح وما قارَبَه، السماء وما إليها، ولبس لألفاظها ترتيب معيَّن. وأما السادس، وهو أطول الأبواب إذ يستغرق أكثر من ثُلثَي الكتاب، فهو خاص بالأرض وما عليها، ولكن ألفاظه مرتبة ألفبائيًا من الألف إلى الياء.

(290) قال في مقدمة الكتاب: «فأما فضائلُ هذا الكتاب من قِبَل كيفية وضعه، فمنها تقديمُ الأعمِّ فالأعمّ على الأخصّ فالأخصّ، والإتيان بالكُلِّيات قبل الجُزئيات، والابتداء بالجواهر والتَّقفية بالأعراض، على ما يستحقّه من التقديم والتأخير، وتقديمُنا كَمْ على كيف، وشدةُ المحافظة على التقييد والتحليل مثالُ ذلك ما وصفتُه في صدر هذا الكتاب حين شرعتُ في القول على خَلْق الإنسان، فبدأتُ بتَنَقُّله وتَكوُّنه شيئًا فشيئًا، ثم أردفتُ بكُلّية جوهره، ثم بطوائفه، وهي الجواهرُ التي تأتلفُ منها كُلّيتُه، ثم ما يَلحقُه من العِظَم والصِّغَر، ثم الكَيفيات كالألوان إلى ما يَتبعُها من الأعراض، والخصال الحميدة والذميمة...».

(291) عادة ما يقتصر موضوع هذا النوع من الكتب على الفرق بين ما يُقال للإنسان وما يُقال مثلُه للحيوان من الألفاظ في موضوعات تتعلق بأعضائه وولادته وتناسله وما يؤدي لذلك وما ينتُج عنه ويتصل به. وعادة ما تُرتَّب موضوعاتُها الصغيرة على النحو الآتي: باب الفم، باب الشفة باب الأنف، باب الظُّفْر، باب الصدر، باب الثدي، باب الرِّجل، باب الفَرْج، باب الدُّبُر، باب قضاء الحاجة... النكاح، الولادة ونتائجها ...الخ. مع تقديم وتأخير بسيطين أحيانًا.

(292) يختلف موضوع هذا الكتاب عن موضوع كُتُب الفَرْق التي ذكرناها لثابت والسجستاني وغيرهما. فكتاب العسكري يتناول الفروق بين ألفاظ مختلفة تُقال في موضوعات مختلفة أيضًا، كالفرق بين الوصف والصفة، وبين الحد والحقيقة، والاسم والحد، والحد والرسم، والحقيقة والمعنى، والحقيقة والحق، والكلمة والعبارة، وهلم جرّا. وقد بَوَّبَه على ثلاثين بابًا وجعل كل باب لمجموعة من الموضوعات المتقاربة أو المتعالقة. فالباب الثالث مثلًا، جعله «في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال، وبين النظر والتأمل، وبين النظر والرؤية وما يجري مع ذلك»، والباب الخامس «في الفرق بين الحياة والنماء والحي والحيوان، وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك، والفرق بين ما يضاده ويخالفه».

(293) جاءت الألفاظ في هذا الكتاب موزعة على عدد من الموضوعات التي عُرِضت بشكل عشوائي، على النحو الآتي: الإملاء، الدَّين، اللُّحمة، الوَرَع، العُرام، القَضيم، النَّسَمة، التَّجبُّر، الإسفاف، اللَّوح، الوَكْر، الحَلّ، المُشاورة، الوَعي ...الخ.

(294) ينفرد هذا النوع من الترتيب بطريقة خاصة يتسلسل بها ورودُ الألفاظ، كأن يُذكر ابتداءً لفظٌ من الألفاظ، فيجرُّ ذكرُه لفظًا ثانيًا، والثاني يجرُّ الثالث... والمثال: الصَّحن: النبيذ، والنبيذُ: الشيءُ المنبوذُ، والمنبوذُ اللقيط، واللقيطُ: النَّوى، والنوى: الشَّحط، والشَّحطُ: الذَّبح ...الخ (انظر: **شجر الدر** لأبي الطيب اللغوي).

(295) نظام العشَرات الذي اتبعه المؤلفان مع اختلاف بسيط بينهما، يقوم على أساس تقسيم الكتاب إلى أبواب، كلُّ واحد منها مخصَّص لصيغة معيَّنة، ثم يُؤتَى بما يُشاكلُها من الكلمات التي تشترك معها في الصيغة والحرف الأخير مع اختلاف المعنى، ولا يقل كل باب عن عشر كلمات. ففي كتاب الزاهد مثلًا نجد باب الخميس يتسلسل بذكر لفظ الخَميس، ثم يتسلسل حسب صيغة هذه الكلمة على النحو الآتي: الخميس، الحَميس، الجَفيس، الأَريس، البَئيس، الدَّريس، الدَّميس، الرَّميس ...الخ.

(296) من أمثلة ذلك نظم مالك ابن المرحل لفصيح ثعلب وقد سماه: **موطّأة الفصيح**، وشرح هذا النظم لابن الطيب الشرقي الفاسي وقد سماه: **مُوطّئة المُوطّأة**. ويُنظر: عبد العلي الودغيري، **المعجم في المغرب العربي إلى نهاية القرن الرابع الهجري** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2008)، للاطلاع على ما كتب في هذه المنطقة وحدها من شروح وحواش ومنظومات على متون قاموسية كثيرة.

الباب الثالث
القاموسية العربية الحديثة والمعاصرة

من الناحية التاريخية، يمكن اعتبار **تاج العروس** لِمُرتَضَى الزَّبيدي (1205هـ/ 1790م) آخر القواميس العربية الفصيحة الشاملة[297] التي ظهرت عشيةَ بدايةِ عصر جديد أصبح يسمى: «**العصر الحديث**» في تاريخ الأمة العربية الإسلامية. وبدايةُ هذا العصر يمكن التأريخُ لها بالحملة العسكرية لنابوليون بونابرت على مصر (1798–1801)، أي بعد سنوات قليلة من موت الزَّبيدي. وتَصديقًا لقولة مَن قال: رُبَّ ضارَّةٍ نافِعة، فإن هذه الاحتلال العسكري الأوروبي لأهم منطقة في العالم العربي والإسلامي، كان سببًا في إيقاظِ الأُمة من سُباتها العميق وتجميع قُواها ومُراجعة نفسها بعد ما انكَشَف ما وصل إليه مستوى ضَعفها وهَوانها وانحطاطها. وإذا كان نابلويون قد جاء وفي ركابه جيشٌ عَرَمْرَم من الباحثين والعلماء والمُستعربين الذين انكبُّوا على فَحص كلِّ صغيرة وكبيرة في مصر والشام، وأخذ كل ما وجدوه نافِعًا لَهم ولبناء نهضتهم العلمية والحضارية، من كُتُب وعلوم وفنون وصناعات وَزخارف ونقوش ومنحوتات ومصنوعات وتقنيات وخِبراتٍ في كل مجال. حتى أسماء الطيور والنبات والأسماك والأدوية والأغذية والألبسة والأشربة والآلات، سَجَّلوه ونقلوه موصوفًا موثَّقًا ومرسومًا في لوحات أحيانًا، وملأوا بكل ذلك كُتبَهم وقواميسَهم وموسوعاتهم التي تضخَّم حجمُها وتضاعفَ عددُها بشكل غير مسبوق في القرن التاسع عشر.

دخل العالَمُ العربي والإسلامي، إذن، عهدًا جديدًا. وكان من النتائج التي تهمُّنا في موضوعنا الذي نحن بصدده، هو أن العرب أصبحوا مدفوعين ومضطرّين للاحتكاك بالغرب واكتشافه أيضًا والاطلاع على ما لديه في كل المجالات العلمية والثقافية والحضارية. وبدأ عصرُ البِعثات العلمية إلى أوروبا، من جهة، ودخل علمُ الاستشراق مرحلة الازدهار، من جهة مقابلة. وكما كان القرن التاسع عشر عصرَ توسُّع هيمنةِ الغرب وبسط نفوذه التامّ على العالَم العربي بكامله، أصبح أيضًا يُمثِّل بدايةَ يَقَظة العَرب والمسلمين ومحاولة الإقلاع في كثير من المجالات.

وإذا كان الذي يهمنا هنا هو المجال اللغوي والمعجمي على وجه الخصوص، فإن الصناعة القاموسية العربية قد بدأت انبعاثَها الجديد من هذه الفترة أيضًا. ولا شك في أن إنشاء مطبعة بولاق على يد محمد علي سنة [298]1821، كان له دور كبير في إحياء التراث العربي القديم، الذي على أساسه وبناءً على دراسته ونقده وغَرْبلته، قامت النهضةُ العلمية والفكرية العربية الحديثة. ولقد كان **القاموس المحيط** للفيروزباذي من أهم منشورات مطبعة بولاق، فلا عجب إذا وجدنا أن الحركة المعجمية قد بدأت تستعيد نشاطها انطلاقًا من هذا الكتاب، وأن أغلب ما نتجَ عنها خلال القرن التاسع عشر كان يدور حوله تقليدًا ودراسة ونقدًا.

ولعل الخطوة الأولى في هذا السبيل، إذا راعَينا الترتيب التاريخي، هي تلك التي بدأها بُطرُس البستاني بإصدار كتابه المسمى: **محيط المحيط** الذي ظهر جزؤُه الأول سنة 1866، وكان عبارةً عن قاموس حديث يقلّد **القاموس المحيط** في طريقته ومنهجه ويحتوي على أغلب مواده مع إضافاتٍ ومحاولات لتحديث مَتنه المعجمي وصياغة تعريفاته. ثم عاد البستاني فاختصر محيطه في قاموس أصغر للطلاب سماه **قُطر المحيط**.

ومن الذين اشتغلوا **بالقاموس المحيط** الشيخ نصر الهوريني (1291هـ/ 1874م) العالِم المصري الشهير الذي قام بتصحيح الكتاب في طبعته البولاقية، وجاء عمَلُه في واقع الأمر أقربَ ما يكون إلى التحقيق منه إلى التصحيح. وفيه استعانَ **بتاج العروس** للزَّبيدي و**حاشية القاموس** لابن الطيّب الشرقي (المعروف في المشرق بالفاسي) وغيرهما. ومن آثاره التي تركها نتيجة اشتغاله بالكتاب شرحُه لخُطبته ومقدمته واصطلاحاته، ثم حواشيه التي علَّق فيها على بعض الأمور ودوَّن من خلالها بعض الآراء، ونشرَها على هوامش الطبعة البولاقية للكتاب.

ومنهم أيضاً، من رجالات هذا العصر، الشيخ عبد الهادي نَجا الإبياري (ت 1306هـ/ 1888م) الذي ترك لنا، بعد اطلاعه على القاموس وما كُتب عنه، أربعةَ أعمالٍ ما بين منثور ومنظوم، اعتمَدَ فيها جميعًا على أهم الملاحظات النقدية التي وجَّهها ابنُ الطيب الشرقي الفاسيّ لكتاب الفيروزآبادي، وكان من بينها وأهمها الكتابُ الذي سماه **تفريح النفوس بتجريد ما في هوامش حاشية القاموس**[299].

ولكن أهم دراسة نقدية معجمية ظهرت خلال هذه الفترة هي كتاب **الجاسوس على القاموس** الذي ألَّفه أحمد فارس الشدياق (ت 1887). وتكمن أهميةُ هذا الكتاب في كونه، رغم تركيزه في عمله على **القاموس المحيط** وشرحه للزَبيدي وحاشيته لابن الطيّب الفاسي، إلا أنه حاول أن يخرج من قراءته للقواميس العربية القديمة والنقاشات التي دارت حولها، بخلاصة استعرضَ فيها أهمَّ المُشكلات والمُعضِلات التي عانت منها الصناعةُ القاموسية القديمة منذ بداياتها إلى عصره هو، سواء تعلَّق الأمرُ بمشاكل المدوَّنة أم بقضايا الترتيب والتعريف. وكانت النتيجة التي وصل إليها طبيعيةً جدا، وهي الإعلان عن الحاجة المُلِحّة لوضع قاموس حديث يُراعي خصوصيات العصر ويَتفادى نقائصَ القواميس القديمة. جاء في مقدمة **الجاسوس**: «ويشهد اللهُ تعالى المطّلع على ما تُكِنُّه الصدورُ، المُجازي كلَّ إنسانٍ بحسب عمله من بادٍ ومَستور، أنّي لم يُنشِّطني للتأليف سوى الرغبة في حَثِّ أهل العربية على حُبّ لغتهم الشريفة، والرُّتوع في ساحتها المُنيفة، وحثِّ أهل العلم على تحرير كتابٍ فيها خالٍ من الإخلالِ، مُقرِّبٍ لما يطلبُه الطالِبُ منها من دون كَلالٍ. فإنّي رأيتُ جميعَ كُتُبِ اللغة مُشَوَّشةَ الترتيب، كثُرَ ذلك أو قَلَّ، وخصوصًا كتابَ **القاموس** الذي عليه المُعوَّل». وقد تأثَّر الرجلُ في عمله النقدي هذا أشدَّ التأثُّر بما وجده في الحاشية المطوَّلة التي وضعها ابنُ الطيب الشرقي في نقد **القاموس** وتصحيحه والاستدراك عليه. وقد أفضَت المقارنةُ التي عقَدتُها بين عملَي الرجلين، الشَّدياق وسَلَفه ابن

الطيّب، إلى خلاصةٍ مفادُها أن «الشدياق يُعتبَر بحقٍ خيرَ رسولٍ بلّغَ آراءَ ابنِ الطيب إلى مُعاصريه ومَن تَلاهُم، وأفصَحُ مَن عبَّر عنها وأحسَنَ صياغتَها وتصويرَها، سواءٌ فيما نقلَه عنه مباشرةً أم فيما أخذَه عنه بواسطة الزَّبيدي والهُوريني، حتى انتهى إلى المُناداة بتأليف قاموسٍ بَديلٍ عن **القاموس المحيط** وكلِّ القواميس العربية الأخرى»[300].

وهذه الدعوةُ إلى تأليف قاموس عربي حديث بديلٍ عن القواميس العربية القديمة، وأشهرها كتاب الفيرزبادي كما جاء على لسان الشدياق، كانت في الحقيقة قد أصبحت فكرةً تشغل بالَ الكثيرين من معاصريه. فقد رأينا كيف بادَرَ بطرسُ البستاني إلى محاولة إصدار **القاموس** في صيغة حديثة مختصرة، ووجدنا رجالًا آخرين حاولوا تأليف قواميس أخرى على نَمطٍ مخالِف كما فعل الشيخ إبراهيم اليازجي الذي نشر سنة 1299هـ/ 1881م كتابه المسمى **نُجعة الرائد وشِرعة الوارد في المُترادِف والوارد**. ثم انتهى القرن بكتاب آخر وهو المسمى **أقرب الموارد في فُصَح العربية والشّوارِد** لسعيد الخوري الشرتوني (ت 1889). ولم يبدأ القرن العشرون إلا والدعوةُ لتحديث القاموس العربي وتجديده وإعادة النظر فيه قد صارت أمرًا مفروغًا منه ورغبةً يتمنّاها ويتبناها الجميع.

ومما لا شكَّ فيه أن الأعمال القاموسية التي نشرها عددٌ من المستشرقين من بلدان أوروبية مختلفة، ولاسيما ما ظهر منها خلال القرن التاسع عشر، كان لها أثرُها وتأثيرُها في دَفع حركة تحديث الصناعة القاموسية العربية نحو الأمام. وقد كانت أغلبيةُ الأعمال الاستشراقية[301] في هذا المجال عبارةً عن قواميس ثنائية أو متعدّدة اللغات أُعِدَّت أساسًا لتكون أداةً للترجمة، فوجَدَت بذلك فرصة ثمينة لاقتراح آلاف الكلمات والتراكيب العربية ووضعها مقابلَ الألفاظ والتراكيب الأجنبية، اعتمادًا على اجتهاداتها الخاصة، أو على ما أمكن أخذُه من الفصيحة الحديثة المبثوثة في أعمال الكُتّاب الجُدد والصحافة الناشئة ودواوين الإدارة وغيرها، وعلى العامّيات المتداوَلة في عدد من البلدان العربية. كما اضطرَّت في كثير من الأحيان، إلى إدخال ألفاظ أعجمية على سبيل الاقتراض، حين لم تجد لها مقابلًا في العربية الفصيحة أو العامية. وبجانب هذا وذاك، انشغلَ بعضُ المستشرقين بوضع مُستدركات على قواميسنا القديمة وإضافة الكثير مما فاتَها، على نحو ما فعل الهولندي رينهارت دوزي في **تكملته** المشهورة[302]، وتبِعه بعد ذلك الفرنسي إدمون فانيان. والتفَتَ آخرون إلى تدوين الكلمات والتراكيب العربية الحديثة، ووضعها في قواميس وقوائم خاصة، فكانوا سبَّاقين إلى الاهتمام بصيَغ العربية واستعمالاتها الحديثة والمعاصرة وخاصة لغة الصحافة والإعلام، وسبَّاقين أيضًا إلى جمع عشرات القواميس الخاصة بالألفاظ والاستعمالات العامّية التي جمعوها من مختلف البِقاع في العالَم العربي.

(297) **تاج العروس**، هو في الأصل شرح لقاموس الفيروزآبادي، ولكنه تضمَّن في أحشائه، إضافةً إلى النص الكامل لهذا القاموس مشروحًا ومصحَّحًا، كثيرًا من المُستدركات ألفاظًا ومعانيَ وشواهد ونصوصًا.

(298) بدأ دخول المطابع إلى بلدان المشرق العربي وخاصة في لبنان وسورية، بعد ظهورها في مختلف العواصم الأوروبية، مع بداية القرن السابع عشر الميلادي، لكن استعمالها كان محصورًا في فئة معيَّنة ودورها كان محدودا جدًا، إلى أن أُسِّست مطبعة بولاق التي يعتبر الكثيرون أن دورها في قيام النهضة الحديثة كان كبيرًا ومؤثِّرًا.

(299) يُراجع ما كتبناه عن مؤلفات الإبياري وكتابه **تفريح النفوس** في: عبد العلي الودغيري، **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**.

(300) المرجع نفسه، ص 405.

(301) بدأ المستشرقون من مختلف البلدان الأوروبية يهتمون بتأليف قواميس عربية أو متعددة اللغات بالعربية وغيرها، منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديَّين، وقوي هذا الاهتمام بشكل لافت خلال القرن التاسع عشر. ومن أهم الأعمال الاستشراقية التي ظهرت في القرن التاسع عشر كتاب **مَدّ القاموس** للإنكليزي إدوارد لين (Edward Lane)، وقد اكتمل نشره بعد وفاته سنة 1876 في ثمانية مجلدات. لكن مادته قديمة مأخوذة من **تاج العروس** و**لسان العرب** وغيرهما من المصادر المعجمية العربية الأخرى. ويُنظر قائمة طويلة بأهم الأعمال القاموسية الاستشراقية الخاصة باللغة العربية، ودراسة لنماذج منها في كتاب: عبد العزيز بن حميد الحميد، **أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي** (الرياض: 2012).

(302) ظهرت الطبعة الأولى لتكملة دوزي في ليد وبريل بهولندا سنة 1881 بعنوان

Supplément aux dictionnaires arabes,

وأما تكملة إ. فانيان (Edmond Fagnan) فطبعت بالجزائر سنة 1923، في سفر صغير بعنوان *Additions aux dictionnaires arabes*. وقد أضاف فيها بعضَ ما فاتَ دوزي ذكرُه من المستدرَكات ولا سيما من ألفاظ الفقه الملكي.

الفصل الأول
نحو قاموس للغة العربية حديثٍ ومُتجدِّد

لعلنا من خلال الصفحات السابقة قد عرفنا أن تراث العربية كان غنيًّا بأنواع القواميس اللغوية على نحوٍ قلَّ نظيرُه في تراث لغة أخرى. ومنذ الانطلاقة الأولى في القرنين الأوَّلين للهجرة (السابع والثامن للميلاد)، التي بدأت بجمع مفردات العربية وتصنيفها ثم إخراجها في شكل مُدوَّنات معجمية، لم تتوقف عمليةُ إنتاج القواميس بشتى أحجامها وأصنافها وموضوعاتها ومناهجها وتوجُّهاتها، توقّفًا نهائيًا، وإن عرفت بعض الفتور خلال العصور التي تُنعَتُ عادةً بالتخلّف والانحسار. ومع بشائر النهضة الحديثة التي انطلقت خطواتُها الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، دبَّت حركةٌ جديدة وحَثيثة لسدّ النقص وتدارُك ما فاتَ خلال مرحلة الركود. فظهرت قواميس لغوية كثيرة، حاول أصحابُها قدرَ مستطاعهم، تلافي العيوب المنهجية في القواميس القديمة، وتيسير المشقة على القارئ، وتطعيم المادة المعجمية بألفاظ جديدة اقتضَتها ظروفُ المرحلة. وليس المقامُ هنا مقامَ استعراض كلِّ ما أُنتِج من قواميس لغوية عربية، ابتداءً من فجر النهضة الحديث، وتقويمه وغربلته وإبراز مزاياه ومساوئه، ولا سيما أن بعضه قد أُشبِع دراسةً وبحثًا من قبل، ولكن يكفي القول إن من بين أهم القواميس اللغوية العربية التي ظهرت خلال قرن ونصف (من بداية النهضة إلى أواخر القرن العشرين وبالضبط إلى سنة 1999)، نجد الكُتُب الأربعة الآتية التي يمكن اعتبارُ كلِّ واحد منها محطةً أساسية في تطوّر هذه الصناعة بالعصر الحديث، نظرًا لقيمتها في وقتها وإضافتها العلمية وشهرتها وكثرة تداولها، وهي: **محيط المحيط** للبستاني (ظهر سنة 1866م)، و**المنجد** لليسوعي (ظهر سنة 1908)، و**المعجم الوسيط** (ظهر سنة 1960)، و**المعجم العربي الأساسي** (ظهر سنة 1989). أما القواميس العصرية التي دشَّنت بدايةَ القرن الحالي الواحد والعشرين، فقد كان من أهمّها كتابان اثنان هما: **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**[303] و**معجم اللغة العربية المعاصرة**. وسوف نتطرق إليهما في الفصل اللاحق لما لهما من عناية خاصة بالعربية المعاصرة[304].

أما **أولُ** القواميس الأربعة، فقد استقَى أغلبَ مادته من قاموس الفيروزآبادي، وأعاد ترتيبَها، واتَّبع في تعريف مداخلها طريقةً أقل تعقيداً منه. وأهميتُه تكمن في كونه أولَ قاموس عربي يؤلَف في بداية عصر النهضة، إذ فتح الباب للعديد من القواميس الحديثة التي جاءت بعده وكان لجماعة اليَسُوعيّين فضلُ ريادتها، وفي إضافته عددًا لا بأس به من الألفاظ المحدَثة والمولَّدة، مع

شيءٍ من العامّية الشائعة في عصر المؤلف، والاستغناء عن عدد آخر من الألفاظ التي اعتُبِرت في حُكم الميِّت والمُهمَل.

وأما **الثاني**، فيمكن اعتباره قاموسًا للطُّلاب وعامة المثقَّفين أكثرَ من كونه قاموسًا للنُّخبة والمُتضلِّعين، مع إيجاز شديد في الشرح والتعريف، والحرص على إدخال الألفاظ المستحدَثة، واستعمال الصُّور والرسوم التوضيحية بشكل مكثّف لم يسبق له مثيلٌ في تاريخ القواميس العربية (وإن لم يكن استعمالُ الرسوم التوضيحية في حد ذاته أمرًا جديدًا على القاموسية العربية)[305]، وإتباع قاموس اللغة بقاموس آخر لأهم الأعلام العربية والأجنبية الجغرافية والبشرية، فاستحوذ على اهتمام الناس لفترة طويلة، إلى حين ظهور **المعجم الوسيط** الذي حقَّق قفزةً جِدِّية، من حيث تقنيةُ وضعه وإخراجه، ومن حيث مادتُه المعجمية ونوعيتها. يُضافُ لمزاياه أنه كانَ أولَ قاموس في تاريخ اللغة العربية سهِرت على صناعته هيئةٌ علمية، عكس كل القواميس السابقة منذ النشأة التي قامت على جهود فردية ذات قدرة وطاقة محدودتَين. فلقد صدر هذا القاموس عن المجمع اللغوي في القاهرة، وأشرف على تحريره ثلةٌ من العلماء المقتَدِرين. وبالإضافة إلى ذلك، كانت له مزايا أخرى عديدة، أهمُّها وضعُ ضوابط صارمة ومنطقية لترتيب المداخل مع بعض التجاوُزات التي سنشير إليها. ومنها إدخالُ كَمِّية لا بأس بها من الألفاظ الحديثة المولّدَة والمعرَّبة التي أقرَّتها المجامعُ اللغوية والهيئات العلمية المتخصِّصة، والاستغناء عن عدد من الألفاظ المهمَلة والميّتة، ومتابعة طريقة **المُنجِد** في استعمال الصور التوضيحية. ولكن مادته المعجمية، المحدودة في حوالى ثلاثين ألف كلمة[306]، ظلت مع ذلك متواضعة مقارنةً مع النمو المُتسارِع الذي شهدته اللغة العربية في الآونة الأخيرة، والحاجة المتزايِدة كلَّ يوم لألفاظٍ يُعبَّر بها عن المستجَدّات في كل المجالات[307]. هذا فضلًا عن شوائبَ ونقائص أخرى لم يسلم منها هذا المعجم المَجمَعي، كما سنرى لاحقًا.

أما الكتاب الرابع، فقد كان من مزاياه أنه أضاف الكثير من الألفاظ والاستعمالات الحديثة ولغة الصحافة التي أغفلها **المعجم الوسيط**، وأولى أهمية لافِتة للتراكيب والتعبيرات السياقية، وخصَّص جزءًا كبيرًا من مداخله للمشتقات التي كانت عادةُ القواميس السابقة تكتفي بإدراج أغلبها ولاسيما القياسية منها ضمن مداخل الأفعال.

ومن جانب آخر، يُعتبر هذا الكتاب ثانيَ قاموس أُحاديِّ اللغة بعد **المعجم الوسيط** تُشرف على صناعته هيئةٌ علمية، ولم يكن وليدَ جهد فردي. فقد تولَّت إصدارَه المنظمةُ العربية للتربية والثقافة والعلوم التي انتخَبت لإنجازه جماعةً من المختصين المقتدرين. وهذا في حد ذاته مكسب للقاموسية العربية. لأن الجهد الجماعي أصبح اليوم، في ظل فورة المعلومات وتشعُّب المادة اللغوية ومصادرها، أمرًا يكاد يكون ضروريًا في هذه الصناعة التي تتطلب كثيرًا من الدقة والتقنية العالية فضلًا عن الإلمام الواسع بمختلف الجوانب اللغوية المتفرِّعة.

إلا أن الهدف من تأليف هذا الكتاب، وهو الرغبة في إنتاج قاموس موجَّه أساسًا للناطقين بغير العربية والراغبين في تعلُّمها، وليس للمتضلِّعين والمتمكِّنين من معرفة هذه اللغة، حَتَّم بأن تقتصر مدوَّنتُه على قدر محدود من المداخل، فلم يتجاوز عددُها عشرين ألف مدخل، بما فيها أسماء الأعلام البشرية والجغرافية العربية والأجنبية، وما أكثرها في هذا الكتاب، والمشتقات والمكرَّرات وما أكثرها أيضًا. وبعبارة أخرى، تمَّ الاقتصارُ على ما اعتبره المؤلفون ألفاظًا أساسية ووظيفية في العربية الحديثة. ولذلك أسقَطوا كثيرًا من الألفاظ والاستعمالات القديمة، ومدلولات الألفاظ التي يُعتقَد أن هذا النوع من القراء لا يحتاج إليها، كما أسقطوا عددا من المصادر والجموع وصيغها الكثيرة، واكتفوا بالمشهور المتداوَل.

يبقى، بعد هذا، أن مجمل هذه الأعمال، التي اعتبرناها بمثابة مَحطَّات أساسية في تاريخ قواميسنا الحديثة، رغم أهمية ما أنجزَته وما حقَّقته من إضافات، وما أسهمت به من تطويرٍ وتحديثٍ، وغير ذلك من المزايا الكثيرة، أصبحت اليوم في ظل ما تعرفه اللغةُ العربية حاليّا من نموٍّ وتوسّعٍ كبيرين من جهة، وفي ضوء مُستَجدّات التقنية الحديثة للقاموسية من جهة أخرى، مُتجاوزَة وغيرَ مُواكِبة للمرحلة الراهنة، من ناحيتين اثنتين على الأقل: المادة المعجمية من جهة، والتقنية المستعملة في مَعْجَمة هذه المادة من جهة أخرى. وسنتناول هاتين النقطتين في مبحثين اثنين.

المبحث الأول: المادة المعجمية ومَدى مُواكبتها للعصر وتلبية حاجات المُستعمِل

فأما الناحية **الأولى**، فنقصد بها إلى شدة ما أصبحت تبدو عليه هذه القواميس العربية الحديثة وغيرُها مما لم يُذكَر، من فقر في الألفاظ والاستعمالات والتراكيب التي استجَدَّت واستُحدِثت بعد تأليفها ونشرها. ولاسيما أنها لم تَجرِ على العادة المعمول بها في مؤسسات القواميس الغربية، بإصدار الطَّبَعات التنقيحية تلوَ الأخرى، لتَحيين مادّتها ومحتواها بشكل مستمرّ، ومُواكَبة التطور اللغوي بالزيادة والنقص والتهذيب والتدقيق والتصويب والمراجعة. وقد تَصدُر طبعاتٌ منها بين فترات متباعدة، لكن دون جديد يُذكر. هذا مع ما عرفته العربية من نموّ وتطور سريعين وكبيرين ابتداءً من فجر النهضة إلى اليوم، وخاصةً في العقود الأخيرة التي شهد خلالها العالمُ كلّه تحولاتٍ عميقةً على كل المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية، وتطورا غيرَ مسبوق في الصناعات والاختراعات والتقنيات ووسائط الاتصال، وتقاربًا، بل تداخلًا مكثّفًا، بين الشعوب والحضارات واللغات والثقافات، وظهور عصر المَعلوميات والعَولَمَة الكاسِحة، وما صاحَبَها من أدوات وآليات. وكلُّ ذلك كان له انعكاسُه وتأثيرُه القوي على سائر اللغات الحية بما فيها العربية. فاللغة هي الأداةُ التي كان عليها أن تصبح قادرة على التعبير عن كل هذه الثورة العارمة في كل المجالات، واستيعاب التدفُّق الهائل للمعلومات والمصطلحات والأفكار والنظريات. فهل قدّمت قواميسُنا الحديثة مادةً معجمية تتجاوب مع هذا التحوّل الكبير

الحاصل في كل مجالات حياتنا العصرية؟ وهل واكَبَت بشكل مستمر كلّ ما يطرأ ويَستجدّ من ألفاظ حضارية واصطلاحات علمية، وكل ما تُروّجه لغةُ الصحافة ووسائل الإعلام، من تعبيرات وتراكيب تحتل مساحة واسعة في لغتنا اليومية؟ وهل وضعت مُقابِلاتٍ لكل أسماء المُستَحدَثات في عالم الآلات والأدوات والسِّلع والمنتوجات والمُختَرعات والمِهَن الجديدة، لتلبية حاجة مُتعلِّمي العربية ومستخدِمي هذه القواميس بصفة عامة؟ وأخيرا، هل استطاعت هذه القواميس أن تُبرهن على أن العربية لغةٌ قادرة على مواكبة التطور الحاصل في كل المجالات العصرية، وتَنفي عنها التهمةَ الخبيثة التي طالما أُلصِقت بها، من كونها لغةً عقيمة ومتخلِّفة وغيرَ مؤهَّلة لتكونَ لغةَ العلوم والتقنيات الحديثة، ولغةَ الصناعة والتجارة والاقتصاد والإدارة، وغيرها من نواحي الحياة العصرية؟

ونحن لا نُحمِّل القواميسَ وحدها كلَّ هذه المسؤولية: مسؤولية تطوير العربية وتحديثها وعَصرنَتها ونشرها وتيسير استخدامها وتعلُّمها، ولا ما آلَت إليه أحوالُها من الإهمال والهَوان والاحتقار وكلّ ما يبعثُ على الأسَى والإشفاق. فالمسؤولية الكبرى والحقيقية تقع إجمالًا على أهلها جميعًا وقد تخلَّوا عن خدمتها ورعايتها والإحسان إليها، وانصرفوا عنها إلى لغاتٍ أخرى. وتقع تفصيلًا على المناهج الدراسية غير النافعة التي لا تُحسِن تعليمَها وتلقينَها بالطرق البيداغوجية المُلائمة، وتُقدِّمها على أنها لغة فقيرة مُعجمًا، معقدةٌ تركيبًا. وعلى وسائل الإعلام التي لا تَعي دورَها الكبير في نشرها وتعليمها. وعلى الدولة التي لا ترسم سياسةً لغوية لحمايتها والنهوض بها واحترامها ووضع الخطط القمينة بتطويرها وفرضِ استعمالها وإنزالها المكانةَ اللائقة بها. وعلى الهيئات العلمية، وعلماء العربية وأدبائها ومثقّفيها تخصيصًا، لأنهم قصَّروا في خدمة هذه اللغة ولم يبذلوا من الجهد ما فيه الكفاية لابتكار أحسن الطرق والمناهج والكتُب والأساليب التي تُيسِّر استخدامها وتعليمها وانتشارها، بما في ذلك وضعُ القواميس اللغوية المتنوّعة والمُلائِمة. إننا عادةً ما نكرِّر طرح هذا السؤال الملِحّ: لماذا يعجز مُتعلِّمُ العربية عن تسمية كل الأدوات والآلات والأشياء الكثيرة التي من حوله بألفاظ عربية صحيحة فصيحة خلافًا لمتعلِّم لغة من اللغات الغربية الذي نجده قادرًا على امتِلاك ثروة لغوية هائلة في سنٍّ جد مبكِّرة، والتعبيرِ بها عن كل أغراضه بسهولة متناهية؟ والجوابُ عادةً ما يكون على النحو المألوف: العربيةُ لغةٌ صعبة ومعقَّدة، من ناحية، وفقيرة في مفرداتها، وخاصة ما يتعلق منها بأسماء الأدوات والأشياء المبتكَرة الحديثة، من ناحية أخرى. وهذا منتهى الخطإ بطبيعة الحال. فالعربيةُ ليست فقيرة في ذاتها ولا صعبة في تعلُّمها، ولكن المناهج التعليمية متخلِّفة وعقيمة، والكتب المدرسية غير نافعة، ومعلِّمي العربية ليسوا مُدرَّبين ولا مؤهَّلين بما فيه الكفاية لتعليمها، والمعاهد التعليمية منصرفة عنها ومُنشغِلة بتعليم لغات أجنبية يكثُر الإقبالُ عليها، والآباء غيرُ حريصين على تعليمها لأبنائهم لأنها لغةٌ لا تُفيدهم كثيرًا في سوق الشغل، والقواميس العربية جامدة لا تُواكِب التطور ولا تضع لكل مرحلة تعليمية ما يناسبها، والمحيطُ الثقافي والاجتماعي والإعلامي المتنكِّر للعربية لا يساعد المدرسة على الرفع من الرصيد اللغوي للمتعلِّمين، والسياسة اللغوية المتَّبعة لا تُولي

العربية أيَّ اهتمام من شأنه أن يعزِّز مكانَتَها أو يبعث الرغبة في تعلمّها فأحرى إتقانها. المناخَ العام إذن، كلُّه مُنفِّر ومثبِّط. وإلا كيف تفهم أن كلَّ أرباب الحِرَف والمِهَن عندنا، ونسبةُ الأمِّيَّة فيهم عالية مرتفعة، لا يستعملون في تسمية أدواتهم وآلاتهم إلا الألفاظ الفرنسية والإنجليزية أو المحرَّفة عنهما، ولا يكتبون فواتيرَهم إلا باللغة الأجنبية ولو لم يُتقنوها؟ الجواب: لأنهم لم يتعلموا في المدارس أو عبر وسائل الإعلام والوسَط الاجتماعي، أسماءَ كل الأشياء والمصطلحات التي يتداولونها في مِهَنِهم المختلفة باللغة العربية، ولأن الإدارات التي هم مضطرُّون إلى التعامل معها تُجبرهم بشكل من الأشكال على استعمال لغةٍ غير لغتهم، ولأن القوانين ليس فيها ما يَحمي لغة الأمة أو يعاقب مُهمِليها. هذا فضلًا عن عوامل أخرى سيخرجنا الخوضُ فيها عن سياق موضوعنا.

ولنعد الآن إلى قواميسنا العربية الحديثة لنشرح كيف أنها رغم حداثتها، فقيرةٌ في جانب المادة المعجمية التي تصلح لمُواكَبة جميع نواحي الحياة العصرية. فلو أخذنا النماذج الأربعة التي ركَّزنا عليها، ونظرنا إليها نظرة عامة دون الدخول في التفاصيل، لوجدنا المادة المعجمية للكتاب الأول **محيط المحيط**، تعود إلى أكثر من مئة وخمسين عامًا، أي إلى بداية عصر النهضة. ووجدنا ضمنَها ألفاظًا واستعمالات كثيرة تعود إلى أزمان غابرة. والنموذج الثاني تعود مادتُه إلى أكثر من قرنٍ مضى. والثالث تعود مادتُه الآن إلى أكثر من نصف قرن. والرابع إلى أكثر من ثلاثين عاما. والأهم من ذلك أن الطبعات اللاحقة التي صدرت لهذه القواميس لم تتضمَّن إضافات وتنقيحات ذات أهمية تُذكر[308]. وبالتالي لم تحرص على مواكبة التطور الهائل في كل المجالات الثقافية والعلمية والسياسية والاقتصادية الذي عرفه العالم طوال الفترة الزمنية التي أعقبت إصدارَها الأول وتأثّرت به المجتمعاتُ العربية بلا شك، ولا التطور الذي عرفته لغةُ الضاد خلال ذلك أيضًا. ومهما قيل ظلماً عن تقاعس هذه اللغة وفقرها وتأخّرها، فإنها ولا جدال قد تفاعلت بشكل أو بآخر مع محيطها الداخلي والخارجي، ومع الثقافات واللغات الأجنبية، وعملت الصحافةُ ووسائل الإعلام المختلفة، إلى جانب انتشار التعليم واتّساع مجال القراءة والترجمة وظهور العديد من المجامع اللغوية والهيئات العلمية والثقافية في مختلف البقاع العربية، على ترويج آلاف الألفاظ والتعبيرات والمصطلحات التي لا عهد للغتنا بها من قبل. وكان من المفروض أن تعمل قواميسُنا بشكل دائم ومستمر، على التجاوب مع هذه المستجدّات ومتابعتها واحتضانها وإضافة كل ما هو صحيح لغويًا إلى مُدوَّناتها. أليس من الجمود أن لا نعثر في قواميسنا «الحديثة» على أشهر الألفاظ المتداولة اليوم في عالم المعلوميات والاتصالات والاقتصاد والسياسة والثقافة والعلوم والمجالات الاجتماعية المختلفة؟ بل، أليس مَعيبًا أن يكون ذلك الاختراع الذي يسمى: **الآلة الكاتبة** أو **الرّاقِنة**، قد شاع وانتشر[309] في جميع أنحاء المعمور مع كثير من الألفاظ المتعلقة به[310]، ثم انقرض أو كاد، بعد أن عوَّضه اختراعٌ آخر يسمى الحاسوب، ومع ذلك لم يجد له مكانًا في أشهر قواميسنا وأوثقها، وهو **المعجم الوسيط**، فضلًا عن عشرات الألفاظ الحضارية الأخرى التي لا يَستغني اليوم، ناطقٌ بالعربية أو قارئٌ للصحافة أو تلميذٌ في المدرسة، عن استعمالها، سواء ما

انتشر منها قبل ظهور هذا القاموس أم ما أحدِث بعد ذلك؟ فهل من المقبول أن نعيش اليوم في عصر العولمة والتكنولوجيا الرَّقمية وتعيش قواميسُنا في عصر ما قبل الآلة الكاتبة؟

ولزيادة توضيح هذه النقطة، نورد الأمثلة الآتية ضمن الأمور الكثيرة المُستَدركة، في مجالات مختلفة، على **المعجم الوسيط**[311]، مما يؤكد أنه رغم مزاياه العديدة التي أشَرنا إليها آنفًا لم يعد ذلك القاموسَ الحديث الصالح لتمثيل المرحلة الجديدة التي نعيشها. واختيارُنا لهذا القاموس نموذجًا للقواميس العربية الحديثة المُتجاوَزة، آتٍ من عدة اعتبارات، أهمها كونه صادرًا عن مجمع لغوي من أعرق مجامعنا اللغوية العربية وأقدمها. وهو لذلك معدودٌ عند الناس في رأس قائمة القواميس اللغوية التي يكثر الرجوعُ إليها في الوقت الحاضر رغم شوائبه التي سنتحدث عنها. أما **المعجم العربي الأساسي**، فهو كما قلنا من قبل، وكما يدل عليه عنوانُه، مقتصِر على الألفاظ الأساسية، وموجَّه بالدرجة الأولى للطلاب ومتعلِّمي العربية من الناطقين بغيرها.

فمما يُستدرَك على **المعجم الوسيط** في مجال الإعلام والمعلوميات والاتصال، الألفاظُ والتراكيبُ الآتية، سواء منها ما كان رائجًا حين صدوره أو بعده، لكن لم يتم تدارُكُه، وتحيينُ القاموس على أساسه:

المَعلومة/ المعلومات، المعلوميات، علوم الاتصال والتواصل، مُواصَلات، وسائل الاتصال، شبكة الاتصال، وسائل الإعلام، السمعي البَصَري، الوسائط الإعلامية، الحاسوب أو الكمبيوتر، برامج الحاسوب، بَرمجة، تحليل النُّظم، بَرمَجِيات، القُرْص المَحلّي، القرص الصلّب، القرص المُدمَج، القرص المَرِن، القُرص القابل للإزالة، طابعة الحاسوب، لوحة الحروف أو الأزرار أو المفاتيح (clavier)، الملامِس، المِفْراس أو الماسِح الضوئي (scanner)، الفَأرة، حفظ المعلومات أو تخزينها، البريد الألكتروني، الأنترْنت أو الشبكة العنكبوتية أو الشابِكة، المَوقِع على الأنترنت، مَقهى الأنترْنت، التقنيات الرَّقمية، الفَجوة الرقمية، الأقمار الصناعية، القناة الفضائية، الهوائي، التَلفزة[312]، التلفاز (وما يُشتق منها)، البثُّ التَّلفزي، مُسلسَل تلفزيوني، مَحطة الإرسال، البَدّالة أو المُحوِّل (standard)، الفاكس أو الناسُوخ أو الهاتف المُصوَّر، التِّلكس، اللاسِلكي، الآلة الحاسِبة، الهاتف المحمول أو النقّال أو الجوّال أو الخَلوي، شَريحة الهاتف المحمول (puce)، هاتف الاتصال الداخلي (interphone)، شَحن الهاتِف، خارج التغطية، نشرة الأخبار، العَمود في صحيفة أو جريدة، افتتاحية الجريدة، القمر الصناعي، الصُّحون الموجَّهة للأقمار الصناعية، الفيديو، الشاشة، الشاشة الصغيرة، الشريط السِّنمائي، السيناريو، الدّبلَجة، المُخرِج والإخراجَ، المُنتِج والإنتاج السينمائي، وَصلة إشهارية، كاريكاتور(أو رسوم ساخرة)، أفلام كَرْطونية، رسوم متحرِّكة، كواليس، ماكياج، وَكالة الأنباء، نشرة جوِّية، مدير النشر، رئيس التحرير، سكرتير التحرير، قلَم التحرير، يومية (جريدة تصدر كلَّ يوم)، أسبوعية، جريدة رسمية، أمواج الإذاعة، الموجة القصيرة والطويلة والمتوسطة، سفينة فضائية، رائد الفضاء ... إلى عشرات غيرها من الألفاظ والتراكيب الداخلة في هذا الحقل.

ومن الألفاظ المستعمَلة في عالم المال والاقتصاد: العولَمة، التّخصيص (تخصيص القطاع العام)، القطاع العام، القطاع الخاص، صندوق المُقاصَّة، صندوق الموازَنة، الحَيْسوبي، المحاسَبة، مكتب مُحاسبَة، كشف الحِساب، الحساب البنكي أو المَصرفي، الحساب الجاري، الحساب الخِتامي، شيك بدون رصيد، الافتِحاص (مراجعة الحسابات وتدقيقها)، المال العام، حاوِية البضائع، تبييض الأموال، غَسل الأموال، اقتصاد الرَّيع، الاقتصاد الإسلامي، العُملة الصعبة، السُّيولة النقدية، سَلَّةُ العُمْلات، الاكتفاء الذاتي، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، السوق الأوروبية المشتركة، منظمة التجارة العالمية، التَّضريب (فرض الضريبة)، المُلزَم (المُلزَم بأداء الضريبة)، التَّهَرُّب الضريبي، الإعفاءُ الضريبي، البِنية التحتية، البِنية الفوقية، العرض والطلب، البُرْصَة[313]، بُرْصة القِيَم، مُؤَشِّر البُرْصة، سوق العُمْلات، تعويم العُملة، المؤشّر الاقتصادي، رقم المعاملات، الحَدُّ الأدنى للأجور، العَجز التجاري، دفتر التحمُّلات، ميزان المَدفوعات، ميزان الأداءات، الشّراكة، الضريبة على القيمة المُضافة، التنمية الشاملة، التكامل الاقتصادي، القدرة الشرائية، الإجراءات الحِمائية، تحرير السوق، السوق الحُرة، منطقة حُرة، تحرير الجُمرُك، الضريبة على الدخل، الدخل الفردي، الخَزينة، مكافحة التهريب، العَمالة الرخيصة، العَمالة المُستورَدة، اليد العاملة، القوة الشرائية، المناقصة، المزايدة، رجل أعمال، إدارة المقاولات، تسيير المقاولات، قطاع الخِدْمات، غُرفة الصناعة والتجارة، أرباب العمل، المُنعِش العَقاري، المضاربة العقارية، تحفيظ العَقار، الوكالة العَقارية، تكرير البترول، النِّفط الخام، توظيف الأموال، الوحدة النَّقدية، المركز التجاري، الكثافة السكانية، الديموغرافية، النمو الديموغرافي، تلوّث البيئة، حماية البيئة، صَبيب السَّد، السُّدود التّلية، تخصيب التربة[314]، الصناعة الغذائية، تحلية المياه، التَّصحُّر، إلى غير ذلك من الألفاظ والتراكيب[315].

ومن الألفاظ المستعملة في عالم الاجتماع والسياسة: الهُوِيّة، الوطنية، الدبلوماسي وما اشتق منه (كالدِّبلوماسية، والسِّلك الدبلوماسي، والجواب الدبلوماسي، والحقيبة الدبلوماسية ...الخ)، تشكيلة وزارية، تشكيل الحكومة، الاقتراع السّري والعلَني، حق النَّقض (الفِيتو)، الناطق الرسمي، النِّطاق الرسمي، المُحَلِّل السياسي، الحُكم الذاتي، تقرير المصير، التَّرَشُّح والتَّرشيح[316] للانتخابات، الحملة الانتخابية، قوائم الترشيح، الرأي العام، الشأن العام، القُطب السياسي، الفاعل السياسي، الجمع العام، الجمعية العمومية، المُظاهرة، الوقفة الاحتجاجية، عريضة المطالب، حَظر التجوّل، الدَسترَة (من الدستور)، الدمَقرَطة (من الديموقراطية)، المُعارضة، الأغلبية السياسية، الأقلّية السياسية، الفريق النِّيابي، التَّجَنُّس (اكتساب جِنسية دولة معينة)، المُجَنّسون، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، الاستراتيجية وما اشتُقَّ منها، التَّكتيك، المجتمع المَدني، الدول المُنحازَة، عدم الانحياز، العالم الثالث، المجموعة الحضَرية، الجماعة القروية، الجماعة المحلّية، المشروعية، الشرعية الدولية، التَّوعية، الحَكامة، المَحسوبية، التطهير العِرقي، التمييز العنصري، التدخل في الشأن الداخلي للدولة، الإخلال بالنظام، الإخلال

بالأمن، المَسّ بالمقدّسات، حالة الاستثناء، الكَيل بمِكيالين، ازدواجية المعايير، المَستوطَنات، الإقامة الجَبرية، المُخابرات، الاستخبارات، الاستعلامات، الحِلف الأطلسي، حِلف وَرْسُو ...الخ.

ومن الألفاظ العسكرية: العَسكَرة، المُدَرَّعة، التَّفخيخ، السيارة المُفخَّخة، زرع الألغام، حقل الألغام، كاسِحة الألغام، الطاقة النووية، القنبلة النووية، المُفاعِل النَّوَوي، القنبلة الذَّرية، الرأس النَّوَوي، القنبلة المُسيلة للدموع، الأسلحة البيولوجية، جُيوب المقاومة، فكُّ الارتباط، ضابط الاتصال، ضابط الارتباط، ضابط الصّف، إعادة الانتشار، تَجريدة عسكرية، بُرج المراقبة، السلاح الأبيض، المِرْوحية، الحَوّامة (الهيلوكبتر)، الرصاص المَطّاطي، العُبُوّة الناسِفة، الحِزام الناسِف، الأسلحة الأُوتوماتيكية، الطائرة النفّاثة، الدوريّة العسكرية، الزِّي العسكري، المحكمة العسكرية، حالة الطوارئ، صاروخ أرض/ أرض ...الخ.

وفي مجال الطب نذكر: السُّقم(317)، الطَّلَى أو الطَّلَيان(318)، اللُّطاخُ(319) الدِّفتريا، داء الفيل، الإيدز أو داء فُقدان المَناعة، داء الذِّئب، الاكتِئاب، الكَبْت، الإمساك، القَبض، الكُوليرا، المَلاريا، حُمَّى المُستَنقَعات، التهاب السَّحايا، جنون البقَر، السُّعال الدِّيكي، هَشاشة العِظام، الجَمرة الخَبيثة، الشَّلَل النِّصفي، الأمراض التناسلية، الجُيوب الأنفية، طَقْم أسنان، الحُكاك (الأُكال)، تشمُّع الكبد، الكُلِستُرول، الانهيار العَصَبي، الزَّهِيمر (أو مرض النِّسيان)، الناسُور (القُرحة)، الوَرَم الخبيث، الوَرَم الحميد، الغُدّة اللِّمفاوية، عملية قيصرية، تحليل الدم، بنك الدم، فصيلة الدم، الصفائح الدموية، الأوعية الدموية، تَميِيع الدم، تَخثِير الدم، أشعة اللِّيزر، الأشعة السِّينية، الأشعة فوق البنفسجية، الفحص بالأشعة، اللَّولب الطبي، تصحيح النظر، رسم القلب، الرَّنين المغناطيسي، المِحرار، الحُرَيْرات (calories)، العَدَسات الطبية، الجِينات، زرع الأعضاء، الاستِنساخ، قسم المستعجَلات، العناية المركَّزة، الإنعاش الطبي، الطب الشرعي، المُضادّات الحيوية، الكلور، الحامض النَّوَوي، المِنظار الطبي، علم الأجِنّة، جراحة التجميل، الطب الباطني، الطب العسكري، الطب النفسي، الوَخز بالإبَر، المواد العُضوية، غسيل المَعدة، غسيل الكِلَى، عملية القلب المفتوح، غُرفة العمليات، مَخبَر(320)، مُختَبَر التحليلات، الطاقَم الطبي، التدليك أو الترويض الطبي (kinésithérapie)، صانِع الأسنان، تقويم الأسنان ...الخ.

ومن ألفاظ الثقافة والعلوم وما يتعلق بها: الإجازة (شهادة جامعية)، الكُلِّيّة (مؤسسة جامعية)، الأطروحة الجامعية، الدكتوراه، الدكتور، الدرَجة العلمية، اللسانيات، علم الدلالة، علم الذَّرائعيات أو التداوُليات، السيميولوجيا (sémiologie)، السِّيمياء (sémiotique)، الفيزياء النووية، الرسم الهندسي، علم الذّرّة، علم الفضاء، علم النَّفس، الهندسة القروية، الهندسة المدنية، حَبكَة القِصة أو الرواية، الأُقصوصة، الدراما، الفنون الجميلة، التنظير، الكَينونة، السيرة الذاتية، الرومانسية، المُونولوج (أو الحوار الفردي)، الطُوبوغرافيا والطوبوغرافي، طبقة الأُوزون (اختراق طبقة الأوزُون)، الاحتباس الحَراري، تخصيب الأورانيوم، الورق الشفّاف، الورق المُقَوَّى، ورق

الكَرْبون، القِرْطاسية، التصفيف (تصفيف حروف المطبعة)، تحقيق النصوص، الآلة الكاتِبة، رقَنَ (طبَع على الآلة الكاتبة)، الراقِنة، الاختزال، التَّوْظيب[321]، حقوق التأليف، حقوق الطبع، سَحب المطبوعات، الجداريّات[322]، الوَرّاقة[323]، الأطلس اللغوي، ترميم المخطوطات، خَلفية اللوحة، لِسانياتٌ، البِنْية السطحية (من اصطلاحات العلوم اللسانية)، البِنيةُ العميقة، البِنيوية، التحويلية، الفَرْضِيَّة (في المنطق والرياضيات) ...الخ.

ومن الألفاظ الإدارية: الترسيم (ترسيم الموظّفين)، التسلسُل الإداري، جدول الأعمال، السُّلَّم الإداري، سُلَّم الأجور، السُّلَّم المتحرِّك، الرقم الاستدلالي، الحركة الانتقالية، دفتر الصادِر والوارِد، البطاقة الوطنية، بطاقة الهُوِيّة، البطاقة الانتخابية، بطاقة الزيارة، وزير الدولة، كاتب الدولة، الكاتب العام، الأمين العام، الموارد البشرية، مجلس الإدارة، مجلس الأمناء، الإدارة المركزية، اللامركزية، التعويضات، المُخصَّصات، المُوظَّف، الصندوق الأسود، النسخة المطابِقة للأصل، تصحيح الإمضاء، السلطة التقديرية، التقاعد، صندوق التقاعد، الضمان الاجتماعي، صندوق الضمان الاجتماعي، التغطية الصحيّة، تنظيم الأسرة، تحديد النَّسل، الإطار (cadre)، التأطير، تكوين[324] الأطر، التكوين المِهْني، التكوين المُستَمِر، إعادة التأهيل، الهَيكلة، هَيكَلَ (أَطَّرَ)، البَنيَنَة (الهيكلة)، الإدارة الترابيَة، إعداد التراب الوطني، دفتر الحالة المدَنية ...الخ.

ومن الألفاظ الدائرة في مجال القضاء: جَلسة المحكمة، المِسطرة القانونية، استنطاق المتَّهم، المُتابعة القضائية، التَّحريّات، الإجرام، التَّجريم، هيئة الدفاع، رفع البَصَمات، قفَص الاتهام، المَعمل الجِنائي، قاضي التحقيق، الشرطة القضائية، المُدّعي العام، العَوْن القَضائي، كاتب الضبط، محكمة الاستئناف، محكمة العدل الدولية، المحكمة الدستورية، النقض والإبرام، تخفيف الحكم، تشديد العقوبة، السَّراح المؤقّت، الأحكام العُرفية، الغُرفة الإدارية، الغرفة الجُنحِية، اليمين القانونية ...الخ.

ومن ألفاظ الرياضة البدنية: ضربة رأسية، ضربة رُكنية، ضربة خطإ، ضربة جَزاء، خط الهجوم، خط الدفاع، شرود الكرة، ظهير أيمن وأيسر، وزن الريشة، وزن الديك، مُصارعة يابانية، مُصارعة الثيران، ألعاب آسيوية، ألعاب[325] القُوَى، حارس مَرمى، مُنتَخَب وطني، روح رياضية، عارِضة مَلعب، لِياقة بدنية، كرة المِضرَب، دَوريٌّ كرة القدم، كأس البطولة، كأس العالَم، ألعاب أُولمبِّية، تزحلُق على الثلج أو على الماء، تزلُّج، القفز على الحَواجِز، لعبة الغُلْف، مَسالِك الغُلْف ...الخ.

ومن ألفاظ المَطبخ: أُكلَة[326]، أُكلة خفيفة، وَجبة خفيفة، دَلاَّع، رِخويّات، صَلصَة، مُقَبِّلات، مُرَطِّبات، مُبَرِّدات، تُوتٌ رومي، زَعتَر، زُفزُف أو زُفزُوف[327] (ثَمرة هي العُنَّاب أو شبيهة به مشهورة بهذا الاسم في المغرب)، مُثَلَّجات، زَبَادي[328]، حَبُّ المُلوك، ثمرة المُحامي (أفوكاتَة)،

كاكي (kaki)، كِيوي (kiwi)، شَبَّاكِيّة (نوع من الحَلوى المشهورة بالمغرب)، راحة الحُلقوم[329] (نوع من الحَلوى الشرقية)، مُجَفَّفات، إسفَنج، عَصْرية (goûter)، بَواكير، يُوسُفي (mandarine)، مُعَجّنات، مُعَلَّبات، حَمْضيات أو حوامض، ماء مَعدِني، مشروبات غازية[330]، مشروبات كُحولية، ماء شَروب (صالح للشرب)، كافِيار، مُصَبَّرات، كِرْسِنَّة (من النبات)، فتح الشَّهية، مَقشَدة. بِتْزا (وتُكتَب خطأً «بيتْزا» بالياء والتاء الساكنتين)، سَلَّة[331] الفواكِه، زُعرورٌ (وهي من الكلمات المشهورة في المشرق العربي بمعنى ثمرة شجر معروف بهذا الاسم، وقالوا إن الفرنسية «azérole» مأخوذة منه).

ومن أسماء الآلات والأدوات: ماسُورة، مِرجَفة[332]، مِرْطاب[333]، وَلاّعة، مِرمَدة، مِطفَأة، ناسِخة أو آلة النَّسخ بالتَّصوير (photocopieur)، مِنساخ[334]، مَسّاكَة أوراق، دَبّاسة، مِجْراف، جَرّافة، آلة تسجيل أو مُسَجِّل، مِروَحة، بُوقال[335]، بُوقالة[336]، مِثْجَنة أو مِيجَنة[337]، عَبّارَة[338]، مُولِّد كهربائي، مُحَوِّل كهربائي «transformateur»، مِلحَم، مِحرَقة ...الخ

ومما يتعلق بالبيت وأدواته: الصَّبّانَة[339] أو الغَسّالة، الصابونية (وعاء صغير تُوضَع فيه قطعة الصابون)، الفَرّاكَة[340]، الدّلاّك[341]، الخَلاّط، الحكّاكَة[342]، الخَلاّلة[343]، الخَرْدَلية[344]، الصِّينية[345]، الجَبّانة[346]، العَجّان (آلة للعَجن)، المِنفَاض الآلي[347]، سَلّة المُهمَلات، فُرن كهربائي، حمّام بُخار (صُونَة)، حامِل المفاتيح (porte-clés)، الزَمزَمية[348]، قِدر الضَّغط، حامِل المناديل أو الفَوّاطة (porte-serviettes)، المُوكِيت أو السَّجّاد الاصطناعي، بيت الراحة، المَطهَرة[349]، الجَفّاف، الجَفّافة، التَّجفيف، نَشّاف الفُوَط (sèche-serviettes)، نَشّاف الأيدي (sèche-mains) المُجَمِّد (frigo أو freezer).

ومن ألفاظ البناء والمِعمار: مُعَدّات، تَجهيزات، آليات، بِنيةٌ تَحتية، مُجَسَّم بناء أو مشروع، خريطة البِناء، تصميم هندسي، مُصَمِّم، مكتب هندَسي، خلاّط الإسمنت (bétonnière)، رَجّاج أو هَزّاز (vibreur)، إسمَنت مُسلَّح، زِلّيج، ميزان الماء، ميزان الخيط، نِجارة الألمنيوم، هندسة مَدنية، مِشَدّ الوَصْلة (serre–joint)، المِفصَل (joint)، دَواةُ المِصباح (douille)، صَهيرة أو صَهُورة (fusible)، قاطِع التَّيّار (interrupteur)، لوحة توزيع الكهرباء، سُلَّم كهربائي، طاقة شمسية، طاقة رِيحية، طاقة متجدِّدة، ألواح الطاقة الشمسية، صَنبَرة (robinetterie)، سَخّان (سخّان الماء)، تَدفِئة، تدفِئة مَركزية، بِساط مُتحرِّك (tapis roulant)، خُردَوات (quincaillerie)، مِفَكّ البَراغي (tournevis)، أدوات صِحّيّة (sanitaires)، فَسقِيّة[350] (vasque)، خَلاّط الماء (mélangeur)، مُلطِّف حرارة الماء (mitigeur) (نوع من الحَنفيات المستعملة في الحمامات العصرية)، أرض خشبية (parquet)، مَزْلَقَة أو زَلاقة (glissière)، مُفَصِّلة (paumelle)، مِفصَلة (charnière) ...الخ

ومن ألفاظ السيارة ومتعلَقاتها: المَوَلِّد (الدِّينام أو الدِّينامو)، الفَرمَلة[351]، الفَرامِل، الحَصّار، الحَصّار اليدوي، عَيّار أو مِسْبارُ الزيت (jauge)، مَنفَس السيارة (échappement)، المُفَحِّم (carburateur)، الواصِل (embrayage)، المِحقَنة (injecteur)، هيكل السيّارة، النابض والجمع نَوابِض (ressort)، زَمّارة السيارة (أو بُوق السيارة)، قِطَع غِيار، عَجلة الاحتياط، شُموع السيارة، صندوق السيارة، رافِعة السيارات، رخصة سياقة، سيارة الأجرة، سيّارة رُباعية الدّفع، سيّارة التعليم، سيارة الإسعاف، حِزام السّلامة، إشارات المُرور، الضوء الأحمر، الضوء الأخضر، الضوء البرتقالي، شرطي المُرور، مَرأب السيارات، الطريق الرئيسة، الطريق الثانوية، الطريق السيّار، الطريق الوطنية، حادِثة المرور، تسجيل المخالَفة، مَمَر الراجلين، الدَّوّار[352] (rond-point) ...الخ[353].

ومن أسماء المِهَن ومتعلقاتها: الخَضّاب (الذي مهنتُه عمل الخِضاب)، الخَضّار، الجَزّار[354]، الجَزّاز، النظّاراتي، الإطفائي، رجال المَطافِئ، الجَبّاص، الجَفّان (صانع الجِفان وبائعها)، التبّاع[355]، الجَبّان (بائع الجُبن)، ماسِح الأحذية، الكَفّات (بائع الكُفتَة)، الكَغّاد أو الكَغّاط (صانع الكاغِد وبائعه)، الحَمّال[356]، الحَمّار (من يشتغل بحَميره لكسب عيشه)، السّمّار[357]، الخَمّاس، الرَّبّاع[358]، البَيّاز (بائع البيزان ومُربّيها)، القَلاّل (صانع القِلال وبائعُها)، المَواعيني (بائع المَواعين)، الحَجّار، الفَرّان، المَفاتيحي، السّاعاتي، اللَّوّاز، النَّقّار، النَّفّاخ، اللَّفّاف، المَسّاد[359]، المُرَوِّض الطِّبي (kinésithérapeute)، الزّعفراني، الزَّرّار (بائع الأزرار وصانعها)، الدَّبّاج (الذي ينقُش الأشياء ويُدَبِّجها)، الدِّيباجي، الزَّوّاق، العَرّاب، العَزّام (الراقي الذي يستعمل العزائم والرُّقَى)، الغَزّال، العَيّاف (من حِرفته العِيافة)، القَمّاع (صانع الأقماع)، العَيّار (من صنعته مُعايَرة المكاييل والموازين والمعادن النفيسة)، العَبّار (من صنعته عَبرُ الأشياء أي وزنُها ومعرفة مقدارها)[360]، المُرشِد السياحي، الفَتّال (فاتِل الحِبال)، القَصّاب (المشتغل بالقَصَب وما يُصنَع منه)[361]، الذهّاب، الفَضّاض (صانع الفضة ومُفَضِّض الأواني)، الرَّحَوِي، الحَلْوي، أو الحَلْوائي[362]، الإسفَنجي أو السَّفّاج، البرادِعي، المَقهَوِيُّ[363]، القَمّاص (صانع القُمصان وبائعها)، القَذّاف، الثَّرّاد، القَشّار، القَيّار، الزَّفّات، الكَسّار، اللّقّاف، النَّشّاء، الغَمّاد، القَصدار، الجَيّار، الحَبّال، المَوّاس (بائِع السكاكين والمَواسي)[364]، المَلاّس، اللَّمّاع، الزَلائِجي أو الزَلاّج (صانع الزِّليج ومُرَكِّبه)، مُتَعَهِّد الحفَلات، الفَكاهيُّ، الخازِن (مُحافِظ الخزانة)، الحاكي[365] (راوي الحكايات)، مُدقِّق الحسابات، قابِض الضرائب، الكاتِب العمومي، الفِرانَة، العِجانَة ...الخ[366].

ومن الألبسة ونحوها: الشّال، المَنصورية[367]، الفَرَجِية، القُندُرَة[368]، الصَّدْريّة، المُشَمَّع[369]، السِّلهام، القَيْطون[370]، مَعرض الأزياء، مُصمِّم الأزياء، السَّبْنية، الفَوْقِيّة، الصَّدرية الواقية، التَّنُّورَة، النَّياشين، الدِّرع (الوِسام)، المِيدالية ...الخ[371].

ومن ألفاظ الألوان: المِدادي، البُرتقالي، البَنَفسجي، السَّمْني، الأزرق السّماوي، العَسَليّ (في لون العسَل) الخَمْري (في لون الخمر: قليل السُّمْرة)، القَرعي، القَرفي، القَهْوي، القَمْحِيُّ (لون القَمْح)، الخابُوري، الليموني، الوردي[372]، الشِّيبي، الزَّعفراني، العَكري، الخُبّازي، الكَمُّونِيّ، الزَّيتي ...الخ.

ومن ألفاظ الموسيقى: الجَوق الموسيقي، جوقة الشَّرف، الجَوقة النُّحاسية، الصُّلْفيج، السّمفونية، مَقطَع موسيقي ...الخ.

ومن الألفاظ العامة: الكَينونة، الإنْسِيّة، الآلية، الإوَالية، الفَرْضية (والجمع: فَرضيّات)، المُجازَفة، التركيع، الأندَر[373]، تاق يَتوق (تاقت نفسُه إلى كذا)، المُستَوَى والمستَويات[374]، المُبالاة، اللامُبالاة، التَّحَرِّيات، المُداخلَة (communication)، المَحرَقة، الكَماليّات، الحاجِيات، الاحتياجات، الإمكانيات، ألبُوم الصوَر، اللائِكيّ واللائكيّة، اللادِيني واللادينية، البريد السريع، البريد المضمون، البريد المُسَجَّل، العُلبة الليلية، المَلهَى الليلي، الكازينُو، الكَرْطُون، طاقَم الطائرة، قَمْرِيّة الطائرة أو السفينة، قَمْرِية الهاتِف، الزواج المُختَلِط، الإقامة (بناية سَكَنية)، عَمود الضوء والكهرباء، عَميد الشُّرطة، الحُبُس (والجمع أحباَس)، الأَخِصَّائي، الجِير، التَّحيين (مراجعة الشيء ليصبح مُسايرًا للوقت والحِين)، المُحايَثة، المِخيال، الإمساكية (إمساكية رمضان)، ارتسام (ارتسامات)، انطباع (انطباعات)، المَطار[375]، مَدْرَج الطائرات، الأرصاد الجوية، الرُّوتين (الرتابة)، تسريحة الشَّعَر، تصفيفة الشَّعَر، التقليعة، المُوضة، الوكالة السياحية، وكالة الأسفار، اللصاق، التأشيرة (visa)، الاحتباس الحراري، تشميع الوثائق (plastification)، اليانَصيب، المَنشَط (ج: مَناشِط)، المُحتَرَف (ج: مُحتَرَفات)، وَرْش والجمع أوراش (مشروع)، وَرْشة والجمع: ورْشات (مصنع، معمل)[376]. بطاقة الائتمان، العادة الشهرية.

ومن الغريب أن يُغفل **الوسيط** في مادة «ب ل د» ذكر كلمتين من أشهر الألفاظ العربية الجارية على الألسُن وهما: «بلاد» و«بُلدان». وإنما اقتصر على «بلَد» و«بَلدة». وفي **اللسان** لابن منظور أن البَلَد مفردٌ وجمعُه بِلادٌ وبُلدان. ثم قال: «قال بعضُهم: البـَلَدُ: جِنسُ المكان كالعراق والشام، والبَلدةُ: الجزءُ المُخَصَّصُ منه كالبَصرة ودِمشق». وحتى لو صحَّ كلامُ ابن منظور في كون **البلاد والبُلدان هما مجرد جمع لـ «بَلد وبلدة»** فقد كان على **الوسيط أن يذكر** هذا الجمع ولا يُهمله لأنه **ليس جمعًا قياسيًا. ثم إن البَلدة تُجمع أحيانًا على بَلْدات وليس على بُلدان أو بلاد.**

ومن أبرز الألفاظ الغائبة عن **الوسيط** لفظ «حمولة» الذي يَرِد بفتح الحاء وبضمّها باختلاف المعنى[377]. وهي من الكلمات الكثيرة التردد في الاستعمال الحديث، وإهمالها خطأ كبير.

ومن أسماء الطيور والحيوان:

النَورَس، الغطّاس[378]، القَوامُّ[379]، والأمثلة كثيرة[380].

ومن التعابير السياقية والمتلازمة: مَجْرَيات الأمور أو الأحداث رَدّة فعل (ردود أفعال) الشريط الحدودي، رسم الحدود، المُكَوِّن الأساس، أجهَض المشروع، مِقصّ الرقابة، أطلق عليه النار، أطلق يدَه، اللعِب على الحبال، الهروب إلى الأمام، تَحَفَّظَ على كلامه، الدوائر العليا، تقصِّي الحقائق، حقوق الإنسان، على الصعيد الوطني، بَيضة الديك، طواحين الهواء، العدُّ التنازلي، العدّ العكسي، البُرج العاجي، الأسطوانة المشروخة، تلميع الصورة، توقيع شيك على بياض، عاصفة في فنجان، عاصفة من التصفيقات، عاصِفة رَعدية، عاصِفة رَملية، وضع العصا في العجَلة، على كفِّ عفريت، على الهامش، ضرب على الوتَر الحَسّاس، عُنق الزجاجة، بنَى قصورًا في الرمال، نجوم المسرح والسِّينما، يحتل مكانَ الصَّدارة، منتوج سياحي، شرائح المجتمع، أنماط السلوك، تسريع وتيرة النمو، أرضية خصبة، تلميع الصورة، زيارة رسمية، زيارة دولة، سفير فوق العادة، سفير متجوِّل، طبقة وُسطى، طبقة كادِحة، طبقة مسحوقة، تصفية جسدية، تصعيد الموقف، حملة صحافية، حملة تشهير، موقع استراتيجي، وِقاية مدنية، أوقات الذِّروة، زَحمة المواصلات، غسيل الدماغ، تجربة رائدة، أصوات واعدة، تسميم الأجواء، تلطيف الأجواء، مُناخ دولي، تَعبئة عامة، دوائر مسؤولة، دوائر عليا، دوائر صُنع القرار، تطبيع العلاقات، ساعة الصفر، مُناهضة التطبيع، تدويل القضية، حُلول ترقيعية، جولة استطلاعية، شريعة الغاب، دق ناقوس الخطر، ساعة الذِّروة، ضبابية الرؤية، وقت ضائع، وقت ثالث، عُمر ثالث، تَحَرُّش جنسي، نقطة نظام، استعمال الزمن، سلَّط عليه الأضواء، أعطاه الضوءَ الأخضر، عُملة نادِرة، الضَحِك على الأذقان، اللعِب على الحَبلين، خَلط الأوراق، ورقة رابحة، حلقة مفقودة، مائدة مستديرة، دموع التماسيح، تقليم الأظافر (بالمعنى المجازي)، رفع الراية البيضاء، وضع النقَط على الحروف، وضعه أمام الأمر الواقِع، النقطة التي أفاضت الكأس، زوبعة في فنجان، وأمثال ذلك كثير جدًّا[381].

وقد أتينا بهذه النماذج من التراكيب السياقية والمُتلَازِمات، بعد أن لاحظنا أن من أهم المآخذ على **المعجم الوسيط**، عدم توسُّعه في هذا المجال، وتقصيره في تقديم ما يكفي من التراكيب الجديدة المُوضِّحة لمختلف السياقات الحديثة التي تُستعمَل فيها الكلمات. والاقتصارُ في تعريف المدخل على بيان معناه المجرَّد عن أي سياق، كثيرًا ما يُوقِع المُستعمِلَ في أخطاء لا حصر لها، ولا يساعد في تعلّم العربية وإتقانها.

هذا، وقد ذكرنا ما ذكرناه في هذا المبحث، قبل أن يقع في يدنا العمل القيِّم الذي أشرف عليه محمد محمد داود ونُشِر بعنوان: **المعجم الوسيط واستدراكات المُستَشرقين**، فوجدناه قد جمعَ من ثلاثة قواميس استشراقية[382] حديثة مُستدرَكاتٍ كثيرة تتكوَّن في مجملها من 1518 جِذرًا و3822 مدخلًا أغلبُها من التعبيرات السياقية (2457 تعبيرًا). وقد تفرَّعت المادة المُستدرَكة إلى الأنواع الآتية:

دلالات جديدة[383].

تعبيرات سياقية واصطلاحية[384].

أبنية ومشتقات اكتسبت معاني جديدة.

كلمات معرَّبة.

مصطلحات علمية.

*****

تلك مجرد أمثلة قليلة، تبيِّن إلى أي مدى أصبحت المادة اللغوية في **الوسيط** الذي هو أوثق وأصحُّ قواميسنا الحديثة، مادةً فقيرة ومُتجاوَزة. ولو أردنا استقصاء كل المواد الناقصة، في هذا القاموس وغيره من القواميس التي أشرنا إليها سابقًا، لاستوجَب الأمرُ تسويد عشرات الصفحات الأخرى.

أما لو نظرنا في المعلومات التي تَضَمَّنَتها المداخل والمواد الموجودة بهذه القواميس، لوجدنا أيضاَ أن قدرًا كبيرًا منها قد أصبح مُتجاوَزًا ومُستغرَبًا بل ومُضحِكًا أحيانًا.

أليس عيبًا أن نقرأ في تعريف **الوسيط** لمدخل «وَرْش» أنه «شيءٌ يُصنَع من اللَّبَن»، وهو المعنى القديم الذي أورده **القاموس المحيط** ولم يعد مُستخدمًا ولا مفيدًا إلا في قراءة النصوص القديمة، ولا نجد أثرًا للمعنى الجديد المتداوَل على كل الألسنة في الوقت الحاضر، وهو المشروع يُعمَل فيه والجمع: أوراشٌ؟ ومثل ذلك يقال عن مدخل «الكَشْك» الذي عرَّفه بأنه «الجَوسَق والكُوخ»، وأهمل المعنى الحديث الذي أصبح جاريًا على كل لسان، وهو: المَحلّ الصغير لبيع الصحف والسجائر ونحوها. ومثله عن لفظ «عَيّار» الذي عرَّفه بـ «الكثير الذهاب والمَجيء في الأرض، والذي يُخلِّي النفسَ وهواها لا يَردَعُها ولا يزجُرها»، ثم لا يذكر المعنى الأكثر استعمالًا وهو الشخص الذي مهنتُه تَعيير الأوزان والمَكاييل والمعادِن الثمينة وغيرها لمعرفة قيمتها وصحَّتها من فسادها. ومثله أيضًا عن كلمة «غُرفة» التي يُعرِّفها تعريفًا منقولًا عن القواميس القديمة، فيقول: «الغُرفَة: العِلِّيّة»، ونبحث عن العِلِّية في حرف العين فنجدُه يعرفها قائلًا: «الغُرفة في الطبقة الثانية من الدار وما فوقها»، مع أن معنى الكلمة تطوَّر في العربية الحديثة فأصبح يُطلق على القاعة أو الحُجرة داخل المَنزِل في أية طبقة كانت. وفي مدخل «عَميل» يقول: «العَميل: من يُعامِل غيرَه في شأن من الشؤون». فاقتصر على المعنى الأصلي العام، وأهمل المعنى المجازي الذي أصبح شائعًا بكثرة، وهو العَميل بمعنى الجاسوس الذي يعمل لحساب دولة أجنبية أو شخص أو هيئة بعينها. وهناك أمثلة أخرى، ستأتي أثناء حديثنا عن التعريفات المُتجاوَزة أو الناقصة.

ثم أليس من الجمود أيضًا أن نقرأ اليوم في **المعجم العربي الأساسي** أن أذريبجان هي «إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي». والحال أن أذريبجان أصبحت دولة مستقلة، والاتحاد السوفياتي صار إلى عفو ربه. ونقرأ في مكان آخر أن عدد المسلمين 800 مليون نسمة، والحال أن عددهم سنة 2013م كان يتجاوز المليار وست مئة مليون نسمة[385]؟ والأمثلة على هذا كثيرة لا يتَّسع

المجال لحصرها. فمن المفروض في القواميس الحديثة أن تقوم بشكل منتظِم ومستمر بمراجعة المعلومات والمعطيات وتَحيينها وتحديثها وإضافة كل جديد إليها.

ومن الأمور التي اعتبرناها عيوبًا غير مُستساغة، في هذا العصر الذي أصبحت فيه العربية تُكتَسب بالتعلّم لا بالسليقة، والسرعةُ في طلب المعلومة سِمةً طاغية، والكسلُ الذهني متحكّمًا ومُسيطِرًا، أن **الوسيط** ظل محافظًا إلى أبعد الحدود، على المنهج التقليدي المعهود وهو الاقتصار – في كثير من الأحيان – على المداخل الأساسية التي هي الأفعال والأسماء والحروف، وإدماج المصادر ضمن مداخل الأفعال، وغضُّ الطرف عن عدد كبير من مشتقات الفعل، ولاسيما القياسية منها، كالمصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات، اعتمادًا على القاعدة التي سارت عليها القواميس القديمة، وهي الاستغناء عن المشتقات القياسية، تفاديًا لتضخيم حجم القاموس، وعلى افتراض أن القارئ لا بد أن تكون له معرفة سابقة متينة بقواعد النحو والتصريف والاشتقاق، وبالآلية الخاصة بتوليد المشتقات، قبل أن يقرّر البحث عن كلمة في القاموس الذي بين يديه. وأرى أن هذا الافتراض لا يحظى اليوم بالقَبول التام من ناحيتين على الأقل: أولاهما: أن عددًا من هذه المشتقات قد استقلَّ بكياناته الخاصة وأصبحت له أُسَرٌ مكوَّنة مما تولَّد عنه مباشرةً، ووقع التصرُّف فيه على أوجه شتّى، والاشتقاق منه واستعمالُه في تراكيب وسياقات مختلفة، ولم يعد قابلًا ليكون مجردَ كلماتٍ تُذكَر عرَضاَ ضمن مداخل الأفعال. من الأمثلة على ذلك مادة «انتِخاب» التي لم تعد تحتمل البقاء تحت مدخل الفعل «انتخَب» باعتبارها مصدرًا قياسيا له. فهذه الكلمة انتقلت في العصر الحديث من مجرد مصدر لفعلٍ إلى اسم مستقل بذاته، ومن ثَمَّ أصبحت تُجمع على انتخابات. واشتُقت منها تعبيراتٌ وتراكيبٌ عدة، كالانتخابات التشريعية، والانتخابات المحلّية، والانتخابات البلدية، والانتخابات الجزئية، ومكتب الانتخابات، واللوائح الانتخابية ...الخ. ومثال آخر هو كلمة «مُباراة» التي لم يعد بالإمكان الاكتفاء بإدراجها ضمن مدخل الفعل «بارَى» باعتبارها مصدرًا للفعل المذكور، فقد أصبحت هذه الكلمة متداولة بكثرة على ألسنة الناس في مختلف المناسبات أكثر من تداوُل الفعل الذي اشتُقَّت منه، وصارت تقتضي مدخلًا خاصًا يُذكَر فيه تعريفُها، ومن عناصر تعريفها ذكرُ جمعها «مُباريات»، والتراكيب السياقية التي تُستعمل فيها من مثل: مباراة كرة القدم، مباراة ولوج سلك المحاماة، مباراة التوظيف ...الخ. ومن الأمثلة أيضًا كلمة «المُبالاة» التي أغفلها **المعجم الوسيط** إغفالًا تامًا، واقتصر على ذكر فعلها الماضي «بالىَ» دون المضارع، اعتمادًا على معرفة القارئ بقواعد القياس، مع أنها أصبحت أكثر استخداماً ورَواجًا من الفعل نفسه. وانطلاقًا من «المُبالاة» اشتُقَّت «اللامُبالاة» و«اللامُبالي». ومثاله كذلك ما ورد في مدخل «باض» وهو قوله: «باضتِ الدجاجةُ وغيرُها بيضًا: ألقت بيضَها، فهي بائض. ج: بَوائض، وهي بَيُوضٌ. ج: بُيُضٌ وبِيضٌ، وهي بَيّاضةٌ..» فأنت لن تجد مدخلًا خاصًا بكلٍ من: بائض، وبيّاضة، لأنها ذُكِرا ضمن مدخل الفعل. وفي مادة «دابَّة» ترد كلمة «دُوَيْبَّة» عَرَضاَ بصفة كونها تصغيرًا للأولى. ومن

الصعب على القارئ العادي أن يجد «الدّوَيْبَّة» في مثل هذا القاموس، إذا كان لا يعرف قبلًا أنها تصغير دابة.

وثانيتُهما أن البيداغوجية الناجِعة والمساعِدة في التعلُّم واكتساب أكبر قدر من الرصيد المعجمي لا ينبغي أن تفترض في القارئ/ المتعلِّم هذا الافتراض، أي أن يكون عارفًا بكل القواعد النحوية والصرفية والاشتقاقية معرفةَ إتقانٍ حتى يتمكن من الاستفادة من القاموس الذي بين يديه، اللهم إذا كان هذا القاموس موجَّهًا إلى عِلية المثقفين وخاصة الخاصة. فهذه الطريقة إذن، تكاد تنفي عن القاموس اللغوي صفته البيداغوجية، أي كونه كتابًا تربويًا تعليميًا بامتياز، يُعرّف مُستعمِلَه بالألفاظ التي يحتاج إلى توظيفها في أسرع وقت، وفي مختلف المقامات والمستويات والمناسبات، وبكيفية استخدامها الاستخدامَ الصحيح، ويُنمّي رصيدَه اللغوي وطاقتَه التعبيرية، وينتقل به دائمًا من المجهول إلى المعلوم. وكل ذلك يجب أن يُوفَّر له بأيسر الطرق وأقرب السُّبُل. أما تضخيمُ حجم القاموس الذي يُتخَوَّف منه، عند إيراد كل المشتقات، فهو عندي أهون من إغفالها، أو الاقتصار على ذكرها ذكرًا عرَضيًا في مداخل الأفعال. ومن حسن الحظ أن واضعي **المعجم العربي الأساسي، ومعجم اللغة العربية المعاصرة،** قد تنبّهوا لهذا الأمر، وحاولوا تدارك هذا القصور، فاتجهوا إلى إعطاء عدد من المشتقات استقلاليتَها، وخاصة المصادر، وجعلوا لكل منها مدخلاً خاصًا. وخيرًا ما فعَلوا.

هذا عن الناحية الأولى.

المبحث الثاني: التِّقنيات القاموسية ومدى تطويرها وتحديثها

أما **الناحية الثانية**، وهي المتعلّقة بالتِّقنيات المستخدَمة في تقديم المادة اللغوية ومَعجَمتها، فيمكن توضيحها من خلال أمرين اثنين: تقنية التعريف وتقنية الترتيب:

1- تقنية التعريف

المعلومات التي أصبحت ضروريةً لكل تعريف في القاموسية الحديثة، هي قبل كل شيء: التأريخ للمدخل، وتأثيله، وتوضيح طريقة نُطقه وكتابته، ووَسْمه (ذكر جِنسه، وعدَده، وما يتعلق به من معلومات نحوية وصرفية)، قبل ذكر كافة معانيه ودلالاته المعجمية مرتَّبة بطريقة دقيقة، مع مراعاة الأقدم قبل القديم، والأحدث قبل الحديث، والحقيقي قبل المجازي كلما أمكنَ ذلك، إلى غير ذلك من التفاصيل المعروفة في الكتُب المخصَّصة لهذا الموضوع[386].

أما التأريخ للمداخل المعجمية، فله أهمية كبيرة في معرفة استخدام الكلمة ومراحل تطوُّرها صَوتًا وصيغةً ودلالةً. وهذا ما لا يكاد يخلو منه قاموس من القواميس الغربية الحديثة، لكنه – ويا

للأسف – مفقودٌ في أي قاموس عربي عام، من القديم والحديث معًا. والسبب أننا لا نتوفر في العربية لحد الآن على قاموس تاريخي تستفيد منه القواميس اللغوية العامة وترجع إليه. وقُصارَى ما يُمكن فعلُه في مثل هذه الحالة، هو الاكتفاءُ بالإشارة إلى عصر الكلمة على وجه التقريب، كأن يُقال هذه كلمة حديثة أو قديمة، جاهلية أو إسلامية، أُمَوية أو عباسية، أو من عصر كذا إن عُرِفَ ذلك، أو النصِّ على حالتها من الاستعمال والإهمال، إلا إذا أمكن الوصول إلى معلومات تفيد في التأريخ لبعض ما يمكن التأريخ له من الوحدات القاموسية.

أما التأثيل، وهو ردُّ الكلمة إلى جِذرها الاشتقاقي واللغة الأصلية التي استُعيرت منها ولاسيما إذا كانت دخيلة أو مُعرَّبة، ورصد التحوّلات الصوتية والصرفية والدلالية التي طرأت عليها، والطريق المباشِر أو غير المباشِر، الذي نَفَذَت منه إلى لغتنا بإيجاز واختصار، فهو أمر في غاية الأهمية أيضًا. ولكن العربية لا تتوفر لحد الآن على قاموس تأثيلي شامل، على نحو ما هو موجود بكثرة في اللغات الأوروبية، باستثناء بعض كتُب المُعرَّب والدخيل التي ظهرت في الفترات السابقة وأغلبُها يفتقر إلى معلومات دقيقة لافتقار أصحابه إلى المعرفة بأصول التأثيل والتعمُّق في اللغات الأجنبية، وبعض الأعمال الجزئية التي بدأ ظهورُها في العصر الحديث. ولكن مؤلِّفي قواميسنا القديمة كانوا، رغم عدم توفُّرهم على قاموس تأثيلي عام وشامل لكل ألفاظ العربية، يبذلون جهودًا فردية، فيشيرون إلى أنَ هذا اللفظ أو ذاك دخيل أو معرَّب أو مولَّد أو مُستعار من لغة معيَّنة، وإن لم يكن ذلك شاملًا لكل الألفاظ الدخيلة والمقتَرَضة، لقلة المعلومات المتوفِّرة. ولم تبذل القواميس اللغوية العربية الحديثة جهودًا أخرى إضافية. بل إن بعضها، مثل: **المنجِد** و**المعجم العربي الأساسي**، تخلَّى عن هذه المهمة نهائيًا. والعُذر عند هذين الأخيرين أنهما موضوعان أصلًا للطُّلاب ومتعلِّمي العربية من غير الناطقين بها. أما **الوسيط**، فرغم متابعته على وجه العموم طريقَ الأقدمين في النَّصِّ على أصل الكلمة، إذا كان أعجميًا أو معرَّبا أو مولَّدًا أو محدَثًا، إلا أنه لم يفعل ذلك بشكل مطَّرِد وشامل. فبقيت هنالك طائفة كبيرة من المداخل لا يَعرف قارئُها ما إذا كانت عربيةَ الأصل أم مُستعارة. وإذا عرَف أنها مُستعارة لا يَعرِف أصلَها واللغةَ التي استُعيرت منها. فكلمة «مُناورَة»[387] – على سبيل المثال – اكتفى بالقول عنها إنها معرَّبة، ولم يُشر إلى لغتها الأصلية التي جاءت منها، وهل عرِّبت قديمًا أم حديثًا؟ وهناك عشرات الكلمات التي من هذا النحو، ومنها: البَرنُوف، البَلهَارسيا، البَلُّوط، البُندُق، البُندُقية، الدُّلفين، البُوطُ (نبات)، الكَمُّون، الكُمَّثرَى، النِّسرين، النَّرجِس، الناقوس، النيوترون، الكَهرباء، البَهرَج، التانَبُول، التَّنبالة، التنُّوب، التلميذ، التَّنُّور... والقائمة طويلة. هذا فضلًا عن الكلمات الكثيرة التي يكتفي بوصفها بالدخيلة أو المولَّدة أو المُحدَثة أو من وضع المَجمَع. ومثل هذا الوصف المقتَضب الذي جرى عليه الأقدمون وقلَّده **الوسيط**، لا يكفي في تأثيل المداخل وتأصيلها. بل لا بد على الأقل من بذل جهد لمعرفة اللغة التي جاء منها، وصيغتها الأصلية في تلك اللغة، والنَّصّ عليه.

أما ضبط طريقة النّطق، فقد سلَكت القواميس الغربية الحديثة بشأنه أسلوبًا أصبح تقليدًا مُتّبعا، وهو كتابة الكلمة/ المدخل كتابةً صوتية متفَقًا عليها عالميا، ولا سيما أن كثيرًا من الكلمات في اللغات الأوروبية يختلف نُطقُها عن رسمها الإملائي (chronique تُنطَق في الفرنسية kronik، وbavard، تُنطق bavar، وJaques تُنطَق jak، وphotographe تُنطق fotograf، وsignal تُنطق sinyal، وهلمَّ جرّا). ولكن قواميسنا العربية الحديثة – كما القديمة – استغنَت عن ذلك باتِّباع الطريق الأسهل، وهو ضبط المداخِل بالشكل التامّ في أغلب الأحيان. وإذا كان الاقتصار على استعمال الشَّكل قد يبدو كافيًا في القواميس العربية على اختلافها، فلا بأس عندي مع ذلك من تجريب طرُق أخرى أحدث وأجدّ وخاصة في القواميس المُوجَّهة لتعليم العربية للناطقين بغيرها[388]. ومع ذلك فإن استعمال الشكل يجب أن يُقيَّد بشرطين ضروريّين. أولهما: أن يُعمَّم تعميمًا كُليّا على كل الألفاظ الواردة في القاموس، ولا يقتصر الأمر على شكل المداخل دون لغة الشرح والتعريف. وثانيها: أن يُضاف إليه النَصُّ على كيفية نُطق الكلمات التي يُخالِف رسمُها طريقةَ نطقها من نحو: هذا، وهذه، وذلك، وأولئك، ومائة، وعَمرو، وداود ...الخ. وخيرٌ من ذلك كلّه، هو أن نعمل على تصحيح كتابة هذه الألفاظ ليتطابق رسمُها الإملائي مع نطقها، فنكتبها: هاذا، وهاذه، وأولائك، وذالك، وذالكم، ومِئة، وداوود ...الخ[389].

نقول هذا، وقد لاحظنا أن قواميسنا الحديثة لم تكن تلتزم بضبط الألفاظ التزاما كلّيًا، ولاسيما ما هو مُلتبِسٌ منها. **والمعجم الوسيط** على سبيل المثال كثيرا ما وجدناه يترك حروف المداخل من دون شكل، مما يُعرِّضها لاحتمالات القراءة المتعدِّدة الأوجُه، وكثيرًا ما يقع ذلك في لغة الشرح أيضًا، فيجعل القارئ في حيرة من أمره. وأبرز مثال على ذلك قوله في «جُحاف»: «الجُحاف: مشى البطن عن تخمة». فالقارئ لا يعرف كيف يقرأ المدخل. هل هو بتشديد الحاء أم بتخفيفها؟ ولا كيف يقرأ: «مشى»، هل هي «مَشْيٌ» أم «مَشَى» أم غير ذلك؟ ولا كيف تُقرأ «تخمة» هل بضم التاء أم فتحها أم كسرها؟ وكذلك بالنسبة لحرفي الخاء والميم. ومثالُه أيضًا ما جاء في مادة «جسأ» حين قال: «الجسوء البسيط، في الرياضة: مُرونة التَّزحزح»، فلم نعرف شيئًا مضبوطًا عن «الجسوء»، هل هو بفتح الجيم أم بضمها؟ وهل بتخفيف السين أم بتشديدها؟ ومثله كذلك كلمة «الخَرسانة» التي لم يُضبط منها سوى حرف الخاء. وكلمة «البُوغلص» التي وردت في تعريف «الكَحلاء» ولم يُشكَل منها سوى حرف الباء. وهذا الأمر لم يسلم منه أيضًا **المعجم العربي الأساسي** الذي أتى بمداخل عدة عارية عن الشكل تمامًا مثل: «خلوة» و«خياطة» (اسم الآلة)، و«المصران الأعور»... والأمثلة في الكتابين كثيرة لا فائدة من تتبعها.

ومن آفات **الوسيط** أنه لا يميِّز في الكتابة بين الياء والألف المقصورة في كل الكلمات التي آخرها ياء أو ألف القصر. فيكتب مثلًا: الداعى، الساعى، الثانوى، المثانى، الجادى، الجاذى (القصير الباع)، الجانى ...إلخ، كلّها بألف مقصورة في الرسم، وهو يريد: الداعِي والساعِي والثانَوي والمَثانِي والجادِي والجاذِي والجانِي... كلها بالياء في النطق والرسم. وعلى هذا النحو جاءت كلمتا

«يبالى ويُصلى» في حديث عمر الذي استشهد به في مدخل «الجَدَد» وهو: «كان لا **يبالى** أن **يصلى في** المكان الجَدَد»، والمقصود «يُبالي ويُصلِّي» بالياء. وربما كان ذلك لسبب عرَضي وهو نقص الحروف في آلة الطبع.

أما الجِنس والعدد، فالمقصود بهما ضرورة النَّص، حين تعريف الكلمات، على تذكيرها وتأنيثها وإفرادها وتثنيتها وجمعها. والمفروض أن تُقدَّم هذه المعلومات عند كل مدخل بدون استثناء، برموز اختصارية كما جرى به العُرف في القواميس الغربية. ولا يُعَوَّل في ذلك على ما يعتقده صانعُ القاموس معروفا لا يحتاج إلى تنبيه. فما هو معروف عنده قد يكون مجهولًا عند غيره. ولاسيما في القواميس المُعَدَّة للطلاب وتعليم العربية للناطقين بغيرها. ويكون النَّصُّ على جنس الكلمة أشدَّ ضرورة وإلحاحاً إذا تعلّق الأمر بالحالات الشاذة التي لا تحكمها قاعدة نحوية معروفة، أو بحالات يصعب على القارئ العادي البحثُ عنها في كتب النحو والقواعد.

وما لاحظناه على قواميسنا الحديثة أنها لم تلتزم ذكرَ جنس الكلمة وعددها في كثير من الحالات. فإذا أخذنا **الوسيط** مثالًا، لوجدنا فيه عددًا لا يُحصى من الكلمات التي لم تُذكر جُموعُها، أو ذُكِر بعضُها وأُغفِل بعضٌ آخر، كما في «أعمى»، إذ أُغفِل من أشهر جموعها: عُميٌ وعُمْيان، واللّعبةِ، إذ أُغفِل من جموعها ألعاب، والعراقيل والزَّوَقة[390]، والمَثاني والروافِد، والمَسامُّ، التي ذُكرت بالجمع ولم يُذكر مفردها. أما ما لم يُذكر جمعُه إطلاقًا فعدد لا يأتي عليه الحصر، مع شدة الحاجة إليه. ومن الأمثلة على ذلك: الجُثمان، والبَنك، والباكور، والحَبَق، والدَّخل، والجَرْدَم، والرَّوِيّ[391]، وغيرُها كثير جدًا.

والتذكير والتأنيث من الأمور العويصة في اللغة العربية، فليس لكلِّ كلماتها علامةُ تأنيثٍ، وليس كلُّ كلمة خلَت من علامة التأنيث فهي مؤنَّثة. وإنما هناك قائمة كبيرة من الأسماء التي لا يُعرَف جِنسُها إلا بالحفظ والسَّماع. ولذلك وجدنا عددًا من أسلافنا القدماء يَخصُّون الموضوع بمصنَّفات ورسائل كثيرة تسمى: كتب المذكَّر والمؤنث. ولمّا كان الأمرُ كذلك، وجَب على صانعي القواميس إعمال الحِيطة بالنَّصّ على جنس الكلمة عند كل مدخل. ولكن قواميسنا الحديثة – وفي مقدمتها **المعجم الوسيط** – لم تُعطِ الموضوعَ ما يستحقه، ولم تأخذ المسألة مأخذَ الجِد، ولم تتَّبع فيه مسلكًا واضحًا أو منهجًا مُحكَما، فوجدنا فيها من المَداخل التي أُهمِلت الإشارةُ إلى حالتها من التذكير والتأنيث، وهي في أشد الحاجة لذلك، ما يتعذَّر سردُ قائمته الطويلة في هذه العُجالة. ويكفي أن نسوق عليه بعض الأمثلة القليلة الآتية:

فمن الكلمات الكثيرة التي جِيءَ بها دون تحديد جِنسها في **الوسيط**: الرأس، الشمس، ذُكاء، العين، الكَرِش، العقرَب، العَقِب، العضُد، النَّعل، النار، الجَحيم، سَقَر، الإِصبَع، الباع، الدَّبُور، الجامُ، الحَرُور، الدار، الرِّيح، الشِّمال، الضَّرَب (العَسَل)، العِشاء، الغَنَم، الغُول، النفس، عَروض الشِّعر، الثُّريا، الأرض ... وكلها كلمات مؤنَّثة[392]. ومن الكلمات التي لم يُشَر لجنسها

أيضًا ولا لعددها: الخُفّاش، الخُطّاف، الدّلَق (حيوان)، الذّرّاح (من الحَشرات)، البُطْم، الخُرشُوف، الخَرّوب، الجَوز، التين، التُّوت، التَّمر، البُنْدُق، الأُقحوان، الحِمَّص، الباذِنجان، والبَرقوق، الجاموس، الجُمَّيز، البَبْر (حيوان)، البَبَّغاء، الدَّردار، الإنسان. وكُلُّها مُذَكَّرة.

وتُضاف إلى التذكير والتأنيث، مسألة التَّثنية. وهي، وإن كانت لا تطرح مشاكل كثيرة بالنسبة للقواميس اللغوية، إلا أننا نرى من الضروري النَّصّ على بعض الحالات التي قد تثير إشكالًا لدى القارىء العادي أو تُشوِّش على معلوماته، كما في تثنية المَنَا والقَنَا والقَفا والسَّنا والعَصا والوَغَى والوَنَى والقِرى والنَّجْوى ونحوها. فمن مهامّ القاموس الضرورية تذليل الصِّعاب وتقريب الشُّقّة وتيسير المعلومة الصحيحة بأقل جهد وأسرع وقت. وقد رأينا أن قواميسنا العربية نادرًا ما تلتفت إلى هذه الناحية، وتُحيل القارئ دائمًا إلى كتب النحو والصرف المعقَّدة والمرتَبكة التبويب والتقسيم. ومن الطريف أن نجد لكلمة «مُسطَرين» في الطبعات الثلاث الأولى الصادرة **للوسيط**، صورتين توضيحيتين اثنتين لهذه الآلة اليدوية الصغيرة التي يُسَوَّى بها المِلاط عند البنّائين، مما يُوهِم بأنها تتكوّن من آلتين أو جزءين، وبطبيعة الحال لم يرد في تعريفها ما يفيد جنسَها ولا عددَها، وهي آلةٌ مكوَّنة من قطعة واحدة. ثم صُحِّح هذا في الطبعة الرابعة بالإبقاء على رسم واحد وحذف الثاني.

أما عن المعلومات النحوية والصرفية، فمن المفروض في القواميس الحديثة أن تُدرَج ضمن تعريفاتها المعلوماتُ الخاصة عن المقولة الأساسية أو الفرعية التي ينتمي إليها هذا المدخل أو ذاك، من فعل واسم ومصدر وصفة وحرف وأداة وأسماء الفاعلين والمفعولين والآلة والزمان والمكان... وأخرى عن صيغته الصرفية والتحوّلات التي تدخل عليه عند التصغير والنسبة ونحوهما. مع استعمال علامات اختصارية (ف= فعل – فا= فاعل – مف= مفعول – س= اسم – مص= مصدر – ظ= ظرف – أ= أداة – ح= حرف – ص= صفة ...الخ)[393]. على نحو ما هو معمول به في القواميس الأجنبية. ولكن قواميسنا العربية لم تتعوَّد على ذلك بعدُ، وقد تعتبر هذا من قبيل الإطالة والحشو. والحقيقة أنه أصبح ضروريًا، ولا سيما بالنسبة لقواميس الطلاب ومتوسِّطي الثقافة ومتعلِّمي العربية غير الناطقين بها. فعند ذكرِ مدخل «حبَق» على سبيل المثال لا بد من إفادة القارئ العادي وتذكير الغافِل والناسي، بمعلومة ضرورية وهي أنه اسم جنس واحدُه حَبَقَة. وعند ذكر كلمة مثل «قَوم» يُضاف إليه أنه اسم جمع لا واحد له من لفظه. وعند «أكبر» يُضاف أنه اسم تفضيل مؤنثه كُبرى. وعند «مُعجَم» أنه مصدر ميمي أو اسم مفعول، وعند «ظنَّ» أنه من الأفعال المتعدِّية لمفعولين. وعند «حَولَ» أنه ظرف مكان، وهلمَّ جرّا.

وأغلب قواميسنا الحديثة تُهمِل ذكر النسبة إلى الكلمة التي جُعِلت مدخلاً وكذلك تصغيرها. وأخصُّ بالقول الحالات التي تبدو صعبة ومُستعصِية على القارئ المُستَعجِل وغير المُلِمّ إلمامًا كبيرًا بقواعد النسبة والتصغير. من ذلك مثلًا النسبة إلى: الوعي، والسَّعي، والرّعي، والرَّحَى، والرِّضا، والعَمَى، والهُدى، والدُّجَى، والتَّسوية، والتوعية، والتّعمية، والترقية، والتَّحلية، والتورية،

والمَرأة، والصِّفة، والأعمى، والأشقى، والأرقى، والأروَى، والرَّضوَى، والكَرَى، والقَذَى، ونحوها من الكلمات التي يلمس صانِع القاموس أن فئةً من قرائه تنتظر منه جوابًا شافيًا وسريعًا عنها. ومثل ذلك يُقال عن تصغير كلماتٍ تكون مَظِنَّةً لوقوع الخطإ فيها عند فئة من القراء، نحو: الفِدْية، والفِرْية، والدُّنيا، والذريعة، والدَّرّاجة، والكُلاّب، وسَفَرجَل[394]، والسَّنة[395] ...الخ. إذ من النادر أن تجد قارئًا من غير المتعمّق في أمور الصرف، عارفًا بكيفية تصغيرها. ومن أهم وظائف القاموس اللغوي والقاموس المدرسي والتعليمي على الخصوص أن يُوفِّر المشقة على مُستخدِميه من كل الفئات، وأن لا يدَّخر جهدًا في تقديم كل ما يساعد على نشر اللغة العربية وتيسير سبُل استخدامها وتعليمها.

وختام القول في هذه النقطة، أن وظيفة التعريف في القواميس القديمة، كانت منحصِرة في شرح معنى الكلمة، لا تتجاوزه لغيره إلا لِمامًا. ولكن التعريف في القواميس العصرية أصبح له مفهوم آخر لا يقف عند ذلك الحَدّ. لأن شرح المعنى المعجمي للمدخل ليس إلا عُنصُرًا واحدًا من العناصِر المُكوِّنة للتعريف. وعناصِره الباقية هي المعلومات الأخرى التي ذكرناها من ضبط الكلمة والتأريخ لها وتأثيلها وذكر جنسها وعددها وما يتعلق بها من معلومات نحوية وصرفية. ودون هذه العناصر كلها يظل التعريف ناقِصًا ومَعيبًا وغيرَ مُوفٍ بالغرَض.

وبعد أن تتضمن التعريفات القاموسية كل هذه الأنواع من المعلومات الأساس، نخلص إلى النقطة المُوالية في هذه المسألة، وهي ضرورة صياغة كل تعريف صياغة مُحكَمة، بلغة واضحة مفهومة، خالية من اللَّبس والغموض، وبشروح مركَّزة، لكن مُستوفِية لكل دلالات اللفظ واستعمالاته وسياقاته. ورغم معرفتنا بعدم وجود شيء اسمهُ تعريفٌ قاموسيٌّ مثاليٌّ أو نمُوذَجي جامِعٌ مانِع، فإن ما نطلبُه هو التعريف الواضحُ، غيرُ المُخِل بالمعنى، وغير المُستوفي للمعلومات الضرورية حسب الهَدَف الذي توخّاه مؤلفُ الكتاب، أو المتَضِّمن لمعلومات خاطئة أو ألفاظ مجهولة أو تحتاج إلى مجهود كبير لشرحها وفهمها[396].

ونحن لو أردنا أن نقوم بدراسة نقدية لطريقة التعريفات التي استعملتها القواميس العربية الحديثة وما شابَها من عيوب ونقائص، لاحتاج الأمر منا إلى تسويد صفحات طويلة. ولذلك سوف نقتصر على أمثلة قليلة نضربها، ليتبيَّن أن هذه القواميس ما زالت بعيدة في كثير من الحالات عن الوصول إلى مرحلة صياغة نماذج ناضِجة من التعريفات السليمة المقبولة.

فمن أنواع التعريفات المَعيبة التي نجدها في **الوسيط**:

– تعريفات مُبهَمة وغامضة، كقوله في «مُجَسَّد»: «صوتٌ مُجَسَّد: مَرقومٌ على نَغَمات وألحان». ولا سيما أن فعل «رَقَمَ» ليس من معانيه ما يتلاءم مع الأصوات والألحان. وإنما ورد بمعنى: نَقَشَ، وخَطَّ، وخَطَّطَ، ورَسَم، ووشَّى، وطَرَزَ ونحوها. والسبب في ورود هذا التعريف على هذا النحو

هو أنه منقول حرفيًا عن **القاموس المحيط**. فهو من التعريفات المتجاوَزة التي لا تتلاءم مع لغة العصر. يضاف إلى هذا أنه أهمل في مدخل «المُجَسَّد» معنى آخر واردًا في كثير من النصوص الأدبية العربية، وهو: مُجَسَّد بمعنى مصبوغ. يقال: ثوبٌ مُجَسَّد: أي مصبوغ بالزَّعفران كما في **القاموس**. ومن هذا الضرب أيضًا تعريفه للتِّلِغراف بأنه: البَرْق. فهل يعني بَرْقَ الشتاء والمَطَر؟ ومنها تعريف الجِصّ بأنه «من مواد البِناء». فلم نعرف هل هذه المادة من نوع الحَجَر أم الطُّوب أم الحديد أم الرَّمل أم غيرها من مواد البناء؟ وقد عرَّفها **المعجم العربي الأساسي** بشكل أوضح فقال: «مادة كِلْسِيّة بيضاء تُطلَى بها البيوتُ، وتُتخَذ من حجر الجِير بعد حَرقه».

– تعريفات غير دقيقة ولا مُحكَمة، كتعريفه للأِصبع بقوله: «أحدُ أطراف الكَفِّ أو القَدَم». وتعريفه «جَذَبَ» بقوله: «جَذَبَ الشيءَ: مَدَّه وحوَّله عن مَوضِعه». ولو قال: جَرَّه إليه، لكان أدقَّ وأوضح. وقوله في «المُجَسَّم»: «ما له طولٌ وعَرضٌ وسُمْك». ومنها تعريفه الجُثمان بقوله: «الجُثمان: الجِسمُ أو الشخص». وإنما يُخصَّص الجُثمانُ في الغالب لجُثَّة الشخص الميِّت. هذا مع إهماله النَّصّ على جمعه وهو من أهم ما يُطلَب. ومنه قوله في البَيعة: «البَيعةُ: التَّولية وعَقدُها». والبيعة ليست أيَّ تَوليةٍ في أيِّ منصِب، وإنما توليةُ أميرٍ أو خليفة أو من يستحق أن يُبايَع شرعاً بشروط معروفة في كتب الفقه الإسلامي، فليست توليةُ عاملٍ أو والٍ أو وزير ونحوهم بيعةً.

– تعريفات ناقصة. ومثالها اقتصارُه في تعريف الناقوس على القول: «مِضرابُ النَّصارَى الذي يَضربونه إيذانًا بحلول وقت الصلاة». فهل معنى الناقوس مقصورٌ على هذا الذي يستعمله النصارى في المُناسبة التي ذكرها ؟. ومنها: اكتفاؤه في تعريف الحيوان بكلمة واحدة وهي قوله: «الحَيَوان: الحياة»، وترك: الحَيَوان بمعنى اسم لكل ما هو حيّ ومفرد حَيوانات، وهو الأشهر.

ومثاله أيضًا ما ورد في مدخل «ذَكَّرَ»، إذ أهمل من دلالاته معنىً يُحتاج إليه اليوم في مجال الفلاحة، وهو: ذَكَّرَ الغَرْسَ: لَقَّح أُنثاهُ بالذَّكَر لكي يلد. وفي «كَبَّسَ» أيضًا أغفل من أهم معانيه التَّكبيس المُستعمل في المجال الفلاحي[397]. ومن تعاريفه الناقصة، أنه اقتصر في مدخل «جُحود» على القول: «لامُ الجُحود في اصطلاح النحويّين هي الداخلة على المُضارع المنصوب ...الخ». وكان المفروض البدءُ بذكر المعنى قبل الاصطلاحي وهو أن الجُحودُ مصدرُ جَحَدَ بمعنى: أنكَر الشيءَ ونَفاهُ وكَفَرَ وتنكَّرَ له. وكرّر مثلَ هذا في مدخل «الجزم»، فذكر معناه الاصطلاحي ولم يُشر قبل ذلك إلى معناه العامّ وكونه مصدرًا لفعل جَزَمَ. ونحو هذا كثير.

ومن قبيل التعريفات الناقصة إغفالُ عدد من مشتقات المدخل الضرورية، أو بعضٍ من صِيَغها. ففي «بالَى» ورد هذا الفعلُ الماضي عاريًا من مشتقاته، فلم يُذكر مضارعُه «يُبالي» ولا مصدره «مُبالاة» ولا ما اشتُقَّ بالتركيب من هذا المصدر وهو «لا مُبالاةُ». وفي «ثَخُنَ» لم يرد من مصادره: ثِخَن على وزن عِنَب، كما في **القاموس**. وفي مادة «جرى» ذكر الجَرَاء بفتح الجيم وتخفيف الراء وقال: «يقال: فعلتُ ذلك من جَرَائكَ وجَراكَ: من أجلك». وأغفل صيغة أخرى للكلمة

أشهر وأكثر استعمالًا وهي «جَرَّاء» بتشديد الراء الواردة في **القاموس**. وفي مادة «خ ص ب» ذكر «المُخَصِّب» ولم يذكر فعلَه «خَصَّبَ» ومصدرَه «التخصيب»، ثم اقتصر على معنى واحد للمُخَصِّب وهو المادة الطبيعية التي تُضافُ إلى التربة لتزيد غَلتها ... وكان المفروض قبل هذا أن يذكر المعنى العام لمادة «المُخَصِّب».

ومن تعريفاته التي تحتاج إلى مراجعة لنقصان ما فيها من معلومات، إهمالُ عدد من الدلالات الحديثة أو المشهورة أو المجازية للفظ، والاقتصار على القديم منها أو بعضه. وقد سبقت أمثلة من هذا الضرب، ونضيف إليها أمثلة أخرى، كقوله في «حَيَّنَ»: «حَيَّنَه: جعلَ له حِينًا، وحيَّن اللهُ فُلانًا: لم يُوفِّقه للرَّشاد». وكان الأولى أن يضيف المعنى الحديث لهذا الفعل وهو: حَيَّنَ الشيءَ: راجَعه وجدَّده وجعله كأنه وُضِع في الحِين. ومثاله أيضًا: إهمالُه في «أَجهَضَ» المعنى الحديث الوارد في قولهم: أجهَضَ المشروعَ ونحوَه. وفي «الحُرقة» أهمل: حُرقةَ المَعِدة. وفي «تحفَّظَ» أهمل المعنى المُستفاد من قولهم: تحفَّظَ عليه، أي: لم يوافق عليه. وفي «حَقَّقَ» أهمل: حقَّقَ النصوص: إذا وثَّقها وأخرجها إخراجًا علميًا وفقَ أصول وقواعد معروفة. وفي «قَلَّمَ» أهمل: قلَّمَ أظافِرَه بمعنى: حدَّ من قوته أو فَعاليته. وفي «درْع» أهمل من معانيها الحديثة: الوِسام أو المِيدالية (دِرعُ الجامعة). وفي «وَسَّمَ» أهمل المعنى الجديد وهو مَنَحَه الوِسامَ أو وَشَّحه به. وفي «جَرَّمَ» اكتفى بإيراد المعنى العتيق للكلمة، وهو: «جَرَّمَ السَّنَةَ: أَتمَّها»، وهو معنى مهمَلٌ في العربية الحديثة وتركَ المعنى الجاري على ألسنة المعاصرين وأقلامهم، وهو جَرَّمه: جعله مُجرِمًا. وفي «زَجَّجَ» اقتصر على المعنى القديم، وهو: زَجَّجَ الرُّمحَ: جعل له زُجًّا أي: حَديدةً أسفله، وزَجَّجَت المرأةُ حاجِبَيها: دقَّقَتهما وطوَّلتهما. وأهمل من معانيها: زَجَّجَ النافذةَ ونحوَها: جعل لها زُجاجًا. وفي «المَخبَر» اقتصر على أنه خِلاف المَنظر، وأهمل المعنى الحديث للكلمة، وهو مكان الخِبرة وإجراء الاختبارات. ومن إهماله لبعض المعاني الحديثة الشائعة واقتصاره على الدلالات القديمة، أنه ذكر في مادة «نزع» مدخل: «نَزَعة» بفتح النون والزاي وقال فيه: «النَّزَعَةُ: موضع انحسار الشّعر من جانِبَي الجبهة. وهما نَزَعَتان. والنَّزَعَة: الطريق في الجبل»، ولكنه أغفل «نَزْعَة» بسكون الزاي بمعنى: الميل نحو مذهب أو فكر أو رأي، والمذهب والتوجُّه، وهي أكثر استعمالًا وانتشارًا في العصر الحديث من النَّزَعَة التي ذكَرها. ثم عرَّف فعل «نزَعَ» وأتى بمختلف معانيه، لكنه لم يذكر من هذه المعاني: نزَعَ بمعنى: اتَّجَه اتِّجاها فكريًا أو عقليًا نحو جهة أو طريق معيَنَين، والأمثلة كثيرة.

– تعريفات تُنقَل نقلًا حرفيًا عن قواميس قديمة بصيغتها وألفاظها العتيقة، دون مراجعة أو تحديث، مما يجعل كثيرًا منها يبدو غامضًا أو مُستعصِيًا على فهم القارئ المعاصر. ومثاله ما جاء في تعريف «الأَكْوَمان» إذ قال: «الأكوَمان: ما تحتَ الثُّندُوَتَين»[398]. وهو تعريف منقول حرفيًا من **القاموس المحيط**. هذا زيادةً على كون لفظ «الأكْوَمان» ذاته لم يعد مستعملًا في العصر الحديث، وكذلك لفظ (الثُّندُوَة أو الثَّنْدُوة)، فحذفُهما كان أولى.

ومن هذا النحو من التعريفات المنقولة من القواميس القديمة، وإيرادها بصيغتها وألفاظها وبما هي عليه من الغُموض، قوله في تعريف المِجْدَح: «خَشَبَةٌ في رأسها خَشَبتانِ مُعتَرِضتان يُساطُ بها الشَّرابُ». وما الذي يُلجئه إلى استعمال هذه الكلمة المُهمَلة اليوم وهي «ساطَ» بمعنى خَلَطَ؟ وقد كان بإمكانه أن يقول: «يُخلَطُ بها الشرابُ» فيَكفي المؤمنين شَرَّ القتال.

– تعريفات يُحال في شرحها على غير ذي مَحَلٍّ، وهو أن يشرح لفظًا بآخرَ غيرِ واردٍ ضمن قائمة مداخله. كتعريفه الجَشيشة بأنها: «الجَشيشُ يُلقَى عليه لحمٌ أو تَمرٌ فيُطبَخ». ولكن الجَشيش الذي شرح به الجَشيشة لم يَرِد ضمن مداخله. وإنما ورد عَرَضًا ضمن مدخل الفعل «جَشّ» باعتباره مصدرًا له. وكان المفروض أن يُخصِّص له مدخل مستقل يُشرَح فيه معناه الاسمي لا المصدري فقط. وفي تعريفه للكَبّاحة قال: «آلةٌ تَقِفُ السَّيّارةَ أو القاطِرةَ ونحوها، وهي الفَرمَلة». ولكن كلمة «فَرملة» لم ترد ضمن مداخله. وعرَّف «لسان العُصفور» بأنه: ضرب من المَكَرُونة. ولم يرد لفظ المَكَرونَة ضمن مداخله. وعرَّف الجُرَّة بضم الجيم فقال: «خُشَيبَةٌ في رأسها كِفَّةٌ تُصادُ بها الظِّباءُ، وقَعبَةٌ من حديد مثقوبة الأسفل يُجعَل فيها بَذْرُ الحِنطة ليتساقطَ منها وراءَ الحَرّاث». وفي هذا التعريف ثلاثة أمور: أولها أنه شرحَ الجُرَّة بالقَعْبة[399] – بفتح القاف – مع أن هذه الكلمة المشروح بها غير واردة ضمن مداخله. فهذا من باب تعريف لفظ موجود بلفظ مفقود. وهو من التعريفات الممنوعة. وثانيها: أن المستفاد من تعريفه أن الجُرَّة لا يُوضَع فيها إلا الحِنْطة دون سائر البُذور، وهذا غير سليم. والثالث: أن هذا التعريف بنصه وحروفه منقول نقلًا دون رَوِيَّة من **القاموس المحيط**. فهو من التعريفات القديمة التي شابَها كثير من العيوب.

ولم يسلَم **المعجم الأساسي** بدوره من هذا النوع من التعريفات التي يُحال فيها على غير ذي مَحَلٍ وذِكر. فتجده في مادة «ح و ي» يذكر مدخل «حيثما» ويقول: انظر: حيثُ. بينما كلمة «حيث» نفسُها لم ترد ضمن مداخله. وفي (أخ ذ) يذكر «مؤاخذة» ويعرِّفها بأنها مصدر آخَذَ الذي لم يرد قطُّ ضمن مداخله. وفي «دوى» يشرح الفعل «داوَى» الطبيبُ المريضَ بقوله: عالجَه ووصفَ له الدواءَ. فترد كلمة «دواء» هكذا عَرَضاً ولم يخصَّص لها مدخل نجدها فيه.

ومن تعريفاته الفاسدة ما دار في حلقة مفرَغة لا مخرَج منها. كتعريفه المِبضَع بالمِشرَط، وتعريفه المِشرَطَ بالمِبضَع. فظل المعنى بينهما حَيرانَ تائهًا لم يجد مكانًا يقع فيه. وكذلك تعَريف الزِّبْل بالسِّرْجِين، والسِّرْجينَ بالزِّبل. هذا فضلًا عن لُجوئه في هذا التعريف إلى كلمة سِرْجين، وهي كلمة فارسية قديمة، لا حاجة إليها اليوم، سوى أن القواميس القديمة استعملتها في تعريف الزِّبل. فقد كان يكفيه أن يُعرِّف الزِّبل بالقُمامة التي يُستعمل بعضُها في تسميد الأرض. ثم إن السِّرْجين (أو السِّرقين) لا يشمل كل ما يدل عليه الزِّبل، وإنما يدل فقط على النَّوع الذي يُستخدَم منه في تسميد التربة وما تطرحه الطيورُ والحيوانات على الأخصّ. قال في **تاج العَروس**:
«السِّرْجينُ والسِّرْقين – بكسرهما – الزِّبلُ تُدمَلُ به الأرضُ ... وسَرْجَنَ الأرضَ وسَرْقَنَها: إذا دَمَلَها بالزِّبل».

ومن تعريفاته المَعيبة أيضا، ما يمكن تسميته بتعريف المَجهول بالمَجهول أو بما هو أجهل، وتعريف اللفظ العربي بلفظ أعجمي، كتعريفه المِجهَر بالميكروسكُوب. ويا ليتَ الميكروسكوب كان واردا ضمن مداخله حتى نرجع إليه لفهم الكلمة. فقد بحثنا عنه في «ميك» وفي «مكر»، فلم نجد له أثرًا. ومثله تعريف «الكَحلاء» بأنها نوع من البُوغلص. ويا ليت هذا البُوغلص كان موجودًا[400]. ويا ليتنا كنا نعرف كيف يُنطق. فقد جاء عاريًا كما ترى عن أي ضبط أو علامة من علامات الشَّكل باستثناء حرف الباء.

– تعريفات متضَمِّنة لألفاظ غير مضبوطة بالشكل الذي يُزيل عنها الإبهامَ والالتباس. وأمثلتهُ كثيرة نكتفي منها بالقليل. فقد ورد في تعريف «الكَحلاء» قولُه: «عُشبٌ مُعَمّر مفترش»، بإهمال ضبط الكلمة الأخيرة، وخاصة حرف الراء منها الذي يحتمل وجهين في القراءة (الفتح والكسر)، ووجهين في المعنى كذلك. وجاء في تعريف هذا المدخل أيضاً لفظ «البندقة» خاليًا من أي شكل، فضلاً عن لفظ «البوغلص» المذكور أنفًا. وفي مدخل «التِّبغين» وردت أيضًا كلمة «قلواني» عارية من الشكل تَمامًا.

أما تعريفاته للمصطلحات العلمية، فقد أخذت من أنواع التعريفات التي ذكرنا، طَرَفًا من كل ما هو غامض أو ناقص أو فاسِد لعِلل شتَّى.

2– تقنية الترتيب

والأمر الثاني المتعلق بالناحية التقنية في الصناعة القاموسية، هو أمر ترتيب المداخل والمعلومات المتَضَمَّنة في كل واحد منها. والحقيقة أنه بعد التجارب الطويلة التي عرفتها القواميس القديمة، والتجاذُب بين مدارسها المتعددة، والانتقادات الكثيرة التي كانت تُوجَّه إليها، استطاعت قواميسُنا الحديثة أن تقطع أشواطًا متقدِّمة في هذه الناحية. فاستقرَّت على تبنِّي الترتيب الألفبائي العادي، ووضعت ضوابط جيّدة لترتيب فروع المادة الاشتقاقية من أفعال وأسماء فيما بينها، وبذلت جهدا لا بأس به في ترتيب المعلومات في تعريف كل مدخل[401]. ومع كل هذا، لم يكن الأمر ليخلو من بعض الشوائب التي نتمنى أن تتداركَها القواميسُ الجديدة.

فمن هذه الشوائب التي لاحظناها:

– عدم تقيّد **الوسيط** مثلًا، بترتيب دلالات المداخل فيما بينها ترتيبا منطقيا مقبولًا، كأن تُقدَّم المعاني الأصلية على المعاني المجازية والفرعية متى تبيَّن ذلك. فإذا فتحنا الكتاب صُدفةً على مادة «جَدُرَ» وجدناه يورد معانيها على الترتيب الآتي:

• جَدُرَ بكذا، وجَدُر له جَدارةً: صار خليقًا به.

• جَدُرَ النَّبتُ: جَدَرَ (أي بَرَز).

وهناك أمثلة كثيرة من هذا الضرب[402]. والمفروض في مثل هذه الحالة أن يُقدَّم المعنى الثاني على الأول، فهو مَظِنَّة أن يكون الأسبقَ والأقدمَ ظهورًا، وليس العكس. وإن كان بعضُهم يُجادِل في هذا الأمر ولا يراهُ ضروريًا، وبعضُهم الآخر يفضِّل البدءَ بالمعنى الأحدث قبل الأقدم، أو بالأكثر شيوعًا وانتشارًا بغض النظر عن الأسبقية في الظهور أو الوجود. والمهم في نظري أن توحَّد طريقةُ ترتيب المعلومات والدلالات بشكل منطقي معيَّن يمكن الإعلانُ عنه وإدراجه ضمن خطة التأليف ومنهجه العام.

– عدم التخلُّص من المشاكل التي يضعها المنهج الاشتقاقي في ترتيب المداخل. وهو المنهج الذي تقيَّدت به جميعُ القواميس العربية القديمة والحديثة، ما عدا بعض الاستثناءات القليلة. ونحن لا ندعو إلى التخلِّي عن المنهج الاشتقاقي لما له من محاسن كثيرة، ولكن إلى الحدِّ من جوانبه السَّلبية وإزالةِ كلّ العراقيل التي تحول دون الوصول إلى المدخل المُراد والمعلومة المُبتَغاة في أسرع وقت وبأقلّ جهد. فليس من السهل على القارئ غير المتعوّد على استعمال القواميس الاشتقاقية وغير المتعمِّق في اللغة العربية، أن يصل سريعًا إلى المكان الذي توجد فيه كلماتٌ من نحو «ساعة» وهو لا يدري هل هي من «س وع» أم «س ي ع»؟ و«طاقة» هل هي من «ط ي ق»، أم «ط و ق»؟ و«آفة» هل هي من «أوف»، أم من «أي ف»، أم من غيرهما؟ و«سَعَة» هل هي من «س ي ع» أم «س وع» أم «وس ع»؟ و«مَأساة» هل هي من «مأس» أم «أس ي»؟ ونحوها: كُرة، وآلة، وجهة، وعِدةٌ، وإيغال، وإيصال، وسيادة، وقيادة، ودواء، وما شابه ذلك. ومن قبيل الألغاز أن تسأل أين يمكن العثورُ على لفظ «دِيَة»، هل في «د ي ت» أم في «أ د ي» أم في «ودي»[403]؟.

إن المفترَض في قارئ أيّ قاموس اشتقاقي أن يكون على معرفة قَبْلية تامة بالأصول الاشتقاقية لكل الكلمات التي تَعرِضُ له، لكن هذا الافتراض مثاليٌّ لا يتحقَّق إلا عند نسبة محدودة جدًا من القرّاء. ولذلك على صانِع القاموس أن لا يُعوِّل على هذا الافتراض، ويَستحضِر أمامه دائمًا كلَّ شكل من أشكال الصعوبات التي يمكن أن تُواجِه القارئ أو أيَّ تعثُّر يمكن أنْ يقع له، ويضع كل التوقُّعات لإسعافه ومَدِّه بالعَون ومساعدته على الوصول لبُغيته في أسرع وقت وبأدنى مشقة. ومن باب الأولَى والأَحرى أن يتعامل تعامُلًا خاصًّا مع هذا النوع من الكلمات التي ذكرناها، وكلِّ كلمة أخرى يمكن أن تكون محلَّ إشكالٍ عند قارِئه العادي، بأن تُرتَّب في البداية ترتيبًا اشتقاقيًا وتُوضَع في مكانها الأصلي حيثُ يجري تعريفُها، ثم يُعاد ترتيبُها ألفبائيا حسب طريقةِ كتابتها لإحالة القارئ العادي على مكان وجودها بالقاموس[404].

– معاملة كثير من الألفاظ الأعجمية معاملة الكلمات العربية الأصيلة. إذ رُتِّب العددُ الوافِر منها ترتيبا اشتقاقيّا. والمفروض أن تُرتَّب حسب حروفها حرفًا حرفًا. فكلمة «كامَخ» وردت في «ك م خ»، والمفروض أن تُرتّب في «ك ا م خ» أي مباشرة بعد مدخل «كاف». وكلمة «كاثُوليك» وردت

في «ك ث ل»، والمفروض أن ترد في الكاف والألف وما بعدها. ورُتِّبت كلمة «إبْريج» في «ب رج»، وحقُّها أن ترد في باب الهمزة. و«الجوُالِق» في «ج ل ق»، أي في باب الجيم واللام، والمفروض أن تكون في باب الجيم والواو. وكلمة «مَنجَنيق» في «ج ل ق» أيضًا، وحقُّها أن تكون في باب الميم. وكلمة «طَيلسان» في «ط ل س»، وحقها أن ترد في «ط ي ل»، وكلمة «فيلم» في «ف ل م»، والمفروض أن تكون في الفاء والياء، و«نِيكل» في «ن ك ل»، والمفروض أن تكون في النون والياء، وكلمة «مُسْطَرين أو مَسْطَرين» وهي «آلةُ البَنّاء يُسوّي بها الآجُرَّ ويضع بها المِلاطَ بين سُطوره»، وضعها **الوسيط** في مادة «س ط ر» مع الإشارة إلى أنها من الأعجمي الدخيل (إذ وضع أمامها رمز: «د» الدالّ على ذلك حسب اصطلاحه)، فإذا كانت أعجمية كما قال فحقُّها أن ترتَّب في «م س ط ر ي ن»[405]، والأمثلة كثيرة.

وقد بدا **المعجم العربي الأساسي** أحسنَ ترتيبًا وأكثرَ استفادة من الأخطاء السابقة، وحاولَ الجَمع بين حسنَتَي الترتيب الألفبائي البسيط والترتيب الألفبائي الاشتقاقي. فالكلماتُ ذات الأصل العربي رُتِّبت اشتقاقيّا، باستثناء أسماء الأعلام البشرية والجغرافية وأسماء المذاهب والكُتب التي رُتِّبت ألفبائيّا بحسب حروفها المتركِّبة منها، شأنُها في ذلك شأن الألفاظ الأعجمية والدخيلة. أما الكلمات التي قد تطرح استشكالًا من نحو: آفة، وآلة، وآب، وآثار، ونحوها، فقد استُخدِم في شأنها نظامُ الإحالة، بأن يَرِد لفظُها بدايةً مرتَّبا ألفبائيّا عاديًا، ثم يُحال على مكانها من الترتيب الاشتقاقي. فكلمة «آفَة» تُذكَر في «أ ا ف ة»، وهناك يُحالُ على مكان تعريفها في «أ و ف». ومَيَّز في ترتيبه الأفعالَ عن الأسماء. فالأولى يتم البدءُ بها، وتُرتَّب فيما بينها على طريقة **الوسيط**. أي بتقديم الثلاثي المجرّد على المزيد، والمزيد بحرف على غيره. وهلمَّ جرا. والثانية تأتي بعد الأفعال. لكن تخضع لنوع آخر من الترتيب، بأن تُورَد حسب حروفها الهجائية بمراعاة الحرف الأول فالثاني فما بعده. ففي مادة «خ ب ر» مثلًا، توردُ الأسماءُ على الترتيب الآتي: أخبار إخبار أخباري إخبارية اختبار استخبار تخابر تَخبير خابور خَبَرٌ خِبرة خَبَري خَبير مُخابرة مِخبار مَخبَر مُخبِر مِخبَرة مُختَبَر مُختَبَري.

والحقيقة أن هذه الطريقة التي اتَّبَعها **الأساسي**، رغم أنها حَلَّت كثيرا من المشاكل العويصة التي كانت تشكو منها القواميس العربية السابقة، فإن ما يَشوبُها هو ما فيها من تعقيد يحتاج إلى وقت للتدرُّب عليه والاستِئناس به. ومع ذلك لم يسلم هذا القاموس بدوره من الشّوائب والأخطاء الترتيبية، ولم يَلتزم التزاما صارما بالمنهج الذي سَنَّه لنفسه. ففي «ش ر س» تأتي الأسماءُ مرتَّبة على النحو الآتي: تَشارُس أَشرَس تشارُس (مرة ثانية بالمعنى نفسه، وهو من أخطاء التكرار) شَراسة شَرِس إشراس. فلم تُرتَّب الألفاظ ترتيبًا ألفبائيا حسب ما تبدأ به كما هو شَرطُه. وفي «أ خ ر» ترد كلمةُ «أخروي» قبل «أخرى» خلافًا لشرطه. وفي «ش ر ي» يأتي مدخل «استشراء» قبل «اشتراء»، و«شَروَى» قبل «شَرَى».

وخلاصة القول في هذه النقطة، أنه ليس هناك قاموس عربي واحد لم يَسلم نهائيّا من شوائب الترتيب،

كما لم يَسلم واحدٌ منها من مشاكلٍ في التعريف والمدوّنة وغيرها من الأمور التي ذكرناها في النقط السابقة، رغم كل الجهود التي بُذِلت صادقةً لتطوير تِقنيات هذه الصناعة وتجويدها.

خلاصة عامة

أما الخلاصة العامة من استعراضنا لمختلف المشاكل التي لاحظناها في القواميس العربية الحديثة التي اطَّلعنا عليها وشملتها دراستُنا، وفي **المعجم الوسيط** و**المعجم العربي الأساسي** خاصة، والأمثلة الكثيرة التي بيَّنت بجلاء نواحيَ القصور فيها، سواء من حيث مادتُها المعجمية والمعلومات المتعلقة بها، أم من حيث التقنيات المستخدمة في تقديم هذه المادة وترتيبها وتعريفها، هي أن هذه القواميس، قد أصبحت كما قلتُ في البداية مُتجاوَزة في محتواها ومضمونها ومنهجها وتِقنياتها. فهي من حيث المحتوى فقيرةٌ في مادتها اللغوية، وغيرُ مُسايِرة لروح العصر، ولا مُستوعِبة لكثير من الألفاظ والاستعمالات الحديثة، التي يُحتاجُ إليها للتعبير عن المُستَجَدّات في مختلف الحقول والميادين العلمية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والثقافية والسياسية والإعلامية والشؤون العامة، وعن مختلَف الآلات والأدوات والمَنتوجات والمصنوعات والمُكتَشَفات والأفكار والنظريات الحديثة. وهي من حيث تقنياتها غير متطوِّرة أيضا، وتحتاج إلى تحديث منهجها، وإعادة النظر في الأساليب المستعمَلة في جمع المادة اللغوية وترتيبها وتعريفها وإخراجها. نحن إذن في حاجة إلى قاموس عربي تنطبق عليه صفة **القاموس العربي الحديث المتجَدِّد**.

أما صفة الحداثة، فتعني من حيث المحتوى:

– الإلمام بمختلف الألفاظ والاستعمالات والتراكيب والدلالات الحديثة المُستعمَلَة في الميادين والحقول المختلفة التي أشَرنا إليها. مع عناية خاصة بما هو شائع في اللغة العامة من الألفاظ الحضارية وأسماء الآلات والأدوات والاصطلاحات التي يَحتاج كل متكلِّم بالعربية أو راغبٍ في تعلّمها واكتسابها، أن يُعبِّر عنها بهذه اللغة. فيَستغني بها عن استعمال ألفاظ أجنبية في دراسته وتعلّمه وشُغله ومَعمَله وورشَته وإدارته ومَسكنه وسيّارته ومطبخه وفُسحته وسَفَره ورياضته وأكله وشُربه ومَلبسه وفلاحته وتجارته، ومختلف معاملاته التجارية والاقتصادية والبَنكية وشؤونه العامة والخاصة، من غير توغُّل فيما هو تخصُّصيٌّ دقيق لا يستعمله إلا أهل المهنة والصناعة والحِرفة.

– تحديث المعلومات المقدَّمة عن المادة المعجمية المتوفِّرة، وتَحيِين ما هو قديم أو مُتجاوَز، كما وضَّحنا في الأمثلة السابقة.

وتعني من حيث التقنية المُستخدَمة في جمع المادة المعجمية المُحتاج إليها وترتيبها وتعريفها وتقديمها للقارئ:

– أخذَ كل الملاحظات التي قدّمناها آنفا في نقدنا للقواميس العربية الحديثة، بعين الاعتبار. فجَمع المادة يقتضي استعمالَ المنهجية الحديثة في الإحصاء المعجمي وصُنع المدوَّنات القاموسية، والاستعانة بالتكنولوجية المعاصرة، والأشخاص الأكفاء المُؤهَّلين. وعدم الاقتصار في استخراج هذه المادة على ما هو موجود بالقواميس المُتداوَلة، وتجاوزها إلى قواميس المصطلحات الفنية الموثوق بها، وقرارات المجامع اللغوية، ومؤلفات كبار الكُتّاب والأدباء والمؤلفين، ولغة الصحافة والإعلام. وترتيبُها وتعريفُها يقتضيان تَلافيَ كلّ الأخطاء في مُقارَبات القواميس السابقة،

والاستفادة من التقنيات المستخدَمة في القواميس الأوروبية الحديثة. نحن إذن، نريد قواميس مُحكَمة الترتيب (ترتيب المداخل وترتيب المعلومات والدّلالات)، بتعريفات مُستَوفِية للشروط الضرورية المطلوبة، ومُوفِية بالغَرَض حسبَ الهَدَف من كل قاموس، ومعلومات صحيحة، وصياغة جيِّدة وحديثة، خاليةٍ من القصور والغموض والإبهام، شاملةٍ لكل المعلومات الواجب توفُّرها حول كل مدخل، بما فيها المعلومات التاريخية والتأثيلية والنحوية والصرفية والصوتية، والدلالات الأصلية والمجازية، والمعلومات المُساعِدة على تركيب الألفاظ وكيفية استعمالها في مقاماتها وسياقاتها المختلفة.

– أن يُراعَى في صُنع هذه القواميس الهدفُ التعليمي والبيداغُوجي، بأن تكون أداةً ناجِعة ومُساعِدة في تلبية حاجات متعلِّم العربية الذي يرغب في تكوين رصيده المعجمي بأيسر الطرُق وأسرع الأوقات. ومُواكَبة حاجاته من الألفاظ والتعبيرات الحديثة والشائعة في كل الميادين ومجالات الحياة العملية، ولاسيما معجم الأدوات والآلات. ولا يكفي القاموس اللغوي العام أن يقدّم لقارئه لائحة الألفاظ ومعانيها، ولكن عليه أيضا أن يقدّم له طريقةَ استعمالها في تراكيب وجُمَل صحيحة. وقد أشرنا في بداية هذا الحديث إلى أهمية القواميس في نشر اللغة وتيسير استعمالها واكتسابها.

– أن يُسنَد أمرُ صناعة القواميس الحديثة وإنتاجها ومراجعتها إلى هيئة أو هيئات علمية مختصة ومستقلة إداريا وماليا، ومزوَّدة بكل الإمكانيات ووسائل العمل الضرورية، لننتهي من مرحلة الجهد الفردي الذي لم يعد يُعوَّل عليه كثيرًا في هذا الموضوع إلا في حالات خاصة. فليس تأليف قاموس للغة العربية كتأليف أيِّ كتاب، وإنما هو تأليفٌ يمرّ بمراحل عدة: أولها: وضع الخطة والنموذج والهدف المُتوخَّى مما يُراد وضعُه وتأليفُه. وثانيها: مَسحُ الكتب والقواميس والصحُف والمقالات والوثائق الضرورية وجَردُها بطريقة مُتقَنة فيها كثير من الدقة والحِيطة والحَذَر، وتفريغ ما فيها من المعلومات المطلوبة. وهذا وحده يقتضي فريقَ عمل مُنسجِم وكفاءات مختصة. وثالثها: تخزين المعلومات بالشكل المناسب واستحضارُها في الوقت المُناسب، بالاستعانة بالآلات الحاسوبية الحديثة والمتطوِّرة. ورابعها: قراءة هذه المواد والمعلومات المتَجمِّعة وفحصها والتأكد من صحتها وفصاحتها وسلامتها اللغوية ومدى صلاحيتها للقاموس المراد وضعُه. وخامسها: قياسُ نسبة تردُّد كل لفظ أو تركيب، ومعرفة كَمِّية استعماله ونوعية مُستعمِليه، للفصل بين ما هو شاذّ نادِر، وما هو شائع مُنتشِر، وبين ما هو فصيح وما هو عامّي، من الاستعمالات، وحصرِ القائمة التي سوف يشتمل عليها القاموس. وسادسها: الانتقال إلى مرحلة ترتيب المادة المتوفِّرة في شكل مداخل، وَفقَ منهج صارِم ودقيق. وسابعها: الوصول إلى مرحلة شرح المداخل وتعريفها وترتيب المعلومات والدلالات وما يتعلق بها. وثامنها: مراجعة المواد المُحرَّرة مراجعة علمية دقيقة، كلَّ مادة على حِدة، في مرحلة أولى، ثم مجموع المواد في مرحلة ثانية. وكلُّ هذه العمليات الطويلة والمعقَّدة والدقيقة، لا يمكن لشخص بمفرده أن يتولاها ويَخرج منها بسلام. وقد كانت

هناك محاولةَ جادة لوضع قاموس حديث بالمَواصَفات التي ذكرنا. بدأ العمل فيه نهايةَ الثمانينيات من القرن الماضي، بفريق علمي مكوَّن من نحو أربعين خبيرًا من أنحاء العالم العربي، كان المؤمَّل أن يُنجز عملًا رائدًا غيرَ مسبوق. ولكن أوراق هذا المشروع وما حُرِّر منه، كُتِب لها أن تُبَعثَر، فقد أتت عليها طواحينُ حرب الخليج الأولى، وتوقف كلُّ شيء[406].

أما صفة التجديد، فالمقصود بها متابعةُ القاموس بعد صدوره ونشره، بالتنقيح والزيادة والتحسين والتجويد وإصلاح الأخطاء، وتَحيين المعلومات القديمة، وإضافة الألفاظ والاستعمالات المُستجَدَّة، والتخلّص مما أصبح متجاوَزًا أو سقَطَ من الاستعمال. وإصدار الطبَعات تلوَ الطبَعات بين كل فترة وأخرى، لا يتجاوز الفاصلُ بينها خمسَ سنوات على أبعد تقدير، نظرا للسرعة الهائلة التي أصبحت تتحكَّم في تطور اللغات بعالَمنا المعاصر، وسرعةِ تدفّق المُستَجَدّات والمُكتَشَفات وتلاحقها، وتغيّر المعطيات والمعلومات. وهذا الأمر لا يصح إسنادُه لهيئة أخرى غير الهيئة التي أشرفَت على الإنجاز من بدايته إلى نهايته، مع إمكانية الاستِعانة بخبراء آخرين. وإنه لمن غير المقبول بتاتا، في عصر السرعة هذا، أن يستمر العمل في كل أنحاء العالم العربي الإسلامي، بقواميس مضى على صدورها عشراتُ السنين، ثم نقول: إن اللغة العربية عاجِزة عن مُسايَرة التطور ومُلاحَقة العصر، أو العربية مُفتقِرة إلى القواميس العصرية والألفاظ الاصطلاحية والحضارية.

ونحن في الحقيقة، لا نحتاج إلى قاموس عصري متجدّد واحد فقط، بل نحتاج إلى منظومة متكاملة من القواميس العربية العصرية المُتجدِّدة. فالحاجة ماسة إلى:

– قاموس عربي تاريخي تأثيلي، على غرار ما توفَّرَ لكثير من اللغات الحية الأخرى. يُعنَى بتتبّع الألفاظ ودلالاتها وسياقاتها في تطورها التاريخي والجغرافي معًا، ويدقّق في أصولها وفروعها وامتداداتها، ورحلتها وتنقّلاتها من لغة إلى لغة، ومن مجال إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى.

– قاموس حُقوليّ عصري متجدِّد. أي: قاموس مبوَّب حسب الحقول المعرفية المختلفة، على غرار **المخصَّص** لابن سِيدة، لكن بتقنية حديثة. وأهميةُ هذا النوع من القواميس في عصرنا هذا تتجلّى، على الخصوص، في كونها تُيسِّر الوصولَ السريع إلى الألفاظ والتراكيب المناسبة في الموضوع أو الحقل الذي ينشُده القارئ والكاتِبُ والمُنشِئُ والمُبدِع. وتكون له فائدةٌ عظمى في تعليم العربية ونشرها وتعميمها. فالشخص الذي يريد أن يُسمِّي الأشياءَ والأدوات التي يستخدمها في المنزل، بأسمائها العربية، سيكون من السهل عليه العثورُ عليها في باب البيت أو المنزل ومتعلِّقاته. والشخص الذي يريد أن يعرف أسماء أجزاء سيّارته، أو أدوات وَرْشته، سيجدها بسهولة في باب الشيء الذي يبحث عنه. وذلك عكسَ القواميس اللغوية الألفبائية، فإنه من الصعب البحث فيها عن الأسماء التي لم يَسمع بها أو يَقرأها من قبل. وقد انتَشرت في القديم، كتبٌ صغيرة مُيسَّرة لهذا النوع من القواميس الحَقلية، مثل كتاب **فقه اللغة** للثعالبي، و**كفاية المتحفِّظ** لابن الأجدابي

الطرابلسي. فكان الإقبال عليها شديدًا، واستعمالُها سهلًا، وكان لها دور ملموس في نشر اللغة وتعلُّمها.

– قواميس مدرسية، أولُها للصغار، وثانيها لمرحلة التعليم الأساسي والثانوي، وثالثُها لطلاب الجامعة ومَن في مستواهم من متوسِّطي الثقافة. ورغم وجود عدد من المحاولات في هذا الموضوع، فإن أحدًا منها لم يستطع فرضَ وجوده وانتشاره بالشكل المطلوب، فضلًا عن التجديد والتحديث المطلوبين.

– قاموس موجَّه بصفة خاصة لمُتعلِّمي العربية من غير الناطقين بها، يَستعين به المُعلِّم والمُتعلِّم على حدّ سواء.

– قاموس خاص بالألفاظ الوظيفية أو الأساسية في اللغة العربية، موجَّه لعموم المستفيدين والمستعمِلين.

– قاموس موسوعي عام، تكون مداخلُه مفاتيحَ للحضارة العربية الإسلامية وثقافتها في مختلف أطوارها، بعلومها وأدواتها وأشهر أعلامها وأهم مراكزها، وإنتاجها الفكري والثقافي والعُمراني والاجتماعي والإنساني.

– قواميس قِطاعية مُوحَّدة، كلٌّ منها يختص بالألفاظ والاصطلاحات الفنية المستَخدَمة في حقل من الحقول المعرفية المختلفة. وقد أصدر مكتب تنسيق التعريب التابع للجامعة العربية، سلسلةً من هذه القواميس، نرجو أن تُستكمَل حتى تشمل كل الميادين، وأن يتم إخضاعُها للمراجعة والتدقيق والتنقيح والتَّحيين بعد التجريب، بين وقت وآخر. ولكن هذه القواميس الثّنائية والثلاثية لا تصلح إلا في مجال الترجمة ومقابلة الألفاظ الأجنبية بالعربية. وما نريده هو قواميس قطاعية تخصّصية بتعريفات ومعلومات وافية يستفيد منها المتخصِّص وغيرُ المتخصِّص، فتوسِّع معارفه ومداركه في المجالات العلمية المختلفة، وتنمِّي اللغة وتطوِّر المعجم.

ولتعميم الفائدة من كلّ حلقات هذه المنظومة المتكاملة، وتنويع طُرق استعمالها ونشرها، لا ينبغي أن يتم الاقتصارُ في إخراجها على الطباعة الوَرَقية وحدها، بل من الضروري إخراجُها أيضًا على أقراصٍ مِغناطيسية ونشرها أوسع نطاق عبر الشبكة العنكبوتية، فيسهل حَملُها والانتقال بها وتخزينها، وقراءتُها وتَصفُّحُها على شاشات الحواسيب، واستحضار أي مادة منها في أي وقت وبأكبر سرعة. بل، لقد أصبح من المعمول به اليوم، إصدارُ قواميس مَرْئية ومسموعة ومنطوقة في آن واحد، وذلك بفضل التطور التكنولوجي الذي نعيشُه.

(303) ظهرت الطبعة الأولى من هذا القاموس سنة 2000، ولكننا آثرنا أن نترك الحديثَ عنه إلى الفصل القادم، مع: **معجم اللغة العربية المعاصرة** للمرحوم أحمد مختار عمر (2008).

(304) هناك قواميس كثيرة صدرت خلال القرن العشرين، لم يكن بالإمكان التطرُّق إليها جميعها، لأن المقام هنا ليس مقام استعراض كل ما أُنتِج ونُشِر خلال هذه المرحلة، كما قلت، وإنما ركَّزنا على نماذج محدّدة منها. على أن إشارات وإحالات على غيرها من الكتب سترد بين الحين والآخر في نقط وقضايا محددة.

(305) أول من علمناه استخدمَ الرسوم التوضيحية في قاموس اللغة هو نشوان بن سعيد الحميري (ت 573هـ) في كتابه: **شمس العلوم** عند شرحه مدخل «مُسنَد» فأتى برسوم لخط المُسند الحميري. ثم استعملها بعده الفيروزآبادي (ت 817هـ) في **القاموس المحيط** خلال تعريفه لفظي «قرق»، وهو لعبة، و«عقلة» في اصطلاح حساب الرمل. ولكن هاتين المحاولتين ظلتا مغمورتين زمنًا طويلًا، إلى أن تمَّ الاقتناع في العصر الحاضر بأهمية التركيز على الصور والرسوم باعتبارها طريقة من الطرق الفعالة في التعريف القاموسي.

(306) بينما بلغت مدونة أصغر قاموس في اللغة الفرنسية (*Petit Robert*)، طبعة 1973، خمسين ألف كلمة، ومدونة قاموس (*Petit Larousse*)، طبعة 1995، بلغت 84500 مدخلٍ.

(307) من المستدركات الأخيرة التي ظهرت حول **المعجم الوسيط**، كتاب: محمد محمد داود، **استدراك ما فات على المعجم الوسيط** (القاهرة: دار غريب، 2005). وقد استدرك فيه على هذا القاموس: 1091 جذر معجمي، و2675 مدخلٍ، من بينها 553 مصطلحٍ و1009 تعبيرٍ سياقي. وقد أضفنا نحن عددًا آخر من المستدركات سيأتي ذكر أمثلة منها لاحقًا.

(308) طبع كتاب **المنجد في اللغة** طبعات كثيرة بلغت إلى غاية سنة 1987 تسعًا وعشرين طبعة. ولكن الاختلاف بينها لم يكن كبيرًا رغم التفاوت الزمني الكبير. وقد أجرى الدكتور إبراهيم بن مراد في مقالة له صدرت في: **مجلة المعجمية العربية**، العدد 27 (2011)، مقارنةً بين طبعتي 1960 و1987 من هذا القاموس، وانتهى إلى خلاصة مفادها أن ليس هناك أي تطور ملموس بين الطبعتين سواء من حيث المداخل أم ترتيب المادة المعجمية وتعريفها.

(309) تُعتبر الآلة الكاتبة من اختراعات القرن التاسع عشر الميلادي.

(310) من الألفاظ المتعلقة بالآلة الكاتبة في اللغة الفرنسية: dactylographie, dactylographe, machine à écrire, ruban, chariot, clavier, rouleau, papier carbone, taper ,frapper, touches , tabulateur…

(311) اعتمدنا في ملاحظاتنا ومُستدرَكاتنا هذه على الطبعة الثانية من **المعجم الوسيط**، الصادرة سنة 1972.

(312) أورد «التلفزيون» ولم يورد «التلفزة» ومشتقاتها. مع أن هذه الأخيرة أسهل في الاشتقاق منها، وأقرب إلى الصيغ العربية.

(313) تكتَب هذه الكلمة فيما هو شائع من الاستعمال بالواو: بورصة، وهو خطأ إملائي يناقض قاعدة عدم التقاء الساكنين في العربية إلا في حالات محصورة ومعروفة.

(314) فعل «خَصَّب» نفسه لم يرد في **الوسيط**.

(315) بلغ عدد المصطلحات الاقتصادية في **معجم الاقتصاد** الذي وضعه ممدوح حقي وخالد عيد سنة 1974 ما مجموعه 3116 مصطلحًا.

(316) ورد فعل تَرشَّح لكن بمعناه العام القديم وهو: تأهَّل وتهَيَّأَ وتقَوَّى. وفعل «رَشَّحَ» جاء أيضًا بمعنى: أَهَّلَ وهَيَّأَ.

(317) ما ذكره هو السَّقَم بفتح السين والقاف باعتباره مصدرًا، وأما السُّقم بضم السين وتسكين القاف، وهو الاسم الأكثر شهرة، فلم يورده. وهو في **لسان العرب** وغيره.

(318) وهو بياض يعلو الأسنانَ من مرض أو عَطَش (يُنظر: **لسان العرب**).

(319) وهو الوَسَخ الذي يكون في الأسنان (**لسان العرب**). وقد يسمى هذا الوسَخ أيضًا «الدُردي». والكلمة الأخيرة استعارتها الفرنسية منذ القرن السادس فتحولت إلى «tartre».

(320) المَخبَر ورد في **الوسيط** بمعناه القديم فقط وهو «خلاف المَنظَر».

(321) من مصطلحات الطباعة الحديثة. والشائع خطأ «التوضيب» بالضاد مع أن مادة «و ض ب» غير موجودة أصلًا في المعجم العربي.

(322) لوحات فنية تُرسَم على الجُدران أو تُعلَّق فوقها.

(323) مكان بيع الأوراق والقِرطاسيات والأدوات المكتبية.

(324) فعل «كَوَّنَ» بمعنى رَبَّى وأنشأ وهيَّأ وعَلَّمَ، نفسُه غير وارد بـ**الوسيط**.

(325) كلمة «ألعاب» نفسُها لم ترد في الطبعة الثانية من **المعجم الوسيط**، واكتفى بذكر «لُعَب».

(326) من الغريب جدًا أن لا ترد هذه الكلمة (على وزن لُقمَة) في **الوسيط**، مع أنها واردة في القواميس الفصيحة كـ**لسان العرب** وغيره، وهي أشهر وأكثر استعمالًا من الأَكلة التي هي اسم المرة من «أَكَلَ».

(327) الكلمة قديمة في العربية ذكرها عدد من أصحاب المفردات الطبية والنباتية، ومنهم الغساني في **حديقة الأزهار**.

(328) من الطريف أن كلمة «زَبادي» بمعنى نوع من الحليب الرائِب، كانت متداولة في مصر منذ القرن الثامن عشر (الثاني عشر الهجري) على الأقل، ولكثرة إعجاب أحد طلاب العلم المغاربة بهذا الحليب الرائب عند إقامته بمصر لُقِّب بالزَّبادي حتى اشتهر بذلك اللقب، وهو الشيخ عبد المجيد بن علي المنالي المدعو بالزَّبادي ت 1163هـ، صاحب الرحلة الحجازية المعروفة بـ «بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام». يُنظر ترجمته في: عبد العلي الودغيري، **التعريف بابن الطيب الشرقي** (الرباط: منشورات عكاظ، 1990).

(329) هذه الكلمة دخلت إلى اللغة الفرنسية منذ القرن التاسع عشر بصيغة «lokoum» و«rahat-lokoum».

(330) كلمة «غاز» نفسُها لم ترد في **الوسيط**.

(331) كلمة «سَلَّة» المؤنَّثة، وهي مشهورة جدًا، نفسُها لم ترد في **الوسيط**، وإنما ورد لفظُ «السَّلّ» مع أنه غيرُ مستعمل.

(332) آلة لتسجيل قوة الزلازل والتنبؤ بها.

(333) آلة لقياس الرطوبة في الهواء.

(334) آلة لنسخ التصاميم.

(335) يُنظر: معروف الرصافي، **الآلة والأداة وما يتبعهما من الملابس والمرافق والهنات**. وهو لفظ قديم ورد في شعر المعرِّي الذي جمعَه على «بواقيل».

(336) شبه كأس يُشرَب منها.

(337) مِدَقُّ القَصّار، والغَسّال، والآلة التي يُدقُّ بها الأُرز.

(338) ناقلة للبضائع والأشخاص يُعبَر فوقها من شاطئ إلى آخر.

(339) اقتصر **الوسيط** على معنى الأداة التي يُحفَظ فيها الصابون، وهو معنى غامض.

(340) خشَبَة يُدعَك عليها الغَسيل. والكلمة شائعة بالمغرب.

(341) آلة خشبية يُدلَك بها العجين.

(342) آلة لحَكِّ الخُضَر وقَشرها.

(343) آنية صغيرة يُوضع فيها الخَلُّ والزَّيت على مائدة الطعام.

(344) آنية يوضع فيها الخَردل على مائدة الطعام.

(345) ما توضَع عليه أطباق الطعام عند الأكل، وعادةً ما تكون من المَعدِن المُفَضَّض أو النحاس. وذكر معروف الرصافي أن الكلمة

عراقية مولّدة. ونحن نضيف أنها مُستعملة في المغرب على نطاق واسع.

(346) وعاء صغير يُوضع فيه الجُبن، ومن باب التوسع يُطلق على الآنية التي يُشرب فيها الحِساء، وتسمى «السُّلطانية» في المَشرق.

(347) آلة كهربائية لتفض الغُبار عن البُسُط والزَّرابي ونحوها.

(348) الاسم الذي اقترح بعضُهم أن يوضع مقابل الكلمة الأجنبية «thermos».

(349) مكان الطهارة أو «المِيضَأة». وهي كلمة معروفة ومتداولة في المغرب والتراث الفقهي.

(350) «الفَسقية» وردت في **الوسيط** بمعناها القديم، وهو الحوض الرخامي الذي تخرج منه نافورة ويكون في القصور ونحوها. والمقصود هنا الحوض الصغير الذي تُغسل فيه الأيادي ويكون في عامة البيوت.

(351) ذكرها عرَضًا في شرح «الكَبّاحة»، ولم تُخصَّص بمدخل يُشرح فيه معناها.

(352) ورد لفظ «الدُّوّار» في **الوسيط** بمعناه العام، وهو «المُستَدار».

(353) انظر بقية مصطلحات السيارة ومتعلقاتها في: عبد العزيز بن عبد الله، **معجم السيارة**، وقد بلغ عدد مصطلحاته 1720.

(354) ذُكر عَرَضًا في شرح «القصّاب»، ولم يُخصص بمدخل يُشرَح فيه معناه.

(355) الشخص الذي يكون تابعًا وملازمًا لسائق الشاحنات والحافلات لمساعدته.

(356) ذكر «الحُمالة» وشرحها بأنها أجرة الحَمّال، وذكر الحِمالة وشرحها بأنها حرفة الحَمّال، ولكنه لم يذكر مادة «الحَمّال» نفسَها.

(357) السَّمّار: الحدّاد الذي يقوم بتسمير الصفائح التي توضَع على حوافر البهائم، وبائع المسامير على غير قياس. وسوقُ السّمّارين من الأسواق المشهورة في المدن الإسلامية العتيقة، يكون مخصّصًا لبائعي المسامير والسلاسل ونحوها من الأدوات.

(358) الرَّبّاع: الفلاح الذي يشتغل بربع الغلة، والخماس: الذي يشتغل بالخمس.

(359) من «المَسْد» وهو الدّلك.

(360) في **لسان العرب**: «عَبَرَ المَتاعَ والدراهِمِ يَعبُرُها: نظر كم وزنُها وما هي. وعَبَّرها: وزَنَها دينارًا دينارًا. وقيل: عَبَّر الشيء: إذا لم يبالغ في وزنه أو كَيله. وتعبير الدراهم: وزنُها جملةً بعد التفاريق». وهذه المادة كلُّها ساقطة من **الوسيط**. مع أنها شائعة الاستعمال في المغرب الأقصى.

(361) اقتصر **الوسيط** على «القَصّاب» بمعنى «الجزّار» و«الزَّمّار».

(362) استعمل **الوسيط** لفظ «الحلواني» وهي عامية شائعة في الشرق، وترك «الحَلْوي» و«الحَلْوائي» (بالهمز) وهما فصيحان ومشهوران.

(363) وهو صاحب المقهى على القياس. أما لفظ «قهوجي» فهو عامي متأثر بالتركية.

(364) في المدن المغربية العتيقة أسواق خاصة بصانعي السكاكين والمَواسي (ج: موسى) تسمى «المَوّاسين».

(365) استعمل بدله «الحَكّاء». وهو صحيح. لكن «الحاكي» فصيح مستعمل أيضًا، ولا معنى لإهماله.

(366) يُنظر أمثلة أخرى من أسماء المهن والحرف في: عبد العزيز بن عبد الله، **معجم المهن والحرف**، الصادر عن مكتب تنسيق التعريب في العالم العربي.

(367) قميص طويل يُلبَس فوق أثواب أخرى، واللفظ رغم قدمه في العربية، إذ يعود تاريخُ استعماله إلى عهد المنصور الذهبي أشهر ملوك السعديين بالمغرب في نهاية القرن العاشر وبداية الحادي عشر الهجري. إلا أنه ما يزال من الألفاظ الرائجة بكثرة في المغرب العربي منذ ذلك الوقت، والمفروضُ تفصيحه وتبنّيه.

(368) الكلمة واردة في **تاج العروس** بهذه الصيغة. وعنه نقل الرصافي في: **الآلة والأداة**. وهي على قدمها النسبي ما تزالُ مستعملة اليوم بكثرة في منطقة المغرب العربي للدلالة على نوع خاص من اللباس الفضفاض.

(369) لباس من البلاستيك للوقاية من المَطر.

(370) ذكره **القاموس المحيط** وغيره. وهو نوع من الخيام شائع بالمغرب.

(371) يُنظر أمثلة أخرى في: رجب عبد الجواد إبراهيم، **المعجم العربي لأسماء الملابس** (القاهرة: 2002).

(372) ما ذكره **الوسيط** هو لفظ «وَرْد» بمعنى نبات ونَوْر ولون أحمر يضرب إلى صُفْرة حسنة في كلِّ شيء. ولم يذكر «الوَرْدي» (بياء النسبة) بمعنى اللون المنسوب إلى الورد وهو الأحمر المفتوح الذي يسمى أحيانا بالبَنَفسَجي.

(373) المكان الذي تُدرَس فيه الحبوبُ وتُصفَّى، ويسمى «البَيدَر» أيضًا. ويُحرَّف في عامية المغرب إلى «النادِر». واللفظ وارد في **القاموس المحيط** وغيره.

(374) وردت كلمة «المستوى» عَرَضًا أثناء شرح كلمة «سَواء».

(375) استدرك دوزي كلمة «المَطار» التي تعني المكان الذي يُطَيَّر منه الحمامُ الحامل للرسائل، وهي الآن تعني المكان الذي تَطير منه الطائرات.

(376) اكتفى **الوسيط** بذكر الوَرش بمعنى قديم وهو «شيء يُصنَع من اللَّبَن»، كما في **القاموس المحيط**.

(377) تقول: هذا اللفظ محمّلٌ بحُمولة معيّنة. وفي **اللسان** يكون بالفتح (حَمُولة): بمعنى التي تحمل الأثقال من دواب ونحوها، كـ «الرَّكوبة»، أي بمعنى «الحاملة». وفي القرآن ﴿ومِنَ الأنعام حَمُولةً وفَرْشًا﴾ (الأنعام: 142). و«الحُمولة» بالضم: الأحمالُ التي تُحمل على الدواب. واحدها حِمْل وأحمال. وكل ما ذكره **الوسيط** هو «الحِمْل» وجمعه «أحمالٌ» و«حُمول».

(378) طائر مائي. والكلمة دخلت اللغة الفرنسية بواسطة البرتغالية منذ سنة 1558 بصيغة «algatraz».

(379) القَوامُّ جمع قامَّة بتشديد الميم وهي حيوانات أمثال القنافذ واليَرابيع والفئران والخنافس. واللفظ ليس جديدًا على العربية، فقد أورده **لسان العرب** وغيرُه.

(380) يُنظر سلسلة المقالات التي نشرها إدريس بن الحسن العلمي بمجلة **اللسان العربي** حول **المعجم الوسيط**.

(381) يُنظر أمثلة أخرى من هذه التعابير في: أحمد أبو سعد، **معجم التراكيب الاصطلاحية العربية** (بيروت: 1987)، ومحمد محمد داود، **معجم التعبير الاصطلاحي في العربية المعاصرة** (القاهرة: دار غريب، 2003).

(382) وهي قاموس هَنْس فير عن العربية الحديثة المنشور بالألمانية سنة 1952 ثم تُرجِم للإنجليزية، وتكملة دوزي للقواميس العربية، ومدّ القاموس لإدوارد لين على القواميس العربية.

(383) مثل: بَخّاخة، مُتظاهِر (يخرج في مظاهرات).

(384) مثل: حسب الأصول، مجلس الأُنس، ثورة بيضاء، راجَعَ نفسَه ...الخ.

(385) حسب إحصائية منشورة بموسوعة **ويكيبيديا الحرة** في 1 نيسان/ أبريل 2017، على الرابط:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85_%D8%AD%D8%B3%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%AF

(386) يُنظر: عبد العلي الودغيري، **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**.

(387) الكلمة لها معنيان قديم وحديث. فقد ورد في **القاموس المحيط** فعلُ «ناوَرَ» تحت جذر «ن و ر» بمعنى «شاتَمَ»، وبالقياس استنبطَ بعضُ المحدثين المصدر «مُناورة» بهذا المعنى. وفي الحديث استعملوا «مناورةً» بمعنى القيام بتدريبات عسكرية، وعمليات تمويهية لتضليل الخصم في الحرب والسياسة، وهي مقترَضة من اللغات الأوروبية «manœuvre, maniera...»، واشتقّوا منها الفعل واسم الفاعل: ناوَرَ فهو مُناوِر. وأما **المعجم الوسيط** فقد أورد فعل «ناورَ» بمعنى: شاتَمَ من غير ذكر مصدره المستفاد بالقياس (وهو: مناورة)، في حين أوردَ «مناورة» بمعناها الحديث وذكرها في «م ن ا و رة»، وهو مكانُها الصحيح، ونصَّ على أنها معرَّبة. وسنعود لتفصيل القول في هذه النقطة في الفصل الأول من القسم الرابع من هذا الكتاب.

(388) من الطرُق الجديدة في تعليم نُطق الألفاظ بشكل أدّق وأسلم، وقد أصبحت بعض القواميس الأوروبية الموجَّهة لمتعلِّمي لغة غير لغتهم تلجأ إليها، طريقةُ التسجيل الصوتي الحيّ في خانة مخصَّصة لذلك. وذلك أجدى بكثير من أي طريقة أخرى.

(389) ويمكن استثناء كلمة «عمرو» والإبقاء على كتابتها كما هي حتى لا تلتبس بـ«عُمَر» إذا لم تُشكَل.

(390) «الزَّوَقَةُ»: الذين يُزوِّقون سُقوفَ البيت. ومفردُه «زَوّاقٌ».

(391) جمع «رويّ» الذي يعني حرف القافية أثار نقاشًا بين عدد من الباحثين المعاصرين. ورغم أن ابن منظور نقل جمعَه عن ابن جني بصيغة «رَوِيّات»، وورد كذلك عند ابن سيدة بتلك الصيغة، ونقل هذا الجمع صاحب **تاج العروس**، فإن عددًا من باحثينا لم يسلموا بصحة هذا الجمع لأنه مخالف للقياس، إلا إذا اعتُبِر جمعًا لصيغة مؤنثة «رَوِيّة» بمعنى «رَويّ»، وقد قال بذلك بعضُهم، وشكَّ بعضٌ آخر في صحة وجود الصيغة المؤنَّثة، فربما كان ورودُها في النسخ الخطّية لبعض المصادر مجرد تصحيف. ثم إن السكوت على جمع كلمة الرويّ استمرَّ على حاله في **المعجم العربي الأساسي**، و**معجم اللغة العربية المعاصرة**، أيضًا.

(392) يُنظر: ابن جني، **المذكَر والمؤنث**.

(393) اقتصر **المعجم العربي الأساسي** على استعمال علامتين اختصاريتين للمعلومات النحوية، وهما: «مص» للمصدر، و«مؤ» للمؤنث وأما **الوسيط**، فاستغنى عن استعمال أية علامة خاصة بهذا النوع من المعلومات.

(394) نَصَّت بعض القواميس القديمة (ومنها: **شمس العلوم** للحميري) على تصغير «سَفرجَل» على «سُفَيرِج». وأهمل **المعجم الوسيط** هذه المعلومة على أهميتها.

(395) تصغير مثل هذه الكلمة يتوقف على معرفة أصلها الاشتقاقي. فإذا قلتَ إنها من «سَنوة» فتصغيرها «سُنَيَّة». وإذا قلت إنها من «سَنهَة» فتصغيرها «سُنيهَة».

(396) يُنظر حول التعريف القاموسي وشروطه: الودغيري، **قضايا المعجم العربي**.

(397) التكبيس هو تجديد نموّ المغروسات بتقنية فلاحية خاصة، تحدث عنها أبو الخير الأندلسي في **كتاب الفلاحة**.

(398) «الثُّنْدُوَة» هي لحم الثدي أو أصله، وثدي الرجل أو المرأة على خلاف فيه.

(399) «القَعبة» أوردها **القاموس المحيط** وشرحها بأنها شبه حُقَّة للمرأة أو حُقَّة مُطبَقَة للسَّويق.

(400) لم نجده في «بوغ» ولا في «بغل».

(401) انظر بعضًا من هذه القواعد والضوابط في مقدمة **المعجم الوسيط**.

(402) انظر على سبيل المثال المواد الآتية: جَذَب، الصَّفح، الجَفن، أجهَض، جادَ، حَبحَبَ.

(403) قال في **القاموس المحيط**: «وأصل الدِّيَة: وِدْيَة، فحذفت الواو كما قالوا في شِيَة من الوَشي. والدِّيَةُ هي حقُّ القتيل، وقد ودَيْتُه وَدْيًا، وجمع الدية: دِيَاتٌ».

(404) مثال ذلك أن توضَع «دِيَة» في «ودي» أولًا لأن ذلك هو مكانُها الطبيعي من حيث الاشتقاق، ثم في «د ي ة» ثانيًا، مع الإحالة على تعريفها في مكانها الأصلي.

(405) وقد حافظ **معجم اللغة العربية المعاصرة** على هذا الترتيب الوارد في **الوسيط** وقبله في **المعجم الأساسي**، فوضعها بدوره في «س ط ر» ولم ترد قط في «مسطر»، ولم ينصّ على أعجميتها، فأوهمَ أنها عربية الأصل مشتقة من «س ط ر»، ومن عادة هذا القاموس أن يُسقط الوسوم التي تدل على أصول الكلمات ومستويات استعمالها كما سنذكر فيما بعد. وأصل هذه الكلمة الشائعة في مصر والشام أن تُكتَب أحيانًا بصيغة «مَسْطارين» من اليونانية كما قيل. وأما في العربية فقد تسمى «المِسَجّة» أو «المالِج» أو «المِجرَفة». ويطلق عليها في المغرب اسم دالّ على عملها وهو «المَلاّسة»، وهي في الإنكليزية «trowel»، وفي الفرنسية «truelle».

(406) اختيرَ لهذا القاموس عنوان: **المعجَم العربي الحديث**. وتبناه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي بالكويت. وكان صاحب هذا المقال عضوًا في هيئة تحريره. التي يرأسُها المرحوم أحمد مختار عمر، وتوقف العملُ فيه بعد غزو العراق لدولة الكويت في آب/ أغسطس 1990.

الفصل الثاني
القاموسية العربية المعاصرة ومَدى مُواكبتها لتطوّر الفُصحى والتِّقنياتِ الحديثة «معجم اللغة العربية المعاصرة» نموذجًا

عرفت نهايةُ الألفية الثانية وبدايةُ الألفية الثالثة، صدور عدد ولو قليل من القواميس العربية التي اهتمَّت بدرجات متفاوِتة بالعربية التي أُطلِقَ عليها اسمُ «**الفُصحى المعاصرة**»، نخصُّ بالذكر منها:

- **المَكنَزُ الكبير** الذي أَلَّفه المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر (2000).

- **المنجِد في اللغة العربية المعاصرة** بإشراف فريق يرأسُه صُبحي حموي (لبنان: دار المشرق، 2000).

- **المنجد الوسيط في العربية المعاصرة** (ط 1، لبنان: دار المشرق، 2004).

- **معجم اللغة العربية المعاصرة** (2008) الذي صدر بتوقيع المرحوم الدكتور أحمد مختار عمر المعروف بمؤلفاته اللغوية الكثيرة وجهوده في القاموسية العربية الحديثة، بصفته مديرًا للمشروع. وقد ساعده في الإنجاز فريقُ عمل يتكوَّن من سبعة وثلاثين شخصا فيهم باحثون وفنّيون. ولكن الأجل المحتوم وافاه قبل أن يُنشَر الكتاب، بل قبلَ أن يُوضَعَ في الصيغة النهائية ويُلقي عليه نظرتَه الأخيرة، فتولَّى الفريقُ المساعِدُ السهَر على طَبعه ووضع مقدمته.

أما الكتاب الأول فهو قاموسٌ من نَمَطٍ خاصٍّ في أهدافه ومنهجه وتقنياته، إذ يحتوي في داخله على أربعة قواميس، هي: قاموس المجالات أو الموضوعات - قاموس المُترادِفات والمُتَضادّات - قاموس المعاني - قاموس الألفاظ. ورغم حداثته الزَّمنية لم يُولِ الألفاظَ الحديثةَ والمعاصرة ما كان ينبغي من عناية فائقة، فلم يتجاوز عددُ ألفاظه الحديثة التي لم تَرِد في القواميس القديمة 460 كلمةٍ بما فيها الكلمات المعرَّبة، مع ألفاظٍ أخرى ورَدت بدلالاتٍ حديثة لم تتجاوز 398 كلمة، علمًا بأن مداخله في مُجمَلها وصلت إلى [407] 34.530. وذلك رغم كونه اعتمد، ضمن مصادره الكثيرة، على مجموعة من الكتب والقواميس الحديثة بما فيها بعض المراجع الأجنبية وبعض

الصَّحُف ومؤلّفاتٍ لجملة من الأدباء المَحدَثين والمعاصرين (أحمد شوقي، علي الجارم، أحمد عبد المعطي حجازي، يحيى حقي، صلاح عبد الصبور ...الخ).

وأما الكتاب الثالث وهو **المنجد الوسيط للغة العربية المعاصرة**، فهو عبارة عن مختصر (في 1149 صفحة) لقاموس **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** السابق له في الظهور. وليس فيه جديدٌ أو إضافة عما ورد في الأصل الذي اختُصِر منه مما له علاقةٌ مباشرة بموضوعنا والغاية من بحثنا. فقد كان موجَّهًا لفئة الطلاب، ولذا تمَّ تقليصُ عدد مداخله وصفحاته ليناسب فئة قُرّائه من حيثُ الحجم على الأقل. وستكون لدراسته فائدةٌ وأهميةٌ خاصة إذا ما تمَّ تناوُلُه في سياق آخر وهو مقارنتُه بما يُناظِرُه من قواميس الطلاب والقواميس المدرسية العربية أو الأجنبية، بغاية معرفة مدى استجابته لما يناسِب حاجة هذه الفئة من القراء والمُستعمِلين، واحترامه للبيداغوجية الخاصة بتعليم العربية ومعجمها بوجه خاص.

وأما **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، ونرمز له بكلمة «**مفلعم**»، فإن عنايته بالألفاظ والدلالات الحديثة جاءت أكثر وضوحًا من النموذج الأول، إذ بلغ مجموعُ ما فيه من الكلمات الحديثة (بما فيها المنحوتُ والمركَّب والمُعرَّب) التي لم تَرد في القواميس القديمة 3637 لفظٍ وتركيبٍ، ومجموعُ الألفاظ التي تغيَّرت دلالاتُها: 883 لفظٍ[408]، مع عناية خاصة بالتعبيرات السياقية الحديثة والمُصاحِبات والمُلازِمات. وإذا كان هذا العدد المذكور من الألفاظ والدلالات التي تضمَّنها هذا القاموسُ يشمل جميع المُستحدَثات التي تدخل تحت الفترة الزمنية لما يُعرف بـ «العصر الحديث» بكاملها، وهي الممتدَّة على مسافة تقارب قرنين من الزمان، فإن الحصيلة تبدو هزيلةً جدًا، ولا سيما حين نعلم أن أغلب تلك «المُحدَثات» التي أُضيفت إلى القديم، إنما هي ألفاظٌ أعجمية فِجَّة أو عامية مُبتذَلة.

وقد ذُكِر في مقدمة هذا القاموس الأُحاديِّ اللغة أن مدوّنته المعجمية استُخلِصَت على مرحلتين من مصدرين اثنين:

– **الأول**: ما تضمَّنه قاموسان ثُنائِيّان من إصدار المؤسسة نفسها الناشِرة لـ «**المنجد**»، هما: **المنجد الفرنسي العربي** (1972)، و**المنجد الإنجليزي العربي** (1997). وفي هذه المرحلة كان على فريق العمل «أن يجد في لغة الضاد الحديثة جميعَ المفردات والعبارات ذات المعنى الحقيقيِّ أو المجازي» التي تُقابِلُ ما ورد في القواميس الفرنسية والإنجليزية. وقد اعتبر هذا الفريقُ الصغير المكوَّن من تسعة أشخاص، أن ما تضمَّنته تلك القواميس من مادة لغوية هو بمثابة جَردٍ «للمفردات والعبارات التي يحتاجُ إليها المثقَّفُ الغربي (الفرنسي أو الإنجليزي) للتعبير عن أفكاره ومشاعره» باعتبارها لا تختلف كثيرًا في نظر الفريق عن أفكار المثقف العربي ومشاعره في عصر يسيرُ فيه العالَمُ كلُّه نحو التوحُّد.

– **الثاني**: القواميس العربية الحديثة السابقة التي بُحِثَ فيها عن «جميع (كذا) المفردات والعبارات المستعمَلة في أيامنا التي ليس لها مثيلٌ في اللغتين الفرنسية والإنجليزية»، وهي تضم في تقدير الفريق حوالى ربع المادة المعجمية الواردة في **مفلعم**، فتمَّ استخراجُ تلك المادة وإضافتُها مما استُخرِج من المصدرين السابقين أي من القاموسين الثنائييّن المذكورين.

فمن هذين المصدرين وحدهما، قامت الجهةُ الناشِرة لهذا القاموس باستخراج قائمة الألفاظ والدلالات الجديدة التي تضمَّنَها، وبذلك أَعفَت نفسَها من مشقّة بناء مدوّنة معجمية مستخرَجة من مسح يدوي أو آلي لآلاف الكتُب والمجلات والصحف والنصوص المكتوبة والمسموعة التي ينبغي أن تكون المصدرَ الحقيقي للألفاظ والتراكيب والأساليب التي تؤلِّف في مجموعها ما يمكن تسميتُه بالعربية المعاصرة أو الحديثة.

ولقد سبق لعلي محمود حجي الصرّاف أن تناول بالتحليل كتابَي **المَكنَز** و**مفلعم** وقارنَهما **بالمعجم الوسيط** في دراسة وافية صدرت بعنوان **الألفاظ المحدثة في المعاجم العربية المعاصرة** (2009)، فأغنانا ذلك عن الخوض في كثير من التفاصيل المتعلّقة بهما في بحثنا هذا.

أما النموذج الرابع والأخير من هذه القواميس العربية المعاصرة التي صدرت خلال الفترة المذكورة، وهو **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ونرمز له بكلمة «**ملعم**»، فهو النموذج الذي نريدُ التوقّف عنده في هذا البحث[409] باعتباره في نظرنا أهمَّ القواميس اللغوية العربية العامة المهتمّة بالعربية المعاصرة التي صدرت مع إطلالة القرن الواحد والعشرين، ولا سيما أنه مُستوعِبٌ لكثير مما تضمَّنته تلك القواميس الحديثة التي ذكرناها، وأكثرها جِدِّيةً وأحقُّها بالدراسة والبحث، وباعتبار أن صاحبه المُشرف عليه كان من أبرز اللغويّين والمعجميّين المعاصرين تنظيرا وتطبيقا. ولكن دراستنا لقاموس **ملعم** لن تخلو مع ذلك من الاستفادة من القواميس السابقة وعلى رأسها **المنجد** المذكور (**مفلعم**) في بعض القضايا التي نتعرَّض لها.

وعلى منوال ما فعلناه في الفصل السابق، حين تعرضنا للحديث عن أربعة نماذج من قواميس القرن الماضي[410] وأسَّسنا بحثَنا فيه على سؤالين: إلى أيّ حدّ استطاعت تلك القواميس أن تُسايرَ تحديث العربية فتكونَ المرآةَ التي تعكِسُ نموّها وتطوُّرَها؟ وإلى أي مدى استطاعت أن تستفيد من تقنيات القاموسية الحديثة وتتجنَّب عَثَرات القواميس القديمة وأخطاءَها؟ فإن علينا ونحن نواصل البحث في الموضوع ذاته، أن نعيد طرح السؤالين السابقين على هذا النموذج الأخير، فنقول: إلى أيّ حدّ استطاع **معجم اللغة العربية المعاصرة (ملعم)**، باعتباره أهمَّ النماذج الأخيرة لقواميس العرَبية الحديثة أو المعاصرة، أن يتخلَّص من مشاكل المرحلة السابقة من حيثُ تقنيتُه وصناعتُه؟ وإلى أيّ مدى استطاع، بمحتواه ومادته المعجمية، أن يتجاوَبَ مع التطوّر الذي عرفته العربية الفصحى في مرحلتنا هاته؟

وقد قسَّمتُ الكلامَ في الموضوع إلى مبحثَين: **الأول** في خصائص الكتاب وسِماته المَميِّزة. و**الثاني** في مناقشة عدد من القضايا والإشكالات المنهجية والتِّقنية.

المبحث الأول: خصائصُ وسِماتٌ

لهذا القاموس الجديد خصائصُ وسماتٌ يمكن تلخيصُ أهمِّها في النقط الآتية:

1- المادة المُعجمية

تضمُّ قائمةُ مداخل هذا القاموس (وهو عبارةٌ عن ثلاثة مجلَّدات بها أكثر من ألفين وخمس مئة صَفحة من الحجم المتوسِّط، بالإضافة إلى مجلَّد رابع خاص بالفهارس في نحو ألف صفحة أخرى) مادةً معجمية وفيرة زائدةً، من حيثُ عددها على الأقل على ما تضَّمنه **المعجم الوسيط** و**مفلعم** من قواميس القرن العشرين. فقد أُعلِن في مقدمة الكتاب أنه يحتوي على 32.300 مَدخَلٍ (ضمنها حوالى عشرة آلاف مصطلح عَلمي) بالإضافة إلى ما يقرب من 18.000 تعبير سياقيٍ. ومن خلال قراءتنا الخاصة للكتاب تبيَّن أنه تضمَّن زيادةً عل ما ذُكر عددا كبيرًا من الدَّلالات والاستعمالات الجديدة التي لم تَرد في القواميس الحديثة السابقة، وإن لم يقع التصريحُ بذلك في المقدمة.

ومن خصائص هذا القاموس كذلك، أنه سعى إلى حَذفِ الكثير من الألفاظ والدلالات القديمة التي لم تَعُد رائجةً أو مُستعمَلة. وإذا كان عدد مداخله يبدو أقلَّ بقليل من مداخل **المَكنَز**، فلأن هذا الأخير اشتمَلَ على مادة لغوية أكثرُها قديم وقليلُها حديثٌ، بينما حُذِف في **ملعم** الكثيرُ من القديم وحلَّ محلّه الكثيرُ من الحديث والمعاصر. ولا سيما أنه تضمَّن كلَّ ما ورد في **المكنز** و**مفلعم** من المادة الحديثة والمعاصرة مع زيادة على ما فيهما، إذ كانا من جملة المصادر التي اعتمدَها وأَسَّسَ عليها. ولذلك نستطيع أن نقول في اطمئنان إنه، من حيثُ عدد ما تضمَّنه من الألفاظ والدلالات والتعبيرات العربية الحديثة والمعاصرة، أوسعُ قاموس للعربية الفصحى المعاصرة ظهر في العَشْرية الأولى من هذا القرن الواحد والعشرين رغم كونه من حيث مرتبتُه بين قواميس العربية مُصَنَّفا ضمن القواميس اللغوية المتوسِّطة الحجم. فلا هو من النوع الموجَز المختصَر، ولا من النوع الكبير أو الموسوعي. وهذا اختيارٌ لمؤلّفه والمُشرفين عليه لا يمكن إلا أن نأخذه بعين الاعتبار. فلكل قاموس غايةٌ وهدف يعمل على الوصول إليهما، ومناقشتُه من هذه الناحية لا تكون إلا في حدود ما التزَم به.

وقد تحكَّمت في اختيار المادة اللغوية لهذا القاموس منهجيةٌ تعتمد على جملة معايير ذُكرَت في المقدمة، منها:

– أن تكون الكلماتُ حَيَّةَ، مُستعمَلَةً أو قابِلةَ للاستعمال بين عامة المُثقّفين في لغة العصر الحديث، أو كلماتٍ مُستحدثةً عصريةً مثل (مِصداقِيَة، عَلمانية، تَعويمُ العُملة...)، وكلمات الحضارة مثل (باخرة، ثِقاب، مؤسَّسة، ناسِخة، شبكة عنكبوتية...)، بالإضافة إلى قدرٍ كبير منَ مُصطلحات العُلوم والفُنون التي لم تعُد محتكَرةً من لَدُنْ أهل التخصُّص، وغير ذلك من الكلمات التي يقبلها نظامُ اللغة العربية.

– إدخالُ جميعُ كلمات القرآن، وما شاعَ من ألفاظ الحديث النبوي.

– الاحتفاظُ بعدد من الألفاظ التُّراثية لكونها مستمرّةً في العربية المستعمَلة في عصرنا هذا، وما زالت محتفِظة بشبابها وقوة حضورها ولا يمكن الاستغناءُ عنها.

– اهتمامٌ خاصٌ بالكلمات المَجمَعية أي: ما وضَعَه المَجمعُ اللغوي القاهري وما أَقَرَّه منها مثل: وَحَدوي تبرير – مُتحَف ...الخ.

– اهتمام مُشابِه بالألفاظ المُعَرَّبة أو الدخيلة، وخاصة منها ما أقرَّته المجامِعُ اللغويةُ أو مؤتمراتُ التعريب، أو ارتضاها جَمعٌ من الأساتذة المُتخصِّصين.

– اهتمامٌ خاصّ بالمصادر الصِّناعية ولا سيما أنها أصبحت تمثّل ظاهرة بارزة من ظواهر العربية المعاصرة.

– جمع المادة اللغوية في معظمها من المصادر الحديثة والمُعاصِرة المكوَّنة من قواميس لغوية عامة وثُنائية واصطلاحية، وكُتُب وصُحُف يومية ومجلات، مع الانفتاح لأول مرة على لغة الإعلام المنطوقة والمسموعة[411] وعلى مواقع إلكترونية وأُقراص مُدمجَة، بل وعلى بعض قواميس اللغة الإنجليزية (وعددُها أربعة) يُظَنُّ أنها استُعمِلت من أجل ترجمة ما فيها من تعريفات لمداخل علمية حديثة. هذا بغضِّ النظر عن ملاحظاتنا على المعايير المستعمَلة في اختيار المصادر الحديثة التي استُخرِجت منها مادةُ الكتاب. وهذا الموضوع سنعود لمناقشته لاحقًا.

– إبرازُ **المشتقّات القياسية وإفرادها بمداخلَ خاصة**، بعد أن دَأَبَت القواميسُ القديمةُ وبعضُ القواميس الحديثة على دَمجها في مداخل الأفعال[412]، وخاصة أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الزمان والمكان والآلة والصِّفات المُشَبَّهَة، ولا سيما في حالة اكتسابها دلالةً اصطلاحيةً أو خاصةً، كأن تتحوّل المصادر إلى أسماء، أو تكتسب بعض المشتقات نوعا من الاستقلال الذاتي ويصبح لها بدورها فُروعٌ ومُشتَقّات، أو تكون لها سياقاتٌ مُعيَّنة تُستخدَم فيها، أو صيَغ صَرفية غير قياسية[413]، أو غير ذلك من الحالات.

وهذا الصنيع له مَزِيّتان: أولاهما: توفير المشقّة على القارئ وتيسير طُرُق وصوله إلى الكلمة المُبتَغاة دون إضاعة الوقت في البحث عنها ضمن رُكام من المعلومات والكلمات الواردة في المدخل الكبير الواحد الذي قد يمتدُّ حجمُ مادته في قواميسنا الاشتقاقية إلى عدة صفحات أحيانا.
ثانيتهما: تقريبُ نظام الترتيب الاشتقاقي الذي تسيرُ عليه أغلبيةُ قواميسنا اللغويةِ العربية من النظام الألفبائي العادي الذي تسيرُ عليه القواميسُ الغربية، والجمع بين مزايا كلٍّ منهما.

– الاعتمادُ، في جَمع المادة اللغوية وجَرد النُّصوص والوثائق وتنظيمها، على نظام حاسُوبيٍّ كما جاء في المقدمة فضلًا عن العَمل اليَدويّ. كما أن إصدار قاموسٍ لغويّ من هذا الحجم في نسختين وَرَقية وإلكترونية مطبوعة على قُرْص مُدمَج، كان في وقتِ صدور الكتاب معدودًا في خانة المزايا وإن لم يكن أولَ قاموس عربي لجَأَ لاستخدام هذه الطريقة[414].

– اعتمادُ طريقة التأليف الجماعي بواسطةِ فريق عملٍ يرأسه مديرُ المشروع وهو المرحوم أحمد مختار عمر. وهذا منهج، وإن لم يكن جديدًا كلَّ الجدة، إذْ سبقَ إليه المَجمع اللغوي في إخراج سلسلة قواميسه منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وجرى على طريقته **المعجم العربي الأساسي** وغيرُه، إلا أن المضيَّ في اعتماد هذه الطريقة المحمودة التي أصبحت من مُستلزَمات العصر وتطوّر الصناعة القاموسية، وتوسيع نطاقها، يستحقّان في حد ذاتهما الإشادةَ والتنويه.

وبالإضافة لهذه الخصائص وجدنا في مقدمة هذا القاموس إضافةَ أمرين آخرين هما:

– التوسُّع في اختيار الكلمات المتعلِّقة بالنَّبات. وهذه النقطة سنعود لمناقشتها لاحقًا.

– حذف أسماء الأعلام بأنواعها، باستثناء أعلام الأنبياء وأعلام أخرى وارِدة في القرآن الكريم، وأعلام قليلة يتردَّد ذكرُها بكثرة في التُّراث الإسلامي. ونحن لا نعدُّ هذا ميزةً سبق إليها هذا الكتاب، لأن حذف أسماء الأعلام البشرية والجغرافية مبدأٌ سارت عليه أغلبيةُ القواميس اللغوية منذ القِدَم إلا في حالات قليلة[415] وتبنَّته القواميسُ الحديثة في أغلبيتها العظمى أيضًا، فلم يأت فيه **ملعم** بأمرٍ جديد سوى إقراره والتمسُّك به بقوة في هذا القاموس. وإذا كان **المعجم العربي الأساسي** قد آثَرَ في العصر الحديث إدخال جملة من أسماء الأعلام البشرية والجغرافية التي اعتقَد أن قارئه في حاجة إليها، فإن حجَّته في ذلك كانت واضحة ومقبولة، وهي أنه مُوجَّه إلى فئة متوسِّطي الثقافة من طلاب وأساتذة، ووظيفته الأساس «تيسيرُ تعليم العربية لغير الناطقين بها» كما جاء في مقدمته، فأراد أن يخفِّف العِبء عليهم ويقرّب المسافات ويُيسّر المعلومات الضرورية المختصرة عن بعض أعلام الأشخاص والمواقع المشهورة التي يتكرَّر ورودُها في النصوص الأكثر انتشارًا ورَواجًا، لذلك كنتَ تجد فيه من الأعلام أمثال: أبي حنيفة، وابن خلدون، وجَبران خليل جبران، وابن حَنبل، وأحمد شوقي، والجَبرتي، ومكة، وبغداد، والبصرة، ودمشق، والرباط، ومدَغشقر...

2- في التعريف

تعريفُ المداخل في أغلبه جاء بلغةٍ سَهلةٍ بسيطةٍ مُيَسَّرة، خاليةٍ من الغُموض والغَرابة والتعقيد، مُوفِية بالغَرَض على وجه العُمُوم. وهذا في حد ذاته مكسبٌ للقاموسية العربية الحديثة. يُضاف إلى ذلك ترتيبُ المعاني المُتَسَلسِلة وترقيمها، والعناية بالناحية التَّصريفية للكلمات (ذِكرُ ماضي الأفعال ومُضارِعها وأَمرها ومصادرها ومُشتقاتها من مصادر وأسماء الفاعل والمفعول والصفات المُشَبَّهَة)، وذكر مُلازِماتها من الحُرُوف، وبعض المعلومات الصرفية الخاصة بالأسماء من تذكير وتأنيث وإفرادٍ وجمع، والاهتمام الجَيِّد باستعمالات الكلمات وحالاتها في التركيب والسِّياقات المُختلِفة، وكذلك الأمرُ بالنسبة للتعبيرات السياقية التي نالت اهتماما خاصًا (إذ بلغ عددُها إلى حوالَي ثمانية عشر ألفًا كما سبق القولُ) وأُفرِدَ لها ثَبَتٌ خاصٌّ ضمن فهارس المجلد الرابع. لكن مع ذلك كله، هناك مشاكل كثيرة منهجية ومعرفية خاصة بموضوع التعريف سنعرض لها لاحقًا.

3- في الترتيب

تمَّ الفصلُ بشكل واضح، بين المداخل الكبرى (وهي الجُذُورُ أو الأُصول) والمداخل الصُّغرى، وهي المُشتَقّاتُ أو الفروع، باتّباع طريقة **المعجم العربي الأساسي**. ثم الفصل بين الأفعال والأسماء، وتقديم مداخل الأولى على الأخرى، وترتيب المداخل الصغرى لكل من صِنفَي الأفعال والأسماء فيما بينها ترتيبًا واضحًا لا غُبارَ عليه. إلا أن هذا لا يمنع من القول أيضًا بوجود مشاكل كثيرة في هذا الجانب سنتطرَّق لها لاحقًا.

المبحث الثاني: مُناقشاتٌ واحتِرازات

بجانبِ ما لهذا القاموس من سِمات التجديد التي أشرنا لبعضها، وحَسَنات الاجتهاد والإضافة، خاصةً في الجانب المتعلِّق بالمادة المُعجمية التي قامَ بمحاولة تحديثها وتنقيحها على نحو ما قلنا، لم يكن ليسلَم، من ثَغرَاتٍ وسَلبيّاتٍ ولحَظاتِ قُصورٍ أو تقصيرٍ في جوانب منهجية وتقنية متعدّدة، فكان شأنُه في ذلك شأنَ غيره من القواميس السابِقة، ولم يُحقِّق كلَّ ما كُنّا قد أَمَّلناه في الفصل السابق الذي خَصَّصناه للدعوة إلى كتابة قاموس عربي حديث في مادته وتقنياته، خال من العيوب المنهجية التي لازَمت القواميسَ العربية السابقةَ قديمَها وحديثَها. وما غرضُنا في دراسَتنا هذه إلا أن نستمرَّ في هذا الاتجاه، ونواصل النَّقد البَنّاء، والمُناقشةَ العلمية المُثمِرةُ، وإمعانَ النَّظَر في تفاصيلَ دقيقةٍ قد لا يتَنَبَّهُ لها غيرُ المتمرِّس من أهل هذه الصناعة. وغايتُنا هي أن نُساهِم مع غيرنا في دفع عجَلَة القاموسية العربية حتى تصل إلى الأوج المطلوب.

وسيدور حديثنا هنا حول محورين أساسيّين: **أولهما**: المادة المعجمية وماذا صُنِعَ بها ومدَى مُواكَبَتِها لتطور الفصحى، و**الثاني** حول التِّقنيات المُستخدَمة في ترتيب هذه المادة وتعريفها ومدى دقّتها ومراعاتها للمعايير وتقنيات القاموسية الحديثة المعمول بها عالميًا.

المحور الأول المادة المعجمية: مصادرها – طبيعتها – معالجتها

أ- مصادر المادة المعجمية

ذكرنا قبل قليل أن قاموس **ملعم** اشتمل على 32.300 مَدخَلٍ (ضمنها حوالي عشرة آلاف مصطلح علمي)، بالإضافة إلى ما يقرب من 18.000 تعبير سِياقي. والمداخلُ المقصودة هنا هي المداخل الصغرى، أي: الألفاظ المتفرِّعة عن الجِذور المعجمية والمشفوعة بتعريفات. أما الجذورُ أو المداخل الكبرى، فقد بلغ عددها في هذا القاموس 5778 جِذرٍ. وما فهمناه من هذه الأرقام أن إحصاءَ عدد المداخل التي اشتمل عليها الكتابُ لم يشمل ما تضمَّنته تلك المداخل من الدلالات والمعاني الحديثة والمعاصرة التي أُضيفت أيضا، رغم أن ذلك كان مطلوبًا بإلحاح. لكن الذين كتبوا مقدمة **ملعم** لم يهتموا للأسف بهذه النقطة ولم يقدِّموا أيَّ إحصائية عنها حتى نستعين بها في قياس درجة التطوّر بوَجْهَيه اللفظي والدلالي الذي عرفته لغتُنا في العصر الحديث، مع أننا في الحقيقة، قد لاحظنا كما أشرنا من قبل أنه تضمَّن قَدرا غيرَ هَيِّن من الكلمات التي أعيد توظيفُها وشَحنُها بدلالاتٍ حديثة في مجالات كثيرة. وأن أهمية هذا القاموس لا تكمن في عدد الألفاظ التي أضافها ولكن أيضا في ما أَتَى به من دلالات ومعانٍ جديدة مستعمَلة في الفصحى الحديثة والمعاصِرة. ومن المعروف أن التطور المعجمي لا يقتصر أمرُه على التوليد اللفظي، أي على إحداث ألفاظ جديدة لم تكن موجودة من قبلُ، أو ابتكارها بالآليات والوسائل المعروفة (اشتقاق، نحت، تعريب، اقتراض ...الخ)، وإنما يتمُّ أيضًا كما رأينا في فصل سابق عن طريق شَحنِ الألفاظ القديمة بمعانٍ ودلالات جديدة بقصد إعادة توظيفها في مجالات وحقول دلالية لم تكن تُستخدَم فيها من قبل، وذلك باستعمال آليات خاصة بالتوليد الدلالي كالكِناية والتشبيه والاستعارة والمجاز بصفة عامة. وهذا النوع من التجديد لا يُستهانُ به في تحديث اللغات وتطويرها، بل إنه الطريقة الأكثر استِعمالًا والأقلُّ مشقّةً، وعادةً ما يُلجأُ إليها قبل الأخرى لمزاياها العديدة التي لا مجال للخوض فيها.

ومهما يكن، فإن ذلك العدد المذكور من مداخل **ملعم** (ويشمل بالطبع ألفاظًا قديمة ما تزال متداوَلةً في عصرنا هذا بدلالاتها القديمة أو الحديثة، ونِسبتُها أعلى من غيرها، وأخرى جديدة تمَّ تولِيُدها واشتقاقُها أو اقتراضُها من لغات أجنبية أو من بعض العامّيات العربية، ونسبتُها هي الأقل) يبدو لنا رقمًا متواضعا جدا عند الحديث عن لغة عالَمية كبيرة كالعربية التي دخلت عصرَها الحديث منذ قرنين تقريبا، وهي اليوم تحتل رتبة متقدمة من حيثُ عددُ مُستعمليها بين

كُبرَيات اللغات العالمية. ولا سيما أن هذا العدد لا يزيد عما في **المعجم الوسيط**، رغم فارق زمني بينهما يصل إلى حوالى خمسين عامًا، إلا بألفين وثلاث مئة كلمة، وبنسبة نموّ خلال تلك الفترة لا تزيد على 50 كلمة في العام الواحد. ولو قارنّا قاموسنا هذا بنماذج من قواميس بعض اللغات الأوروبية المعاصرة لاتّضح لنا أن مادته المعجمية لا تتجاوز نصف ما يحتوي عليه قاموسٌ من قواميسها الصغيرة الحجم، كقاموس **روبير الصغير** *Le Petit Robert* على سبيل المثال، الذي وصل عددُ مداخله في طبعة 2007 إلى 60.000 مدخل، و300.000 معنى[416]، وقاموس **لاروس الصغير** (*Le Petit Larousse*) الذي بلغ عددُ مداخله 59.000 في طبعة 2010. بل إننا لو قارنّا **ملعم** بالقاموس الذي أصدره الألماني هَنْس فير Hans Wehr بعنوان **قاموس اللغة العربية المعاصرة المكتوبة** لوَجدناه يحتوي في طبعته الأولى (1952) على خمسة وأربعين ألف مدخل، قبل أن يُضاف إليه سنة 1959 ملحقٌ يحتوي بدوره على مادة معجمية وفيرة استُخرجت من قواميس ومُتونٍ أخرى خاصة بالعربية المعاصرة (منها قاموس شارل بيلا: **العربية الحَية**: *L'Arabe vivant* الذي اشتمل على 9148 مدخل)، فضلًا عن قائمة جديدة من الألفاظ التي استُخرجت من مسح عدد من المؤلفات الأدبية والصحف اليومية وغيرها. فمن المفروض، إذن، أن يكون **ملعم** أكثر استيعابا لألفاظ العربية المعاصرة، ولا سيما بعد أن تفرَّعت كثيرٌ من المداخل الموجودة في **الوسيط**، واستقلَّت المشتقاتُ أو أغلبُها بمداخلها الخاصة، مما حتَّمَ بالضرورة زيادةَ حجم القاموس اللغوي العربي العصري وارتفاعَ عدد مداخله.

ولو بحثنا في الأسباب التي جعلت الرصيد المعجمي لهذا القاموس محدودًا في ذلك العدد المذكور من المداخل، لوجدنا أنها تعود في الجملة إلى ثلاثة أمور هي: طبيعة هذا القاموس والأهداف التي رُسِمت له، أولًا. وطبيعة التطور المحدود نسبيًا للغة العربية، ثانيًا، والمنهج الذي استُخدِم في جمع مادتَه المعجمية وتشكيلها، ثالثًا.

أما ما يتعلق بالأمر **الأول**، وهو **طبيعة هذا القاموس والهدف الذي رُسِمَ له**، فمن الواضح أنه أُريد له منذ البداية أن يكون من النوع الموجَّه للفئة المتوسِّطة من القراء كما سبق القولُ وليس لفئة كبار المثقَّفين والباحثين. وتحديدُ هذا الهدف أدّى بلا شكّ إلى تقليص المداخل ووضع سَقْفٍ محدود العلوّ لا تتجاوزه. ولذلك جاء على ما هو عليه، قاموسا متوسِّطَ الحجم والمادة اللغوية، لا هو بالنوع الكبير الذي يسعى نحو الشمولية والاستقصاء، ولا بالموجَز المختصَر الذي يوجَّه عادةً للتلاميذ والطلاب، وإنما جاء قريبا في هدفه من **المعجم الوسيط** و**المنجد في اللغة العربية المعاصرة**. وهما من القواميس المتوسِّطة التي عادةً ما تتوخّى اختيار قائمة معيَّنة من المداخل يتراوح عددها ما بين عشرين ألفًا إلى خمسين ألفًا.

وأما ما يتعلَّق بالأمر **الثاني** الخاص بتطوّر الفصحى، فسيوصلنا لا شك إلى الجَزْم بأن العربية الفصحى قد حصلَ فيها تطوُّر ملموسٌ لا شكّ فيه خلال القرنين الماضيّين (ابتداءً من فجر النهضة أوائل القرن التاسع عشر إلى الآن) مقارنةً بوضعها السابِق لهذا العهد، لم يحدث مثلُه من

قبلَ في تاريخ هذه اللغة إلا مرّات معدودة: مرةً عندما جاء الإسلام فكان سببًا في انتقالها من لهجات بدوية محدودة الاستعمال، محصورة في شبه الجزيرة العربية، إلى لسانٍ موحَّد لأمة عظيمة ذات تاريخ وأمجاد، ولغة حضارة عالمية كبرى امتدَّت إلى كل أرجاء الدنيا وأَثَّرت في تاريخ الإنسانية جمعاء تأثيرًا لا يُنكره أحد. ومرةً ثانية عندما انتقلت من طور التداول الشفوي إلى طور التدوين والتقعيد. ومرةً ثالثة عندما ازدهرت العلوم والفنون والآدابُ واتَّسع نِطاقُ الترجمة والتأليف وبلغ ذلك الازدهارُ قمتَه في القرن الرابع الهجري. لكننا مع ذلك، علينا أن نعترف بأن هذا التطوُّر الجديد الذي حدَثَ للعربية خلال القرنين الماضيَّين لم يستطع أن يُوصِلها إلى مُضاهاة غيرها من اللغات العالمية الكبرى المُسيطِرة الآن في كل المجالات الحديثة، وخاصةً مجالات العلم والتكنولوجيا بفروعها الكثيرة المتشعِّبة. ليس لأنها عاجزةٌ بطبيعتها عن الوصول إلى تلك المرتبة كما يقول خصومُها، وإنما بسبب الكَوابِح والقيود والعراقيل الصعبة والمتعمَّدة التي وُضِعت أمامها. فاللغة العربية رغم تطوّرها الملموس في المجال الأدبي والديني والثقافي العام والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية ونحوها، لم تستطع في هذا العصر أن تقطع أشواطًا بعيدةً في مجالات العلوم الأخرى الأكثر حيويةً وتأثيرًا. والسبب هو أنها مُنِعَت مَنعا من اقتحام هذه المجالات. فهي ما تزال، رغم مُضيِّ قرنين على بداية ما نسمّيه «نهضة حديثة»، ممنوعة في أكثرية البلدان العربية، من الاستعمال في تلقين العلوم البحتة والدقيقة والتجريبية العصرية بمختلف فروعها على المستوى الجامعي والعالي. في الطب بكل تخصّصاته، والهندسة بكل فروعها وتخصُّصاتها، وعلوم التجارة والصناعة والعِدانة والفلاحة والإدارة والتدبير والاقتصاد والبنوك وتسيير الأعمال والمقاولات، وقطاع الخِدْمات، وعلوم الاتصال والمعلوميات والحَوْسَبة، والعلوم الطبيعية والجيولوجية والبيولوجية والفيزيائية والكيميائية والرياضية، والميكانيكية، وعلوم الماء والبحر والكهرباء ودراسة المناخ، وغيرها، فضلًا عن علوم الفضاء، والذَّرة، وسائر مجالات التكنولوجيا الحديثة والمتقدّمة التي يعرفُها الجميع. فكيف ننتظر من العربية، إذن، أن تتطوّر على النحو الذي كان ينبغي لها في كل هذه الميادين وغيرها وهي ما تزال مُبعَدةً عنها بقصد أو غير قصد؟ والنتيجة الطبيعية لذلك، هي أن معجم هذه اللغة سيظل مهما كان من تطوره، محدودًا ومحصورًا في مجالات الآداب والعلوم الدينية والإنسانية والاجتماعية والقانونية لا غير. ولو كان العكسُ قد حصلَ لوجدنا نتيجةَ ذلك واضحةً جليةً تعكِسها ألفاظُ معجمها وتراكيبُها واصطلاحاتها. وهذا لا يعني على الإطلاق أن العربية ما تزال فقيرةً في المُصطلحات العلمية كما يقول خصومُها، ولكن يعني فقط أن المصطلحات الحديثة على الرغم من وجودها بكثرة قد تكون زائدةً عن الحد المطلوب في بعض التخصُّصات العلمية والتقنية الدقيقة[417]، إلا أن تداوُلها واستعمالَها ظلا ضعيفَين بسبب مَنعها بقوة القرار السياسي الجائر من أن تكون لغةَ تلقينٍ لتلك العلوم. ولذلك ظلت ألفاظُ العلوم حبيسةَ القواميس التخصُّصية الدقيقة التي يُبذَل في إعدادها جُهدٌ عظيم ولكنها تظل بعد ذلك حبيسةَ رُفوف المَكتبات لا تَمتَدُّ لها يَدٌ ولا يظهر لها أَثَرٌ في الاستِعمال.

وأما الأمر **الثالث** المتعلَق بالمنهج المتّبع في جمع المادة المعجمية لهذا القاموس وطريقة تكوين مدوَّنته، فقد تبيَّن لنا بعد دراسة مفصَّلة، أن واضعيه لم يُطبِّقوا منهجًا استقصائيًا شموليًا يُحيط بجميع مصادر اللغة العربية الفصيحة خلال القرنين الماضيّن، أو جُلّه وأهَمِّه، مما هو منشور ومعروف، وإنما اكتَفوا ببعضها دون الآخر. كما أن العملية المَسْحية التي قام بها فريقُ العمل لم تكن شاملة ولا مُستوعِبة لجميع أو أغلبية الألفاظ والتراكيب والنصوص المكتوبة أو المنطوقة والموزَّعة على جغرافيةٍ واسعة من العالَم العربي وكافّة مُستعمِلي العربية في العالَم، وإنما كانت قائمة على نوع غامضٍ من الانتقاء والاختيار الذي لم نعرف منهَجه ومعاييرَه.

فمن المصادر المعوَّل عليها في موضوع العربية الحديثة والمعاصرة ولا نجد لها أثرًا في قائمة المصادر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- كتاب واشنطن سيرويز **العربية الحديثة من خلال الجرائد والوثائق الرسمية**[418]، ويتضمَّن الألفاظ المأخوذة من الصحافة العربية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر في مختلف البلدان العربية وخاصة في مصر وسوريا ولبنان والقسطنطينية، بدءًا بصحيفة **الوقائع** المصرية التي صدرت سنة 1847. وقد بلغ عددها إلى غاية صدور هذا الكتاب سنة 1897 حوالى مئة عنوان كما قال المؤلفُ الذي أتى على ذكر قائمة كاملة بعناوين 92 صحيفة ومجلة، مع تواريخ صدور كل واحدة منها ومكان صدورها.

- **كلمات متداوَلة من اللغة العربية مصحوبة بتمارين**، من تأليف إدَنْشِنك باتان وكوهن صُولال[419].

- **لغة الجرائد** لليازجي (ت 1906).

- **الدليل المُرشد إلى قراءة الجرائد لجورج كولان**[420]، ويتضمن أهم الألفاظ المولَّدة في العربية الحديثة.

- **المدوَّنة العربية الحديثة** لبروغش وكَمَفماير[421] (M. Brugsch et G. Kampffmeyer)، طبعت بألمانيا سنة 1929-1930.

- كتاب جيرار لوكُنت **عناصر من عربية الصحافة والمِذياع**[422].

- قاموس ثنائي فرنسي عربي للألفاظ الإدارية من تأليف إيلي مالكا Elie Malka (طبع سنة 1939)[423].

- **دليل المترجمين والمَحررّين: معجم الألفاظ المقتبَسة من مختلف الجرائد الرسمية والمؤلفات القضائية والإدارية**[424]، من تأليف إيلي مالكا أيضًا.

- **العَضُد اليمين للمحرِّين والمُتَرجمين**، لصاحبه ليون برشي[425]. وهو معجم يحتوي على الألفاظ والعبارات الجارية على أقلام رجال الصحافة العربية الشرقية والغربية إتمامًا لما جاء في كتاب **الفرائد الدُّرّية لبيلو**[426]. وقد صدرت طبعتُه الأولى سنة 1938 بالجزائر، أما الطبعة الثانية الصادرة سنة 1944، فقد تضمَّنت إضافات كثيرة وألفاظًا وتعبيرات وتراكيب جديدة[427]. وقد جعله هَنس فير من بين مصادره في قاموسه الشهير *A Dictionary of Modern Written Arabic* **(قاموس العربية الحديثة المكتوبة)**. وكان قاموس هَنس فير هذا يحتوي في طبعته الألمانية سنة 1952 على 45.000 كلمة، كما قال عنه شارل بيلا، قبل أن يصدر بالإنجليزية وتُضمَّ إليه إضافاتٌ أخرى. ومن حسن الحظ أن **ملعم** جعله من بين مصادره.

- **معجم اللغة العربية المستعمَلة في القرن العشرين** (عربي فرنسي) من تأليف ليفي بروفنصال[428]. وهو على صغَره يحتوي على 2922 كلمة عربية مع مقابِلاتها الفرنسية مما كان جاريًا على أقلام الكتّاب والصحافيّين في دول الشرق الادنى وشمال أفريقيا. وذكر المؤلف في المقدمة، أن هناك ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف كلمة عربية حديثة كانت، في ذلك الوقت، متداوَلة في الصحافة والإذاعة والمحاضرات التي يُلقيها المثقفون، وفي عدد من النصوص المكتوبة، ومنها انتقَى ما انتقاه لقاموسه. ومن قائمة ألفاظ بروفنصال نلاحظ أن قَدراً لا بأس به منها قد جاء عن طريق التعريب بالترجمة أو الاقتراض، وأن نسبةً معيَّنة مما جاء عن هذا الطريق، لم تعد مُستعملةً في وقتنا هذا، مع أنها كانت متداولَة في عهد المؤلف، وسنذكر بعض الأمثلة منها لاحقًا.

- **العربية الحيَّة**[429]، من تأليف شارل بيلًا. والكتاب يحتوي على 9148 كلمة[430] عربية مع مُقابلاتها بالفرنسية رُتِّبَت حسب الموضوعات، وقد استخرجها المؤلفُ من الصحافة العربية الحديثة معتمِدًا في الأساس على **قاموس الصحافة العربية اليومية** الذي كان قد أصدره بالقدس سنة 1940 موسى بريل Mosche Brill ومؤلِّفين آخَرَيْن، في حوالى 6000 كلمة خاصة بألفاظ الصحافة العربية في المشرق. فأضاف إليه شارل بيلا عددًا جديداً من الألفاظ التي سهر هو وبعضُ مُساعديه على استخراجها وجَرْدها من الصحف اليومية العربية، مع ألفاظ أخذَها من صحافة المغرب وتونس والجزائر. وقد أصدر المؤلفُ في وقت لاحِق كتابًا جمعَ فيه طائفةً من النصوص التي استخرجها من الصحافة العربية[431].

- **القاموس الأساسي للعربية الفصحى الحديثة** لجمال كلوغلي، ويتكوّن من 3000 مدخل أو وحدة قاموسية مستخرجة في غالبيتها من كتابات صحافية في جرائد ومجلات عربية تتناول

موضوعات مختلفة من سياسة واقتصاد وعلوم واجتماع وغيرها، مع نسبة قليلة (10 في المئة) من الألفاظ المستخرجة من نصوص مسرحية وقصصية حديثة[432]. وقد اختير هذا العدد من المداخل من العربية المعيارية المتداوَلة في الصحافة والإعلام واللغة المكتوبة مع ترجمتها للفرنسية والإنجليزية، واعتُمِد في انتقائه على معيارين قائمين على إحصاء معجمي دقيق هما: كثرة استعمال اللفظ وتردُّده من جهة، ودرجة أهمّيته التي تُبيِّنُها سَعةُ تداوُله في مجالات مختلفة، من جهة أخرى[433].

– **معجم الألفاظ الحديثة** لمحمد دياب (ت 1921)[434].

– **القاموس العصري** لإلياس أنطوان إلياس (عربي إنجليزي). وقد «أدخل الألفاظ المستعمَلة في المؤلّفات العصرية القيِّمة والكلمات الشائِعة بين طبقات المثقّفين وكبار الكُتّاب، والمعرَّبة حديثًا، والدارجة في مصر وفي سوريا أو في العراق»[435].

وإضافةً إلى ذلك، هناك عدد آخر من المدوَّنات القاموسية الحديثة التي بدأ تكوينُها إلكترونيّا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وتضاعَف عددُها بشكل كبير خلال السنوات العشر الأولى من بداية هذا القرن الواحد والعشرين، وشاركَ في إنجازها عربٌ ومُستعرِبون ومؤسسات بَحثية عربية وأجنبية، وهي تحتوي على ملايين الألفاظ الحديثة والمعاصرة[436] مما يُستعمل في لغة الصحافة والإعلام والنصوص المكتوبة والمسموعة على اختلاف موضوعاتها بما فيها لغة الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي. وقد أورد إبراهيم أبو الخير قائمة تضم حوالى عشرين مدونة نشأت منذ 1992 إلى 2014 مع نبذة عن كل واحدة منها في بحث له منشور سنة 2014[437].

ومن أبرز البنوك الدولية التي تتوفر على مصطلحات عربية: بنك «سيمنز» الألماني، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة، وبنوك المصطلحات بالعالم العربي: «معربي» في معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، و«باسم» بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، و«قمم» بتونس، و«بنك المجمع الأردني» بالأردن، وبنك مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)[438].

أما «كتابات كبار الأدباء والكُتّاب، وأصحاب الفكر من فلاسفة، وعلماء نفس، ورجال دين، ومؤرخين، وعلماء متأدّبين، ورجال قانون واقتصاد» التي أُشيرَ في المقدمة إلى أنها اعتُمِدت في عملية المَسْح، فلم تُعرَض لائحتُها لا جُزئيّا ولا كُلّيّا، وإنما اقتُصِر على قائمة محدوة من عناوين بعض الجرائد والمجلات لا نعرف المعايير التي اعتُمِدت في انتقائها دون غيرها، واختيارها من بلدان عربية وإغفال سواها، وإن كان أحمد مختار عمَر في كتابه **صناعة المعجم العربي الحديث**

الصادر قبل **ملعم** بعشر سنوات، قدّم لائحة أوَّليّة مقترَحة بأسماء عدد من المؤلَفين والكتاب والشعراء المحدَثين الذين ينبغي اعتمادُ نُصوصُهم في عملية المَسح واستخراج الألفاظ والاستعمالات الحديثة المكوِّنة لجزء من مادة هذا القاموس. فهل اعتُمِدت تلك القائمة المقترحة نفسُها أم تمَّ تعديلُها بالحذف أو الإضافة؟[439].

ب- مفهوم العربية المعاصرة

عبارة: «**العربية المعاصرة**» المُضمَّنة في عنوان **ملعم** (وكذلك في **مفلعم** و**المنجد الوسيط في العربية المعاصرة**)، قد تبدو للوهلة الأولى واضحةً جَليَّة لا تحتاج إلى تعليق ولا تُثير أيَّ إشكال، لكنها في العُمق لا تخلو من بعض اللَّبْس والغموض مما يستدعي التوقُّف والسؤال. فما المقصود بـ «العربية» على وجه الدّقة، وما المقصودُ أيضًا بـ «المعاصِرة»؟

(ب – 1): مفهوم «العربية»:

لفظ «العربية» الوارد في العنوان يمكن أن ينصرِف إلى ثلاثة أشياء:

– العربية المِعيارية المشترَكة (أو الفُصحى) المستعمَلة في هذا العصر دون غيرها.

– العربية العامّية المعاصِرة وحدها على طريقة أغلبية المستشرقين الذين دَأَبوا منذ مدة على إطلاق اسم **العربية المعاصرة**[440] أو **العربية الحديثة** (L'arabe moderne) وأحياناً **العربية الحيَّة** (L'arabe vivant) على العامِّية دون غيرها، فإن أرادوا الفصحى أو الفصيحة أطلقوا عليها اسمَ **العربية الكلاسيكية** (L'arabe classique) التي يسمِّيها آخرون: العربية المُعرَبة، أو العربية الأدبية، أو عربية القرآن والتراث، أو العربية المكتوبة، إلى غير ذلك من الأسماء.

– العربية التي تشمل المستويَين معًا: الفصيح والعامّي.

وحين نرجع إلى مقدمة **ملعم** ثم إلى تحليل مادَّته المعجمية نفسِها، سنجد أن المقصود بالعربية هنا هو العربية الفصحى (أي المعيارية المشتركة) لكن مع حَشدٍ قَدر لا يُستهانُ به، بل زائدٍ عن الحدّ المألوف في قواميس الفُصحى المعتَدِّ بها (كالوسيط وسابقيه من القواميس الأخرى)، من الكلمات العامّية والأعجمية الدخيلة أو المعرَّبة الرائجة حديثًا في نصوص الكُتّاب والمثقَّفين وفي الصحافة والإعلام من المكتوب والمسموع. ولا شك في أن الهدف هو توسيع قاعدة العربية المشتركة (الفصحى) الحديثة وتطعيمها بهذا النوع من الألفاظ التي أُضفِيَت عليها الشرعيةُ وأزيلت عنها الحواجزُ. وهذا ما قد يفسِّر السببَ الذي من أجله وقع في هذا القاموس حذفُ الوُسوم التي تُميِّز الألفاظ والاستعمالات العامِّية والأعجمية الواردة فيه عن غيرها مما هو فصيحٌ في مستواه الاستعمالي وأصيلٌ في مادته الاشتقاقية، تمامًا كما فُعِل مع المُستحدَث المولَّد بآليات الاشتقاق

المعروفة. وعادةُ القواميس الفصيحة أنها إذا أوردت شيئًا من العامّي أو الأعجمي أو المَحدَث المُستَجدّ، أشارت لذلك بعبارة أو رمزٍ يدلّان عليه. **أما هذا الكتابُ فقد كُسِرت فيه الحَواجزُ ولم يلجأ إلى شيء من هذه العلامات والشّارات الفاصِلة، وأُزيلَ منه كلُّ ما يمكن أن يُميِّز هذا الاستعمال عن غيره أو يَسِمه بسِمةٍ خاصة، فاعتُبِرت كلُّ مداخله من مستوىً استِعماليّ واحد.** وهذا قد يكون نتيجة خطإٍ أو سَهو وقع فيه صانعُ (أو صانِعُو) الكتاب، ولكنّي أُرجِّح أن يكون منهجًا مقصودًا وخَطًّا متعمَّدًا، أي إن **عدم التمييز بين ما ورَد فيه من فصيح وعامِّي، وعربي أصيل، وأعجمي معرَّب، كان اختيارًا متعمَّدًا حتى تدخل كلُّ أنواع الألفاظ والتراكيب الواردة فيه تحت مُسَمَّى «العربية المعاصِرة» على قَدَم المساواة دون تمييز بينها**، وهذا أيضًا ما قد يُفسِّر سبَبَ تَرْكِ لفظِ «العربية» في عنوان الكتاب عارِيًا من وصفه المتوقَّع بـ «الفُصحى». فعبارة «العربية المعاصِرة» هي المُعبِّرة، إذن، أدقَّ تعبير عن محتوى هذا القاموس ونوعية مادَّته المعجمية، وليس «العربية الفصحى المُعاصِرة». **فهو ليس قاموسًا خالِصًا للفُصحى المعيارية وإن أخذَت الفصيحةُ المُعرَبة أو الصحيحة النصيبَ الأوفر منه، وإنما فُتِح بابُه بجانب ذلك لغيرها من الاستعمالات العامّية والدخيلة والمُنحرفة.** وهذا ما يُفهَم أيضًا من السياق الذي جاء فيه كلامُ أحمد مختار عمر بكتابه المتقدِّم الذكر **صناعة المعجم الحديث**، حين تحدَّث عن وجود نوعين من القواميس: معياريٍّ ووصفي تسجيليّ، فتحوَّل القاموس بمقتضى ذلك «من عمل معياري يُبيحُ ويَحظُر، ويُحلُّ ويُحرِّم، إلى عمل وصفي تسجيلي، وانتقَل الاتجاهُ على استحياء في أول الأمر، إلى المعَجميّين العرب، وبخاصة بعد أن أزالَ مجمعُ اللغة العربية حاجِزَي الزمان والمكان، وأثبَتَ في متن **معجمه الوسيط** ما دَعَت الضرورةُ إلى إدخاله من الألفاظ المولَّدة أو المحدثَة أو المُعرَّبة أو الدخيلة، وبعد أن فتحَ المَجمعُ بابَ الوضع للمحدَثين وأطلق القياسَ وساوَى الألفاظَ المولَّدة بالألفاظ المأثورة من القدماء» (ص 58-59)، وإن كان **المعجم الوسيط** الصادر عن مجمع اللغة لم يَفتح البابَ للعامِّي إلا على قلّة[441]، مع التزامه بالإشارة لذلك تجنُّبًا للخلط بين مستوَيات الاستعمال. **نحن، إذن، لسنا أمام قاموس معياريّ أو صَفائيٍّ تامٍّ، ولكن أمام قاموسٍ اختار أن يَنفتح كثيرًا على غير الفصيح ويكون في منزلة بين المعياريِّ والوصفي التَّسجيلي أو المَسْحِيِّ المتمثِّل فيما تمَّ تدوينُه من المادة المعجمية الحديثة والمعاصِرة بكل مستوياتها الاستعمالية.** ولا أدلّ على ذلك من هذا التعريف الذي وضعه قاموس **ملعم** نفسُه لعبارة «العربية الفُصحى» إذ قال في مدخل «فُصحى»: «اللغة العربية الفصحى: لغة القرآن والأدب، **وهي لغة خالصة سَليمةٌ من كل عَيْب، لا يُخالطُها لفظٌ عاميٌّ أو أعجمي**، خلافَ العامّية»، اللهمَّ إذا كان أصحابُ هذا القاموس ممن يعتبرون «العربية الفُصحى» غير «العربية الفصيحة» كما سنرى في مناقشة هذا الموضوع[442].

وقد تكون وراء حذف الوصف بالفُصحى أسبابٌ أخرى، منها مثلًا أن القواميس الفصيحة السابقة له في القديم والحديث لم تحرص بدورها على جعل لفظ الفصحى ضمن عناوينها. ومنها أن مفهوم «الفُصحى» ليس من المفاهيم الثابِتة والمستقِرَّة أو المتَّفَق عليها بين سائر اللغويّين والمعجميّين العرب المحدثين.

وعلى كل حال، هناك فقرتان واردتان بالمقدمة تلقيان بعض الضوء على نوع العربية التي عُنِيَ بها الكتابُ واشتَمَلت عليها مدوّنتُه ومَتنُه. فالفقرةُ الأولى تنصُّ على: «أن تكون الكلماتُ حيةً مُستعمَلةً، أو قابلةً للاستعمال بين عامة المثقَّفين في لغة العصر الحديث، أو كلمات مستحدَثة عصرية (مثل: مِصداقية، عَلمانية، تَعويم العُملة)، وكلمات الحضارة (مثل: باخرة، ثِقاب، سَفير)، وقدر كبير من مصطلحات العلوم والفنون التي لم تعد حَكْرًا على أهل التخصُّص (مثل: بوصلة، قطار، تِلِكْس...)، والتي تُكمِّل موادَّ لغوية ناقصة، والكلمات التي يقبلها نظام اللغة العربية...».

والثانية تقولُ: «فلم يُعتمَد اعتمادًا كُلِّيًّا على معاجم السابقين، وإنما ضُمَّ إليها مادَّةٌ غنيةٌ بالكلمات الشائعة والمُستعمَلة باستخدام تِقنية حاسُوبية متقدِّمة، تمَّ بمقتضاها إجراءُ مَسح لغوي مُكثَّف لمادة مكتوبة ومسموعة تُمثِّل اللغةَ **العربية** المعاصِرة أصدقَ تمثيل، فقد تميَّزت بالمُعاصَرة والسياقات المستعمَلة، بالإضافة إلى الاستعمالات الجديدة التي تَرِد في سياق مألوف لدى المُستَخدِم وتتجاوَز في حجمها مئةَ مليون كلمة ومثال. وقد أعطانا هذا الحجمُ الضخم للمادة المَسْحِية صلاحيةَ الحُكم على كلمة ما بالشُّيوع، ومِن ثَمَّ إدخالها في المعجم، أو بعدم الشيوع، ومن ثمَّ إهمالُها وحذفُها من المعجم. ويصدُق هذا على معاني الكلمات...».

وتحليل الفقرتين يدلُّ على أن العربية المقصودة في **معلم** هي التي يمكن تصنيفُها حسبَ عناصِرها إلى مجموعتين:

- **المجموعة الأولى**: مكوَّنة من الكلمات والتراكيب المَوروثة عن القديم لكنها ما تزال حيةً ومستمرةً في الاستعمال المعاصِر، وهذه تشمل:

• الألفاظ القرآنية والحديثية.

• الألفاظ العامة المأخوذة من القواميس مما استمرَّ استعمالُه في العربية الحديثة والمعاصِرة، ودلَّ على أشياء ثابتة لا تتغيَّر، وهي التي نسمِّيها عادة بالقاعدة أو النواة الصُّلبة للمعجم (كأسماء أعضاء الإنسان وما يتعلَّق بضرورات عيشه وحياته، ويُحيط به من عناصر الطبيعة الثابتة الجامدة والحيَّة).

• الألفاظ الحضارية والاصطلاحية والتخصُّصية القديمة التي ما زال استعمالُها جاريًا.

- **المجموعة الثانية**: مكوَّنة من الألفاظ والاستعمالات الحديثة والمعاصِرة، وتشمل:

• الكلمات التي تُكمِّل موادَّ لغوية ناقصة، ويقبلها نظامُ اللغة العربية، والمقصودُ بها ما أُضيفَ من ألفاظ إلى الرصيد القديم، باستعمال القياس وآليات التوليد العربية المعروفة، كبعض الأفعال أو مصادرها أو مشتقاتها مما لم يرد ذكرُه في القواميس القديمة...

• مصطلحات العلوم والألفاظ التخصُّصية الحديثة والمعاصرة.

• المادَّة المَسْحية المكوَّنة من الكلمات والاستعمالات التي شاعَ استعمالُها حديثًا في المكتوب والمسموع، وهي التي سماها على سبيل الإطناب بـ «الاستعمالات الجديدة»، ثم بـ «الكلمات الحيَّة المستعمَلة»، وتشمل العربية المُعرَبة المنتَشِرة في لغة الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة (مجلات، جرائد، أشرطة إذاعية، أقراص مُدمَجة ...الخ)، ونصوص المؤلِّفين والكُتّاب والشعراء المحدَثين والمعاصرين، كما تشمل العامّي والدخيل المقترَض. وقد تمّ استخراجُ هذه المادة عن طريق عملية المَسح «المُكثَّف»، وانتقاؤُها واختيارُها من بين مجموع ألفاظ المدوَّنة باللجوء إلى معيار كثرة التردُّد وشيوع الاستعمال.

• الكلمات القابِلة للاستعمال.

والمُستخلَص من هذا الكلام، أن المجموعة الأولى من الكلمات كلها من العربية المعيارية (أو الفُصحى) القديمة. أما المجموعة الثانية، فبعضُها أُخِذَ مما يَقبلُه نظامُ العربية الفصيحة الصحيحة، وبعضُها الآخر مما تَحكَّمَ في انتقائه معيارُ الشيوع وكثرة الوُرود في الاستعمال الحديث من المكتوب والمسموع دون أن يكون خاضعًا بالضرورة لمعيار السلامة والصِّحة والالتزام بمقاييس العربية وقواعدها الصارِمة (ويدخل ضمنه العامّي والأعجمي وكثيرٌ من الأخطاء السابقة التي سَوَّغها الاستعمالُ الحديث)، وبعضُها الثالث جاء أمرُه غامضًا وهو ما سُمِّي بالكلمات «القابلة للاستعمال». فإذا كان المقصودُ بها تلك التي استُكمِلت بها المداخلُ الناقِصة وأُضيفت إلى ما لم يُذكَر في القواميس السابقة، وما أمكَن توليدُه بالقياس الصحيح وقواعد الاشتقاق وآلياته المعروفة، كأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر، وأسماء الآلة والزمان والمكان، وغيرها من المشتقات المعروفة، فذلك أمرٌ مقبول ومطلوب. أما إذا كان المقصودُ بها الكلماتِ التي نُقِلت أو تُرجِمت مباشَرةً من اللغات الأجنبية أو استُعيرت من القواميس الثُنائية للترجمة التي جُعِلَ بعضُها من مصادر مدوَّنة الكتاب، دون أن يستعملها أهلُ العربية أو يكون لها وجودٌ من قبلُ في المكتوب منها أو المسموعِ المُتداوَل، فالأمرُ هنا مُثيرٌ للقلَق، لأننا نعتقد أن موضوع قواميس اللغة العامة هو المستعمَل فعلًا من الألفاظ والتراكيب وليس المفترَض فيه أن يُستعمَل. وسنعود لاحِقًا لمناقشة هذه النقطة ومناقشة موضوعِ الأعجمي والدخيل والعامّي أيضًا.

(ب – 2): مفهوم الفصحى عند المحدثين والمعاصِرين

أما مفهوم «الفُصحى» الحديثة او المعاصِرة الذي وقع تجنُّبُ استعماله في عنوان الكتاب، فلم يَعُد، بعد إسقاط مِعيارَي الزمان والمكان، أمرًا محدّدًا ومتفقًا عليه بين المحدثين كما سلَفَ القولُ. فهناك من يُعرِّفها بأنها العربية المَكتوبة عمومًا، أو العربية المُعْرَبة، أو الأدبية والثقافية. وهناك من يُقسِّمها إلى مستويَين اثنين: الفصحى العالية أو العالِمة، وهي التي يستعملها كبارُ الكُتّاب والأدباء

والمثقّفين ذوي التضلّع الكبير من العربية والتبحُّر في علومها، وتمتاز بقدرٍ عالٍ من الصّحة والبعد عن اللحن والاقتراب ما أمكن من الفصحى القديمة التي اتُّخِذَت مِعيارًا ومقياسًا للصواب والخطإ. وبعدها تأتي الفُصحى التي يُطلِق عليها بعضُهم اسمَ **العربية الوُسطى** أو **اللغة الثالثة**، ويقُصَد بها العربية الواقعة بين الفصحى القديمة والعامّية الدارجة، وهي المستخدَمة في الصحافة ووسائل الإعلام والمؤتمرات والمحاضرات العامة والندوات، وفي التعليم والإدارة وبعض المجالات الأخرى، ولا تختلف عن الأولى إلا في مَيلها إلى التخفُّف من صرامة بعض القواعد النحوية، كتسكين أواخر الكلمات والتساهل في استعمال بعض التعبيرات والتراكيب المنقولة عن لغات أخرى أو المَشُوبة ببعض الأخطاء الأسلوبية والنحوية وغيرها. فهي بالجملة لغةٌ مُتساهِلة إذا قيست بالمستوى الأول. وقد استعمل رئيسُ المجمع العلمي الأردني الدكتور عبد الكريم خليفة في أحد نصوصه[443] عبارة: «العربية الفصيحة السليمة»، و«العربية السَّليمة الفصيحة»، و«العربية السَّليمة الفصيحة الميسَّرة». فعُلِم من كلامه أن الفصيحة تُرادِف عنده السليمة (أي المُلتزِمة بقواعد اللغة)، كما ترادِف المُيَسَّرة أي المُخفَّفة من تعقيدات القدامى في القواعد والتعبير. فشرط العربية المُيسَّرة عنده سلامتُها من الأخطاء. وغيرُه لم يشترط ذلك، أي لم يَقرِن التيسير بشرط السلامة من الأخطاء.

وقد أدلى قاموسُ **ملعم** نفسُه برأيه في الموضوع، كما سبق، وأتى تحت مدخل «فُصحى» بتعريفه الخاصّ لها فقال: «اللغة العربية الفصحى: لغة القرآن والأدب، **وهي لغة خالصة سليمةٌ من كل عَيْب، لا يُخالطُها لفظٌّ عاميٌّ أو أعجمي**، خلافَ العامّية». وهذا تعريفٌ غيرُ دقيق من جهتين: **الأولى**، اعتبارُه الفُصحى هي السَّليمة من كل عيب، وهو وصفٌ لا يُسلِّمُ به أيُّ لغويٍّ حديثٍ ولا يَقبل إطلاقَه على أي لغة إنسانية مهما كان نوعُها ومستواها، فكلُّ لغات البشَر يَعتريها القُصورُ مهما بلغ مستواها بغضّ النظرعما يُسبغُه كلُّ أصحاب لغةٍ على لغتهم من التمجيد والتقديس بما في ذلك أهلُ العربية. وقدذكرنا في فصلٍ سابقٍ كيف كشَفَت النظرةُ التطوُّرية التاريخية للغات أن ما يمكن اعتبارُه في مرحلة تاريخية متأخِّرة لغةً صافيةً، قد يكون في مراحل سابقة مجردَ رُكام من أخطاء وتحريفات امتزَجت مع الصحيح وتحوَّلت مع الزمن وكثرة التداوُل إلى استعمالاتٍ مقبولة ثم صحيحة ثم فصيحة يُقاسُ عليها ويُشتقُّ منها ويُنسَجُ على مِنوالها. فإذا أردنا شيئًا من الدِّقة أو التحفُّظ في الكلام قلنا: إن الفصحى هي المستوى الاستِعماليُّ الأقلُّ فسادًا وانحرافًا وسلامةً من العيوب، وليست هي السليمة على الإطلاق، إلا كلام الله تعالى في الذكر المُنزَّل.

أما من الجهة **الثانية**، فقد اعتبَرَ اللغة الفُصحى هي التي لم يُخالِطها لفظٌ عامّيّ أو أَعجميّ، وهذا أيضًا كلامٌ غيرُ دقيق، بدليل أن لغة القرآن، وهي في قمة درجات الفصاحة عند العرب، لم تخلُ من الألفاظ الأعجمية المعرَّبة، وكذلك لغةُ العرب الأخرى المجموعة من أفواه مُستعمليها والمدوَّنة في القواميس وغيرها من النصوص القديمة. فهي بدورها لم تكن في يوم من الأيام خاليةً من الأعجميَّات والألفاظ الدخيلة، إلا أنهم تجاوَزوا عما نَطَقَت به العربُ قديمًا والتَمسوا له عُذرًا

فصار في حُكم العربيِّ الأصيل، ولم يَتساهَلوا مع ما جاء منه بعد ذلك العصر. فمعيارُ رفضه وقَبوله معيارٌ زمانيٌّ محضٌ. وإذن، لا يمكن أن يُسلَّم بالقول إن الفُصحى هي التي لم يُخالِطها أيُّ لفظٍ أَعجمي، لأن هذا أمرٌ لم يحدث في تاريخ أي لغة من اللغات، ووجودُ شيءٍ من الأعجمي فيها لا يَنزَع عنها صفةَ الفصاحة ولا يَحطُّ من قيمتها ولا يُخرجها من الحيِّز الذي صُنِّفت فيه، إلا إذا تغلَّبَ عليها هذا الأعجمي وهَجَّنَها وانحرَفَ بها عن طبيعتها. وكذلك يُقال عن الألفاظ العامِّية إذا وُجِدَ شيءٌ منها في الفُصحى، فهو لا يُزري بها ولا ينزَع عنها صفتَها. على أن جزءًا من العامِّي هو من الأعجمي المشترَك مع الفُصحى، تجده هنا كما تجده هناك، وجزءًا آخر هو من الفصيح المُبتَذل. والابتذال ليس خطأً لغويًّا نحويّا أو صرفيًّا أو تركيبيًّا أو دلاليًّا، وإنما هو مجرد صفة تُطلَق على ما تداولَه الناسُ بكثرة زائدة عن الحدّ، خاصَّتُهم وعامَّتُهم، حتى أصبح المُتحَذلِقون والمتأنِّقون في الكلام يتجنّبونَه لكونه أصبح مطروقًا من كل شخص: المثقَّف والعالِم والأديب البليغ ومَن دونَهم، أو لا يُناسِبُهم استعمالُه في سياقات ومقامات معيَّنة. ومن ثمَّ ترَكَه الخاصَّةُ وتخلَّوا عنه للعامة. وفي العاميّات أيضًا ألفاظٌ فِصاحٌ موروثة من زمن قديم لكن استعمالها أصبح مقصوراً على لهجة من اللهجات بعدما هَجَرته المعياريةُ المشترَكةُ لسبب من الأسباب.
وخلاصةُ القول، أن الفُصحى لا يمكن وصفُها بأنها هي اللغة الخالية تمامًا من كل لفظ أَعجمي أو عاميٍّ بشكل مُطلَق. فهذا كلامٌ غيرُ دقيق لما فيه من المبالغة والتعميم.

وهناك من حاول أن يجعل بين الفصحى القديمة والحديثة قطيعةً تامة أو شبهَ تامة، معتبرًا الأولى عربية ميِّتةً أو مُنتَهية، وأغلبُ هؤلاء من المستشرقين والمتأثّرين بآرائهم، ومنهم المفكر المغربي عبد الله العروي الذي أدلى في السنوات الأخيرة برأي غريب قال فيه إن الكتاب الوحيد الذي يُمثِّل العربية الفُصحى هو **مقامات** الحريري، وغيرُه **عربيةٌ مُعرَبةٌ** بما في ذلك القرآن نفسه[444]. وهناك من يُعمِّم سِمةَ التساهُل على الفصحى المعاصِرة كلها، فيلجأ، بوحي من ذلك، إلى الفصل بين القديم والحدَيث من عصور الفصاحة، فيخصِّص لفظ «الفُصحى» للقديم منها فحَسب (عربية الثقافة والأدب القديمَين والقرآن والتراث وكل المؤلفات إلى حدود العصر الحديث)، ولفظَ «الفصيحة» للعربية **المُعرَبة** المستعمَلة في المرحلة الحديثة والمعاصرة بين الأوساط الثقافية العامة والملتزِمة بقواعد العربية في الإعراب والصَّرف والاشتقاق. وممن ذهبوا إلى هذا الرأي المرحوم كمال محمد بشر الذي يقول في أحد كتبه: «فهناك أولًا اللغة **الفصحى** (classical) التي تتمثَّل أرقى صُورها في القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الجاهلي وما بعده من آثار أدبية نثرًا وشعرًا في العصور الزاهرة للعرب والمسلمين، وظلت في مَسيرتها عبر الزمن مُحتفِظةً بصورة أساسية بنُظُمها الصوتية والصرفية والنحوية، ولكن مع تنوّعات قليلة أو كثيرة، مُتدرِّجة في هذا التنوّع من عصر إلى عصر، وبخاصة في الأداء النُّطقي والثروة اللفظية وصيَغ التعبير، وبعض الظواهر النحوية وفقًا للظروف الثقافية والاجتماعية التي لَفَّتها في تاريخها الطويل. وفي نهاية المطاف، كانت الصورةُ الماثلةُ أمامنا في عصرنا هذا الذي نعيشُ فيه، وهي صورةٌ يَسوغُ لنا أن نسمّيها بالعربية **الفصيحة** أو الحديثة (neo-classical)، إذ هي بكل المقاييس، لا ترقى إلى لغة الأجداد الموظَّفة في

الآثار السابقة. وقولنا «تَرْقَى» لا يعني المفاضَلة بقدر ما يعني المفارَقة والاختلاف بين الصورتين في بعض الظواهر اللغوية على جميع المستويات. أضِف إلى هذا أن (عربيتنا) الحاضرة أصبحت شبهَ مقصورة على توظيفها في الكتابة، كما في المؤلفات العِلمية الجادة والصحافة الفنّية، وقلَّ أو نَدَر توظيفُها توظيفًا سليمًا لائقًا في الكلام المنطوق على المستوى العام والخاص جميعًا، وإن بدا لواحد منهم أن يُمارسها بالأداء الفعلي، دون الاعتماد على نص مكتوب، وقعَ في مأزق الخطإ والخلْط بين الفصيح وغير الفصيح...»[445].

ورغم أن كمال بشر يصرِّح بأن التمييز بين الاصطلاحين ليس قائمًا على أساس المفاضَلة، إلا أن معنى المفاضلة سيظل موجودًا وحاضرًا في أذهان الكثيرين ممن يفهمون من لفظ «فصحى» أنه مجرد تأنيث «أفصح»، مع أن السياق العام الذي استُعمِل فيه هذا اللفظ في الماضي لم يكن يفيد هذا المعنى. وإنما كان في العُموم مُرادِفًا للفظ «فصيح» إلا في أحوال بعينها[446]. فالأمرُ هنا لا يختلف عن استعمال «كبرى» و«صغرى» بمعنى «كبيرة» و«صغيرة»، على نحو ما جاء في قولَ أبي نواس:

كأن صُغرى وكُبرى من فَقَاقِعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ

فقد فسَّروا الصغرى والكبرى هنا بمعنى الصغيرة والكبيرة لا غير.

وإذا كنا نجد في بعض عبارات القدماء تمييزًا بين «الفصيح» و«الأفصح»، كما مرَّ بنا في الفصل الثاني من البابِ الثاني، فذلك راجعٌ لسياقه الخاص وهو المقارنة بين مستويَين من الاستعمال عند الأقدمين داخلَ الدائرة المغلقة للعربية الفصحى أو الفصيحة ذاتها وليس خارجَها (وهي الدائرة التي تتحقّق فيها شروطُ الفصاحة بالمعايير القديمة) تحت تأثير العامل الديني تارةً والعصَبية القبَلية تارةً أخرى، فنجد في المستوى الأول: لغة القرآن التي وضعوها في قمة درجات الفصاحة بمعنيَيْها المعجمي والبلاغي، ثم لغة الحديث النبوي على الترتيب باعتبار صاحبها أفصحَ العرب (وهنا يظهر جليًا أثرُ العامل الديني)، ثم لغة قريش باعتبارها أفصحَ القبائل العربية (العصبية لقبيلة معيَّنة)، وفي المستوى الثاني: لغة سائر العرب والقبائل المحتجِّ بلغتها. أما بعد أن تمَّ الفراغُ من تدوين اللغة وتقعيدها ومَعْيَرَتها بالجمع بين كل هذه المستويات التي ذكرناها، إضافةً إلى الجمع بين مستوى لغة الشعر ولغة النثر الفنّي والكلام الشفوي العادي (الدارج على ألسنة العامة وقتَها)، وأصبح هذا المَزيجُ المُركَّب على هذا النحو، فقد صار **للفصحى** معنى آخر هو الذي ظلَّ سائدًا طوال القرون السابقة (من عصر التدوين إلى اليوم)، والمقصودُ به **اللغة المعيارية أو النموذجية أو المقعَّدة** المستخلَصة من اللسان العربي بكل مستوياته السابقة. وهي التي أصبحت معروفةً أيضًا باسم «لغة العرب». فكلامُ الله الذي هو قمة البلاغة والإتقان ورأسُ هَرَم المستوى الأدبي الفَنّي، أصبح يُستشهَدُ به في المعجم والنحو والصرف والبلاغة كما يُستَشهَد بكلام أيِّ أعرابي ضارِبٍ في البداوة لا يَفقه شيئًا من القراءة والكتابة، فهما في الأمر سواءٌ. بل إن إيثار

النّحاة لغةَ البدو وشعرَهم مهما كانوا مغمورين، على لغة غيرهم في الاحتجاج، وعلى لغة الحديث النبوي أحيانًا، أصبح من المسائل المعروفة، وإن أثار حفيظة بعض العلماء.

ولأجل ما سبَق لا أرى ضرورة للتشبُّث باستعمال لفظي «فُصحى» و«فصيحة» عند التمييز بين العربية القديمة والعربية المعاصرة المُلتزِمتين معًا بالنظام العام لهذه اللغة وقواعدها الأساس، لأن استعمالهما بهذه الطريقة سيظل دائمًا مُحمَّلًا ومَشُوبًا بذلك الإيحاء الذي أشرنا إليه من قبل، وهو أن القديمة كانت أسلَم من الحديثة أو المعاصرة، أو أنها الأفضل منها أو الأكثر التزامًا بالقواعد، وكأننا بذلك نعود لتبنّي المنطق المعياري القديم الذي يحصر الفصاحة في زمن معيَّن لا تتخطاه، فما جاء بعده يُعتبَر أقلّ أصالةً في الفصاحة من سابقه، حتى ولو كان على قياس **لغة العرب** ومُلتزِما بنظامها وقواعدها العامة. ونحن لا نطمئن لهذه الفكرة ولا نَركَن إليها، وإنما نعتقد أن كل استعمال لهذه اللغة مُطابِقٍ بصفة إجمالية لقواعدها الأساس وأنظمتِها العامة في أيِّ زمان ومكانٍ، فهو عربية «فصحى» أو «فصيحة» لا فرق ولا مُشاحَّة في الاصطلاح، باعتبار الكلمتين من المُترادِف لا من المُتفاضِل. وإنما يكفي، إذا أردنا الحديث عن الفصحى السابقة للعصر الحديث، أن نقول عنها «فصحى قديمة أو فصيحة قديمة»، ويمكن تقسيمها إلى مراحل (فصحى العصر الجاهلي، فصحى العصر الإسلامي الأول، فصحى العصور العباسية، فصحى العصور المتأخِّرة...). وإذا أردنا الحديث عن الفصحى التي استُعمِلت في الفترة الحديثة أو المعاصرة، قلنا عنها: «فصحى حديثة ومعاصرة»، أو «فصيحة حديثة ومعاصرة». فالفصاحةُ فصاحاتٌ كما يقول الحمزاوي[447]، أي أن العربية كان لها في كل عصر ومرحلة ملامحُ وخصائص تُميِّزُها عن خصائص المرحلة السابقة أو اللاحِقة دون أن يؤدي ذلك إلى إخراجها من دائرة الفصاحة التي تعني الالتزام بالأنظمة الأساسية للغة على وجه الإجمال نحوًا وصَرفًا وصوتًا، أو إلى الإزراء بها والتنقيص من قَدْرها ومكانتها. نقول ذلك حتى مع إقرارنا بكثرة ما دخل وتسرَّب إلى العربية المعاصرة من العاميّ والأعجمي واللحن والخطإ. ذلك أن هذه الظاهرة ليست خاصة بالعربية المعاصِرة. بل وُجِدت ورُصِدت في لغتنا الفصيحة طيلة عصورها المختلفة، منذ أن وُجِدت إلى يوم الناس هذا، ولم تسلَم يومًا من التطوّر والتغيُّر (أو الانحراف حسب النظرة الصَّفائية للغة) في كل جانب من جوانبها ألفاظًا وصيَغًا ومعانيَ. ولم يكن ذلك شأنًا خاصًا بها، بل هو شأنُ سائر اللغات الطبيعية الكبرى التي تعبُر القارات، وتتحدّى عادِيات الزَّمن، ويَتَعاقَب على استعمالها الأقوامُ من كل جنس ولونٍ وعصر ومكان.

يتضح من هذا النقاش الدائر أن اللغويّين العرب المعاصرين، اتفقوا على أن يُسقطوا من معايير الفصاحة بمفهومها القديم معيارَي الزمان والمكان، لكنهم في المقابل لم يتفقوا على أية معايير أخرى جديدة للفصاحة في عصرنا هذا.

(ب – 3): معايير الفُصحى الجديدة:

حين نعود إلى كتاب آخر ألفه أحمد مختار عمر (صاحب **ملعم**)، نشر بدوره سنة 2008 بعنوان **معجم الصواب اللغوي**، نجده يقسِّم العربية إلى أقسام ومراتب على النحو الآتي:

- **الفصيح** (ومنه المستعمل، ومنه المهمل). وهو ما ورد في القواميس الفصيحة أو وافق القياسَ وقواعدَ اللغة. وهو عنده أعلى درجةً من الصحيح المذكور بعده.

- **الصحيح**: وهو ما أمكن تخريجُه على وجه موافِق لقواعد العربية وأقيِستها.

- **المقبول**: ما أمكن حملُه على وجه من العربية ضعيف أو شاذ.

- **المرفوض**: ما لم يكن له وجه لقبوله فلا يجوز استعمالُه.

وهذا معناه أن مفهوم الفصاحة، قد أصبح عنده واسعًا يشمل كل الأُقسام الثلاثة الأولى باعتبار أن كل ما له وجهٌ مقبول في العربية فهو منها. ومن يقارن بين الكتابين سيلاحظ أن هذا التقسيم نفسه قد تم تطبيقُه في **ملعم** مع تقليص حجم المرفوض والتوسُّع في حجم الصحيح والمقبول، والتساهل مع الشائع الكثير الاستعمال بالبحث عن المسوِّغات التي تُدخله تحت «الثصحيح» أو تُبقيه على الأقل داخل دائرة «المقبول». وإذا نظرنا إلى الكلام الوارد في مقدمة **ملعم** وقد جاء فيه: «وقد أعطانا هذا الحجمُ الضخم للمادة المَسْحية صلاحيةَ الحُكم على كلمة ما بالشُّيوع، ومِن ثَمَّ إدخالِها في المعجم، أو بعدم الشيوع، ومن ثمَّ إهمالِها وحذفِها من المعجم. ويصدُق هذا على معاني الكلمات..»، ثم نظرنا إلى الكلام الذي ورد في مقدمة **معجم الصواب**، وفيه يصف المؤلفُ نفسُه منهجَه في **ملعم**، فيقول: «استَعملنا شيوعَ الاستعمال قياسًا مُرَجِّحًا للتصحيح أو التفصيح أو المقبول. وإن كنا قد سمحنا بإدخال بعض الكلمات غير الشائعة بقصد الترويج لها لسدّها فراغًا لا تسدّه كلمةٌ أخرى مثل استخدام: الجُرادة، والنُّجادة، والأُكالة، والفُراطة، وغيرها مما يدل على بقايا الأشياء». إذا نظرنا إلى الفقرتين معًا، فهمنا بجلاء ووضوح كيف ركَّز **ملعم** بشدة على معيار الشيوع وكثرة الاستعمال في تفصيح الألفاظ والاستعمالات الجديدة، فإن لم تكن من «الفصيح» المتَّفق عليه التمس لها المسوِّغات والأعذار وأدرَجها ضمن «الصحيح» أو «المقبول» حتى تلحق بالفصيح بمفهومه العام الواسع، ولا سيما حين يتعلَّق الأمر بالمادة الجديدة التي قام بمَسْحها من المكتوب والمسموع، وهي المشتملة في قسم منها على قَدرٍ غيرِ قليلٍ من الدخيل والعامِّي والدارج في لغة الصحافة والإعلام الذي لا يخلو من التحريف والخطإ في الاستعمال.

ومهما يكن، فإن الاعتماد على معيار الكثرة والشيوع وحده لا يكفي في تفصيح لفظٍ أو استعمالٍ، وإنما لا بد من شروط أخرى، كصِحَّته وسلامته من الأخطاء النحوية والصرفية، وعدم خروجه عن أنظِمة اللغة، وإقراره من المجامع اللغوية المعتبَرة أو الهيئات العلمية المتخصِّصة، وروده في نصوص مكتوبة لكبار الأدباء والعلماء باللغة والثقافة العربية. ولا يكفي أن يُسمَع من بعض المتكلِّمين وعامة المُثقَّفين، فالسَّماعُ كان من مُسوِّغات الفصاحة عندما كان المسموعُ منهم جميعًا من

الفَصحاء أهل السَّليقة اللغوية الطبيعية، أما ما يُسمَع اليوم من وسائل الإعلام المختلفة وحتى من الخُطباء والمُحاضِرين وأساتذة الجامعات فليس كلُّه مقبولًا وصحيحًا، وإنما لا بدَّ من تمحيصه وتصحيحه لما يَشُوبه في الغالِب من أخطاء واضحة. ومن ثمَّ فإن فتح الباب أمام كل ما شاعَ وكثُر استعمالُه مهما كان، بدعوى تطوير العربية وتحريرها من الجمود، شيءٌ لا تُؤمَن مَساوئُه. وإذا كان التطوير والتحديث، أمرين مطلوبَين مرغوبَين بلا شك، ويُسعى إليهما بطبيعة الحال، فذلك ينبغي أن يقع داخل قواعد اللغة وأنظِمتها وليس خارجَها وخَرقًا لها. نعم يمكن العملُ على تطوير القواعد وتطويعها وتسهيلها وتيسيرها لتسمح بإدخال عدد من الاستعمالات الحديثة، وهذا أمرٌ آخر.

وهناك من اشترَط في الفصاحة الحديثة والمعاصرة، بالإضافة إلى كثرة الشيوع، أن يُقِرَّ استعمالَها مجمعٌ من المجامع اللغوية العربية. فقد كان الموقفُ العامُّ لإميل بديع يعقوب من عموم ما يَشيع من الألفاظ والمستعمَلات الحديثة أنه قال[448] في أول الأمر: «نرى أنه لا يجوز تَخطِيءُ ملايين من الناس يستعملون لفظةً معيَّنة بحجة أنها لم تَرِد في المعاجم، لان وظيفة المعجمي تدوينُ ما يقوله الناس لا فرضُ الكلمات عليهم. هنا تبرز مهمة المجامع اللغوية في إجازة لفظ أو مَنع آخر... ولكن قبول كل الكلمات المولَّدة والمحدَثة الشائعة على ألسنة العامة يؤدي إلى فساد اللغة وتشعُّبها الى لهجات. **لا بد من ضوابط لقبول المولَّد والمحدَث**. ولعل من أهم هذه الضوابط اثنين: أولهما: إجازة مجمع لغوي عربي لاستعمال اللفظة المولَّدة. وثانيهما: ورودُ اللفظ في معجم صادر عن مجمع اللغة العربية». واعتمادًا على هذا الرأي الذي اختاره وجدَ نفسَه مضطرّا لتفصيح عشرات الكلمات والتعبيرات الجارية على ألسنة العامة من المثقَّفين والكتّاب باللجوء إلى قرارات مجمع القاهرة.

أما نحن، فلقد سبق أن طرحنا السؤال عن معايير الفصاحة الحديثة والمعاصرة في بحث نُشِر لأول مرة سنة 1989، وكان جوابُنا عنه كما يلي:

إن هذه الفصاحة التي نقصد إليها ونتحدث عنها هي المتمثِّلة في خاصّية اللغة التي تحترم حدًّا أدنى من القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية المتَّفق عليها بين علماء العربية، وتصلُح لتكون أداةً للتفاهُم الجماعي والتواصُل المشترَك بين سائر المتكلّمين بها أينما كانوا ومتى وُجِدوا، ووسيلةً للتعليم والتثقيف، وأساسًا لتوحيد الفكر وتحقيق الهوية المشترَكة. فاللغة التي تجتمع فيها هذه الخصائص نسمّيها **العربية الفُصحى** أو **العربية المشترَكة** (أو **المِعيارية** أو **المِعيار**)، وذلك في مقابل اللهجات المحلّية. وهذا التعريف الذي أعطيناهُ للفصاحة والفُصحى في مفهومنا الحديث يسمح لنا بأن نعتبر فصيحًا كلَّ لفظٍ أو استعمالٍ توفَّرت فيه الشروطُ الثلاثة الآتية مجتمِعة، وهي:

– أن يَرِد في نصّ مكتوب، أي لا بد من أن يكون بعضُ كبار الكتّاب أو الشعراء أو العلماء المشهود لهم بسلامة اللغة ودقّة التعبير قد استخدَموه في مؤلفاتهم وأعمالهم المكتوبة أو أَجازُوه، لأن العربية المِعيارية السليمة لم يَعُد بالإمكان أخذُها بالسَّماع إلا إذا كان المسموعُ منه في غاية التمكُّن والتضلُّع من اللغة، متعوِّدًا على استعمال الفصحى السليمة في كلامه وحديثه بطلاقة تامة دون لحن ولا خطإ. وقلَّما تجد اليوم شخصًا يرتجل كلامًا خاليا من الأخطاء أيًّا ما كان نوعُها أو حَجمُها، إلا إذا هيَّأَه وحضَّرَه من قبلُ. فالفُصحى أصبحت لغةً تُكتَسَب بالتعلُّم لا بالوراثة والفِطرة.

أن يكون قد شاع استعمالُه وانتَشَر بين أكثر من كاتب أو مؤلِّف من الكتّاب (ويُستحَبُّ انتقاءُ الأجود منهم والأكثر دقّة وجدّية ومعرفةً بلغته التي يكتب بها)، وإلا وجبَ عَدُّه من الألفاظ الخاصة بكاتب بعينه أو مؤلِّف بذاته. وهذا لا ينبغي اعتبارُه من اللغة المشتركة (المعيارية) حتى يَتداوله أكثر من مستعمِلٍ واحد من فئة الكتّاب الجيّدين، لأن اللغة هي نتاجُ مجتمعٍ وليست نتاجَ فردٍ. وهذا مبدأٌ أصبح معمولًا به في كل القواميس الغربية الحديثة بما فيها الفرنسية[449].

أن يكون جاريًا، ولو بوجه، على قواعد العربية وأقيستها في أبنيتها وسُنَنِها في الاشتقاق والتّوليد والتعريب. فما خالفَ وضعُه وضعَ القواعد والصِّيَغ والأبنيةَ المعترَف بها مخالفةً تامة لم يُعتبَر من الفصيح، أي من اللغة المِعيارية المشترَكة، اللهمَّ إذا أقرَّه واعترف به مجمَعٌ من المجامع اللغوية العربية اعتمادًا على سند مقبول، فاكتَسبَ بذلك الاعترافِ «حقَّ المُواطنة» وانضمَّ إلى عائلة أخواته[450].

ويمكن أن نُضيف مُحدِّدًا رابعًا وهو:

أن يُفَصحِّه مجمعٌ لغوي عربي أو يُورده في أحد قواميسه التي يُصدرها تحت إشرافه ومسؤوليته العلمية.

ولكن هذا الشرط الأخير في الحقيقة قد يقوم مقام بقية الشروط الثلاثة السابقة، فإن وُجِد وحدَه أَغنَى عن البقية. لأن المجامع اللغوية عادةً لا تُجيزُ استعمالَ لفظ أو تركيب أو معنى جديد إلا بعد فحصه فحصًا علميًّا دقيقًا وتكليف لجنة متخصِّصة بدراسته وبحثه من كل جوانبه قبل عرضه على المؤتمر العام من أعضاء المَجمع وأخذ موافقته بناءً على حُجَج وأدِلّة كافية.

بقي أن أقول: إن وجود هذه المُحدِّدات لمعالِم الفُصحى الحديثة أو المُعاصِرة، لا يعني أن كلَّ كلامٍ شَفوي أو مكتوبٍ وقعَ فيه شيءٌ من اللحن أو الخطإ سَهوًا أو جهلًا، أو حاد قليلًا عن القواعد المُنظِّمة للغة، لفظًا ومعنىً وتركيبًا وإعرابًا، أو سُكِّنَت أواخرُ ألفاظه تسهيلًا وتخفيفًا عند النُّطق والكلام، يُعدُّ خارجًا عن الفُصحى كلِّيَّةً (كما قد يُفهَم من تعريف **ملعم** للعربية الفُصحى الذي ذكرناه من قبل). فهذا التشدُّد بهذه الدرجة لا يجوز ولا يَصحُّ، ولا يُعتَدُّ به. ولا سيما أن كل اللغات البشرية، لها مستويَاتٌ في الأداء والإنجاز، حتى اللغة الأدبية الرفيعة لها مستوياتٌ تتدرَّج فيها من الأعلى إلى الأسفل، بحسب قُرْبها أو بُعدها من النموذَج المثالي شيئًا فشيئًا إلى أن تصل إلى الحدِّ الأدنى المقبول، وما تجاوَزه في النُّزول اعتُبِرَ من العامّي الخارج عن حدود الفصيح.

وخلاصةَ ما سبَقَ، هو أن العربية الفصحى أو الفصيحة أو المَعرَبَة السَّليمة، في نظرنا ونظر عدد آخر من اللغويّين المعاصِرين، هي نفسُها العربية المِعيار أو النموذَجية أو العربية المشتركة بين الشعوب العربية والإسلامية وبها يتواصلون ويَكتبون. فما كان منها قديمًا فهو فصحى قديمة، وما كان حديثًا أو معاصِرًا فهو فُصحى حديثة أو معاصِرة، وذلك بغضّ النظر عن الاختلاف في المصطلحات والألفاظ المستعمَلة في التعبير عن هذا المعنى.

وكان محمد كمال بشر، بعد أن أطلق اسم الفصحى على العربية القديمة المعرَبة، والفصيحة على العربية المعرَبة الحديثة، كما رأينا قبل قليل، قد عاد بعد ذلك ليتحدث في مكانٍ آخر، عما سماه «اللغة المشترَكة» وعرَّفها بأنها **اللغة النَّمُوذجية** أو **المعيار** أو **الفُصحى** أو **الفصيحة**[451]. وما قاله أخيرًا هو الصواب في رأينا. فاللغة النَّمُوذجية أو العربية المِعيار هي نفسُها اللغةُ **الفصيحة** أو **الفُصحى** التي يستعملُها كلُّ الناطقين بالضاد من عرب ومسلمين وغيرهم للتواصُل فيما بينهم، وهي استمرارٌ للفصحى القديمة مع ما يَطرأُ عليها من تحديث وتجديد وإضافة وتَرميم، وهي عادةً ما تُقسَّم في كل عصر إلى مستويَين على الأقل: فصحى الأدباء والعلماء وكبار المثقّفين، وفصحى متوسِّطي الثقافة. كما أن العامية تقسَّم في كل عصر إلى عامية راقية قريبة من الفصحى، وعامية مبتذَلة شعبية تستعملها الطبقة المُوغِلة في الجهل والأمّية. وما نسعى إليه اليوم بكل صدق، لصالح لغتنا وأُمّتنا، هو أن نعمل جاهدين من أجل التقريب بين الفصحى والعامّية لننتهي إلى لغة معيارية مشتركة تُساير العصر وتتطوَّر بتطوُّره.

(ب – 4): مفهوم «المُعاصرَة» (أو العربية بين الحَداثة والمُعاصَرة):

بعد الفراغ من الكلام عن مفهوم «العربية» الذي أثاره عنوانُ **ملعم** (وغيره من عناوين بعض القواميس العصرية)، ومفهوم «الفُصحى» ومعاييرها الجديدة، علينا أن نستكمل الحديث وننتقل إلى السؤال عن مفهوم «المعاصرة» المستعمَل في تلك العناوين أيضًا. فهل المقصودُ بها العربيةَ التي أحدِثت في المدة الأخيرة المُعاصِرة لفترة إعداد هذا القاموس وإصداره دون غيرها من العربية الحديثة التي تعود بداياتُها الأولى إلى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، أم المقصود هو العربية الحديثة عمومًا مما يشمل المعاصر والحديث معًا؟[452] ذلك أن العربية الحديثة عرفت مراحل مختلفة من التطور خلال المئتَي عام الأخيرة.

فإذا حاولنا، عقدَ مقارَنة بين حال الفُصحى في بداية عصر نهضتها الأخيرة (أوائل القرن الثالث عشر الهجري/ القرن التاسع عشر الميلادي)، وحالها اليوم بعد مُضيِّ نحو قرنين من الزمان، لأدركنا بما لا يدَع مجالًا للشك، أنها خلال هذه المدة قد تدرَّجت في النموّ عبر أشواطٍ مختلفة، رغم كلِّ ما وُضِع في وجهها من عراقيل وسُدود، يمكن اختصارُها في محطَّتين اثنتين، والتمييز بينهما بمصطلحين مناسِبَين هما: **الحديثة الأولى، والحديثة الثانية** التي يمكن تسميتُها أيضًا **بالفصحى المُعاصرة** (أي المعاصِرة لنا). ويمكن أن نختصر فنقول **الحديثة** و**المعاصرة**.

أما الأولى فنعتبر – بالتقدير – أنها استمرَّت من فجر النهضة إلى منتصف القرن العشرين. وأما **الثانية** فيمكن أن نؤرِّخ لبدايتها بالنصف الثاني من القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر. وأهمُّ ما يميِّز **الفصحى الحديثة** في اصطلاحنا هذا، أنها كانت تمثِّل مرحلةَ الاحتكِاك الأول بالغرب، فقابَلَته وهي في حالة من الانبهار والدَّهشة والقَلَق والاضطراب، واندفعَت للأخذ عنه أخذًا شرهًا والنقل منه حرفيًا بلا رَويّة ولا تَدبُّر، تحت تأثير الموقف الحَرِج الذي كانت فيه، وبلهفَة الحاجة المُلِحَّة، وحالةِ الضَّعف والافتقار والإحساس بالنَّقص، وهَرْوَلت وراء إغراء هذه السِّلعة الأجنبية الطريفة العجيبة (اللغات الأوروبية الحديثة)، برغبة حارقة في الالتحاق بالرَّكب الذي فاتَها بأيِّ ثمن، إذ لم يكن أمامها من الوقت ما يَكفي للتأمُّل والمراجعة والفَحص والتدقيق وصَقل العبارة وتجويد الأسلوب واختيار الأنسَب، وتقليب بُطون القواميس لاستخراج ما قد يكون فيها صالحًا لِيُستَثمَر ويُعاد إحياؤُه وتوظيفُه. كما لم يكن أمام الصحافيّين والكُتّاب والأدباء فُسحةٌ تسمح بالتوقُّف مَليًّا لإعمال آليات الاشتقاق والتوليد، وما أكثرَها في العربية، حتى يتصَدّوا من داخل لغتهم بما يُواجهونه يوميا من سُيول المصطلحات والألفاظ الحضارية الحديثة وأسماء الآلاتِ والأدوات والمُختَرَعات والأفكار والمفاهيم. وهذه الحالةُ بكل تفاصيلها قد انعكسَت آثارُها الواضحة فيما كُتِبَ وأُلِّفَ وسُطِّر من نصوص ودُبِّج من مقالات، ووُضِع من قوائِم للألفاظ والتراكيب، أغلبُها كان مُرتَجلًا وسريعًا على نحو ما ذكرتُ.

ولكن الأمور تغيَّرت فيما بعد. أي بعد أن اطمأنَّت أنفاسُ الأمة ورجَعت إلى هدوئها وحالتِها الطبيعية، وتَدَفَّقَت دِماءُ حياةٍ جديدة في شرايينها، وبعد مُضيِّ ما كان كافيًا من الوقت للالتفات نحو لغتها بالرِّعاية والتَّعَهُّد والتعليم والنشر والإحياء، حتى جعلتها تقطع أشواطًا بعيدة في تطوّرها وازدهارها والعودة إلى رَونَقها وبَهائها، على أيدي أجيالٍ جديدة من الكُتّاب المتمرِّسين والأدباء الكبار، والأقلام الرَّصينة المتمَكِّنة، والعُلماء والباحثين المُقتَدِرين في كلِّ مجالات العلم والفنّ والثقافة، وذوي الخِبرة الواسعة في الترجمة والمعرفة المُتضلِّعة من العربية وآدابها، مع إتقان اللغات الأجنبية، وبمساهمة الفنون المختلفة ووسائل الإعلام والصحافة المكتوبة بوجه خاصٍّ، وبعد مراحلَ لا بأس بها قَطَعها التعريبُ، رغم كل العراقيل، في المدارس والجامعات والإعلام والإدارة والحياة العامة للمجتمع، وما وضعَه الأشخاص والهيئاتُ والمجامع والجامعات من قواميس مصطلحية تُعدُّ اليوم بالآلاف، وفقَ أُسُسٍ ومعايير صحيحة رَصينة.

بعد كلِّ هذا الذي طرَأَ من تحوُّل وتغيُّر على مجَرَيات العربية وأحوالها خلال الفترة الأولى وما تبعها، أصبحنا أمام جيلٍ جديد من العربية الحديثة، اختَفَت منه كثيرٌ من آثار تلك المحاولات التجريبية الأولى في التطوير والتحديث، وعددٌ من الألفاظ والتراكيب الأعجمية التي أخذَها المترجمون وكُتّابُ عصر النهضة الأول من عربٍ ومُستعربين في حالة اضطرار واضطراب واستِعجالٍ، من اللغات الأوروبية أو من التُّركية المُتفَشِّيَة في العهد العُثماني، أو من العاميّة المُشوَّهة، قبل العثور على اللفظ المُناسِب واستقراره. بل، إنه لمن المُمكِن القولُ دون مبالغة: لقد

طَوِيَت لغةَ تلك المرحلة بعدما صارت مُتجاوَزَةً ومُنتَهِيَةَ الصلاحية لا تمَثَل إلا المرحلة التي استُعمِلت فيها. والحُكمُ للعامّ بطبيعة الحال. فلقد قام الذين جاؤوا بعدَ ذلك بمراجعة لغة المرحلة السابقة تدريجيًا، وتعويض أغلبية ألفاظها الأعجمية (أوروبية وتركية) والعامّية المُشوَّهة، بمُقابلات جديدة من العربية السليمة الصحيحة. أخَذوا بعضَها من القديم فأعادوا إحياءَه وتوظيفَه، وولّدوا بعضَها الآخر توليدًا بإعمال آليات الاشتقاق وطُرُق التوليد المعروفة في العربية، إضافةً إلى ما اقترَضوه من لغاتٍ أخرى بشروط مقبولة. فإن أردنا شواهدَ على ما نقول، فما علينا إلا الرجوع لما كتَبَه بعضُ مؤلِّفي تلك المرحلة الحديثة وكُتّابها الأوائل، ومقابَلة ألفاظهم وتراكيبهم بما هو مُستقِرٌّ في الفُصحى المستعمَلة حاليًا. بدءًا بما دَوَّنه الطهطاوي في رحلته الباريزية الشهيرة، وما كتبَه غيرُه من أصحاب الرِّحلات السِّفارية والاستِطلاعية المُتنوِّعةِ الأغراض، ممن زاروا بلدانًا غربية واحتكّوا بأهلها ولغاتها، ونقَلُوه منها على استِعجال، وما جمَعه آخرون في قواميس ثُنائية للترجمة وُضِعت خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين. فحين نقوم بمثل هذه المراجعة والمقابَلة، سنلاحظ، لا شكَّ، أن كثيرًا من ألفاظ الفئة الأولى (من كتّاب ورَحّالة ومُترجِمين)، قد تمَّ التخلّي عنه اليوم وتطويرُه وتعويضُه بما هو أحسنُ وأدقُّ وأصحُّ وأسلم. فما كان من نِتاج المرحلة الأولى ذهبَ أكثرُه، وما عادَ أحدٌ يلتفتُ إلى ذلك الذي ذهَبَ وانتهَى إلا على سبيل التَّذَكُّر والتَنَدُّر، أو على سبيل التأريخ للتطوُّر اللغوي الحديث. ولذلك سنرى في فقرة لاحِقة كيف أن استِبقاءَ **ملعم** لفئة كبيرة من ألفاظ الماضي الحديث الذي انتهَى وتوقَّفَ العملُ به، لم يكن مُلائِمًا لما أراده وتوخّاه من تأليف قاموس خاصٍّ بالفُصحى المُعاصِرة.

وإليكَ، على سبيل التوضيح، طائفةً من الألفاظ والاستعمالات التي تنتمي للعربية الحديثة الأولى التي انتهى أمرُها، ولم يعد من الملائِم اعتبارُها من الفصحى المعاصرة. وقد أخَذناها من مصادر حديثة متنوِّعة:

فمن ألفاظ الرّحلة الطهطاوية المعروفة باسم **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**[453]، وقد كتبها صاحبُها بعد رجوعه من فرنسا سنة 1831، ولم يعد لها مجالٌ في الاستعمال العصري، نجد: الإلكتريسيتة، الشَّرْطة[454]، بَزابيز الماء، التياتر، السبكتاكل، الرِّسطُورات، الأنستُوتوت[455]، البُلوار[456]، الكازيطات، الشجزلانات[457]، اللوكنجة، الكارنوال[458]، بوالا[459]، الأوروتُوبيدي[460]، الكارانتينة[461]، الجُوريون[462]، بورو[463]، لِكْتور[464]، شَمْبَر دو بِير أو ديوان البِير[465]، غرامير/ غراماتيقي، البالات، الخَرْطات ...الخ، في مقابل ما أصبح يُستعمل اليوم على الترتيب: الكهرباء، الميثاق، أنابيب/ صنَابير، المسرح، العرض المسرحي، المطاعم، المؤسّسات، الشارع، الجرائد، الكراسي الطويلة، الفندق أو النُّزل، الكارنفال أو المهرجان، المِدفأة، جراحة العظام، الجُنْد، المَحجَر الطبّي، هيئة المحَلَّفين، مكتَب إداري، ناخِب، مجلس الأعيان، نحو/ نحوي، مَراقِص (ج: مَرْقَص)، الخرائط.

وفي رحلة قريبة منها في التاريخ، وهي: **رحلة سليمان بن الصيّام الجزائري الى فرنسا** التي قام بها سنة 1852[466]، نجد من الألفاظ: كرّوسة الدخان، طريق من حديد، رُودة (روضة)[467]، الكرّوسة، فحم الأرض، الرّصائف، دار التصاوير، السِّنيال، محلّ الوحوش، بستان النبات، موضع اللعِب، المزّاحون، دار صناعة الدراهم، فِسْينات[468]...، في مقابل ما استقرَّت عليه

العربية المعاصِرةُ: عرَبة القِطار، سِكّة الحديد، عجَلة، عربة، الفحم الحجَري، الأرصِفة، المَتحَف، تِلِكس، حديقة الحيوانات، حديقة النباتات، المَسرَح، المُمَثِّلون، دار السِّكّة، ضُبّاط.

وفي رحلة محمد الطاهر الفاسي سنة 1276هـ/ 1860م بعنوان **الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية**[469]، نجد من الألفاظ المُستعملة: بابُور[470] (بمعنى سفينة بُخارية)، بابُورٌ بَرِّيٌّ (قِطار)، كَنَبِّيات[471] (بمعنى أرائك)، شَمْرير[472] (قُبَّعة الأوروبيّين)، السِّلْك (التِّلِغراف)، فَبْرِكَةٌ[473] (مَصنَع)، كَرُّوصة[474] (عربة بأربع عجلات)، أَكرِكة[475] (رافِعات).

ومن ألفاظ قاموس يوسف حبيش (القرن التاسع عشر) للترجمة، وقد سبقت الإشارةُ إليه: أنتيكة، دفتر خانة، قرداجي، تـمَرْجي البهائم، بوزباشي، كفاليرية، لومانجية، كونتراتو، مدرسة المبتديان... وذلك في مقابل ما أصبح مستعملًا في عربية المرحلة اللاحقة: آثار قديمة، وثائق، صانع الأسلحة، بيطري، نقيب، رُتبة فارس، مساجين، عَقد، مدرسة ابتدائية.

– ومن ألفاظ واشنطن سيرويز سنة 1897 في كتابه الذي مرَّ ذكرُه[476]: ماركة، ليمان، قونقورداتو، غَزِتَة، ضَربخانة، سَوْكَرَ، جِلْواز، باشمدير، أمير ألاي... وذلك في مقابل: علامة تجارية، ميناء، اتفاقية، جريدة، دار السِّكّة، أَمَّنَ (سلعةً أو مِلكًا)، رجل شرطة، مدير مركزي، عقيد في الجيش... من فصحى اليوم. وقد لاحظ هذا المؤلف الذي عاش في الجزائر كيف أنهم كانوا يستعملون لفظ «شَمبيط» ويجمعونه على شمابيط، وهي مجرد كتابة بحروف عربية لكلمة «champêtre» الفرنسية في قول الفرنسيّين (garde-champêtre)، وقد كان بالإمكان أن يقولوا: عسّاس الفَحْص أو حارس ريفي (garde de la campagne). كما لاحظ أن الصحافة كانت وقتَها تكتُب في عناوينها «مسيو لوكفورنور جنرال» بينما كان بالإمكان أن تستعمل بسهولة عبارة «سعادة والي مملكة الجزائر».

ومن ألفاظ **الرِّحلة الأوروبية** إلى فرنسا وأنجلترا لمحمد الحجوي الثعالبي (1337هـ/ 1919م)[477] نجد: الوابُور[478]، الباكبطات[479]، البُلفوار، أُوطُوموبيلي/ أوتوموبيلي، فسيان، المُون، أمنيبوس[480]، البُليس، البوصْطَى، الرِّيجي[481]، السِّيمان[482]، طُطْوار، فَبارك[483]، كَبّانية، لاكار[484]، المير[485] سَنسُور[486]... في مقابل ما استقرَّ عليه وضعُ الفصحى المعاصرة، وهو: السفينة البُخارية، القَوارِب، الشارع، بِمُحرِّكٍ، ضابِط، ميناء، حافلة صغيرة، شُرطة (بوليس)، البريد، الشركة، الإسْمَنْت، الطِّوار أو الرَّصيف، مَصانِع/ مَعمل، شركة، محطة القطار، العُمدة، مِصْعَد...

وفي **معجم اللغة العربية المستعملة في القرن العشرين** لليفي بروفنصال (1942) نجد من الأمثلة: باسْكِتْ بُول، برنسيس، بِنْوار، بُوسْتة، ترانزيت، جُوانتي[487]، رُوب، شِيك[488]، فابريقة، فيشة[489]، قوميسير، مُوتوسيكل، ليسِيه، كوبون[490]، كوبيه[491]، وذلك في مقابل: كُرة السَّلَّة،

أميرة، حمّام (أو حَوض سِباحة)، بريد، عُبور، قفّاز، بَدْلة (هندام)، أنيق، مَصنَع، جُذاذة، مفوَّض (شرطة)، دراجة نارية، ثانوية، قطعة قُماش، مقطوع.

يُضافُ إلى ذلك، ما ورد في النصوص المذكورة، من عشرات الألفاظ الأخرى العسكرية والإدارية والمالية وغيرها المأخوذة من التركية أو من عربية مركَّبة تركيبًا تُركيًا، واستعملت في مقابِل الألفاظ الفرنسية، مثل: عرضحال، مهردار، سر عسكر، طوبجية، اجزاخانة، باَش كاتب، أنتيكَخانة (محل الآثار)، ترجمة حال، تحفظ خانة، حكمدار، دفتردار، خزندار، سحلدار، كتخدا، قائمام، سنجق، طابور، قراءت خانة، مأمور مشتروات، مهردار، أونباشي سواري (قائد لواء)، كتبخانة، شفاخانة، اسفهلار، كاتب الدست، نيشان الامتياز، بكباشي...

والملاحظ على أغلبية هذه الألفاظ أنها نُقِلت نقلًا بالاقتراض المباشِر دون ترجمة، ليُعبَّر بها عما يقابِلُها من المعاني في الحديثة الأولى، ثم وقع تطويرُها فيما بعدُ على النحو الذي صارت عليه في الحديثة الثانية (المعاصِرة). أما ما أُخِذ بالترجمة وإحداثُه بصيَغ عربية صحيحة من مادة معجمية أصيلة، من ألفاظ عامة ومصطلحات خاصة، فقد تمَّ تداوُلُه وتَجريبُه لفترة معيَّنة، ثم أُبقِيَ القليلُ منه وأُهمِل الباقي بعد أن استقرَّ الوضع على ما استقرَّ عليه في عربيتنا الحالية. ويكفي أن نضرب على ذلك بعض الأمثلةٌ القليلة:

من ذلك، أن لفظ théatre الفرنسي حين واجهَ كتّابَ مرحلة الحداثة الأولى لأول مرة، تمَّ نقلُه إلى العربية بأقرب طريق، وهو «تياتر»، «طياطر»، «تياترو»، «طايطرو». وبعد ذلك حاولوا ترجمتَه فاستعملوا «مَوضِع اللَّعِب»، ثم حاولوا ترجمته مرة ثانية فقالوا «مَرْسَح»، ثم ثالثة، فقالوا «مَسْرَح»، وهي التي استَقرَّ الأمرُ عليها فيما بعد. وكذلك الأمرُ في téléphone، فقد اكتفوا في البداية بنقله كما هو للاستعجال فاستعملوا «تلفون»، أو «تليفون». ثم حاولوا ترجمته إلى عربية صحيحة، فقالوا «مِرْنان»، ثم حاولوا ثانية فقالوا «نَدِي»[492] (من النداء)، ثم ثالثة فقالوا «المِقْوَل السِّلكِي» (الحجوي)، ثم رابعة فقالوا: (المِسَرَّة)، إلى أن استقرّ الوضع أخيرًا على «هاتِف»، وإن كان لفظُ «تلفون» ما زال طاغيًا. وقالوا في كلمة «Passeport» «باسبورت»، ثم عرَّبوها إلى «جَوازَة»، وأخيرًا استقرَّت العربية المعاصرة على «جَواز». وقالوا في «fac-simile» «فاكسيميلي»، ثم «فاكس»، ثم «راموز» (بروفنصال). وأخيرًا قالوا «ناسُوخ». وكذلك استعملوا في البداية عبارة «أَسوام البورصة» (جمع: سَوْمة) (الحجوي)، ثم استقرّوا الآن على «أسعار البُورصة». واستعملوا للتعبير عن لفظ «ordinateur» بالفرنسية أو «computer» بالإنجليزية، ألفاظًا منها «الرَّتّابة»، و«النَّظّامة»[493]، و«الحاسِب الآلي»، و«العقل الإلكتروني»، ثم استقرَّ الناس تقريبًا على لفظ «الحاسُوب». واستعملوا من الألفاظ السياسية: لفظ «المُتَحايِدين» (الحجوي)، ثم تخلَّوا عنها إلى «المُحايِدين». ومن ذلك أن الكلمات الآتية التي استعملها ليفي بروفصال سنة 1942 بقاموسه المذكور آنفًا[494] وهي: «أحمَسي»، «اشتراع»، «بيّادة»، «تَدفِئة مُقَرّيّة»، «استِقلاب» في تعريب

«militant», «legislation», «infanterie», «chauffage central», «mutation» على التوالي، قد حلّت محلّها كلماتٌ أخرى استقرَّت عليها العربية المعاصرة، وهي: مناضل (أو ناشِط)، تشريع، مُشاةٌ، تدفِئة مركزية، انتقال أو تحويل، والأمثلة كثيرة. هذا دون أن نتحدثَ عما وقع من تغيُّرات مُتعاقبة على مستوى التراكيب والأساليب التي خَضَعت بدورها لمراحل من التجريب والتطوُّر ما بين العهدين الأول والثاني من مرحلة الحداثة.

والخلاصةُ أن العربية الحديثة مرَّت بأطوار من التأقلُم والتكيُّف مع الظروف والأوضاع الجديدة تحت تأثير اللغات الأوروبية وثقافاتها وعلومها وفنونها، من جهة، ومُسايَرةً للتطوُّر الداخلي الذي حدَثَ لدى مُستعمِلي الفصحى الذين ارتفَع مستواهم وتحسَّنَ شيئا فشيئًا بفضل ارتفاع مستوى التعليم وانتشار الوعي الثقافي واللغوي على نطاق واسع، من جهة ثانية. وبعد مراحل من التحوُّل والتغيير، وصلت إلى وضعها الحالي القابِل بدوره لتحوُّلات وتغيُّرات قادمة بلا شك. وهذه المراحل التطوّرية هي التي قلَّصناها واختصَرناها في مرحلتين كبيرتين متمايزتين: أُولى حديثة، وكان من أهم خصائصها الأعتمادُ على الاقتراض أكثر من غيره، وثانية معاصرة، وكان من أهم خصائصها الاعتمادُ على الترجمة والتوليد أكثر من الاقتراض. ونحن لا نزعم أن عربيَّتَنا في وقتها الحاضر بلغَت أوجَ ما نتمناه لها بطبيعة الحال، لكننا نقول إنها قطَعت مراحل من التطوُّر لا بأس بها، وذلك خلافًا لمن يزعم أن العربية ما تزالُ على العهد بها في نهاية القرن الثامن عشر من التخلُّف والتأخُّر والجمود. وقد كانت هناك عدةُ عوامل كبرى عملت على تحديث العربية وتطويرها خلال القرنين الماضيَّين، نشير إلى الأهم منها وهي ثلاثة: انتشارُ الصحافة الورَقية[495] ثم الإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى بعد ذلك. ثانيها: انتشارُ التعليم العصري وتوسيع قاعدته بما فيه التعليم الجامعي والعالي. ثالثُها: إحياءُ حركة التأليف والترجمة والنشر. وقد كان لقواميس الترجمة دورٌ كبير في تسهيل عملية التعريب وتقديم المُقابِلات العربية للألفاظ والتراكيب الأجنبية، كما أشرنا من قبل.

إذا ما عُدنا الآن إلى السؤال الذي طرحناه في بداية هذه الفقرة، وهو: هل اقتصَر القاموس الذي نحن بصدده على العربية المُعاصِرة حقًّا أم ضَمَّ إليها العربية الحديثة أيضًا؟ وحاولنا الجواب عنه في ضوء ما ذكرناه من مراحل تطور العربية الحديثة، وتقسيمنا لها إلى عربية حديثة وعربية معاصرة، وفي ضوء ما ذكرناه من قبلُ من عناصر الألفاظ والاستعمالات المكوِّنة لمدوَّنة **ملعم**، حسب نصِّ المقدمة ومضامين الكتاب، سنجد:

- **أولًا**: أن العربية التي تضمَّنها الكتابُ (وغيره من القواميس العصرية التي أشرنا إلى بعضها) لم تكن مقصورةً على ما هو مُعاصِرٌ فحسبُ من الألفاظ والتراكيب والاستعمالات، بمفهوم ما أُحدِثَ وأُنجِزَ في مرحلة تأليف الكتاب، وإنما شَمَلت أيضا العربية الحديثة التي تَعودُ إلى المرحلة الأولَى حسب تقسيمنا الاصطلاحي. وقد رأينا فيما مرَّ كيف أن أشياء كثيرة من عربية هذه المرحلة الأولى لم تَعُد مستعمَلةً في الوقت الحاضر ولا مقبولة، لأن التطّور السريع الذي عرفته لغتُنا خلال

عصرِ الحداثة جعل كثيراً مما أنتَجه المحدثون في بداية النهضة يَسقُطَ من الاستعمال ويتخلّى عنه المتأخِّرون، لأنهم استبدَلوا به ما هو أحدث وأجدّ. ومع ذلك، نجد أن الكتاب لا يُراعي هذه المسألة ولا يأخذها بعين الاعتبار، لأنه كما سنرى لاحِقًا، قد احتفَظَ بكثير من تلك المُستعمَلات التي تخلّت عنها العربية في مرحلتها الأخيرة لأسباب كثيرة.

– **ثانيًا**: أن هذه العربية لم تكن أيضًا مقتصِرة على ما جاء به عصرُ الحداثة بطَوْريه الأول والثاني، وإنما ضُمَّت إليها عناصرُ كثيرة أخرى من العربية القديمة التي لا يُستغنَى عنها في الوقت الحاضر، وتشمل ألفاظ القرآن والحديث والمصطلحات وألفاظ الحضارة وقدرًا لا بأس به من الأعجميات القديمة والألفاظ العامة المُنتَمية لما نسمِّيه اصطلاحًا بالمعجم الثابت أو الكُتلة المعجمية الصُّلبة التي من خصائصها الثباتُ والاستمرارُ رغم ما يُعرَف به المعجمُ عادةً من قابلية لسرعة التطوُّر والتحوُّل المستمرِّين. فهذه العناصر من العربية قد استمرَّت موجودة ومستعمَلة في العربية الحديثة والمُعاصِرة رغم قِدَمها وضعًا ووجودًا واستعمالًا. فهي قديمة من وجه، حديثة ومعاصِرة من وجه آخر.

إذن، حين نتحدث عن العربية المعاصرة في **ملعم** وغيره من القواميس العصرية التي أشرنا لبعضها، فنحن نتحدث عن العربية الحديثة والمعاصِرة معاً، وعن القدر الذي احتُفِظَ به من العربية القديمة لضرورته واستمراريته، وهو ليس بالقليل ولا الهيِّن.

ج– العربية المعاصِرة وتسويغ الأخطاء

قلنا فيما سبق، إن قاموس **ملعم** (ومعه قواميس عربية أخرى حديثة ومعاصرة مثل **مفلعم**)، قد اعتمد بشكل واسع على معيار كثرة الوُرود والاستعمال ولا سيما في القسم الذي استعملَ فيه المَسْح الآلي للنصوص المكتوبة والمسموعة الحديثة والمعاصِرة. ولكن الاعتماد على هذا المعيار دون إسناده بمعايير وشروط أخرى مقبولة، قد يؤدي إلى نتائج سَلبية منها:

الإكثار من العامّي (وهو شائع في كتابات عامة المثقَّفين والأدباء ولغة الصحافة والإعلام) الذي لا يُحتاجُ إليه لوجود ما يقوم مقامه ويسدّ مسدَّه من الفصيح، أو لمخالفته قواعد الفصحى. فإدخالُ العامّي لقواميس الفُصحى يجب أن يخضع لجملة من الشروط سيأتي ذكرُها لاحقًا.

الإكثار من الدخيل والأعجمي الذي لا يُحتاجُ إليه أيضًا لوجود ما يقوم مقامه في العربية الفصحى. وإدخال الأعجمي بدوره يقتضي وجود شروط وضوابط أخرى نذكر بعضَها لاحقًا، إذ لا يكفي فيه معيارُ الكثرة والشيوع وحده. وستأتي أمثلة كثيرة على هذا النوع من الأعجمي الذي لا تقتضيه الضرورة ولا تحتاج إليه العربية.

تسويغ الأخطاء اللغوية وإضفاء الشرعية عليها: فالقاموس اللغوي له وظيفة تربوية وتعليمية وسُلطة تشريعية في مجاله، وهو الحجة والعُمدة في كل ما يُستعمَل مما يجوز ولا يجوز. ولو فُتِح البابُ على مصراعيه لقَبُول كلِّ لفظ أو تركيب حديثٍ شاعَ في الاستعمال دون سنَد قويّ لتسويغه، لأدَّى ذلك إلى تشويه الفُصحى والإسفاف بها وتهجينها، بل وتَدميرها وذَوبانها كُلّيًّا في فوضى العامّيات، بكثرة ما يَنتَشِر فيها من أخطاء وتحريفات تَبعُدُ بها عن القواعد التي تُنظِّمُها وتَحميها من العَشوائية والشُّذوذ الذي يصعبُ ضبطُه، علمًا بأن الإكثار من التساهُل والتسامُح مع المُختَرِقين لقوانين اللغة، يشجِّعهم على الاستمرار في تخطِّي كل الحواجز وتجاوُز كل الحدود.

وقد لاحظنا أن تعامُل **ملعم** مع كثير من الألفاظ والتراكيب التي عُدَّت من الأخطاء في نظر التصويبيّن إلى عهد قريب، أو ما يزال بعضُها موضعَ سِجالٍ وجِدال، كان فيه ميلٌ واضحٌ نحو التساهل والتماس أدنى المُسوِّغات، فوجدناه يُقحِم عددًا منها في مَتْنه ويبثُّها بين موادِّه، باعتبارها صارت من العربية الصحيحة المقبولة التي اكتسَبت بحضورها القوي، في استعمال العامة من المثقَّفين، حقَّ الاصطفاف إلى جانب البقية من ألفاظ المعجم الصحيح الفصيح بلا أدنى حَرَج أو رِيبة. والحجةُ دائمًا هي كثرة الاستعمال وتطبيق القاعدة المأثورة: «خطأٌ مشهورٌ خيرٌ من صوابٍ مهجور». وواضحٌ من كلامنا أن التساهل مطلوبٌ إذا كان له مُسوِّغٌ مقبول، ولا يمكن أن نؤاخِذ قاموسًا لغويًّا بفتحه البابَ أمام كلِّ مُحدَث وجديدٍ إذا كان له من الحُجَج ما يقوِّيه، أو من الأوجه المقبولة في العربية ما يُحمَل عليه، أو قرارٌ واضح من قرارات المجامع اللغوية يَستند إليه، ولا سيما وقد مرَّ بنا أن أغلب الاستعمالات التي سبق لبعض العلماء أن خَطَّأوها وَشَنَّعوا على أصحابها، قد تمَّت إعادةُ النظر فيها، بعد إيجاد ما يُبرِّر قَبولها والاعترافَ بصحة استعمالها.

ونحن بدورنا قد أَيَّدنا **ملعم** ووافَقناه دونما تردُّد، في كل الاستعمالات الحديثة التي لم تُخالف قواعدَ العربية ومقاييسَها ولها وجوهٌ تُحمَل عليها وأدلة تَستنِد إليها، وتُصحِّح استعمالَها، كما في الأمثلة الآتية:

– **تعدية بعض الأفعال ولزومها**: منع أسعَد داغر قولَ المحدثين «**أغدقَ عليه النِّعَمَ**» بمعنى «أسبَغَها وأفاضَها عليه»، وذلك لأنه غير وارد في القواميس الفصيحة القديمة كـ **اللسان** و**القاموس** على هذا النحو، أي لم يرد متعدِيًا وإنما لازمًا فحسب، فيقال: أغدقَ المطرُ: كثُرَ قَطْرُهُ، وأغدَقتِ الأرضُ: أخصَبَت. ولكن الفعل اللازم في مثل هذا التركيب يمكن التوسُّع في استعماله متعدّيًا دون تكلُّف أو تعسُّف على نحوٍ من التأويل بسيطٍ وقريب. ففي قولك: أَغدقتِ الأرضُ وأغدقَ المطرُ، هناك مفعول محذوف تأويلُه: أغدَقَ المطرُ خيرَهَ ونفعَه على الناس وأَفاضَه عليهم، وأغدَقتِ الأرضُ عطاءَها من الماء على الناس فأَخصَبَت، وهذا يعطينا إمكانية القول مجازًا: «أغَدَق عليه العطاءَ والنِّعَمَ: أجزلَها وأفاضَها وأسبَغَها عليه» كما في **ملعم**. وعلى أساس هذا النوع من التأويل أيضًا أجاز المجمع المصري استعمال «**أكَّد على الأمر**» الذي جرى على ألسنة المعاصرين بجانب «أكَّدَ الأمرَ» كما في القواميس الفصيحة[496]. ومعلوم أن من الأفعال اللازمة

ما يمكن تحويلَه بالتوسّع بحسب المعنى إلى متعدٍّ بنفسه أو بحرف، كما في «دَخَلَ»، الذي يُستعمَل لازمًا (دخلَ إلى البيت ودخلَ شهرُ رمضانَ) ومتعدّيًا (دخلَ البيتَ، ودخل المسجدَ الحرامَ). وكذلك تقول في «جاءَ»: جاء إليه وجاءَه. وفي كلام المحدثين كثيرٌ من هذه الأفعال التي أجازت المجامع اللغوية استعمالَها بالوجهين مثل: أَحَسَّ به وأَحسَّه، وأخذَ الكتابَ وأخذَ به، وأخطأَ الفتوى وأخطأَ فيها، ووطئَ على البساط ووطِئَه، وأجاب السؤالَ وأجابَ عنه. وكثُرَ طلبُ الكتابِ، وكثُرَ الطلبُ للكتاب، وكثُر الطلبُ على الكتاب. وفي العربية أمثلة كثيرة من الأفعال القابلة للتحويل من معنى اللزوم إلى معنى التعدية، أو من التعدية مباشرةً إلى التعدية بحرف.

لكن يجب التنبيه هنا إلى أنه ليس كلُّ ما أجازه **ملعم** من هذا الضرب مُستساغ ولو على تأويل، مثل إجازته استعمالَ «أَبى عن فعل كذا»، بمعنى أبىَ فعلَه، رغم تأويله ذلك بتضمين فعل «أَبَى» معنى «امتنَع عن» أو «ترفَّع عن».

– **جمع فَعْل على أفعال**: مثل جمع بحث على أبحاث، ودَهر على أدهار، وبنك على أبناك... وقد منَع بعضُهم هذا الجمع لكون القياس فيه أن يُجمع فَعْلُ الصحيح العين على فُعُول مثل: صَرْح صُروح، دَمْع دموع، أو على أَفعُل، لا على أفعال، ولكن ما ورد منه على هذا الوزن غيرُ قليل مثل: لفظ ألفاظ، جَفن أجفان، شخص أشخاص، فرد أفراد، زهر أزهار ...الخ. وهذا يمكن القياسُ عليه.

– **جمع المصادر**: سايَرَ **ملعم** توسّعَ المحدثين في جمع المصادر التي استُعمِلت استعمال الأسماء ولا سيما ما جاء منها بالألف والتاء مثل: إجراءات، إحصاءات، إحسانات، إنجازات، اقتطاعات، اجتهادات، اجتماعات، ارتباطات، اختلافات، انتصارات، انهزامات... وكأنهم زادوا في مفردها تاء تأنيث ثم جمعوها جمع مؤنث سالم (إحصاء، إحصاءة، إحصاءات)، «وقد أجاز مجمع اللغة المصري إلحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثية والمزيدة ثم جمعها جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا، كما أجاز تثنية المصدر وجمعَه جمع مؤنث سالمًا عندما تختلف أنواعُه»[(497)]. ومن المعروف أن الذي يمنع جمع المصدر وتثنيته في الأصل هو معناه المصدري الدال على الحدَث، أما عند إرادة معناه الاسمي، أي عند التسمية به، فجمعُه حينذاك لا اعتراضَ عليه لأنه كثير في لغة العرب مثل: ضَرْب وضروب وأضرُب، وقَوْل وأقوال، وسَمْع وأسماع، ورأيٌ وآراء، وعَمَل وأعمال، وفَرحٌ وأفراح.

– **استعمال صيغة فّعّال وفَعّالة للدلالة على اسم الآلة**: مثل قولهم في العربية الحديثة «علاّقةٌ» بمعنى «ما تُعلَّق عليه الملابسُ وغيرُها». وقد أنكرها بعضُ المتشدِّدين بدعوى أنها لم ترد في القواميس الفصيحة بهذا المعنى الدال على اسم الآلة، وإنما اكتفى بعضُهم بإيراد «عِلاقة» بكسر العين. والحقيقة أن استعمال فعّال وفَعّالة بمعنى اسم دال على الآلة التي يكثر منها الفعل على وجه التكرار أو المبالغة، واردٌ في كثير من الكلمات القديمة والحديثة. وقد أجاز المجمع المصري بقرار منه قياسيةَ اشتقاق أسماء الآلة على صيغة فَعّالة ولا سيما فيما يكثر استخدامُه من الآلات والأدوات. وورد **بالوسيط** (وهو قاموس المجمع) من هذا النحو كثير من الألفاظ مثل: نَقّاعة (ما نُقِع فيه من زبيب ونحوه)، نَشّافة (مِنشفة)، نَضّاخة، قَدّاحة (حديدة يُقدَح بها الزَّندُ لتخرج

النار)، صَفّارة (أداة يُنفَخ فيها فتَصفِرُ)، زَمّارة (آلةَ الزّمر)، الفَرّامة (آلة الفَرْم)، نقّالة (لما يُنقل به أو عليه كالسرير)، وثلاّجة، وبَرّادة، وغَسّالة، وطَحّانة، وحَفّارة، وسَمّاعةُ الطبيب. أما المولَّدون والمحدثون فقد توسَّعوا كثيرًا في استعمال هذه الصيغة في هذا المعنى فقالوا: فتّاحة (لما يَكثر الفتح به)، شَطّابة، حَلاّلة، دلاّكة، فَرّاكة، جَرَّارة، جَفّافة، جبّانة (لما يُعمل فيه الجُبنُ)، طَيّارة، حّفاّظة، حَفّارة، هرّاسة، عَصّارة، قَطاعة، شَوّاية، حَلاّب (لما يُحلَب فيه)، عَوّامة (ما يُتَّخَذ للعَوم به أو عليه)، خلاّطٌ وخلاّطة، علاّفة (ما يُضوع في العلَف للحيوان)، والأمثلة كثيرة جدًا. ولو مَنعنا استخدام مثل هذه الألفاظ التي جاءت على هذا النحو لحجَّرنا على الناس واسِعًا وحرَمنا العربية من ثروة لفظية هائلة، مع أن استعمالها ليس فيه مخالفة لمقاييس العربية وأنساقها.

– **إنابة بعض أحرُف الجرّ** عن أخرى في كثير من الحالات التي أجازتها المجامع اللغوية، مثل: أثَّر عليه بجانب أثَّر فيه، أجابَ على السؤال بجانب أجابَ عنه، وأوصاه عليه بجانب أوصاه به، وأحاله إلى فلان بجانب أحاله عليه، وأُحيلَ إلى التقاعد بجانب أُحيلَ عليه، وأخفى عليه الأمرَ بجانب أخفاه عنه، وأجابَ عن وأجابَ على. لكن مع التنبيه إلى أن رخصة إنابة بعض الحروف عن بعض آخر ليست عامة ولا مُطلقة، وإنما تُستعمَل فيما لا يؤدي إلى تغيير المعنى ولا يُخِلُّ بدقة التعبير المقصودة بهذا الحرف أو ذاك. وإلا لجاز أن يُقال: ضربَ به، في مكان: ضربَ له، أو أن يقال: طلبَ منه، مكانَ: طلبَ له، أو طلبَ معه، واستندَ إليه واستنَد عليه، وهلم جرّا.

– **إضافة بعض الصيغ** التي يُجيزُها القياسُ ولم توردها القواميس القديمة، مثل اشتقاق صيغة فَعَّلَ من الثلاثي لإفادة التكثير والتعدية. من ذلك فعل «رَسَّخَ» الذي لم يرد في القواميس القديمة وإنما استعملت عوضَه «أرسَخ». ومثله «رَسَّبَ» و«صَلَّحَ» و«رَبَّحَ» و«شَخَّصَ»، وكلها من الاستعمالات الحديثة التي لم ترد في القواميس القديمة بما فيها **الوسيط**. هذا فضلًا عن تكملة بعض المشتقات القياسية مما لم تنصّ عليه القواميس السابقة كالمصادر وأسماء الآلة والمكان والزمان والمرة والهيئة وغيرها.

– **استعمالات أخرى**: رفَضَ بعضُهم ما جاء في كلام المحدثين من مثل قولهم: حضرَ فلانٌ **باعتباره** من الفائزين، وأكرِمَ الضيفَ **بصفته** أو **وصفه** عربيًّا، لأنه لم يَرد في كلام العرب، وقولهم: سار **بشكل حسَن**، ومَشَى **بصورة جيّدة**، وتكلّم **بصفة جيِّدة**، لأن المشهور استعمال المفعول المطلق في نحو هذه التراكيب (سار سيرًا حسنًا، مشى مشيًا جيِّدًا، تكلَّم كلامًا جيّدًا). ورفَضَ أسعد داغر في **تذكرته** استعمالَ: **تَجوَّلَ في البلاد** بمعنى: طَوَّفَ وتنقَّل من مكان إلى آخر، بدعوى أنه لم يُسمَع عن العرب. لكن المجمع القاهري قد أُقرَّه وأورده في قاموسه (**الوسيط**). وفي رفض مثل هذه التراكيب منتهى التحجّر والتزمُّت، لأن رافضَها لم يأتِ بحجة سوى كونها لم توجد في كلام العرب على النحو القديم. ولو منعنا المعاصرين من تنويع أساليب التعبير والإتيان بما لم يقله العرب مع عدم مخالفته لقواعدهم ومقاييس لغتهم، لحكمنا على هذه اللغة بالجمود المُطلق

والموت المحقّق. وفي **ملعم** كثير من مثل هذه الأساليب الجديدة التي لا يمكن رفضُها لمجرد كونها لم ترد فيما نُقِل عن القدماء.

– استخدام كلمة: **فَنّانٌ**، وهي من أشهر الكلمات الحديثة وأكثرها استعمالًا في كل المستويات. وكان أسعد داغر خطَّأ مُستعمليها بدعوى أنها لم تُسمَع من العرب، وأن كلَّ ما ورد على وزن فَعّال سماعي لا يُقاسُ عليه، وقال: «ولم يُسمع «فنّان» للمبالغة في الفنّ ولا للانتِساب إليه. ولنا أن نعبّر عن معناه بقولنا: فنّي أو صاحب فنّ، أو مُتفنِّن أو مُفتَنّ. لكن المجمع القاهري أجاز استعمالَ هذه الكلمة بقرار ينصُّ على استعمال فَعَّال للمبالغة من الفعل اللازم والمتعدّي، وبمقتضى ذلك أدخلها **المعجم الوسيط** بمعناها المستعمل اليوم، فقال: «فَنَّ فلانٌ يَفُنُّ فَنًّا: كثُر تفنُّنُه في الأمر فهو مِفَنٌّ وفَنّانٌ»، ثم قال: «الفَنّانُ: صاحبُ المَوهِبة الفَنِّية ... هو مبالغةٌ من فَنَّ». وصيغةُ فَعّال تُستعمل قياسيًا للدلالة على كل ذي حرفة مثل: خَضأر وحَطّاب وفلاّح وقَصّاب وجزّار، وهلم جرّا.

– **زَبائِن**: جمع زَبُون. وهو من أشهر الألفاظ المعاصرة. واعتبرَها المتشدِّدون خطًأ لأن القواميس السابقة ليس فيها إلا زُبُنٌ (جمع زَبُون)[498]، وإن اعترفوا بأنها واردة في كلام المُولَّدين. أما إميل يعقوب فردَّ على مُخطِّئي هذا الاستعمال بالقول: «فَعائل قياسيٌّ في جمع فَعُول نحو عجوز عَجائز، وجنوب (الريح) جَنائب».

– **عُمُولةٌ**: بمعنى: ما يأخُذُه السِّمسار أو البنك مقابل خِدمته. وبعضُ المتشدِّدين يعتبر ذلك خطأ صوابُه: عُمْلة وعِمْلة وعُمالة[499]، ولكن المجمع القاهري أجاز اللفظ في أحد قرارته وأدرجَه في **الوسيط**.

– **رَضخَ له بمعنى**: أَذعَنَ واستسلَم لأمره. وهناك من أنكر استعمال هذا الفعل بهذا المعنى إذ لم يُسمَع فيه إلا رضَخ له من ماله بمعنى: أعطاه يسيرًا منه[500]. ولكن المحدَثين استعملوه مجازًا، لأن الرُّضوخ المستعملَ في المال تنازُلٌ، وكذلك الإذعانُ والخضوع. والمجاز من آليات توسيع الدلالة وتوليدها كما عرفنا من قبل.

– **شَهِيَّةُ الطعام**: من قولهم: فَتَح شَهِيَّتَه، وأنكرَها بعضُ التصويبيّين قائلًا إن الشَّهيَّة مؤنث شَهِيٍّ، وهو الذي يَشتهي، والصوابُ أن يُقال: الشاهية والشَّهوة[501]. ولكن مجمع القاهرة فَصَّحها بناء على حُجَجه واعتبرها مرادِفة للشَّهوة وأصدر بشأنها قرارًا وأدخلها في **الوسيط**.

– **أدانَه**: بمعنى: حَكَم عليه في تُهمة واعتبَرَه مُذنِبًا أو على غير حقّ. وبعض المتشدّدين يعتبرون هذا من الخطإ، لأن أدانَ لم يأت إلا بمعنى: إعطاء الدَّين أو أَخْذِه[502]. أما المعنى المقصود فيُستعمَل فيه: دانَ الثلاثي فيقال: دانَه: حاسَبَه وجازاهُ. ولكن المحدَثين والمعاصرين استعملوا

أدانَ بمعنى دان. وأورد **ملعم** الاستعمالَيْن معًا القديمَ والحديث. والظاهر أن الحجة في ذلك هي التوسُّع المجازي، فالذي أقرَضَ مالًا لشخص أصبح له دَينٌ عليه، والواقعُ تحت طائلة الدَّين مَدينٌ ومُدانٌ أي مُطالَبٌ بإرجاع الدَّين فإن لم يُرجِعه صار الحُكم عليه قضائيا ثم إن المجمع القاهري قد أجازه بقرار خاص[503].

– **تساءلَ** الرجلُ: «سأل نفسَه بشك وحَيْرة...». وكان **المعجم العربي الأساسي** أسبقَ من **ملعم** إلى إدخال هذا الاستعمال، فقال: تساءلَ يتساءَلُ تساؤُلًا: سألَ نفسَه. ومن التراكيب الحديثة المتفرِّعة عنه قولهم: «وجَّهَ إليه نظَراتٍ تَساؤلية»، و«تعبير تساؤُلي» بمعنى: «صورة لغوية تُستعمَل للتعبير عن أن المتحدِّث متردِّد يسأل نفسه أيَّ قرارٍ يَحسُن أن يتَّخِذه». وقد انتقد بعضُ التصويبيّين[504] هذا الاستعمال معترضاً بأن التساؤُل عمليةٌ فيها تشارُك بين طرَفين، فلا يجوز أن يقول شخصٌ: تساءلتُ عن كذا. والحقيقة أن المشاركة في مثل هذا التركيب حاصلةٌ لأن المقصود هو أن الشخص يُديرُ السؤالَ بينه وبين نفسه يسألها وتسأله فهو يتساءل مع نفسه، فأصلُ التركيبُ: تساءلتُ مع نفسي، ثم حُذِف «مع نفسي» وبقي الفعل مع الضمير. وأضاف أحمد مختار عمر في **معجم الصواب** تأويلًا آخر لاستعمال تساءل بمعنى: سأل، وهو أن ورود تفاعلَ بمعنى: فَعَلَ وأَفعَل كثيرٌ في كلام العرب، من ذلك قولهم: تداعَى بمعنى: دعا، وتراءَى بمعنى: رأى. وإن لم يكن في مثل هذا ما يدل على المشاركة.

– **المُنْتَزَه**: استعمل **ملعم** هذه الصيغة الشائعة بين المحدثين بجانب صيغة: المُتَنَزَّه المأخوذة من «تَنَزَّه»، وكلاهما بمعنى الحديقة أو المكان الذي يخرج فيه الناسُ للتَّرويح عن النفس. وكان اليازجي في **لغة الجرائد** قد أنكر على المُعرِبين استعمالَ الصيغة الأولى. ولكن قرارًا صدر عن مجمع القاهرة أجاز استعمال: المُنْتَزَه بدليل ورودها في بعض الكلام القديم منه شعرٌ لبَشّار بن برد.

– **بُؤساءُ**: بمعنى جمع بَئيس أي شخص يُعاني بُؤسًا وشقاءً. واعترض على ذلك العدناني في **معجم الأخطاء الشائعة** وغيرُه، بحجة أن صيغة «بَئيس» وردت في قواميس اللغة بمعنى: شُجاع وقويّ البأس وليس بمعنى فقير. أما اللفظ الذي يدل على الفقير فهو «بائس» على وزن فاعل وجمعه: بائِسُون وبُؤُسٌ. وللمسألة تخريجان في نظري:

الأول: أن يكون الناس قد استعملوا لفظًا بمعنى آخر باعتبار الأصل الدلالي الواحد. أي استعملوا «بئيس» وهو الشجاع القوي البأس بمعنى «بائِس» الفقير القويِّ البُؤس، وأَصلُهما الدلالي واحد وهو الشدةُ والقوة. فابن فارس في **مقاييس اللغة** يردُّ كلًا من «بئيس» بمعنى شديد القوة والبأس، و«بائس» بمعنى شديد الفقر، إلى أصل الشدة فيهما. فهذا شديدُ الفقر وذلك شديدُ البأس. وهذا ما لَمَّح إليه الجوهري في **الصحاح** حين قال: «إذا كان شديدَ البَأْسِ فهو بَئِيسٌ، أي: شجاعٌ. وعذابٌ بَئيسٌ أيضًا، أي شديد. قال: وبَئِسَ الرجل يَبْأَسُ بُؤْسًا وبَئيسًا: اشتدَّت حاجته فهو بائِسٌ». ولذلك، فإننا لو استعملنا الأول بمعنَى الثاني فلا يُعدُّ ذلك من باب الخطإ الصريح

وإنما هو من باب إعادة الشيء إلى أصله. فالذين استعملوا «بئيس» بمعنى فقير شديد الفقر إنما أعادوه إلى أصل دلالته المشتركة مع «بائس»، فقالوا فلانٌ بئيسٌ أي كثيرُ البؤس وهم يريدون «بائس»، ولكنهم أبقَوا جمعَه على ما كان عليه «بئيس، بؤساء». وهذا كلّه يمكن اعتبارُه من باب توسيع الدلالة وهو من التطوُّر الجائز الكثير الاستعمال.

والثاني: أن نقول: إن المحدثين استعملوا «بائس» بمعنى فقير شديد الفقر، عوض المعنى القديم وهو الشجاع القوي البأس، وجمعوا بائس على بؤساء عوض أن يجمعوه جمع مذكّر سالم «بائسون» أو جمع تكسير «بؤَّس»، وذلك لأنهم قاسُوا «بائِس، بؤساء»، على: جاهل وجُهَلاء، وتافِه وتُفهاء، وعاقل وعُقلاء، وفاضل وفُضلاء، وعالِم وعُلماء وشاعر وشعراء. ثم إن استعمال صيغة «فاعل» بمعنى «فَعيل» وكسر جمعها على فُعلاء شائعٌ في العربية مثل: ظريف وظُرفاء وكريم وكُرماء وبخيل وبُخلاء. فلماذا لا يُقاس على هذه الأمثلة ونحوها، ونحن أحوجُ ما نكون في هذا العصر إلى الأخذ بمبدإ: ما قيس على كلام العرب فهو عربي، دون اشتراط الكثرة المُستفيضة فيما يُقاس عليه، تيسيرًا وتَوسِعةً على المستعمِلين وتخفيفًا من وطأة القيود التي تُحجِّر اللغة وتُحنِّطُها، ما دام في يدنا من الحُجَج ما يُحمَل عليه ويُستنَد إليه؟[505].

– **تفرَّج عليه**: استعمله **ملعم** بمعنى: شاهَدَه للتَّسلية والتَّرفيه. وكان أسعد داغر في **تذكرته** قد أنكرَه وخطَّأ مستعمليه. ولكن **المعجم الوسيط** للمجمع القاهري أجاز هذا الاستعمال الحديث بناء على حُججه.

– **ساهَمَ**: أورد **ملعم** فعل: ساهَمَ بمعنى أَسهَمَ في الأمر إذا شارَكَ فيه. وكثيرًا ما وقف التصويبيّون ضد استعمال الصيغة الأولى الشائعة بكثرة لدى المحدَثين. ولكن مجمع القاهرة اعتمد على حجَجه وأفتى بجواز الاستعمالَيْن بمعنى واحد وأنه لا فرقَ بينهما في الصحة والسلامة[506]. وقد وافَقَه في ذلك كثيرٌ من اللغويّين أيضًا.

– **أساسيٌّ ورَئيسيٌّ**: يُنكِرُ بعضُ التصويبيّين استعمالَ صيغتَي «أساسيّ ورئيسيّ» في مثل قولنا: «هذا عامِلٌ أساسيٌّ أو رئيسيٌّ في اتخاذ القرار»، ويقولون إن الصواب هو: عاملٌ أساسٌ ورئيسٌ، بدعوى أن ياء النسبة لا حاجة إليها لأن المعنى المراد من «أساسي ورئيسي» مُستفادٌ من الكلمة قبل دخول الياء عليها. ولكنْ، في هذا الإنكار تشدّد لا مُبرِّر له، لأن الياء حتى ولو كانت زائدة فلا ضررَ في زيادتها فهي مثل «ما» الزائدة بعد «إذا»، وإن كان الذين يُضيفونها يقصدون بها زيادة تأكيد الصفة أو المبالغة كما في «إنسانيّ»، أي مُتَّصِف بالإنسانية، مع أنه يمكن أن نقول: «فلانٌ إنسانٌ». وقديمًا قالوا: الألْمَع واليَلْمَع ثم زادوا الياء فقالوا: الألْمعيّ واليَلمَعي، وقالوا: الأحوَذ ثم زادوا: الأحوَذيّ. وقد استُعمِلت صيغة «الرئيسي» في كلام بعض المولّدين على سبيل المبالغة، فقالوا: الرئيسُ والرئيسي والأصيل والأصيلي، والأفضل والأفضَلي، والأعظم والأعظمي، والأمجد والأمجدي، وقالوا أيضًا على سبيل المبالغة في الإطراء: الأكمليّ الإماميّ الأمجَدي السَّيِّدي

العالِمِيِّ العلاَّمي الفاضليّ المُحقّقيّ ...الخ[507]. بل هناك من اللغويّين من أنكر استعمالَ «الأساس والرئيس» ودعا، عكس ذلك، إلى استعمال «الأساسي والرئيسي»[508]. لذا لم نجد داعيًا للاعتراض على إيراد **ملعم** للاستعمالين معًا «الأساس/ الأساسي» و«الرئيس/ الرئيسي».

لكن **ملعم** لم يقف عند هذا النوع من الألفاظ والاستعمالات التي وجدنا لها ما يُسوِّغها على وجه من الوجوه المقبولة، وإنما أتى كذلك باستعمالات أخرى كانت مُسوِّغاتُها ضعيفة أو واهية في نظرنا، من ذلك على سبيل المثال:

حَدْوَة الفرس: جاء في **ملعم**: حَدْوَة اسم مرة من حَدا يَحدُو بمعنى: نَعل الفَرَس. وقد ورد في القواميس فعلُ «حَدا يَحدُو» بالدال المهملة، بالمعاني الآتية وهي: ساقَهُ، رفعَ صوتَه بالحُداء أي الغِناء للإبل، تبِعَه، دفعَه إلى، حَثَّه على، سار وراءه. ولم ترد في مادة «ح د و» (ابتداءً من **الصحاح** و**أساس البلاغة** و**القاموس** و**شمس العلوم**، و**اللسان**، و**التاج**، وانتهاءً **بمحيط المحيط** و**الوسيط**، و**المعجم العربي الأساسي**)، كلمةُ «حَدْوة» بالدال المهملة بمعنى حِذاء الفرس أو خُفِّه الذي يُصنَع في شكل قَوسٍ ليكون بمثابة حِذاءٍ حديديّ له[509]، وهو المسمى في الفرنسية: fer à cheval. والمفروض أن تُستعمَل الكلمةُ بالذال المُعجمة وبضمّ الحاء أو كسرها «حُذْوة، حِذْوة» اسماً لهذا الحذاء الذي يُصنَع لوقاية حافِر الفرسِ أو دابَّةٍ أخرى، على أساس اشتقاقه من مادة «ح ذ و» وفعل: حَذا النَّعلَ يَحذُوه: إذا قَدَّرَها وقَطَعَها على مثالٍ وعَمِلَها. والحُذاوَةُ والحِذاوةُ: الشَّريحةُ أو القِطعة من اللحم أو الجلد. أما استعمالُها بالدال المهملة بالمعنى المذكور فلا أصل له في اللغة سوى شيوعه على ألسنة العامة تحريفاً «للحُذوة» أو «الحِذْوة» بالمعجمة. وقد خَطَّأَ العدناني استعمال «حَدْوة» وقال: «ويقولون وضعتُ للفرَس حَدْوةً، والصوابُ: نَعْلًا»[510]. وفي المغرب يستعملون للتعبير عن الحديدة المُقَوَّسة التي تُركَّب في حافِر الدابّة، من نحو فرَس وبَغلٍ، لوقايتها، لفظًا فصيحًا هو: **الصَّفيحة**، وهو أَصَحُّ من «الحَدْوة»[511].

وَضَّبَ: في **ملعم** وَضَّب يُوَضِّبُ توضيبًا بمعنى رتَّب وأعدَّ (وضَّبَ حقائبَ السفر، وضَّبَ الموسيقيون آلاتهم). وهذا الاستعمال شائع اليوم بين المعاصرين ولا سيما في مجال الطباعة، لكنني لا أعرف من أين جيءَ به، لأن مادة «و ض ب» نفسها مادة مهملة في المعجم العربي وغير موجودة بالقواميس المعروفة ابتداءً من **الصحاح**، و**اللسان**، و**القاموس**، و**التاج**، وانتهاءً إلى **محيط المحيط**، و**الوسيط**. والأصل الموجود هو «وَظَبَ» و«وظِبَ» ثلاثيّا بالظاء المعجمة، ففي القواميس: وظَبَ عليه ووَظِبَ وواظَبَ وُظوبًا ومواظَبَةً: لازَمَه وداوَمه وتَعهَّده وثابَرَ عليه. فلا بأس حينذاك، أن نشتقَّ منه «وَظَّب» على وزن «فعَّلَ» بمعنى: بالغَ في تَعهُّده والعناية به وترتيبه، ويدخل ضمنه بالتوسّع: التنضيد والتصفيف وما ناسَبَ ذلك.

وقد حاولت أن أتتبّع أصل هذا الاستخدام الحديث للكلمة، فوجدتُ أن أول قاموس أورد فعل «وَضَّبَ» بمعنى رتَّبَ ونضَّد وهيَّأَ، هو قاموس إلياس بُقطُر الفرنسي العربي الذي طبع لأول مرة سنة 1828، فقد استخدَمه في مقابل الألفاظ الفرنسية: assortir, ajuster, accommoder، ثم نقل منه دوزي في تكملته على القواميس العربية وأحال عليه مصدرًا وحيدًا له في هذه المادة. ثم جاء بعده **المنجد في العربية المعاصرة** (2004)، و**ملعم** فنَقَلا ما أورده بُقطُر ودوزي. أما **الوسيط** فلم يورد الكلمة أصلًا اتِّباعا للقواميس الفصيحة التقليدية، مما يدل على أن المجمع المصري لم يفصِّح هذا الاستعمال.

قناعة: استعملَها بمعنى: اقتِناع فقال: «عندي قناعةٌ بصحة أقوالك»، والمقصودُ: عندي اقتناعٌ بصحة أقوالك. فالقَناعة مصدر قَنِعَ يَقْنَع بمعنى رضِيَ بما أُعطِيَ، أما الاقتناعُ فهو مصدر اقتنع بمعنى: وافَقَ على صِحَّة ما تقول به وسلَّمَ به عقلُه. وكان **المنجد** و**المعجم العربي الأساسي** قد جاءا بهذا اللفظ مرادِفًا للاقتناع باعتباره من الاستعمالات المحدَثة، ولم يتابعهما **الوسيط** الذي وضعه المجمع المصري[512].

التَّصَنُّت: استعمل تَصنَّت تصنُّتًا بمعنى: استرَقَ السمعَ وتجَسَّس وتسَمَّع، وهو استعمالٌ خاطئٌ درَجَ على ألسنة عامة المثقَّفين، وأصلُه من الفصيح: تَنَصَّتَ على القلب المكاني، لأن أصل المادة المعجمية «ن ص ت» وليس: «ص ن ت». والغريبُ أنه أورد الصيغتين معًا: تَنَصَّت في باب النون، وتصَنَّتَ في باب الصاد، فحاول إرضاء الفُصحاء والعامة معًا. وقد تداولَ مجمع اللغة القاهري هذه الصيغة العامّة وأصدر قرارًا بعدم جوازها[513]، والأغرب من ذلك أن أحمد مختار أجاز هذا الاستعمال في **ملعم** مع أنه رفَضَه في كتابه **معجم الصواب** كما رفض كلمة «جَنْزَبيل» التي استعملها المحدثون مكانَ «زَنجَبيل» على القلب أيضًا.

سِياسَوية وجَماعَويّ: نسبة إلى سياسة وجماعة على غير قياس. وقد تبنَّى **ملعم** هذا الاستعمال الذي أصبح شائعًا في العربية المعاصِرة ومنه قولُهم: شعْبَوي وجَمعَويّ وإسلامَوي وإنتاجَوية عوضَ: شَعبيّ وجَمْعِيّ وإسلاميّ وإنتاجية، ونحو ذلك. وإن كان المُستعمِلون يقصدون بإضافة الواو أحيانًا معنى زائدًا وهو الانتقاص من الشخص الذي يحمل هذه الصِّفة. فالشعبوي ليس هو المنسوب للشعب فحسبُ ولكنه المُدَّعي الانتسابَ للشعب تقرُّبًا وتَزَلُّفًا لا حُبًّا وميلًا طبيعيًا متاَصِّلًا فيه، وبالتالي فالشعبي هو غير الشعبوي والإسلامي غير الإسلاموي. ولكن رغم ذلك، تبقى هذه النسبة بهذه الطريقة خارجة عن قواعد العربية الفصحى ونظامها الصرفي. ولم يسبق لي أن اطَّلعتُ على قرار مَجمعي يُجيز مثل هذه التعبيرات. هذا إضافة إلى أن زيادة الواو لا تُحقِّق دائمًا تلك الزيادةَ في المعنى التي أشرنا إليها، والمثال: جَمعوي وجماعوي وإنتاجوية، فلا فرق في المعنى بينها وبين: جَمْعي وجماعيّ وإنتاجية سوى ترك القياس الصحيح واتِّباع قياس شاع حديثا.

سَوّاحٌ: بفتح السين: مفرد سائح، وهو السائحُ الذي يتنقل في الأرض للسياحة. استعمله بالواو والقياس أن يكون بالياء «سَيّاح» كما في **الوسيط** لأن الفعل منه ساح يَسيح. أما «س و ح» فلم ترد منها في قواميس الفصحى سوى كلمة واحدة وهي «ساحة» وجمعها: ساحٌ وسُوحٌ وساحات.

بَيضاويٌّ: ما له شكل بَيضة. أورده أحمد مختار عمر في **ملعم**، مع أنه في **معجم الصواب** اعتبَرَه مرفوضًا بالمعنى المذكور، والفصيح: بَيْضِيٌّ، وجوّز المجمع المصري استعمال بَـيْضَوي بزيادة الواو، أما بَيْضاوي فلا يجوز إلا إذا كان بمعنى المنسوب للبيضاء لا للبيضة.

بعض حالات التضمين: كاستعماله «تَجاوزَ على القانون»: بمعنى: تجاوزَه، بمبرِّر جواز تضمين فعل «تجاوَز» معنى فعل آخر مثل «تَعدَّى» أو «خرجَ» اللذين يتعدَّيان بعلى. كأنك قلت: تعدَّى على القانون أو خرجَ علَى القانون. وقد لجأ **ملعم** وغيره من المتساهلين لتسويغ عدد كثير من الاستعمالات الحديثة بدعوى التضمين، ولكني لا أجد هذا مستساغًا في جميع الأحوال، كتسويغهم استعمال «تَدفَّنَ» بمعنى «دَفَنَ»، و«أبىَ عن» بمعنى: «أبى»[514] وقد سبقت الإشارة إليه. وكذلك استعمالُهم «توقَّى من شرّه» عوض «توقَّى شرَّه» على تضمين هذا الفعل معنى فعل آخر يتعدى بمن وهو «احترَزَ من». وقولهم «تَصَفَّح في الكتاب» عوض «تصفَّح الكتاب» على أساس تضمين هذا الفعل معنى فعل آخر وهو «نظرَ» ...الخ.

ومن حالات التضمين التي أجازها **ملعم** قولهم: **تواجَدَ فلانٌ في المكان**، بمعنى: وُجِد. ولم تورده القواميسُ الفصيحة بهذا المعنى باستثناء **المعجم الأساسي**، وإنما بمعنى: رأى من نفسه الوَجْد كما في **الوسيط**، وقد استعمله الصوفيةُ في مصطلحاتهم بمعنى التفاعل الوجداني في حالة نفسية خاصة، لكن أحمد مختار عمر حاول تسويغَه في **معجم الصواب** على أساس أن الفعل هنا يمكن حمله على معنى المُطاوعة فقال: «ويمكن تصحيح هذا الاستعمال بناء على أن المجرد الذي يدل على الوجود هو «وُجِدَ» المبني للمجهول، فحين أراد المتكلِّمُ تعليقَ الفعل به على سبيل الفاعلية جاء بإحدى صيَغ المطاوعة وهي: تفاعَل»[515]. على أنه يمكن قبول استعمال تواجَد بمعنى وُجِد إذا جاء في تركيب يفيد الوجود المشترَك بالمكان الواحد، كأن يقال: تواجدتُ مع فلان بمكان كذا، أي شاركتُه في الوجود به.

مَطوَحَ: مَطوَحَ المَدينُ الدائنُ: أرجأه مرةً بعد مرة. وهو من الاستعمالات العامّية التي شاعت في العربية الحديثة بالمشرق، أدخلَها صاحبُ **ملعم** وحاول تسويغها في **معجم الصواب** على توهُّم أصالة الميم. والمعروف في القواميس الفصيحة هو: طَوَّحَه وطوَّحَ به إذا بعثَه إلى أرض لا يرجع منها أو حمَله على ركوب المهالك (كما في **الوسيط**) ولم تستعمل مَطوَحَه أو مطوَحَ به.

سِواقة (رُخصة سِواقة)، من الكلام العامّي. وقد أجمعت كل قواميس الفُصحى القديمة والحديثة على استعمال سِياقة بالياء. ومع ذلك أوردها صاحب **ملعم**، وحاول في **معجم الصواب**

أن يلتمس لها مُسوِّغًا فقال: «ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض لما بين الياء والواو من تعاقُب، بالإضافة إلى ما ورد من كلمات واوية وقعت فيها الواوُ بعد كسرة» أي قياسًا على حوالة وقوادة وقوامة وجوار وحوار وسوار.

قَفَلَ البابَ ونحوه فهو **مَقفول**. أورده **ملعم**، ولم تُجِزه القواميس الفصيحة السابقة. وحاول في **معجم الصواب** تسويغ هذا الاستعمال الذي شاع على ألسنة العامة في القديم[516] والحديث فقال: أما قَفَلَ البابَ «فيمكن تصحيحه بناءً على وجود قَفَّلَ وأَقفَلَ، ووجودُ المزيد دليلٌ على وجود مجرَّده، وهو ما أجازه مجمع اللغة المصري حين سمَح بتكملة مادة لغوية وردَ بعضُها ولم يَرِد بعضُها الآخر في المعاجم». فيقال له: نظريًّا هذا ممكن، وقد جاء عدد من الأفعال بصيغتَي «أفعلتُ وفعَلتُ» بمعنى واحد مثل: بَشَرتُ الأديمَ وأبشَرتُه، وبَتَّ الحُكمَ وأَبَتَّه، وجازَ الواديَ وأجازَه، ووقَفَ الناقةَ وأوقَفَها، لكن هذا ليس مطَّرِدًا، وإنما عُمِل بما سُمِع منه وتُرِك ما لم يُسمَع، بدليل وجود سلسلة من المؤلفات التي تحمل عنوانَ «فعلتُ وأَفعلتُ» عمدَ فيها أصحابُها إلى إحصاء قائمة الأفعال التي ترِد بالصيغتين والمعنى واحد، أو ترد بالصيغتين والمعنى مختلف. ولو كانت هناك قاعدة قياسية مطَّردة لاكتفوا بتعميمها فقالوا: كل ما جاء على «أفعلَ» مزيدًا يمكن أن يُستعمَل منه «فعَلَ» بمعنى واحد، فيجوز لك حينها أن تقول: أوقدَ النارَ ووقَدَها، وأوصدَ البابَ ووصَدَها[517]، وأَهملَ الشيءَ وهمَلَه، وأفسَده وفَسَده، وأَعفاه وعَفاه، بمعنى واحد. وتقول في اسم المفعول منها: «نارٌ موقودة» و«بابٌ موصودة» و«شيءٌ مَهمول» و«هو مَعفِيٌّ»، و «مفسود». وهذا ما لم يرد في لغة العرب، وإنما ورد: مُوقَدة، ومُوصَدة، ومُهمَل، ومُعفًى، ومُفسَد، ومُهمَل. ولو استعملتها في كلامك وإنشائك لعُدَّ ذلك لحنًا وخطأ. أما وُرودُ صيغة «مقفول» في **المنجد** و**الأساسي** فليس دليلًا على صحته أو فصاحته أو قياسيته لأن القاموسين المذكورين إنما أرادا إدخال مثل هذه الألفاظ إرضاء للمحدثين بحجة شيوعها وانتشارها في الاستعمال لا غير.

ومن هذا القبيل أيضًا استعماله «**ألفتَ يُلفِتُ فهو مُلفِتٌ**» بمعنى: نَبَه إليه ليُهتَمَّ به، فسوَّى بين أَلفَتَ الذي لم يرد له ذكرٌ في القواميس وبين لَفَتَ الفصيح مع إنكار اللغويّين لهذا الخطإ الشائع. وفي **معجم الصواب** اعتبر استعمالَه صحيحًا والتمس له العذر بأن قال: «ويمكن تصحيح الاستعمال المرفوض اعتمادًا على إجازة مجمع اللغة المصري ما شاع استعمالُه من الأفعال الثلاثية المَزيدة بالهمزة (أفعَل) التي جاءت بمعنى (فَعَلَ) الثلاثي المجرد، على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد». ولكن هذا الشرط الأخير (تقوية المعنى وإفادة التأكيد) غير واضح هنا. ثم استشهد بورود عدد من الأفعال التي جاءت على فَعَل وأَفعل بمعنى واحد. وقد بيَّنا أن ما ورد من ذلك مسموع وليس قياسيًا. ولو وسَّعنا نطاقَ القياس عليه وجعلنا ذلك قاعدةً مطَّرِدة لاختلَّت أمورٌ كثيرة. وقد سار **ملعم** على هذا المنهج في تصحيح كثير من الأخطاء الشائعة في كلام العامة ولغة الصحافة، مثل قولهم: فعلٌ **مُشينٌ** من أَشانَ الذي لم يرد في القواميس عوض مَشين الفصيح، وهو **مُقادٌ** من أقاد عوض مَقُود من قادَ، وأمرٌ **مُعاب** من أعاب والفصيح: عابَ فهو

مَعيب، وشخص **مُهاب** عوض مَهيب. وجاء في **معجم الصواب** تصحيح كثير من الاستعمالات من هذا النحو كقولهم: فعلٌ **مُصان** من أصان وهو غير وارد بالقواميس، وكلامٌ **مُمْحىً** بفتح الحاء بمعنى **ممحوّ**، مع عدم وجود فعل أَمحى، والواقع **المُعاش**، عوضَ: المَعيش، وكلام **مُقال** بمعنى: مَقول. كما صحّح استعمال **أضارَه** بمعنى ضارَه، وبذلك أجاز أن يُقال: تصرّفٌ يُضيرُه (بضم الياء)[518] بجانب الفصيح: يَضيرُه (بفتح الياء).

والغريب أنه حتى عند لجوء **ملعم** إلى مبدإ الشيوع وكثرة الاستعمال لتسويغ الألفاظ والحالات التي صحَّحَ استخدامها، نجده لا يسلم من بعض التناقُض في تطبيق هذا المبدإ ذاته، فمرة يُعمِله ومرةً يُهمله ولا يوليه اعتبارًا. فقد منع مثلًا استعمال **مَعفِيٍّ**، رغم كثرة شيوعه، بحجة أنه مخالفٌ للفصيح «مُعفىً»[519]، مع أنه أجاز استعمالَ **مَغلِيّ** (وأجاز معه استعمال غلَى الماءَ يَغليه متعدّيًا مع أن المنصوص عليه في القواميس الفصيحة هو: أَغلَى الماءَ يُغليه فهو مُغلًى) بلا أي سبَب أو مسوِّغ سوى كثرة الشيوع[520]. وكذلك فعلَ حين رفض استعمال: مهمول وموصود وموقود ومفسود[521]، بسبب مخالفتها للفصيح، مع أنه أجاز ما يماثلها في الشيوع ومخالفة الفصيح كمقفول ومُلفت ومُصان ومُشين ومُعاب ومُقاد ومُهاب، ونحو ذلك.

هذه الأمثلة وغيرُها، مما لم نُرد الإطالةَ بذكره، فضلًا عما نقلَه من استعمالات عامّية كثيرة محرَّفة من الفُصحى وسيأتي الحديثُ عنها، تدلُّ على أن معيار الشيوع وكثرة الاستعمال أصبحت له الكلمة الأولى في الحُكم على تفصيح الألفاظ والتراكيب الجديدة الشائعة في لغة المحدثين والمعاصرين، وتَبنِّيها والاعتراف بها وإضفاء الشرعية عليها بالبحث عن مسوِّغاتها والتكلُّف أحيانًا في إيجاد مخرج لتصحيحها، مهما كان ضعيفًا أو واهيًا. وهذه المُسوّغات قد لا تظهر بشكل واضح في **ملعم** مباشَرةً، ولكن أكثرها مفصَّل في القاموس التصحيحي الذي ألفه أحمد مختار عمر بعنوان: **معجم الصواب اللغوي**: **دليل المثقف العربي**. وكأنما جاء هذا الكتاب الثاني لتوضيح الأسباب وبسط الحُجَج التي استندَ إليها الكتاب الأول (**ملعم**) في تفصيح ما فصَّحه وتصويب ما صوَّبَه. وقد سبق أن سجَّلنا ضمن ملاحظاتنا على هذا الكتاب، أنه ربما تعمَّد طمَسَ الحدود وإلغاء العلامات الفاصلة بين ما هو فصيح مسموع أو مُطابِق للقواعد والأقيسة، وغيره مما شاع استعمالُه حديثًا من العامّي والدخيل والخطإ الشائع بعد أن أضفى عليه صفةَ الصحة والمقبولية، بغاية رفع الحرَج عن مُستعمِلي الأخطاء الشائعة ومعاملتها معاملة الفصيح الذي لا شكَّ فيه. وإن كان **معجم الصواب** قد قسَّم الألفاظ من حيث مستوى الاستعمال كما أشرنا من قبل إلى أربعة مراتب هي: **الفصيح** (وهو ما نصَّت عليه القواميس الفصيحة وطابَق القواعد النحوية والصرفية فلا حرَج فيه)، و**الصحيح** (وهو ما التمس له مسوِّغًا يُجيز استعماله ورفعه إلى درجة الفصيح)، و**المقبول** (وهو ما كانت حجةُ قبوله أضعف من المستويّين السابقين)، و**المرفوض** (وهو ما لم يجد له مدخلًا لتسويغه وقبوله). لكن عدد الحالات التي رفضَها من الأخطاء الشائعة[522] لا يزيد في مُجمَله عن حوالى 10 في المئة من مجموع مداخل الكتاب التصويبي وهي قرابة 5600 مدخلٍ.

ومهما يكن، فموقفنا العام من التعامل مع ظاهرة الأخطاء الشائعة، هو أننا نستهجِن التشدّد والتزمُّت في رفض كل ما شاع من الاستعمالات الحديثة بدعوى عدم ورودها في القواميس وكتُب اللغة القديمة، مع وجود ما يُجيزُها ويُصحِّح استخدامَها دون الخروج على القواعد المسموح بها، لأننا بذلك نحرم لغتَنا من التطوُر الطبيعي والنموّ الضروري الذي يضمن استمرارها ويجدّد حيويّتَها وخلاياها، لكننا في المقابل لا نُشجِّع ظاهرةَ فتح المجال واسعًا أمام كل ما لَهَجت به ألسنةُ المحدَثين والمعاصرين، مما يصحُّ ولا يَصحُّ، وتحطيم كل الحواجز بدعوى الشُّيوع والانتشار، وإدخال ذلك كله تحت باب التطوُّر اللغوي الطبيعي. فالتطوُّر في لغة حضارية كبرى مقعَّدة ومنَمَّطة، يجب أن ينبثِق من داخلها وبواسطة آلياتها الكثيرة المُستعمَلة في تنمية المعجم وتوليده (وهذه الآليات يمكن النظرُ في توسيعها والإضافة إليها كلما أمكَنَ ذلك)، لا من خارجها وتَمَرُّدًا عليها. على أن القليل النادِر من الحالات العشوائية الخارجة عن النظام يمكن تجاوزُه والتغاضي عنه للضرورة، بشرط التماس رُخصته من أحد المجامع اللغوية. وإلا فمن مصلحة اللغة الجامعة المُشتَركة أن تحافظ على انسجامها وتُقلِّص قدرَ الإمكان من حالات الفوضى والشُّذوذ المُستعصِية على التنميط والتقعيد مما يزيد من مشاكل تعلُّمها ويحدُّ من انتشارها، وإلا تحوّل الأمرُ إلى إباحية مُطلقة لا شيء يصدُّها أو يقف في وجه طُوفانها.

د- القديم والجديد بين الإخراج والإدخال

ذكرنا في البداية أن من الأهداف التي سعى إليها **ملعم**، ومن أهمّ مزاياه، محاولتَه تجديدَ المادة المعجمية وتحديثَها حتى تكون مُسايرةً للغة العصر واستعمالاته وحاجاته من الألفاظ والتراكيب. ولقد أقررنا بأنه بَذَلَ في ذلك جُهدًا لا يُنكَر، فحذفَ ما حذفَ من الألفاظ والدلالات التي لم تعد مُستعمَلة في هذا العصر، وأتى مكانَها بألفاظ وتراكيب أخرى من المُحدَثات والمُستَجدَّات التي رأى أنها تسُدَّ مَسَدَّ ما حُذِفَ وأُسقِطَ. ولكن التوغُّل في ثنايا الكتاب يَكشف أن هذه الفكرة لم تُطبَّق في كل الحالات بهذا النوع من الوضوح، وأن خطَّ السَّير إليها لم يكن دائمًا على هذا النحو من الاستقامة. فقد كانت تمرُّ بنا أمثلةٌ وحالاتٌ نتوقَّف عندها عاجزين عن فهم السبَب الذي من أجله اجتُثَّت أصولُها اجتِثاثًا أو بُتِرَت أعضاءٌ منها بَتْرًا. **فهل يكفي أن يكون اللفظُ أو التركيبُ قديمًا في التاريخ حتى نُجهزَ عليه، ويكفي للمعاصر أن تشفَعَ له مُعاصرتُه حتى نُرحِّب به دون قيد ولا شرط**؟ أليست هنالك مقاييسُ ومَوازين سليمة للإخراج وأخرى للإدخال سوى ما ذُكِرَ؟

لقد لاحظنا، أن هاجس التحديث والتغيير كان مُسَيطِرًا ومتغلِّبًا، فصار الجريُ وراء كلِّ لفظ حديث أو معاصر هَاجِسًا من هواجس الكتاب حتى وإن لم تدعُ الحاجةُ إليه مع وجود غيره من المُستعمَل الذي يؤَدّي وظيفتَه مثلَه أو أحسَنَ منه، أو لم يتوفَّر على شُروطِ الصحة مع وجود الصحيح الفصيح الذي لا يُضطرّنا إليه. وفي مُوازاة لذَّةِ البحث عن «الجديد»، نشأت الرغبةُ في إشباع لَذة اجتِثاث القديم، حتى لو ظلت الحاجةُ إليه قائمةً، وكان ما يقومُ مقامه غيرَ موجود،

وهذا ما يتضح عند مقارنة المادة اللغوية لهذا القاموس، بمادة **المعجم الوسيط** وهما متعاصِران. وقد وجدنا أن هذا الحذف تارةً يأتي على المادة المعجمية بكامل مداخلها وإن تَعدَّدَت[523]، وتارةً على حذف بعض مداخلها أو أكثرها[524]. أما المعاني فقد احتُفِظَ منها بما هو شائِعٌ فقط وحُذِفَ ما سوى ذلك.

ولكن عملية الحذف الكلّية أو الجزئية التي قُصِدَ بها التجديد والتحديث، لم تكن دائمًا تخضع لمنطق أو معيار واضح مقبول، ولم يكن الحُكمُ بتَرَك لفظٍ وإخراجه من القاموس مبنيًا في كل الأحوال على دلائل تُثبت نُدرةَ استعماله في الوقت الحاضر أو إهمالَه وسُقوطَه النهائي من الاستعمال لسبب من الأسباب، كانقراض المفهوم أو الشيء الذي يدلُّ عليه اللفظُ، أو تعويض المُستَعمِلين للفظ قديم بما يقوم مقامَه رغم أن المفهوم ذاتَه لم ينقرض. وأقوى هذه الدلائل ما كان مستنبَطًا من عملية مَسح كامل واستقراءٍ تامّ لكل النصوص المُستعمَلة أو أغلبِها على الأقل، ويكون المعيارُ حينئذ هو نسبة الشيوع والتردُّد التي يُتوصَّل إليها عن طريق إحصاءٍ معجمي دقيق، ولا ينفعُ فيها أن يَحتَكِم المؤلِّفُ لذوقه أو معرفته الخاصة، أو أن يعتمد على استقراء ناقص. ورغم أن مقدمة الكتاب أشارت بوضوح كما سبَق القول إلى استعمال معيار الشيوع وكثرة الاستعمال في اختيار المادة المعجمية أو الجزء العصري والحديث منها على الأصحّ، إلا أن ما ثبتَ لدينا بالتتُّبع والملاحظة هو أن ذلك لم يتمّ بصفة منتظِمة، وأن الطريقة التي وُظِّف بها هذا المعيارُ لم تكن دائمًا موفَّقة، لأن إعمالَهَا يحتاج إلى شروط لم تُحترَم بشكل جيد.

فمن الكلمات والاستعمالات التي تمَّ حذفُها في **ملعم**، دون مُسوّغات معقولة، هذه الطائفةُ من الأمثلة:

– مادة «ع ض ب» اجتُثَّت من جذورها بكل مشتقاتها التي أوردَ منها **الوسيطُ** ثمانية مداخل فيها أفعال ومصادر وأسماء وصفات ومعانٍ كُثْرٌ. ومن بين تلك المحذوفات كلماتٌ مشهورة كالعَضْب بمعنى الحادّ، يقال للسيف واللسان، وعَضَبَ يَعضِبُ الشيءَ كما في المَثَل السائِر: «إن الحاجةَ يَعضِبُها طلبُها في وقتها»، أي يُفسِدُها أو يَمنعها، والأَعضَب: الذي انشَقَّت أُذُنُه ومنه الحديث النبوي الشريف: «نَهَى أَن يُضَحَّى بالأَعضَب القَرْنِ».

– مادةُ «ق ل س» كلُّها، وضمنها حُذِفَ لفظان ضروريان هما: «القَلّاس» وهو صانِعُ القَلانِس، وفعلُ «قَلَّسَ»، أي «أَلبَسَ القُلَنْسُوّة». وفي مادة «ق ل ن س» ذُكِرت «القُلُنسُوَّة»، لكن حُذِف فعلان ضروريان هما «قَلنَسَ» بمعنى «أَلبسَ شخصًا قُلُنسُوّة»، و«تَقَلنَسَ» بمعنى «لبسَ القُلُنسُوّةَ». فكيف نُبقي على اسم الشيء أو الأداة ونحذف الفعلَ الذي يكون ضروريًا لاستعمال ذلك الشيء وتلك الأداة؟ فهل يمكن أن نبقي مثلًا على لفظ «كِتاب» ونحذف فعلَ: كَتَبَ أو كاتَبَ وتكاتَبَ ونحوها؟ فهذه الكلماتُ التي أَتَت عليها آلةُ الحذف العَشواءُ كان إبقاؤهُا ضروريًا ما بقيَ استعمالُ القُلُنسُوّة قائمًا. وحتى لو لم يَرد فعلٌ من هذه الكلمة لاضطُررنا لتوليده، فما بالك

به وهو مولودٌ موجودٌ، والموجودُ منه ثلاثَ صَيغ. وهذا الأمرُ (حذفُ جزء أساس من المادة المعجمية المُستعملة) تكرَّر في مواضع أخرى، منها ما جاء في مادة «د ر ق» التي حُذِف منها ما حُذِفَ وأُبقيَ على «الدَّرَقة» وحدها وهي التُّرسُ الذي يُحتمَى به. ومن جملة محذوفات المادة فعلٌ ضروري وهو «تَدرَّقَ» أي استعملَ الدَّرقة أو احتمى بها. ومثلُ هذا لا يجوزُ إطلاقًا، لأن الدَّرقة لا يمكن استعمالُها إلا مع فعلها، ولو لم يكن هذا الفعلُ موجودًا لاضطُررنا لإيجاده بالتوليد والاشتقاق، فكيف إذا عرفنا أنه ما يزال مستعمَلاً ولا سيما في المغرب مع توسيع معناه؟[525] ولو كانت عمليةُ مَسح المادة المعجمية في **ملعم** قد اتَّسَمت بالشمولية المطلوبة واتَّسَع صدرُها لعربية المغرب كما اتّسَع لعربية مصر والمشرق عمومًا، لما فاتَه هذا المعنى الجديدُ مع نظائره الكثيرة، وهو من فِصاح العامّيات التي كان عليه إحياؤُها ونشرُها عوضَ قَتْلها ووَأْدِها. والعنايةُ بها أولى وأهمُّ من حَشْوِ الكتاب بالعَشرات من العامّيات المُبتَذلة، والأعجميات التي لا يُحتاج إليها ولا تتقيَّد بأدنى شروط الفصحى.

– ومادةُ «د ب ق» التي ذكر لها **الوسيط** تسعةَ مداخل فرعية لم يبق منها سوى كلمة «دِبْق» (ج: أَدباق). وهي مادةٌ لَزِجةٌ يُصادُ بها الطيرُ والذُّبابُ ونحوهما. وكان الأولى الإبقاءُ على الفعل: دَبَقَ الطائرَ دَبقًا (بمعنى صاده بالدِّبقِ)، إذ لا يمكن استعمالُ الدِّبْق بدون هذا الفعل.

– وحذفَ جميع المداخل المتفرِّعة عن «خ ض م»، ماعدا كلمة واحدة وهي «خِضَمّ البحر»: أي وسطُه. وكان ينبغي على الأقل استثناءُ الفعل ومصدره «خضَمَ خَضْمًا» بمعنى: قَطَع وأكَلَ بجميع فَمه. وقد كان ابنُ جِنّي قد استعملَ هذا الفعل ليُبَيِّنَ الفروق الدقيقة في العربية بين التعبير بقَضِمَ وخَضَمَ، من جهة، وبين قَطَعَ وقَطَفَ وقطَرَ وقَطَمَ ونحوها من جهة أخرى. فالقَضمُ لليابس والخَضمُ للرَّطب. وتوضيحُ مثل هذه الفُروق مهمٌّ للغاية في عملية تعليم العربية وتحرّي الدقَة في استعمال ألفاظها وعباراتها.

– وفي مادة «ب أ ر» أبقى على «بِئْر» و «بُؤرة»، لكنه حذف الفعل منهما وهو أساسي جدًا. يُقالُ «بَأَرَ»: بمعنى: حَفَرَ حُفْرةً أو صنَعَ بُؤرة، وبأرَ البِئرَ: حفَرَها، وكذلك «أبأَرَها»، أي حفَرَها. كما حذف «البَءَّار» على وزن «فعّال»، وهو الذي حرفتُه حَفرُ الآبار.

– وفي مادة «ب خ ن ق» حذفَ فعلَ «تَبَخنَقَ». يقال: تبَخنَقتِ المرأةُ: لَبِست البُخنُقَ، مع أنه أبقى على الفعل الثلاثي «بَخنَقَ» والاسمِ منه «بُخنُق».

– ومن مادة «ب ج ر» أبقى مدخلين فقط وهما «أَبجَرُ، وبُجرةٌ». والبُجرةُ: سُرّةُ الإنسان أو عُقدةٌ في البطن والوجه، وحذَف فيما حذفَ: الفعلَ منها وهو «بَجِرَ بَجَرًا» بمعنى: عَظُمَت بطنُهُ ونَتَأَت سُرَّتُه، حتى صارَ «أبجَرَ». فحذفُ هذا الفعل من الأخطاء التي لا تجوز. وحتى لو جاز حذفُه بحجة أنه نادرُ الاستخدام في الوقت الحاضر، لوجبَ على الأقل التذكيرُ به في مدخلَي

«أبجَر، وبُجْرة» كأن يقول ضمن تعريفهما مثلًا: (والفعلَ منهما: بَجِرَ بَجرًا). والقواميسُ الأوروبية تلجأُ لطريقة أحسن من هذا، وهي أن تذكر الكلمة التي تقادَم عهدُها أو قلَّ استعمالُها، وتضيف في وَسْمها عبارةً من نحو: قديم، أو نادر...

– ومن مادة «ب ش ر» حُذف مدخلُ «بُشارة» بمعنى: ما يُبشَرُ من شيء أي يُزالُ منه بَشَرَتُه، أي قِشرتُه الخارجية، كما في **اللسان**، وما بُشِرَ من الأديم وغيره كما في **الوسيط**. مع أنه قال في مدخل «بَشَرَ»: بشَرَ الخُضَرَ والفكهةَ: أزالَ قِشرَها.

وقد تأتي آلةُ الحذف فتجتَثُّ ألفاظًا حضارية واصطلاحات ذاتَ أهمية لدلالتها على أسماء ألبسة ونباتات وحيوانات وأدوات وأطعِمة وصناعات ومفاهيمَ ما زال استعمالُها مُتداولًا. من ذلك حذفُ كلمة «دَرَّاعة» بمعنى: لباس أو جُبَّة، ذكرها **الوسيطُ** و**مفلعم** وغيرُهما، واستعمالُها في عصرنا هذا مُكتَسِحٌ للعالم العربي كلِّه. فما الداعي لحذفها إن لم يكن التسرُّعُ والارتجالُ؟ ومثلُها في الشهرة والانتشار كلمةُ «قُنْدورة» بمعنى نوع من اللباس الفَضْفاض المُستعمَل في مناطق عديدة من العالم العربي. وبسبب شُهرتها دخلت إلى المعجم الفرنسي «gandoura/gandourah» منذ القرن التاسع عشر. وكان **تاج العروس** أولَ من أوردها من القواميس الفصيحة، فذكرها بصيغة «قُندُرة». وكذلك كلمة «فرَجِيَّة» بمعنى قميص طويل واسع الأكمام معروف في المشرق والمغرب. وقد ذكرها فيمن ذكرها من القواميس المتأخِّرة **مفلعم** ضمن ألفاظه المعاصرة، وقال **الوسيط** في تعريفها: «مُحدَثة»[526]، لكن **ملعم** لم يعترف بحداثتها. ومن ذلك أنه حذف في مادة «ب ز ز» كلمة «بزازةٌ» وهي حِرفةُ البَزّاز أي بائعُ البَزِّ والبِـزَزِ (جمع بِزَّة)، ولا يمكن أن نتحدث في قاموس لغوي عام عن البَزِّ والبَزّاز ولا نتحدث عن البِزازة. ومن ألفاظ المِهَن التي لم تجد مكانها في **ملعم** كلمة (صَوّاف) وهو المُشتغل بالصُّوف، رغم انتشارها الواسع، ولاسيما أن هنالك أُسرًا كثيرة في المشرق والمغرب يَمتَهن أفرادُها هذه الحرفة فيُنسبون إليها. ومن أسماء المِهَن والصنائع الأخرى التي حُذفت «القَلاَّل»: صانع القُلَل، و«القَطّان»: المُشتغِل بالقُطن، و«الغَسّال»: غَسّال الموتى، و«الرَّصّاع»، و«العَسّاس»: من عَسَّ، وهو الحارس. أما «المُنَجِّد» فجاء ذكرُه عرَضًا في تعريف مدخل «تَنْجيد» بأنه: «حِرفةُ أو صناعةُ المُنَجّد»... والأمثلة على هذا النوع كثيرة.

وحذفَ كلمة «بابُوج» أو «بابُوش»، وهي من المعرَّبات عن الفارسية الشائعة بكثرة في كل أنحاء العالم العربي، بل لقد دخلت إلى عدد من اللغات الغربية بواسطة العربية، ومنها اللغة الفرنسية «babouche»[527]. وكلمة «قَيطُون» بمعنى خِباء أو بيتٌ من الثوب، وهي مستعملةٌ بكثرة في منطقة المغرب العربي وواردِة في عدد من القواميس الفصيحة مثل **الصحاح** و **لسان العرب** وغيرهما.

ومن الألفاظ الحضارية الحديثة التي أوردها **الوسيط** و**مفلعم** وحذَفها **ملعم**: كلمةَ «بَرْنيق» المُعرَّبة بمعنى صِبْغ يُطلَى به الخَشَبُ وغيرُه (في الفرنسية «vernis»)، والفعلُ منه «بَرنَقَ يُبرنِقُ». ومن الألفاظ الحضارية الجميلة التي تشتدُّ لأمثالها الحاجةُ في هذا العصر، كلمة «البَرُودُ» بمعنى: كلُّ ما يَبرُدُ به الشيءُ وتَبرُدُ به الغُلّةُ، كالكُحْل تبرُدُ به العَينُ. وقد أوردها **الوسيطُ** وحذَفَها **ملعم**. وفي مادة «ق م ط ر» حُذف كلُّ ما اشتُقَّ منها (وهو ستةُ مداخل في **الوسيط**) ما عدا «قَمْطَرير» الواردة في القرآن الكريم. ومَن جملة المَحذوف كلمةُ: «قِمَطرٌ» أي ما تُصانُ فيه الكُتُبُ أو تُوضَع به الدفاترُ. ولم يَشفَع لها أنها من الألفاظ الحديثة التي نحن في أَمسِّ الحاجة إليها، وأنها من الرصيد الوظيفي الأساسي في المعجم المدرسي الحديث.

ومن المحذوفات التي لم تكن هناك ضرورة لحذفها كلمة «باسِليق» بمعنى وَريد يمتدُّ في العَضُد مع وجودها في **الوسيط** ولغة **العرب** و**مفلعم** وغيرها من القواميس الحديثة. فحين تلجأُ فئةٌ من المُغفَّلين إلى اتهام العربية بالقُصور وادّعاء قلة المصطلحات العلمية، يلجأ هذا القاموس العصري إلى حذف مثل هَذه الكلمة، لا لشيء إلا لأنها من المُعرَّبات القديمة التي استعمَلَها كبارُ الأطبّاء المسلمين وما تزالُ مستعمَلة إلى اليوم. ومن ذلك أيضًا كلمة «البادّ» بمعنى: باطِنِ الفَخِذِ الذي يَلي السَّرج، و«بَأذَلَة» بمعنى: لَحْمة ناتِئة بين العُنُق والتَّرْقُوّة. و«البَراجِم» جمع بُرجُمة وهي مِفصَلُ الأصابع[528]. ومنها كلمة «الأبجَل» وهو عِرقٌ في ذراع البَعير والفَرَس بمنزلة الأكحل من الإنسان، وهو من مصطلحات الطبِّ البَيْطري التي يمكن استثمارُها اليوم وإحياءُ استعمالها. فمثل هذه الكلمات يحتاجُ القاموسُ اللغويُّ العربي المعاصِر إلى ترويجها وإشاعة استعمالها والاستعانة برسوم لها من أجل تقريب معناها وزيادة توضيح مدلولها، ولا سيما أن العربية قد تُنعَتُ بالافتقار إلى الألفاظ الدالة على الأعضاء الدقيقة في الجسم، وهذا غيرُ صحيح.

وحذفَ من «ج ول» لفظُ «جُوَال» على وزن فُعَال، وهو مرضٌ عُصابيٌّ يتمثَّل في مشي الإنسان أثناءَ النوم، وهو من وضع المجمع القاهري، ذكره **الوسيط** و**لغة العرب** وحذَفه **ملعم**. وفي مادة «ب ر س ا م» اقتصَرَ على ذكر الاسم وهو «بِرسامٌ» بمعنى نوع من الأمراض، وحُذِف فعلُه «بُرسِمَ» بمعنى: أصابَه البِرسامُ، واسم المفعول منه وهو «مُبَرسَمٌ»، وكلاهُما في **الوسيط**. ومن الألفاظ الطبّية العربية التي كان ينبغي الاحتفاظُ بها كما في **الوسيط**، كلمةُ «البَرزَخ الدَّرَقي» التي تعني: الجُزءَ المُنتَصِبَ من الغُدَّة الدَّرَقية. ومن هذه الألفاظ الطبّية المُحتاج إليها أيضًا لفظ «البَحَر» وهو في الطبِّ معناه: السُّلُّ وداءٌ يسَبِّبُ شدةَ الظمَإِ وشُربَ الماء كما في **الوسيط**.

ومن الألفاظ المحذوفة لفظُ «البَيْزَرة» وهي كما في **الوسيط** عِلمٌ يُبحثُ فيه عن أحوال الجَوارح ومعرفة العَلامات الدالّة على قُوَّتها في الصَّيد، والكلمةُ مأخوذةٌ من «البازي» وهو الطائرُ المُستعملُ في القَنْص، والبازي نفسُه لم يُذكَر وإنما ذُكرَ البازُ في «ب و ز». ومن هذه المادة نفسها كلمةٌ أخرى على جانب من الشُّهرة والأهمية وهي «البَيّازُ» الذي يَصطاد بالبازي ويُعنَى بكل ما

يتعلَّق به[529]. ومن الطيور حُذف لفظُ «البُلْبُول» وهو طائر مائيٌّ أصغرُ من الإوَزِّ موجودٌ في مصر، وهو غيرُ البُلْبُل المعروف.

ومن أسماء الأدوات والأواني: حُذفت كلمةُ «بَرْنِيّة» وهو إناءٌ واسِعُ الفَم. و«البُرْصُومُ» وهو ما يُغَطّى به رأسُ القارورة ونحوها. وما أشدَّ الحاجة لمثل هذا اللفظ، و«البِزالُ» وهي أداةٌ صغيرة يُثْقَبُ به الدَّنُّ ونحوُه. و«بَطَّة» بمعنى إناء على شكل البَطَّة التي هي نوع من الطيور البرمائية، يُوضَع فيه الدُّهنُ[530] والزَّيتُ، كما حُذِف «البَطّاطُ» وهو صانِعُ بَطَّة الدُّهن والمُتَّجِرُ فيها. وحُذف فعلُ «بَطَّطَ» بمعنى تاجَرَ في البَطِّ. وحُذفَ «الجُوالِقُ» وهو وعاءٌ كالغِرارة من صُوف أو شَعَرٍ أو غيرهما يوضَع فيه الحَبُّ أو الدقيقُ ونحوهما، وهو عند العامة «شُوَالٌ وشِوَالٌ»[531]. والطَّريفُ أنه احتُفِظَ «بشُوَال» العامّية وحُذِفت «الجُوالِق» المعرَّبة القديمة التي أصبحت من الفصيح. ومما حُذِفَ أيضًا كلمةُ «بَربَط» وهي اسمُ آلة موسيقية شائعة في كثير من النصوص. وقد أقرَّها المجمعُ اللغوي القاهري واحتفَى بها **الوسيطُ** و**مفلعم** رغم كونها من المعرَّبات القديمة، وبلغَ من شيوعها أن دخلت المعجم الفرنسي بصيغة «Berbeth»، بينما أسقطَها **ملعم** واعتبرها من الكلمات غير المُناسبة للعصر.

ومن أسماء الألوان حُذِف «الأَبْغَثُ» وهو ما كان فيه بُقَعٌ بيضٌ وسُودٌ كما حُذِفَ فعلُه (بَغِثَ لونُه يَبغَثُ بَغَثًا)، ومنه البُغاثُ وهو طائرٌ أَبغَثُ اللون. وحُذِفَ «الأبقَعُ» وهو ما خالطَ لونَه لَونٌ آخرُ ومؤنَّثُه البَقعاءُ، كما حُذفَ فعلُه (بَقِعَ يَبقَعُ بَقَعًا). وحُذِف «الأبرَشُ» وهو الذي يكون في جِلده نُقَطٌ حمراءُ وسوداءُ ونحو ذلك. بل حُذف من مادة «ب ر ش» كلُّ مشتقاتها حتى لم يبقَ فيها سوى كلمة واحدة وهي «بُرْش» بمعنى: حَصيرٍ صغير. ومن محذوفاتها أيضًا «البَرَشُ» وهو من أسماء الأدواء والأمراض الجِلدية، والفعلُ منه (بَرِشَ يبرشُ بَرشًا). ومثل هذه الألفاظ يجب إحياؤُها ونشرُها لتعوِّض الألفاظ الأعجمية لا طَمْرُها وإقبارُها.

ومن أسماء النبات والأشجار وما تعلَّق بها، حُذِف «البَقْم» وهو شجر معروف، و«البَلَسُ» وهو نوعٌ من التِّين مشهورٌ، و«البُلْسُ» وهو العَدَسُ. ومن ذلك لفظ «بَرْوَق» وهو اسمُ نباتٍ من فصيلة الزنبَقيات مشهور في كتُب النباتات العربية وشائعُ الاستعمال في المغرب. وكلمة «البِجاس» بمعنى: نُفاية قَصَب السُّكَّر بعد عصره.

وأخيرًا، قد يلجأ **ملعم** أحيانًا إلى استِبعاد الوجه الفصيح الأصيل لغويًا، وتبنّي الاستعمال الشائع مكانَه ولو كان أعجميًا، أو الجمع بينهما أحيانًا أخرى. فقد أورد مثلًا لفظَ «شَمْعُدان» الذي كثر استعمالُه منذ عصور، وهو من كلام العوامّ كما قال الكرملي[532]، وتركَ لفظًا عربيًا فصيحًا وأصيلًا وهو «المَشْمَعة». ولو ذكرَهما معًا لرفَع عنه الحرَج.

وفي مقابل هذا الحذف الكثير لآلاف الكلمات والدلالات بحجَّة أنها لم تعد صالحةَ للاستعمال، نجده يُغفل إدخال مئاتِ الألفاظ والدلالات والتعبيرات الجديدة المستعمَلة بكثرة في العربية المعاصرة مع كونها لا تخرجُ عن قواعد الفصحى في التوليد والاشتقاق اللفظي والدلالي، من قبيل الكلمات والتعبيرات الآتية: شريحة الهاتف، الهاتف النَّقَّال، شبكة اتصالات، شبكة معلومات، وسائط إعلامية، ماسِح ضوئي، فَجوة رقمية، وَصْلة إشهارية، رَقمَن، رَقْمَنةٌ، افتَحَصَ الحسابات (دقَّقَها)، افتحاصٌ، بيَّضَ المالَ، تبييضُ الأموال، رقم المُعامَلات، الحدّ الأدنى للأجور، صندوق التقاعُد، صندوق المُوازنة، صندوق المُقاصَّة، تقويم هيكلي (من ألفاظ الاقتصاد)، مُنعِش عقاري، دَفتَر تَحمُّلات[533]، سَدٌّ تَلّي (سُدود تَلّية)، دَستَرةٌ (من الدُّستور)، رأسٌ نَوَوية، تَجريدة عسكرية، حِزام ناسِف، ناسُور (بمعنى: قُرحة)، تقويم الأسنان، احتِباس حَراري، جِدارية[534]، خَرْدَلية[535]. ومن الألفاظ التقنية والحضارية التي يُحتاج إلى إحيائها ونشر استعمالها عوض الألفاظ الأجنبية الدخيلة التي أصبحت تُشوِّه العربية، نذكر على سبيل المثال: «الصِّبَارَةُ»، وهي صِمَامُ القارورة. يقال: أَصبَرَ رأسَ الحَوْجَلَة بالصِّبار أي بالسِّداد **(اللسان)**. وهذا هو اللفظُ المناسب تماما لترجمة كلمة: Bouchon الفرنسية. ومن ذلك أيضًا لفظ «الصُّبْرَةُ» وهو ما جُمِع من الطعام بلا كَيْلٍ ولا وزن بعضُه فوق بعض، والطعام المُجتمِعُ كالكَومة. يقال: اشتريتُ الشيءَ صُبرةً أي: بلا وزنٍ ولا كَيل **(اللسان)**. وهذا اللفظُ هو ما يمكن وضعُه في ترجمة التعبير الفرنسي «en vrac»، والقائمة من هذا النوع طويلة أيضًا. ولو عَكفنا على جمع ما تركه **ملعم** وراءه من الألفاظ والدلالات والاستعمالات الحديثة مما يَروجُ في الصحافة والحياة المعاصرة في كل الميادين والحقول المعرفية مع صحته، ومن الفصيح المتداوَل في كثير من اللهجات العربية، ومن القديم الذي ينبغي إحياؤُه واستعمالُه في سَدَّ الخَصاص، لتكوَّنت لدينا قوائمُ من عشرات الصفحات. فلماذا نترَكُ مثل هذه المُستعمَلات على شُهرتها وكثرة تداولُها وفصاحة عبارتها واستقامتها وحداثتها ونجري وراء الأعجميات التي لا يُحتاجُ إليها في شيء والعامّيات المُبتذلَة وأكثرُها من أصول أعجمية أيضًا؟

وهناك مثالٌ آخر على الخَلل الواقع في ميزان الإدخال والإخراج الذي استُعمِل في **ملعم**، وقد ذُكِرَ في مقدمته على أنه ميزةٌ من ميزاته، وهو التوسُّع في اختيار الكلمات المتعلِّقة بالنَّبات «لاختلاف معيار الاستعمال بالنسبة لأنواع النباتات في الأقطار العربية المختلفة». والذي فهمتُه من هذا التبرير المُعبَّر عنه بهذه الطريقة، هو أن السبب راجعٌ إلى اختلاف أسماء النبات بين البلدان العربية. وهذا في حقيقته ليس مبرِّرًا كافيًا للإكثار من ألفاظ النبات كما فعل الفيروزآبادي في **القاموس المحيط** وعابَه منتقِدُوه عليه[536]. فليس ذلك الأمرُ خاصًا بأسماء النبات وإنما تُشاركُها فيه أسماءُ الطيور والأسماكِ وبعضِ الحيوانات الأخرى وأسماء الألبسة والأطعمة والأدوات والآلات وغيرها. فهذا التعليل عليلٌ. والسؤال الذي يُطرح هنا: هل من وظائف صانع القاموس أن يصف اللغة وينقلها في كتابه كما هي، أم أن وظيفته تتجاوز ذلك إلى ترجيح كفَّة نوعٍ من الألفاظ

على نوع آخر لمجرد هوًى من الأهواء التي لا تبرير لها؟ والجوابُ واضحٌ: إن دوره محصورٌ في نقل الواقع اللغوي ووصفه كما هو موجود أولًا، مع إمكانية التعليق على المُعطَيات المرصودة وتحليلها وتفسير ظواهرها بأدوات علمية موضوعية، ثانيًا.

هـ- بين وظيفة الجمع وبدعة الوضع

ومن مزالق الجري وراء الجديد والمغالاة في طلبه وإن لم يَشِع وينتَشِر، واختراعِه حتى لو لم يكن موجودًا، أن تظهر في بعض القواميس العصرية بِدعةٌ غريبةَ تتجلَّى في إدخال طائفة من الألفاظ التي لم يسبق أن استُعمِلت من قبلُ في العربية المكتوبة أو المُتكلَّمة ولم تَشِع فيها أو تنتَشِر. وهكذا وجدنا **المنجد في اللغة العربية يختصر** كل معاييره في معيار واحد وهو الجَري وراء نقل أكبر عدد ممكن من الألفاظ والدلالات الأجنبية إلى اللغة العربية بغض النظر عن أهميّتها وصحتها وانتشارها وشيوعها أم لا. وفي ذلك مخالفة صريحة لمعيار كثرة الاستعمال الذي عُمِل به في الحالات الأخرى التي رأيناها من قبل. فقد استعمل أسلوبًا جديداً في تكوين مادته المعجمية، إذ أعلنَ أنه استخرج ثلاثة أرباع هذه المادة من قاموسين اثنين للترجمة من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية. هما: **المنجد الفرنسي العربي** (1972)، و**المنجد الإنجليزي العربي** (1996)، والربع الباقي استخرَجه من القواميس العربية الأحادية اللغة[537]. والمشكل الذي يطرحه هذا الأسلوب الغريب في تكوين مدوَّنة قاموسٍ عربي أُحادي حديث، هو أن المُقابِلات العربية للألفاظ الإنجليزية والفرنسية التي نقلَها من القاموسين الثنائيّين المذكورين، ليست كلها ألفاظًا متداوَلة في الاستعمال العربي بشكل عادي، وجارية على ألسنة المثقفين وأقلامهم، وإنما فيها قدر كبير من الكلمات التي نقلَها صانعو هذين القاموسين بدورهم بالاقتراض المباشِر من اللغتين الأجنبيَّتين أو اختَرَعوها اختراعًا واقترَحوها (أو فرَضوها) على أهل العربية. فلم يأخذها **مفلعم** من اللغة الحية الثابتة المستَقِرّة المُستعمَلة في النصوص المكتوبة أو الكلام المسموع، أي من اللغة الموجودة في عالم الواقع، بل من اللغة الموجودة في عالَم افتِراضي. والحُجّة هي كما قال أن «يضمّ جميع المفردات والعبارات التي **يَحتاج إليها** مثقَّفُ القرن الحادي والعشرين حتى المأخوذة من أصل غير عربي»[538]. فقد قَدَّرَ ما يحتاج إليه المثقفُ العربي المعاصِر من الألفاظ الحديثة وصار يعمل على إيجاده وعرضه للاستعمال، ولو بانتزاعه من لغة أخرى ووضعه رهنَ إشارة الراغبين، بحاسة التاجر الذي يفكِّر في الحاجة التي يمكن أن يخلقها لدى المشتري حتى قبل أن يشعر بها أو يطلبها. على أن مهمة وضع المصطلحات وإيجاد المُقابِلات للألفاظ الأجنبية هي مهمة المترجمين والكتّاب والمفكّرين وقواميس الترجمة لا مهمة القواميس اللغوية العامة. ولو كان اعتمد قواميسَ ثنائية من نوع آخر، أي قواميس الترجمة من العربية إلى غيرها من اللغات لكان ذلك مقبولًا، لأنه في هذه الحالة سيكون قد نقل لغةً متداوَلة ومستعملة في العربية لا لغة مفترَضة غيرَ موجودة فيها. ذلك أن هذا النوع الثاني من القواميس الثنائية، كقاموس هَنس فير على سبيل المثال، ينطلق من قائمة الألفاظ والتراكيب الموجودة والمتداوَلة في العربية إلى وضع ما يُقابِلها في لغة أخرى أجنبية.

وهكذا وجدنا بين مداخل **مفلعم**:

– كلمات لم يُعثَر على مقابِلها العربي، فنُقِلت بصيغتها الأجنبية كما هي في لغة المصدر مع إعداة كتابة حروفها بالعربية عوض اللاتينية.

– وكلمات أخرى تـُرجِمت فوضِعت لها مقابلاتٌ عربية غيرُ معروفة ولا متداوَلة قليلًا أو كثيرًا. ومنها بعض المنحوتات والمركَّبات الغريبة التي لا يَستسيغُها ذوقٌ عربي، ولا سيما أنها غير مألوفة من قبل.

لقد بالَغَ **مفلعم** وغالَى، لدرجة مُزعِجة، في حشد قائمة طويلة من الأعجمي والدخيل، تتضمن المِئات من الألفاظ التي قلَّ أن تكون سَمِعتَ بها أو صادَفتَها في نصٍّ من النصوص المعتادة المتداوَلة عند أغلبية القراء وعامّة المثقفين، من قبيل: إسبارغُولة، إسبُنْدِياس، أسبيدِسْترة، إِستافيلية، إفيليوم، أقصَليس، أَقُونيطُن، إينانِثة، إيكَر، إيلَنغ، إيلَنطُس، برومال، بروماليات، بوليغالا، بيغارو، بَدَسكان، بَرالينة، زَنْتُوفيل، ريزكتون، رِيزُوم، روتابَغَة، رافانالة، أَندَميس، بَرديُوط، بَيرَمُون، جِثليق، إيكونومُس، أَمينُوبِلَسْت، إيكاروس، إيكارُوسي، بوليرو، أَيُوسين، بيركسيل، إِصْفِرْني، روتا/ محكمة الرُّوتا، أُفيور – أُكسِيُورة، بابيروسة، بَربيت، بابيروسة، بَربيت، رافيولي، رَخيطُس، رِدَنغوت، ريبُولان، ريوستات، رِنْخيطس، زُرُمباية (وأغلبها أسماء نباتات وحيوانات وحشرات وأطعمة وألبسة وألفاظ دينية كَنَسِية)، إِيُوتا (الحرف التاسع من الأبجدية اليونانية)، بيتا (ثاني حروف الأبجدية اليونانية). وأما لفظ «كلور» فاقترَض معه عددًا من مشتقاته الواردة في القواميس الأوربية (كلورات، كلوران، كلورة، مُكَلْوَر، كلورور، كلوروفُرم، كلورين) دون بذل أي جهد في ترجمتها وتعريبها، والقائمة طويلة جدًا.

ولم يقف **مفلعم** عند حد الجَرْي وراء هذا النوع الغريب الثقيل من الأعجميات التي لا تُستعمَل في المجتمع اللغوي العربي ولا تدعو الضرورةُ إليها (وكان من المفروض على الأقل تعويضُها بما يُقابلُها في العربية ومصطلحاتها) بل تجاوزَه كما قلتُ إلى إقحام مَنحوتات ومُركَّبات من أصول عربية لكنها لم تَشِع ولم تُعرَف في الاستعمال ولم يسبق لنا أن عرفناها أو قرأناها إلا في صفحات هذا الكتاب. من ذلك على سبيل المثال الكلمات الآتية: شِبْجَدَريّات[539]، عُشَربل[540]، عشوفيات[541]، جِملِجيّات[542]، حفْرديّات[543]، حَلْمَهةٌ[544]، زَحْفَنَةٌ[545]، زَرْطَقة[546]، والقائمة طويلة. فهل سمعتَ قطُّ بكلمة من هذه الكلمات في عربيَّتك الفصيحة التي تَكتُب بها وتقرأُ، أو صادَفْتها في نصّ من نصوص كبار المؤلفين والكُتَاب أو صغارهم؟ والأغرب من هذه الكلمات هو شروحُها وتعريفاتُها التي أتى بها (انظر الهوامش). فإذا كان مُصطلحَا «الغريب» و«الحُوشي» يُطلَقان قديمًا على الألفاظ النادرة الاستعمالِ الآتية من عهود عربية غابرة، فإنهما قد أصبحا اليوم يَتجسَّدان في هذا الذي تأتي به قواميسُنا العصرية من «عربية» مفترَضة أو مُقتَرَحة أو قُل مُنتَحَلة لم يسبق أن استُعمِلت، وإن استُعمِلت فهي من النادر المحدود جدًا الذي لا يُعتـَدُّ

بوجوده، لأنها في الأصل مجرد ألفاظ اقترَحها شخصٌ من الأشخاص على أهل العربية وهو يحاول نقل كلمات أجنبية أو ترجمتها، وربما ظل هذا الاقتراحُ من جانب واحد، محاولةً يتيمةً، وتجربةً من التجارب الفريدة، فلم يُراجِعه العلماءُ أو تُقِرّه هيئةٌ علمية موثوقة، ولم يتقبَّله الآخرون، ولم يَثبُت أو يستقِرَّ له وجودٌ في اللغة المُستعمَلة. وكان من المفروض، في حالة الكلمات الخاصة والتجارب غير الناجحة البعيدة كلَّ البُعد عن اللغة العربية المُستقِرّة في الاستخدام الجماعي، كهذه الكلمات التي جاء بها **مفلعم**، ألا تدخل إلى القاموس اللغوي العام المشترَك ما لم تُحقّق نسبة ولو متوسّطة من الانتشار. وإنما مكانُها المناسِبُ، حتى في حالة وجودها الفعليّ، هو المفردات الخاصة بكاتب أو مؤلِّف بعينه (مما أطلقنا عليه من قبلُ مصطلح **مفردات**[547] (*vocabulaire*)، أو توضع في قاموس تخصُّصي إذا كانت من المصطلح العلمي أو التقني الخاص أو الاستعمال المحلّي الضيِّق. ولقد حدث في اللغة الفرنسية المعاصِرة أن عُرِضَت كلمةُ «bravitude» على هيئة تحرير قاموس روبير الصغير، فوجدت أنها لم تَرِد في أيِ نصٍّ من النصوص ولم يستعملها سوى شخصٍ واحد[548]، فرفَضت إدخالَها إلى ذلك القاموس.

إن وظيفة أيّ قاموس لغوي أُحاديّ اللغة، تقتصر على نقل الواقع المستعمَل ووصفِه كما هو، ولا يُسمح إطلاقًا بتجاوز حدود هذه الوظيفة بافتراض واقعٍ غير موجود أو صنُعه أو إقحام شيء ليس فيه. وإلا تحوَّلت العملية إلى تزييف وغِشٍّ وتزوير، وانتقل دورُ صانِع القاموس من واصِفٍ وجامِعٍ للغة المستعمَلة بالفعل، في المجتمع الخاص بها، إلى دور الواضِع المُنتَحِل، لأنه ينقل كلمات أجنبية لم تُستعمل من قبلُ في اللغة المنقول إليها، أو يُترجِمُها حسب اجتهاده الشخصي ويحاول فرضَها على قرّائه مُوهِمًا إياهم بأنهم أمامَ عربية مستعمَلة موجودة في واقعهم العملي، والأمرُ خلاف ذلك. فهذا تحَوُّلٌ خطير في دور القاموسي يجب الانتباهُ إليه والتنبيه عليه.

نعم، إن لقاموس الترجمة الثُّنائي أو المُتعدِّد، كامِلَ الحقّ في الاجتهاد في وضع المُقابِلات لما ينقله ويُترجِمه إذا لم يجد في لغة الاستقبال ما يؤدي المعنى الدقيقَ. وقد كانت قواميسُ الترجمة دائمًا وما تزال تنهضُ بهذا العِبْء. ومن ثمَّ أصبحت لها أهميةٌ في تحديث اللغات وتطويرها وتجديدها كما فعلت مع العربية قديماً وحديثًا. فالمترجِم إن لم يعثُر في اللغة المُستَقبِلة على ما يُناسِب من الكلمات والتعبيرات، تقَدَّم بطرح ما لديه من مُقترَحاتٍ وحلول، فإما أن يستحسنها صاحبُ اللغة، فتشيع وتنتشر، وإما أن يَستهجِنها فتُترَك وتُعاد المحاولةُ على أَيدي آخرين، حتى يُتَوصَّل إلى الاستعمال المقبول واللفظ المُريح فيؤخَذ به، ولا يلبث أن يصبح جزءًا من المعجم الجديد للغة بعد ذلك. ومع توالي المحاولات والنجاحات، تَثرَى هذه اللغةُ وتَغنَى وتزيد في تحصيل المكاسِب.

ولكننا الآن أمام قاموس من نوع آخر: قاموس أُحاديّ اللغة وظيفتُه الأساس هي وصفُ معجم لغة معيَّنة. فمادتُه اللغوية (أي مجموع مداخله وألفاظه بمعانيها المختلفة وصيَغها وطريقة تركيبها مع غيرها) يجب أخذُها جميعَها وبلا استثناء من اللغة الموصوفة موضوع الدرس، ولا يُمكنه أن يُضيف إليها لفظًا أو استعمالًا غير موجود فيها، وإلا كان مُنتَحِلًا. ووصفُ المعجم

كوصف النحو والصرف والصوت، لا يُمكن للّغوي أن يضَع أو يختلق ظاهرةً نحوية أو صرفية أو صوتية غيرَ ما يُمكِنه استِنباطُه بأمانة وبأدلّة وشواهد من اللغة التي يدرسُها.

وحتى في القاموس اللغوي الثُّنائي، لا يكون الأمرُ متروكًا دائمًا لهوى المؤلِّف ونَزَعاته، فيعتبر أن حقَّ الاقتراح والوضع لا قيودَ له ولا سَقْف، ويذهب بعيداً في الشَّطَط والغُلُوِّ فيما يضعه ويقترِحه مقابِلًا للألفاظ والتراكيب الأجنبية. ومن أجل هذا انتقدوا قاموس **المورد** (الإنجليزي العربي) الذي أصدره منير البعلبكي سنة 1967م، إذ رأوا أنه من أكثر القواميس الثنائية جُرأةً على اللغة العربية، وأنه استغلَّ حقَّه في اقتِراح المُقابِلات حتى تجاوزَ الحدود المتوقَّعة. ورغم ما شَهدوا له بقيمة ما بَذَله من جهد وقدَّمه من محاولات في سبيل تحديث الفصحى[549]، إلا أنهم لم يكونوا راضين عن طائفة كبيرة من الألفاظ والتراكيب وطريقة استحداثها ووضَعها. وقد لخَصَ أحدُ الباحثين هذا الرأي في جملة موجزة فقال: «ويتحمّل **الموردُ** تبعاتِ لغةٍ عربية غيرِ مخدومة»[550]، ويقصد أنه عمل على إشاعة ألفاظ وكلمات غيرَ موفَّقة أو غيرِ مستقرَّة وأحيانًا خاطِئة، باستعمالها في الترجمة بقاموس تداولَه الناسُ بكثرة للحاجة إليه وليس لصحته ودقَّته. وقد سبق أن أوردنا خلال حديثنا عن النحت[551] أمثلةً مما استعمله **المورد** في توليد عدد من الكلمات التي لقيت استهجانًا واستِخفافًا من نقّاد اللغة.

هذا عن حالة **مفلعم**. أما عن **ملعم**، فقد مرّت بنا تلك العبارة التي وردت في سياق وصفه للطريقة التي استعملها في اختيار المداخل من المدوّنة المَسْحية الواسعة، حين قال في المقدمة: «أن تكون الكلماتُ حيَّةً مستعملةً أو **قابلة للاستعمال** بين عامة المثقَّفين في لغة العصر الحديث..».
وهي عبارة ملتبِسة جدًا، تحتمل أكثرَ من معنى. وقد أشرنا إلى ذلك من قبل، وعلَّقنا بالقول: إذا كان المقصود بها إضافة مشتقّات ومُولَّدات على الطريقة العربية في التوليد والاشتقاق فالأمرُ لا مُنازَعة فيه بلا شك، لكن إذا كان يُراد بها الإتيانُ بكلماتٍ أخرى من عالَم الافتراض قابلةً لأن تكون مُستعمَلة في يوم من الأيام، فتلك قضيةٌ أخرى، نقول فيها ما قُلناه في طريقة **مفلعم**. وعلى كلِ حال، لم يصل **ملعم** إلى حد التصريح بنقل مادته المعجمية ومداخله من قواميس الترجمة كما فعلَ الآخر، بل لقد وضَّح منهجه في تكوين المدوَّنة، وكان من جملة بنوده الاعتمادُ على الشيوع وكثرة الاستعمال عكس ما صرَّح به **مفلعم**.

إلا أنه من الثابت أن قاموس **ملعم** قد قلَّدَ سلَفَه على الأقل في اعتماده على مصادر لغوية أجنبية. فإذا كان الأول قد أتى بخمسة وأربعين مصدرًا أجنبيًا (فرنسيًا وإنجليزيًا) ضمن لائحة مصادره ومراجعه، فإن الثاني أتى بدوره بأربعة قواميس إنجليزية ضمن قائمة مصادره. وقد قدَّرنا أن القاموسين معًا ربما استعمَلا هذه المصادر الأجنبية في شرح معاني بعض مفاهيم الاصطلاحات التي جيءَ بها من لغات أخرى واشتمَلت عليها مداخلُ الكتابين، ولكننا، حتى في هذه النقطة المتعلقة بالاعتماد على مصادر أجنبية في صياغة تعريفات لغةٍ أخرى، نعتبر الأمر في حاجة إلى

مناقشة وليس مسلّمًا على الإطلاق. لأن المفروض في أي قاموس لغوي عامّ أن يَستخرج تعريفَ الكلمة التي يذكرُها ويضرب الأمثلة عليها من سياقات استِعمالها ونصوصِ تداوُلِها في اللغة الموصوفة، لا مما تُورده قواميسُ لغةٍ أجنبية اعتمدَت في تعريفاتها سياقاتٍ ونصوصًا أخرى خاصة بتلك اللغة الأجنبية، إلا في حدود ضيِّقة جدًا تخصُّ بعضَ المفاهيم العلمية العالَمية المشتركة بين كافة الأُمم واللغات، فيباحُ الاسِتئناسُ بها لا نقلُها وإعادةُ توظيفها.

و- قضية الأعجميُّ والدخيل

من أهمّ الملاحظات التي أثارت انتباهَنا في هذا القاموس الجديد (**ملعم**)، وأشرنا إليها مرارًا، الإكثارُ من الألفاظ الأعجمية، وأغلبُها يمكن تعويضُه بألفاظ عربية صحيحة مستعملة أو مُترجَمة. وقد كان بالإمكان الاستغناءُ عن قَدرٍ كبير من هذه الأعجميات التي لا يُحتاجُ إليها ما دامَ مُقابِلُها العربيُّ موجودًا ومتداوَلًا بكثرة في الاستعمال العام أو في القواميس الحَقْلية والقِطاعية العديدة التي وضعتها الهيئاتُ العلمية ومجامعُ اللغة العربية وأقرَّتها مؤتمراتُ التعريب. فما حاجةُ العربية إلى كلمة «فيزا» وقد استقرَّت عندنا «تأشيرة»، و«فِلتر» وعندنا «مِصفاةٌ»، و«بَنْطلون» وعندنا «سِروال وسراويل»، و«مُوتُوسيكل» وعندنا «درَّاجة نارية»، و«تريسيكل» وعندنا «درَّاجة ثلاثية»، و«راديو» وعندنا «مِذياع، إذاعة»، و«كاسيت» وعندنا «شَريط تسجيل»، و«مُودِيل» وعندنا «شَكل ونمُوذَج»، و«بَنسيون»، و«لوكَنْدة»، و«أُوتيل» وعندنا «نُزْل»، وهو عربي فصيح قديم، و«فُندُق» المعرَّب قديمًا، و«إيشارب» وعندنا «شال»، و«بيجامة» وعندنا «مَنامة»، و«بروستاتة» وعندنا «مَثانة»، و«جورنال» وعندنا «جريدة وصحيفة»، و«كَبْل»[552]وعندنا «حبَل»، و«قُوميسيون» وعندنا «لجنة»، و«كادر» وعندنا «إطار»، و«تابْلوه» وعندنا «لوحة»، و«سبّورة»، و«تياترو» وعندنا «مَسرَح»، و«تواليت» وعندنا مما يُقابلُها ويُغني عنها «مِرحاضٌ، ومِرحَضَةٌ، وكَنيفٌ، ومَطهرةٌ»، و«بيت الوُضوء»، و«دار الوُضوء»، و«بيت الماء»، و«بيت الخلاء» ... و«دُوسيه» وعندنا «مِلَف»، و«فِتْرينة» وعندنا «واجهة»، و«رُوشِتَّة» وعندنا «وَصفة طبية»، و«كَباريه، وبار» وعندنا في مقابلها أكثر مما يكفي: «خَمّارة»، و«مَقصَف»، و«حانة»، و«مَلهى ليليّ» ... و«بازار» وعندنا مثل «سُوق»، و«قَيْسارية القديمة»، و«جاتُو» وعندنا «كَعك»، و«فَنيلة/ فانيلة» وعندنا «قميص قصير»، و«كاتالُوج» وعندنا «قائمة»، و«ثَبَت»، و«فِهرِس» الذي عُرِّبَ قديمًا، و«صالة» وعندنا «قاعة»، و«غُرفة»، و«فُوتوغرافيا» وعندنا «تصوير»، و«كَرَفَتَّة» وعندنا»رَبطةُ عُنُق»، و«تابُو» وعندنا «مُحرَّم»، و«ممنوع»، و«بُرُوفة» وعندنا «تجربة» ونحوها، و«بُرْصة» وعندنا «سُوق مالية»، و«كوافير» وعندنا «حَلاّق» و«حَجّام»، و«بلدوزر» وعندنا «جَرّافة»، و«كُوبْري»[553]وعندنا «قَنطَرة»، و«جِسْر»، و«باص» وعندنا «حافِلة»، والقائمة طويلة جدًا مما وردَ في هذا القاموس وكان يمكن الاستغناءُ عنه لوجود مُقابله العربيِّ الصحيح الفصيح المُستعمَل والشائع المعروف، من جهة، ولأن إضافته لا تزيد إلا إثقالَ كاهِل لغتنا بعدد كبير من المترادِفات التي لا حاجة إليها، من جهة أخرى. ولطالما اتُّهِمت العربيةُ بالكثرة الزائدة من

المترادفات. فهل نُضيف لها من الأعباء السابقة أعباءً جديدة تُنهكُها وتَستنزِف طاقتَها دونما حاجة سوى إشباع لذةِ الجَري وراء شيءٍ اسمه الحداثة أو المعاصَرة، مع أن الذي اعتُبِر حديثًا في المرحلة الأولى من بداية النهضة قد أصبح قديمًا، وما كان مُستجَدًّا صارَ رَثًّا باليًا، والحاجةُ لم تعُد ماسَّةً إليه. اللهمَّ إن كان الغرضُ مجردَ إغراءٍ للقارئ وتَمويهٍ عليه بعملية تجميلٍ وطِلاءٍ للتسويق التجاري.

قد يُقال في الدفاع عن الإبقاء على كلِّ هذه الأعجميات التي لاحاجة إليها اليوم، إن الداعي لها هو مساعدةُ القرّاء عند رجوعهم إلى بعض النصوص التي كُتِبَت في مرحلة شيوع تلك الألفاظ وغلَبة استعمالها قبل أن تعوَّض بأخرى عربية أصيلة، وأن بعض الكُتّاب ما زالوا يستعملونها رغم وجود مُقابِلها العربي الشائع، إذ ما زلتَ تجد في بعض الكتابات، وحتى في كلام الناس، من يستعمل «دوسيه»، «كباريه»، «باص»، «كلينيك»، «إجزاخانه»، «فوطوغراف»، «برنيطة»، «باص»، «مارشي»، «لمْبَة»، ...ونحوها. رغم شيوع مُقابلاتها العربية بكثرة (ملف، خَمّارة أو حانة، مِصَحَّة، صيدلية، مصوِّر، قُبَّعة أوروبية، حافلة، سُوق، مصباح...). وهذا صحيح. لكن، من المفروض أن تتخذ القواميسُ الفصيحة خُطوات عملية للتخفيف ما أمكنَ من كثافة هذا العدد الهائل من الأعجميات التي لم تعد الحاجةُ متوقِّفة على استعمالها، وتَحذف منها كلَّ ما أمكَنَ حذفُه تدريجيًا، وأن تنبّه على ما تُبقيه منها للضرورة بوضع علامة أو رمزٍ مختَصَر أمام كلِّ كلمة من هذا النوع، يُشير إلى أنها من العامّي أو الأعجمي، مع الإحالة على مُقابِلِه العربي الفصيح الأصيل، حتى يعرف القارئُ أن استعماله في مستوى الفصحى العالية لا يطمأَنُّ أو يُرتاحُ إليه.

وقد يُعترَض علينا أيضًا، بأن وظيفة القاموس اللغوي اليوم ليس من الضروري أن تكون معيارية، وإنما قد تكون وصفية فقط، بأن تقف عند حدود وصف المستعمَل من اللغة ولا تتجاوزه إلى الاصطفاء والانتقاء منها. فأقول: هذا صحيحٌ إذا كان المنهج المُستعمَل وصفيًّا خالِصًا، وكان الهدفُ هو جمع كلِّ ما يتداوله الناسُ من ألفاظ وتعبيرات بغضّ النظر عن صحتها وخطئها، فصاحتها أو عدمها، وعن كثرتها في الاستعمال أو قلَّتها، وعن قِدَمها أو جِدَّتها. ولكن في هذه الحالة على القاموس أن يلتزم بوصف مستوى استعماليٍّ معيَّن مُنسَجِم، فإما أن يَصف المستوى اللَّهَجِيِّ العامِّي ويقف عنده، وإما أن يصف اللغة المعيارية المشتركة ويلتزم بها. إلا أن قاموس **ملعم** حاول أن يضع نفسَه في منزلة بين المَنزلتين، ويجمع بين الضَّرَّتين، مما جعله غيرَ قادرٍ على التوفيق بينهما والوفاء بحقِّ كلٍّ منهما. ثم إن على القاموس في هذه الحالة أن يتنازل عن وظيفته التعليمية والبيداغوجية التي تجعل منه أداةً ومرجعًا لتعلّم اللغة المِعيار وإتقانها وتوثيق الصحيح منها، ويتحول إلى مجرد سِجلّ للمعطيات الواردة يدوّنها كما هي دون أيّ تدخّل منه. وهذا شأن المدوّنات الكبرى التي تشتمل على ملايين الألفاظ والاستعمالات التي تجدها في طريقها، لا شأن القواميس الفصيحة التي تحرص على سلامة اللغة مع الانفتاح، قدر ما تسمح به الضرورةُ والحاجةُ وقواعد اللغة، على الجديد ومواكبة التطوّر.

ومهما يكن، فإنه لا بد في قاموس اللغة المِعيار (الفصحى المشترَكة) أن تكون هنالك ضوابط لإدخال الأعجمي، من وجهة نظرنا، و منها:

– أن تكون الحاجةُ ماسّةً إليه في العربية، فلا يُؤتَى به إذا كان فيها ما يؤدّي معناه الدقيق. وذلك من قبيل المصطلحات العِلمية والتقنية وأسماء الآلات الحديثة والمخترَعات والنظريات والمفاهيم الجديدة التي ليس لها مقابِلٌ عربي معروف.

– أن يكون سهلَ الاستعمال صوتيًا وصرفيًا، خاليًا من الأصوات الغريبة عن اللغة العربية، وإلا وجب إدخال تغييرات عليه وتطويعُه لنظام النُّطق العربي.

– أن يَشيع استعمالُه بين كبار المثقفين أو ذوي الاختصاص، وتُقِرَّه جهاتٌ علمية معترَف بها كالمجامع العلمية العربية ومراكز التعريب المعتمَدة. وإلا وجب إخراجُه من القاموس العام، وإدراجه في قواميس المصطلحات، أو القواميس الخاصة بأفراد معيَّنين إذا كان استعمالُه محصورًا فيهم.

– أن يُوضع له في القاموس رمزٌ أو وَسمٌ يُشير إلى طبيعته أو أَثْله وأصله الإيتيمولوجي، أو ما يفيد على الأقل أنه من أصل أعجمي (كرمز: عجم، أو: عج، ونحو ذلك)، حتى يساعد القارئ في أمور كثيرة تقتضيها ظروفُ الاستعمال وسياقاتُه[554].

– أن يُستغنَى عن اللفظ الأجنبي حين تستقرُّ اللغة على وضع مُقابِله العربي من صميم معجمها ووفق نظامها في الاشتقاق والتوليد.

ز– عَوْدٌ لتطوُّر الفُصحى

ولا بد من التذكير هنا بما قُلناه في فقرة سابقة من هذا الفصل، وهو أن الفصحى الحديثة مرَّت بمرحلتين واضحتين من التطوُّر والتحوُّل خلال المِئتَي عام من عصر النهضة الجديدة، وأن كثيرًا مما كانت العربيةُ قد استعارَته في المرحلة الأولى (من بداية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين) واستعملته من ألفاظ وتعبيرات تحت ضغط الحاجة والضرورة وعوامل أخرى، قد تخلَّت عنه في المرحلة اللاحقة التي سميَّناها بالفصحى المعاصرة (من منتصف القرن العشرين إلى بداية القرن الحادي والعشرين). ومعنى هذا أن إصرار **ملعم** و**مفعلم** وغيرهما من قواميس عربية أخرى، على حَشو بطون الصفحات بألفاظ أعجمية دخيلة تسرَّبت إلى العربية في ذلك الطّور الأول من العصر الحديث، مما لم تعد الحاجةُ ماسَّةً إليه في مرحلتنا هذه، ليس له ما يسوِّغُه الآن، بعد أن أصبح الواقعُ الحالي للعربية الفصيحة السليمة يتجاوزُ ذلك النوع من الألفاظ ويتحاشَى التعامُلَ به. وليس من المقبول الرجوعُ باللغة إلى الوراء ونحن نطالب بشحذ الهِمَم لزيادة مستوى تقدُّمها وتطويرها إلى الأمام. بل على قواميسنا المعاصِرة أن تكون واعيةً بأن من وظائفها الحضارية

في وقتنا هذا، أن تجعل من بين أهمّ أهدافها التطويرية التحديثية، تخليصَ معجم العربية المعاصرة مما علِقَ به في بداية عصر النهضة الأول كما أشرنا، من شوائب الألفاظ والتراكيب والاستعمالات التي لم يُلجأ إليها إلا لظرفية معيَّنة حين كانت العربية ضعيفةً مُنهَكةً مُتهالِكة، فأخذتها اضطرارًا على عِلاَّتها وعيوبها. أما اليوم فأمامنا ثروةٌ هائلةٌ من الكلمات والتراكيب والاصطلاحات السليمة الصحيحة التي تُغنينا عما ألجأتنا إليه الحاجةُ المُلِحَّة وحالةُ الاستعجال واللهفة والدهشة التي كُنّا عليها. ولقد ذكرتُ من قبل أيضًا، كيف أن العربية سبق لها في عصر النهضة الأولى أيام العباسيّين، أن مرَّت بنفس التجربة، فكان نقَلةُ العلوم يأخذون الألفاظ اليونانية كما هي، لأنهم لم يكن أمامهم من الوقت والنُّضج العلمي والثقافي ما يكفي للتدبُّر فيها وإتقان ترجمتها وتعريبها وصَقل عباراتها، لكن بعد مرور تلك المرحلة، وبلوغ الثقافة العربية قدرًا كبيرًا من النُّضج، أصبحنا نشاهد اختفاءَ تلك الألفاظ اليونانية الأولى التي نجد طائفة كبيرةً منها في **مفاتيح العلوم** للخوارزمي، وكتُب الفلسفة والطب والصيدلة والكيمياء والرياضيات القديمة، وحلول ألفاظ وتراكيب ومصطلحات مشتقَّة من صميم المادة المعجمية العربية محلَّها. وما حدَثَ للعربية في ذلك التاريخ البعيد وفي تاريخنا الحديث، حدثَ مثلُه تمامًا للغات الأوروبية في عصر نهضتها الحديثة. فقد مرَّت هي الأخرى بنفس تجربة العربية. ففي البداية دأَبَت اللغاتُ المتفرِّعة عن اللاتينة بأخذ ألفاظها العلمية والاصطلاحية التي تحتاج إليها من اللاتينية. لكنها بعد ذلك أَسَّسَت مجامع وأكاديميات لغوية للنهوض بلغاتها، فشرَعت هذه الهيئاتُ في وضع الاصطلاحات والمُقابِلات بلغاتها المحلّية، وصارت تعوِّضُ بها كلَّ ما أمكن الاستغناءُ عنه من الألفاظ والصيغ الأجنبيَة، وبذلك تمكَّنت من إغناء معاجمها وزيادة رصيدها من الألفاظ والدلالات النابعة من أصولها هي لا من أصول غيرها، ما دامت تمتلك القُدرة والآليات التي تساعدها على التولِيد والاشتقاق والوضع. ولم تلبث أن انتقلت عن وعي وتبصُّر، إلى التخلص التدريجي من الألفاظ اللاتينية وتعويضها بألفاظ اشتقَّتها من صميم لغاتها. فبعد مرحلة التَّلتين (Latinisation) التي كانت ضرورية في الطور الأول من نهضتها، نشأ وعيٌ جديد لدى أصحاب تلك اللغات، وجاءت مرحلةُ فَرْنَسة الفرنسية وأَسْبَنة الإسبانية، وهلمَّ جرّا.

فالقاعدة العامة، هي أن اللغات، في حالة الضعف والاضطرار والاستعجال، تلجأ إلى الإكثار من الاقتراض والأخذ العَشوائي من اللغات المتغلِّبة دون رَوية وتدبُّر، لأنها ليست في ظروف تسمح لها بذلك. ولكنها بعد أن تتَجاوَزَ هذا الوضع الصَّعب، وتستردَّ صِحَّتَها وعافيَّتها، تعود لمراجعة ما أخذَته من قبلُ، تُغربلُه وتُصَفِّيه. فتُبقي منه على ما يُناسِبُها ويسدُّ حاجَتَها، والباقي تُحيله على مُتحَف التاريخ. لأنها أصبحت قادرة على امتلاك زمام أمرها وإغناء ثروتها بأساليبها الخاصة واجتهاداتها النابعة من صُلب مادَّتها وطبيعة نظامها.

على أنه من المُمكن أيضًا أن نتغاضَى، مرحليًا ولفترة معيَّنة، عن وجود بعض قليلٍ من الأعجميات الحديثة إلى أن تشيعُ وتنتشرُ مقابلاتُها العربية التي وضَعتها المَجامعُ اللغوية أو

المراكزُ العلمية، فنقبل لفترة معيَّنة وجود: «تلفون» و«هاتِف» معًا، و«كمبيوتر» إلى جانب «حاسُوب»، و«فاكس» إلى جانب «ناسُوخ»، و«أنترنت» إلى جانب «شابِكة» أو «شبكة عنكبوتية»، و«باص» بجانب «حافلة»، و«طَكْسي» بجانب «سيارة أُجرة»، و«بترول» بجانب «نفْط»، ونحو ذلك، لكن لا معنى أن نستمر إلى الأبد في تبنّي ألفاظٍ أعجمية لا تستدعيها الضَرورةُ مع زيادة المترادفات وإرهاق المعجم بما لا يُفيد، ولا نقوم، في المقابِل، بالدور الحيوي المطلوب من القاموس اللغوي في هذه المرحلة وهو الإسهام من جانبه في نشر العربية وألفاظها الصحيحة الفصيحة، وخصوصًا تلك التي سَهرت المجامعُ اللغوية على تعريبها ونحتها ووضعها رهن الإشارة، وتشجيع الناس على ترويجها، وإعطاء التعريب مفهومه العميقَ وبُعدَه الصحيح، بعد أن طالَ تراخِينا في أمره بدعوى ضرورة التدرُّج والانتظار وعدم الاستعجال تارة، وتهيِئة العربية وتنميتها تارة أخرى.

هذا الذي قلناه، هو القاعدة العامة التي ينبغي الاستِنادُ إليها في التعامُل مع الأعجميات، إلا أن ذلك لا يعني أنه لن يترسَّب شيءٌ من الأعجمي ويستمرَّ وجودُه في العربية، مع الوقتُ، كما استمرَّ وجودُ عدد من الالفاظ التي دخلت إلى هذه اللغة منذ زمن غابِر إلى وقتنا الحاضر، وقد يستمرُّ إلى ما لا نهاية، مهما حرص أهل اللغة على تنقيَّتها وتصفيَّتها من الدَخيل. وهذا القدر الضئيل الذي يبقى لن يَضيرَ اللغةَ في شيء، ولا سيما إذا كانت صِيَغُه وأصواتُه مما يَتكيَّف وينصهر ويَنسابُ بشكل طبيعي مع بقية الألفاظ العربية الأصيلة. وليست هناك لغةٌ في الوجود صافيةٌ أو خالية تمامًا من التأثّر بلغات أخرى. المهم، هو أن يقف الاقتراضُ عند حدود معيَّنة، وألا يطغَى على اللغة المُستقبِلة ويستحوَذَ عليها استحواذًا تامًّا يُخرِجُها عن طبيعتها الأصلية، فيكون إذ ذاك خطرًا ماحِقًا لها.

ح- العامّيات وتقريبُ الدارِجة إلى الفُصحى

ومما يُؤخَذُ على هذا القاموس المعاصر (**ملعم**)، إكثارُه من الألفاظ العامّية، وكلُّها من عاميَّة مصر والمَشرق عُمُومًا دون غيرها. وقد كانت أغلبية العامّيات في **مفلعم** مأخوذة من البيئة اللبنانية والشاميّة، وأكثرُها مما أصلُه أعجميٌّ يدخل ضمن الفئة السابقة من الألفاظ، أو مما له في هذا القاموس وغيره من قواميس العربية الأخرى، ما يُقابِلُه من الفصيح، وليس لوجوده والإكثار منه ضرورةٌ تقتضيه. فما الحاجة التي تدعونا إلى إدخال كلِمات من نحو«دَوشَة» و«زَيطة» وعندنا «جَلَبة»، و«ضَوضاء»، وأمثالُهما من المُرادِفات، و«دَرزي» أو «تَرزي» وعندنا «خَيّاطٌ»، و«مُرجيحة» وعندنا «أُرجُوحة»، و«بَس» وعندنا «كَفَى»، و«بُودرة» وعندنا «غَبرة»، و«تَخشيبة» وعندنا «سِجن» و«حَبس»، و«جواهرجي» وعندنا «جواهِري»، و«بَلاّص» وعندنا «جَرَّة»، و«طَفَش» وعندنا «هَرَب» ونحوها، و«عَصلَج» وعندنا «تَعَسَّرَ» و«صَعُب» ونحوهما، و«لُومان» و«ليمان» وعندنا «سِجن»، و«كُبْري» أو «كوبري» وعندنا «قَنطرة» و«جِسر»، و«كار» وعندنا «حِرفة» و«مِهنة» ونحوهما، و«بِرطيل» وعندنا «رَشوة»، و«بُسطَة» وعندنا «بريد»، و«بَدروم» أو

«بدرون» وعندنا «طبق سُفلي» أو «أرضي»، و«ماكينة» وعندنا «آلة»، و«كَوَّش» وعندنا «جَمَع»، و«بيجامة» وعندنا «مَنامة»؟ والأمثلة كثيرة.

ونقول هنا أيضًا قريبًا مما قلناه في موضوع الأعجميات، وهو أن في اللهجات ما قد تدعو الضرورةُ والحاجةُ الماسَّةُ إليه، لعدَم وجود ما يسُدُّ مَسَدَّه أو يقوم مقامه، إما لكونه يُضيفُ جديدًا (كأسماء النبات والحيوان والطيور والأسماك والأدوات والأطعمة التي لا مقابِلَ من العربيّ الفصيح لها، أو التي تتغيَّر من بيئة إلى أخرى)، أو يعبِّر عن معنى دقيقٍ لا نجده في الفُصحى المُشترَكة، أو مما أَحدثَه أهلُ كلِّ بلد في كل مجال للتعبير عن حاجاتهم مع التزام قواعد الاشتقاق والتوليد في انتظار أن يَشيع على نِطاق عربيّ أوسَع، وإما لكونه من الفَصيح الذي ابتُذِلَ حتى ظنَّ المُتفصِّحون أنه ليس منه فترفَّعوا عن استعماله، فتمَّ إهمالُه وتركُه ولكنه مُستعمَل في لهجة من اللهجات، فنحتاجُ إليه لتنويع العِبارة أو لتقريب العامية من الفُصحى، أو لغير ذلك من الأغراض المطلوبة. وفيها ما لا يُضيف ولا يُفيدُ في شيء، فتركُه أفضلُ من إثقال الكاهل بحمله، ولا سيما إذا كان من أصل أعجمي دخيل، ومُقابلُه في الفَصيح المُشترَك موجودًا، أو كان مجرَّدَ تحريفٍ أو خطإٍ واقع في كلمات فصيحة. وقد تبنَّى **ملعم** كثيرًا من هذه الألفاظ العامّية المُنحرِفة عن أصل صحيح، وكثيرًا من الأخطاء الشائعة، مع أن صوابَها غيرُ مهجور، مثل كلمة «جواهرجي» المُحرَّفة عن «جواهري»، تحت تأثير اللغة التركية، و«تصَنَّت» المُحرَّفة عن تَنَصَّتَ، و«تَضَلَّع في العُلوم» وهي من اللحن الشائع بين الخاصة وصوابُه «تضَلَّع من» أو «تضلَّع بـ»[555]، و«خَرْبان وخَرْبانَة» و«خَرْفان وخَرْفانة»، وهو من الاشتقاق الشعبي، مقابلُه في الفصيح: خَرِبٌ وخَرِبَة، وخَرِفٌ وخَرِفَةٌ... والقائمة طويلة. وقد اعتمد في ذلك على كثرة استعمال هذه الألفاظ وشُيوعها في لغة الصحافة والإعلام المُتساهلة وبعض الكتابات الأدبية التي لا تلتزم بالمستوى الفصيح التزامًا صارِمًا. وهذا المعيار لا يكون وحده كافيًا في جميع الحالات، كما قلنا مرارًا، وإنما يجب إخضاعه لبعض القيود الضرورية، ولا سيما عندما تكون الغاية هي تأليف قواميس للغة المعيارية المشترَكة وهي الفصحى (أو الفصيحة)، فإن ما قد يُؤتَى به من استعمالات عامّية أو دارجة، يجب أن يكون حينذاك بمثابة إضافة للتوسُّع والتنويع في أوجُه الاستعمال أو لسدِّ خَصاصٍ في الفصحى أو غير ذلك من الأغراض التي أشرنا إليها من قبل.

وإذا كانت الغايةُ هي تقريب المسافة بين العامّية والفصحى ورَدم الهُوَّة بينهما، كما قلتُ، فالمسلَكُ الصائبُ للوصول إلى هذا الهدف، هو العملُ على إشاعة الألفاظ والاستعمالات والتراكيب الفصيحة في اللهجات وإدخالها إليها تدريجيًا، بشتّى الوسائل وهي كثيرة (الإعلامُ والإشهار، المدرسة، الإدارة، المسرح والسينما والأفلام، الكتُبُ المدرسية، قواميسُ اللغة...)، حتى تَدرُجَ فيها وينتَشر استعمالُها، وإحياء الفصيح المُهمَل منها وإعادة الاعتبار إليه ولكل ما وقع تجنُّبُه بتهمة الابتذال التي لَحِقت به. وليس عكس ذلك، أي: تدريج الفُصحى، أو ترك الفصيح وهَجره، وتعويَضه بالعامّي أو تَعويمه فيه، أو تغليب الخطإ على الصواب لمجرد الشيوع. فالطريقُ الأول

يؤدّي في النهاية إلى التمسّك بوحدة اللغة الجامِعة التي تشترك شَعوبٌ كثيرةٌ عربية وإسلامية في استخدامها والتَّواصُل بها، والطريق الثاني يؤدي إلى تفتيت هذه اللغة وإضعافها، وتقوية اللهجات المحلّية ومساعدتها على التحوُّل إلى لغاتٍ مُستقِلّة كما حدثَ للاتينية وغيرها من اللغات الكبرى التي تُرِكَ أمرُها للتطوُّر العشوائي حتى تغلَّبَت الفروعُ على الأصل. فنحن مدعوُّون لمحاولة تجميع شَمَل الدَّوارج العربية وتقليص عددها ما أمكنَ وتقريب بعضها من بعض، وليس العكس. وذلك لا يتأتَّى إلا بالتفافها حول الفصحى واقترابها منها. وللقواميس اللغوية دورٌ فَعّالٌ في هذا المجال.

خلاصةُ القول: إن إدخال الألفاظ والتراكيب العامّية إلى قواميس الفُصحى (العربية المعيارية المشترَكة) يجب أن تُراعَى فيه مجموعةُ شروطٍ وقيود، لا شرط كثرة الاستعمال والانتشار وحده. منها:

– أن تكون الحاجة ماسّةً إليه، وليس هناك ما يسدُّ مسدَّه من ألفاظ الفصحى الموجودة وتراكيبها.

– أن يُقدَّم الأصيلُ منه على غيره، أي المأخوذ من مادة معجمية عربية، على الدخيل الأعجمي.

– أن يُقدَّم الفصيحُ المهجور على غيره. وهو الذي كان في أصله فصيحًا صحيحًا، ثم هجَرَه المثقَّفون والمُتحذلِقون وتخلّوا عنه لابتذاله، تأنُّقًا في التعبير ونأيًا بأقلامهم عن مستواه. وهناك أيضًا نوعٌ من الفصيح الذي احتُفِظ به في بعض اللهجات دون غيرها، لأسباب تاريخية قديمة، فظنَّه الناسُ عامّيا أو خاطِئًا غيرَ صحيح[556]. ومنه أيضًا ما أحدَثه المثقفون في بعض البلاد العربية عبرَ حِقَب مختلفة ولم يَشع في بلدان أخرى، فظل يُنظَر إليه على أنه عامّي مع أنه فصيح بِنيةً واشتقاقًا وقياسًا. وفي المغرب كثير من الألفاظ التي ولَّدها الاستعمالُ المحلِّي ووردت في عدد كبير من المؤلفات والوثائق الإدارية والعَدْلية وكُتُب النوازل الفقهية وغيرها[557]، ولكن قواميس الفصحى الحديثة لم تعترف به، إما لجهلها به، أو لأنها اعتبَرَته من العامّي المحلّي الذي لا يُلتَفَتُ إليه. والظروف اليوم تقتضي إحياءَ كل الألفاظ الفِصاح المبثوثة في ثَنايا اللهجات العربية وإعادةَ توظيفها، من كل هذه الأنواع التي ذكرتُها.

– أن يُقدَّم العامّي المشترَك بين أكبر عدد ممكن من الشعوب العربية، على العامّي المَحلّي الضيّق. وقد لاحظنا مثلاً أن القاموسين المذكورين (**ملعم** و**مفلعم**) ركَّزا على العامي المَشرقي (مصر والشام) وترَكا غيرَه من الشائع في المغرب العربي ودول الخليج والمشترَك بين دول عربية كثيرة.

– أن يكون من الألفاظ المأنوسة السَّهلة الاستخدام.

– أن تُوضَع أمامه سِمَةَ خاصة تميِّزه عن الفصيح المعياري (مثل عامي، عامي مغربي، عامي مصري، عامي خليجي، عامي شامي...). وهذا مفيد من الناحية البيداغوجية والتعليمية لتدقيق الاستعمال وفهم السياق والتعامُل الجيّد مع المستويات اللغوية بسِجِلاتها المختلفة.

– أن يُصحَّح المُنحرِف منه ويُصَوَّب(558) ويُردّ إلى أصله كلَّما أمكنَ ذلك، حتى لا يُتَّخَذ بدوره أساسًا يُقاسُ عليه.

– أن يكتَب كتابةً إملائية صحيحة، ولا يُتبنَّى ما خالفَ هذه القيود إلا لضرورة بعينها.

المحور الثاني: التِّقنياتُ المُستعمَلة

أ– التأثيل والترتيب

مُشكلُ ترتيب المداخل من المشاكل المُزمِنة في القاموس اللغوي العربي منذ نشأته إلى وقتنا الحاضر. وكُنتُ أتمنَّى أن يستطيع **ملعم** التخلُّص نهائيًا من أعباء الماضي ومشاكله في هذه النقطة على الأقل، ويأتينا بمنهج ترتيبيٍّ واضح المعالم، سَهل التناول، خالٍ من التعقيد، ولا سيما في عصر التِّقنيات المعلوماتية والحاسوبية المُساعِدة، ولكن الحقيقة غيرُ ذلك. فمسألة الترتيب ظلّت مع كل محاولات التبسيط والتجديد التي بذلَها في حاجة إلى مناقشة، ولنا عليها مُلاحظاتُ سنكتفي بذكر الأهمِّ منها:

– فأُولى هذه الملاحظات، أن هذا القاموس كان، في الغالِب الأعمّ، لا يكلِّف نفسَه التمييز بين ما أصلُه عربي وما أصلُه أعجمي. وقد جرت عادةُ القواميس السابقة على وَسْم هذا النوع الأخير بالنَّص على أعجميته أو وضع رمز دالٍّ على ذلك. وهذا الأمر مطلوبٌ بإلحاح لا سيما حين تأتي الألفاظ الأعجمية في صيغة توهِم بأنها من أصل عربي مثل كلمة «خُشاف» التي تلتقي مع كثير من العربيات في الصيغة الصرفية فُعال ولا سيما أن مادة «خشف» ومشتقاتها موجودة في القواميس العربية. وقد أزال **الوسيط** هذا الإشكال حين قال: «معرَّب: خُوش آب». وقد نعتبر ترتيبَه الكلمةَ في هذا الموضع مؤشّرًا على أعجميتها، ولكن هذا لا يؤخَذ به إلا في حالة التزامه قاعدةً واضحة وصارمة في ترتيب الأعجمي، وهذا ما لم يفعل كما سنرى.

وقد نتَجت عن تَرك الأعجمي من غير وَسْم يدلُّ عليه، أولًا، والتخبط في ترتيبه، ثانيًا، مشاكلُ كثيرة. ذلك أننا لم نستطع استخلاصَ قاعدة واضحة وصارمة في ترتيب هذا النوع من الألفاظ داخل الكتاب. فقد تُرتَّب أحيانًا بمراعاة جميع حروفها وكأنها كلَّها أصلية، وقد يتمُّ تجريدُها من بعض الزوائد فتُعامَل معاملة الألفاظ العربية. من ذلك أن «كَلسيوم»، «كلور»، «كلورفوم، «كلوريد»، «كمبيوتر»، «إِسفين»، رُتِّبت باعتبار أن كل حروفها أصلية وفقَ القاعدة العامة، لكننا

في الوقت ذاته نجد كلماتٍ لا حصر لها تُعامَلَ معاملة العربيّات الأصيلات فتُزالَ زوائدُها وتُرتَّب بحسب ما بقي من حروفها. ومن الأمثلة على ذلك وضع «كَبسُولة» في «كب س ل»، و«قِرطاس» في «ق ر ط س»، و«قيراط» في «ق ر ط»، و«قنبيط» في «ق ب ط»، و«قنطار» في «ق ن ط ر»، و«قُفطان» في «ق ف ط»، و «قِطمير» في «ق ط م ر»، و«إقليم» في «ق ل م»، و«شَبُّوط» في «ش ب ط»، و«دُلفين» في «د ل ف ن» ...الخ.

وقد حاولنا البحث عن سبب التناقُض في التعامل مع الكلمات الأعجمية وعدم توحيد المعايير، فوجدنا أن المؤلف أراد سَنَّ قاعدة خاصة في ترتيب الأعجميات وإن لم يُصرِّح بها، وهي الآتية:

■ كلّ لفظ أعجمي لم تُشتَقَّ منه ألفاظٌ أخرى، تُطبَّقُ عليه، في الغالب، قاعدةُ أن كل حروفه أصلية. ويُعاملُ في الترتيب على هذا الأساس. ومثالُه الكلماتُ السابقةُ «كلسيوم»، «كلور»، «كلورفوم»، «كمبيوتر»، «إسفين»... وكذلك «أُسطُول»، و«نُشادِر»، و«قَرقُوز»، و«قَرنَبيط»، و«شاكُوش»، و«شاويش»، و«شامبو»، و«كاميرا»، و«نموذج»، وغيرها كثيرٌ.

■ كلّ كلمة أعجمية تصرَّفوا فيها بالاشتقاق منها، باستثناء المنسوب «كنموذجيّ» من «نموذج»، ولا سيما اشتقاق الأفعال، تـُرتَّب بحسب حروف الفعل المُشتَقِّ منها وتـُجمَعُ في مدخل واحد مع مشتقاتها وصيغها المختلفة، مثل: قِرطاس التي اشتقوا منها «قَرطَسَ ومُقَرطِس»، فلذلك رُتِّبت في «ق ر ط س»، ومثلها: «سُوفِسطائيّ»، اشتقّوا منه: سَفسَطَ وسَفسَطة، فرُتِّبَ في «س ف س ط»، و«قَصدير»، اشتقّوا منه قَصدَرَ فرُتِّبَ في «ق ص د ر»، و«ديباج»، اشتقّوا منه دَبَّجَ ومُدَبَّجًا وتدبيجًا فرُتِّبَ في «د ب ج»، و«ساذَج» اشتقوا منه سَذجَ فُرتّب في «س ذ ج» لا في «س ا ذ ج»، و«مِنديل» اشتقوا منه «مندَل» و«تَمَندَلَ» فرُتِّب في «م ن د ل»، وكذلك «مغناطيس»، و«قُرصان»، و«ماكياج»، و«نَورُوز»، و«نُمرود»، و«كبريت»، و«تلفزيون»... وغيرها. فقد رُتِّبت على التوالي في «م غ ن ط»، «ق ر ص ن»، «م ك ي ج»، «ن و ر ز»، «ن م ر د»، «ك ب ر ت»، «ت ل ف ز»... لكن حتى تطبيق هذه القاعدة نفسها وقع فيه اضطرابٌ فلم يكن دقيقًا، إذ نجد مثلًا كلمة «إقليم» وقد اشتقُّوا منها تَأَقلَمَ تأقلُمًا تُرتَّب في «ق ل م»، مع أن المشتقّ منها هو: تَأَقلَم تَأَقلُمًا، لا «قلَمَ»، ولذلك كان المفروض مراعاةً لهذه القاعدة المفترَضة، أن تـُرتَّب تحت «أ ق ل م» لا «قلَمَ»، مما جعلها توضَع جَنبًا لجَنب مع «قَلَم (و»قَلَّمَ»، وغيرهما من مشتقات «قَلَم» العربية. وهذا من فساد الترتيب الناتج عن الخلط بين الأصول الاشتقاقية والتأثيلية وعدم التمييز بينها، مما يُحدثُ التباسًا لدى القارئ ويُعمّي عليه الحقائقَ ويُشَوِّش معلوماته.

وقد كان بالإمكان الأخذ بهذه القاعدة بشِقَّيها واعتبارها معيارًا صالحًا في التعامل مع النوعين المختلفين من الأعجمي، ولكننا بالتتبُّع والملاحظة، وجدنا أنها لم تُطبَّق بشكل كامل وصارم، فقد وردت أمثلة عديدة تناقضُها وتجتَثُّ أساسَها اجتثاثًا.

فمما ناقضَ الشَقّ الأول منها، ورودٌ كلمات عديدة ليس لها مشتقاتٌ ومع ذلك عُومِلت معاملة الألفاظ العربية، أي بحذف ما يشبه الحروف الزوائد قبل ترتيبها. ومثاله وضع «نَسناس» في «ن س ن س»، و«قِسطاس» في «ق س ط س»، و«دُلفين» في «د ل ف ن»، و«قُفطان» في «ق ف ط»، و«قُبطان» في «ق ب ط»، و«قُنَّبيط» في «ق ن ب ط»، و«فِرجار» في «ف ر ج ر»، و «عُطارِد» في «ع ط ر د»، و«قِطمير» في «ق ط م ر»، و«كَبسُولة» في «ك ب س ل»، و«طباشير» في «ط ب ش ر»، و«صامُولة» في «ص م ل»، و«قُلُنسوّة» في «ق ل ن س»، و«صلاطة» في «ص ل ط»، مع أنه أورد «صَلصة» في «ص ل ص ة»، فما الفرقُ؟ كلُّها أعجمي لم يشتقَّ منه. والأمثلة كثيرة.

ومما ناقضَ شِقَّها الثاني، ورودُ كلمات عدة لها مُشتقاتٌ ولم تُعامَل معاملةَ العَرَبيّات، أي لم تُجرَّد من بعض حروفها التي تُظَنُّ زيادتُها. والمثال «أَسفَلت» التي أُفرِدت بمدخل خاص «أ س ف ل ت» ولم ترد في «س ف ل ت» مع المُشتَقِّ منها وهو «سَفلَتَ يُسَفلِتُ». وكذلك «ماكينة» اشتقّوا منها «مَيكَنَ» و«مَكْنَنَ»، ولكنها عُزِلَت عن المشتق منها فوُضِعت في مدخل خاص هو «م ا ك ي ن ة»، ثم أُعيدت ضمن مدخل «م ك ن» تكرارًا وهي ليست من هذا الأصل كما سنرى. ورُتّبت «الماركسية» في «م ا ر ك س ي ة» ولكن المُشتقَّ منها وهو «تَمَركَسَ» جُعِلَ بعيدًا عنها في «م ر ك س»، وهناك أمثلةٌ أخرى لا نريد الإطالةَ بسردها.

ومما يتصل بما سبَق، أننا نجد خلطًا عجيبـًا غريبًا بين ألفاظٍ مُتباينة ومتباعدة في أُصولها الاشتقاقية، تُجمَعُ جمعًا عشوائيًا تحت مدخلٍ من المداخل دون أيِّ رابطٍ اشتقاقي. فيتوهَّمُ القارئُ أنها من أصل واحد وهي خلاف ذلك. فنحن مثلًا نجد كلمة «قادُوس» تحت مدخل «ق د س» ومشتقاتها العربيات من مثل: قُدُس، وقَدَّسَ وقُدسية، وقَداسة، وتقديس ...الخ، ولا علاقة بين هذا وذاك. وقد كان بإمكانه أن يخصص له مدخلًا مثلما فعل مع «قارون» التي أوردها تحت «ق ا ر و ن». ووردت «مُناوَرة» الأعجمية (بمعنى التدريب العسكري وإعمال الحيلة والدّهاء السياسي) في «ن و ر»، والحال أن هذه الكلمة مختلفة في أَثْلها وأصلها عن «مناورة» العربية، وقد ذكرنا ذلك في الفصل السابق. وورد «شَبُّوط»، وهو اسمٌ لنوع من السَّمَك، تحت مدخل «ش ب ط» ومشتقاته «شَبطَ» و«شابِطٌ» و«تشَبَّطَ» ...الخ. و«ديوان»، وهو فارسي معروف، تحت مدخل «د و ن» مع «دُونَ» و«دُونية» و«دانَ يدُونُ»، ولا معنى لذلك إلا في حالة الالتزام بالقاعدة التي أشرنا إليها من قبل وهي معاملة الأعجمي المشتق منه معاملة العربي الأصيل. ووردت «طارةٌ» تحت «ط و ر» ولا علاقة لها بها وبمشتقاتها مثل «طَوَّر» و«تطوير» و«طِوار»، وسواها. ووضِعت «بَيرَقٌ»، وهي أعجميةٌ، في «ب ر ق» مع «بَرْق وبَرَقَ وأَبرَقَ وبَرَّق وبرقية ...الخ، وكان يجب وضعُها في «ب ي ر ق»، وهناك أمثلة كثيرة لا حاجة للإطالة بإيرادها. ومن الأمور العجيبة أن نجد كلمة «قاقُلَّة/ قاقُلَّى» مرتَّبة في «ق و ق ل»، ولا ندري على أيِّ أساس وقع ذلك، وحقُّها أن تأتي في «ق ا ق ل ل ة/ ق ا ق ل ل ى». ونجد «قَلاووط» في «ق ل و ط»، والصوابُ أن تأتي في «ق ل ا و و ط». ونجد «قِنَّب» تحت «ق ن ب» وكأن المادة عربية أصيلة والباء الثانية

زائدة، وليست الباءُ من حروف الزيادة ولا «قِنّب» من العربية وإنما هي عَجَمية معرَّبة، وحقّها أن تُرتَّب في «ق ن ب ب». ونجد فعل «طَمَطَمَ» بمعنى: قال كلاماً غيرَ مفهوم، وهو من الكلمات المتأَصِّلة عن مُحاكاة الأصوات، يُحشَرُ حشرًا مع «طَماطِم» بمعنى الثَّمَرة المعروفة، ولا علاقة اشتقاقية أو تأثيلية بينهما.

وإذا كان **ملعم** قد عاملَ الكلمات الأعجمية أحيانًا معاملة الكلمات العربية، فجرَّدها من بعض الحروف كما تُجرَّد الكلماتُ العربيةُ من الزوائد عند الترتيب، فإنه بالمقابل، عاملَ بعضَ الكَلِم العربي معاملة الأعجمي فأبقاهُ عند ترتيبه على وضعه الكتابي والتلفظّي ولم يُخضِعه لقاعدة التجريد من الزوائد. مثال ذلك كلمة «غَوغاء» التي رُتِّبَت في «غ و غ ا ء» على غرار ما فعله **المعجم الأساسي**. والقواميسُ الأخرى تُورِدُها تحت «غ و غ»[559]. وكلمة «صَومَعة»[560] وردَ مدخلُها الأساسُ في «ص و م ع»، وأُحيلَ إليها مجردَ إحالة في «ص م ع»، فأوحى ذلك للقارئ بأنها كلمةٌ أعجمية جميعُ حروفها أصليةٌ ما عدا تاء التأنيث، مع أن أصلها الاشتقاقي معروفٌ وهو «ص م ع» كما جاء في بقية القواميس العربية.

والحاصلُ، أنه كان لا بدَّ من الفصل بين الألفاظ المُنحَدرة من أصول اشتقاقية مختلفة، وتمييز العربي عن العجمي والدخيل، لما بين النوعين من اختلاف في الأصل الاشتقاقي، وتخصيص كل منها بمدخل على حِدة. ولكن عدم أخذ المسألة التأثيلية بما ينبغي من الجدية جعله يقع فيما لا ينبغي لمعجميٍّ معاصر أن يقع فيها.

أما القاعدة البسيطة التي كان يُفتَرَض تطبيقُها في ترتيب الأعجميات، لما فيها من فائدة الجمع بين مُراعاة عُنصر التأثيل والأصل الاشتقاقي من جهة وعنصر البساطة في الترتيب الخالي من التناقُض المنطقي من جهة ثانية، فهي: أن الألفاظ الأعجمية كلها وبلا استثناء، سواء كان لها مشتقات أم لم يكن، يجب أن تُرتَّب أساسًا في مكانها الطبيعي باعتبار أن جميع حروفها أصلية. وهناك تُعرَّف وتُشرَح. أما التي لها مشتقاتٌ فيُعاد ترتيبُها وحدها من غير شرح ولا تعريف، بعد تجريدها من حروف الزيادة المتوهَّمة، بجانب مشتقاتها مع الإحالة على مكانها الأصلي.فكلمة (قصدير) على سبيل المثال، تُرتَّب في موضعين: الأول باعتبارها أعجمية الأصل فتوضع في (ق ص د ي ر)، وهناك تُشرح وتُعرَّف. والثاني في (ق ص د ر) بعد حذف الياء المتوهَّم أنها حرفُ زيادة، بجانب: قَصدَرَ قَصدَرةً، مُقَصدِر ... الخ، ويُحال في شرحها على موضعها الأول. وهذا المنهج تبناه **معجم الدوحة التاريخي** مع فرق بسيط هو أن تعريف المداخل الأعجمية ذات المشتقات لا تُعرَّف في موضع ترتيبها الأصلي وإنما في موضعها الثاني، أي حيث توجد بجانب مشتقاتها. فكلمة (لجام) – مثلا – التي أصبحت لها أسرة اشتقاقية فيها: ألجَمَ ولجَّمَ وتَلجَّم ومُلجَم، وكلمة (برنامج) التي أصبحت لها أسرة اشتقاقية فيها: بَرمَج ومُبَرمِج ومُبَرمَج وبَرْمجَة، وبرنام ...تُرتبان أولًا حسب حروفهما كلها في (ل ج ا م) و(ب ر ن ا م ج)، دون تعريف، ثم يُعاد ترتيبهما بجانب مشتقاتهما مع الشرع والتعريف والإحالة على موضعهما الأصلي.

– ومن مشاكل الترتيب الأخرى في **ملعم**، وله علاقةٌ بالتأثيل، مسألة الكلمات المتجانِسة «homonymies» أي المشترِكة في صيغة لفظية وكتابية واحدة ولكنها من حيث الاشتقاق تنحدر من أصلين مختلفين: أحدهما عربي أصيل، والآخر أعجمي دخيل. فكيف يصنع في ترتيبها؟ أما القواميس الأوروبية التي تسير على طريقة

الترتيب الألفبائي العادي فقد حلت مثل هذا المشكل بوضع الكلمة في مدخلَيْن برقمين متتابعين، فكلمة «mattamore» على سبيل المثال، عادة ما ترد في القاموس اللغوي الفرنسي في مدخَلين مُتلاحِقَين وكأنهما كلمتان مختلفتان: الأول برقم «1» والثاني برقم «2»، لأن أصل الكلمة في المدخلين مختلف اشتقاقيّا ودلاليا. وقد لجأ **ملعم** إلى اقتباس هذه الطريقة المألوفة في القواميس الغربية، فوجدناه في كلمة «أطلس» مثلاً يوزّع المعلومات المتعلّقة بتعريفها على مدخلين اثنَين، فذُكر جزءٌ منها في «طلس» وجزءٌ آخر في «أ ط ل س»، وذلك بسبب أن صيغة هذه الكلمة متأصّلة من مادّتين معجميّتين مختلفتين الأولى عربية أصيلة مأخوذة من فعل «طلَس يَطلِسُ»، والثانية من أصل أعجمي ومنه الأطلس الجغرافي. وهذه التجربة في الحقيقة تعتبر تجربة جديدة في التقنيات القاموسية العربية تُحسَب لصالح **ملعم**. لكن الذي يُؤخذ عليه هو أنه لم يُشِر، لا من قريب ولا من بعيد، إلى السبب الذي دعاه إلى هذا الإجراء، إذ كان عليه أن ينبه في مدخل «أ ط ل س» إلى أعجمية اللفظ، حتى يكون ذلك مبرّرًا يفسّر به سبب تَفتيته المعلوماتِ المتعلقةَ بهذه الكلمة وتوزيعِها على مكانَين. ثم كان عليه من ناحية أخرى، أن يربط مدخل «أ ط ل س» بمدخل «ط ل س»، بأن يُحيل القارئ في المدخل الأول إلى المدخل الثاني. ولكنه لم يفعل.

– ومن الأمور المتعلِّقة بالتأصيل والتأثيل التي كنّا نتطلّع إلى حلها في هذا القاموس المعاصر، الربطُ، عن طريق نظام الإحالة، بين الكلمات التي تطوّرَ بعضُها عن بعض عن طريق التغيُّر الصوتي الناتج عن أسباب كثيرة ومتنوّعة لا يمكن الوقوفُ عندها. فمن المُستحسَن جدًا أن يقوم القاموسُ مثلًا بربط كلمة «جَبَذَ» المستعملة في الفصيح كما في بعض اللهجات (ومنها لهجة المغرب)، عن طريق الإحالة، بكلمة «جَذَب» باعتبار أن الصيغة الأولى متولِّدة، في الغالب عن الثانية أو العكس، نتيجة عملية قَلْبٍ مكانيّ، ومثل ذلك حالة «أيس ويئس» و«خُفّاش» و«خُشّاف» للطائر الليلي المعروف، والأمثلة كثيرة. وكذلك في حالة الإبدال المعجمي مثل: «اجترَّ» و«اشتَرَّ»، ومثل «دَشيش» و«جَشيش» المستعملتين في الفصيح وبعض اللهجات الحديثة، إذ الغالبُ على الظن أن الصيغة الأولى متحوِّلة عن الثانية نتيجة إبدال صوتي، أو على الأقل يمكن القول إن إحدى الصيغتين مُنقَلِبة ومتولِّدة عن الأخرى أو لها بها علاقة واضحة لا تُجحَد. ويمكن تعميم هذا الربط على كل الصيغ التي وقع بينها تحوُّل بالقلب أو الإبدال، وهي كثيرة في العربية منها: صَقر وسَقر وزقر، هراقَ وأراقَ، صراط وسراط، أزَّ وهزَّ، دلّاع ودلاع، قحَب وقعَب، أحراش وأحراج ...الخ.

– ومما له علاقةٌ بالأصل الاشتقاقي أيضًا، أن يُلجأَ إلى تَكرار المدخل مع تعريفه في موضعين تفاديًا لبعض الحَرَج، كما حصل مع: «كافور»[561] و«قيراط» و«ماكينة» التي وردت أولًا في مداخل منفصِلة «ك ا ف و ر»، «ق ي ر ا ط»، «م ا ك ي ن ة» بصفتها أعجَميات، ثم أُعيدت في «ك ف ر»، «ق ر ط»، «م ك ن»، وكأنها من أصول اشتقاقية عربية، والحال أنه لا علاقة للكلمة الأولى بـ «كفرَ» ومشتقاتها (كفَرَ، كُفر، كَفْرٌ، كافِر، كَفُور، كَفّارة، تَكفير ...الخ)، كما لا علاقة للكلمة الثانية بـ «ق ر ط» ومشتقاتها (قَرطَ، قَرَّطَ، قُرط ...الخ)، ولا للثالثة بـ «م ك ن» ومشتقاتها (مَكَّن، تمكين، إمكانٌ، إمكانية، مكانٌ ...الخ). وتكرار المدخل مع الشرح يَزيد الأمرَ التباسًا، ولو طبَّق القاعدة التي استخلصناها سابقًا لكان قد سلَكَ النهجَ السليم. على أن مسألة التَّكرار في حد ذاتها من المُعضِلات البارزة في هذا القاموس وسنعود للحديث عنها بعد قليل.

– وقد حاول الكتاب أن يسُنَّ لنفسه قاعدة أخرى لم يُصرِّح بها في المقدمة، وإنما اتّضَحت لنا معالِمُها بالتَّتَبُّع والاستقراء. وخُلاصة هذه القاعدة أن الكلمة إذا اشتقُّوا منها فعلًا رباعيًا على وزن «مَفعَلَ» أو خماسيًا على وزن «تَمَفعَلَ»، فإن هذا الفعل يُفصَلُ عن مادته الاشتقاقية ويُرتَّب أساسًا مع مضارعه ومصدره في مكان بعيد عنها وهو «مَفعَلَ»، ففي مادة «ر ك ز» مثلاً نجد كلَّ مشتقاتها (رَكَزَ، رَكَّزَ، تَركيز، رَكيزَة، مَركَز، مَركزية ...الخ)، مجمَّعة تحت هذا الجذر كعائلة تحت سقفٍ واحد، باستثناء مادة «مَركَزَ يُمَركِزُ» ومشتقاتها (تَمركَزَ، يَتَمَركَزُ، تَمركُزًا) سنجدها مع تعريفاتها قد عُزِلت وأبعِدت إلى باب الميم تحت مدخل «م ر ك ز». وأما ذكرُها في المادة الأصلية «ر ك ز» فهو عَرَضي استُعمِلتْ فيه الإحالةُ إلى مكانها الذي جُعِل في حرف الميم وهو «م ر ك ز». وما صنعه **ملعم** مع هذه المادة المعجمية، تكرَّرَ بشكل مطَّرِدَ مع كل الأفعال الأخرى التي من هذا الصنف، مثل «تَمَسكَن»، «مَسلَمَ»، «مَرهَمَ»، «مَهمَزَ»، «مَرجَحَ»، «مَشوَرَ»، «مَشيَخَ»، ومثل «مَوضَعَ/ تَمَوضَعَ»، و«مَوطَنَ/ تَمَوطَنَ»، و«مَنطَقَ/ تَمَنطَقَ»، و«مَندَلَ/ تَمَندَلَ»، و«مَظهَرَ/ تَمَظهَرَ»، و«مَسخَرَ/ تَمَسخَرَ»، و«مَسطَرَ/ تَمَسطَرَ»، و«مَرحَبَ/ تَمَرحَبَ» ...الخ. ونحن في الحقيقة نتفَهَّم مبدئيًا قَصد المؤلِّف من وراء هذا الصَّنيع، الذي يرمي إلى غايتين: الأولى: فصلُ المادة المعجمية الفرعية التي أصبحت ذات كيان مُستَقِلّ أو شبهِ مُستقِلّ، عن المادة الاشتقاقية الأصلية، باعتبار أن الفرع أصبح بدوره أصلًا ثانيًا للاشتقاق والتفريع[562]، والثانية: تسهيلُ المَشَقَّة على القارئ الذي قد لا يَتوصَّل بسهولة إلى معرفة أصل المادة الفرعية، أي لا يعرف مثلًا أن «مَركَزَ وتَمَركَزَ» أصلُهما من «ر ك ز». وهذا أمرٌ معقولٌ ومُستَحَبّ ولا نعترضُ عليه من الناحية المبدئية والمنطقية، لكن سبب اعتراضنا هو على طريقة الترتيب التي اتُّبِعت فوُزِّعت من جَرّائها أفرادُ الأُسرة الواحدة أشتاتًا، وذلك عكسَ المطلوب من قاموس اشتقاقيّ يجمع الكلمات المتفرِّعة عن أصل مشترَك في مكان واحد ولا يُمزِّق شَملها تمزيقًا[563]. فكيف يجوز أن ننتزِع في قاموس اشتقاقي، من مادة جامِعة مثل «م ر ك ز» كلمتَي «مَركزٌ» و«مَركَزية» وهما من الأسماء ونضعهما في حرف الراء، ثم نأخذ منها «مَركَزَ» و«تَمركَزَ» و«تَمَركُز» وهي أفعالٌ ونضعها في حرف الميم، وكأننا نُلغي العلاقة الاشتقاقية ونقطَع الرَّحِمَ القويَّ بين المجموعتين؟ وكيف يسوغ أن نضع «مَوطِن» وهو اسم في مكان وهو حرف الطاء، و«مَوطَنَ» وهو فعل في حرف الميم، و«مَوضِع» في مكان، و«مَوضَعَ» في آخر، و«مَذهَبَ» في مكان و«مَذهَبٌ» في آخر؟ أو نستسيغ ورود «مَوضِع»، «مَوضِعي»، «موضوع»، «موضوعية»، مُواضعة» في «و ض ع»، و«مَوضَعَ» و«تَمَوضَعَ» في «م و ض ع»؟. وكيف تُجعل كلمةُ «مَرجَلَ» في باب الميم، و«مِرجَل» في باب آخر بعيد عنه وهو الراء؟ ومثل ذلك يقال في: مَنطِق ومَنطَق، ومَظهرٌ ومَظهرَ، ومرحَبًا ومَرحَبَ... واللائحةُ طويلة جدًا.

ولقد كان بالإمكان تفادي ذلك كله، باتِّباع طريقة أخرى تحقِّق الغايتَين وتجمع بين المَزيَّتين دون الإخلال بإحداهما على حساب الأخرى. أي: الجمع بين مزيّة تنزيل المادة الفرعية منزلةَ المادة الأصلية وتسهيل المشقة على القارئ، من ناحية، ومزيّةِ عدم الفصل بين المشتقات في قاموس اشتقاقي، من ناحية ثانية. وهذه الطريقةُ التي كان ينبغي اتباعُها تتلخّص بكل بساطة في ترتيب

كلّ المَشتقات «وضمنها الفِعلان: مَفْعَلَ وتَمَفْعَلَ ومشتقاتهما) تحت أصل واحد (مدخل جامع)، مع إعادة ذكر الفِعلين، مجرَّدين عن الشرح والتعريف، في مدخل آخر (فرعي)، مع الإحالة إلى موضِعهما الأصلي من ترتيب القاموس. فكلمتا: مَركَزَ وتَمَركزَ، كان يجب أن تأتيا بشكل طبيعي تحت مدخل «ر ك ز» وهناك يتمُّ تعريفُهما مع مصدرهما وما يُشتقُّ منهما، ثم تُذكَران، مجردَ ذكرٍ، تحت مدخل «م رك ز» ويُحال على تعريفهما في الموضع الأول وهو «ر ك ز».

– ومن المعروف عن الطريقة الاشتقاقية في الترتيب أنها تفترضُ في القارئ معرفةً قَبليّة بكل قواعد النحو والصرف، وخاصة قواعد الإعلال والإبدال والإدغام وما ينتجُ عنها من تحويلات صرفية وصوتية ومعجمية. ولذلك لا بد من مساعدة القارئ العادي والأخذ بيده للوصول إلى الكلمة التي خضَعت لتغييرات من هذا النوع. فكلمة «آلة» التي أوردها **ملعم** في موضعها الذي ينبغي أن تكون فيه، وهو «أ و ل» باعتبارها متحوِّلة عن ذلك الجِذر، كان ينبغي أن تَرد مرةً أخرى في «أ ا ل» لكن دون شرح وإنما ليُحالُ فيها إلى «أول». وكذلك كان ينبغي أن يُفعَل مع «سَعَة» و«جِهة» و«دَعة» و«ساعة» و«باعة» و«كُرة» ونحوها المرتَّبة أساسًا في «و س ع»، «و ج هـ»، «ودع»، «س و ع»، «ك ر و»، بأن يُعاد ترتيبُها على التوالي في حروف السين والجيم والدال والسين والباء والكاف، وذلك لمساعدة القارئ وإحالته على مكانها من الترتيب الاشتقاقي دون شرح.

– أما ترتيبُه للكلمات الوظيفية من ظُروف وحروف وأدوات، فكان له في شأنها موقفٌ مُتَفَرِّدٌ لم يُسبَق إليه، وهو أنه راعَى كلَّ حروفها ولو كانت مُركَّبة من كلمتين أو أكثر، مثل: عندما وقَلَّما، وحينما، وفيما، ولوما، وهاهُنا، وهاؤلاء، وكأنما، وكيفَما، ولماذا، وطالَما، ولئلاّ، وعَلامَ، وحيثُما ...الخ. وربما كان القَصدُ من ذلك تسهيلَ المشقَّة على القارئ. ونحن نوافِقُ على هذه الطريقة ولا نرى فيها ضَرَرًا، ولكن بشرط أن تُورَد الواحدةُ منها في مدخلين والاقتصار في تعريفها على مكانٍ واحد لا غيرَ. فلا بأس مثلًا من إيراد «كُلَّما» في «ك ل ل م ا» مع الإشارة إلى أنها مكوَّنة من «كُل» و«ما» والإحالة إلى مكانها الأصلي «ك ل ل» الذي تُشرَحُ فيه، مع تَبيان ما يلحقُها من زيادة «ما» وجميع أحوالها والتراكيب التي تَرِدُ فيها. وقد حاول المؤلِّف أن يفعل شيئًا من هذا، ولكن بطريقة انتقائية لا بصفة عامة ومنتظِمة، فأورد كلمة «حوالى» في موضعين: الأول في مدخل «ح و ل» وفيه تمَّت الإحالةُ على المدخل الثاني الذي شُرحت فيه وهو «ح وا ل ي». وأحيانًا يُفرِطُ في التبسيط لدرجة أنه أورد كلًا من «هاذان» و«هاذين» في مدخل مستقلّ، والفرقُ بين الكلمتين هو مجرَّدُ فرق في الحالة الإعرابية بين مرفوع ومنصوب أو مجرور، وكذلك فعل مع «هاتان وهاتين». وشيءٌ آخر لا بد من ملاحظته، وهو عدمُ التطابُق بين الصورة الكتابية والتّلفّظية لبعض الكلمات الوظيفية التي أوردها؛ فهذا، وهذه، وهذي، وهذان، وهذين، وردت في الكتابة على هذه الصورة، لكنها رُتِّبت في مداخلها على صورة أخرى بحسب نُطقها لا كتابتها (هـا ذ ا، هـا ذ هـ، هـا ذ ي، هـا ذ ا ن، هـا ذ ي ن). وكان المفروضُ في مثل هذه الحالات أن يُطابَق بين الحالة الكتابية والحالة النُّطقية.

– وأخيرًا، فإن مما وقع فيه الكتابُ من اضطراب، ترتيبَ المداخل المركّبة كالتعابير السياقية ونحوها. ففي مثل «فَتْحة المِزْمار»، «فَتْرة الانحطاط»، «فترة الحَضانة»، «فترة الرَّخاء»، «وتِد مجموع»، «وتد مفروق»، نجد المداخل قد رُتِّبت تحت اللفظ الثاني: (المِزمار، الانحطاط، الحضانة، الرخَاء، مجموع، مفروق)، وكذلك صنُع بعدد آخر كبير من المُركَّبات. لكنك ستجد «قابليّة التأقلُم»، و«قابلية التَّحَسنُّن» تحت الكلمة الأولى «قابلية»، وفي الوقت نفسه تجد «قابلية التَّهَيُّج»، «قابلية الطَّفْو» تحت «التَّهَيُّج» و«الطَّفْو»، ثم تجد «كِيس الراعي» تحت «كيس» و«كيس البَيْضة» تحت «بيضة»، وتجد «مرحلة الكُمون» تحت «كُمون»، و«مرحلة المُراهقَة» تحت «مرحلة». وتجد «فحص جَسَدي» تحت «فَحص»، و«فحص ذاتي» تحت «ذاتي». لكنك من جهة أخرى ستجد أمثلة كثيرة من المركَّبات الشبيهة بما ذُكِر وقد رُتِّبت تحت واحدٍ من لفظي المُركَّب ثم أُعيدَت تحت اللفظ الثاني، مثل: «فَحم الكُوك» الذي ورد في «فَحم» ثم أُعيد في «كُوك»، وكذلك «فَحم العظام» ورد في «فَحم» ثم في «عظام»، و«غاز الفَحم» ورد في «غاز» ثم «فَحم»، و«غاز الخَرْدَل» ورد في «غاز» ثم أُعيد في «خردل»، و«غاز الأعصاب» ورد في «غاز» ثم أُعيد في «أعصاب». والأمثلة كثيرة جدًا. ولكن المشكل هنا هو أن التعريف يتكرَّر حرفيا كلما تكرَّر اللفظ، والمفروض أن يُذكر في موضع واحد مع تعريفه، ثم يُذكر في الموضع الثاني مجردًا عن التعريف الذي يُكتَفَى بالإحالة عليه في الموضع الأول.

ولعل وجود هذه الأنواع من المشاكل الترتيبية التي أعطينا أمثلة مختلفة عنها، إضافةً إلى المشاكل المعروفة لمنهج الترتيب الاشتقاقي بصفة عامة، هو ما دفع ناشري الكتاب في الأخير إلى إضافة جزء رابع إلى التجزئة الأصلية المكوَّنة من ثلاثة أجزاء، فجاء عبارة عن فهرسة شاملة أُعيد فيها ترتيبُ كل المداخل وما تفرَّع منها ترتيبًا ألفبائيًّا حسب الحروف الهجائية التي تُكتَب بها.

ب- في التعريف ومزالقه

ذكرنا في بداية الفصل من محاسن هذا الكتاب أن تعريفاته جاءت في أغلبيتها واضحة الصياغة، سهلةَ الألفاظ، مركَزةً الأفكار، خالية من الغُموض والغَرابة والتعقيد والدَّور والتَّسلسُل، مُوفِيةً بالغرَض على العموم إلا في حالات قليلة. لكن خارج نطاق الصياغة اللفظية هناك جملةٌ من الملاحظات في الشكل والمضمون على عدد غيرِ قليلٍ من هذه التعريفات. وقد يكون من المناسب، قبل ذلك، التذكير في اختصار شديد، بالعناصر الضَّرورية المطلوبة في تعريفات مداخل القاموس اللغوي العام الأُحادي اللغة من جهتَي الدالِّ والمدلول معًا، بعد أن تحدَّثنا عنها في الفصل السابق. فمن المعلومات المطلوبة ما يتعلَّق بالجانب التأريخي والاشتقاقي والتأثيلي بالتحديد أو التقريب، والجانب الصوتي (ويدخل ضمنه ضَبط الكلمة وكيفية نُطقها ورسمها وكتابتها الصحيحة)، والجانب الصرفي والنحوي (جنس الكلمة، عددُها، مقولتُها، تصريفُها، حالتُها من حيث البناء والإعراب والتعدّي واللزوم، ما يطرأ عليها من تحوّلات بالقلب والإبدال والإعلال والإدغام والنسبة والتصغير والتثنية والجمع في الحالات غير العادية أو القياسية ...الخ)،

والجانب الدلالي (المعاني المختلفة للفظ حقيقيةً ومجازية، قديمةً وحديثة، عامة واصطلاحية، مع طريقة ترتيبها.)، والجانب التركيبي (سياقات الاستعمال وأساليب التداوُل مع الامثلة، المُلازِمات المُصاحبة للفظ في حالات تركيبه وتأليفه مع غيره من أدوات وحروف ...الخ)، إضافة إلى السِّجل أو المَقام اللغوي الذي ينتسب إليه اللفظُ المعرَّفُ (فصيح أو عامي).

وهذه المعلومات، إذا كان توفُّرُها بأكملها في تعريفات القاموس اللغوي العام الأُحادي اللغة (ولا سيما النوع الكبير والمتوسِّط منه) مطلوبًا بشكل مُلحٍّ، إلا في حالة الاضطرار (كغياب المعلومة الدقيقة الخاصة بالتأريخ لظهور الألفاظ والمعاني لعدم وجود ما يُساعد على ذلك)، فإنها ليست كلُّها مطلوبة بالضرورة في بعض أنواع القواميس الأخرى. فالقاموس الثنائي أو الثلاثي اللغة الذي يكون هدفُه محصورًا في ترجمة معاني الألفاظ داخل سياقات استعمالاتها المختلفة، والقاموسُ الصغير أو المُوجَز الذي يكون موجَّهًا لفئة التلاميذ والطلبة في مراحلهم الأولى، لا يُطلَبُ فيهما إعطاءُ معلوماتٍ تاريخية وتأثيلية مثلًا، لأنها لا تُفيد كثيرًا في هذا النوع من القواميس. وكذلك قاموس المُصطلحات العلمية، فلا يُطلَب فيه إلا القدر الضروري من المعلومات.

أما توفُّر كل عناصر التعريف المذكورة في القاموس اللغوي العام الأُحادي اللغة، فأمرٌ ضروري ليقوم بأداء وظيفته التعليمة والبيداغوجية والتثقيفية على الوجه الأكمل. وهذه الوظيفة كثيرًا ما يُغفِلها أو يَتناساها واضعُو القواميس اللغوية مُعتقِدين أن المطلوب منهم هو الاقتصارُ على شرح معاني الألفاظ بأية طريقة كانت. ولكن الاكتفاء بشرح مدلول اللفظ قد لا يكون كافيًا في كثير من الأحيان، بل إن هذا الشرح نفسه لا يَكتمِل إلا بذكر تلك العناصر المذكورة كلِّها أو أغلبها على الأقل، وكلّما توفَّر لدينا أكبرُ قَدرٍ منها صار الشرحُ أوفَى والتعريف أَفيدَ. ولا سيما أن كلَّ فئةٍ من القرّاء تنتظر من القاموس الذي تلجأ إليه أن يقدِّم لها جوابًا مناسِبًا عن أسئلة تتعلَّق بجانب أو أكثر من جوانب اللفظ بالإضافة إلى معناه العام، هل هو مذكَّر أم مؤنَّث؟ هل يُجمَع على هذا النحو أو ذاك؟ كيف يُنسَبُ إليه وكيف يُصغَّر إذا لم يكن قياسيًا؟ ما هو الحرفُ أو الأداة المُلازِمان له في الاستعمال؟ هل يتعدَّى هذا الفعل بهذا الحرف أو بذاك؟ هل يُستعمَل في مقام الفصحى أم العامّية؟ هل هو لفظٌ حديث مستجَدٌّ أم قديم في اللغة؟ هل هو أصيلٌ فيها أم دخيل ومُستعار؟ ... وهلمَّ جرّا. فالقاموسُ اللغوي مُطالَبٌ على سبيل المثال أن يُرشد قارئَه إلى المَقام المُناسِب لاستعمال كلٍّ من «قَطَّبَ وجهَه، وبَوَّزَ»، أو «دَخلَ، وخَشَّ»، أو «الوجه والوَشّ»، رغم أن كلَّ زوج من الأفعال المذكورة له مع شريكه معنى واحد، إلا أن الأول يُستعمل في مقام الحديث أو الكتابة بالفصحى التي يَشترك في استعمالها جميعُ الناطقين بالضاد، والثاني في مقام العامّية المصرية والشرقية بصفة عامة، ولا يُستعمَل في المغرب العربي على سبيل المثال. ولكي نعرف جِدّية الأمر وأهميته، علينا أن نتصوَّر شخصًا من المغاربة وَجَد في **ملعم** لفظَ «بَوَّزَ» بمعنى «قَطَّبَ» أو «أفسَد»، و«خَشَّ» بمعنى «دخل»، فراح في بلده يستعملهما في خطاب رسمي أو ديني

أو جامعي بين يدي جماعة من كبار الأدباء والمثقّفين الحاضرين بغاية التفصَّح والتّحَذلَق، وهو لا يعرف أنهما لفظان عامّيان خاصان بمنطقة معيَّنة، لأن القاموس الذي رجع إليه لم ينبِّهه إلى المقامات الخاصة باستعمالهما وإنما أوردهما على أنهما لفظان عربيان دون تفصيل، فإن ذلك سوف يجرُّ عليه وابِلًا من السخرية والضحك والاستنكار. فلكل مقام مقالٌ كما يُقال.

ومن المؤسِف، أن نجد الكتاب الذي نحن بصدده، قد قَصَّر في غير ما جانب من هذه الجوانب المتعلِّقة بالوظيفة التعليمية والاجتماعية للقاموس اللغوي، ولم يُولِها كبيرَ عنايةٍ واهتمام، وكأنها مسألة ثانوية لا تدخل ضمن الأهداف الأساسية لبناء قاموس من هذا النوع. ولا سيما أن اللغة العربية اليوم أصبحت في أمسِّ الحاجة إلى قواميس من هذا النوع تُساهم من جانبها في خدمتها وتيسير طُرُق تعليمها وتعلُّمها بأفضل السُّبُل. وستمرُّ بنا أمثلةٌ لا حصر لها تدلُّ كلُّها على التقصير الذي لاحَظناهُ في هذه النقطة.

وبصفة عامة وإجمالية، يمكن القول إن المعلومات الخاصة بتعريف الدالّ (الرمز اللغوي) الواردة في **ملعم**، لا تخلو من النَّقص والقُصور. وأولُ ما يتجلّى فيه ذلك هو الجانبان التأريخي والتأثيليّ اللذان أهمَلَهما الكتابُ إهمالًا مُطلقًا أو شِبهَ مُطلَق. بل يمكن القولُ إنه في هذه الناحية قد تراجَع خُطوةً كبيرة إلى الوراء مقارنةً بالسّابِقِ له من القواميس العربية القديمة والحديثة التي أَلِفنا أن نجد فيها على الأقل معلوماتٍ أو إشاراتٍ، ولو مقتضَبة، عن أصول بعض الكلمات. فيقالُ مثلًا: إن هذه الكلمة أو تلك أعجمية أو من أصل فارسي أو حَبَشي أو عِبْراني أو هندي، أو أنها يَمَنية أو حِمْيرية أو شاميّة، أو عامية قديمة أو حديثة، أو أنها دخيلة أو مُعرَّبة أو مُولَّدة أو من وضع مَجمَع من المجامع اللغوية، أو «لغة» أو «لُغَيَّة» لقبيلة من قبائل العرب القديمة أو إقليم من الأقاليم الحديثة، أو اصطلاح خاص بفترة أو دولة... ونحو ذلك من العبارات المفيدة على كل حال. وقد نجد أحيانًا ذكرَ القرائِن الدالّة على تاريخ ظهور الكلمة وبداية استعمالها، أو شواهدَ شعرية منسوبة تُساعد على الوصول لتاريخها التقريبي. أما **ملعم** فقد تخلَّى عن ذلك كلِّه، أي حتى عن هذه الإشارات القليلة والمعلومات المقتضَبة، ولم يُولِ الأمرَ أدنَى عنايةٍ تُذكَر إلا في حالات نادِرة جدًا[564]، مع شدة الحاجة إلى هذه المعلومات التي تـُصبحُ ضرورةً مُلِحَّة في حالات كثيرة، ليعرف القارئُ كيف يستعملها ويتعاملُ معها إعرابًا وبناءً واشتقاقًا وصرفًا وتركيبًا وبحثًا في القواميس ودقةً في التعبير وتحكُّمًا في ناصية اللغة. والقارئُ العادي قد يستطيع بحُكم ثقافته العامة أن يُدرك حقيقةَ بعض الكلمات ويَهتدي إلى أصلها الأعجمي، فيتعاملُ معها على هذا الأساس. ولكنه في أحيان كثيرة قد تخفَى عليه حقائقُ الأمور. فأنَّى لهذا القارئ العادي أن يعرف في أغلب الحالات أن الكلمات الآتية: «مُناورة»، «كافور»، «بَسْتَرة»، «مَيْكَنَة»، «أَتمَتَة»[565] من أُصول أعجمية، وأن «مُرْجيحة»، و«كَوَّش»، و«خَشَّ»، و«تَرزي»، و«تَخشيبة»، من العامّية المصرية والشرقية الحديثة ولا تُستعملُ في جهات أخرى من جغرافية العربية الواسعة؟ إن لكلّ كلمة في المعجم سياقاتٍ تاريخيةً وتداوُلية ومقاماتٍ للاستعمال مختلفةً، على مُتعلِّم اللغة ومُستعمِلها

وشاديها أن يعرفها ويُتقنها جيدًا ليضع في كل مقام ما يُناسبُه من المقال. ألم نسمع بقصة الرجل الذي جاء إلى قبيلة عربية لها لهجتُها الخاصة، فقال له أميرُها: ثِبْ (وهو يقصد: اقعُد)[566]، فقَفَزَ الرجلُ من عُلُوٍّ وألقَى بنفسه في الهاوية؟

ونحن نستطيع أن نلتمس لقاموسنا الذي نحن بصدده، نوعًا من العُذر بالقول: إن اللغة العربية لا تتوفَّر حاليًا على قواميس تاريخية وتأثيلية يمكن الاستفادةُ منها (باستثناء القسم الصغير الذي أُنجز حديثًا جدا من **معجم الدوحة التاريخي**). ولكننا لم نطالبه بمعلومات مُفَصَّلة أو غيرِ مُتاحة، وإنما نُلِحُّ على المعلومات المُمكنة والمُتوَفّرة. فالتمييز مثلًا بين ما هو عربي أصيل أو معرَّب ودخيل، وبين ما هو فصيحٌ وعاميٌّ، دارجٌ أو مُفَصَّح، وبين ما هو قديمٌ وحديثٌ، أمرٌ مُيَسَّر وفي مُتناول كل القاموسيّين المتخصّصين. والحاجةُ لمعرفة هذه المعلومات ضروريةٌ في كثير من الأحيان، ولذلك أصبحت القواميسُ الغربية الناجحةُ لا تستغني عنها أبدًا.

أما الجانبُ الصوتيُّ فالتقصيرُ فيه جاء من ناحية إهمال ضَبطِ الكثير من الألفاظ بالشكل التامِّ المُزيل للغُموض والالتباس، سواءٌ كانت هذه الألفاظُ مداخلَ أم كلماتٍ عاديةً واردة في صُلب الشرح والتعريف. وهي آفةٌ عظيمة، والتقصيرُ فيها من العُيوب الخطيرة في أيِّ قاموس لغوي. لأن أهم شيء يرغب كلُّ قارئ أن يجده في القاموس الذي يستعمله، هو طريقة التلفُّظ الصحيح بالكلمات الواردة فيه وطريقة كتابتها السليمة، وهو الحَكَمُ الذي يُلجأ إليه عند كل خلافٍ أو نزاع أو شَكٍّ أو غُموض. فإذا لم يستطعْ هذا القاموسُ أن يُلبّيَ حاجةَ قارئِه والمُلتَجِئ إليه في هذه الناحية، صار مقصِّرًا في وظيفته التعليمية والثقافية والعلمية بكل تأكيد. ولقد أزعجتنا في **ملعم** ظاهرةُ إهمال الشَّكل والضبط إزعاجًا كبيرًا، واعتبرناها من الأمور التي وقع فيها تراجعٌ عن مُكتَسباتٍ سابقة في تاريخ القاموسية العربية التي عوَّدتنا منذ القِدَم على العناية الشديدة بضبط الألفاظ بالشَّكل وبالعبارة النصّية أيضًا. فيقال مثلًا: **وَثَبَ**: على وزن ضَرَبَ، والثاءُ مُثَلَّثة متحرِّكة، و**ضَرْب**: بفتح فسكون، ونحو ذلك من التعبيرات المعروفة. والقواميسُ العربيةُ الحديثةُ، إذا لم تكن قد تَبَنَّتْ طريقة الضبط الصوتي بالكتابة الصوتية العالمية، كما تصنع أَصْناؤُها الغربيةُ، لعدم الحاجة الماسَّة إليها[567]، وتخلَّت عن الضبط بالعبارة النَّصِّية، طلبًا للاختصار، فلأنها قد استغنَت عن ذلك كله باستعمال علامات الشكل التي أصبحت توفِّرُها الطِّباعةُ الحديثة بيُسر وسُهولة. ولو عَمَدنا إلى تتبُّع كل كلمة لم تُشكَل، وهي في حاجة إلى ذلك في هذا القاموس، لاحتجنا إلى عشرات الصفحات، إلا أننا لا نرى فائدةً في تتبُّعها واحدة واحدة، ويكفي المرءَ أن يفتح أيةَ صفحة من صفحات الكتاب ليتأكَّد مما نقول. وليبدأ بأول مدخل من مداخله وهو «آب» الذي لا يُعرفُ نُطقُ بائه في هذا الكتاب على الوجه الدقيق، هل هو بتخفيفها أم بتشديدها؟[568]. ولا شك في أن إهمال ضبط الكلمات – ولا سيما غير المألوفة – في أي قاموس لغوي لا يساعد متعلِّم العربية في اكتساب هذه اللغة. فماذا يمكن أن يجنيه من مطالعة **ملعم** إذا وجد فيه مثل هذا المدخل المركّب: «صاروخ أرض أرض»، و«أرض جو» دون ضبط سوى البلبلة

والحيرة؟ فهل تقرأ كلمة «أرض» بضمتين باعتبارها نعتاً إذا لم تُسبَق بجازم أو ناصب، أم بكسرتين على الإضافة؟ أم نعتبر التركيب كلَّه مزجيًا مبنيًّا على الفتح بناءَ تَحتَ تحتَ وفوقَ فوقَ؟ والغريب أن مؤلف القاموس لم يحل هذه المشكلة أيضاً في كتابه الثاني (**معجم الصواب اللغوي**) إذ أورد التركيبين معًا من غير ضبط. ويزدادُ الأمرُ خطورة عندما يتعلّقُ بكلمات أعجمية، وما أكثر الأعجميات في **ملعم**، وما أغمَضَها وأغربَها، وما أصعبَ نُطقها ووقعَها على اللسان العربي.

هذا عن شكلِ حروف المداخل، أما شكلُ ألفاظ الشَّرح والتعريف، فداؤُه أكثرُ استفحالاً، إذ لم يخلُ منه مكانٌ أو تسلَم منه مادةٌ. ولو كان قد اعتنَى بضبط الكلمات المُلتَبِسة والمُشكِلة دون غيرها مما هو معروفٌ، لرُفِعَ عنه الكثيرُ من العِتاب، وإن كُنّا نفضِّل في القاموس اللغوي أن تُضبَطَ كلُّ ألفاظه ضبطاً تامًّا ومُحكَماً، لأن القاموس كما قلتُ وكرَّرت هو الحُجَّةُ الأقوى والمَرجِعُ المَوثُوقُ في كل ما يَرِدُ فيه من ألفاظ شارحةً كانت أم مشروحة، واصفةً أم موصوفة، وسواءٌ تعلَّق الأمرُ بشكلها وصيغتها ونُطقها وكتابتها، أم بدلالتها ومضمونها ومعناها.

ومعلومٌ أن من المشاكلِ التي تُعاني منها الكتابةُ العربيةُ بصفة دائمة، عدمُ إدماج علامات الشكل في الحروف وتركها حُرَّةً ومُنفصِلةً عنها، والأغلبيةُ منّا لا تُلزِمُ نفسَها بإضافة هذه العلامات في كلِّ وقت، ترفُّعًا وتكاسُلًا واستثقالًا لما يأخذه هذا الأمر من وقت إضافي وما يتطلَّبُه من حِرصٍ وتَثبُّت، أو تجنُّبًا للحرَج أو الخطإ الذي يُمكن أن يقع فيه الكاتبُ، مع أن هذه العلامات هي التي تُحدِّدُ طريقةَ نُطق الأصوات وقراءةَ الحروف بشكل صحيح وسريع دونما حاجةٍ إلى بذِل وقتٍ في التفكير. حتى إن بعضَهم صارَ يُميِّزُ العربية عن غيرها بالقول: في العربية عليكَ أن تفهم حتى تقرأ، وفي اللغات الأوروبية عليك أن تقرأَ لتفهم. وفي ذلك تلميحٌ، بل تصريح، بأن العربية أصعبُ اللغات. وتلك مُشكِلةٌ كبرى ليس هذا مكان التفصيلِ فيها. لكن يبقى أن القاموسَ اللغويَّ له من بين الوظائف المهمة، كما قلتُ وكرّرت، وظيفةٌ تربويةٌ تعليميةٌ. فهو الكتابُ الذي ينبغي أن يُعلِّمنا طريقة نُطق الكلماتِ حرفًا حرفًا، واستعمالِ الجُمَل والتَّراكيب بطريقةٍ صحيحة. فإذا لم يقُم بشكل حروف كلّ كلمةٍ وضَبطِها فقد أخَلَّ بوظيفته البيداغوجية وخَذَل قارئَه فلم يقدم له المعلومة الضرورية التي يطلبُها.

أما ما يتعلَّقُ بالمعلومات الصَّرفية والنحوية الواجبُ تقديمُها عن كلِّ مَدخَل، فإن **ملعم** قد ألزَم نفسَه بأشياء منها: أن يذكر مُفردَ الكلمة وجمعَها وتذكيرَها وتأنيثها إذا كانت من الأسماء، وأما الأفعال فيذكرُ ماضِيَها ومُضارِعَها وأَمرَها أحيانًا ومصدرَها والحروفَ المُلازِمةَ لاستعمالها، واسمَ فاعِلها ومَفعولها والصفة المُشَبَّهة منها. كما يلتزمُ بتركيب الكلمة في جُمَل والإتيان بأمثلة وشواهدَ من القُرآن وغيره. وهذه كلُّها أُمورٌ حسَنَةٌ نَوَّهنا بها سابقًا. لكن المُشكِل هو في عدم التَّقيُّد بما التزمَ به في حالات عديدة. فترى الكلمة يُذكَرُ مُفردُها ولا يُعرَفُ جمعُها، أو يُؤتَى بمُذكَّرها دون تأنيثها، فيصبحُ التعريفُ في هذه الحالة ناقِصًا، وهي صفةٌ كثيرًا ما انتقدناها في القواميس السابقة من القديم والحديث. وكثيرًا ما يُعَوِّلُ المؤلِّفُ على المعرفة التي يفترِضُ وجودَها في قارئه، فلذلك

يُعفِي نفسَه من إيراد المعلومة المطلوبة لأنها في نظره مما يُفترَض في القارئ معرفتَه. وهذا أيضًا خطأ جسيمٌ في قواميسنا العربية التي لا يريدُ أصحابُها أن يفهموا أن القاموسَ اللغوي يقرؤُه عامةُ الناس: العارفُ وغيرُ العارف. وحتى العارفُ أحيانًا يريد التأكَّد من معلومات شكَّ فيها أو نسيَهاَ أو تغافَلَ عنها، أو يتخذَ القاموسَ حُجَّةً له لإقناع آخرين. ولذلك فإنه حين يستغني عن معلومة من المعلومات مهما بَدَت له بسيطةً مُعَوِّلًا على معرفة القارئ المُفترَضة، يكون في ذلك كمن يُعرِّفُ كلمةً بلفظ «معلومٌ» أو «معروفٌ» على طريقة قواميسنا القديمة، وهذا من التعريفات الممنوعة في القاموسية الحديثة. لأن ما تعتقد أنه معلومٌ أو معروفٌ قد يكون عند غيرك مجهولًا، وما تعتبره عندكَ سهلًا وبسيطًا قد يكون عنده صَعبًا ومُعقَّدًا.

ولا نريد الإطالةَ بسَرد الكثير من الأمثلة على التعريفات الناقصة من هذه الناحية، وإنما سنقتصِرُ على القليل المفيد. من ذلك كلمة «شَمس» التي ذُكِرَ مُفردُها وجمعُها ولم يُذكر جِنسُها: هل هي من المُذَكَّر أم المؤنَّث؟ ورغم أن أغلبَ الناس من الناطقين بالعربية يعرفون أن هذا اللفظ مؤنَّثٌ، إلا أن حديثَ العهد باللغة والمُبتدِئَ في تعلُّمها لن يجد في قاموسنا هذا دليلًا يُرشدُه لطريقة استعمالها، ولا سيما أن اللغات الأوروبية تجعل الشمس مذكَّرًا وتجعل القمر مؤنَّثًا، عكسَ العربية. إذن، نحن هنا مرة أخرى نُعطّل الوظيفة التعليمية للقاموس اللغوي. ومن الأمور التي يقع فيها الالتباسُ والتضارُب بين الناس، ما لا يضبطُه القياسُ من التأنيث والتذكير وهو كثيرٌ في العربية وغيرها من اللغات أيضًا. والدليل على ذلك كثرةُ ما ألَّفه علماءُ العربية من كُتُب في هذا الموضوع، وقد جاءت في أغلبها، عبارةً عن قوائم من الألفاظ مرتَّبة[569] وغير مرتَّبة، للكلمات التي لا يُعرَف جنسُها إلا بالنصِّ والسماع، أي، بمثابة قوائم قاموسية للتذييل والاستِدراك على ما لم تضبطُه القواعدُ النحوية من هذه الطائفة من الألفاظ. أما الأمثلة على ما ورد في **ملعم** خاليًا من تحديد جنسه (أمُذكَّرٌ هو أم مؤنَّث؟) فكثيرةٌ. إضافةً إلى أمثلة الصفات المشبَّهة التي وردت بصيغة المذكَّر ولم يُوضَّح وجهُ استعمالها مع المؤنث، هل تُضاف إليها التاءُ أم لا تُضاف؟ مثل: صِرْف، وخَصْم، وشَهْم، وعَدْلٌ، وصِفْر اليَدين... ونحو ذلك مما يجب توضيحُه للقارئ العادي دون إلجائه إلى تقليب صفحات الكتُب النحوية والصرفية للعثور على الجواب المُناسِب، وقد لا يجده. فهل على المُستعمِل أن يقول في حالة وصف المؤنَّث: هي صِرْفةٌ، وخَصْمةٌ، وشَهْمةٌ، وعَدْلةٌ، وعُضوة، وصِفْرَةُ اليَدين، أم يستعمل هذه الصيَغ لوصف المؤنَّث والمذكَّر معًا؟ ومن أمثلته أيضًا ذكرُ المفرد دون الجمع في كثير من الحالات. نقول هذا بقصد تسهيل مهمة القارئ وعدم إلجائه إلى مراجعة كتُب النحو والصرف التي غالبًا ما يجدها معقَّدة التبويب والترتيب غيرَ مُيسَّرة للباحث المستعجِل.

هذا عن تعريف الدالِّ، أما تعريف المدلول، فمن التقصير فيه ذكرُ بعض دلالات اللفظ وإغفال بعضها الآخر، ولا سيما إذا كان المُغفَل مُحتاجًا إليه في العربية المعاصِرة. من ذلك مثلًا، أن **ملعم** لم يتعرَّض في مادة «أطَّرَ» لواحد من أهمِّ معانيها الحديثة وهو الإشراف على التدريب أو إنجاز عَملٍ

أو دراسة أو بحث. وأغفل ذكر «إطار» بمعنى الشخصُ الذي يتوفّر على تكوين معيَّن في مجال من المجالات، ويُستعمل بدلَه في المشرق لفظُ «كادر» وهو أعجمي. وفي كلمة «أطلس»، التي وزَّع تعريفها والمعلومات المتعلقة بها على مدخلَين اثنَين في مكانين مختلفين «أط ل س»، و«ط ل س»، لم يذكر من جملة معانيها المشهورة أنها اسمٌ لسِلسة جبالٍ مشهورة بالمغرب. وقد يكون عذرُه هنا أن الكلمة بهذا المعنى جاءت اسمَ عَلَم على موقع جغرافي، وأسماء الأعلام ليست من شرط الكتاب. ولكنَّ هذا في الحقيقة لا يُعفيه من الإشارة لهذا المعنى بأوجز عبارة. ذلك أن الكلمة ذاتِ المعاني العديدة التي يكون من بينها الدلالةُ على عَلَم من الأعلام، لا بد عند تعريفها من الإشارة إلى هذا المعنى بجانب المعاني الأخرى، ولا معنى لحذفه لأن فيه تكملةً لتعريفها. فإذا كان ذكرُ لفظ «الرِّباط» ضروريًا في قاموس لغوي عام باعتباره مصدرًا لفعل «رَبَط» واسمًا لما يُربَطُ به، ومكانًا تُرابطُ فيه الخيلُ، أو يجتمع فيه النُّسّاكُ، فإن من تمام تعريفه أن يُضاف إلى معانيه أنه «اسمُ مدينةٍ في المغرب أو عاصمته». وكذلك حين يُذكر لفظ «قاهِر» و«قاهِرة»، اسم فاعل من قَهَرَ، فلا يجوز إغفال المعنى الدال على اسم مدينة بعينها فنقول: «والقاهرة: اسم مدينة في مصر أو هي عاصمة الدولة المصرية»[570].

وقريبٌ من هذا ما ورد في مدخل «تَبَغدَدَ» إذ اقتصر في تعريفه على قوله: «تَبَغدَدَ على الشَّخص: تكسَّر وتظاهَرَ بالزّهْو عليه، استعلَى واحتالَ عليه». ولكنه لم يذكر معلومة ضرورية ومفيدة للقارئ وهي أن هذا الفعل مشتقٌّ من اسم مدينة «بغداد». يُضاف لذلك أنه أغفَل لفظ «بغداديّ» وهو كلُّ منسوبٍ إلى هذه المدينة.

ومن أغرب أنواع التعريفات الناقِصة والمُخِلّة أن يُذكَر في مدخل من المداخلِ كلُّ المعلومات الأخرى إلا المعلومة الأساس وهي معناه ومدلولُه فيُغفَل. وغالبًا ما يحدث مثل هذا نتيجة السَّهو والنِّسيان. مثاله ما ورد في «أب». فقد ذُكِرت معلوماتٌ وافية عن الدالِّ من حيث إفراده وجمعُه وتصريفه، لكن المدلول، أي معنى الأب نفسه، لم يُذكَر. وهو الأَهَمُّ.

وهنالك أنواعٌ أخرى من التعريفات الفاسدة أو الناقصة أو المُخِلَّة لم يسلَم منها **ملعم**، رغم ما فيه من إيجابيات ذكرناها في بداية الحديث. وإليك بعضَ الأمثلة:

تقديم المجازي على الحقيقي: من الأمور المَطلوبة أو المُستحسَنة في التعريف أن يُبدأ بالمعنى الأصلي قبل الفَرعي، والحِسِّي قبل المَعنوي، والحقيقي قبل المجازي، متى عُرِف ذلك[571]. ورغم أن **ملعم** قد تقيَّد بهذه القاعدة في غالب الأحيان اقتداءً **بالمعجم الوسيط** وغيره، إلا أن الأمر لم يخلُ من استثناءات. ففي تعريف كلمة «شَمس» ذكر لها معنيَين: **الأول**، اسم سُورة من سُور القرآن الكريم وهي السُّورة رقم 91 في ترتيب المُصحَف. **الثاني**، النَّجمُ الرّئيس الذي تدورُ حوله الأرضُ وسائرُ المجموعة الشمسية وتُمِدُّ الأرضَ بالضَّوء والحرارة. والمفروضُ أن يُعكَسُ ترتيبُ المعلومتين، فتقدَّم الثانية على الأولى. ولحسن الحظ أنه لم يفعلِ هذا مع «قَمَر» و«فَجر» و«ليل»

و«ضُحًى» و«مُلك»، وكلّها أسماءُ سُوَر من القرآن. وإنما بدأ فيها بالمعنى الحقيقي (أي المعتقد أنه كذلك) قبل المجازي.

ومن الأمثلة أيضًا أنه ذكر الفعلَ «ضَحَّى» وأورد معانيَه مرتَّبة كالآتي:

ضَحَّى بعمله/ ضحَّى بماله ...الخ.
ضحَّى الفِدائيُّ بنفسه ...الخ.
ضحَّى بالشاة ونحوها: نَحَرَها يوم عيد الأضحى، وقتَ الضُّحى.

وهذا الترتيب الذي يجعل المعنى الحِسِّي والأقرب إلى أصل المعاني الأخرى موضوعًا في آخر دلالات الكلمة، مخالفٌ للمنطق الذي ينبغي أن تسير عليه القواميس. وإن كان هناك من يجادل في هذا الأمر ولا يراه ضروريّا لما يقع من التباس كثير بين ما هو من الحقيقة وما هو من المجاز، والبحث عن نشأة الكلمات وتطوّر الدلالات من الصعوبة بمكان[572]. ونحن نقول: يُطلب ذلك بقدر الإمكان وما أسعفَ به العِلمُ والمعرفة.

تعريفات ناقصة أو غير محكمة: ويُعتبرُ التعريفُ في القاموس اللغوي العام ناقصًا إذا لم يستوفِ جميعَ العناصر المطلوبة في تعريف الدالِّ (وقد ذكرناها قبل هذا)، أو لم يستوفِ كلَّ دلالات اللفظ واستعمالاته ضمن الحدود التي رسمَها كلُّ قاموس لنفسه والإطار الذي تقيَّد به. والحُدودُ التي التزم بها **ملعم** هي العربيةُ المعاصرة. وعلى كل حال فإن تعريفات الكتاب من هذا النوع كثيرة ومتنوِّعة، وسوف نقتصر منها على بعض الأمثلة التي تكرّرت شبيهاتُها مرارًا.

– فمن ذلك: ما جاء في تعريفه لكلمة (صابُون) وهو قوله: «خليطٌ من الأحماض الدُّهنية وبعض القَلَويّات، تُستعمَل رغوتُه في التنظيف والغسل ويكون سائلًا أو على شكل قِطَع...». فقد كان عليه أن يُضيف معلومة أخرى ضرورية وهي أن الصابون يكون في شكل مسحوق أيضًا.

– ومنه: تعريف «بَصْمَجي»، وهي عامية مصرية صبَّت في قالَب صرفي تُركيّ، بـ «أُمّيّ لا يعرفُ القراءة والكتابة». والأفضلُ أن يقال في تعريفه: «الشخصُ الذي يَبصِمُ بأُصبعه عوض أن يُوقِّع لأنه لا يعرف القراءةَ والكتابة». ومنها أنه جاء في تعريف كلمة «إباضية» وهي فرقة إسلامية معروفة قولُه: «وما تزال موجودة في بلاد المغرب وسلطنة عُمان». ومن المعروف أن كلمة «المغرب» أصبحت تُطلق في الحقبة المعاصرة على المغرب الأقصى دون بقية أقطار المغرب الكبير كما كان من قبل، وفرقة الإباضية لا أثر لها في المغرب الأقصى وإنما يوجد بعضُها في ليبيا والجزائر وتونس.

– ومنه أيضًا: ما جاء في كلمة «دِبلوم» ونصُّه: «1) شهادة دراسية دون الشهادة الجامعية (مُؤهِّلٌ متوسِّط، دبلوم تجارة/ زراعة/ صنايع). 2) شهادة دراسية أعلى من الشهادة الجامعية (دبلوم

الدراسات العُليا)». وكلّ هذا كان يمكن تلخيصه بعبارة مركّزة من نحو: «شهادة دراسية جامعية أو أقل من جامعية». ومن تعريفاته غير الدقيقة ما جاء في تعريف «حَمّام بُخارٍ» وهو قوله: «تعريضُ الجسم لأبْخِرةٍ ساخِنةٍ لإسالة العَرَقِ وإزالة الشُحُوم». والمفروضُ أن يقال: «مكانٌ يتعرَّضُ فيه الجِسمُ ...الخ». ومن التعريفات غير الدقيقة قوله في «الأُصولية»: «التمَسُّكُ بكل اتِّجاهٍ فِكريٍّ أو دينيٍّ قديم». فالأُصوليُّ ليس هو من تمسَّك بالقديم مهما كان، وإنما هو المُتمسِّكُ بالأُصُول الفكرية أو الدينية التي وقعَ فيها انحرافٌ خرجَ بها عن مدلولها أو مَقصِدها الحقيقي. ومن باب عدم الدِّقة استعمال المؤلِّف لمصطلح «جمع» للدلالة على كل من الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي. وهي ثلاثة مصطلحاتٌ مختلفة الدلالة عند النُّحاة لا نريد الدخول في تفصيلاتها. والتعبير بلفظ الجمع في جميع الحالات يُوقِع في الخلط والالتباس. فأنت لو قلتَ في نحو: «شَجَر»، «نبات»، «ثَمر»، «آبَنُوسُ»، «عِنَبٌ»، «آجُرّ»، إنه جمع، لرُبَّما أدى ذلك بالقارئ إلى الاستعمال الخطأ، فيقول: هذه شَجرٌ، وهذه نباتٌ، وهذه ثَمرٌ، وهذه آبَنُوس، وهذه عِنَبٌ، وتلك أجُرٌ ...إلخ، تطبيقًا لقاعدة: كلُّ جمع مؤنَّثٌ. لكن المؤنَّث هنا هو المعنى لا اللفظ. فاللفظُ مفردُ ولكنه يدلُّ على ما يفيدُ الجمع وهو جنسُ الشجَر والثَّمَر والنبات، لذلك سُمّيَ في الاصطلاح النحوي: اسمَ الجِنس الجَمعي.

– ومنه: تعريفه لـ «إنسان» بالقول: «الإنسانُ: اسمُ جنسٍ لكائنٍ حيٍّ مفكِّر قادرٍ على الكلام المفصَّل والاستِنباط والاستِدلال العقلي». فهل الشخص المختل عقليًّا أو الأخرس أو المصاب بحُبسة أو عِيٍّ أو اضطراب في الكلام ليس إنسانًا؟. فهذا تعريف لفئة معيَّنة من الإنسان لا لمطلق الإنسان.

تعريف مجهول بمجهول: ومن التعريفات القاموسية المَعيبة التي يُمنَعُ استعمالُها، أن تُعرِّف كلمةً بكلمة أخرى تحتاج بدورها إلى تعريف. ومن أمثلتها في هذا الكتاب، ولم أصادفها في أي قاموس آخر، أنه حين حاول تعريف «الانتِساخ الجِينيّ» قال: «الانتساخُ الجيني: العملية التي يصنع منها المِرسال (RNA) من صفائح الشَّفرة الوِراثية (DNA)». فهذا تعريفٌ مختلٌّ من جانبين: أولهما: استعمالُ كلمات أعجمية مكتوبة بحروف لاتينية لتعريف كلمة عربية في قاموس عربي مكتوب بحروف عربية. ثانيهما: أن كلمَة «المرسال» التي وردت في ثنايا التعريف غيرُ واردة بالمعنى الاصطلاحي المستعمَلِ هنا ضمن مداخل القاموس، فلم نعرف معناها، فضلًا عن كونها لم تُضبَط بالشكل كما لم تُشكَل ألفاظُ التعريف الأخرى. ومثالٌ آخر على التعريف بالمجهول في الكتاب ما جاء في تعريف كلمة «مُرسِل»، اسمُ فاعلٍ من أرسل، وقد ذكره على أنه من مصطلحات الحاسِبات والمعلوميات، فقال: «عَملٌ مُتكَرِّرٌ يتحكَّمُ بالمُدخَلات والمُخرَجات التي تدخلُ في نظام التشغيل». ولكنّ لفظ «المُخرَجات» المُستعمل هنا لم يرد، باعتباره مصطلحًا معلوماتيًا خاصًا، ضمن مداخل الكتاب، وإنما جاء عَرَضًا في تعريف «المُدخلات» من مادة «دخ ل» حين عرَّفها بأنها «مجموعُ البيانات أو المعلومات الداخلة أو الجاهزة للإدخال في الحاسِب الإلكتروني لمعالجتها، عكسُه:

مُخَرَجٌ: تحليل المَدخلات والمَخرَجات». والمفروضُ أن لا يُستعمل لفظٌ في عبارة تعريفية إلا بعد التأكد من وروده ضمن مداخل القاموس المُستعمِلِ لتلك العبارة.

تَكرار التعريف بلفظ واحد: ومن الآفات في **ملعم**، كثرةُ التَّكرار المُزعِجِ المُمِلِّ لصيغة التعريف بلفظه ونَصِّه سواءٌ تكرَّر المعرَّف بلفظ واحد (كما مرَّبنا مثالُه في «كافور»، و«قيراط»)[573]، أم مع تغيير بسيط في رَسمه بزيادة حرف أو نَقصه (كما في نحو: دكتاتورية/ ديكتاتورية، دُلفين/ دولفين، كابينة/ كبينة، كُلوة/ كلية، ميكائيل/ ميكال، درابزين/ دربزين، درابكة/ دربكة، تلفون/ تليفون، طَست/ طَشت، دبلوم/ دبلوما/ دبلومة، سكارين/ سَكَرين/ سُكَّرين، كاتالوج/ كتالوج/ كتاوج، مانجو/ مَنجة/ منجوُ، بَدَهي/ بديهي، مخرَط/ مخراط/ مخرطة، بطريق/ بطريك، خُبَّازَى/ خُبَّازٌ/ خُبَّيزٌ ...الخ). ففي مثل هذه الحالات أيضًا، حيث يَقتضي منهجُ المؤلف إيراد اللفظ في مواضع مختلفة بحسب تعدُّد صيَغها الكتابية، يُعادُ ذكرُ التعريف بنصه ولفظه وحروفه، حتى ولو اقتضى الأمر أن يتكرَّر التعريفُ الواحد ثلاثَ مراتٍ أو أربعَ، وحتى مع كلماتٍ مُتجاوِرة بعضُها جَنب بعض لا يفصلُ بينها شيءٌ، كما في «أَسمَنت/ إِسمَنت» و«كُسكُس/ كُسكُسي» و«لوبيا/ لوبياء». فتجد نصّ التعريف يتكرَّر ويُعادُ، والكلام يُجترُّ اجترارًا. ونحن نتفهَّم جيِّدًا رغبةَ المؤلِّف في تيسير البحث وتوفير المشقَّة على القارئ، ولكن هذه الغاية لا يجب أن تتعارَض مع الرغبة في تجنُّب الحَشو والتَّكرار مما تَمُجُّه النفسُ وتنفُرُ منه الطِّباعُ. كما يمكن تحقيقُها باللجوء إلى نظام الإحالة المعمول به في كلِّ أنواع القواميس القديمة والحديثة.

اختلافُ التعريف والمُعرَّفُ واحدٌ: وقد يقع عكس ما ذكرناه، وهو أن تتغيَّرُ صيغةُ التعريف في ألفاظه أو محتواه والمعرَّفُ لفظٌ واحد وشيءٌ واحد. ومثالُه ما جاء في تعريف المدخل المركَّب «(فَصْل الخِطاب)، الذي تكرَّر في موضعين، وفي كل موضع جاء التعريف بصياغة مُغايرة. فحين ذُكِر تحت «خ ط ب) جاء تعريفُه كما يلي: «**بغ**: الفصاحةُ، النُّطقُ ب «أمّا بعدُ» بعد حَمْدِ الله، خِطابٌ لا يكون فيه إيجازٌ مُخِلٌّ ولا إسهابٌ مُمِلٌ، الرأيُ الاخير ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ (ص: 20). **قن**: الفِقهُ في القَضاء، الحُكمُ بالبيِّنة أو اليَمين، ما يَحسِمُ الأمرَ، تمَييزُ الحق من الباطل». وحين أُعيدَ ذكرُ «فصل الخطاب» تحت مدخل «فصل» عرَّفه بما يلي: «فصلُ الخِطاب: بيانٌ وقولٌ شافٍ وقاطِع ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾».

ومثالُه أيضًا ما ورد في كلمة «فُلط» التي أتَى لها بصيغة أخرى وهي «فُولط». فقد عرَّف الصيغة الأولى بقوله: «وحدةُ قوةٍ كهربائية في دائرة تَيّارٍ مُتَناوِبٍ مُساوٍ لوَاطٍ واحدٍ». وحين ذكر «فُولط» قال: «وَحدةُ قياسٍ فوقَ الجُهد أو القوة الدافعة المُكَهرَبَة بين طَرَفَي مُوَصِّلٍ والتي تساوي الاختلاف في الجُهد الكهربائي بين نقطتين في سِلكٍ مُوَصِّلٍ يَحملُ تيّارًا مُتَواصِلاً مقدارُه أَمبيرٌ واحِدٌ عندما تُبَدِّدُ القوةُ بين نقطتين بمقدار واطٍ واحد». فرغم أن المُعرَّف واحدٌ إلا أن التعريف جاء بصياغتين، إحداهُما مختصَرة ومركَّزة وكافية والثانية مُفصَّلة ومطوَّلة. ومثلُ هذا لا بد أن

يُحدث في ذهن القارئ بَلبلةَ وتشويشًا. أما المحتوى العِلمي لهذا التعريف الأخير فنترك أمرَ فحصه للمتخصِّصين في علم الكهرباء.

خلاصات

رغم المزايا الكثيرة والجوانب الإيجابية العديدة التي وجدناها في **ملعم**، ومنها أنه كان أوفى القواميس العربية الحديثة السابقة له مادةً وأكثرها اهتمامًا بالألفاظ والدلالات والتعبيرات السياقية الحديثة والمعاصرة، وأنه جدَّد ما استطاع في بعض تقنيات التعريف والترتيب، وغيرها، وانفتَح على لغة الصحافة واللغة المنطوقة والمسموعة إضافة إلى المكتوبة، وغير ذلك من المزايا، إلا أنه مع ذلك لم يسلم من العيوب الكثيرة ولم يتخلَّص من بعض المشاكل التّقنية والمنهجية التي عانت منها القواميس السابقة القديمة والحديثة على السواء، كمشاكل الترتيب والتعريف التي رأينا أمثلة كثيرة منها، واختلالِ معايير الاختيار بين ما ينبغي إدخاله في مدوّنته وما لا ينبغي. بل إننا لو قارنّاه **بالمعجم الوسيط** على سبيل المثال، لوجدناه أقلَّ منه أهمية في بعض الأمور منها:

– أن **الوسيط** أشرف على وضعه مجمعٌ علمي لغوي كبير وهو مجمع القاهرة، فكانت ثقةُ القراء والباحثين بما يُورده من ألفاظ وصيغ ودلالات كبيرة وقوية. فهو قاموس زَكّاهُ المجمعُ، بل هو الذي وضع منهجَه وأَشرَف عليه وتحمَّل مسؤوليته في كل ما يُورده ويتركه وخاصة ما يُفصِّحه من كلمات.

– أن **ملعم** وقف موقفَ المتساهِل جدا فسوَّغَ عددًا من الألفاظ والاستعمالات التي ما تزال معدودةً في نطاق الخطإ، بحجة الاعتماد على معيار كثرة الاستعمال. بينما بدا **الوسيط** أكثرَ رصانةً وحَذَرًا فاقتصر على الفصيح الذي لا غُبار عليه.

– وأتى **ملعم** بأمور غريبة ودخيلة على القاموسية العربية كتعريف اللفظ العربي أحيانًا بلفظ أجنبي مكتوب بحروف لاتينية.

– واختلّت فيه بعضُ المعايير التي اعتمدها في إدخال ألفاظ واستعمالات، وإخراج أخرى دون علة مقنِعة. كحذف كثير من الألفاظ والاستعمالات الحديثة رغم الحاجة إليها وكثرةِ تداولها في العربية الحديثة، وإدخال ألفاظ واستعمالات أعجمية أو عامّية غير مُحتاج إليها لوجود نَظائرها وما يقوم مقامَها في العربية الحديثة.

ومن ناحية أخرى، نجد قاموس **ملعم** قد أبقى على عيوب ومشاكل كانت موجودة في بعض القواميس العربية السابقة كعدم التزامه الدائم بالشكل التام لكل حروف المداخل وكلماتٍ الشرح والتعريف، فشكلَ بعضًا وأهمل بعضًا آخر، وكان لذلك آثارٌ سلبية واضحة. ففي القاموس اللغوي العربي لا يُمكن الاستغناءُ عن الشكل والضبط لأن ذلك من أهمّ وظائفه، ولا سيما أن

الحركات وعلامات الشكل جزءٌ لايتجزّأ من بِنية الألفاظ العربية. بل لقد تراجع **ملعم** عن بعض المكتَسبات الموجودة في القواميس السابقة كتحديد سِجِلاّت الألفاظ ومستويات استعمالها من فصيح وعامّي وأعجمي ومعرَّب وحديث وقديم واصطلاحي ومجازي...

أما في مجال المادة المعجمية، فإنه رغم سَعيه الحَثيث لجمع أكبر عدد من الألفاظ والتعبيرات الحديثة والمعاصرة، فإنه لم يستطع في النهاية مواكبَة تطور العربية الفصحى مواكبَة تامة، وظلت مدوَّنته محدودةً للغاية لأسباب كثيرة ذكرناها في مكانها من البحث. ولو أننا عمدنا إلى حذف ما في **ملعم** من المكرَّرات من المداخل وتعريفاتها، وما أكثرها، والأعجميات والعامّيات التي لا تدعو الحاجةُ إليها، لتقلَّص حجمُ الكتاب بشكل كبير، ولصارت مادتُه أقلَّ من مادة **الوسيط** رغم الفارق الزمني بينهما.

وهذا كلُّه يدعو بإلحاح إلى ضرورة الانكباب على مراجعة الكتاب مراجعةً عميقة تشمل كل جوانب النقص والقصور التي لاحظناها. ومعناه أيضًا أن تأليف قاموس عصري عربي عام بمواصفات وتقنيات جديدة ومعايير واضحة ومقبولة وأُسُس علمية متينة، مع تَلافي سائر الأخطاء والملاحظات الجَوهرية السابقة، ما يزال ورشًا مفتوحًا كما يقولون.

(407) يُنظر: علي محمود حجي الصراف، **الألفاظ المحدثة في المعاجم العربية المعاصرة** (القاهرة: عالم الكتب، 2009).

(408) هذا الإحصاء أورده الصراف في: المرجع نفسه، ص 117، ويبدو أنه إحصاءً خاص به وعلى مسؤوليته، لأن مقدمة **المنجد** خالية من ذكر أي أرقام عن عدد المداخل وما يتعلق بها.

(409) نشر الدكتور منتصر أمين مؤخرًا بحثًا بعنوان: «المقدمة في معجم اللغة العربية المعاصرة للدكتور أحمد مختار عمر»، في: **المعجمية العربية: قضايا وآفاق، الجزء الثالث** (كنوز المعرفة، 2016). وقد خصَّصه لمناقشة مقدمة هذا القاموس. فكان موضوعه مختلفًا في المضمون والأهداف والتفاصيل عما هو واردٌ في كتابنا هذا.

(410) وهي: **محيط المحيط**، و**المنجد**، و**المعجم العربي الأساسي**، و**المعجم الوسيط**، مع التركيز على الكتاب الأخير.

(411) أقصد إلى أن اعتماد اللغة العربية المنطوقة عبر الإذاعة والتلفزيون لم تكن تحظى من قبلُ بعناية صانعي القواميس اللغوية الفصحى العرب بوجه خاص والقيام بمسحها وضمّها إلى قائمة مدوّناتهم القاموسية المكتوبة، لكن هذا لا يعني أن الاهتمام بلغة الصحافة المنطوقة/المسموعة لم يُسبَق إليه من قبل، بل هناك محاولات سابقة قام بها عدد من الباحثين والدارسين مثل كتاب **عناصر من عربية الصحافة والمِذياع**: (Gérard Lecomte, *Eléments d'arabe de presse et de Radio* (Paris: Publications orientalistes de France, 1957).

(412) كإفراد كلٍّ من «كاتِب» و«مَكتُوب» و«كِتابة» و«مَكتَب» بمداخل زائدة على الفعل «كَتَبَ».

(413) مثل «قانِت» التي تُجمع على «قُنُت»، كما تُجمع على «قانِتون».

(414) استُعملت هذه الطريقةُ قبله في **المُكنَز الكبير** الذي أصدره الدكتور أحمد مختار عمر أيضًا.

(415) إذا كانت القواميس العربية لا تكاد تخلو نهائيًا من ذكر بعض الأعلام البشرية والجغرافية، فإن وجودها فيها كان أمرًا بسيطًا وقليلًا جدًا باستثناء ما فعله **القاموس المحيط** الذي زاد على الحد المألوف من أسماء الناس والمواقع الجغرافية. (انظر في كتابنا: **قضايا المعجم العربي**، ص 231، المقارنة التي عقدناها في هذا الموضوع بالذات بين الصحاح واللسان والقاموس. فقد استعمل الأول في كتابه 70علَمًا فقط، واستعمل الثاني على ضخامته 460 علَمًا، واستعمل القاموس على توسُّط حجمه 1400 علَمًا). وهذا الصنيع الذي لجأ إليه صاحب **القاموس** جرَّ عليه انتقادات لاذعة من دارسي كتابه القدامى من أمثال ابن الطيب الشرقي الفاسي، والمحدَثين من أمثال أحمد فارس الشدياق. ثم جاء العصر الحديث، فأصبح ذكرُ الأعلام في قواميس اللغة من الأمور الممنوعة منعًا تامًا إلا في حالات نادرة، وذلك ابتداءً من **محيط المحيط** للبستاني، ثم أقرَّ هذه القاعدة **المعجم الوسيط**، وصار ذلك تقليدًا متَّبعًا. وأما ما نلاحظه في **تاج العروس** للزَّبيدي (ت 1205هـ) من إضافة أسماء أعلام أخرى بشرية وجغرافية زيادة على ما جاء به الفيروزآبادي، رغم أن الزَّبيدي من التلاميذ المباشِرين لابن الطيب الذي انتقَد **القاموس المحيط** انتقادًا حادًا في هذه النقطة، فلأن هذا الكتاب ليس في حقيقته سوى شرح للقاموس وليس تأليفًا مستقلًا بشخصيته ومنهجه، وعادة الشروح والحواشي أن تستدرك وتُضيف وتتوسَّع فيما جاء به المُصنِّف المشروح أو المُحشَّى أو ترَكَه وأغفله سَهوًا أو عمدًا أو تقصيرًا.

(416) بينما يحتوي **قاموس روبير الكبير** (*Le Grand Robert*) في هذه الفترة نفسها على 100.000 مدخل، و350.000 معنى. وفي **روبير الأصغر** (*Robert Junior*) الخاص بالأطفال الذين لا يتجاوز سنُّهم اثنَي عشر عامًا، نجد عدد المداخل يصل إلى 20.000.

(417) في وقت مبكر جدًا من بداية القرن الماضي (سنة 1926) أصدر محمد شرف قاموسًا خاصًا بالعلوم الطبّية والطبيعية يضمُّ أربعين ألف مصطلح. وصدرت بعد ذلك عشرات القواميس التخصصية الحديثة في كل المجالات، سهرت على إنجازها مجامع ومراكز وجهات وشخصيات علمية مقتدرة لا يتسع المجال للحديث عنها. ويُنظر في التذكير بأنواع هذه القواميس ومجالاتها: أحمد العلوي، «**العربية الفصحى والسياسة اللغوية**»، مجلة **اللسان العربي**، العدد 73 (2014).

(418) Washington-Serruys, L'Arabe moderne étudié dans les journaux et les pièces officielles (Beyrouth: Imp. Catholique, 1897).

(419) Eidenschenk-Patin, Cohen-Solal, *Mots usuels de la langue arabe accompagnés d'exercices* (Alger: 1897).

(420) Georges S. Colin, *Pour lire la presse arabe: Vocabulaire des principaux néologismes usités dans l'arabe moderne* (Rabat: 1937).

(421) M. Brugsch et G. Kampffmeyer, *Une Nomenclature arabe moderne* (Berlin: 1929-1930).

(422) Lecomte, *Eléments d'arabe de presse*.

(423) Elie Malka, *Dictionnaire pratique français des termes administratifs* (Rabat: 1939).

(424) وعنوانه بالفرنسية: Elie Malka, *Nouveau dictionnaire pratique d'arabe administratif* (Tanger: 1951).

(425) وعنوانه بالفرنسية: Louis Bercher, *Lexique arabe-français avec un index français-arabe correspendant: Contribution à l'étude de l'arabe moderne* (Alger: 1944).

(426) يقصد كتاب: القاموس الثنائي للطلاب المسمى: **الفرائد الدرية (عربي – فرنسي)** تأليف ج. بيلو (Jean Baptiste Belot) الذي أصدرته المطبعة الكاثوليكية بلبنان سنة 1886.

(427) وأهم ما في الكتاب هو طريقةُ عرضه للمداخل التي قسَّمها إلى كلمات رئيسة وفرعية. أما الرئيسة فهي عبارة عن الألفاظ المركزية أسماءً وأفعالًا، وتحتها ترتَّب المشتقات والتراكيب والتعابير المسكوكة والمُتلازمات والاستعمالات المختلفة والسياقات التي يرد فيها. فتحت كلمة «يد» مثلًا، تجد واحدًا وعشرين تركيبًا واستعمالًا، مثل «يد بيضاء»، «يد الله»، «اليد العاملة»، «أخذَ بيده»، «تحت يده»، «سَقَطَ في يده»، «في متناول اليد» ...الخ. وأما الكلمات المركزية (المداخل الرئيسة) فبلغ عددها في الطبعة الثانية 1744. وأما ما يدخل تحتها من مشتقات واستعمالات وتعبيرات، فهي معدودة بالآلاف رغم صغر حجم الكتاب. ولذلك فإن الاهتمام بهذا الجانب المتعلق باستعمالات الألفاظ وسياقاتها، كان له أهمية خاصة مقارنة ببقية القواميس الثنائية الأخرى المُزامِنة. وهذا مفيد جدًا في دراسة أساليب العربية المعاصرة وتطورها. ومن أهم خاصّيات الكتاب أيضًا أنه كان يشير إلى الفروق الموجودة في استعمال الألفاظ والتراكيب بين البلدان العربية المختلفة، فيذكر مثلًا أن هذا الاستعمال تونسي أو مغربي والآخر مصري وهكذا.

(428) Lévi-Provençal, Glossaire *pratique de l'arabe du 20ème siècle* (Rabat: 1942).

(429) Charles Pellat, *L'Arabe vivant, mots arabes groupés d'après le sens et vocabulaire fondamental de l'arabe moderne* (Paris: 1952).

(430) ومع ذلك يقول شارل بيلا في مقدمة كتابه: «إن الصحافة العربية لا تستخدم سوى عدد محدود من الألفاظ يتراوح ما بين 7 آلاف وثمانية آلاف كلمة، ومن بين هذا العدد توجد حوالى ثلاثة آلاف كلمة كثيرة الاستعمال والتداول»، يُنظر: Charles Pellat, *Introduction à l'arabe moderne* (Paris: 1956).

(431) Charles Pellat (intro.), *Recueil de textes tirés de la presse arabe* (Paris: 1958).

(432) انظر مقدمة الكتاب: Djamel Kouloughli, *Lexique fondamental de l'arabe standard moderne* (Paris: L'Harmattan, 1981).

(433) ومن أجل تحديد أهمية كل وحدة قاموسية، لجأ إلى توزيع مجموع مدوَّنته على سُلَّم من خمس درجات أو مجموعات وأعطى لكل درجة الرقم الموافق لها (من 1 إلى 5)، فالكلمات الواقعة ضمن المجموعة الأولىً هي الأكثر تداولًا وأهمية، تليها التي بعدها في المجموعة أو الدرجة الثانية وهكذا دواليك. ثم أضاف إلى ذلك، تقسيمًا ثانيًا داخل كل واحدة من المجموعات الثلاث الأولى، بأن وزَّعها على مستويات ثلاث (من أ إلى ج) حسب درجة الأهمية أيضًا، وكل مستوى مكوَّن من 200 كلمة. فالمجموعة (أ) في الدرجة (1) مثلًا، هي الأكثر أهمية من

المجموعة (ب) الموجودة في نفس الدرجة (1). وقد وضع الرموز الخاصة بهذه التقسيمات الدقيقة ضمن المعلومات المقدَّمة عن كل مدخل.

(434) صدر بالقاهرة، مطبعة السعادة 1919م. والمؤلف مصري ترجم له الزركلي في الأعلام ج 6 وذكر له هذا الكتاب. وانظر: وجدي رزق غالي، **المعجمات العربية، ببيلوغرافية شاملة مشروحة**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1971، ص 49.

(435) طالب عبد الرحمن، **دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة العربية** (صنعاء: 2005)، ص 82. وقد صدرت الطبعة الأولى لهذا القاموس منذ سنة 1913، ثم أضاف ابنُ المؤلف إدوار إلياس إلى ذلك ألفاظًا أخرى وجدَها في جُذاذاتٍ لوالده المتوفَّى سنة 1952، وكان قد جمَعها بعد صدور الطبعة الأولى، فألحقت بطبعة سنة 1953. ثم توالت طبعاتُ الكتاب بعد ذلك.

(436) من هذه المدونات **مدونة العربية المعيارية الحديثة** (*Arabic Modern Standard Corpus*) التي أنشأها أحمد عبد العالي وزملاؤه 2005 على 113 مليون كلمة مستخرجة من 102 مقال منشور بعدد من الصحف الصادرة بعشر دول عربية هي: مصر والكويت وعُمان والجزائر ولبنان والعربية السعودية والمغرب والأردن وقطر وسوريا والعراق. وبلغ العدد الإجمالي لما في بعض المدونات التي ظهرت بعد ذلك إلى ملايين الكلمات (يُنظر الهامش التالي). و**مدونة لغة الشرق الأوسط** (*National Middle East*) من عمل مركز موارد اللغة (Language Resource Center) (2012)، وتحتوي على 173.600.000 كلمة جمعت من مصادر كثيرة كالصحافة والأعمال الأدبية والعامية العصرية بالإضافة إلى القرآن والحديث وعدد من المصادر القديمة المنتقاة.

(437) Ibrahim Abu El-Khair, «Abu El-Khair Corpus: A Modern Standard Arabic Corpus,» at: https://bit.ly/2C1Okqz

ويُنظر أيضًا: محمود إسماعيل صيني، «بنوك المصطلحات الآلية (بنوك المعطيات المصطلحية)»، مجلة **اللسان العربي**، العدد 48 (1999)، ص 211.

(438) وانظر لائحة بمجموعة من بنوك المعطيات المصطلحية العالمية: خالد اليعبودي، **آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية** (2006)، ص 142–143.

(439) لم يقدم المؤلف في ذلك الكتاب لائحة نهائية ومحدَّدة بأسماء الكتّاب والمؤلفين والمصادر التي ينبغي اعتمادُها في تأليف **معجم اللغة العربية المعاصرة**، وإنما ذكر أربعة عشر اسمًا من مؤلفي كُتب الأطفال، واقترَح أن تتضمَّن اللائحة النهائية ما لا يقلّ عن مئة شاعر حديث ذكر عيِّنةً منهم، ولائحة أخرى بما لا يقل عن مئة كاتب ومؤلِّف ذكر عيِّنة منهم كذلك، ولائحة ثالثة بعناوين خمس عشرة مجلة بما فيها مجلات الأطفال، وأمثلة من عناوين المصادر والمراجع الأخرى وأنواعها التي ينبغي اعتمادُها. فهو، إذن لم يضع قائمة نهائيةً محصورة ومحدَّدة.

(440) كان المستشرقون سبَّاقين إلى الاهتمام بظاهرة «العربية الحديثة» أو «الجديدة» أو «المعاصرة» (L'Arabe moderne)، منذ عصر النهضة العربية الحديثة. فبدأوا منذ ظهورها في أوائل القرن التاسع عشر، يضعون قواميس وقوائم كثيرة في هذا الموضوع، لعل أقدمها هو كتاب واشنطن سيرويز: العربية الحديثة (أو المعاصرة) من خلال الجرائد والوثائق الرسمية، وقد أشير إليه من قبل. ومن أهمها أيضًا القاموس الثنائي العربي الألماني لهَنْس فير الذي ظهر سنة 1952 بالألمانية والعربية ثم تحوَّل إلى قاموس إنجليزي – عربي، فطُبع سنة 1962 بعنوان: *A Dictionary of Modern Written Arabic* (**قاموس العربية المكتوبة في الوقت الحاضر**)، وهو ما يفيد «المعاصِر»، وقد أعيد طبعه في لبنان سنة 1977، وجُعِلَ له عنوانٌ عربي مختصر وهو: **معجم اللغة العربية المعاصرة**. ومن ثمَّ أصبحت عبارة «**العربية المعاصِرة**» من العبارات الجذّابة في سوق صناعة القواميس.

وهناك قائمة أخرى طويلة بقواميس وقوائم وكتب وضعها مستشرقون آخرون حول العربية المعاصرة أو الحديثة، لعل آخرها قاموس «المفردات الأساسية للعربية الحديثة» (أو المعاصرة) لجان كلود رولان: Jean-Claude Rolland, *Vocabulaire fondamental de l'arabe moderne*, 2ème éd. (2014).

لكن المستشرقين حين أولَوا عنايةً خاصة بالعربية الجديدة أو الحديثة، لم يكن همُّهم مقصورًا على العربية الفصيحة وإنما اهتمّوا بالعربية العامّية أيضًا، بل إن اهتمامهم الأول والأكبر كان مُنصبًّا على هذه الأخيرة. وأغلبُهم كان إذا أطلق عبارة «العربية الحديثة» أو «المعاصرة»، فإنما يقصد إلى اللهجات العامّية لأنها في نظره هي العربية الحيَّة والأكثر انتشارًا واستعمالًا، في مقابِل «العربية الكلاسيكية» أو «القديمة» أو «لغة القرآن والتراث والأدب القديم» أو «المكتوبة» أو «المعرَبة» ...الخ. وهناك تيارٌ معروف كان يدعو صراحة وبكل قُواه للتخلّي عن تلك العربية الكلاسيكية أو الفصحى ويعتبرها لغةً ميّتةً أو في طريقها إلى الموت، أو يجب العمل على التعجيل بموتها وإنهاء وجودها. وتلك قضيةٌ أخرى.

(441) وأغلب الألفاظ العامية التي يذكرها **الوسيط** من الأعجمي الدخيل المستعمَل في العامية، مثل «باليه»، و«بجامة»، و«بُدرة»، و«بدرون»، و«بَرطمان»، و«بسكويت»... وحتى مع هذا الأعجمي المنتشِر كان يُحيل القارئ بين الفَينة والأخرى إلى عربيته، فيقول بعد إيراد «بِجامة»: وعربيتُه: مَنامَة، ويقول بعد «بَدرون وبَدروم»: وعربيتُه: السَّرَب.

(442) وإن لم يرد في «فصح» ولا «عرب» من **معجم اللغة العربية المعاصرة (ملعم)** ذكر للعربية الفصيحة بأي معنىً كان.

(443) يُنظر تصدير الدكتور عبد الكريم خليفة لكتاب: **صورة اللغة العربية في وسائل الإعلام** (مجمع اللغة الأردني، 2014).

(444) يقول العروي في حوار له: «أنا لا أتحدّث عن العربية **الفصحى** وإنما عن العربية **المُعرَبة**. اللغة العربية الفصحى هي المكتوبة في كتاب واحد، لا يقرؤه الكثيرون ولا يستعمله أحد، وهذا الكتاب هو **مقامات الحريري**. هذا الكتاب هو وحده يمثل اللغة الفصحى. القرآن ليس لغة فصحى لأن لغته في متناول الجميع، ولا يحتاج إلى القواميس والمعاجم لفهم لغته». النص منقول من مقالة عبد الجليل الكور بعنوان «القرآن بين الفُصحى والفُسحى»، عن حوار أجرته جريدة **الأحداث المغربية** مع العروي ونشر بتاريخ: 2013/ 11/ 22. يُراجع مقال الكور بتاريخ: 2 كانون الأول/ ديسمبر 2013، في:

http://www.hespress.com/writers/95310.html

(445) كمال محمد بشر، **علم اللغة الاجتماعي: المدخل** (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، ص 175-176.

(446) في **المزهر** للسيوطي، ج 1، ص 212: «رُتَبُ الفصيح متفاوتة، ففيها فصيح وأفصَح، ونظيرُ ذلك في علوم الحديث تفاوتُ رُتب الصحيح، ففيها صحيح وأصحُّ». وواضح من هذا الكلام أن لفظ «الفصيح» مصطلح عام يشمل كل مستويات الفصاحة (الفصيح والأفصح وما بينهما). وفي كتب اللغة القديمة تتكرَّر عباراتٌ من نحو قولهم: هذا الوجه أفصح من ذاك، وهذا الاستعمال أفصح من غيره. وليس معنى ذلك أن الثاني منهما ممنوع لا يجوز استعمالُه، إنما القصد هنا أيضًا أن كلًا من الفصيح والأفصح داخل في الدائرة الشاملة للفصاحة بمعاييرها القديمة، والتفاضُل بينهما راجع لاعتبارات جزئية خاصة، كأن يكون أحد الوجوه واردًا في القرآن والآخر غير وارد، كما سنذكر، أو يكون أحدهما معروفًا عند أهل اللغة وغيرُه أقلَّ شهرةً منه (الغريب والنادر) وإن صحَّت روايتُه ونسبتُه لعصر الفصاحة ومكانها وانطبقت عليه شروطها، أو يكون الأول مسموعًا ومقيسًا معًا، والآخر مسموعًا فقط لكنه صحيح ومتفق عليه، إلى غير ذلك من الجوانب والأسباب الجزئية.

(447) محمد رشاد الحمزاوي، **العربية والحداثة، أو الفصاحة فـَصاحات** (دار الغرب الإسلامي، 1986).

(448) إميل بديع يعقوب، **قل فهذا صواب** (طرابس، لبنان: 2007)، ص 25-26.

(449) ففي **روبير الصغير** على سبيل المثال تجتمع لجنة التحرير بشكل دوري، أسبوعيًا تقريبًا، وتتناقش في الكلمات المستجدَّة التي يستخرجونها من الصحافة ووسائل الإعلام والقراءات المتنوعة، وعندما يُقترَح لفظٌ جديد يتم التصويتُ عليه بالأغلبية. والعادة أن اللفظ الذي يدخل لأول مرة يجب أن يحقِّق نسبة معينة من الحضور لدى المستعملين. وانظر حول طريقة اختيار الكلمات في قاموس **لاروس** أيضا: الرابط الآتي: Comment un mot entre-t-il dans le dictionnaire?

https://www.rtl.fr/actu/debats-societe/comment-un-mot-entre-t-il-dans-le-dictionnaire-7783195386

(450) عبد العلي الودغيري، **دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى** (الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، 2001)، ص 42-44.

(451) قال: «هذه اللغة النموذجية هي التي تمثل وحدة المجتمع الذي يستعملها وموقعَه ومنزلَته. هذه اللغة تسمى أحيانا باللغة القومية (national language) لأنها تجمع القوم على لسان واحد، أو اللغة المشتركة في عُرف بعضهم... واللغة النموذجية في حالنا نحن العرب هي تلك العربية التي وَسَمناها سابقًا بالعربية الفُصحى أو الفصيحة»، يُنظر: بشر، ص 184.

(452) ومعلوم أن لفظي «حديث» و«مُعاصِر» قد يُستعمَلان أحيانًا بمعنى واحد، وبمعنى مختلِف أحيانًا أخرى، وذلك بسبب التداخُل بين ما هو حديث وما هو معاصِر وبحسب المعنى الذي نقصده. فقد تتوسَّع دائرةُ الحداثة التي نقصدها في كلامنا وتتمدَّد حتى تشمل العصر الذي نعيش فيه، فيكون ما هو معاصر جزءًا من الحديث ومُتَضَمّنًا فيه، والحديث يكون شاملًا للمعاصر ومحتوِيًا له. وحين نتحدَّث عن تاريخ

أمة أو شعب أو حضارة، فـ «الحديث» يشمل حقبةً زمنية أوسَع يدخل فيها ما هو مُعاصِرٌ وما هو سابِقٌ له بفترة معيَّنة. وهذه الحِقبة يُحَدّدُ مداها المؤرِّخون ويميِّزونها عادة بحدَث كبير (تاريخي، سيساسي، اقتصادي، علمي، ثقافي، ديني ...الخ) يَفصِلها عما قبلها. ولكي نميِّز الفترة القصيرة التي نُعايِشُها نحن عن فترة سابقة داخلة في زمن الحداثة بالمعيار التاريخي، يصبح لفظُ «مُعاصر» أخصَّ من «حديث» ومعناهما ليس مُتطابِقًا. فالعصرُ الحديث بالنسبة لتاريخ الحضارية العربية الإسلامية، يبدأ – كما ذكرنا سابقًا – مع الفترة الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي، ويمتدُّ إلى أن يشمل الحقبة المُعاصِرة وهي التي نعيشُ فيها.

وبسبب هذا التداخل بين المفهومين، كثيرًا ما يقع الالتباسُ عند ترجمة كلمة «modern/moderne» الواردة في عناوين عدد من قواميس العربية الحديثة التي وضَعها بعضُ المستشرقين. فأحيانا تترجَم بـ «معاصر» وأحيانا أخرى بـ «حديث»، وذلك بسبب الاختلاف بين الموقع الزمني للمؤلّف والموقع الزمني للمترجِم. وإلا فإن المفروض أن توضَع كلمة «حديث» مقابل «modern/moderne»، وكلمة «معاصر» مقابل «contemporary/contemporain».

(453) رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز** (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2011).

(454) في مقابل الكلمة الفرنسية «Charte».

(455) في مقابل «Institut».

(456) في مقابل «Boulevard».

(457) في مقابل «Chaises longues».

(458) في مقابل «Carnaval».

(459) في مقابل الكلمة الفرنسية «Poêle».

(460) في مقابل «L'Orthopédie».

(461) استعملت أيضًا بصيغة «الكرنتيلة». وقد وردت الكلمة في عدة نصوص ابتداء من تاريخ الجبرتي وعدد من الرحلات إلى فرنسا في مقابل الكلمة الفرنسية «La Quarantaine» وتعني «الأربعين»، أي المدة التي يقضيها القادمون من بلد أجنبي في الحَجْر الطّبّي للوقاية من الأمراض المُعدية.

(462) في مقابل: jurés, jury.

(463) في مقابل «Bureau»، بمعنى: مكتب إداري، مصلحة إدارية.

(464) في مقابل «Eleteur» (ناخِب).

(465) في مقابل «Chambre de pairs».

(466) نشرها صاحبها بعد عودته إلى الجزائر في حلقات بجريدة: **المبشر**. ثم أعيد نشرها في كتيب صغير بعنوان: **فن الكتابة الصحافية**، جمعها مع رحلة أخرى لمحمد علي الشريف، وأعدَّها ورتَّبها الزبير سيف الاسلام وطبعها بدمشق سنة 1981، ضمن مطبوعات المركز العربي للدراسات الاعلامية.

(467) في عامية المغرب يستعملون لفظ «رويضة»، تحريفًا للكلمة الإسبانية: rueda بمعنى «عَجَلة سيارة».

(468) في مقابل الكلمة الفرنسية «officiers».

(469) نشرها وعلَّق عليها محمد الفاسي ضمن سلسلة: **رحلات سِفارية**، وطبعت بمطبعة جامعة محمد الخامس بفاس سنة 1967.

(470) في مقابل الكلمة الإسبانية «vapor» أو الفرنسية «vapeur» بمعنى «بُخار».

(471) في مقابل الكلمة ذات الأصل الفرنسي والإسباني «canapé».

(472) في مقابل الكلمة الإسبانية الأصل «sombrero».

(473) من «fabrica» الإسبانية.

(474) في الفرنسية: carrosse، وفي الإيطالية والإسبانية: carroza. وهي عربة يسوقها حصان أو أكثر ولها أربع عجلات.

(475) جمع عامّي لكلمة «cric» في الفرنسية بمعنى «رافعة».

(476) Washington - Serruys: *L'arabe moderne*.

(477) محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، **الرحلة الأوروبية**، تحقيق سعيد الفاضلي (الإمارات: منشورات دار السويدي، 2003).

(478) ترجمة لكلمة «Navire à vapeur».

(479) ترجمة لكلمة «Paquebot».

(480) في مقابل «Omnibus».

(481) في مقابل «La régie».

(482) في مقابل «Ciment».

(483) في مقابل «Fabriques».

(484) في مقابل «La gare».

(485) في مقابل «Le maire».

(486) في مقابل «Ascensseur».

(487) في مقابل «Gant».

(488) في مقابل «Chic».

(489) في مقابل «Fiche».

(490) في مقابل «Coupon».

(491) في مقابل «Coupé».

(492) يُنظر: Washington-Serruys.

(493) يعزو الدكتور علي القاسمي ظهور كلمة رَتّابة أول الأمر إلى المرحوم أحمد الأخضر غزال، وكلمة: نَظّامة إلى المرحوم عبد العزيز بن عبد الله. يُنظر: علي القاسمي، **طرائف الذكريات** (الرياض: دار الثلاثية، 1439هـ)، ص 217.

(494) Lévi-Provençal, *Glossaire pratique*.

(495) يقول واشنطن سيرويز في مقدمه كتابه الذي سبق ذكره عن العربية المعاصرة، وقد صدر سنة 1897، ما ترجمتُه: «يمكن لنا القول إن العمل الصحافي، على وجه التقريب، هو الذي أوجد العربية الحديثة (l'arabe moderne) التي أصبحت تختلف عن عربية القرآن، أكثر مما تختلف اليوم اليونانية الحديثة عن القديمة». وقد أورد المؤلف، مصداقًا لما قاله، قائمة الصحف والمجلات العربية التي كانت تصدر بمصر والشام وبقية أنحاء العالم منذ ظهور أول صحيفة في مصر بعنوان **الوقائع** سنة 1847 إلى تاريخ نشر كتابه، بلغ عددُها الإجمالي 100 صحيفة ومجلة في مختلف الموضوعات، أكثر من نصفها (57) كان يصدر بمصر (القاهرة والإسكندرية).

(496) أجاز المجمع استعمال هذه الصيغة على تأويلين: الأول أن تقول: أَكَّدَ الشخصُ الحثَّ أو التنبيهَ على كذا، والثاني: أن يُضمَّن أَكَّدَ معنى: حثَّ أو نبَّه. يُنظر: أحمد مختار عمر، **معجم الصواب اللغوي: دليل المثقف العربي** (القاهرة: عالم الكتب، 2008).

(497) يُنظر **معجم التصويب اللغوي**، في مواضع كثيرة.

(498) يُنظر: أسعد خليل داغر، **تذكرة الكاتب** (القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012)، ص 110.

(499) المرجع نفسه، ص 108.

(500) المرجع نفسه، ص 107.

(501) المرجع نفسه، ص 104.

(502) المرجع نفسه، ص 70.

(503) يُنظر حول تجويز صيغة «مُدان»: **معجم الأخطاء الشائعة** للعدناني.

(504) يُنظر: العدناني في: **معجم الأخطاء الشائعة**.

(505) وقد أجاز أحمد مطلوب في **معجم تصحيح التصحيح** بدوره استعمال «بؤساء» في العربية الحديثة بالمعنى المتداول، وأتى على ذلك بأدلة كافية.

(506) ويُنظر أيضًا: محمد العدناني في: **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**.

(507) يُنظر كتاب: محمد بن محمد خليل الأسدي، **التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة في التصرف والاختيار** (ألفه سنة 854هـ)، حققه عبد القادر أحمد طليمات (دار الفكر العربي، 1969).

(508) يُنظر: أحمد مطلوب، المرجع السابق.

(509) باستثناء: **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** الذي جاء فيه: حَدْوة: نَعْل الفرَس، و**لغة العرب** الذي قال: الحَدْوةُ: حديدٌ مُقوَّسٌ يُوقَى به حافِرُ الفَرس جمع: حَدَوات. كما استخدمها **المنهل** لسهيل إدريس في ترجمة: fer à cheval بصيغة: **حُدْوة** بضم الحاء ودال مهملة.

(510) محمد العدناني: **معجم الأخطاء الشائعة**.

(511) في مناقشة علمية جرت بيني وبين الدكتور جورج متري عبد المسيح حول كلمة «حَدوة»، كتَبَ إليَّ بأن أحد المختصّين في الساميات يقول إنّ أصل الكلمة أكادي/ أكّدي وتعني: الحدّ الفاصل، كما تعني الطريق. وكما أنّ الحدّ يَحمِي، فقد وضعت الحدوة فوق مداخل البيوت للحماية من الإصابة بالعين. وبطبيعة الحال فإنّ الحدوة تحمي حافر الحصان. ومن باب التوسّع فإنّ للحدوة مُترادفين في بلاد الشام وهما شائعان كذلك: النَّعلة، والنَّضوة. قلتُ: كونُ الحدوة استُعمِلت في الأكَّدية بالمعنى المذكور (الحد الفاصل، الطريق) لا يحلُّ المشكل، فهي لم تستعملها بمعنى: نعل الفرس أو الدابة بصفة عامة، وحتى لو وُجِد فيها ذلك المعنى، فهو لم يوجَد في العربية الفصحى التي وصلت إلينا. وإنما في أحد لهجاتها العامية الحديثة (لهجة الشام) التي يمكن أن تكون تأثّرت من ناحية النُّطق بالأكَّدية. والأكّدية كما نعلم ليست أصلًا للعربية وإنما هي لهجة من اللهجات المتفرعة من اللغة العُروبية الجَزَرية الأمّ مثلها مثل العربية، وقد احتفظت العربيةُ بكلمات من اللغة الأم المشتركة وأهمَلت أخرى بقيت في أخواتها الجَزَريات (الساميات). وكونها دارجة على ألسنة العامة في بلاد الشام بالدال المهملة، لا يمنع من أنها محرَّفة من «الحذوة» بالذال المعجمة، ففي العامّيات تسقط الذال المعجمة (وتُحوَّل إلى دال مهملة أو إلى زاي)، والثاء المثلثة (وتحوَّل إلى تاء)، والظاء المشالة (وتحوَّل إلى ضاد). والمفروض أن يُصحَّح ما وقع تحريفُه على ألسنة العامة عند إدراجه في القواميس الفصيحة، أو يُنَصُّ على أنه استعمالٌ عامّي.

(512) وقد حاول أحمد مختار عمر في **معجم الصواب اللغوي** تسويغ استعماله بتأويلين: الأول: اعتبار قناعة بمثابة اسم مصدر لفعل «اقتَنَع» (واسم المصدر هو ما ساوى المصدر في مدلوله من غير مساواته في حروفه)، والثاني: اعتبار القَناعة بمعنى الرِّضى فقد جاءت اقتنَع وقَنَع بمعنى رضِيَ. ولكن هناك فرق دقيق بين الرِّضى وهو معنى عام، والاقتناع وهو معنى خاص، فليس كل ما رضي به الإنسان يدلُّ على اقتناعه به.

(513) جاء في نص قراره: «يَتواردُ في الصحف على أقلام الكاتبين كلمةُ التَّصَنُّت. وقد درست اللجنةُ ذلك وانتهت إلى أنه لا تَخريج لهذا التعبير مع شيوع استعماله إلا من باب القلب المكاني. وهو نادر في اللغة. والفصيح أن يقال: التَّنَصُّت». **القرارات المجمعية**، ص 222.

(514) يُنظر: عمر، **معجم الصواب اللغوي**.

(515) وقد استند صاحب **معجم الصواب اللغوي** أيضًا على كون هذا الاستعمال وارد في المعجم الوسيط، ولكن النص الوارد في **الوسيط** هو كما يلي: «تواجدَ فلانٌ: أرى من نفسه الوَجدَ». والوَجد هنا بمعنى: الحزن أو الحب أو أي عاطفة وجدانية.

(516) وعلى ذلك قول الشاعر الذي أوردوا قافاته بالكاف في إحدى اللهجات:

ولا أقول لِقِدر القوم قد نَضِجَتْ ولا أقول لباب الدار مَقفولُ

ونقلوا عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال:

ولا أقول لِقِدر القوم قد غَلِيَتْ ولا أقول لباب الدار مغلوقُ

(517) أوردت القواميسُ فعلَ «وصَد» لكن بمعنى آخر، فقالوا: وصدَ النسّاجُ بعضَ الخيط في بعض وصدًا: أدخل اللُّحمةَ في السَّدَى.

(518) أجازه وصححه في **معجم الصواب اللغوي**، ولم يورده في **ملعم**.

(519) يُنظر: أحمد مختار عمر، **معجم الصواب اللغوي**.

(520) أما كونه ورد في **المعجم الأساسي** فليس حجة، لأن هذا القاموس نفسه أدخله بحجة الشيوع وكثرة الاستعمال في العربية الحديثة لا غير.

(521) المرجع نفسه.

(522) من الحالات القليلة التي رفضها **معجم الصواب اللغوي** ولم ترد في **ملعم تجوال** بكسر التاء، **رشَيتُ** موظَّفًا بالياء عوض الواو، **زرار** القميص عوض أزراره، فاكهة **فَجّة**، بفتح الفاء، عصاه **يَعصاه**، غار **يَغير** علَى أهله، **مُعِدّات** حربية بكسر العين، عامود صحيفة، **مَصْيَدة** بفتح الميم عوض: مِصيَدة بكسرها. **مَصلوح** (اسم مفعول من «صلح» اللازم) عوض مُصلَح.

(523) مثل: مادة «د ح ق» الواقعة بـ**الوسيط** في سبعة مداخل، و«د ح ل» الواقعة في أحد عشرَ مدخلًا بالإضافة إلى ملحقها من الرُّباعي. و«ر هـ و م» وهي بـ**الوسيط** في خمسة مداخل. و«ع ض ب» وهي بـ**الوسيط** في ثمانية مداخل بالإضافة مُلحقها من الرباعي. و«ص م ع» وعدد مداخلها في **الوسيط** عشرةً.

(524) مثل مادة «د ل ج» التي لم يبقَ منها سوى ثلاثة مداخل من أصل أحد عشر مدخلًا واردًا في **الوسيط**. ومادة «د ب ق» التي حذف ثمانيةً من مداخلها الفرعية من أصل تسعة ذكرها **الوسيط**. ومادة «خ ض م» التي لم يبقَ منها سوى مدخل «خَضم» وحُذِفَ الباقي وهو أحد عشر مدخلًا واردًا بـ**الوسيط**. ومادة «ع ض هـ» لم يبق منها سوى كلمة واحدة من أصل سبع كلمات بالوسيط، ومادة «ع ض د» حُذِفت منها سبعةٌ مداخل من أصل سبعة عشر بـ**الوسيط**.

(525) يُستعمَل فعل «تَدرَّقَ» كثيرًا في العامية المغربية بمعنى: احتَمى بأي شيءٍ كان واستَتَرَ بوجه عام. وهو معنى أوسعُ من أصله الذي كان مقتصرًا على الاحتماء بالدَّرقة. والعامية المغربية كغيرها من العاميّات الأخرى تحتفظ في جوفها بآلاف الألفاظ والاستعمالات الفصيحة التي تُهمِلها بسبب أنها مُبتَذَلة أو جارية على ألسنة العامة.

(526) أخطأ **الوسيط** بلا شك حين اعتبر «الفرَجية» كلمةً مُحدثة، بل هي قديمة (يُنظر **قاموس الألبسة** لدوزي)، ولكن استعمالها ما يزال متداولًا بكثرة. فهي قديمة وضعًا لكنها ما تزال حديثةً استعمالًا.

(527) مما يُستدلُّ به على دخول هذه الكلمة بواسطة العربية وليس الفارسية أو التركية، هو استعمالُها في الفرنسية بحرف (B) وليس (P). كما هو الحالُ في الفارسية والتركية.

(528) مادة «ب ر ج م» حُذِفت عن آخرها، وهي بـ**المعجم الوسيط** في ثلاثة مداخل.

(529) من الأُسَر المعروفة في المغرب أُسرةُ «البَيّاز».

(530) وتُطلق الكلمة في شمال المغرب على الجَرَّة والقنّينة.

(531) كِيسٌ من خَيْش يُعبَّأ فيه الحَبُّ أو الدقيقُ ونحوُه.

(532) يُنظر: أنستاس ماري الكرملي، **أغلاط اللغويين الأقدمين** (بغداد: 2010)، ص 145.

(533) ذكر مكانه: دفتر شروط.

(534) استُعملت في **ملعم** «جُدرانية» بمعنى: لوحة مرسومة على جدار، ولكن لفظ «الجِدارية» الذي أهملَه، وهو متداول بكثرة في عالم الرسم والتشكيل على الأقل في منطقة المغرب العربي، أفصح لأن النسبة فيه قياسية (نسبة إلى «جدار»)، بينما الجُدرانية منسوبة للجُدران على غير قياس.

(535) ما يُوضع فيه الخَرَدَل على مائدة الطعام.

(536) يُراجع في هذه النقطة: الودغيري، **قضايا المعجم العربي**.

(537) جاء في مقدمة **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** (مفلعم) ما نصه: «وقد يتساءل القارئ الكريم كيف تم جرد تلك المفردات والعبارات؟ نجيب أنه قد تمَّ على مرحلتين: في المرحلة الأولى أعد فريقُ العمل معجمين مزدوجين هما: **المنجد الفرنسي العربي** الذي ظهر عام 1972، و**المنجد الانجليزي العربي** الذي أخَّرت الحربُ اللبنانية صدورَه إلى العام 1996. في هذه المرحلة وجبَ على فريق العمل أن يجد في لغة الضاد الحديثة جميعَ المفردات والعبارات ذات المعنى الحقيقي أو المجازي التي تُقابل ما ورد في المعاجم الفرنسية والإنجليزية.

أما مرحلة الجرد الثانية، فكانت البحثَ في المعاجم العربية الحديثة عن جميع المفردات والعبارات المستعملة في أيامنا، التي ليس لها مثيل في اللغتين الفرنسية والإنجليزية. وهي تضم بحسب تقديرنا ربع مفردات المنجد في اللغة العربية المعاصرة...». ومنه يتبيَّن أن ثلاثة أرباع المفردات والكلمات الواردة في هذه القاموس كلها جاءت نتيجة عملية ترجمة أو نقل (اقتراض بدون ترجمة) للمفردات والعبارات الفرنسية والإنجليزية إلى العربية. والترجمة نفسها كانت تتم بالبحث عن مُقابل عربي للفظ الأجنبي، فإن وجده فريقُ العمل في كتاب أو قاموس لغوي أحادي أو ثنائي، نقله، وإن لم يجده وضعه وضعًا واخترَعه اختراعًا على سبيل التجريب ولم يأخذه من نصوص اللغة المُستعملة المستقِرَّة والثابتة في استعمال أهل اللغة وعُرفهم.

وبالإضافة إلى القاموسين الثنائيّين المذكورين اعتمد مفلعم على قائمة أخرى تتكوَّن من 45 مصدرًا أجنبيًا أغلبها قواميس إنجليزية وفرنسية وألمانية. وهذا العدد يكوِّن أكثر من نصف مجموع مصادره ومراجعه التي ذكرها والبالغ عدده 97 مصدرًا ومرجعًا عربيًا وأجنبيًا.

(538) انظر: مقدمة **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**.

(539) خلايا شبيهة بالجذور تكون في بعض النباتات الدنيا.

(540) وحدة قياس التفاوُت في منسوب طاقَتين أو التفاوت بين شِدتي صوتين.

(541) «فصيلة فُطور مجهرية تنتمي إلى رُتبة الزُّقِّيات، تتميز بانفلاق بَوْغٍ واحد من الزُّقّ بعد تمام إدراكه». هل فهمتَ شيئًا؟

(542) «اسمٌ يطلق على فئة من اللاحَشويات أي المُجَوَّفات مُجهّزة بخلايا مُشَرَّبة وهي تشمل العديد من العُدارات والماصَّات والمَدُوسيات القُرَّصيات والمَرجانيات».

(543) «طائفة من الديدان الحَلَقيات عديدة الفصائل والأجناس والأنواع».

(544) «إماهَةٌ تُحلَّلُ بالماء». من ألفاظ الكيمياء.

(545) زَحفَنَ زحفنةً: جزءٌ من علم التاريخ الطبيعي. هكذا شرحها.

(546) زَرطَقَةٌ: تربية الخيل.

(547) يُراجع التمهيد في بداية هذا الكتاب.

(548) استعملتها السيدة سيجولين روايال (Ségolène Royal) المرشحة السابقة (2007) لرئاسة الجمهورية الفرنسية في إحدى خطبها السياسية.

(549) يقول طالب عبد الرحمان: «وقد لا نبالغ إذا ذهبنا الى أن **المورد** بوصفه مرجعًا ترجميًا مهمًا، يمثل رافدًا من روافد تشكيل العربية الفصحى المعاصرة»، يُنظر: عبد الرحمن، **دراسات حديثة في اللغة**، ص 113.

(550) المرجع نفسه، ص 124.

(551) يُنظر الفصل الثاني من الباب الأول من هذا الكتاب.

(552) مع ملاحظة أن «كَبل» الأعجمية نفسها مأخوذة من العربية: حَبل. فلماذا نتخلّى عن «حَبل» وهي الأصلَ الذي أُخِذَ منه، ونُغيِّرَها بـ «كَبل» الذي رجع إلينا ممسوخًا؟

(553) سبق لإبراهيم اليازجي (ت 1906) أن عابَ في كتابه: **لغة الجرائد** (ص 132) استعمالَ هذا اللفظ، وقال: «ومن هذا القبيل كتابتُهم الكُبْري للجِسر: كُوبري بزيادة الواو، مع أنهم يقولون في جمعه كَباري. على أنا لا ندري الموجِبَ لاستعمال هذين اللفظين مع وجود ما يُرادفهما ومع كون كل اللفظ العربيّ لا ثِقَل فيه ولا غرابة».

(554) تقدمت عدة أمثلة توضح أنواع المعلومات المغلوطة التي يمكن للقارئ أن يقع فيها حين تُحذَف الوُسوم الدالة على الأصل الاشتقاقي للفظ ومستواه الاستعمالي، من ذلك لفظ: مُسطَرين (آلة البَنّاء) الذي رتَّبه **ملعم** تحت «س ط ر» دون إشارة إلى أعجميته فأوهم بأن أصله من سَطَّر، مع أنه من الدخيل كما نصَّ عليه **الوسيط**، ومن أصل يوناني كما في **المعجم المفصل في المعرب والدخيل** لضناوي.

(555) وفي حديث ابن عبّاس رضي الله عنه: «كان يتضَلَّعُ من زَمزَم».

(556) كفعل: **تَدرّقَ** الذي يستعمله المغاربة بمعنى: استتَر وتوارَى، مشتقًا من الدَّرقة أي التُّرس أو المِترَس، وكلمة: **عَوْد** بمعنى فرَس التي ما تزال مستعملة بكثرة في المغرب واختفَت من الفصحى المشتركة. وكلمة «رازِم» (بصيغة فاعل) التي يستعملها المغاربةُ بمعنى: عاجز عن المشي على قدميه، وهي من الفصيح المهجور (رَزَمَ البعيرُ: سقَطَ من جوعٍ أو مرض)، والأمثلة لا حصر لها في كل اللهجات العربية.

(557) من ذلك على سبيل المثال: ظَهير (مرسوم ملكي)، طالِب (عالِم)، مَخزَن (إدارة، دولة، سلطة)، صَفيحة (حذاء حديدي لوقاية حافر البهيمة ويسمى في المشرق: حَدوة بالدال المهملة)، مُكحُلة (بندُقية لأنها كانت تُحشى بالبارود الشبيه بالكُحل)، منصورية (ثوب خفيف يُوضَع فوق ثياب أخرى (منسوب إلى المنصور السعدي).

(558) فإذا كان شائعًا في بعض العامّيات لفظُ «سُوَّاح» جمعًا لسائح، فمن الضروري إصلاح خطئه وردّه إلى الصواب قبل إدخاله للقاموس. والصوابُ هو: «السُّيّاح». أما لو أدخلنا الصيغة العامّية كما هي وأضفناها إلى الصيغة الفصيحة الصحيحة، فقد أعطينا للناس رخصةً أن يقولوا: سيّاح وسُوَّاح، على السواء. والتسامُح مع مثل هذا الخطإ الناتج عن الجهل بقواعد الفُصحى، إفسادٌ للغة وتشجيع للمستعملِين على العبث بها كما شاؤوا. والمفروض في القواميس الفصيحة أن لا تلتفت لمثل هذه الأخطاء وتضيع الوقت في جمعها والتقاطها، وإنما يكفيها الاهتمام بما هو صحيح من المولّدات والمُحدثَات ونشرها لتعميم استعمالها.

(559) في **اللسان** مادة «غوغ»: «أصلُ الغَوغاء الجراد حين يَخِفُّ للطيَران، ثم استُعيرَ للسَّفَلة من الناس والمُتَسَرِّعين إلى الشَّرّ، ويجوز أن يكون من الغَوغاء بمعنى: الصوت والجَلَبة لكثرة لَغَطهم وصِياحِهم».

(560) جاء في **اللسان** مادة «صمع»: «قال سيبويه: هو من الأصمَع يعني المُحَدَّد الطرَف المُنضَمَّ، وصَومَعَ بناءَه: عَلاّهُ، مشتقٌّ من ذلك. مثَّلَ به سيبويه وذكره السيرافي».

(561) أغلبُ القواميس العربية تنصُّ على أن كافُور أو قافُور كلمةٌ غير عربية، وأول من نقل ذلك الجواليقي عن ابن دريد. وفي **القاموس المحيط**: «الكافور» يكون من شجر بجبال بحر الهند والصين. مما يفيد أن أصل الكلمة من إحدى لغات تلك المناطق الآسيوية. وقال بعضُهم إنها فارسية (يُنظر: أدي شير، **معجم الألفاظ الفارسية المعرّبة** (بيروت: مكتبة لبنان، 1990)، وأبو منصور الجواليقي، **المعرّب من الكلام الأعجمي**، تحقيق أحمد محمد شاكر (القاهرة: 1309هـ)، وبعضُهم جعلها يونانية كما في **غرائب اللغة**.

(562) وربما رامَ المؤلّفُ غايةً أخرى، وهي التلميحُ إلى أن الأصل في الاشتقاق هو الأفعال لا الأسماء، وهذا المُعتَقَدُ إن وُجِدَ غيرُ قياسي ولا يشكِّلُ قاعدة مطَّردة، بدليل أن فعل «مَركَزَ» مأخوذٌ من «المَركَز»، و«مَرحَب» مأخوذٌ من: قال: مَرحَبًا، و«مَوضَعَ» من مَوضع، و«مَظهرَ» من مَظهَر، و«تمَسكَنَ» من مَسكين، و«تمَوطَنَ» من مَوطِن، و«مَندَلَ» من مِنديل، و«مَسلَمَ» من مُسلِم، و«مَسطَرَ» من مِسطَرة، و«مَسخَرَ» من مَسخَرة، و«مَشوَرَ» من: مِشوار، و«مَشيَخَةَ» من: مَشيَخة...

(563) ومعلومٌ أن من بين مزايا الطريقة الاشتقاقية في الترتيب، تسريعَ عملية الفهم والتعلُّم واكتساب اللغة. والرَّبطُ بين كل المشتقات وسهولةُ استحضارها وتمثُّلها من الأمور التي تساعد على الإدراك العميق للنظام المعجمي للغة وطريقة التوليد وآلية الاشتقاق.

(564) من تلك الحالات النادرة ما جاء في مدخل «خِدَيوي» الذي قال في تعريفه: «كلمة فارسية معناها: المِلك والوزير»، وأعطى مثالًا على استعمال لفظ «دَشيشة» بحديث نبوي، فأفاد – إن صحَّ الحديث – أنه لفظٌ كان مستعملًا في عهد النبوة.

(565) مَيكَنةٌ: مصدرٌ: مَيكَنَ وهو فعلٌ مشتقٌّ من «ماكينة»، و«أَتمَتَةٌ» مصدر لفعل «أَتمَتَ يُؤَتمِتُ» وهو فعل مشتق حديثًا من كلمة

«أوتوماتيكا»، و«بَسْتَرة» من فعل «بَستَر» أي عَقّمَ، وهو مشتق حديثًا من اسم العالم الفرنسي المشهور: باستُور.

(566) في **القاموس المحيط** أن «الوَثْب» في لغة حِمير معناها: القُعُودُ والظَّفَرُ.

(567) من المعروف أن نظام كتابة اللغة العربية مُطابِق في أغلب الحالات لطريقة نُطق الكلمات، إلا في بعض الكلمات المعدودة مثل: الله، هذه، هذا، أولئك، هؤلاء... ونحوها. ومع ذلك فالكتابة العربية ماضية تدريجيًا في إزالة ما تبقَّى من هذه الفوارق بين التلفظ والكتابة. وهذا خلاف الوضع في الفرنسية والإنجليزية، إذ الفوارق بين النطق والكتابة فيهما واسعة.

(568) من الأمثلة على ما لم يُشكل كلُّه أو جُزؤه: بطسة، زيجوت، راتنج، دوار (لم تُشكَل دالُه وهي الأهم)، برمهات، برمودة، براجماتية، بلاجرا، بلاذر، بلازما، بلاستيك، جاتو، بُوصلة/ بوصلات، بوطة، خرسانة، غنغرينا ...الخ. ولربما اعتقد أن حروف المَدِ يمكن أن تقوم بوظيفة الشكل في مثل: جالوت، جاكيت، جازولين، جاز، بار، جالون، بحبوح، ونحوها. والحقيقة أن حروف المد لا يمكن أن تغني عن بقية علامات الشكل. فنحن نستطيع أن نقرأ اللام في «جالوت» بالضم على المَدّ كما يمكن أن نقرأها بالفتح ونعتبر الواو حرفًا صحيحًا وليس مدًا، وكذلك في كاف «جاكيت» وزاي «جازولين» ولام «جالون». وكثيرًا ما يُهمل أيضاَ ضبطَ الحرف الأخير من الكلمة كما في «جاز» و«بار» ونحوهما. فالقارئُ حتى لو عرف أنهما من الأسماء، فهو لا يدري على وجه اليقين هل الزايُ والراءُ فيهما مُخَفَّفتان أو مُشَدَدَّتان؟ وهل هما ساكنتان أم متحرّكتان؟ وهل هما بالفتح أو بالكسر؟ فيبقى الشكلُ التامُّ هو الأسلمُ والأضبَطُ.

(569) من القوائم القديمة المرتَّبة ألفبائيًا: كتاب **المذكر والمؤنث** لابن جني، و**المذكر والمؤنث** لابن التَّسَتُّري.

(570) الغريب أن **ملعم** ذكر «القاهرة» المدينة المصرية المشهورة في «قهر»، وقال فيها: «قاهرة المُعزّ: مدينة القاهرة» لكن لم يذكر الرباط وغيرها. وهذا من خلَل المنهج وتناقضاته.

(571) هناك من القاموسيّين واللغويّين اليوم من يرى في تقديم العام على الخاص والحسّي على العقلي والحقيقي على المجازي، نوعًا من التشدُّد والتَّمَحُّل، لأن هذه الأمور ليست واضحة دائمًا، بل يكون فيها التباسٌ كثير. فما يُعتقد أنه أصل قد يكون فرعًا، والمعاني تنتقل من الحسّي إلى العقلي كما قد تنتقل من العقلي إلى الحِسّي، والفرق بين المجازي والحقيقي ليس سهل التمييز في كل الحالات. وكلُّ هذا لا غبار عليه من حيث المبدأ، لكن الحُكم في ذلك كله للقاعدة العامة وليس للحالات القليلة والخاصة، ولما هو واضح أو عليه دليل وليس للملتبِس والغامض. فمتى قام الدليلُ أو حكَمَ الاجتهادُ بتقدّم معنى على آخر، من هذا النوع أو ذاك، وجبَ منطقيًا وتاريخيًا وواقعيًا تقديمُه في الترتيب. على أنه من المفيد جدًا للقارئ أن يستطيع الربط بين تسلسل الأفكار والمعاني، بين أصولها وفروعها، فيساعده ذلك على فهم دقائق اللغة وتلمُّس الخيوط الناظِمة للدلالات ذات العلاقات المُتواشِجة للفظ الواحد. وكلُّ هذا له وظيفة تعليمية بيداغوجية يجب مراعاتُها. وقد كان ابنُ الطيب الشرقي الفاسي وأحمد فارس الشدياق، وهما من أهم نقّاد القاموسية العربية في القديم والحديث، من أكثر المُدافِعين عن هذا الرأي، وقاما بمحاكمة **القاموس المحيط** على هذا الأساس. وهذه القاعدة تقيَّد بها **المعجم الوسيط** أيضًا وجعلها من منهجه المعتمَد.

(572) يُنظر على سبيل المثال ما ذكره د. جورج متري عبد المسيح في مقدمة الجزء الأول من: **لغة العرب**.

(573) ومثله أيضًا كثيرٌ من تعريفات المداخل المركَّبة التي ذكرناها من قبلُ مثل تعريف «فحم الكُوك» الذي تكرَّر بنصه ولفظه في «فحم» ثم في «كوك»، وتعريف «فحم العظام» الذي ورد في «فحم» وفي «عظام بتعريف» بلفظ واحد، وتعريف «غاز الفحم» الذي ورد بنص واحد مكرَّر في كل من «فحم» و«غاز»، وتعريف «غاز الخردل» الذي تكرَّر في «غاز» و«خردل»، وتعريف «غاز الأعصاب» الذي تكرَّر في «غاز» و«أعصاب».

الباب الرابع
في القاموسية العربية التاريخية

الفصل الأول
التأريخُ لمُعجَم اللغة العربية أسئلةٌ وإشكالاتُ

أولًا: أُسُسٌ وعناصرُ

إن الغايةَ التي يسعى إليها التأريخُ لمُعجَم لُغةٍ من اللُّغاتِ البَشَرية، هي الوُصولُ في نهاية الأمر إلى وضع كتابٍ نُسمِّيه **قاموسًا تاريخيًا**. وهذا القاموسُ يمكن أن نصوغَ له بناءً على تصوُّرنا الخاص، وما وَقَفنا عليه من نماذجَ في اللُّغات الأجنبية ذاتِ السَّبق في الميدان، تعريفًا مختصَرًا ومركَّزًا فنقول: هو **كلُّ قاموس يَصفُ ألفاظَ اللغة ويُؤرِّخُ لها**. ويمكن أن نُفَصِّل قليلًا فنقول: **كلُّ قاموس يحتوي على العناصر الأساسِ المُكَوِّنةِ للقاموس اللغويِّ العام، مع إضافة عُنصُر التأريخ الذي يتناولُ الألفاظَ شَكلًا ومَضمونًا، دالًا ومدلولًا، ويرصُدُ كلَّ أوجُه التَّطوُّر أو التغيُّر في مَعانيها وصِيَغها، ويُتابِعُها في أبعادها الزَّمانية والمكانية وكلِّ مجالات الاستعمال ومُستَوَياته.**

وهذا التعريفُ، رغم بساطته واختصاره وتركيزه، يَختزِلُ كلَّ العناصر الضرورية والأساسية لتكوين هذا النوع من القواميس، بغَضِّ النظر عن التفاصيل والجُزئيات الداخِلة تحت كل عنصُرٍ منها – كما سيتَّضحُ في الفقرات الآتية – وعن الأمور الخِلافية بين الباحثين من ذوي الاختصاص والاهتمام بهذا الموضوع. وهذه العناصر الأساسُ التي تُكوِّن مفهومَه وتحدّدُ وظيفتَه وهدَفَه ودعائمَه التي يقوم عليها، والمنهجَ الذي يحكمُه والشكلَ الذي ينبغي أن يكون عليه، يمكن أن نقسِّمها إلى فِئتين: فئةٍ تندرج تحت مفهوم **القاموس اللغوي العام** الذي هو بمثابة الجِذع المُشترَك، وفئةٍ أخرى تندرج تحت مفهوم **التأريخ** الذي يُحدِّد وظيفةَ هذا القاموس وأخصَّ صفاته.

والعناصرُ المُكَوِّنةِ لمفهوم القاموس اللغوي العام، **أولُها** العُنصُرُ المُتضمَّنُ في كلمة: **قاموس**. فكونُ الكتاب الذي يُرادُ وضعُه من أجل التأريخ للّغة قاموسًا، فهذا يعني بالضرورة أنه يحتوي على مجموع الأسُس الثلاثة التي يقوم عليها كلُّ قاموس سواءٌ كان لغويًا أم لا، وهي كما ذكرنا في الفصل التمهيدي للكتاب: المُدوَّنة والترتيبُ والتعريفُ. و**القاموس** هو المصطلح الذي نختاره عادةً للتعبير عن مفهوم الكتاب الذي يتضمَّن قائمةً مُحَدَّدةً من المداخل مُرتّبةً ومشروحةً أو معرَّفَة، في مقابل مصطلح «**مُعجَم**» الذي يعبِّر عن مفهوم أشملَ وأوسع ومُغايِر. وقد سبَق أن ذكرنا أيضًا أن من أهم ما يتميَّزُ به أحدُهما عن الآخر، أنَّ المعجم مفتوحٌ ومُتغيِّرٌ باستمرار، بينما القاموسُ مُقفَل وثابتٌ على وضعٍ معيَّن في فترة زمنية مُحدَّدة، ويُمَثِّلُ حالةً آنِيةً مستَقِرّة لجُزء من

المَعجَم المَستعمَل. ومن الجمع بينَ هذه الحالات (أو القواميس) التي يُمثَل كلّ واحد منها مرحَلةَ تاريخيةً معيَّنة، يمكن أن نصل إلى كتابة تاريخ تَطوُّري وتعاقُبيٍّ لمجموع هذه المراحل التي منها يتكوَّنُ القَدرُ المُتَحَقِّقُ أو المُنجَزُ من المُعَجَم.

ولن أحتاج إلى مناقشة مفهوم كلِّ عنصر من العناصر الثلاثة (المدوَّنة والترتيب والتعريف) المُكوِّنة للقاموس بصفة عامة والقاموس اللغوي خاصةً، والقضايا المتعلّقة بها، لأنها من الأمور المعروفة لدى المختصِّين، لكني سأعود بعد قليل لمناقشة أهمِّ الأسئلة والإشكالات ذات الطبيعة الخاصة بالقاموسيّة التاريخية مما له علاقةٌ بكل عنصر منها.

أما العنصر **الثاني**، فهو المُتضَمَّنُ في صِفةِ **اللغوي** التي وصَفنا بها هذا القاموس. وقد أردنا بذلك أن نشير إلى أن أهم ما يميّز القاموس اللغوي عن سواه من القواميس غير اللغوية، كقواميس الأشياء والأفكار والمفاهيم والموسوعات العِلمية والتاريخية والجغرافية وقواميس الأعلام البشرية وغير البشرية (أعلام النبات والحيوان والأماكن الجغرافية، وهلم جرّا)، هو العنصُرُ الكامنُ في نوعية التعريف. ذلك أن الهدف في هذه القواميس التي تُوصَف اصطلاحًا بأنها غيرُ لغوية هو تعريف ماهيَّةِ الشيءِ وكُنهِه وعناصره المُكوِّنة له. وأقربُ أنواع التعريفات المُناسِبة لهذا النوع من القواميس هو التعريفُ المَنطقي أو الشَّيْئِيِّ[574]، أما في قاموس اللغة فالمطلوبُ تعريفُ الدليل اللغوي بوَجهَيه الدالِّ والمَدلول، لا تعريف الشيءِ أو المَرجِع الذي يَرمزُ له الدليلُ والموجودِ خارجَ اللغة، وعادةً ما يُوصَف التعريفُ المستعمَلُ هنا بالتعريف القاموسيِّ. وهذا معناه في نهاية الأمر أن المطلوبَ في القاموس اللغوي التاريخي أن يُؤرِّخ للدليل، أي الرَّمز اللغوي، لا للشيء، وللاسم لا للمُسَمَّى. وحتى لو كانت مدوَّنةُ هذا القاموس التاريخيِّ مُشتملةً على أسماء أعلام وأعيانٍ وألفاظٍ دالةٍ على أفكار ومفاهيمَ وأخرى داخلةٍ في إطار المصطلحات التِّقنية، فإن وظيفته التعريفية تنحصرُ عند حدود تعريف الدليل اللغوي والتأريخِ له ولا تَتجاوزُه بحال إلى تعريف الأشياء الخارجة عن حدود اللغة.

والعنصر **الثالث**: هو المتضمَّن في صفة **العامّ** التي أضفناها إلى القاموس اللغوي. والمقصودُ بالقاموس اللغوي العام، في المقام الأول، هو ذلك الكتابُ الذي يشتمل على عامة الألفاظ اللغوية التي تنتمي لمختلف الحقول والموضوعات والمجالات، وليس تلك المحصورة في حقل معرفيٍّ معيَّن أو موضوع دون سواه، كموضوع اللِّباس، أو الأكل، أو الطعام، أو البحر أو الحيوان، أو غيرها من المجالات المتفرِّقة. على أن القاموس اللغوي العامّ قد ينصرف معناهُ أيضًا ليُطلَق على الكتاب الذي يهتم بالألفاظ العامة المشترَكَة التي يمكن أن تستعملها الشريحةُ الواسعةُ من أصحاب اللغة، دون الألفاظ الخاصة كأسماء الأعلام والأعيان والألفاظ الاصطلاحية المُوغِلة في الخُصُوصيَّة والتخصُّص. ولكننا حين سنتحدث عن مدوَّنة القاموس اللغوي التاريخي سنرى أن هناك خلافًا بين اتجاهين مختلفين: أولهما يريد الاقتصارَ على الألفاظ اللغوية العامة والمشترَكَة، وآخَرُ يريد أن تكون المدوَّنةُ شاملةً لكل أنواع الألفاظ العامة والخاصة

على السواء. وفي حالِ موافقتنا على الرأي الثاني، سيكون علينا أن نضع لفظَ «الشامل» مكانَ لفظ «العام»، ونقول: **القاموس اللغوي التاريخي الشامل**.

وحين نتحدث عن القاموس اللغوي العام، علينا قبل الانتقال إلى الفئة الثانية من العناصر المُحدِّدة لمفهوم القاموس التأريخي للغة، أن نستحضر في أذهاننا ثلاثة أنواع من القواميس العامة التي تُعنَى بوصف أَلفاظ لغةٍ من اللغات الإنسانية.

ثانيًا: أنواع القواميس اللغوية العامة

أما **الأول**، فهو ذلك القاموسُ الذي يهتمُّ بوصفِ أَلفاظ اللغة وصفـًا آنِيًا مستقِرًّا في حِقبةٍ زمنية معيَّنة قد تطولُ أو تقصرُ، دون أن يكون له أدنى اهتمامٍ بالعنصر التاريخي أو التطوُّري. وكلُّ قواميسنا اللغوية العربية الموجودةِ إلى حدود اليوم، هيَ من هذا النوع[575]، بما فيها الحديثة والمعاصرة، **كالمعجم الوسيط** و**المعجم العربي الأساسي**، و**معجم اللغة العربية المعاصرة**. ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع في اللغة الفرنسية: **قاموسُ الأكاديمية الفرنسية في** طبعاته العامة المختلفة[576]، و**قاموس لاروس الصغير** (*Le Petit Larousse*)، و**قاموس اللغة الفرنسية في القرن السادس عشر** لمؤلفه إدمون هوجي[577]، و**قاموس الفرنسية المتوسِّطة** لجوليان جريماس[578]، و**قاموس اللغة الفرنسية القديمة من القرن التاسع إلى الخامس عشر** لجُودِفرُوي[579].

وأما **الثاني**، فهو قاموس لغويٌّ، يكون هدفُه الأولُ والأساسُ وصفَ ألفاظ اللغة أيضًا في مرحلة معيَّنة، لكنه يحاول أن يضيف إلى هذا الوصف الأُفُقي عنصرًا تاريخيًا يكون بمثابة خطٍّ آخرَ عَمودي يتقاطعُ معه في نقطة ما لاستكمال المعلومات التي يُقدّمها عن كل مدخلٍ من مداخله. فيصبح الوصفُ بذلك آنيًا وتعاقُبيًا في وقت واحد، على طريقة ثُنائية دو سوسور الشهيرة (الدياكرونية والسانكرونية أو التَّعاقُبية والآنِية). لكن هذا العنصر التاريخي، رغم كونه يضيف قيمة جديدةً ومفيدة، ليس هدفًا في حد ذاته في هذا النوع من القواميس، وإنما يظل التركيزُ الأكبرُ مُنصَبًّا على جمع القَدر المطلوب من المداخل والوحدات القاموسية وشرحِها وتعريفها بالطريقة المُلائمة للفئة العامة من القُرّاء، والتاريخُ إنما هو عنصرٌ مُكَمِّل لهذه الوظيفة الوصفية التَّعريفية، ومعلومةٌ من المعلومات التي أصبحت الصناعةُ القاموسية اللغويةُ الحديثة تُلحُّ عليها إلى جانب بقية المعلومات (الصوتية والنحوية والصرفية والتأثيلية، وغيرها) التي تُقدَّم في صَدارة كلّ تعريف. ومن الأمثلة البارزة على هذا النوع ضمنَ القواميس الفرنسية: قاموسُ ليطري (Littré 1872) الذي يُعدُّ بحقٍ أقدمَ قاموس لغوي فرنسي وظَّف العنصرَ التاريخي (بعد المحاولة غيرِ المُكتملة التي قامت بها الأكاديمية الفرنسية وقد أشرنا إليها) ووضَعَ لكل مدخل من مداخله في الغالب تاريخًا لظهوره واستعماله. فكان سابقًا لكل القواميس التاريخية الأخرى في أوروبا ولاسيما

قاموس أكسفورد الذي يُوصَف خطأ عند بعض الباحثين العرب بأنه أولَ قاموس لغوي تاريخي (وإن كان الأولَ من نوعه في منهجه وطريقته).

ومن الأمثلة البارزة الأخرى على هذا النوع، الكتابُ المسمى **القاموس العام للغة الفرنسية**[580] (DGLF) الذي ألَّفه هاتسفيلد ودارميستيتر في نهاية ق19م (من 1890 إلى 1900م)، فحاوَلا فيه وصفَ هذه اللغة خلال ثلاثة قرون (من السابع عشر إلى التاسع عشر)، مع إعطاء أهمية أكثر للعامل التاريخي لدوره في فهم المعنى وتتبُّع أطوار الكلمة وكيفيةِ استعمالها.

ثم تطوَّرت هذه الطريقةُ في القواميس اللغوية العامة المتأخِّرة الصادرة بكل اللغات الأوروبية، فأصبح النَّصُّ على تواريخ ظُهور الكلمات بمدلولاتها المختلفة أمرًا ضروريا أو شبهَ ضروريٍّ، لأنه أصبح عنصرًا من العناصر التي لا يستغني عنها كلُّ تعريف في كل مدخل من المداخل. ومن أمثلته البارزة في اللغة الفرنسية القاموسان الكبير والصغير لبول روبير، والقاموس الذي أصدره المركز الوطني للبحث العلمي بعنوان **ذخيرة اللغة الفرنسية**[581] (TLF) ليضعَ وصفاً للفرنسية خلال الحقبة الممتدّة من 1789 إلى 1960م، وهو أضخمُ قاموس في تاريخ اللغة الفرنسية وأهمّها.

أما **ثالثُ** نوع من القواميس التي أردنا أن نستحضرها قبل الخوض في صُلب موضوع بحثنا هذا، فهو الذي يجعل من التأريخ هدفَه وأساسَه الأولَ في وصف ألفاظ اللغة وصفًا تعاقُبيًا عَموديًا يَخترقُها من أعلاها إلى أدناها، سواءٌ انطلق الوصفُ من أسفل الطبقات الجيولوجية (أقدم عصور اللغة) ليصل إلى قِشرتها العليا أي آخر شرائحها (اللغة المعاصِرة)، أم عَكَسَ الأمرَ فبدأ بشريحتها الفَوقية ليصل في النهاية إلى أسفل الطبقات وأعمقها في التاريخ. فهو يُطبِّق في الحالتين منهجًا تعاقُبيًا دياكرونيًا بامتياز. ومن أبرز الأمثلة على ذلك قاموسُ أكسفورد *Oxford English Dictionary* (OED) (1928)، وقاموس ورْتبُرغ الشهير[582] (FEW)، وقاموس ديبوا وميتيران المطبوع حديثًا باسم **القاموس التأثيلي والتاريخي للفرنسية**[583]، ثم قاموس روبير التاريخي المسمى **القاموس التاريخي للغة الفرنسية**[584]. وسنعود للحديث عن هذه النماذج في الفصل اللاحِق.

يمكننا الآن أن نستغني عن النوع الأول من أنواع القواميس الثلاثة المذكورة، لأنه واقعٌ في هامش موضوع حديثنا الذي نخوضُ فيه وليس في صُلبه ولُبّه، ولا يُولي العنصرَ التاريخيَّ أيةَ أهمية، وإنما هو قاموسٌ لغوي عارٍ بتاتًا عن العنصر التاريخي. كما يُمكننا، لغاية دراسية خالصة، أن نصطلح على إطلاق صفةِ **القاموس اللغوي التاريخي** على النوع الثاني من هٰذه القواميس، تمييزًا له عن النوع الأخير الذي قد نصطلح على وصفه **بالقاموس التاريخي للغة**. وقد قدَّمنا (التاريخي) هنا وأَخَّرناه هناك، والسببُ راجعٌ إلى درجة التَّركيز فقط.

فالأول يُركِّز اهتمامَه في المقام الأول على الجوانب اللغوية المختلفة في المدخل القاموسي من حيث العناصرُ الصوتية والصرفية والنحوية والاشتقاقية والدلالية والاستعمالية والسياقية وتعريف الدالِّ والمدلول، ثم يُضاف إلى ذلك عنصرٌ ثانوي ومُكمِّلٌ وهو العنصُر التاريخي والتأثيلي بشكل مختصر ومركَّز جدًا. أما الآخرُ فتكون الجوانب التاريخية والتأثيلية – عكس ذلك – في مركز الصدارة والاهتمام، وتُعطى العناصر الأخرى من التعريف المحلَّ الثاني وقد يُستغنَى عن بعضها أو كثيرٍ منها[585].

وهنا – بعد تَنحيّة القاموس اللغوي الصِّرف – يبرزُ السؤالُ الجديد: أيُ النوعين المُتبقّيَّين أجدَى وأنفعُ للغتنا العربية؟ والجوابُ سيكون لا شك هو أن كلًا منهما مُفيدٌ ونافِع في بابه وغَرَضه، فكلاهُما يؤرِّخ للغة بطريقته. ولا سيما أن لغتنا تخلو منهما وتفتقر إليهما معًا. وقد اهتمَّت قواميسُنا بكل شيء إلا بالجانب التاريخي للغة العربية. فيا ليتنا نستطيع الجمعَ بين النَّموذَجين معًا لأن أحدًا منهما لا يكاد يُغني عن الآخر. فهذا يتوجَّه للفئة العريضة من القراء متخصَّصين وغير متخصِّصين، يُقدِّم لهم في تعريف الكلمة/ المدخل ضُروبًا مختلفةً من المعلومات الضرورية بقدر ما يحتاجون، والمعلومةُ التاريخيةُ واحدةٌ منها. وذاك يتوجَّه إلى فئة خاصة ومحدودة من القراء والمُستعملين: فئةِ المتخصِّصين الذين تضيقُ القواميسُ العامةُ للغة (المتمثِّلة في النوع الأول) عن حاجتهم، ولا تَروي تلك الزُّمرةُ الثانيةُ من القواميس ظَمَأهم ولا تُشبع نَهَمَهم من ناحية التاريخ ومراحل التطوُّر اللغوي، لأن ما فيها من معلومات، عن تاريخ الألفاظ والمعاني وشواهد وتفاصيل عن مراحل تطوُّرها، قليلٌ لا يَشفي الغَليلَ، فيَمحَضُ جهدَه كلَّه أو جُلَّه لهذه الناحية التي يعلم أن لها طُلابًا من نوعٍ خاص يرغبون فيها ويحرصون عليها دون غيرها أو أكثرَ من غيرها.

ولا شكَّ في أن المجهود الضخم الذي يُبذَل بالضرورة من أجل جمع الشواهد والوثائق والنصوص والمعلومات لوضع النوع الأخير من القواميس، سوف يُستغَلُ ويُستفادُ منه في المادة التي يتطلَّبها النوعُ الثاني، وما يُهيَّأُ من ذلك للقاموس الموسَّع المتعمِّق سيُحتاجُ إلى قسم منه للقاموس المُختصَر. ولذلك أقول: إن المهم، في هذه المرحلة الحالية التي تفتقر فيه لغتُنا إلى أيِّ نوع من أنواع القواميس التاريخية المتوفِّرة للغات الأوروبية، هو أن تُجمَّع المعلوماتُ الكافيةُ والنصوصُ والوثائق الضرورية التي يمكن استغلالُها والاستفادةُ منها سواءٌ في إنجاز هذا العمل أم ذاك. وما دام الأمرُ على هذا النحو، فليكن حديثُنا عن القاموس التاريخي للغة العربية عاما أي صالحًا لخدمة النَّوعين معًا. لأننا فعلًا في أمسِّ الحاجة إليهما جميعًا. والفرق بين النوعين – كما قلنا – هو فرقٌ بين نموذج معمَّق وموسَّع في المعلومات التاريخية، والآخر يكتفي باليسير منها.

ثالثًا: الوظيفةُ والملامحُ

بعد هذا الذي سبق، يمكننا أن ننتقل للحديث عن الفئة الثانية من العناصر المكَمِّلة لتعريف مفهوم القاموس الذي يكون هدفُه الأساسُ التأريخَ للغة.

وهنا تتزاحمُ علينا أسئلةٌ كثيرة، سنحاول ترتيبَ طرحها والجوابِ عنها خُطوةً خطوةً. وأولُ هذه الأسئلة وأكبرها هو: ما شَكلُ هذا التأريخ وما ملامحُه الكبرى وكيف يكون؟ ولقد سبَق أن لخَّصنا الخطوطَ العريضة لما ينبغي أن يكون عليه هذا التأريخ في الجزء الثاني من تعريفنا للقاموس التاريخي وحددَّنا وظيفتَه في العناصر الآتية حين قلنا: «**يتناولُ الألفاظَ شكلًا ومَضمونًا، دالًا ومدلولًا، ويرصِدُ كلَّ أوجُهِ التَّطوُّر أو التغيُّر في مَعانيها وصِيَغها، ويُتابعُها في كلّ أبعادها الزَّمانية والمكانية وفي كلِّ مَجالات الاستعمال ومُستَوَياته**». وهذه العناصر التي حَدَّدنا بها شكلَ هذا التأريخ، وفي الوقت ذاته، وظيفةَ القاموس التاريخي للغة، يمكن إعادةُ صياغتها وتفكيكُها إلى النقط الآتية:

-1 **التأريخ للوحدة القاموسية (المدخل) من جهتَي الشكل والمضمون أو المَبنَى والمعنى**، دون الاقتصار على واحد منهما. وهذا يقتضي:

• رصدَ أولِ ظهور للكلمة المُراد التأريخ لها، وإعطاء تاريخ صحيح أو مُرجَّح لميلادها ودخولها في الخدمة والاستعمال بناءً على وثيقة أو شاهد أو نصٍّ يُثبِت ذلك.

• تقديم الصورة أو الصيغة الأولى التي ظهرت بها تلك الكلمةُ من الناحية الشكلية التلفُّظية والكتابية، ثم المعنى الأول أو الأصليّ الذي كان لها في مرحلة الظهور الأول.

• تقديم ما هو ضروري من المعلومات التأثيلية حول الكلمة التي يُؤرَّخ لها (صيغة الكلمة في لغتها الأصلية إن كانت مُنحدِرة من أصل أجنبي وما آلت إليه في اللغة المُستقبِلة مبنىً ومعنىً، وإعطاء نُبذة مختصَرة عن الرحلة التي قطعتها الكلمةُ قبل وصولها إلى العربية). وهنالك من يعتقد أن الجانب التأثيلي غيرُ مطلوبٍ أو ليس مهمًّا في القاموس التاريخي، ونحن – عكس ذلك – نعتبره من أهم العناصر في العملية التأريخية عندما نكون إزاء كلمات من أصول أجنبية أو مختلطة. فحين نُورِد كلمةَ «مُناوَرة» على سبيل المثال بقصد تعريفها والتأريخ لها، سنكون مضطرّين لتتبُّع معانيها بين القديم والحديث، وهذا سيجرُّنا للبحث في أصلها الاشتقاقي، هل هو عربيٌّ أم أعجمي؟ وهل كلُّ معانيها تعود لأصل واحد أم لأكثر من أصل؟ فلا يكفي أن نقول عن هذه الكلمة، مثلًا: ظهرت في القرن التاسع عشر (أو تاريخ أدقّ من ذلك)، وتدلُّ في الاستعمال الحديث على التدريب والاستعداد الحَرْبي وإعمال الحِيلة والحَذَر والمهارة والدَّهاء السياسي ونحو ذلك. بل لا بدَّ من إضافة معلومة مهمة، وهي أن الكلمة بهذا المعنى معرَّبة عن اللغات الأوروبية الحديثة التي أُخِذت بدورها عن اللاتينية، وليست من جِذر معجمي عربي أصيل، أي ليست من جذر «ن ور»

وفعلِ «ناوَرَ» المستعمَل قديمًا بمعنى «شاتَمَ»، ومصدرُهما القياسي «مُفاعَلة» (مُشاتَمة ومُناوَرة) [586].

وحين نؤرخ لكلمة «تـَرْسانة» التي شاع استعمالُها أيضًا في اللغة العربية الحديثة، لا يكفي أن نُورد تاريخ استعمالها في العربية بالمعنى الذي ظهرت به (مستودَع الذَّخائر والأسلحة وأدواتِ الحرب)[587] والتطوُّرَ الذي حصل لمعناها، بل لا بد أن نأتي بمعلومات أخرى تُكمِلُ عناصرَ القصة، ومنها:

• أنها مأخوذةٌ من اللغات الأوروبية الحديثة (في الفرنسية الحديثة «arsenal»، وفي الفرنسية القديمة «tarsenal»، وفي الإيطالية «arzenale»، وفي الإسبانية «darsena».

• أن اللغات الأوروبية نفسها أخذتها عن العربية بصيغة «دار الصَّنعة» أو «دار الصِّناعة» التي كانت تُطلَقُ على وَرْشةٍ لتعلُّم إحدى الصَّنائع ثم قُيِّدَ استعمالُ الكلمة بالدلالة على مكان صناعة السُّفُن والسُّفُن الحربية خاصةً.

• أن رحلة الكلمة انتهت بعودتها إلى مَوطنها الأصلي في اللغة العربية بعد أن تغيَّرت ملامحُها، فظَهرت في صيغة «تَرسانة» حينًا و«تَرسخانة» حينًا آخر.

2- **رصد كل أوجه التطوُّر والتغيّر التي طرأت على الكلمة وجميع مُشتقّاتها في جانِبَي الدالِّ والمدلول معًا.** ومتابعة أشكال هذا التغيُّر اللفظي والدلالي عبر الامتداد الزمني والجغرافي. أي عبرَ كل المراحل التاريخية التي عاشَتها الكلمةُ، وإعطاء تواريخ صحيحة عن كل مرحلة وعن كل تغيُّر في الشكل أو المعنى. وليس هذا فقط. بل لا بد من تتبّع حالات التطوُّر والتغيّر التي تطرأُ على الألفاظ والمعاني في البيئات المختلفة التي تُستعمَل فيها، فقد تكون عند هؤلاء بلفظ كذا ومعنى كذا، وعند أولئك بلفظ كذا ومعنى كذا. وفي الشرق تُستعمل بمعنى، وفي المغرب بمعنى آخر أو صيغة أخرى ...الخ. ومن أبسط الأمثلة على ذلك كلمةُ «ظَهير» التي لها في العربية المشتركة معنى «مُعِين ومُساعِد»، ومعنى «قويّ»، لكنها في المغرب أُضيفَ لها معنى خاصٌّ منذ العصر الموحِّدي (القرن السادس الهجري) وهو الدلالةُ على المَرسوم أو الأمر المكتوب الذي يُصدره السلطانُ. ومثال ذلك أيضًا كلمةُ «مَخْزَن» التي استُعمِلت في العربية المشتركة بمعنى المكان الذي تُخزَن فيه الأشياءُ، لكن في الاستعمال المحلِّي المغربي يُضافُ معنى آخرُ خاصٌّ إلى هذا المعنى العام المشترَك، لكنه شائعٌ ومستعملٌ بكثرة منذ العصر الموحِّدي، وهو الدلالةُ على الدولة والحكومة والسلطة والإدارة. وإذا أردنا المضيَّ إلى أبعد من هذا في تتبُّع رحلةِ هذه الكلمة إلى آخرها، فسنضيفُ أنها هاجَرَت إلى اللغة الفرنسية منذ سنة 1400 بصيغة: «magasin» وبمعنى: «مستودَع»، ثم بمعنى «محَلٍّ تجاري»، ثم أُخِذت منها «magazine» بمعنى «مجلَّة مصوَّرة»، واشتُقَّت منها كلماتٌ أخرى أصبحت من صميم اللغة الفرنسية، مثل «emmagasiner», «magasinier», «magasiner», «magasinage»،

ثم أُعيدَ اقتباسُها سنة 1838 بصيغة «makhzen» بمعنى السّلطة والإدارة في المغرب، إلى آخر القصة.

ولا يمكن أن نتصوَّر تاريخًا لغويا يتعرَّض لكلمة «حَرْشَف» فيكتفي بذكر معناها عند ظهورها في شعر امرئ القيس، وهو الدلالةُ على نوع من النّباتات الشَّوْكية المُخضَرَّة، ولا يتتبَّع تطورَ معناها ولفظِها في كتُب النباتات المتأخِّرة (**كالجامع** لابن البيطار و**عمدة الطبيب** للإشبيلي)، وما طرأ عليها من تغيُّر دلالي وصوتي حين أصبحت منذ منتصَف القرن الرابع الهجري، على الأقل، تُنطَقُ في بيئة الأندلس بالخاء والشين المضموتين (خُرشُف) كما نصّ على ذلك الزُّبيدي في **لحن العوام** وكلُّ نصوص لحن العامة الأخرى التي جاءت بعده، وليس بالحاء والشين المفتوحتين (حَرْشَف) كما كان عليه الأمرُ من قبل. بل كيف لا نتابعُ قصةَ هذه الكلمة إلى نهايتها فنقول إنها تطوَّرت فيما بعد بزيادة كَمِّية المَدِّ في صوت الشين فأصبحت تُنطَقُ وتُكتَبُ على صورة «خُرشُوف»، وأن هذه الصيغة الأخيرة قد انتقلت بعد ذلك من الاستعمال العامّي المحلّي إلى المستوى الفصيح المشترَك الذي أقرَّه مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة وأثبتَه في **المعجم الوسيط**؟ والقصةُ ما يزال لها ذُيولٌ، فقد انتقلت هذه الكلمةُ عن طريق الإسبانية والإيطالية إلى الفرنسية «artichaut» والإنكليزية «artischoke» وغيرهما، ثم عادت إلى العربية في صورة «أرضِي شَوْكي» فاعتقد الناسُ أن هذه الأخيرة كلمةٌ جديدة أُضيفت لمعجم العربية، وما هي في الحقيقة سوى خطإٍ ناتِجٍ عن ترجمة سيئة للكلمة الفرنسية إلى العربية، ومثالٍ من أمثلة الكلمات المُهاجِرة التي استقرَّت في لغات الغرب رَدَحًا من الوقت ثم عادت إلى العربية مُتنكِّرة في صورة جديدة خادِعة[588].

3- **متابعة التطوَّر في المجالات والحقول والموضوعات المختلفة التي استُعملَ فيها اللفظُ المؤرَّخ.** فهناك الكثيرُ من الألفاظ التي تكون لها استعمالاتٌ مختلفة باختلاف المجالات. فنأتي على معناها اللغوي العام، ومعانيها في كل مجال على حِدة. وانتقالُ الكلمة من معنى إلى آخر، ومن حقل دلالي إلى حقول أخرى، هو في حد ذاته دليلٌ على التغيُّر والتطوّر في المجال الدلالي الذي لا بدَّ للمؤرِّخ اللغوي أن يَرصُده، ويبحث عن الزمن الذي حدَثَ فيه هذا التغيُّر، والأمثلةِ التي تؤيد استعماله في هذا المعنى أو ذاك.

4- **متابعته - أخيرًا - في كل مستوَيات استعماله.** وكلُّ لغة لها مستوياتٌ مختلفة لاستعمال الألفاظ تسمى في الاصطلاح اللساني المعاصر بالسِّجِلات (registres). فهناك المستوى الأدبيُّ أو الفنِّي أو العالي عند كبار الكُتّاب والأدباء، ومستوى الاستعمال الصَّحافي المكتوب أو المنطوق الذي يجري على ألسنة المُذيعين والخُطباء ونسمعه من وسائل الإعلام السمعي والمَرْئيِّ ومما يُلقَى من خُطَب ومحاضرات وكلمات على مختلَف المنابر. وهناك المستوى العامّي أو الدارجُ على ألسنة عامة الناس، وهو خليطٌ من الفصيح السَّليم والفصيح المُحرَّفِ والدخيل والمعرَّب. وحين نكون بصدد التأريخ الشامل الوافي لكلمة معيَّنة يتعيَّن رصدُ استخدامها في هذه المُستويات كافة. وهذا الأمرُ

لا يتعارض مع الرأي الذي نتبنّاه مع آخرين وهو الداعي إلى اقتصار هذا القاموس في المرحلة الأولى على المستوى الفصيح دون اللَّهَجيِّ والعامّي. فلا بأس من أن تكون البداية على هذا النحو، ولكن لا بد في النهاية من الوصول إلى مرحلة التأريخ الشُّمولي لكل مستويات العربية. كما أن هذا لا يمنَع – عندما تكون نقطةُ الانطلاق في مُدوَّنة هذا القاموس هي الفصحى – من تتبُّع مراحل تطوُّر الكلمات وتغيُّرها إلى آخر نقطة في حياة استعمالها التي قد تكون هي مرحلة الانتقال من الفصحى إلى العامّية.

هذه العناصر إذن، هي التي توضِّح الملامح العامة لما يكون عليه القاموسُ التاريخي للغة، وهي التي تحدِّد وظيفتَه والأُسسَ الرئيسةَ التي يقوم عليها.

رابعًا: الأَهمِّيّةُ والضَّرورة

أما أهميَّتُه، فتتجلَّى في كون اللغة – والمقصودُ مُعجمُ اللغة – هي مستودَعُ تاريخ الجماعة التي تستعملها، وذاكرتُها الثقافية والحضارية، والسِّجلُّ الذي تُدوَّنُ فيه كلُّ صغيرة أو كبيرة من حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحصيلة خِبْرتها وتجاربها في كل المجالات وكلِّ مراحل التطور التي تمرُّ بها. ومعنى هذا أننا حين نعمد إلى اكتشاف تاريخ لغتنا بكل جُزئياته البسيطة المُختَزَنَة في كلّ كلمة وعبارة وتركيب، وفي كل قصة صغيرة تَحكيها الكلماتُ على اختلافها وتنوُّعها وكثرتها وازدحامها، فنحن في الحقيقة نعمل على اكتشاف كل جُزئية من تاريخ ثقافتنا وحضارتنا وأفكارنا وقِيَمنا ومفاهيمنا وتَصوُّراتنا للعالَم بمُكوِّناته المختلفة، وتوثيقِها وتسجيلِ تواريخ ظهورها وحُدوثها وتطوُّرها وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة، ومن جيل إلى آخر، ومن أمةَ إلى أخرى. والذي يَزيد من أهمية هذا الأمر أننا حين نبحث في أسرار اللغة ونتعمَّق في فهم مفرداتها وتتبُّع حكايات ألفاظها، نجدها أصدقَ شاهدٍ وأوثَقَ نصٍّ، يمكن امتلاكُه واعتمادُه، عن أدقِّ التفاصيل التي تهمُّنا في دراسة التاريخ الشُّمولي لكل مجتمع لغوي. فالتواريخُ التي يكتبُها المؤرخون بالمِهنة، عن الأُمَم والشُّعوب، والوثائقُ التي يستعملونها ويأتون بها، يمكن أن تتعرَّض للتشويه والمَسخ والانتحال والتَّزوير، على أيدي كاتبيها وناقليها ورُوَاتها في كل لحظة، لكن التاريخ الذي نستنبطه ونجمع تفاصيلَه الدقيقةَ من أحشاء القواميس ومن ثنايا الألفاظ والتراكيب، تاريخٌ حقيقي أصيلٌ، لا يلحقُه الزَّيفُ ولا يناله المَسخُ والتزويرُ.

وحين نتحدث عن كتابة تاريخ المُعجَم اللُّغَويِّ، فإن المقصود – كما لا يخفى – ليس اصطناعَ تاريخٍ لشيءٍ ليس له تاريخٌ. وإنما المقصودُ هو التَّنقيبُ في النُّصوص والشواهد والوثائق الصحيحة التي لا يتطرَّق إليها الشكُّ، لمعرفة الحِقَب – وربَّما الأيام والشهورِ فضلًا عن السَّنوات – والظروفِ والبيئة والأحوال التي نشأت فيها هذه الكلمةُ أو تلكَ بهذا المعنى أو ذاك، وبهذه الصيغةِ أو غيرها. وحين نَكتشِف ذلك، ونحن مُعزَّزون بالأدلة مُؤَيَّدون بالشواهد، نكون قد اكتشفنا تاريخَ

ميلاد شيءٍ أو فكرةٍ أو مفهوم أو تَصَوَّر أو أداةٍ أو حرفةٍ أو صناعةٍ أو علم أو تقنية أو ظاهرةٍ حضارية، أو سلَّطنا الضوءَ على مرحلة في حياة المجتمع المستعمِل للغة، أو أمسَكنا بدليل ماديٍّ على وجود هذا الشيء أو تلك الأداة الحضارية أو الظاهِرة الفكرية مع ظروف نشأتها ومقتضيات ظهورها، أو ذلك الحَدَثِ الاجتماعيِّ أو الاقتصادي أو الديني أو الثقافي الذي يمكن أن يكون له شأنٌ ذو بالٍ. فالكلمةُ يمكن أن تُصبح مِفتاحًا لمرحلة تاريخية أو حضارية أو اقتصادية معيَّنة، وعُنوانًا يُعتَمَدُ في الفصل بين مرحلةٍ وأُخرى، عوضَ طريقة التَّحقيب التقليدية القائمة على ظهور سُلالة من السُّلالات الحاكمة واختفائها. فالبحثُ في تاريخ كلمة «سُكَّر» على سبيل المثال سيقودنا إلى البحث في نشأة هذه المادة ومكانِ نشأتها وكيفيَّة إنتاجها وتَصنيعها واستعمالها واستهلاكها وتسويقها والتعاملِ بها بين الأُمَم، ومعرفةِ الانتعاشِ الاقتصادي والحركة التجارية اللَّذَين قاما عليها. ومن ثَمَّ سيقَودنا تاريخُ هذه الكلمة، حين نتتبَّعه خُطوةً فخُطوةً، إلى اكتشاف الدور الذي كان لبعض الدول العربية في إنتاج السكَّر وتصنيعه والمتاجَرة به، ولا سيما في العصر السَّعدي بالمغربُ الأقصى، الذي يمكن أن نُعَنونَه بعصر صناعةِ السُّكَّر. والبحث في كلمة «بارود» سيدفعنا أيضًا للتعرُّف إلى المصدر الأول لاختراع هذه المادة المتفجِّرة التي كان لظهورها في التاريخ شأنٌ كبير في تطوّر الحروب، وسيؤدي بنا حتمًا إلى معرفة الدور الذي قامَ به العربُ والمسلمون في استخدام هذه المادة ونقلها إلى أمم أخرى. وأخيرًا، لقد أصبحت كلمة (نِفْط) في العصر الحديث عنوانًا لمرحلة تاريخية معيّنة خصبة بالأحداث السياسية والصراعات بين الشرق والغرب، كما كانت كلمة «استعمار» عنوانًا لمرحلة أخرى من مراحل الصراع بين الشعوب الضعيفة والشعوب القويّة المُسيطِرة. وكلمةُ «حاسُوب» أصبحت، حين ظهرت، عنوانَ مرحلةٍ جديدة من التطوُّر العِلمي والتّكنولوجي. وكلمةُ «عَولَمَة» عنوانٌ آخرُ على مرحلة جد متطوّرة من التقارب بين الشُّعوب والحضارات وتعميم المَعرفة والتَّرويج لنَموُذَج موحَّدٍ من الثقافة ونمَط العيش والسلوك والاستهلاك لم يسبق له مثيلٌ في التاريخ. ومعرفةُ مثل هذه الأمورُ لها فوائد جمّة لكلّ شخص له اهتمامٌ بتاريخ الحضارات والأفكار والمفاهيم والصناعات والثقافات ونحوها. وبالإضافة إلى الفوائد العامة التي تشمل كل التخصُّصات والاهتمامات، هناك الفائدةُ الخاصة التي يَجنيها الباحثون في اللغات الإنسانية حين ينكبُّون على تاريخها ومقارناتها وتداخلها ودراسة الوشائج القائمة بينها وعلاقة بعضها ببعض، وخُضُوعِها لقانون التأثُّر والتأثير والمُثاقَفَة والتفاعُل والأخذ والعَطاء والهجرةِ والهجرةِ المُضادّة.

خامسًا: أسئلةٌ وإشكالاتٌ

إذا كان القاموس التأريخي يقوم كبقية أنواع القواميس الأخرى على وجود العناصر الثلاثة الأساسية: المُدوَّنة والترتيب والتعريف، كما سبَقَ القولُ، ويشترك مع القاموس اللغوي العام في القواعد العامة لكل عنصر منها حَسبَما وقعَ عليه التوافقُ بين أصحاب الصناعة القاموسية في العصر الحديث وما تبَنَّته المنهجيةُ التي وضعها المَجمعُ العلمي بالقاهرة ونشرَها في مقدمة **المعجم**

الوسيط، فإن للقاموس التاريخي مع ذلك، خَصوصياتٍ وإشكالاتٍ سوف تتّضحُ من خلال الأسئلة الآتية التي تُعمّق فهمَنا لما ينبغي أن يكون عليه التأليفُ والإنجازُ والتنفيذُ.

ولعل أهم سؤالٍ من بين بقية الأسئلة الأخرى، وأكثرها إلحاحًا وإثارةً للخلاف والجدال والأخذ والرَّدِّ، في هذا الباب، هو المتعلِّق بمدوَّنة القاموس أو مادّته اللغوية، والمنهج الذي ينبغي تَبنِّيه في التعامل مع هذه المادة. فهل سيكون المنهجُ المتَّبَع في جمع مادة القاموس وتكوين مدوَّنته استِقصائيا استيعابيا في كل جوانبه ونواحيه، أم سيكون منهجًا انتقائيا انتخابيا يسمح بأخذ جزء من المادة اللغوية وتَركِ جزءٍ آخر، أم سيكون شُموليا في بعضه وانتقائيا في بعضه الآخر؟ ومن أجل التوضيح، يمكن أن نفرِّع هذا السؤال الكبير إلى مجموعة أسئلة وإشكالات على النحو الآتي:

1- ثُنائيةُ القديم والحديث أو المُستعمَلِ والمُهمَلِ

فأولُ إشكال متعلِّقٍ بالمدوَّنة هو المتمثِّل في ثُنائية القديم والحديث أو المستعمَل والمُهمَل، من المادة اللغوية التي ينبغي جمعُها. فهل ينبغي لمدوَّنة قاموسنا الذي يُؤرِّخ للغة العربية، أن تكون شاملةً لكلِ ألفاظ هذه اللغة في كل مراحلها التاريخية منذ نشأتها الأولى إلى مرحلتنا المعاصرة، فلا نُغادِر كلمةً من كلماتها في القديم والحديث، ما بقي منها جاريًا في الاستعمال وما سقَطَ وأُهمِلَ بفعل التطوُّر وسُنَّة التزاحُم والتدافع بين الألفاظ، إلا أحصيناها وتوقَّفنا عندها وأرَّخنا لها، منذ نشأتها إلى اليوم، أم سيكفي الاقتصارُ على الألفاظ الحَيَّة التي ما تزال جاريةً في استعمالنا الحديث، ولا نلتفتُ خلفَنا لما انتهى عهدُه وانقضى أجلُه من المَيِّت والمَهجور، إلا عند الضرورة والاقتضاء، أي عندما يتطلّب الأمرُ البحثَ في جُذور كلمةٍ نستعملها اليوم ونحتاج إلى معرفة تاريخها وتتبُّع أطوار حياتها لفهمها أكثر وتوظيفها بشكل أدقَّ. أي أن التطرَّق للألفاظ الميِّتة والمُهمَلة التي سَقَطت من الاستعمال، غيرُ وارِدٍ لأنها لم تعد تهمُّنا في شيء إلا في حدود الاستثناء المذكور؟

هذا السؤال على قدرٍ كبير من الأهمية، لأن هناك اتجاهين مُتعارِضين، وكلٌّ له حُجَّتُه وأنصارُه. **الأولُ**: تُمثله فئةٌ من القواميس التاريخية المشهورة، أبرزُها **قاموسُ أكسفورد** والمتأثرون بمنهجه، وقد اهتم بجمع كل الألفاظ الإنجليزية وحاوَل ألا يُغادر منها شيئًا قديمًا أو حديثًا، حيا أو ميتًا، مستعملًا أو مهمَلًا[589]. ومن القواميس المحسوبة على هذا الاتجاه أيضًا قاموس ليطري للغة الفرنسية الذي عُنيَ بجمع ألفاظ الفرنسية منذ أقدم عصورها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. و**الثاني**: تمثله مجموعةٌ من القواميس التاريخية الفرنسية الحديثة[590] مثل قاموس ديبوا وصاحبَيه، و**قاموس روبير التاريخي**[591]، وقاموس بُمغَرنَي ومينار، وهو المسمى **القاموس التأثيلي والتاريخي للغة الفرنسية**[592]، وغيرها من القواميس التي سارت على طريقتها. يقول **قاموس روبير التاريخي** في المقدمة التي كتَبها المشرفُ على تحريره، وهو السيد ألان ري: «موضوعُ هذا القاموس هو الألفاظ الفرنسية الحديثة، ولا يتطرَّق إلى الألفاظ التي سقَطت من الاستعمال

الحديث إلا عندما تدعو الحاجةَ لإضاءة المرحلة الحديثة من التطور أو التغيُّر. فالفرنسية القديمة في الجملة، هي عندنا بمثابة لغة أجنبية، ولا نرجع إليها هنا إلا باعتبارها مَعبَرًا ضروريا للوصول إلى الاستعمال الحالي وباعتبارها وسيطًا وضامِنًا للاستمرارية». ولذلك خرج هذا القاموس في حجم متوسِّط (ثلاثة مجلدات) مقارنة بحجم القاموس الإنجليزي الذي تجاوزت أجزاؤه العشرين. ورغم أن القاموس المسمى **ذخيرة اللغة الفرنسية** (TLF) صدر في حجم أكبر (ستة عشر مجلدًا وأكثر من عشرين ألف صفحة من القَطع الكبير)، واعتُبر أضخمَ قاموس لغوي فرنسي في العصر الحديث، إلا أنه مع ذلك اقتصر على الألفاظ المستعملة في اللغة الفرنسية الموظَّفة في النصوص الأدبية واللغة المَحكية خلال فترة زمنية معيَّنة (من 1789 إلى 1960)، وجعل نقطة انطلاقه من الألفاظ المستعملة في الفترة الحديثة والمعاصرة، وهي وحدها التي يُعمَل على وصفها في حالتها الراهنة ويُبحَثُ في امتدادها التاريخي بإعمال المنهجين الوصفي والتاريخي. ومثل هذا الاتجاه كان قد تبنَّاه من قبل قاموس بلُوخ[593] الذي ظهر في فرنسا منذ سنة 1932، فهو يسجِّل في المقدمة هذه الملاحظة التي يقول فيها: «سوف لن تجد هنا من الألفاظ إلا ما كان مُستعملًا في الفرنسية المعاصرة بالمعنى الواسع للكلمة ... وقد تمَّ استبعادُ الكلمات العتيقة المُحتفَظ بها في القواميس باعتبارها شواهدَ على لغة القرون السابقة في أَدَبنا، ولكنها خَرَجت من الاستعمال. وفي مقابل هذا احتَفَظنا من هذا النوع بالكلمات التي ما زال لهاَ استعمالٌ في اللغة الأدبية، وكذا الكلمات التي تعبِّر عن مفاهيم تاريخية معروفة».

والحُجةُ التي يستند إليها هذا الاتجاهُ الثاني هي أن الألفاظ المَيِّتة والمُوغِلة في القِدَم مما لم يعد جاريًا في الاستعمال، لا حاجة لإضاعة الوقت في التأريخ لها والاهتمام بها، وتضخيم حجم القاموس بما لا يَحتاجُ إليه إلا فئةٌ قليلة جدًا من العلماء المختصّين، لأن هذه اللغة المهملة – كما قال ألان ري – أصبحت بمثابة لغة أجنبية. أما الحُجة التي يستند إليها الفريقُ الأول، فهي أن الاقتصار على اللغة الحديثة (أو المُستعمَلة حديثًا) وحدها، معناه الاقتصارُ في التأريخ على جزءٍ من اللغة دون أجزائها الباقية التي تُرِكَت. ولا شك في أن التاريخ سيكون مبتورًا لا يمثل سوى مرحلة من مراحل اللغة. وبالنسبة للعربية، علينا أن نحدِّد الاختيارَ والهدف بكل وضوح. وأغلبيةُ الآراء التي عبَّر عنها أصحابُها من خلال ما كتَبوه وما أمكن الاطلاعُ عليه، تسير مع الاتجاه الأول الشُّمولي، وترى من الضروري أن يشمل القاموسُ التاريخي الذي نَرُومُه ألفاظَ العربية كافَّةً، بدءًا بأقدم عصورها (مرحلة اللغات السامية أو الجَزَرية، مرحلة النقوش، العصر الجاهلي) إلى العصر الحاضر، مرورًا بكل العصور الإسلامية، رغم ما سيقتضيه الأمرُ من عَناءٍ كبير ومشقّة لا تُقَدَّر، في استقراء كل هذا التاريخ الطويل للغةٍ عُمِّرت أكثرَ من سبعة عشر قرنًا، وامتدَّ استعمالُها إلى كل أنحاء العالم، وتركت تراثًا مكتوبًا وشفويا غزيرًا في مختلف المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فإذا كان ألان ري يقول في سياق حديثه عن اللغة الفرنسية التي لم تظهر ملامحُها الأولى قبل القرن العاشر، ولم تنضج قبل السادس عشر، ولم يصدُر أولُ قواميسها الشاملة قبل السابع عشر: «إن وضع تاريخِ كلماتِ لغةٍ استعملَها الناسُ منذ عشرة

قرون يُعدُّ ضربًا من الجُنون»[594]، فماذا يمكنه أن يقول عن تاريخ اللغة العربية التي عاشت ضعفَ ما عاشته الفرنسيةُ وأنتجت أضعافَ ما أنتجَته قبل هذا العصر؟

وأنا شخصيا أرى أن اللغة العربية بحاجة إلى هذين النوعين معًا من القواميس التاريخية، بغضّ النظر عما سيكلِّفُه ذلك من مشاقّ وطول أَمَد:

أ) نوع شمولي واستقصائي مُوَسَّع، يكون هدفُه تقديمَ تاريخ كامل ومُفصَّل لكل ألفاظ العربية بغضّ النظر عن عصرها وحالتها من الاستعمال والإهمال والحياة والموت، وبغضّ النظر عن حجمَ القاموس المتضمِّن لهذا التاريخ أو عدد أجزائه، والمُدّة التي يستغرقُها والأدوَاتِ والطاقات البشرية والمادّية التي يحتاجُها. لأننا في هذه الحالة نُلبِّي حاجةَ مَن له رغبةٌ في المعرفة الدقيقة والمفصَّلة لتاريخ اللغة بأكمله وسائر حَلَقاته ومَحَطّاته التي مرَّ بها، فنأتي بقصة كل كلمة استُعملت يومًا أو لحظةً ما في تاريخ اللغة العربية الطويل المتنَوِّع. ويمكن التغلُّبُ على إخراج هذا الحجم من القاموس باستعمال التِّقنيات والأدوات المعلوماتية الحديثة والمتطوِّرة، كما يمكن إخراجُه على مراحل مُتَتَالِية ولو استغرَق الأمرُ وقتًا طويلاً.

وقد دأَبَ أحدُ اللغويّين المعاصرين المرموقين، على الدعوة إلى ضرورة الانطلاق في إنجاز قاموس تاريخي، من وضع قاعدة أو بَنك ضخم للمُعطيات أو **ذخيرة للغة العربية** على غرار ذخيرة اللغة الفرنسية التي تحدثنا عنها سابقاً، تكون بمثابة **ديوان للعرب**[595] لغويٍّ وتاريخيٍّ وأدبيٍّ وثقافيٍّ وحضاريٍّ. وفيه يتمُّ جمعُ كلّ النصوص بلا استثناء، ومَسحُ كلِّ التراث القديم والحديث على اختلاف موضوعاته وأهميته، ثم الانتقالُ إلى مرحلة فَهرَسَته وحَوْسَبَته بأحدث الطرق الإلكترونية المتوفِّرة. ومن قاعدة المعطيات هذه يمكن أن نستخرج ما نشاءُ من أنواع القواميس: التاريخية، والتخصُّصية والتّقنية، والحضارية، والوظيفية، وقواميس الأطفال، وقواميس الأعلام، وغيرها. والمهم عند صاحب الفكرة أن إنجاز هذه الذخيرة – مهما كلَّف من وقتٍ ومال – هو خُطوة أوّلِيّة ضرورية قبل الانتقال إلى مرحلة القاموس التاريخي، لأنها هي المصدر الأساسُ والموثوقُ الذي يمكن الاعتمادُ عليه.

ب) ونوع آخر في حجم متوسِّط، يقتصر على تقديم المعلومات التاريخية حول الكلمات المستعملة دون غيرِها (وتشمل الحديثَ الذي استجدَّ في الفترات المتأخّرة، والقديمَ الذي رغم قِدَمه مازال مستعمَلًا)، مع اختصار الشواهد والنصوص والتفاصيل غير الضرورية. وهذا النوعُ الثاني هو الذي يُلبِّي حاجةَ القطاع الأوسع والأكثر انتشارًا من قُراء العربية ومُستعمليها.

على أن بعض اللغات الحديثة مثل اللغة الفرنسية، قد عرَفت نوعًا ثالثًا مختصَرًا جدًا لا يزيد حجمُه أحيانًا عن كتاب الجَيْب أو أكثر منه قليلًا. وهذا النوعُ أيضًا له أهدافُه وغاياتُه وطُلاّبُه ومُريدوه.

2- القِلّة والكثرةُ ومِعيارُ الاستعمال

والإشكال الثاني من أسئلتنا الفرعية، هو المتعلِّق **بمسألة النادر** والقليل بإزاء ما هو كثيرٌ من الألفاظ اللغوية. فهل سيكون علينا الأخذُ بمعيار كثرة الاستعمال التي تتحقَّق بوجود نسبة معيَّنة من الوُرُود يُحدِّدها ويَحسِمُ في أمرها الإحصاءُ المعجميُّ، أم علينا أن ندوِّن كلَّ الألفاظِ الواردةِ في اللغة ولو حَقَّقت أدنى مستوى من التردُّد، أي ولو استعملها شخصٌ أو كاتبٌ واحد؟

والمنهجُ الذي اتَّبَعه القدماءُ من مؤلفي القواميس العربية، أو عددٌ كبيرٌ منهم على الأقل، في مرحلة السماع المُباشِر من أصحاب اللغة، لم يكن يعطي لصفة كثرة الاستعمال أهميةً تُذكَر، خلافًا لعلماء النحو والقواعد والبلاغة وعلم الأساليب، وإن اشترَطُوا الصحةَ والثُّبوت. لأن مسألة الكثرة أو القلة والنُّدرة، لم تكن من جملة معايير الفصاحة المعجمية التي وضعوها وتقيَّدوا بشروطها. بل كثيرٌ من اللغويّين كانوا يتفاخرون بكثرة ما جَمَعوه أو حَصَلوا عليه من الغريب والنادر، وكم في تاريخ اللغة العربية من متون لغوية تحمل في عناوينها اسمَ «نوادر». ولكن المبدأ العام الذي أصبح سائدًا بين القواميس اللغوية الحديثة هو أن تعمل بهذا المبدإ وتجعله أمرًا واقعيًّا. فاللفظُ لا يُسمَحُ له – حسب القاعدة المبدئية العامة ولا عبرة بالشذوذ – بالدخول إلى قاموس لغوي حديث إلا إذا حقَّقَ نسبةً جيِّدةً من الوُرود والتَّكرار في كتابات مُعتبَرَة، أو شاع تداولُه على الألسنة، أو أقرَّه مَجمعٌ من المجامع اللغوية. ورغم أن الأمر في القاموس التاريخي مختلفٌ عما في القاموس اللغوي العام، إلا أننا لا نوافقَ على القول بفتح الباب على مصراعيه لكل لفظ نطقَ به شخصٌ من الأشخاص، أو استعملَه كاتبٌ من الكُتّاب في نصّ من النصوص، مرةً أو مرَّتين، وإن بلَغَ شأنُ هذا المُستعمِل أو الكاتِب ما بَلَغَ. ذلك أن الاستعمال اليَتيم الشارد الذي ظلَّ مرتبطًا بِمعجم فردٍ واحدٍ ولم يَنتقِل إلى الاستعمال الجماعي، أو فئة من الجماعة على الأقل، سيظلّ دائمًا موضوعًا تحت التجربة والاختبار وموسومًا بسِمة المحاولة التي قد تنجح أو تخفُق. ونجاحُها يكمن في تخطّي الحُدود الفَردية الخاصة والدخول إلى منطقة الجماعة. وكلما اتَّسَعت مساحةُ انتشارها زادت نسبةُ نجاحها.

3- العامُّ والخاصُّ

والإشكالُ الثالثُ الذي يواجهُنا مباشرةً بعد النقطة السابقة، هو الموقفُ من **أسماء الأعلام** البشرية وغير البشرية من مختلف الأعيان، ومن الألفاظ التِّقنية والاصطلاحية. فهل يكفي أن تقتصر مُدوَّنةُ القاموس التاريخي على ألفاظ اللغة العامة كما هي عادةُ القواميس اللغوية، أم ينبغي أن تُضمَّ إليها الألفاظُ الخاصةُ (أي أسماء الأعلام البشرية والجغرافية وغيرها من أسماء سائر الأعيان)[596]، والمتخصِّصة أيضًا (وهي الألفاظ الاصطلاحية والتِّقنية)، ولو كانت مُوغِلة في التخصُّص؟

وهذا أمرٌ يضعنا مُجدّدًا أمام اختيارين لا بدّ أن ننحاز لأحدهما. وقد انحازت القواميسُ اللغوية الغربية، العامة منها والتاريخية التي اطّلعنا عليها، إلى الاختيار الأول، باعتبار أن المكان الطبيعي لألفاظ الأعلام هو القواميس المُخصَّصة لهذا الغرض (قواميس أعلام الناس والمواقع والبلدان وغيرها)، أو القواميس الموسوعية، ولا يُقبَلُ منها في قواميس اللغة إلا ما كان منسوبًا إلى عَلَم (كمحمَّدي وعَلَوي ومَكِّيّ...)، أو ما كان له استعمالان أحدُهما لغويٌّ عامٌّ، وثانيهما له دلالةٌ خاصةٌ على مُسمًّى بعينه (شخص أو مَوضِع أو حيوان ...الخ)، وكذلك الأمر بالنسبة للاصطلاحات التقنية والعلمية، فمكانُها الطبيعيُّ عندهم – ولا سيما ما كان منها مُوغلًا في الخُصوصيَّة – هو القواميس الاصطلاحية والتِّقنية أيضًا، ولا يُقبلُ منها إلا ما خرَج من محدودية الاستعمال وكثُرَ تداوُله في اللغة العامَّة المشتَرَكة بقدر كافٍ. وقد تبلورَ هذا الموقف من أسماء الأعلام والاصطلاحات في القواميس اللغوية الغربية العامة منذ القرن السابع عشر، وأشهرُها القاموس العام للأكاديمية الفرنسية منذ طبعته الأولى سنة 1694[597]. بل لقد وجدنا هذا التوجُّه واضِحًا منذ قاموس ريشليه الصادر سنة 1680[598] الذي اعتاد مُؤرِّخو الصناعة القاموسية الفرنسية على اعتباره أولَ قاموس لغويٍّ حقيقي، من نوع القواميس العامة الأُحاديّةِ اللغة، ظهرَ في تاريخ اللغة الفرنسية كلّه[599]. وحين صدر الجزء الأول من القاموس التاريخي للأكاديمية الفرنسية سنة 1858م، وجدناه أيضًا يُقصي الألفاظ التقنية والاصطلاحية وينصُّ صراحةً على أن هذا النوع من الألفاظ ليس له تاريخ، أي ليس له تطوُّر، فيقول: «إن اللغة التي انكبَّت الأكاديميةُ على تدبيج تاريخها، هي لغةُ الحياة العامة ولغةُ الأدب. أما غيرُها من الألفاظ الخارجة عن هذه اللغة العامة المشترَكة بين الجميع، من قَبيل لغة العلوم المختلفة والمِهَن والصنائع بأنواعِها، فهي اصطلاحاتٌ خاصةٌ يكونُ لها عادةً معنىً واحدٌ ثابتٌ لا يتغيَّرُ وليس لها معانٍ فرعيةٌ، وبالتالي لا يكون لها تاريخٌ. ومن أجل ذلك، يُستحسَنُ أنَ يُحتفَظَ بها في قواميس متخصِّصة. هذا هو الموقفُ الذي اتخذته الأكاديميةُ من سائر الألفاظ العلمية والتِّقنية بصفة عامة، إلا ما كان له استعمالٌ أدبيٌّ [أي رائجٌ في اللغة الأدبية العامة] وجرَى به الاستعمالُ العام». وإذا كانت المصطلحاتُ وألفاظُ العلوم والفنون المُغرِقة في التخصُّص قد استُبعِدت بهذا الشكل، فما بالُك بأسماء الأعلام البشرية والجغرافية وغيرها. وهكذا أصبح هذا المنهجُ بعد ذلك تقليدًا مُتَّبَعًا في القواميس اللغوية الغربية وخاصة الفرنسية، سواءٌ كانت عامة أم تاريخة. ولم يخرج عن هذا النهج إلا القواميسُ التي اتخذت منحىً موسوعيا مثل: قاموس فيروتْيير[600]، وروبير ولاروس الموسوعيَّين، وقاموس بيشريل. وهذا التقليدُ نفسُه كان سائدًا من قبلُ في أغلبية القاموسية العربية منذ نَشأتها على يد الخليل ابنِ أحمد في **كتاب العين** (القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي)، وأصبح أمرًا شبهَ مُتعارَفٍ عليه طيلةَ القرون اللاحقة في أغلبية القواميس العامة للغة العربية منذ بدايتها إلى العصر الحديث، وما شَذَّ عن ذلك كان قليلًا جدًا[601].

ومع أن هذه القاعدة العامة التي ذكرناها هنا (وهي اقتصارُ القواميس اللغوية على الألفاظ العامة دون غيرها من الأعلام والاصطلاحات غير الشائعة إلا ما له استثناءاتٌ كما أشرنا)، قاعدةٌ سليمة ومعمولٌ بها في أشهر القواميس اللغوية العامة والقواميس اللغوية التاريخية أيضًا، ويمكنُ التقيُّدُ بها وجَعلُها من قواعد قاموسينا إذا شئنا – لأن لكل قاموس أهدافَه الخاصة التي يَركَنُ إليها – إلا أن المسألة في نظرنا تحتاج إلى مزيد من التوضيح والتّدقيق. ولنبدأ بالتدقيق في مفهومنا لُمصطلَحي (أسماء الأعلام والألفاظ الاصطلاحية أو المُصطلحات).

فالعلَمُ هو ذلك الاسمُ الذي يُطلَق في اللغة على شخص أو مكانٍ أو حيوانٍ أو أيِّ شيءٍ يُرادُ تعيينُه، أي على مُسَمًّى بذاته يُميِّزه تمييزًا مُطلَقًا عن سواهُ منَ المُسَمَّيَات.

لكن الاسمَ العَلَم في الحقيقة ينقسِمُ عند النُّحاة، باعتبار أصالته في العَلَمية وعَدَمها، إلى مُرتَجَلٍ ومَنقول. والأولُ: هو المُتأَصِّلُ في العَلَمية، أي الذي وُضِعَ وضعًا وارتُجِلَ ارتجالًا منذ البداية للدلالة على مسمًّى بعَينه. ومَثَّلوا له في العربية بأسماء قالوا إن العربَ وضَعتها أولَ مرةٍ لمُسمَّياتٍ خاصة ومعيَّنة ومنها: «أُدَدُ» اسمُ رجُل، و«سُعادُ» اسمُ امرأةٍ، و«فَقعَسُ» علَمٌ على الأبِ الأول لقبيلة عربية معروفة. وكذلك الحالُ لو أطلقنا نحن على شخص أو شيءٍ بعَينه اسمًا لا وجودَ له في المعجم العربي على سبيل الارتجال مثل «زَرْبَقيط» أو حَرَنْبَطيل»، أو ما أشبَهَ ذلك. ومن خصائص هذا النوع من الأعلام أن ألفاظه قليلةٌ في اللغة.

والثاني: هو الذي نُقِلَ من وضعه الأصليِّ في اللغة للدلالة على العَلَمية، أي أنه كان موجودًا في المُعجم للدلالة على فعلٍ أو اسم أو مصدر أو صِفة ونحو ذلك، مثل: أَحمَدُ، يَزيدُ، يعيش، أَسَد، فَهدٌ، أُسامةُ، خالدٌ، قاهِرةٌ، مصرٌ، رِباطٌ، وَهبٌ، عَطاءٌ، كَريمٌ، أكرَم...، ثم نُقِلَ من معناه العام وخُصِّصَ بالدلالة على مُسمًّى بِذاته. وأغلبُ أسماء الأعلام البشرية والجغرافية وغيرها من هذا النوع.

ومن هذا التقسيم يتبيَّن أن ألفاظَ النوع الثاني من أسماء الأعلام (الأعلامُ المنقولةُ) لا يمكنُ أن تكون مَوضِعَ نِقاشٍ حول إدخالها إلى القاموس التاريخي أو إخراجها منه. لسبب بسيطٍ هو أنها متأصِّلةٌ في مُعجَم اللغة الذي نؤرِّخ له، وموجودةٌ فيه بمعانٍ تدلُّ عليها قبل أن تنتقلَ إلى مرحلة من التطوُّر فتكتسب دلالةً جديدة هي دلالةُ العلَمية والتَّسمية الخاصة. فدلالتُها على العلَمية ما هي إلا جانبٌ واحدٌ من جوانب المعاني التي اكتسبَتها ومرحلةٌ من مراحل تطوُّرها الذي يجب الوقوفُ عنده والتأريخُ له. فلا بد، إذن، لقاموسنا التأريخي من أن تَرد فيه ألفاظٌ من نحو: أَحمَد، يَزيد، أَسَد، رَبيعة، فَهْد، ثَعلبٌ، أُسامَة، خالد، قاهرة، مصر، رِباط، وَهْب، عَطاء، كَريم، أكرَم، وأمثالها. ولا بدَّ حين التعرُّضِ لتعريفها من ذكر وجهَيْ دلالتها بأن تقول في «خالد» اسمُ فاعلٍ من خلَدَ بمعنى «دامَ»، واسمٌ يُطلَقُ على عدد من أعيان الذكور مثل خالد بن الوليد وغيره. وتقول في «مصر»: لفظٌ بمعنى بَلدٍ أو كُورَةٍ، وبمعنى حاجِزٍ بين شيئين، واسمٌ يُطلق على بَلَد

بعينه (جمهورية مصر العربية حاليًا). وتقول في «أَسَد»: لفظٌ يُطلق على السَّبُع، واسمُ قبيلةٍ عربية بعينها، ويستعملُ أيضًا عَلَمًا على شخص. كما لا بدَّ من التأريخ لظهور كلِّ لفظ من هذا النحو، وسيكون من المفيد جدًا معرفة تاريخ انتقاله من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة متى أمكَنَ ذلك.

أما النَّوعُ الأولُ وهو أسماءُ الأعلام المُرتَجلةِ أو المتأَصِّلةِ في العَلمية، أي التي لا تُستعملُ إلا في وجهٍ واحدٍ وهو تَعيينُ مُسَمَّياتٍ بذاتها، فالمَفرُوضُ فيها أن تُستبعَدَ من القاموس التاريخي ويُسنَدَ أمرُها إلى القواميس الخاصة بالأعلام البشرية والجغرافية. **لكنّي أميلُ إلى رأي خاص في هذه النُّقطة** لسبَبين أراهُما وجيهين: **أولهما** أن عددَ هذا الضرب من الأعلام في معجَم كلِّ لُغةٍ قليلٌ جدًا كما أشرتُ. فإذا تعرَّض لها القاموسُ اللغويُّ أو التأريخيُّ فلن تكون عِبئًا ثقيلًا عليه. و**الثاني** أنه يكفي في القاموس التأريخي حين تناوُلِ كلِّ واحدٍ منها، ذكرُ تاريخ ظهور اللفظ في اللغة، ومرحلةِ استعماله علمًا على شيء مُحدَّد، إذا توفَّرت الوثائِقُ والمُستَنَداتُ الضروريةُ لذلك، دون الدخول في الأمور التفصيلية.

هذا عن أسماء الأعلام المُفرَدة. أما المُركَّبةُ منها، مثل: تأَبَّطَ شَرًا، رأس الخَيْمة، رأس الرجاء الصالح، رحمةُ الله، نِعمةُ الله، ما شاءَ اللهُ، ماءُ العَينَين، عبد الله، عبد الرحمان، أحمدُ بنُ حَنبَل، أَنسُ بنُ مالكٍ، عبد اللهُ بنُ عَبّاس، ونحوها. فإخراجُها من حَيِّز القاموس التاريخي وموضوعِه، هو الأَليَقُ والأَنسَبُ من الناحية المبدئية، لأن كلَّ لفظ من ألفاظ هذا النحو من الأسماء المُركَّبة واردٌ – أو من المفروض أن يكون واردًا – في بابه من القاموس اللغوي العام أو التاريخي فكلٌّ من «رأس»، و«رجاء»، و«صالح»، في «رأس الرجاء الصالح» – مثلًا – يُفترَض أنه واردٌ في مكانه من ترتيب القواميس العامة. وكذلك اللفظان المُركَّبان في مثل «عبد الله»، و«عبد القادر».

إلا أنه من المفيد، من ناحية أخرى، أن يعرف المرءُ متى استعُمِل كلُّ واحد من هذه المُركّبات وأمثالها للدلالة على العلَمية في تاريخ اللغة العربية. فمن المفيد أن نعرف مثلًا متى ظهر استعمالُ «تَأَبَّط شَرًّا» علمًا على شخص في لغتنا، ومتى بدأ استعمالُ «عبد الله» وأول من تَسمَّى بهذا الاسم من الرجال. ومن المعروف تاريخيًا أن ظاهرة شيوع موجة من أسماء الأعلام عادةً ما يكون مقرونًا بحدَث تاريخي ذي دلالة خاصة. فاستعمال بعض الأعلام، مثل «محمد»، و«علي»، و«فاطمة»، و«خديجة»، و«أبي بكر»، و«عمر»، و«عثمان» كثُر بشكل لافت مع ظهور الإسلام واستمرَّ معه وانتقَل إلى كل بيئة إسلامية جديدة سواءً كانت من أصل عربي أو أعجمي، حتى أصبح دينُ الرجل أو المرأة يُعرَفُ من اسمهما. وشيوعُ اسم «صلاح الدين» بين أسماء الأعلام العربية والإسلامية أصبح ظاهرةً ملحوظةً بعد الشهرة الواسعة التي حازَها صلاحُ الدين الأيوبي بعد انتصاراته المُبهِرة في الحروب الصليبية. وفي العصر الحديث انتشرت موجةُ إطلاق اسم «سعد» على مواليد المَصريّين نتيجة إعجاب شريحة كبيرة من المجتمع المصري ثم العربي بالزعيم المصري سعد زغلول الذي كانت له مواقفُ وطنية مشهودة في مقاومة الاحتلال الإنجليزي. وحين ظهر

جمال عبد الناصر واكتسح اسمُه العالمَ العربي والإسلامي أصبح اسمُ «جمال» يُطلق على موجة من مواليد المصريّين وغيرهم من العرب المعجبين بزعامة الرجل. وهكذا يصبح التأريخ لظهورعلَم من الأعلام في ثقافة من الثقافات ذا أهمية خاصة.

وهنالك، إلى جانب ما ذُكِرَ، نوعٌ آخر من أسماء الأعلام، وأعني به الأعلامَ المُعرَّبةَ والدخيلة من لُغاتٍ أُخرى أعجمية، مثل: إبراهيم وإسحاق ويعقوب وموسى ومريم وبَغداد وتُونُس وليبيا وطرابلس، ونحوها من الألفاظ المُفردة، وسيبويه وقاليقَلا وأُورشَليم، ونحوها من الألفاظ المُركَّبة. ومن خصائص هذه الأسماء الأعجمية الدخيلة والمُعرَّبة، مفردةً كانت أم مُركَّبةً، أنها لا تُستعمَل في العربية إلا بدلالة واحدة وهي الدلالةُ على العَلَمية المَحْضَة، سواءٌ كانت في أصل لغتها منقولةً أم مرتَجَلةً. وهذا يدعو إلى القول إن مكانَها الحقيقيَّ، هو قواميسُ الأعلام لا قواميس اللغة، والتعاملَ معها في القاموس التاريخي لا يختلفُ عن التعامل مع النوع الأول من أسماء الأعلام العربية، أي: المُرتجلة والمُتأصِّلة في العلَمية، ولاسيما أن عددَ هذه الأعلام الأعجمية (والجُغرافية منها على الخُصوص)، في لغتنا العربية كثيرٌ جداً، وتتبُّعَها وإحصاءَها من الصُّعوبة بمكان، وملءَ بُطُون القاموس اللُّغويِّ والتاريخي بها، فيه إثقالٌ وأيُّ إثقالٍ. إلا إذا أردنا أن نستثنيَ من هذه الأعلام قَدرًا معلومًا تُقَيِّدُه ضوابطُ معيَّنة صارمةٌ، تَحُدُّ من كثرتها وتدفُّق أعدادها، ونعني بالقَدر الذي يمكنُ استثناؤُهُ، ما كان من هذه الأعلام مشهورًا وواردًا في القرآن والحديث ونُصوص التراث العربي الإسلامي، كثيرَ التَّداوُل والاستعمال في حياتنا الاجتماعية القديمة والمُعاصرة، نُطلقُ بعضَه على أبنائنا وبناتنا كإبراهيم وإسماعيل وجبرائيل (أو جِبريل) ويعقوب وموسى وعيسى ومريم وسارَة، وغيرها، ونُطلقُ بعضَه الآخرَ على أشهر مُدُنَنا وعواصمنا كتُونُس وطرابُلُس والقيروان وبغدادَ، وغيرها. وفي هذه الحالة سيكون دورُ المؤرِّخ اللغويِّ محصورًا في التوقُّف عند ذكر صيغةِ اللفظ ومعناه في لغته الأصلية، وذكرِ أولِ ظُهورٍ له في العربية بالصيغة التي ظهرَ بها أو اكتسبَها مع التطوُّر التاريخي.

ومهما يكن، فإن أمامنا اختيارَين اثنين فيما يتعلَّق بالتأريخ لأسماء الأعلام إما أن نُخرجها تمامًا من القاموس التاريخي العام ونترك أمرَها لقاموس خاص بالتأريخ للأعلام، وإما أن ندخل ما يمكن إدخالُه منها حسب التفصيل السابق لأنواعها وأهميتها، ونُخرج الباقي. ومهما يكن أيضًا، فإنه نظرًا لكثرة ما يتوفَّر في كل لغة، وفي العربية أيضًا، من أسماء الأعلام البشرية والجغرافية وغيرها، على اختلاف أنواعها التي ذكرناها، يمكن تأجيل التأريخ لها إلى مرحلة لاحقة بعد الفراغ من التأخير للألفاظ العامة. وهذا في نظري أسلمُ الحلول في الوقت الحالي.

وفي ختام هذه النقطة، أقول: إن البحث في أصول الأسماء الخاصة، من أعلام بشرية وجغرافية وغيرها، وهو جزءٌ من البحث في تاريخها، سبقَ إليه عددٌ من القدماء أمثال الأصمعي وقُطرُب وابنُ دُريد وابن قَطَن القيرواني وغيرهم ممَّن تركوا كُتبًا خاصة بهذا الموضوع[602].

أما **المَصطلحات التّقنيةَ وألفاظَ العلوم**، فلا تخرجُ، من حيث الموضوع الذي نخوضُ فيه، عن حالاتٍ ثلاثٍ:

– **حالة الألفاظ الاصطلاحية ذاتِ الوجهين**، أي التي يكون لها معنى لغويٌّ عامٌّ ومعنى اصطلاحيٌّ أو وضعيٌّ خاصٌّ (نَصْبٌ، إعرابٌ، حَجٌّ، وَقْفٌ...). وهذه الحالة أيضًا لا تطرح مشكلًا، لأننا مُضطرّون في كل قواميس اللغة أن نُوردها ونشرح معناها العام في اللغة، وفي الاستعمال الخاص أو الاصطلاحي بشكل مختصَر ومركَّز، فنقول مثلًا في تعريف كلمة «إعراب»: مصدر أعربَ بمعنى أفصَحَ عما في نفسه ونحو ذلك، ومصطلحٌ نحوي له معنى مخصوص يقابله البناءُ. ولكننا بالإضافة إلى ذلك لا بد أن نؤرخ للمرحلة التي انتقل فيها اللفظُ من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة أو العُرفية أو الشَّرعية (فالحجُّ كان معناه في اللغة: القَصدَ والتَّوجّهَ، وبمجيء الإسلام ونزول القرآن أُضيفَ إلى معناه اللغوي العام معنى اصطلاحيٌّ ديني خاصٌّ وهو الدلالة على عبادة مَخصوصة لها طُقوسٌ معيَّنة وشروطٌ معروفة).

– **حالة الألفاظ التي لها معانٍ تقنية خاصة فقط، لكنها مُتداولةٌ بنسبة عالية في اللغة المشترَكة** (كالهيدروجين والأوكسجين والنِّيكتون والبينيسيلين)، وهذه أيضًا يمكن إدراجُها تحت عنوان الألفاظ العامة المشتركة، فَتأخذُ وضعَها وحُكمَها في القواميس التأريخية. مع الاقتصار في تعريفها على القَدر الأساسيِّ من المعلومات دون الدخول في التفاصيل العلمية الدقيقة.

– **حالة الألفاظ الاصطلاحية والتِّقنيّة المُغرقة في الخصوصية**. وتتجلَّى خصوصيةُ هذه الحالة في العناصر الآتية:

• انزواؤها وتقَوقُعُها في مساحة استعمالية ضيِّقة ومحدودة جدًا.

• كثرةُ عددها وتناسلها وتَوالدها في كل لحظة وحينٍ بفعل تجدُّد الأدوات والتقنيات والمفاهيم، مما يجعل تتبُّعَها وملاحقتَها وإحصاءَها أمرًا صعبًا.

• كونُها، في الكثير من حالاتها، غيرَ موَحَّدة بين ذوي الاختصاص الواحد، وحالةُ المصطلح اللِّساني أحسنُ مثال على ذلك.

• كونُها عُرضة للتغيُّر السريع، بل عُرضةٌ للموت والانقراض في وقتٍ قصير، بحكم وتيرة التطوُّر العلمي والتقني والصناعي المُتلاحِق. فهي من الألفاظ القصيرةِ العُمُر، إذ تُقدَّرُ أعمارُها عادةً بعُمر التِّقنية أو الصناعة المرتبطة بها أو المفهوم العلمي الذي تُعبِّر عنه.

واعتبارًا لكل هذه المُعطيات والخُصوصِيّات، يمكن إخراجُ هذه الفئة الثالثة من الألفاظ الاصطلاحية والتقنية من مدوَّنة القاموس التاريخي العام، على أن يُوكَلَ أمرُ التأريخ لها إلى

القواميس التخصَّصية والاصطلاحية التي تجمع ألفاظ العلوم على اختلافها، أو إلى قواميس تاريخية خاصة بكل حقل من حقولها في مرحلة مُوازية أو لاحقة[603]. لكن يبقى من الثابت أن الألفاظ الفنِّية والاصطلاحية للعلوم، كيفما كانت حالتُها من بين الصُّور المذكورة، ليست في نهاية الأمر، إلا جزءًا من المعجم العام للغة. وإغفالُ التأريخ لها إغفالًا نهائيًا، معناهُ إغفالٌ لجزء مهمٍّ وكبير من المفاهيم الحضارية والأفكار والنظريات العلمية، وما اختَزَنته لغتُنا واحتفظت به من تطوُّر وإبداع واجتهاد في كل ميادين المعرفة الدقيقة والصناعات والتِّقنيات والحِرَفِ والمَهارات التي عرفها العقلُ والمجتمعُ في العالَمين العربي والإسلامي خلال مراحل التاريخ. وخلاصةُ القول: إن التأريخ للألفاظ الاصطلاحية والتِّقنية أمرٌ لا خلافَ عليه وعلى أهمِّيته، لكن الخلاف واقع حول المكان المُناسب لذلك: هل هو القاموس التاريخي العام أم القاموس التاريخي الخاص بهذه الألفاظ والمُصطلحات؟

وأخيرًا، فإن مسألة التأريخ للمصطلح قد تطرح أسئلةً فرعيةً أخرى خاصة بها، تناولها بعضُ المهتمين والباحثين في الموضوع، ولا نريد الدخول فيها الآن حتى لا يتشعَّب الموضوع[604].

4- الفصيح والعاميّ

والسؤال الرابع الذي يأتي في ترتيب الأسئلة المُلِحَّة حول المدوَّنة، هو عما إذا كانت هذه المدوَّنة ستشمل كلَّ أصناف الكلمات العربية على اختلاف مستوياتها من الفصيحَ والعامِّي معًا، أم ستقتصر على المستوى الأول دون سواه؟

وللاختصار أقول: هناك ثلاثة توجهُّات في الموضوع:

– **أولها**: يتشبَّثُ بضرورة أن يكون القاموسُ الذي نسعى لوضعه قاموسًا وصفيًا بامتياز وليس معياريًا على الإطلاق. واستعمالُ المَنهَج المِعياريِّ هنا معناهُ: أن نختار مستوىً استعماليًا نحكمُ له بالجودة والفصاحة – وفق معاييرنا اللغوية أو القومية أو الدينية أو الذاتية أو النزعة الصَّفائية التعليمية التي يتَّخذها المُرَبُّون والغَيُورون على اللغة – فندعو إليه ونشجِّع عليه ونخاصِمُ ما عداه مما نَصِفه عادةً بالعامّي واللَّهَجي والمُبتَذَل والخاطئ وغيرذلك من النعوت والصِّفات التي تُنَفِّرُ منه وتَحُطُّ من شأنه. ولكن تاريخَ اللغة إذا أردناه شاملًا، فيجب أن تكون وظيفتُه محصورةً في وصف واقع االلغة العربية كما هو في كل مرحلة من حياتها، دون تدخُّلٍ أو توجيهٍ من المؤرِّخ الذي عليه أن يكون بدوره مُحايِدًا. وإذن علينا ألا نستثني أيَّ مستوى من مستوياَت الاستعمال، وأن نؤرخ للَّهجات كما نؤرِّخ للفصحى، وإن لم نفعل فمعنى ذلك أننا لا نكتب تاريخًا كاملًا لهذه اللغة، لأننا عمليا سنقتصر على كتابة جزءٍ من تاريخها أو مستوىً واحدٍ من مستوياتها وهو الفصيح أو المشترَك. أي تاريخ وجهٍ من العربية أو مرحلة بعينها من حياتها مع إهمال الباقي. فكيف نعرِّف القاموس التاريخي بأنه قاموس يتتبَّع تطوّر الألفاظ مَبنًى ومعنًى في جميع مراحلها، ثم نتغاضَى في الوقت ذاته، تحت تأثير النَّزعة المعيارية، عن إسقاط مرحلة من هذه المراحل؟ كيف يمكن مثلًا أن نؤرِّخ لكلمة «مَجْشَر» أو «جازَ يَجُوز» بمعنى «مرَّ»، فنذكر الصيغة الصوتية القديمة للكلمتين كما هي في الفصحى، ونقف عند هذا الحد ولا نستمرُّ في تتبُّع تطورها في الاستعمال العامِّي كما في اللهجة المغربية الذي حوَّل نُطقَهما إلى «مَدْشَر، دازَ، يَدوزُ»، أي بإبدال الجيم دالًا؟ وكيف نؤرخ لكلمة «عَرْصَة» أيضًا فنأتي على

معناها كما تشرحه القواميسُ القديمة وهو الساحة في وسط الدار أو المكان الخالي من البناء، ولا نتابع التطورَ الدلالي لهذه الكلمة في استعمالها العامِّي، كعامِّية المغرب التي أصبحت تُطلق لفظ «العَرْصة» على الحديقة ذات الخُضَر والأشجار المُثمِرة، تكون وسطَ الدار أو مُلحَقةً بها؟ وكيف نؤرِّخ لكلمتَي «جِنان» و«رياض» في الفصحى، ولا نتوقف عند التطور الذي طرأَ على مدلولها بلهجةِ المغرب التي حوَّلت معناهما من الدلالة على الجمع إلى الدلالة على المفرد؟ فلفظ «الجِنان» في المغرب أصبح معناه: جَنَّةٌ أو بُستانٌ، بالمفرد لا بالجمع، وكذلك لفظُ «الرياض» أصبح معناه: روضة أو حديقة. بل كيف يمكن أن نؤرِّخ لكلمة عربية فصيحة قديمة مثل: «أحراج» جمع: حَرَجة وهي الغَيْضة أو الشجَر الملتفُّ، وقد أُهمِل استعمالُها في العربية الحديثة، ولا نربطُ تاريخَها القديم بما أصبحت عليه بعد أن حُرِّفت في كلام المتأخّرين وشاعت على ألسنة الخاصة والعامة من المحدثين بصيغة «أَحراش» (جمع: حِرْش) التي أوردَها إلياس بُقطُر (سنة 1828) في قاموسه ودوزي في **تكملته**[605] بمعنى الغابة؟

– أما التوجُّه الآخر، فهو يدعو للاقتصار على الفُصحى ولا يرى الأمر على هذا النحو الذي ذكرناه. لأسباب أهمها، أن:

• إدماج اللهجات، قديمِها وحديثِها، في مدوَّنة القاموس التاريخي من الصعب تحقيقُه، لأن أغلبية هذه اللهجات لم تُوصَف أو تُدوَن مفرداتها واستعمالاتها كلُّها أو جُلُّها وإنما دُوِّن بعضُها بشكل عفوي. وإذا أردنا الانتظارَ إلى أن يتحقَّقَ ذلك فمعناه تأجيلُ المشروع إلى تاريخ مجهول.

• أغلب القواميس التاريخية العامة في اللغات الأوروبية الحديثة (وفي مقدمتها القواميس الفرنسية) اقتصَرت في عملية التأريخ على اللغة المشترَكة أو الفصيحة دون اللهجات[606].

• اللجوء إلى الاختيار والانتقاء تقليد متَّبع في صناعة كل القواميس اللغوية العامة – والقواميس التاريخية جزءٌ منها – منذ نشأتها إلى اليوم. لأنه في نهاية الأمر لا أحد يزعم أنه يستطيع الإحاطةَ بمعجم لغةٍ من اللغات إحاطةَ السِّوار بالمِعصَم. بل إن من أبرز صفات القواميس المكتوبة وأهم خصائصها التي تميِّزها عن المعجم بمفهومه الواسِع، أنها تحتوي على قائمة محدودة من المداخل وليس على قائمة مفتوحة على كلِّ المعجم كما بيَّناهُ من قبلُ. ولقد أصبح من المعروف، بل من المطلوب والمُلِحِّ، أن تقوم قواميسُ اللغة بين الفترة والأخرى بتَحيين مدوَّناتها وتحديثها بإسقاط الميِّت والمُهمَل وإدخال الحديث المُستَجَدّ[607]. وكل قاموس له هدفٌ معيَّن، أو جملة أهداف يعمل على تحقيقها ولا يمكن تجاوُزُها، والمهمُّ هو احترامُ الهدفِ المُحدَّد سلَفًا. فإذا كان الهدفُ المحدَّد هنا هو الاقتصارُ على العربية المكتوبة دون المنطوقة، وعلى الفصحى دون العامّية، فذلك أمرٌ يجب التقيُّد به، ولا نرى فيه غَضاضةً. وهذا القدرُ المحدَّد من المدوَّنة إذا أردنا أن نؤرخ له سيكون علينا إذاك أن نتقيَّد في وصفه بالتجرُّد العلمي والحِياد التامَّين، بأن نقتصر على وصف الظاهرة اللغوية كما هي ونحلِّلها ونفسِّرها ونتوقف عند ذلك الحدِّ، أي دون أن نُسقط على الوصف والتحليل ما تُمليه علينا أهواؤُنا الذاتية وأذواقُنا الشخصية من ميولٍ لتفضيل هذا المستوى الاستِعمالي على ذاك.

وهناك التوجّه الثالث الذي يحاول التوسّط بين الاتجاهين السابقين، ويدعو إلى الأخذ بحَسَنات كلٍّ من المَنهجَين والجمع بينهما ما أمكنَ. وذلك بالانطلاق أساسًا من المستوى الفصيح (وفق معايير ضرورية لتحديد مفهوم الفصاحة في العصر الحاضر)، ولكن تتبُّعَ أطوار الكلمات الفصيحة لا بد أن يكون شاملاً لجميع المراحل والمَحطّات في حياتها بقدر ما تُسعفُ به الوثائِقُ والنصوصُ والشهاداتُ المُحصَّلُ عليها. وهذا يقتضي عدمَ التوقُّف عند مرحلة الاستعمال الفصيح للكلمة أو لمعانيها، بل لا بدَّ من الاستمرار في متابعة المراحل المتبقِّية من التطوُّر والتغيُّر، سواء نحا هذا التطورُ منحىً لَهَجيًا بأن انتقل من الفصيح إلى العاميّ (وما أكثر الألفاظ الفصيحة التي تُنُوسيَ أصلُها الفصيحُ في لهجاتنا ولم يعد يتذكَّره أحد)، أم نحا منحىً آخرَ بانتقال الكلمة من مجالها العربي إلى مجال أجنبي. وكم كلمة انتقلت إلى لغة أجنبية وتغيَّرت ملامحُها حتى أصبح أصلُها العربي خافيًا على أهل العربية. بل كم كلماتٍ انبثَقت من المجال اللَّهَجي، فلما شاع استعمالُها واشتدَّت الحاجةُ إليها، ارتفعت إلى مستوى الفصيح المشترَك الذي يُعتدُّ به، وقد كانت قبل ذلك موضوعة في خانة «المُستَهجَن» و«والمُستَرذَل» من الكلام العاميّ[608]. وما أكثر ما يصدُق القولُ المأثور: «فصيحُ اليوم هو خطأُ الأمس، وخطأُ اليوم فصيحُ الغد». وهذا من أهم جوانب التطور اللغوي التي يُطلَب من مؤرِّخ المعجم الاهتمام بها.

ونحن في الحقيقة أميلُ ما نكون إلى الأخذ بهذا الرأي الوَسَط، لما فيه من فوائد تُغني القاموس التاريخي وتجعله أقربَ ما يكون إلى واقع اللغة. ثم إن دراسة اللهجات العربية كثيرًا ما تُقدِّم لنا خدَماتٍ جُلَّى تساعدنا على فهم الفصحى والغَوص في أعماقها وإدراك الكثير من أسرارها وإضاءة جوانبَ مظلِمة أو غير واضحة من حياتها. واللهجاتُ ما هي في نهاية الأمر سوى تجسيد لمراحلَ من تطوُّر اللغة، قد تكون هي البداية أو النهاية أو مجردَ حلَقة من حلقات المرحلة الوسطى (خذ مثلاً كلمة «خُرشوف» التي مرَّ ذكرُها في هذا الفصل). بل نحن ندعو إلى أبعد من ذلك، أي إلى عدم الاقتصار في التأريخ للفصحى على مراحل تطوُّرها داخل ذاتها ومن خلال لهجاتها، بل قد يقتضي هذا التاريخ منا في بعض الأحيان – لكي يكون أشملَ وأعمقَ – أن نتتَبَّعَ أطوارَ بعض الألفاظ حتى بعد هجرتها وانتقالها إلى لغات أخرى، وخاصة تلك التي هاجرت واستقرَّت لحقبة طويلة في إحدى اللغات الأجنبية، ثم حَنَّت إلى موطنها الأصلي فعادت إليه بمظهر أو معنى مختلفين حتى اعتقد الناسُ أنها كلماتٌ أجنبية دخيلة (والمثال هنا أيضًا نأخذه من كلمة «تَرْسانة» التي مرَّ ذكرُها). ولذلك يُعتبر علمُ التأثيل من العلوم المفيدة جدًا في كتابة تاريخ الألفاظ كما كرَّرنا القولَ. وبقدر ما يكون مفيدًا أن ندرس الألفاظ المعرَّبة والدخيلة على لغتنا من اللغات الأخريات، يكون مفيدًا أيضًا دراسةُ المُقترَضات العربية إلى لغاتٍ أخرى. ولقد مكَّنتنا دراستُنا للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرَّب[609] من التأكد من هذه الحقيقة وإدراك مدى أهمّيتها القصوى في موضوعنا هذا.

ولقد استفادت القواميسُ التاريخيةَ للغات الأوروبية كثيرًا من النتائج المَبْهِرة والجُهود التي بُذِلَت في هذا العلم واستثمَرَتها خيرَ استثمار. ولكن اللغة العربية لم تعرف مع الأسَف نماذج ناضِجة من هذا النوع من القواميس التأثيلية التي تساعد كثيرًا في كتابة تاريخها، اللهمَّ ما كان من كُتُبٍ قليلة أُلِّفَت في المعرَّب والدخيل مع محاولات أخرى سيأتي الحديث عنها.

أَضِفْ إلى ما سبَقَ، أننا من دُعاة تبسيط الفُصحى وتقريب العامية منها، والسعي ما أمكن للقضاء على الازدواجية اللغوية بتقليص الهُوَّة بينهما شيئًا فشيئًا حتى نصل إلى لغة يتطابقُ فيها المنطوقُ والمكتوبُ أو يكادان. وهذا لا يتمُّ إلا بأمور منها: إحياءُ ما في العامّي من فصيح وإشاعتُه، والاعترافُ بما جاء في العامّية متطوِّرًا أو متفَرِّعًا عن الفصيح دون أن يُخِلّ بقواعده (كإضافة المعنى الجديد المستعمَل في عامّية المغرب إلى المعاني الفصيحة القديمة لكلمات من نحو: عَرْصة وظهير ومَخْزَن)، وتبنِّي كلماتٍ شاع استعمالُها في عدد من اللهجات العربية ولا سيما إذا افتقَرت إليها الفصحى. ومن أجل ذلك نرى أن في الأخذ بذلك الرأي الوسَط خدمةً لهذا الهدف النبيل أيضًا.

5- الانتقاءُ والاستيعاب

أما **الإشكال الخامس** فهو أننا حين نفترض الآن أن الاتفاق حاصلٌ على أن تكون اللغة الفصحى - بالمعايير الحديثة لمفهوم الفصاحة - هي المصدر الأساس لمدوَّنة قاموسنا العربي التاريخي مع الانفتاح على اللهجات والاستفادة منها ومن الدراسات القائمة حولها والقواميس الخاصة بها، كما بيَّنا قبل قليل، فإن السؤال الذي يَعقُب ذلك مباشرةً هو: هل سيكون علينا أن نستخرج مادةَ هذا القاموس من كل النصوص المكتوبة التي تدخل في إطار المفهوم العصري للفصاحة منذ أقدم عصور اللغة العربية إلى الوقت الحاضر، دون أن نستثني منها شيءًا، أم أنه بالإمكان انتقاءُ عَيِّناتٍ فقط من هذه النصوص، كلُّ عَيِّنة منها تمثِّل حقبةً أو مرحلة تاريخية، نأخذها من عُيون الكتُب وكبار الكتّاب والأدباء والمؤلِّفين وأعلام الفكر والثقافة واللغة والعلماء من كلِّ فن، بالإضافة إلى القواميس اللغوية المختلفة، ولغة القرآن والحديث؟ وهذا الاختيار الثاني يمثِّله فريقٌ من الباحثين بعضُهم أعضاءٌ في الهيئة العلمية التي عيَّنها اتحادُ المجامع اللغوية العربية لوضع القاموس التاريخي. فالأستاذ محمد حسن عبد العزيز - وهو من هؤلاء الأعضاء - يقول في مشروع له قدَّم فيه خطةَ إنجاز القاموس: إن انتقاء المصادر أو اختيارها «أمرٌ ضروري لا مندوحة عنه، لأننا لا نستطيع أن نجمع اللغة العربية كلَّها من كل مصادرها عبر ستة عشر قرنًا، ولا بد، من الناحية العملية، من الوقوف عند حدّ معيَّن من المصادر»[610]. ولكن هذا الاتجاه ليس مقبولًا عند فئة أخرى من المهتمين والمختصِّين الذين يرون في العمل بالانتقاء والاختيار تَعارُضًا مع فكرة التأريخ التي تفترض عدمَ استبعاد أيِّ نص أو وثيقة أو شاهد مما يكون له فائدة فيما يُحكَى من تاريخ الكلمات. وأما تعليلُ ذلك بصعوبة الإحاطة بتاريخ اللغة العربية جميعه وفي كل حِقَبه

ومراحله واتساع رُقعته الجغرافية وكثرة ما أَلَفَ وأنتِجَ عبر القرون الطويلة والعلوم والتخصُّصات المختلفة، فهو على أهمّيته، ومع إدراك حقيقة الصعوبات التي ذُكرت وما قد ينتج عنها من إبطاءٍ وتأخير في إنجاز العمل، لا يُعفي مؤرخَ اللغة العربية من ضرورة الإحاطة العِلمية والاطِّلاع على كل مُعطَيات التاريخ وكلِّ وثائقه وتفاصيله وجزئياته. فهذا هو التصوُّر الموضوعي والطبيعي للمنهج العلمي الذي ينبغي اتِّباعُه إذا كان غرضُنا الوصولَ إلى نتائج صحيحة ودقيقة أو أقربَ ما تكون إلى الدقة والصحة. أما الصعوباتُ فيمكن التفكير في الطُّرُق والوسائل الكفيلة بالتغلُّب عليها، ولاسيما بعد التقدم الكبير الذي أحرزَته المعلوميات وأنظمةُ الحَوسبَة الإلكترونية. ولكنه بإزاء هذا يمكن أن تُنجَزَ قواميسُ وأعمالٌ تمهيدية تكون بمثابة الخطوات التي تؤدي في النهاية إلى إنجاز المشروع الكبير في شكله النهائي والمثاليّ المأمول. وهذه القواميسُ والأعمال التمهيدية يمكن أن تكون مصادرُها محدودةً ومختارةً إذا شئنا، وعلى النحو الذي اقترحه أصحابُ الاتجاه السابق، ويمكن أيضًا أن تكون عبارةً عن سلسلة من القواميس التي تغطي مراحلَ تاريخية معيَّنة (قاموس العصر الجاهلي، قاموس الصدر الأول للإسلام، قواميس أخرى حسب العصور والحِقَب، قواميس خاصة بألفاظ الكتّاب والمؤلفين عبر العصور، قواميس لغة الصحافة، قواميس تؤرِّخ للفصحى وأخرى للهجات، قواميس تقتصر على اللغة المستعملة دون القديمة أو الميِّتة، قواميس مختصرة ومُوجَزة أو متوسِّطة، وهلمَّ جرّا)، وذلك على أساس أن تُجمَع هذه الأعمالُ فيما بعد ويُضمّ بعضُها إلى بعض، ويُستفادَ منها في وضع القاموس التاريخي الشامل. ولقد استغرق إنجازُ قاموس أُكسفورد الذي أرَّخ للغة الإنجليزية خلال ثمانية قرون، وهي لغة حديثة إذا قُورِن تاريخُها وتُراثها بتاريخ العربية وتُراثها، مدةً لا تقل عن سبعين عامًا. واستغرق إنجازُ قاموس ليطري الذي أرَّخَ للفرنسية خلال أربعة قرون فقط (من السادس عشر إلى التاسع عشر) مدة لا تقلّ عن ثلاثين سنة. ولذلك علينا ألا نستغرب من المدة الطويلة التي قد يستغرقُها إنجازُ قاموس تاريخي شامل مُعمَّق للغة العربية، وإن كنا نعتقد كما قلنا مرارًا أن التِّقنيات الحاسوبية والمعلوماتية الحديثَة والاستفادة من الخِبرات والتجارب الغربية السابقة، سيكون لها دورٌ كبيرٌ في تقليص مدة الإنجاز إلى أقصى حدٍّ ممكن. كما أن هناك جزءًا لا بأس به من النصوص التراثية الدينية واللغوية والأدبية التي تمَّ تدوينها وحَوسبَتُها إلكترونيًا وإصدارُها في أقراص أو نَشرُها عبرَ الشَّبَكة العَنكَبُوتيَّة، من قِبَل هيئاتٍ وشركات نشر مختصَّة[611]، وهناك أيضًا مُدوَّنات إلكترونية بعضُها يضم ملايين الألفاظ، ولا شكَّ أن كلَّ هذا سيكون في مقدمة الأدوات المُساعِدة أو المُستأنَس بها، ولاسيما ما كان منها ذا طابَع علمي وبحثي.

6- الحصرُ القَبْليُّ والبَعديُّ

ومما يُلحَقُ بمسائل المدوَّنة وإشكالاتها، **وهو الإشكال السادس**: أمرٌ يتعلَّق **بعدد المداخل التي ينبغي للقاموس التاريخي** أن يشتمل عليها. فهل من الضروري أن نحصِرَ، مُسبَّقًا ومنذُ البدء، عددَ هذه المداخل في رقمٍ معيَّن، ونضعَ لها سَقفًا مُحدَّدًا لا تتجاوزه، أم أن الأمر يجب تركُه مفتوحًا

إلى حين الانتهاء من جَرد النصوص وجمع الوثائق وتحرير المواد؟ والاختيار الأول عادةً ما تُمليه بعضُ الإكراهات الخارجية (شروطُ الناشِر، الكُلفة المالية وإعدادُ الميزانية، مراعاةُ ظروف القارئ أو المُستهلِك، المدةُ المحدَّدة للإنجاز ...). ولعل مراعاة بعض هذه الدوافع الخارجية هي التي أخذَها في عين الاعتبار مشروعُ قدَّمه أحدُ أعضاء الهيئة العلمية المكلَّفة من قبل اتحاد المجامع العربية بوضع تصوُّر للقاموس العربي التاريخي، وهو الأستاذ علي القاسمي[612]. فقد تضمَّن اقتراحُه أن تتألف مدوَّنةُ هذا القاموس من مِليار كلمة مقسَّمة إلى عشرين مجالًا موضوعيًا (أو مدوَّنة فرعية كما سمّاها)، وكلٌّ منها مقسَّمٌ أيضًا إلى مجالات أصغر، ثم حدَّد لكل مجالٍ عددًا معيَّنا من الكلمات لا يتجاوزه. فللحقل الديني الإسلامي مثلًا: مئتا مليون كلمة (أي بنسبة 20 في المئة من المجموع العام)، ولحقل الآداب شعرًا ونثرًا مئة وسبعون مليون كلمة (بنسبة 17 في المئة من المجموع العام)، ولحقل الاقتصاد وإدارة الأعمال اثنتان وثلاثون مليون كلمة (بنسبة 3.2 في المئة)[613]، وهلم جرّا. ثم لم يقف التوزيعُ عند حدود المجالات والموضوعات، بل اقترح أيضًا عددًا محدَّدًا لكل عصر من العصور الخمسة لتاريخ اللغة العربية (العصر الجاهلي: 150 مليون كلمة بنسبة 15 في المئة من المجموع. والعصر الإسلامي: 200 مليون كلمة بنسبة 20 في المئة، والعصر العباسي: 200 مليون كلمة بنسبة 20 في المئة، والعصر الوسيط: 150 مليون كلمة بنسبة 15 في المئة، والعصر الحديث: 300 مليون كلمة بنسبة 30 في المئة). ثم أضاف إلى هذا توزيعًا جغرافيّا هو عبارة عن أربعة مناطق كبرى لكل منها 250 مليون كلمة (أي بنسبة 25 في المئة لكل واحدة منها)[614].

ونحن في الحقيقة لسنا من أنصار هذا الاتجاه. ولا أجدُني متفقًا مع صديقي الأستاذ القاسمي فيما ذهب إليه، رغم علمي بأن أي قاموس بلغَ ما بلغَ حجمُه لا بد أن يكون مُغلَق المُدوَّنة، ولائحةُ مداخله محصورةً ومحدَّدة في رقم معيَّن، لأن من أخصِّ خصائص مفهوم القاموس أنه محدُودُ القائمة. أقول: إنه رغم علمي بذلك واقتناعي به، إلا أن سبب اعتراضي محصورٌ في أمر منهجي، وهو أن المشروع لم يستند إلى أيّ معيار من المعايير الواضحة في ذكر هذا العدد الذي اقترَحَه من الكلمات، ولا في توزيعها على المناطق الجغرافية ثم على الحِقَب التاريخية أيضًا[615]. ومن حسن الحظِّ أن الأستاذ القاسمي استعمل لفظ «الكلمات» وليس لفظ «المداخل» أو «المواد اللغوية». ذلك أننا نستطيع أن نقترح حجمًا مناسبًا وتقريبيًا لهذا الكتاب، فنقول مثلًا يجب أن يكون في حدود كذا وكذا من الصفحات أو الأجزاء أو الكلمات التي يتضمَّنها، أو نقول: يجب أن يكون مختصَرًا أو مُطوَّلًا أو متوسِّطَ الحجم، ولكننا لا نستطيع منذ البداية وقبل جمع المادة وتقدير حَجمها الحقيقي أن نفرض هكذا جزافًا واعتباطًا مجموعَ عدد مداخل القاموس، فأحرى أن نستطيع توزيعَها توزيعًا اعتباطيًا أيضًا على العصور ثم على المناطق الجغرافية. فالمنهجُ المنطقيُّ والعمَليُّ يفرض أن نقوم في المرحلة الأولى بجَرد النصوص المُكَوِّنة لمجموع مصادر مدوَّنة

القاموس واستخراج لائحة ألفاظها، ثم بعد ذلك لنا أن نحدِّد عددَ ما يُستعمَل منها وما يُهمَل، وهذا هو الذي يُحدِّد حجمَ المدوَّنة. فالعملية بَعْديَّةٌ وليست قَبْلية كما أتصوّر.

وفي نهاية هذه النقطة المتعلِّقة بإشكالات المُدوَّنة وأسئلتها، أُشيرُ إلى أنِّي لم أتعرَّض لموضوع الدَّخيل والمُعرَّب، لأنه ليس فيه إشكالٌ في نظري، ولا أرى أن وجوده يحتاج إلى معالجة خاصة في القاموس التاريخي. وإنما شأنُ الألفاظ المعرَّبة والدخيلة كشأن بقية ألفاظ اللغة يجري عليها ما يجري على الأخرى. فهي إما قديمة أو حديثة، مُهمَلة أو مُستعملة، فصيحة أو غيرُ فصيحة، خاصة أو عامة، وهلمَّ جرّا. وليس هناك لغةٌ بشرية خاليةٌ من ألفاظ انتقلت إليها من لغاتٍ أخرى، فكلُّ اللغات فيها الأصيلُ كما فيها الدخيلُ، وما أكثرَه.

7- من أسئلة الترتيب

جرَت عادةُ القواميس اللغوية العربية العامة، في ترتيب مداخلها، على نظام متداخلٍ ومُتَسَلسِلٍ أشبهِ ما يكون بدائرتين إحداهما تدور في فلَك الأخرى. فدائرة الفَلَك الخارجي (وهي الكبرى) تتكوَّن من مجموعة الجذور أو الأُصول المُستعمَلة في العربية أو ما يُختارُ منها، وهي التي نسمِّيها اصطلاحًا بالمداخل الكبرى. وترتيبُها فيما بينها عرَف أنماطًا مختلفة كما ذكرنا في فصل سابق. فقد بدأ اشتقاقيًا صوتيًا معقَّدًا، ثم استقرَّ في النهاية اشتقاقيًا ألفبائيًا مُبَسَّطًا. أي أن الجُذور الاشتقاقية نفسها أصبحت تُرتَّب فيما بينها حسب نظام الألفباء العادي. وداخل هذه الدائرة الكبرى، تسبَح دائرةٌ أخرى تتكوَّن من مداخل فرعية أو صغرى وهي الألفاظ المشتقَّة من الجذور أو الأصول السابقة، وتُرتَّب فيما بينها حسب أنماط مختلفة.

ولقد أصبح ترتيبُ المداخل الكبرى (الجذور) فيما بينها على أساس اشتقاقي، تقليدًا متَّبَعًا في أغلبية القواميس اللغوية العربية منذ عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي، وما يزال هذا التقليدُ معمولًا به في الغالبية العُظمى من قواميسنا الحديثة والمعاصرة. وفي الحقيقة، يمكننا أن نعتبر هذا الأساس الاشتقاقي الذي استنبَطه الخليلُ وطبَّقه في **كتاب العين**، وسار على نَهجه مَن سار من مؤلِّفي القواميس وكُتُب الاشتقاق، هو أول خُطوة في اتجاه محاولة التأريخ للمعجم العربي، تَبِعَتها بعد ذلك خُطوةٌ ثانية يمكن إدراجُها في سياق السَّعي نحو هذا التأريخ أيضًا، وهي تلك التي أتى بها أحمدُ بنُ فارس في قاموسه الشهير باسم: **مقاييس اللغة،** حين حاولَ الرَّبطَ بين المعاني المختلفة للكلمة الواحدة مهما بَدت متباعِدة وإيجاد الخيط الناظِم لها الذي سمّاه بالأصل أو الأصول كما سبقت الإشارة لذلك[616]. ثم خطوةٌ ثالثة ظهرت في كتاب **الخصائص** لابن جنّي الذي حاول بدوره أن يسير بعيدًا في الربط بين معاني الألفاظ المشترِكَة في عدد من الأصوات التي يقع فيها الإبدال (باب تَصاقُب الألفاظ لتَصاقُب المعاني)، وكان ذلك أساسًا لنشأة ما سُمِّي فيما بعد عند المُحدثين بنظرية الأصل الثنائي التطوّري لألفاظ العربية. ثم انتبَه ابنُ جنّي لمسألة أخرى كانت بمثابة خُطوة رابعة، وهي البحث في كل المفردات المتفرِّعة عن الجِذر الواحد مهما تغيَّرت

تقاليبُه لإيجاد الرابط الدلالي الجامع بينها أو الناظِم لكل خيوطها باستغلال فكرة التقاليب[617] التي أسَّسها الخليلُ. ولم تكن كُتُبُ المعرَّب والدخيل التي ظهرت أُولَى حلقاتها على يد الجواليقي في **المُعرَّب من الكلام الأعجمي**، سوى خُطوةٍ خامسة وجديدة نحو مفهوم التأريخ لمفردات اللغة. فهذا النوعُ من الكتُب داخلٌ بلا شكٍّ في باب البحث عن الأصول الاشتقاقية والتأثيلية للكلمات العربية، وهو جزءٌ من تاريخها، لكنه، للأسف، لم ينل حيِّزًا واسعًا وكافيًا من الاهتمام في التراث المعجمي العربي، ولم يُبذَل فيه الجهدُ المطلوب على غرار ما حدَثَ في أوروبا التي مَهَّدت لمرحلة البدء في كتابة تاريخ معاجمها بإنتاج غزير في مجال التأثيل والمقارنة الإيتيمولوجية.

ومهما يكن، فإن هذه الخطوات التي أشرنا إليها في مجال الاشتقاق والتأثيل، نعتبرُها مراحل تمهيدية، يُستفادُ منها بلا شكّ في التأريخ لمعجمنا العربي، ولا سيما إذا استُكمِلت بجهود أخرى حثيثة خاصة بالجانب التأثيلي والمقارِن بين اللغات الذي ما يزال فيه فراغٌ كبير يجب أن يُملأ ويُنَمَّى. وأما الترتيبُ الاشتقاقي الذي استقرَّت عليه قواميسُنا العامة، فهو عنصر مفيدٌ ومساعدٌ جدًا على بناء القاموس العربي التاريخي ولا بد من الاحتفاظ به. وسنرى بعد قليل كيف أن القاموسية الأوروبية التي لم يكن من تقاليدها الاعتمادُ على الترتيب الاشتقاقي، قد اضطرَّت إلى اللجوء إليه والاقتباس منه ولو بمقدار معيّن.

ومن مزايا الترتيب الاشتقاقي، كما هو معلوم، أنه يقوم على فكرة إرجاع كلِّ الألفاظ العربية إلى أصولها، أي جُذورها التي جاءت منها، وتجميع أفراد أسرة الكلمة الواحدة كلِّها تحت سَقف واحد، ووضع كلِّ قَريبٍ منها جَنْبَ قَريبه، لتتَّضح العلائقُ والوَشائجُ القويّةُ التي تربطها جميعًا. وقد حدَّد الصرفيون الأبنية المجرَّدة في العربية من الثنائي إلى الخماسي، كما سبق للخليل أن أحصى في عملية رياضية فريدة من نوعها، كل ما هو مُستعمَل ومُهمَل من هذه الجذور العربية. وأما الألفاظ الأعجمية فهي كلُّها – في نظام الترتيب القاموسي العربي – أصولٌ أو جذورٌ، وكأنها جميعُها صيَغٌ مجرَّدة، ليس فيها حرفٌ زائد. وبهذا يمكن التمييزُ بين ما هو أصيلٌ في العربية من ألفاظ، وما هو دخيلٌ من لغاتٍ أخرى، وتجنُّبُ كثيرٍ من الأخطاء الناتجة عن الجمع التعسُّفي الذي طالما لاحظنا وقوعَه بين كلِماتٍ متشابهة أو متقاربة رسمًا ومختلِفة أصلًا، أو الفصل التعسُّفيّ الذي يقع عكس ذلك بين ما حقُّه أن يُوصَل بسبب الخلط والالتباس بين الأصول الاشتقاقية للكلمات وعدم التمييز بين العربي الأصيل منها والأعجمي الدخيل. وقد سبق أن ضرَبنا بعض الأمثلة على ذلك مما وجدناه في بعض القواميس العامة، ومنه كلمة «قيراط» التي قد تُدرَج خطأً مع «قُرْط» تحت مدخل «ق ر ط» ولا صلةَ اشتقاقية بينهما. و«طَماطِم» التي قد توضَع خطأً مع فعل «طَمطَمَ»، تحت مدخل واحد وهو «ط م ط م» وأصلُهما مختلف، و«أطلس» العجمية التي قد تُدرج مع «أطلس» العربية تحت جذر واحد «ط ل س» وهما من أصل مختلف، و«دِبْس» التي قد تُدرجُ مع «دَبُّوس» تحت جِذر اشتقاقي «د ب س» وهما من أصلين مختلفين، و«ديوان» التي قد تُدرَج مع «دُونَ ودُونيَّة» تحت مدخل «دون»، و«قادُوس» التي قد تُرتَّب مع «قَدَّسَ قُدس قُدسيٌّ»

تحت «ق د س»، وكذلك «مِيل» بكسر الميم بمعنى مسافة مُعيَّنة، التي قد تُدرَج مع «مالَ يميلَ مَيْلًا ومُيُولًا ومَيلانًا»، و«بَيرَق» التي قد تُدرَج مع «بَرْق بَرَقَ بارِقة...»، تحت مدخل «ب ر ق»، و«إبريق» التي قد ترد ضمن مادة «ب ر ق» كما في **الوسيط**، وهما بعيدان في الأصل[618].

وعلى النقيض من هذا الوصل التعسُّفي الذي يقع بين ألفاظ لا صلة اشتقاقية بينها، هناك أمثلة أخرى لما يقع من تفريق بين فروع الأصل الواحد وتمزيقِ أوصال الأسرة الواحدة، وعدم الجمع والربط بين أفرادها. فنحن نجد – على سبيل المثال – كلمة «جَشِيشَة» وما اشتُقَّ منها تحتَ مدخل «ج ش ش»، ونجد «دَشيشة» وما تفرَّع منها في «د ش ش» دون أن يُربَط بين المادَّتين برابط يذكِّر بما بينهما من علاقة اشتقاقية تطوّرية. إذ الراجح الذي تؤيِّده عدةُ قرائن أن الكلمة الثانية رغم قِدَمها ليست سوى صيغة مُتحوِّلة باللإبدال عن الأولى[619]. والمعجم التاريخي الاشتقاقي لا بد – من وجهة نظري – أن يُهتَمَّ فيه بالربط بين المادَّتين ذاتَي الأصل الواحد، والتنبيه على العلاقة الاشتقاقية والتأثيلية التي تجمعُهما باستخدام نظام الإحالة على الأقل. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا عدمُ الرَّبط بين جذَبَ وجَبَذَ، ويَئِسَ وأَيِسَ، ونَأَى وناءَ، وكلُّها مُستعمَلةٌ في الفصيح وبعضُها متطوّرٌ عن بعضٍ بالقَلب. ومن أمثلته كذلك عدمُ الربط بين الثُّنائي في الأصل والرباعي المكوَّن من مَقطَعين مكرَّرين (مثل: جَر/ جرجَر، خض/ خضخض، دق/ دقدق، طق/ طقطق)[620]. وما يقع في القاموس اللغوي العام من هذا القبيل أو ذاك يمكن التجاوُزُ عنه، ولكنه في القاموس التاريخي لا بدَّ من الاحتياط له وأخذه بجِدِّية تامة. ويمكننا أن نذهب إلى أبعدَ من هذا فنفكِّر في كثير من الألفاظ المترادفة التي نشأت في العربية نتيجةَ التطور الصوتي (مثل: أَراقَ الماءَ وهَراقَه، وسراط/ صراط/ زراط، وصقر/ سقر/ زقر، و«طراز» في الفصحى و«دراز» في العامية، ومنه: دَرزي وتَرزي في عامية المشرق بمعنى: الخيّاط). فمثل هذه الحالات لا بد من الربط بينها على الأقل، عن طريق الإحالات، إن لم يمكن جمعُها تحت مدخل واحد.

والخلاصة أن القاموس التاريخي الذي يقوم على أساس اشتقاقي وتأثيلي لا بدَّ أن تُستَثمَر فيه نتائج التدقيق في أصول الكلمات والبحثِ فيما بينها من علاقات اتصال أو انفصال، فيُعمَل على الوَصْل بين المُتَّصِل منها ضرورةً أو استحساناً لما فيه من فائدة، والفصل بين ما هو مُنفصِل وُجوبًا لأن في إخفاء هذا الفصل إيهامًا وتَلبيسًا.

8 – ترتيب المداخل الصغرى

لقد أصبح المنهجُ المتَّبع في ترتيب المداخل الصغرى، وهي المُشتقّات الواقعة ضمن الدائرة الداخلية للنظام الترتيبي العام في القاموسية العربية، يقوم منذ ظهور **محيط المحيط** للبستاني، على تقديم الأفعال (ماضيها ومضارعها) متبوعةً بمصادرها، على الأسماء بأنواعها، فعرَف بذلك خطوةً جيِّدة نحو التنظيم الداخلي تحت الجِذر الواحد (المدخل الكبير)، ثم ظهر **المعجم الوسيط**

فأضاف خطوة تنظيمية أكثرَ دقّةً في ترتيب المشتقات، بأن جعل من جملة قواعده، ترتيبَ الأفعال فيما بينها (الثلاثي قبل الرباعي، والمجرَّد قبل المزيد، واللازم قبل المتعدّي)، ثم ترتيب الثلاثي المجرد فيما بينه حسب نماذجه الستة (باب نَصَر، باب ضرَب، باب فتح، باب علِم، باب شرُفَ، باب حَسِبَ)، وترتيب المَزيد من الأفعال فيما بينه أيضًا (المزيد بحرف قبل المزيد بحرفين، وبعدهما المزيد بثلاثة أحرف)، ثم الرباعي المجرد فالمزيد منه بحرف، فما أُلحِق بالرباعي، ثم الأسماء فيما بينها. وبعد ذلك ظهرت اجتهاداتٌ وتدقيقاتٌ أخرى خاصة ببعض الجزئيات[621]. فهل علينا التقيُّد بهذه الطريقة التي استقرَّ عليها الترتيب المجمَعي الوسيطي، أم اقتراح طريقة أخرى تتناسَب مع الهدَف التأريخي؟

في تصوُّري أن الترتيب الداخلي الذي استقرَّ عليه الأمر في القواميس اللغوية العامة على طريقة **الوسيط**، مع بعض التعديلات الجزئية التي أُدخِلت عليه في قواميس لاحِقة، ليس سوى تنظيم داخليّ مبنيٍّ على منطقٍ تدرُّجي مقبول اصطُلِح عليه مؤخَّرًا لتيسير الاستِعمال، وهو قابِلٌ بطبيعة الحال لكل تعديل وتحسين لما هو أضبَطُ وأدَقُّ إذا ظهر ما يُبرِّرُه ويستدعيه لاحِقًا. ولا أحد من اللغويّين يمكن أن يزعم أو يستنتِج منه حُكمًا تاريخيًا معيَّنًا، كأن يُؤوِّل تقديمَ الفعل على الاسم دائمًا بأنه دليلٌ على أسبقية هذا على ذاك من الناحية التاريخية، أو يفسِّر تقديم الفعل الذي جاء من باب «نَصَر» بأنه دليلُ تقدُّم وجوده تاريخيًا على فعل آخر جاء من باب «ضرَب» أو غيره. إذن، من الناحية المبدئية والعملية، لا شيءَ يمنع من أن يتّخذ القاموس التاريخي هذه الطريقة في ترتيب المداخل الصغرى، أي بإبقاء كل صيغة من صيَغ الأفعال والأسماء في مكانها من النموذج المذكور، مع إضافة كلِّ ما يتعلَّق بها من المعلومات الضرورية الخاصة بالجانب التأريخي التطوُّري بما فيها التعريفات والأمثلة والشواهد والسياقات. بل إن هذه الطريقة ستسمح بالجمع بين مزايا الترتيب القاموسي العادي مع تحقيق الهدف المتوخَّى من التأريخ المعجمي من خلال تقديم المعلومات والمُعطَيات التي يقتضيها ويستوجِبُها هذا التأريخ. وهذا بالضبط ما أصبحنا نجده مُطبَّقًا في عدد من القواميس الأوروبية التي حاولت أن تجمع بين مزايا القاموس العام وأهداف القاموس التاريخي، ونسذكر بعضَها بعد قليل.

وهناك طريقة أخرى يمكن اللجوءُ إليها في القاموس التاريخي العربي، وهي اتخاذُ المعيار التاريخي وحده أساسًا لترتيب كل الصيغ والمداخل الصغرى والفرعية فيما بينها دون اعتبار لأي معيار آخر، ولا فرق في المداخل حينها بين ما هو من قبيل الأفعال أو الأسماء أو الصفات، ولا بين المجرد والمزيد أو الثنائي والثلاثي والرباعي، ولا أهمية لترتيب الصيَغ فيما بينها ألفبائيا أيضًا. وإنما يُراعى في التقديم والتأخير تاريخُ ظهور الكلمة بأي صيغة جاءت، وبأي حرف بَدَأت، ولأيِّ مَقولة انتَمت. ولكن المشكلة التي سيؤدي إليها التطبيقُ الحرفي لهذا المنهج الترتيبي هو أنه سيضع صعوبات جمَّة أمام القارئِ الذي يُريد الوصول السريع إلى اللفظ الذي يَطلبُه، لأنه سوف يَتيه داخل صفحات تضم عشرات المداخل الصغرى وفروعها وشروحها وما تقتضيه من معلومات

مفصَّلة وصفحاتٍ مطوَّلة. وسيضطرُّ القاموس في النهاية إلى إضافة دليل إرشادي للمداخل المطلوبة مع الإحالة على الصفحات التي توجد فيها.

ولقد سبق للأكاديمية الفرنسية أن واجهت، عند وضع قاموسها التاريخي الذي ظهر جزؤُه الأول سنة 1858، مُشكلَ الاختيار بين اعتماد الترتيب الألفبائي العادي الذي استعملته في قاموسها اللغوي العام، أو تبنّي ترتيب تاريخي خاصّ لا يستند لمعيار آخر غير معيار التاريخ. ثم انتهت في الأخير إلى الخروج من الإشكال باتّباع طريقة حاولت بها التوفيقَ والمُزاوَجة بين الأمرين: الترتيب الألفبائي الذي يقتضي مُراعاةَ حروف المداخل، والترتيب الذي يقتضيه المنهجُ التاريخي وهو التدرُّج بالألفاظ المشترَكة في الأصل الاشتقاقي، حسب تَسلسُلها التاريخي. فالكلماتُ الآتية على سبيل المثال وهي: abonder, abondant, abondance, abondamment, وردَت في القاموس التاريخي للأكاديمية حسب الترتيب المذكور، بينما كان الترتيبُ الألفبائي العادي يقتضي أن تأتي على النحو الآتي: abondamment, abondance, abondant, abonder، ولكن رغم ذلك، فهذا الترتيب التاريخي لم يُباعد ما بين الكلمات المنتمية لجذع واحد (كلها مأخوذة من: abond). وفضلًا عن ذلك أضيفَ فهرسٌ عام في آخر الكتاب أُعيدَ فيه ترتيبُ المداخل كلّها ترتيبًا ألفبائيًا دقيقًا حتى يُسهِّل على المستعمِل طريقَ الوصول إليها.

أما الأعمال الأوروبية المتأخّرة التي يمكن إدخالُها تحت العنوان العام للقاموس التاريخي، فهي على نوعين، حسب التجربة الفرنسية على الأقل:

– ففي النوع الأول، وهو الذي اصطلَحنا على تسميته من قبل باسم: «**القاموس اللغوي التاريخي**» (أي النوع الذي اكتفَى بجعل التأريخ عنصرًا من عناصر تعريفاته وليس الهدفَ الأساسَ والأول في تأليفه) كقاموس **روبير الكبير** (*Grand Robert*)، و**روبير الصغير** (*Petit Robert*)، و**ذخيرة اللغة الفرنسية** (TLF)، نجد ترتيبَ المداخل فيه قد سار على النظام الألفبائي العادي حسب الطريقة التقليدية المتَّبعة في كل القواميس الأوروبية العامة، مع إضافة كلّ المعطيَات والمعلومات التاريخية والتأثيلية الضرورية إلى خانة التعريف. فكلَّما ذُكِرَ مدخلٌ معيَّن في مكانه الطبيعي من الترتيب إلا وورَدَ معه تاريخُ ظهوره واستعمالِه والتنبيهُ على أصله الاشتقاقي، وكلما حدَث تطوُّر في المعنى برزَ إلى جانبه تاريخٌ لذلك التطور أو التغيّر. وأهم ما يُميِّز هذا النوع من القواميس، بالإضافة لجمعه بين القاموس العام والقاموس التاريخي، هو يُسرُ الترتيب وسهولة الوصول السريع إلى المدخل المراد، فيمكن أن يستفيد منه المتخصِّص وغيرُه.

– أما في النوع الثاني، وهو القاموس الموضوع أساسًا ليكون التأريخُ هدفَه الأولَ والأخير (وهو النوعُ الذي أسميناه اصطلاحًا: **القاموس التاريخي** للغة)، مثل قاموس **روبير التاريخي**، وقاموس ديبوا وميتيران التأثيلي التأريخي للفرنسية، وقاموس بيكوش، فإن طريقة الترتيب فيه مختلفة ومعقَّدة نوعًا ما. لأنه مع احتفاظه بالمبدإ العام للترتيب الألفبائي لكل مداخل القاموس فيما بينها

عادةً ما يستند إلى المبدإ الاشتقاقي، فيختارُ الكلمة التي يُعتقَد أنها الأساس (Le mot de base) أو الجذع لتُجعلَ مدخلًا كبيرا للمادة، ثم تُورَدُ تحتها المشتقاتُ المتفرِّعةُ بغضِّ النظر عن كونها من الأفعال أو الأسماء. وبذلك يقترب إلى حدٍّ ما من الطريقة العربية التقليدية في الاعتماد على فكرة الاشتقاق. ويوجد من هذا النوع، حسب التجربة الفرنسية على الأقل، أصنافٌ مختلفة أهمُّها اثنان، صِنفٌ يمكن أن نصفه بالموسَّع، وآخر بالضَّيِّق أو المُدمَج.

أما المُوسَّع (وقد سمَّيناه كذلك لتوسُّعه النسبي في عدد المداخل الكبرى قياسًا للصنف الآخر) فيمثِّلُه القاموس الذي أصدرته مؤسسة روبير الفرنسية تحت عنوان **القاموس التاريخي للغة الفرنسية**[622]، وقد اعتدنا أن نشير إليه باسم **روبير التاريخي** اختصارًا. وطريقتُه أنه يجمع بين الترتيب الألفبائي العام الذي يشمل كل المداخل على اختلافها، والترتيب الاشتقاقي القائم على مراعاة الجذور أو الجُذوع، لكن بطريقة تختلف عن منهج القاموس التاريخي للأكاديمية الفرنسة. ففيه نجد مثلًا أن جميع الكلمات المأخوذة من «-abond» قد رتِّبَت تحت مدخل واحد كبير وهو «abonder» وهي سبع كلمات (أو مداخل صغرى)، بينما جعل قاموس الأكاديمية التاريخي لكل منها مدخلًا منفَردًا بذاته. ولو بحثنا في قاموس روبير التاريخي أيضًا عن جذع «port» وكلِ ما له به علاقةٌ، لوجدنا أن مداخله الصغرى التي بلغ مجموعُها سبعة وعشرين ومئة مدخل، قد جُمِعَت تحت 21 مدخلًا كبيرًا، كلُّ واحدٍ منها يحتضن عددًا من المداخل الصغرى (فمدخلُ «porte» مثلًا، يشتمل تحته على الفروع الآتية: -portail, portereau, portillon, portière, porte-fenètre, porte-tambour, contre porte, bateau-porte, portier, portière). على أن جملةً من المداخل الكبيرة، ليست في الأصل سوى فروع مشتقَّة من أصول أكبر منها، إلا أنها أصبحت مستقلّة بنفسها بعدما كثُر الاشتقاقُ منها فنُزِّلت بدورها منزلةَ الأصول.

أما الصنف الثاني فيمثِّلُه قاموس جاكلين بيكوش[623]. وفيه نجد أن كلَّ المداخل الصغرى التي لها علاقةٌ اشتقاقية بالجذع «port» وعددُها فيه 96 مدخلًا، قد جُمِعَت تحت مدخلين كبيرين لا غير، هما «port» و«Portion». وكلاهما يعودان إلى أصل هندِروبي) بعيدٍ، منه أَخذَت اليونانيةُ واللاتينية، وهو «per» بمعنى: عَبَر أو انتقَل. والأول يُقسَّم بدوره إلى خمسة أصول لاتينية (,Portus, porta porticus, portare, portio) منها اشتُقَّت 90 وحدةً قاموسية فرنسية. والثاني (ويرجع إلى أصل لاتيني يوناني هندِرُوبي) يتفرَّع إلى ستة مداخل فرنسية صغرى. وهكذا، فإن الباحث في هذا القاموس، على شدة صغره (637 صفحة من حجم كتاب الجيب)، لن يجد فيه أية كلمة مما له علاقةٌ بالجذع «port»، مثل: déporter, exporter, importer, portable, supportable, portefeuille. إلا إذا بحث داخل المَدْخلين الكبيرين المذكورين أو رجعَ إلى الدليل الألفبائي العام الملحق بالكتاب.

ويُعتبَر هذا القاموس، رغم عنوانه الذي يخلو من كلمة «تاريخ» أو «تاريخي»، من القواميس التأثيلية التاريخية الفرنسية الأكثرِ تعقيدًا من الصنف السابق (الموسَّع). لكثرة ما فيه من تكثيفٍ وإدماج. وله في منهج معالجته للعلاقات الاشتقاقية بين الكلمات طريقتان يستعملهما بشكل

مُتواز. فتارةً يلجأ إلى التجميع وأخرى إلى التوزيع حسبَ الحالات. ففي حالة التجميع، نراه يفعلُ ما فعلَه مع جذع «port»، فيضمُّ كلَّ المداخل والكلمات المتصلة به اشتقاقيًا مهما بدَت العلائقُ بينها متباعِدة (مثل porter, sport, colporter)، ويُدمِجها كلَّها تحت أقلّ عدد ممكن من المداخل الكبرى. وقد يلجأ إلى تجميع ألفاظٍ متباعدة في المعنى والصوت والصيغة لا يمكن أن تجدها مجتمِعة بكاملها تحت مدخل واحد في قاموس آخر. فمن الصعب، مثلًا، أن تتصوَّر وجودَ كلمات من مثل: fanal, fantaisie, fantelant, diaphane, phase, phénomène, phényle، مُدرَجةً تحت مدخل «fantôme»، وكلماتٍ من مثل: ambigu, ambulant, ambition, amphithéâtre تحت مدخل «aller»، وأن تجد كلمة «abricot» المأخوذة من العربية، مرتَّبةً تحت مدخل «cuire». والسببُ في كل هذا هو أن المؤلفة حاولت أن تذهب إلى أبعد نقطة يمكن الوصولُ إليها بحثًا عن الأصلِ الذي تلتقي عنده أكبرُ مجموعة ممكنة من الألفاظ، وهكذا تجد أن الوحدة القاموسية التي جُعِلت مدخلًا كبيرًا قد تفرَّعت بدورها إلى فروع ومجموعات، كلُّ مجموعة منها تنحدرُ من أصل اشتقاقي مختلف (لاتيني، يوناني، جِرماني ...الخ)، لكنها جميعُها تلتقي في أصل واحد هو الأبعدُ والأقدمُ تاريخيا.

وفي حالة التوزيع، ترى هذا القاموس يأخذُ الكلمة الواحدة ويوزِّع تصاريفَها المختلفة على مداخل منفصلة، فيبدو كلُّ مدخل أو صيغة وكأن لا علاقة لها بالصيغ الأخرى. لذلك قد تستغرب من أن تجد كلمةً «aller» وهي فعلٌ بمعنى: «ذهبَ» في حالة ما قبل التصريف، مرتَّبة في مدخل مستقلّ، بينما تجد صيغتَها الصرفية «j'irai» (سأذهبُ) في مدخل ثانٍ، وتجد «je vais» (أَذهبُ) في مدخل ثالث، مع أنها من جهة التصريف كلَّها صيغٌ لفعل «aller»، والسبَبُ هو أن كلَّ واحدة من صيغ هذا الفعل الثلاثي تنحدر من أصل اشتقاقي مختلف[624]. وقد بَدا أثرُ اختلافِ الأصول الاشتقاقية واضحًا في الصيغ التلفُّظية لتصريف هذا الفعل الواحد وفي طريقة ترتيب هذه الصيغ. ولكننا في قاموس **روبير التاريخي** سنجد كلَّ الصيغ المُتصرِّفة من هذا الفعل مُدرَجَةً تحت مدخلٍ واحد وهو «aller». ونظرًا لصعوبة البحث عن الألفاظ والمداخل الصغرى في هذا الكتاب، اضطُرَّت بيكوش إلى إضافة مُلحق بمثابة دليل مرتَّب ألفبائيًا يُرشد القارئَ إلى المدخل الذي توجد تحتَه هذه الكلمةُ أو تلك ورقم الصفحة أيضًا. وهذه التعقيدات الكثيرة لمنهج الترتيب في هذا الكتاب الذي بُنِيَ على أساس تاريخي محضٍ، جعلت منه مصدرًا متخصِّصًا جدًا لا يمكن أن يستفيد منه إلا فئة جد مرتبطة بالبحث المعجميِّ التاريخي للغة الفرنسية. ولكنه، في جميع الأحوال، سَعى لتحقيق غاية معيَّنة وفكرة دقيقة، وهي الربط بين الألفاظ التي تعود في تاريخها الاشتقاقي أو التأثيلي إلى أصل مشترَك مهما بدَت متباعِدة في الظاهر، والفصل بين كل الألفاظ والصيغ ذات الأصول المختلفة مهما بدت متقارِبة.

وأخيرًا، فإن الاختيار في القاموس التاريخي العربي بين الترتيب العادي مع إضافة المعطيات التاريخية، والترتيب القائم على أساس تاريخي صرف، لم يعد في الوقت الراهِن مطروحًا إلا في حالة النشر الوَرَقي. وفي هذه الحالة الأخيرة يكون اختيارُ النموذج الأول هو الأفضل. وأما عند

النشر الإلكتروني، فقد أصبح من الميسور جدًا إخراجُ القاموس التاريخي في نموذجين معًا: نموذج الترتيب العادي التقليدي مع المعلومات والمعطيات التاريخية المطلوبة عن كل مدخل أو صيغة لفظية، والنموذج التاريخي الصِّرف الذي يُورد الألفاظ في قائمة مرتَّبة ترتيبًا تاريخيًا.

9– من أسئلة التعريف

لقد أصبح من المُبتَذَل القولُ إن تعريف كلِّ مدخل من مداخل القاموس اللغوي يستدعي بالضرورة نوعين من المعلومات: الأول خاص بالدال، والثاني خاص بالمدلول. والخاصُّ بالدال هو المتمثِّل في العنصر الصوتي الإملائي (كيفية نُطق الكلمة وكتابتها، وما طَرأ عليها من تحوُّل صوتي أو إبدال أو إعلال أو تحويل أو قلبٍ أو إدغام أو نَحت ...الخ)، والعنصر التأريخي، والعنصر التأثيلي، والعنصر النحوي والصرفي (جنس الكلمة وعددها ومقولتُها النحوية وطريقة تصريفها وتصغيرها والنسبة إليها ...الخ). وما هو خاصٌّ بالمدلول هو المتمثِّل في ذكر جميع معانيها ومدلولاتها مع التأريخ لها وتتبُّع تطوُّرها وتسلسلها وتفرُّع بعضِها عن بعض، والاستعانة بالأمثلة والتراكيب والسِّياقات التي تبرُزُ فيها خاصِّيَّةُ كلِّ معنى.

ولكن السؤال الذي يلحُّ علينا بخصوص القاموس التاريخي هو: إلى أيِّ حد ينبغي التوسُّعُ والتفصيلُ في إيراد هذه المعلومات بنوعيها؟ وفي الحقيقة ليس ثمَّةَ ضابطٌ معلوم، لكن هنالك نموذجان من القواميس التاريخية بخصوص هذه النقطة، يمكن اللجوءُ لأحدهما: **أولهما**: يميل إلى التوسُّع في تعريف المدلول وتقصِّي كلِّ ما يتعلَّقُ به والإكثار من الشواهد والنصوص والتراكيب، ويمكن أن نمثِّل له **بقاموس أكسفورد** الإنجليزي وقاموس **ذخيرة اللغة الفرنسية** (*TLF*). **والثاني** يميل إلى الاختصار كثيرا أو قليلاً، فلا يتتبَّع كلَّ سياقات الكلمات، ولا كلَّ الأساليب والتراكيب التي تأتي فيها الكلماتُ، ولا يأتي بالنصوص والشواهد إلا نادرا، وبذلك يغلب عليه الاختصارُ قدرَ الإمكان. ومن الأمثلة عليه روبير التاريخي، وقاموس ديبوا وصاحبَيه، وقاموس بيكوش. بل هناك من ذهب إلى حدِّ اعتبار تعريف المداخل في مثل هذه القواميس مسألةً ثانوية، لأن ذلك في نظره متروكٌ لقواميس اللغة العامة غير التاريخية أو التأثيلية. وهذا ما صَرَّح به بلوخ في مقدمة كتابه حين قال إنه لم يهتمّ بإعطاء تعريف للكلمات التي أوردها، لأن هذا النوع من القواميس ليس في الأصل قاموسا للاستعمال، وإنما المُفتَرَضُ في الشخص الذي يعود إليه أن يفتَح بين يديه قاموساً آخر من نوع القواميس العادية وفيها يجد المعنى المطلوب للفظ الذي يبحث عنه، ولم يَستثنِ من هذه القاعدة إلا حالاتٍ خاصةً ذكَرَ بعضَها، وحتى في هذه الحالات المُعيَّنة، لم تُقدَّم سوى المعلومات الضرورية.

لكننا، مع اعتبارنا لخُصوصية القواميس التاريخية والتأثيلية التي تحدَّثَ عنها بلوخ، من حيث كونُ اهتمامها مُنحصِرًا في التأريخ والتأثيل، لا نرى مَناصاً من تعريف الكلمة التي يُرادُ التأريخُ لها وتأصيلُها، مع إمكانية الاختصار وحذف ما لا ضرورة له من التفاصيل في هذا النوع من القواميس، لأن مهمة المؤرِّخ

للغة ليست مقصورةً على وضع تواريخَ لظهور الكلمات، ولا محصورةً في تتبّع تطوّر الصيغة الصوتية والصرفية والكِتابية للفظ، وإنما مهمَّتُه أيضًا أن يتتبُّع معاني الألفاظ في تغيُّرها وتعاقُبها الزمنيِّ وانتقالها من مستوى استعماليٍّ إلى آخر، ومن مجال أصليٍّ إلى مجال فرعيٍّ، ومن حِسِّي إلى معنوي، ومن حقيقيٍّ إلى مجازيٍّ، ومن سياقٍ إلى آخر، ومن بيئة إلى أخرى، وهلمَّ جرّا، مع ما يقتضيه الأمرُ من شواهد وأمثلة. على أنه من الممكن الجمع بين الحُسنيَين والسَّير في الاتجاهين معًا: اتجاهِ الطريقة المفصَّلة والموسَّعة، واتجاهِ الطريقة المختصَرة المُركَّزة. ويمكن البَدءُ بالنموذج الثاني في انتظار اكتمال المعلومات الضرورية للانتقال إلى النموذج الثاني.

(574) يُراجع في مفهوم التعريف المنطقي والشيئي وأنواع التعريفات الأخرى المستعملة في قواميس اللغة: عبد العلي الودغيري، **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**.

(575) باستثناء المحاولة الفريدة من نوعها التي قام بها المستشرق الألماني فيشر، وهي: **المعجم العربي التاريخي** الذي طُبع منه جزءٌ صغير من حرف الهمزة، و**المعجم الكبير** الذي طبعَ المجمع اللغوي القاهري أجزاء قليلة منه. وإن كان الكتاب الأخير لا يمكن اعتبارُه قاموسًا تأريخيًا بالمفهوم الدقيق للكلمة المُلَخَّص في تعريفنا السابِق. أما **معجم الدوحة التاريخي للغة العربية** فقد أنجِز قسمٌ منه مؤخرًا ويُنتظر الباقي.

(576) باستثناء قسم صغير أصدرته الأكاديمية بعنوان: قاموس تاريخي للغة الفرنسية (*Dictionnaire historique de la langue française*)، وقد طبع الأول سنة 1858م. وسنعود للحديث عنه.

(577) Edmond Huguet, *Dictionnaire de la langue française du seizième siècle*.

(578) Julien Greimas et Teresa Mary Keane, *Dictionnaire du moyen français*.

(579) Frédéric Godefroy, *Dictionnaire de l'ancienne langue française*.

(580) *Dictionnaire général de la langue française*.

(581) انتهى إنجازُ النسخة الورقية من كتاب (TLF *Trésor de la langue française*) سنة 1994، وصدرت طبعتُه الإلكترونية سنة 1998. وقد أشرف على إنجازه العميد بول إمبس (Paul Imbs) من مركز البحث العلمي الفرنسي (CNRS).

(582) العنوان الأصلي للكتاب هو *Französisches etymologisches wörterburch* (ويُرمَز إليه عادة بالحروف الاختصارية الأولى FEW). وهو في الأصل من تأليف العالم السويسري والتر فُون ورتبورغ (Walther Von Wartburg). وقد بدأ نشره باللغة الألمانية سنة 1922 في شكل فَصلات صغيرة، إلى أن انتهى صدورُه سنة 1967. ثم طبع في كتاب من عدة أجزاء في سويسرا ما بين 1972 و1983. بعد وفاة المؤلف استأنف المركز الوطني للبحث العلمي الفرنسي (CNRS) (بجامعة نانسي) العمل على الكتاب بتكملته وتوسيعه إلى أن صدرت طبعته الأولى الموسَّعة سنة 2002 في 25 جزءًا و17000 صفحة. وقد شارك في تحرير هذه الطبعة عدد من الباحثين الكبار.

(583) Jean Dubois, H. Mitterand & A. Dauzat, *Dictionnaire étymologique et historique du français* (Paris: Larousse, 1993).

(584) *Dictionnaire historique de la langue française* (DHLF), sous la direction de Alain Rey, publié par: *Le Robert*.

(585) قد لا نجد مثلًا في أنواع من القواميس التاريخية (ولا سيما المختصرة منها) اهتمامًا بالتفاصيل الخاصة بمعاني الألفاظ وجوانبها الصرفية والنحوية والصوتية، وإنما تحيل القارئ في كل ما يتعلَّق بها على القواميس اللغوية العامة.

(586) سبق أن أشرنا إشارة خاطفة في (الفصل الأول من الباب الثالث) إلى اختلاف الأصل الاشتقاقي لهذه الكلمة، وتفصيل القول في ذلك كما يلي:

كلمة «مناورة» في العربية الحديثة والمعاصرة تُستعمل بمعنى: تَمْرين أو تدريب عسكري، وعَمَل الحِيلة، وتعامُل بدهاءٍ ومَكْر. وقد أوردها يوسف يعقوب حبيش في قاموسه الفرنسي العربي (*Dictionnaire français arabe*) الذي صدرت طبعتُه الأولى بالقاهرة عام 1890، تعريبًا للفظ الفرنسي «manœuvre» الذي شرحه قائلًا: «مناورة، تدريب في المِلاحة والعسكرية، وسِكَّة الحديد، حيلةٌ. ج: حِيَل». وأوردها واشنطن سيرويز Washington-Serruys في قاموس ملحقٍ بكتابه: *L'Arabe moderne étudié dans les journaux et les pièces officielles*,

بصيغة الجمع (مناورات) ورتَّبَها في «منر» وقال في تعريفها حرفيًا: إنها «كتابةٌ بحروف عربية (transcription) للكلمة الفرنسية: manœuvres». وكان إلياس بُقطُر في قاموسه الفرنسي العربي الصادر سنة 1828 قد عرَّبَ هذه الكلمة أيضًا في صيغتها المؤنَّثة (une

manoeuvre)، لكنه لم يستعمل في مقابِلها لفظ «مناورة» وإنما أتى بما يدلّ على معناها مثل: حركة، تدبير، اشتغال، حركة عساكر، وترجَم صيغتها المذكَّرة «un manoeuvre» بعاملٍ، وشَغّال.

أما القواميس العربية الأحادية الحديثة (مثل **محيط المحيط** للبستاني (1866)، و**المنجد** لليسوعي (1908م)، فاقتصرت على الفعل «ناوَرَ» بمعناه القديم وهو شاتَمَ (منقولًا عن **القاموس المحيط**) ومصدره «مُناوَرة». وهذا لا علاقة له بـ «مُناورة» الحديثة التي تفيد التدريب عامة والعسكري منه خاصة بقصد الاستعداد الحربي. وقد حاول **المعجم العربي الأساسي** أن يربط بين مصدر ناوَرَ القديم بمعنى «شاتَمَ» و«مناورة» بمعناها الحديث فقال: «مناورة: مصدر ناوَرَه، الجمع: مناورات: عملية جماعية بها قتالٌ وخِصامٌ وشَتْمٌ، مناورات حربية ومناورات سياسية». وهذا نوع من التكلّف. لأن المناورة في الاستعمال الحديث ليس فيها مُشاتَمة أي تبادُل شتائم، ولكنها تدريب وتدبير واشتغال عضَلي وذِهني وإعمالٌ للحيلة. ولذلك نقول: إن **المناورة** التي استُعمِلت بمعنى المشاتمة، هي مصدر استنبَطَه **المعجم الأساسي** بالقياس من الجذر «ن ور» والفعلِ «ناوَرَ» الوارد في **القاموس المحيط**، ولكن **المناورة** التي تُستعمَل بمعنى: حركة العساكر والتدبير والتدريب والاحتيال العسكري وغيره، ليست من أصل عربي وإنما من أصل أعجمي معرَّب من اللغات الأوروبية الرومانسية. فهي في الإيطالية «manovra»، وفي الإسبانية «maniobra»، وفي الفرنسية «manœuvre»، وفي البرتغالية «manorra»، وكلها من اللاتينية الشعبية (العامية) «manuopera»، بمعنى «عَمَل باليَد» المأخوذة بدورها من اللاتينية «manu»، وهي «يد» و«opera»، بمعنى «حركة».

والخلاصة أن «مناورة» من حيث اللفظ هي من المشترَك اللفظي «homonomy» لا غير. لكنها من حيث المعنى والاشتقاق من أَثْلَين مختلفين أحدهما عربي والآخر أعجمي. ولذلك يظهر جليًا أن وضع كلٍّ من القاموسين الحديثين، **المعجم العربي الأساسي** و**معجم اللغة العربية المعاصرة**، لفظَ «مناورة» الثانية في «ن ور»، وضعٌ غير مناسب. أما **المعجم الوسيط** فقد ذكر الفعل القديم «ناوَرَ» بمعنى «شاتَمَ» تحت باب «ن ور»، وذكر «المناورَة» المعرَّبة الحديثة في باب الميم «م ن ا ور ة». وهذا هو الوضع الصحيح.

وقد يقال إن اللغات الأوروبية ربما اقترضت الكلمة من العربية. ولكن القواميس التأثيلية لهذه اللغات كلها تردُّ أصلها إلى اللاتينية، «manus» بمعنى «اليد»، كما قلنا. ولذلك كانت الألفاظ المشتقة منها تدل في البداية على ما هو حركةٌ يدوية، ومنها جاء اسمُ العامل باليد بصفة عامة (manoeuvre المركَّب من main + oeuvre = يد + عمل)، إلى أن أصبحت تدل على الحركة العسكرية من تدريب ونحوه، ثم على المعاني المجازية الأخرى كالمناورة في المجال السياسي وسواه. وقد نصَّ علماء آخرون على هذا التعريب مثل الشيخ محمد الخضر حسين، والشيخ رشيد عطية (ت 1956) الذي قال في معجمه: إن الكلمة من البرتغالية «manorra» وهي من أصل لاتيني، وعرَّبَها بعضُهم بالمناورة، «أخذَها من اللفظ الأجنبي لخلوّ مادة 'نور' مما يؤدي هذا المعنى». وسبق لمجمع اللغة العربية في القاهرة أن تداولَ في شأن الكلمة وبحث في أصلها الأجنبي وانتهى إلى إصدار قرار بإجازة استعمال لفظ «المناورة» بدلالتيه الحربية والسياسية على أحد الوجهين: **أولهما**، أن اللفظ منقول من الكلمة الفرنسية «manoeuvre»، أو من الكلمة الإنكليزية «maneuver». وقد أشار **المعجم الوسيط** في طبعته الثانية إلى أنه معرَّب. والوجه **الثاني** أن للمناورة معنى آخر هو الدهاء. فهي من مادة «ن ور» التي تحمل معنى الخداع والحيلة. ومعلوم أن وزن المفاعلة شائع في العربية مثل المداورة والمراوغة. (انظر: إميل يوسف يعقوب: قلْ فهذا صوابٌ، ص 356).

<u>(587)</u> هذه الكلمة ظهرت في **محيط المحيط** (1866) بلفظ «التَّرسانَة» و«التَّرسَخانة»، وبمعنى «المكان في جوار الميناء تعمَلُ فيه المراكبُ، ومُستودَعٌ فيه ما يلزَمُ لذلك من المواد والأدوات والذخائر». وقال إنها كلمة إيطالية. وأوردها بعده **المنجد** لليسوعي (1908) بالصيغتين أيضًا، وذكر أن معناها «مستودَعُ الذخائر وأدوات الحرب، ومعملُ المراكب»، وقال: إنها «دخيلة» دون تحديد اللغة التي دخلت منها. وأهملت الكلمةُ في **المعجم الوسيط** (1960)، لكنها عادت للظهور في **المعجم العربي الأساسي** (1989) بصيغتَي «تِرسانَة» و«تَرسانَة» (بكسر التاء وفَتحها)، وبمعنى «مستودع الأسلحة ومكان بناء السُّفُن وترميمها»، وكان أولَ قاموس – فيما نحسب – نصَّ على أن أصلها عربي لكن دون تحديد صيغة هذا الأصل.

<u>(588)</u> يُنظر مادة «artichaut» وتعليقنا عليها في: عبد العلي الودغيري، **العربيات المغتربات: قاموس تأثيلي وتاريخي للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرّب**. وقد بيَّنا هناك أن «أرضي شَوكي» التي ظهرت في المشرق خلال القرن التاسع عشر الميلادي كانت وليدةَ خطإٍ في ترجمة «artichaut» وقع فيه أحدُ مؤلِّفِي قواميس الترجمة من الفرنسية إلى العربية.

<u>(589)</u> بدأ العملُ في هذا الكتاب منذ 1857، واستمرَّت عمليةُ نشره من 1884 إلى 1928، وكانت طبعتُه الأولى في عشرة أجزاء. لكن العمل استمرَّ بعد ذلك في إصدار ملاحق أُضيفت ابتداءً من 1933. وفي سنة 1989 صدرت الطبعةُ الورَقيةُ الثانية في عشرين مجلدًا، أُضيفَت إليها ما بين 1993 و1997 ثلاثة أجزاء أخرى. واستمرت الإضافاتُ والملحقاتُ إلى زمننا هذا. وصدرت للكتاب نسخة على القُرص المَعدني منذ سنة 1992 ثم تكرَّرت طبعاتُها. وقد اهتمَّ هذا القاموس بالتأريخ للغة الإنجليزية على فترة زمنية تمتد من سنة 1150 إلى اليوم. ولم يهتمَّ فقط بإنجليزية بريطانيا، وإنما بأشكال هذه اللغة أيضًا كما هي مستعملة في أميركا وجُزُر بحر الكاريبي والهند واستُراليا وأفريقيا الجنوبية وجهاتٍ

أخرى من العالم. وبلغ عدد مداخله المشروحة 615164 مدخلًا.

(590) هذه القواميس التاريخية الحديثة في فرنسا إنما اتَّبعت في الحقيقة القاعدة الأصلية التي سبق لقاموس الأكاديمية الفرنسية أن أقرَّها منذ طبعته الأولى (1694)، وهي إقصاءُ الألفاظ القديمة التي اعتُبِرت ميتةً أو ساقطة من الاستعمال، وحصرُ الاهتمام في الألفاظ الحية المستعملة فحسب. ثم إن هذه القاعدة نفسَها تمَّ تأكيدُها في القسم الصادر من **القاموس التاريخي للغة الفرنسية** الذي نشرته الأكاديمية سنة 1858م، مع التنبيه إلى أن إقصاء الكلمات القديمة لا يعني عدمَ تناول ما كان منها ذا علاقة اشتقاقية أو تأثيلية مع الألفاظ الحديثة (انظر: مقدمة الجزء الأول من القاموس).

(591) سبقت الإشارة لهذين القاموسين الأخيرين.

(592) العنوان الأصلي للكتاب هو *Dictionnaire étymologique et historique de la langue française*

ألفته Emmanuèle Baumgartner وPhilippe Ménard وصدرت طبعتُه الأولى سنة 1996.

(593) الكتاب بعنوان *Dictionnaire étymologique de la langue française*، ألفه أوسكار بلوخ (Oscar Bloch) بالتعاون مع فُون ورتبرغ (W. Von Wartburg).

(594) يُنظر: مقدمة **روبير التاريخي** بقلم ألان ري: Le Robert, *Dictionnaire historique de la langue française*.

(595) صاحبُ هذه الدعوة هو المرحوم الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح. وقد أطلق مبادرته هذه كما يقول في أحد كتبه منذ سنة 1986. وكان يحلو له أن يسمي هذا المشروع أحيانًا باسم: **الأنترنت العربي**.

(596) هناك قواميس لغوية آثَرت الجمع بين الألفاظ اللغوية العامة، وألحقت بها قسمًا خاصًا بأسماء الأعلام والأعيان. والمثال عليها قاموس لاروس للغة الفرنسية (وهو غير **لاروس** الموسوعي)، والمسلكُ نفسُه سار عليه القاموس العربي المشهور باسم **المنجد في اللغة والآداب** للويس معلوف، وإلى حد ما قاموس **المعجم العربي الأساسي**. وهناك قواميس من النوع الموسوعي، مثل **القاموس الكَوني الكبير للقرن التاسع** = *Grand dictionnaire universel du 19*ème *siècle* لبول روبير، وقاموس **بيشريل** (*Bescherelle: Dictionnaire National*)، مَزَجت بين ألفاظ اللغة والأعلام في قائمة واحدة وأخضعتها جميعها للترتيب الألفبائي.

(597) جاء في مقدمة هذه الطبعة الأولى من الكتاب: «إذا كانت الأكاديمية قد أهملت اصطلاحات الفنون والعلوم وأسقَطَتها من قاموسها، فإنها لم تجد فائدةً في إهمال ما تحوَّل من تلك الاصطلاحات إلى ألفاظ عامة وأصبح جزءًا من لغة الخطاب العادي المستعمَل في تعبيرات مجازية». لكن الأكاديمية أصدرت فيما بعد (1842) **تكملة** للطبعة السادسة من قاموسها اللغوي العام بعنوان *Complément du dictionnaire de l'académie*، وقد صدرت في ثلاثة أجزاء وتضمَّنت 100.000 كلمة خاصة مما هو اصطلاحي وتقني.

(598) أعلن بيير ريشليه (Pierre Richelet) هذا الموقفَ من الألفاظ التقنية منذ عنوان كتابه الذي أكد فيه أنه سيقتصر على ألفاظ الفنون والعلوم الأكثر شهرة. فقد جاء هذا العنوان الطويل على النحو الآتي: .... ,*Dictionnaire français, contenant les mots et les choses* *Avec les termes les plus connus des arts et des sciences. Le tout tiré de l'usage et des bons auteurs* (قاموس فرنسي يشتمل على الكلمات والأشياء... مع ألفاظ الفنون والعلوم الأكثر شهرةً. والكلُّ مأخوذٌ من اللغة المُستعمَلة ومما هو واردٌ عند أحسن المؤلِّفين).

(599) اعتاد مؤرخو القاموسية الفرنسية على اعتبار هذا الكتاب أولَ قاموس أحادي اللغة في تاريخ الفرنسية، رغم كونه مسبوقًا ببعض القواميس التأثيلية مثل كتاب ميناج (1650) (Gilles Ménage) وكتاب الأب فيليب لاب (1661) (Philippe Labbe).

(600) كتاب أنطوان فيروتيير (Antoine Furetière) طُبع سنة 1690 بعنوان طويل جاء على النحو الآتي: «*Dictionnaire universel,* *...contenant généralement tous les mots français tant vieux que modernes, et les termes de toutes les sciences et des arts*» (قاموس عالمي يشتمل بصفة عامة على كل الكلمات الفرنسية سواء كانت قديمة أم حديثة، وكذلك كل مصطلحات العلوم والفنون). وقد كان فيروتيير من أعضاء الأكاديمية الفرنسية المعارضين لفكرة إهمال الألفاظ التقنية واصطلاحات العلوم، فحاول إصدارَ كتابه هذا قبل ظهور قاموس الأكاديمية الذي طبع بعده بأربع سنوات.

(601) كان **القاموس المحيط** للفيروزآبادي أبرزَ مثالٍ على هذه الاستثناءات التي لم تلقَ تجاوُبًا وقَبولًا من فئة عريضة من نُقّاد الصناعة القاموسية القدماء والمحدَثين. وأشهر من رفع سلاحَ المقاومة ضد تيار الفيروزآبادي الذي تجرّأ على خَرق العُرف المُتبَع بالإكثار من أسماء الأعلام البشرية والجغرافية واصطلاحات العلوم والفنون وحَشرها ضمن الألفاظ العامة، هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي في

حاشيته الشهيرة على القاموس، وتابَعَه في ذلك من المعجميّين المتأخرين أحمدُ فارس الشدياق في كتابه الشهير: **الجاسوس على القاموس**. وقد ذكرت في هامش سابق من الفصل الثاني من الباب الثالث من هذا الكتاب، خلاصة المقارنة التي قُمتُ بها بين **القاموس والصحاح ولسان العرب** فيما تضمنته من أعلام،وقد تبيَّن منها أن الفيروزآبادي كان أكثر من سابقيه اهتمامًا بهذا النوع من الأسماء إذ بلغ عددُها في كتابه 1400 علم، وهذا ما جرّ عليه انتقادات لاذعة من دارسيه.

602) من المؤلفات الخاصة باشتقاق أسماء الأعلام: كتاب **الاشتقاق** لابن دريد، وقد خصَّصه لاشتقاق أسماء القبائل العربية والبُطون والأفراد. ومن أشهر المؤلفات في أسماء أعلام القرآن الكريم: كتاب **التعريف والإعلام بما أُبهمَ في القرآن من أسماء الأعلام** لأبي زيد عبد الرحمان السُّهيلي الأندلسي المراكشي (ت 581هـ)، وقد اهتم بالبحث في اشتقاق أسماء الأنبياء وغيرَها من الأعلام البشرية والجغرافية الواردة بالقرآن مثل: إبراهيم وموسى وسارة ويحيى. فقال – مثلًا – في تأصيل لفظ «موسى»: إنه من «مُو» وهو الماءُ في لغتهم. و«سا» وهو الشجَر بلغتهم أيضًا. وله أقوالٌ في اشتقاق بقية الأسماء، وإن كان كثيرٌ مما قاله في اشتقاقها وتأصيلها لا يقوم على أساس من علم التأثيل اللغوي الصحيح. يُنظر حول كتاب السهيلي الودغيري: **المعجم العربي بالمغرب**.

603) كأن توضع قواميسُ متخصِّصة في التأريخ لألفاظ الطب أو الفلَك أو الكيمياء، وهلم جرّا. وقد ظهر أواسط سنة 2017 قاموس لرشدي راشد بعنوان: **المعجم التاريخي للغة العلمية العربية**.

604) انظر بعضًا من هذه الأسئلة في مقالة: ازكاويه لولوبر، «**المصطلح العلمي العربي في الفيزياء: قضية تأريخ مراحل نشأته وانتشاره**»، **مجلة المعجمية التونسية**، العدد 23 (2007).

605) وانظر: **محيط المحيط** و**معجم اللغة العربية المعاصرة** و**معجم الصواب اللغوي** لأحمد مختار عمر.

606) قد نجد في بعض القواميس التاريخية الأوروبية كلامًا عن المستوى المحكيِّ من اللغة التي يُؤرِّخ لها، كما هو واضح من مقدمة **ذخيرة اللغة الفرنسية** (*TLF*)، و**قاموس أكسفورد الإنجليزي** (OED)، ولكن ليس المقصود باللغة المَحكية أو المتكلَّمة هنا اللهجاتِ العامِّية المحلّيةَ والإقليمية الموزَّعة على كل مناطق الخريطة اللغوية. فمُدوِّنو هذه القواميس لم يأخذوا تلك اللغة المنطوقة من أفواه مُتكلِّميها في الشوارع والأسواق وأهل الحواضر والبوادي ومن مختلف فئات المجتمع المتعلِّمة والجاهلة معًا، وإنما أخذوها عادةً من خُطَب ومحاضرات ودروس ومُداخلات في ندوات ومحافل وبرامج بُثَّت على أمواج الإذاعة ووسائل الإعلام، وأغلبُها كان يُلقى مكتوبًا وقليلٌ منها ارتجالًا، ثم سُجِّلت على أشرطة. علمًا بأن الهُوَّة بين المستويَين المعياري واللَّهَجي العامّي في اللغات الأوروبية (كالفرنسية والإنجليزية مثلًا) ليست كبيرة والمسافة بينهما ليست واسعة. إضافة إلى أن تاريخ تراث الإنجليزية واللغات الأوروبية الحيَّة عمومًا تاريخٌ حديث نسبيًّا بالقياس إلى العربية، وعددَ لهجاتها وعاميّاتها قليلٌ ومحدودٌ بخلاف التراث اللغوي العربي.

607) من الأمثلة على ذلك أن القاموس الذي ألفه بول روبير جاء ليحل محلَّ قاموس إميل ليطري بعد تحيينه وتنقيحه بالزيادة والنقص. وهكذا أضاف إلى مدوَّنة ليطري الكلمات التي استجدَّت فكانت نسبتُها حوالى 14 في المئة، ولكنه في المقابل حذَف منها عددًا هائلًا من الألفاظ التي اعتبرها من المُهمَل والمُمات تراوحت نسبتُه ما بين 30 و40 في المئة. يُنظر: Georges Matoré, *Histoire des dictionnaires français* (Paris: Librairie Larousse, 1968), p. 154.

وبالإضافة إلى ذلك، نذكر أنه صار تقليدًا لدى بعض القواميس الغربية (ومنها **لاروس الصغير**)، أن تُصدر كلَّ سنة طبعةً جديدةً منقَّحة، فيها حذفٌ وزيادةٌ ومراجعة.

608) لقد عمدت القواميس العربية الحديثة والمعاصرة، بما فيها **المعجم الوسيط** الذي وضعه المجمع اللغوي القاهري، إلى إلحاق عدد من الكلمات العامّية بمدوَّنتها، حتى ولو لم تُشتَقّ من ألفاظ أو معانٍ فصيحة ولم تحترم قواعد الفصحى في التوليد.

609) يُنظر: الفصل الأخير من هذا الكتاب، والودغيري، **العربيات المغتربات**.

610) يُنظر: محمد حسن عبد العزيز، **المعجم العربي التاريخي**، ص 198.

611) بعضُ هذه الأقراص تتضمن آلافَ النصوص والمؤلفات ومئات الدواوين الشعرية، وكتب علوم القرآن والحديث والقواميس وكتب اللغة والنحو والموسوعات الأدبية والتاريخية. ورغم أن الكثير من هذه المنشورات الرقمية لا يمكن الوثوق بها ويُطمأنّ إليها اطمئنانًا تامًّا، إلا أنها حتى في أسوإ الحالات أداةٌ مساعِدة يمكن الاستفادةُ منها.

612) انظر عرضًا عن تصور الدكتور القاسمي، في: محمد حسن عبد العزيز، **المعجم العربي التاريخي**، ص 212 وما بعدها.

(613) عاد الدكتور القاسمي فأدخل في كتابه: **صناعة المعجم التاريخي للغة العربية** (2014) تعديلًا طفيفًا على النسب المئوية الخاصة بكل مجال من مجالات المدوَّنة، لكن التقسيم الجوهري لم يتغيَّر.

(614) وهذه المناطق الأربع هي: الجزيرة العربية، العراق والشام، مصر والسودان وليبيا، المغرب العربي والأندلس.

(615) وهذا ما انتقده الأستاذ إبراهيم بن مراد أيضًا في قراءته وتعقيبه على التصور. يُنظر: محمد حسن عبد العزيز، **المعجم العربي التاريخي**.

(616) يُنظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب.

(617) يُنظر باب الاشتقاق الأكبر من كتاب **الخصائص**.

(618) يُنظر الفصل الثاني من الباب الثالث من هذا الكتاب.

(619) من القرائن القوية الدالة على أن كلمة (دشيش) متحوِّلة في الأَصل من (جشيش) أن مادة (د ش ش) في القواميس العربية تكاد تكون مهملة، ولم يرد لها ذكر في في أكثرها مثل: **العين** و**الصحاح** و**المقاييس** و**المجمل** و**شمس العلوم**، وأوردها صاحبُ **اللسان** تحت مدخل (دَشَّ) وهو فعل بمعنى: اتخذ الدشيشة أي صنَعَها، قال: «الدَّشُّ: اتخاذُ الدَّشيشة، وهي لغةٌ في الجشيشة». ونقل عن الأزهري أن الدَّشيشة «ليست بلغة ولكنها لُكْنة». واستشهد بحديث عائشة الذي جاء فيه «فجاءت بدَشيشة فأَكَلنا». واستدرك **تاج العروس** في وقت متأخر: الدَّشّ بمعنى: كثرة الكلام، والدَّشاش بمعنى: من يَرضُّ الحبوب أي يَجُشُّها أو يَدشُّها. هذا بينما نجد مادة (ج ش ش) متجذِّرة في المعجم العربي ولها في كل القواميس القديمة فروع ومشتقات كثيرة. وفي **المقاييس** لابن فارس: «الجيمُ والشين أصلٌ واحد، وهو التكسُّرُ. يُقالُ منه: جَشَتُّ الحبَّ أَجُشُّه».

ومن القرائن القوية أيضًا، أن الجيم عندما تقترن في بعض الكلمات العربية بالشين أو التاء، قد تُقلَب إلى دال. وما تزال اللهجة المغربية تحتفظ بكلمات من بقايا الفصيح القديم الذي طُبِّقت فيه هذه القاعدة. فالمغاربة يقولون: **مَدشَر**، ويجمعونه على: **مداشِر**، وهي متحوِّلة عن: **مَجْشَر**، والمَجْشَر في الأَصل هو مكانُ الجَشْر، والجَشْرُ والجَشَرُ هو أن يخرج القومُ بدوابِّهم للرَّعي فيبيتون معها ولا يرجعون لبيوتهم. ثم انتقلت بالتوسُّع للدلالة على كل مكان يقيم فيه البَدوُ الرُّحَّل، ثم الذي يقيم فيه أهلُ البادية عمومًا حتى وإن لم يكونوا رُحَّلًا. وفي جنوب المغرب أيضًا بلدة تسمى: **الدشيرة** وهي من **الجَشيرة** كذلك. ومن ذلك أنهم يقولون **اشتَرَّت** الدابَّةُ الشعيرَ مكانَ **اجترَّت**. وهذا الاستعمال نصت عليه القواميس. ففي **اللسان** نقلًا عن ابن الأَثير في شرح حديث الحجّاج: يُقالُ: اشتَرَّ البعيرُ كاجترَّ.

(620) سبق للشيخ عبد الله العلايلي أن حاول في قاموسه **المرجع**، تطبيق منهج تطوُّري خاص كان قد نادى به في مقدمة لـ **لغة العرب**، وتلك محاولة يمكن استثمارُها والاستفادةُ منها في **القاموس التاريخي**.

(621) هناك تغييراتٌ طفيفة أدخَلتها على طريقة **الوسيط** قواميس ظهرت بعده **كالمعجم العربي الأساسي** و**معجم اللغة العربية المعاصرة**، لكن هذه التغييرات جُزئية ولا تنقُضُ منهجه في أُسُسه العامة، وإنما هي بمثابة تنقيحاتٍ واجتهاداتٍ داخل النموذج نفسه. ومن ثَمَّ نحن لا نُخرجها عن إطار هذا النموذج. يُنظر على سبيل المثال التدقيقات والتفريعات التي أَضافها قاموس: **لغة العرب**، كما وُضِّحت في مقدمته.

(622) (DHLF (*Dictionnaire historique de la langue française*).

(623) طبع كتاب جاكلين بيكوش (Jacqueline Picoche) بباريس سنة 1994 تحت عنوان *Dictionnaire étymologique du français*، وقد حاول ميشيل بينابين Michel Bénaben السير على هذا المنوال في قاموسه التأثيلي للغة الإسبانية: *Dictionnaire étymologique de l'espagnol*.

(624) فكلمة «aller» تنحدر حسب المؤلفة من أصل لاتيني وهو «ambulare» بمعنى «تجوَّلَ»، و«irai» مشتقة من أصل هندِروبي (Indo-Européen) هو «ei» بمعنى «ذهب»، و«vais» من أصل هندِروبي هو «wadh» بمعنى «ذهبَ».

الفصل الثاني

نحو خطةٍ لإنجاز القاموس العربي التاريخي في ضوء التَّجربة الفرنسية[625]

أولًا: لمحة عن تجربة التأريخ للمعجم الفرنسي

في البداية لا بد من تأكيد معلومة واضحة، وهي أنه لا توجَدُ وصفةٌ جاهزةٌ أو طريقةُ استعمالٍ واحدةٌ صالحةٌ في كل حالٍ لإنجاز أيِّ قاموس تاريخي لأية لغةٍ من اللغات. والسببُ بسيطٌ وواضحٌ أيضًا، وهو أنه لا يوجد هنالك نوعٌ واحد من القواميس التاريخية أو صيغةٌ موحَّدة لها، وإنما هي أنواعٌ يختلفُ بعضُها عن بعض في أمور كثيرة: في حجم مدوَّنتها وكيفية تكوينِها ومصادرها وعدد مداخلها، وفي نوعية الألفاظ والمداخل المؤرَّخ لها، وفي الفترة الزمنية المُراد التأريخ لألفاظها، وفي طريقة التأريخ لهذه الألفاظ، وتعريفها وترتيبها، ونوع المعلومات المطلوبِة وقَدرِها وطريقةِ صياغَتِها وتَنسيقِها. وليس هذا فحسب، بل هناك تفاصيل أخرى لا بد من معرفتها القَبْلية كمعرفة الهدَف من تأليف هذا القاموس أو ذلك، ومعرفة جمهور القراء الذين يُوَجَّه إليهم، ومُستواهم المعرفي والعلمي، وتحديد مقدار حاجَتهم ومَدى استفادتهم من هذا النوع أو ذاك. إلى غير ذلك من الأمور التي تتحكَّم في تحديد التصوُّرات الخاصة بكل قاموس.

إذن، تحديدُ الخطّة المُناسِبة لإنجاز أيِّ قاموسٍ تاريخي لأية لغةٍ من اللغات، معناه: تحديدُ نوع هذا القاموس الذي يُرادُ صُنعُه بكلِّ ما يُطلَبُ فيه من مُواصَفاتٍ وما يَرمي إليه من أهدافٍ. وإذا كان **وضع قاموسٍ يؤرِّخ لمعجَم اللغة العربية**، هو الهدف العام الذي لا نختلف عليه، نحن الذين تجمعُنا الرغبةُ في أن يكون للعربية قاموسٌ على هذا النحو أو ذاك مما يوجَد في عدد من اللغات الأخرى، فإن ذلك وحده لا يكفي لرسم ملامح هذا القاموس الذي نريده ولا لمعرفةِ شكله وتحديدِ مُواصفاته ونوعيَّته وحَجمه ومضمونه ومادّته المعجمية وكيفية بنائه وصياغته. إذ نحن أمام موضوعٍ واسِعٍ وعنوانٍ فَضفاضٍ يحتاجُ إلى زيادة تدقيقٍ وتوضيح، ولاسيما أن الأمر يتعلق بمعجم لغةٍ هي وِعَاءُ حضارةٍ من أكبرِ حضارات البشرية تَجربةً وغِنىً وثَراءً وعُمقًا تاريخيًّا وامتدادًا جُغرافيًّا وغَزارةَ تُراثٍ وعلمٍ وثقافةٍ. وهذا وحدَه يُشَكِّل عِبئًا كبيرًا لا يُقارَنُ بالأعباء التي يتحمَّلُها مَن ينهضُ بإنجاز أيِّ قاموسٍ آخر من بقية القواميس المُؤرِّخة للُّغات ذاتِ الأعمارِ القصيرة والتجارِب المحدودة.

لكن هذا الذي قُلناهُ عن اختلاف القواميس والخُطَط، لا يعني أن كلّ القواميس التاريخية الموجودة أو المُمكِنة، ليس بينها إلا صلةُ الاختلاف. بل الحقيقةُ هي أن كلَّ القواميس التاريخية، لكي تدخل تحت هذا الوصف، لا بدَّ أن تكون بينها أيضًا نُقَطُ التقاءٍ في أرضية مُشتركة، أي: قَدرٌ من العناصر التي تجمَعُها تحت عنوانٍ واحدٍ. وبعد هذا الجِذع المُشتَرَك تظلُّ هنالك مساحةٌ واسِعةٌ للتبايُن والاختلاف اللذين من أجلهما تتفرَّعُ الأنواعُ.

وما نَعنيه بالجِذع المُشترَك، هو كلُّ ما يدخل تحت تعريف «**القاموس التاريخي للغة**» من عناصر، بعضُها يُعتبرُ جزءًا من المُكّونات الأساسية لمفهوم «القاموس» (من مدوَّنة وترتيب وتعريف)، وبعضُها يُعتبرُ جُزءًا من مكوِّنات «التأريخ». ورغم أن مفهوم «التأريخ» نفسه ليس من المفاهيم المُحدَّدة بدِقَّةٍ بين أصحاب الاختصاص، إلا أن كلّ عملٍ حقَّقَ الحدَّ الأدنى من عناصر ذلك المفهوم، اعتُبِرَ داخلًا تحت عنوان **القاموس التاريخي**.

أما المُختلَفُ فيه، مما تجاوزَ سَقفَ هذا القاسِم المُشترك، فهو عبارةٌ عن تجارِب واجتهاداتٍ تختلفُ – في درجات نُضجِها واكتمالها – باختلاف نَظَر أصحابها من مؤرِّخي معاجم اللغات. ولنَقف لحظةً عند مثال التجربة الفرنسية استكمالًا لما ورد في الفصل السابق، لنلاحظَ أن النماذِج التيَ يُمكنُ إدراجُها تحت عنوان «القاموس التاريخي» كثيرةٌ لكنها غيرُ متساوية ولا مُتكافِئة في قيمتها ودرجةِ نُضجها وتطوُّرها. ويمكنُنا أن نعتبر أن الحلَقةَ الأولى في سلسلة القواميس التاريخية الفرنسية هي تلك المُتمثِّلة في كتاب جيل ميناج الذي طبع سنة 1650م بعنوان: **أصول اللغة الفرنسية**[626]، ثم أُعيد طبعُه سنة 1694 (عامَين بعد وفاة صاحبه) ضمن مجموع يحمل عنوانَ **القاموس الإيتيمولوجي أو أصول اللغة الفرنسية**[627]. وفيه حاول المؤلفُ أن يبحث عن أصول الكلمات الفرنسية بإرجاعها إلى اللاتينية الشعبية واليونانية ومختلف اللغات الرومانسية واللهجات الإقليمية. فحين ذكر كلمة «abricots» على سبيل المثال – وقد أوردها بهذه الصيغة على طريقة الجَمع – بحَثَ عن أصلها في اليونانية، وتتبَّع طريقَها من اليونانية إلى العربية التي أعارَتها بدورها للإسبانية ومنها إلى الفرنسية ومن هذه الأخيرة إلى الإنكليزية، مع صيغَها المختلفة في كل هذه اللغات. ومن المعلوم أن البحث في الأصول الاشتقاقية والتأثيلية (الإيتيمولوجية) للألفاظ (وتدخل تحته مقارنةُ هذه الألفاظ بألفاظ لغاتٍ أخرى ذاتِ علاقةٍ)، هو عُنصُرٌ أساسٌ من العناصر المُكوِّنة لمفهوم «التأريخ المعجمي» كما قلنا مرارًا. ولقد اعترفَ المعجميّون المتأخِّرون بقيمة العمل الذي قدَّمه ميناج في هذا الجانب، ونوَّهُوا به كثيرًا. وفي مقدمة هؤلاء اللغويُّ الفرنسيُّ الشهير أوسكار بلوخ الذي شهد له بالفضل، فقال في جملة كلامه عنه: «**لقد قدَّم حول التاريخ الخاصِّ لعدد من الكلمات معلوماتٍ ثمينةً ربما وقع إهمالُ الكثير منها بحُكم القصور في معلوماتنا. ولذلك قُمنا نحن، في مواضعَ كثيرة من كتابنا هذا، بالتَّنويه مرارًا بكل ما له فضلٌ فيه**»[628].

وبعد هذا الكتاب كانت هنالك قواميسُ فرنسيةٌ تَأثيليةٌ كثيرة[629]، لكن يهمنا أن نقف عند محاولة مُتَمَيِّزة في القرن الثامن عشر الميلادي جاءت على يد أحد اللغويّين المشهورين في ذلك الوقت وهو: لاكورن دي سانت بالاي (ت 1781) صاحبُ القاموس المعروف باسم **القاموسي التاريخي للفرنسية القديمة**[630] الذي تأخَّرَ طبعُه إلى سنة 1876، أي مدةً تقرُب من قرنٍ بعد وفاة صاحبه. وقد جمَعَ فيه ألفاظ اللغة الفرنسية منذ أقدم عهودها إلى عصر لويس الرابع عشر. ومع أن هذا الكتاب الذي يُعتبَرَ أولَ قاموسٍ فرنسي تظهَر في عنوانه عبارةُ «قاموس تاريخي»، لم يضع تواريخ معيَّنة لظهور الألفاظ في اللغة الفرنسية أو مراحل تطوُّرها، عكس ما يوحي به عنوانُه، إلا أنه فعلَ ما يُشبه ذلك بحِرصه على ذكر أقدم المصادر والمؤَلَّفات التي أوردَت اللفظ، والإتيانِ بالشواهدِ النَّصّية المنسوبة لأصحابها التي تُثبتُ الفترةَ التقريبية لاستعمال هذه الكلمة أو تلك في اللغة الفرنسية. وإلى جانب ذلك، اهتمَّ بذكر الصيَغ المختلفة التي وردَت لكل لفظٍ من الألفاظ وأصولها الاشتقاقية. وهذه العناصرُ كلُّها هي التي أعطَت قيمةً كبيرةً للكتاب، فأصبح مصدرًا أساسيًّا من المصادر التي اعتمدَتها القواميسُ الفرنسية التي جاءت بعده وخاصة القاموس التاريخي للأكاديمية الفرنسية وقاموس ليطري.

أما القرنُ التاسِع عشر الميلادي، الذي كانَ بحقٍّ «قرنَ القواميس» بامتياز، كما قال بييرُ لاروسُ[631]. فقد ازدهرَت فيه الصناعةُ القاموسيةُ بصفة عامةٍ ازدهارًا لا مثيلَ له[632]، ولا سيما في فرنسا التي كانت تَعيشُ أوجَ ثورتها في كل المجالات، ومنها المجال اللغوي[633] والمعجمي، وفيه أصبح «موضوعُ القاموس التاريخيِّ محَلَّ اهتمام كبير لدى الرأي العام»[634]، ليس في فرنسا وحدها، ولكن في بلدانٍ أوروبية أخرى أيضًا، مثلَ ألمانيا وأنجلترا. وأما في فرنسا على وجه الخصوص، فقد ظهَرت محاولاتٌ كثيرةٌ يمكن – بشكل أو بآخر – اعتبارُها داخلةً في المفهوم الواسع للقاموس التاريخي. وسنذكر منها خمسة أعمال لها أهميةٌ خاصةٌ، وبعضٌ من هذه الخمسة كان يُمثِّل بحقٍّ تطوُّرًا ناجحًا في موضوعه:

– أما الأولُ منها فهو القاموسُ الذي أصدره سنة 1839م كلٌّ من فرانسوا نويل و ل. ج. كَربُونتيي بعنوان **القاموس الإيتيمولوجي النَّقدي والتاريخي**[635]. وهذا الكتاب الذي يُعتبَرَ ثانيَ قاموسٍ لغوي فرنسي يَحملُ في عنوانه عبارةَ «قاموس تاريخي»، حاولَ أن يجمع بين التَّأثيل المعجمي والنقد والتاريخ والأدب والنوادر والحكايات. وهو إن لم يصل إلى مرحلة وضع تواريخَ محدَّدةٍ لظهور الكلمات أو تطوّرها، إلا أنه تأثَّر إلى حدٍّ كبير بطريقة جيل ميناج وسانت بالاي مع نوع من الإيجاز، إذ اكتفى بذكر أصول الكلمات والشواهد النَّصِّية المُختارة من كبار الكُتّاب لاستعمالها، مُعتَبِرًا أن ذلك في حدِّ ذاته نوعًا من الاهتمام «بجانبها التاريخي ومرحلة دخولها إلى اللغة الفرنسية، وظروف حياتها قبل أن تتبنّاها هذه اللغةُ بصفة تامة»[636].

أما العمل الثاني من أعمال القرن التاسع عشر التي أردنا التنويه بأهميتها، فهو عبارة عن محاولة لكتابة تاريخ معجمي للغة الفرنسية، بَدَت جِدّية لكنها لم تَكتمل. وقد عرضَها صاحبُها السيد بولان باري Paulin Paris في كُتَيّب صغير حرَّره سنة 1846م ونشره في السنة الموالية (باريس 1847) بعنوان: *Essai d'un dictionnaire historique de la langue française* (= **مقال عن قاموس تاريخي للغة الفرنسية**). وتتضمَّن هذه المحاولة الواقعة في 56 صفحة مع مقدمة من 17 صفحة، مجموعة محدودة من المداخل الأولى من حرف (A) رتِّبَت ترتيبًا قاموسيًّا ألفبائيًّا وانتَهت عند كلمة: accessoirement. وفي المقدمة ذكر المؤلف أن هذه الأوراق كانت جزءًا من مجلَّد ضخم أراد إنجازَه ونشره قبل أن يتناهَى إلى علمه عزمُ الأكاديمية الفرنسية على إنجاز تاريخ كامل للغة الفرنسية، فقرَّر التوقُّف عن إكمال ما كان بصدده. ويتبيَّن مما نُشِر من هذه المقالة/ المحاولة أنها كانت تتضمَّن نقطًا إيجابية مهمة قياسًا إلى ما سبَقَها. فرغم أنها لم تصِل إلى مرحلة التأريخ الدقيق والشامل لكل مدخل وتتبُّع تطوره اللفظي والدلالي بالشكل الذي أُنضِج فيما بعد، إلا أن المؤلف بدا حريصًا على تقديم معلومات تاريخية قيِّمة ومفيدة عن المداخل التي عالَجَها. ففي مدخل: abastardir (صيغة قديمة لفعل: abâtardir: أفسَد..) – على سبيل المثال – يقول إن هذا الفعل كان مستعملًا بكثرة في ق13م من قِبَل البروفنصاليّين والإسبان، لكن الفرنسيّين لم يستعملوه قبل نهاية القرن 15م. ويقول عن كلمة: abat-jour (عاكِس الضوء): «هذه الكلمة ليست قديمة. وجدتُها لأول مرة عند هنري بَسْناج (ت1710م) سنة 1708، بصيغة: abajour». ويقول عن كلمة: abattoir (مَسْلَخ) إن هذا الا سم دخل لأول مرة إلى قاموس الأكاديمية سنة 1835. وكانت الكلمة التي تُستعمل للدلالة على المعنى نفسه (وهي: abatis = أي مكان ذبح المواشي) قد وردت في نص يعود إلى سنة 1722. أما صيغة abattoir فلم تُستعمل في فرنسا إلا ابتداء من1807م. وفي سنة 1818م فُرِغَ من بناء مسالخ باريس الخمسة، فأصدرَ لويس الثامن عشر أمرًا للجَزّارين باستعمالها. إذن، هذه الكلمة لم تدخل إلى الفرنسية إلا في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر». فمثل هذه التدقيقات كانت مفيدة جدًا لمؤرخي المعجم الفرنسي الذين جاؤوا بعده. وكثيرًا ما وجدناه يتدخل للتعقيب على بعض المواد الواردة في قاموس الأكاديمية وعلى آراء أخرى لغيره من اللغويّين الفرنسيّين، ناقدًا ومُصحِّحًا لبعض ما فيها من تواريخ ومعلومات.

– أما الكتابُ الثالثُ، فكان أكثرَ عُمقًا وتخَصُّصًا من السابِق، وهو القاموس الذي أصدَرَته الأكاديمية الفرنسية بعنوان: **القاموس التاريخي للغة الفرنسية**. وهو رابعُ عملٍ فرنسي يحملُ في عنوانه عبارةَ «قاموس تاريخي». ولقد بدأت الأكاديمية الفرنسية التفكيرَ في تأليف قاموس تاريخي للغة الفرنسية منذ سنة 1835، أي مباشرةً بعد صدور الطبعة السادسة من قاموسها العادي، وفي تلك السنة شكَّلت لجنةً علميةً للانكباب على إنجاز المشروع بعضوية واحدٍ من أبرز وجوه الأكاديمية وهو فرانسوا وِلْمان (Abel-François Willemain). ولكن الإنجاز أخذ سنواتٍ طويلة دون أن يكتملُ العملُ. وما صدر منه في النهاية هو أربعة أجزاء ظهر أولُها سنة 1858 (في 783 صفحة حسب طبعة 1858) ورابعُها سنة 1894. لكن هذه الأجزاء الأربعة لم تتضمن في

مجموعها سوى الحرف الأول من الأبجدية الفرنسية وهو حرف «A». وآخرُ كلمة تناولها القاموسُ في جزئه الرابع هي كلمة «azyme». وبعد ذلك أُهمِلَ المشروعُ نهائيًّا لصعوبته وما يتطلبه من وقت طويل. ثم إن هذا القاموس لم يصل إلى مرحلة النَّصِّ على تواريخ محدَّدة أو تقريبية لظهور الألفاظ ومعانيها المختلفة، ولكنه سار على منوال قاموس سانت بالاي، في العناية بذكر المصادر المعجمية القديمة التي ورَدَت فيها من قبلُ، والشواهدِ والنصوص التي تُؤرِّخُ للمرحلة التقريبية التي استُعمِلت فيها الكلماتُ، مع اهتمام ملحوظٍ بالصيغ القديمة للكلمة. ففي معالجته لكلمة «abaisser» – مثلًا – يذكر ثمانيَ صيغ قديمةً لهذا الفعل أوردَها سانت بالاي (القرن الثامن عشر الميلادي)، وصيغةً أخرى ذكرَها قاموسُ روبير إتيان سنة 1539، وقاموس نيكو سنة 1606، وصيغةً أخيرة «abbaisser» أقرَّها قاموسُ الأكاديمية سنة 1694. ومن الأمور التي اهتم بها هذا القاموس واعتبرها داخلةً في مفهوم التأريخ للألفاظ الفرنسية: البحث في الأصول الاشتقاقية للكلمات ولغاتها الأصلية، وصِيَغها الإملائية والصّوتية المختلفة، ومعانيها المتطوّرة. وهذا كلُّه متضمَّن في العنوان الطويل الذي حمَله الكتاب وهو: «**قاموس تاريخي للغة الفرنسية مشتمِلٌ على أصول الكلمات ومعانيها المتلاحقة وصيَغها المختلفة، مع أمثلة مختارة مُستَخرَجة من الكتابات المعتَمَدة بكثرة**»[637].

– الكتابُ الرابع من القواميس الخمسة التي أردنا التنويه بها مما أنتجه القرن التاسع عشر، هو القاموس الشهير الذي أصدرَه إميل ليطري (Emile Littré) ما بين 1863 و1872 بعد مدةِ اشتغالٍ دامَت قرابةَ ثلاثين عامًا. وكان المؤلفُ في البداية قد اختارَ له عنوانَ **القاموس الإيتيمولوجي الجديد للغة الفرنسية**[638]، إلا أن الناشر السيد هاشيط اقترحَ عنوانًا آخر وهو[639] **القاموس التاريخي والنَّحوي للغة الفرنسية**[640]، فكان بذلك خامس قاموس فرنسي يَحملُ في عنوانه عبارةَ «قاموس تاريخي». لكنَّ الذي حدَثَ فيما بعدُ، هو أن الكتاب طُبِعَ بعنوانٍ ثالث وهو **قاموس اللغة الفرنسية**[641]. وأهميةُ عمل ليطري بين سلسلة القواميس الفرنسية والأوروبية عمومًا، كبيرةٌ ومعروفة، ليس فقط بسبب ما تضمَّنه من مادة معجمية موثَّقة عند العلماء، ولكن أيضًا بسبب الخطوات الجديدة التي أضافَها إلى الصناعة القاموسية، ومنها حُسنُ تَنسيقه وترتيبه للمعلومات المُضَمَّنة في تعريفات المداخل المعجمية، وكونُه أولَ قاموس فرنسي يحرص بشكل منتظِم غيرِ مسبوق على اقتراح تواريخ تقريبية لظهور الألفاظ وتطوُّرِ دلالتها واستعمالها، وتخصيص فقرة لذلك مُنفَصِلة عن تلك المتعلِّقة بالجانب التأثيلي والاشتقاقي، فضلًا عن اهتمامه بسياقات الاستعمال المختلفة والشواهد النَّصِّية، وعن المقدمة الضافية المعمَّقة التي قدَّمَ بها لهذا القاموس وشرحَ فيها شَرحًا جيدًا الجوانبَ المفيدة لوجود العنصُر التاريخي في القاموس اللغوي، وأهمُّها أنه يُوظَّفُ لفهم طريقة الاستعمال[642]. ولقد تحدثَ المؤلفُ عن تجربته في وضع هذا القاموس في محاضرة بعنوان **كيف صَنعتُ قاموسي؟**، طبعت أول مرة سنة 1880م[643]. ومما وردَ في حديثه عن تلك التجربة أنه بعد أن انطلق في العمل (حوالَي سنة 1843) وجمَعَ العدد الهائل من الشواهد والنصوص والوثائق، جاءه أحدُ الإنجليز بواسطة شخص ثالث يطلب منه أن يقدِّم له بعضَ المعلومات عن المنهج الذي اتَّبَعه في جمع مادة هذا الكتاب حتى يستفيد منه في صنع قاموس تاريخي للغته الإنجليزية، فمكَّنه مما طلَبَ (وليس مُستبعَدًا أن يكون هذا الشخصُ الذي رغبَ في الاستفادة من تجربة ليطري واحدًا من الذين اشتَغلوا بتأليف قاموس أكسفورد الشهير)[644]. كما يروي أنه حين بدأ العملَ، كان هنالك شخصٌ فرنسي غيرُه يفكِّر بدوره في تأليف قاموس

تاريخي للغة الفرنسية، ولكنه عدَلَ عن الموضوع بعدما شاع خبرُ مشروع ليطري. وهذا الشخص هو العالِمُ اللغوي الفرنسي المعروف فريدريك جُودِفرُوي (Frédéric Godefroy) الذي أصدر ما بين 1880و1895 كتابه الضخم الشهير بعنوان: **قاموس اللغة الفرنسية القديمة وجميع لهجاتها من القرن التاسع إلى الخامس عشر**[645]. وفي قاموس جودفروي هذا جانبٌ تاريخي واضح وإن لم يُنصَّ عليه في العنوان، يتمثَّل في كون منهجه يقوم على إيراد الكلمة/ المدخل متبوعةً بتعريف بسيط، ثم بشاهدٍ على أول ظهورٍ لها في اللغة الفرنسية حسب اجتهاده، مع ذكر مصدر هذا النصّ الشاهِد وتاريخ هذا المصدر.

وتقوم خُطَّة قاموس ليطري على العناصر الخمسة التي رَتَّبَها على النحو الآتي:

• **الأول**: ذكر الكلمات/ المداخل مُرتَّبةً ألفبائيًا، وقد استقاها أساسًا من مدوَّنة **قاموس الأكاديمية الفرنسية** الصادر عام 1694، مع إضافة ما هو مُستعمَلٌ وشائعٌ من ألفاظ العلوم والفنون والصنائع الموجودة في الحياة العَمَلية.

• **الثاني**: النَّصُّ على طريقة نُطقها الصحيح[646]، وذِكرُ مَقُولتها النحوية (اسم، فعل، أداة، صفة ...الخ)، وجِنسها (مذكّر، مؤنث) وعددها (مفرد، جمع...).

• **الثالث**: ذكرُ المعاني المختلفة للكلمة مُرَقَّمَةً ومرتَّبة ترتيبًا خاصًا بتقديم المعاني الأصلية على الفرعية، والحقيقيةِ على المَجازية، والعامّة على الخاصة والاصطلاحية. مع ذكر الأمثلة والشواهد على طريقة تركيبها وكيفية استعمالها مأخوذةً من كتابات المؤلفين الكلاسيكيّين (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر).

• **الرابع**: ذكرُ تواريخ ظهور الكلمات. وهي تواريخ تقريبية يَكتفي فيها بالإشارة إلى القرن الذي ظهَرت فيه وليس إلى السنة كما في القواميس التاريخية اللاحِقة. فكلمة «abricot» التي ذكرها ميناج من غير تاريخ، نجد ليطري يؤرِّخ لظهورها في اللغة الفرنسية بالقرن السادس عشر الميلادي.

• **الخامس**: العنصرُ الاشتقاقي التأثيلي، بذكر أصول الكلمة ومَصدرها (إغريقي، لاتيني، عربي ...الخ). فكلمة «abricot» يَذكُر أنها دخلت إلى الفرنسية عن طريق الإسبانية «albaricoque» التي أخذَتها بدورها عن العربية «البرَقوق»، والعربيةُ أخذَتها عن اليونانية، وأن هذه الكلمة العربية قد استعارَتها أيضًا بقيةُ اللغات الرومانية (كالإيطالية «albercoca/albircoca»، والبرتغالية «albricoque»).

هذه العناصر الخمسةُ المُعتَمَدَة في قاموس ليطري، هي نفسُها التي أصبحت منذ ذلك التاريخ مُكوِّناتٍ أساسيةً للتعريف في القاموسية الحديثة والمعاصرة.

ومن الصفات الحميدة للسيد إميل ليطري اعترافُه بفضل السابقين عليه في إنضاج فكرة تأليف قاموس تاريخي للغة. يقول في مقدمة كتابه (ط. 1872): «**لم أكُن أولَ من فكَّر في إدخال التاريخ إلى قاموس اللغة الفرنسية. فقد سبَقَ لفُلْطير[647] أن اقترحَ عملًا من هذا القبيل ناصِحًا باستقاء الاستشهادات من نصوص الكُتّاب الكبار عوضَ الإتيان بها بطريقة اعتِباطية. والأهمُّ من ذلك أن السيد (جِينِين)[648] - وهو الرجل المُغرَم باللغة القديمة - كان يُوصي بالعمل من أجل السَّير في اتجاه الوصول إلى هذه اللغة القديمة بكل إرادةٍ وتَصميم، وتحدِّي كلِّ قوةٍ تقفُ في طريق ذلك. وقد تبنَّيتُ فكرتَيْ كلٍّ من فُلطير وجِينين، وعملتُ على وضع خُطَّةٍ غيرِ مسبوقةٍ خاصةٍ بي، فكنتُ أولَ من عملَ على إخضاع القاموس للتاريخ من كلِّ ناحية.**

وعَزمتَ على تنفيذ العمل مُعتَمِدًا على ما لديّ من قَدرةٍ وصَبرٍ، وما قد يكون لي من حظ سعيد...». ثم إنه بالإضافة إلى استفادته من نصائح فُلطير وجِينين، أشارَ إلى اطّلاعه على تَجربَتين أُخرَيَين مُتزامِنتَين مع فترةِ عمله في قاموسه، هما:

• المَلازمُ الأولى من **القاموس التاريخي للأكاديمية الفرنسية**، وهي – إذ ذاك – عبارةٌ عن فَصْلةٍ مُشتَمِلة على الكلمةِ الأولى من حرف «A» ظهَرَت قبل اكتمال الجزء الأول المطبوع سنة 1858م.

• الأجزاء الأولى من القاموس التاريخي الألماني الذي كان يشتغلُ بتأليفه الأخَوان غريم (جاكُوب وويلهيلم) منذ سنة 1838[649].

– الكتابُ الخامس من قواميس القرن التاسع عشر التي اعتبَرناها ذاتَ أهمية خاصة في موضوعنا، هو الذي ألَّفه كلٌّ من أدُولف هاتسفيلد وأرسين دارميستيتر، وطُبع ما بين سنتَي 1890 و1900 بعنوان **القاموس العام للغة الفرنسية**»[650]. وقد حاول فيه مؤلِّفاهُ وصفَ هذه اللغة خلال حقبة محدَّدة لا تتجاوز ثلاثة قرون (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر)، مع وعي أكثر بأهمية العُنصُر التاريخي ورصد التطوُّر والتغيّر المُعجميَّين وتعاقُب الدلالات وتَسَلسُلها في الوصول إلى المعنى الحقيقي أو الأصلي للكلمة. فعلى الرغم من كون هذا الكتاب مُصنَّفًا في العادة ضمن القواميس اللغوية العامة – كما ذكرنا في الفصل السابق – ولا يَحملُ في عنوانه كلمةَ «تاريخ» أو «تاريخي»، مثلُه في ذلك مثل **قاموس أكسفورد** للإنجليزية، و**القاموس الألماني**، و**ذخيرة اللغة الفرنسية**، فإنه قد حقّق خُطوةً جديدةً في مجال التأريخ المعجمي. فلأول مرةٍ في تاريخ القواميس الفرنسية، نجد كتابًا يُعنَى بوضع تواريخَ مُحدَّدةٍ بالسنوات للمداخلِ التي يُورِدُها. فكلمةُ «abricot» – مثلًا – التي لم تؤرخ لها القواميس الأربعة السابقة، واكتفَى ليطري سابقًا في التأريخ لها بالقول إنها من ألفاظ القرن السادس عشر، نجدها في قاموس هاتسفيلد وصاحبِه وقد حُدِّد تاريخُ ظهورها بشكل دقيق في سنة 1547، كما أُرِّخ لبعض مُشتَقاتها أيضًا على النحو الآتي ((abricoté: 1690), (abricotier: 1697), (abricotin: 1751))، وأُرجِعَ أصلُها إلى البرتغالية والإسبانية اللَّتين أخذَتاها من العربية، والعربيةُ واللاتينية معًا أخذَتاها من اليونانية. وإذا كان ليطري يبدأ بشرح معاني الكلمة ويُتبِعُه بذكر تاريخها ويَنتهي بالناحية التَّأثيلية، فإن هذا القاموس يَعكِسُ ترتيبَ هذه الأمور تمامًا، فيبدأ بتأثيلِ الكلمة واشتقاقها، وبعدها يذكر تاريخ ظهورها، وينتهي بذكر معانيها.

ومن العبارات الدالّة التي تستحق التوقُّف عندها لما فيها من فهم عميق لأهمية العامل التاريخي عند مؤلفَي هذا الكتاب، قولُهما في المقدمة (والترجمة لي): «... ولقد حاولنا أن نلبّي. حاجةَ قطاع واسع من القراء، دون أن نتخلَّى عن الصرامة العلمية، وأن نؤلف كتابًا بسيطًا واضحًا في متناول الجميع، مع الاحتفاظ الكامل بقواعد المنهج التاريخي. فبما أن الألفاظ تُولد وتتطور وتتغيَّر عبر الزمان، فهي، إذن، ألفاظٌ لها تاريخٌ، وهذا التاريخُ لا يهم العلماء المُتضلِّعين فحسب، وإنما يهم أيضًا كلَّ أولئك الذين يريدون أن يعرفوا بدقةٍ معانيَ الكلمات التي يستعملونها (...) ولكن هل يَكفي أن نقدم لائحةً كاملةً من الصيَغ اللفظية مع تسلسل معانيها المستعمَلة من أجل معرفة تاريخ كلمةٍ ما؟ فهل المنهجُ التاريخيُّ ينحصر في هذا الأمر عندما يتعلَّق باللغة؟ المنهجُ التاريخي لا يعني مجردَ ذكر المعاني المختلفة للكلمة انطلاقًا من المعنى الأول الذي منه تفرَّعت بقيةُ المعاني. فبعد الملاحظة وجَمع الوقائع والشواهد يجب تَبيانُ أنواع العلائق والرّوابط. وكيف يمكن لنا أن نرتِّب مختلف المعانَي حسبَ تَسلسُلها إذا لم نقم بالكشف عن الأسباب التي استوجبَت هذا

الترتيب التاريخي؟ فإذا كنا سنقوم بترتيب الوقائع (Les faits) والأحداث السياسية حسب تسلسُلها ونكتفي بذلك دون البحث عن الأسباب التي أدّت إلى هذا التسلسل، فسنكون قد قمنا بسَرد وقائع التاريخ لا غيرَ، ولا يُعدُّ ذلك تأريخًا. وكذلك، إذا كانت اللغةُ تُستعملُ للتعبير عن الفكر، فإن الكلمات لا يمكن أن تَنتقل من المعنى الأصليّ إلى المعنى المشتَقّ أو المجازي دون أن تَتّبع نظامًا له تفسيرٌ منطقيٌّ، فيكون علينا إذن أن نبحث في قوانين الفكر عن العلة التاريخية للتغيُّرات التي خضعت لها الكلماتُ. وعندما نبحث في مختلف معاني كلمةٍ من الكلمات وننظر إليها في مجموعها، فإننا نصل، في الغالب، إلى الفكرة الجامعة المهَيمِنة عليها والرابطة لبعضها ببعض. وهذه الفكرةُ ليست شيئًا تجريديًا أو اعتِباطيًّا، بل هيَ فكرةٌ موجودةٌ بالفعل في روح الشعب [يقصد الجماعة اللغوية]، إنها السبب الأول للتغيُّرات التي خضع لها المعنى. وإهمالُها أو تجاهُلها معناه إلغاءُ العنصر الأساس في تاريخ الكلمة، لأنه يؤدي إلى إسقاط وجهة النظر التي كان لها اعتبارُها عند الانتقال من عصر إلى عصر، أي إلغاء الواقعة الأساسية التي أدّت، من ناحية منطق النفس الإنسانية، إلى الانتقال من دلالة إلى أخرى».

وسيرًا مع التاريخ، لن يحلَّ مطلعُ القرن العشرين، إلا وقد أصبح للفرنسيِّين تجربةٌ لا بأس بها في التأريخ لمعجم لُغتِهم استغرَقَت من الوقت حوالي ثلاثة قرون، إذا اعتبَرنا أن كتابَ جيل ميناج هو الخُطوةَ الأولى في هذا الدَّرب الطويل. وقد استفادَت الصناعةُ القاموسيةُ الأوروبيةُ بصفة عامة، والفرنسيةُ خاصةً، من نتائج البحوث والأعمال الكثيرة التي أُنجِزَت في الغرب خلال القرون الثلاثة السابقة (من السابع عشر إلى التاسع عشر) في علم اللغة التاريخي والمُقارِن، وخاصةً في مجال تَأثيل الألفاظ وتأليف القواميس الثُّنائية والمُتعدِّدة اللغات[651]. وسيكون الكتاب الضخم الذي بدأ السويسري فون ورتبرغ في نشر مواده تباعًا منذ سنة 1922 بعنوان **قاموس تأثيلي للغة الفرنسية** (FEW)، وقد أشرنا إليه سابقًا، وكذلك القاموس الصغير الذي نشره أوسكار بلوخ وراجعه ورتبرغ (1932) بعنوان **القاموس التأثيليّ للغة الفرنسية**[652]، بدايةَ عهدٍ جديد في صناعة القواميس التاريخية الفرنسية التي سوف تأخذُ طُرُقًا ومسالكَ عديدةً ومتنوِّعة، إلى أن تَكتمل صوَرُها وتِقنيّاتُها بصدور كلٍّ من **القاموس التاريخي للغة الفرنسية** (DHLF) المعروف اختِصارًا باسم **روبير التاريخي**[653]، وقاموس: **ذخيرة اللغة الفرنسية** (TLF). وهذان الكتابان يمكن اعتبارُهما قمةَ التجارب الفرنسية في هذا المجال، مقارنةً بعددٍ من عناوين المحاولات الأخرى التي سيمرُّ بنا ذكرُها في الصفحات الآتية. إذ فيهما ظهرت كلُّ العناصر المُكوِّنة لمفهوم «التأريخ» لمعاجم اللغات كما أصبح مُتعارَفًا عليها في هذه الصناعة الحديثة الفَتِيَّة.

ثانيًا: ما ينبغي حسمُه قبل خُطّة الإنجاز

الآن، لو أرَدنا، من خلال هذه التَّجربة الفرنسية الطويلة والغَنيَّة وغيرِها من التجارب الأخرى القديمة والحديثة، أن نبحث في أهم النُّقَط التي تكون سَبَبًا في تنوُّع القواميس التاريخية فيؤدِّي

ذلك إلى اختلاف خَطَط إنجازها، لوَجَدناها في الجملة لا تخرُج عن المحاور الآتية:

- تحديد أهداف القاموس التاريخي.

- تحديد مفهوم «القاموس التاريخي» أو «تأريخ» المعجم اللغوي.

- المادة المعجمية (نوعُها كَمِّيتُها مصدرُها عصرُها مستواها الاستعمالي...).

- المعلومات التي ينبغي أن تُقدَّم عن هذه المادة المعجمية.

- صياغة المادة المعجمية وما تشتمل عليه من معلومات.

وهذه النُّقط الخمسُ هي التي تُنتِج مجموعةً من القضايا والأسئلة التي لا بُدَّ من حَسمها والجواب عنها والقَطع فيها برأي مُوحَّد بين أعضاء أيِّ فريق يُوكَلُ إليه أمرُ صناعة القاموس التاريخي للغة العربية من أجل تحديد التَّوجُّهات العامة لخُطّة الإنجاز. وأهمُّ ما ينبغي حسمُه من تلك القضايا والإجابةُ عليه من تلك الأسئلة.

1- الهدف والفئة المتوجَّه إليها:

تحديدُ الهدَف معناهُ: تحديدُ الغايةِ من تأليف القاموس، والفائدة المرجُوَّةِ منه. وإذا نحن قدَّمنا جوابًا سريعًا فقلنا: إن الهدَفَ العامَّ معروفٌ لدينا وهو وضعُ كتاب يُؤَرِّخُ لألفاظ اللغة العربية، وأن الفائدةَ المرجوةَ باختصار هي تقديمُ خِدمة خاصّة لا تُوفِّرُها أنواعُ القواميس اللغوية الأخرى، فإن هذا الجوابَ العامَّ وحدَه لا يَكفِي لتحديدِ كلِّ الملامِح والمُواصَفات الدَّقيقة للقاموس الذي نُريدُه، بما يُميِّزُه عن سِواه من أنواع القواميس التاريخية وهي كثيرةٌ كما رأينا. وإذن، لا بُدَّ من تَعميقِ سُؤال الهدَف، لإضافة سِماتٍ أُخرى تَزيدُ في توضيح الصُّورة والكَشفِ عما هو أكثرُ خُصوصيةً في شكل هذا القاموس المطلوب. ولا شَكَّ في أن كل واحدٍ من الأسئلة الكُبرى التي سيأتي ذكرُها تِباعًا، وما يَتفرَّعُ عنها من سُؤالاتٍ أخرى، سَيُقَرِّبُنا خُطوةً خُطوةً نحو أخصِّ خصائصِ الغاية التي نسعى إليها ونَهدِفُ لتَحقيقها.

ويَرتَبطُ بتحديد الهدَف، تحديدُ الفِئة المستفيدة من هذا القاموس. فهل نُريدُه قاموسًا مُوجَّهًا لطبَقةٍ ضَيِّقة من القُرّاء وهي فئة الباحثين والعلماء المُتبَحِّرين الذين لا تُقنِعُهم الكلماتُ العامَّةُ والأحكامُ المُرسَلةُ، وإنما يَجدون مُتعتَهم في الغَوص وراء أدَقِّ التفاصيل في حياة ألفاظ اللغة العربية واستِعمالِها وما يدخُل عليها من تطوُّر وتحوُّلٍ في النواحي كلِّها الصوتيةِ والصرفيةِ والتَّركيبية والدلالية، ويَسعون إلى التعمُّق في كلِّ شيءٍ مما يَتعلَّقُ بذلك، ولا يَذَرُون شاذَّةً ولا فاذَّةً إلا أشبَعُوها فَحصًا وبَحثًا، وقَلَّبُوها ظَهرًا وبَطنًا، ولا يَطمَئِنُّون لقولٍ أو خَبَرٍ، أو تَحليلٍ أو

نَظَر، إلا ما كان مُدَعَّمًا بُحُجَّة ومُوثَّقًا بشاهدٍ ودليل، أم نريدُه مُوجّها للفِئة الواسعة من المُثقَّفين الذين لا يبحثون عن أدقّ التّفاصيل ولا يُعنَون بالجُزئيّات، ولا يُلِحُّون في طَلَبِ الشاهِدِ والدليل، ولا وقتَ عندهم لكثرة المعلومات والتّدقيقِ فيها، وإنما تَكفيهُمُ خُلاصةُ البحث وعُصارةُ النتائج، وصحةُ المعلومات، ولاسيما إذا صِيغَت في أوجَز عبارةٍ وأَبسَطِ تَركيبٍ؟

وتحديدُ فِئةِ القُرّاء تترتَّبُ عنه بالضرورة أَشياءُ كثيرةٌ، كتحديد حَجم الكتاب، والمادة اللغوية، ونوعية المعلومات وعناصِرِها وكَمِّيتِها، وصياغة التعريفات، واللغةِ الواصِفةِ، والمُصطلحات المُستخدَمة... وما إلى ذلك من الأمور الكثيرة.

2- مفهوم «التأريخ» لألفاظ اللغة

ما المَقصُودُ به؟ وكيفَ يكونُ؟ وبالجواب عنه يَتحدَّد جُزءٌ مُهمٌّ من أهداف القاموس المطلوب. ذلك أننا حين نقوم بجولة بين عدد من القواميس المَوصوفة ب «التاريخية» في عدد من اللغات الأجنبية، سوف لن نجد لديها مفهومًا مُوَحَّدًا ومُحَدَّدًا لكلمة «تاريخ».

فهل «التاريخ» هو مجرَّدُ رصدِ الألفاظ المستعمَلة واستخراجِها من النصوص الواردةِ فيها والاستشهادِ على طريقة استِعمالها ودلالتها وصِيغَتها باستحضار نُتَفٍ من تلك النصوص، على طريقة القاموس التاريخي لسانْت بالاي والقاموس التاريخي للأكاديمية الفرنسية، والجزء الصغير من **المعجم التاريخي** الذي كتبَه المستشرق الألماني فيشر للغة العربية؟ وهل ينحصِرُ معناه في وضع تواريخَ مضبوطة بالسَّنوات، أو تقريبية بالفَتَراتِ أو القُرون، لظُهور الكلمات واستعمالِها بصيغة معيَّنة أو معنىً من المعاني؟ وهل ينبغي في هذه الحال، أن نُدخلَ تحت عنوان «القاموس التاريخي» كلَّ كتابٍ تضَمَّنَ تواريخَ من هذا النحو، مثل سلسلة قواميس روبير الفرنسية وغيرها من القواميس الأوروبية العادية التي أصبحت تَعتَبِرُ النَّصَّ على تاريخ بدايةِ استِعمالِ كلمةٍ أو تاريخِ إضافتِها إلى معجم اللغة المدروسة، عُنصُرًا مطلوبًا ومُعتادًا بين عناصر التعريف الأخرى في القاموسية العامة الحديثة؟ وعلى كل حال لقد أصبح من الواضح أنه ليس من الضروري أن تَرِد في عنوان أيِّ قاموس صفةُ «تاريخي» لكي نعتبرَه قاموسًا تاريخيًّا بالفعل. فقد تبيَّن حقًّا أن هناك قواميس تاريخية نموذجية لكنها مع ذلك لم تَستعمِل في عناوينها هذه الصفة، منها **قاموس أكسفورد الإنجليزي** (OED)، و**ذخيرة اللغة الفرنسَية** (TLF)، و**القاموس الألماني** (*DW*) للأخَوين غريم.

وكثيرٌ من اللغويّين فَهِمُوا أن التأريخ لألفاظ اللغة محصورٌ في بحث أصولها واشتقاقاتها وإجراء حَفْرياتٍ حول تطوُّر صيَغها وأصواتها ودلالاتها مما كان يدخل تحت مسمَّى علم الإيتيمولوجيا أو علم التأثيل أو التّأصيل. وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن هنالك كثيرًا من القواميس المشهورة التي عادةً ما تُصنَّف ضمن القواميس التاريخية، تَحمِل عنوانَ **قاموس تأثيلي**، ونذكر منها على سبيل

المثال: قاموس ورتبُرغ، وقاموس أوسكار بْلَوخ، وقاموس جاكلين بيكوش، والكتاب الذي نشَرَه ألبير دُوزا سنة 1938 بعنوان **قاموس تأثيلي للغة الفرنسية**[654]، وأعاد مراجعَتَه جان ديبوا وهُنْري ميتيران وأصدَراه في طبعة جديدة (1964) بعنوان **قاموس جديد تاريخي وتأثيلي للفرنسية**[655]، دون أن يطرأ أدنى تغييرٍ على محتَوى الكتاب بين هاتين الطَّبعتين الأخيرتين. بل إننا نجد في كل نماذج التجربة الفرنسية (من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين) من القواميس التي تسمَّى بالتأثيلية (أو الإيتيمولوجية)[656]، إصرارَ أصحابها على إدراج أعمالهم ضمنَ مجال التأريخ للمعجم الفرنسي. فقد كتَب أوغِست ابْراشي في مقدمة قاموسه المسمى **القاموس التأثيلي للغة الفرنسية**[657] قائلًا: «هذا القاموس التأثيلي (الإيتيمولوجي) هو التَّكمِلة الطبيعيةُ لكتابِي الذي نشَرتُه العامَ الماضي بعنوان **النحو التاريخي**. لقد وضعتُ في ذلك الكتاب تاريخَ الصِّيَغ النحوية للفرنسية، ومن أجل إتمام هذا العَمل والوصول إلى رسم الدائرة الكاملة لتاريخ لغتنا، كان عليَّ أن أضعَ تاريخًا لألفاظها، وذلك هو موضوع هذا الكتاب. فهذا القاموس التأثيلي هو الذي سوف يُكمِلُ ذلكَ التاريخَ». وحين يُعرِّف التأثيلَ (الإيتيمولوجيا) يقولُ إنه «شَرحٌ للمعانى الصحيحة للكلمات عن طريق التأريخ لها». ثم يُضيفُ: «سنَعرِضُ في هذا الكتاب الخطوطَ الأساسية لهذا التاريخ الطبيعي للغة[658]. وبالنسبة للتأثيل فهو يقدِّم لعالِم [اللغة] مُساعداتٍ غيرِ منتظَرَة، إذ سوف يضع في يده أدواتٍ ثَمينة تكون بمثابة المِنظار المُكَبِّر الذي يُمَكِّنه من فَحص أدقِّ التفاصيل. وهذه الأدواتُ ثلاثٌ هي: الدراسة الصوتية، والتاريخ، والمقارنة». وبفَضل استعمالِ هذه الأدواتِ البَحْثية أصبح هذا العِلمُ «يقدِّمُ من الخِدْمات ما جعَلَه يحتلُّ بسرعة مكانةً لا ينبغي التفريطُ فيها بين العلوم التاريخية».

أما إميل ليطري، فقد رأينا كيف تَردَّدَ في تسمية كتابه بين **القاموس التأثيلي الجديد** و**القاموس التاريخي للغة الفرنسية**، وكيف أنه وضعَ مقدمة طويلةً يشرحُ فيها أهميةَ التأريخ لألفاظ اللغة، واعتبر نفسَه «أولَ من عملَ على إخضاع القاموس للتاريخ من كلّ ناحية». وحين تَحدَّث عن الجوانب التي تشملٍ ميدان البحث التأثيلي للغة الفرنسية، ذكرَ أنها يجب أن تشتمل على خمسة عناصر أهمُّها: البحثُ في المعنى، والشكلُ (أو الصيغة)، وقواعدُ التحوُّل والتغيُّر، والتاريخ.

وفي **القاموس العام للغة الفرنسية** (DGLF) لهاتسفيلد ودارميستيتر، نجد المؤلِّفين يوضِّحان مفهومَهما للتاريخ بالقول: «المنهجُ التاريخي لا يعني فقط أن نذكر المعاني المختلفة للكلمة مُنطَلِقين من المعنى الأول الذي منه تَفرَّعَت بقيةُ المعاني (...) إن معرفة تاريخ اللغة يقتضي معرفةَ كيفية تكوين هذه اللغة. وأولُ عُنصر من عناصر هذا التكوين، هو معرفةُ منابع المعجم الفرنسي المختلفة، أي تلك التي استمَدَّ منها هذا المعجمُ مادَّتَه اللغوية. فرَوافدُ اللغَة الفرنسية مثلًا تتكوَّن من الرَّصيد اللاتيني الأوَّلي، ثم ما أُضيفَ إليه من كلماتٍ جاءت من اليونانية والسِّلتية والجرمانية والسلافية والإسبانية والإيطالية، واللغات السامية وغيرها. وينبغي بعد ذلك معرفةُ القوانيَن الصَّوتية التي أدَّت إلى التغيُّرات والتَّحوُّلات في عدد من الكلمات الفرنسية (...) وفي المرحلة

الثالثة: معرفةَ القوانين النحوية التركيبية التي عملت عمَلَها في تغيير التراكيب الفرنسية وصِيَغها الصَّرفية..».

وقد كتب فون ورتبُرغ سنة 1922 في مقدمة كتابه **القاموس الإيتيمولوجي للغة الفرنسية** (FEW) يقول: «منذ حوالى عشرين عامًا، أصبح تاريخُ الكلمة في اللسانيات الرومانسية (la linguistique romane) موضوعًا يثير اهتمام الباحثين شيئًا فشيئًا. وفي السابق كان البحث عن أصل الكلمة كافيًا. أما اليوم، فقد أصبحت اللسانياتُ تريد أن تعرف أيضا الطريق الذي سلكته الكلمةُ، ومختلفَ التغيّرات التي طرأت عليها. إن كلمة إيتيمولوجيا: 'étymologie' التي كانت تُستعمَل عادةً لتعيين المنهج القديم لهذا العلم، لم تعد اليوم مناسبة لهذا الموضوع العلمي الذي يتوسّع بشكل سريع. لذا وجب تعويضه بـ: (تاريخ الكلمة) histoire du mot»[659]. هذا الكلام الذي قاله ورتـبُرغ في مقدمة كتابه، علّق عليه بلدنجر كورت بنوع من الشرح قائلًا: إن الإيتيمولوجيا القديمة في القرن التاسع عشر وما قبله، كانت تهتم بالبحث عن أصل الكلمة، وأما الإيتيمولوجيا الجديدة (القرن العشرون) فقد أصبحت تهتم بتاريخ الكلمة أو بسيرتها الذاتية. ثم أضاف: «الإيتيمولاجيا في مفهومها الحديث تعني السيرة الذاتية للكلمة (la biographie du mot)، أما البحث عن ميلاد الكلمة الذي كانت الإيتيمولوجيا القديمة تجعل منه موضوعَها الوحيد، فقد أصبح مجرد نقطة الانطلاق»[660]. لقد حدثَ تحوُّل واضح، إذن، في مفهوم التأثيل (الإيتموولوجيا) عند لغويي القرن العشرين، فأصبح لا يختلف كثيرًا عن مفهوم التأريخ الشامل للكلمات عوض الاكتفاء بالبحث في أصولها الاشتقاقية.

إذن، التأريخُ لألفاظ اللغة بهذا المعنى، كان يدخل – عند مجموعة من اللغويين السابقين – ضمن المجال الواسِع الذي أُعطِيَ لعلم التأثيل، أو هو أداتُه الأساسية. وقد يُصبحُ عندهم مُرادِفًا له ومُتَضَمِّنًا لعناصره المختلفة أحيانًا، باعتبار أن أهمَّ ما كان يُطلَبُ تحقيقُه في قاموس تاريخي هو البحثُ في أصول الكلمات، وإجراءُ حَفْرياتٍ حول تَغيُّر صِيَغها وأصواتها ومَعانيها، وتَتبُّعُ حالاتها عبرَ الحِقَب، ومقارنةُ حاضِرها بماضيها. لكن هذا المفهوم الواسع للتأثيل قد تقلَّص فيما بعد إلى حدٍّ بعيد، فأصبح مجرد عُنصُر من عناصر التأريخ المعجمي وليس العكس.

ومهما يكن من أمر، فلا بدَّ من القول إن كلَّ تجارِب المراحل السابقة، قد أَفضَت إلى وضع مفهومٍ حديث للتأريخ المعجمي، يمكن أن نستمدَّ عناصرَه الأساسية من النماذج المُتأَخِّرة التي ظهَرت من هذا النوع من القواميس، وأخصُّ بالذكر منها قاموسَين أشرتُ إليهما من قبل. أولهما: **القاموس التاريخي للغة الفرنسية** (DHLF) الذي أصدرته دار روبير(1992) وأشرَف عليه المعجمي الشهير آلان ري. والثاني: **ذخيرة اللغة الفرنسية** *TLF* (1994) الذي أصدَرَه المركزُ الوطني للبحث العلمي في فرنسا. ومعلومٌ أن هذين القاموسين الفرنسيَين الحديثين قد استَفادا – أولًا – من التجارِب الفرنسية المُتَأَصِّلة والمُتدَرِّجة طيلةَ ثلاثة قرون في محاولةِ كتابة تاريخ المعجم الفرنسي، كما استفادا – ثانيًا – من التجارِب الأوروبية الأخرى المُواكِبة بصفة عامة، ومن تجربتَي

القاموسَين الألماني والإنجليزي (أكسفورد) اللّذين بدأ العملَ فيهما منذ القرن التاسع عشر، بصفة خاصة. وهذه العناصرُ الأساس التي أَشَرنا إليها هي التي تضَمَّنَها تعريفُنا المُركّز للقاموس التاريخي حين قلنا في الفصل السابق إنه ينبغي أن «يتناول الألفاظَ شكلًا ومَضمونًا، دالاًّ ومدلولًا، ويرصُد كلَّ أوجُه التَّطوُّر أو التغيُّر في مَعانيها وصيَغها، ويُتابِعها في كلّ أبعادها الزَّمانية والمكانية وفي كلِّ مَجالات الاستعمال ومُستَوَياته».

ومعنى هذا أن مفهومنا للتاريخ المعجمي يشمل كلَّ الجوانب التي ترصُد مختلف التَّغيُّرات التي تَطرأُ على اللفظ، صوتًا وصيغةً وصَرفًا ودلالةً وطريقةَ تركيب واستِخدام، عبرَ مراحل استِعماله كلِّها وفي كل المجالات والبيئات والمُستوَيات. وهذا لا يمكن أن يتمَّ ويَكتمِل إلا بعنصُر التأثيل والحَفر في أركيولوجية الكلمات والبحث في مصدرها ومعرفة مدى أصالتها وعَراقَتها في اللغة المُؤرَّخ لها، أو انتقالها وهِجرتها من لغة إلى أخرى. وكم في رحلة الكلمات من قِصَصٍ طريفةٍ وحكايات ماتِعة تَفتَحُ الأفاقَ الواسِعة لكل الباحثين في تلاقُح الحضارات والثقافات وتداخُل اللغات وتطوُّرها صيغًا ودلالات.

فتأثيلُ اللفظ – خِلافًا لما يَعتقده بعضُ معاصرينا – جزءٌ أساسي من التأريخ له، وإن كان ليس وحدَه كافيًا دون بقية العناصر. ولعل ضرورة الجمع بين كل هذه العناصر هي التي جعَلت بعضَ المؤلِّفين يحرِصون على أن يَجمَعوا في عناوين قواميسهم بين لَفظَي «التاريخ» و«التأثيل» رفعًا لكل التباس. من ذلك كتاب ديبوا وميتيران الذي ذكرنا قبل قليل أنه طُبع أولًا بصيغة **القاموس التأثيلي والتاريخي للغة الفرنسية**، ثم أُعيد طبعُه بعنوان **القاموس التأثيلي للغة الفرنسية**. ومن ذلك أيضًا كتابُ بُمغرتني ومينار الذي طُبِعَ بعنوان **القاموس التأثيلي والتاريخي للغة الفرنسية**[661]، وقد مرَّ ذكرُه في الفصل السابق.

3– نوع القاموس المطلوب:

هل هو قاموس لغويّ تاريخي، أم قاموس تاريخيّ لغوي؟ والفرقُ بين النوعين كما بيَّنتُ في الفصل السابق، أن الأول قاموسٌ لغوي عام في الأساس، موجَّه في العادة إلى الجمهور الواسع من القراء، وغايتُه الأولى والأساسية هي شرحُ معاني الألفاظ، وتوضيحُ طريقةِ استعمالها بشكل صحيح، ولا يختلف عن سائر القواميس اللغوية العامة إلا بإضافة عنصر جديد، هو العنصر التاريخي، إلى بقية عناصر التعريف الضرورية المعروفة. وقد ينحصِرُ دورُ العنصر التاريخي في هذه الحالة، في النَّصِّ على تاريخ ظهور الكلمات واستعمالاتها، ويتَضمَّن، في تركيز تامٍّ، القَدرَ الضروري من الجانب التأثيلي. وهذا أمرٌ أصبح اليوم تقليدًا مُتَّبَعًا ومُقتضًى معمولًا به في عدد من القواميس اللغوية العامة الحديثة في الغَرب مهما تنوَّعت أهدافُها وغاياتُها، وذلك منذ القرن التاسع عشر كما ذكرتُ من قبل، وإن لم يكن عُنصرًا إلزاميًّا وضروريًّا في كل قاموس لغوي عام[662].

أما الثاني، فهو مُوجَّه إلى فئة مَحدودةٍ من القَرّاء، وهي فئةَ الباحثين المَختصّين والمهتمِّين بالبحث في تاريخ اللغة وأُصولها واشتقاقِها وتَغيُّرها وتطوُّرها عبر مراحلِ حياتها، وعلاقاتها باللغات الأخرى. ولذلك فهو ليس قاموسًا للمعاني ولا قاموسًا تعليميًّا أو بيداغُوجيّا ولا معياريًّا، إذ ليس من وظائفه الأساس تعليمُ طريقة استعمال الألفاظ وحُسنِ تركيبِها، وإنما غايَتُه في المقام الأول، وصفُ المُستعمَل من ألفاظ اللغة كما هي والتأريخُ لها عبر أطوارِ حياتها صيغةً ومضمونًا، صوتًا ودلالةً. فالتاريخُ هنا هدفٌ مقصودٌ ومطلوبٌ لذاته وليس مجردَ عنصرٍ فقط من عناصر التعريف المُكَمِّلة كما في النوع السابق. ويدخل ضمن مفهوم التأريخ في هذه الحالة: البحثُ في نَشأة الكلمات ومراحل حياتها من ميلادها وطُفولتها، إلى فترة ازدهارها وقُوَّتها فكُهولتها وشَيخُوخَتها وضَعفها وتراجُعها أو خُمودها، وربما انقِراضها، وما تولَّدَ عنها واشتُقَّ منها، سواء في حال استِقرارها في بيئتها الأصلية أم في حال انتقالها من لغة إلى أخرى، ومن حَقل إلى حقل، ومن معنى إلى معنى، ومن صيغة إلى صيغة، وتَوثيقِ نَسَبِها ومَدَى أصالتها وعَراقتها في لغة معيَّنة أو طُرُوئِها عليها. وذلك كُلُّه على الطريقة التي اتَّبَعَتها طائفةٌ من القواميس الغربية المتخصِّصة.

ورغم ما لكلّ هذين النَّوعين من غايةٍ وهدفٍ وجُمهورٍ وقُرّاء، وكونِ كلِّ واحدٍ منهما مُكمِّلًا للآخر، فلا شكَّ في أن اللغة العربية تَفتَقِر إليهما معًا، ولا أحد منهما يُغني عن الآخر، فإن تمَّ العملُ لأجلهما معًا في آن واحدٍ، ففي ذلك خيرٌ كثيرٌ وخدمةٌ جليلةٌ للغة العربية. وغايةُ ما في الأمر أن كلاًّ منهما سيحتاجُ إلى خُطةٍ إنجاز خاصَّة، وأن المشقَّة ستكون مُضاعفَةً ولو أنها ضرورية لا مَفرَّ منها في النهاية. لكن من الواضح أننا لو فكَّرنا بمنطق ترتيب الأوْلَويات، لوجدنا أن الحاجة إلى النوع الثاني هي الأكثرُ إلحاحًا في هذه المرحلة، ولاسيما أن جزءًا مُهمًّا من المعلومات والعناصر التاريخية والتأثيلية التي يُوفِّرُها النوعُ الثاني من هذه القواميس، سيُوظَّفُ ويُستغَلُّ في صناعة النوع الأول أيضًا.

4- الموقف من الاستيعاب أو الانتِقاء

بمعنى هل يكون القاموس مُستوعِبًا لجميع أنواع الألفاظ والوحدات المعجمية التي ظهرت في اللغة العربية بكل أنواعها وخصائصها، أم يُختارُ من ذلك قدرٌ معيَّن؟ وهذا يقتضي بالضرورة الحسم في المعايير المستعمَلة في الحالين. وهذا الموضوع يتفرَّع إلى موضوعات وأسئلةٍ أخرى كثيرة، طرحنا أكثرَها وأهمَّها من قبل، ومنها على سبيل التذكير والتمثيل:

أ- اختيار مرحلة (أو مراحل) اللغة التي نريد التأريخ لها، هل هي العربية القديمة (منذ أَقدَم صورها التي وصَلَت إلينا في شكل نُقوش) والحديثة معًا، وما بين المَرحَلتين من مختلف العصور، أم هي العربية الحديثة فحسب؟ وبمعنى آخر: هل نريدُ التأريخ للمُستعمَل الحيِّ من ألفاظ لغتنا العربية إلى جانب ما شاخَ منها أو أُهمِلَ وهُجِرَ وسقَطَ من الاستِعمال، أم نقتصر على نوعٍ منها؟

إنّ من بين التعريفات المشهورة اليوم لمَعجم اللغة، هو أنه نظامٌ مفتوحٌ على بابين: بابٍ تَدخلَ منه الألفاظُ الجديدةُ والمُستحدَثة، وآخرَ تخرجُ منه الألفاظُ والاستِعمالاتُ المتقادِمة التي يقَع تهميشُها والتخلّي عنها لأسبابٍ كثيرة، ولأجل ذلك فهو في تطوُّر وتغيُّرٍ مُستَمرَّين. ولقد أصبح من التقاليد العلمية المُتّبَعة في القاموسية الحديثة ضرورةُ تَحيين المادة المعجمية في القواميس اللغوية ومُراجَعتها بين فترةٍ وأخرى، بغاية التخلُّص من الألفاظ المُتقادِمة الساقِطة من الاستعمال، وإدخالِ الألفاظ الحديثة والمُستَجَدَّة التي تُواكِبُ العصر. إذ لا يُعقَلُ اليوم أن تفتح قاموسًا لغويا عاما فتَجده مليئًا بالألفاظ العتيقة الغريبة عن لغة العصر وحاجة الناس، وفي الوقت ذاته فارغًا أو فقيرًا فيما يُحتاجُ إليه من الألفاظ الحديثة وأسماء الأدوات والآلات والأفكار والظواهر والمفاهيم وكلِّ الأشياء الأخرى المُتداوَلة والمُعبّرة عن الحياة الجديدة. لكن، هل معنى هذا أن القاموس التاريخي عليه بالضرورة أن يتخلّص من الألفاظ القديمة والمهجورة الخارجة عن دائرة الاستعمال، كما يفعلُ أيُّ قاموس لغوي عام؟ وهل هو قاموسٌ لمُواكبة ألفاظ العصر أم لرصد ألفاظ كل العصور؟

وخلاصة القول: هناك ثلاثة توجُّهات في الموضوع، ولكلٍّ منهما غاياتُه ومُبرِّراتُه وأهدافُه:

• تدوين كلَّ ما يُستطاع الوصولُ إليه من الألفاظ مهما كانت وضعيتُها قديمةً أم حديثة، حيةً مُتداولةً، أم توقَّفَ استعمالُها وأصبحت من المَهجور المَتروك. وهذه هي الطريقة سلكَها قاموس أكسفورد الإنجليزي وقاموس ليطري الفرنسي كما قلنا في الفصل السابق.

• الاكتفاء بالتأريخ لما هو حَيٌّ وحديثٌ مُتداوَلٌ، وغَضَّ الطرف عن الباقي فلا يتطرَّقُ إليه إلا عند الاقتضاء، أي عندما يكونُ الرجوعُ إليه ضروريًّا للتأريخ للألفاظ الحديثة. وذلك هو التقليد الذي سارَت عليه أغلبيةُ القواميس التاريخية الفرنسية الحديثة[663]. كقاموس بلوخ، **وقاموس روبير** التاريخي الذي اعتبرَ اللغةَ الفرنسيةَ القديمةَ بمثابة «لغةٍ أجنبية» لا يُرجَعُ إليها إلا عند الحاجة إلى معلوماتٍ ضرورية لاستِكمال الجوانب الناقِصة في التأريخ للفظ من ألفاظ اللغة الحديثة[664]، و«**ذخيرة اللغة الفرنسية**» (TLF)، وغيرها. وللخروج من هذه الحَيرة بين الوِجهتين السابقتين، يمكننا من حيث المبدأُ تَبَنِّي الطريقتين معًا، والسعي لوضع نوعين من القواميس التاريخية: الأول مُطوَّل شامل ومُستوعِبٌ لكل ما يُمكن الوصولُ إليه من ألفاظ العربية قديمِها وحديثِها، والآخر مختصرٌ يمكن أن يقتصر على الألفاظ الحديثة وحدها أو على القديمة دون سواها.

• هناك توجُّه ثالثٌ سَلكَته قواميس تاريخية غَربيَّة مُختصَرة، وهو إعمالُ مبدإ الاختيار والانتقاء حتى داخل صِنف الألفاظ الحديثة نفسها. فقاموس بُمْغَرتِني ومينار المذكور من قبل، اختارَ هذا الطريقَ ووضَّحَه قائلًا: «لقد آلينا على أنفسنا أن نُميِّز بين ما هو أساسي أو جوهري من الألفاظ وما هو ثانوي أو تكميلي. ولذا، وقع تركيزُ اهتمامنا على الألفاظ الأساسية التي رأينا أنها لم تَحتلَّ

مكانَتَها الواسعة في هذا النوع من القواميس. وقد أولَينا الاهتمامَ نفسَه للألفاظ الدالة على الأفكار مثل «nation» و«nature»، وكذلك الألفاظ الدالة على بعض الحقائق الثابتة والمؤثِّرة في الحياة الاجتماعية مثل «demoiselle» و«valet»...».

ب- تحديد المستوى الاستعمالي للغة المؤرَّخ لها، هل هي الفُصحى دون غيرِها، أم الفُصحى مع اللهجاتِ والعامّيات على اختلاف أزمِنتِها وأمكِنتِها في مختلف بيئاتها العربية؟ وما مفهوم الفصاحة وما هي معاييرها في هذه الحال؟ وفي ذلك كلامٌ كثيرٌ بَحثناه وشرَحناه من قبل بما يكفي.

ج- تحديد نوعِ الألفاظ اللغوية المؤرَّخ لها وذلك بالاختيار بين الإمكانيات الثلاث وهي:

• الاقتصارُ على الألفاظ العامة دون غيرها من أسماء الأعلام والألفاظ التِّقنية والعِلمية.

• إضافة أسماء أعلام والمُصطَلحات العِلمية والتقنية والفَنِّية إلى الألفاظ العامة المشترَكة.

• إفراد قواميس تاريخية متخصِّصة لكل نوع من الألفاظ على حدة. وهو أمرٌ ممكن ومفيدٌ ومُحتاجٌ إليه أيضًا. وقد بيَّنا في الفصل السابق رأيَنا حول هذه القضية بوَجهَيها المتعلقين بالأعلام والاصطلاحات العلمية والفنّية.

د- تحديد مصادر المدوَّنة: فهل نريد القيامَ بمَسح تامٍّ لكل ما كُتِب بالعربية قديماً وحديثًا في كل المجالات والعصور والبيئات، والقيام من أجل ذلك بمسح شامل لكل أنواع المصادر دون إغفال شيء منها، أم ينبغي اللُّجوءُ إلى طريقة استخراج المادة المعجمية من مصادر محدَّدة في القديم والحَديث، نَنتقيها بعناية مخصوصة وبمعايير معيَّنة يقعُ الاتفاقُ عليها؟ ولكلٍّ من الاتِّجاهَين دُعاةٌ ومُناصِرون وحُجَجٌ وأدِلّةٌ لها وَجاهتُها ومنطقُها المقبولُ.

ونحن وإن كنا - مَبدئيًّا - من أنصار الرأي الأول في هذه النقطة، وحُجَّتُنا منذُ البداية أننا مع مبدإ الاستيعاب قدرَ المُستطاع، ولو اقتضى ذلك البُطءَ في إنجاز العمل وإخراجَه على مراحلَ، إلا أن الفراغَ التامَّ الذي تعرفُه اللغةُ العربيةُ في هذا الجانب، وانعدامَ أَيِّ نوع من القواميس التاريخية الذي يسدُّ هذا الفراغَ ولو جُزئيًّا، قد يفرضان علينَا الخُضوعَ مَرحَليًّا لأحكام الظروف الاستعجالية الأكثر إلحاحًا في هذا الوقت، والقَبُولِ بفكرة انتقاءِ المصادر وتقليصِ حدودِ المُدوَّنة، عملًا بقاعدة الحَسَنَ عدوُّ الأحسَن. وهذه الخُطةُ القريبة الأجَل لا تمنَع بحالٍ أن تكون بجانبها خطةٌ أخرى بعيدة المدَى تَهدفُ إلى مُواصلة الحَفر في أركيولوجية اللغة طولاً وعرضًا حتى يتمَّ استيفاءُ كلِّ الطاقات والإمكانيات والوصول إلى كل أنواع المصادر المُتاحة والمُمكِنة حتى تلك التي سوف يُتيحهُا ويَكشِفُ عنها المستقبلُ.

5- مراحل الإنجاز

هل يتمُّ الإنجاز بتقسيم العمل إلى مراحل حسب العصور وإخراجه في سلسلة قواميس مرحلية (قاموس العصر الجاهلي، قاموس العصر الإسلامي الأول، قاموس العصر العباسي، قاموس عصر المماليك، قاموس العصر الحديث، قاموس الفترة المعاصرة ...الخ) كما تَميلُ إلى ذلك بعضُ الآراء، وكما جرى به العَملُ فعليًّا في بعض التجارب من قواميس اللغات الأوروبية[665]، أم بالجمع بين كلِّ العصور وإنجازها دفعة واحدة؟ وإذا كان المشروعُ الكبير الذي تُفكِّرُ فيه نُخبةُ الأمة حاليا وتسعى لإخراجه في أسرع وقتٍ ممكن، هو القاموسُ الشامِلُ الذي يُؤرِّخ للغة في عصورها جميعًا، فهذا لا يَمنَعُ من توزيع عملية التنفيذ وتقسيمِها على مراحل مُتَتابعة، عصراً عصرًا، ومرحلةً مرحلةً، وفي النهاية تُجمَع الحَصائِلُ الجُزئية لهذه المراحل بعضها إلى بعض، لاستخلاص القاموس الجامِع. وليس شرطًا في هذه الحال، أن يُجعَل العصرُ الأول أو الأقدم للغة نقطةَ البداية في كتابة القاموس، إذ يُمكِن أن تكون نقطةُ البداية من العصر الأخير، أي من الألفاظ المُستعمَلة والمُتَداوَلة في الوقت الراهن. وكلُّ ما في الأمر هو أن اللغة الحديثة والمُعاصِرةَ فيها كثيرٌ من الألفاظ التي يعودُ تاريخُ ظُهورَها إلى عُصورٍ سابِقةٍ قديمةٍ ومتوسِّطة، لكنها استَمرَّت في الوجود والاستِعمال بلا انقطاع إلى وقتنا هذا. فهي قديمةٌ من وجهٍ حديثةٌ من وجهٍ آخرَ. ومُؤرِّخُ المُعجَم سيكون مُضطَرًا، حينَ التعرُّض لها، إلى الرجوع خُطواتٍ إلى الوراءِ، باحِثًا عن جذورها ونقطة انطلاقها في تلك الأزمنة القديمة، ومُتَتَبّعاً مراحلَ تَطوُّرِها إلى آخر لحظةٍ في حياتِها المُعاصرة. ومعنى هذا أن الذي يؤرِّخ للغة الحديثة والمعاصِرة لن يكون في غِنًى عن البحث في تواريخ المراحل السابقة ليستفيد منها ويعتَمِدَ عليها. وكلَّما تَوفَّرَ قدرٌ كبيرٌ منها كان ذلك أَفيدَ له ومُساعِدًا في تسهيل مُهمَّته والإسراعِ في إنجازَها.

6- حجم القاموس:

وتنعكس آثارُ تحديد الحجم على طبيعة معلوماته ومادَّته المعجمية وتَعريفاته وشواهِدِه وتحليلاته ولغته الواصفة. وهناك ثلاثة اختيارات:

- أن يكون مختصَرًا ومُركَّزًا على طريقة عدد من القواميس التاريخية الغَربيَّة الموجَزة التي ظهَرَت في أوروبا في حجم كتاب الجَيْب (ومنها قواميس: أُوسكار بلوخ، وجاكلين بيكوش، وجان ديبوا وميتيران...).

- أن يكون مُفصَّلًا بطريقة موسوعية، ومُتَضَمِنًا أكثرَ ما يُمكن من المعلومات وأدقِّ ما يُستطاعُ الوصولُ إليه من التفاصيل عن سائر أحوال الألفاظ العربية في جميع أطوار حياتها على طريقة **قاموس أكسفورد الإنجليزي**، وكتاب والتر فُون ورتبُرغ (Walther Von Wartburg) الذي أرَّخ فيه للفرنسية بشكل مِوسَّع جدًّا.

– أن يكون متوسِّطًا بينَ الطرَفين مثل الكتاب المعروف بروبير التاريخي.

فكلُّ ذلك ممكنٌ ومطلوبٌ ومرغوبٌ ومُحتاجٌ إليه. وكلُّ هذه الأنواع من القواميس التاريخية (المُطوَّلة والمُعمَّقة، والمختصَرة، والمتوسِّطة الحجم والمَضمون) موجودٌ ومعروفٌ في مكتبة القواميس التاريخية الغربية التي عَرفَت ثراءً كبيرًا وتنوُّعًا واسعًا[666]. ومن الخير للعربية أن تُفتَح أبوابُ المُنافَسة في خدمتها وتَحفيزِ العلماء والباحثين المعجميّين على الإكثار من التَّجارِب المتنوِّعة التي سوف يُغنِي بعضُها بعضًا ولا يَستَغني بعضُها عن بعضٍ.

7– نظام ترتيب المداخل الفرعية

هل يكون على أساسٍ اشتقاقي، ألفبائي، تاريخي، أصليٍّ وفَرعي، أم على أسُسٍ أخرى؟. علمًا بأن التقنيات الرقمية قد يَسَّرت كلّ الإمكانيات المتصوَّرة، بما فيها إمكانية الترتيبِ على أكثر من طريقة.

8– التعريف وترتيب المعلومات التي يتضمَّنها:

وفي ذلك نقاشٌ نظريٌّ وطُرُقٌ مستخدمة يمكن الاستفادة منها في اختيار النموذج المناسب.

• • •

تلك عيِّنةٌ من القضايا التي لا بد من معالجتها، والأسئلةِ الأساسيةِ التي من الضروري الإجابة عنها، لتحديد مُواصَفات القاموس التاريخي الذي نُريدهُ، بما في ذلك أهدافُه ونوعُه وحجمُه ومادتُه ومصادرُه وطريقةُ صياغته وترتيبه. وقد سبق التفصيل في كثيرٍ من هذه المسائل خلال الفصل السابق. وهذه المواصفات هي التي ترسُمُ الخُطَّة المُناسِبة. ولو استَطعنا أن نُحدِّد إجاباتنا عن الأسئلة المطروحة بكل عناية ودقة، لكانت خطةُ الإنجاز تامةَ الوضوحَ وخريطةُ الطريق بيِّنَةَ المعالِمِ.

(625) هذا الفصل كان في أصله جزءًا من بحث قدِّم لندوة الخبراء في المعجم العربي التاريخي المنعقد بالدوحة (تشرين الثاني/ نوفمبر 2012م) تمهيدًا لمرحلة الإعداد لإنجاز **معجم الدوحة التاريخي**، ثم أعيدت صياغته ليتلاءم مع محتوى هذا الكتاب.

(626) Gilles Ménage, *Les Origines de la langue française*.

(627) *Dictionnaire étymologique ou: Origines de la langues française*.

(628) من مقدمة بلوخ (Oscar Bloch) لقاموسه: Oscar Bloch & W. V. Warburg, *Dictionnaire étymologique de la langue française* (Paris: Presses universitaires de France, 2002).

(629) ومن أقدمها كتابٌ ظهرَ في حياة جيل ميناج (أي سنة 1661) بعنوان *L'Étymologie de plusieurs mots Français* لصاحبه الأب فيليب لاب (Philippe Labbe) (ت 1667م).

(630) La Curne de Sainte-Palaye, *Glossaire de la langue française depuis son origine jusqu'au siècle de Louis X1V, ou: Dictionnaire historique de l'ancien françois*, sur CD-ROM (REDON), 2001-2002.

(631) ذكر ذلك في مقدمة قاموسه الموسوعي الصادر ما بين 1866 و1876 بعنوان *Dictionnaire universel du 19*ème *siècle*,

ويُراجع: Jean Pruvost, *Les Dictionnaires de la langue française*, Que sais-je? no. 3622 (2002), p. 3,

(632) ذكر اللغوي الفرنسي الشهير بيرنار كيمادا (Bernard Quemada) في أطروحته التي نشرها سنة 1968 بعنوان *Dictionnaire du français moderne (1539-1863)*,

أنه خلال المدة الفاصلة ما بين ظهور قاموس إتيان روبير: *Dictionnaire français-latin* الصادر سنة 1539، وصدور الجزء الأول من قاموس إميل ليطري *Dictionnaire de la langue française* سنة 1863، ظهر بفرنسا حوالى ثلاثة آلاف عنوان أصلي من عناوين القواميس المختلفة. يُراجع: Jean Pruvost, *Les Dictionnaires de la langue française,* p. 4,

(633) من فضائل هذه الثورة (أواخر القرن الثامن عشر) على اللغة الفرنسية أنها جعلت من بين أولوياتها المضيّ إلى أبعد حد في توحيدها وفرض استعمالها في كل أجهزة الدولة وخاصة في التعليم ومحاربة كلِّ اللهجات واللّغات الإقليمية (وكان اختيار لهجة باريس وما حولها مما يسمى بجزيرة فرنسا (L'Ile de France) لتصبح لغةً رسمية ومشترَكة للبلاد كلها قد تمَّ منذ سنة 1539م). وهذا ما أدى إلى تشجيع العلماء والمؤسسات العلمية على خدمة اللغة الفرنسية الفصيحة (لغة الأدب والثقافة والإدارة والتعليم) حتى يكتمل استقلالُها نهائيًّا عن اللغة اللاتينية، ويتمَّ أيضًا تعميم أفكار الثورة ومبادئها.

(634) مقدمة قاموس ليطري: Emile Littré, *Dictionnaire de la langue française* (Paris: Hachette, 1872).

(635) Fr. Noël & L. J. Carpentier, *Dictionnaire étymologique, critique, historique, anecdotique et littéraire* (Paris: 1839).

(636) من مقدمة كتاب Noël & L. J. Carpentier, *Dictionnaire étymologique*.

(637) *Dictionnaire historique de la langue française comprenant l'origine, les formes diverses, les acceptions successives des mots , avec un choix d'exemples tirés des écrivains les plus autoris*é*s*.

(638) *Nouveau dictionnaire étymologique de la langue française.*

(639) محاضرة ليطري بعنوان في: Emile Littré, *Comment j'ai fait mon dictionnaire* (Paris: éd. Picquier Poche, 1995).

(640) *Nouveau dictionnaire étymologique et grammatique de la langue française*.

(641) *Dictionnaire de la langue française*.

(642) يقول في مقدمة الكتاب: «قد يعتقد بعضُ الناس، أن القاموس الذي يتدخَّل فيه التاريخُ هو عمل موجَّه للفئة المتبحِّرة في العلم. وهذا غيرُ صحيح، فالتبحُّر العلمي (l'érudition) ليس موضوعًا أو هدفًا في ذاته ولكنه أداةٌ. وما نَجنيه من الجانب التاريخي هو أننا نوظِّفه من أجل استكمال طريقة الاستعمال التي عادة ما تكون فكرةً محدودة جدًا... وهكذا فإن القاموس التاريخي هو المِشعلُ الذي يُضيءُ الاستعمالَ، ولا نلجأ إلى التبحُّر (أو التدقيق العلمي) إلا من أجل الوصول إلى خدمة اللغة».

(643) Littré, *Comment j'ai fait mon dictionnaire*.

(644) بدأ العملُ الأوَّلي في جمع مادة **قاموس أكسفورد** منذ حوالي 1857، ولكن عملية الطبع لم تبدأ إلا بعد أن تمَّ التعاقد سنة 1879 بين مطابع أكسفورد الجامعية وجيمس موري (1837-1915) (James Murray) الذي أشرف على تحرير القسم الأول من الكتاب، ولم يصدر كاملًا بكل أجزائه إلا سنة 1928.

(645) *Le dictionnaire de l'ancien langue française et de toutes ses dialectes, du neuvième au quinzième siècle*.

(646) ينبه مثلًا إلى أن «abricot» تُنطق «ab - ri - ko» بإهمال حرف «T»، وفي كلمة «cafard» ينبّه إلى أن حرف «d» لا يُنطق.

(647) فرانسوا ماري فُلْطير (ت 1778)، أديب وشاعر وكاتب وفيلسوف فرنسي معروف. وهو صاحب القاموس الفلسفي المشهور *Dictionnaire philosophique* الذي ظهرت طبعتُه الأولى بجنيف سنة 1764.

(648) François Génin (1803–1856) هو مؤلف كتاب بعنوان: *Des Variations du langage français depuis le 12*ème *siècle* (**تحوّلات اللغة الفرنسية منذ القرن 12**)، صدر سنة 1843.

(649) العنوان الأصلي للكتاب *Deutsches wörterbuch* (**القاموس الألماني**)، وهو قاموس تاريخي للغة الألمانية، يُرجِع كلَّ كلمة إلى أصلها الإيتيمولوجي، ويتتبع تطورَها واستعمالاتها ودلالتها. ورغم أن العمل بدأ تأليفُه منذ سنة 1838 فإن الجزء الأول منه لم يصدر إلا سنة 1854. وخلال حياة المؤلفَين لم يصدر من هذا القاموس إلا بضعة أجزاء. وهكذا عمل من جاء بعدهما على إكمال عَمَلهما ولم ينتَه إلا سنة 1961 بصدور الجزء 32. ومنذ سنة 1957 بدأ العملُ في مراجعة هذا القاموس، فلم يكمل إصدارُه في طبعته الجديدة إلا سنة 1965. ثم صدرت طبعة رقمية على القرص CD-Rom سنة 2004. أما الأخوان غريم (Les frères Grimm) فقد توفي الأولُ منهما وهو ويلهيلم (Wilhelm) سنة 1859، والثاني وهو جاكوب (Jacob) سنة 1863.

(650) Adolphe Hatzfeld & Arsène Darmesteter avec la collaboration de Antoine Thomas, *Dictionnaire général de la langue française* (Paris: 1890).

(651) ورغم كثرة ما كتبه الفرنسيون خلال تلك القرون الثلاثة من قواميس تأثيلية مهَّدت لظهور القاموس التاريخي، نجد لغويًّا شهيرًا في بداية القرن العشرين، وهو أنطوان مابيه، يكتب مقالة نشرت أول مرة سنة 1918، ثم أعيد نشرها سنة 1921، يقول فيها: «في الحقيقة، إن وضع قاموس تأثيلي فرنسي عمل مستحيل في الوقت الحاضر، لأننا أبعد ما نكون عن معرفة تاريخ الكلمات الفرنسية انطلاقًا من الأصل الهندِرُوبي (Indo-Européen) أو على الأقل منذ عهد الإمبراطورية الرومانية إلى وقتنا هذا، لكن الوقائع المعروفة حاليًّا تمكِّننا، مع ذلك، من رسم خُطاطة أولية، وإعداد الأسئلة التي تجعلنا نضع الأعمال التمهيدية بطريقة سريعة ومنتظِمة. إنه واجب مطلوب من شعوب اللغة الرومانسية عامة واللغة الفرنسية على الخصوص». يُنظر: Antoine Meillet, *Linguistique historique et linguistique générale* (Paris: 1921), p. 296.

(652) Bloch & Warburg.

(653) طبع كتاب: *Dictionnaire historique de la langue française* في دار روبير بإشراف العالم المعجمي الشهير ألان ري (Alain Rey) سنة 1992 في ثلاثة مجلدات.

(654) *A.Dauzat: Dictionnaire étymologique de la langue française*.

(655) أعاد ديبوا (J. Dubois) وميتيران (H. Mitterrand) النظر في عمل دوزا بأن راجَعاه وأكمَلاه وأخرَجاه إخراجًا جديدًا ونشَراه باسمَيهما واسم دوزا تحت عنوان *Nouveau dictionnaire étymologique et historique de la langue française*.

وأخيرًا أعيد إصدارُه سنة 1993 بعنوانه الحالي وهو: *Dictionnaire étymologique et historique du français* (DEHF). ويمكن إجمالُ أهم التغييرات التي أدخلها ديبوا وميتران على الكتاب الأصلي لدوزا في النقط الآتية: 1) تحديث مادة الكتاب بإضافة عدد من الألفاظ الجديدة وإسقاط عدد آخر من الألفاظ الميتة والمتجاوزة. 2) إعطاء أهمية زائدة لتطوّر معاني الألفاظ. 3) الاستفادة من القواميس التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في مجال التأريخ. ومن الملامح العامة للكتاب أنه محدودٌ في عدد ألفاظه ومدوَّنته، وموجز جدًا في تعريفاته لدرجة أنه صدر في سلسلة كتاب الجَيب. ويُنظر ما كتبه جورج ماطوري حول هذا القاموس في: Georges Matoré, *Histoire des dictionnaires français*. Paris: Librairie Larousse, 1968), p. 176 ff.

(656) هناك لائحة طويلة من القواميس الفرنسية التي أُلّفت خلال الفترة المذكورة تحت عنوان **قاموس إيتيمولوجي للغة الفرنسية** أو عنوانٍ قريب منه، نذكر منها بالإضافة لما ورد في ثنايا هذا الفصل والفصل السابق، العناوين الآتية على سبيل المثال لا الحصر، وأغلبُها أُلِّفَ في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين: J-B. Morin, *Dictionnaire étymologique des mots français dérivés du grec* (1809); Jean- Baptiste de Requefort, *Dictionnaire étymologique de la langue française* (1829); Bernard Jullien, *Les Principales étymologies de la langue française* (1862); Adolphe Mazure, *Dictionnaire étymologique de la langue française usuelle et littéraire* (1863); Antoine Pihan, *Dictionnaire étymologiue des mots de la langue française dérivés de l'arabe, du persan ou du turc* (1866); August Brachet, *Dictionnaire étymologique de la langue française* (1868); Marcel Devic, *Dictionnaire étymologique des mots d'origine orientale* (1876); Auguste Scheler, *Dictionnaire d'étymologie française d'après les résultats de la science moderne* (1888); Antoine Thomas, *Mélanges d'étymologie française* (1902), et Léon Clédat, *Dictionnaire étymologique de la langue française* (1914).

(657) يُنظر الهامش السابق.

(658) يشبِّه المؤلفُ مثل أستاذه إميل ليطري علم التأثيل (الإيتيمولوجيا) بعلم التشريح في الطب، ويقول إن علم التأثيل أصبح جزءًا من العلوم التي تخضع للملاحظة والتجربة مثل بقية العلوم الطبيعية الأخرى، وقد اعتُرِفَ لها بذلك منذ ثلاثينيات القرن الثامن عشر.

(659) Baldinger Kurt, *«L'étymologie, hier et aujourd'hui,»* Cahiers de l'Association internationale des études francaises, no. 11 (1959), p. 241.

(660) Ibid., p. 240.

(661) Emmanuèle Baumgartner & Philippe Ménard, *Dictionnaire étymologique et historique de la langue française*.

(662) من القواميس اللغوية العامة الحديثة التي لم تلتزم بذكر العنصر التاريخي بشكل منتظِم في كل المداخل، سلسلة قواميس لاروس، عكس سلسلة قواميس روبير (**روبير الكبير وروبير الصغير**) التي التزمت بذكر العنصر التاريخي بشكلٍ مُنتَظِم.

(663) هذه الطريقة لم تبتدعها القواميس الحديثة التي أرَّخت للغة الفرنسية، وإنما اتبَعت فيها المنهج الذي سَنَّه قبل ذلك قاموسُ الأكاديمية الفرنسية منذ طبعته الأولى الصادرة سنة 1694، وأقرَّه بعده القاموس التاريخي للغة الفرنسية الذي أصدرته هذه الأكاديمية ما بين 1858 و1894.

(664) جاء في مقدمة **القاموس التأثيلي والتاريخي للغة الفرنسية** لمؤلفيه: بُمغَرتِني ومينار: «لم يكن من بين أهداف عملنا أن نجمع بين ألفاظ الفرنسية بدءًا من الفرنسية القديمة إلى فرنسية العصر الوسيط ثم فرنسية القرن العشرين. فالمعجمُ القديمُ الذي اختفَى من حياة اللغة ليس له الحقُّ في الوجود ضمن قاموس اللغة الفرنسية الحديثة. وفي هذه النقطة خالَفنا منهج دوزا وديبوا وميتيران»، يُنظر:

Baumgartner & Ménard.

والمؤلفان يُشيران هنا إلى **القاموس التأثيلي والتاريخي للغة الفرنسية** الذي ألفه دوزا، ثم أعاد النظر فيه ج. ديبوا وهـ. ميتيران.

(665) من الأمثلة على ذلك في اللغة الفرنسية: **قاموس اللغة الفرنسية في القرن السادس عشر** (*Dictionnaire de la langue française du seizième siècle*) لإدمون هوجي (Edmond Huguet)، و**قاموس الفرنسية المتوسّطة: فرنسية العصر الوسيط** (*Dictionnaire du moyen français*) لجريماس وصاحبه (Julien Greimas et T. M. K)، و**قاموس الفرنسَية القديمة** (*Dictionnaire de l'ancienne langue française*) لجُودفرُوي (F. Godefroy) الذي جمع فيه اللغة الفرنسية من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر الميلادي. ويُنظر حول بعض التجارب الأخرى في اللغتين الألمانية والروسية: عبد الرزاق مسلك: «صناعة المعاجم التاريخية بألمانيا»، وحميد العزوي، «المعجم التاريخي للغة الروسية»، ورقتان مقدمتان في: **المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية** (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع؛ فاس: مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، 2011).

(666) هناك قواميس كثيرة توسَّعت في دراسة تاريخ أنواعٍ بعينها من الألفاظ، كما فعل بيير غيرو في كتابه *Dictionnaire des étymologies obscures*، بل هناك من انكَبَّ على دراسة تاريخ لفظٍ بعينه مثلما فعل المعجمي الفرنسي المعروف ألان ري في كتاب له بعنوان (*Révolution: Histoire d'un mot* (1989.

الفصل الثالث
نحو قاموس تاريخي للألفاظ العربية المهاجِرة (الألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرَّب نموذَجًا)

المبحث الأول: مسارات التأريخ المعجمي

ليس التأريخُ لمعجم لغةٍ من اللغات في نهاية الأمر سوى رَصْدٍ لتطوُّر أهمِّ مُكوِّنٍ من مُكوِّنات هذه اللغة وأكثرها عُرضةً للتحوُّل والتغيُّر. إذ من المعروف لدى الدارسين المختصِّين أن حجم الاستقرار في أنظمة الصوت والصرف والتركيب أقوى بكثير مما هو في المعجم الذي عادةً ما يُوصَف بأنه نظامٌ مَفتوحٌ وسريعُ الحرَكة، تتجدَّدُ فيه الألفاظ والتعبيرات باستمرار، ولا سيما في مراحلِ معيَّنة من حياة المجتمعات اللغوية التي تشهد طَفَرات انتقالية سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو دينية، فيُغادره ما شاخ من الكلمات والاستِعمالات التي انتهَت مدةُ صلاحيَّتها، وتحلُّ محلَّها ألفاظٌ وتعبيراتٌ أخرى لتؤدي وظيفتَها بطريقة مغايِرة ونفَسٍ حيَويٍّ جديد، أو تُعبِّر عن أفكارٍ ومعانٍ وأشياء لم تكن موجودة من قبل، لكن الضرورة والحاجة اقتَضَتا إحداثَها وتوليدَها من لغة هذا المعجم ذاتها أو جَلْبَها من لغات أجنبية. ولذلك فإن بعضًا من الألفاظ القديمة يختفي من الاستعمال بصفة نهائية، وبعضًا آخر يُحتفَظُ به مع وجود ما يقوم مقامَه أو ينوبُ عنه، فتتراكمُ الكلماتُ وتتكاثَرُ المُترادِفات ويتضخَّمُ الرصيدُ المعجمي في اللغات ذات التاريخ العريق، فيكون ذلك من باب الثَّراء الزائد أو الغِنَى الفاحِش.

ولقد وضَّحنا من قبلُ كيف أن التأريخ للوحدات المعجمية لا يكون محصورًا في نقطة واحدةٍ، وهي البحث عن تاريخ أولِ ظهورٍ لها وبدايةِ استخدامها في اللغة المدروسة، وإنما يذهب إلى ما هو أعمقُ من ذلك وأشمَلُ، وهو تتبُّعُ مظاهر استِعمالها عبر مختلف الأطوار، من نشأتها وميلادها إلى بقية مراحل حياتها وامتدادها الزمني والجغرافي، ومُلاحقةُ مَسارها في كل بيئاتها التي تَقَلَّبَت فيها والمجالات والحقول الدلالية التي انتقَلت منها وإليها، وتسجيلُ كل الملاحظات الخاصة بالتغيُّرات التي طَرَأت على صِيَغها اللفظية صوتًا وصرفًا، سواء في حالتها انفرادِها وانعِزالها أم في حالة انتِظامها مع غيرها وتَرْكيبها في جُمَلٍ وسَلاسل كلامية بسياقاتٍ مختلفة، وما رافَق ذلك كلَّه

من تحوَّل وتطوَّر في المعاني والدلالات. ويبدأ تتبَّع حياة الألفاظ وكتابةَ سِيرَتِها الذاتية المفصَّلة والمُعزَّزة بالتواريخ الدقيقة أو التقريبية، والقَرائن والأدلّة التي تُثبِت كلَّ ما يُكتَب في سِجِلِّ حياتها من وقائع وأحداث، منذ ولادتها كما قُلتُ، ولا ينتهي إلا بإعلان وفاتها أو انتهاء صلاحيتها وسُقوطها من الاستعمال.

بين التأريخ والتأثيل

والبحثُ في ولادة اللفظ ووصفِ حالة ظهوره الأول، يبدآن من خُطوةٍ ضرورية هي تأثيلُه أو تأصيلُه، أي إرجاعه إلى جِذْره المعجمي الذي اشتُقَّ منه، وأصله الأول الذي وُضع له في اللغة المدروسة إن كان مُنحَدِرًا منها، أو في لغةٍ من اللغات الأجنبية التي جاء منها إذا كان دخيلًا عليها. وقد لا تكون عمليةُ التأثيل قريبَةَ المَنال لمعرفة أصل اللفظ، فيضطرُّ الباحثُ إلى الانتقال – كلما أمكَنَ ذلك – إلى أبعدِ أو أعمق حدٍّ ممكن من الحَفْر والتنقيب في الطبقات السُّفلَى للكلمات. وتلك هي الخُطوةُ التي سَمّاها عبد الحق فاضل بالتَّرْسيس[667]، ومعناه: محاولةُ البحث عن رَسّ الكلمة أي عن أُسِّها في أقدم لغةٍ استخدَمَتها بقدر ما لدينا من معلومات وما نتوفَّر عليه من أدلة ووثائق.

وهذه العملية التأثيلية، بشِقَّيها الداخلي والخارجي، ونوعَيها القريب والبعيد، لا غنى عنها في أي محاولة لكتابة تاريخ معجم لسانٍ من الألسنة. فهي رُكنٌ ضروري من عملية التأريخ. لأننا حين نريد الشروع في التأريخ للفظٍ معيَّن لا بد أن نبدأ من نقطة الانطلاق الصحيحة، وهي أن نسأل أولًا: من أين جاء هذا اللفظ؟ هل من اللغة التي ندرسُها ونؤرِّخ لها، فنردُّه إلى أصله فيها، وهو جِذْرُه الاشتقاقي أو وضعه الأول في اللغة المدروسة، أم من لغةٍ أجنبية فنُبيِّن ذلك ونقدِّم أدلَّتَنا عليه. وفي خُطوةٍ تالية يأتي السؤالُ الثاني: متى ظهر هذا اللفظُ واستُعمِل في معجم اللغة المدروسة؟ والسؤالُ الثالثُ: في أية صيغة صوتية صرفية تلفُّظّية ظهرَ؟ والرابع: بأيِّ معنى استُعمِل في بداية ظهوره وما المعاني الأخرى التي اكتسبها اللفظ خلال مراحل نموِّه وتطوُّره؟

والإجابة عن سؤال التأثيل، تُصبح ضرورية جدًا حتى في حالة ترتيب المداخل في قاموس لغوي معيّن، إذا كان هذا القاموس يسير على النظام الاشتقاقي الذي سلَكته الأغلبيةُ الساحقة من قواميسنا العربية منذ ظهورها إلى اليوم. فقبل أن نقوم بترتيب كلمة «بُرْكان» بضم الباء (على سبيل المثال)، التي استُعمِلت بمعنى فُوَّهة في جَبل الأرض تخرُج منها موادُّ مُنصَهِرة وتَقذِفُ الحُمَمَ والنارَ، في مكانها من القاموس العربي، علينا أن نتأكد من أصلها الاشتقاقي هل هو عربي أم أعجمي؟ فإذا كانت عربية الأصل فمكانُها الترتيبي هو «ب ر ك»، وإذا ثبت أنها أعجمية فمكانُها هو «ب ر ك ا ن»[668]. وعلى هذا الأساس أيضًا سيكون علينا أن نرتّب «مازوت» في «م ا ز و ت» لا في «م ز ت»، و«كافور» في «ك ا ف و ر» لا في «ك ف ر»، إذ هما من ذوات الأصول

الأعجمية. ومن الأمثلة أيضًا كلمة «مَناورة» السابقة التي قلنا إنها من أصلَيْن: عربي وهو «ن و ر»، وأعجمي وهو «م ن ا و ر ة»[669]، فترتَّب الكلمة في مكانَين مختلفين لهذا السبب. ومن هذا النوع كلمة «تَوْراة» التي اختلف في أصلها المعجميون القدامى فقال فريقٌ إنها عربية على تَفعِلة في لغة طيءٍ التي تقول في تَوْصِيَة «تَوْصاة» والأصل من «وَرَّى الزِّنادَ وأوراها» (أشعلها)، وقال آخر إنها فَوْعَلة مثل «حَوْصَلة»، فأصلُها «وَوْراة» من وَرّاهُ إذا سَتَرَه وأخفاه، ثم قُلِبَت الواوُ الأولى تاءً. وهناك من قال إنها من أصل عِبْري كما يقول المحدثون. ففي حالة القول بالأصل العربي تُرتَّب الكلمة في «و ر ي» وفي حال القول بأصلها العِبري ترتَّب في «ت و ر ا ة»[670].

وفي القواميس الأوروبية أمثلة كثيرة على هذا النوع من الكلمات ذات اللفظ المشترَك والأصل الاشتقاقي المختلف، فتُفرَّع بناء على ذلك إلى أكثر من مدخل حسب تعدُّد الأصول أو الأُثول. فكلمة «Matamore» – على سبيل المثال – عادة ما تَرد في القاموس اللغوي الفرنسي في مدخلين مستقلّين باعتبار أصل الاشتقاق: **الأول** برقم «1»، و**الثاني** برقم «2»، لأن أصل الكلمة في الأول مختلف عن أصلها في الثاني. فهي في الأول من الإسبانية المركَّبة – فيما يقولون – من شِقّين (mata + moros)، أي قاتل المسلمين «المُور»، وفي الثاني من العربية «مَطْمُورة».

يمكن القولُ، إذن، إن العلاقة بين التأريخ والتأثيل المُعجمِيَّين بصفة إجمالية، علاقةٌ تكامُلية تدخل ضمن ما نسمّيه عادةً بعلاقة الكلّ بالجزء. باعتبار الثاني جزءًا من الأول، والأول لا يستغني عن الثاني خصوصًا حين يتعلق الأمر بوحدات معجمية أجنبية أو مُلتبِسة الأصل أو لها نظائرُ في لغات أخرى متفرِّعة كلُّها من لغةٍ أُمٍّ واحدة كما في حالة اللغات الجَزَرية (أو السامية). فكتابة تاريخ لفظٍ من هذا النوع لا يمكن أن تكتمل وتتمَّ، إلا بالبحث في كل العناصر المكوِّنة لهذا التأريخ، وأولها معرفةُ المصدر اللغوي الذي جاء منه اللفظُ المؤرَّخُ له، والمحطّات التي مرَّ بها وتوقَّف عندها قبل الوصول إلى اللغة المدروسة. لأن هذه المحطّات قد تكون عبارةً عن مجموعة من اللغات، وفي كل لغة قد يتجلَّى اللفظُ المدروسُ في صورة من الصُّور ومعنىً من المعاني. وغنيٌّ عن البيان أن التأريخ المعجمي لا يمكن تبسيطُه واختزالُه في عملية تحديد سَنواتِ ظهور الألفاظ والمعاني أو فَترات استعمالها.

ولقد أولى الغربيون، خلال القرون الأربعة الماضية، اهتمامًا خاصًا بموضوع التأثيل لألفاظ لغاتهم، أكثر مما كانوا عليه من قبل[671]. فألَّفوا فيه قواميس لا حصر لها من كل لون وشكل منذ القرن السابع عشر. وبما أن مجموعات اللغات الأوروبية مُتشابِكة ومتداخلة الأصول فيما بينها، فإن كلَّ تأثيل للغة معيَّنة ضمن المجموعة اللاتينية أو الرومانسية – مثلًا – قد يكون تأثيلًا لبقية فروع هذه المجموعة أيضًا. وكانت كلُّ الخُطوات التي قطعوها في هذا المجال مُمهِّدة لمرحلة وضع القواميس التأريخية. لأن التأريخ المعجمي، يتوقَّف بشكل كبير – كما قُلتُ – على هذه الخُطوة الأساس. أما التأثيل في اللغة العربية فلم يحظ بعناية كبيرة في تُراثنا القديم، على الرغم من أنه كان من الأمور المُفكَّر فيها منذ أول قاموس عربي وصلَ إلينا، وأعني به **كتاب العين** الذي أقامه

صاحبُه وبَناهُ على أساس اشتقاقي يقتضي بالضرورة التمييز بين الأصيل والدخيل (المقترَض). ولذلك يمكن أن نقول إن آثارَ هذا التفكير التأثيلي/ التأصيلي كانت مُستبطَنَةً وحاضِرةً بشكل تلقائي في الصناعة القاموسية العربية منذ أولى خُطواتها، إضافةً إلى ما نجده في قواميسنا القديمة من إشارات بين الحين والآخر إلى طبيعة هذا اللفظ أو ذاك، وما إذا كان دخيلًا أو أصيلًا أو مُتنازَعًا في أصله. وقد يُضافُ أحيانًا تحديدُ اللغة الأجنبية التي جاء منها. ولكن ذلك لا يتمُّ بشكل مَنهَجيّ مُنتَظِم وإنما يأتي بطريقة عفوية في الغالب. ولم تظهر المحاولةُ التأثيلية الأولى المستقلة بذاتها عن القَواميس العربية العامة إلا بظهور كتاب **المعرَّب من الكلام الأعجمي** لأبي منصور الجواليقي (ت 540هـ)، أو على الأصح لم يصل إلينا شيءٌ من هذا الصَّنيع قبل ذلك فيما نعلم. أما كتابُ ابن فارس (ت 395هـ) المعروف بـ **مقاييس اللغة**، فهو في الحقيقة محاولة في المَنحَى الآخر الذي سَمَّيناه اصطلاحًا بـ «التأصيل»، أي البحث فيما يجمع من الناحية الدلالية بين طائفة من الكلمات ذات الجذور المعجمية المشترَكة وإن بَدَت في الظاهر متباعِدةَ المعنى، ولكن البحث الدقيق المتمعِّن قد يؤدي إلى اكتشاف أصلٍ دلالي مشترَكٍ. وقد يكون هذا الأصل واحدًا في الغالب أو متعدّدًا أحيانًا[672]. ثم انقطع خيطُ البحث في هذين الموضوعين معًا تأثيلًا وتأصيلًا، إلى عصر السيوطي (ت 911هـ) الذي كتب في المعرَّب من ألفاظ القرآن الكريم كتابين مشهورين: **المهذَب** و**المُتوكِّلي**، بالإضافة إلى ما أورده في **المُزهر** من كلام في موضوع المعرَّب والدخيل. وبعده ظهر في ق11هـ كتاب الخفاجي المعروف بـ: **شفاء الغليل فيما في لغة العرب من المعرَّب والدخيل**. ولكن هذه الخطوات لم تُتابَع ولم تستمر. وكان علينا أن ننتظر قرونًا أخرى لكي نصل إلى العصر الحديث الذي عاد فيه الاهتمام بهذا الموضوع تحت تأثير الاهتمام الغربي بعلم الإيتيمولوجيا وعلم اللغة التاريخي والتطوُّري والمقارِن عمومًا، وباللغات السامية – ومنها العربية – وتأثيرها في اللغات الأوروبية[673]. وقد أدرجَ **معجم الدوحة التاريخي** (قيدَ الإنجاز) في خُطّته العامة عنايةً خاصّةً بتأثيل الألفاظ المعرَّبة والمقترَضة من اللغاتِ الأعجمية وردِّها إلى أُصولها، أما الألفاظ المشتَرَكة مع الساميّات، فقد تمَّت مُقارنتُها بنظائرها من الجذور المعروفة في تلك اللغات.

التأريخ المعجمي في أبعاده ومساراته المختلفة

تَتَبُّع حياة الألفاظ التي نؤرِّخ لها، لا يمكن أن يتمَّ على الوجه الأكمل والأَشمل، من جهة أخرى، إلا إذا جعلناه يسير في مَسارَين كبيرين يتفرَّعان بدورهما إلى مَساراتٍ صغرى:

المسارُ الأول: يسيرُ في اتجاه مُلاحقة اللفظ (أو المعنى) في تطوُّره التاريخي والجُغرافي داخل اللغة التي ينتمي إليها، أي اللغة التي نؤرِّخ لمعجمها. والمسارُ الثاني: يسيرُ نحو مُلاحَقته في حَلِّه وتَرْحاله، أي حتى وهو يشدُّ الرِّحال إلى لغة أو لغاتٍ أخرى، ويَستقرُّ فيها لمدة قد تطول أو تقصُر.

وفي المسار الأول لا بد أيضًا من متابعة حياة اللفظ في اتجاهين اثنين: اتجاهِ استعمالِه داخل المستوى الفصيح أو المعياري، واتجاه امتداده في اللهجات والدّوارِج المتفرِّعة عن الفُصحى أو المُوازِية لها[674]. ففي اعتقادي أنه لا يَكفي التأريخ للفظ وهو يتطوَّر داخل اللغة المكتوبة (المعياريةُ الفُصحى) وينتقل من مرحلة إلى أخرى، ومن وجهٍ إلى وجه، ومن معنى إلى معنى، ثم نُهمِل مَسارَ هذا اللفظ وحياتَه وحركتَه وتنقُّلَه واستعمالَه في اللغة الشفوية الدارِجة على الألسُن، وهي التي كثيرًا ما وُصِفَت بـ «اللغة الحَيَّة» باعتبار ما تمتازُ به من استعمالٍ تلقائيّ حيّ تشاركُ فيه كلّ فئات المجتمع، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تواجهنا فيَ هذا الجانب وأهمُّها كثرة ما لدينا من لهجات قديمة وحديثة، وقلة ما بأيدينا من وثائق ونصوص نستطيع اعتمادَها في التأريخ لألفاظ هذه اللهجات. ولكن مهما بدا في الأمر من مشقّة كبرى، ومهما كان حجمُ المشاكل، فإن المبدأ لا بد أن يظل ثابتًا، والهدفُ مرسومًا وقائمًا حتى ولو توقَّف العمل من أجله الآن أو تعثَّر وتَعسَّر. فالتأريخ للوجه الآخر من استعمال اللفظ في مجاله الشفوي اللهَجي الدارِج يبقى مطلوبًا لاستكمال العملية التأريخية من وجْهَيها المُتلاحِمَين المُتكامِلَين. ولتكن البدايةُ بما هو متوفِّرٌ لدينا من نصوصٍ ووثائق مكتوبة، وما يمكن العمل على جمعه وتَدوينه وتوثيقه في عملية مَسْح شاملة استِعانةً بما هو متوفِّر ومُتاحٌ من وسائل وتِقنيات حديثة.

فمثل هذه الاستعمالات التي جعلت ألفاظًا من الفصيح تتطوَّر في معانيها ودلالاتها إلى ما تطوَّرت إليه خارج المستوى المُعتَدِّ به في المجال العلمي والأدبي والثقافي المكتوب، لا يمكن إغفالُها أو المرورُ عليها دون التفاتٍ أو اهتمام أثناءَ عملية التأريخ التي نحاول القيام بها لمعجمنا العربي. ومن المعلوم أن هنالك ما لا حصر لَه من الأمثلة التي توضِّح التطورات والتغيّرات الصوتية والصرفية والتركيبية التي طَرأت على الألفاظ العربية حين انتقالها من المستوى المعياري المشترك إلى مستويات الاستعمال المحلّية في البيئات الثقافية والاجتماعية الكثيرة التي انتشَرت فيها اللغة العربية واضطُرَّت حينها إلى التفاعُل مع لغات محلّية وإقليمية كثيرة وتبادل أدوار التأثير والتأثّر معها. فضلًا عن جانب شديد الأهمّية لمؤرِّخ اللغة العربية، وهو أن اللهجات العربية القديمة التي نقرأ عن أخبارها ولا نرى إلا قليلاً من آثارها وأمثلتها، ما تزال ممتدَّةً في اللهجات والعامِّيات الحديثة بكل أصقاع العالم العربي. لأن عملية التقعيد التي تمَّت في عصر التدوين الأول ونتَج عنها اختيارُ مستوى مِعياري مُشترَكٍ يُمثِّل العربية الرَّسمية للدولة (العربية الفُصحى)، لم تؤدِّ إلى إلغاء اللهجات التي كانت سائدةً ومنتشِرة على ألسنة القبائل المختلفة ومَنعِ استعمالها، بل إن هذه القبائل حين انتشرت، أو قسمٌ كبيرٌ منها، في أرجاء العالَم الإسلامي، مع توسُّع الفتوحات، حمَلت معها لهجاتِها التي اعتادت عليها واحتفظت بها طيلة العصور التالية مع تأثُّرها باللغات المحلّية والإقليمية وتفاعُلها معها وخُضوعها لما تخضع له اللغاتُ البشرية عند مخالطتها للغاتٍ أخرى من تطوُّر وتحوُّل. وما زلنا، بين الحين والآخر، نكتشف أن هذه اللهجة، أو تلك، من اللهجات العربية الموجودة بالعالَم العربي، ما تزال تحتفظ بكلمات ودلالات وظواهر ترجع إلى عصر قديمٍ من عصور العربية، وقد لا نجد لها ذكرًا فيما دُوِّن من قواميس. فدراسةُ اللهجات

الحديثة من هذه الناحية أيضًا له فوائدُه الجَمّة في الكشف عن جوانب مغمورة من تاريخ العربية ومعجمها على الخُصوص، لأننا سنجد فيها بكل تأكيد بقايا ورواسِبَ من عهود اللهجات القديمة مستمِرَّةً وممتدّة في العربية المعاصِرة.

أما تتبُّع حركة الألفاظ العربية في مسارها الثاني، أي حين تنتقل بالإعارة والاقتراض إلى لغات أجنبية، فذلك أيضًا أمرٌ على جانب كبيرٍ من الأهمّية. ولا سيما أن انتقالَها للعيش في ظل لغة أخرى لا يعني انقطاعَ صِلتِها بالعربية أو التخلّي النهائي عن جنسيتها الأصلية. فما يحدث لبعض الأشخاص الذين ينتقلون للعيش فترةً تطولُ أو تقصُر في ظل بيئة أخرى مع احتفاظهم بحقِّهم في جنسية بلدهم الأصلي والانتماء إليه، يحدُث مثلُه أو شبيهٌ به لكثير من الألفاظ المُهاجِرة، إذ تحتفظُ بوجودها وجِنسيَّتها في وطنها الأول، إلى جانب ما اكتسَبَته في البيئة الجديدة من حُقوق أخرى. فإذا تعدَّدت إقامتُها في بيئات لغوية تعدَّدت معها جنسياتُها، وأصبحت مِلْكاً مُشتركًا بينها جميعًا، دون أن يُمحَى من تاريخها وسِجلّ حياتها ما لها من حقٍّ وجذور ثابتة في تُربة وطنها الأصلي. وكثيرٌ من ألفاظنا العربية اكتسبَتَ مثلَ هذه الصِّفات، فهي عربيةٌ من وجهٍ، وفارسية وتركية وفرنسية وإسبانية وإيطالية وبُرتغالية وإنجليزية ... من وجه آخر. ولها في كلِّ لغة هاجَرَت إليها وأقامت فيها صِيَغٌ وأشكالٌ واستعمالاتٌ ودلالاتٌ وسِياقاتٌ، وروابطُ ووَشائجُ وعلاقاتٌ، وتواريخٌ وذكرياتٌ. وربما يصبح لها في كل بيئة فروعٌ ومشتقّاتٌ تناسَلَت منها وتكاثرت. وما كلُّ ذلك إلا تَكمِلة لسلسلة المراحل التي قطَعتها في حياتها التي نؤرِّخُ لها. فلماذا نحتفي بجزءٍ من تاريخ الكلمة ونكتفي به ولا نريد أن نسمع بقيةَ القصة وفيها ما هو مُثيرٌ ومُشوِّقٌ وماتِعٌ حقًّا، ولا سيما أننا نجد فئةً من هذه الألفاظ المُهاجِرة المُعارَة للغات أخرى، لا تنتهي مسيرةُ حياتها عند مَرافئ اللغات الأخرى التي وصلت إليها، وإنما قد تقتضي ظروفُها أن تعود إلى وطنها الأصليّ بصورةَ أو بأخرى، فتكون لها قصةٌ أطولُ من غيرها، ودورةٌ تاريخية كاملة، تبدأ من لغتها الأصلية لتنتهي بالعودة إليها، بعد رحلة فيها سِلسِلةٌ من الحَلقات الحافلة بالوقائع والأحداث والتنقُّلات والمُغامرات، تستحقُّ كلُّها أن تُكتَب وتُروى؟

إن تتبُّع وقائع ألفاظنا وحياتِها في بلاد الغُربة لَفيهِ من الفوائد اللغوية والتاريخية الكثيرُ مما يجعله جديرًا بعناء الدَّرس والبحث والتَّقَصّي. فمن خلاله قد نتعرَّف – مثلًا – إلى طائفةٍ من ألفاظ لغتنا الفصيحة أو العامّية كان لها وجودٌ وحُضورٌ في معجمنا العربي خلال مرحلة من حياة اللغة، ثم انقطَعَت أخبارُها ولم نعُد نسمعُ شيئًا عنها، مع أنها ما تزال حيَّة مُتداوَلة في لغةٍ أو أكثر من لغات العالَم. وقد نكتشف طائفةً أخرى من الكلمات لم يكن لنا علمٌ بانتسابها إلى العربية إلا من خلال ما يمكن استخراجُه من بطون القواميس الأجنبية التي احتفَظَت بوجودها وسَجَّلَت حُضورها بالصورة القديمة التي كانت عليها في مرحلة معيَّنة، أو مع تحويرٍ وتغيير، مع أن أيَّ قاموس عربي لم يُشِر إلى وجودها يومًا من الأيام. فلولا فضلُ القواميس الأجنبية التي احتفظَت بها وعملت على احتضانها وإيوائها وتسجيلِ بعضٍ من سيرتها الذاتية، لما كان لها ذكرٌ في تاريخ لغتنا على الإطلاق.

بل إن من الفوائد الجليلة التي تقدِّمها لنا دراسةَ الألفاظ المهاجرة والمستقِرَّة في معاجم أجنبية أنها تُمدُّنا في كثير من الأحيان بعناصر قيِّمة تساعد بشكل قوي في معرفة تاريخ الكلمات العربية ذاتها التي انتقلت إلى هذه اللغة الأجنبية أو تلك. ولنضرب على ذلك بعضَ الأمثلة:

– المثال **الأول**، من كلمة «soltam» المقترَضَة من «سُلطان» العربية. فهي في القواميس الفرنسية تدل على نوع من السُّكَّر القَنْدي الذي كان يُصَنَّع في القاهرة ويقوم البروفِنْصاليون (من جنوب فرنسا) بالمُتاجَرة فيه. وقد كان هذا اللفظُ مع الشيء المسمَّى به متداوَلَيْن في مصر خلال القرن الثامن عشر الميلادي (وربما قبل ذلك). لكن القواميس العربية لم تتطرَّق إلى وجود هذه الكلمة بهذا المعنى، ولم يَزد دوزي حين استدركَها على كلمة واحدة قالها في شرح معناها، وهي «سُكَّر». ومن ثمَّ أصبح للقواميس الفرنسية التي احتفظت بهذا اللفظ وبتاريخ دخوله إلى هذه اللغة الأوروبية وهو القرن الثامن عشر الميلادي، وبمعلومات أوفَى مما ذكره دوزي (وهي أنها كانت مادةً تُصنَّع في القاهرة وتُصدَّر إلى فرنسا عن طريق التُّجار البروفنصاليّين)، أهميةٌ تاريخية جديرة بالاعتبار. فهي الآن بمثابة وثيقةٍ وشهادةِ حياةٍ لهذا اللفظ الذي لولا هذه القواميس لكنا قد فقَدنا عنه كل هذه المعلومات، في انتظار الوقوف على وثائق أخرى عربية أو أجنبية تُمِدُّنا بأخبار جديدة.

– المثال **الثاني**، هو كلمة «soltanin» المأخوذة من «سُلطاني»، فهي مستعملةٌ في القواميس الفرنسية بمعنى قطعة نَقدية ذهبية تركية كانت متداولةً في مصر وتركيا والجزائر (أي في مناطق متعدّدة كانت تحت الحكم العثماني)، ودخلت إلى الفرنسية سنة 1560. وهذه المعلومات لا شك أنها مفيدة جدًا في إلقاء أضواء كاشفة لتاريخ هذا اللفظ العربي الذي أصبحنا نعرف على الأقل دلالَتَه الخاصة والأمكنة التي راج فيها وتاريخًا لتداوله، وهو القرن السادس عشر الميلادي، أي تاريخ اقتراض الفرنسية له، وربما كان موجودًا في العالم العربي قبل ذلك. أما دوزي الذي استدرَكَ اللفظ فاقتصر في تعريفه على كلمتين اثنتين فقال «دراهم سُلطانية»، فأين نحن من المعلومات التاريخية الوافية التي زوَّدتنا بها القواميسُ الفرنسية؟

– مثال **ثالثٌ**، من لفظ «satin» الذي استعارته الفرنسية منذ القرن الرابع عشر، بمعنى نوع من الحرير المَجلوب أصلاً على يد التُّجار المسلمين من مدينةٍ صينية أطلقوا عليها اسمَ «زَيْتون» مكانَ اسمها القديم، فصار هذا الحرير النفيسُ يُنسَب إليها. وعلى الرغم من كون كلمة «زَيْتون»، وردَت عدة مرات في **رحلة** ابن بطوطة، إلا أن هذا الرَّحالة المغربي الشهير اقتصر على ذكر معناها الأصليّ، وهو أنها اسم مدينة صينية، ولم يتطرَق إلى معناها الفرعي أو المشتقّ منها «زَيتُوني»، وهو ثوبُ الحرير المنسوب إليها، وإن كان قد تحدَّث عن ثوب آخر كان يُجلَب منها، ويسمى «الكَمْخا». وقد يكون مدلولُ اللفظين واحدًا، لكن هذا الأمر يحتاج إلى إثبات وتحقيق تاريخي لغوي خاص. المهم أن كلام القواميس الفرنسية عن لفظ «satin» وأصوله الإيتيمولوجية ومَكانَتِه في التجارة بين الشرق والغرب يُكمِّل بلا شك المعلومات الأخرى التي نجدها في ابن بطوطة وغيره.

– مثال **رابع**، من كلمة «saffian/safian» المأخوذة من «سُفياني» بمعنى جِلدِ ماعزٍ مَدبُوغٍ مصنوعٍ في مدينة آسَفِي المغربية وإليها يُنسَب على غير قياس. ومن الثابت أنه كان يُصدَّرُ لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية في القرن السابع عشر الميلادي، وهو تاريخ دخوله إلى المعجم الفرنسي، ولكثرة شيوعه أصبح من ألفاظ **قاموس الأكاديمية الفرنسية** منذ سنة 1839. لكن اللفظ العربي الذي استعارته الفرنسية وهو «سُفْياني»، لا نجد له أثرًا في القواميس العربية ولا في مستدرك دوزي. ولذلك أصبحت القواميس الفرنسية التي احتفَظت به أهمَّ وثيقة تؤرخ للكلمة العربية لحد الآن.

– مثالٌ **خامس**، من كلمة «tarif» (بالتذكير) التي دخلت إلى الفرنسية لأول مرة بصيغة «tariffe» (بالتأنيث، وفي ذلك إشارة لطيفة إلى أصلها العربي وهو مؤنَّث: تَعرِفة) سنة 1572، بمعنى قائمة تُحدِّد أسعارَ البضائع والواجبات التي تُدفَع عن بعض الخِدْمات. وكانت الفرنسية قد استعارتها من الإيطالية «tariffa» بالمدلول ذاته. والإيطالية بدورها اقترَضتها منذ سنة 1358 بهذا المعنى من العربية «تَعرِفة» أو «تَعريف». ومعنى هذا أن لفظ «تعريف/ تَعرِفة/ تعريفة» كان موجودًا في العربية بهذا المعنى منذ منتصف القرن الرابع عشر الميلادي على الأقل، ومع ذلك لم تُعِره القواميسُ العربية أيَّ اهتمام إلا ابتداء من القرن التاسع عشر الميلادي، حين وجدناه يظهر لأول مرة – كما يبدو – في القاموس الثُّنائي الفرنسي العربي لإلياس بُقطُر (1828) الذي ترجمَ كلمة «tarif» الفرنسية بـ «تعريف: بَيان الأسعار». ثم جاء بعده البُستاني في **محيط المحيط** (1866–1869) فوجدناه بدوره يُورد كلمة (تعريفة) ويفسِّر معناها بقوله: «وفي اصطلاح أرباب السياسة تُطلق أولًا: على ما يُؤخَذُ من الرَّسْم على الداخلِ والخارج من البضائع، ثانيًا: على الكِتاب المُتضَمِّنِ بيانَ ما يُؤخذُ على كل صنف منها، ثالثًا: على لائحة أسعار العُملة المعيَّنة من الحكومة». ثم جاء دوزي (1881م) فاستدرك كلمة (تَعريفة) في تكملته بمعانٍ ثلاثة وهي: 1) حقوقُ الدخول والخروج التي تُدفَع على كل سِلْعة. 2) لائحة تبيِّن الواجبات والرُّسوم الجُمركية. 3) لائحة تبيِّن قيمةَ العُمْلات التي تُحدِّدُها المحكمةُ التجارية. والغريب في الأمر أن نجد **المعجم الوسيط** الذي ظهر بعد ذلك بحوالى ثمانين عامًا (1960م) يعرِّف الكلمة بأنها «قائمةٌ تحتوي على أثمان السِّلَع وأُجور العمل ورسوم النَّقل»، ويضع أمامها رمز (مج) الدال على أن اللفظ من وضع المجمع اللغوي، مما يُوهِم بأن هذا المعنى لم يكن له وجود قبل ذلك التاريخ. مع أن الكلمة بمعناها المذكور قديمةُ الاستعمال في العربية إذ يعود تاريخُها إلى ما قبل استعارة الإيطالية لها في منتصف القرن الرابع عشر الميلادي (القرن الثامن الهجري) بكل تأكيد، وهذا ما كشَفَت عنه القواميسُ التأثيلية التاريخية الأوروبية كما رأينا.

– مثالٌ **سادس**، من كلمة «intifada»، بمعنى الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت إلى المعجم الفرنسي المعاصر سنة 1987، وهي السنة التي وقعت فيها الأحداثُ المعروفة بانتفاضة أطفال الحِجارة ضد الاحتلال الإسرائيلي. و**قاموس أكسفورد** الإنجليزي نفسه أرَّخ لهذه الكلمة بهذا التاريخ، وأضاف أن هذه الانتفاضة كانت هي الأولى وامتدَّت من 1987 إلى 1993، والانتفاضة الثانية

كانت سنة 2000[675]. ولقد حاولتُ البحث عن قاموس عربي اهتمَّ بكلمة «انتفاضة» وأرَّخ لها، فأسرعتُ إلى **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** (ط. 2008/ 3)، فما وجدتُ سوى هذا التعريف العامّ الخالي من أي تاريخ، وهو قولُه «انتفاضةٌ: حركةٌ شعبية تتميَّزُ بالقوة والعُنف والهَيَجان»، وكأن مؤلفيه لا علم لهم إطلاقًا بالانتفاضة الفلسطينية وقد دارت أحداثُها على مَرمى حجر من لبنان الذي صدر عنه الكتابُ. ثم تناولتُ **معجم اللغة العربية المعاصرة** (ط2008/ 1) فوجدتُه ينقل عبارة سَلَفه مع بعض التحوير فيقول: «حركةٌ أو ثورةٌ شعبية سياسية أو اجتماعية رافِضة تَغلِبُ عليها القُوةُ والعُنفُ والهَيَجان»، إلا أنه بالكاد تكرَّم علينا بإضافة مثال لتوضيح السياق بقوله: «انتِفاضة الأقصى». وفضلًا عن الإهمال التام لتاريخ ظهور الكلمة بمعناها الجديد في العربية المعاصرة والقاموس السياسي العربي الحديث، هناك بَونٌ شاسعٌ بين هذا التعريف المُجحِف الذي نجده في القاموسين العربيَّين المذكورين والتعريف الذي نجده في روبير الكبير الذي يمكن ترجمتُه حَرفيًا على النحو الآتي: «قَوْمَة شَعبية اتَّخذَت شكلَ مقاومةٍ لم يستعمل فيها الفلسطينيون وسائلَ عسكرية وإنما قاموا برَمي الحِجارة داخل الأراضي التي تحتلُّها إسرائيل». أو التعريف الموجود في **قاموس أكسفورد** الذي يمكن ترجمتُه أيضًا على النحو الآتي: «قَوْمَةٌ فلسطينيةٌ ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضِّفّة الغربية وقِطاع غَزَّة. وقد امتدَّت الانتفاضةُ الأولى من سنة 1987 إلى 1993، وبدأت الثانية سنة 2000». فأين تعريف القاموسين العربيّين من تعريف القاموسين الغَربيّين؟

– مثال **سابع**، من كلمة «taliban/taleban» التي دخلت إلى الفرنسية سنة 1995 بواسطة الأفغانية (من **طالب** + **ان**، علامة الجمع في الفارسية). عرفتها القواميس الفرنسية المعاصرة بحركة مسلَّحة استوَلَت على القسم الأكبر من أفغانستان منذ سنة 1996، وأقامت فيه دولةً إسلامية تمَّ القضاءُ عليها في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. وعلى الرغم من التداول الواسع لكلمة «طالِبان» في العربية المعاصرة واستعمالها المُكثَّف في كل وسائل الإعلام منذ قيام هذه الحركة الأفغانية المتشدّدة وما تلاها من غزو أميركي لأفغانستان، فإننا لا نجد أثرًا لها في قواميسنا العربية المعاصرة، وخاصة **معجم اللغة العربية المعاصرة** لأحمد مختار. فكانت القواميس الأوروبية والفرنسية منها بوجه خاص سبّاقةً لاحتضان هذه الكلمة والتأريخ لها ولمرحلة انتشارها في العالَم بشكل واسع بفضل وسائل الإعلام.

– المثال **الثامن**، من كلمة «libanisation» التي ظهرت في المعجم الفرنسي سنة 1985[676] بمعنى: الاقتِتال الداخلي على الطريقة اللُّبنانية، في إشارةٍ إلى الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرَّت من 1975 إلى 1990 وذهب ضحيَّتَها آلافُ الأبرياء. ولكن المقابِل العربي للكلمة الفرنسية (وهو «اللَّبْنَنَة») الذي استُعمِل قياسًا على كلمة أخرى تدلُّ على معنًى قريب مما حصلَ في لبنان من تمزيق وحروب أهلية وهي «البَلْقَنة»[677]، لا تجد له أثرًا في القواميس العربية المعاصرة مع أنه كان متداوَلًا بكثرة في الصحافة ووسائل الإعلام العربية وغير العربية. وهنا تظهر مرةً أخرى أهمية

القواميس التأثيلية الفرنسية التي يعود لها الفضل في الاحتفاظ بهذه الكلمة/ الوثيقة في وقت أهملَتها قواميسُنا العربية المعاصرة إهمالًا كليًّا.

وهكذا، نلاحظ أن هناك مصدرًا مهمّا، يُضاف إلى المصادر الأخرى التي يمكن اعتمادُها في كتابة تاريخ المعجم العربي، وهو هذا الذي نجده في تتبُّع مسار الألفاظ العربية في اللغات التي هاجَرت إليها. بل قد يتحوَّل هذا المصدر أحيانًا إلى منجم للمعلومات القيِّمة والدقيقة التي لا يمكن الاستغناءُ عنها سواء في التأريخ للألفاظ العربيةً أم للعلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والعِلمية والتداخل اللغوي بين العرب المسلمين ودول أوروبا الغربية.

ولا شك أيضًا في أن الألفاظ الأجنبية (والفرنسيةُ واحدةٌ منها) المأخوذة من اللهجات والدوارج العربية في المشرق والمغرب، هي أيضًا ذاتُ قيمة تاريخية ولغوية معجمية خاصة، بسبب أن القواميس الأوروبية لم يقف دورُها عند المحافظة على وجود هذه الكلمات فحسب، وإنما تَعدَّاه إلى المحافظة على طريقة نُطقها وتلفُّظها وعلى دلالاتها المحلّية في البيئة، أو البيئات، التي استعمَلتها، وعلى كثير من المعلومات الخاصة بها، إذا كنا بصدد التأريخ للمعجم العربي في مَساراته وامتداداته اللهَجية المتفرِّعة. أضف إلى ذلك أن ما نملكه من مصادر ووثائق عربية عن تاريخ العربية ولهجاتها ليس كافيًا بالمرة، ولا سيما أن القواميس الفصيحة لم تُواكِبَ حركةَ التطوّر المعجمي العربي الذي حدَثَ خارجَ القواميس عبر العصور وفي مختلف المجالات، فأهمَلت الكثير من الألفاظ المولَّدة والمحدَثة في مجالات عديدة وعبر حِقَبٍ مختلفة، بسبب موقفها المعروف من هذا النوع من الألفاظ، حتى ولو جاء على مثال الكلام العربي القديم في صياغته والتزامه بقواعد الاشتقاق والتوليد، بينما احتفظت لنا قواميسُ اللغات الأوروبية – ومنها الفرنسية – بقدر كبير من هذا النوع من الألفاظ.

وليس خافيًا، بعد هذا، أن البحث في مآلات الألفاظ بعد هجرتها وانتقالها إلى لغاتٍ أخرى، يتداخل بلا شك مع الوظيفة التي يقوم بها مؤرخو تلك اللغات الأخرى. وقد يُتَّخَذ ذلك مبرِّرًا للقول: ما دامت هذه الألفاظ المَعنية قد أصبحت مِلكًا للغةٍ أو لغاتٍ أجنبية وجزءًا من معجمها، فمهمةُ التأريخ لها يجب أن تُوكَل لمؤرِّخي تلك اللغات. لكن هذا لا يَتعارض مع ذاك ولا يُغني عنه. فمؤرّخو المعجم الفرنسي أو الإنجليزي، على سبيل المثال، مُنكبُّون منذ مدة على عملية التأريخ للألفاظ الداخلة إلى لغتهم والمُقترَضة من العربية وغيرها. لكن ما يقوم به هؤلاء وغيرُهم لا يُعفينا نحن من مسؤولية تتبُّع آخر الأطوار التي وصلت إليها ألفاظُ لغتنا حتى ولو كانت هذه الأطوارُ واقعةً في جُغرافية لغاتٍ أخرى. فالتداخُل بين اللغات، والتقاطُع بين خرائطها الجغرافية، أمران حاصلان باستمرارٍ، واهتمامُ كلِّ مَن يعنيهم الأمرُ بالتأريخ لهذا التداخُل بين اللغات من المداخل التي تُناسبُهم والقريبة من معارفهم واختصاصاتهم، لا يُعطِّل عملَ أحدٍ ولا يُعفي أحدًا من مسؤوليته، ولا يضع حدودًا فاصِلةً بين ما يقومُ به هؤلاء وأولئك. بل إن تداخل

الأعمال في هذا المجال، يُعتبر – بلا شك – من باب التعاوُن والتشارُك والتكامُل بين مؤرّخي اللغات على اختلاف جنسياتهم وأهدافهم ومنطلقاتهم وزوايا نظرهم، بل هو نوعٌ من إثراء المعارف واستكمال المعلومات بحُكم تنوِّع مشارب الباحثين وثقافاتهم وتفاوُتهم في إتقان عدة لغات. فالعملُ الذي يقوم به مؤرِّخ المعجم الإسباني أو البرتغالي – مثلًا – سيشمل بلا شك تلك الألفاظ التي اقترضتها اللغتان من العربية وسيقدِّم عنها ما لديه من معلومات (وهذا ما فعَله أنجلمان ودوزي في قاموسهما المشترك عن الألفاظ البرتغالية والإسبانية ذات الأصل العربي)، لكن تلك المعلومات قد لا تكون تامّة أو دقيقة، وإنما يتمُّ تدقيقُها واستكمالُها أو تصحيحُها من خلال بحوث وأعمال أخرى تتناول تلك الألفاظ نفسَها من زوايا مختلفة ومن منطلقات مُتغايِرة، من بينها منطلقُ التأريخ للغة العربية نفسها. وهكذا تتآزرُ المعلومات التاريخية ويُصحِّح بعضُها بعضًا بفعل هذا التشارُك وتعدُّد زوايا النظر والبحث والتناوُل.

وفي نهاية الأمر، إن كل ما أشرتُ إليه من تعدُّد المسارات التي ينبغي للمؤرِّخ المعجمي أن يتناولها ويتتبَّعها عبر شِعابها ومسالكها، إنما هو توضيحٌ للنظرة الشمولية البانُوراميّة التي تلتقي داخلَها وتتشابَك فيها جميعُ مداخل الموضوع. لكن ليس من الضروري ولا من المُستعجَل أن نُلِمَّ بجميع هذه العناصر دفعةً واحدة ونسعى إلى إخراج تاريخ معجمي للغة العربية منذ الوهلة الأولى في كتاب واحد مُكتَمِل الأركان والجوانب مستوفٍ لكل هذه العناصر التي نفكِّر فيها، فنُثقل الحِملَ علينا، ونستصعب الموضوع لترامي أطرافه واتِّساع مساحته، ونضيف حجةً جديدة للتَّراخي أو التأخّر في إنجازه. ولكني ذكرتُ ما ذكرتُ حتى تظل كلُّ هذه الأمور تحت أَعيُننا لا تغيب عنا في مخطّطاتنا البعيدة المَدى إلى أن نتمكَّن من الوصول إليها في يوم من الأيام. فالتأريخ الشامل الجامع لكل ألفاظ العربية واستعمالاتها عبر كل مَساراتها وامتدادها في الزمان والمكان يقتضي نظريًّا ومبدئيًّا هذا النوع من الشمولية والإحاطة، لكن هذا لا يمنع من تقسيم العمل الكبير إلى أجزاء وإخراجه على مراحل ودُفعات، وتقديمُ الأوْلى منه بالتقديم على غيره مما يمكنه الانتظارُ إلى أن تتيسَّر الظروف لإنجازه كاملًا أو مُجزَّأً أيضًا، كما لا يمنع من حَثِّ الباحثين على تسخير ما لديهم من طاقات وخِبراتٍ وجهود وصَرفها في الجوانب التي يُتقنونها ويمتلكون أدواتِ الاشتغال فيها. ففي النهاية سوف تتكامل الجهودُ وتتراكمُ التجاربُ التي تصبُّ جميعُها في المشروع الكبير الذي تستحقه لغةٌ عظيمةٌ هي لغتُنا التي منَحَها اللهُ لأمة عظيمة تستحقُّها هي أُمَّتُنا.

المبحث الثاني: الألفاظ العربية المُهاجِرة للفرنسية نموذجًا

« – هل استعارتِ الفرنسيةُ ألفاظًا من العربية؟

– شيئًا قليلًا جدًّا. أجاب السيد براشي *(M. Brachet)*

أما إيجّي *(Egger)* **وشوفالي** *(de Chevalet)* **فقد أضافا أن هذا القليل الذي اقترَضَته الفرنسيةُ ينحصر في بعض الكلمات التي تبدأ بـ** «*al*» **وهناك اشتقاقيٌّ (إيتيمولوجي) آخر من المحدَثين بَدا أكثر تشددًا، فحاول أن يُرجع**

أكثرية الكلمات الفرنسية إلى أصول يونانية، معتقدًا أننا لم نأخذ شيئًا عن الشرق، وأن كل علاقاتنا مع العرب قد انحصرت في معركة بواتيه (La bataille de Poitiers). وعلى العكس من ذلك، كان هنالك آخرون أمثال بيهان وسيديو يجدون في كل مكان من اللغة الفرنسية كلماتٍ تبدو لهم من أصول عربية. يكفي أن تكون هنالك بعضُ أوجه التَّشابُه بين الكلمات»[678].

داخل هذا الإطار العام للمسارات المتعدِّدة التي ينبغي أن يسلكها تاريخُ المعجم العربي، وفي نطاق تتبُّع مسار الألفاظ العربية خارجَ بيئتها اللغوية، يمكن أن نجعل من الألفاظ العربية المُهاجِرة إلى الفرنسية نموذَجًا صالحًا للدراسة والتطبيق. وما عَملُنا الذي أنجزناه في شكل **قاموس للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرَّب**[679]، مشتَمِل على 7353 وحدة قاموسية متفرّعة إلى 2194 مدخل أساسٍ، و1661 من المشتقات، و3498 من الصيَغ البديلة، سوى لَبِنة صغيرة من اللَّبِنات الكثيرة التي ينبغي وضعُها لإعلاء صرح هذا البناء القويِّ الشامِخ، والمشروع المُتكامِل المُترامي الأطراف، بناءِ المعجم العربي التاريخي بشكل مفصَّل وشاملٍ وعميق على النحو الذي نتصوّره ونرضاه.

من أين جاءت الألفاظ العربية إلى المعجم الفرنسي؟

يمكن تقسيم الألفاظ الفرنسية المستعارَة من العربية، من حيثُ الأبواب والمنافذ التي جاءت منها، إلى نوعين: نوع دخل بطريقة مباشِرة، وآخر جاء عن طريق لغاتٍ أخرى.

– أما النوع **الأول**، فقد جاء بدوره من طُرُق مختلفة. فمنه ما كان عن طريق الاحتكاك المُباشِر بين اللغتين (العربية والفرنسية) في حالتَي السِّلم والحرب. فالتبادُل التجاري كان قائمًا باستمرار بين فرنسا والبلاد العربية في المشرق والمغرب عبر العصور المختلفة. وكانت مدينة مَرْسيليا واحدةً من أهم المَرافِئ التي تدخل عن طريقها البضائعُ القادمة من الضّفة الجنوبية للمتوسِّط. وعن هذه الطريق دخلت ألفاظٌ عربية كثيرة رافَقَت البضائعَ التجارية المشرقية والإفريقية المتنوِّعة، وعلينا أن لا ننسى أن المسلمين الذين سيطروا لقرونٍ عديدة على الضّفة الجنوبية للبحر المتوسِّط، قاموا بدور الوسيط التجاري الأساسي بين الشَّرقين الأدنى والأقصى وإفريقيا الغربية والشرقية من جهة وأوروبا من جهة أخرى، ولم يتراجع هذا الدور التجاري العربي الإسلامي إلا بعد اكتشاف البرتغاليّين لرأس الرجاء الصالح في نهاية ق15م. وهناك من الألفاظ ما جاء به الرّحّالةُ الفرنسيون من الشرق العربي أو شمال إفريقيا أو غيرها من البلدان الإسلامية. ورحلاتُهم إلى هذه البلاد كثيرة متنوِّعة الأغراض. منها: رِحلاتُ الحجّ إلى فلسطين والأراضي المقدّسة التي كان يقوم بها مسيحيُّون ويهود من أوروبا، ورِحلات تِجارية، وأخرى استِكشافية استِطلاعية لأغراض سياسية، أو لأغراض دراسية كان يقوم بها أشخاصٌ لحسابهم الخاص، أو في إطار بِعثاتٍ علمية منظَّمة كتلك التي كانت تقوم بها الجمعيات الجُغرافية الأوروبية[680]. ويمكن أن ندرج ضمن هذه النطاق موجةَ الاستشراق الذي مهَّد لعملية الغزو والاحتلال الأوروبي للبلاد العربية الإسلامية وصاحَبَها من البداية إلى النهاية. فالاستشراق نفسُه كان له دورٌ في إدخال قدر لا بأس به من الألفاظ العربية من خلال نقل الكتُب العربية في مختلف العلوم وترجمتها إلى اللغة الفرنسية وغيرها من اللغات الأوروبية.

وإلى جانب هذا، كان هنالك نوع آخر من اللقاء المباشر بين اللغتين الفرنسية والعربية، وهو ذلك الذي تمَّ في حالاتٍ من الصراعات والحروب المتبادَلة، منها التوسُّع الإسلامي في جنوب أوروبا بعد فتح الأندلس، وقد وصلت جيوشُ المسلمين إلى مناطق واسعة من النصف الجنوبي لفرنسا ظلَّ صداها يتردّد إلى اليوم فيما بقي من نصوص الأدب الفرنسي القديمة التي من أشهرها أنشودة رولان (القرن الحادي عشر الميلادي) وشعر التروبادور. ومنها الحروب الصليبية التي امتدَّت لعدة قرون عبر مراحل وحلَقات، وكان الفرنسيون مُشاركين أساسيّين فيها. ومنها حملة نابوليون بونابَّرت على مصر (من سنة 1798 إلى 1801)، وقد رافقَه في هذه الحملة ما لا يقلُّ عن مئة وسبعة وستين عالِمًا وخبيرًا ومُهندسًا، أصبحت منهم أسماءٌ مشهورة في تخصّصات علمية كثيرة. وكانت المهمة التي كُلِّفوا بها هي إنجازُ مَسْح شامل ووصفٍ كامل دقيقٍ ومُفصَّلٍ لكل ما هو موجود في منطقة الشرق ومصر على وجه الخصوص، من معالم العُمرانِ والهندسةِ والآثار والثقافة والفنون والعلوم، إلى جمع كلّ المعلومات التاريخية والجغرافية والطبيعية، وكلِّ ما يتعلَّق بالتجارة والصناعة والفلاحة ونظام السَّقي والحِرَف والمِهَن والعادات والتقاليد الاجتماعية واللغة وأنواع اللباس والطعام والأكل والشُّرب وكل مجالاتَ الحياة. ولم يعد هؤلاء المستكشِفون والباحثون إلى بلادهم إلا وقد أحصَوا، في موسوعة تقع في عدة مجلدات ضخمة نُشِرت بعنوان: **وصف مصر أو مجموع الملاحظات والبحوث التي تمَّت خلال الحملة الفرنسية على مصر**[681]، كلَّ أسماء النبات والطير والحيوان والأسماك والأطعمة والأشربة والآلات والموسيقى والطب والصيدلة والآداب وغيرها من الفنون والعلوم، فضلاً عما وضعوه من خرائط جغرافية ورسوم هندسية لمعالم العُمران والآثار وأشكال الزخارف والبناء، وما جَلَبوه معهم من أطنان الكُتب المخطوطة ونوادرها في كافة العلوم والفنون، وآلاف القِطَع الأثَرية التي أصبحت تزدانُ بها المتاحفُ والقُصورُ الفرنسية. وقد أمدَّت هذه الوثائقُ مؤلِّفي القواميس العلمية الفرنسية التي ازدهرت خلال القرن التاسع عشر الميلادي أيّما ازدهار، بمادة علمية ثَرِيَّة جدّا وثروةٍ من الألفاظ لا تُقدَّر بثمن. فلا تستغرب، إذن، حين تُراجع بعض هذه القواميس العلمية، ومن أشهرها قواميس العلوم الطبيعية، إذا وجدتَ فيها كلَّ الأسماء العربية لأنواع النباتات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما نقَلَته البعثةُ العلمية التي رافقت بونابرت. لقد زعموا أنهم ذهبوا لنشر العلم والحضارة الغربيّين، فإذا بهم قد عادوا بعد بضع سنوات بزادٍ وَفيرٍ مما احتفَظت به مصرُ، حاضرةُ العالمِ الإسلامي، من ذخائر الشرق في كل مجالات العلم والثقافة والفن والمعرفة، أسَّسوا عليها نهضتَهم الحديثة.

وبعد مصر، جاء دورُ الاحتلال الفرنسي لمنطقة الشمال الإفريقي ثم لمنطقة الشام (سورية ولبنان) وعدد من بلدان غرب إفريقيا المسلمة جنوب الصحراء، وبعض بلدان الشرق الإفريقي والمحيط الهندي التي كانت جميعُها تتَّخذ من العربية وسيلتَها الوحيدة في التعليم والثقافة والكتابة والتدوين والإدارة والقضاء والمراسلات وغير ذلك من الأمور. فكان لا بد للفرنسية من أن تتأثَّر باللغة المنتشِرة بشكل واسع في كل هذه المناطق وهي العربية بفُصحاها ودَوَارِجها. وكان لا بد

لأفراد الجيش والمَستوطِنِين الفرنسيّين الذين أقامت أجيالَ منهم في الأقاليم المحتلّة، من أن يحملوا معهم عند رجوعهم قدرًا كبيرًا من الألفاظ العربية. ثم أخيرًا، كانت الهجرةُ المكثَّفة للعمال المغاربيّين والأفارقة الذين استوطَنوا فرنسا للعمل أو التجارة أو الدراسة، أن يحملوا معهم بدورهم قدرًا آخر من الألفاظ التي ما يزال كثيرٌ منها منتشِرًا في الفرنسية الدارجة بضواحي المدن الكبرى ورثه الأبناءُ والأحفاد عن الآباء والأجداد.

هذا عن الألفاظ العربية التي دخلت إلى الفرنسية بطريقة مباشرة. لكن إلى جانبها عَمَدت الفرنسيةُ إلى الاقتراض من العربية بواسطة لغات كثيرة غربيّةٍ وشرقية كاللاتينية واليونانية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والإنجليزية والتركية والفارسية والهندية والأمازيغية واللغات الإفريقية على اختلافها. وكثيرًا ما اكتشفنا، أثناء اشتغالنا بموضوع الألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي، الأخطاءَ التي وقع فيها قاموسيّون وتأثيليُّون كثيرون حين نسبوا قدرًا من الألفاظ ذات الأصل العربي إلى لغات أخرى دون أن ينتبهوا إلى أن هذه اللغات كانت قبل ذلك قد استعارت بدورها تلك الألفاظ من العربية. وقد قامت اللاتينيةُ الوُسطى بتزويد الفرنسية وغيرها من اللغات الأوروبية الناشئة بطائفة كبيرة من ألفاظ العلوم المختلفة التي استمدَّتها مباشرةً من ترجمة المصادر العِلمية العربية إليها في العصر الوسيط. وقد ظلت هذه الألفاظ مستعمَلةً بصيَغها اللاتينية إلى مرحلة متأخّرة قبل أن يُحوَّل جزءٌ كبيرٌ منها إلى الفرنسية. وهناك كلماتٌ اضطُرّت إلى المرور بمحطات مختلفة والسَّير عبر مُنعَطفات ومُنْعرَجات جدِّ مُلتَوية قبل أن تصل إلى محطّتها الفرنسية. وقصةُ كلمةِ «casanier» في اللغة الفرنسية خيرُ مثال على ذلك. فقد استعارَت الفرنسيةُ هذه الكلمة في بداية القرن الرابع عشر الميلادي من الإيطالية «casaniere»، وكانت تُستعمَل بمعنى شخصٍ جاء من إيطاليا ليُقيم في فرنسا مُشتغلًا بإقراضِ المال، ثم تطوَّر معناها ليدل ابتداءً من القرن السادس عشر الميلادي على شخص يُفضِّل البقاءَ في بيته. وأما الكلمة الإيطالية نفسُها التي كانت في الأصل تدلُّ على الشخص المُقرِض للمال (في تقاطُع محتمَل مع «casa»، بمعنى «منزِل» كما في بعض القواميس) فقد أُخِذَت بدورها من «casana» التي كانت مُستعملةً في شمال إيطاليا (بمعنى دُكّان لشخصٍ يُقرِضُ المالَ)، وهي أيضًا مأخوذةٌ من «casna» في لهجة البُندُقية بمعنى «كَوْمة من المال». ومصدرُ هذه الأخيرة مستعارٌ من التُّركية «خَزْنة»، وأصلُ اللفظ التركي نفسه مأخوذٌ من «خَزينة» أو «خِزانة» العربية[682]. وهذا توضيحٌ مختصر لخطِّ السير الذي قطعته هذه الكلمة في رحلتها الطويلة من العربية إلى الفرنسية:

خَزينة/ خِزانة (العربية) ← خَزْنة (التركية) ← casna (لهجة بندقية) ← casana (لهجة شمال إيطاليا) ← casaniere (الإيطالية) ← casanier (الفرنسية).

الاقتراض من اللهجات العربية

ثم إن الألفاظ العربية التي دخلت إلى الاستعمال الفرنسي، بصفة مُباشِرة أو غير مُباشِرة، لم تؤخَذ، من سِجِلّ لغوي واحد. بل إن قسمًا منها كان من الألفاظ الفصيحة التي نُقِلت من مؤلفاتٍ مختلفة ونصوص

عربية مكتوبة، قديمة أو حديثة، سواءٌ في ذلك ما نقلته الفرنسية مباشرةً أو عن طريق لغات أخرى، بما فيها نصوص الترجمات اللاتينية القديمة للكتُب العلمية العربية، وقسم آخر أتى من الألفاظ اللَّهَجية المَحلِّية في مختلف البلاد العربية والإسلامية بالمشرق والمغرب. ويستوي في هذا القسم أيضًا ما أخذَته الفرنسية بطريقة مباشِرة وما أخذته بواسطة لغات أخرى قديمًا أو حديثًا. وأحيانًا، قد تُستعارُ الكلمة العربية الواحدة من الفصيح مرةً، ثم يُعادُ اقتراضُها من العامّي ثانيةً. فكلمة «sumac, somac» أُخِذَت في القرن الثالث عشر الميلادي من العربية الفصيحة «سُمّاق» المستعمَلة في كُتُب النبات والطب، وفي القرن التاسع عشر الميلادي نجد الفرنسية تعود لاقتراضها بصيغة «semagh» عن العامّية المغاربية «صْمَاغ» المحرَّفة بدورها عن الفصيح «سُمّاق» أو «صَمْغ» والمعنى واحد[683].

والاقتراضُ من اللهجات والدَّوارج لم يكن يخلو من الفائدة التاريخية والمُتعة العلمية والطرائف الغنيّة بالمعلومات عن تطوّر العربية عبر الزمان والمكان. من ذلك – على سبيل المثال – أن القواميس الفرنسية احتفظت في غالب الأحيان، عند استعارتها للألفاظ العامّية، باسم المناطق الجغرافية التي أُخِذَت منها تلك الألفاظ وبطريقة نُطقها المَحلِّي فيها، والزمنِ الذي وقع فيه الاقتراضُ. كما احتفظت – في الغالب – بمعانيها المتداوَلة في بيئتها الأصلية، كما ذكرتُ سابقًا. وهذه ناحية لها أهميتُها في التأريخ لتطوّر دلالات الألفاظ. ففي القواميس العربية الفصيحة نجد كلمة «رياض» تُستعمل بمعنى جمع: رَوْضة أي: بُستان أو حديقة أو أرض مُخضَرَّة، لكن «الرياض» في عربية المغرب تُستعمل بمعنى المفرد (وتُجمَع على رياضات)، وتُطلق على نوع من الدُّور التقليدية في المدُن العتيقة التي تتوسّطها حديقة على الطريقة الأندلسية والشامية، وقد أُعيد توظيفُها حديثًا لتقوم بمهمة دور الضيافة والاستقبال. وهذا المعنى الأخير المحلّي هو الذي استعارته القواميس الفرنسيةُ العصرية بصيغة «ryad/riad».

ومن ذلك أيضًا كلمةُ «غَاسُول» التي نجدها في القواميس الفصيحة بمعنى عُشْب حَوْليّ يَنبُت بصحراء مصر، وتُطلق أيضًا على نباتات كثيرة تُغسَل بها الثيابُ وتكون لها رَغْوةٌ كرَغوة الصَّابون، ومنها الأُشْنان والحَمْض وغيرهما. ثم نجد الغَسُول والغَسُّول والغِسْل والغِسْلة، وكلُّها تأتي بمعنى: ما يُغسَل به الرأسُ من أُشْنانٍ وخِطْمِيّ وطِين وحَمْضٍ وكلِّ شيءٍ غسَلتَ به الرأسَ أو الثَّوبَ (**اللسان**). لكن العامّية المغربية احتفظت بصيغة «الغَسُول» أو «الغَاسُول»، دون بقية الصيَغ القديمة، واستعملتها بمعنى محدَّد وهو نوعٌ من الصَّلْصال يُهيَّأ بطريقة خاصة وتُضاف إليه موادُّ نباتية عِطْرية ويُستعمَل لغَسْل الرأس والجسد. فهذا التطوُّر الذي حصلَ بتقييد دلالة كلمةِ «غَسُول» و«غاسُول»، هو الذي احتفَظت به القواميس الفرنسية حين استعارت كلمة «rassoul/ghassoul» المأخوذة من عامّية المغرب حوالى سنة 1940 بمعناها الأخير.

ولقد احتفظت الدوارجُ العربية ببعض الألفاظ الأجنبية المأخوذة من لغات شمال البحر الأبيض المتوسط بسبب العلاقات التجارية وغيرها التي كانت قائمة بين ضِفَّتي هذا الحوض، فأصبحت بذلك واسطةً من الوسائط التي تسرَّبَ عن طريقها قدرٌ لا بأس به من هذه الألفاظ الأوروبية المتوسّطيّة إلى الفرنسية. ومن المعلوم أنه نشأَ في موانئ غرب الحوض المتوسط، في وقت سابق، نوعٌ من الهَجين اللغوي «sabir» المُكوَّن من خليطٍ من الألفاظ المأخوذة من عدة لغات متوسِّطية: عربية، أمازيغية، إيطالية، إسبانية، برتغالية، فرنسية، لاتينية... وكان هذا الهجينُ قد أصبح بمثابة لغة تواصُلية «Lingua franca» يستعملها التُّجارُ والبَحّارةُ في كل المدن الواقعة على ضفَّتي المتوسِّط.

ليس من الغريب، إذن، أن نجد بين المقترَضات الفرنسية من اللهجات العربية، ألفاظًا كانت هذه اللهجاتُ ذاتُها قد استعارَتها فيما قبل من لغاتٍ أوروبية كالإسبانية أو الإيطالية أو غيرهما. ومن

أمثلة ذلك:

– mercanti (بمعنى مُرَفَّهٍ أو غَنيّ) ← دارجة الجزائر والمغرب «مِرْكَنْتي/ مِرْكانتي» ← الإيطالية «mircante» بمعنى «تاجر».

– moukère, mouquère ← الدارجة المغربية (مُوخيرا) بمعنى: امرأة ← الإسبانية: mujer.

– moujingue← الدارجة المغربية (مُوشاشُو) بمعنى طفل أو ولد ← الإسبانية: muchacho.

– bousbir← العامّية المغربية (بوسبير) بمعنى ماخُور للدَّعارة ← Prosper (اسمُ شخص أوروبيّ كان يملك المكان الذي بَنَى عليه الاحتلالُ الفرنسي أولَ ماخُور لجنوده بالدار البيضاء).

– blanquil, blankil، بمعنى نوع من النقود الفضّية ← العامّية المغربية «بلانكيل/ بلانكي» ← الإسبانية «blanquillo».

– Doubla، بمعنى قطعة نقدية فضِّية كانت تُضرَب بالجزائر أو تونس «دُبْلة» ← العامّية الجزائرية أو التونسية ← الإسبانية «dobla».

– fantasia[684] ← فنطازيا (عامية مغربية) ← الإسبانية: fantasia ← اللاتينية [685]«phantasia/fantasia».

وقد يبدو طريفًا أن تستعير الفرنسيةُ ألفاظًا من أصل أوروبي بواسطة عامّية من العامّيات العربية، ولكن الأطرفَ من ذلك ما ذكرَه لوي جان كالفي حين لاحَظَ أن فِعل «calculer» (= عدَّ، حَسَبَ) في الفرنسية، صار منذ فترة قليلة يكتسب معنى جديداً لم يكن موجودًا فيه من قبل، وهو: لاحَظَ، اعتبَرَ، فَكَّرَ في، فيقال مثلًا «Il ne m'a pas calculé» (= لم يُلاحظ وجودي، لم يضع حسابًا لوجودي، لم يُعِرْني اهتمامًا، لم يَحترِمني). ويقال «Celle-là, je ne la calcule même pas» (= هذه مسألة لم أُولِها أيَّ اعتبار). فهذا المعنى الجديد – يقول كالفي – جاء عن طريق الفرنسية المتكلَّمة في الجزائر. فإذا كنا نجد في العربية الفصحى فعلَ «حسَب» بمعنى «عدَّ»، وفعلَ «حَسِبَ» بمعنى «اعتقَد»، و«قدَّرَ» أو «اعتبرَ»، فإن الدارجة الجزائرية فقدَت هذا التمييز الدقيق بين الفعلين بالصيغتين المختلفين «حسَبَ/ حسِبَ»، وأصبحت تَستعمل صيغةً واحدة للدلالة على معنيَين مختلفين «عدَّ»، و«اعتقد» أو «فكَّر في»، ثم جاءت الفرنسيةُ المستعمَلة في الجزائر فنقَلت هذا المعنى من العامّية العربية باستخدام ظاهرة النسخ (phénomène de calque)، ومن ثَمَّ أصبح فعلُ «calculer»، يدلُّ بدوره على المعنيَين. وفي المرحلة الأخيرة انتقل هذا الاستعمالُ من فرنسية الجزائر إلى فرنسية فرنسا[686]. وشبيهٌ بذلك أيضًا استعمالُهم في العامّية الفرنسية فعلَ «se barrer» بمعنى «خرَجَ»، «ذهبَ»، «هرَبَ»، وهو استعمالٌ مأخوذ منذ القرن التاسع عشر الميلادي من الدارجة المغربية «بَرَّا» أو «اخرُجْ بَرَّا» بمعنى «اِذهَبْ»، «انصَرِفْ».

والأهم من كل ذلك، أن المتن المعجمي المقترَض من اللهجات العربية قد احتفظَ لنا في حالات كثيرة بألفاظ لا وجود لها في القواميس العربية المتداوَلة ولا سيما الفصيح منها، بل قد لا يكون لجزءٍ منها وجودٌ حتى في المُستدرَكات التي وُضِعت على القواميس الفصيحة، كمستدرَكَ دوزي،

وقد يصعب أو يندر أن نجده فيما بين أيدينا من مجاميع اللهجات التي تمَّ تدوينُها ونشرُها لحد الآن.

ومن هذا النوع النادر من الألفاظ التي نقلتها الفرنسية من اللهجات العربية أذكر، على سبيل التمثيل لا الحصر، الكلمات الآتية:

– Manouf: مَنوفي (ثوبٌ منسوب للمَنُوفية في مصر).

– Medjidite: مجِيدي (مَعدِن اكتُشِف في عهد السلطان العُثماني عبد المجيد الأول (ت 1861) فنُسِبَ إليه).

– melki: مالَقي (نوع من الأواني التونسية المنسوبة لمالقة الأندلسية).

– Mazagran: مَزَغْرانية (نوعٌ من القهوة الجزائرية المنسوبة إلى منطقة مزغران).

– djebira: جَبيرة (محِفَظَةٌ أو جِرابٌ من الجِلدُ يُعلِّقه الفُرسانُ في الجزائر على سُروج خُيولهم).

– tagarot: تاهَرْتي (نوع من الصقور العربية كان يُجلَب من مصر وأصلُه من تاهَرت بالجزائر). والكلمة غير واردة بمستدرَك دوزي.

– almuri/muri: المُوري (عَقْرَب الساعة أو الأُسطُرلاب)، وأصلُه من الفصيح «مُرِي»، اسم فاعل من «أرَاهُ»، «يُريهِ» (مُؤشِّر يُمَكِّن من معرفة الساعة أو الوضعية التي تكون عليها النجومُ في ساعات معيَّنة).

– filali: مصنوعٌ جِلدي (من جلود وأحذِية ومتعلقاتها كالسُّروج والألجِمة) مجلوبٌ من منطقة «تافيلالت» بالمغرب الأقصى (نسبة على غير قياس).

– gamache: غُدامِسيّ (نوعٌ من الأحذية الجِلدية الجيّدة المجلوبة من مدينة غُدامِس في الجنوب الغربي الليبي)[687].

وضمن هذا النوع من الألفاظ المحلّية التي قلَّ أن نعثر عليها في قواميسنا العربية العامة، نجد عددًا هائلًا من أسماء النبات والطيور والحيوانات والأسماك وغيرها التي تتغيَّر في العادة من منطقة عربية إلى أخرى.

هذا عن الألفاظ العربية التي دخلت إلى الفرنسية دون وسيط من لغة أخرى، لكن إلى جانب هذا، عمَدت الفرنسيةُ إلى الاقتراض من لغات كثيرة غربيّةٍ وشرقية، كاللاتينية واليونانية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والإنجليزية والتركية والفارسية والأمازيغية واللغات الإفريقية

على اختلافها. ولما كانت كلّ هذه اللغات قد سبَق لها أن استعارت كثيرًا من ألفاظها من العربية بالمشرق والمغرب، فقد أصبح من الطبيعي أن ينتقل عدد كبير من الألفاظ العربية بواسطة هذه اللغات إلى الفرنسية ويستقر فيها. وكثيراً ما اكتَشفنا، أثناء اشتغالنا بموضوع الألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي، الأخطاءَ التي وقع فيها قاموسيّون وتأثيليُّون كثيرون حين نسَبوا قدرًا من الألفاظ ذات الأصل العربي إلى لغات أخرى، كما سنرى في فقرة لاحقة.

كيف تفاعلت الألفاظ المهاجرة مع بيئتها اللغوية الجديدة؟

يمكن، على وجه العُموم، تقسيمُ الألفاظ والتعبيرات التي انتقلت من العربية إلى الفرنسية، إلى ضربَيْن: الأول: عبارةٌ عن ألفاظ انصَهَرت انصِهارًا كلّيًا في البيئة اللغوية التي هاجَرت إليها واستقرَّت في أحضانها وتمَّ تَبنّيها واستيعابُها من اللغة المُستقبِلة بشكل جيّد. وبعضُها تناسَلَ منه ما تَناسَلَ من كلمات أخرى (أفعالًا ومصادرَ وأسماءً وصفاتٍ) كوَّنت مع ما انتَسَب إليها من أبناء وحَفَدةٍ أُسَرًا وتجمُّعات عائلية معجمية كاملةً، فزاد ذلك من امتداد جُذورها ورسوخ قدَمها في هذه اللغة مع مرور الزمن. إضافةً إلى عوامل أخرى سَهَّلت اندماجَها الكلّي، كالحاجة الماسّة التي اقتضَت استِجلابَها واقتراضَها لملء فراغات في مجالات معرفية وحقول دلالية مختلفة، وتلاؤُم شكلها وبِنيتها الصرفية والصوتية مع النظام اللغوي الفرنسي، أو قَبولِ خُضوعها لعدد من التغيُّرات والتحوُّلات التي جعلت منها ألفاظًا مُندَمِجةً في هذا النظام الجديد.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى نوع طريف من صور الالتِحام بين الألفاظ الوافِدة واللغة المُستَقبِلة، وهو المتمثّل في تلك الكلمات التي أصبحت تتركَّب من جزء فرنسي وآخر عربي مثل كلمة «blancrhasis» (بمعنى رَصاص أبيض)، فهي مكوّنة من «blanc» (= أبيض) و«rhasis» (= رصاص). وكذلك كلمة «algorithme» (بمعنى خوارزمية)، فهي مكوّنة من دَمْج «algo» المختصَرة من «الخُوارِزمي» و«arithmos» من اليونانية بمعنى «عدد» أو «حساب». وأخيرًا لفظ «montgibel/mongibel» المكوّنة من «mont» بمعنى جَبَل في الفرنسية وغيرها من اللغات الأوروبية، و«gibel» وهي كتابة بحروف لاتينية لـ «جَبَل» العربية. والمعنى الكلّي الذي أصبحت تدل عليه هذه الكلمة المركَّبة هو: حرارة الشَّوق الملتَهِبة.

أما الصنف الثاني فهو تلك الكلماتُ التي لم تستطع التكيُّف مع البيئة التي هاجرت إليها، ولم يتمّ هضمُها وتمثُّلها في اللغة المُستقبلة. وعدم تكيُّفها هذا راجعٌ لأسباب. منها: قِصَرُ مدة الإقامة في البيئة اللغوية الجديدة، أو قلةُ الاحتياج إليها مما أدى إلى قلة تردّدها وتداوُلها على ألسنة المستعملين، ولا سيما ما كان منها معدودًا في الألفاظ التقنية أو العلمية والاصطلاحية، لأن هذا النوع مَن الألفاظ عادةً ما يكون في كل لغةٍ عُرضةً للانقراض السريع أكثرَ من غيره، إذ بمجرد الاستغناء عن المسمَّى يُستغنَى تلقائيًا عن الاسم. وقد يكون من الأسباب أيضاً عدمُ تلاؤم بنية

هذه الألفاظ مع النظام اللغوي الفرنسي، أو عدم خضوعها لما خَضَع له غيرُها من التغيُّر والتحوُّل اللذين يُسهِّلان عملية الاندماج والانصهار مما يجعل استعمالَها مُستَصعَباً أو مُستَثقَلًا.

وإذا كان القسم الأول من الألفاظ العربية المهاجِرة قد استطاع الصمود وفرْض وجودهِ واستمراريتِه في المعجم الفرنسي الحديث والمعاصر، فاحتُفِظ به حتى مع تقادُم عهده، فإن النوع الآخر، لم يكن وجودُه في اللغة الفرنسية إلا لوقت الحاجة إليه ثم مضَى بمضيِّ هذا الوقت مع بقية الألفاظ الفرنسية الأخرى المتقادِمة من العصرين القديم والمتوسِّط. وبعضُه لم يكن وجودُه في الفرنسية إلا لمرحلة سريعة عابِرة، ثم أُهمِلَ وعُوِّض بلفظ فرنسي مشتقٍّ من صُلب اللغة الفرنسية أو مُركَّبٍ من جُذور لاتينية يونانية. وقد حدَثَ لنسبة كبيرة من الألفاظ العربية التي مرّت في البداية بمرحلة اللاتينية العِلمية عند ترجمة العلوم العربية إليها، أن استعارتها الفرنسيةُ بصيَغها اللاتينية، فظلّت على تلك الحال إلى أن جاءت مرحلةُ استقلال اللغة الفرنسية عن اللاتينية العلمية وقيام الأكاديمية الفرنسية (1635م) وارتفاع الحِسّ القومي عند الفرنسيّين، ولا سيما بعد ثورَة القرن الثامن عشر الميلادي، فاقتَضى الأمرُ فَرنَستَها – كما أشرتُ في فصل سابق – أي تحويلها من الصيغ التي كانت عليها إلى صيَغ مُلائمة للنظام اللغوي الفرنسي المستقل.

وقد فعلوا مثل هذا أيضًا مع الأغلبية الساحقة من الألفاظ العربية التي جاءت بها البعثةُ العلمية المُرافِقة لحملة بونابرت على مصر، والألفاظ الأخرى التي نقلَها من بقاع عربية مختلفة علماء آخرون ورحالةٌ ومستكشِفون باحثون من جنسيات أوروبية مختلفة كانوا يَجولون العالم العربي والإسلامي لجمع كل ما يفَيدهم من معلومات في مختلف المجالات. فقد ترجَموا بعضَها إلى لغتهم، وأدخلوا على الأخرى تحويراتٍ غيَّرت كثيرًا من ملامحها، وتخلَّصوا مما بَقيَ دالًا على أصله العربي.

ولذلك علينا أن لا نستغرب من وجود تلك الكَمّية المرتفعة من الألفاظ التي سَجَّلت حضورَها في القواميس الفرنسية لأمَد قصير، ثم ما لبثت أن اختفَت من الاستعمال بصفة نهائية أو تقلَّصَ تداوُلها إلى حد كبير. ومن ضمنها بالطبع، تلك الكلمات التي نستطيع الاهتداء إلى أصلها العربي بمجرد النظر إلى شكلها وهِندامها وبنيتها وطريقة رَسمها وكتابتها ولو بأحرف لاتينية، لأن سُحنتَها ما تزالُ دالّةً على ذلك. فهي منذ الوهلة الأولى تبدو بعيدةً عن بقية الألفاظ الفرنسية الأصيلة أو المتأصِّلة، قريبةً كلَّ القُرب من محتدِها العربي. ولكن كون هذه الألفاظ قد أصبحت مهملَةً أو نادرةَ الاستعمال أو ظلت على حالها لمَ تنزعَ عنها وِشاحَها العربي ولم تُغيِّر شيئًا من هيئتها أو شكلها الذي ما زالت تحتفظُ به حتى في طريقة رَسْمها وكتابتها، لا يمكن أن يمنع عنها، مع كل ذلك، صفةَ الانتماء إلى المعجم الفرنسي، وأحيانًا الأوروبي أيضًا، ما دام وجودُها وإقامتُها في القواميس الفرنسية المختلفة ثابتين ومُوثَّقين لا سبيل للشك فيهما، ولو في مرحلة تاريخية معيَّنة، أو بنسبة تكرار ضعيفة.

هذا النوعِ من الألفاظ، دخيلَ على الفرنسية بكل تأكيد. لكن الفرنسية، مع ذلك، قد اقترَضته واستخدَمته واستعانت به ومنَحته حقَّ الإقامة في بيئتها ومجتمعها اللغوي بغض النظر عن طول مدة الإقامة أو قِصَرها، أو عما طرأ أو لم يطرأ على شكله وهِندامه من تغيير. وهذا ليس بالأمر الغريب الذي يقع لأول مرة في تاريخ اللغات. بل هو من صميم الظواهر المعجمية العامة التي نجدها في مختلف لغات العالَم، إذ لا تخلو معاجمُها من طائفتين مختلفتين من الدخيل المقترَض: طائفة يتمُّ احتضانُها وإدماجُها نهائيّا بعد تحوير وتغيير، وطائفةٍ تظلّ على حالها إلا ما كان من إبدال صوتٍ بصوت لعدم وجوده في اللغة المستقبِلة أو لخطإٍ في النقل. ولو نظرنا إلى المعجم العربي نفسه عبر امتداده التاريخي، لوجدنا فيه الكثيرَ من الألفاظ التي لا تنسجم مع النظام الصرفي الاشتقاقي العربي، لكنها مع ذلك ظلت موجودة ومستعملةً، ولو لفترة محدَّدة، قبل أن تُوضع لها مُقابِلاتٌ عربية أصيلة. ولو ألقَيتَ نظرة على كتاب **مفاتيح العلوم** للخوارزمي (ق4هـ) لوجدت، من هذا النوع الأخير من الألفاظ الأعجمية الغريبة التكوين والبِنية عن نظام العربية، ما يُعدُّ بالمئات – لا بالعشَرات فحسب – مثل: إيساغوجي، مِجَسطي، أنولوطيقا، طُوبيقا، ريطوريقا، بيوطيقا، غراماتيكا، قاطيغورياس، باري أرمينياس، سوفسطيقا، جومطريا، منجانيقون، برطيس، سكنجبين، وجُلجنبين، كيموس، كيلوس... والقائمة طويلة. أما لو نظرنا في معجمنا الحديث والمعاصر لوجدنا فيه من هذا النوع من الدخيل المُستثقَل (الذي يعتبره الصَّفائيون المدافعون عن سلامة اللغة وتنقيَّتها مجردَ «رَطانات» ينبغي التخلُّص منها) أكثرَ بكثيرٍ مما كان في القديم[688].

وبصفة عامة، وبغض النظر عن كيفية تعامُل أهل اللغة مع الألفاظ الوافِدة عليهم بالرفض أو القبول، فإن أكثرية الألفاظ التي استعارتها الفرنسيةُ من العربية قد تعرَّضت بشكل أو بآخر إلى تحوّلات وتغيُّرات في صيغها ودلالاتها.

أما التحوُّل في الصِّيَغ التلفُّظّية، فهو أمرٌ واضح من خلال كثرة البدائل والمُتغيِّرات (variantes) الموجودة لكل الكلمات المُستعارَة تقريبًا. وقد بلغ التحوُّل الذي أصاب بعض الألفاظ درجةً من التعقيد صار معها من الصَّعب على الباحث اكتشافُ أصول هذه الكلمات، مما أوجدَ حولها نقاشًا طويلًا وتضاربًا بين آراء الباحثين. إذ لم يكن من السهل – مثلًا – أن يكتشف المرءُ لأول وهلة أن كلمة «harda» في الفرنسية مأخوذة من «حَرْبة»، وأن «haras» في الفرنسية والإسبانية والبرتغالية جاءت من «فَرَس»، وأن «fabrègue» من «حَبَق»، و«alfange» من «الخِنْجَر»، و«alfatida» من «الحَديدة»، و«aufin» من «الفِيل»، و«anforge» من «الخُرْج»، و«chataf» من «خُطاف» (وهو نوع من الطيور)، و«muserat» أو «migerat» من «مِزْراق» (وهو نوع من الحِراب)، و«zaphr» من «صَقْر»، و«raquette» من «راحة» (راحة اليد)، و«bodrat» من «بُردة» باستعمال القلب المكاني، و«haraha» أو «hara» من «قَرْعَة»، و«harde» من «فَرض» أو «فَردة»، و«alfalfa» من «فِصْفِصة»، والقائمة طويلة[689].

ومن أكثر التحوّلات الملحوظة التي طرأت على الألفاظ العربية، عند انتقالها إلى اللغات العربية والفرنسية خصوصًا، تلك الصيغ الكثيرة التي اتخذتها أداةُ التعريف العربية «ال». فهي وإن كانت في الغالب عادةً ما تُنقَل في اللغات الأوروبية إلى «al» أو «el»، لكنها قد تأتي أيضًا بصيغ أخرى منها:

«**a**» كما في «adobe» (الطُّوب)، «anegem» (النَّجم)، «axirnach» (الشِّرناق). وهي تمثِّل الهمزة المتبقِّية من «أل» الشمسية.

«**ai**» كما في «aissaugue» (الشَّبَكة).

«**an**» كما في «anforge» (الخُرْج).

«**ar**» كما في «arquemie» (الكيمياء)، «argousin«» (الغُزّ)، «arsenal» (الصَّنْعة).

«**as**» كما في «assogue» (الزّاوُوق)، «assitra» (السِّدْرة).

«**au**» كما في «aufage» (الحاجُ) نوع من النبات، «auqueton» (القُطْن).

«**e**» كما في «elemi» (اللاّمي)، «échec» (الشاه)، «essaugue» (الشَّبَكة).

«**ho**» كما في «hoqueton» (القُطن).

التصحيف والتحريف والتخصيب المعجمي

ومن أهمّ الأسباب التي يمكن أن نفسِّر بها وجود هذه الكثرة الملحوظة من البدائل والمُتغيِّرات للكلمات العربية المنقولة للفرنسية، ما يقع فيه ناقِلو الألفاظ العربية ومُستعمِلوها من أخطاء تصحيفية وتحريفية راجعة بدورها لسُوء القراءة والنقل، إذا تعلَّق الأمر بمكتوب أو منسوخ، أو سوءِ التِقاطٍ واستماعٍ لما يُقال، إذا تعلَّق الأمر بما هو شفوي، أو عدم وجود رموز كتابية متفق عليها تكون مقابلَ أصوات عربية غير موجودة في لغة الاستقبال، فترى اختلافًا وتخبُّطًا كبيرًا بين المصادر في نقل أصوات العين والغين والقاف والحاء والخاء ونحوها إلى الفرنسية وغيرها من اللغات الأوروبية، وحتى في نقل أصوات متقارِبة كالسين والصاد، والدال والضاد، والطاء والتاء. ويتَّسع نطاقُ الأخطاء أكثر إذا كانت عمليةُ انتقال الكلمات قد مرَّت بمراحل متعددة، كأن تنتقل الكلمةُ في البداية إلى لغة من اللغات الشرقية أو الإفريقية (هندية، فارسية، تركية، أمازيغية، سواحلية، لغة الهوسا ...الخ)، أو إلى اللاتينية، ومنها تنتقل إلى إحدى اللغات الأوروبية الفرعية كالإسبانية أو الإيطالية، قبل أن تصل إلى الفرنسية. وأحيانًا يكون مصدرُ الخطإ الأول من النُّسَخ الخطِّية للكُتُب العربية قبل عصر الطباعة، فقد قالوا عن كلمة «réalgar» إنها أُخِذت من «رَهْج

الغار» التي وردت في إحدى النسخ الخطّية العربية بهذه الصيغة المُصحَّفة عن «رَهْج الفار» بمعنى سمٍّ قاتلٍ للفيران. وكثيرًا ما يحدث هذا للكلمات الأعجمية. والأخطاءُ يتناسَل بعضُها من بعض وتتكاثر، فينقلُها ناسِخٌ بوجه وينقلُها آخر بوجه ثان. ثم يأتي الناقلون من الدرجة الثانية أو الثالثة وما بعدهما داخل اللغة الواحدة، والناقلون من لغةٍ إلى أخرى، فيُضيفون إلى سلسلة الأخطاء حلقاتٍ جديدة، إلى أن تصبح المسألةُ في غاية التعقيد. ومن الطرائف التي تستحق أن تُذكَر هنا أن لفظ «git/ghit» الدالّ على اسم نبات في البرتغالية، جاء من أصل عربي غير مؤكَّد، لكن دوزي وأنجلمان اعتقدا أن هذا الأصل هوَ «شميث» المذكور في كتاب **المستعيني في الطب**[69] منقولًا عن الزهراوي بمعنى كَمُّون أسود. ولكن الراجح عندي أن هذه الكلمة العربية (أو المعرَّبة على الأصح) إنما هي بدورها مصحَّفة في كتاب **المستعيني** عن صيغة أخرى هي «شِبْث» بالباء التي قد تُصحَّف إلى «شيث» بالياء، واحتفظَت لنا القواميس العلمية الفرنسية بصيغةَ «chebet» القريبة إلى الأصل العربي الصحيح. وقد رُصِد وجودُها بهذه القواميس سنة 1803، وربما وُجِدت فيها قبل ذلك.

ومن الأمثلة أيضا ما وقع لكلمة «حَمّام» العربية التي كُتبت في عدد من المصادر القديمة بصيغة «aman» أحيانًا. والظاهر أن السبب في ذلك أن الكلمة العربية حين دخلت إلى التركية (ومنها دخلت إلى الفرنسية) أصبحت تُكتَب أحيانًا بصيغة «hammam» وتارة بصيغة «amam»، ثم تطور الوضع فأصبحت أحيانا تُكتَب بصيغة «aman». فهذه الصيغة الأخيرة جاءت نتيجة التحوّلات الآتية: hamam ← hammam ← amam ← Aman.

ومما يزيد في أخطاء النقل ضعفُ إلمام الناقلين باللغة العربية ومعرفتُهم المحدودة بها، وقد لاحظنا هذا حتى في أكبر القواميس الفرنسية وأوثقها وأوسعها شُهرةً. المهم أن الصيغ الناشئة عن طريق الخطإ والتحريف، تتحوَّل مع مرور الوقت إلى كلمات جديدة لا أصل لها سوى ما ذكرنا. ثم ما تلبث أن تأخذ مكانَها الطبيعي في المعجم، وتتحوّل شيءًا فشيئًا إلى مترادِفاتٍ عادية يتعاملُ معها المُستعمِلُ العادي على أنها من صَحيح اللغة وصَميمها، ولا يهمّه في شيء أن يبحث عن أصلها فصلها، ومن أين نَشأتْ وكيف وصَلت. وهذا أيضًا، سبَبٌ من أسباب تكاثُر المترادفات في اللغات ومنها العربية. وعلى الرغم من الجهود المُضنِية التي قد يبذُلُها التَّصويبيّون في محاربة ظاهرة تسرُّب اللحن والخطإ إلى اللغة، فإن الخطأ يُعمِّق جذورَه مع الوقت، ويُثبتُ وجودَه، ويُزاحِمُ أصولَه، أحبَّ من أَحبَّ وكره من كَرِه.

والأمرُ الثاني، هو أن تقع استعارةُ الكلمة الواحدة مراتٍ مُتكرِّرة، وفي كلِّ مرة يأخذُها المُستعيرُ بصيغة معيَّنة. ومن الأمثلة عليها تلك الصيغ الفرنسية المتعدِّدة الناتجة عن الاقتراض المتكرِّر لكلمات كثيرة التداول مثل: «كُحْل» و«كيمياء» و«زِئبق» و«رَباب» و«كافر» و«قهوة» و«مِثقال» و«قِنطار» و«قُطْن»، وغيرُها كثير. ففي هذه الحالة أيضًا تجد المعجم الفرنسي قد امتلأ بكثرة الصيغ التي يَسقُط بعضُها ويُهمَل تلقائيّا، ولكن بعضَها الآخر يظل ثابتًا ويفرض وجودَه على

مستعمِل اللغة لأنه يتحوّل بكل بساطة من مجرد بَديِل أو متغيِّر(variante) لكلمة موجودة إلى مُرادف لها. فصيغةُ «chardel» الفرنسية أصبحت تُعَدُّ مُرادفًا لصيغتها الثانية «cardel». وكلاهما مأخوذ مع صيغ أخرى لكلمة «خَرْدل» العربية. وصِيغَتا «charub/charnubi» أصبحتا مُرادِفَتين لصيَغ أخرى (مثل: caroube, karoub, quaroub)، وكلها متغيِّرات لكلمة «خَرّوب» العربية. وأصبحت «artichaud» مرادفةً لصيغتها الأخرى «artichaut»، و«kohel» مجردَ مرادفٍ للفظ «khol». أما كلمةُ «قِيثارة» أو «قِيثار» فقد استعارتها الفرنسيةُ لأول مرة في القرن الثالث عشر الميلادي بصيغة «quitarre»، ثم ظهرت سنة 1349 بصيغة «guitar»، وسنة 1360 بصيغة «guitarre»، ثم أُعيد اقتراضُها سنة 1780 بصيغة «kitsarat»، وفي سنة 1863 استعيرت مرةً أخرى عن طريق الجزائر وتونس بصيغة «kuttra»، وفي سنة 1880 بصيغة «kouitara»، وفي فترة من القرن التاسع عشر بصيغة «kaïtra». فصارت كلُّ هذه الصيغ من المترادفات مع أنها في الأصل مجرد بدائل ومتغيِّرات.

وقد يقع أن تؤخذ الكلمةُ الواحدةُ تارةً بصيغة المفرد وأخرى بصيغة الجمع مثل كلمة «zendik/zindiq» (زِنديق) التي أعيد اقتراضُها بصيغة الجمع «zindikite» و«zénadécah» (زنادِقة).

التغيرات الدلالية

تتوزَّع الألفاظ المهاجِرة إلى اللغة الفرنسية من حيث حقولُها الدلالية المختلفة، على مجالات واسعة جداً تشمل كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، والاطلاعُ عليها يُمكِّننا بالطبع من التعرّف إلى الجوانب الكثيرة التي ساهمت بها العربيةُ في إغناء المعجم الفرنسي وإثرائه. ففيها ألفاظٌ من شتّى أنواع العلوم كالفَلَك، والرياضيات والهندسة والطب والجراحة والتشريح والكيمياء والصَّيدلة والموسيقى، وألفاظ من عالم الحيوان والحشَرات والنبات والطير والسَّمَك والعُمران والآلات والأدوات، ومن الصناعة والاقتصاد والتجارة والمالية، والحِرف والمِهَن والفلاحة واللباس والألفاظ العسكرية والإدارية وأسماء الأطعمة والأغذية والأشرِبة والنقود، وأسماء الموازين والمكاييل والمقاييس والألوان، بالإضافة إلى ألفاظ دينية كثيرة، وما يتعلق بجوانب أخرى من التاريخ والحضارة والثقافة والحياة العامة.

وكما مَسَّ التغيُّر والتحوُّل الكثيرَ من صيَغ الألفاظ وصوَرها التلفّظية والكتابية عند انتقالها من العربية إلى الفرنسية وسواها من اللغات الأوروبية، مَسَّ أيضًا عدداً من دلالاتها ومعانيها، بأشكال ونِسَب متفاوتة. لكن، إلى جانب ذلك ظلت هنالك نسبةٌ كبيرة من هذه الألفاظ محتفظةً في لغة الاستقبال بدلالتها الأصلية في لغة الإرسال، لارتباطها بأشياء ومدلولات محدَّدة يصعب تغييرها. والتحوُّل الدلالي على العُموم، عادةً ما يكون بتقييد المعنى وتضييق حدوده أو توسيعه وتفريعه واستعمال أساليب بلاغية معروفة في ذلك كالاستعارة والمجاز والكناية. ومن الأمثلة على ذلك لفظُ «assassin» الذي يُستعمل في الفرنسية بمعنى «قاتِل»، وأصلُه في العربية «حَشَّاشين» (جمع: حَشّاش). وكذلك لفظُ «ramdam» المأخوذ من «رمَضان» في العربية، لكنه في الفرنسية يدلّ

على الضَّوضاء والضَّجيج. وكلمة «raquette» المَستعملة في الفرنسية بمعنى «مِضرَب» (كرة المِضرب)، وهي في الأصل العربي مأخوذة من «راحة» اليَد. وكلمة «baroud» التي تدلُّ في الفرنسية على الحرب والقتال بالأسلحة النارية، وهي في العربية من «بارود» بمعنى المادة القابلة للاشتعال التي تُحشَى بها البنادقُ. وكلمة «arbi» التي كانت في الأصل تدل على الشخص المُنحَدِر من أُرومة عربية، لكنها تحوَّلت في الفرنسية للدلالة على كل شخص مُحتَقَرٍ قادمٍ من الشمال الأفريقي، عربيا كان أم أمازيغيًّا.

وإلى جانب مثل هذه الحالات العامة – وهي كثيرة – لما وقع من تغيّرات دلالية في عدد من الألفاظ، العربية المهاجِرة، هنالك حالاتٌ أخرى لا تخلو طريقةُ تحوُّلها من معانيها الأصلية في العربية إلى معانٍ جديدة مُكتَسَبة في الفرنسية، من قِصَص طريفة تستحقُّ أن تُحكَى. فقد كان من أمر كلمة «le brèle» – على سبيل المثال – التي اقتُرِضَت من العربية «البَغْل» عن طريق المغرب وأصبحت تُستعمَل بمعنى: شخص بَليدٍ ومُعانِد، أو غير كُفءٍ، أن الاحتلال الفرنسي للشمال الإفريقي حين أنشأ فرقة عسكرية من الأهالي المَغاربة والأفارقة السُّود (تسمى فرقة القَوم: goum)، كانت تُزوَّد بالبغال لصُعود الجبال والأماكن الوَعْرة التي لا تستطيع العَرَبات والدّباباتُ الوصولَ إليها. ولذلك كان الجنودُ الفرنسيون يقولون فيما بينهم على سبيل السُّخرية والتَّنَدُّر: إن الذي رَبحَ حربَ الرّيف ضدَّ محمد بن عبد الكريم الخطابي هو البَغلُ لا الدّبّابة، ولذلك أطلقوا على هذه الفرقة – على سبيل التَّنَدُّر والاستهزاء أيضًا – عبارة صيغَت على طريقة التركيب الإنجليزي: «Royal Brèle Force» (= القوة المَلكية البَغْلية).

أما قصة كلمة «mazagran» فتتلخّص في أن الجنود الفرنسيّين كانوا قد حاصَروا بلدةَ مَزَغْران الجزائرية سنة 1840، ضد المُقاومين، ثم استولَوا عليها بعد ثلاثة أيام فقط، فصاروا يشبِّهون السرعة الفائقة التي سيطروا بها على البلدة بالمدة القصيرة التي يمكن أن يستغرقها احتساءُ كأسِ قَهوةٍ في تلك البلدة. ومن ثَمَّ صاروا يتداولون عبارةً تقول: «Un café bu à la va-vite comme à Mazagran en 1840» (= قَهوةٌ شُرِبت على عَجَلٍ كما في مَزَغران سنة 1840).

وإذا كانوا يقولون: إن كل كلمة في المعجم وراءها قصةٌ ولها تاريخٌ، فكم يكون لكل هذه الألفاظ التي هاجرت واستقرَّت في المعجم الفرنسي من قِصَص وحكايات؟ وكم وراءها من أحداث ووقائع ذات أهمية تاريخية خاصة؟

من الخُصوصية إلى العُمومية

ولنقف هُنَيهةً عند نوع آخر من التحوُّلات الدلالية الطريفة التي يسهل أن نلاحظها في مجموعة الألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي، وهو المتمثِّل في انتقال بعض الألفاظ من خانة الاسم الخاصّ العَلَم (nom propre) إلى خانة الاسم العادي أو المُشترَك (nom commun) الدالِّ على معنى عام.

من أمثلته: تحويل اسم «مُصطفى» من الدلالة على علَم من أعلام الرجال في العربية، إلى الدلالة على كل شخص قويٍّ ضَخم الجُثّة في الفرنسية. وبناءً عليه تتحوَّل كتابةُ اللفظ من «Mustapha» أو «Moustapha» بميم كبيرة، دلالة على الخصوصية والعلَمية، إلى «moustapha» أو «mustapha» بميم صغيرة دلالة على العُمومية. وكذلك اسمُ «فاطمة» الذي أصبح يُكتَب أحيانًا بفاء صغيرة «fatma» دلالة على كل امرأة خادمة من أصل عربي أو مُسلِم. فإذا أُريد له أن يدلَّ على اسم علَم على امرأة بعينها كُتِب بفاء كبيرة (Fatma). وكذلك اسمُ «قَدُّور» الذي أصبح يُطلَق بمعنى: كَلب أو شُرطي أو رجل قوي حين يُكتَب بحرف (c) صغير (cador)، واسمُ «علاء الدين» الذي أصبح يدلُّ على أُكلة شرقية إذا كُتِب بألف صغيرة (aladin)، واسمُ «زَنُّوبيا» (Zénobia) مَلكة تَدمُر الشهيرة الذي نُقِل بدوره من العَلمية الشخصية إلى الدلالة على جنس نبات يحمل اسمَها (zénobia) بزاي صغيرة. وقد اختصروا اسم «محمد» (Mahomet) في الفرنسية الوسطى إلى «mahom» و«mahum» وأخرَجوه أحيانًا عن معناه الأصلي، وهو الدلالة على النبيِّ العربي، إلى الدلالة على كل شخص وَثَنيّ أو مُلحِد تجسيدًا للتصوُّر الديني الخاطئ الذي رَسَّخته الكنيسةُ في أذهان الأوروبيّين قديمًا عن نبيِّ المسلمين محمد (عليه الصلاةُ والسلام). ويدخل في هذا النطاق تحويلُ عدد من أسماء العلماء المسلمين كابن سينا وابن رشد والرازي والبَيْروني للدلالة على أنواع أو أجناس من النبات فأصبحت حروفُها الأولى تُكتَب بالحجم الصغير دلالة على انتقالها من الاسمية العَلَمية الخاصة إلى الاسمية المُشترَكة العامة (avicenne/avicennia, averahoa, racis, aliboron).

ولم يعد الأمرُ محصورًا في أسماء الأعلام البشرية، بل تجاوَزها إلى أعلام بعض المواقع الجغرافية، كاسم «دمشق» (Damas) الذي تحوّل من الدلالة على المدينة السُّورية المعروفة إلى الدلالة على نوع من الثياب التي كانت تأتي من دمشق إلى أوروبا، وهو «damas»، وكذلك اسم «بِجاية» (Bougie) الذي تحوَّل من الدلالة على اسم المدينة الجزائرية المعروفة، إلى الدلالة على نوع جَيِّد من الشَّمع كان يُستورَد منها «bougie» (بباء صغيرة)، واسم «فاس» (Fez) المدينة المغربية المشهورة الذي تحوَّل للدلالة على نوع من الطَّرابيش الحمراء التي كانت تُجلَب منها، واسم «زَيْتون» الذي كان المسلمون قد أطلقوه على مدينة في الصين، فتحوَّل إلى الدلالة على نوع من الثياب الحريرية «satin» المجلوبة من تلك المدينة. ومن الأمثلة أيضًا لفظُ «طَرَفُ الغار»، فهو في الأصل اسمٌ كان يُطلق في جنوب المنطقة الأندلسية من إسبانيا على مكان مرتفع يُطلُّ على جَبل طارق، وكان المسلمون أيام حُكمهم للأندلس قد أطلقوا عليه هذا الاسم الذي أصبح يُكتَب في الإسبانية بصيغة «Trafalgar»، إلى أن حدثَت معركةٌ بحرية سنة 1805 بين الإنجليز من جهة والإسبان والفرنسيين من جهة ثانية، وكان الانتصارُ فيها للطرف الأول، فارتبط اسمُ هذا المكان بذكرى سيّئة لدى الفرنسيّين والإسبان على السواء، ومن ثم تحوَّلت الكلمةُ للدلالة على كل ما هو شُؤم ونَحْس أو حادث مأساوي أو كارثة، أو هزيمة نكراء. وكذلك الأمر بالنسبة لكلمتي «alhama» و«alhambra» اللتين جاءتا إلى الفرنسية بواسطة الإسبانية وأصلُهما من العربية «الحَمَّة» و«الحمراء»، وقد انتقلتا بدورهما من خانة العلَمية باعتبارهما اسمين لمكانين معروفين في الأندلس إلى خانة الدلالة العامة.

وأيضًا لفظَ «Pataouète» الذي انتقل من الدلالة على حيّ شعبي (باب الواد) بمدينة الجزائر إلى الدلالة على كل مهاجِر جديد قادم من إسبانيا إلى الجزائر (حوالى عام 1900)، وعلى لغة الأوروبيّين الذين يعيشون بالجزائر في بداية القرن العشرين، ولهجة فرنسية مكوَّنة من خليط من العربية والإسبانية والإيطالية ويُتكلَّم بها في الجزائر.

وتحوُّلُ دلالة أسماء الأعلام من الخُصوصية إلى العُمومية عند استعارتها إلى لغة أخرى، ظاهرةٌ من الظواهر المعروفة. فإذا علمنا أن كثيرًا من أسماء الأعلام البشرية أو الجغرافية تكون في الأصل ألفاظًا عامة ثم تُنقَل من العمومية إلى الخُصوصية. فإنه في حالة الاقتراض، قد يحدث أن تَستكمِل هذه الألفاظُ دورتَها التاريخية فتنتقل مرة ثانية من الخُصوصية وتعود إلى العمومية. وهذا ما ينطبق على بعض الأمثلة التي ذكرناها كلفظ «مصطفى» الذي هو في أصله العربي لفظٌ عام (اسم مفعول من فعل اصطفَى، أي اختار) وقعَ نَقلُه من العموم إلى الخُصوص حين أصبح بعضُ الآباء يسمّون به أبناءَهم. والآن نراه، وقد انتَقل إلى الفرنسية، يعود إلى وضعه الأصلي ودلالتِه العامة لكن بمعنى جديد (شخص ضخم وقوي) مختلفٍ عنِ القديم (شخص مختار). وكذلك اسمُ فاطمة، فهو في أصله العربي اسمُ فاعل مؤنَّث من فعل: فَطَمَ، ثم انتقل إلى الدلالة على علَم من أعلاَم النساء، وحين استعارته الفرنسية من عربية الشمال الإفريقي عادت به إلى الدلالة على الاسم العامّ وهو كلُّ خادمة مُسلِمة أو عربية بغضِّ النظر عن اسمها الحقيقي.

ونحن لا نقول إن دلالة كلِّ اسم من هذه الأسماء التي ذكرناها على العلَمية قد اختفت نهائيًا من اللغة الفرنسية، وإنما نقول فقط إن هذه الأسماء قد وقع تحميلُها معانيَ جديدة لم تكن تحملها من قبل، ومن ثمَّ أمكنَ إدخالُها إلى المعجم اللغوي العام مع الاحتفاظ بمكانها في قواميس الأعلام.

نوعٌ آخر من التحوُّل الدلالي

ومن التحولات الدلالية الجديرة بالاهتمام ما يقع لبعض الكلمات حين تُنقَل من العربية بصيغة الجمع مثل: عُلماء، وعَسكَر، وطَلَبة، وشُلوحٌ، وكِلاب، وذِئاب، وقُصور، ومخازن، ومَحالب، وطُبول، وزنادقة، فتصبح في الفرنسية دالةً على المفرد. فيقال مثلاً: un ouléma (uléma), un askar, un tolba, un chleuh, un clebs, un deab, un ksour, un magasin, un mahaleb, un teboule/tebol, un zénadécah, un fedayin (عالِمٌ عسكريٌّ، طالِبٌ، شَلْح، كَلب، ذِئب، قَصْر، مخزَن، مَحْلَب، طَبل، زِنديق، فِدائيّ). وقد تُخطئ القواميس في فهم مدلول الكلمة العربية فينتقل ذلك الخطأُ إلى المعنى الذي يُعطى لها في الفرنسية. فقد وجدنا – مثلاً – **القاموس الكبير العالمي للقرن التاسع عشر**[(691)] يورد كلمتين في مدخلين منفصلين هما «agem» (= عجم) و«agémi» (= عجمي)، ولكنه يفسِّر الثانية بأنها جمعٌ للأولى، والصحيحُ على العكس من ذلك.

المبحث الثالث رحلةُ البحث عن العربيات المُغتَرِبات

وظيفةُ القواميس التأثيلية هي – كما قلنا في بداية الفصل – محاولةُ إرجاع الكلمات المُقترَضة الموجودة في

اللغة المدروسة إلى لغاتها الأصلية التي جاءت منها. وفي الغالب لا يتوقف الباحث عند أقرب لغة عبَرت منها الكلمةُ المهاجِرة إلى مُستقرِّها الجديد، ولكنه عادةً ما يذهب إلى أبعد نقطة يمكن الوصولُ إليها، فيعمِّق الحَفْرَ والتَّنقيب في الطبقات السُّفلى للوحدات المعجمية محاوِلًا كشفَ مَنابتها وعروقها المُتشابكة. وهذه العمليةُ محفوفةٌ بالمخاطر والمغامرات والمُنزَلَقات التي كثيرًا ما تزِلُّ فيها الأقدامُ، ولا سيما حين تَشِحُّ الأدلةُ المادّية والتاريخية، فيُلجَأ إلى إعمال الظنِّ والتخمين. وأحيانًا تتدخّل عناصرُ ذاتية في الموضوع فتنسِفه نسفًا وتُخرجه من باب العلم والموضوعية إلى مجالات أخرى فيها شيءٌ من الخيال والإيديولوجية والأسطورة. وهذه أمثلةٌ على بعض المُنزَلقات التي رَصَدناها خلال مُواكَبتنا الخاصة للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي:

التأثيل العليل قد يتحوَّل إلى تضليل

من ملاحظاتنا على القواميس الفرنسية التأثيلية أنها كثيرًا ما تتعامل مع الألفاظ التي سبق للعربية أن اقترَضَتها من لغات أخرى (وهي التي يُطلق عليها عادةً اسمُ المُعرَّبات) قبل أن تستعيرها الفرنسية عن طريق العربية، بنَسف هذا الجِسْر الذي عبَرت من خلاله تلك الألفاظُ إلى أن وصلت إلى المعجم الفرنسي، فتحكم على هذه الكلمة أو تلك بأنها يونانية أو تُركية أو فارسية أو هندية أو لاتينية ...الخ، متجاهلةً المرحلة العربية لهذه الكلمات وما كان لها من دورٍ ووظيفة، ومُوهِمةً بأن الفرنسية أخذَتها مباشرةً من تلك اللغات، بينما هي مجلوبةٌ إليها عن طريق العربية، أي من مَعجمها المعرَّب. فكلمة «إسفاناخ/ سَبانِخ» معرَّبة قديماً عن الفارسية، ولكن اللغات الأوروبية بما فيها الفرنسية التي أخذتها بصيغة «épinard»، لم تأخذها عن الفارسية مباشرةً وإنما عن طريق اللاتينية العِلمية (اللاتينية الوُسطى) التي نقَلتها من العربية عند ترجمة الكُتب العِلمية. وكلمة «saroual, sarouel» ذات أصل فارسي كما يقولون، لكنها من المعرَّبات القديمة، ووجودُها في الفرنسية، إنما جاء إليها في زمن متأخِّر جدًا (االقرن التاسع عشر الميلادي) عن طريق عربية الشمال الأفريقي «سِرْوال»[692] لا من الفارسية مباشرةً. وكلمة «élixir» يونانية الأصل لكن اللغات الأوروبية، ومنها اللاتينية، أخذتها من العربية «الإكسير» في عصر ترجمة العلوم وليس من اليونانية مباشرةً.

ومن هذا القبيل أيضًا أنك تجد من أصحاب هذه القواميس مَن يُصنِّف الكلمات الآتية ضمن خانة الألفاظ التُّركية دون الإشارة إلى أصلها العربي قبل هجرتها ودخولها إلى التُّركيةً:

minaret, café, cadi, fez, mosquée, ottoman, sorbet, raia, sultan[693]، ويصنِّف arsenal, artichaut,[694] baldaquin, bocal, carmin, fanal, faquin, satin, sirop ضمن الألفاظ الإيطالية دون اعتبار مرحلتها العربية التي مرَّت منها. ويعتبر laquais, matamore, réalgar, mousson, fanfare[695] من أصل إسباني دون ذكر الأصل المباشِر الذي أَخَذَت منه الإسبانية. فعند التأثيل والتَّرسيس لا بد من إرجاع الكلمات إلى مَنبعها الأصلي أو ما يُستطاعُ الوصولُ إليه، لا إلى أقرب باب دخلت منه. ولا يجوزُ إطلاقًا لمؤرِّخ المعجم ومُؤثِّله أن يُسقِط من مراحل تطوّر الكلمات ما شاء ويُبقي على ما شاء. فإن

تمَّ ذلك عن قصد مُبيَّت فهو تضليلَ وتزييف، وإن تمَّ عن حُسن نية فهو تقصير وقَصورٌ. وحتى لو كان مع نية الاختصارً فهو اختصار مُخِلٌّ.

ولا شك في أن الحضارة العربية كان لها دورُ الوسيط في نقل الثقافات والمعارف والعلوم القديمة إلى أوروبا التي بَنَت عليها حضارَتَها الحديثة، ولكن الأمر لم يقف عند ذلك، وإنما تجاوزَه إلى نقل الألفاظ والاصطلاحات والمفردات اللغوية المرتبطة بكل تلك المعارف والفنون والمفاهيم العلمية والثقافية. وبعبارة أخرى لقد نُقِلت كثيرٌ من المُسَمَّيات مع أسمائها وليست مجردةً عنها. كما قامت اللغة العربية من جانب آخر، وهَي اللسانُ المعبِّرُ عن هذه الحضارة العربية الإسلامية والوعاءُ الذي استوعَبَها وحَفِظَها، بدور الوسيط في نقل ألفاظ لغاتٍ كثيرة ولا سيما اللغات الشرقية، إلى اللغات الأوروبية بدءًا باللاتينية ذاتها. ولذلك لا يمكنُ القَفزُ عن المرحلة العربية للكلمات المُستعارة إلى اللغات الأوروبية وحذف حلقتها من تاريخ تلك الكلمات وكأن لم يكن لها وجودٌ فيه ولا حُضور ولا تأثير. فذلك جِنايةٌ في حق العِلم والتاريخ، سواءٌ كان عن جهل أم تجاهُل. ومن نتائجه السلبية طَمْسُ الوظيفة الحضارية التي قامت بها العربيةُ لغةً وثقافةً في نقل العلوم والمعارف من أمة إلى أخرى.

وأكثر ما كنّا نصادفه، في طريق بحثنا عن أُثُول الكلمات، وهمٌ غلَبَ على أذهان كثير من الأوروبيّين بأن اللفظ إذا وجَدوا له نظيرًا في اللاتينية أو اليونانية سارَعوا إلى القَطع بأن أصله لاتيني أو يوناني بشكل آليّ، من غير بحث عن احتمالِ أن يكون هذا الأصلُ نفسُه مأخوذًا بدوره عن أصل آخر، وكأن اللاتينية واليونانية هما أمُّ اللغات كافة. أما إذا وجدوا لفظًا له نظيرٌ أو شبيهٌ في العِبْرية فهم لا يكلِّفون أنفسَهم مشقةَ النظر فيما تشترك فيه العبريةُ مع العربية[696] وغيرها من العُروبيات أو الجَزَريات (لغات الجزيرة العربية القديمة) الأخرى، لِوَهم كان شائعًا أيضًا، وهو أن العِبرية أصلُ اللغات السامية، وكلُّ ما عداها عالةٌ عليها. فإذا قالوا عن أصل كلمة بأنه «ساميّ»، فمعنى «الساميّ» عندهم هو العِبْري دون غيره. ولحسن الحظ أننا كنا أحيانا نعثر على مواقف لبعض الغربيّين النُّزهاء اتَّسَمت بالشجاعة وكشفت عن وجه الحقائق المغلوطة. وفي مقدمة هؤلاء العلماء، الذين حافظوا على شجاعتهم ونزاهتهم وهم يُدلون بشهادة الحق، ألكسندر ثييس (A. Théis) في قاموسه النَّباتي Glossaire de botanique. فكان لا يجد خطأً من هذا النوع إلا ونبَّه إليه وفضَح ما فيه من تزييف. ومن شهاداته الجَريئة التي قلَّ نظيرُها بين الأوروبيّين في ذلك العصر (بداية القرن التاسع عشر الميلادي)، ما كَتَبه عن كلمة «ebenum» فقال: «هذا اللفظُ مُلَتَّنٌ (latinisé) من أصله العربي وهو 'أَبْنُوس' (ãbnous) كما في كتاب غُوليوس[697]. ومنه جاءت 'ébène' الفرنسية. وقد أعطى بوشار (Bochart)[698] في كتابه *Hierozoïcon* أصلًا عِبريًا لا يمكن قَبولُه. **لقد كان هنالك حماسٌ ديني زائدٌ استمر لمدة طويلة، مما أدى إلى اعتبار العِبْرية أصلَ اللغات كلّها في العالم. ولكننا اليوم، مع احترامنا الكبير لهذا المبدإ، لا يمكننا أن نستمر في تقبّل كل نتائجه**».

وأما الكلماتُ الدينية الواردة في القرآن كما في التّوراة، فهي كلها أو أغلبها، في نظر أكثرية القاموسيّين الغربيّين الواقعين تحت تأثير الثقافة الدينية اليهودية، كلماتٌ عِبرية لا غير مثل: manne, éden, géhenne, mohar (مَنّ، جَهَنم، عَدَن، مَهْر)[699].

التَّلتينُ والفرنَسةُ وطَمس معالم الكلمات العربية

أشرنا سابقًا إلى ما تتعرَّضُ له الكلماتُ العربيةُ المهاجِرة من عمليات تغيير لملامحها حتى يسهُل اندماجُها وصَهْرُها في الأنظمة اللسانية التي تستقبلها، وأن هذا التغيُّر في الشكل والصيغة قد يَكثُر ويزدادُ كلما كثُر تنقُّلُ الكلمات بين اللغات الأجنبية. وذكرنا أيضًا أن عددًا من الكلمات العربية التي اقترضتها اللغةُ اللاتينية خلال مرحلة ترجمة العلوم أو في مرحلة لاحقة، قد تعرَّضَت لعملية تَلتينٍ (latinisation) وتحويلٍ مقصود لصيغها حتى تتلاءم مع نظام هذه اللغة التي ظلت مُسيطِرةً على المجال العلمي والثقافي في أوروبا إلى وقت متأخِّر. ثم أعقبَتها بعد ذلك مرحلةٌ عرفت فيها الفرنسيةُ نُضجًا واستقلالًا دفَعاها إلى السّعي لتحقيق ذاتها والاستقلال عن اللاتينية، فعملت بدورها على فَرنَسة تلك الكلمات العربية التي تَوارَت حقيقتُها خلفَ قِناع لاتيني، بأن أسبغَت عليها مرةً أخرى رداءً خارجيًا يقرِّبُها أكثر إلى نظامها اللغوي الخاص، حتّى تصبح فرنسيةَ الشكلِ والمظهر، وتختفي ملامحُها العربية بما تخضع له من عمليات تجميل وتَنكُّر، وبذلك يسهلُ اندماجُها في المعجم الفرنسي بشكل تام. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما نجده في تاريخ كلمة «chéiranthe» الفرنسية المأخوذة من «خِيري» العربية بمعنى نوع من الرَّياحين المشهورة. فهناك طائفة من القواميس الفرنسية ذات الشهرة الواسعة تذكر أن هذه الصيغة الفرنسية جاءت من أصل لاتيني (cheiranthus) مركَّب بدوره من شِّقّين يونانيّين، هما «cheir» أو «kheir» بمعنى «يَد»، و«anthos» بمعنى «زهر»، والمعنى العام «زَهرة في شكل اليَد» أو «زَهرة نُحبُّ الاحتفاظ بها في اليَد». وخلاصة هذا التأثيل أن الكلمة أصبحت في نظر هؤلاء القاموسيّين لا علاقة لها بالعربية، فهي بشِقَّيْها من أصل يوناني لاتيني. إلا أن هذا التأثيل مردودٌ على أصحابه بما جاء في قواميس أخرى موثوقة ومختصّة في علم النبات والطبيعة تروي قصة مُخالِفة تمامًا لأصل هذه الكلمة. وهي أن الصيغة اللاتينية للفظ «cheirantus» ليست سوى صورة مُلَتَّنة للفظ «cheiri/kheyry» المأخوذِ مباشرةً من لفظ «خِيري»، وهو الاسم العربي المعروف لنباتٍ مشهور برائحته الزَكية، ثم زيدَت بآخره: (anthus) فأخذت الكلمةُ شكلًا لاتينيا يونانيًا. ولقد صادَفَ هذا – كما يؤكد أ. ثييس (A. Théis) أن كان في اليونانية لفظُ «anthos» بمعنى «يَد»، ولفظُ «cheir/kheir» بمعنى «زَهْرة»، والجمعُ بينهما يُعطي معنى «زهرة يدوية» أو «زَهرة في اليَد»، أي زَهرة يمكن أن تكون في اليد لطِيب رائحتها، فوجَد عالمُ الطبيعيات السّويدي كارل لينّي (Linné) (القرن الثامن عشر) في ذلك ما يُسوِّغُ إطلاق كلمة «cheiranthus» على هذا النوع من نبات المَنثُور أو الخِيري (giroflée) الذي توجد لزهوره ألوانٌ مختلفة. وهذه المعلومة ذاتُها يؤكدها قاموسٌ آخر للعلوم الطبيعية بقوله: إن العالِم السّويدي المذكور كان أولَ من ولَّدَ الاصطلاح العلمي «cheiranthus» بأن صاغَه من الكلمة العربية

«cheiri» (خيري) على الطريقة اللاتينية بإضافة «anthus». وقد ظلت هذه الصيغة المَلَتّنة «cheiranthus» مستخدَمةً في الفرنسية إلى أن استعمل قاموسُ بيشريل سنة 1845 الصيغة المُفرنَسة «chéiranthe» فبدأت تحلَّ محلَّها شيئًا فشيئًا. وهذا الذي ذكروه لا يمنع من أن يكون لفظ «خيري» نفسه قد جاء بدوره إلى العربية من لغة أخرى ربما هي الفارسية[700] أو اليونانية أو غيرها. ولكن اللاتينية العلمية إنما أخذَتها حسبَ المصدرين المذكورين، في مرحلة ترجمة الكتُب العلمية العربية، أخذًا مُباشِرًا من العربية لا من غيرها.

ومثالٌ ثانٍ نأخذه من كلمة «كَمُّون» التي قال عنها ثييس(Théis) في قاموسه النباتي أيضًا: «من العربية: **كَمّون**، اشتَقَّ اليونانُ: kominon، واللاتينُ: cumium، والفرنسيون: cumin...». ومعلوم أن لفظ «كَمّون» موجود في العربية والعِبرية وأغلبية اللغات العروبية (الجزَرية) من عهد قديم.

ومثل ثالث، نأخذه من «دَرُونَج» أو «دَرُونَك» المعرَّب عن الفارسية، ويُكتَب أحيانًا بأحرف لاتينية على شكل «doronigi/durungi». فقد نقلته اللاتينيةُ العِلمية في عصر ترجمة العلوم العربية وحوّلته إلى «doronicum» ثم جاء الفرنسيون فحوّلوه إلى «doronic» (القرن الخامس عشر الميلادي). وقد نبّه ثييس مرة أخرى إلى الخطإ الذي وقع فيه لِينّي السّويدي حين ردَّ اللفظ اللاتيني إلى اليونانيّة، بينما هو مأخوذ من العربية وإن كان في الأصل معرَّبًا.

والأمثلةُ على هذا، كثيرة جدًا.

التأثيل بين الحقيقة والإيديولوجية والأُسطورة

ألقى الصراعُ الديني والحضاري بين الشرق العربي الإسلامي والغرب المتشبِّع بالثقافة الدينية المسيحية اليهودية الذي أَجَّجته سلسلةٌ طويلة من الحروب (كالحروب الصليبية وغيرها)، بظلاله على العمل المعجمي، وانعكَسَت آثارُه النفسية على الطريقة التي استعمَلها بعضُ القاموسّيين في تأثيل جملة من الألفاظ. ولنا على ذلك بعض الشواهد والأمثلة التي تفضح إسقاطَ هذه الخلفية من الصراع الثقافي والديني على العمل اللغوي المعجمي المتأثِّر بهذا النوع من الخطاب المُتشبِّع بثقافة البيئة التي أنتجَته.

من ذلك تخبُّط بعض القاموسيّين في تأثيل لفظ «sarrasins» التي أصبحت تُطلَق على «الشَّرقيّين»، ويُقصَد بهم العرب والمسلمون عمومًا الذين جاؤوا فاتحين من الشرق وخاضوا سلسلةَ حروبٍ دينية ثقافية مع الغرب. فمنهم من قال إن أصله مَن اليونانية «sarakénoi» التي تَعني حرفيًا «ساكِنِي الخيام» ويقصدون العربَ الرُّحَّل. وفي ذلك لَمْزٌ وتعريضٌ بهؤلاء العرب المسلمين الذين لم يكونوا في نظر المجتمعات الغربية سوى رُعاةِ غنَمٍ وسكانِ خيامٍ لا سابِقَ عهدٍ لهم بالحضارة والمَدَنية. وهناك من ذهب إلى أن أصل الكلمة مُحرَّفٌ من اللاتينية «saraceni» المأخوذة من كلمة

«سارِق» العربية، وعزّزَ رأيَه بالقول إن اللاتينَ سَمَّوا العربَ بهذا الاسم لأنهم كانوا معروفين عندهم بالغارَة والسَّرقة. وفي قواميس أخرى أن العرب سُمّوا بهذا الاسم «sarrasins» لأنهم زعَموا الانتسابَ إلى «سارَة»َ زوجة إبراهيم عليه السلام، وقد كانوا يَخجَلون من الانتساب إلى «هاجَر»، أُمِّ إسماعيل، لكونها – في زعم اليهود – مجردَ أَمَةٍ أو خادِمة لـ «سارَة». وحسب هذا التأويل الأخير فإن الكلمة مؤلَّفة من «sins» + «Sara». وفي الوقت نفسه نجد القواميس تُصرِّح بأن كلمةَ «agaréen, nnes» تعني «الهاجَريّين» بمعنى العرب من نَسْل إسماعيل، سُمُّوا بذلك لكونهم يَنحدرون من نَسْل «هاجَر»، مع ما تحمله هذه الكلمة من معنىً قَدْحي تأثُّراً بالنظرة العَدائية التي نشرها اليهودُ قديمًا عن العرب المسلمين في المجتمعات الغربية، وهي أن هؤلاء «الهاجَريّين» ينحدرون من نَسل «هاجَر» وهي من طبقة أدنى من طبقة «سارَة» التي ينحدر منها بنو إسرائيل، في تأصيلٍ واضح لأسطورة التفوُّق العِرْقي التي وُظِّفت أسوأَ توظيفٍ طيلة الحِقَب التاريخية الماضية. وهكذا يَمتزج العملُ التأثيلي التأريخي في ذهن المعجمي بالأسطورة والإيديولوجية وبعضِ المعتَقدات الدينية الخاصة.

ومن الأمثلة الأخرى التي لا تخلو من رواسب الصراع الديني والثقافي بين الشرق والغرب، لجوءُ بعضِ القاموسيّين إلى شَحْن كلمة «avanie» بمعانٍ تختزنُ عُمقَ هذا الصراع. فحين يَلجأ بعضُهم إلى تأثيلِ الكلمة بإرجاعها إلى لفظ «هَوان» تارةً، أو «إهانة» تارة أخرى، فقد لا يكون ذلك من بابِ الصُّدفة أو الموضوعية العِلمية، وإنما مَردُّه إلى تشبُّع هؤلاء اللغويّين المُؤثِّلين – ولو بدون شُعورٍ – بالنظرة السّلبية التي كانت شائعة في الغرب عن خُصومهم التقليديّين في الشرق وهم الأتراكُ العُثمانيون. فقصةُ هذه الكلمة هي أنها كانت تُطلَق عند العُثمانيّين على ضريبة تجارية أو غرامة ثقيلة كانوا يَفرضونها على بعضِ التُّجار الأوروبيّين الذين يَستغفلون السلطات الضَّريبيّة ويلجأون إلى حِيَلٍ للإفلات من أداء المُكوس أو الضرائب المفروضة على البضائع العابرة لحُدودهم. ومن هُنا كان أصلُ الكلمة التي استُعمِلت في وصف المتهَرِّب من ضريبة الجُمرُك أو العُبور، هو: «خَوَّان» أي خائن للأمانة. ولكن التُّجار المُتهرِّبين من الضرائب أصبحوا يُشيعون في بلدانهم أن العثمانيّين يُلزِمونهم دفعَ ضريبة خاصة بهم قصدَ إهانتهم واحتقارهم باعتبارهم نصارى. وبناءً على هذا التصوُّر فُسِّرت الكلمةُ بأنها مأخوذة من «هَوَان» أو «إهانة»[(701)]. والذي يؤيد ما ذهبنا إليه أن فئةً أُخرى من القواميس الفرنسية التي تحلّت بالموضوعية، نَصَّت على اللفظ الأصلي الذي جاءت منه كلمة «avanie» وهو «خَوّان» صيغة مبالغة من «خائِن». ومما يقوّي هذا الرأي أيضًا ويجعلنا نطمئن إليه، هو تلك الفقرةُ القصيرة الواردة في رحلة شاردان (Chardin) إلى بلاد الفُرس، وفيها يقول: «ليس هناك في العالَم أُناسٌ يَسهُل خِداعُهم وغِشُّهم مثلَ الأتراك، فهم أناسٌ في غاية البَساطة والجَهل، ويمكن خِداعُهم بكل سُهولة. ثم إن النصارى تصرَّفوا معهم باستمرار بعملِ كثيرٍ من الخُبْث وأساليب الاحتيال، وكان الأتراكُ يَقَعون في حَبائلهم، لكنهم بعد ذلك يفتحون أَعينَهم ويَضربون بقوة، فيَفرضون أداءَ كلِّ ما وقعَ غِشُّهم فيه دفعةً واحدة، وتسمى هذه الغَرامات avanies».

ومن الأمثلة أيضًا: أن قاموس تريفَو حين ذكر كلمة «alfaquin» المأخوذة من «الفقيه» كتبَها في طبعته الأولى بالحروف العِبْرية (إشارةً إلى أن أصلها من العِبرية)، ثم قال في تفسيرها: إن الفُقهاء هم بمثابة الرُّهبان عند المسلمين الذين ما يزالون إلى اليوم (القرن الثامن عشر الميلادي) مُختَبئين في إسبانيا. وهذا مثالٌ على بعض المواقف الإيديولوجية والمُعتَقَدية التي تعكس صورةَ الآخر في أذهان القاموسيّين الأوروبييّن.

ومنها كلمة «faquin» التي يُرجِعُها الكثيرون إلى الأصل العربي «فَقير»، ومن معانيها: حَمّال، شَخص مُحتَقَر، جاهِل، تافِه، بلا قَلب، تِمثال فارسٍ من خَشَب أو تِبْن. إلا أن بعض القواميس أضاف معنىً آخر من المعاني القديمةً للكلمة، وهوَ فارِسٌ عربي أو شَرقي (sarrasin). ولا شك في أن صورة الفارس العربي المسلم كانت في المِخْيال الغربي تَستبطِنُ نوعًا من الكراهية التي تمَّ التعبيرُ عنها بالاحتقار والازدراء في صورة تِمثال فارسٍ من خشَبٍ أو تِبْنٍ، أي فارسٍ تافِهٍ لا قيمة له، ومن ثم انتقل المعنى إلى أيِّ شخص تافِه أو جاهل...

ومن قبيل التشويه التاريخي الذي يجعل من التأثيل طريقًا للدَّسِّ والتضليل الإيديولوجي ما ورد في واحد من أكبر القواميس الفرنسية الحديثة وأشهرها حين أراد تأثيل كلمة «mellah» المأخوذة من «مَلاّح» العربية وهو الحي اليهودي في المدُن المغربية العتيقة، فقال إن سَبَبَ تسميَّة هذا الحي اليهودي بـ «المَلاَّح» هو أن اليهود كان يُفرَض عليهم القيامُ بوضع المِلْح في رؤوس الجُناة المَحكوم عليهم بالإعدام قبل تعليقها على أبواب المدينة. وهذا التأويل السَّخيف كان بعضُهم قد رَوَّجه في بداية الاحتلال الفرنسي للمغرب. والرواية الصحيحة المتداوَلة حول سبب إطلاق اسم المَلاَّح على حارة اليهود بالمدن المغربية، هي أن أول حيٍّ من هذا النوع بُنِي في المغرب كان بمدينة فاس (1438م) أيامَ الدولة المَرينية، وذلك لاستقبال أفواج اليهود المُهجَّرين من الأندلس وإيوائهم. وصادَف أن هذا الأرض التي بُنِيَ عليها الحيُّ اليهودي الخاصُّ كانت في الأصل مكانًا لتجميع المِلْح قبل تَصديره للجِهات الأخرى في البلاد. وبعد ذلك أصبح اسمُ الملاّح يُطلَق – من باب التوسُّع – على هذا الحيّ اليهودي بفاس وعلى كلِّ حيٍّ جديد بُنِيَ بعده في كل مُدُن المغرب. وقد جرت العادةُ – منذ البداية – بأن يكون مقرُّ حيِّ اليهود في المغرب قريبًا من قصر السُّلطان لضمان الأمن والحماية لسُكّانه. فهم في ذمّة وليّ الأمر.

ومن الأمور التي يمكن اعتبارُها من باب التأثيل الإيديولوجي المتأثِّر بمعتقدات دينية ورواسب الصراع الثقافي بين الغرب والشرق، ما أشرنا إليه سابقًا من إصرار كثير من القواميس على ردِّ كلِّ كلمة منحدِرة من اللغات العروبية (السامية) إلى أصل عِبْري، رغم وجود دلائل كثيرة تُثبت أن هذه الكلمة أو تلك مُشترَكة بين العبْرية والعربية وغيرهما من اللهجات أو اللغات العروبية. ولنا على ذلك شواهد وأمثلة عديدة. وكذلك إصرارُ قواميس أخرى على ردِّ كل ما هو غامضُ الأصل أو مجهولُه عندهم إلى اللاتينية أو اليونانية، والوقوفُ به عند هذا المُنتَهَى، وكأن أصل اللغات البشرية يتوقفُ عند اللاتينية أو اليونانية. والأمثلةُ على ذلك كثيرةٌ

أيضًا من ذلك كلمة «avarie» التي حاولت فئةٌ من القواميس ردَّها إلى اللاتينية «avaria» مع أن اللاتينية نفسها أخذتها من العربية «عَوار»، «عَوارية»[702]. لكن الثابت الذي لا شك فيه أن كلًا من هاتين اللغتين قد استَقَى عددًا من ألفاظه من العربية وغيرها من الجَزَريات (الساميّات)، وأن كثيرًا من الألفاظ الأخرى الشرقية (الهندية والفارسية والصينية ...الخ) انتقل إلى هاتين اللغتين عن طريق العربية.

وقريبٌ من هذا النوع من التأثيل الإيديولوجي ما نجده في التعريفات الغريبة التي يقدمها بعضُ القاموسيّين لعدد من الكلمات. من ذلك – على سبيل المثال – ما علَّق به قاموس تريفو (القرن الثامن عشر الميلادي) على كلمة «hadara» (حضارة، حَضَر)، فقال أثناء تعريفها: «هؤلاء الحَضَريُّون هم من نَسْلِ أولئك الذين بَعثَهم الخليفةُ عثمان بن عفّان لإفريقيا. وقد ترَكوا رَعيَ الغنَم والحياةَ البدوية للآخرين، واستقرُّوا في المدن. ولأنهم تركوا حياتَهم القديمة أصبحوا مُحتَقَرين عند الآخرين». ولا أدري كيف استنبَط تريفو هذه المعاني التي استعمَلها في تعريف تلك الكلمة.

ومن طرائف التأثيل عند تريفو أنه أورد صيغةً مرادفةً لكلمة «islam» وهي «eslam»، وقال في تفسير أصلها: «يظهر أن 'eslam' مأخوذة من 'إسماعيل' لأن المسلمين يُسمَّون أيضًا بالإسماعيليّين، إذ يُعتَقد أن المسلمين الأوَّلين الذين اتَّبَعوا محمدًا كانوا من العرب المُنحدِرين من إسماعيل، كما يُسمَّون بالهجَرِيّين (agaréens) نسبة إلى هاجَر أُمِّ إسماعيل».

ومن هذا القبيل أن اللغوي الفرنسي الشهير دي كانج (القرن السابع عشر) ذهب في قاموسه الفرنسي اللاتيني مذهبًا غريبًا في تأثيل كلمة «marabotin/maurabotin»، وهي عُملة نَقدية قديمة يعود أصلُها إلى عهد المُرابطين الذين حكَموا المغرب والأندلس، فهم الذين سَكُّوها فنُسِبَت إليهم، وكانت معروفة في أوروبا الغربية (إسبانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها). لكن الرجل زعم أن الكلمة مكوَّنة من «butin» (غنيمة) و«maures» (المُور المسلمون)، أي أن أصلها عُملة مصنوعة من الذهَب الذي غَنِمَه الإسبانُ من المُسلمين، فهي إذن، عُملة إسبانية أصيلة. وهذا رأيٌ ظاهرُ التَّمحُّل والتَّعسُّف في تأويل أصول الكلمات بناءً على هَوى النَّفس لا على حقائق التاريخ.

وحتى لا نردّ كلَّ أخطاء التأثيل التي نجدها في القواميس الفرنسية والأوروبية القديمة بصفة عامة، إلى هذا الجانب الإيديولوجي ذي الخلفيات الدينية والعقَدية والثقافية الخاصة، لا بد أن نعترف بأن هناك نسبة كبيرة من تلك الأخطاء كانت ناتجة عن قُصور معرفي وعلمي، وعدم اطلاع كافٍ على اللغة العربية والحضارة الإسلامية بشكل عام، ولا سيما في مرحلة تدهور أوضاع العالَم الإسلامي وانهياره أمام صعود أوروبا وقيام نهضتها الحديثة. ومن الثابت تاريخيًا أن الأمَم في حالة تغلُّبها وإحساسها بنشوة الانتصار والتفوُّق على غيرها، تميلُ عادةً إلى الثقة الزائدة في النفس حتى يصيبها الغرورُ ويَغمرها إحساسٌ بأنها مُستغنِية بنفسها وبِلُغتِها وثقافتها عن غيرها

من الثقافات واللغات، وأن لغتها هي أصلَ اللغات، وثقافتَها هي أم الثقافات، وكلّ ما عند الأمم الأخرى عالةٌ عليها. وقد حدَث شيءٌ من هذا للأمة العربية الإسلامية أيامَ تفوّقها الحضاري والثقافي ونجاحها السياسي والاقتصادي، حتى صار كثيرٌ من أبنائها وعلمائها يتملّكُهم الاعتزازُ المُفرط بثقافتهم ولغتهم، ولا يرون في ألسِنة الأمم الأخرى ما يُضاهي لسانَهم أو يُدانيه في حُسنه وروعته وعبقريته. وكثيرٌ منهم أصبحوا يصرِّحون بأن العربية توقيفٌ ووحيٌ أنزَلها الله من السماء ولا يد للبشرية فيها، وأنها لغةُ القبر والبعث والجنة ويوم الحساب. وفي مقابل ذلك لجأ عدد غير قليل من الغربيّين في مرحلة ما قبل علم اللغة الحديث، إلَى ردِّ كل لفظ إلى أصل لاتيني أو إغريقي على أبعد تقدير، وإذا تجاوزوا ذلك رَدُّوه إلى أصل هِندِي أوروبي أو عِبْري، وكأنهم لا يتصوَّرون وجود لغاتٍ أخرى تستحقُّ أن تنقل منها اللغاتُ الأوروبية إلا ما كان استثناءً وقلةً لا يُعتدُّ بها.

التأثيل التعسّفي

إن ورود لفظَين متقاربين صوتًا، أو صوتًا ومعنى معًا، في لغتين مختلفتين، لا يقتضي بالضرورة أن أحدهما أُخِذ من الآخر. فقد يحدُثُ مثلُ ذلك لمجرد تـَوارُدٍ ومصادفة لا غير. لكن هناك من وقعوا في شَرَك هذه الخُدعة فراحوا يعتقدون أن كل لفظ من هذا النوع موجود في إحدى اللغات الأوروبية إلا وهو من أصل عربي، فأوغَلوا في التمحُّل والتعسُّف ولَيِّ أعناقِ الكلمات قَسرًا وإخضاعها للحكم المُتسرِّع الذي أصدروه عليها دون رويّة ولا تدقيق، وإنما انساقوا وراء رَنين الكلمات وغلبَهم الحَماسُ والحَمِيّة والرغبةُ في الاستكثار وإظهار العربية بمظهر أنها أمُّ اللغات كلها بطريقة ساذجة. ومن أمثلة ذلك قولهم:

– في تأثيل بعض الكلمات الفرنسية:

solide، أصلها من: صَلْد، وnoble من: نبيل، وpierre من: بَرّ، وpièce من: فَصّ. وrefuser من: رفضَ. وsauce من: ساسَ يسوسُ. وsoulagement من: سَلْوى، وrendre من: رَدَّ، وAtlas من: أطلَع، وaviver من: أَجَّجَ، وfou من: فَهْو، وmarmite من: بُرْمة، وmarmot من: مُهرِّج، وmanège من: مَنهَج، وgâche من: غِشاء ...الخ.

– وفي تأثيل بعض الكلمات الإنجليزية:

show من: شافَ يَشُوف، وschool من: صَقَل يَصقل، وabate من: هَبَطَ، وabsorb من: أَشرَبَ، وable من: قابِل بمعنى: متمكِّن وماهِر، وabsurd من: أبسَرَ وباسِرة. وacid من «آسي» بالعامّية المصرية، أي: قاسٍ. وaccuse من: «أزا» باللّهجة المصرية أيضًا ومعناها: قاضَى يُقاضي، وadequat من: الدِّقّة، وadmire من أضمَر.

– وفي تأثيل كلَ من: annex الإنجليزية وannexe الفرنسية، بردّهما إلى: نَكس. وتأثيل riche الفرنسية وrich الإنجليزية، بردهما إلى: رِيش ورياش. وage الإنجليزية، وâge الفرنسية، إلى: أجل. وsanitaire الفرنسية وsanitary الإنجليزية إلى: صانَ يصونُ. و sauvage الفرنسية وsavage الإنجليزية إلى: هَمَج. وsénat الفرنسية وsenate الإنجليزية إلى: سِنّ. وtardy الإنجليزية وtardif الفرنسية إلى: تردَّى. وsommet الفرنسية وsummit الإنجليزية إلى: قمة. وservice في اللغتين إلى: صَرَّفَ. وtrace في اللغتين إلى: دَرَسَ. وtrouble في اللغتين إلى: اضطَربَ.

والقائمة طويلة من مثل هذا الكلام الذي يُلقَى على عَواهِنه خاليًا من أية مسؤولية علمية أو أيِّ سنَد أو دليل سوى الخواطر والظنون البعيدة عن أصول علم التأثيل الذي له أُسُسُه وقواعده.

ومن قبيل التأثيل التعسُّفي الذي لا يقوم على دليل صحيح، ما ذهب إليه عبد الرحمان البُوريني في كثير من الأمثلة التي ذكرها، ومنها أن كلمة «animal» (في الإنجليزية والفرنسية) يرجَّح أن تكون متحوِّلةً من مقلوبها «alanim» مما يجعل أصلها عربيًا وهو «الأنعام»، وأن «caravel» الإنجليزية يرجَّح أن تكون مقلوبة من «al carav» وهو ما يوافق «القارِب» في العربية، وأن «cataract» (الإنجليزية) و«cataracte» (الفرنسية) من «الطَّرْخَة»، والطَّرخةُ نفسها مأخوذة من اطرَخَمَّ الليلُ إذا اسودَّ[703]، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المتكلَّفة التي أراد بها أن تكون دليلًا على صحة ما يذهب إليه وهو أن **اللغة العربية أصل اللغات**، مجاراةً للنظرية الأوروبية التي تردُّ كلَّ اللغات الأوروبية والسّنسكريتية الهندية إلى أصل واحد.

ومن هذا القبيل ما جاء في كتاب: **اللغة العربية أم الساميات**[704] حين أراد صاحبُه التأثيل لكلمة: caramel الفرنسية فقال: «أرجعَ ليطري الكلمة الفرنسية إلى كلمتين عربيتين هما: **كُرَة ومِشَلَّة** بمعنى شيء دقيق حلو في شكل كُرة. قال الأعشى الأكبر:

وقد غدوتُ إلى الحانوت يتبعُني شاوٍ مِشَلٌّ شُلولٌ شَلْشَلٌ شَوِلُ»

ولا أدري هل أعجبُ من سوء قراءة المؤلف لكلام ليطري أم من شاهده الشعري الذي أراد أن يستخرج منه الدليل لتأييد كلام ليطري؟ والحقيقة أن هذا القاموس أرجع أصل الكلمة الفرنسية إلى (كُرَة مُحلاة) العربية فكتَبَ بشكل واضح: «kora: boule et, mochalla: chose douce»، أي: (كُرة + مُحلاة)، لكن كتابتَه قُرئت خطأً: (كرة + مِشَلة)، وشتّان بين الأمرين.

ومن التأثيل التعسّفي ما زعمه أدي شير في قاموسه من أن فعل «شَربَ» الماءَ نفسَه فارسيُّ أصلُه من: «سِير: رَيّان، شَبعان»، و«آب: ماء». وكأن العرب لم يكونوا يعرفون كيف يُعبِّرون عن معنى شُرب الماء حتى استعاروا من الفُرس ذلك اللفظ لكي يُؤدوا به ذلك المعنى، مع أن الفارسية ذاتها أخذت من فعل «شرب» العربي كلماتٍ عديدة مثل: «شَرْبَتْ» بمعنى «شَراب مُحَلًى بالعسَل»، و«شراب» بمعنى: خَمر، و«شرابخانه» بمعنى «حانَة» ...الخ[705].

وهذا أشبه ما يكون بقول أحدهم إن فعل «marcher» في الفرنسية مأخوذ من «مشَى» العربية، وكأن الفرنسيّين لم يكن لهم ما يعبِّرون به عن معنى هذا الفعل البسيط المُلازم لخصائص كل البشر حتى جاء العرب فأقرَضوهم الاسمَ الدالَّ على ذلك. والحقيقة أن أمثال هذه الأمور والأشياء ليست في العادة مما

تـَستعار لها ألفاظ من لغات أجنبية. إذ كل مجموعة بشرية إلا وهي تأكل وتشرب وتنام وتستيقظ وترى وتتكلّم وتمشي. وكلُّ البشر لهم أيدٍ وأرجُل وأعيُن وأفواهٌ وألسنة وأنوفٌ وشِفاه... ولذلك فكل مجتمع بشري يسمّي هذه الأمور بألفاظ من لغته الخاصة، وإنما العادةُ أن يُستعارُ من الألفاظ في كل مجتمع، ما يُحتاج إليه لتسمية أشياء غير مألوفة فيه كالأدوات والآلات والمختَرَعات والاكتشافات والمصنوعات والأفكار والمفاهيم والنظريات والبضائع والنباتات والحيوانات والطيور، وبعض مكوِّنات الطبيعة والمناخ المتغيِّر من بيئة إلى أخرى ...الخ. والخلاصة: هناك قدر معيَّن من المعجم لا يُستعارُ في العادة إلا نادرًا. وأقصد هنا اللغات ذات الأصول المختلفة، ولا أقصد اللغات المتفرّعة عن أصل واحد. فاللغات الرومانسية تشترك في أسماء عدد من الأشياء لأن أصلها واحد، واللغات السامية واللهجات العربية كذلك.

التأثيل المقلوب

وهناك ضربٌ من التأثيل يمكن أن ننعته بالتأثيل المَقلوب، وهو أن يُجعَل الأصلُ فرعًا والفرعُ أصلًا، والمُعيرُ مُعارًا والمُعارُ مُعيرًا. مثالهُ أن يعتبر بعضُهم كلمة «salade» في الفرنسية والإيطالية و«salad» في الإنجليزية مأخوذة من «سَلاطة». وفي **معجم عطية** أن «سَلاطة» محرَّفة من العربية «سَليط» الوارد قديمًا بمعنى الزَّيْت ثم تحوَّل في العصر الحديث للدلالة على الزَّيت المَمزوج بالبُقول وغيرها. وليس هذا سوى ضرب من التَمحُّل.

وجعل بعضُهم كلمة «soupe» في الفرنسية و«soup» في الإنجليزية و«sopa» في الإسبانية والبرتغالية والقَطلانية (بمعنى: حِساء أو مَرَق أو قِطَع من الخبز مع المَرق) من العربية «صُبَّة» التي جاءت في القواميس القديمة بمعنى «ما صُبَّ من طعام وغيره مجتمِعاً» **(اللسان)**، فأخذتها اللغاتُ الأوروبية وخَصَّتها بالمَرَق[706]. ولكن هذا قولٌ لا دليل عليه في نظري. فـ «الصُّبَّة» أو «الصُّوبَّة» الحديثة المُستعملة في العامّيات العربية الحديثة[707] مأخوذة من اللغات الأوروبية. والقواميس الاشتقاقية الغربية لا تعترف بأي صلة بين اللفظين العربية والأوروبي، بل تُجمِع على رد الكلمة الأجنبية إلى اللاتينية «suppa» ثم إلى الجِرمانية أو السّنسكريتية. وصرَّح قاموس ليرشُندي أن «صُوبَّة» المستعمَلة في شمال المغرب ومناطق أخرى منه، بأنها من الإسبانية «sopa». أما ما جاء في **قاموس ردّ العامي إلى الفصيح** لأحمد رضا العاملي (ت 1953) وهو قولُه: «الصُّبَّة عند العامة: كُثْبَةُ الطعام – القَمحُ – وكذلك في الفصيح هي لفظًا ومعنىً. وهي الصُّبْرَةُ أيضًا. وهذه أكثرُ استعمالًا في الفصيح»، فإن مفهوم الكُثْبَة الذي ذكره لا يتطابَق تمامًا – حسب قواميسنا القديمة – مع معنى «الصُّبَّة» أو «الصُّوبّة» المعروفة حديثًا. ففي **اللسان** أن الكُثْبَة هي القليل من الماء واللبَن، وهي كلُّ طائفةٍ من طعام أو تَمْرٍ أو رَمْلٍ، وقيل: كلُّ مُجتمِع من طعام وغيره. وفي **القاموس المحيط**: القَليلُ من الماء واللَّبَن أو مثلُ الجُرْعة تبقَى في الإناء. وهذا قد يُوافِق معنى الصُّبْرَة (ما يُتَصَبَّرُ به من أكل قليل) ولكنه لا يُوافِق معنى الحِساء أو الشُّرْبة أو ما يُطبَخ ويُغَلَّى من مَرَق وقِطَع الخُبز أو الخُضَر، وهي الأكلة التي يُطلق عليها الأوروبيون بوجه عام اسمَ: sopa, soup, soupe، وكانوا عادةً ما يجعلون منها وجبةَ عَشاءٍ كاملةً فأطلقوا عليها اسمَ: **أكلة المساء**[708] (Repas du soir). والخلاصة أن «صُبَّة» القديمة في العربية هي غير «صُبّة/ صُوبّة» في العاميات الحديثة. الأولى من صَبَّ يَصُبّ، والثانية أعجمية مقترَضة من اللغات الأوروبية[709].

دورةٌ تاريخية كاملةٌ وعَوْدٌ على بَدءٍ

في ختام هذا البحث، أعود إلى ما سبقَت الإشارةُ إليه، وهو أن هنالك طائفة من الألفاظ العربية، يمكن أن نقول عنها إنها عاشت دورةً تاريخية كاملة، فكانت حياتُها مليئة بالتَّقَلُّبات والمغامرات والانتقال بين محطّات وبِيئات لغوية مختلفة، بدأت بالخروج من موطنها الأصلي في ظروف معيَّنة، ثم ما لبثت، ولو بعد قرون، أن انتهت بالعودة إليه، لكن في صورة مُتَنكِّرة وملامِح متغيِّرة، فلم يتعرَّف إليها الكثيرون واعتقدوها كلماتٍ أجنبية دخيلة وتعاملوا معها على هذا الأساس، مع أنها من أصل عربي أَصيل أو معرَّب مُقيم. ولم تلبث قواميسُنا الحديثة التي أرادت أن تُزَيِّنَ صدرَها وتُلَمِّع مظهرَها ببعض الكلمات المُحدَثة والمعاصِرة أن احتضَنت فئةً منها وصنَّفتها تحت خانة المُعرَّب المُحدَث، وما لم تحتضنه هذه القواميسُ ظل رائجًا في غيرها من الأدبيات المكتوبة واللهجات العربية الدارجة.

وهذه أمثلةٌ من هذه الكلمات التي تكشف لك كلُّ واحدة منها عند دراستها التاريخية التفصيلية، ما تختزِنه في طياتها من قِصصٍ وحكاياتَ لا تخلو من المُتعة والطرافة والتشويق. نقدِّمها هنا بطريقة جدّ مختزَلة تصوِّر المراحل الثلاث الأساسية في حياتها دون الدخول في التفاصيل، وهي: وضعها العربي في البداية، ووضعها في الفرنسية بعد المغادرة، ووضعُها بعد العودة إلى العربية:

أَميرُ البحر ← amiral ← أميرال.

دار الصَّنعة/ دار الصناعة ← arsenal ← تَرْسانة/ تَرْسَخانَة[710].

طَرْح/ طرحة ← tare ← طارَة[711].

مَخزَن/ مَخازِن ← magasin ← مَغازَة/ مقازة[712].

دُرْديٌّ ← tartre ← طِرْطير/ طَرْطَر[713].

خُصَى الثَّعلَب ← salep ← سَحْلَب[714].

الحمراء ← Alhambra ← العَنْبرة[715].

شِكَّة ← jaque/ jaquette ← جاكِيت[716].

سَواد (قِلْيٌ) ← soude/ soda ← صُودا[717].

تَعريفة/ تَعرِفة ← tarif ← طَريفة/ طَريف[718].

زَيتُون ← satin ← ساتان (ثوب)[719].

مَوْصِلي (نسبة لمدينة الموصل) ← mousseline ← مُسْلين (ثوب حريري)[720].

راحة (اليَد) ← raquette ← راكِيطة (خَشَبة لضرب كرة المِضرَب).

مَسْخ/ مَسْخَرة ← masque ← ماسْك (قِناع).

الخُوارِزمي ← algorithme ← لوغاريتْمات.

لُبانٌ جاويٌّ ← benjoin ← benzine ← بِنْزين.

الحَرْشَفُ ← الخُرْشوف[721] ← artichaut ← أرض شوكي.

حَبْل ← câble ← كَبْل[722].

دِيوانٌ ← douane ← ديوانة.

جَوْسَق ← كُوشَك ← كُشْك ← kiosque ← كُشْك.

(667) يُراجع حول مصطلحَي التأثيل والترسيس كتاب المرحوم عبد الحق فاضل، **مغامرات لغوية**. وقد أطلق المصطلح الأول بمعنى البحث في أصل الكلمة من أي جنس كان دون تمييز بين ما هو أجنبي أو غير أجنبي، وذلك بعدما لاحظ أن كلمة «تأصيل» أصبحت مستهلَكة ومستعمَلة في مجالات كثيرة، ثم رأى أنه من الدقة العلمية المفيدة تخصيص ما يُقابل المصطلح الأجنبي «etymology/étymologie» بمصطلح جديد هو «التأثيل»، مع إطلاق لفظ «ترسيس» على البحث عن رَسّ الكلمة أي عن أُسِّها في أقدم لغةٍ استخدَمَتها بقدر ما لدينا من معلومات وما نتوفَّر عليه من أدلة ووثائق. إلا أننا، مع احتفاظنا بمصطلحي «التأثيل» و«الترسيس» في مدلوليها كما اقترحهما فاضل، قد نضطر أحيانًا إلى الإبقاء على لفظ **تأصيل** وادخاره ليُطلَق على البحث عن أصل الكلمة المُنحَدِر من صُلب اللغة المدروسة ونُسْغها وصميم معجمها، أي النابع من مادتها الاشتقاقية الداخلية والمتفرِّع عن جذورها الخاصة، بعدما طرأ عليه ما طرأ من تغيُّر وتحوّل صوتي وصرفي (إبدال لغوي، قلب، إدغام، نحت، إعلال، إبدال صرفي ...الخ) ودلالي (مجاز، استعارة، توسيع الدلالة، تضييقها، نقلها من مجال إلى آخر...). وبذلك يكون للتأثيل معنى عام: وهو البحث عن أصل الكلمة وتطورها صوتًا ودلالة وصرفًا بغض النظر عن طبيعة هذا الأصل ومدى قربه أو بعده، والتأصيل جزءٌ منه وهو البحث عن أصل الكلمة الذي يعود إلى جِذر من جذور اللغة المدروسة أو كلمة مأخوذة من معجمها لا من خارجها.

(668) أغلبية آراء الاشتقاقيّين من العرب وغيرهم أن أصل هذه الكلمة الأخيرة لاتيني معرَّب. وفي **ذخيرة اللغة الفرنسية** (TLF) أن الفرنسية أخذت لفظ «volcan» من الإسبانية التي أخذتها بدورها من العربية (وفي مصدر آخر: من نص مترجم إلى الإسبانية عن العربية) وهذه أخذتها بدورها من اللاتينية «volcanus» بمعنى «إلاه النار عند الرومان». ونقل دوزي في تكملته عن المستشرق الإيطالي أماري أنه أورد «بُركان» ضمن الألفاظ العربية الصِّقِلّية الداخلة إلى الإيطالية. أما القواميس العربية القديمة فلم تورد لفظ «بُركان» بالمعنى المذكور أصلًا، واكتفت بـ «بُرْكان» (جمع: بُرْكة) بمعنى «طائر مائي أبيض»، ثم استدركه دوزي وأضافته القواميس الحديثة. لكنه في الحقيقة واردٌ رغم ذلك في عدد من المصادر القديمة غير اللغوية مثل **وصف إفريقية** للبكري (القرن الخامس الهجري) و**آثار البلاد** للقزويني (القرن السابع الهجري).

(669) يُنظر الفصل الأول من الباب الرابع في هذا الكتاب.

(670) على أن الأب مرمرجي الدومنكي في: **المعجمية العربية** يتجه في النهاية إلى ردِّ أصل الكلمة إلى الثنائي «أرْ» حسب رأيه في نظريته الثنائية التي دعا لها مقارنًا إياها بنظائرها في الساميات.

(671) من المعلوم أن اهتمام الغربيّين بموضوع التأثيل قديم جدًا، تعود بدايتُه إلى عهد الإغريق، وكلمة «Etymology/Etymologie» نفسها إغريقية الأصل (etumologia)، أي المعنى الحقيقي.

(672) وجد الدكتورعبد الكريم محمد جبل في إحصاء له، أن عدد الجذور التي عالجَها ابنُ فارس في كتاب **المقاييس** وصل في مجموعه إلى 4631 جذرٍ، منها 2823 جذرٍ استطاع أن يُعيِّن لها دلالات محورية) (أصولًا دلالية مشترَكة). ومن بين هذا العدد نجد نسبة عالية منها (83%) ذات دلالة محورية واحدة (أصلٍ دلالي واحد)، أما ما تزيد أصولُه الدلالية على أكثر من دلالة محورية واحدة (معنى مشنترك واحد) فلا يتجاوز عددُه 477 جذرٍ. ومعنى ذلك أن «أُحادية الدلالة المحورية غالِبة على اللغة العربية» كما يقول. يُنظر: عبد الكريم محمد حسن جبل، **الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة: دراسة تحليلية نقدية** (دمشق: دار الفكر، 2003).

(673) هناك اهتمامٌ حديث بتأليف قواميس تأثيلية للكلمات العربية انطلق من أوروبا منذ القرن الماضي، وأسفرعن عدد من الأعمال القيمة مثل: كتاب أرثور جيفري Arthur Jeffery عن الألفاظ الأجنبية في القرآن: *The Foreign Vocabulary of the Quran*، ونشر سنة 1938، وأعمالٍ أخرى حول الأصول السامية لبعض الألفاظ العربية. وفي السنوات الأولى من الألفية الثالثة ظهرت عدة قواميس ومشاريع جديدة تبشر بمستقبل واعِد لهذا النوع من الدراسة المعجمية، نذكر منها على الخصوص: قاموس أندراس راجكي András Rajki الذي ظهر سنة 2002 بعنوان: *Arabic Etymological Dictionary*، وقاموس جان كلود رولان Jean Claude Rolland الذي ظهر سنة 2015 بعنوان *Etymologie arabe: Dictionnaire des mots de l'arabe moderne d'origine non sémitique*,

وهما خاصان بالألفاظ الأعجمية التي استعارتها العربية الحديثة من اللغات الأجنبية، وقاموس بيمان ميكايلي Peyman Mikaili الذي ظهر عام 2013 بعنوان: *An Etymological Dictionary of Arabic*، وأطروحة الدكتوراه التي ناقشتها نجوى أسعد بالفرنسية سنة 2011 بإحدى الجامعات اللبنانية تحت عنوان: *Dictionnaire étymologique de la langue arabe* (قاموس تأثيلي للغة العربية)، وهناك مشاريع قواميس تأثيلية أخرى كالمشروع الذي انطلق العمل فيه منذ سنة 2012 تحت إشراف أحد أساتذة جامعة أوسلو بكاية العلوم الإنسانية بعنوان: *An Etymological Dictionary of Arabic Language and Culture*، بتمويل من إحدى الهيئات الأوروبية، وقد نشر قسم منه مؤخرًا. ومشروع بابل الذي يُنجزه منذ سنة 2008 ملتقى البابليّين: (Le Forum des babéliens) حول الألفاظ العربية ذات الأصل الإغريقي:

.(Les Mots arabes d’origine grecque (Projet Babel

هذا فضلًا عن عدد من الأعمال الأخرى التي ظهرت في العالم العربي واهتمت بالمعرَّب والدخيل من اللغات الشرقية وبالجذور السامية في المعجم العربي. تُضاف إلى هذا كله سلسلة الكتب والدراسات التي أُنجزت في أوروبا وغيرها في القرن التاسع عشر حول الألفاظ الأوروبية (كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية والبرتغالية والإيطالية وغيرها) ذاتَ الأصل العربي، ولها فائدة لا تُنكَر في موضوعنا هذا، مثل كتب مارسيل دوفيك، وأنطوان بيهان ولامانس وغيرها.

(674) نقول: اللهجات المُوازية، لأن اللهجات العربية، ولا سيما القديمة، لم تتفرَّع كلها عما نسمّيه «الفصحى»، وإنما اختيرت «الفصحى» (أي اللغة المعيارية المشتركة) من بين المُستعمَل في بعض اللهجات التي اعتقدوا أنها الأفصح من غيرها. وبقيت لهجاتٌ أخرى متداوَلةً ومتوارَثَة شفويًا في موازاةٍ مع المستوى المعياري، وانتقل كثيرٌ منها خارج الجزيرة العربية مع انتقال مُستعمِليه من العرب المنتمين لمختلف القبائل.

(675) أُطلق على هذه الانتفاضة اسم «انتفاضة أطفال الحجارة»، وأُطلِقَ على الانتفاضة الثانية اسمُ «انتفاضة الأقصى» التي انطلقت على إثر اقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون للمسجد الأقصى وإطلاقه لتصريحات مستفِزّة للفلسطينيّين وكل المسلمين.

(676) يُنظر: *Grand Robert*. وقد عرَّف الكلمة بما يلي: «ظاهرة يتمُّ من خلالها تقسيمُ بلد من البلدان نتيجة المواجهة بين مختلف الإثنيات والجماعات الدينية مما يؤدي إلى حرب أهلية». وكان بعضُ المثقفين في لبنان قد احتجّوا بصفة رسمية على **قاموس لاروس الكبير** (*Grand Larousse*) الذي كان سَبّاقًا إلى إدخال هذه الكلمة واستعمالها بمعنى «البَلقَنة». وقد تساءل إلياس معلوف أمين عام اتحاد أطباء الأسنان في لبنان مستغربًا: «لماذا كلمة ‘francisation’ تعني الحضارة الأوروبية بكل ما فيها من هندسة ولغة وثقافة، بينما ‘اللَّبْنَنَة’ تعني الدَّمار؟». وقد نقلت الاحتجاج والتعليق جريدةُ **الشرق الأوسط**، 1989/ 7/ 12.

(677) «البلقَنة» (balkanisation/balcanisation) مصطلح سياسي حديث مشتقّ من البَلقان، وقد شاع استعمالُه بعد الحرب العالمية الأولى، للدلالة على ما تعرَّضت له الدولة العثمانية في منطقة البلقان من تفكُّك عِرقي وتمزيق سياسي. ثم أصبح يُطلَق على كل أنواع التمزيق والتفكيك التي تتعرَّضُ له الكيانات الموحَّدة بصفة عامة.

(678) من مقال بتوقيع I. S. S. J منشور بمجلة: *Etudes religieuses, philosophiques, historiques et littéraires*, vol. 28, no. 56 (1891), p. 120.

(679) نشر هذا الكتاب مؤخرًا: بعنوان: **العربيات المغتربات: قاموس تأثيلي وتاريخي للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرّب** (عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة، 2018). وانظر مقدمة هذا القاموس حول التفاصيل الخاصة بمحتوياته ومدوَّنته ومصادره وخصائصه وكيفية صناعته.

(680) منها الجمعية الجغرافية الفرنسية التي أنشئت سنة 1821 بباريس، والجمعية الملكية الجغرافية في بريطانيا التي أنشئت في لندن سنة 1830.

(681) *Description de l’Egypte, ou: Recueil des observations et des recherches qui ont été faites en Egypte pendant l’expédition de l’armée française*

(682) أما دلالةُ الكلمة الفرنسية (casanier. adj.) على الشخص الذي يُفضِّل أو يحب البقاء في البيت فقد فُسِّر بأنه أتى من كون المُقرِضين الإيطاليّين المقيمين بفرنسا كانوا يُفضِّلون الاستقرارَ في مكان معيَّن لا يَبرَحونه حِرصًا على أموالهم وخزائنها في الغالب. يُنظر تفاصيل الموضوع في: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(683) تُستعمل كلمة «سماق» أيضًا في العامية المغربية لكنها تُنطق بسكون السين وفتح الميم الممدودة دون تشديد (سْمَاق).

(684) كلمة «fantasia» في الفرنسية تختلف عن «fantaisie» من حيث المعنى رغم رجوعهما في النهاية إلى أصل لاتيني واحد. فالأولى تُطلق على مهرجان فروسية يَستعمل فيه الفرسانُ الخيلَ والبارودَ على الطريقة المغربية، وأما الثانية فتطلق على معانٍ كثيرة: صورة، تصوُّر، شيء أصيل، قليل الأهمية، هوى، نَزوة، تَخيُّل، خَيال مُبدِع، شيء غير مألوف ...الخ.

(685) انظر بقية التفاصيل حول هذه الكلمات: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(686) Louis-Jean Calvet, *Il était une fois 7000 langues* (Paris: Ed. Fayard, 2011), pp. 117-118.

(687) انظر مزيدًا من المعلومات عن هذه الكلمات في: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(688) ومن هذا القبيل: التلفزيون، والأوطيل، والباص، والطوموبيل، والبنطلون، والسينما، والكوليج، والليسانس، والميتريز، والماجستير، والدكتوراه، والمُول، والميترو، والأنتروبول، والطراموای ...الخ.

(689) راجع حول هذه الكلمات: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(690) **المستعيني في الطب** ليوسف بن إسحاق المعروف بابن بكلارش اليهودي ت 500هـ.

(691) P. Larousse, *Grand dictionnaire universel du 19ème siècle (GDU).*

(692) تستعمل القواميس العربية الفصيحة الكلمة بصيغة «سراويل» وتجمع على «سَراويلات»، وفي المغرب والجزائر تُستعمل بصيغة «سِروال»، والجمع «سراويل».

(693) مَنارَة، قهوة، قاضٍ، فاس، مسجد، عثمان، شُربة/ شراب، رعِيّة، سلطان.

(694) الصنعة (أو الصناعة)، خَرشُف، بغدادي، بُوقال، قرمزي، فنار، فقيه، زيتوني، شراب (شروب).

(695) القائد، مطمورة، رهج الغار، موسم، ثرثار.

(696) مثال ذلك أنهم يردّون كلمة cheleb: (ولها صيغ أخرى منها: celeb) بمعنى: كلب، إلى العبرية، مع أنها كلمة مشتركة بين اللغتين. وقال بعضُهم إن (clabaud) بدورها عبرية مشتقة من الكلمة السابقة: cheleb، مع أن الأقرب إليها صوتًا ومعنى هو (كلاب) العربية بصيغة الجمع.

(697) يعقوب غوليوس Jacob Golius عالمٌ لغوي ومستشرق هولندي توفي سنة 1667، وكان من أهم أعماله التي اشتهر بها قاموسه العربي اللاتيني المسمى: *Lexicon Arabico-Latinum*، طُبع بليدن سنة 1653 وقد اعتمد فيه اعتمادا كليًا على كتاب **الصحاح** للجوهري.

والمقصود بكلام غوليوس وثييس هو أن اللاتينية لم تأخذ الكلمة عن اليونانية مباشرة ولكن عن طريق العربية. على أن الكلمة في جذورها الأولى ليست يونانية وإنما أخذتها اليونانية نفسُها من أصل عروبي سامي أو شرقي. يُراجع تفاصيل الكلام حول هذه الكلمة في: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(698) صمويل بوشار (Samuel Bochart) رجل دينٍ بروتستاني، ومستشرق فرنسي توفي سنة 1667. تولّى لفترة منصب وزير الإصلاح الديني، وكانت له معرفة بعدد من اللغات الشرقية كالعبرية والعربية والفارسية والقبطية والسريانية وغيرها. ومن مؤلفاته قاموسٌ عربي يتكون من أكثر من 30 ألف كلمة، لكنه لم يُطبع بعد أن علم صاحبُه بصدور قاموس يعقوب غوليوس Jacob Golius المذكور في الهامش السابق. واشتغل أيضًا بتفسير التوراة، ومن أشهر كتبه في هذا المجال كتابه المعروف باسم: *Hiérozoïcon* في الحيوانات المذكورة بالتوراة، واستفاد فيه من كتاب القزويني، **عجائب المخلوقات**، وكتاب **حياة الحيوان** للدميري، ونشر سنة 1963. وقد كشف عددٌ من العلماء الغربيّين (منهم روبير تيرغو Anne-Robert Turgot في مادة: Etymologie التي كتبها بموسوعة ديدرو الصادرة عام 1757) أخطاءه الشنيعة في تأثيل عدد من الكلمات التي كان يُجازِف بإرجاعها إلى أصل عبري. واعتبروها نوعًا من الخرافات. منها كلمة: Britannica التي قال إن أصلها عِبري (barat + anac) أي (بلد القصدير). وهم يُرجعونها إلى أصل لاتيني: britannicus: نعت مشتق من الجذع: britan.

(699) يذكر بيير غيرو في كتابه الصغير بعنوان *L'étymologie*، أن الفكرة التي ظهرت في عصر النهضة الفرنسية وما بعده إلى نهاية القرن الثامن عشر، وهي ربط اللغات الأوروبية الحديثة (بما فيها الفرنسية) بالعبرية عن طريق اللاتينية ثم الإغريقية، هي فكرة لاهوتية قامت على عدد من الأساطير، وارتكزت على فرضيات غامضة. وكان تفسير التوراة يطرح مشكلة العبرية. فهي في نظر الكثيرين ممن اشتغلوا بهذا الموضوع، لغةُ وحي (langue révélée)، وبالتالي فهي اللغة الأوَّلية (langue primitive) (أو الأصلية) التي قد تكون خرجَت منها كلُّ اللغات. ومن ثمَّ أصبح تراثُ النصوص المقدَّسة يفترض وجود سلسلة نسَب تمرُّ حلقاتُها باللغة الإغريقية ثم اللاتينية وصولًا إلى اللغات الأوربية الحديثة. وهو افتراضٌ - يقول غيرو - يقترح تقاربًا خادعًا في غياب معطيات تاريخية ولسانية حقيقية.

وفي هذا الاتجاه أيضًا، ذكر مؤلفو **قاموس اللسانيات** لديبوا وآخرين مادة «étymologie»، أن بعض الاشتقاقيّين الفرنسيّين ظلوا إلى غاية القرن السابع عشر الميلادي، يعتقدون أن الفرنسية منحدِرةٌ من أصل عِبري، وذلك لأسباب دينية. يُنظر: Jean Dubois et autres (*Dictionnaire de linguistique* (Paris: Larousse, 1973.

وقد حاول جيل ميناج (Gilles Ménage) (ت 1692) في قاموسه الشهير *Origines de la langue française* (**أصول اللغة الفرنسية**) أن يرجع أغلب الكلمات الفرنسية إلى اللاتينية، واللاتينية إلى اليونانية، وهذه الأخيرة إلى العِبرية.

(700) في **اللسان** «الخيري»: معرَّب وضبطَه بفتح الخاء وصحَّح آخرون ضبطَه بكسرها. وقد ورد اللفظُ قديمًا في شعر الأعشى فقال: و(آسٌ وخِيرِيٌّ ومَرْوٌ وسَوسَنُ). ونصَّ الأب نخلة في: **غرائب اللغة** (1960) على أنه معرَّب من الفارسية..

(701) يُراجع تفاصيل الموضوع في مدخل «avanie» من: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(702) يُنظر تفصيل ذلك في مدخل: avarie من: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(703) يُنظر: عبد الرحمان أحمد البوريني، **اللغة العربية أصل اللغات كلها** (عمان: دار الحسن للنشر، 1998).

(704) عبد العزيز بن عبد الله، **اللغة العربية أم الساميات** (سيدي بلقاسم أزروال، 2008).

(705) ولعل من هذا القبيل ما نقلوه في القديم عن اللغوي أبي عبيدة (مَعمَر بن المُثنَّى) ت 209هـ، وكان معروفًا بشعوبيته وتعصُّبه ضد العرب، حين قال إن لفظ (الخِير) بكسر الخاء ومعنى: الفضل والكرَم فارسيٌّ معرَّب (نقل عنه ذلك الجواليقي في المعرَّب).

(706) يُنظر: **معجم عطية في العامي والدخيل** لرشيد عطية، و**معجم الفردوس** لعبد الرزاق الفلوجي. وبعضُهم قال إن «soupe» مأخوذة من «شُرْبة» العربية كما سبق. وهذا أيضًا غير دقيق.

(707) يُنظر: **محيط المحيط**.

(708) وفي الفرنسية يقولون «donner le souper» فيُستعمَل لفظُ: le souper بمعنى: وجبة العشاء.

(709) نلاحظ أن إليوس بُقطر في قاموسه الثنائي الفرنسي العربي الذي ظهر في بداية القرن التاسع عشر ترجم كلمة «soupe» بشُربة، و«تسقية»، و«فَتَّة».

(710) الصيغتان معًا في: البستاني، **محيط المحيط**.

(711) مستعملة في المغرب.

(712) مستعملة في تونس والمغرب: مقازة، مگازة.

(713) يُنظر: أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**.

(714) يُنظر: **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، و**المعجم العربي الأساسي**، و**معجم اللغة العربية المعاصرة**. وكلمة «سَحْلب» تُطلق على فصيلة من النبات وعلى مشروب يُستخرج من الجذور المطحونة لهذا النبات الذي كان يُعرف في الكتب النباتية العربية بـ «خُصَى الثعلب»، ثم اقتُصِر من هذا المركَّب الإضافي العربي على لفظ «ثعلب» فحُرِّف في الاستعمال الفارسي والتركي إلى «salap, saleb»، وتحوّل في القواميس الأوروبية إلى «salep». ولمزيد من التفاصيل، يُراجع: الودغيري، **العربيات المغتربات**.

(715) مستعملة في المغرب.

(716) في **معجم اللغة العربية المعاصرة** وردت الكلمة بصيغتين: جاكِتَّة وجاكيت.

(717) **معجم اللغة العربية المعاصرة**.

(718) مستعملة في المغرب بمعنى: الثمن المحدَّد للبضاعة.

(719) مستعملة في المغرب بشكل واسع.

(720) مستعملة في المغرب بشكل واسع.

(721) كلمة: خَرشوف محرَّفة في الأصل عن (حَرْشَف) بالحاء بمعنى نَبْت عريض الأوراق كما نبَّه إلى ذلك الزبيدي في **لحن العوام**.

(722) في **معجم اللغة العربية المعاصرة**: كَبْلٌ جمعه: كَبلات: حبلٌ معدني...

ملحق المعجم

كتَبه: جان باتيست مارسيليزي[723]

عرَّبه وعلَّق عليه: عبد العلي الودغيري

تُطلق كلمة (Lexique= **معجَم**) في الاستعمال الشائع على أنواع خاصة من الكتب، وهي التي تحتوي على لائحة من الألفاظ التي يستخدمها مؤلِّفٌ بعينه، أو التي تُستخدَم في علمٍ أو تقنية ...الخ. كما تُطلق على **القواميس** (Dictionnaires) الثُّنائية التي تقتصر على كلماتٍ لسانٍ موضوعةٍ في مُوازاة كلماتِ لسانٍ آخرَ لترجمتها.

وأما من زاوية علم اللِّسانيات، فإن كلمة (Lexique) على العكس من ذلك، تعني نقيضَ ما تَعنيه كلمةُ (vocabulaire = **مفردات**). فالمعجم (lexique) هو مجموع الوحدات والكلمات بالذات التي يمكن لجماعة بكاملها أن تَمتلكها وتعبِّر بها عن طريق اللسان، أما كلمة **مفردات** (vocabulaire) فإنها تعني مجموع الكلمات التي يستعملها بالفعلِ شخصٌ معيَّن في ظرف معيَّن أيضًا. وهكذا فإن **المعجم** هو مجموعٌ مفترَض، بينما **المفردات** هي مجموعٌ تحقَّقَ بالفعل.

قضايا عامة:

المعجم والنحو:

بصفة عامة يتم تَضييق معنى كلمة «معجم» إذ تُقصَى منه الوحداتُ التي ليس لها سوى قيمة نحوية خالصة (مثل: الحروف والروابط .. الخ) أي الكلمات التي تعبر عن عدد من العلاقات الموجودة بين كلمات أخرى في الجملة. دون أن يكون لها هي في ذاتها معنى. فإذا اعتبرنا الجملة الآتية:

Par un beau matin de printemps il s’embarque pour l’Amérique

(= في صباح يوم جميل من فصل الربيع، أبحرَ إلى أمريكا)

كانت الكلمات (beau matin printemps embarquer Amérique) هي الوحدات المعجمية الحقيقية. وهذا التمييز بين النوعين ينطبق على تقابُليّة الرُّتبة المفتوحة/ الرُّتبة المغلقَة (Classe ouverte /classe fermée) فيقال: إن المعجم رُتبة مفتوحة على اعتبار أنه بالإمكان دائمًا إضافةُ عناصر إلى اللائحة عن طريق عدد من الإجراءات (الاقتراض، الاشتقاق، التركيب أو التأليف، انزلاق المعنى)، وعلى العكس من ذلك، يكون عددُ الوحدات النحوية، في لسانٍ معيّن وحقبة معيَّنة عددًا محفوظًا ومحدودًا تقريبًا. فلا يمكن مثلًا أن نَزيد في لائحة الضمائر الفرنسية بينما يمكن أن نَزيد في لائحة الأسماء المبهَمة في الفرنسية بشكل غير محدود.

غير أنه ينبغي أن نسجّل أن بعض الوحدات (وبصفة خاصة بعض العبارات المركّبة من حروف أو من روابط) تنتمي إلى الرُّتبتَين معًا. فعبارة (au moment où = في الوقت الذي ...) يمكن اعتبارُها رابطةً زَمَنية (وإذ ذاك لا نهتم بمعنى كلمة: (moment، أو اعتبارُها سلسلةً كلامية، فتكون كلمةُ: moment فيها اسمًا. وهذا يطرح المشكل العام للائحة الوحدات المعجمية.

المعجم والتركيب:

تُطرَح مشاكلُ العلاقات بين المعجم والتركيب على مستويات عديدة من النحو المعاصر. فإذا كانت لدينا جملةٌ في بنيتها العميقة، هل نقول إنها تحتوي مسبَّقًا على مكوِّن معجمي بشكل أو بآخر، كأن ننظر في الجملة الآتية:

Les petites filles mangent des pommes (= الفَتياتُ الصغيرات يأكلن تُفـّاحةً)

ونقول إنها مكوَّنة من (Petite fille manger pomme) ؟ أم نقول إنها تحتوي على رموزٍ لَمقولاتٍ فحسب؟ ثم إنه فضلًا عن ذلك ينبغي أن نسأل: إلى أي حد يجب أن يذهب بنا التحليل؟ فلو أخذنا كلمةً مثل: (nomination = تسميّة) كان علينا أن نسأل: هل ينبغي اعتبارُها اسمًا دالاّ على الحدَث من فعل: nommer (= سَمَّى) أم اعتبارها وحدةً معجمية تدخل كما هي في مجموع الإجراءات التي تُولِّد الجملة الآتية:

La nomination d'un professeur n'a pas été acceptée (= تسمية أستاذ لم تُقبَل)؟

وأخيرًا فإن بعض الخصائص التركيبية تسمح بتعريفٍ دقيق للوحدات المعجمية، فنقول في فعل (نَما) إن من خصائصه: أن يكون فاعلُه اسمَ نباتٍ، وليس له مفعول .

الصناعة القاموسية:

يواجه صانِعو القواميس في عملهم مشكلًا صعبًا وهو مشكل العلاقات بين لائحة الأشكال التّلفّظيّة ولائحة معانيها، أي أنهم يصطدمون في النهاية بمشكل العلاقة بين الصَّرف والدلالة.

وحتى لو علمنا بمشروعية الفروق التي تتم بواسطة الإملاء (كالكلمات: sceau= خاتَم، و sot= أحمق، و seau = دَلو، التي تختلف فيما بينها كتابةً) أو بواسطة المَقولة والنوع النحويّين (مثل: un livre = كتَبَ، مقابل: une livre =جُنيه، ومقابلَ: il livre= سَلَّم، أعطَى)، فالأمر لا يُحسَم مع ذلك، إذ تبقى هنالك صيغٌ متماثِلةٌ في الصوت والإملاء والمَقولة والنوع، ولكنها مختلفةٌ معنًى. مثال ذلك كلمة: grève التي تعني التوقُّف عن العمل، و grève التي تعني نوعًا من الشواطئ.

إن الفروق المعنوية يمكن بالفعل أن تزداد وأن تتَّضح أكثر كلما أمعَنّا في التحليل. فكلمةُ (marcher = سارَ) المستعمَلة في سياق الحديث عن شخص، وكلمة (marcher = سارَ) المستعمَلة في سياق الحديث

عن آليَّة من الآليات، مختلفتان. وكذلك يُقال: (شَرِبَ) من كأس، و(شَرِبَ) من نافَورة. بل يُقال الشيءُ نفسُه عن (شرِبَ ماءً) و(شرِبَ خمرًا) إذا وضَعنا في الاعتبار مثلًا تأثيرَ الكحول في السائق. وإن الاستعمال المُنتظِم للسلاسل الاشتقاقية (يعمل الاشتقاقُ مثلا على التمييز بين معاني abattre[724]، إذ هناك: abattage[725]، من جانب، وabattement[726] من جانب آخر)، كما هو مطبَّق في القواميس الحديثة جدّا، قائمٌ على الوجود المقبول مسبَّقا لعدد من المعاني المختلفة التي لها صيغةٌ واحدة.

على أنه، بالعكس مما يحدث للكلمات المستعمَلة في الحياة اليومية المتَّسِمة بالترادف، تتَّجه الوحداتُ نحو عدم تعيين أكثر من مفهوم واحد. فكلمة (عملية) سوف تُستعمَل في الاستراتيجية العسكرية والرياضيات والجراحة، ولكن لن يكون لها في كل مجالٍ من هذه المجالات إلا معنى واحد دون لبس.

عمليات الجرد المعاصرة:

تقوم القواميسُ بإحصاء الألفاظ، ولكن الصناعة القاموسية، تطمح أكثرَ فأكثر إلى الشمولية، لأن تقديم كَشفٍ كاملٍ بكل الصيغ وكلِّ تأليفات الصيَغ التي تميّز حالةَ لسانٍ معيّن، هو وحده الذي يسمح بوضع تقويمٍ دقيقٍ لاستعمال كل صيغةٍ أو تأليفٍ منها، ولهذا تمَّ إدخالُ المَكْنَنة في عمليات الجرد إلى مركز بيزنسون لدراسة مفردات الفرنسية[727]، الأمر الذي سمح بإنجاز قاموس «**ذخيرة اللغة الفرنسية**»[728] (في طور الإنجاز)[729].

الحركة المعجمية:

تأتي جذورُ الكلمات سواء من المَخزون الموروث بواسطة تحوّل بطيء في الصيَغ أم من الاقتراض المتعدِّد الأشكال.

ويعود الفضل إلى الألسنة الكلاسيكية (اللاتينية والإغريقية) والألسنة المعاصرة (الإنجليزية، الألمانية، الإيطالية، الإسبانية) في حصول الفرنسية على عدد كبير من الألفاظ المستعارَة. فمن ذا الذي يتوهَّم اليوم أن كلمات مثل: imaginer، imbécile، nature، régiment، habituer، fatiguer، facile، لم تأت نتيجة التطوّر البطيء للاتينيةِ بلاد الغالِ في الفرنسية، وأنها نتيجة عمليات الاقتراض التي تمَّت بوعي من اللاتينية وخصوصًا في القرن السادس عشر؟.

وخارج عمليات الاقتراض، هناك كلماتٌ جديدة، ولَّدها اللسانُ باستمرار انطلاقًا من الجذور الموجودة. وذلك بواسطة إجراءَي الاشتقاق والتأليف composition.

أما الكلماتُ المشتقَّة فتُصاغ من الجِذع الأساسي radical الذي تُضاف إليه لاحقةٌ وسابقة وأحيانًا هما معًا. وهكذا فإننا نأخذ كلمة فعلَ (nommer = سَمّى)، من كلمة (nom= اسم) بإضافة لاحقة. ونأخذ (nomination= تَسمية)... وهلم جرّا. وسلسلة الكلمات التي ترتبط بأساسٍ واحد تؤلف أسرةً أو شبَكةَ علاقاتٍ تبادُلية. وبطبيعة الحال، فإن السوابق واللواحق يقلُّ أو يكثر استعمالُها بحسب العصور.

فنحن في أيامنا هذه نجد أن اللاحِقتين (- iste) و(-isme) أكثر إنتاجًا من غيرهما.

وهناك اشتقاقٌ تراجُعي (régressive) يسمح بصَوغ كلمات عن طريق حذف العلامات الدالّة على الزمن والصيغة (أو الحالة: حالة الفعل) (mode) من آخر الفعل، مثاله: اشتقاق كلمة: marcher من marche، واشتقاقٌ يتم بواسطة الاختصار أو الاقتطاع (troncation)، ومثاله: auto بالنسبة لـ: automobile، واشتقاقٌ غير أصلي (أو غير خالص) impropre وهو استعمال صيغة في مَقولة غير مَقولتها[730]. أما الكلمات المركَّبة فتحتوي على جِذْعين أو أكثر مثل: (brise-jet = كَمّامةُ حَنَفيةٍ، garde-chasse= خَفيرُ الصيَّد، timbre- poste = طابَع بريديّ)، وهي أنواع نذكر منها الأشكال الآتية:

اسم + اسم مُضاد، مثل: (Chou-fleur = قَنبيط)[731]، و(porte-fenêtre = بابٌ نافِذةٌ)[732].

اسم + اسم يكون مفعولًا (timbre-poste)

اسم + نعت (terre-plein = تُرابٌ مركومٌ)

نعت + اسم (rouge-gorge = أبو الحِنّاء)[733]

فعل + اسم (abat-jour = كُمّة المصباح)[734]، و(pense-bête = تَذكِرَة)[735]، و(croque-monsieur = نوع من الفطائر)[736].

فعل + أداة + اسم (boute-en-train = مَرِحٌ، مُنَشِّطٌ)، و(tire-au flanc = مُتهَرِّب، مُتمَلِّص، كَسُول).

فعل+ فعل (laisser-passer = جواز مرورٍ).

وهناك أيضًا نعوتٌ مركَّبة (bleu-vert = بين الأزرق والأخضر). و(nu-pied = حافي القَدَمين).

وضمائر مركَّبة (celui-ci = هذا) .

وربما أفعال أيضًا (virevolter[737] = استدارَ حول نفسه، تحوَّل بسرعة، غيَّر موقفَه).

على أن العادة لم تَجرِ باعتبار المُتواليات من قبيل المركَّبات (وخاصة بالنسبة للمُتوالية التي من نوع (اسم+ حرف+ اسم)،وذلك عندما لا تكون الألفاظ المكوِّنة لها مرتبطةً فيما بينها بعارِضات (trais d'union) مثل: (pomme de terre = بطاطس)، و(chemin de fer = سِكةُ حديدية)، إذ يتعلَّق الأمر هنا بالأحرى بوحدات معجمية حقيقية بغض النظر عن الطريقة التي تُكتَب بها، وهناك قواميس تسجِّلها كما هي .

علم المعجم:

يمكن تعريف علم المعجم (La lexicologie) بأنه وصفٌ لِبنيات المفردات، ويهتم، حسب التيّارات المختلفة، بالحقول المعجمية (أي مجموع الكلمات المرتبِطة فيما بينها بروابط صُورية)، والحقول الدلالية (أي

مجموع الكلمات التي لها فيما بينها قدرٌ من المعنى مشترَكٌ)، والحقول التصوّرية (المفهومية) (أي مجموع الكلمات المستعمَلة في مجال محدَّد خارج الإطار اللغوي).

الدلالة الذاتية والدلالة الإيحائية:

قضية المعنى معقَّدة بسبب مشاكل الدلالة الإيحائية والدلالة الذاتية. فإذا أخذنا كلمات مثل: (voiture وbagnole)، أو أخذنا tête) و(caboche soulier) وgodasse) لأمكن القولُ إن الأشياء التي تمَّ تعيينُها أشياء واحدة[738]، لكن bagnole godasse caboche تُحيل على الشيء ذاته مع فارقٍ مُكمِّل يُوحي بحالة الشخص المتكلِّم أو بالحُكم الذي يصدر على ذلك الشيء. وهذا الفارقُ المضاف للمعنى الأساس يسمى **دلالةً إيحائية**. وفي الحقيقة إن كل كلمة من الكلمات العامة يمكنها أن تأخذ، كما رأينا، قِيَمًا ثانيةً حسب أحاسيس الشخص المتكلّم والشخص المتكلَّم إليه وحسب المقام أيضًا...وهلمَّ جرًّا. فكلمةُ (neiger= سَقَط الثلجُ) مثلًا لن يكون لها دائمًا إيحاءٌ واحد سواء عندما يستعملها المتزحلِقون على الثّلج أم عندما يستعملها الفلاحون. ومع ذلك يبقى المرجِعُ (المعنى الذاتي أو الدلالة الذاتية) واحدًا. وهكذا فإن كل كلمة تأخذ بحكم ثقافة الشخص الذي يستعملها أو يُسمِّيها وأحاسيسه وحياته سلسلةً من الدلالات الإيحائية، وأحيانًا يؤدي تعميمُ بعض هذه الدلالات إلى انزلاق المعنى.

معنى الألفاظ ودلالتُها:

تتألف الكلمةُ من الجمع بين معنى معيَّن وبين مُتوالية معيَّنة من الأصوات قابلة لاستعمالٍ نحويٍّ معيَّن. وصورةُ الكلمة هي الدالُّ، والمفاهيمُ التي تُحيل عليها تكوِّنُ المدلولَ. والدلالة هي الظاهرةُ التي تقوم بها كلمةٌ من الكلمات حسب النمَط اللغوي الذي تنتمي إليه باستحضار مدلولٍ ما عند المتلقِّي (أي المخاطَب بالنسبة لمستعملها). والدلالةُ مرتبطةٌ أيضًا بالعلاقات التي تكون لكلمةٍ مع وحداتٍ أخرى داخلَ نظام اللسان نفسه. وهكذا فإن معنى كلمة (entendre)، ومعناها في الأصل: ركَّزَ انتباهَه، قد تطوَّر[739] بفعل الاختفاء التدريجي لكلمة (ouir = سمع) ووجودِ كلمة (écouter = سمِعَ، أصغَى). وإن الكلمات التي تتقدم على وحدةٍ في جملة معيَّنة أو تتأخَّر عنها تساهم في تحديد المعنى الذي نمنحها إياه. فلو أخذنا عبارة (L'infirmière veille= الممرِّضةُ تَسهَرُ...) لأمكنَ اعتبارُها غامضةً (فقد يكون المقصودُ أن الممرِّضة لا تنام، أو أنها منتبِهة، مع حذف مُكمِّل الجملة (أو الفَضلة) في هذه الحالة. أما قولُنا: (L'infirmière veille à ce que le malade reçoive tous les soins nécessaires = الممرّضة تسهر على أن يتلقى المريضُ كل العناية اللازمة) فهو كلامٌ واضحٌ وذلك بفضل وجود هذا المُكمِّل الذي أُدخِلَ مع قولنا: (à ce que).

كذلك فإن كل كلمة يجب أن تُدرس بطريقتين: مختلفتين: فنستطيع أولا أن نتساءل هل هذه الوحدةُ أو تلك يمكن أن تحلَّ محلَّ وحدة أخرى دائمًا، أم فقط في سياقات معيّنة، أم أن ذلك متعذِّر في كل مكان؟ وهل يتم هذا مع تغييرات جزئية في المعنى أم يقتضي تغييرات كلّية أم دون أدنى تغيير؟ وتلك هي وجهةُ النظر

الاستِبدالية. ولكن يمكن أيضًا أن نبحث من جديد عن الكلمات التي يمكنها أو لا يمكنها أن تأتلف مع هذه الوحدة أو تلك وبأية طريقة.

إن إمكانيات الاستِبدال تسمح بتحديد المترادفات أو الكلمات التي تختلف فيما بينها شكلًا ولكنها تنتمي لرتبة نحوية واحدة ولها دلالة واحدة. على أنه من النادر أن يكون هناك ترادُفٌ تامٌّ. فكثيرٌ من المترادفات لا يقبل التبادل فيما بينه في كل موضع. فكلمة (aigu) و(pointu) مترادفتان في بعض السياقات، ولكننا مع ذلك لا نقول: (Un chapeau aigu)[740]، إن الترادف واضح جدًا بين كلمات تنتمي لمستويات استِعمالية مختلفة (مثل: solier و(godasse)[741]، ولكن الخطابات والمقامات التي تُستعمَل فيها غير واحدة في هذه الحالة.

وعكس هذا، فإن الصيغ المتعدِّدة المعاني يمكنها أن تتمايز عن بعضها بواسطة الظروف المحيطة بها مثل كلمة (clé= مفتاح) ذات المعاني المتعدِّدة:

Clé d'une serrure (مفتاح قُفْل)

Clé d'un problème (مفتاح مشكل)

Clé d'un mystère (مفتاح سِرّ)

Problème clé (المشكل المفتاح)

Mot clé (اللفظ المفتاح)

ففي كل مرة سوف يسمح السياقُ بإسناد المعنى المناسب لكلمة (clé) دون الخوف من الخطإ. وكذلك فإن اللفظ يكتسب من المعاني بقدر ما يكون له من استعمالات في سياقات متعددة.

وإن التقليد الذي جرى عليه التأليفُ القاموسي هو الذي يسمح – لا البِنَى المعجمية – بوضع الوحدة المشترَكة (أي الصيغة الواحدة التي تأخذ معانيَ مختلفة) في مقابل الكلمات المتجانِسة (أي الكلمات المختلفة التي تُنطَق أو تُكتَب بكيفية واحدة) .

أما التحليل السِّيمي L'analyse sémique (أو التحليل إلى المُكوِّنات الدّنيا) للكلمات فهو محاولةٌ لتنظيم دراسةِ المدلول ومحتوى كل لفظ. إنه إذن، بشكل من الاشكال، ضروريٌّ لمباحث التعريف. سنقول إن سلسلة أسماء الكرسيّ في الفرنسية (chaise، tabouret، pouf، fauteuil ...) لها فيما بينها خصائص مشترَكة (الشيء المُستعمَل للجلوس عليه) وخصائص أخرى مميِّزة (مع متَّكأ، أو بدون مُتَّكأ، بقوائم كثيرة، أو بدون قوائم، بأذرُع، أو بدون أذرُع ...الخ). وهذا الإجراء من السهل جدًا تطبيقُه على أسماء الأشياء الملموسة، ولكنه يواجه صعوبات كبيرة جدّا حين تطبيقه على أسماء المفاهيم.

يجب التمييز بين التحليل السِّيمي، والتحليل المفهومي [742](componentielle).فالتحليل الأخير يدعو بالخصوص إلى الاهتمام بالقيَم الخِلافية للأسماء. فكلمة (جارٌ) مثلًا يجب أن توصَف عن طريق العلاقة القائمة بين اسمين (أ) جارُ (ب)، كذلك (امرأة) يجب أن نميِّز فيها بين كلمتين:

امرأة 1 (لفظ يوصف عن طريق كون «أ» هي امرأة)

امرأة 2 (إذا كان «أ» امرأة «ب»، يكون «ب» هو زوج «أ»)

دراسة الحقول المعجمية:

دراسة الحقول المعجمية يمكن أن تتم على أنواع مختلفة: يمكن أن ننطلق من المعاني المختلفة للكلمة المشترَكة. فكلمة (اشتراكية) يمكن أن تكون لها معانٍ متعددة، وبذلك نضع كل هذه المعاني (وربما نضع معها أيضًا كل الظروف التي ترتبط بها هذه المعاني). ويمكننا أن ندرس ثباتَ معنى معيَّن في كل الاستعمالات والسياقات المختلفة.

وتكون أسُس البحث صعبةَ التحديد انطلاقًا من اللحظة التي نشتغل فيها بعدد من الكلمات المختلفة. فبعض الأنظمة، كأسماء الحيوانات أو الأسماء الدالة على علاقات القَرابة التي ينبغي أن تُدرَس من حيث هي كذلك، ليس لها فيما بينها من الناحية الصورية إلا علاقات جزئية (مثل سلسلة الأسماء المكوَّنة من: beau + اسم، ومنها: beau-père belle-mère ..الخ). والشيء الجوهري في هذه الحالة هو عدم استخلاص أي حُكم لساني قائم على تحديد الحقل نفسه.

علم المعجم والمجتمع:

هناك اتجاهٌ مهم، بين اتجاهات علم المعجم، يشتغل باكتشاف أمور في الأنظمة المعجمية تكون لها علاقةٌ بظواهر اجتماعية، وتلك هي فرضية «الكلمات المُؤَشِّرة» (Les mots indices)، فهي تعتبر أن ظهور بعض الوحدات وبِنية بعض الأنظمة أو اختفاءها، قد يكون مؤشِّرًا على التطور الاجتماعي أو قد يسمح انطلاقًا من دراسة الألفاظ بفهم تسلسل التطورِ الاجتماعي. وهكذا فإن كلمة (ésotérique)[743] التي لوحِظَ ظهورُها لأول مرة سنة 1755م، قد تسجِّل بدايةَ مقاومةٍ ضد عقلانية عصر الأنوار. أما الكلمات المفاتيح (Les mots clés) فهي الوحدات التي تُحدِّد في حقبة معيَّنة مفهومًا يجد فيه المجتمعُ مثالَه.

وما أُخِذَ على هذه النظريات من الناحية اللسانية هو أنها لا تعترف بالعلاقات الموجودة بين الكلمات نفسها. ويبدو أنه من الخطير أن نخرج من فحص الكلمات بنتائج حول بِنيات الحقيقة غير اللغوية بينما نتجاهل في الوقت نفسه البِنيات الخُصوصية للألفاظ ذاتها.

كذلك، فإن البحوث قد اتجهت نحو تحليل النظام المعجمي الكامل لنشاطٍ ما أو حقبة ما (الألفاظ السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فرنسا خلال فترة الكومون Commune[744]، والألفاظ التقنية كألفاظ السِّكة الحديدية، وألفاظ الطيران أو الملاحة الفضائية). وبصفة عامة، فإن الاتجاه سائرٌ نحو إعادة وضع الوحدة المعجمية في سياقها داخل الخطاب.

فدراسةُ الألفاظ السياسية تؤدي بالضرورة إلى رَبطها بمُستعمليها مع الأخذ بعين الاعتبار طريقتَهم في استخدامها. وهكذا فإن شَتيمة من الشتائم إذا وُجِّهت لشخص بشكل مباشِر فإنه يحتملها بقيمة معيَّنة، فإذا

ظهرت في خطابٍ فقد لا تكون لها نفس القيمة. لقد أصبحنا مُنقادين إذن، إلى الاهتمام بظواهر البيان énonciation وبالعلاقة التي يُقسمها المتكلِّمُ فيما بينه وبين الألفاظ التي يستعملها.

ودراسةُ المعجم إذن، لها علاقةٌ مباشِرة أو غير مباشِرة بكل مجالات علم اللغة، ولها أيضًا علاقةٌ بعلوم إنسانية أخرى (علم النفس علم الاجتماع) وذلك هو ما يجعل منها، بلا شك، دراسةً معقَّدةً ومفيدة.

(723) هذا النصُّ الذي رأينا إلحاقَه بالكتاب، وله علاقة وطيدة بموضوع التمهيد الذي في أوله، كان صاحبه قد نشره بسلسلة (دائرة معارف لاروس) الجزء الخاص باللسانيات، تحت عنوان: Jean-Baptiste Marcellesi: *le lexique*, dans: *Encyclopédie Larousse*, *linguistique,* Librairie Larousse , Paris 1977.

ويعتبر مارسيليزي، الفرنسي الجنسية الكورسيكي الأصل، من ألمع اللسانيّين المعاصرين، ولد سنة 1930 وعمل أستاذا بكلية الآداب من جامعة روين Rouen الفرنسية.

(724) كلمة: abattre في القواميس الفرنسية لها كثير من المعاني مثل: مدَّ، هدَّم، قطَع، أَنهَك، ذبح، صرع ...الخ (المترجم)

(725) غالبًا ما تُستعمَل هذه الكلمة في معنى الإسقاط لشخص أو شيء، قطع الأشجار، ذبح الحيوانات في المَسلَخ (المترجم).

(726) غالبًا ما تُستعمل الكلمة بمعنى إلحاق الهزيمة بشخص وإضعافه وإخضاعه، وبمعنى تخفيض الضرائب أو الأسعار (المترجم).

(727) Centre d'études du vocabulaire français de Besançon

(728) Trésor de la langue française

(729) **إضافة**: كتب هذا التعليق قبل أن ينتهي إنجاز القاموس المذكور، لكن الكتاب نشر بعد ذلك كاملًا على الورق ما بين 1971م و1994م، ثم نشر على القرص CD-ROM سنة 1994م، والآن يوجد منشورًا على الشابكة مجّانًا (المترجم).

(730) هذا النوع من الاشتقاق يسميه شارل بالي (CH. Bally) بالاشتقاق الضِّمني implicite، وهو في الحقيقة ناتج عن تطور دلالات الكلمات. فالاسم مثلًا قد يوظَّف توظيفًا جديدًا، فيصبح ضميرًا أو نعتا أو غير ذلك، والاسمُ المبهَم قد يصبح علَمًا، والعلَم قد يصبح مبهمًا، والنعتُ قد يصبح اسمًا أو ظرفًا، والفعل قد يصبح اسمًا. ..الخ. ويقسِّم غريفيس الاشتقاق في الفرنسية إلى ثلاثة أنواع: الأول يكون بإضافة لاحقة أو سابقة أو هما معا، إلى جذع معجمي، وهو عنده الاشتقاق الحقيقي أو الأصلي لأنه اشتقاقٌ لفظي، والأصل في الاشتقاق أن يكون كذلك أي باشتقاق لفظ من لفظ آخر. ولذلك يسميه: Dérivation propre أي الأصلي أو الخالص. والثاني يكون بتحويل اللفظ من مقولته الأصلية إلى مقولة أخرى كإخراج فعل من بابه ليصبح اسما (يزيد)، وهذا اشتقاق دلالي لا لفظي، أي أنه في نظره ليس أصليا وخالصًا، ولهذا يسميه: Dérivation impropre (أي: اشتقاق غير أصلي أو غير متأصل). والثالث، اشتقاق تراجعي Dérivation régressive، وقد شُرح معناه. (انظر: Grevisse: *Le bon usage*, p: 93) (المترجم).

(731) تتكوَّن الكلمة المركَّبة: chou-fleur من الجمع بين: chou وهو: الملفوف أو الكرنب، وfleur بمعنى: الوردة. باعتبار أن حبَّة القنبيط (القرنبيط) هي نوع الكرنب لكن بداخلها شبه وردة بيضاء (المترجم).

(732) تُطلق الكلمة على النافذة الكبيرة التي تقوم بوظيفة النافذة والباب معا، فتكون ممتدة من السقف تقريبا إلى الأرض، ومنها يخرج المرءُ إلى الحديقة أو وسط الدار أو الشُّرفة (المترجم).

(733) اسمٌ يُطلق على نوع من الطيور بسبب اللون الأحمر للريش الذي يغطي عُنُقه وصدره. والترجمة الحرفية للمركَّب: أحمر الحُنجُرة (المترجم).

(734) غطاء من ثوب خاص أو مادة أخرى يوضع فوق مصباح للتخفيف من ضوئه. وقد تعرَّب الكلمة ب (عاكِس الضوء). والكلمة الفرنسية مؤلفة من: abattre (قاومَ، أسقطَ...) بعد أن حذفت منها اللاحقة (re) الدالة على الصيغة المجردة لهذا الفعل قبل تصريفه، و: jour بمعنى نهار إشارة إلى الضوء(المترجم).

(735) الكلمة الفرنسية مركَّبة من فعل: penser بعد أن حذفت منه اللاحقة (er) الدالة على الفعلية قبل التصريف في الأزمنة المختلفة، واسم: bête بمعنى: حيوان ساذج. والمقصود هو أن يقوم المرء بوضع علامة أو شيء (كشدِّ خيط أحمر على أصبعه) يُذكِّره بأمر أو موعد (المترجم).

(736) الكلمة مركَّبة من فعل: بمعنى: croquer بعد حذف اللاحقة (er) الدالة على الفعل فبل التصريف، واسم: monsieur = سيد، رجل، والمعنى الإجمالي: الفطيرة التي يقضمها السيد (المترجم).

(737) مكونة من فعلين: virer = مال، انعطف، وvolter: استدار، دار حول نفسه في حركة سريعة (المترجم).

(738) المقصود أن كلمتي (voiture, bagnole) في الفرنسية تدلان في العموم على شيء واحد وهو السيارة، وأن كلمتي (soulier, godasse) تدلان أيضًا على شيء واحد وهو الحذاء، وكذلك فإن كلمتي (caboche, tête) تدلان معا على الرأس، لكن مع ذلك تبقى هنالك فروقٌ دقيقة بين كل كلمة وأخرى من الثنائيات المذكورة كما يوضّح ذلك الكاتبُ(المترجم).

(739) أصبح من معاني: entendre في الفرنسية الحديثة: سمعَ/ أدركَ فهم/ قصَدَ عَنَى يَعني (المترجم) .

(740) هناك فرق دقيق في الفرنسية بين لفظي: aigu و pointu رغم أن لهما معنى مشترَكًا يلتقيان فيه. ولذلك تقول: angle aigu = زاوية حادة، وchapeau pointu، = قبَّعة مستدَقَّة الرأس، ولا تقول: chapeau aigu = قبَّعة حادة (المترجم).

(741) المقصود أن الكلمتين، وإن دلّتا على معنى واحد في الفرنسية وهو (حذاء) إلا أن لكل منهما مستوى خاصا باستعماله. فالأولى فصيحة والثانية عامية شعبية (المترجم) .

(742) بعضُهم يترجمه أيضا بالتحليل الدلالي، وبعضُهم بالتحليل المُكَوِّني (المترجم).

(743) بمعنى: سِرّي أو مكتوم. وتقال الكلمةُ في وصف كل مذهب أو معرفة تنتقل عن طريق التراث الشفوي إلى خواص المريدين (انظر: Petit Robert)، وانظر كذلك كتاب: **منهج المعجمية** لجورج ماطوري، ترجمة: عبد العلي الودغيري (المترجم) .

(744) بلدية باريس التي أصبحت حكومة ثورية بعد الثورة الفرنسية (المترجم)

المصادر والمراجع

1- العربية

إبراهيم، رجب عبد الجواد. **المعجم العربي لأسماء الملابِس**، القاهرة 2002م.

الأصفهاني، حمزة. **التنبيه على حدوث التصحيف**. تحقيق محمد أسعد طلس وعبد المنعم الملوحي وأسماء الحمصي. بيروت: دار صادر، 1992.

الألوسي، محمود شكري. **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**. شرح محمد بهجة الأثري. بغداد: المكتبة العربية، 1341هـ/ 1922م.

الألوسي، محمود شكري. **كتابُ النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده**. تحقيق محمد بهجة الأثري. بغداد: المجمع العلمي العراقي، 1988.

ابن الأنباري، أبو البركات. **الإنصاف في مسائل الخلاف**. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط 4. القاهرة: مطبعة السعادة، 1961.

الأنطاكي، محمد. **الموجز في فقه اللغة**. ط 2. بيروت: مكتبة دار الشرق، 1969.

أنيس، إبراهيم. **من أسرار اللغة**. ط 3. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1966.

أنيس، إبراهيم. **دلالة الألفاظ**. ط 2. القاهرة: 1963.

الأوراغي، محمد. **الوسائط اللغوية**. ط 2. منشورات ضفاف؛ دار الإيمان؛ الاختلاف، 2013.

ابن برّي، أبو عبد الله محمد. **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**. تحقيق مصطفى حجازي وعلي النجدي ناصف. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

البستاني، بُطرس. **محيط المحيط**. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1998.

بشر، كمال محمد. **علم اللغة الاجتماعي: المدخل**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995.

البوريني، عبد الرحمان أحمد. **اللغة العربية أصل اللغات كلها**. عمان: دار الحسن للنشر، 1998.

بولغير، آلان. **المعجمية وعلم الدلالة المعجمي: مفاهيم أساسية**. ترجمة هدى مقنَّص. بيروت: المنظمة العربية للترجمة؛ مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

الثعالبي، أبو منصور. **النهاية في الكناية المعروف بالكناية والتعريض**. تحقيق فرج الحوار. سوسة، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، 1995.

جبل، عبد الكريم محمد حسن. **الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة: دراسة تحليلية نقدية**. دمشق: دار الفكر، 2003.

ابن جني، عثمان. **الخصائص**. تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: 1956.

جواد، مصطفى. **في التراث اللغوي**. تحقيق محمد عبد المطلب البكاء. بغداد: 1998.

الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد. **المعرّب من الكلام الأعجمي**. تحقيق أحمد محمد شاكر. القاهرة:

1309هـ.
الجوهري، إسماعيل بن حماد. **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. القاهرة: 1956.
حجازي، محمود فهمي. **اللغة العربية في العصر الحديث: قضايا ومُشكلات**. القاهرة: دار قبا، 1998.
الحجوي الثعالبي، محمد. **حياة الوزان الفاسي وآثارُه**. الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1935.
الحجوي الثعالبي، محمد. **الرحلة الأوروبية**. دار السويدي بالإمارات وغيرها، 2003.
الحمزاوي، محمد رشاد. **المعجم العربي: إشكالات ومقاربات**. تونس: بيت الحكمة، 1991.
الحمزاوي، محمد رشاد. **العربية والحداثة، أو الفصاحة فَصاحات**. دار الغرب الإسلامي، 1986.
الحمزاوي، محمد رشاد. **من مفاتيح تطوير العربية ودعم تطورها**. تونس: مركز النشر الجامعي، 2017.
الحميد، عبد العزيز بن حميد. **أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي**. الرياض: 2012.
الحميري، نشوان بن سعيد. **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**. تحقيق حسين بن عبد الله العمري وآخرين، بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1999.
الخضر حسين، محمد. **دراسات في العربية وتاريخها**. ط 2. دمشق: المكتب الإسلامي؛ مكتبة دار الفتح، 1968.
داغر، أسعد خليل. **تذكرة الكاتب**. القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2012.
داود، محمد محمد. **المعجم الوسيط واستدراكات المستشرقين: خلاصة مستفادة من هانس فير، ريمهارت دوزي، إدوارد لين**. القاهرة: دار غريب، 2006.
داود، محمد محمد. **معجم التعبير الاصطلاحي في العربية المعاصرة**. القاهرة: دار غريب، 2003.
الدومنكي (الأب أ. س. مرمرجي). المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية. القدس: 1937.
ديم (فرنر): **دراسة في المعاجم العربية: كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني**، ترجمة وتعليق: حسن محمد الشماع، الرياض 1980م.
الزَّبيدي، محمد المرتضى. **تاج العروس من جواهر القاموس**. تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين. الكويت ابتداء من 1965.
الزُّبيدي، محمد بن حسن. **لحن العوام**. تحقيق رمضان عبد التواب. القاهرة: 1964.
السامرائي، إبراهيم. **تنمية اللغة العربية في العصر الحديث**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973.
ستتكيفتش. **العربية الفصحى الحديثة**. ترجمة وتعليق محمد حسن عبد العزيز. القاهرة: دار السلام، 2013.
أبو سعد، أحمد. **معجم التراكيب الاصطلاحية العربية**. بيروت: 1987.
سواعي، محمد. **أزمة المصطلح في القرن التاسع عشر**. دار الغرب الاسلامي، 1999.
سيبويه، عمرو بن عثمان. **الكتاب**. تحقيق عبد السلام محمد هارون. بيروت: [د. ت.].
السيد، عبد الرحمان. **مدرسة البصرة النحوية**. القاهرة: دار المعارف، 1968.
السيرافي، أبو سعيد. **ضرورة الشعر**. تحقيق رمضان عبد التواب. بيروت: دار النهضة العربية، 1985.

السيوطي، جلال الدين. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، [د. ت.].

السيوطي، جلال الدين. **الأشباه والنظائر في النحو**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1983.

السيوطي، جلال الدين. **الإتقان في علوم القرآن**. بيروت: المكتبة الثقافية، 1973.

الشدياق، أحمد فارس. **الجاسوس على القاموس**. القسطنطينية: مطبعة الجوائب، 1299هـ.

الشدياق، أحمد فارس. **سر الليال في القلب والإبدال**. تحقيق محمد الهادي بن الطاهر المطوي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، بيروت 2006.

الشيباني، أبو عمرو. **كتاب الجيم**. تحقيق إبراهيم الإبياري ومحمد خلف الله أحمد. القاهرة: 1974.

شير، أدي. **معجم الألفاظ الفارسية المعرَّبة**. بيروت: مكتبة لبنان، 1990.

الصراف، علي محمود حجي. **الألفاظ المحدثة في المعاجم العربية المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب، 2009.

ضيف، شوقي. **المدارس النحوية**. القاهرة: دار المعرف بمصر، 1968.

العاملي، أحمد رضا. **قاموس رد العامي إلى الفصيح**. ط 2. بيروت: دار الرائد العربي، 1981.

عبد التواب، رمضان. **فصول في فقه اللغة**. القاهرة: 1973.

عبد الرحمن، طالب. **دراسات حديثة في اللغة والنحو وأثر الترجمة العربية**. صنعاء: 2005.

عبد العزيز، محمد حسن. **المعجم التاريخي للغة العربية: وثائق ونماذج**. القاهرة: دار السلام، 2008.

عبد العزيز، محمد حسن. **النحت في اللغة العربية**. دار الفكر العربي، 1990.

ابن عبد الله، عبد العزيز. **معجم المِهَن والحِرَف**، مكتب تنسيق التعريب في العالم العربي، الرباط. د. ت.

ابن عصفور الإشبيلي. **ضرائر الشعر**. تحقيق السيد إبراهيم محمد. القاهرة: دار الأندلس، 1980.

ابن عصفور (الإشبيلي)، **الممتع في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ط1970/1.

عبد اللطيف، (حماسة محمد)، **لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية**، دار الشروق ط1992/1.

عبد المسيح، جورج متري. **لغة العرب: معجم مطوَّل للغة العربية ومصطلحاتها الحديثة**. بيروت: مكتبة لبنان، 1993. ج 1.

العدناني، محمد. **معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة**. بيروت: مكتبة لبنان، 1984.

العدناني، محمد. **معجم الأخطاء الشائعة**. بيروت: مكتبة لبنان، 1983.

عطار، أحمد عبد الغفور. **الصحاح ومدارس المعجمات العربية**. ط 2. بيروت: 1967.

عقلي، مصطفى. **القدرة المعجمية وأفاقها التعليمية**. عمان: كنوز المعرفة، 2018.

عمر، أحمد مختار. **صناعة المعجم الحديث**. القاهرة: عالم الكتب، 1998.

عمر، أحمد مختار. **معجم اللغة العربية المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب، 2008.

عمر، أحمد مختار. **معجم الصواب اللغوي: دليل المثقف العربي**. القاهرة: عالم الكتب، 2008.

غاليم، محمد. «المعجم والتوازي النحوي». في: **من قضايا المعجم العربي العصري**. الرباط: منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، [د. ت.].

ابن فارس، أحمد. **ذم الخطإ في الشعر**. تحقيق رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1980.

ابن فارس، أحمد. **الصاحبي في فقه اللغة**. تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت: 1973.

ابن فارس، أحمد. **معجم مقاييس اللغة**. دار الفكر، 1979.

الفاسي الفهري (عبد القادر)، **المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة**، دار توبقال، الدار البيضاء 1986م.

الفاسي الفهري (عبد القادر)، **إنشاء قاعدة معجمية عربية مولَّدة**، ضمن: **المعجم العربي المولَّد**، منشورات معهد الأبحاث والدراسات للتعريب، الرباط، د.ت.

الفاسي الفهري (عبد القادر) (بمشاركة نادية العمري)،**معجم المصطلحات اللسانية**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009.

فاضل (عبد الحق)، **مغامرات لغوية**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1/ 1970.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. **كتاب العين**. تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. بغداد: 1980.

فلفل، محمد عبدو. **في التشكيل اللغوي للشعر: مقاربة في النظرية والتطبيق**. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2013.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. **القاموس المحيط**. ط 2. القاهرة: مطبعة الحلبي، 1952.

القاسمي، علي. **علم اللغة وصناعة المعجم**. الرياض: 1975.

القزاز، أبو جعفر القيرواني. **ما يجوز للشاعر في الضرورة**. تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي. الكويت: دار العروبة؛ القاهرة: دار الفصحى، 1981.

الكرملي، أنستاس ماري. **أغلاط اللغويين الأقدمين**. بغداد: 2010.

الكرملي، أنستاس ماري. **نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها**. القاهرة: المطبعة العصرية، 1938.

لايكوف، جورج ومارك جونسن. **الاستعارات التي نحيا بها**. ترجمة عبد المجيد جحفة. ط 2. الدار البيضاء: دار توبقال، 2009.

اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي. **كتاب الإبدال**. تحقيق عز الدين التنوخي. دمشق: المجمع العلمي العربي، 1379هـ/ 1960م.

اللغوي، أبو الطيب عبد الواحد بن علي. **كتاب الإتباع**. تحقيق عبد العزيز التنوخي. دمشق: مجمع دمشق، 1961.

المبارك، محمد. **فقه اللغة وخصائص العربية**. ط 3. بيروت: دار الفكر، 1968.

المتوكل، أحمد. **قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية**. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، 1988.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. **المعجم الوسيط**، منشورات المجمع. ط 2. القاهرة: [د. ت.].

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. **القرارات المَجمعية في الألفاظ والأساليب (من 1934 إلى 1987م)**. أعدها وراجعها محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي. القاهرة: 1989.

مجموعة مؤلفين: **المعجم العربي الأساسي**، منشورات الأليكسو ولاروس، 1989.

مجموعة مؤلفين: **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**. ط 2. بيروت: دار المشرق، 2001.

مجموعة باحثين: **نحو معجم تاريخي للغة العربية**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

محمد صلاح، مصطفى. **المعجم اللغوي المجازي: منهج مقترَح ونماذج**. القاهرة: عالم الكتب، 2017.

ابن مراد، إبراهيم. **مقدمة لنظرية المعجم**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

ابن مراد، إبراهيم. **من المعجم إلى القاموس**. تونس: دار الغرب الإسلامي، 2010.

مفتاح، محمد. «**ولكم في المفردات حياة**». ورقة مقدمة في ندوة جائزة الملك فيصل العالمية اليونسكو، باريس، 2016. ونشر في كراسة مع أبحاث أخرى.

ابن مكي، عمر بن خلف الصقلي. **تثقيف اللسان وتلقيح الجنان**. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990.

ابن منظور، محمد بن المكرم. **لسان العرب**. ط 3. بيروت: دار صادر، 1414هـ.

معلوف، لويس. **المنجد في اللغة**. ط 5. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، [د. ت.].

الموسى، نهاد. **النحت في اللغة العربية**. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، 1984.

الموسى، نهاد. **قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث**. عمّان: دار الفكر، 1987.

نخلة، رفائيل اليسوعي. **غرائب اللغة**. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، 1960.

نصار، حسين. **المعجم العربي: نشأته وتطوّره**. القاهرة: دار مصر للطباعة، 1988.

هوكس، تيرنس. **الاستعارة**. ترجمة عمرو زكريا عبد الله. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

الودغيري، عبد العلي. **دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى**. الدار البيضاء: دار النجاح الجديدة، 2001.

الودغيري، عبد العلي. **قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي**. الرباط: منشورات عكاظ، 1989.

الودغيري، عبد العلي. «**قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي**»، ورقة مقدمة في ندوة المعجم العربي التاريخي: قضاياه ووسائل إنجازه، منشورات مجلة: **المعجمية العربية** بتونس، 1989م.

الودغيري، عبد العلي. **اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

الودغيري، عبد العلي. **لغة الأمة ولغة الأم: عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية**. بيروت: دار الكتب العلمية، 2013.

الودغيري، عبد العلي. **العربيات المغتربات: قاموس تأثيلي وتاريخي للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرّب**. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة، 2018.

اليازجي (إبراهيم)، **لغة الجرائد**، دار مارون عبود، 1984.

يعقوب، إميل بديع. **قل فهذا صواب**. طرابس، لبنان: 2007.

2 – الأجنبية

Académie française. *Dictionnaire historique de la langue française*. Paris: Didot Frères, 1858.

Baumgartner, Emmanuèle & Philippe Ménard. *Dictionnaire étymologique et historique de la langue française*. Paris: La Pochothèque, 1996.

Bercher, Louis. *Lexique arabe-français avec un index français–arabe correspendant: Contribution à l'étude de l'arabe moderne*. Alger: 1944.

Bloch, Oscar & W. V. Warburg. *Dictionnaire étymologique de la langue française*. Paris: Presses universitaires de France, 2002.

Bohas, Georges. *Matrices, étymons, racines: Eléments d'une théorie lexicologique du vocabulaire arabe*. Paris: Peeters Leuven, 1997.

Bohas, Georges. «Une Autre organisation du lexique de l'arabe Georges Bohas.» sur: https://bit.ly/2TSPNWV

Bohas, Georges & Mihai Dat. *Une Théorie de l'organisation du lexique des langues sémitiques, matrices et étymons*. Collection Langages. Lyon: ENS éd., 2007.

Bocthor, Ellious. *Dictionnaire français-arabe*. Paris: Chez Firmin Didot, 1828.

Brachet, Auguste. *Dictionnaire étymologique de la langue française*. Bibliothèque de l'éducation. 9ème éd. Paris: J. Hetzel, [s.d.].

Calvet, Louis-Jean. *Il était une fois 7000 langues*. Paris: Ed. Fayard, 2011.

Carter, Richard. «A propos du traitement des contraintes sémantiques.» in: *Langue française*. no. 30 (1976).

Colin, Georges S. *Pour lire la presse arabe: Vocabulaire des principaux néologismes usités dans l'arabe moderne*. Rabat: 1937.

Collectif: *Néologie: Hommage à Louis Guilbert*. Langue et langage. Paris: Librairie Larousse, 1979.

CNRS: *Trésor de la Française*. Paris: CNRS, 2004.

Damade, Jacques. *Petite archéologie des dictionnaires*. Paris: 1997.

Dubois, Jean (et autres). *Dictionnaire de linguistique*. Paris: Larousse, 1973.

Dubois, Jean, H. Mitterand & A. Dauzat. *Dictionnaire étymologique et historique du français*. Paris: Larousse, 1993.

Grevisse, Maurice. *Le Bon usage: Grammaire française avec des remarques sur la langue française d'aujourd'hui*. 11ème éd. Paris: Ed. Duculot, 1980.

Guilbert, Louis. *La Créativité lexicale*. Langue et langage. Paris: Librairie Larousse, 1975.

Guiraud, Pierre. *Structures étymologiques du lexique français*. Paris: Payot, 1986.

Guiraud, Pierre. *L'étymologie*. Que sais-je?. 4ème éd. Paris: Presses universitaires de France, 1979; [1964].

Habeiche, Joseph J. *Dictionnaire français-arabe*. Le Caire: 1890.

Hatzfeld, Adolphe et Arsène Darmesteter avec la collaboration de Antoine Thomas. *Dictionnaire général de la langue française*. Paris: 1890.

Huchon, Mireille. *Histoire de la langue française*. Paris: Librairie générale française, 2002.

Kouloughli, Djamel. *Lexique fondamental de l'arabe standard moderne*. Paris: L'Harmattan, 1981.

Kurt, Baldinger. «L'étymologie, hier et aujourd'hui.» In: Cahiers de l'Association internationale des études francaises. no. 11 (1959).

Lavoisin, J. François. *Dictionnaire portatif de médecine, d'anatomie, de chirurgie, de pharmacie, de chimie, d'histoire*

naturelle de botanique et de physique. Paris: 1781.

Lecomte, Gérard. *Eléments d'arabe de presse et de Radio*. Paris: Publications orientalistes de France, 1957.

Littré, Emile. *Dictionnaire de la langue française*. Paris: Hachette, 1872.

Littré, Emile. *Comment j'ai fait mon dictionnaire*. Paris: éd. Picquier Poche, 1995.

Malka, Elie. *Dictionnaire pratique français des termes administratifs*. Rabat: 1939.

Malka, Elie. *Nouveau dictionnaire pratique d'arabe administratif*. Tanger: 1951.

Marouzeau, Jules. *Lexique de la terminologie linguistique*. Paris: Paul Geuthne, 1969.

Matoré, Georges. *Histoire des dictionnaires français*. Paris: Librairie Larousse, 1968.

Meillet, Antoine. *Linguistique historique et linguistique générale*. Paris: 1921.

Ménage, Gilles. *Dictionnaire étymologique de la langue française*. Genève: 1973.

Molino, J. et al. «Problèmes de la métaphore.» in: *Langages*. no. 54 (1979).

Niklas-Salminen, Aïno. *La Lexicologie*. Paris: Armand Colin, 1997.

Noël, Fr. & L. J. Carpentier. *Dictionnaire étymologique, critique, historique, anecdotique et littéraire*. Paris: 1839.

Normand, Claudine. *Métaphore et concept*. Bruxelles: 1976.

Oxford University Press: *Oxford english dictionary*. second edition, CD-ROM 2009.

Paris (P.P.Paulin): *Essai sur un dictionnaire historique de la langue française, Paris 1847*.

Pellat, Charles. *L'Arabe vivant, mots arabes groupés d'après le sens et vocabulaire fondamental de l'arabe moderne*. Paris: 1952.

Pellat, Charles. *Introduction à l'arabe moderne*. Paris: 1956.

Picoche, Jacqueline. *Dictionnaire étymologique du français*. Paris: Le Robert, 2002.

Lévi-Provençal. *Glossaire pratique de l'arabe du 20*ème *siècle*. Rabat: 1942.

Pruvost, Jean. *Les Dictionnaires de la langue française*. Que sais-je? no. 3622. 2002.

Rey, Alain. *La Lexicologie*. Paris: Klincksieck, 1970.

Rey, Alain. *De l'artisanat des dictionnaires à une science du mot (Images et modèles)*. Paris: éd. Armand Colin, 2008.

Robert (Le). *Dictionnaire historique de la langue française*. Sous la direction d'Alain Rey. Paris: Le Robert, 1998.

Sainte-Palaye (Jean-Baptiste de lacurne de…). *Glossaire de la langue française depuis son origine jusqu'au siècle de Louis X1V, ou: Dictionnaire historique de l'ancien françois*. sur CD–ROM (REDON), 2001-2002.

Théis (Alexandre de) *Glossaire de botanique, ou: Dictionnaire étymologique de tous les noms et termes relatifs à cette science*, Paris 1810

Vendryes (J.): *Le langage: Introduction linguistique à l'histoire*, Paris 1921.

Washington-Serruys. *L'Arabe moderne étudié dans les journaux et les pièces officielles*. Beyrouth: Imp. Catholique,

1897.

من الأعمال الصادرة للمؤلف

أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس. الرباط: منشورات وزارة الأوقاف، 1983.

المعجم العربي بالأندلس. الرباط: مكتبة المعارف، 1984.

مفردات ابن الخطيب: قاموس للألفاظ الحضارية من القرن الثامن الهجري (تحقيق وتقديم). (1988).

الفرنكفونية والسياسة واللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب. منشورات العلَم، 1992.

اللغة والدين والهوية. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000؛ ط 2، الدار البيضاء: مؤسسة الإدريسي، 2017.

في الثقافة والهوية. المغرب، القنيطرة: 1996.

قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي. الرباط: منشورات عكاظ، 1989 (جائزة المغرب للكتاب).

منهج المعجمية (ترجمة وتقديم). الرباط: منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، 1992.

دراسات معجمية: نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.

المعجم في المغرب العربي إلى نهاية القرن الرابع الهجري. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2008.

اللغة العربية والثقافة الإسلامية بالغرب الإفريقي: ملامح من التأثير المغربي. الرباط: منشورات كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، 2011.

اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

لغة الأمة ولغة الأم: في البيئة الاجتماعية والثقافية للغة العربية. بيروت: دار الكتب العلمية، 2013.

العربيات المُغتَرِبات: قاموس تأثيلي وتاريخي للألفاظ الفرنسية ذات الأصل العربي أو المعرَّب. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة، 2018.

التعريف بابن الطيب الشرقي. الرباط: منشورات عكاظ، 1990.

رسالة في التعريف بالمصطفى التورودي (من أعلام الثقافة العربية الإسلامية بالغرب الإفريقي) (تحقيق وتقديم). الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2003.

كتب شارك في تأليفها

وقائع ندوة: **المعجم العربي التاريخي: قضاياه ووسائل إنجازه**. تونس: منشورات جمعية المعجمية العربية، 1989.

قضايا استعمال اللغة العربية بالمغرب. مطبوعات: أكاديمية المملكة المغربية، 1993.

اللغة العربية إلى أين؟. الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، 2005.
أعمال ندوة: المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع؛ فاس: مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع)، 2011.
اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2010.
أهمية التخطيط اللغوي: اللغات ووظائفُها. الجزائر: مطبوعات المجلس الأعلى للغة العربية، 2012.
اللغة العربية ومواكبة العصر (أعمال ندوة دولية). الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 2012.
استدراك الغلط الواقع في كتاب العين للزبيدي (تحقيق مشترك). دمشق: المجمع العلمي بدمشق، 2003.
الدارجة المغربية والسياسة اللغوية بالمغرب. الرباط: منشورات المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، 2013.
نحو معجم تاريخي للغة العربية. الدوحة: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
المعجم العربي التاريخي للغة العربية: رؤى وملامح. الرياض: منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية، 2016.
المعجمية العربية: قضايا وآفاق. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة، 2014. ج 1.
المعجمية العربية: قضايا وآفاق. عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة، 2016. ج 3.
استعمال اللغة العربية بين الواقع والمستقبل. الرباط: إصدارات مركز ابن رشد للدراسات اللغوية العربية، 2015.
مستقبل الهوية المغربية أمام التحديات المعاصرة. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1997.
الهوية المغربية في ضوء محدِّداتها الدستورية. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 2012.
الهوية الثقافية للمغرب. سلسلة كتاب العلَم. الرباط 1987.
تراث الأندلس: تكشيف وتقويم. الدار البيضاء: منشورات مركز الملك عبد العزيز، 1993.
من روائع النصوص المغربية: أعمال مهداة إلى الأستاذ محمد مصطفى القباج. الرباط: دار أبي رقراق، 2013.
التعريب: ضرورته للتنمية ودواعيه الاقتصادية، ضمن كتاب: التعريب: الواقع والطموح، منشورات: معهد الملك عبد الله للترجمة والتعريب، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض 2018.